

تصدير

أعجب العرب بلغتهم إعجابا جعلها موضع فخرهم ومباهاتهم ، حتى لقد أنزل الله على رسوله الكريم معجزته الكبرى « قرآنا عربيا » تحدى البلغاء ، ولم يستطيعوا أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من طرازه ، وحتى فخر الرسول بفصاحته .

وتناول العرب لغتهم بالدراسة منذ فجر حضارتهم ، فرويت عن الرسول وصحابه الأقوال والأحكام التي تتعلق بها ، ونسب إلى بعض الصحابة والتابعين كتب في نواح خاصة منها . ثم كثرت هذه الدراسات اللغوية كثرة رائعة حتى إننا « إذا استثنينا الصين لا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته ، وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول وقواعد غير العرب »^(١) ، ويحكى عن صاحب بن عباد أن بعض الملوك أرسل إليه يسأله القدوم عليه ، فقال له في الجواب : « أحتاج إلى ستين جملا أنقل عليها كتب اللغة التي عندي »^(٢) .

وتنوعت هذه الكتب اللغوية كثيرا إذ كان منها الرسائل التي تعالج نواحي خاصة أو موضوعات بعينها من اللغة العربية ، ومنها المعجمات الجامعة ، والدراسات التي دارت حول هذه المعجمات . وكثرت الأصناف تحت كل نوع من الأنواع الثلاثة ، فاشتمل الأول على موضوعات ربما لا يمكن إحصاؤها إلا بصعوبة ، واشتمل الثاني على معاجم تختلف في الهدف والمنهج والميول وغيرها ، وحوى الثالث كتباً في نقد المعجمات والاستدراك عليها واختصارها وشرحها وشرح شواهدا وغير ذلك .

ولكننا لم نجد في هذه الكثرة الرائعة كتباً تدرس المعجمات دراسة متعمقة مستقلة ، تربط بين التشابه منها ، وتفرق بين المختلف ، وتبرز الصلات بين كل منها ، وتصف العالم العامة للتأليف في هذا اللون من الثقافة العربية ، وهو من أهم ألوانها ، وإن لم يكن أهمها^٢ على الإطلاق ، مما حفزني على اختيار هذه الدراسة ، وقوى من تصميمي على المضى فيها ، حتى أسد ثغرة في ثقافتنا .

حقاً غني كثير من القدماء وبعض المحدثين من المستشرقين والشرقيين ببعض هذه المعاجم كالعين ، ودرسوها دراسة جيدة ، ولكن من حاول منهم دراسة الموضوع كله أتى فيه بمجرد لمسات من بعد ، ومن أحسن أتى بتخطيطات عامة لا تفيد شيئا .

وتتمثل الطائفة الأولى التي درست معجما خاصا واحدا في أكثر اللغويين القدماء الذين عنوا بنقد المعاجم المتقدمة على معاجمهم ، وكان همهم الأول إبراز الأخطاء لا الدراسة وإعطاء صورة واضحة لهذه المعاجم . وتتمثل أيضا في الأستاذ المستشرق برونلش Braunlich الذي نشر في المجلد الثاني من مجلة إسلاميات Islamica, Vol. Second مقالا طويلا قيما بعنوان الخليل وكتاب العين Al-Halil und Das Kitab Al-ain وهو من أحسن ما كتب عن الخليل والعين ، وأخذت منه ومن توجيهاته فائدة لا أستطيع تقديرها . وقد قسم الكاتب مقاله إلى قسمين : أولهما في حياة الخليل ، وثانيهما في ثقافته وعلمه ، ويتناول النحو والعروض والموسيقى وأخيرا كتاب العين . وعالج في هذا القسم الأخير روايات الكتاب ، ووصف الجزء المطبوع وصفا دقيقا وما تشتمل عليه المقدمة من آراء لغوية ونحوية ، وشواهد ومشكلة مؤلفه . وأحسن كل الإحسان في كل هذه الموضوعات .

وكتب الأستاذ يوسف العث مقالات بعنوان « أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروى عن « الخليل بن أحمد » في الأجزاء ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ ، من المجلد ١٦ من سنة ١٩٤١ م من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، وجعل في هذه المقالات عدة أقسام تبين عناوينها النواحي التي عني بها ، وهي أقوال العلماء في كتاب العين وتحريرها ، يريد مشكلة المؤلف ؛ وكيف أسس بناؤه ، يريد منهجه ؛ وأثر الخليل في التأليف على حروف المعجم ، نظره فيه سريعا في مناهج العرب في التأليف ، ونفى تأثر الخليل باليونان في منهجه ؛ وصورة إتمام الكتاب بعد تأسيسه ، يريد ما قام به الليث بن المظفر من جهود فيه ، وما فيه من أخطاء وما إلى ذلك . ويعتبر هذا المقال أحسن ما كتب بالعربية عن العين ، ولكنه لا يسامي مقال برونلش .

وكتب غير هذين مقالات أقل إحاطة ونفوذًا ، مثل محمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية ، غير أنه تجب الإشارة إلى الرأي الذي طلع به محمد بن شنب على الدراسات العربية ، وذهب فيه إلى تأثر الخليل بالهند في ترتيبه للمخارج .

وقدم الأستاذ المستشرق فلتن A. S. Fulton بين يدي مصورة كتاب البارع للقالى التي نشرها كلمة عن حياته وآثاره وترتيب بارعه وتقسيماته ، ووصف مخطوطاته وهي ذات قيمة فيما تناولته ، ولكنها قاصرة لم تعالج إلا نواحي قليلة ، ولم تحاول أن توازن بين البارع والعين مثلا ، وهما من مدرسة واحدة .

وقدم الأستاذ عبد السلام محمد هارون مقدمة طويلة تشغل ٤٥ صفحة بين يدي نشرته لكتاب المقاييس جعلها أقساما ، عالج في أولها حياة المؤلف وتعليمه ، وفي الثاني

الجانب الأدنى منه ، وفي الثالث الجانب اللغوى ، وفي الرابع مؤلفاته ، وفي الأخير المقاييس ، وعنى هذا الفصل بشرح معنى المقاييس ، ووصف النسخ التى اعتمد عليها فى التحقيق ، ووازن بينه وبين المجلد ، ووصف نظامهما ، وطريقة تحقيقه المقاييس ، وما ألحقه من فهارس ، وهى دراسة لها قيمتها لحياة ابن فارس ، ولكنها تنقصها عدة أمور من ناحية كتاب المقاييس نفسه . فأهم ما عنى به تقسيمه ونظامه ، أما شرحه للمقاييس فموجز قاصر ، ولم يعن بغير هذين الجانبين من الكتاب .

ودرس أحمد فارس الشدياق كتاب القاموس المحيط للفيروز آبادى دراسة متعمقة ، وجمع كثيرا من الكتب التى دارت حوله : شارحة ومحشية وناقدة ... إلخ ، وكانت ثمرة هذه الدراسات كتابه الجاسوس على القاموس ، الذى يعد من أحسن الكتب التى نقدت القاموس والمعجمات العربية عامة . وذكر عدة إشارات إلى كثير من الكتب والمعاجم والمؤلفين .

٤ / أما الفقرة الثانية التى تناولت المعجمات عامة بالوصف ، فأقدمهم السيوطى الذى خصص المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من مزهره للتصنيف فى المعاجم ، غير ما أورده فى مواضع أخرى منه . ولعل حجم هذه المسألة يبين مقدار أهميتها ، فهى تشتمل على ما لا يزيد على ١٤ صفحة ، وتصف المعاجم منذ العين حتى القاموس المحيط . والحق أن السيوطى اكتفى بذكر بعض الإشارات إلى كل معجم ، وأحيانا اسمه مجردا ، إلا كتاب العين ، الذى عنى به عناية كبيرة ، شملت ٨ صفحات بأكملها من الصفحات المذكورة . وكان لبعض هذه الإشارات أهميتها ، بالإضافة إلى عقده فصلين خاصين بتصنيف العين والصحاح ، وإلى ما جاء فى فصوله الأخرى من أقوال لها أهميتها الكبيرة .

ووصف لين Lane فى مقدمة معجمه كثيرا من المعاجم القديمة ، معتمدا فى وصفه على المزهر فى الغالب ، ومضيفا إليه أشياء كثيرة . والحق أن وصف لين قيم دقيق ، لكنه جد موجز لا يأخذ أكثر المعاجم منه إلا حوالى خمسة أسطر أو ستة .

وألّف محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهونال كتاب البلغة فى أصول اللغة المطبوع عام ١٢٩٦ هـ ، وعالج فى الباب الأول منه بعض المسائل اللغوية التى اختصرها من مزهر السيوطى ، وخصص الباب الثانى للكتب المؤلفة فى علوم اللغة العربية والفارسية والتركية والهندية على ترتيب حروف المعجم من الألف إلى الياء ، ويشغل حوالى ٧٥ صفحة منه . وأهم مزايا هذا الكتاب الجمع ، أعنى جمع أسماء الكتب اللغوية والمعجمات ، وقد اعتمد فيها كثيرا على كشف الظنون لحاجى خليفة . ولكنه لا يُعتمد

عليه في وصف هذه الكتب ، فكثيرا ما يخلط بينها ، ويخطئ فيها ، أو يكتفى بذكر
عنوانها ، وربما لم يذكر اسم المؤلف ، أو يصفها بإشارات جد موجزة . فها هو ذا يقول
مثلا (١) : « البارع في اللغة للشيخ أنى طالب المفضل بن سلمة بن عاصم اللغوى الآخذ
عن ابن السكيت و ثعلب . قال أبو الوفا / الهورينى : لما قَدَحُوا في مختصر العين بأنه أدخل
بكتاب العين لحذفه الشواهد النافعة ، صنف أبو على القالى البغدادى المتخرج على ابن
دريد كتابه البارع أنى فيه بما في العين وزاد عليه » وتمثل هذه العبارة بالأخطاء ، فقد
خلط بين بارع المفضل ، وبارع القالى ، وموعب ابن التيانى . فالأخير هو الذى ألف
كتاب لما وجده من إخلال في مختصر أنى بكر الزبيدي ، أما القالى فاستاذ الزبيدي ولم
يعش بعده .

ونشر الأستاذ كرنكو Krenkow في الملحق المئوى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية
Centenary Supplement of J. R. A. S. 1924. ١٩٢٤ مقالا بعنوان « بواكير المعاجم
العربية حتى عصر الجوهري ، مع الاهتمام بمعجم ابن دريد Beginnings of Arabic
Lexicographe till the time of Al-Jauhari with special reference to the work
of Ibn Duraid. » تناول فيه العين والجيم والجمهرة والتهديب والمجمل وديوان الأدب
للفارائى والصحاح ، وعنى بالعين والجمهرة منها ، أما بقيتها فأشار إلى ترتيبها بإيجاز ، ثم
تعرض للدراسات اللغوية قبل الخليل تعرضا عاما ، وبعض الرسائل الصغيرة التى ألقت
بعد الخليل في الموضوعات المختلفة من اللغة ، وعالج في كلامه عن العين حياة الخليل ،
وترتيب كلامه ومساوئه ، وما تسرب إليه من أقوال المتأخرين ، ومزاياه في التفسير
والاستشهاد ، ومختصره . وعالج في كلامه عن ابن دريد حياته ، وشيوخه ، وتقسيم
الجمهرة بإيجاز ، ومزاياه في شواهد وموقفه من هاء التأنيث والأعلام والمعرّب واللغة
البنية ، وأطال في وصف المخطوطات التى اعتمد عليها في تحقيق الجمهرة .

وقد يكون لهذا المقال قيمته المحدودة في وصف العين والجمهرة ، ولكنه خال من
القيمة تماما فيما عدا ذلك ، بل قد يؤدى إلى الخطأ . فقد ذهب بكل جرأة إلى أن
الجوهري سرق في صحاحه مواد ديوان الأدب للفارائى ، ولم يزد عليها شيئا ، وإلى أن
الفائق والأساس للزمخشري وغريب أبى عبيد الهروى تسير على نظام واحد
وذلك خاطئ . فالفارائى موجز كل الإيجاز في ديوانه مثل بقية كتب الأبنية
أو أقل قليلا ، وليس كذلك الصحاح ، / وإن اقتصر على ما اختاره من اللغة ،

وعده صحيحا ، ويتضح ذلك تماما فيما كتبت عنهما بعد . والأساس وكتاب الهروى يتبعان النظام الألفبائى تماما ، والفائق يتبعه فى الحرفين الأولين من كل كلمة فقط . وطبيعى أن الكاتب نظر فيما قال إلى طريقة كل مؤلف فى ترتيب الكلمات التى عالجهها فقط ، لأن كل واحد من هذه الكتب يعالج نوعا من الكلمات يختلف عما يعالجه غيره .

يضاف إلى ذلك كتب الطبقات والرجال والفهارس التى كثيرا ما أشارت إلى المعجمات والكتب اللغوية ، ووصفتها فى أحيان قليلة ، فى أثناء الكلام عن مؤلفيها . نخص بالذكر منها معجم الأدباء لياقوت ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ونزهة الألبا لابن الأنبارى ، والبغية للسيوطى ، وإنباه الرواة للقفطى ، وطبقات الزبيدى ، وفهرست ابن النديم ، وكشف الظنون لحاجى خليفة ، وفهرسة ما رواه ابن خبير ، وغيرها من كتب الشرقيين ، وكتاب تاريخ الأدب العربى لبروكلمن : Brockelmann Geschichte der Arabischen litteratur من المستشرقين .

كل هذه الكتب رجعتُ إليه ، وأفدت فائدة كبيرة منه ، وخاصة فى الفصول التى تكلمت فيها عن الكتب التى دارت حول المعاجم الكبيرة ، وفى باب الرسائل اللغوية البخاصة بالموضوعات ، إذ كانت تمدنى بكثير من الأسماء والعناوين ، وبعض المعلومات عما لا يزال ضائعا منها .

أما الكتب الباقية فاعتمدت فيها أول ما اعتمدت وأكثره على دراستى الشخصية لمخطوطاتها أو مطبوعاتها . ولم أفد من هذه المراجع إلا فى تأكيد استنتاجاتى ، أو فى أخذ بعض الآثار التى وجهتنى وجهة خاصة فى البحث .

ولم تنقيد هذه الرسالة بزمان ما فى تتبع حركة التأليف فى المعاجم العربية ، بل بدأت بالدراسات اللغوية الأولى ، واستمرت تسايها حتى اليوم ، ووضحت لها بعض الطرق التى ترى أنها سائرة فيها غدا . وهى لا تدعى الإحاطة بجميع ما أنتجه الفكر الإسلامى من معجمات فى هذه العصور الطوال ، فهذا ادعاء ربما لا يستطيعه بشر . فما أكرر المعجمات التى ليس لدينا فى الوقت الحاضر منها غير العنوان وإشارات غاية فى الإيجاز ، والمعجمات التى ليس لدينا منها إلا العنوان واسم المؤلف ، والمعجمات التى لدينا اسم مؤلفها وليس لدينا عنوانها ، والمعجمات التى لم نصل إليها ولا إلى عنوانها .

ولكننا حين نسمى هذه الكتب المفقودة « معجمات » نتساع كثيرا ، إذ أنها كتب ورسائل لغوية كثير منها في شرح بعض المعجمات الكبيرة ، أو اختصارها ، أو الاستدراك عليها ، أو نقدها ، وما إلى ذلك . أما المعجمات الكبيرة التي غيرت من اتجاه حركة التأليف اللغوي ، وجذبتها إليها عصرا يختلف طولا وقصرا ، حتى إننا نطلق عليها الأعلام (Epoch Making) فلم تغادر هذه الرسالة ناحية من نواحيها تتصل بهذا التطور ، بل لم تغادر هذه الرسالة المعجمات الكبار التي دارت في فلك هذه « الأعلام » .

منهجي في البحث :

رأيت أن أخط في البحث منهجا يقوم على دراسة المدارس . فقسمت المعجمات العربية الكبيرة إلى مدارس بحسب منهج كل منها في تقسيماته وأبوابه ، وحاولت الربط بين هذه المدارس باستخراج آثار الأولى منها في الأخيرة . وتتبع كل مدرسة تتبعها تاريخيا ، فعالجت المعجم الأول منها في الظهور ، فالثاني ، فالثالث ... إلى الأخير منها ظهورا ، لأستطيع أن أستجلي معالم تطورها والرابطة المشتركة بينها جميعا ، والخصائص التي تطورت بالانحاء أو بالبروز ، أو الضالة أو التلون بلون جديد . بل حاولت كذلك أن أتبين الآثار التي تلقفها أحد أفراد مدرسة متقدمة من آخر في مدرسة متأخرة ، إن كان تأخر عنه في الزمن وتأثر به ، لأن هذه المدارس لم تختلف كل منها بظهور تاليتها ، بل عاشت معا زمنا طويلا .

وعنت في كل معجم أن أبين هدفه ، ومنهجه في الوصول إلى هذا الهدف ، / ووصفه ، والظواهر التي غلبت عليه وتنم عن ميول مؤلفه ، وما أخذ عليه ، وما قام حوله من دراسات : تكمله ، أو تستدرك عليه ، أو تنقده ، أو تختصره ، أو تشرحه ، أو تعنى بتأحياته خاصة منه .

٨

وكان همي الأول تبين المعالم العامة في جميع هذه الأمور ليتضح الطريق الذي سلكه التطور ، إلى جانب بذل شيئا من العناية بالمعالم الخاصة . ولم يكن في استطاعتي — بطبيعة الحال — أن أشتغل بهذا النوع من المعالم الخاصة في هذا القدر من المعجمات التي تناولتها ، ولو فعلت ذلك لأخللت بمنهجي وهدف ، في تبين نشأة المعجم العربي وتطوره . فالمعالم الخاصة للرسائل المتخصصة في معجم واحد .

واهتمت في المآخذ بأقوال القدماء خاصة لأستطيع أن أتبين منها ما عابوه في المعاجم وحاولوا تلافيه في معاجهم ، ويؤدي بنا كل هذا إلى جمع الخطوط المتناثرة لتصورهم للمعجم . فلم أذكر ما أخذه أنا إلا في النادر ، وفي المآخذ التي جمعتها

في الفصل الأخير من كل مدرسة لعيوب معاجمها مجتمعة ، وفي الفصل الأخير لعيوب المعاجم العربية كلها ، لأستطيع أن أعتد عليه في إبراز تصوري أنا للمعجم الذي نحتاج إليه . وكان أثر ذلك أن ظهر بعض المعجمات التي لم تقم دراسات كثيرة حولها كأنها لا مأخذ عليها ، كالغاب مثلا ، ولكن هذا استنتاج فيه كثير من الخطأ . فإن عليها مأخذ ربما لا تقل عن نظائرها من المعجمات الأخرى ، ولكني تركتها لذكرها مجتمعة كما قلت .

ومن الطبيعي أنني لم أطبق هذا المنهج الذي وضعته تطبيقاً أعمى في كل معجم ، إذ أن منها معجمات لها طبيعتها الخاصة التي تحتاج إلى بحث خاص يلائمها . وقد فعلت ذلك في العين ، والمقاييس ، والمدرسة الحديثة خاصة .

واخترت من هذه المعجمات مادتين تتبعتهما ما أمكنني في جميع ما عثرت عليه منها ، إلا إذا كنا لم نعثر إلا على قطعة ليس فيها المادتان كالبارع والغاب ، فاخترت مواداً أخرى . وأفادني هذا في كشف مقدار ما أخذه كل منهم / من سابقه أو زاده عليه ، أو ما غير فيه كيلا يظهر تأثيره به . ومن البديهي أنني لم أقصر في الدراسة على تحليل مادتين ، بل حللت كثيراً منها ، ولكن ما كان يمكن تدوين كل ما حللته من مواد إلا بجعل الرسالة تشغل أضعاف حجمها الراهن .

تلك هي الخطة التي اتبعتها في دراسة المعاجم ، وحاولت أن أصل بها إلى ما أهدف إليه من تصوير نشأة المعجم العربي وتطوره تصويراً واضحاً شاملاً . ولكي أصل إلى المعاجم كان علي أن أصور الدراسات اللغوية التي اضطلع بها العرب قبل أن يؤلفوا المعجم الأول . فدرست كثيراً من الرسائل اللغوية ، وخصصت بالبحث الموضوعات التي نشأت قبل كتاب العين أو في زمن معاصر له . وتبعت كل موضوع منها تبعاً تاريخياً إلى أن انتهت التأليف فيه ، أو إلى العصر الحديث ، لأبين ما طرأ عليه من تطورات ، وآثاره في مناهج المعجمات وموادها . ومن الطبيعي أن الموضوعات التي بدأ التأليف فيها بعد كتاب العين أثرت في المعجمات ، ولكن هذه الموضوعات من الكثرة والاتساع بحيث يستحق كل منها رسالة خاصة به .

المعجم :

لا ندرى على وجه اليقين متى أطلقت كلمة « معجم » في اللغة العربية على هذه الكتب التي ترمي إلى جمع اللغة . وأحاول هنا أن أدرس هذه الكلمة لعل أستطيع أن أصل فيها إلى ما يلقي أضواء على هذا الزمن ، وعلى مدلولها الحقيقي .

قال ابن جنى^(١) : « اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء ،
 وضد البيان والإفصاح ، فالعُجْمة الحبسة في اللسان ، ومن ذلك رجل أعجم وامرأة
 عجماء إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما . والأعجم الأخرس أيضا ، والعَجَم
 والعجمي غير العرب ، لعدم إبانته أصلا ، ثم أطلق عليهم هذا اللقب ولو أفصحوا
 ١٠ وأبانوا . واستعجم القراءة لم يقدر عليها لغلبة النعاس . والعجماء البهيمه / لأنها لا توضح
 عما في نفسها . وفحل أعجم يهدر في شقشقة لا ثقب لها فهي في شدقه ولا يخرج
 الصوت منها .

واتصل بهذا معنى الصمت لما فيه من عدم الإبانة ، فقليل : استعجم الرجل سكت ،
 واستعجمت الدار عن جواب سائلها ، قال امرؤ القيس :

صَمَّ صَدَاها وَعَفَا رَسْمُها واستعجمت عن منطق السائل

عدى الفعل بالحرف (عن) لأن معناه سكنت . وصلاة النهار عَجْماء لأنه لا يُجْهَر
 فيها بالقراءة ، ويمكن أن تكون من المعنى الأول لأن المصلى برغم صمته فيها يُسْمَعُ له
 صوت خافت في قراءته . والموج الأعجم الذى لا يتنفس فلا ينضج ماء ولا يسمع له
 صوت . وانتهى هذا الاتجاه بقولهم باب مُعْجَم مُقْفَل .

ومن الإبهام والإخفاء قيل لنوى كل شيء من تمر ونبق وغيرها العَجَم والعُجَام
 لاستتاره في ثنى ما فيه . ولما في النوى من صلابة ارتبطت هذه الدلالة بما أُطلق عليه من
 ألفاظ ، فأصبحت العُجْمة الصخرة الصلبة تنبت في الوادى ، والعُجُومة الناقة الشديدة
 القوية على السير ، وكذلك العُجُوم والعُجْمَجَمَة ، وناقة ذات مُعْجَمَة وهى التى
 اختيرت فوجدت قوية على قطع القلاة .

ومع الصلابة والقوة يأتي الابتلاء والاحتمال ، فعَجَم فلانا رآه ، وعجمت العود :
 عضضته لتعرف صلابته من رخاوته ، والعواجم الأسنان [وهى أداة العَجَم] ،
 والعُجَامَة ما عجمته ، وعجمته الأمور دَرَبته ، وما إلى ذلك .

ومن الدلالة الأولى أخذوا قولهم : « حروف المعجم » . وناقش ابن جنى تحليلها
 النحوى ومعناها مناقشة جميلة ، قال فيها^(٢) : « إن سأل سائل فقال : ما معنى قولنا
 حروف المعجم ؟ هل المعجم صفة لحروف هذه أو غير وصف لها ؟

فالجواب : أن « المعجم » من قولنا حروف المعجم لا يجوز أن تكون صفة لحروف
 هذه من وجهين : أحدهما أن « حروفا » هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم ،

(١) سر الصناعة ١ : ٤٠ ، وتاج العروس ، مادة عجم . (٢) سر الصناعة ١ : ٣٨

- ١١ / لكانت نكرة ، والمعجم كما ترى معرفة ، ومحال وصف النكرة بالمعرفة . والآخر أن الحروف مضافة إلى المعجم ، ومحال أيضا إضافة الموصوف إلى صفته . والعلة في امتناع ذلك أن الصفة هي الموصوف ، على قول النحويين ، في المعنى ، وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت أخاك الظريف ، فالأخ هو الموصوف ، والظريف هو الصفة ، والأخ هو الظريف في المعنى ... وإذا كانت الصفة هي الموصوف عندنا في المعنى ، لم يجوز إضافة الحروف إلى المعجم ، لأنه غير مستقيم إضافة الشيء إلى نفسه ، وإنما امتنع ذلك من قبل أن الغرض في الإضافة إنما هو التخصيص والتعريف ، والشيء لا تعرفه نفسه ، لأنه لو كان معرفة بنفسه لما احتجج إلى إضافة ، وإنما يضاف إلى غيره ليعرفه ... وأيضا فلو كان المعجم صفة لحروف ، لقلت : المعجمة ، كما تقول : تعلمت الحروف المعجمة .

والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد رحمه الله تعالى من أن المعجم مصدر بمنزلة الإعجام ، كما تقول : أدخلته مُدْخَلًا ، وأخرجته مُخْرَجًا ، أى إدخالا وإخراجا ... فكأنهم قالوا : هذه حروف الإعجام . فهذا أسد وأصوب من أن يذهب إلى أن قولهم : حروف المعجم ، بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد الجامع ، لأن معنى ذلك صلاة الساعة الأولى أو الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع ، فالأولى غير الصلاة في المعنى ، والجامع غير المسجد في المعنى أيضا ، وإنما هما صفتان حذف موصوفاهما ، وأقيمتا مقامهما . وليس كذلك في حروف المعجم ، لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، وإنما المعنى أن الحروف هي المعجمة . فصار قولنا حروف المعجم من باب إضافة المفعول إلى المصدر ، كقولهم هذه مطية رُكوب ، أى من شأنها أن تركب ، وهذا سهم نضال ، أى من شأنه أن يُناضل به . وكذلك حروف المعجم ، أى من شأنها أن تُعجم ...

- فإن قال قائل فيما بعد : إن جميع ما قدمته يدل على أن تصريف (ع ج م) في كلامهم موضوع للإبهام وخلاف الإيضاح ، وأنت إذا قلت : أعجمت الكلام ، / فإنما معناه أوضحته وبينته ، فقد ترى هذا الفصل مخالفا لجميع ما ذكرته ، فمن أين لك الجمع بينه وبين ما قدمته ؟

فالجواب أن قولهم : أعجمت ، وزنه أفعلت ، وأفعلت هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب ، نحو أكرمت زيدا ، أى أوجبت له الكرامة . فقد تأتي أفعلت أيضا يراد بها السلب والنفي ، وذلك نحو أشكيت زيدا إذا زلت له عما يشكوه ... فكذلك أيضا قولنا « أعجمت الكتاب » أى أزلت عنه استعجابه ... ونظيره أيضا

أشككت الكتاب أى أزلت إشكاله . وقالوا أيضا : عجّمت الكتاب ، فجاءت « فعّلت »
للسلب أيضا ...

فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليس معجما ، إنما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف
والحاء والذال ونحوها ليس معجما ، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف
حروف المعجم ؟ قيل : إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته ،
فأعجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد علم أن هذا المتروك بغير إعجام ، هو غير ذلك
الذى من عادته أن يعجم . فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستيهام عنها جميعا ، ولا
فرق بين أن يزول الاستيهام عن الحرف بإعجام عليه ، أو بما يقوم مقام الإعجام في
الإيضاح والبيان . ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بواحدة من أسفل ، والحاء بواحدة من
فوق ، وتركت الحاء غفلا ، فقد علم بإغفالها أنها ليست واحدة من الحرفين الآخرين ،
أعنى الجيم والحاء . وكذلك الدال والذال ، والصاد والضاد ، وسائر الحروف نحوها ،
فلما استمر البيان في جميعها جازت تسميتها بحروف المعجم .

وروى تاج العروس أن أبا العباس ثعلبا سئل عنها فقال : أما أبو عمرو الشيباني
فيقول : أعجمت أبيهت ، وأما الفراء فيقول : هو من أعجمت الحروف . فالفراء إذن
من الذين ذهبوا إلى الرأى الذى نادى به بعده ووضحه ابن جنى . وروى أيضا أن الليث
قال : سميت لأنها أعجمية .

ووصفت الكتب التى راعت في ترتيبها حروف الهجاء أى مراعاة : في الحرف
/ الأول وحده أو في الحرفين الأولين . أو في حروفها جميعا ، وعلى ترتيب ألف باء ،
أو ترتيب المخارج ، أو ترتيب الأبجدية ، بأنها تسير على حروف المعجم . نسب ابن النديم
ليزرج بن محمد العروضي ^(١) « كتاب معانى العروض على حروف المعجم » ، ونسب
ياقوت ^(٢) لحبيش بن موسى الضبي « كتاب الأغاني على حروف المعجم » ألفه للمتوكل
(٢٣٢ - ٢٤٧) وغيرهما . ولا ندرى أصدّرت تلك العبارة من المؤلفين أنفسهم
فترجع إذن إلى القرن الثالث الهجرى الذى عاش فيه بزرّج والضبي ؟ أم ممن كتبوا عنهم
فترجع إلى القرن الرابع أو أواخره بالدقة ؟ وهو الوقت الذى عاش فيه ابن النديم .
ويدنو أن الناس استطالوا عبارة « كتاب كذا على حروف المعجم لفلان »
فاختصروها وساروا في طريقين : قالوا كتاب كذا على الحروف لفلان ، بحذف كلمة

(١) الفهرست ٧٣

(٢) معجم الأدباء ٧ : ٢٢٠ ، ٢٢١ . وسمى ابن النديم ١٤٥ الرجل حسن بن موسى النصيبى ،
والكتاب « الأغاني على الحروف » .

المعجم ، وقالوا : معجم كذا لفلان ، بحذف كلمة حروف وتغيير ترتيب الكلمة . فقد نسب ابن النديم كتاب الأغاني على الحروف لحسن بن موسى النصيبى ، ألفه للمتوكل أيضا ، وكتاب صناعة الغناء وأخبار المغنين وذكر الأصوات التى غنى فيها على الحروف لقريظ المغنى^(١) (٣٢٤ هـ) وغيرهما .

ولكن متى جاءت كلمة « معجم » فى هذا الاستعمال الأخير للمرة الأولى ؟ ذلك أمر لا يستطيع لضياح كثير من كتبنا وآثارنا . وأول ما عثرنا عليها عند أبى القاسم عبد الله بن محمد البغوى المعروف بابن بنت منيع ، مؤلف المعجمين الكبير والصغير ، وقد ولد عام ٢١٤ هـ . ثم أطلقت فى القرن الرابع على كثير من الكتب ، وأشهرها المعجم الكبير والصغير والأوسط فى قراءات القرآن وأسمائه لأنى بكر محمد بن الحسن النقاش الموصلى (ت ٣٥١ هـ) ومعجم الشيوخ لأنى الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادى (٣٥١ هـ) والمعجم الكبير والأوسط والصغير لأنى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى (٣٦٠ هـ) ومعجم الشيوخ لأنى بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلى (٣٧١ هـ) / ومعجم الشيوخ لعمر بن عثمان البغدادى المعروف بابن شاهين (٣٨٥ هـ) ومعجم ١٤ الصحابة لأحمد بن على الحمداى المعروف بابن لال (٣٩٨ هـ) .

أما متى أطلق هذا الوصف على المعجمات اللغوية ؟ فأمر لم أجد له أثرا فى المراجع القديمة ، وليس يبعد أن يطلق عليها فى الوقت السابق نفسه ، لاشتراكها مع الكتب السابقة فى الترتيب على حروف المعجم . فالدلالة الملاحظة فى الاسم هى الترتيب لا الجمع .

وسميت المعاجم باسم آخر لا شك ولا غموض فيه ، هو القواميس (مفرداها قاموس) وأتاها هذا الاسم من تسمية معجم الفيروز آبادى بالقاموس المحيط ، ومعناه البحر المحيط ، أى الواسع الشامل . فلما كثر تداول هذا المعجم فى أيدي المتأخرين ، وقصروا جهودهم عليه ، اكتفوا بتسميته بالقاموس . ثم اشتهر هذا الاستعمال حتى أصبح مرادفا لكلمة معجم لغوى ، وأطلق على جميع المعاجم اللغوية الأخرى المتقدمة والمتأخرة .

مقدمة

العرب والعربية

١٥ / ارتقت اللغة العربية في أواخر العصر الجاهلي رقياً كبيراً ، وتطورت جميع لهجاتها التي تتكلم بها القبائل المختلفة . ونشأت لهجة أدبية راقية ، تأخذ من هذه اللهجات جميعاً ، وينظم بها الشعراء ، ويخطب الخطباء ، لتشيع آثارهم الفنية ويكتب لها الخلود . وحين انتشرت هذه اللهجة الأدبية اعتبرت اللغة الفصحى ، وبقية اللهجات غير فصيحة وتفاوتت في الرداءة بمقدار قربها أو بعدها من هذه اللهجة الأدبية . « قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف .. كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إثباتاً عما في النفس . والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى ، أو عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، هم قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ؛ ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ^(١) » .

وأحس العرب جمال لغتهم وريقها ، فحاولوا السيطرة عليها ليتخذوا منها سلاحاً يثارا في عداوتهم وخصوماتهم ، فكانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر أتت القبائل فهنأتها بذلك ، وصنعت الأطعمة ، واجتمع النساء يلعبن بالزواهر كما يصنعن في الأعراس ، وتبأشر الرجال والولدان ، لأنه حماية لأعراضهم وذبح عن أحسابهم ، وتخليد لمآثرهم ، وإشادة لذكورهم ^(٢) . وأقيمت — في وقت السلم — / المباريات والمنافرات الأدبية ، في أسواق التجارة ، بين كبار الشعراء والخطباء ، ليظهر كل منهم قدرته الأدبية ، وتفوقه في اللغة ، ويذيع ذلك عنه بين القبائل .

واعترف القرآن للعرب بهذه القدرة اللغوية ، قال تعالى : ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لَّدَا ﴾ ^(٤) ، بل القرآن نفسه الدليل على هذا التفوق اللغوي . فهو معجزة الرسول

(١) السيوطي : الاقتراح ٢٢، ٢٩، ٩٨ ، والمزهر ١ : ١٠٣، ١٠٤، ١٠٩

(٢) السيوطي : المزهر ٢ : ٢٣٦ (٣) الزخرف : الآية ٥٨ (٤) مريم : الآية ٩٧

العربي الكبيرى تحدى بها العرب جميعا فى ميدان فخرهم : البلاغة ، وأعجزهم . ولما كانت هذه نظرة العرب إلى لغتهم ، ومحاولتهم التفوق فيها ، عنوا بتهيئة الظروف لأبنائهم ، كى تتيسر لهم السيطرة على اللغة والامتياز فيها . وكان من مظاهر هذه العناية بعث الأطفال إلى مواطن اللهجات الفصيحة ، لتصير الفصاحة طبيعة لهم . ومثال ذلك الرسول العربى الكريم ﷺ ، إذ أرسل إلى البادية فى طفولته ، لهذا السبب ، إلى جانب النشأة البدوية والهواء الطلق . وقد بقى يذكر ذلك ، فكان يقول بصدد تعليل فصاحته (١) : (أنا أفصح العرب ، بيد أنى من قريش ، وأنى نشأت فى بنى سعد بن بكر) . ويتضح من خبر هذه الرضاعة أنها لم تكن خاصة بالرسول ، وإنما عامة فى أبناء كبراء مكة . ومن مظاهر هذه العناية أيضا ، أنهم كانوا يدفعون صبيتهم إلى أدبائهم وشعرائهم ليعيشوا معهم ، وينشأوا على تفوقهم اللغوى . مثال ذلك زهير بن أبى سلمى الذى عاش مع خاله بشامة بن الغدير الشاعر ، فخرجه شاعرا . ومثال ذلك ما نسمعه عن الرواة الذين ينضوون إلى البارزين من الشعراء ، يحفظون أشعارهم ويدرسونها ويتخذونها نمطا لهم يحتذونه فى آثارهم . وكان ذلك من أسباب ظهور المدارس والبيوت الشعرية ، فهذا بيت زهير يضمه هو وأبناءه وأحفاده ، وكلهم شعراء ، وهذه مدرسة عبيد الشعر تضم أوس بن حجر وزهير وابنه كعبا والحطيئة وغيرهم .

١٧ / واستمرت عناية العرب بلغتهم بعد ظهور الإسلام ، وقيام دولتهم المترامية الأطراف ، بل زادت زيادة كبيرة إذ أحسوا بتفوقهم على الأمم الأجنبية ، نتيجة تغليبهم عليهم ، فعنوا بجميع مظاهر هذا التفوق كل عناية ، وميزوا كل ما يتصل بهم عما يتصل بهذه الأمم .

فقد تحول العرب منذ عهد عمر إلى جيش كبير ، تُدوّن أسماء أفرادهِ فى ديوان العطاء ، ويهاجر شبائهُ إلى المدينة ، ومنها إلى ميادين الحرب المختلفة فى الشرق والشمال والغرب ، فتتدفق عليهم الغنائم والفيء . وكان النظام السائد حريا فى أغلبهِ ، فالقائد الذى يفتح بلدا من البلاد ، يكون أول « عامل » عليه . وكان خَلْفُهُ فى أغلب الأحيان قوادا أيضا . وكان الجيش هو « الأمة » ، والمقاتل هو « المواطن » الحق لهذه الأمة ، يتمتع بكل الحقوق والامتيازات ، وكان أمير الجيش « إمامه » ، فكان معظمهم على « الحرب والصلاة » . فى ظل هذا النظام ، وبفضل الفتوح الفسيحة ، والانتصارات المتصلة ، وُجدت طبقة عربية عسكرية أرستقراطية فى البلدان المفتوحة ، وعلى سيوف هذه الطبقة أقام

معاوية — والأمويون بعده — ملكه ، وثبت دعائمه ، إذ جمع حوله هؤلاء الأمراء العرب ، وكانوا رؤساء لقبائلهم أيضا ، واتخذ منهم حاشية له ، وموضعا لاستشارته ، وواسطة إلى تنفيذ أوامره وسلطته ، وقصر ولاية الأمصار والوظائف الكبرى عليهم . وصيغت الدولة الأموية بصيغة عربية ظاهرة الوضوح ، مما حدا بالمؤرخين إلى تسمية هذا العصر « بالدولة العربية » .

وانقسم رعايا الدولة إلى طبقتين كبيرتين : طبقة السادة من العرب ، وطبقة الموالي ، وهي دون سابقتها في السياسة والاقتصاد والاجتماع ، بالرغم من دعوة القرآن الصريحة إلى التسوية بين جميع المسلمين ، مهما كانت أصولهم .

فالمولى لا يلحق بديوان العطاء إذا التحق بالجند ، وإنما يأخذ مكافأة غير ثابتة ، / أقل من عطاء العرب^(١) ، ولا يكون من الفرسان بل من المشاة^(٢) ، ولا يعفى من الجزية حتى بعد إسلامه^(٣) ، ولا يسمح له بسكنى الأمصار ، كى لا ينقطع الخراج ، ولأن الموالي أهل قرى في نظر الأمويين^(٤) ، ولا يتقدم العربى في الموالكب ، بل يمشى معه فى الصف ، ولا يكنى ، لأن الكنية دليل الاحترام والتبجيل ، وإنما يدعى باسمه أو لقبه^(٥) ، وبعض الفنون مثل الموسيقى مباح للمولى ولكنه يشين العربى ويخدش كرامته^(٦) . وإذا أراد المولى أن يتزوج فأمامه النساء من الموالي ، وعليه أن يخطف المرأة إلى مواليها (من العرب) ، فإن رضى زوّج وإلا ردّ ، أما إذا تزوج امرأة برأى أبيها أو أخوها ، بدون استشارة مواليهم (من العرب) فيفسخ النكاح ، وإن كان قد دخل بها كان سيفاحا غير نكاح^(٧) . أما زواج المولى من العربية فهذا المحال ، وإن حدث كان الطامة الكبرى : يفرّق بينه وبينها ، ويجلد مئتى سوط أو نحوها ، ويحلق رأسه ولحيته وحاجباه^(٨) . بل كره الحزب الديمقراطي نفسه ، أعنى حزب الخوارج ، هذا الزواج ، وفضل بعض أنصاره قتل العربية على أن يبنى بها مولى أو يصير سيدها^(٩) . فحلّال

(١) الطبرى : التاريخ ٢ : ١٣٥٤

(٢) المبرد : الكامل ٢٦٤ ، والطبرى : التاريخ ٢ : ١٩٢٠ (٣) نفس المرجع .

(٤) أحمد أمين : فجر الإسلام ١٠٩ ، فلهوزن : الدولة العربية وسقوطها ٢٨٠ ، ٤٩٨

(٥) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، كتاب اليتيمة فى النسب وفضائل العرب ٢ : ٢٦٠

(٦) أبو الفرج : الأغاني ٥ : ١١٣ ، ٦ : ٢٠٣

(٧) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠

(٨) أبو الفرج : الأغاني ١٤ : ١٤٤

(٩) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦١

للعرب أن يسترقوا غيرهم ، ولكن العربي لا يُسترق^(١) . والدعوة إلى المساواة الدينية نفسها ، وأن لا فضل لعربي على عجمي ، أصابها ما أصاب الحياة عامة ، فالمولى لا يؤمُّ العربي^(٢) ، ولا يصلى على الجنائز إذا حضر أحد من العرب^(٣) . / وأعظم من ذلك أن دم المولى مباح ، أما العربي فلا^(٤) . والدم العربي يجب أن يبقى نقيا خالصا من كل شائبة . وقد جرّتهم نظرهم هذه إلى كراهية التزوج من الموالى في أول الأمر . يقول الأصمعي عن ابن أبي الزناد : « كان أهل المدينة يكرهون اتخاذ أمهات الأولاد ، حتى نشأ فيهم القراء السادة : عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ، والقاسم بن محمد [بن أبي بكر] ، وسالم بن عبد الله [بن عمر] ، ففاقوا أهل المدينة علما وثقى وعبادة وورعا ، فرغب الناس حينئذ في السراى^(٥) » . وقد احتقروا طائفة المولدين ، أى أبناء الجوارى وسموهم « المهجناء » وغيرهم بذلك . يروى المسعودى أن زيد بن عليّ دخل على هشام ابن عبد الملك بالرصافة ، فقال له هشام : أنت الذى تنازعك نفسك في الخلافة ، وأنت ابن أمة^(٦) . والأمويون يتشددون كل التشدد في المحافظة على نقاء دمائهم ، فلا يصهرّون إلا إلى العرب الخالص . يقول ابن عبد ربه : كان عقيل بن عُلفة المرى أشد الناس حمية في العرب ، وكان ساكنا في البادية ، وكان يصهر إليه الخلفاء . وقال لعبد الملك بن مروان ، وخطب إليه ابنته الجرباء : « جنينى هُجَنَاءَ وَلَدَكَ^(٧) » . وظهر هذا في الخلفاء الأمويين أنفسهم ، إذ كانوا من أصل عربى خالص عدا الثلاثة الأخيرين ، فقد كانوا أولاد أمهات . وتعليل ذلك أن الدولة كانت آخذة في الانهيار ، وأن الحزب الأموى كان يوشك أن يتحطم . يقول أبو هلال العسكري : « وكان بنو أمية لا يستخلفون أولاد الإماء ، وهو الذى قصّر بمسلمة بن عبد الملك عن ولاية العهد مع رجاحته وكأل آله^(٨) » .

فألدم العربي عندهم دم طاهر متميز ينفر من الاختلاط بغيره . قال أبو بكر الشيباني : ٢٠ « كنت أسيرا مع بنى عم لى من بنى شيان — وفيما من موالينا جماعة — / في أيدي التغالبة . فضربوا أعناق الموالى ، على وَهْدَةٍ من الأرض ، فكنت ، والذى لا إله إلا هو ،

(١) أبو الفرج : الأغاني ١٥ : ١٠٦

(٢) الدكتور أحمد أمين : ضحى الإسلام ١ : ٢٤ ، وابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠

(٣) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ (٤) الطبرى : تاريخ ٢ : ٦٢٣

(٥) ابن حجر : التهذيب ٣ : ٤٣٧ ، وانظر الجاحظ : البيان والتبيين ١ : ٣١٠ ، والمسعودى :

مروج الذهب ٢ : ١٨١ (٦) الطبرى : التاريخ ٣ : ٢١٠

(٧) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٣ (٨) جبهة الأمثال ص ١٥

أرى دم العري يئاز من دم المولى ، حتى أرى بياض الأرض بينهما ، فإذا كان هجينا قام فوقه ولم يعتزل عنه^(١) . ولذلك يجب ألا يخلطه العرب بدماء أخرى .

وإذن يجب أن يسود العرب ، وأن تسيطر العروبة ، وأن يحافظ على نقاء كل ما يتصل بالعرب من أمور ، وأن ينقى كل ما ينتسب إليهم من أشياء ، وأن تقام حوله الأسوار والحصون ، تمنع عنه الأذناس غير العربية .

في ظل هذه النظرة ، بدأ الاهتمام باللغة العربية ، وتنقيتها وتخليصها من شوائب اللحن ، وإقامة القواعد لفصاحتها وإعرابها وتصاريقها . فإنه إذا كان لكل أمة ميزة اشتهرت بها ، فميزة العرب وشهرتهم في لغتهم ، كما يقول الجاحظ : « فأما سكان الصين فهم أصحاب السبك والصياغة ... واليونانيون يعرفون العلل ... وكذلك العرب لم يكونوا تجارا ، ولا صناعا ، ولا أطباء ، ولا حسابا ... فحين وجهوا قواهم إلى قول الشعر ، وبلاغة المنطق ، وتشقيق اللغة ، وتصاريق الكلام ... بلغوا في ذلك الغاية^(٢) » ؛ ونظرة واحدة إلى كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، ترينا مدى فخر العرب بلغتهم .

ولكن هذه الميزة التي كان يفخر بها العرب ، كانت تهدق بها الأخطار ، إذ أن الاختلاط الشديد المتسع المدى بين العرب وغيرهم هدها في الصميم . ولم يكن من الممكن إقامة حاجز فاصل بين العرب الفاتحين والمغلوبين من غير العرب على الدوام ؛ لأن تعاليم الإسلام نفسه تنافي ذلك . فالإسلام يوجب على المسلمين — إذا أرادوا أن يغزوا بلدا — أن يدعوا أهله أولا إلى الدخول في الإسلام ، فإن أسلموا / كانوا هم وسائر المسلمين سواء . وإن لم يسلموا دعوهم إلى تسليم بلادهم ، والبقاء على دينهم ، مع دفع الجزية ، فإن قبلوا كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، وإن لم يقبلوا أحد هذين الشرطين ، كانت الحرب ، التي لا تنتهى إلا بأحد أمرين : هدنة أو انتصار . فالهدنة تنفذ شروطها أيّا كانت ، أما الانتصار فكان يستتبع في بعض الأحيان استرقاق الأسرى أو أهل المدن المفتوحة . وكان هؤلاء الرقيق حتى بعد عتقهم يعيشون بين العرب^(٣) .

فتسرب الرقيق إلى بيوت كبراء العرب وأشرافهم ، وسرعان ما ازدحمت بهم البيوت . وكان من حق السيد العري أن يعاشر إماءه معاشرة الأزواج ، مهما بلغ عددهن . فسرعان ما نشأ في بيوت كبراء العرب جيل من الأبناء ، أمهاتهم غير عربيات ، ولكن القانون لا يفرق بينهم وبين أبناء الحرائر في شيء . كذلك تدفق هؤلاء على

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ٣ : ٦٠

(٢) الجاحظ : مناقب الترك ٤٢ ، والبيان والتبيين ١ : ٢٨٤ ، ٣ : ٢٨ ، ٢٩

(٣) الدكتور أحمد أمين : فجر الإسلام ١٠٠

الأمصار والمدن العربية هربا من خراج الأراضي ، وإجابة لمطالب الطبقة العسكرية العربية ، التي كانت تحتقر الصناعة ، فاشتغلوا بالصناعة والتجارة ، وكونوا الطبقات الدنيا والوسطى من المجتمع الإسلامي . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تسرب الموالي إلى طبقة الجند ، لا خدما وتجارا وطهاة فحسب ، بل مقاتلين أيضا ، فقد بلغت قوتهم في جيش خراسان عشرين ألفا^(١) ، وفي الكوفة نزل أربعة آلاف فارس من جنود شاهنشاه الذين قاتلوا تحت قيادة رسم في القادسية ، وكانوا قد عقدوا أمانا مع سعد بن أبي وقاص يخولهم حق النزول حيث أحبوا ، ومخالفة من أحبوا من العرب ، ويفرض لهم في العطاء ، وسموا حمراء ديلم ، باسم نقيبه ديلم^(٢) . أما البصرة فساق زياد جماعة من جند شاهنشاه إليها ، ونظمهم في صفوف الأساورة . وجمع عبيد الله بن زياد سنة ٥٤ هـ فرقة من الرماة من ألفى رجل من بخارى ، وجعلها مقرا / لهم^(٣) . كما كانت فيها جالية أصبانية يرجع أولها إلى صدر الإسلام^(٤) . وسورية نفسها ساق زياد جماعة من الفرس إليها بأمر من معاوية^(٥) . وقد قدر بعض المحدثين الموالي في الكوفة والبصرة بنصف سكانهما^(٦) . يضاف إلى ذلك أن السياسة التي وضعها عمر بن الخطاب بمنع العرب من امتلاك الضياع في الأقاليم الجديدة ، أو اتخاذها لهم وطنا ، لحفظهم من التفرق بين السكان الأصليين ، لم تستمر طويلا ، فقد وجدت في جميع الأقاليم مناطق زراعية لم يكن لأحد من السكان الأصليين حق قانوني عليها ، تلك هي الضياع الملكية للأسر المبيعة من الحكم ، والأملاك التي انقرض ملاكها ، والتركات التي هرب أصحابها أو نُفوا إلى غير ذلك . فوضع الملاك الجدد من العرب أيديهم عليها ، واضطروهم عملهم هذا إلى الاتصال بالسكان الأصليين .

وكانت لغة هذه الجماعة هي اللغات المحلية ، وكان على العرب أن يتفاهموا معهم بحكم صلاتهم . فنشأت بالضرورة لغة للتفاهم بينهم ، لا هي عربية خالصة ، ولا أعجمية خالصة . بل تعلم بعض العرب أنفسهم الفارسية^(٧) ، ونظموا بها شعرا ، وتشبهوا بالفرس في أزيائهم واحتفالاتهم . نفهم ذلك من خير الشاعر العربي

(١) الطبري : التاريخ ٢ : ١٣٥٤ (٢) البلاذري : فتوح البلدان ٢٨٠

(٣) ياقوت : معجم البلدان ١ : ٢٥٠ ، وابن قتيبة : عيون الأخبار ١ : ١٣٢

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ٣٦٦ (٥) يوهان فك : العربية ١٨

(٦) الدكتور شوق ضيف : التطور والتجديد في الشعر الأموي ٨٤

(٧) الطبري : التاريخ ٣ : ١٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٦٥

يزيد بن ربيعة بن مفرغ مع عبيد الله بن زياد^(١) . واستعار جرير والفرزدق وغيرهما^(٢) ألفاظا منها ، وأدخلوها في أشعارهم . ولم ترد الألفاظ الفارسية على ألسنة العراقيين وحدهم ، بل دخلت بعيدا في شبه جزيرة العرب ، فظهرت آثارها على ألسنة أهل الحجاز^(٣) . وكان كثير من أحياء البصرة وقنواتها تصاغ أسماؤه صياغة فارسية فيختتم بالمقطع / الفارسي . « ان » الدال على النسبة مثل « مُهَلَّبَان ، أُمَيَّتَان ، جَعْفَرَان ، ٢٣ عبد الرَّحْمَانَان ، نَخَالِدَان ، طَلْحَتَان ، رِبَاط عِبَادَان^(٤) » . وأخيرا أطلقوا الألقاب الفارسية على بعض العرب مثل علي بن خليل الضبي الشاعر الذي لقب بالبرذخت^(٥) ، أى الفارغ من العمل ، ويزيد بن أبى يزيد الذى لقب بالرشك ، أى الغيور^(٦) . وكانت لغة التفاهم هذه التى نشأت من اتصال العرب بغيرهم ، هى التى هددت العربية ، لأن هذه اللغة استعانت بأبسط وسائل التعبير اللغوى ، فبسطت الحصول الصوتى ، وصوغ القوالب اللغوية ، ونظام تركيب الجملة ، ومحيط المفردات ، وتنازلت عن الإعراب . وتلك هى الأمور التى أطلق عليها الفصحاء من العرب اسم اللحن ، ونستطيع أن نصنفه في ثلاثة أنواع : لحن في مخارج الحروف ، ولحن في تركيب الجملة ، ولحن في الإعراب .

وقد وجد لحن مخارج الحروف في الجاهلية بين الرقيق من الزوج الذين كانوا يسمون أغربة العرب^(٧) ، وبين بعض الصحابة غير العرب مثل بلال الحبشى وسلمان الفارسي وصهيب الرومى الذى رُبى بين الروم . ولكنه كان قليلا ضئيل الأثر . ثم انتشر بعد الإسلام بين شعوب الأمم المغلوبة ، لعدم قدرتهم على إخراج بعض الحروف العربية من مخارجها الصحيحة^(٨) ؛ وأشهر مثال لذلك الشاعران زياد الأعجم ، وأبو العطاء

(١) أبو الفرج : الأغاني ١٧ : ٥٦ ، وابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢١٠ ، والطبرى :

التاريخ ٣ : ١٩٢

(٢) أبو عبيدة : النقائض ٨٤٥، ٧٨٧ ، والجاحظ : البيان ١ : ٦٤٤

(٣) الجاحظ : البيان ١ : ١٤٤، ١٤٦

(٤) البلاذرى : فتوح البلدان ، الباب الخاص بمصير البصرة ٣٤٦ - ٣٧٢ ، وياقوت :

معجم البلدان ١ : ٦٤٤

(٥) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ٤٤٧

(٦) ابن حجر : التهذيب ١١ : ٣٧٢ ، وأنساب السمعاني ٢٥٣

(٧) أبو عبيدة : النقائض ٣٧٢١ ، والمبرد : الكامل ٢٩٨، ٣٦٦ ، والسيوطى : المزهر ٢ : ٢١٧

(٨) الجاحظ : البيان ١ : ٧ ، ٢ : ٢١٠ وما بعدها ، وابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٥٩

٢٤ السُّنْدِي^(١) ، والمحدثان مكحول ونافع^(٢) . ولكن هذا اللحن / لم يقتصر على الأجانب بل تسرب إلى ألسنة بعض العرب ، الذين اتصلوا بهم اتصالا شديدا ، مثل عُبيد الله بن زياد ، فقد كان يرتضخ لُكَّةً فارسية ، أُنْتَه من قِبَل زوج أمه شيرويه الأسواري . وقد قال يوما لهُنَّاء بن قبيصة إذ ظنه خارجيا : « أَهْرُورَى سائر اليوم ؟ » يريد : أَهْرُورَى^(٣) .

وانتشر اللحن التركيبي بين الطبقة الوسطى من الشعب ، كما في قصة التاجر الذي باع جنود المسلمين دواب رديئة ، فاستجوبه الحجاج ، فأجابه : « شريكاتنا في هوازا وشريكاتنا في مداينها ، وكما نجيء نكون » أى شركاؤنا بالأهواز والمدائن يبعثون إلينا بها ، فنحن نبيعها على وجوهها^(٤) . ثم انتقل إلى الطبقات العليا ، من أمثال خالد بن عبد الله القسري ، وعبيد الله بن زياد والحجاج^(٥) . فقد قال أولهم في فزعه : « أطعموني ماء » ، وقال ثانيهما : « افتحوا سيوفكم » [أى سلوها] ، وقال لسويد بن منجوف : « اجلس على است الأرض » ، وكان ثالثهم « يلحن لحنا خفيا : يزيد حرفا وينقص حرفا ، ويجعل إن في موضع أن ، وأن في موضع إن » .

وذاع اللحن الإعرابي ذيوعا كبيرا هدد كبراء العرب ، بل خلفاءهم أيضا ، من أمثال المغيرة بن عبد الرحمن القرشي وبشر بن مروان ، والحجاج ، والوليد بن عبد الملك ، وأخيه محمد ، وغيرهم^(٦) . وكل من وفد على المدن ، تعرض لسانه الفصح للحن ، حتى الأعراب ، يقول الجاحظ : « ثم اعلم أن أقبح اللحن لحن أصحاب التقعير والتعقيب ..

- (١) الجاحظ : البيان ١ : ٧١ ، والمبرد : الكامل ٣٦٦ ، وابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢٥٩ ، ٤٨٢ ، وأبو الفرج : الأغاني ١١ : ١٦٥ ، ١٤ : ١٠٢ ، ١٦ : ٨١ ، والوفيات ٢ : ١٦٠ .
(٢) ابن قتيبة : المعارف ١٥٧ ، وابن حجر : التهذيب ١٠ : ٤١٤ ، وابن خلكان : الوفيات ٢ : ١٦٠ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٩٦ ، ٨٨ .
(٣) الجاحظ : البيان والتبيين ١ : ٧٣ ، ٢ : ٢١٠ ، وابن قتيبة : المعارف ١١٨ ، وكامل المبرد ٣٦٦ .
(٤) الجاحظ : البيان ١ : ١٦١ وما بعدها ، وابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٦٠ .
(٥) الجاحظ : البيان ١ : ٧٢ ، ٧٣ ، ٢ : ٢١٠ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، والمبرد : الكامل ٢٠ .
(٦) ابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٦٠ .

- (٦) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٣ - ٨٧ ، ٢٠ : ٤٢ ، والجمحي : طبقات الشعراء ٦ ، وابن الأنباري : نزهة الألباء ١٦ ، والجاحظ : البيان ٢ : ٢١٧ ، وابن خلكان : الوفيات ٢ : ٣٠٠ ، والمرزباني : الموشح ٢١٧ ، والمبرد : الكامل ١٨٩ ، والبيهقي : المحاسن ٤٥٤ .

- وأقبح من ذلك لحن الأعراب النازلين على طرق السابلة ، وبقرّب مجامع الأسواق^(١) .
- ٢٥ / في ظل الظروف الاجتماعية التي وصفناها ، وتحت تهديد هذه الأخطار ، حاول العرب أن يحافظوا على لغتهم نقية خالصة من الشوائب ، وأن يقيموا حولها الأسوار . وكان عبد الملك بن مروان يحذر أبناءه اللحن ، لأن اللحن في منطق الشريف أقبح من آثار الجدرى في الوجه ، وأقبح من الشق في ثوب نفيس^(٢) ، بل كان اللحن عندهم من أفحش عيوب الملوك ، ويرون أنه لا يلي العرب إلا من يحسن كلامهم^(٣) . وكان الخلفاء والأشراف يتحفظون من اللحن كل التحفظ ويكرهونه ويتعدون عن قائله ، فقد قيل لعبد الملك : « لقد أسرع إليك الشيب ! » قال : « شيبني صعود المنابر ، والخوف من اللحن^(٤) » ، بل لم يكن عبد الملك يلحن حتى في مزاحه^(٥) ، كما كان الحجاج يسأل البلغاء ، هل سمعوا منه لحنًا ؟ ومسلمة بن عبد الملك يكره عمر بن مسلم أخا قتيبة للحنه^(٦) ، ويمقت السائلين اللاحنين^(٧) ، وعمر بن عبد العزيز يؤذيه اللحن^(٨) . أما كثير بن أبي كثير البصري فلم يتخلص من الحجاج إلا باللحن ، حين أراد إكراهه على أن يتولى عملا له^(٩) ، كما هرب إلياس بن معاوية المزني ، لما أراده عمر بن هبيرة على القضاء ، بالتظاهر بالعمى^(١٠) . وكانوا يحبون أن يكون الرجل مُبينًا أيضًا ، إلى جانب عدم اللحن ، حتى إن معاوية بن أبي سفيان لم يتكلم على منبر جماعة ، مذ سقطت ثيابه^(١١) . وأبو رمادة من الأعراب طلق امرأته حين وجدها لثغاء ، وخاف أن تغيبه بولد ألثغ^(١٢) .
- ٢٦ / وكان من أثر هذا أن وجدت ظاهرة جديدة عند الشعراء ، هي أن يصقوا مملوحهم بالفصاحة والإعراب ، وأن يذموا مهجويهم باللحن والأخطاء اللغوية . فروية يمدح بلال بن أبي بردة بن موسى الأشعري قاضي البصرة ، بأنه يصحح

(١) الجاحظ : البيان ١ : ١٤٦ ، وابن الطقطقي : الفخرى ١٧٣

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ٢٦٠ ، والجاحظ : البيان ٢ : ٢١٦ ، وابن قتيبة :

العيون ٢ : ١٥٨

(٣) ابن الطقطقي : الفخرى ٢٣ ، ١٧٣ (٤) نفس المرجع ١٧٠

(٥) الزجاجي : الأمالي ١٤ وما بعدها . (٦) الجاحظ : البيان ٢ : ٢١٩

(٧) الخفاجي : طراز المجالس ٦٧

(٨) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٨ ، والجاحظ : البيان ٢ : ٢١١ ، ٣ : ٢٤٠ ،

والجاحظ : المحاسن ٦

(٩) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٧ (١٠) الجاحظ : البيان ١ : ٩٩

(١١) نفس المرجع ١ : ٦٠ (١٢) نفس المرجع ١ : ٥٧

الإعراب ، ولا يقع في الخطأ فيقول^(١) :

إذا الدواهي وامتراسُ الألسُنِ ناجوك أو جالوا بأمر مُعلن
فَرَّتْ بِقَدْخَى مُعَرِّبٍ لَمْ يَلْحَنِ مُستلحم القصد مُبين الأيُنِ
ويفخر بأنه ترك من يعارضه من الشعراء وراءه كالأثغ الذي ينطق لكنة أعجمية ،
ولا يعرف الصحيح من الخطأ في العربية^(٢) :

قد أترك الشاعر مثل الأثغ أعجم لا يعرف زبغ الزُّيغ
كما يفخر بأن النحوي الضليع في علمه ، ليس له بُعد نظره في اللغة^(٣) :
كيف تراني أُنْتَحِي في الدفترِ على قضيب الذاهبات الشُّبْرِ
لا ينظر النحوي فيها نَظَرِي وإن لَوِي لَحْيِيهِ بالتَحَكُّرِ
وهو دَهِي العلم والتعبُّر

ويهجو يحيى بن نوفل الحميري خالد بن عبد الله القسري ، فيقول^(٤) :

بل السراويل من خوفٍ ومن وَهْلٍ واستطعم الماء لما جد في الهرب
وألحنُ الناس كل الناس قاطبة وكان يولع بالتشديق في الخطب
كما وجدت ظاهرة أخرى لها خطرهما في تاريخ اللغة العربية ، تلك هي أن مذهب تنقية
اللغة والمحافظة على فصاحتها هذا ، تعدى العرب ، إلى طبقة الموالي ، فاحتضنه بعض
الطامحين منهم ، وحاولوا جهدهم محاكاة الطبقة العربية السائدة ، في امتلاك أزمة اللغة ،
والتضلع فيها . وأكبر مثال لهذا الحسن البصري ، الذي كثرت / الروايات والأخبار ٢٧
التي تطنب في وصف دقة إحساسه باللحن ، والذي كان تلاميذه يدونون كلامه ،
لا لمعانيه وحدها ، بل لفصاحتها وجمالها ، حتى إن أبا عمرو بن العلاء ورؤية رفعاها إلى
مرتبة الحجاج^(٥) في الفصاحة . وهناك أمثلة أخرى تؤخذ من أشعار الموالي ، بل من
حياة علماء اللغة والأدب من الموالي .

واستيع هذا المذهب الذي يرى أن العربية الفصحى ، هي العربية النقية من

(١) ألورد : مجموع أشعار العرب ٣ : ١٦٤ (٢) نفس المرجع ٣ : ٩٨

(٣) ألورد : مجموع أشعار العرب ٣ : ٦١

(٤) الجاحظ : البيان ١ : ١٢٢ ، ٢ : ٢١٦ ، والمبرد : الكامل ٢٠ ونسبه إلى شاعر آخر .

(٥) الجاحظ : البيان ١ : ١٦٣ ، ٢ : ٢١٦ ، والقال : الأمل ٣ : ١٤١ ، والمبرد : الكامل ١٢٠

والسيرافي : أخبار النحويين البصريين ٨٠ ، وياقوت : معجم الأدباء ١ : ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٢٢

الشوائب التي لم تخلطها لغة أخرى ، أنهم رأوا أن أفصح اللغات هي لغات البدو ، البعيدين عن الاختلاط في أواسط البيداء ، إذن فالطريق إلى الحكم على سلامة اللغة وفصاحتها ونقائتها هو قياسها على لغة هؤلاء البدو ، والطريق إلى تعلم الفصحى هو معاشرتهم ، وهذا هو ما حدث فعلا . بل اعتُبر البدوي وكل ما يصدر منه طُرْفَة . فهو مثل أعلى في الفصاحة والذكاء وسرعة الفهم والصراحة وما إلى ذلك ، ويجرى العلما والأدباء والأشراف وراء قصصه ونوادره ، وهي مُلَحَة العصر .

وطبيعي أن الخلفاء والكبراء واصلوا ما اعتادوا في الجاهلية من تنشئة أبنائهم في البادية . فعل ذلك معاوية مع ابنه يزيد ، وعبد الملك بن مروان مع سليمان ، ولم يفعله مع الوليد ، فشب لحانا ، فقال فيه أبوه^(١) : « أضر بنا حبنا للوليد ، فلم نرسله للبادية » . وواصل الصبية والشبان الاتصال بالشعراء ، ورواية شعرهم ، والدربة عليه . واستمرت المذاهب والبيوت الشعرية ، التي أشهرها بيت جرير .

ولم يكن كل الناس قادرين على إيفاد أبنائهم إلى البادية ، فظهرت فئة من المربين الفصحاء يتولون تنشئتهم ، منهم من اختص بأبناء شريف معين ، ومنهم من فتح كُتَّاباً أو مدرسة للتعليم . وأشهر هؤلاء المربين الضحاك بن مزاحم وعامر الشعبي مرياً أولاد عبد الملك بن مروان ، ومحمد بن مسلم الزهرى مرياً أبناء هشام / بن عبد الملك ، ٢٨ وعبد الرحمن بن عبد الأعلى ، ويزيد بن مساحق السلمي مرياً الوليد بن يزيد ، والجعد ابن درهم مرياً مروان بن محمد ، والحجاج بن يوسف الثقفي وعبد الحميد بن يحيى والكميت والطَّرمَّاح^(٢) . وكان يعجبهم من المعلم أن يكون فصيحاً ذا ثقافة لغوية واسعة ، مما حدا كثيراً من هؤلاء المعلمين إلى التعمق والتوعر ، حتى اشتهر أكثرهم بالإغراب^(٣) . ومن الباحثين من يرى أنهم قصدوا إلى هذا الإغراب قصدا لغاية تعليمية^(٤) .

ولكن حب الغريب والنادر من الألفاظ لم يقتصر على المعلمين . بل يتعداهم إلى بقية الأدباء ، لأن العصر كله مهمتهم أشد الاهتمام بلغته . ولا شك أن هذا الاهتمام يؤدي حين يشتد بهذه الصورة إلى ما حدث فعلا في العصر الأموي ، إذ يكثر الغريب في الشعر ،

(١) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ١٩٢ ، والدكتور أحمد شلبي : تاريخ التربية الإسلامية ٨٢

(٢) الدكتور أحمد شلبي : تاريخ التربية الإسلامية ٢٠٨

(٣) الدكتور سهر القلماوي : أدب الخوارج في العصر الأموي ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨

(٤) الدكتور شوقي ضيف : التطور والتجديد ٥٨

عند الطرماح والكميت وذى الرمة وشعراء النقائض عامة^(١)، وفي الرجز عند رؤية
والعجاج^(٢)، وفي الخطابة عند الحجاج وزباد والحزب الأموى عامة^(٣)، وفي الكتابة
عند يحيى بن يعمر^(٤)، أى نستطيع أن نقول فى معظم فروع الأدب الأموى، عدا الغزل
الحجازى . بل ربما كان من الأدلة الساطعة على ذلك ازدهار الرجز ازدهارا لم يره من
قبل ، وربما من بعد ، وهو الفن الذى يعتمد — فيما يعتمد — على الإغراب^(٥) . وقد
قال صاحب التطور والتجديد فى الرجز : « فمن يتعقب أخبارهم فى كتب الأدب
يلاحظ أن من أهم غاياتهم فى شعرهم خدمة اللغة والمؤدين / أو الغوين القاتمين عليها ،
بما يمدونهم من الشواذ والشوارد ، بحيث أصبحت أراجيزهم كأنها متون لغوية للحفظ
والتسميع^(٦) » .

وربما يرتبط بهذه النتيجة ويكملها ، أن يحتضن الدعوة إلى السهولة اللفظية وبحقها
الفرس ، أو المتهمون بالتعصب منهم ، مثل ابن المقفع^(٧) ، كأنما أحس أن الإغراب إنما
هو ظاهرة عربية متعصبة ، أو عربية واعية لنفسها ، فيجب محاربتها بالسهولة ؛ يقول :
« إياك والتبع لو حشيت الكلام طمعا فى نيل البلاغة ، فإن ذلك هو العى الأكبر » .
وظهرت فئة أخرى من العلماء ، لم يكن همها الأول التدريس بل العلم ، من أمثال أبى
الأسود الدؤلى وتلاميذه . وأراد هؤلاء العلماء الاتصال باللغة فى أنقى صورها ،
فارتحلوا إلى البوادر التى تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، التى لم تختلط بالأجانب ،
وأخذوا عنها معارفهم ، ودونوا ما سمعوا ، وحاول بعضهم الاستقصاء . وأشهر هؤلاء
العلماء الرحالة أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، والكسائى وتلاميذهم .

ولما رأى بعض الأعراب هذا التعلق من العلماء والمربين بأهل البادية ومدى حاجتهم
إليهم ، هاجروا إليهم فى مدنهم ، واتصلوا بهم فى حلقاتهم الدراسية ، ليغترفوا منهم
ما يريدون من معلومات ، واتخذوا ذلك وسيلة للعيش . ومن أشهر هؤلاء الأعراب

(١) الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ ، والدكتور سهر القلماوى : أدب الحوار فى العصر الأموى

١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨

(٢) الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ ، والدكتور شوق ضيف : التطور والتجديد ٣٧٥ - ٣٨٧

(٣) الدكتور شوق ضيف : الفن ومذاهبه فى النثر العربى ٢٥ - ٢٧

(٤) المبرد : الكامل ١ : ١٣٣ ، والجاحظ : البيان ١ : ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، وحسين نصار : نشأة

الكتابة الفنية فى الأدب العربى ٧٤

(٥) الدكتور شوق ضيف : التطور والتجديد ٢٧٥ - ٢٨٧

(٦) المرتضى : الأمالى ١ : ٩٥

(٧) ص ٥٨

الوافدين على المدن أبو مالك عمرو بن كزكرة ، وأبو ثروان العُكلى وأبو هيثام كلاب ابن حمزة ، وأبو البيداء الرياحي ، وأبو الجاموس ثور بن يزيد . وقد أفاد العلماء من هؤلاء الأعراب كل فائدة ، ودونوا أقوالهم وألفاظهم ، وجعلوا بعض هذه المدونات على هيئة الكتب ، ونسبوا إلى هؤلاء الأعراب . ولذلك نسمع عن بعض الكتب اللغوية ، التي يقال إن بعض الأعراب ألفوها ، وهي في حقيقة الأمر من تدوين من رَوَى عنهم .

- ٣٠ / ولم تنهر اللغة العربية بانحيار الطبقة العربية الأرستقراطية مع دولتها الأموية ، بفضل القرآن ، الذي أحاط العربية بهالة من القداسة والجلال ، غمرت كل مسلم ، مهما كان جنسه ، ومهما كانت لغته ، فاستمرت حية تتوارثها السنة جيل بعد جيل ، واستمر العباسيون الأولون يمدحون من تشبه لغته لغة البلو ، من أمثال أبي سعيد المعلم^(١) (توفي سنة ١٦٩ هـ) وخالد بن الحارث^(٢) (توفي سنة ١٨٦ هـ) وبشر بن المفضل^(٣) (توفي سنة ١٨٦ هـ) ، وجريز بن حزم^(٤) (توفي سنة ١٧٠ هـ) ، وأبي زيد الأنصاري^(٥) (توفي سنة ٢١٥ هـ) ، ولكن اللحن انتشر انتشارا كبيرا وأصبحت اللغة تُعَصَّل بالدراسة لا الممارسة .

يضاف إلى ما سبق ظاهرة أدبية أثرت تأثيرا كبيرا في الدراسات اللغوية ، إذ عُرف عن بني أمية جهم الشديد للأدب ، وخاصة معاوية وعبد الملك بن مروان ، قربوا إليهم الأدباء والعلماء ، وعقدوا لهم المجالس الخاصة ، يعرضون للأمور الأدبية ، ويتبادلون فيها الآراء ، شارحين ناقدين . وحاول العلماء أن يبيحوا أنفسهم لإرضاء رغبات الخلفاء ، فجمعوا شعراء الفحول والقبائل ، ودونوها . وقد روى عن حماد الراوية أنه تأهب لمقابلة الخليفة الوليد بالنظر في « كتابي قريش وثقيف » لأنه كان يعتقد أن الخليفة سائله عن أشعار القبائل التي هو على صلة بها^(٦) . وكان الخلفاء يتوقفون في معاني بعض الألفاظ أو الأبيات ، فيرسلون إلى العلماء يسألونهم عنها . قال السيوطي^(٧) : « أخبرنا عامر بن عبد الملك قال : كان الرجلان من بني مروان يختلفان في الشعر فيرسلان رابعا فينيخ يبابه [باب قتادة بن دعامة السدوسي] فيسأله عنه ثم / يشخصه » . ولم يكن

(١) الجاحظ : البيان ٢ : ٢٢١ ، وابن قتيبة : المعارف ١٨٥ وما بعدها ، والخطيب : تاريخ

بغداد ٣ : ٢٥٣

(٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٢٨٢ ، وابن حجر : التهذيب ٣ : ٨٢

(٣) ابن حجر : التهذيب ١ : ٥٨ وما بعدها . (٤) نفس المرجع ٢ : ٧٠

(٥) الجاحظ : البيان ٢ : ٢٢١

(٦) جولد تسيبر : دواوين القبائل ، مجلة الثقافة ، العدد ٦٣٣ (٧) الزهر ٢ : ١٧١ ، ٢٤٠

تأليف دواوين الشعراء أو القبائل مجرد جمع للشعر فحسب ، بل كان جمعا وشرحا . وسار هذا الشرح في طريقين الأول جمع القصيدة وتفسيرها بعد إيراد أبياتها بأجمعها ، وبقي هذا متبعا إلى أن جاء أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (وهو من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء) فابتدع طريقة جديدة في الشرح ، ففسر الشعر تحت كل بيت . يقول السيوطي ^(١) : وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله ، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها . وقد دفعهم ظهور هذه الدواوين إلى العناية بلغتها ، واستخراج الشواهد منها ، والاستقاء منها فيما بعد في المعاجم .

وكان السبب المباشر الذى أظهر الدراسات اللغوية ارتباطها بالدراسات الدينية أو اتحادهما في نشأتهما . فقد أنزل القرآن ، كتاب العربية الأعظم ، على الرسول العرفى الكريم ، ليدعوه قومه إلى سبيل الرشاد . فكان بلغتهم وعلى أساليب كلامهم ، ليتم التفاهم والتجاوب بينه وبينهم . ومن الطبيعى أنه لم يتساو القوم في فهمهم له ، مثله في ذلك مثل كل أمر من أمور الحياة والكتب خاصة ، وفضل بعضهم في ذلك بعضا . وكان أحسنهم له فهما نبي الهدى الذى أنزل الكتاب على قلبه ، وكان معجزته العظمى . فكان مرجعهم في تفسير ما غمض عليهم ، ولم تصل إليه أفهامهم من دقائق . وأصبح الصحابة — بعد أن لحق بالرفيق الأعلى — المرجع في التفسير ؛ منهم من اشتهر بذلك ، ومنهم من لم يفسر إلا قليلا ، ومن أشهرهم في هذا عبد الله بن عباس .

وكانت هذه الحركة التى ترمى إلى توضيح آيات القرآن ، هى الحركة العلمية الأولى عند المسلمين . بدأت متضائلة خجلة مقصورة على محاولة فهم القرآن ، ثم أخذت تفقد الخجل ، ويقوى ساعدها ، ويتسع ميدانها ، حتى شملت فى مدة وجيزة جميع العلوم التى عرفها العالم القديم . فما اتصل بالقرآن من علوم كان أولها ظهورا ، وما ابتعد عنه / ٣٢ كان من آخرها . وليس — فيما أحسب — من شيء أكثر صلة به من محاولة فهمه ، بإدراك غريبه ومشكله . فتفسير غريب القرآن ومشكله أولى الحركات العلمية التى رآها العرب . ورأى بعض من فسر الغريب أن كثيرا منه غريب عن الأفهام ؛ لأنه ليس من لغة قريش ، وإنما جاء فى القرآن من لغات القبائل الأخرى ، فأشار إلى ذلك . وسمع بعضهم الآخر ممن اختلط بهم من أهل الكتاب ، ومن أهل البلاد القريبة من الحجاز ، ومن أهل الأقطار المتاخمة لبلاد العرب ، والتى دخلت تحت سيطرة الإسلام ،

أن بعض هذه الألفاظ موجود في لغات أخرى ، فأشاروا إلى ذلك . فكأنما جمعت هذه المحاولات الأولى بين تفسير الغريب والمشكل ، والإشارة إلى أصله في اللغات القبلية والأجنبية ، وكانت هذه المحاولات العين التي استقى منها اللغويون بعد ، وسبحوا فيما خرج منها من جداول ، أصبحت أنهارا .

وكان للحديث الشريف نصيبه في إظهار الدراسات اللغوية . فقد اتجهت هذه الدراسات إلى العناية بغريب الحديث ، كما عنت بغريب القرآن . ولعل أهم من ذلك أن الدراسات القرآنية — أو تفسير القرآن وغريبه — كانت تعتبر من الحديث في نشأتها الأولى ؛ لأن المفسر الأول هو الرسول الكريم ، والحديث حديثه عليه الصلاة والسلام ، فما فسر القرآن منه لا يخرج عن كونه حديثا نبويا في الأصل . ولذلك كانت كتب التفسير الأولى جزءا من كتب الحديث ، ثم انفصلت عنها ، ولكنها بقيت مصطبغة بمنهج الحديث ، وسميت التفسير بالمأثور ، حتى ظهر نوع جديد من التفسير يعتمد على شخصية المفسر واجتهاده .

وآخر الظواهر الجديرة بالتسجيل لمعاصرتها تيار الدراسات اللغوية ، ومدها إياه بالروافد ، ظاهرة التدوين العلمي . فقي هذه الحقبة التي شملت أواخر العصر الأموي وأوائل العباسي ، وضعت أسس معظم العلوم العربية : نقلية كعلوم القرآن والحديث والفقه والأصول والنحو ، وعقلية كالرياضة والمنطق والكلام والفلسفة . وقل أن نرى علما إسلاميا نشأ بعد ، ولم يكن قد وجدت جذوره في هذه الفترة . وكان نشاط المسلمين في ذلك يسترعى الأنظار ، ويستخرج العجب . وليس هناك من نشاط يشبهه ٣٣ إلا نشاط العرب في فتوح البلدان . فقد نظم العلماء أنفسهم فرقا كفرق الجيش ، كل فرقة تغزو الجهل أو الفوضى في ناحيتها حتى تخضعها لنظامها ، وفرقة للغة ، وفرقة للحديث ، وفرقة للنحو ، وفرقة للكلام . وهم يتسابقون في الغزو والانتصار وتدوين العلوم وتنظيمها ، تسابق قبائل العرب في الفتوح والغزوات (١) .

اجتمعت هذه العوامل جميعا ، فأثمرت الدراسات اللغوية التي نحاول أن نتبع تطور أحد أوجهها ، وهي حركة المعاجم العربية . وكان للدراسات اللغوية وجوه أخرى ، أبرزها وأشهرها ما يسمى « علم النحو » وكان في مبدئه يسمى « علم العربية » ، ويعنى بطريقة الربط بين المفردات العربية المختلفة في التعبير ؛ ومن الوجوه أيضا « علم الصرف » الذي يعنى بمباني المفردات العربية ، وما يطرأ عليها من تغييرات ، ومن الوجوه أيضا

الشروح المختطفة التي ظهرت في هذا العصر الأول على دواوين الشعراء والقبائل ، وتعدت الدواوين فيما بعد إلى كثير من العلوم . ونستطيع أن نعد منها شروح القرآن المسماة بالتفسير ، وشروح الحديث . ومنها أيضا الجهود التي قام بها العلماء الأولون لضبط اللغة العربية المدونة ، من حيث الشكل والإعجام . وقد ظهرت هذه الوجوه كلها في هذه المدة ، وسأيرت حركة المعاجم ، بل سبقتها في الوجود ، ولكننا لا نغنى بها لخروجها عن ميدان بحثنا .

ومن الطبيعي أن نشأت الدراسات اللغوية الخالصة ضعيفة ، لا تستطيع أن تعتمد على نفسها ، أو تنفرد بوجودها ، ثم أخذ المهتمون بها يقدونها بأقوالهم وأبحاثهم ، فقويت ونمت ، إلى أن استطاعت الوقوف على رجلها ، فالاستقلال بنفسها ، ثم بلغت مرحلة الفتوة والنضج . وفي هذه المرحلة الأخيرة ظهرت المعاجم . أما قبلها من مراحل فلم نر المعاجم ، وإنما رأيت رسائل لغوية صغيرة ذات اتجاهات مختلفة .

وقد ذهب أحد الباحثين المحدثين^(١) إلى أن هذه الدراسات سارت في مراحل ثلاث / المرحلة الأولى : جمع الكلمات حيثما اتفق ، فالعالم يرحل إلى البادية يسمع كلمة في المطر ، ويسمع كلمة في اسم السيف ، وأخرى في الزرع والنبات ، وغيرهما في وصف الفتى أو الشيخ ، إلى غير ذلك . فيدون ذلك كله حسبما سمع ، من غير ترتيب إلا ترتيب السماع .

« المرحلة الثانية : جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضوع واحد ... والذي دعا إلى هذا في اللغة — على ما يظهر — أنهم رأوا كلمات متقاربة المعنى ، فأرادوا تحديد معانيها ، فدعاهم ذلك إلى جمعها في موضوع واحد ... وثوجت هذه المرحلة بكتب تؤولف في الموضوع الواحد ، فألف أبو زيد كتابا في المطر ، وكتابا في اللبن . وألف الأصمعي كتابا كثيرة صغيرة ، كل كتاب في موضوع .

« المرحلة الثالثة : وضع معجم يشمل كل الكلمات العربية على غمط خاص ، ليرجع إليه من أراد البحث عن معنى كلمة » .

وحار هذا الباحث حين أراد أن يطبق هذه المراحل تطبيقا عمليا ، وذهب إلى تأويل بعض الظواهر التي خالفته ، فقال^(٢) : « هذه هي المراحل الثلاث الطبيعية لجمع اللغة ... وكانت كل مرحلة من هذه المراحل تسلم إلى ما بعدها . ولا يعكس على هذه الفكرة إلا أن الخليل واضع الفكرة الثالثة ، كان أسبق زمنا من أبي زيد والأصمعي

(٢) نفس المرجع ٢ : ٢٧٠

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام ٢ : ٢٦٣

واضحى الفكرة الثانية؛ ولكن نجيب عن هذا بأن الثلاثة تعاصروا زمنا طويلا، فالخليل عاش من (١٠٠ - ١٧٥) والأصمعي من (١٢٢ - ٢١٣) وأبو زيد (توفى سنة ٢١٥) عن بضعة وتسعين عاما. فقد عاشوا زمنا طويلا، وربما سبق الأصمعي وأبو زيد بالتأليف في المفردات؛ وبأن الخليل — على ما عليه أكثر المحققين — وضع الفكرة فقط، ولم يستطع أن يملأها وينفذها من قاربه في الزمن مثل الأصمعي وأبي زيد، لأن فكرة الخليل كانت طفرة في التفكير، وكانت قبل زمانها، فلم يستطع أن يملأها وينفذها إلا من أتى بعده وبعد الأصمعي وأبي زيد. لهذا لا تزال فكرة التسلسل معقولة صحيحة».

٣٥ / وأتفق مع الأستاذ الباحث في كون فكرة التسلسل معقولة صحيحة، مع شرط واحد هو أن تنشأ هذه الأبحاث اللغوية منفردة غير متصلة بأي نشاط آخر. لكن الآثار الباقية تنكر هذا الانفراد، فقد كان أول الأبحاث اللغوية يدور حول الألفاظ القرآنية، أو ما عرف بعد باسم غريب القرآن ولغاته، وما شابه ذلك. نضيف إلى ذلك أن بلوغ الخليل إلى فكرة وضع معجم، كاف للقول بأن الأبحاث اللغوية وصلت إلى مرحلة المعاجم، حتى في حالة عدم استطاعته تنفيذ الفكرة، وتركها لأحد تلاميذه. كذلك تخالف الأستاذ الباحث في كون الأصمعي وأبي زيد واضعي الفكرة الثانية، فقد سبقهما إليها كثيرون، أهمهم أبو خيرة الأعرابي، أستاذ الخليل وصاحب كتاب الحشرات. وربما شاركه في هذا الشرف معاصرون له، أو سابقون عليه، ولم تصل إلينا بعد أخبار عنهم. وإذن تكون فكرة التسلسل معقولة صحيحة نظريا لا عمليا، أما المراحل التي قطعتها الدراسات اللغوية فعلا فتختلف عن ذلك في المرحلة الأولى، وتقر بوجود المرحلتين الثانية والثالثة. أما المرحلة الأولى فاختلفت فيها عدة دراسات، رسائل حول القرآن والحديث، ورسائل أخرى ينطبق عليها وصف هذا الباحث، وهي كتب النواذر والأمالى. وكان أكثر اللغويين القدماء يملكون على تلاميذهم من معارفهم بلا نظام معين. كما كانوا يقيدون ما يسمعون من الأعراب في دفاتر بغير نظام معين أيضا. ولن نعني بكتب الأمالى، لقلة تأثيرها في المعاجم أو عدم تأثيرها البتة. أما كتب النواذر فقد عزى بعضها إلى معاصرين للخليل وأساتذته مثل أبي عمرو بن العلاء، وأبي مالك عمرو بن كيركة الأعرابي. وإذن فإن — على الرغم من عدم موافقتي على كثير من عبارات هذا الباحث — أوافقه في وجود هذه المراحل، مع مراعاة هذا الخلط في المرحلة الأولى، وعدم وجود فواصل كبيرة بين مرحلة وأخرى، وعدم تميز كل مرحلة تماما، لضياح هذه الكتب الأولى، وعدم انقضاء كل مرحلة بظهور تاليتها، إذ بقي

المؤلفون يخرجون من الكتب ما يوضع تحت المرحلة الأولى أو الثانية حتى عهد متأخرة ، ربما تمتد إلى عهدنا الحاضر .

٣٦

/ ولما كانت هذه الرسائل الصغيرة هي الخطوات الأولى التي مهدت السبيل لظهور المعاجم ، وكان لها أثرها فيها ، فإنني أخصص لها الفصول الآتية ، مع محاولة الاختصار الشديد والاختصار على المعالم الكبرى في حركة تطورها — دون الاستقصاء الدقيق للجزئيات والتفاصيل — لنرى العلاقة بينها وبين المعاجم ، وتأثير كل منها في الآخر . هذه الرسائل تتناول موضوعات مختلفة ، اقتضت منها على الموضوعات التي ظهرت رسائلها الأولى قبل المعجم الأول ، كتاب العين ، أو في زمن معاصر له ، وتدرجت بهذه الموضوعات وما ظهر من رسائلها حتى العصر الحديث ، مع العناية بالكتب ذات الخطر فيها . أما الموضوعات التي ظهرت بعد ذلك فلم أغنَ بها ، على الرغم من تأثيرها في المعاجم ، ودخولها في مادتها ؛ لأنها في الغالب تسير على الأسس نفسها التي سارت عليها بقية الرسائل ، ولأن العناية بجميع هذه الرسائل والموضوعات تخرجنا عن موضوعنا ، وتطوح بنا بعيدا عنه ، فهي كثيرة ومتنوعة وجديرة بوصفها في أبحاث مستقلة . وربت تناول للموضوعات بحسب تواريخ ظهورها واتفاق مناهجها ، فقدمت الأول في الظهور ، فالثاني ... إلخ ، وجمعت الموضوعات التي تشابهت مناهج الرسائل التي بحثتها ، ولو تأخر ظهور بعضها . ولكني لم أراع هذا الشرط في نوع واحد ، هو كتب الصفات والغريب ؛ لأنها تشتمل على أكثر من موضوع ، ولا يتضح منهجها تماما إلا بمقابلتها بمناهج الموضوعات المختلفة . فقدمت الرسائل الخاصة بموضوع واحد ، وأخرت هذه الرسائل والكتب الجامعية . يضاف إلى ذلك أن الترتيب النظري لتاريخ ظهورها يؤيد هذا الترتيب ، فالرسائل الخاصة بموضوع واحد ظهرت قبل هذه الكتب التي تجمع بين دفتيها أكثر من موضوع ، لأنها اعتمدت على الكتب الخاصة ، كما سيظهر في أثناء البحث .

الكتاب الأول
الرسائل اللغوية على الموضوعات

الباب الأول

كتب الغريبين والفقهاء

١ — غريب القرآن

٣٩ / أول من يُعزى إليه كتاب في غريب القرآن هو عبد الله بن عباس (المتوفى سنة ٦٨ هـ)، وكانت من كتابه نسخة في برلين قبل الحرب العالمية الثانية^(١)، وأظن أن هذا الكتاب كان يضم بعض الأقوال التي أدلى بها ابن عباس في تفسير الغريب من ألفاظ القرآن، وأنه لم يكن هو الذى دونها في كتاب، وإنما بعض رواة هذه الأقوال، فإن أحدا من مترجمي ابن عباس لم ينسب إليه مثل هذا الكتاب، وإنما نسبوا إليه الأقوال الكثيرة في التفسير وحده، مروية لا مدونة. وسنلاحظ الأمر نفسه في الكلام عن اللغات في القرآن، كما لوحظ في تفسير القرآن كله، وقد فعل مثل هذا الأمر السيوطي في الإتيقان^(٢)، حين دون في عدة صفحات، أقوال ابن عباس، من رواية ابن جرير عن المثنى، عن عبد الله ابن صالح، عن علي بن طلحة. وليس في مقتبسات السيوطي إلا الألفاظ وتفسيرها مجردا قصيرا موجزا، حتى يكاد يكون بلفظ مرادف مفرد. وربما كان ذلك في أصل الكتاب الذى نقل منه السيوطي، أو تغييرا من السيوطي نفسه، أو من نهج ابن عباس، وإن كنا سمعنا كثيرا عن ميله إلى الاعتماد على الشعر في تفسير ألفاظ القرآن. كذلك نسب بعض المؤرخين كتابا في غريب القرآن إلى الإمام زيد بن علي (١٢٢ هـ).

فإذا كنا لسنا على يقين من تاريخ تدوين أقوال ابن عباس ونسبة كتاب زيد بن علي، فإن اليقين يستقر في نفوسنا في الكلام عن المؤلف الثانى الذى صرح مترجموه أنه دون كتابا في غريب القرآن، وهو أبو سعيد أبان بن تغلب بن رباح البكرى (المتوفى سنة ١٤١ هـ)، فإن هذا / يجعلنا نوقن أن التدوين في هذا الفرع من العلوم لم يتأخر عن النصف الأول من القرن الثانى للهجرة. وذكر ياقوت كتاب أبان، وبعض معلومات عنه، في قوله^(٣): «صنف [أبان] كتاب الغريب في القرآن، وذكر شواهد من الشعر. فجاء فيما بعد عبد الرحمن بن محمد الأزدي الكوفي، فجمع من كتاب أبان

(٢) ١١٤/١

(١) بروكلمن ١ / ٣٣

(٣) معجم الأدباء ١ / ١٠٨

ومحمد بن السائب وأبى روق عطية بن الحارث ، فجعله كتابا فيما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه . فتارة يحىء كتاب أبان مفردا ، وتارة يحىء مشتركا ، على ما عمله عبد الرحمن . ثم ألف في غريب القرآن من اللغويين على بن حمزة الكسائي (١٨٩ هـ) ، وأبو فيد مؤرخ السدوسي المتوفى عام ١٩٥ هـ أو ١٧٤ هـ ، وأبو جعفر بن المقرئ تلميذ عبد الملك ابن جريج . ولم يصل إلينا أى كتاب منها . ثم تعاقبت بعدهما الكتب في هذا الميدان . فذكرت تواليف فيه للغويين التالية أسماؤهم من المتوفين في القرن الثالث : لأبى محمد يحيى بن المبارك اليزيدى (توفى ٢٠٢ هـ) ، والنضر بن الشميل (٢٠٣) ، وأبى عبيدة معمر بن المنثني (٢١٠) ، والأصمعى (٢١٣) ، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥ أو ٢٢١) ، وأبى عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤) ، ومحمد بن سلام الجمحي (٢٣١) ، ومحمد بن عبد الله بن قادم الكوفي (٢٥١ هـ) ، وأبى عبد الرحمن عبد الله بن محمد العدوى المعروف بابن اليزيدى (تلميذ الفراء) ، وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) ، وثعلب (٢٩١ هـ) ، ومحمد بن الحسن بن دينار الأحول ، وأبى جعفر أحمد بن محمد بن يزداد الطبرى . ولا يعنى هذا الترتيب أن الأول منهم ألف كتابه قبل الثانى ، فرمما تقدم الثانى منهم الأول على الرغم من تواريخ الوفاة ، لأن المدة بين وفيات كثير منهم صغيرة جدا . ولم ينسب للأصمعى كتابا في الغريب ، غير السيوطى . ولكن هذه النسبة يشك في صحتها ، إذ اشتهر عن الأصمعى أنه لم يكن يحب التعرض لتفسير ألفاظ القرآن تورعا وتدينا (١) .

٤١ وقد فقدت هذه الكتب جميعا سوى غريب ابن قتيبة ، ولم يصل إلينا / ما يصفها غير كتابين . روى ياقوت في معجم الأدباء (٢) أن كتاب أبى عبيد « في غريب القرآن منتزع من كتاب أبى عبيدة » . ووصف ابن النديم (٣) كتاب ثعلب بأنه « لطيف » : أى صغير .

أما « غريب القرآن » لابن قتيبة ، فقد طبعته دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة في سنة ١٩٥٨ م بتحقيق السيد أحمد صقر . وقد وضع غرضه ومنهجه في مقدمته ، فقال (٤) : « وغرضنا الذى امتثلناه في كتابنا هذا أن نختصر ونكمل ، وأن نوضح ونجمل ، وأن لا نستشهد على اللفظ المتبدل ، ولا نكثر الدلالة على الحرف المستعمل ، وألا نحشو كتابنا بالنحو وبالحديث والأسانيد . فإننا لو فعلنا ذلك في نقل الحديث ،

(١) أبو الطيب : مراتب النحويين ٤٨ (٢) معجم الأدباء ١٦ / ٢٦٠

(٤) (٣)

(٣) الفهرست ٧٤

لاحتجنا إلى أن نأتى بتفسير السلف رحمة الله عليهم بعينه . ولو أتينا بتلك الألفاظ ، كان كتابنا كسائر الكتب التي ألفها نقلة الحديث ، ولو تكلفنا بعد اقتصاص اختلافهم ، وتبيين معانيهم ، وفتح جملهم بألفاظنا ، وموضع الاختيار من ذلك الاختلاف ، وإقامة الدلائل عليه ، والإخبار عن العلة فيه ؛ لأسهنا في القول ، وأطلنا الكتاب ، وقطعنا منه طمع المتحفظ ، وباعدناه من بغية المتأدب ، وتكلفنا من نقل الحديث ما قد وقيناه وكفيناه .

وقصر فيها أيضا ميدان بحثه على « غريب القرآن دون تأويل مشكله ، إذ كنا قد أفردنا للمشكل كتابا جامعا كافيا بحمد الله » .

وأشار إلى مراجعه وخطته بإزائها في قوله ^(١) : « وكتابنا هذا مستنبط من كتب المفسرين ، وكتب أصحاب اللغة العالمين ، لم نخرج فيه عن مذهبهم ، ولا تكلفنا في شيء منه بآرائنا غير معانيهم ، بعد اختيارنا في الحرف أولى الأقاويل في اللغة ، وأشبهها بقصة الآية ، ونبذنا منكر التأويل ، ومنحول التفسير » .

ويتضح تقسيم ابن قتيبة كتابه ، من قوله : « نفتتح كتابنا هذا بذكر أسمائه الحسنى ، وصفاته العلى ، فنخبر بتأويلهما واشتقاقهما . وتبع ذلك ألفاظا كثير تردادها / في الكتاب ، لم نر بعض السور أولى بها من بعض . ثم نبتدىء في تفسير غريب القرآن » ٤٢ فهو إذن ثلاثة أقسام : أولها يشغل ما بين صفحتي ٦ و ٢٠ ، وثانيها ما بين صفحتي ٢١ و ٣٧ والبقية للغريب .

ولم يراع المؤلف أى ترتيب في القسمين الأولين ، فقد ذكر في أولهما الرحمن ، فالرحيم ، فالسلام ، فالقيوم ، فالقيام ، فالسبوح ... وفي الثانى الجن والناس ، فإبليس ، فالأنفس ، فالشرك .. إلخ . أما القسم الثالث فجعله أقساما وفقا للسور ، وسار فيه على ترتيبها في المصحف .

ومنهج كتاب ابن قتيبة خليط من منهجى كتب اللغة وكتب التفسير ، فهو يضم ظواهرهما معا . فبينما يفسر الألفاظ لغويا ، ويستشهد عليها كثيرا بالأشعار والأحاديث وأقوال العرب ، ويبين وزنها أحيانا ، يفسرها قرآنا ، فيبين في السور المدنى من المكى أحيانا ، ويقتبس أقوال مشهورى المفسرين ، وكثيرا ما أحال على كتابه في المشكل . وعزى إلى بعض من توفى في القرن الرابع كتب في غريب القرآن أيضا ، وأشهرهم أبو طالب المفضل بن سلمة (٣٠٨) ، وابن دُرَيْد (٢٢٣ - ٣٢١) ، ولم يتم كتابه ،

وأبو زيد أحمد بن سهل البلخي (٣٢٢) ، ومحمد بن عثمان الجعد (نحو ٣٢٢ هـ) ،
ونفطويه (٣٢٣) ، ومحمد بن عزيز السجستاني (٣٣٠) ، وأبو عمرو محمد بن
عبد الواحد الزاهد (٣٤٥) ، وأبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة (٢٦٠-٣٥٠) ،
وأبو بكر محمد بن الحسن الأنصاري النقاش (٣٥١) ، وإسحاق بن سلمة بن وليد
الأندلسي (٣٦٨ هـ) ، وأبو الحسن إبراهيم بن عبد الرحيم العروضي من طبقة ابن
درستويه ، وعلي بن سليمان الأخفش .

ووصل إلينا من كتب هذا القرن كتاب ابن عزيز ، الذي روى أبو البركات
الأنباري^(١) أنه صنفه « في خمس عشرة سنة ، وكان يقرؤه على / شيخه أبي بكر بن
الأنباري ، فكان يصلح له فيه مواضع » . وقد طبع هذا الكتاب الأستاذ مصطفى عناني
عام ١٩٣٦ م وعنوانه « نزهة القلوب » . ويختلف هذا الكتاب عن غريب ابن قتيبة كل
الاختلاف ، فلا مقدمة له يشرح فيها منهجه ، ولا أقسام به ، وإنما الألفاظ الغريبة ترتب
وفقا للحرف الأول منها وحده . وكان ابن عزيز يقسم الحرف الواحد في ترتيبه إلى ثلاثة
أبواب ، فيقدم المفتوح ، ثم المضموم ، ثم المكسور . ولا يعتبر الحرف الثاني وما بعده ،
فيورد الألفاظ المبدوءة بالحرف الواحد مختلطة في غير نظام . والتفسير لغوي يكاد
يكون خالصا ، فالنزهة مختصرة ، تقع في ٢٣٠ صفحة من القطع الصغير (مثل كتب
الجيب) والألفاظ تفسر تفسيرا سريعا مختصرا ، لا ترد فيه أسماء اللغويين ولا المفسرين
ولا الشواهد . وقد أعجب به الباحثون ، واعتبروا مؤلفه « أجاد فيه » فنظمه مالك بن
المرحل الملقب (٦٩٩ هـ) وألف أبو العباس أحمد بن عبد الجليل التدميري
(٥٥٥ هـ) كتابا في شرح شواهد .

ومن مؤلفي غريب القرآن الذين توفوا في القرن الخامس : أبو القاسم الحسين بن
محمد الراغب الأصفهاني (كان حيا في أوائل القرن الخامس) وأحمد بن محمد المرزوقي
(٤٣١) ، ومكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧) ، ومحمد بن يوسف
الكفرطاني (٤٥٣) ، وعبد الواحد بن أحمد المليحي (٤٦٣) .

وذكر ياقوت وابن خلكان أن كتاب القيسي المسمى « مشكل غريب القرآن » كان في
ثلاثة أجزاء ، ومنذ سنوات أصدر يوسف عبد الرحمن المرعشلي كتابا منسوبا إلى القيسي
باسم « العمدة في غريب القرآن » ، مرتبا على المصحف ، ويقال إنه مختصر من كتاب
مشكل الغريب . ولكن الدكتور أحمد فرحات يشك في نسبة الكتاب . وبقي كتاب

الراغب المسمى « المفردات في غريب القرآن » وطبع بالمطبعة الميمنية عام ١٣٢٤ هـ، ثم أعيد طبعه . وقد قدم الراغب بين يدي كتابه مقدمة طويلة ، ذكر فيها بعض رسائله عن القرآن ، وأهمية معرفة ألفاظه ، وتعرض لمنهجه في كتابه ، فقال : « وقد استخرت الله تعالى في إملاء كتاب مستوفى فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجى ، فنقدم ما أوله الألف ثم الباء ، على ترتيب حروف المعجم ، معتبرا فيه أوائل حروفه الأصلية دون الزوائد ، والإشارة فيه إلى المناسبات التى بين الألفاظ المستعارات منها والمشتقات ، حسبما يحتمل التوسع / في هذا الكتاب » . وإذن فقد حاول فيه الاستيفاء والتوسع ، ٤٤ والترتيب بحسب الحروف الأصلية للألفاظ ، بالترجى من أولها إلى آخرها . وكان هذا الترتيب أيسر ترتيب وصل إليه العرب ، وأعجبوا به كل إعجاب . ولكن اختلف عند المؤلف بعض الأبنية ، وهى الثنائى المقصور « أب » ، والمضاعف الثلاثى ، والمهموز ، والمعتل . فكان يقدم الثنائى المقصور فى أول « فصوله » ، أيّا كان الأصل الثالث الذى يدعيه له الصرفيون . وحرار فى المضاعف الثلاثى ، فقدمه على جميع المواد فى أغلب الأحيان ، وأخره فى بعضها على الجميع . وتخلص من المهموز الحرف الثانى أو الثالث ... بوضعه مع المعتل . ولم يراع فى المعتل التفرقة بين الواوى واليائى .

أما علاجه للألفاظ ، فكان لغويا ، راعى فيه التفسير الواضح ، والاتفات إلى بعض المشتقات ، ودوران اللفظ فى الآيات المختلفة ، والإتيان بالشواهد من الحديث والشعر ، والتزم لإيراد ما يؤخذ من اللفظ من مجاز وتشبيه . ولم يورد فى أقواله أسماء لغويين ولا مفسرين إلا نادرا على الرغم من إطالته فى الشرح . وقد أصبح هذا الكتاب علما بارزا فى هذا الفرع من العلوم ، بفضل ترتيبه وعلاجه الاستعمال المجازى ، ومحاولة تتبع دوران اللفظ فى القرآن . وإنه لجدير بمكانته هذه على الرغم من قصور محاولاته ، فهو الرائد الذى لم يجد من يسير خلفه ، ويكمل عمله ؛ فكتابه أشبه ما يكون بمعجم كامل للألفاظ القرآنية .

وألّف فى الغريب من أهل القرن السادس محمد بن عبد الرحمن البخارى الزاهد (٥٤٦ هـ) ، وابن الجوزى (٥٠٨ - ٥٦٨) وسماه « الأريب » . ولم يصل إلينا شئ عن هذا الكتاب .

ومن توفى فى القرن السابع وينسب إليهم كتب فى الغريب : عمر بن محمد المعروف بابن الشُّحْنَة (٦٠٦) ، وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد المنعم الخزرجى (٦٦٣) ، ومحمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى (ألّف كتابه عام ٦٦٨) . وذكر حاجى

٤٥ / خليفة كتاب الرازي فقال (١) : « ذكر فيه أن طلبه العلم وحمله القرآن سألوه أن يجمع لهم تفسير غريب القرآن فأجاب ، ورتبه ترتيب الجوهرى ، ضم فيه متنا من الإعراب والمعاني ، وفرغ من تعليقه في سنة ٦٦٨ . »

وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من كتاب ابن الشحنة (١٦٨ تفسير) ولكنها ناقصة من أولها . وهو أقرب إلى كتب التفسير منه إلى كتب اللغة ، بخلاف الكتب السابقة ، فالمؤلف يعنى بأقوال المفسرين واختلافاتهم ، ولذلك تظهر أسماءهم بكثرة عنده . أما أسماء اللغويين وأصحاب الغريب فقليلة نادرة . والعلاج مختصر ترد فيه شواهد شعرية . وقد سار المؤلف في ترتيبه بحسب ترتيب السور في المصحف .

أما أهل القرن الثامن فآلف منهم محمد بن إدريس الزيدى (٧٣٠ هـ) ، وأبو حيان النحوى (٦٥٤ - ٧٤٥) ، وعلاء الدين على بن عثمان الماردينى الحنفى (٧٥٠) ، وابن السمين الحلبي (٢) . وقال حاجى خليفة عن الرابع منهم (٢) : « ولابن السمين الحلبي أيضا مفردات القرآن ، وهو أحسن الكتب المؤلفة في هذا الشأن » . وبقي من هذه الكتب كتابا الماردينى وأبو حيان ، أما الأول فقد فرغ من تأليف كتابه ، المسمى « بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله من الغريب » في صبيحة يوم الجمعة الرابع والعشرين من ربيع الأول عام ٧٣٦ ، كما نرى في المخطوط المحفوظ في دار الكتب المصرية تحت رقم ٥٤٩ تفسير . ووضح المؤلف غرضه ومنهجه ومراجعته في المقدمة في قوله : « جمعت في غريب القرآن كتابا غريبا مسلكه ، قريبا مدركه ، صغيرا حجمه ، غزيرا علمه ، يهيج الخاطر ، ويروق الناظر . ألفته من غريب أبى بكر العزيرى [السجستانى] وأبى محمد بن قتيبة وأبى عبيد الهروى / وتفسير جابر الله الزمخشري ... ورأيت ترتيبه على السور مقللا لألفاظه ، ومسهلا له على حفظه » . إذن فقد كان يرمى إلى الاختصار والإحاطة والترتيب على السور . وقد كان كتابه كذلك ، فأهم ظواهره الإيجاز ، وغلبة الناحية اللغوية عليه أكثر من التفسير ، وقلة الاستشهاد ، وندره أسماء المفسرين . والكتاب في ٤٩ ورقة من الحجم الكبير .

وأما كتاب أبى حيان المسمى « تحفة الأريب » ، بما في القرآن من الغريب « فقد أشرف على طبعه في عام ١٩٣٦ محمد سعيد بن مصطفى الوردى النعماني ، وذيل عليه

(١) كشف الظنون ٤ : ٣٣١

(٢) ذكر ابن حجر (الدرر الكامنة ١٠ : ٣٤٠) ، والسيوطى (البغية ١٧٥) ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي شهاب الدين المعروف بالسمين المتوفى عام ٧٥٦ ، عنى بالدراسات القرآنية ، ولعله هو ابن السمين الذى ذكره حاجى خليفة ، أو لعل هذا ابنه .

في هوامشه بما في الألفاظ التي ذكرها من قراءات وبما أغفله المصنف من غريب . وقد لجأ المؤلف إلى ترتيبه وفقا لنظام غريب يأخذ من نظام الجوهري في المعاجم بعض الشيء . فقد رتب الألفاظ وفقا لحرفها الأول فالأخير ، ثم لم يراع ترتيب الحشو ، وأتى به هملا . ففى حرف الخاء مثلا نجد الألفاظ على النحو التالى حسا ، خبا ، ثم خطب ، ثم خبت ، ثم خرج ، ثم خلد ، خدد ، حمد ، خضد ... إلخ ، ولم يدخل في اعتباره سوى الحروف الأصلية وحدها . أما العلاج فغاية في الاختصار ، مقصور على الشرح اللغوى السريع للفظ ، ولا يبين فيه الآية التي ورد فيها ، ولا أثر فيه لأسماء لغويين ولا مفسرين ولا شواهد ولا ما إلى ذلك . وقد يسر ذلك لطابعه أن يضعه في جداول ، صف منها للفظ ، والثاني للشرح . فشغل ١٣٨ صفحة من القطع الصغير (كتب الجيب) لا خطر لها . ولما رأى الشيخ قاسم الحنفى ذلك الترتيب ، أحب أن يهذه ليسره ، وأن يزيد عليه بعض ألفاظ قليلة ، فألف كتابه « مختصر كتاب التحفة في غريب القرآن » . وتقتى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه (٢٣٤ تفسير) ، وقد بين في مقدمته القصيرة ما دعاه إلى اختصاره فقال : « لما رأيت كتاب التحفة في غريب القرآن عقدا تناثرت درره ، أحببت أن أنظمه في أقرب سلك ، وهو الحرف الأول والثاني من الحروف الأصلية مميزا ما زدت بقلت » . ولم يغير الحنفى شيئا من عبارة أبى حيان ، فيما عدا الترتيب ، والقليل الذى زاده .

٤٧ / ومن المتوفين في القرن التاسع ألف سراج الدين عمر بن أحمد الأنصارى (٨٠٤ هـ) ، وزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى في عام ٨٠٦ هـ « ألفية في غريب القرآن » ، وأحمد بن محمد الهائم المصرى في عام ٨١٥ هـ « التبيان في غريب القرآن » ، والمقرئى المتوفى عام ٨٤٥ هـ « غريب القرآن » . وأما العراقى فقد التزم في « ألفيته » أن يرتب ألفاظها وفقا لحروفها الأصول بالترج من أولها إلى آخرها ، وأن يذكر الألفاظ بصورتها التى هى عليها في القرآن ما أمكنه ذلك . وكان يقتصر على ذكر الكلمة وشرحها بكل اختصار ، ويخيل إلى أنه استقى شرحه من تحفة أبى حيان .

وقد نثر هذه الألفية الأستاذ مصطفى بن حنفى بن حسن الذهبى المصرى (١٢٨٠ هـ) في رسالة « تفسير غريب القرآن العظيم » التى أتمها في غرة ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ وطبعت في مطبعة السيد محمد شعراوى في ٢٩ صفحة . وسار فيها على ترتيب الألفية ، غير أنه اختصرها فحذف بعض ما أوردت من ألفاظ ، وبعض ما قالت في التفسيرات .. ولا قيمة تذكر لهذه الرسالة .

وأما ابن الهائم المصري فاعتمد صراحة على كتاب محمد بن عزيز السجستاني ، ولكنه هذبه ورتبه واختصره قليلا وزاد عليه ، قال في مقدمته : « من أنفس ما صنف في تفسير غريب القرآن مصنف الإمام أبي بكر محمد بن عزيز المنسوب إلى سجستان ، إلا أنه يحوج المستغرب لكللمات سورة إلى كشف حروف وأوراق كثيرة ، لا سيما في السور الطوال ... فرأيت أن أجمع ما تفرق من غريب كل سورة فيما هو كالفصل ، مع زيادة أشياء في بعض المواضع على الأصل ، لتسهيل مطالعته ونتم فائدته ؛ فشرعت فيه متوخيا للتسهيل ، مجتنباً للإكثار والتطويل ... حريصاً على أن آتى بعبارة في الأكثر ، وألا أدخل منه بشيء إلا ما تكرر . والمزيد [أى الذى زاده هو] وإن ارتبط بالأصل في العبارة ، فيكفيه للتمييز بينهما زاي ودارة . » / وهذا الكتاب قريب الشبه بكتاب المارديني ٤٨ السابق ذكره ، في ترتيبهما وفقاً للسور واختصارهما ، وقلة تعرضهما للشواهد وإيرادها لأسماء المفسرين واللغويين ، وغلبة الناحية اللغوية . ولكنه يختلف عنه في ظهور الزاي والدارة إشارة إلى زياداته عما في كتاب العزيزي ، وفي كونه أقل اختصاراً من سابقه ، حتى وقع في ٧٦ ورقة من الحجم الكبير ، وفي ميله إلى إيراد أكثر معاني اللفظ الذى يفسره ، سواء ارتبطت هذه المعاني بالآية التى وقع فيها اللفظ أو لم ترتبط .

واستمر التأليف في غريب القرآن إلى العصر الحديث . فقد ألف فيه عبد البر بن محمد الحلبي المعروف بابن الشحنة (٩٢١ هـ) ، وألف أحمد بن محمد المعروف بابن أبي العافية الزناتي (١٠٢٥ هـ) « التيسير العجيب في تفسير الغريب » ، ومصطفى بن السيد حنفي الذهبي (١٢٨٠ هـ) « رسالة في تفسير غريب القرآن العظيم » ، ومحمود إبراهيم وهبة « تفسير غريب القرآن » وطبعه بمصر سنة ١٩١٣ م ، وحمدى عبيد الدمشقي « القرآن وتفسير غريبه » وطبعه بدمشق سنة ١٩٦٣ م ، والدكتوران محمد سالم عيسى وشعبان محمد إسماعيل « الهادى إلى تفسير غريب القرآن » وطبعاه في مصر سنة ١٩٨٠ م ، والشيخ نديم الجسر « غريب القرآن » ، ومحمد فؤاد عبد الباقي « معجم غريب القرآن » ، مستخرجاً من صحيح البخارى ورتبه على الألفباء ، وطبعه بمصر سنة ١٩٥٠ م ، ومحمد الصادق قمحاوى « قاموس غريب القرآن » ، ومحمد إسماعيل إبراهيم « معجم الألفاظ والأعلام القرآنية » ذكر فيه جميع ألفاظ القرآن الكريم ، مرتبة ألفبائياً ومشروحة ، وبيان عدد مرات ورودها ومواضعها في الآيات والسور ، وطبعته دار الفكر العربى بمصر قبل سنة ١٩٦٩ م . وفى سنة ١٩٧٠ م أصدر مجمع اللغة العربية بمصر « معجم ألفاظ القرآن الكريم » ، الذى كان يشرح شرحاً لغوياً أولاً ، فإن كانت فعلاً ذكر بابه ومصدره ومشتقاته إن كان لها ورود في القرآن ، وإن كانت اسماً اكتفى

بمعانيها ، ويبين مرات ورودها في القرآن بكل معنى ، ورتب كل ذلك ألفبائياً .
وصفوة القول في هذه الحركة : أنها الحركة العلمية الأولى في الإسلام ، بدأت في
عصر مبكر لا يعدو النصف الأول من القرن الأول للهجرة ، ودونت بعد هذا التاريخ
بقليل ، وسارت في طريقتين للانتظام : الترتيب وفقاً للسور في المصحف ، وهو أقدمها ،
والترتيب الألفبائي . واستمر في الوجود في حياة الحركة كلها . وكانت الألفاظ ترتب
في داخل هذه السور بحسب ورودها في الآيات أيضاً . أما الترتيب الألفبائي ، فابتدأ
معقداً عند العزيزي في القرن الرابع من جهة ، وبسطاً من جهة أخرى ، معقداً من
حيث فصله بين المفتوح والمضموه والمكسور ، وبسطاً من حيث إدخاله الحروف
الأصلية والمزيدة في اعتباره . وكان من آثار هذا التعقيد أن لم يتبعه أحد من المؤلفين غير
صاحبه ، وأن الذين اعتمدوا على كتابه غيروا هذا الترتيب إلى الترتيب بحسب السور ،
مثل المارديني وابن الهائم . ولكن هذا الترتيب ارتقى سريعاً ، فتخلص من كل تعقيداته
وقيوده ، وخب إلى قمة الانتظام في القرن الخامس ، على يد الراغب الأصفهاني ، الذي
اعتبر الحروف الأصلية وحدها ونظر إلى الألفاظ من أولها إلى آخرها . وقد غفل عن
بعض آثار الضعف المتخلقة في ترتيبه في الثنائي والمضاعف والمعتل والمهموز ، ولكنها
لا تشوه عمله لقلتها . ولم يرض من جاء بعد / الراغب عن الحياة معه بين القمم ، فعدل
الرازي في القرن السابع عن ترتيبه ، واصطنع ترتيب الجوهري ، وجمع أبو حيان بين
ترتيب الراغب والجوهري ، وأسقط الحشو ، فكان ترتيبه غاية في التعقيد ، ثم رجع
العراقي في القرن التاسع إلى ترتيب الراغب .

ووجدت في علاج الألفاظ نفسها مذاهب ، فكان من المؤلفين من جمع في كتابه من
كل شيء ، مثل ابن قتيبة ؛ ومنهم من مال إلى الاختصار ، مثل المتأخرين ولا سيما أبو
حيان ؛ ومنهم من كان يأخذ من المفسرين ، كابن قتيبة وابن الشحنة ، ومنهم من غلبت
عليه النظرة اللغوية كسائرهم ، فاخترت من كتبهم أسماء مجاهد وعكرمة والحسن
وغيرهم . واعتمدوا جميعاً على الشعر في الاستشهاد منذ أولهم أبان البكري ، ثم اعتمد
ابن قتيبة على الحديث أيضاً ، وانتقل ذلك منهما إلى غيرهما . وحاول بعضهم أن يتبع
دوران الألفاظ في السور المختلفة . فظهر ذلك بصورة أولية بادية عند العزيزي ، واشتد
إلى درجة لا بأس بها عند الراغب . واختلف عنهم هذا في عنايته بالصور المجازية
المستمدة من الألفاظ القرآنية . ويدل هذا على أن الراغب هو القمة التي وصلت إليها
حركة التأليف في غريب القرآن ، في الترتيب والعلاج .

وقامت حول القرآن دراسات أخرى باسم : « معاني القرآن » ، وتفسير القرآن ،

ومشكل القرآن، وتأويل القرآن». ولكن «المعاني» هي النواة الأولى للتفسير، فهي أقرب إلى كتب الشروح، منها إلى الكتب اللغوية الخالصة، ولذلك لا ندخلها في دراستنا هنا، مثلها في ذلك مثل كتب التفسير. والفرق بينهما أن كتب المعاني كانت تختار من الآيات، أما كتب التفسير، فكانت تحاول ألا تترك شيئا بغير شرح، وأن كتب المعاني هي الصورة الأولى لكتب التفسير. وكذلك لن ندرس كتب «المشكل والتأويل»، لأنها تنسم بناحية دينية تفسيرية، إذ تحاول إزالة التخالف أو التعارض بين الآيات المختلفة بالتأويل وكشف الستار عن ظروف كل آية، وما شابه ذلك. ومن الطبيعي أن هذه الكتب جميعها تتصل باللغة بصلات كبيرة، ولكنها ليست في شدة صلة كتب غريب القرآن بها. ويعني هنا أن بعض المؤلفين جمع بين بعض كتب / الغريب والتأويل، مثل محمد بن أحمد بن صمادح التجيبي (٤١٩ هـ)، وبعضهم جمع كتب الغريب والمشكل، مثل محمد بن أحمد بن مطرف الكتاني الأندلسي (٣٨٧ - ٤٥٤) فقد جمع في كتابه «القرطين» بين كتابي مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة. ولم يتصرف المؤلف في أي من الكتابين بزيادة ولا نقص، وجمع بين أقوالهما في كل مسألة، مع تمييز ما في الغريب بحرف «غ» وما في المشكل بحرف «ش». وأظننا بكلامنا عن غريب ابن قتيبة من قبل، استغنيا عن إعادة الكلام ثانية هنا.

٢ — غريب الحديث

لم يبدأ التدوين في هذا الفرع من اللغة مع نظيره «غريب القرآن» بل تأخر كثيرا، وإن كان من المحتمل أن الكلام فيهما بدأ في وقت واحد. فقد رأينا كتابا في غريب القرآن ينسب إلى عبد الله بن عباس، ولكننا لم نجد كتابا في غريب الحديث تنسب إلى هذا الخبر، أو أحد من معاصريه، أو تلاميذه المباشرين. وإنما عزا أكثر الباحثين الكتاب الأول في غريب الحديث إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠ هـ) تبعا لابن الأثير. ولكن هذا القول يجب ألا يؤخذ قضية مسلمة، فقد نسب ابن النديم^(١) الكتاب الأول من هذا النوع إلى أبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى، إذ قال: «وله... كتاب غريب الحديث، وترجمته (ما جاء من الحديث المأثور عن النبي ﷺ مفسرا)، وعلى أثره ما فسر العلماء من السلف». وكان أبو عدنان راوية «لأبي البيداء الرباعي»، وهو معاصر ليونس بن حبيب، أستاذ أبي عبيدة. فأبو عدنان إذن وأبو عبيدة متعاصران، ومن المحتمل أن يسبق أحدهما الآخر في التأليف في غريب الحديث. ولكن إذا كان لنا أن

نعمتد على مؤرخ ، فالأجدر بالترجيح ابن النديم ، لأنه أقدمهم وأقربهم إلى عصر هؤلاء المؤرخ لهم ؛ فنقدم بذلك أبا عدنان على أبي عبيدة . ولم يصل إلينا كتاب أبي عدنان ، / ولكن وصفه ابن درستويه في قوله^(١) : « ذكر فيه الأسانيد ، وصفه على أبواب السنن ٥١ والفقه ، إلا أنه ليس بالكبير » .

ولم يصل إلينا كتاب أبي عبيدة أيضا ، ولكنه دخل في كتب الغريب التي ألقت بعده . ووصفه ابن الأثير في مقدمته بقوله : فقل إن أول من جمع في هذا الفن شيئا وألف أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي . فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتابا صغيرا ، ذا أوراق معدودات . ولم تكن قلته لجهله بغيره من غريب الحديث ، وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما : أن كل مبتدئ لشيء لم يسبق إليه ، ومبتدع لأمر لم يتقدم فيه عليه ، فإنه يكون قليلا ثم يكثر ، وصغيرا ثم يكبر . والثاني : أن الناس يومئذ كان فيهم بقية ، وعندهم معرفة ، فلم يكن الجهل قد عم ، ولا الخطب قد طم . وقد نقد إبراهيم الحري كتاب أبي عبيد ، باحتوائه على عدة أحاديث لا أصل لها ، أخذها من كتاب أبي عبيدة ، مما يدل على أن الحري كان لا يثق بأحاديث أبي عبيدة المذكورة في كتابه ، وإن كان غيره وثق أبا عبيدة ، كما يظهر من تهذيب ابن حجر . وقد صنف أبو سعيد أحمد بن أبي خالد الضرير الكندي (٢١٤ هـ) وعبد الواحد بن أحمد المليحي (٤٦٢ هـ) وموفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادى (٥٥٧ - ٦٢٩) كتابا في الرد عليه . ولم أراع في وضع كتاب أبي عبيدة تاريخ وفاته ، لما اشتهر عنه من أنه المؤلف الأول في ذلك النوع ، ولكنى سأتابع هذه التواريخ في الكتب التالية .

ذهب ابن الأثير في مقدمته إلى أن النضر بن شميل (٢٠٣ هـ) تلا أبا عبيدة في التأليف ، قال : « ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازني بعده كتابا في غريب الحديث أكبر من كتاب أبي عبيدة ، وشرح فيه وبسط ، على صغر حجمه ولطفه » . ثم ألف أيضا من اللغويين المتوفين في القرن الثالث : أبو عمرو الشيباني / (٢٠٦ هـ) ٥٢ وقُطرب (٢٠٦ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) الذي وصف ابن الأثير كتابه بقوله : « ثم جمع عبد الملك بن قُريب الأصمعي — وكان في عصر أبي عبيدة وتأخر عنه — كتابا أحسن فيه الصنع وأجاد ، ونُيِّف على كتابه وزاد » . ثم ألف منهم أيضا أبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) والحسن بن محبوب السراذ (حوالى ٢٢٤ هـ) وسلمة بن عاصم الكوفي (أخذ عن الفراء) . وكانت هذه الكتب جميعها صغيرة لا تعرف الترتيب ، ولعلها

أُلفت في القرن الثاني ، لا الثالث ، كما قد يستفاد من قول ابن الأثير : « وكذلك [ألف] محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، وغيره من أئمة اللغة والفقه ، جمعوا أحاديث تكلموا على لغتها ومعناها في أوراق ذوات عدد ، ولم يكن أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر . واستمرت الحال إلى زمن أبي عبيد القاسم بن سلام ، وذلك بعد المتين » .

وألف أبو عبيد (٢٢٤ هـ) كتابه المشهور « غريب الحديث » فأطال ونظم ، وانتزع إعجاب الباحثين . قال الخطابي في مقدمة « غريبه »^(١) : « بلغني أن أبا عبيد مكث في كتابه أربعين سنة ، يسأل العلماء عما أودعه من تفسير « الحديث والأثر » وقد جمع فيه ما في كتب المؤلفين السابقين عليه .

ونهج فيه أبو عبيد نهج كتب المسانيد ، فأفرد أحاديث الرسول ، وأحاديث كل رجل من الصحابة والتابعين على حدته ، وأورد الأحاديث في كل مسند بدون أي ترتيب . وتقدم النسخة التي في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠٥١ حديث) بعبارة : « وقال أبو عبيد في حديث النبي ﷺ ... » في مسند النبي ﷺ ، ثم يذكر الحديث ، ثم سنده ، ثم يشرح لفظه المعقود له الباب ، ثم ينتقل إلى حديث آخر . وراعى في شرح الغريب تفسير اللفظ ، وإيراد بعض المشتقات القليلة ، مثل الفعل ، والمصدر ، والاستشهاد على المعنى من القرآن والشعر ، وبعض الأحاديث الأخرى التي قد تُرفع إلى الراوي نفسه المفرد له المسند ، أو غيره .

٥٣ / وقد أعجب الناس به منذ ظهوره ، من لغويين وفقهاء وغيرهم . قال ابن درستويه^(٢) « رغب فيه أهل الحديث والفقه واللغة ، لاجتماع ما يحتاجون إليه فيه » . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٣) : « عرضت كتاب الحديث على أبي فاستحسنه وقال : جزاه الله تعالى خيرا » ونقده آخرون ، وبنوا الصلة بينه وبين كتاب الأصمعي وأبي عبيدة ، قال أبو الطيب اللغوي^(٤) : « وأما كتابه في غريب الحديث ، فإنه اعتمد فيه على كتاب أبي عبيدة في غريب الحديث » . وهو قول لا يمكن تصديقه ، لضخامة كتاب أبي عبيد ، ووصف المؤرخين كتاب أبي عبيدة بالقليلة المفرطة ، وقال إبراهيم الحري^(٥) : « وكتاب غريب الحديث فيه أقل من مئتي حرف (سمعت) والباقي (قال الأصمعي)

(٢) الخطيب : تاريخ بغداد ١٧/٤٠٥

(٤) ياقوت : معجم الأدياء ٦/١٦٣

(١) ابن الأثير : النهاية ١ : ٦

(٣) ابن الأنباري : الزهراء ١٩١

(٥) الخطيب : تاريخ بغداد ١٢/٤١٣

و (قال أبو عمر) : وفيه خمسة وأربعون حديثا لا أصل لها ، أتى فيها أبو عبيد من أبي عبيدة معمر بن المثنى . وقال مرة أخرى^(١) : « إن في كتاب غريب الحديث الذى صنفه أبو عبيد ، ثلاثة وخمسين حديثا ليس لها أصل » .

وقد ألف ابن قتيبة وعلى بن حمزة البصرى (٣٧٥ هـ) وحسن بن عبد الله المعروف بلكنه أو لغذه ، وصنّودا ، كتابا فى الرد عليه . وألف أبو الحسن على بن عبد الله بن محمد بن أبى جرادة (٥٤٨ هـ) كتابا ، قال عنه ياقوت^(٢) : « رتب غريب الحديث لأبى عبيد على حروف المعجم ، رأيت بخطه ، وشرع فى شرح آياته شروعا لم يقصر فيه ، ظفرت منه بكراريس من مسوداته ، لأنه لم يتم » .

وألف أيضا ابن الأعرابى (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبى عمرو الشيبانى (٢٣١ هـ) وعلى بن المغيرة الأثرم (٢٣٢ هـ) وعبد الملك بن حبيب الإلبيرى (٢٣٩ هـ) ومحمد بن حبيب (٣٤٥ هـ) ، وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم / (٢٥١ هـ) وشير بن حمدويه الهروى (٢٥٥ هـ) ، وكان كتابه كبيرا جدا ، ٥٤ وثابت بن عبد العزيز وراق أبى عبيد بن سلام . وكل هذه الكتب مفقودة ، لم نثر على شىء منها بعد .

ووصف ابن الأثير « غريب الحديث » لابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وصفا جميلا . قال : « وبقي على ذلك كتابه [يريد كتاب أبى عبيد] فى أيدي الناس ، يرجعون إليه ، ويعتمدون فى غريب الحديث عليه ، إلى عصر أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى رحمه الله . فصنف كتابه المشهور فى غريب الحديث والآثار ، حذا فيه حذو أبى عبيد ، ولم يودعه شيئا من الأحاديث المودعة كتاب أبى عبيدة ، إلا ما دعت إليه حاجة ، من زيادة شرح وبيان ، أو استدراك أو اعتراض . فجاء كتابه مثل كتاب أبى عبيد ، أو أكبر منه » . وافتتح ابن قتيبة غريبه بتفسير مجموعة من المصطلحات الدينية ثم صنفه على المسانيد .

وقال ابن قتيبة فى مقدمة كتابه : « وقد كنت زمانا أرى أن كتاب أبى عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث ، وأن الناظر فيه مستغن به . ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة ، فوجدت ما ترك نحو ما ذكر أو أكثر منه . فتبعت ما أغفل ، وفسرته على نحو ما فسر ، بالإسناد لما عرفت إسناده ، والقطع لما لم أعرفه . وأتبع ذلك بذكر الاشتقاق والمصادر والشواهد من الشعر . وكرهت أن يكون الكتاب مقصورا على

الغريب ، فأودعته من قصار أخبار العرب وأمثالها وأحاديث السلف وألفاظهم ما يشاكل الحديث أو يوافق لفظه لفظه ، لتكثر فائدة الكتاب .

وامتاز كتاب ابن قتيبة بالوضوح ، وتتبع الألفاظ في الأحاديث المختلفة ، والميل إلى الميدان اللغوي ، على حين امتاز كتاب أبي عبيد بالميل إلى الميدان الفقهي ؛ قال الخطابي في مقدمة غريبه^(١) ، وهو يذكر كتب غريب الحديث : « ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيء منها على منهاج كتاب أبي عبيد ، في بيان اللفظ وصحة المعنى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه ، ولا أن يكون من جنس كتاب ابن قتيبة في إشباع التفسير ، وإيراد الحجة ، وذكر النظائر ، وتخليص المعاني » .

وقد أدخل أبو عبيد وابن قتيبة كل الكتب السابقة في كتابيهما ، قال الخطابي : ٥٥ / « وفي الكتابين غنى ومندوحة عن كل كتاب ذكرناه قبل ، إذ كانا قد أتيا على جماع ما تضمنت الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل ، وزادا عليه ، فصارا أحق به ، وأملك له . ولعل الشيء بعد الشيء منها قد يفوتهما » . وألف لكُندة كتابا في الرد على ابن قتيبة .

ووصل إلينا أيضا وصف « غريب الحديث » لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحرابي (١٩٨ - ٢٨٥) . وقد سار المؤلف فيه على منهج أبي عبيد وابن قتيبة في التقسيم ، إلا أنه فاقهما في الإطالة جدا ، فجمع فيه ٢١ مسندا ذكرها ابن النديم ومحمد بن شاكر الكشي^(٢) . وقال ابن الأثير عنه : « وهو كتاب كبير ذو مجلدات عدة ، جمع فيه وبسط القول ، واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها ، وأطاله بذكر متونها وألفاظها ، وإن لم يكن فيه إلا كلمة واحدة غريبة . فطال لذلك كتابه ، وبسبب طوله ترك وهجر ، وإن كان كثير الفوائد ، جم المنافع ، فإن الرجل كان إماما حافظا متقنا عارفا بالفقه والحديث واللغة والأدب » واختلف كتابه عن كتاب أبي عبيد وابن قتيبة ، في كونه مرتبا ، وإن ضيع طوله هذه الميزة ، قال ابن الأثير : « الكتب المصنفة التي ذكرناها لم يكن فيها كتاب صنف مرتبا ومقفى يرجع الإنسان عند طلبه الحديث فيه إليه إلا كتاب الحرابي ، وهو على طوله وعسر ترتيبه لا يوجد الحديث فيه إلا بعد تعب وعناء » .

وألف فيه المبرد (٢١٠ - ٢٨٦) ومحمد بن عبد السلام الحُشَني (٢٨٦ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) وابن كيسان (٢٩٩ هـ) ، وكتابه نحو ٤٠٠ ورقة . ووصف

(١) ابن الأثير : النهاية ٦/١

(٢) الفهرست ٢٣١ ، وفوات الوفيات ٤١/١

محمد بن خير / كتاب الخُشْنَى فقال^(١) : « نيف على عشرين جزءا ، شرح حديث ٥٦
النبي عليه الصلاة والسلام في أحد عشر جزءا ، وحديث الصحابة في ستة أجزاء ،
والتابعين في خمسة أجزاء » . وربما نستنتج من هذا الوصف أنه سار فيه على المساند .
ومن توفي في القرن الرابع وألف في غريب الحديث قاسم بن ثابت السَّرْقُسْطِي
(٣٠٢ هـ) قال ياقوت^(٢) : « وهو كتاب حسن مشهور ، وذكره أبو محمد علي بن
أحمد وأثنى عليه وقال ما شأه أبو عبيد إلا يتقدم العصر » . وأبو محمد قاسم بن محمد
الأنباري (٣٠٤ هـ) وأبو موسى الحامض (٣٠٥ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) ومحمد
ابن عثمان الجعد (نحو ٣٢٢ هـ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) قال ابن
خلكان في وصف كتابه^(٣) : « قيل إنه خمسة وأربعون ألف ورقة » . وقال ابن النديم^(٤) :
« لم يتمه » . وأبو الحسين عمر بن محمد بن القاضي (٣٢٨ هـ) ووصف السيوطي^(٥)
كتابَه بأنه « كبير لم يتم » . وابن درستويه (٢٥٨ - ٣٤٧ هـ) والحضرمي (تلميذ الزاهد
المطرز) الذي ألف كتابا في غريب مسند أحمد بن حنبل ، وحمد بن محمد الخطائي
البيستى (٣١٩ - ٣٨٨ هـ) .

وفقدت هذه الكتب ، ولكن حفظ ابن الأثير في مقدمته جزءا كبيرا من مقدمة
كتاب الخطائي ، فوضح لنا كثيرا من أوجهه . فقد جمع في كتابه ما فات أبا عبيد وابن
قتيبة وسار على نهجهما ، فبلغ في الحجم مبلغ كل منهما . ووصف الخطائي في مقدمته
الكتب السابقة على كتابه في الغريب ، كما يظهر مما اقتبسناه منه . وقد شرح في كتابين
آخرين ، صحيح البخاري وسنن أبي داود ، مما يدل على تخصصه في شرح الحديث .
وقال ابن الأثير في الكتب الثلاثة : « فكانت هذه الكتب الثلاثة في غريب
/ الحديث والأثر أمهات الكتب ، وهي الدائرة في أيدي الناس ، والتي يعول عليها
علماء الأمصار » .

وألف جماعة ممن مات في القرن الخامس ، مثل إسماعيل بن الحسن البيهقي (٤٠٢ هـ)
وأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي (٤٤٧ هـ) وإسماعيل بن عبد الغافر راوي صحيح
مسلم (٤٤٩ هـ) . وتقتني دار الكتب المصرية نسخة من كتاب الرازي باسم « تقريب
الغريبين » (١٠١٧ تفسير) ويقول كاتبها : إن أصلها مكتوب عام ٤٢٤ هـ ،

(١) فهرسة ما رواه عن شيخه ١٩٥ (٢) معجم الأدباء ١٦/٣٣٨

(٣) وفيات الأعيان ١/٥٠٤ (٤) الفهرست ١٥

(٥) البغية ٣٦٤

فهو إذن العام الذى ألقت فيه . ويقصد المؤلف بالغريين غريبى أبى عبيد وابن قتيبة فى الحديث . فقد اختصرهما فى كتاب ولم يزد عليهما إلا أشياء قليلة ، ولم يخرج عن المنهج الذى ارتضاه . فجعل كتابه مساند ، ولم يرتب الأحاديث فيها . وكان يقدم ما اختصره من كتاب أبى عبيد فى كل مستند ، ثم يعقبه بما اختصره من ابن قتيبة . ولجأ فى اختصاره إلى حذف الأسانيد ، واختصار بعض الشروح ، فكان يورد الحديث ، ثم يفسر الغريب تفسير مفردات ، فلا يأتى بالشواهد إلا نادرا ، وقد يتعرض لبعض المشتقات .
ووصف حاجى خليفة كتاب إسماعيل بن عبد الغافر بأنه ^(١) « جليل الفائدة ، مجلد ، مرتب على الحروف » ولا نعرف عنه شيئا آخر ، ولكن انظر كتاب عبد الغافر بن إسماعيل فى القرن التالى .

وفى القرن السادس ألف فى غريب الحديث إبراهيم بن محمد النسوى (٥١٩ هـ) وأبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى (٤٥١ - ٥٢٩ هـ) . والزنجشى (٤٦٧ - ٥٤٨ هـ) . وأبو شجاع محمد بن على بن الدهان (٥٩٠ هـ) . وابن الجوزى (٥٩٧ هـ) .

ووصف السيوطى ^(٢) كتاب النسوى بأنه تصنيف مفيد . أما كتاب الفارسى / ٥٨ المسمى « مجمع الغرائب » فى غريب الحديث « فتقتنى دار الكتب المصرية الجزء الأخير منه تحت رقم (٥٠٦ حديث) . وقد ألحق المؤلف بكتابه خاتمة بينت أنه دونه فى ٥٢٦ هـ ، ورجع فيه إلى غريب أبى عبيد القاسم بن سلام وأبى محمد بن قتيبة ، وأبى سليمان الخطائى ، وإبراهيم الحرقى ، والغريين لأبى عبيد الهروى » ، ولم يخرج شىء من ذلك عن هذه الكتب المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة ، إلا « زوائد يسيرة قليلة سمح بها الخاطر » وذكر سنده فى رواية هذه الكتب .

وشرح فى الخاتمة منهجه فقال : « قد يسر الله تعالى إتمام هذا الكتاب المشتمل على تفسير غرائب الأحاديث ، مرتبا على حروف المعجم ، فى ثمانية وعشرين بابا ، كل باب يشتمل على فصول . نبدأ فى الفصل الأول بالهمزة مع سائر الحروف ، ثم فى الثانى بالباء مع سائر الحروف ، وكذلك فى كل فصل على الترتيب إلى فصل الياء مع سائر الحروف ، إلا ما هو من المهمل أو غير موجود ، ولا منقول فى الأحاديث » . واعتبر فى ترتيبه الحروف الأصول وحدها . ويدل هذا على أنه شبيه بالكتاب الذى نسبته حاجى خليفة إلى أبىه إسماعيل بن عبد الغافر الفارسى ، إلا أن هذا أكثر من مجلد . فرمما أخطأ

حاجي خليفة ، لأن ابن خلكان^(١) نسب بجمع الغرائب إلى الابن لا إلى الأب أيضا ، وربما كان للأب كتاب صغير ، وللابن كتاب كبير سار فيه على نهج أبيه ، وزاد عليه في المواد .

وكان المؤلف يعقد المادة ويصدرها بحديث فيه اللفظ المراد تفسيره ، ثم يفسره ، وقد يورد بعض مشتقاته ، ويذكر أحاديث أخرى فيها اللفظ نفسه ، ويعلق عليها بالشرح الإجمالي . ولا عناية عنده بالأسانيد ، وربما ذكر الراوى الذى يرفع إليه الحديث ، ولا ترد عنده أسماء لغويين ولا شواهد شعرية .

أما كتاب الزمخشري المسمى « الفائق في غريب الحديث » فقد طبع مرتين : أولاها في حيدر آباد سنة ١٣٢٤ هـ والثانية في مصر ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م ، وعليها / نعتد في الوصف . وقسم الزمخشري غريبه إلى كتب ، وجعل كل كتاب خاصا ٥٩ بحرف من حروف العربية ، يضع فيه الألفاظ التى أولها ذلك الحرف . ثم رتب هذه الألفاظ في فصول وفقا للحرف الثانى . ولكنه أهمل الحرف الثالث وما بعده ، فلم يراع ترتيبه . ونهج على أن يذكر في المادة الحديث الذى يحتوى عليها ، ثم يشرح المادة ، ويستشهد عليها بأحاديث أخرى ، وبقرآن وشعر في بعض الأحيان ، ثم يشرح كل ما في الحديث من غريب ، ويطلب فيه ، سواء تعلق بالمادة أو لم يتعلق . واستمر على هذه الطريقة في كتابه كله ، فصار مجلدين كبيرين ، يحفلان بألفاظ الحديث .

والفائق أغزر كتب غريب الحديث مادة لغوية ، حتى عصره ، ولذلك أعجب به الباحثون ، وقال عنه ابن الأثير : « وسماه (الفائق) ولقد صادف هذا الاسم مسمى ، وكشف من غريب الحديث كل معنى » . ولكن تناوله كل ما في الحديث من غريب في موضع واحد استطرادا ، كلف الباحثين مؤونة ومشقة ، فقبل عنه : « ولكن في العثور على طلب الحديث منه كلفة ، ومشقة ، وإن كانت دون غيره من متقدم الكتب ، لأنه جمع من التقفية بين إيراد الحديث مسرودا جميعه أو أكثره أو أقله ، ثم شرح ما فيه من غريب ، فيجىء شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد من حروف المعجم ، فرد الكلمة في غير حرفها . وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها » . وقدم الزمخشري لكتابه بمقدمة قصيرة ، يظهر منها أنه أراد فيه أن يكشف النقاب عن بلاغة الرسول ﷺ ، وأن يكون له في ذلك الصنف من التأليف أثر يذكره له الناس ، ولكنه أخذ ما فيه من كتب المتقدمين ، لأنه « لم يدع للمتأخر خصاصة يستظهر به على

سدها ، ولا أنشودة يستنهضه لشدها . فكتابه يقترب بعض الشيء من معجمه المسمى « أساس البلاغة » ، ولكنه لا يدانيه ، إذ يبين فيه أوجه البلاغة ، ولا يعرض للمجاز وما إليه ، مما بنى عليه الأساس . ولعل سبب ذلك أنه ألف الأساس بعد الفائق .

٦٠ / ووصف السيوطي^(١) كتاب الدهان ، بأنه « كبير في ستة عشر مجلدا » ، ولم يصل إلينا شيء آخر عنه . أما أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، فقد صرح ابن الأثير بأنه رتب كتابه وفقا لحروف الهجاء ، اعتبارا من الحرف الأول ، فالثاني ، فالثالث ، مثله في ذلك مثل كتاب الغريين لأبي عبيد الهروي ، وأخذ مادته منه أيضا بعد تجريدها من غريب القرآن ، ولم يزد عليه إلا القليل .

ومات في القرن السابع من مؤلفي غريب الحديث ابن الأثير (٦٠٦ هـ) ، وابن الحاجب (٦٤٦ هـ) ، وصفي الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (٧٢٣ هـ) . وليست لدينا معلومات عن كتابي الأخيرين ، غير أن كتاب ابن الحاجب كان في عشر مجلدات ، وكتاب الأرموي كان تكملة لكتاب ابن الأثير .

وسمى مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجوزي المعروف بابن الأثير كتابه : « النهاية في غريب الحديث والأثر » ، وقد طبع في المطبعة الأميرية ببولاق وفي دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة . ويعتبر هذا الكتاب « النهاية » التي وصل إليها « غريب الحديث » مادة وترتيا . أما المادة فأخذها المؤلف من أكبر كتابين في غريب القرآن والحديث ، بعد تجريدهما من غريب القرآن ، والزيادة عليهما من الكتب الأخرى ؛ وهذان الكتابان لأبي عبيد الهروي ، ولأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني الأصفهاني . وقد أشار بهاء لما أخذه من الهروي ، وسين لما أخذه من أبي موسى ، وأهمل الإشارة إلى إضافاته ، ليميز كل نوع .

٦١ واتبع طريقتهما في الترتيب أيضا ، قال : « سلكت طريق الكتابين في الترتيب الذي اشتتملا عليه ، والوضع الذي حوياه من التقفية على حروف المعجم ، بالتزام الحرف الأول والثاني من كل كلمة ، وإتباعهما بالحرف الثالث منها ، على سياق الحروف . إلا أني وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها حروف زائدة ، قد بنيت الكلمة عليها ، حتى صارت كأنها من نفسها ، وكان يلتبس موضعها الأصلي على / طالبا ، لا سيما وأكثر طلبية غريب الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلي والزائد فرأيت أن أثبتها في باب الحرف الذي هو في أولها ، وإن لم يكن أصليا ونهبت عند ذكره على

زيادته ، لقلا يراها أحد في بابها ، فيظن أنى وضعتها فيه للجهل بها ، فلا أنسب إلى ذلك » .

ونجح في علاج مواده على أن يصدر المادة بحديث ، ثم يفسر اللفظ الغريب المعقود له المادة ، ثم يذكر بعض أحاديث أخرى ورد اللفظ فيها ، وكان يعلق عليها بشرح موجز جدا . وبعض الأحاديث يسنده إلى رواته أو من ذكروا فيه وبعضها الآخر يورده مهملًا ، قال في المقدمة : « وجميع ما في هذا الكتاب من غريب الحديث والآثار ينقسم قسمين : أحدهما مضاف إلى مسمى ، والآخر غير مضاف — فما كان غير مضاف ، فإن أكثره والغالب عليه أنه من أحاديث رسول الله ﷺ ، إلا الشيء القليل الذي لا تعرف حقيقته : هل هو من حديثه أو من حديث غيره ، وقد نهينا عليه في مواضعه . وأما ما كان مضافا إلى مسمى ، فلا يخلو إما أن يكون راويا للحديث عن رسول الله ﷺ أو غيره ، وإما أن يكون سببا في ذكر ذلك الحديث أضيف إليه ، وإما أن يكون له فيه ذكر عرف الحديث به ، واشتهر بالنسبة إليه » .

ولم يكن يظيل في تفسير الألفاظ ، بل يوجز جدا ، ولكنه يوضح : كذلك لم يكن يورد شواهد عليه ، فلا نجد عنده أبياتا من الشعر ، إلا ما ورد في كلام الصحابة ، مما يعتبر من الأحاديث ، ولا نجد عنده أسماء لغويين أو غيرهم . أما مشتقات الألفاظ التي قد يمسهما فهي قليلة جدا قاصرة ، ولذلك يزخر الكتاب بالأحاديث التي شغلت منه المحل الأعظم . وتبين كثرة ما احتوى عليه من أحاديث ، حين نعرف أنه أربعة مجلدات كبار ، يقع الواحد منها في أكثر من ثلاثمائة صفحة . وقد أفاد ابن الأثير من دراساته الطويلة هذه حول الأحاديث ، فألف شرحا لمسند الشافعي أبدع في تصنيفه وسماه « الشافى » .

/ وقد أراد السيوطى (٩١١ هـ) أن ينتفع الناس بما في النهاية من لغويات ، ٦٢ فحذف أحاديثها جملة ، واقتصر على ما فيها من تفسير ألفاظ ، وسمى هذا المختصر « الدر النثير » ، ولم يحدث تغييرا آخر في النهاية إلا زيادته بعض التفسيرات القليلة ، واستثناء بعض الأحاديث القليلة أيضا من الحذف ، وذكرها مختصرة ، ولكن من الجلى أن ميزة « النهاية » فيما حوته من أحاديث ، ولذلك فقد « الدر » هذه الميزة . وأراد السيوطى أيضا أن يفرّد زياداته التي أوردها على النهاية في « الدر » بالتأليف ، ليظهرها ويستغنى بها من عنده النهاية عن « الدر » فجمعها في رسالة صغيرة سماها « التذييل والتذويب ، على نهاية الغريب » ومن الطبعي أنه سار فيها على ترتيب النهاية وعلاج الدر النثير في الاختصار . والرسالة محفوظة في دار الكتب المصرية في ١٣ صفحة

من القطع الكبير تحت رقم (٢٠٩٤ حديث) . واختصر النهاية أيضا على بن حسام الدين الهندى الشهير بالمتقى (٩٧٥ هـ) .

وصفوة القول فى هذا الصنف من التأليف : أنه يختلف كثيرا عن التأليف فى غريب القرآن . فقد بدأ متأخرا عنه ، ووصل إلى قمته متأخرا فى القرن السادس . واختلفت القمتان فى مفردات الراغب ، ونهاية ابن الأثير . وانجهدت كتب غريب القرآن وجهة لغوية فى أغلبها ، وحافظت هذه الكتب على مظهرها الحديثى فى أغلبها ، حتى لم تتخلص من الأسانيد إلا فى القرن السادس . وكان الترتيب عند أبى عدنان على الأبواب ، ثم صار فى القرن الثالث والرابع والخامس على المساند . ولم يصل إلى الترتيب الألف بائى إلا فى القرن السادس ، / ولم يعتبر المؤلفون فى ترتيبهم إلا الحروف الأصول ، بعكس الحال ٦٣ فى كثير من كتب غريب القرآن ، إلا فى المواد القليلة المشكلة . وقد ساعد غريب القرآن ، حين اتصل بغريب الحديث فى غريبى أبى عبيد الهروى ، على تنظيم غريب الحديث ، فأخذت كتبه تنجبه إلى ذلك النظام الألف بائى . ولكن المواد كانت تحتوى على كثير من الأحاديث ، وقليل جدا من اللغة ، فيما عدا الدر النثير للسيوطى ، وغريب ابن قتيبة وفائق الزمخشري إلى درجة ما . فكانت الشواهد الشعرية فيها قليلة جدا . وكان مؤلفو غريب الحديث لا يتداولون مادة محدودة ، بل مادة متزايدة ، لذلك تضخمت كتبهم ، وانفرد كثير منهم بمواده . فما عند أبى عبيد غير ما عند ابن قتيبة ، وما عندهما غير ما عند الخطائى ، حتى اعتبرت الكتب الثلاثة أصولا . وكان كل مؤلف يحاول الابتعاد عما عند سابقه ، ثم ابتداء الجمع بين المؤلفات السابقة فى القرن الخامس ، فجمع أبو الفتح سليم بن أيوب الرازى بين غريبى أبى عبيد وابن قتيبة ، مع فصل كل منهما عن الآخر . ثم جمع عبدالغافر الفارسى بين أمهات كتب الغريب الخمسة السابقة عليه مع مزجها . واستمر الحال على ذلك . وأخذت الذبول والمختصرات فى الظهور فى أواخر القرن السابع وبعده . أما كتب نقد الغريب فظهرت مبكرة منذ القرن الثالث . وقد أثر بعض المؤلفين كتبها خاصة من الحديث ، مثل صحيح البخارى ، وموطأ مالك ، فألف فى غريبها ، ولكنى اعتبرت هذه التأليف من الشروح ، ولم أتعرض لها .

وقد أراد بعض المؤلفين أن يجمع بين الحسينيين ، بضم غريب القرآن إلى الحديث ، وأول من فعل ذلك أبو عبيد أحمد بن محمد الهروى (٤٠١) فى « كتاب الغريين » . ورتب كتابه على الحروف الأصول ، قال فى مقدمته : « وهو موضوع على نسق الحروف المعجمية ، نبدأ بالهمزة ، فنفيض بها على سائر الحروف حرفا حرفا ،

ونعمل لكل حرف بابا . ونفتح كل باب بالحرف الذى يكون أوله الهمزة ، ثم الباء ثم التاء إلى آخر الحروف إلا أن لا نجده فتتعداه إلى ما نجده ، على الترتيب فيه . ثم نأخذ فى كتاب الباء على هذا العمل ، إلى أن ننتهى بالحروف كلها إلى آخرها ، ليصير المفتش عن الحرف إلى إصابته من الكتاب بأهون سعى ، وأحث طلب . ولم يكن غريب الحديث شاهد مثل هذا الترتيب من قبل ، فتأثر خطاه ، واحتضنه فى ميدانه الخاص .

٦٤ / واستمد الهروى مادته كلها من الكتب السابقة عليه فى القرآن والحديث ، مع الاختصار ، قال فى مقدمته : « وشرطى فيه الاختصار إلا إذا اختل الكلام دونه ، وترك الاستظهار بالشواهد الكثيرة إلا إذا لم يستغن عنها . وليس لى فيه إلا الترتيب والنقل من كتب الأثبات ، طلبا للتخفيف ، وحذفا للتطويل وحصر الإفادة » . أما قول ابن الأثير التالى فمجانِب بعضه للصواب ، قال فى وصفه ^(١) : « ثم إنه جمع فيه من غريب الحديث ما فى كتاب أبى عبيد وابن قتيبة وغيرهما ممن تقدمه فى عصره من مصنفى الغريب ، مع ما أضاف إليه مما تتبعه من كلمات لم تكن فى واحد من الكتب المصنفة قبله » . وراعى — من أجل الاختصار — تقليل الشواهد ، كما قال ، وحذف أسانيد الأحاديث « إذ كان الغرض والمقصد من هذا التصنيف معرفة الكلمة الغريبة لغة وإعرابا ومعنى ، لا معرفة متون الأحاديث والآثار وطرق أسانيدها وأسماء رواتها ، فإن ذلك علم مستقل بنفسه ، مشهور بين أهله » ، كما يقول ابن الأثير .

ونهج فى علاجه أن يقدم المادة ، ويصدرها بمشتقاتها الواردة فى القرآن وتفسيرها ، ثم الواردة فى الأحاديث . وكان يستقصى المشتقات الواردة فى القرآن والحديث ، ويفسر ألفاظ المادة . ويضيف إلى ذلك أحيانا الشرح الإجمالى للآية أو الحديث . ولكنه لا إغراب فيه ، كما قال ابن الأثير . وقد أجبره هذا المنهج على تفريق الحديث الواحد فى عدة مواد متباعدة . ولكن — يقول ابن الأثير — « جاء كتابه جامعا بين الإحاطة والوضع . فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها فى حرفها بغير تعب ... فانتشر كتابه — بهذا التسهيل والتيسير — فى البلاد والأمصار ، وصار هو العمدة فى غريب الحديث والآثار . وما زال الناس بعده يقفون هديه ، ويتبعون أثره ، ويشكرون له سعيه ، ويستدركون ما فاتهم من غريب الحديث والآثار ، ويجمعون فيه مجاميع » .

٦٥ / فاختصره الوزير أبو المكارم على بن محمد النحوى (٥٦١ هـ) . ونقده الحافظ أبو موسى محمد بن عمر المدينى الأصفهانى (٥٨١) فى كتبه « هفوات الغريبين » ،

وأبو الفضل محمد بن أبي منصور الناصر بن محمد الفارسي الأصل السلامي الدار (٤٦٧ - ٥٥٠) في كتابه «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف، وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف، في كتاب الغريبيين» وراعى السلامي في كتابه — الذي تفتنى دار الكتب المصرية نسخة منه (٥٦ لغة تيمور) — أن يسير على ترتيب الأصل، فيعقد المادة، ويصدرها بقول أبي عبيد، ثم يبين ما فيه من الخطأ مع الشرح، ثم يورد الحديث بأكمله، ثم أسانيد الرواية الصحيحة منه. وكان يطيل في شرح الأخطاء، ولكن أهمية الكتاب اللغوية متواضعة، وهو في ١٤٣ صفحة من القطع المتوسط، تحتوي على ٨٢ وهما.

واستدرك ما فاتته الحافظ أبو موسى المديني السابق ذكره في كتابه «المغيث»، ثم محمد بن علي الغساني المألقي المعروف بابن عسكر (٦٣٦ هـ) في كتابه «شرح الروي»، في الزيادة على غريب الهروي، ولم يبق الكتابان، ولكن ابن الأثير وصف أولهما، وكان أحد أساسين أقام عليهما كتابه، كما سبق أن قلنا، واتبع المديني في كتابه نهج أبي عبيد الهروي، وكان كتابه في حجم كتابه، قال ابن الأثير: «صنف [المديني] كتابا جمع فيه ما فات الهروي من غريب القرآن والحديث، يناسبه قدرا وفائدة، ويمثله حجما وعائدة، وسلك في وضعه مسلكه، وذهب فيه، ورتبه كما رتبه...». وقال أيضا: «لم يذكر في كتابه مما ذكره الهروي إلا كلمة اضطر إلى ذكرها، إما لخلل فيها، أو زيادة في شرحها أو وجه آخر في معناها... وهو في غاية من الحسن والكمال».

٣ — معاجم الفقه

/ ٦٦

لم يكن العرب في الجاهلية أمة علوم، وإنما كانت أمة أمية في أغلبها. فلما عرفت العلوم بعد الإسلام، اضطرت إلى أن تضمن بعض الألفاظ القديمة معاني جديدة علمية، وإلى أن تتكرر من ألفاظها القديمة بعض المشتقات التي أسبغت عليها معاني اصطلاحية، وإلى أن تعرب بعض الألفاظ الأعجمية، وخاصة في العلوم الدخيلة عليها.

وقد كانت العلوم الدينية أسبق العلوم ظهورا، وأكثرها سيادة على المجتمع العربي في أكثر عصوره. وكان للفقه من هذه العلوم منزلة خاصة، عرفها له أهله واللغويون. ومن الطبيعي أن يتبع هذا الازدهار والانتشار اصطلاحات خاصة يستعملها أهل الفقه، وتختلف عن المعاني اللغوية الخالصة اختلافا قريبا أحيانا، وبعيدا في أحيان أخرى. فعنى الفقهاء وأهل اللغة بشرحها. وبلغ من ضخامة بعض هذه الكتب أن ضارع بعض

المعاجم اللغوية ، بل دخل في عدادها . فجعلنا نفرد هذه الكلمة لهذا النوع من التأليف ، ولا نتناول فيها إلا خمسة كتب ، هي أشهر كتب هذا النوع ، وهي التي بين أيدينا . هذه الكتب هي : الزاهر في غرائب ألفاظ الإمام الشافعي ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٢٨٢ - ٣٧٠) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ٣٥١ لغة ؛ والمغرب في ترتيب العرب ، لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي اخوارزمي (٥٣٨ - ٦١٦) ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ، لأبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي (٦٣١ - ٦٧٦) وهما مطبوعان ؛ ولغات مختصر ابن الحاجب ، لمحمد بن عبد السلام الأموى المكّي (من أهل القرن السابع) ، وهو مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٤٧ لغة ؛ والمصباح النير لأحمد المقرئ الفيومي (٧٧٠ هـ) .

وتشارك هذه الكتب جميعها في أنها اتخذت كتباً فقهية أساساً لها ، وقامت / بشرحها في موادها . فعماد الأزهرى جامع إسماعيل بن يحيى المُرَني ، الذي اختصره ٦٧ من مؤلفات الشافعي ؛ وعماد المطرزي كتابه المغرب ، الذي اعتمد فيه على كتاب الغريبين للهروى ، والجامع لشرح الرازي ، والزيادات بكشف الحلواني ، ومختصر الكرخي وغيرها ؛ وعماد النووي مختصر المُرَني والمهذب والتنبيه والوسيط والوجيز والروضة ؛ وعماد الأموى مختصر ابن الحاجب ؛ وعماد الفيومي شرح الإمام الرافعي على الوجيز . ويتضح من هذا أن اثنين منهم شرحا معتمدهما الفقهي على النمط المألوف أولاً ، ثم رتبنا هذه الشروح في معاجم ، وهما النووي والفيومي . ونضيف إليهما المطرزي الذي سار في كتابه على نمط كتب الشروح ، فقسّمه بحسب كتب الفقه وأبوابها ، ولم يرق به إلى الترتيب المعجمي . وقد أثر هذا التطور في بعض هذه الكتب ، فأشارت إلى الباب الذي ورد فيه اللفظ الذي تشرحه . فعل ذلك النووي في الألفاظ التي لا يكثر دورانها في الأبواب المختلفة ، وتعدى ذلك إلى إيانة موضعه من الباب : أوله ، أو وسطه ، أو آخره ؛ وتأثر به إلى حد ما الأموى .

ويشارك أكثرها في الإكثار من الاستشهاد بالحديث ، والإقلال من الشعر ، حتى أشبه كتابا المطرزي والنووي خاصة كتب غريب الحديث ، وقد تبعوا الروايات المختلفة للحديث الواحد . ولكن الأموى قلل من الأحاديث والشعر معاً . وأكثر الأزهرى من الشواهد جميعها : من قرآن وحديث وشعر وأخبار .

ويشارك أكثرها أيضاً في العناية بأسماء الفقهاء والمحدثين ، والأماكن الواردة في الأحاديث ، وتكثر من إيرادها ، حتى عقد لها المطرزي مواد خاصة بها . واختط النووي أن يجعل أسماء الأماكن في فصول خاصة بها ، يلحقها في آخر كل حرف

من حروف الهجاء ، كما تناول أسماء الأعلام في الجزء الأول من كتابه الخاص بالتراجم . ولكن الأزهرى قلل منها ، والفيومى حذف أسماء الأشخاص ، وأبقى كثيرا من أسماء الأماكن .

وتشترك أيضا في العناية باللفظ ذى المعنى الفقهي وعدم إيراد شيء من مشتقاته / ٦٨ إلا ما يوضح معناه ، أو يتصل به اتصالا شديدا ، أو ما ورد في أحاديث أخرى ، أو كان له معنى فقهي أيضا . فاشتدت الصلة بينها — من ثمة — بكتب غريب الحديث . ولا يخالفها إلا الفيومى الذى عنى في مصباحه بالمشتقات كثيرا ، والتزم الإشارة إلى أبواب الأفعال ، وأكثر من الإشارة إلى جموع الأسماء والصفات ، ومن التفصيل في المسائل اللغوية والصرفية والنحوية ، حتى خالفها في مظهره ، وقارب معاجم اللغة المختصرة . وهناك آثار من ذلك في كتاب المطرزي ولكنها قليلة جدا . فهي جميعها تغلب عليها الصفة الفقهية . ومن الطبيعى أن تعنى في تفسير الألفاظ بالمعاني الفقهية ، إلى جانب المعاني اللغوية ، فراها تأخذ من الفقهاء ومن اللغويين . وأكثر الأزهرى من إيراد الأقوال المتنوعة في تفسير اللفظ ، مع نسبة كل قول إلى صاحبه ، كما فعل فى معجمه الكبير « التهذيب » ، كما غنى المطرزي أيضا بالإشارة في بعض الأحيان إلى المعاني المجازية والكنائية .

وخاف المطرزي والفيومى من التصحيف . فنص المطرزي في المواد على الأخطاء التى تعتريها ، وما يلحقه العامة بها ، واختيار الفقهاء العامى أحيانا . والتزم الفيومى الضبط بالعبار ، كما فعل صاحب القاموس المحيط . وذيل كل منهما كتابه بخاتمة تتناول أموراً نحوية وصرفية ، ولكن خاتمة الفيومى أشمل وأنضج .

واختلفوا في ترتيب كتبهم . فقد ارتضى الأزهرى ترتيب كتب الشروح كما أشرنا ، فسار على الأبواب الفقهية . أما المطرزي فسار على طريقة المعاجم ؛ ورتب ألفاظه وفقا لحروفها الأصول على الألف باء مبتدئا من حرفها الأول فالثانى فالأخير . ولكنه إذا عالج كلمتين رباعيتين ، رتبهما بحسب ثالثهما (بعد اعتبار الرابع طبعا) ، وكذا الحال فى الكلمات الخماسية . أما النووى فرتب ألفاظه بحسب حروفها الأصول كلها ، مبتدئا من أولها إلى آخرها ، إلا ألفاظا قليلة رتبها بحسب حروفها الزائدة ، خوف أن لا يستطيع الفقهاء والباحثون الوصول إليها لعدم معرفتهم حروفها الأصول ، وفعل ذلك / أيضا فى ترتيبه لأسماء الأماكن ، أى بحسب حروفها كلها . وعدل الأموى عن نظام الحروف الأصول تماما ، ورتب ألفاظه بحسب صورتها الخارجية ، أصولا كانت حروفها أو زوائد . وسار الفيومى على نظام المطرزي تقريبا ، إلا أنه وضع الألفاظ الرباعية

والخماسية مع الألفاظ الثلاثية ، التي تتفق مع حروفها الأولى ، فوضع « برق » مع « برقع » مثلا . وكان حقه أن يفرد للرباعي والخماسي مواد خاصة بهما . وأحب أن أشير إلى أن وصفنا لكتاب النووي هو وصف للجزء الثاني منه وحده ، الخاص باللغات . أما الجزء الأول فخاص بالأسماء ، أي أسماء الصحابة والتابعين والعلماء ، وتراجم حياتهم ، وهو خارج عن ميدان بحثنا . وألفت كتب أخرى كثيرة في مصطلحات العلوم المختلفة ، ولكن شيئا منها لم يصل إلى مبلغ شيوع معجمات الفقه في اللغة نفسها ، وإلى أن يكون معجما لغويا — إلى جانب عنايته بالمصطلحات — مثل كتاب المطرزي والمصباح المنير . ولذلك لم نتعرض لها ، بل نكتفي بالإشارة إلى أسماء بعضها ، مثل مفاتيح العلوم للخوارزمي ، وكتليات أبي البقاء الكفوي ، وتعريفات السيد الشريف الجرجاني ، وكشاف اصطلاحات الفنون لمحمد بن علي التهانوي ، وغيرها .

الباب الثاني

/ ٧٠

كتب اللغات والعامى والمعرّب

عاش العرب في جاهليتهم قبائل ، تطلب كل منها الموطن الذى تسقط به الأمطار ، وينمو فيه الكلاً ، ليرعاه حيوانها الذى تعيش عليه ، وتنتفع به . وبلاد العرب ممتدة الأطراف ، متباعدة الأرجاء ، تتوسطها صحراء فسيحة ، تتناثر فيها البقاع الخصبة والمرامى . فباعد ذلك بين القبائل بعداً قليلاً أحياناً ، وكثيراً أخرى . فاختلقت القبائل في مظاهر حياتها ، ومنها لغاتها . ولكنه اختلاف لم يؤد إلى الانفصال التام ، وإنما هو اختلاف في بعض المفردات اللغوية ، وطرق اللفظ بها ، وتأليفها في عبارات ، والمظاهر التى تصاحب التركيب ، مع انحدار هذه اللغات جميعها من أم واحدة ، واشتراكها في قدر كبير ، إن لم يكن القدر الأكبر من المظاهر ، ولم يخف هذا التنوع على قدماء اللغويين ، بل أدركوا بعضه ، ولقبوه ألقاباً ، مثل كشكشة ربيعة وهوازن ، وعننة قيس وتميم ، وفحفة هذيل ، ووكم ربيعة ، ووتم كلب . ونظر هؤلاء العلماء إلى اللغات نظرة عملية صرفة ، فنتعوا بعضها بالفصاحة ، كلغة قريش وثقيف وهذيل وخزاعة وكنانة وغطفان وأسد وتميم ، وبعضها الآخر بالرداءة ، مثل اللغات السابق ذكرها . ولاحظوا أن أهل هذه اللغات الرديئة أو معظمها يعيشون على أطراف بلاد العرب ، ويختلطون بأهالى البلاد الأجنبية ، التى تتأخهم أو التى تعاملهم . فكان ذلك من أسباب تحررهم من بعض القواعد التى جرت عليها اللغة الفصحى ، وأخذهم كثيراً من المفردات الأعجمية ، التى تعدى بعضها مناطق الحدود ، وتسرب إلى داخل البلاد العربية ، ودخل في اللغات الفصيحة .

وسمى لغويو العرب هذه اللغات الإقليمية أو القبلية : اللغات ، واللهجات . أما المفردات الأجنبية فسموها الدخيل والمُعَرَّب . أما اللغات واللهجات فمعروف معناها . / ٧١ / وأما الدخيل فمأخوذ من قولهم : « فلان دخيل في بنى فلان : إذا كان من غيرهم ، فتدخل فيهم ، والأثنى دخيل أيضاً » .

وقد ورد هذان الاسمان لاختلاف مذاهب العرب بإزاء اللفظ الأعجمى . قال

أبو حيان في الارتشاف^(١) « الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام : (١) قسم غيرته العرب ، وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيته في اعتبار الأصل والزائد والوزن ، حكم أبنية الأسماء العربية الوضع ، نحو درهم وبَهْرَج [وهو الجدير باسم المَعْرَب] . (٢) وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله ، نحو آجَر وسِفِير . (٣) وقسم تركوه غير مغير . فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يُعَدَّ منها ، [وهو الجدير باسم الدخيل] وما ألحقوه بها عد منها ؛ مثال الأول خراسان ، لا يثبت به فُعَالان ، ومثال الثاني خُرَّم ، ألحق بسَلَّمَ ، وكُرِّمَ ألحق بِقُمُومَ . ولكننا برغم هذا ، يجب أن ننظر إلى أن هذه التفرقة بين لفظي العرب والدخيل نظرية ، فكثيرا ما تُلْخِط بينهما ، قال السيوطي^(٢) : « يُطْلَقُ على العرب دخيل » .

ووضع العلماء قواعد عامة لمعرفة الألفاظ المَعْرَبَة : أقاموها على جَرَس الألفاظ ، واختلف حروفها . وذكر الجواليقي كثيرا منها في مقدمة كتابه « المَعْرَب » ، مثل اجتماع الجيم والقاف في الكلمة ، أو الصاد والجيم ، أو النون والراء تالية لها ، أو الدال والراء تالية لها ، أو الباء والسين والتاء ، أو الألفاظ الرباعية والخماسية الخالية من حروف الذلاقة . وتعرض الخليل في مقدمة « كتاب العين » وابن دريد والفارابي / والجوهري في معاجهم ، ٧٢ لأمثال هذه القواعد ، كما سنرى . وقد استمد الجواليقي قواعده منهم ، وإن كان بعض المتأخرين لم يرض عن بعضها .

ونثار البحث عن لغات القبائل والمغرب منذ زمن قديم ، بل إنه من أقدم البحوث اللغوية عند العرب ، لأنه من الأبحاث الدائرة حول القرآن مباشرة . فهو والبحث عن معاني الألفاظ القرآنية يُرْبَنان . وكان الدافع إلى هذا البحث الآية الكريمة « إنا جعلناه قرآنا عربيا » والحديث الشريف : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » . والخلاف في هذا الحديث مشهور . ولكن يهنا هنا أن بعض الباحثين فُهِمَ من الأحرف اللغات ، وبحث عما في القرآن من لغات عربية قَبْلِيَة . ولما عَمَدُوا إلى اللغات الأجنبية استشكل بعض الناس عليهم بالآية ، ورأوا أن القرآن لا يحتوي إلا على العربي الخالص . وكان على رأس الفريق الأول مجاهد وعكرمة وغيرهما ، وعلى رأس الفريق الثاني الإمام الشافعي وابن جرير وأبو عبيدة اللغوي . ووفق بين الرأيين بأن هذه الألفاظ أعجمية الأصل ، ولكن العرب عربتها ، فصارت عربية فاستعملها القرآن بهذه الصفة . ثم انتقل بحث العرب من الميدان القرآني ، إلى الميدان اللغوي كله .

وكان البحث في أول أمره لا يتعدى ما تساقط إلى العربية من اللغات المحيطة بها . أما وضع معجم للألفاظ العربية وما يرادفها في لغة منها ، فلم يسمع عن مثله في ذلك الزمن . وبقي الأمر كذلك ، حتى ظهرت حركة إحياء اللغة الفارسية ، والدعوة إلى التأليف بها ، فظهرت المعاجم العربية الفارسية ، ثم المعاجم العربية التركية وغيرها . ثم كان عصر النهضة الحديثة في أوروبا ، الذي أقامه الغربيون على أساس الثقافات القديمة من يونانية ولاينية وعبرية وعربية . كما احتاج العالم الغربي إلى التوسع وغزو العالم الشرقى المتأخر ، فاضطر الغربيون إلى أن يتعلموا اللغة العربية ، وظهرت حركة الاستشراق ، فوضع هؤلاء المستشرقون المعاجم العربية الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية أو ما إليها . ثم كانت حركة البحث في العالم / العربى ، والتنبه إلى الثقافة الغربية ، والميل إلى نقلها إلينا . فاشتدت حركة الترجمة في العالم العربى كله ، وفي مصر خاصة منذ أوائل القرن التاسع عشر . فأنشأت هذه الحركة معاجم عربية غربية ، في أواخر عهد الترجمة ، وخاصة حين شعر العلماء بضرورة الترجمة العلمية الدقيقة . وما زال هذا النوع من المعاجم يظهر إلى اليوم . ونستطيع من المقدمة السالفة ، أن نرى في هذه الكتب أربعة أصناف متميزة ، أولها خاص بلغات القرآن ، وثانيها باللغات القبلية ، وثالثها بالمعرب (نطلقه على المعرب والدخيل) ورابعها المعاجم التى تعالج العربية مع لغة أخرى .

١ — لغات القرآن

لعل هذا الفن أول الفنون اللغوية ظهوراً — مع غريب القرآن — فقد غرست بذورهما الأولى على يد ابن عباس . ولحسن الحظ وصلت إلينا رسالة منسوبة إليه ، تحت عنوان كتاب اللغات في القرآن ، من تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد . ويحيل إلى أن الكتاب يجمع بعض الروايات المعزوة إلى ابن عباس ، من عمل أحد الرواة المذكورة أسماؤهم في صدر الكتاب ، وليس من عمل ابن عباس نفسه . ولم يقصر عنايته فيه على لغات القبائل ، بل تعداها إلى لغات الفرس والبط والحبشة وغيرها . والترتيب المتبع في هذا الكتاب هو ترتيب المصحف ، إذ يستخرج من كل سورة ما فيها من لغات بترتيبها في المصحف ، ولكنه فيما يبدو لم يتبع ترتيب الآيات في السور ، وأباح الناشر لنفسه الحق في هذا الترتيب . أما طريقة العلاج فتقديم الآية التى فيها اللفظ ، ثم تفسيره ، ثم التنبيه على لغته . وكان في مواضع قليلة جداً يستطرد إلى الآيات التى في السور الأخرى ، وورد فيها اللفظ بالمعنى نفسه ، وليس في الكتاب أى شاهد .

وقد بذلت محاولة قديمة لتهدية في القرنين الخامس والسادس . فالصورة القديمة التي رأيناها عليها ، كانت في أيام إسماعيل بن عمرو الحداد المصري المتوفى عام ٤٢٩ هـ ، / من روايته . ثم وصلت إلينا رواية أخرى متأخرة عن هذا الطريق نفسه ، عن ٧٤ شرف الدين أبي الحسن علي بن المفضل المقدسي ، عن أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني ، وشهاب الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف القونوي ، عن أبي العباس أحمد ابن إبراهيم بن أحمد الخطاط ، عن إسماعيل بن عمرو المصري السابق ذكره . وهي تختلف عن السابقة في تهذيبها . ولم أستطع العثور على المقدسي راويها الأخير ، أما السلفي فهو « حافظ الإسلام ، وأعلى أهل الأرض إسنادا في الحديث والقراءات مع الدين والثقة والعلم ... توفي يوم الجمعة خامس عشر ربيع الآخر سنة ست وسبعين وخمس مائة » كما يقول ابن الجزري^(١) في طبقات القراء . ومن هنا قلت إن الكتاب هذب في أثناء القرنين الخامس والسادس .

وتعزى هذه الرسالة التي طبعها « دار إحياء الكتب العربية » على هامش تفسير الجلالين ، إلى أبي القاسم بن سلام . ولكنها في الحقيقة — ليست إلا نسخة مهذبة ومزينة من الكتاب المنسوب إلى ابن عباس . فقد حاول مهذبها إصلاح الخلل في ترتيبها . فرتب الآيات بحسب ورودها في السور ما أمكنه ، ونقل الآيات التي في غير مواضعها إلى سورها ، وحذف التكرار . وأضاف إلى ذلك زيادة الألفاظ القليلة . وحذف بعض ما في رسالة ابن عباس . وخالفه في تفسير بعض الألفاظ ، في مواضع متفرقة متباعدة . وليس هو أبا عبيد القاسم بن سلام ، إذ لم تذكر له رسائل من هذا النوع ، كما لم يرد له ذكر في رُواة الرسالة المذكورين في أولها ، وليس في رُواة الرسالة المذكورين من يسمي أبا القاسم بن سلام ، ولم أستطع معرفته ، لأن كثيرا من المفسرين يكونون بأبي القاسم ، وليس منهم أبو القاسم بن سلام ، وإن أكثر السيوطي من النقل عنه في الإتيان ، مكتفيا بذكر كنيته دون اسمه .

ولا يذهب ابن عباس فيها إلى تعريب الألفاظ السريانية والقبطية وما إليها ، وإنما إلى أن العربية وافقت فيها ما في هذه اللغات وضعاً وارتجالاً ، لا استعارة وأخذاً . / وهو مذهب يختلف قليلا عما رُوى عن ابن عباس ، من أنه يذهب إلى وجود ٧٥ المعرب في القرآن . وربما أسىء فهم مذهبه وعرضه .

وتلقف المفسرون واللغويون هذا التصنيف من ابن عباس ، وأقاموا على مثاله

بعض دراساتهم . فآلف فيه مقاتل بن سليمان « الأقسام واللغات » (في الأرجح) ،
وهشام بن محمد الكلبي (المتوفى ٢٠٤) والهيثم بن عدى (المتوفى بين عامي ٢٠٦ ،
و ٢٠٩ هـ) والفراء (٢٠٧ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصاري (٢١٥)
وابن دريد (٣٢١) ، ولم يتمه ، ومحمد بن يحيى القطيعي ، وأحمد بن علي البيهقي
(٥٤٤ هـ) بعنوان « المحيط بلغات القرآن » . وقد ننكر على الأصمعي كتابه ،
لما اشتهر عنه من توقيه الكلام في الألفاظ القرآنية ، وخاصة أن أحدا غير ابن النديم ، لم يعز
إليه مثل هذا الكتاب . ولم تصل إلينا هذه الكتب جميعا ، بل لم نعر إلا على اقتباس واحد
من كتاب الفراء منها ^(١) .

ووصل إلينا من السيوطي (٩١١) كتابان يعالجان هذا النوع ، أحدهما مطبوع في
مطبعة الترقى بدمشق عام ١٣٤٨ هـ ، بعنوان « المتوكلي » ، والثاني مخطوط في دار
الكتب المصرية تحت عنوان « المذهب » ، ومنه ثلاث نسخ فيها ، بل أربع : إحداها ليس
عليها اسم السيوطي . كما عالجها أيضا في النوعين ٣٧ ، ٣٨ من الفصل الرابع من كتاب
الإتقان .

وآلف « المذهب فيما وقع في القرآن من المعرب » قريبا من عام ٨٧٨ هـ ، كما يذكر في
آخر النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٤ مجاميع م وقصر
بحته فيه على الألفاظ المعربة ، ورتبه على الألف باء ، ابتداء من أوائل الألفاظ إلى
أواخرها ، ومعتبرا في ذلك حروفها كلها ، أصلية كانت أو مزيدة ، وتدل العبارة التي
ختم بها الكتاب ، على أنه رمى فيه إلى الاستقصاء ، حتى اجتمع فيه من الألفاظ القرآنية
المعربة ما لم يجتمع في كتاب قبل هذا .

٧٦ / أما الكتاب الثاني المسمى « المتوكلي » فقد ألفه لأمر المؤمنين ... الإمام المتوكل
على الله ، وقد عاصر السيوطي اثنين من خلفاء العباسيين بمصر لقباً بالمتوكل ، أولهما
أبو العز عبد العزيز المتوكل الثاني (تولى ٨٨٤ - ٩٠٣) والثاني المتوكل الثالث ابن
المستمسك (تولى ٩٠٣ - ٩٢٢) . فالكتاب إذن مؤلف بعد عام ٨٨٤ هـ ، أي بعد
المذهب . وهو مثله في الحجم ، وفي الاختصار على المعرب دون لغات القبائل ، وفي طريقة
علاج الألفاظ ، والاختصار ، مع ميل قليل إلى البسط في المذهب وفي نسبة الأقوال إلى
أصحابها . ولكنهما يختلفان في الترتيب ، فلم يلجأ المؤلف إلى الترتيب الألف بآء هنا ،
ولنما رتب مواده بحسب اللغات . ففصل المعرب عن اللغة الواحدة ، عن المعرب عن لغة

أخرى . وقدم المغرب من الحبشية ، ثم الفارسية ، ثم الرومية ... وختم بالبربرية . ولم يرتب الألفاظ في داخل هذه الأقسام ، وإنما أتى بها كيفما وردت على ذهنه . أما النوعان المذكوران في الإتقان ، فأولهما : « فيما وقع فيه [أى القرآن] بغير لغة الحجاز » وثانيهما : « فيما وقع فيه بغير لغة العرب » . وصدر النوع الأول ببعض الأقوال من الرواة المختلفين ، ثم لخص فيه كتاب أبى القاسم ، الذى رأينا أنه أخذ كتابه من ابن عباس . وكان مما راعاه للاختصار حذف ما جاء فيه بلغة قريش والحجاز ، تبعاً لعنوان فصله ، وترتيب الكتاب على وفق اللغات لا السور ، ليغير العبارة بالاختصار . فقدم ما ورد بلغة كنانة ، ثم هذيل ، ثم حمير ، ثم جرهم ... إلخ .

وفي العصر الحديث ألف الشيخ حمزة فتح الله في عام ١٩٠٢ م « رسالة الكلمات غير العربية الواقعة في القرآن الكريم » : استجابة لرغبة يعقوب باشا أرتين وكيل نظارة المعارف المصرية . واستمد مادتها من معرب الجواليقى ، ومذهب السيوطى ، وسار فيها على ترتيب المذهب ، كما بين المؤلف في مقدمته . ولكنه جعلها جداول ، نحتوى على خانات لاسم السورة فعددها ، فعدد الآية (يريد رقمهما) ، فلفظ الآية ، فالكلمة المعربة ، فحانة أخيرة لمعناها ولغتها الأصلية . فهو كتاب مدرسى يراعى اليسر والسهولة والترتيب في جداول ، ليتمكن التلاميذ من الفهم والحفظ .

/ وختم الشيخ حمزة فتح الله كتابه بتبنيه ، أشار فيه إلى اختلاف العلماء في وقوع ٧٧ المعرب في القرآن .

وصفوة القول في هذا الفن : أن أكثر كتبه لم تصل إلينا . فغاب عنا كثير من معالم تطوره . فإذا كان لنا أن نعتمد على ما بين أيدينا منه ، قلنا إنه سار في ثلاث طرق في الترتيب : على السور ، وهو أقدمها ؛ والترتيب على الألف باء ؛ والترتيب على اللغات الأصلية ، التى أخذت الألفاظ منها . وقد رأينا هاتين الطريقتين للمرة الأولى عند السيوطى . وكان الترتيب مضطرباً عند ابن عباس ، فأصلحه مذهب كتابه . واعتبر الذين اتبعوا الترتيب الألف بأتى حروف الألفاظ كلها ، أصلية ومزيدة . وكانت الكتب تميل إلى الاختصار دوماً ، ولذلك لم تشترك مع بقية الفنون في كثير من المظاهر التى عمتها .

٢ — لغات القبائل

قال ابن فارس^(١) : « اختلاف لغات العرب من وجوه : أحدها : الاختلاف في الحركات ، كقولنا نستعين ونستعين ، بفتح النون ، وكسرها . قال الفراء : هى مفتوحة

في لغة قريش وأسد ، وغيرهم يقولونها بكسر النون ، والوجه الآخر : الاختلاف في الحركة والسكون ، مثل قولهم مَعَكُمْ وَمَعَكُمْ ... ووجه آخر وهو الاختلاف في إبدال الحروف ، نحو أولئك وأولالك ، ومن ذلك الاختلاف في الهمز والتلين ، نحو مُسْتَهْزِئُونَ وَمُسْتَهْزُونَ ؛ ومنه الاختلاف في التقديم والتأخير ، نحو صاعقة وصاقعة . ومنها الاختلاف في الحذف والإثبات ، نحو استَحْيَيْتَ واستَحْيَيْتَ ؛ ومنها الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرفا معطلا ، نحو أَمَّا زَيْدٌ وَأَيْمَانُ زَيْدٌ ؛ ومنها الاختلاف في التذكير والتأنيث ، فإن من العرب من يقول هذه البقر ، ومنهم من يقول هذا البقر ؛ ومنها الاختلاف في الإدغام نحو مُهْتَدُونَ وَمُهْتَدُونَ ؛ ومنها الاختلاف / في صورة الجمع ، نحو أُسْرَى وأُسَارَى ؛ ومنها الاختلاف في الزيادة نحو أُنْظَرُ وأُنْظُور ... ومن الاختلاف اختلاف التضاد ، وذلك كقول جَمِيرٍ للقائم : ثَبَّ أَيْ اقْعَد .

وإذن فالكتب التي تتناول هذه الأمور ، أو واحدا منها تندرج تحت كتب اللغات . وهي كتب الإبدال ، والتذكير والتأنيث ، والأبنية ، إلى جانب كتب اللغات التي تعالج الألفاظ وقد تنبه على القبائل التي تتكلمها . وهي التي توجه إليها عنايتنا في هذا البحث . ولقد لقي كثير من الأنواع الأخرى عناية كبيرة ، فأمدت المعاجم بمواد كثيرة ، ولكن لن نتناولها بالبحث ، لتأخر ظهورها .

وقد تأخر هذا الصنف من الكتب الخاصة باللغات القبلية عامة ، دون تعلق بالقرآن ، عن الصنف الأول . فأول من ينسب إليه كتاب منه ، هو يونس بن حبيب البصري المتوفى عام ١٧٢ هـ ، ثم توالى بعده الكتب . وثاني من ينسب إليهم كتب في اللغات أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (المتوفى ٢٠٦ هـ) صاحب كتاب الجيم ، المعبر من هذا النوع من التأليف .

نستهل البحث في هذا الكتاب بعنوانه ، فما معناه ؟ وما سببه ؟ إذ لم يصرح المؤلف بذلك فيه . أما كتاب العين فسمى باسمه ، لأنه ابتداء بهذا الحرف من حروف المعجم ، على عادة قدمائنا في تسمية الكتب بأول موضوعاتها . وكان من المظنون أن يبدأ كتاب الجيم ، بحرف الجيم ، فيتضح بذلك العنوان . ولكنه لم يبدأ بذلك ، وإنما بدأ بالألف . وقد أدى هذا الخلاف إلى وقوع بعض الدارسين في الخطأ^(١) .

وحاول الزبيدي تفسير هذا الاسم ، فقال^(٢) : « وله [أى لأبي عمرو] كتاب في اللغة سماه الجيم ، كأنه شبهه بالدجاج لحسنه » . وقد أخذ هذا التفسير من

كلام لأبي عمرو، في أن من معاني الجيم في لغة العرب الدياج. ولعل ذلك الحسن راجع إلى ترتيب الكتاب على وفق الحرف الأول من الكلمة، ولم يكن ذلك ذاتا عندهم. ويؤيد كلام الزبيدي أن للكتاب اسما آخر هو: «كتاب الحروف». قال القفطي^(١): «سُمي بذلك لأنه مرتب على الحروف». وقد تكون الحروف بمعنى الألفاظ أو اللغات، ويكون معنى العنوان: «كتاب الألفاظ». يؤيد هذا التفسير عبارة في صدر باب الفاء من الكتاب نفسه، تقول: «وفيها حروف مكررة خمسة أو ستة» بمعنى: ألفاظ خمسة أو ستة، واللغة نفسها تميز ذلك التفسير. ويقرب من هذا المعنى الاسم الثالث، الذي يسمى به الكتاب أيضا، كما يقول القفطي^(٢): «وله من التصانيف.. كتاب اللغات، وهو الجيم، ويعرف بكتاب الحروف»، فمن الأقوال المشهورة في الحديث المعروف: (نزل القرآن على سبعة أحرف...) أنه ﷺ يريد بها اللغات القبلية.

وليس في الكتاب مقدمة عهدنا إلى هدف المؤلف في كتابه، وتجعلنا على يقين من الأمور التي قصد إليها. ولكن هذه العناوين المتعددة، ودراسة الكتاب نفسه، تدل على أنه رُمي إلى تدوين الألفاظ الغريبة من لغات القبائل. ومصادق ذلك قول الجنّي^(٣): «جمع فيه الحوشى، ولم يقصد المستعمل». ويتفق كل هذا مع طبيعة المؤلف، فقد «كان الغالب عليه النوادر»، وحفظ الغريب، وأراجيز العرب. وله كتاب كبير في النوادر^(٤). ويتفق أيضا مع عنايته بأشعار القبائل ولغاتها^(٥)، إذ أن هذا الغريب النادر، هو في حقيقة الأمر لغات أقرب إلى المحلية عند هذه القبائل، فيما إخال. ويتفق أخيرا مع ما اشتهر عن أهل الكوفة، من أخذهم اللغة / والنحو، عن أعراب لم يأخذ عنهم أهل البصرة، لعدم وثوقهم بهم. فمن الطبيعي أن تكون لغات هؤلاء الأعراب غريبة على اللغويين والأدباء الذين كان جل اعتمادهم على معارف البصريين.

فالمرء مهما بلغت معرفته باللغة، يجد الكثير من الألفاظ أو التفسيرات التي لم تمر به من قبل، ويجد كثيرا من المعاني يتفرد بها الشيباني، ولا تذكر في الموسوعات المعجمية الأخرى، كاللسان والتاج. فالمؤلف لا يعنى من اللفظ بمعانيه الشائعة المشتهرة، بل الغريبة التي لا يعرفها أحد. وقد يُستبطن من هذا، أن الكتاب ليس «الجيم»، وإنما هو «النوادر»، الذي نسبه إلى أبي عمرو الشيباني من ترجم له. ولكن اختلاف اقتباسات

(٢) القفطي: إنباه الرواة ٢٢٧/١

(١) القفطي: إنباه الرواة ٢٢٧/١

(٤) نفس المرجع ٢٢٨

(٣) نفس المرجع ٢٢٦

(٥) نفس المرجع ٢٢١

السيوطي وعلي بن حمزة البصري^(١) من النوادر عما فيه ، واتفاق اقتباس الأول^(٢) منهما من الجيم ، مع ما فيه ، يدلان على أنه الجيم لا النوادر .

ومنهج الشيباني في الترتيب غاية في البساطة ، فقد قسم الكتاب إلى أبواب ، قصر كل واحد منها على حرف من حروف الهجاء . واتبع في ترتيبها الطريقة المألوفة ، التي ما نزال نسير عليها اليوم ، غير أنه قدم الواو على الهاء . فالباب الأول للألف ، والثاني للباء ، والثالث للتاء ... إلى آخر الحروف . ثم ملأ هذه الأبواب بالألفاظ المبدوءة بالحرف الخاص بكل باب ، دون مراعاة لأي حرف بعدها ، ولا اعتبار للصيغ التي تتحد في حروف أصول ، تُشتق وتتفرع منها ، ولا نظر لأي أمر من الأمور ، وإنما هي ألفاظ يرد بعضها وراء بعض ، وكل لفظة منفصلة عن تاليتها كل الانفصال ، ولذلك لا تنقسم الأبواب إلى فصول أو مواد أو غير ذلك ، مما نعهده في المعاجم الحقيقية . فالباحث عن لفظ ينظر أوله ، فإن كان باء مثلاً ، فعليه أن يقرأ باب الباء كله ، عسى أن يعثر على ما يبحث عنه . ويشبه هذا ترتيب كتب النوادر ، وما مائلها : كلمات غريبة مثورة ، في غير نسق ولا نظام .

٨١

/ وأهم ما يلاحظ في الكتاب عنايته باللغات المختلفة ، فأنت لا تقرأ صفحة من الصفحات إلا وجدت فيها أكثر من اسم منسوب إلى قبيلة أو موضع من مواضع شبه الجزيرة العربية ، وتنسب إلى هذه الأسماء ألفاظ معينة ، وتفسيرات خاصة ، والمؤلف حين يورد واحداً منهم كالسعدى مثلاً ، لا يريد شخصاً بذاته فيما أظن ، وإنما يقصد أن هذا اللفظ بهذا المعنى بلغة بني سعد . وقد وردت في اللوحات الثماني الأولى من الكتاب الألقاب التالية : الأكوعى ، السعدى ، الطائى ، العمانى ، العقوى ، الأشعرى ، الوالى ، الكلابى ، الكلبي ، الزهيري ، البكري ، العنزي ، الحميري ، الغنوي ، اليماني ، الحمري ، التغلبي ، السلمي ، ورجل من أنى بكر بن كلاب ، ورجل من بني سعد ، وقال ذات مرة فيها : هذه لغة شامية . فالكتاب ذخيرة للغات القبائل المختلفة التي عنى الشيباني بأشعارها عناية فائقة يَسُرُّ له أن يدون أكثر من ثمانين ديواناً من دواوين أشعار القبائل . ويفوق كتاب الجيم ، من هذا الجانب جميع المعاجم التي بين أيدينا ، إذ أن إشاراتها إلى لغات القبائل قليلة متناثرة .

ومن الظواهر البارزة في الكتاب — وربما أتت عن طريق عنايته باللغات —

(١) الزهر ٢٦١/١ ، ٧٢/٢ ، ١٠٥ ، ١٤٢ ، ١٥٩ . والتنبيهات على أغاليط الرواة .

(٢) الزهر ٢٧٥/١

إيراده للألفاظ التي يفسرها في عبارات لغوية في كثير من الأحيان ، بدلا من أن يأتي بها مجردة . وأربط بين هذا وبين عنايته باللغات والنوادر معا ، لأنه حين يأتي بها في عبارتها يحيطها بجوها الذي يكمل تفسيرها ويضيء أركانها ، ويدعمها بالدليل والشاهد على صحتها . يضاف إلى ذلك أنه يعطينا طريقة استعمالها في تلك اللهجة ، وكيفية تركيبها مع الألفاظ الأخرى ، كما سمعها هو من أهل قبيلتها . ويعنى بذلك ، لأنه ليس من التأليفات الشائعة على الألسنة العربية جميعها . وقد مال المؤلف إلى إيراد المترادفات من الألفاظ ، ومن العبارات أيضا .

٨٢ / ومن الظواهر التي غلبت عليه بسبب اتباعه كتب النوادر ، اضطراب الشرح . فيكتفى في كثير من المواضع بذكر الكلمة دون شرحها ، لشهرتها أو لأن السياق يوضح معناها . ويقتصر في أحيان أكثر على إيراد اللفظ في بيت من الشعر ، كأنما لا يريد منه إلا إثبات وروده .

ومنها ندرة الأعلام أو انعدامها تقريبا ، سواء أعلام الأشخاص أو القبائل أو الأماكن . فلا يوجد منها إلا الصنف الأخير « الأماكن » على قلة شديدة ، وكلها عرى . والسبب في ذلك أن الأعلام لا غرابة فيها ، ولا تتصل بها تفسيرات غير مألوفة ، وهي الأمور التي يعنى بها المؤلف .

ومنها أيضا قلة استشهاده بالقرآن والحديث ، لأن الغالب عليهما لغة قريش أو الحجاز عامة . وتلك هي اللغة المعروفة المشهورة ، فلا غريب فيها ولا نادر . وربما اتصل بذلك قلة الأمثال عنده أيضا . ولكن الشواهد الشعرية نالت الحظ الأوفر من عنايته فهي كثيرة كثرة هائلة . وكان في مواضع كثيرة يذكر الكلمة وشرحها ثم بيتا من الشعر ، فكلمة جديدة والشرح والشاهد الشعري . ويسير على هذا النهج مدة طويلة ، على أنه قد يترك شرح اللفظ أحيانا . ولا يورد الكثير من الأشعار وحدها ، بل يورد الطويل أيضا ، أعني أنه قد يورد المقطوعة بأكملها . وتعليل كثرة الأشعار في الجيم يسير ، إذ كان مؤلفه من أكبر اللغويين الذين عنوا بجمع الشعر العرني وتدوينه . ويتصل بذلك أنه كان يعنى عناية خاصة بالرجز ، فجاء قسط وافر من شواهد الشعرية في الكتاب رجزا . وقد يسر له ملء كتابه بالغريب من الألفاظ ، لأن الرجز يتوافر فيه هذا النوع من اللفظ . ويجب أن نلتفت إلى أمر له أهمية عند المؤلف . فالشعر عنده ليس شاهدا على معنى اللفظ ، كما هو الحال عند غيره من اللغويين ، وإنما هو شاهد على وجود اللفظ في اللغة ، ويكتفى بإيراد اللفظ في الشعر دون التصريح بمعناه .

ومن الظواهر التي يجدها الباحث في الكتاب ، إيراد الكثير من الأخبار والقصص الصغيرة ، وكأنها هو أحد كتب الأمالى ، التي تعنى بتلك القصص عناية / كبيرة لتفسير الغريب من ألفاظها كما هو المشاهد في أمالى القالى وكامل الميزد وغيرهما . ويبدو أن الكتاب لم يتأثر فيما اعتراه من ظواهر بكتب النوادر واللغات فحسب ، بل تأثر في بعض فقراته بالرسائل الموضوعية الصغيرة التي كانت شائعة في عهده مثل كتب الإبل والنبات والحيل وغيرها . فكان في بعض المواضع يتبع أسماء النبات مثلا في مراحل تطوره المختلفة ، وما شابه ذلك .

وألف في اللغات أيضا الفراء (٢٠٧ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) وعمرو بن أوى عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) ، وعزيز بن الفضل الهذلي في « لغات هذيل » . ولم تصل إلينا كتبهم جميعها . ونستطيع أن نضع في كتب اللغات أيضا كثيرا من أبواب الجزء الأول من إصلاح المنطق لأبى إسحاق يعقوب بن السكيت (٢١٦ هـ) وبعض أبواب الجزء الثانى ، إذ يعالج المؤلف في هذه الأبواب جميعها الألفاظ التي وردت على بناءين بمعنى واحد ، وتخرج الأبواب الأخيرة من كتب اللغات .

ونضع أيضا في كتب اللغات الأبواب التي تعرض فيها ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) للألفاظ وأمثلة الأسماء الواردة على بناءين من كتابه أدب الكاتب . وكذا الحال مع ثعلب في الفصيح ، وابن سيده (٤٥٨ هـ) فيما يقابل هذه الأبواب من مخصصه . فكل هذه الأبواب يعالج الاسم أو الفعل حين يرد فيه بناءان أو أكثر مع اتفاق معناه فيها . وفي غالب الظن ينتمى كل بناء من هذين إلى لغة قبيلة من القبائل . وسيتضح منهج هذه الأبواب حين نعالجها في موضوع الأبنية .

وتأثر ابن دريد (٣٢١ هـ) خطأ سابقه من اللغويين . فخصص هذه الأمثلة التي تعالج اللغات ببحث طويل ، ألحقه بمعجمه الكبير « الجماهرة » وستناوله مع أمثاله السابقة . ولكنه بعد ذلك أتى بعدة أبواب^(١) لا تسير على نظام الأمثلة ولا نستطيع أن نبعدها عن كتب اللغات والنوادر ، بل لم يستطع هو نفسه ذلك واعترف في بعضها أنه من النوادر^(٢) ، وفي بعضها الآخر أنه من اللغات . وبأنه أخذه عن أبى زيد^(٣) . وقد أخذه من كتاب اللغات لا من النوادر ، إذ لا تتفق المادة في الكتابين .

واستهل ابن دريد الباب الأول من اللغات بالألفاظ التي على بناء فعالة وفعالية ، ثم التي على مفعّل ومفعلة ، ثم خلط بين أنواع كثيرة ، مثل الألفاظ التي فيها إبدال حروف ، أو اختلاف في الحركات أو ما شاكل ذلك . وتناول في الباب الثاني منها اختلافهم في الألفاظ الثنائية كأب وأخ ودم ، وزيادة بعضهم ميمًا في آخر بعض الألفاظ (وقد عقد لذلك بابا خاصا في الملحقات بالجمهرة أيضا ^(١)) واختلافهم في القصر والمد ، والتأنيث والتذكير . واستشهد بالقرآن والشعر ، وأكثر من ثانيهما في الباب الثاني خاصة ، وروى فيها أيضا عن أبي عبيدة والأصمعي ، إلى جانب أبي زيد ، وروى ذلك كله عن أبي حاتم .

وحين ننظر إلى الأبواب الأخرى التي يسميها النوادر ، نجدها لا تختلف عن هذين البابين في شيء . فقد عالج فيها الأفعال التي تأتي على وزنين في ماضيها ، أو مضارعها ، والمترادفات التي تغير معناها ، أو التي تختلف بعض حروفها مع بقاء معناها ، والألفاظ النادرة . وكل ذلك نجده في أبواب اللغات نفسها . وأكثر في هذه الأبواب الأخذ عن أبي زيد وأبي مالك ويونس بن حبيب . وظهر فيه اسم الأصمعي وأبي عبيدة والجرامزي أيضا . ويدل كل ذلك على شدة الصلة بين كتب اللغات والنوادر ، فمن الممكن أن نضع هذه الأبواب أيضا في كتب النوادر ، ولكننا نكتفي بتناولنا لها هنا .

٣ — المعرب

أشرنا آنفا إلى معنى المعرب والدخيل ، والفرق بينهما ، والاختلاف بين العلماء بصدور ورود أولهما في القرآن ، والقوانين التي وضعها النحويون واللغويون لمعرفتهما . / وقد شغلت هذه الأمور مقدمات التأليف التي عالجتها هذين النوعين من الألفاظ ٨٥ إلى جانب عنايتها بتوضيح مناهجها . ولذلك نبيح لأنفسنا عدم وصف هذه المقدمات اكتفاء بهذه الإشارة .

ولا ندرى شيئا عن التاريخ الذي ولد فيه هذا الفن الذي يعني بالمعرب في اللغة كلها دون أن يقصر نفسه على المعرب القرآني ، إذ لم نسمع عن كتب منه للغويين الأولين ، وإن عني به الخليل في كتاب العين ، ثم من أتى بعده من أصحاب المعاجم . ثم عني به أصحاب الموسوعات اللغوية ، مثل أبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) ، الذي أفرده بعض الفصول في الغريب المصنف . ولكن ربما كانت كتب اللغات التي تكلمنا عنها

في الصنف السابق ، تحتوي على هذا النوع أيضا ، وخاصة أن أبا عبيد أقام فصله على ما قاله الأصمعي وأبو عبيدة . فلعله استمد هذه الأقوال من كتابيهما في اللغات . وليس ما يمنع أن يكون جمع أقوالا متناثرة لهما في كتبهما المختلفة .

وقد سمي أبو عبيد القاسم بن سلام فصله هذا « ما دخل من غير لغات العرب في العربية » . وهو قصير في صفحتين من القطع المتوسط . وافتحه بأقوال أبي عبيدة ، وختمه بالأصمعي . ولم يحاول فيه ترتيبا ، حتى لقد كرر فيه لفظ « اليلْمَق » مرتين . ودأب أبو عبيدة والأصمعي على ذكر اللفظ ، ولغته ، وأحيانا أصله ومعناه أو مرادفه العربي إن كان له مرادف ، وشواهد من الشعر عليه .

ثم أفرد ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) فصلا من كتابه « أدب الكاتب » لما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي ، ولذلك نؤخره إلى الكلام عن كتب العامة .

وكان في الأبواب التي ألحقها ابن دريد بآخر جهمته باب لما تكلمت به العرب من كلام المعجم ، حتى صار كاللغة^(١) . وبين فيه الألفاظ الفارسية الأصل والرومية والنبطية والسريانية . وحين انتهى الباب خصص الذي بعده للأغلاط / اللغوية والرخص الشعرية . ثم أفرد أربعة ألفاظ معربة بالذكر ، بدون سبب . والباب مضطرب كله . فقد أراد المؤلف أن يقسمه إلى ألفاظ معتادة وأعلام ، فبدأ بذكر النوع الأول مثل الديابوذ والقردماني والسيجة ، ثم النوع الثاني مثل قابوس ، وبسطام ، ومارية . ولكنه عاد ثانية في آخر الباب إلى النوع الأول . كذلك أراد أن يقسمه إلى الفارسي الأصل ، والرومي ، والنبطي ، والسرياني ، ولكن اختلط عليه الأمر ولم يستطع شيئا . فبدأ بقسم لم يعنونه ، يحتوي على الألفاظ الفارسية خاصة ، ثم قسم للألفاظ الرومية ، ثم النبطية ، ثم السريانية . وهذا تقسيم جميل ، لو لم يضطرب فيدخل الألفاظ الفارسية خاصة في كل نوع من الأنواع المذكورة ، حتى اضطرب إلى أن يكرر عنوان الألفاظ النبطية مرتين متعاقبتين ، لاستطراده إلى الألفاظ الفارسية في ختام القسم الأول من النبطية ؛ ولو لم يدخل الألفاظ الرومية والنبطية في القسم السرياني . ولم يكن ذلك نتيجة خطأ منه ، بأن يعد اللفظة الفارسية رومية ، أو غير ذلك ، بل كان يدخل اللفظ في القسم المخالف له ، وينبه على أصله الصحيح . ويلاحظ عليه أنه في الألفاظ الفارسية والنبطية يذكر أصلها الأجنبي . أما الرومية والسريانية فيذكر أنها معربة فقط ، ولا يتعرض لأصلها . ولم يكن يعتمد على نفسه فحسب في التعرف على الألفاظ المعربة ، بل كان ينقل أيضا عن أبي حاتم والأصمعي .

ثم نقفز قفزة كبيرة إلى القرن الخامس إذ يفرد ابن سيده (٤٥٨ هـ) في السفر ١٤ من كتاب المختص بابين للمعرب، وفي السفر ١٦ قسما صغيرا له أيضا. أما الباب الأول فهو «باب ما أعرب من الأسماء الأعجمية» وتعرض فيه لمذاهب العرب. والباب كله مأخوذ من سيويه ويشغل قريبا من الصفحة. والباب الثاني هو باب اطراد الإبدال في الفارسية، يشغل نحو ٤٥ صفحة، وصدره بأقوال استمدتها من سيويه في الحروف التي تبدلها العرب، وشغلت هذه القواعد في الإبدال صفحة منها.

ثم أورد باب الغريب المصنف لأبي عبيد كله، دون تصرف منه سوى أنه حذف اسم الأصمعي وأبى عبيدة منه، واللفظ المكرر «اليلق» وزاد في أثنائه / قولين موجزين ٨٧ من ابن دريد، متصلين بكلام أبي عبيد. أما عدا ذلك فلم يحدث فيه أى تغير، وشغل ذلك منه حوالى صفحة وثلاث صفحة. أما الجزء الأخير من الباب فاستقاه من جهمرة ابن دريد، من المعجم والأبواب الأخيرة الملحقه به. ثم ختم الباب بكلمات قلائل من كتاب العين. وذكر في أثناء ذلك كلمتين من ابن السكيت، وأخرى من أبى على الفارسي. ولم يتصرف فيما نقله في هذا الجزء أيضا إذ حافظ على عبارة ابن دريد كل المحافظة، وعلى ترتيبه أيضا. وكان هذا يحاول أن يفرد الفارسي عن الرومى، وهذين عن النبطى والسريانى، وكذا فعل ابن سيده مع محافظته على اضطراب ابن دريد في هذه المحاولة. ولم يكن يحاول أن يعطى أصل كل كلمة في لغتها.

والقسم الثالث الذى تناول فيه المعرب عنوانه: «ومن نادر الأعجمى» يتناول فيه الأعلام والأسماء الأعجمية المقصورة والممدودة، لأن الباب كله لهذا النوع من الأعلام وهو قصير في أربعة أسطر. وجلّى أن هذا القسم لا أهمية له، لأن معظم الألفاظ أعلام، وهى في غالب الظن من الأمثلة النحوية الصرفية.

ونعثر في القرن السادس على الكتاب الأول الخاص بالمعرب، وهو كتاب «المعرب من الكلام الأعجمى» لأبى منصور الجوالقي (٤٦٥ - ٥٤٠) وهو من أكبر الكتب التى تعرضت لهذا النوع من البحث. ثم ألف عبد الله بن محمد العنبرى المعروف بالبشيشى (٧٦٢ - ٨٢٠) كتاب «التذيل والتكميل»، لما استعمل من اللفظ الدخيل، وأحمد بن كمال باشا (٩٤٠ هـ) رسالة في تعريب الألفاظ الفارسية، وشهاب الدين أحمد بن محمد الحفاجى (١٠٦١ هـ) كتاب «شفاء الغليل، فيما في كلام العرب من الدخيل» ومصطفى المدنى (القرن ١١) كتاب «المعرب والدخيل». ويتفق هؤلاء المؤلفون جميعا في بعض الظواهر العامة، التى أهمها أنهم يحكمون على المعرب معتمدين على اللغويين الأقدمين. وكان هؤلاء يحكمون على الألفاظ بالسماع في

٨٨ أغلب الأحيان . ومن هنا كانت أحكام هؤلاء المؤلفين القدماء وأصحاب / المجاميع ، من أمثال أنى عبيد وابن سيده سماعية ، لا تقوم على البحث والتمحيص ومقابلة اللغات . وقد أباح الجواليقي لنفسه الإكثار من الرجوع إلى القدماء مع الاعتراف بذلك حيناً وعدمه أحياناً ، ومع التصرف في أقوالهم . وفعل الأمر نفسه من بعده العذرى وابن كمال باشا خاصة ، فظهرت عندهم أسماء المعاجم . ولكنهما زادا عليه في إيراد الأقوال الكثيرة في اللفظ الواحد ، لتعدد مراجعتهما . واتفقوا أيضاً في اعتبارهم الأعلام الأجنبية التي عرفها العرب من الألفاظ اللغوية المعربة ، وفي الاعتماد على القرآن والشعر والحديث في الاستشهاد ، إلا أن الجواليقي كان أكثر من الأشعار . واتفقوا في طريقة علاجهم موادهم بتقديم الكلمة وتفسيرها ثم الإشارة إلى أصلها في اللغة التي عربت منها ثم الشواهد ، وبعض الأمور الأخرى . ومن الطبيعي كان المتأخر يجب أن يتفوق على المتقدم بالإكثار من الألفاظ ، أو الإتيان بأصول بعض الكلمات التي ذكرها الأول وأهل أصلها . وكثيراً ما كانوا يفعلون ذلك ، مكتفين بالنص على أنها معربة ، أو بالاستطراد إلى الأخبار الأدبية والفوائد اللغوية كما فعل العذرى ، أو مناقشة الأحوال بعضها ببعض كما فعل ابن كمال باشا ، وإن كانت ألفاظه قليلة بالنسبة لما عند غيره ، أو التنبيه على المفرد والجمع واللغات في اللفظ كما عند الخفاجى . وكانت هذه الاستطرادات سبب الاختلاف بينهم .

واختلفوا في ترتيب كتبهم ، فارتضى ابن كمال باشا أن يجعل كتابه أربعة أقسام : العرب الذى غيّر وألحق بأبنية العرب ، وما لم يغير ولم يلحق بها ، وما لم يغير ولكنه ملحق بها ، وما غير ولم يلحق . ولم يرتب الكلمات في داخلها . وارتضى الباقر الترتيب الألف يائى باعتبار حروف الكلمات كلها أصلية ومزيدة . فرتب الجواليقي والخفاجى كلماته بحسب حرفها الأول وحده . ورتبها العذرى والمدنى بحسب حروفها كلها . ولكن العذرى خالف نظامه في لفظ الجلالة (الله) وقدمه في صدر كتابه .

٨٩ واختلفوا في المولد ، فلم يعم به الجواليقي وابن كمال باشا ، وخفف منه العذرى والمدنى ، ولكن أكثر منه الخفاجى ، وأورد — حسب قوله في مقدمته — ما ترك أهل اللغة التنبيه على أنه مولد ، أو لم يحققوا معناه ، أو كان غريباً نادر الاستعمال ، كما ترك بعض ما عربوه ، لعدم وروده عن يمينه . ولما كانت اللغة العامية ليس لديها الحواجز التي تجعلها ترد المولد والدخيل عن حوزتها كالعربية الفصحى . كثر هذا النوع من الألفاظ فيها ، فاهتمت به أكثر كتب لحن العامة ، ولكننا لا نعالجها هنا ، وإنما نعالجها في

كتب العامية . وكان من وجوه الاختلاف بينهم تقديم مادة عند أحدهم وتأخيرها عند الآخر . واختلاف المراجع في كل مادة .

وختم القول : إن الخفاجي كان يعتمد على الجواليقي في كتابه كثيرا ، وإن كتاب مصطفى المدني يكاد يكون مختصرا من كتاب العذري . ومسودتا هذين الكتابين الأخيرين محفوظتان في دار الكتب المصرية في مخطوطتين .

وعرفت في العصر الحديث اللغات التي جاورت العربية وعاصرتها زمنا طويلا ، وأثرت فيها وتأثرت بها . فقام الباحثون بمقابلة كثير من ألفاظ هذه اللغات بالعربية ، واستطاعوا أن يصححوا كثيرا من أحكام القدماء . وأحب بعضهم أن يضع قوائم أو معاجم صغيرة بهذه المعربات التي بحثت بحثا علميا دقيقا ، فظهر نوع جديد من كتب المعرب .

ومن أول الرسائل التي عثرت عليها ، وتنحو هذا المنحى « كتاب الألفاظ الفارسية المعربة » لأدى شير (طبع بيروت ١٩٠٨) . وقد رتب هذا المؤلف ألفاظه وفقا لحروفها الأول فالثاني فالثالث ... إلخ . وراعى في ذلك حروفها الصامتة وحدها ، أما الصائتة (حروف العلة) فأسقطها من اعتباره . واضطرب في الحروف المزيدة فاعتبرها أحيانا مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالميم ، وغض النظر عنها في أحيان أخرى ، مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالناء .

واتسعت دائرة البحث عند المؤلف فشملت اليونانية واللاتينية ، والتركية ، والآرامية ، والإيطالية ، والألمانية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والأرمنية ، والروسية ، والكردية ، والسريانية وغيرها ، برغم أنه يعنى بالألفاظ الفارسية الأصل ، كما يدل ٩٠ عنوان الكتاب . واعتمد المؤلف في الألفاظ الفارسية على معجم « البرهان القاطع » لحسين بن خلف التبريزي ، وفي العربية على محيط المحيط وأقرب الموارد ، كما صرح في مقدمته . وربما كان المرجع الفارسي معتمدا ، ولكن مرجعيه العربيين غير مرضيين . وقد ذكر في أثناء الكتاب مراجع أخرى كثيرة .

واتفق أدنى شير مع المؤلفين السابقين في إيراد الألفاظ ومعانيها وأصولها . ولكن اختلف عنهم في إطالته التي لا يستطرد فيها — إلا في النادر — وإنما بقي في دائرة بحثه عن الأصل ومعانيه ، ومرادفاته في اللغات الأخرى إن كانت تشترك معه في المادة . وكان يورد هذه الألفاظ الأعجمية بحروفها الأجنبية . ولكنه اعتمد في كثير من الألفاظ على القدماء ، فأتى بها كما ذكروها ، وربما بدون أصلها ، لأنه لم يجدها في مراجعه في غالب الظن . واختلف أدنى شير عن سابقيه في أنه لم يحاول الاستشهاد على ألفاظه أو تتبع ورودها في اللغة العربية إلا في النادر .

وقيمة هذا الكتاب في جمعه وكونه الكتاب الأول في حجمه (١٦١ صفحة) الذي يقوم على بحث علمي ، لا على السماع وحده والاجتهاد . ويشبهه بعض الشيء القس طوبيا العنيسي في إقامة كتابه على أسس علمية ، ولكنه عاجل الدخيل في العاميات ، ولذلك تناولناه فيها .

وكتب الدكتور فؤاد حسنين عليّ الأستاذ بجامعة القاهرة مقالات في مجلة كلية الآداب في عام ١٩٤٨ بعنوان « الدخيل في اللغة العربية » تقوم على الأسس العلمية الدقيقة أيضا ، وترتب فيها الألفاظ وفقا لصورتها بغض النظر عن أصالة حروفها وزياتها . وراعى فيها الكاتب الاختصار ، فكادت تشبه الجداول ، لولا إطالته في بعض الألفاظ . ولم يقصر البحث على العربية الفصحى ، بل بحث ألفاظا عامية أيضا .

وصفوة القول في هذا النوع من المعرب ، إنه بدأ متأخرا في العربية ، إذ لم نعره / ٩١ عليه قبل أنى عبيد ، الذى خصه هو وابن دريد وابن سيده بأبواب قصيرة من كتبهم . ثم انفرد بكتاب كبير في القرن السادس ، وكانت الفصول الأولى لا تراعى أى ترتيب ثم راعت الكتب جميعها — عدا رسالة ابن كمال باشا — ترتيب ألفاظه وفقا لحروفها الأولى ، مزيدة كانت أو أصلية ، مع غرض النظر عما في كتاب أدنى شير من اختلاط . وراعى ابن كمال باشا ترتيبه على الأقسام وفقا لما يحدث في الألفاظ من تغيير وعدمه . وكان منهج الأولين الحكم بالتعريب اعتمادا على السماع أو المعرفة الساذجة . ولكن الأمر صار بحثا علميا جديا في القرن التاسع عشر والعشرين ، وبدت آثاره عند أدنى شير ، ونضجت عند الدكتور فؤاد حسنين . وكان البحث مقصورا على اللغات الفارسية والعبرية والسريانية والساميات عامة عند القدماء ، أما المحدثون فوسعوه إلى الهندية الأوربية . وقد اختلف علاجهم إطنابا وإيجازا ، فكان مؤلفو القرن التاسع وما بعده إلى الحادى عشر ميالين إلى الإطناب والاستطراد ، أما الأولون والمحدثون فموجزون . وتبع الإطناب والإيجاز الاستشهاد ، فكان قليلا مقصورا على الشعر عند أنى عبيد وابن سيده ، وكثر وتعدى إلى القرآن والحديث عند الجوالقي ومن بعده . ولكن قل في العصر الحديث ثانية .

٤ — المعاجم المتعددة اللغة

كان انتشار اللغة العربية في البلاد التى فتحها المسلمون سببا في تدهور كثير من اللغات ، التى كان بعضها من اللغات الدينية التى وردت فيها كتب مقدسة مثل العبرية والسريانية . فخاف العلماء من أهل هذه اللغات عليها ، وألفوا المعاجم التى تجمع

بين العربية وبينها لصيانتها ، وليفهمها الناس الذين غلبت على ألسنتهم العربية . وأهم معجم سمعنا عنه في تلك العصور ، كتاب بربهلول (كان حيا في النصف الثاني من القرن الرابع) للسريانية والعربية . ونشره دوفال في باريس في مجلدين ضخمين يزيدان على ألف صفحة من القطع الكبير . وربما كانت هذه المعاجم الأولى من نوعها ، ومن الواضح أن القائمين بها ليسوا عربا ولا مسلمين .

- ٩٢ / وأدى انقسام الخلافة العباسية إلى إمارات صغيرة ، تغلب على أكثرها الفرس والترك ، وخاصة في المشرق ، إلى محاولة هؤلاء الأمراء إحياء لغاتهم الوطنية . وأثرت هذه الحركة معاجم عربية فارسية ، تذكر اللفظ العربي ومرادفه في الفارسية . وقد سارت هذه المعاجم في السبل التي سارت فيها المعاجم العربية . فكان منها ما احتضن نظام الأبنية مثل كتاب المصادر لأبي عبد الله الحسين بن عليّ الزوزنيّ (٤٨٦ هـ) ومقدمة الأدب للزنجشريّ (٤٦٧ - ٥٣٨) ، وما احتضن نظام رسائل الموضوعات الصغيرة مثل تلك الرسالة المحفوظة في دار الكتب المصرية (تحت رقم لغة ٦٣٤) باسم المتقدمة ولا يعرف مؤلفها ، وما احتضن النظام الألف بائي مثل بقية الكتب . وفي الوقت نفسه أو بعده بقليل ، ظهرت معاجم أخرى تضع مع العربية اللغة التركية . وهذه المعاجم العربية التركية كثيرة تكاد تقارب المعاجم الفارسية في العدد . وكثيرا ما كان يجمع بينهما مع العربية في معجم واحد مثل كتاب « منتهى الأرب » ، في لغة الترك والعجم والعرب » لأحمد بن محمد بن محمد بن عزّيشاه (٨٥٤ هـ) . ولم نسمع عن معاجم في اللغات الأخرى ولكننا نستبعد وجود ذلك . ومنهج هذه المعاجم مقصور على ذكر اللفظ ثم مرادفه في اللغة الأخرى ، ولا يختلف عن ذلك كثيرا . ومن الظواهر البارزة في هذه الحركة أن كثيرا من المؤلفين ترجموا صحاح الجوهري وقاموس الفيروز آبادي إلى الفارسية والتركية .

- وعرفت مصر معجمات عربية لم يتنبه إليها أكثر الباحثين . فحينما انتشرت اللغة العربية انتشارا واسعا النطاق بين المصريين ، وزلزلت أركان اللغة القبطية ، حاول الأقباط أن يصدوا هذا السيل العرم عن لغتهم ، وأن يدفعوا عنها ما استطاعوا ، وأن يعرفوا الألفاظ القبطية للذين علبت عليهم العربية . فألفوا معجمات صغيرة تتناول بعض الألفاظ القبطية وترجمتها العربية ، وسعوا هذه المعجمات أو التي يحسن بنا تسميتها مفردات لصغرها « السلام » لأنها الوسيلة التي يرتقى بها الإنسان للتدرج في فهم / معالم اللغة والوصول بواسطتها إلى أعلى درجات المعرفة . وكان يطلق على كل إنسان ٩٣

يعرف الترجمة القبطية سُلْمَى ، واستمرت هذه التسمية شائعة (بين الأقباط) إلى أواخر القرن التاسع عشر (١) .

ومن أول هذه المفردات : سلم السمودى ، وهو الأنا يُونس أسقف سمود (من أهل القرن السابع الهجرى) . وقد أخذ مفردات هذا السلم من الأناجيل الأربعة والرسائل والمزامير والكتب الكنسية . وسار في ترتيبه على نظام كتب الشروح ، فقدم الألفاظ التى أخذها من إنجيل يوحنا فمَتَّى فُلُوقاً فمرْقُص ... إلخ بالترتيب المراعى في العبارة السابقة . وراعى في كل إنجيل ترتيب الإصحاحات والآيات أيضا . ولكنه لم يحاول استيعاب الألفاظ وإنما اختار قليلا منها . ونهج على أن يورد اللفظ القبطى ومرادفه العربى حسب .

ثم ألف في هذا القرن أيضا أبو إسحاق بن العسال « السلم المقفى ، والذهب المصفى » وسار فيه على نظام صحاح الجوهري . ثم أحرق هذا السلم في بعض الاضطرابات التى حدثت في مصر عام ٦٥٨ هـ فوضع مؤلفه سلما آخر ، هو السلم الكبير . وسار فيه على الموضوعات ، كالخصص لابن سيده ، فقسمه إلى ٣٠ بابا (وفي بعض النسخ ٢٥ بابا) إذ تجمع بين بعض الأبواب في الباب الواحد) وعالج في الأبواب الأولى أسماء الله والعالم العلوى ، ثم العالم السفلى والشهور والأيام والأعداد ، ثم الإنسان من جميع نواحيه ، ثم أنواع الحيوان والنبات ، ثم بعض الأمور المختلفة ، ثم بعض الأمور الدينية مثل الكنيسة وطقوسها وآلاتها وأسماء آدم وأبنائه والأنبياء والشهداء ، ثم ختمه بما يذكر في القبطية ويؤت في العربية والعكس ، وبعض أمور لغوية أخرى . ونهجه في إيراد الألفاظ كنهجه في سلمه السابق .

ويقتنى المتحف القبطى مخطوطات هذه السلام جميعها . ومن الطبيعى أن هناك سلام أخرى ، ولكنها خارجة عن نطاق بحثنا .

٩٤ / ومنذ ابتدأت حركة الاستشراق عنى القائمون بها بدراسة اللغة العربية لتفتح لهم كنوز الثقافة العربية ، ولتفتح لهم أسواق بلاد الشرق العربى ، وفي نفس الوقت تفتح لهم الطرق إلى استعمارها . وأول معجم نسمع عنه ألفه رافلنج F. Rapheleng في القرن السادس عشر وطبع بعد وفاته في أوائل القرن السابع عشر (عام ١٦١٣) ثم أعيد طبعه مرارا . ثم وضع « وليم بدول W. Bedwell » (١٥٦١ - ١٦٣٢ م) معجما في سبع مجلدات لم يطبع ، و « جوليوس Golius » (١٥٩٦ - ١٦٦٧ م) معجما

(١) يسى عبد المسيح « المقدمات والسلام » ، مجلة رسالة مارمينا في عيد النيروز توت ١٦٦٤

عربيا لاتينيا استعان فيه بالصحاح ، وطبعه بليدن عام ١٦٥٣ م وبقي مرجع المستشرقين حتى ظهر معجم فريتاج ، ثم وضع « إدمند كاستل E. Castell » (١٦٠٦ - ١٦٨٥ م) معجما للغات السامية جمعه في ١٨ سنة ، ونشر عام ١٦٦٩ م ، وأعيد طبعه عدة مرات ، ثم وضع « مينيسكى Meninski » في فينا معجما ضخما للغات التركية والفارسية والعربية ، مع ترجمة مفرداته إلى اللاتينية والفرنسية والألمانية والبولونية ، وياشر طبعه في سنة ١٦٨٠ وأنجزه سنة ١٦٨٧ ، وأعيد طبعه في فينا سنة ١٧٨٠ في أربعة مجلدات ضخام .

وتدفقت المعاجم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتعددت لغاتها ما بين فرنسية وألمانية وإنجليزية وروسية من الغربيات ، وفارسية وتركية من الشرقيات ، وعبرية وسريانية من الساميات إلى جانب العربية ، وتجاوز التأليف هذين القرنين إلى القرن العشرين ، فظهر بعض المعاجم القليلة فيه وآخرها معجم « بارانوف Baranov »^(١) الروسى العربى ، وجمعه من الكتب الحديثة والصحافة المعاصرة في العالم العربى ، ولا سيما مصر ، ومعجم زلنكا التشيكى العربى الذى ظهر في القاهرة عام ١٩٤٨ م . وشارك العرب عامة ، والمصريون خاصة في هذه الحركة منذ القرن التاسع عشر بعد اتصالمهم بالغربيين ، وابتداء حركة الترجمة لنقل العلوم والمعارف الغربية . وأول معجم / سمعت عنه من مؤلفات المصريين « القاموس الطبى » فرنسى عربى للدكتور ٩٥ محمود رشدى البقلى ، طبع في باريس عام ١٢٨٦ هـ (أى حوالى ١٨٦٨ م) . وما زالت هذه الحركة قائمة حتى اليوم ، وخاصة بعد أن انتبه مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى تعريب مصطلحات العلوم والفنون المختلفة . فأخذ يجمع هذه المصطلحات الأجنبية ، ويطبعها في رسائل صغيرة ، ينشرها في العالم العربى لاستعمالها بدلا من هذه الألفاظ . وقد قامت المعاجم التى ألفها المصريون على نظام معاجم المستشرقين .

ولا تختلف مناهج هذه المعاجم في أغلبها . فهى تندرج تحت فئتين : الأولى تُرتب بحسب الألفاظ العربية ، والأخرى بحسب ألفاظ اللغة الأجنبية التى تعالجها . فإذا كان الترتيب معقودا للعربية ، وجد مذهبان : مذهب المواد ، ومذهب الألفاظ . أما الأول فيورد المادة وتحتها مشتقاتها ، ويذكر مرادف كل مشتق . وأما الثانى فيورد كل لفظ بحسب صورته ثم يذكر مرادفه الغربى . ولا يبالى أن تتفرق الألفاظ المشتقة من مادة واحدة . وأما الفئة الثانية فاحتضنت بطبيعة الحال ترتيب المعاجم الغربية الخالصة ،

(١) أشكر للمؤلف إهداءه إيلى نسخة من معجمه ، ولفته نظرى إلى أنه لم يمت في الحرب الأخيرة ، كما ذكرت في طبعنى الأولى .

وهو اعتبار صورة الألفاظ، ثم تذكر المرادفات العربية. وفيما عدا هذا الاختلاف تتفق جميعها في مظاهرها أو في أغلبها. فيذكر اللفظ ثم مرادفاته في اللغة الأخرى، أو شرحه بعبارة مطولة مع مرادفاته، وقد يذكر مرادفاته في لغته أيضا. والتزمت جميعها التنبيه على بعض أمور فيما تذكره من ألفاظ بالرمز، فترمز إلى كونه مفردا أو جمعا مذكرا أو مؤنثا، اسما أو فعلا أو مصدرا أو صفة أو صفة فعل Adverb وبعض أمور أخرى تختلف قلة وكثرة من معجم إلى آخر، مثل الفعل اللازم والمتعدي إلى مفعول وإلى مفعولين والمصدر الذي أخذت منه الكلمة وما شابه ذلك. وعنى أكثرها بتأليف الألفاظ في عبارات خاصة، وباللغات العربية العامية، فاستقى منها كثيرا. وأبرز من فعل ذلك المؤلفون الفرنسيون الذين اهتموا بصفة خاصة بلهجات الجزائر والمغرب وتونس ولهجات سورّية ولبنان بدرجة أقل، وهى مواطن انتشار نفوذهم السياسى.

واختلف لين Lane (١٨٠١ - ١٨٧٦ م) عن هذا المنهج في معجمه الكبير / الذى سماه « مدّ القاموس » فقد ترجم فيه « تاج العروس » للسيد محمد مرتضى الزبيدي، مع حذف ما تكرر من ألفاظ في مواده، ولكنه إلى جانب هذا احتفظ بالرموز. وقد جعله هذا المنهج أشهر معاجم المستشرقين، وأكثرها أمانة، وأحراها بالتصديق والثقة.

٥ — كتب لحن العامة

أخذ اللحن ينتشر على ألسنة العرب والمتكلمين بالعربية، حتى ظهرت لغة تخلصت من الإعراب، وخالفت العربية الفصحى في كثير من المفردات، وفي طريقة تأليف العبارات، وبعض الخصائص اللغوية الأخرى، وسميت تلك اللغة العامية، لجريانها على ألسنة العامة من الناس. وأراد اللغويون أن يجنبوا الفصحى شر هذه اللغة، فألفوا الكتب التى تبين أخطاءها وتنبه على وجوه الصواب فيها. ولكن العامية مضت في طريقها لا تلوى على شيء، حتى تغلبت على ألسنة الخاصة من الناس والعلماء، فألفت الكتب أيضا في لحن الخواص. ثم شملت العامية كل لسان، فلم يبق كبير فرق بين ألسنة الخواص والعوام، في عصور الجهل والتأخر، فكانت الكتب اللغوية تتناول لحن الفئتين بدون تفرقة. وقد أطلق لغويو العرب على الألفاظ العامية عدة ألقاب، منها العامى والمولد والمحدث.

ولكن خطر العامية لم يبلغ في العصور القديمة مبلغه في مطلع عصرنا الحديث. فقد خرجنا من عصور الجهل والظلمات، والعامية تسيطر على جميع أرجاء الحياة، والعربية

الفصحى مستترة منزوية في الكتب القديمة ، كأنما هي من اللغات البائدة . وتنوعت حياتنا وتلونت بألوان جديدة غريبة في أغلبها ، عبرت عنها العامية بالألفاظ الدخيلة ، ووقفت العربية حياتها موقفا سليما . فقام جماعة من الكتاب بالدعوة إلى استخدام العامية لغة أساسية في جميع أنحاء حياتنا ، واطراح الفصحى . ومن الطبيعي أن قامت فئة أخرى تعارضهم وتطالب بإحياء العربية ، والتمسك بها . فوجدت المؤلفات الكثيرة / كثرة هائلة تخوض هذه المشكلة ، وتدلى فيها بالرأى . وتناول كثير من الكتب ٩٧ المؤلفة في « لحن العامية » أو لغاتهم معظم هذه المسائل بالعرض والتحليل والتعليل في مقدماتها ، إلى جانب شرحهم مناهجهم^(١) . ويبدو أن كتب لحن العامية في نشأتها الأولى ، لم تكن تتعرض للألفاظ الدخيلة أو المعربة ، ولكنها ابتدأت ذلك من عهد ابن قتيبة في أدب الكاتب ، وأكثرت منه في عصرنا الحديث ، لطغيان الدخيل على عامياتنا . وإذا أردنا أن نصنف هذه الكتب وفقا للمنهج الذي اتبعته في ترتيبها ، وجدنا ثلاثة أصناف واضحة ، ينطوي كل منها على فرعات تحتها . فالصنف الأول وهو الأيسر لم يسر على طريقة معينة ، وإنما أورد الألفاظ والأساليب كيفما اتفق الحال . واتباع الثاني التقسيم إلى فصول ، تحتوي على أنواع متشابهة . أما الصنف الثالث فالترتيب الألف بآئ . وأحب أن أضيف إليها صنفا رابعا اتخذ طريقة الجداول ، وإن تنوع الترتيب في داخلها . وهالك تفصيل هذه الأصناف :

١ — يتبع الصنف الأول من المناهج الكتب القديمة في غالبيتها ، وكتب لحن الخاصة ، والصحف حديثا . فالكتاب المنسوب إلى الكسائي ، وهو أقدم كتاب وصل إلينا ، يرتب ألفاظه على النحو التالي : (حرص ، نغم ، دع ، نقد ، عجز ، ظفر ، صرف ...) ولعله يمثل كثيرا من الكتب القديمة . والحريري لا يرتب درة الغواص ، فتتبعه في ذلك أكثر شروحه . وتغلغل الأمر نفسه جميع كتب نقد لغة الصحف سوى كتاب الزعبلوى ، وهو آخرها ظهورا . وكتاب الزعبلوى يرتب إلى فصول ، ولكن المواد لا ترتب داخل هذه الفصول . ولعل السبب هنا واضح ، فكتب لحن الخاصة تتعرض لأخطاء مدونة شائعة ، فتعرضها وفقا لعثورها عليها في المدونات ، لا وفقا لترتيب خاص . وكانت كتب ابن سلام والجندي (نقد لكتاب اليازجى) والغلايينى (نقد لكتاب المنذر) تسير وفقا للكتب التى تنقدها ، مادة مادة كالكتابين الأولين ، أو صفحة صفحة كالآخر .

(١) انظر كتاب لحن العامية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور عبد العزيز مطر ومقالات الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف في مجلة مجمع قواد الأول للغة العربية .

/ واختلف كتب هذا الصنف في علاج ألفاظها : فذهبت فئة إلى الاختصار بتقليل الشواهد ، والاقتصار على ذكر اللحن ، وإبانة موضع الخطأ فيه وصوابه ، وعدم الاستطراد . وتمثل في كتاب الكسائي ، وسهم الألفاظ في وهم الألفاظ ، لمحمد بن إبراهيم بن الحنبلي (١٠٢٨ هـ) وفي الكتب الحديثة التي تعالج لغة الصحف والكتب التي تنقدها . ومن الطبيعي أن نرى الكسائي يعتمد في التصويب على الشواهد من قرآن وشعر ، على حين يعتمد المحدثون على أقوال المعجمات اللغوية . فالكسائي لم ير شيئا منها ، والمحدثون ليس لديهم ما يعتمدون عليه غيرها .

وفي النفس شيء من نسبة هذا الكتاب إلى الكسائي . فإني لم أجد أحدا عزا إليه كتابا من هذا النوع . واعترف الناشر بذلك ، ونبه على أمر أخطر منه ، إذ صرح بأن جل مضمون الكتاب لا يلائم ما رواه اللغويون عن الكسائي^(١) . ورأيت في إحدى فقراته^(٢) يروى عن أبي زيد الأنصاري البصري . ولم نسمع ذلك عن الكسائي ، وإنما سمعنا أنه روى عن يونس والخليل البصريين . ولذلك فإني أكثر ميلا إلى نسبته إلى أحد تلاميذ أبي زيد ، إن لم تكن هذه الفقرة مقحمة على الكتاب . والذين يروون عن أبي زيد ، وينسب إليهم كتب في لحن العامة ، هم أبو عبيدة والأصمعي ، وأبو نصر أحمد بن حاتم ، والمازني ، وأبو حاتم السجستاني ، وأبو عبيد القاسم بن سلام . ولا نستطيع أن نعزوه إلى أحدهم بعينه ، لأن كتبهم لم توصف . ولكننا نستطيع أن نبعد منهم الأصمعي ، فقد اقتبس ابن يعيش^(٣) فقرة من كتابه ، ليست في هذا الكتاب . وكذلك الأمر مع أبي حاتم السجستاني الذي روى صاحب المؤتلف والمختلف^(٤) من كتابه بيتا من الشعر ، غير موجود في هذا الكتاب ..

وكُتِبَ اللحن الأخرى كثيرة الاستطراد ، والشواهد ، تحتفل بالمسائل الأدبية والنحوية والصرفية والبلاغية وما إليها . وتمثل أحسن التمثل في درة الفواص للحريزي ، وشرحها للشهاب الخفاجي ، وما دار حولها من كتب . وقد أكثر الحريزي من الاستشهاد بالحديث . / ٩٩

٢ — الصنف الثاني من أصحاب المناهج طرحوا الفوضى التي في كتب الصنف الأول ، وقسموا كتبهم إلى فصول ، بحسب اعتبارات مختلفة . ونستطيع أن نصنف هذا الصنف من الكتب أنواعا ، وفقا لهذه الاعتبارات :

(٢) ص ٣٠

(١) ص ٢٢

(٤) ص ٢٢

(٣) شرح الفصل ٨/١ طبع أوربة .

(أ) فالنوع الأول في الوجود اعتمد في تقسيماته على التحريفات التي طرأت على الألفاظ العامة ، سواء أكانت في ضبطها أم حروفها أم معانيها ، أم طريقة تعديتها ولزومها ، ثم الخلط بين أبنيتها المختلفة . ويتمثل هذا النوع في ابن السكيت (توفي ٢٤٤ هـ) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) والزبيدي (٣٧٩) وابن مكى الصقلي (٥٠١) والجواليقي (٥٣٩) والقنوجي (طبع كتابه ١٨٧٨) والزحلاوي (طبع ١٩٣٩) .

صنف ابن السكيت كتابه «إصلاح المنطق» الذي يدل عنوانه على انتهائه إلى كتب لحن العامة ، وإن لم تكن له مقدمة تؤيد ذلك . والأبواب التي صرح فيها بخطأ العامة عشرة ، نستطيع أن نجملها في أربعة أمور :

الأول يجمع باب «ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمته» و«ما جاء فعلت بالفتحة مما تكسره العامة أو تضمه ، وقد يجيء في بعضه لغة إلا أن الفصح الفتح» . ومن الواضح أنهما ينتميان إلى «تحريف الضبط» . وكان المؤلف يذكر فيهما اللفظ ، ويفسره إن لم يكن معروفا ، وينبه على الخطأ أو لا ينبه ، اكتفاء بالعنوان .

الثاني يضم باب «ما يهز مما تركت العامة همزه» و«ما يتكلم فيه بالصاد مما يتكلم به العامة بالسين ، وما يتكلم فيه بالسين فيتكلم فيه العامة بالصاد» و«ما يغلط فيه يتكلم فيه بالياء وإنما هو بالواو» . ونستطيع أن نجعلها تحت عنوان «تحريف الحروف» . وتابع فيها المؤلف الطريقة السابقة في العلاج . ونرى فيها قلة احتفاله بالشواهد ، والتفاتة أحيانا إلى مشتق أو مشتقين من مادته .

الثالث في الحقيقة فرع من النوع الثاني ، ولكننا نفرده بالذكر لأهميته في العربية / ويضم بابي «ما يتكلم فيه بفعلت مما يغلط فيه العامة فيتكلمون بأفعلت» ١٠٠ و«ما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت» . وهاتان الصيغتان من أهم أسباب الخطأ في العربية ، حتى اضطر كثير من المؤلفين إلى إفرادهما بالتأليف . والباب الثاني منهما من أكبر أبواب «الإصلاح» حجما .

الرابع يضم أبواب «ما تضعه العامة في غير موضعه» . وهذه الأبواب مضطربة يكثر فيها الاستطراد . فلا يأتي فيها إلا بكلمة أو اثنتين مما تغلط فيه العامة ، ثم ينتقل إلى الأبنية ، فهي ليست أبوابا بالمعنى المفهوم . ويدل العنوان على أنها الألفاظ التي غورت العامة معناها . ولكنه لا يقتصر على هذا النوع ، وإنما يذكر فيها بعض الأنواع الثلاثة السابقة . وتكررت الألفاظ في أكثر من باب منها مثل «تنزه» .

ويلاحظ أن هذه الأبواب لا تختلف عن بقية أبواب الكتاب ، فالمهم أن يذكر موطن الخطأ أو اللبس في الألفاظ . ولا مانع عنده بعد ذلك ، من تفسير هذا اللفظ أحيانا ، والاستشهاد عليه بالقرآن أو الشعر أو الحديث . ولم يحاول ابن السكيت أن يرتب المواد في أبوابه ، وفقا لحروفها الأولى أو الأخيرة ، مثله في ذلك مثل كتب الصنف الأول . وأكثر من الاستطراد فضاء الأساس الذى أقام عليه تقسيم بعض الأبواب .

وأفرد ابن قتيبة القسم الثانى من كتابه « أدب الكاتب » وهو ما سماه « كتاب تقويم اللسان » وأبوابا من الكتب الأخرى فيه لغلط العامة . وسار فيها على نظام ابن السكيت ، فجعلها للألفاظ التى تشكل على المتكلمين فيغلطون فيها . وسار فى أكثرها على نظام الأبنية وإن عدل عن تسمية عناوين أبوابه بالأوزان كما فعل ابن السكيت . وتشبه الأبواب الأولى من كتاب تقويم اللسان ، ما نجده فى كتاب الإصلاح من العناية بالصيغ ١٠١ التى يقع فيها الخطأ إذا كانت من مادة واحدة ، تختلف / معانيها باختلاف ضبطها أو صيغتها . واتبع ابن قتيبة تقسيم الإصلاح مع زيادات تحريف الضبط الذى كان فى باين عند ابن السكيت وأصبح فى ١٧ بابا عند ابن قتيبة .

ويضم النوع الثانى من الغلط وهو « تحريف الحروف » تسعة أبواب ، يقابلها ثلاثة عند ابن السكيت . ويلاحظ فيها نفس الأمور التى لوحظت فى الأبواب السابقة . يضاف إليها اضطراب أساس التقسيم إذا كان الحرف المغير فى الأبواب الأولى . ثم صار مجرد التغير فى الباب السادس والسابع ، ثم صار موضوع الألفاظ فى الثامن والتاسع .

ولا نجد النوع الثالث فى « كتاب تقويم اللسان » من أدب الكاتب ، وإنما فى « كتاب الأبنية » ، وهو القسم الثالث من كتاب ابن قتيبة .

النوع الرابع : المغير المعنى ، وله باب واحد عنوانه « باب معرفة ما يضعه الناس فى غير موضعه » وهو ما فى الإصلاح تقريبا . ويتبين من هذا الجمع أن ابن قتيبة يرى من الاضطراب الذى عند ابن السكيت فى هذه الأبواب .

وزاد ابن قتيبة نوعين آخرين على ما كان عند ابن السكيت :

الأول ما تعلق بالتعددية والنزوم ، وهو فى « باب ما يعدى بحرف صفة أو بغيره ، والعامة لا تعديه ، أو لا يعدى العامة تعديه » . وكان المؤلف يقدم اللفظ وينبه على الخطأ ، وهو باب قصير فى صفحة واحدة ، ووضع ابن قتيبة فى الكتاب الثانى « تقويم اللسان » .

الثاني يتناول الدخيل وعنوانه « ما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي » .
وكان المؤلف فيه يذكر اللفظ ويفسره على أصله الأعجمي .

وهذا الباب أطول من سابقه ، ووضعه ابن قتيبة في الكتاب الثالث « الأبنية » .
ولم يراع فيه أن يرتب مواده داخل فصوله ، مثله في ذلك مثل ابن السكيت . ويكاد
الاثنان يتفقان في طريقة العلاج ، مع ملاحظة :

— أن ابن قتيبة أحسن تنظيماً لأبوابه من ابن السكيت ، وأقل استطراداً ولكنه لم
يصل إلى ترتيب محكم مبرراً من العيوب .

— عدم وضع ابن قتيبة الأبواب المتشابهة بعضها بجوار بعض أحياناً . فقد كان في
/ ميسوره أن يضع البابين الخامس والسابع متتاليين ، لأنهما يتناولان المفتوح الأصل ١٠٢
حين يغير إلى كسرة أو ضمة . وكذا الأمر مع البابين السادس والعاشر ، وقد تلافي
ذلك في المضموم .

— تداخل بعض الأبواب مثل البابين الخامس والثاني عشر ، والبابين السابع والثالث
عشر ؛ إذ أن كل باين يشتملان على نوع متفق ، مثل المفتوح الذي يغير إلى كسرة
أو المكسور المغير إلى فتحة ، وما مائل ذلك . لكن ما يشفع له أن الأبواب الأولى منها
خاصة بالأسماء ، وإن لم ينبه المؤلف على ذلك ؛ والثانية خاصة بالأفعال كما يدل العنوان .
— قصر هذه الأبواب حتى لا يتعدى كثير منها الصفحة الواحدة .

— فصله بين بعض هذه الأبواب بأبواب غريبة عنها ، من المصحف والمحرّف
الحروف ، كما يظهر في فهرس الكتاب نفسه .

وسار على نظام الأبنية أيضاً ثعلب في الفصيح ، الذي أشار مؤلفه إلى أنه من الكتب
التي تعالج لحن العامة والخاصة بقوله في المقدمة « هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ،
مما يجري في كلام الناس وكتبهم . فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها فأخبرنا
بصواب ذلك ، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك ، فأخبرنا بأفصحهن ، ومنه
ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا ولم تكن إحداها أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما » .
ولكنه لم يلتزم في منهجه التنبيه على العامي أو الخطأ ، مكتفياً بذكر الفصيح والصواب .
فأثر ذلك في تقسيم أبوابه ، فاختلقت كثيراً عن أبواب إصلاح المنطق وأدب الكاتب .
فنحن لا نجد فيه الأنواع التي رأيناها فيهما ، ولكن الأبنية وحدها . فهو مثلاً يخص باباً
لفعلت بفتح العين ، وفعلت بكسر العين ، وفعلت بغير ألف ... إلخ ، فالأساس الذي
يقام عليه التقسيم واحد ، هو حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه . أما أساس تقسيم الإصلاح
وأدب الكاتب فذو شعبتين ، هما حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه ، وما يصير إليه عند

العامه . وهذه الشعبة الثانية أهلها ثعلب تماما ، إلا في أحيان نادرة ، كان يقول فيها : ١٠٣ « ولا تقول كذا » ، / وفي فصل واحد أخذه من أدب الكاتب وعنوانه « فصل : قال ابن قتيبة في باب ما جاء مخففا والعامه تشدده » . ولذلك فالفصيح أقرب إلى الأبواب التي لا يُعنى فيها ابن السكيت بغلط العامه من الإصلاح .

واختلف الفصيح عن سابقه أيضا في الاختصار الشديد الذي التزمه ، حتى جعله لا يعنى بتفسير أكثر المواد التي ذكرها ، والإقلال من الشواهد عليها واتخذها من الشعر وحده . وقد فعل ذلك سلفاه ولكن إلى درجة أقل منه .

ويلاحظ عنده ميله إلى الانتظام ، أكثر من سابقه ، في إيراد المضارع أو المصدر ، كما يلاحظ أنه اتفق معهما في عدم ترتيب المواد في داخل الأبواب .

وترك نظام الأبنية في بعض الأبواب ، مثل باب ما جرى مثلا أو كالمثل ، وباب حروف منفردة ، وباب من الفرق . فأساس تقسيم الأول والثالث منها موضوعه ، أما الثاني فلا أساس له . وقد رأينا مثل هذه الأبواب في الإصلاح وأدب الكاتب . ويبدو أن ثعلبا اعتمد على الفراء في معظم المواد التي ذكرها ، فقال ابن خلكان^(١) في أثناء ذكره كتب الفراء « وله كتاب البهاء ، وهو صغير الحجم ، ووقفت عليه ، ورأيت فيه أكثر الألفاظ التي استعملها أبو العباس ثعلب في كتاب الفصيح . وهو في حجم الفصيح ، غير أنه غيّر ورتبه على صورة أخرى . وعلى الحقيقة ليس لثعلب في الفصيح سوى الترتيب وزيادة يسيرة . وفي كتاب البهاء أيضا ألفاظ ليست في الفصيح قليلة ، وليس في الكتابين اختلاف إلا في شيء قليل » . والحقيقة أن ثعلبا « حفظ كتب الفراء ، فلم يشذ منها حرف^(٢) » . ومن المؤرخين من سلبه الكتاب جملة ، فنسبه إلى الحسن بن داود الرقي ، أو يعقوب بن السكيت .

• وقسم أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي كتابه « لحن العامه » إلى قسمين : القسم الأول ما أفسدته العامه ، ويشمل ما غيرت في أصواته ، من استبدال حرف بآخر ، أو تسكين لمتحرك ، أو تحريك لساكن ، وما مائل ذلك . والقسم الثاني ما وضعوه في غير موضعه ، وهو خاص بما أخطأوا في معانيه .

ولم يرتب المؤلف مواد في داخل القسمين أي ترتيب ، غير أنه بدأ بثلاث عبارات دينية للتبرك ، هي قولهم : هو الله الأزلي ، وقولهم في شأنه عز وجل : هذه صفة ذاته ، وقولهم : اللهم صل على سيدنا محمد وآله .

وَأَلَفَ فِي عَرْضِ مَادَّةِ الْكِتَابِ أَنْ يَبْدَأَ بِذِكْرِ الْخَطَا ثُمَّ يَذْكُرُ الصَّوَابَ . وَتَوْسِعَ فَشَرَحَ وَاسْتَشْهَدَ وَذَكَرَ الْمَشْتَقَاتِ وَأَوْرَدَ الْأَخْبَارَ وَذَكَرَ الْأَسَانِيدَ أحياناً .

كَذَلِكَ قَسَمَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرَ بْنَ خُلْفٍ بْنَ مَكِيِّ الصَّقَلِيَّ كِتَابَهُ « تَثْقِيفَ اللِّسَانِ وَتَلْقِيحَ الْجَنَانِ » إِلَى ٥٠ باباً ، مِثْلَ بَابِ التَّصْحِيفِ ، بَابِ التَّبْدِيلِ ، بَابِ مَا غَيَّرُوهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ بِالزِّيَادَةِ ... إلخ ، بَادِئاً مِنْهَا بِالتَّصْحِيفِ « لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ سَبَبَ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ وَمِفْتَاحَ النَّظَرِ فِي تَصْنِيفِهِ ثُمَّ أَتْبَعَتْهُ كَلَاماً يُلِيقُ بِهِ أَوْ يَقَارِبُهُ ... وَاسْتَفْتَحَتْ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ تَيْمَنًا بِاسْمِهِ ، وَتَبَرُّكاً بِذِكْرِهِ » .

أَمَّا الْمَوَادُّ الَّتِي أَوْرَدَهَا فِي دَاخِلِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ فَلَمْ يَرَاعَ أَى تَرْتِيبٍ فِيهَا غَيْرَ الْبَابِينَ الْأَوَّلِينَ ، وَلِلَّذِينَ رَتَّبَ مَوَادِّهَا حَسَبَ الْحَرْفِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ التَّصْحِيفُ أَوْ التَّبْدِيلُ . وَتَرَدَّدَ أَبُو حَفْصٍ فِي عَرْضِهِ مَادَّتَهُ بَيْنَ الْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ . فَاقْتَصَرَ أحياناً عَلَى الْخَطَا وَالصَّوَابِ ، وَاعْتَمَدَ أحياناً عَلَى الشُّوَاهِدِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالشَّعْرِ وَالْأَمْثَالِ وَالْأَقْوَالِ وَالْأَخْبَارِ .

/ وَتَخَلَّصَ الْجَوَالِيْقَى فِي تَكْمِلَتِهِ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْكَثِيرَةِ ، وَجَعَلَهَا ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ ذَكَرَهَا ١٠٤ فِي الْمَقْدَمَةِ فِي قَوْلِهِ « ١ » فَمِنْهَا مَا يَضَعُهُ النَّاسُ غَيْرَ مَوْضِعِهِ ، أَوْ يَقْصُرُونَهُ عَلَى مَخْصُوصٍ وَهُوَ شَائِعٌ ، [٢] وَمِنْهَا مَا يَقْلِبُونَهُ وَيَزِيلُونَهُ عَنْ جِهَتِهِ ، [٣] وَمِنْهَا مَا يُنْقِصُ مِنْهُ وَيَزَادُ فِيهِ ، وَتَبْدِلُ بَعْضَ حَرَكَاتِهِ أَوْ بَعْضَ حُرُوفِهِ بِغَيْرِهِ » .

وَالنُّوعُ الْأَوَّلُ عِنْدَهُ هُوَ الرَّابِعُ عِنْدَ ابْنِ السَّكَيْتِ وَابْنِ قُتَيْبَةَ . وَيَلَاظِظُ عَلَى الْجَوَالِيْقَى إِكْتَارَهُ مِنَ الِاسْتِشْهَادِ بِالْأَحَادِيثِ وَاسْتَطْرَادَاتِهِ ، بِعَكْسِ سَلَفِهِ . وَاتَّفَقَ مَعَهُمْ فِي عَدَمِ تَرْتِيبِ هَذَا الْبَابِ .

وَالنُّوعُ الثَّانِي لِلْمَقْلُوبِ وَالْمَزَالِ ، وَهُوَ فَرْعٌ مِنَ النَّوعِ السَّابِقِ ، لِأَنَّهُ تَنَاوَلَ فِيهِ الْأَلْفَاظَ الَّتِي قَلِبَتْ مَعَانِيهَا أَوْ أزيلَتْ عَنْ وَجْهِهَا . وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ مَا جَعَلَهُ لَا يَفْصِلُهُ عَنِ النَّوعِ السَّابِقِ حِينَ تَنَاوَلَهُ فِي الْكِتَابِ نَفْسَهُ ، بِخِلَافِ فَعْلُهُ فِي الْمَقْدَمَةِ ، وَفَعْلُهُ فِي النَّوعِ الثَّالِثِ ، وَقَدْ أَطَالَ فِي عِلَاجِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ .

وَأَخِيرُ النَّوعِ الثَّالِثِ ، وَهُوَ خَاصٌّ بِالْحَرْفِ : فِي ضَبْطِهِ أَوْ حُرُوفِهِ ، فَهُوَ يَجْمَعُ جَمِيعَ الْأَبْوَابِ الْمُنْفَرِقَةِ مِنَ الْكُتُبِ السَّابِقَةِ ، فِي الْأَنْوَاعِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِيِ وَالثَّالِثِ . وَصَدَرَ الْمُؤَلِّفُ هَذَا النَّوعَ بِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَحْرَفَةِ ضَبْطاً أَوْ حَرْفاً دُونَ تَرْتِيبٍ . ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهَا إِلَى تَقْسِيمِ قَرِيبٍ مِمَّا عِنْدَ ابْنِ قُتَيْبَةَ ، فَقَدَّمَ تَحْرِيفَ الضَّبْطِ ، وَبَدَأَ فِيهِ بِمَا يَكْسِرُ وَالْعَامَّةُ تَفْتَحُهُ أَوْ تَضْمُهُ ، ثُمَّ مَا يَفْتَحُ وَالْعَامَّةُ تَكْسِرُهُ ، ثُمَّ مَا جَاءَ مَفْتُوحاً وَالْعَامَّةُ تَضْمُهُ ... إلخ . فَجَمَعَ الْمُتَنَاسِقَ مِنْهَا : الْمَكْسُورَ الْأَصْلَ وَتَغْيِيرَاتِهِ ، ثُمَّ الْمَفْتُوحَ وَتَغْيِيرَاتِهِ ، ثُمَّ الْمَضْمُومَ وَتَغْيِيرَاتِهِ ،

إلا أنه كان يجمع تغييرين أحيانا في قسم واحد .

وانتقل إلى تحريف الحروف ، وصدره بمجموعة مرتبة ، ثم قسمه بحسب الحروف المغيرة ، فبدأ بالسين التي تقلب شيئا ، ثم الذال التي تقلب دالا ، ثم الدال التي تقلب ذالا ، ثم الممدود الذي تقصره العامة . ولم يذكر قلب الصاد والسين ، الذي ذكره من قبله ، لأنه شرط في كتابه أن يذكر ما لم يذكره غيره .

وختم الكتاب بتحريف الضبط في الأفعال حين تصرف في الماضي والمضارع ، ١٠٥ / وفي الأبنية المختلفة منها . وكان الأجل به أن يقدم هذا القسم على سابقه ، ليكون مع شبيهه .

ويفقد هذا القسم الإطالة ، والشواهد الكثيرة ، والاستطرادات التي رأيناها في القسمين السابقين ، ويكاد يصل في الإيجاز إلى ما رأيناه في الكتب السالفة ويلاحظ عليه الاضطراب .

وصفوة القول في تكملة الجواليقي ، إنها أكثر عناية بالإطالة وإيراد الشواهد من شعر وحديث وأمثال وبالتعرض لبعض المشتقات ، في الشطر الأول منها وهو الأكبر ، وأنها أرادت جمع الأقسام الجزئية المتشابهة في أنواع كبيرة ، فأفلحت في ذلك ، ولكن اضطرب بعض الأقسام . وكان الجواليقي يحاول ألا يأتي بالألفاظ التي ذكرها من قبله من المؤلفين . ويعد اللغات الضعيفة مطرحة ، ولا يدخلها في كتابه كما فعل السابقون ، يقول في المقدمة : « هذه حروف ألفيت العامة تخطئ فيها ، فأحببت التنبيه عليها ، لأنني لم أرها أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة ... واعتمدت الفصيح من اللغات دون غيره . فإن ورد شيء مما منعه في بعض النواذر فمطرح لقلته وردأته » .

وتتلاقى موقف الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادى (٦٢٩) الخطأ الذي وقع فيه الجواليقي ، فقسم كتابه المسمى « ذيل الفصيح » الذي صنفه عام (٥٥٩ هـ) إلى قسمين ، بدلا من ثلاثة ، وهما باب ما يضعه الناس غير موضعه ، وباب ما تغير العامة لفظه بحرف أو حركة ، وأدخل المقلوب والمزال عند الجواليقي في بابه الأول ، كما هو الواجب .

وعندما يدرس الإنسان ذيل الفصيح درساً فاحصاً يتبين أمراً عجبياً ، وهو أنه نسخة منقحة من رسالة الجواليقي . فكل ما قلناه عن تكملة الجواليقي ينطبق كل الانطباق على « الذيل » إلا الصفات التي تتصل بالإطالة من إكثار من الشواهد ، والتفات إلى المشتقات ، وما إلى ذلك . أما تقسيم الباب الثانى عنده فهو بالضبط / تقسيم القسم الثالث من « التكملة » بانتظامه وفوضاه . وانعدام التقسيم في القسم الأول من « التكملة »

جعل التقسيم ينعدم في الباب الأول من « الذيل ». ويكفى أن يرى المرء أن ترتيب إيراد المواد فيهما واحد . فكل ما فعله البغدادي زيادة بعض الأمثلة ، وتغيير ترتيب بعض أقسام الباب الثاني ، وضم النوعين الأول والثاني من تكملة الجواليقي في الباب الأول ، والاختصار . وتسمية هذه الرسالة الصغيرة « ذيل الفصيح » تؤكد الصلة الشديدة بين فصيح ثعلب وكتب لحن العامة .

وآخر كتاب يتبع هذا المنهج كتاب « أخطاؤنا في الصحف والدواوين » للزعبلاوى . فهو ينقسم إلى بابين : أولهما مفرد للموضوعات ، والثاني للمفردات . ويتألف الأول من أحد عشر فصلا ، جمع في كل واحد منها ما أشكلت مباحثه من الموضوعات . فالفصل الأول للأوجه التي يصدر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة ، والثاني لخصائص الاستفهام ، والثالث للنسبة ، والرابع للعدد ... إلخ .

وجلى أن أساس تقسيمه مختلف كل الاختلاف عن الكتب السابقة ، كأنه يريد أن يعلم اللغة العربية بألفاظها وقواعدها وأساليبها لبعض الطلاب ، وهم كتاب الصحف والدواوين . فيختار مشاكل نحوية وصرفية ولغوية يخطئون فيها فيفسرها لهم ، ولم يذهب أحد من القدماء إلى ذلك . ولم يكن يعنى بترتيب المواد داخل هذه الفصول لقلتها .

وكان الباب الثاني للمفردات التي يخطئ فيها الكتاب ، وأوردها مرتبة في فصول وفقا لحرفها الأول وحده ، أصليا كان أو مزيدا .

ونرى خلافا بين هذا الكتاب والكتب السابقة في أن أصحابها كانوا يعتمدون على معارفهم الخاصة ، والزعبلاوى يعتمد — كما قال في مقدمته — على « معاجم اللغة وأسفارها » ما قَدَّم عهده منها ، كالصاحح ، والقاموس ، والأساس ، ومقدمة الأدب ، واللسان ، والتاج ، ومفردات الراغب ، والنهاية ، والمزهر ، والكشاف وإشباهاها ، مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ، ونبه عليه من تصحيقاتها ... فإذا / تعارضت نصوص ١٠٧ المعاجم عمدنا إلى التمهيص ، فأثرنا الأكثر والأشهر إذ كان المدار على الرواية ، ولم نمنع من غيره إلا أن ينص على أنه منكر أو ردىء أو مذموم أو مهمل ... والذي أقرنا من مذاهب النحاة ، ما روته الأئمة على أنه مذهب جمهورهم ، ولم نمنع من غيره إذا اشتهر وشاع في الأصل ... » وعنى بأمور نحوية لم يعن بها سابقوه .

وختم القول في منهج هذه الجماعة من المؤلفين ، ابتداء من ابن السكيت إلى الزعبلأوى : أنهم عُنُوا جميعا بتقسيم كتبهم إلى فصول وفقا للأبنية أو الموضوعات ، ولكنهم لم يرتبوا موادهم في داخل هذه الفصول أو الأبواب . واختلفوا في معالجة

موادهم ؛ فمنهم من اختصر مثل ابن السكيت وابن قتيبة وثعلب والبغدادى ، ومنهم من أطال مثل الجوالقى والزعلوى . واختلفوا فى الشواهد ، فكان أكثرهم عناية بها المطيلون ، وظهر عندهم الحديث بينها ، على حين قلت واختفى منها الحديث عند المختصرين ، سوى البغدادى الذى قبله فى كتابه . واتفقت هذه الكتب جميعا فى أنها لم تكن خالصة للعامة ، بل كانت تنظر إلى الخاصة أيضا كما يتضح من مقدماتها .

(ب) والنوع الثانى اتخذ نظام التقسيم إلى فصول ، ورتب المواد فيها على الألف باء . ويمثل هذه الجماعة صديق بن حسن خان القنوجى الذى جعل كتابه « لف القمط على تصحيح بعض ما استعملته العامة من المعرب والبدخيل والمولد والأغلاط » (المؤلف عام ١٢٩٦ هـ - ١٨٧٨ م) فى مقدمة وخاتمة ، يفصل بينهما ثمانية فصول . وخص المقدمة بذكر منهجه ، والخاتمة بأمور استطرادية ، هى دارات العرب مرتبة ، وأول من تكلم العربية ، والمؤلفين فى اللغة ، وبعض قصائد لا خطر لها . ولا يدخل فى موضوعنا الفصل الرابع منه ، لأنه يعالج أوهام رسوم الخط [أى الكتابة] .

ويتناول الفصل الأول للكلمات المعربة والمولدة المفردة ، قال : « رتبنا على ١٠٨ / حروف المعجم ، ناظرا لأولها الواقع فى الاستعمال من غير تدقيق فيها بالنظر لأصالتها وعدمها .

ويعالج الفصل الثالث المركبات التى يريد بها العبارات المؤلفة ، ونظرت إلى التركيب مضطربة لأنه يضع فيه أوهاه بمعنى أراه ، والخطأ فى الفعل وحده لا فى التركيب كله . وليس الاضطراب فى هذا وحده ، بل فى الترتيب نفسه ، فكثيرا ما أتت الألفاظ فى غير موضعها فى هذين البابين . واختصر فى الثالث تحت عنوان « ذكر أوهام الخواص » درة الغواص مع شرح الشهاب الخفاجى عليها . واتبع فيه ترتيبه ، مع حذفه كثيرا من شواهده وإطلااته ؛ وزيادته أشياء يسيرة جدا من غيرها .

وأورد فى الفصل الخامس « التكملة فيما يلحق فيه العامة للجوالقى ، وذيل الفصيح لموفق الدين البغدادى ، وشفاء الغليل للشهاب الخفاجى ، والمزهر للسيوطى » . والفصل برمته قريب الشبه بالتكملة ، ولا يختلف عنها كثيرا . ولم يفرد المؤلف كل كتاب منها ، وإنما خلطها بعضها ببعض ، ولذلك كان التشابه بينه وبين التكملة واضحا ، لأنها أساس ذيل الفصيح ، والمزهر . أما ما أخذه من الشفاء فقليل . ولم يرتب المواد فى هذا الفصل تبعا للكتب التى أخذ منها .

وكان الفصل الأخير للأسماء التى لا تدخل عليها أداة التعريف ، والعامة يدخلونها

عليها ، عربية كانت أو أعجمية أو مبنية . وختم بفصلين : أولهما للشهور العربية ،
وثانيهما لأيام الأسبوع ، بحسب تتابع الشهور والأيام .

وواضح مدى التنوع في الأسس التي يقيم عليها تقسيمه فصوله . يضاف إلى ذلك
اضطرابه في الفصول التي رتبها ، وكونه يستعير معظم ما كتبه من الرسائل والكتب
السابقة ، فلا فضل له إلا الجمع أو الاختصار .

٣ — تركت كتب الصنف الثالث طريقة التقسيم إلى فصول ، ثم ترتيب المواد في
داخل الفصول ، وعمدت مباشرة إلى ترتيب المواد على الألف باء . وتخلصت بذلك من
الاضطراب الذي عرا فصول الكتب / المتقدمة . ونستطيع أن نرى في هذه الكتب ١٠٩
مجموعتين : أولاهما في الوجود كانت تعتمد على الحروف الأصلية والمزيدة معا ،
وتألف من ابن الجوزي (ألف كتابه ٥٦٨) وحسن توفيق (١٤١٧ - ١٨٩٩)
ورشيد عطية (١٨٩٨ - ١٩٤٤ م) ومحمد دياب (١٩١٩) والدكتور أحمد عيسى
(١٩٣٩) . والثانية كانت تعتمد على الحروف الأصلية وحدها ، وتألف من ابن كمال
باشا (المتوفى عام ٩٤٠ هـ) ومحمد بن أبي السرور البكري ، ألف كتابه عام
(١٠٥٩ - ١٦٣٩ م) والسيد وفا محمد القوي (طبع ١٨٩٢ م) .

أما جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي فألف كتابه
حوالي عام ٥٦٨ هـ في أغلاط الخواص والعوام مثل كتب لحن العامة في هذه القرون وما
بعدها . وصرح بأنه جمع كتابه « من كتب العلماء بالعربية كالقراء والأصمعي وأبي عبيد
وأبي حاتم ، ومن تبعهم من أئمة هذا العلم ، وإنما لي فيه الترتيب والاختصار » . ولكنه
اقتصر على ترتيب الحرف الأول وحده ، وأهل ترتيب ما بعده من حروف . واعتمد فيه
على قليل من الشواهد القرآنية في أحيان نادرة . وكان يقدم اللفظ الصحيح ثم ينبه على
الخطأ . فهذه الرسالة نستطيع أن نجعلها من « المتون » التي يلتزم فيها الاختصار الشديد ،
فيتيسر فيها الترتيب والجمع .

وآلف رشيد عطية كتابين : هما الدليل إلى مرادف العامي والدخيل (طبع ١٨٩٨)
و « معجم عطية في العامي والدخيل » (طبع ١٩٤٤) . وكان في الكتابين يقدم الكلمة
ثم يشرحها . ولكنه كان في الأول أميل إلى الإطالة ، فكان يأتي بالشواهد ، ويطيل في
الاستطراد . وكان في الثاني أكثر نضجا فكان أعظم اختصارا ، وأميل إلى إيانة الأصل
الذي أتت عنه الكلمة العامية . ومن أدلة النضج ما أتى به من آراء في المقدمة في مذاهب
العامة في الدخيل والعامي ، وتصرفهم فيها . ومنها أيضا زيادته كثيرا من المواد في
(المعجم العرفي — ح ١)

المعجم ، لم تكن موجودة في الدليل ، ولذلك تضخم الكتاب على الرغم من اختصاره .
ومن أوجه الاختلاف بين الكتاتين : خلط العامي بالدخيل في « الدليل » ، والفصل ١١٠ بين نوعين من الدخيل في المعجم . فالألفاظ الأجنبية التي تكلم بها العامة / ذكرها في القسم العامي ، ولم يفرق بينها وبين العامية العربية الأصل . ولكنه جعل قسما خاصا للدخيل من الألفاظ العلمية والفنية ، مع ألفاظ قليلة من الصنف الأول .
وقصر رشيد عطية اهتمامه في « الدليل » على عامية لبنان ، أما مصر وسورية فلا يتعرض لهما إلا نادرا ، ولكنه وسع اهتمامه بهما في « المعجم » . وختم « المعجم » بكلمة عن معاني الأبنية والإبدال في العربية . ثم ألحق به عدة فهارس . وهو يعتبر من أكبر معاجم العربية التي تعرضت للعامية .

وأخرج حسن توفيق كتابه « أصول الكلمات العامية » ، (عام ١٨٩٩ م) ، وعلى نظامه تقريبا سار الدكتور أحمد عيسى عام ١٩٢٩ ، مع الفارق في حجم الكتاتين . فالأول صغير في ٤٥ صفحة من القطع الصغير ، والثاني في ٢٥٢ صفحة من القطع الكبير . وكافا يذكران الكلمة ، ويبحثان عن أصلها الأجنبي أو العربي ، ويحللان الطريقة التي وصلت بها إلى صورتها الأخيرة ما أمكنهما ذلك .

وكان حسن توفيق أكثر اهتماما برد كل ما يأتي به من المعاجم إلى صاحبه ، وأكثر إيرادا للأشعار . أما الدكتور أحمد عيسى فأوسع مجالا في الدخيل ، فعلى حين قصر الأول بحثه على التركي والفارسي تقريبا ، ذكر ثانيهما ما كان سرياني الأصل وفرنسي وإنجليزيه ويونانيه ... إلخ . والمواد التي يشتركان فيها يتفوق حسن توفيق فيها على الدكتور أحمد عيسى في الوصول إلى الأصل ، وتبيين طريقة تحريفه ، وذكر أسماء مراجعه . أما الدكتور أحمد عيسى فيتفوق في الدخيل ، وفي اتساع مواده ، وكثرة ما .

أما محمد دياب الذي ألف « معجم الألفاظ الحديثة » (١٩١٩) فقد وجه معظم همه إلى الألفاظ الدخيلة ، فلم تظفر منه العامية التي يسميها المولدة إلا بالقليل . ولذلك لم تتضح معالم عنايته بها ، ولا يلحق بسابقيه فيها . ومن الممكن أن يوضع في هذا النوع الباب الثاني من كتاب الزعبلاني .

وأول مؤلف بقي لنا كتابه من الجماعة التي آثرت ترتيب كتبها وفقا لما في ١١١ / الألفاظ من حروف أصول فقط هو محمد بن أبي السرور البكري صاحب كتاب « القول المختضب ، فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب » (١٠٥٧ هـ) . وقد اختصر هذا الكتاب من كتاب آخر كان مرتبا كالمقاموس المحيط ، أي وفقا لحروفه الأخيرة فالأولى فالخشو ، فاضطر إلى اتخاذ هذا الترتيب كأصله ، قال في مقدمته :

« فإني لما طالعت كتاب « رفع الإصر ، عن كلام أهل مصر » للإمام الكامل ...
الشيخ يوسف المغربي ، فرأيت أنه أتى فيه بالعجب العجيب ، غير أنه أسهب فيه غاية
الإسهاب ، باستطراده [في] بعض الألفاظ اللغوية التي ليست من شرط الكتاب مع
ذكره أشعارا وحكايات من قسم الاستطراد ، إذ لا معنى لها في هذا التصنيف ، ولا
مدخل لها في هذا التأليف ، فخطر لي أن ألخص من محاسنه ، وألتقط دره من مكانته .
ولم أذكر فيه إلا كل لفظ له أصل في اللغة العربية ، والناطق بها أهل الديار المصرية ، مرتبا
ذلك على ترتيب القاموس كأصله . ومن المؤسف أن ضاع هذا الكتاب ، وكنا نتمنى
العثور عليه ، لندرسه ونوازنه بالمقتضب . ولكن من وصفه يبدو أنه قريب من
درة الغواص ، باحتفاله بالأشعار والأخبار . وقد حذف البكري جميع هذه الشواهد
والأخبار ، واقتصر على المتن . والعجيب أنه كان يذكر اللفظ العامي ثم يعدد معانيه في
العربية الفصحى لا العامية .

والكتاب على كبر أهميته في أنه يصور العامية المصرية في عهده ، وفي طريقة الترتيب
التي أثرها كأصله ، ولم يقلده فيها كتاب آخر ، قد أوقعت هذه الطريقة في كثير من
الأخطاء . ولم يُعن بضبط ما أورده من كلمات . فلم نستطع أن نهتدي إلى لفظ بعضها
الصحيح . ولم يرض عن اختصاره الشديد بعض العلماء ، فعلق عليه في حاشيته :
« قال كاتبه العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى يوسف الملوّى الشهير بابن الوكيل :
فإني لما شرعت في كتابة هذا المنتخب من الله عليّ — وله الحمد — بأصل النسخة
المنتخبة منها هذه ، وهي المسماة « برفع الإصر ، عن كلام أهل مصر » بخط مؤلفها .
فوجدته كتابا مشتملا على شفاء الصدور وبهجة النفوس .. حاويا من الأشعار
/ الرائعة ، والفكاهات الفائقة ، ما يشهد لصاحبه بطول اليد في اللغات ، واستكمال ١١٢
من العلوم لسائر الأدوات ، وأن المرحوم الشيخ أبا السُرور البكري قصر في الانتخاب ،
ولم يثبت في كتابه إلا ما له أصل في كتب اللغة خوفا من الإسهاب . ورأيت ذلك أدخل
بالمقصود من وضع الأصل ، وأن ما أتى به لا فائدة فيه ، لوجوده في كتب اللغة المشهورة
عن أهل الفضل . فأحببت أن أضم له ما تفرد به أهل مصر من اللغة التي لا يستعملها
أحد من الأمم سواهم ، كما فعله صاحب الأصل ، وتوجيه ما استعملوه مما لم يوجد في
نقل ، ليكون نفعاً للمستفيد ، وباعثاً لمطالعته . ولكن الألفاظ التي أوردها ابن الوكيل
قليلة جدا ، قصيرة ، لا خطر لها هي الأخرى .

وآخر الكتب التي عثرنا عليها وتسير على هذا النظام « التحفة الوفائية ، في اللغة
العامية المصرية » للسيد وفا محمد القوفي أمين المكتبة الخديوية . وهو مثل سابقه

في العامية المصرية ، ويعنى كل العناية بالأمثال العامية ، ولا يتخرج من التفسير بعبارة عامية أيضا . ولكن يعيه اضطراب الترتيب في بعض المواضع ، وقد أدخل همزة المتكلم في الفعل المضارع في حسابه في الترتيب ، فرتبه وفقا لوضعها اضطرابا منه ، ونسّى مواد من فصل الألف والياء ، فألحقها بعد انتهاء فصل الباء ، فالكتاب مُسَوّدة .
والحق أن هذا الكتاب له أهمية كبيرة ، بفضل ضبطه بالألفاظ واحتفاله بالأمثال ، وتوجيه همه في التفسير إلى المعاني العامية ، بخلاف غيره .

٤ — في العصر الحديث اتخذ بعض المؤلفين المدرسين الجداول نظاما لهم . وأول من بدأ ذلك النظام فيما بين أيدينا من كتب ، كتاب « الدرر السنية » لحسين فتوح ومحمد عليّ عبد الرحمن (طبع ١٩٠٨ م) ثم « تهذيب العامي والمحرف » لحسن عليّ البدرأوى (طبع ١٩١٢) ثم « تهذيب الألفاظ العامية » لمحمد عليّ الدسوقي (طبع ١٩١٣) ثم « كلمات عامية أو دخيلة وما يقابلها من الكلمات العربية الصحيحة » / ١١٣ / لمعلمي اللغة العربية « (غير معروفة التاريخ) ثم « الخلاصة المرضية » لعبد الرؤف إبراهيم وسيد عليّ الألفي (طبع سنة ١٩٢٢) ثم « المحرف والعامي » لحليم فهمي (طبع ١٩٢٣) ثم « قاموس العوام » لحليم دموس (طبع ١٩٢٣) .
واقصر جماعة من أصحاب الجداول على ذكر الكلمة العامية في صف ، والمرادف العربي في آخر ، ولكن عددا قليلا آخر أضاف إلى ذلك مصدر هذا المرادف العربي في شرحه .

ونستطيع أن نجعل هذه الرسائل في قسمين بحسب الترتيب : القسم الأول رتب الرسالة كلها وفقا لحروف ألفاظها ، وجعل الهمزة في فصل ، والباء في فصل ، والتاء في آخر ... إلخ . ويضم هذا القسم جميع الرسائل إلا رسالتى الدسوقي وحليم فهمي ، فهما في القسم الثانى الذى يقسم الكتاب إلى أبواب بحسب اعتبارات مختلفة ، ثم يرتب الأبواب ألقابيا .

أما الدسوقي فجعل كتابه قسمين كبيرين : أولهما للأعراض العامة التى تسود العامية ، مثل إبدال القاف همزة أو جيما ، وإلحاق الشين بأواخر بعض الكلمات ، وكسر أحرف المضارعة وما إليها . والثانى للأعراض الخاصة وجعله ثلاثة أبواب ، أولها للمحرف الضبط ، سار فيه على ترتيب ابن قتيبة ؛ وثانيها للمحرف الحروف ، فجعل جدولاً للمحرف الحرف الأول ، وآخر للمحرف الثانى ، وثالثاً للمحرف الثالث ... حتى انتهى منها فجعل جدولاً للمحرف الحرفين الأول والثانى ، فأخر للمحرف

الأول والثالث .. إلخ ، ثم جدولا للألفاظ المقلوبة الحروف ، فالمنحرفة ، فالنزيدة ، فالمنحرفة والمنزيدة . وجعل الباب الثالث جداول للألفاظ العامية ومرادفها العربى ومأخذها . وقسم الجداول بحسب موضوعات الألفاظ التى تحويها ، مثل أثاث البيوت وأنواع الأبنية ، وخلق الإنسان ، وما إلى ذلك . ورتب الألفاظ داخل الجداول ، بحسب حروفها كلها أصلية ومزيدة .

وجعل حلیم فهمى كتابه فى ثلاثة أبواب : أولها صغير للتحريف العام فى اللغة / العامية ، وهو ما جعله الدسوق أعراضا عامة ، والثانى للتحريف الخاص ، والثالث ١١٤ للعامى غير المحرف . وقسم الباب الثانى إلى قسمين : أولهما للمحرف بالحركات ، والثانى للمحرف بالحروف . وجعل الباب الثالث أبوابا وفقا لموضوع الألفاظ التى يحتوى عليها كل باب مثل أعضاء الجسم ، والملابس ، وأدوات الزينة ... إلخ . وجعل البابين الثانى والثالث الخاصين بالتحريف الخاص والألفاظ العامية فى جداول رتبت فيها الألفاظ بحسب حروفها كلها أصلية ومزيدة . ويتبين من هذا العرض السريع أن هذه الكتب مدرسية ترمى إلى السهولة واليسر .

وجملة القول فى « كتب لحن العامة والخاصة » بعد هذه الجولة السريعة ، إن أهميتها تقوم على تصويرها الشعب العربى وحياته فى جميع الأقاليم تصويرا دقيقا محكما لا تعطيه معاجم اللغة الفصيحة . فقد كانت هذه المعاجم يعتمد المتأخر منها على المتقدم ، ويحاول أن يفسر اللفظ بالمعانى التى كان يستعمله فيها الجاهليون والإسلاميون الأول . وحدثهم ، بينما عنيت هذه الرسائل باللغات الحية فى الأقاليم ودلالاتها فكانت أصدق تصويرا ، بل صورت مع العامية لغة الخاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء ، ولذلك تناولت هذه الرسائل اللغتين معا ابتداء من عهد ثعلب فما بعده دون تفرقة . وصورت لغة الصحف فى عهدنا الحديث ، وهى تصور لغة الطبقة الوسطى من المجتمع الحديث ، وما يسودها من تيارات مختلفة . وقد وقع إلينا كتب تصور عامية مصر كالقول المقتضب والتحفة الوفائية ، وكتب تصور عامية لبنان كال دليل والمعجم لرشيد عطية . وكانت الكتب القديمة ممثلة لعامية العراقيين وأهل بغداد خاصة . وألف الزبيدى كتابا فى عامية الأندلس ، والصقل فى عامية صقلية ، وأكثر المستشرقين الفرنسيين فى عامية المغرب .

وتنوعت مناهج هذه الرسائل . فكانت فوضى لا ضابط لها فى عهدها الأول ثم أصبحت فصولا تقوم على نظام الأبنية عند ابن السكيت فى المنتصف الأول من القرن الثالث . وأخذ منهجها يترقى حتى وصل إلى التقسيم الألفبائى فى القرن السادس

١١٥ / عند ابن الجوزى مع اعتبار الحروف الأصلية والمزيدة ، ثم أبعدت الحروف المزيدة . وقد تطور كل نظام من هذه الأنظمة تطورا كبيرا . وكان آخر الأنظمة طريقة الجداول التى مالت إليها الرسائل المدرسية الصغيرة فى العصر الحديث .

• وابتدأت هذه الرسائل موجزة مختصرة تكتفى بإيراد اللفظ وتصويبه ، مع شاهد من القرآن أو الشعر . ولكنها أخذت فى الطول شيئا فشيئا ، حتى ارتمت فى أحضان الأخبار والأشعار والأحاديث والتعليقات النحوية والصرفية والاستطرادات فى القرنين الخامس والسادس . واستمرت تميل إلى نظام المتون تارة وإلى نظام الأخبار الأدبية والاستطراذية أخرى ، وتتوسط بين ذلك ثلاثة ، وغلب عليها الإيجاز والتوسط فى العصر الحديث . وكان أكثر المؤلفين يرمون إلى تصويب الأخطاء ، إلا أفرادا قليلين مثل صاحب التحفة الوفائية وحسن توفيق فى القرن التاسع عشر اللذين رميا إلى تسجيل العامية المصرية لا تصويبها ، ولم أجد مثل ذلك عند متناولى العاميات الأخرى . وكانت الكتب الأولى من العاميات لا تلتفت إلى ما فيها من دخیل ، ولكن سرعان ما جذب انتباههم . فأفرد ابن قتيبة له بابا فى « أدب الكاتب » . ثم ظهر هذا الأمر ثانية فى القرن التاسع عشر حين اشتد أخذ المشاركة من اللغات الأوروبية . ولذلك كانت الألفاظ الدخيلة فى الكتب الأولى فارسية ثم تركية ، ولكنها فى العهد الأخير من كل جنس ولغة . وكان أعظم من عنى بهذه الناحية من المؤلفين رشيد عطية والدكتور أحمد عيسى والقس طويا .

وقد نالت أربعة كتب من هذا النوع إعجاب اللغويين فقامت حولها دراسات ضخمة كثيرة ، بلغت عشرات الرسائل ، ما بين شرح ، واختصار ، وتهذيب ، وترتيب ، وتكملة ، ونقد ، ودفاع ، ونظم ، وشرح للنظم ؛ هذه الكتب هى إصلاح ابن السكيت ، وأدب ابن قتيبة ، وفصيح ثعلب ، ودرة الحريرى .

الباب الثالث

كتب الهمز

١١٦ / اختلفت القبائل العربية اختلافا كبيرا في موقفها من هذا الحرف الذي يصر على كثير من الناس إخراجه والتلفظ به : بين تحقيق ، وتسهيل ، وبين بين ، وما إلى ذلك . وتبع ذلك اختلاف القراء فيه اختلافا كبيرا . وكان هذا الحرف شجى في حلق كثير من اللغويين والنحويين استنفد منهم الجهود الجبارة وسبب لهم كثيرا من الأذى ، وأشاع في كتبهم مظاهر الاضطراب والفوضى . ويبدو أن هذا الاختلاف (وربما اختلاف القراء خاصة) جذب أنظار الباحثين إليه سريعا ، فعنوا به . وكان على رأسهم أبو بحر عبد الله بن زيد المعروف بابن أبى إسحاق الحضرمي المتوفى (عام ١٢٧ هـ) فبرع فيه وفاق أقرانه ^(١) وألف كتابه فيه ^(٢) . ولا نستطيع يقينا أن نضع كتاب الهمز هذا في النحوى أو اللغة ، ولعله جمع بينهما وإن غلبت الناحية النحوية على ابن أبى إسحاق ، فإن من الظواهر العجيبة أن ينشأ الكلام عن الهمز من الناحية النحوية قبل اللغوية . أما سبق الناحية اللغوية فأمر طبيعي هنا ، لأنها هى التى تقدم المادة التى يقيم عليها النحوى دراساته . ونحاول فى هذه الصفحات القلائل أن نلقى نظرة خاطفة على تطور التأليف فى الهمز فى اللغة .

من أول اللغويين الذين ألفوا فى الهمز أيضا قطرب (توفى ٢٠٦ هـ) ثم أبو زيد سعيد ابن أوس الأنصارى (٢١٥ هـ) الذى ينسب إليه كتابان باسم كتاب الهمز ، وكتاب تحقيق الهمز . ولم نعتز حتى اليوم إلا على كتاب الهمز لأبى زيد ، وأسطر قليلة من كتابه الثانى ، ضرب عنها ناشر كتابه صفحا .

/ وكتاب الهمز لأبى زيد فى ٢٩ صفحة من القطع المتوسط ، وينقسم إلى ٢٩ بابا ١١٧ منها الصغير ، ومنها الكبير . ولكن هذا التقسيم لا يقوم على أساس واحد ، بل على أسس مختلفة . فهناك أبواب قائمة على الحرف المؤتلف مع الهمزة فى الألفاظ ، مثل الأبواب المعقودة للباء ، فالراء ، فالزى ... إلخ . وكل باب من هذه الأبواب تحتوى ألفاظه جميعها على الهمزة والحرف المعقود له الباب ، مع ما يكملهما . ولم يراع المؤلف فى هذه

الأبواب أن تكون الهمزة أو الحرف الآخر أولى أو ثانية أو ثالثة . وبقيّة الأبواب لا تقوم على حرف معين إلى جانب الهمزة ، بل كان المؤلف يجلب فيها الألفاظ مختلطة . ومن الممكن أن نرى في بعض هذه الأبواب آثاراً من التنظيم ، إذ تحتوى على بناء أو أبنية معينة ، مثل الباب الرابع والعشرين فأكثر ألفاظه على وزن أفعال وأفعل وأفعل ، والباب السابع والعشرون أكثره على تفاعل وتفعّل وتفعّل ، وأكثر الباب التاسع والعشرين على أفعل ... إلخ . ووضع المؤلف في هذه الأبواب كثيراً من الألفاظ التي كان في ميسوره وضعها في الأبواب السابقة المعقودة للحروف ، وقد كان بعضها مكرراً بالفعل . ولا عناوين للنوعين من الأبواب ، مما يدل على أن فكرة التنظيم عنده ثانوية ، حتى أنها لم تنطرق إلى الألفاظ في داخل الأبواب ، سواء أكانت في الأبواب الأولى أم الثانية .

ونهج في علاجه على أن يورد اللفظ في معنى واحد أو في معان مختلفة أحياناً ويفسره بإيجاز ، وفي أحيان قليلة يستشهد عليه . وأورد معظم ألفاظه في صيغة الأفعال . وكان يورد الماضي منها فالمضارع فالمصدر ، أو الماضي فالمصدر أو المصدر ، وزاد إليها في مواضع الصفات . والتفت إلى المترادفات والفروق بينها أحياناً ، وإلى اللغات ونسب بعضها إلى قبائله . وشواهد أكثرها من الشعر ، وأقلها من القرآن ، ولا أنواع أخرى عنده . وأكثر الأشعار التي استشهد بها غير منسوبة إلى أصحابها من الجاهليين والإسلاميين والأمويين ، وكثيراً ما أتى بالشطر الواحد منها ، وعلق عليها في أحيان قليلة . وخصص أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) ثلاثة أبواب من مجموعة اللغوى ١١٨ / المشهور بالغريب المصنف للهمز . عالج في الباب الأول — ويبلغ ثلاث صفحات من الحجم الصغير — بعض الألفاظ المهموزة دون ترتيب معين . فأورد فيه كل لفظ وفسره بإيجاز وسرعة ، فتعاقبت الألفاظ بعضها وراء بعض دون فاصل إلا في موضعين اثنين ، ذكر في أحدهما بيتاً من الشعر عن الأصمعي غير منسوب ، وفي الثاني حديثاً لعبد الله بن سلام . وعنى إلى حد ما بالمترادفات . ونبه على اتفاق اللغويين على تفسير لفظ معين ، أو اختلافهم فيه . ونسب كل قول إلى صاحبه ، فأتضح أن أكثر هذا الباب مأخوذ عن الأموى ، مع بعض زيادات عن الكسائى وأبى زيد والأصمعي وأبى عمرو والأحر . ولم يلتفت فيه إلى مشتقات ، ولم يعن بإيراد المضارع أو المصدر من الأفعال التي ذكرها كما كان أبو زيد يفعل .

والباب الثانى لما يهمز من المعروف وما لا يهمز ؛ ويبلغ ستة أسطر ، كان يذكر فيه اللفظ مهموزاً ثم غير مهموز ، ولم يفسر أغلب الألفاظ لعدم غرابتها . ونسب الأقوال إلى أصحابها أيضاً ، ومعظمها من قول الكسائى ، وأحدها عن الأحر ، وآخر عن اليزيدى .

والثالث لما ترك فيه الهمز في خمسة أسطر . وذكر فيه ثلاث كلمات عن أنى عبيدة ، وما فيها من خلاف بين العرب عن يونس . ولا يختلف المنهج في هذين البابين عما رأينا في الباب الأول .

وختم ابن السكيت كتابه « الألفاظ » ، بباب ما تكلمت به العرب من الكلام المهموز فتركوا همزه ، وربما همزوا ما ليس بهمهموز . وهو صفحة ونصف صفحة وعالج فيه المؤلف بعض الألفاظ التي همزت للإلتجاع في بعض الآيات والأحاديث وأقوال العرب والشعر . والألفاظ كلها مؤلفة في جمل ثم تفسر وتعلل .

وأنى ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) في أدب الكاتب بثلاثة أبواب للهمز ، عالج فيها / نواحي مما عالجها ابن السكيت . ولا يختلف نهجه فيها عن نهجه أيضا غير أنه أشد ١١٩ منه اختصارا حتى أنه لم يفسر كثيرا منها .

وقد اضطرب ابن دريد (٣٢١ هـ) في الجمهرة في موقفه من الألفاظ المهموزة . فتركها في بعض الأبواب ترد في موضعها الطبيعي ، وحجزها في أبواب أخرى ، وبه على ذلك مدعيا أنه سيجمع الألفاظ المهموزة كلها في موضع واحد ، كأنما هي صنف خاص من الكلام ، على الرغم من محافظته على السير على الأبنية في الجمهرة ، وفصل كل بناء عن أخيه ، فالثنائي له باب ، والثلاثي له باب ، وهلم جرا . وبعد أن انتهى الثلاثي عقد « أبواب النواذر في الهمز » . وأورد فيها كل ما فيه همزة من ألفاظ ثلاثية أو رباعية ، سالمة أو معتلة . وجعل هذه النواذر أبوابا على وفق حروف العربية ، فأولها باب الألف في الهمزة ، وثانيها باب الباء فيه ، وثالثها باب التاء ... إلخ . وجمع في هذه الأبواب كل الألفاظ المهموزة التي أسقطها من مواضعها اللائقة بها ليجمعها هنا . وأورد فيها الألفاظ مختلطة إذ لم يراع فيها إلا أن يكون فيها الحرف المعقود له الباب مع الهمزة ، وغض نظره عن كون هذا الحرف أو الهمزة في أولها أو وسطها أو آخرها . ولكنه اضطرب في باب الألف في الهمز ، فأورد ألفاظا مختلفة ليس من حروفها الألف . وجمع في هذه الأبواب الألفاظ الثنائية مع الثلاثية والرباعية والسالمة مع المعتلة دون تفرقة بينها ، وكان يلتزم الفصل في غيرها من الأبواب .. كذلك لم يلتزم أن يذكر اللفظ ومعكوسه أو معكوساته كما كان يفعل في الجمهرة كلها ، بل نثر المعكوسات في المواضع المتباعدة .

ويتضح سبب هذه الاختلافات بين هذه الأبواب وغيرها من الجمهرة عند مقابلة مادتها بمادة كتاب الهمز لأبى زيد الأنصاري ما عدا باب اللقيف . فأبواب ابن دريد برمتها هي أبواب أبى زيد . وكان مؤلف الجمهرة أمينا ، فحافظ على ترتيب الألفاظ وطريقة إيرادها وتفسيرها إلا في النادر القليل . وانحصر تصرفه في نقل بعض الألفاظ من

١٢٠ باب إلى آخر أكثر ملاءمة لها ، وحذف أسماء بعض الشعراء ، / وإطالة التفسير لتوضيحه أو دعمه بشواهد شعرية . ولعل الخير التالي يؤيدنا ، قال الميكالي^(١) : « أملى على أبو بكر الدريدي كتاب الجمهرة من أوله إلى آخره حفظا في سنة ٢٩٧ ، فما رأيته استعان عليه بالنظر في شيء من الكتب إلا في باب الهمز فإنه طالع بعض الكتب » .

وألف في الهمز أيضا إسماعيل بن القمى ، الذى لم يبين ابن النديم تاريخه ، ولم يستطع ياقوت ولا السيوطى أن يتوصلا إليه . وكذلك على بن محمد بن عبيد المعروف بابن الكوفى الأسدى (توفى ٣٤٨ هـ) ورأى ياقوت كتابه بخطه . وألف أبو الفتح عثمان بن جنى (توفى ٣٩٢ هـ) كتاب الألفاظ المهموزة . ويبدو أنه هو « كتاب ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود مما يكتب بالألف والياء » المطبوع في المطبعة العربية بمصر . ويشتمل الكتاب ، كما قال مؤلفه في السطر الوحيد الذى قدم به كتابه « على ألفاظ مهموزة كثيرة الاستعمال ، يحتاج الكاتب إلى معرفتها ، نظمناها على حروف المعجم احتياطا وتقريبا ، واجتنبنا ما كان وحشيا وغريبا » . ويتضح من هذه العبارة الأساس الذى قسم عليه الكتاب وهو حروف المعجم ، باعتبار الحرف الأول من الكلمة وحده . ولم يرتب ابن جنى الألفاظ في داخل هذه الأقسام وفقا لحرفها الثانى فالثالث ... إلخ ، كما فعل في الحرف الأول ، وإنما أتى بها مهملة . وكتاب ابن جنى أشد اختصارا من كتاب أبى زيد فهو يذكر اللفظ ويفسره تفسيرا سريعا . وكان أحيانا يأتي ببعض المشتقات القليلة من اللفظ ، ونبه ذات مرة على لفظ قليل الاستعمال . ولكنه لم يراع أن يذكر في الأفعال ماضيها ومضارعها ، ومصدرها ، كما فعل أبو زيد . وخلا كتابه من الشواهد تماما . ولذلك لم يشغل الكتاب إلا ثمانى صفحات ألحق بها أربعا أخرى تحتوى على ثلاثة فصول : أولها في أربعة أسطر يتناول مصادر تفعل من المهموز ، والفصلان الأخيران في كيفية كتابة بعض الألفاظ المهموزة . ولا أهمية لهذين البابين ١٢١ / عندنا ، لأنهما خارجان من ميدان بحثنا ، ولذلك نهمل الكتب الخاصة بهما ، ولا أهمية للمقصور والمملود في كتاب ابن جنى ، كما قد يوحى به عنوانه الحديث . وجعل على بن إسماعيل المعروف بابن سيده (توفى ٤٥٨ هـ) عشرة أبواب من كتابه « المختص » للهمز ، ولكن الأبواب (٥ ، ٦ ، ٧) كلها صرفية لا تنطوى تحت بحثنا اللغوى . وعالج في الأبواب الأخرى نواحي مختلفة من الألفاظ المهموزة ، تشبه

ما رأيناه عند أبى عبيد وابن السكيت وابن قتيبة ، مثل ما يهمز فيكون له معنى فإذا لم يهمز كان له معنى آخر ، وما همز وليس أصله الهمز ، وما تركت العرب همزه وأصله الهمز ... إلخ . والحق أنه أدخل ما أتى به هؤلاء الأعلام الثلاثة في أبوابه ، وأضاف إليها من غيرهم . ثم استطرد إلى قواعد نحوية صرفية اعتمد فيها على سيبويه ، وأبى عليّ الفارسي ، وابن جنى . وقد حذف بعض أسماء اللغويين الذين ذكرهم فيما اقتبسه منهم . ومنهج ابن سيده مختلف من باب إلى آخر . فهناك أبواب لم يشرح ألفاظها البتة ، وأبواب قصيرة لا تزيد على ستة أسطر ، وأبواب تبلغ أربع صفحات أطلال فيها . ولكنه كان قليل الالتفات إلى مشتقات اللفظ الذى يعالجه ، واستشهد فى علاجه بالقرآن والحديث والشعر . ويبدو أن التأليف فى الهمز من الجانب اللغوى لم يشهد كثيرا من الباحثين المؤلفين . فكانت تصانيفه قليلة لا شهرة لها ، حتى أننا لم نعر فيما قرأنا من كتب على غير ما ذكرنا . ولكن هناك نوعا خاصا من الألفاظ المهموزة أولع بها الباحثون ولوعا شديدا منذ قديم الزمن إلى اليوم ، وهو المقصور والممدود . ولكنه ظهر متأخرا عن كتب الهمز عامة . وجلى أن هذا الفن لم يرتب إلا بحسب أحوال خاصة فى ألفاظه ، مثل اختلاف معانيها ، أو أصولها ، أو تحريف العامة لها . أما الترتيب الألف بآى فلم يظهر له أثر إلا فى كتاب أبى زيد ، وهو أثر ضئيل سرعان ما تخلصت منه كتب الهمز تماما .

الباب الرابع

كتب الحيوان

١٢٢ / نال الحيوان عناية كبيرة من اللغويين تضاهى العناية التى لاقاها عند العرب أنفسهم ، فآلفوا فى أجناسه المختلفة ، وأسمائه ، وصفاته ، وأعضائه ، وما تعلق به من آلات وأدواء ، وغير ذلك . ولكن القسط الأكبر من الاهتمام كان موجهاً إلى الإنسان والحيل والإبل ، والأخيران حيوانان لم يستطع العربى أن يستغنى عن أحدهما فى أية مرحلة من حياته ، بل رعاها فى أكثر الأحيان أكثر من رعايته لأبنائه . ونلقى فى هذه الصفحات القليلة نظرات سريعة فى منهج اللغويين فى هذا النوع من التصنيف ، دارسين الأنواع التى ظهرت مع كتاب العين أو قبله . وقد دهشت كثيراً أن رأيت كتب الحشرات هى الأولى فى الظهور . وربما كان السبب فى ذلك أن المؤلفين دونوا قبلها فى بعض الأنواع الأخرى ذات الأهمية من الحيوان كالخيل ، ولكن لم يصل إلينا آثار هذا التدوين . وربما كان السبب فى ذلك أيضاً أن القرآن ذكر طائفة من الحشرات كالتحل والنحل والذباب والعنكبوت والجراد والبعوض ، فكان لمفسرى القرآن مباحث وكلام فيها استرعى أنظار اللغويين .

١ - كتب الحشرات

لم تكن العرب تطلق لفظ الحشرات بمعناه العلمى المعروف اليوم ، ولذلك تناول اللغويون تحت هذا الاسم الحشرات والزواحف والموام . قال أبو خيرة^(١) : « حشرة الأرض : الدواب الصغار ، منها اليربوع والضب والورل والقنفذ والفأرة ، والجرذ ١٢٣ / والحرباء والعظاية وأم حنين والعصفوف والطحن وسام أبرص والسداسة — وهى العنمة — والشقذان والثعلب والهرّ والأرنب . وقيل : الصيد أجمع حشرة ، ما تعظم منه أو تصاغر ، وما أكل من صيد فهو حشرة ... وقيل : الطير أيضاً من الحشرة . وقيل : الحشرة ما أكل من بقل الأرض نحو الدعاع والعت » . ونحن مضطرون إلى مسايرتهم فى هذا الاعتبار ، مع مخالفتهم المدلول العلمى . وكان من المؤلفين من أفرد

كُتباً للحشرات وحدها ، ومنهم من خصص لها باباً أو فصلاً في مجموعات اللغوية . وكذلك تناول بعضهم الحشرات عامة ، وقصر بعضهم الآخر بحثه على نوع منها . وأول من ألف فيها أبو خيرة الأعراى الذى روى عنه أبو عمرو بن العلاء كتاب الحشرات ، ثم أبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) ألف كتاب النحل والعسل ، ثم أبو عبيدة (٢١٠ هـ) كتابى الحيات والعقارب ، والأصمعى (٢١٣ هـ) كتاب النحل والعسل ، وعلى بن عبيدة الرىحاني أحد ندماء المأمون (٢١٩ هـ) كتاب النحلة والبعوضة ، وابن الأعراى (٢٣١ هـ) كتاب الذباب ، وأبو نصر أحمد بن حاتم (٢٣١ هـ) كتاب الجراد ، وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) كتب الحشرات ، والجراد ، والنحل والعسل ، وهشام بن إبراهيم الكرنباني تلميذ الأصمعى كتاب الحشرات ، وأبو بكر محمد بن إسحاق الأهوازي كتاب النحل وأجناسه ، وفي القرن الرابع ألف أبو الحسن الأنخس الأصغر (٣١٥ هـ) كتاب الجراد .

ولم يبق أى كتاب مستقل فيها ، وإنما بقيت الموسوعات التى تعرضت لها فى بعض فصولها مثل الغريب المصنف لأبى عبيد ، والنعم المنسوب لابن قتيبة ، وأدب الكاتب له ، ومبادئ اللغة للخطيب الإسكافى (٤٢١ هـ) ، وفقه اللغة للثعالبي (٤٢٩ هـ) ، ومخصص ابن سيده (٤٥٨ هـ) وكفاية المتحفظ لابن الأجدانى (قبل ٦٠٠ هـ) . وحين ندرس هذه الفصول المختلفة لا نجد بينها خلافاً فى أساس تقسيمها أو ترتيبها ، وإنما وجه الخلاف بينها فى قلة المواد وكثرتها ، وتنوع النواحي التى عالجتها وعدمه ، والاختلافات اللغوية : فأساس التقسيم عندها جميعاً الحيوان وما يتصل به . / فباب ١٢٤ لصغار الطير والحوام والنحل ، وآخر للجراد ، وثالث لليعاسيب ... إلخ ، أو باب لأصواته ، وآخر لأسماء جحرته ، وثالث للدغته وسُمنه ، وما شابه ذلك . وجميع هذه الأبواب لا ترتيب فيها .

وأقصر هذه الأبواب وأقلها مادة ما فى أدب الكاتب ، ومبادئ اللغة ، وكفاية المتحفظ . ولكنها تعالج الحشرات المختلفة وأسماء أعضائها ، والألفاظ مفسرة بكل إيجاز . ولا شواهد بها ولا التفات إلى مؤنث أو مذكر ، مفرد أو جمع ، إلا نادراً فى مبادئ اللغة . ويشبه فقه اللغة هذه الأبواب فى القصر ، إلا أن أبوابه كثيرة شملت عدة نواح . وخصص أبو عبيد لها أبواباً تناول فيها الحشرات المختلفة ونعوتها وجماعاتها وأسماءها فى مراحل حياتها المختلفة . والتفت فيها إلى المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ، واللغات ، وذكر بعض الشواهد الشعرية القليلة . ثم لا يختلف منهجه عما شاهدناه من قبل . وكل هذه الأمور التى رأيناها فى الغريب المصنف نراها بعبارتها فى كتاب النعم والبهائم

والوحش ... المنسوب لابن قتيبة ، ونشره الأب موريس بوج P. Maurice Bouges ولا خلاف بينهما ، إلا في أن هذا حذف شواهد أبي عبيد ، وأسماء اللغويين والأعراب الذين ذكرهم . وقد شك المحقق في نسبة الكتاب ، ورجح أنه ليس لابن قتيبة ، وأقام ترجيحه على أسباب وجيهة .

وأفرد ابن سيده ٣٤ صفحة من السفر الثامن من مخصصه للحشرات ، واعتبرها كتابا كاملا مستقلا . فجعله قسمين : الأول للحشرات ، والثاني للهوام . وبدأ كل قسم بتعريفه وما يندرج تحته من حيوان ثم تناول هذه الحيوانات التي ذكرها بالتعريف ، فعنى بأنواعها وجحرتها وأصواتها وإن قصر في قسم الهوام قليلا . وذكر المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ، والأوصاف والأفعال المأخوذة من أسماء الحيوانات ، وأعمالها وأسماءها في مراحل حياتها المختلفة ، وأسماء أعضائها ، وبعض المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ، واللغات ، واستشهد بالشعر والأمثال والأخبار . والحق أن هذا الكتاب ، أكمل ما رأينا في الحشرات .

٢ - كتب الخيل

/ ١٢٥

عنى لغويو العرب بالتصنيف في الخيل عناية فائقة ، لا نجد مثلها إلا في التأليف في الإبل ، والخيل أداة انتقال العرب في الحرب ، والإبل أداتهم في السلم . وقد تعرض أبو عبيدة ، من أوائل المؤلفين في الخيل ، للعلاقة بين العربي وفرسه ، في صدر كتابه فقال (١) : « لم تكن العرب في الجاهلية تصون شيئا من أمواليها ولا تكرمه ، صيانتها الخيل وإكرامها لها ، لما كان لهم من العز والجمال والمنعة والقوة على عدوهم ، حتى إن كان الرجل من العرب ليبيت طاويا ، ويشيع فرسه ويؤثره على نفسه وأهله وولده ، فيسقيه المحض ، ويشربون الماء القراح ، ويعير بعضهم بعضا بإذالة الخيل وهزالها وسوء صيانتها ، ويذكرون ذلك في أشعارهم ... » .

وأول من نعرف من مؤلفي الخيل أبو مالك عمرو بن كركرة من أساتذة الخيل . ثم ألف فيها تحت اسم الخيل أو خلق الفرس النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) وأبو المنذر هشام بن محمد الكلبي (٢٠٤ أو ٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) له ثلاثة كتب في الخيل وأسمائها وحُضْرُها (٢) ، والأصمعي (٢١٣ هـ) له كتابان باسم الخيل وخلق الفرس ، وعلى بن عبيدة الريماني

(٢١٩ هـ) ، والمدائني (٢٢٥ هـ) ، ومحمد بن عبيد الله العتيبي (٢٢٨ هـ) وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) وأبو نصر أحمد بن حاتم (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) والتوزي (٢٣٣ هـ) وهشام بن إبراهيم الكرنباني تلميذ الأصمعي ومحمد ابن حبيب (٢٤٥ هـ) وأبو محلم الشيباني (٢٤٥ هـ) وأبو عكرمة عامر بن عمران الضبي (٢٥٠ هـ) / وأبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي (٢٥٧ هـ) وأبو محمد ١٢٦ ثابت بن أبي ثابت (وراق أبي عبيد) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وأحمد بن أبي طاهر (٢٨٠ هـ) . وألف فيها من المتوفين في القرن الرابع : أبو محمد قاسم بن محمد الأنباري (٣٠٤ هـ) وأبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١٠ هـ) ومعاصره الحسن بن عبد الله لكذة ، وأبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي (٣٤٠ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو الطيب محمد بن أحمد الرشاء (٣٢٥ هـ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) والحسين بن علي الحميري (٣٨٥ هـ) . وألف من أهل القرن الخامس يوسف بن عبد الله الزجاجي (٤١٥ هـ) والحسن بن أحمد الأعرابي الغندجاني (كان يعيش ٤٢٨ هـ) ، ومن أهل القرن السابع محمد بن علي اللخمي (٦١٦ هـ) ومحمد بن رضوان الحميري (٦٥٧ هـ) .

وكان للحروب المتصلة بين المشرق والمغرب ، وخاصة الحروب الصليبية والأندلسية أثرها في محاولة المؤلفين إذكاء روح الحماسة بين الشعوب بالتأليف في الخيل والسلاح وأدوات الحرب عامة . وكان من هذه التأليف ما اتسم بصيغة لغوية ، إلى جانب الصيغة الأدبية الحماسية الغالبة . ومثال هذه التأليف حلية الفرسان وشعار الشجعان لعلني بن عبد الرحمن بن هذيل الأندلسي ألفه للسلطان أبي عبد الله محمد من بني الأحمر (تولى ٧٩٧ - ٨١٠ هـ) . وتعرضت المجاميع اللغوية للخيال أيضا ، فخصتها بكثير من أبوابها . وقد بقي لنا كثير من كتب الخيل ، ونحاول أن نلقى نظرة سريعة على منهاجها . أما ابن الكلبي وابن الأعرابي فعالجا أنساب الخيل وأسماءها وقبائلها وأخبارها ، أي أنجها أنجها تاريخيا ، ولذلك نخرجهما عن بحثنا .

ولجأ جميع مؤلفي الخيل إلى تقسيم كتبهم تقسيما موضوعيا ، فباب لأعضاء الخيل ، وآخر لما يستحب فيها ، وثالث لما يكره ... إلخ . / فكتب الخيل مثل كتب الحشرات ، ١٢٧ أي أن الفرق بين المؤلفين في اتساع المادة وقتلها ، وفي طريقة علاجها لا ترتيبها . فالموضوعات التي كتب فيها أبو عبيدة نجدها أو ما يماثلها عند أكثر من بعده . والتفت أبو عبيدة إلى كثير من نواحي الخيل ، إذ وصف مكانتها عند العربي ، وأسماء أعضائها وأوصافها ، وأسماءها في مراحل حياتها والأصوات التي تُدعى بها ، وعيوبها ، وأوصاف

عنقها وألوانها وشياتها ونشاطها . وكان في تناوله لأسماء الأعضاء يتناول عضوا عضوا ويسمى ما فيه من أجزاء . وكان في أكثر الأحيان يصدر الفصل بمجموعة الأسماء التي يفسرها فيه ، ثم يأخذ في تفسيرها واحدا واحدا . ويكثر من الأشعار جدا في بعضها ، ويقل في بعضها الآخر . ولكن التقسيم عنده مضطرب فوجد أكثر من باب تتناول أمرا واحدا بدون داع .

وكتاب الأصمعي أقل مادة من كتاب أبي عبيدة ، ولكنه يعالج معظم النواحي التي عالجها . وهو أكثر منه انتظاما في بعض الفصول وأقل في بعضها الآخر . وكان كثير الالتفات إلى الألفاظ التي تطلق على كل حالة من الخيل ، وكذا الأفعال والصفات منها ، فهو أكثر لغة من كتاب أبي عبيدة . والشعر عنده متوازن موزع على جميع الفصول ، ولكنه أقل مما عند أبي عبيدة ، كما لم يراع أن يقدم مجموعة الأسماء التي يفسرها في صدر فصوله مثله .

وخص أبو عبيد الخيل بكتاب من « الغريب المصنف » ضم ١١ بابا ، اعتمد فيها على الأصمعي إلى حد كبير . وتناول فيها النواحي التي تناولها سلفاه مع بعض أمور جديدة . وخطته أن يذكر اللفظ ثم يفسره بإجمال . والشعر عنده قليل . والكتاب قليل الأهمية بالنسبة للخيل ، بعكس ما نراه في موضوعاته الأخرى . وتتضح فيه أيضا الظواهر التي نراها في كل موضوع في الغريب .

وجعل كراع التمل بابين من المنتخب والمجرد لأسماء الطير وغيره من الحيوان ١٢٨ / في صفة الفرس وأسماء الدوائر فيه . وهما قليلا القيمة ، يعطيانا قوائم مع الشرح الموجز ، ولا شواهد أو مشتقات أو أسماء لغويين فيها .

وجعل الخطيب الإسكافي كتابا للخيل في كتابه مبادئ اللغة ، أخذ كل ما فيه من أبي عبيدة — إلا أبوابا قليلة قصيرة وزيادات أخرى — مع اختصاره وتهذيبه وحذف أكثر أشعاره .

ونستطيع أن نجتمع عدة أبواب في الخيل متناثرة في فقه اللغة للشعالبي . وكلها قصيرة مأخوذة مما قبله من اللغويين ، مقتصر على المتن اللغوي مع الإيماء إلى الشرح كعادته في جميع موضوعاته .

وتصل كتب الخيل إلى القمة في كتاب الخيل من مخصص ابن سيده الذي يشغل منه ٧٠ صفحة من القطع الكبير . وتجد فيه كل الموضوعات التي عالجها من قبله حتى كتابي ابن الكلبي وابن الأعرابي التاريخيين . وكان لا يجمع بعض الأبواب المتشابهة في الكتب المتنوعة في باب واحد ، ولذلك يجد الباحث عنده موضوعا واحدا في بابين

أو أكثر مع اختلاف العنوان . وقد سمح لنفسه بالتصرف في مقتنياته بحذف بعض الأخبار والأشعار وأسماء الرواة ، وتغيير ترتيب عبارتها . وحشا هذه الأبواب التي استعارها من غيره بزيادات كثيرة ، تتألف من مشتقات من اللفظ الذي يعالجه أو مرادفات له أو مسائل لغوية ونحوية وصرفية تتصل به ، أو شواهد من الحديث والأمثال ، أو مخالفة لغوى آخر لتفسيره ، أو زيادة عليه ، أو ما شابه ذلك .

أما ابن الأجداني فجعل للخيل في كفاية المتحفظ أربعة فصول في ٥ صفحات من حجم كتب الجيب لا تستحق الذكر في قصورها واختصارها .

وأخيرا نجد وجهة مختلفة عن الكتب السابقة في حلية الفرسان ، إذ هو قسمان الأول في الخيل ، والثاني في السلاح ولا شأن لنا به . واتجه في دراسة الخيل وجهة عملية تاريخية أدبية لغوية . فعالج تعليم ركوب الخيل ، وبدء خلقها وأول من اتخذها / وحب الأنبياء ١٢٩ لها ، والأشعار فيها ، ثم أعضائها وما يستحب وما يكره فيها ، وما إلى ذلك من موضوعات رأيها في الكتب السابقة . وقد اعتمد المؤلف في تأليف كتابه على ابن الكلبي وابن الأعرابي وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم . وهو لا يسمو إلى درجة كتب الخيل اللغوية الخاصة ، ولكنه أحسن تقسيما منها .

ويخرج الباحث من هذا العرض السريع بأن كتب الخيل سارت في وجهات متعددة ، منها التاريخي والعمل والادبي واللغوي . وكان أسبقها في الظهور التأليف التاريخي عند ابن الكلبي ، فاللغوي والادبي عند أبي عبيدة والنضربين شميل والأصمعي ، فالعمل في العصور المتأخرة . وقد اعتمد جميع المؤلفين على الكتب الأولى في المادة والمنهج ، فلم يحاول أحد منهم الابتكار أو التجديد . وإنما الأمر الذي دفعهم إلى التأليف هو جمع مواد أكثر مما في الكتب الأولى ، أو اختصارها عند المتأخرين . ولما كان الأمر كذلك ، كان أعظمها أكثرها مادة . ولا نزاع في أن المخصص أكثرها مادة وأعمها ، وربما كان أحسنها ترتيبا من الناحية التي اتجهوا إليها ، وإن سادها الاضطراب كثيرا . ولذلك كان المخصص القمة التي وصل إليها التأليف في الخيل ، وخاصة التأليف الذي اتجه اتجاهها لغويا خالصا .

٣ — كتب خلق الإنسان

وضع اللغويون الإنسان أيضا تحت البحث ، فوجهوا إليه أنوارهم ، ودونوا أسماء كل ما ظهر تحتها حتى بعض ما في جوفه ، وتبينوا الأحوال والصفات المختلفة التي تعترى كل عضو من أعضائه . ووسعوا دائرة أبحاثهم إلى النواحي الأخلاقية والاجتماعية أيضا .

وأول كتاب عثرنا على اسمه في خلق الإنسان هو كتاب أبى مالك عمرو بن كركرة ،
ثم تناوله النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) في الجزء الأول من كتابه « الصفات » . ثم تعرض له
قطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) والمفضل بن سلمة (٢٠٨ هـ)
١٣٠ وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) / وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ)
وأبو زياد الكلابي (٢١٥ هـ) وأبو عثمان سعدان بن المبارك الضرير (٢٢٠ هـ) ،
ونصر بن يوسف صاحب الكسائي ، وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) ، وأبو عزم الشيباني
(٢٤٥ هـ) ومحمد بن حبيب (٢٤٥ هـ) وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) وأبو محمد
ثابت بن أبى ثابت وراق أبى عبيد ، وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) والحسن بن عبد الله لكذة .
وألّف فيه من المتوفين في القرن الرابع : أبو محمد القاسم بن محمد الأنباري
(٣٠٤ هـ) وأبو موسى الحامض (٣٠٥ هـ) وأبو إسحاق الزجاج (٣١٠ هـ) وداود
ابن الهيثم التنوخي (٣١٦ هـ) وأبو بكر محمد بن عثمان الجعد (نحو ٣٢٢ هـ) ومحمد بن
أحمد الوشاء (٣٢٥ هـ) ومحمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) وأبو جعفر أحمد بن
محمد النحاس (٣٣٨ هـ) ، وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) .
وفي القرن الخامس : يوسف بن عبد الله الزجاجي (٤١٥ هـ) وعبد الله بن سعيد
الخوافي (٤٨٠ هـ) وأبو نصر محمد بن محمد الرامشي النيسابوري (٤٨٩ أو ٤٩٠ هـ) .
وفي السابع الصغاني (٦٥٠ هـ) وغير هؤلاء كثيرون ، إلى جانب أصحاب
الموسوعات . وكان من المؤلفين من نظم خلق الإنسان كمحمد بن عيسى بن أصغ
(٦٢٠ هـ) والسبوطي (٩١١ هـ) .

ولم يبق من هذه الكتب إلا قليل والموسوعات . وأولها كتاب الأصمعي الذي ينقسم
ثلاثة أقسام : مقدمة لبعض الأمور العامة مثل الحمل والولادة والسن ، وعالجها زمناً ؛ ثم
العرض وعالج فيه الوصف العام للإنسان ثم فصل وصفه جزءاً جزءاً مبتدئاً من أعلاه إلى
أسفله ومن خلفه إلى أمامه ، كأنما وضع رجلاً عارياً أمامه ، والتفت إلى ما يعترى كل
عضو من صفات وأحوال ، ولم يحد عن ذلك إلا قليلاً ؛ ثم خاتمة في بعض الأوصاف
الخلقية والخلقية العامة . وأكثر فيه من الشعر والتعليق عليه ، ومن الأخبار والمحاورات ،
والأمثال . والتفت إلى المذكر والمؤنث والمفرد والجمع واختلاف اللفظ الذي يطلق على
العضو الواحد باختلاف الحيوان . وأورد بعض مشتقات اللفظ من فعل وصفة
ومصدر ، وما فيه من لغات .

١٣١ / واستهل أبو عبيد الغريب المصنف بكتاب خلق الإنسان ، شغل منه ٥٨ صفحة .
وعالج فيه أكثر مادة الأصمعي ، ولكنه زاد موضوعات أخرى كثيرة تتعلق بأوصافه

والناحية الاجتماعية فيه من أخلاقه وعائلته ووراثته . وليس لأنى عبيد منهج معين في ترتيب أبوابه ، بل سار وفقا لتوارد خواطره فتشتت بعض الموضوعات عنده ، كما لم يلتزم ترتيب الأصمعى الجميل في وصف أعضاء الإنسان . ويظهر في الكتاب ما يظهر في أبوابه كلها من عزو الأقوال إلى أصحابها ، والاستشهاد بالشعر مع قلة ، والالتفات إلى المفرد والجمع والمذكر والمؤنث (ولكنه أقل من الأصمعى فيها) . ويبدو من ترداد أسماء المؤلفين عنده أنه اعتمد على أبى عمرو الشيبانى والكسائى ثم الأصمعى أكثر من غيرهم . واستهل ثابت بن أبى ثابت كتابه بذكر مراجعه ، وهم أبو عبيد والأثرم وسلمة بن عاصم وأبو نصر وابن الأعرانى والأصمعى وأبو زيد الأنصارى . ثم تحدث عن الحمل وتطوره ، والولادة ، ثم الأسماء التى تطلق على المولود فى أعمارهِ المختلفة . ثم وصف جسم الإنسان : ما يطلق على شخصه عامة ، ثم ما يطلق على أجزاء جسمه واحدا بعد آخر ، مبتدئا بالرأس ومتيها بالقدم ، وما ينعت به كل جزء فى أحواله المتنوعة ؛ أى أنه اتقى خطأ الأصمعى .

وأكثر من الشواهد الشعرية خاصة ، وإن لم يخل الكتاب من الآيات والأحاديث والأمثال .

والحق أن النظرة السريعة فى هذا الكتاب تبين أنه أكبر كتاب بقى لدينا من هذا النوع ، وتبين أن ابن سيده جعله عماده الأول فى حديثه عن خلق الإنسان فى المخصص . وخصص ابن قتيبة فصلين من أدب الكتاب لبعض عيوب الإنسان وأمراضه ، والفروق بين بعض الألفاظ التى يظنها الناس مترادفات من خلقه . وهما قصيران ضيلا القيمة .

أما الزجاج فأخذ كتاب الأصمعى وحذف ما فيه من تكرار أو استطراد أو شواهد إلا قليلا . وحذف بعض المواد ، وبعض أجزاء التفسيرات التى لا يضير حذفها ، والمقدمة والخاتمة . ثم زاد أشياء قليلة وفصلين لللاست وفرج المرأة . ولم يفعل شيئا غير ذلك .

واتبع أحمد بن فارس خطة الأصمعى فى الترتيب ، غير أنه آثر الإيجاز الشديد فاقصر على أسماء أعضاء الإنسان ، ولم بشر إلى ما تتصف به من صفات إلا قليلا . ولم يورد شواهد مطلقا .

وجعل كراع الحمل بابا من المنتخب والمجرد للأسماء المفردة من خلق الإنسان وسائر الحيوان ومن الصفات ، شغل أكثر من ثلاث صفحات ، وأورد فيه الأسماء دون ترتيب ، ولا شواهد عنده ، ولا أسماء لغويين .

ونستطيع أن نجد للإنسان مكانا في كل باب من فقه اللغة للشمالي ، ولكننا نجد أيضا التفاهة نفسها والقصور ، فهو من المتون القصيرة .

واتبع ابن سيده أبا عبيد في استهلال مخصصه بكتاب خلق الإنسان الذي شغل السفر الأول وأكثر من نصف الثاني منه . ونستطيع أن نرى فيه ثلاثة أقسام كبيرة ، ١٣٢ / تتصدرها مقدمة في نيف و صفحتين . أما المقدمة فتعالج لفظ إنسان لغويا وصرفيا .

وأما الأقسام الثلاثة فتعالج ما عالجها الأصمعي في أقسامه الثلاثة مع التوسع الشديد حتى يضع وجه الشبه بين الاثنين ، ومع إدخال أبواب كثيرة جديدة ليست عند الأصمعي ، مثل أبواب الغريب المصنف الاجتماعية . وإنما لنجد عناوين كثير من الأبواب بنصها في الكتابين . وأجرى ابن سيده في هذه الأبواب التي اقتبسها ما أجراه في أمثاله من حذف وحشو وتغيير في الترتيب ، وملأها بالأمور الصرفية والنحوية التي يهواها . وختم القول فيه أنه سار على نظام الأصمعي ، وهو أحسن نظام ، وأنه أورد كل ما كان عنده وعند غيره ، فهو أحسن الكتاب نظاما وأوسعها مادة .

وبدأ ابن الأجداني كفاية المتحفظ بخلق الإنسان أيضا ، وخصص له ١٥ صفحة ضمت ١١ بابا عاجلت أمورا لا أهمية لها من الإنسان أيضا ، ولا تستحق أن تأخذ منا هذين السطرين .

وصفوة القول في هذا النوع من التصنيف أنه بدأ قبل عصر الخليل ، وسرعان ما وصل إلى نظامه الأمثل عند الأصمعي . فلم يستطع من بعده أن يتحرروا منه إنما اقتصروا على تكميله . وكانت مادة الأصمعي أيضا خميرة لما بعده من كتب حتى انحصص . فالأصمعي هو المعلم الأول فيه ، ثم أبو عبيد ، ثم قمته ثابت بن أبي ثابت ، وابن سيده في المادة واكتمال النظام . وتكون الأصمعي بعض جزئيات المنهج بألوان بقيت عند غيره أيضا ، إذ استشهد ببعض الأحاديث والأشعار والأخبار ، فسار خلفه مؤلفو خلق الإنسان . وكانت هذه الشواهد من الكثرة عنده بحيث اضطر بعض المتأخرين إلى اختصارها أو حذفها كالزجاج وأبي عبيد . وكان هم الأصمعي وثابت الناحية العضوية من الإنسان مع نظرة شاملة إليه ، أما أبو عبيد فأتجه فيه اتجاهها اجتماعيا ، وفاز ابن سيده بالحظتين .

الباب الخامس

كتب النوادر

/ ظهر هذا الصنف من التأليف مبكرا ، فأول من ينسب إليه كتاب فيه هو أبو عمرو ١٣٣ ابن العلاء (١٥٧ هـ) شيخ نخاة البصرة ولغويها . وقد يفهم من عبارة ابن النديم أن الكتاب من تدوين أحد تلاميذ أبي عمرو إذ قال : « كتاب النوادر عن أبي عمرو بن العلاء » ، ولا ندري شيئا عن هذه الباكورة اللغوية .

ثم تتابع التأليف في النوادر ، فظهرت في القرن الثاني كتب للقاسم بن معن الكوفي (١٧٥ هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ومعاصره أبي مالك عمرو بن كركرة ، والكسائي في ثلاث نسخ كبرى وصغرى ووسطى (١٩٨ هـ) وأبي شبل العقيلي (عاش في عهد الرشيد ١٧٠ - ١٩٣ هـ) وأبي المضرحي .

وقد أخرج يونس بن حبيب نسختين من كتابه : صغرى وكبرى . روى إحداهما ابن سلام واختصرها تاج الدين بن مكيوم ، قال السيوطي ^(١) : « النوادر ليونس ، رواية محمد بن سلام الجمحي عنه . وهذا الكتاب لم أقف عليه إلا أنى وقفت على متقى منه بخط الشيخ تاج الدين بن مكيوم النحوي ، وقال إنه كتاب كثير الفائدة قليل الوجود » . وأورد السيوطي في المزهرة فقرات قصيرة قليلة منه تدل على أنه كان كثير الرواية فيه عن أبي عمرو بن العلاء ، ويوازن بين لغتي الحجاز وقيم . ولم يورد السيوطي في اقتباساته أية شواهد شعرية ، وربما كان ذلك اختصارا منه لا من المؤلف . ونقد هذا الكتاب أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيراقي (٣٦٨ هـ) ثم رد على هذا النقد أبو محمد الحسن بن محمد النسابة التميمي التاهرتي (٤٢٨ هـ) .

/ وعثرت في المزهرة ^(٢) على اقتباس واحد من نوادر أبي مالك ، قال فيه : « الشبر : ١٣٤ من طرف المختصر إلى طرف الإبهام . والفتر : من طرف الإبهام إلى طرف السبابة . والرتب : بين السبابة والوسطى . والعتب : ما بين الوسطى والبنصر . والوصيم : ما بين المختصر والبنصر ، وهو البصم أيضا . ويقال : ما بين كل أصبعين فوت ، وجمعه أفوات » . ولعله كان يتناول بعض الأشياء المتصل بعضها ببعض ، في موضع واحد .

وزخر القرن الثالث بكتب النوادر ، حتى شهد أكثر من عشرين منها . فقد ألف فيها أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (٢٠٢ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) وأبو محمد عبد الله بن سعيد الأموي (أستاذ أبي عبيد) والفراء (٢٠٧ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) وأبو زيد (٢١٥ هـ) والأخفش سعيد ابن مسعدة (٢١٥ هـ) وعبد الرحمن بن بزرج (من طبقة الأصمعي) والليثاني (تلميذ الكسائي) وأبو زياد بن عبد الله الكلاني (٢١٥ هـ) وأبو المنهال عيينة بن عبد الرحمن (تلميذ الخليل) وأبو مسحل الأعرابي (تلميذ الكسائي والليثاني) وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) وعلي بن المغيرة الأثرم (٢٣٢ هـ) والتوزي (٢٣٣ هـ) وأبو الوازع محمد بن عبد الخالق « نوادر الأعراب الذين كانوا مع ابن طاهر بنيسابور » ، ودلامز البهلول وعبد الله بن محمد بن هاني النيسابوري (٢٣٦ هـ) وابن السكيت (٢٤٦ هـ) وهارون بن زكريا الهجري وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وأبو حنيفة الدينوري (٢٨٢ هـ) ومعاصره الحسن بن عبد الله المعروف بلكذة ، والحسن بن غليل العنزي (٢٩٠ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) ، ونصر بن مضر الأسدي رواه عنه محمد بن الحجاج بن نصر الأنباري ، ورآه ابن النديم نحو مائة وخمسين ورقة وفيه إصلاح بخط أبي عمر الزاهد .

وأورد السيوطي في المزهرة عدة اقتباسات من نوادر اليزيدي ، تدل على أنه عني ١٣٥ / عناية شديدة باللغات وخاصة لغة الحجاز وتيمم كأستاذه أبي عمرو بن العلاء ، وروى عنه في نوادره . وقد بدأها بموازنة بين لغتي الحجاز وتيمم ، وكان يرجع بين هذه اللغات أحيانا ، وعنى أيضا بالتعبيرات الخاصة بالألفاظ المتشابهة التي يخطئ الناس في استعمالها وبالمضاف وبالمصادر التي لا مثيل لها . ولم يورد السيوطي في اقتباساته شواهد شعرية ولا غيرها (١) . وذكر ياقوت (٢) أن نوادر اليزيدي شبيهة بنوادر الأصمعي .

وألف أبو عمرو الشيباني كتابين في النوادر : الجيم ، وقد تناولناه في اللغات ، والنوادر الكبير ، وأخرج منه ثلاث نسخ . وتبين مقتبسات المزهرة منه أنه عني بالألفاظ التي يبدل بعض حروفها ، وشواذ التصغير ، وغريب الأعلام ، والجموع التي لا واحد لها ، والألفاظ الملتبسة التي قد يحدث فيها تصحيف ، وأنه كان يروى عن أعراب القبائل المختلفة ويستشهد بالشعر (٣) . وقد أخذ ثعلب وأبو إسحاق الحرني وغيرهما هذا الكتاب عن عمرو بن أبي عمرو الشيباني .

(١) المزهرة ١/ ١١٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ١٠٦، ١٤٤، ١٥١ (٢) معجم الأدباء ٢٠/ ٣١

(٣) ١/ ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٤١، ٦٥، ٧٢، ١٠٥، ١٥١

وأفرد على بن حمزة البصري بابا من كتابه «التهذيبات على أغاليط الرواة» لنقد نوادر أبي عمرو الشيباني ، فأورد فيه بعض اقتباسات تؤكد بعض ما رأيناه آنفا . ولم يكن أبو عمرو يقدم الشعر ثم يفسره كما فعل أبو زياد الكلابي ، وإنما كان يقدم اللفظ ويفسره ثم يأتي بالشعر شاهدا عليه . ويبين منها أيضا أنه كان يورد بعض الأخبار مثل ما يورد في تعليل تسمية مدركة وطابخة ، ويستقصى بعض الموضوعات ، قال البصري : « أقي أبو عمرو بأسماء البلح في نوادره على الاستقصاء » .

وروى السيوطي بعض اقتباسات من أبي محمد الأموي ، ولكن لم ينص على أنها من النوادر ، فلا نستطيع أن نعتمد عليها . وكذا الحال مع الفراء ، وأبي عبيدة الأصمعي ، والأخفش ، إلا أن الأصمعي له كتابان : النوادر ، وآخر باسم نوادر الأعراب . وقيل إن الأصمعي ألف أحدهما لـ جعفر بن يحيى البرمكي . وقد تسرب إلي نسخة آل طاهر في حياة الأصمعي زيادات أكثر من الثلث . قال الأزهرى في / مقدمة التهذيب : ١٣٦ « كان (الأصمعي) أملئ ببغداد كتابا في النوادر ، فزيد عليه ما ليس من كلامه ، فأخبرني أبو الفضل المنذرى ... عن سلمة (بن عاصم) قال : جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله ابن طاهر صديق أبي السعراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه . فجعل الأصمعي ينظر فيه فقال : ليس هذا كلامي كله ، وقد زيد عليّ فيه ، فإن أحبيتم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت وإلا فلا تقرّوه .. فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب ، وهو أرجح من الثلث ثم أمرنا فنسخناه له (١) » . وقال الأزهرى أيضا عن نوادر ابن بزرج : « فاستحسنه ووجدت فيه فوائد كثيرة (٢) » .

أما نوادر أبي زيد الأنصاري ، فأقدم كتاب من هذا النوع باق عندنا ، وقد طبع في المطبعة الكاثوليكية للسوريين في بيروت ١٨٩٤ م . وتجمع هذه النسخة روايتين من نوادر أبي زيد . أولاها من طريق أبي الحسن عليّ بن سليمان الأخفش ، عن أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي المبرد ، عن التوزي وأبي حاتم السجستاني عن أبي زيد ، والثانية عن أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري عن الرياشي وأبي حاتم ، عن المؤلف . وينقسم الكتاب إلى ١٥ بابا ، ثلاثة منها خاصة بالشعر ، وسبعة بالرجز ، وخمسة بالنوادر . وليس لتقسيمه قيمة فعلية ، إذ لا يمتاز الباب الأول من الشعر مثلاً عن الثاني ، أو الثالث بأمر من الأمور . وكذا الحال في أبواب الرجز والنوادر ، حتى أنه يضع بابين للرجز

أحدهما وراء الآخر دون سبب واضح لتجزئتهما . أما أبواب الشعر والنوادر فمتفرقة لا يتعاقب اثنان منها . وقد اختلفت الروايتان السابق ذكرهما بصدد هذه الأشعار والرجز والنوادر . فذهب أبو حاتم السجستاني إلى أن أبا زيد روى الشعر عن المفضل الضبي ، والرجز واللغات عن العرب مباشرة / وذهب التوزي إلى أنه روى الرجز عن المفضل ، والشعر واللغات عن العرب . وقد نسب أبو زيد نفسه في تضاعيف الكتاب الأشعار والأرجاز إلى من أخذها عنه . ويظهر منها أنه كان يروى كلا من الشعر والرجز عن الأعراب وعن المفضل أيضا . ١٣٧

واختلف منهج أبي زيد في الأصناف الثلاثة . ولكنه كان في الشعر والرجز متقاربا ، أما النوادر فمتباعدة عنهما . فكان في الأبواب الشعرية يقدم بيتا أو مقطوعة من الشعر ، ويصرح في الغالب باسم قائلها ، وقد يعزوه إلى قبيلته ، ويبين العصر الذي عاش فيه : أجاهلي أم أدرك الإسلام أم إسلامي . وكان يؤخر الشرح إلى ما بعد الأبيات جميعها ، أما الروايات فيسمح بوضعها في الأبيات . وكان يلتفت في شروحه إلى بعض المشتقات والتعبيرات الخاصة ، والدقائق اللغوية ، والنحو والصرف ، والعروض والأمثلة التشابهية ، ويشرح المفردات ، ويفسر المعنى الإجمالي . وكان يستشهد على شروحه بشواهد أخرى من القرآن والشعر . ولذلك يغلب على الباين الأولين من أبواب الشعر الإطالة والاستطراد . أما الباب الأخير فيقل فيه الشرح والاستطراد ، حتى لتأتى فيه قطع بدون شرح .

وكان في أبواب الرجز يقدم مقطوعة من الرجز ، وكثيرا ما لا يصرح باسم قائلها ، وقد يعزوها إلى أحد بني فلان . وكان الشرح فيها للمفردات ، والمعنى الإجمالي ، مختصرا عما هو عليه في الشعر . وكان يلتفت أحيانا إلى ما فيها من نحو وصرف . أما أبواب النوادر فتتناول ألفاظا وتعبيرات واستعمالات غريبة لا تجرى على القواعد المعروفة ، ولا على اللغة الواضحة الشائعة الاستعمال ، والألفاظ المتشابهة المشككة . والتفت إلى بعض المترادفات ، وإلى ما في شواهد من عروض ونحو وغيره . والشعر في هذه الأبواب قليل يأتي به للاستشهاد لأساس للباب كمعادته في الأبواب الخاصة بالشعر والرجز .

وكان هذا الكتاب موضع إعجاب اللغويين في عصر أبي زيد وبعده ، حتى قال فيه الأزهري (١) : « كتاب جامع للغرائب الكثيرة والألفاظ النادرة والأمثال السائرة والفوائد الجممة » .

والكتاب ليس خالصاً لأبي زيد ، بل زاد فيه روايته كثيراً عن الأصمعي / وأبي عبيدة ، ١٣٨ وابن الأعرابي ، ووردت أسماءهم فيه صراحة . وكثيراً ما روى فيه أبو حاتم السجستاني لا عن أبي زيد^(١) .

والحق بهذه الطبعة من الكتاب كتاب مسائية ، لأن بعض الناس يضيفه إلى كتاب النوادر وبعضهم يفرده منه ، وهو باب واحد من أبواب النوادر ، ولا يختلف عن الأبواب المسماة بهذا الاسم من الكتاب نفسه .

وروى السيوطي^(٢) اقتباساً من نوادر اللحياني يبين أنه عني فيها بالترادفات ، وربما بنوادر الأعراب وأخبارهم أيضاً . وأورد السيوطي عدة اقتباسات أخرى من اللحياني ، ولكن لم يصرح أنها من النوادر . وقرأ اللحياني نوادره على الكسائي ، وكان ابن مقسم يفض منها ، وأبو علي الفارسي يعتبرها كناسة^(٣) .

أما نوادر أبي زياد الكلبي فقد بقيت منها اقتباسات كثيرة في كتاب « التنبهات على أغاليط الرواة » لأبي القاسم علي بن حمزة البصري ، الذي تقدّم فيها . ووصفها أبو القاسم في قوله الآتي الذي يعلل به تقديمه الرد عليها في أول كتابه : « وإنما بدأنا بها لشرف قدرها ونهاية مصنفها » . ويظهر من هذه الاقتباسات أن الكلبي كان يأتي بيت من الشعر ثم يفسر ما فيه من نوادر وغريب ، ويذكر معناه الإجمالي . وكان في تفسيره اللفظ يتعرض لجمع المفرد منه ، ومفرد الجمع ، وعَلَام يُطلق . وكان في بعض الأحيان لا يأتي بيت واحد ، بل بقطعة كاملة ، وفي مواضع أخرى لا يذكر شعراً البتة . ولم يكن يلتزم أن ينسب كل ما يورد من شعر إلى صاحبه ، بل يهمل ذلك أحياناً .

وأفرد أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) بابين من الغريب المصنف للنوادر أولهما لنوادر الأسماء والثاني لنوادر الأفعال ، وإن خلط فيهما قليلاً ، فذكر أسماء في باب الأفعال ، وأفعالاً في باب الأسماء . والتزم فيهما أن ينبه على أصحاب الأقوال / التي ١٣٩ يوردها . فظهر أنه أكثر الأخذ من الأصمعي والقراء وأبي عمرو الشيباني والأحرر وأبي عبيدة وغيرهم من اللغويين ، وأبي الوليد وأبي الجراح وأبي العديس وغيرهم من الأعراب . وكان تعدد مصادره هذا سبباً في تكرار بعض ألفاظه . وتقوم خطته على إيراد اللفظ مفرداً أو في عبارة ، وتفسيره ثم الاستشهاد عليه . وكان في الأفعال يقتصر على ماضيها في الغالب ، وأحياناً يورد ماضيها ومصدرها ، وفي مواضع أخرى الماضي والمضارع والمصدر . كما كان يشهر في الأسماء إلى المفرد والجمع في مواضع . وكان ينبه

(١) النوادر ١٢ (٢) المزهر ٢/٢٠٠

(٣) باقوت : معجم الأدباء ١٤/١٠٧ - ١٠٨

وبنى مالك بن سلمة الخير وبنى العوفية ، وقوامهم بالدارات والجبال . وقد ذكر بعض القطع الشعرية دون أن يشرح شيئا منها . والمحقق أن ميزة هذه النوادر في عنايتها بالأشعار لا باللغويات ، فهي أقرب إلى المختارات الشعرية .

أما ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) فعقد بابا للنوادر في كتابه « أدب الكتائب » استغرق منه صفحتين ، وجلب الألفاظ النادرة والمشكلة التي يخطئ فيها مستعملوها والمترادفات التي بينها فروق دقيقة . واختط المؤلف فيه أن يذكر اللفظ ثم يفسره بكل إيجاز واستشهد عليها بالشعر في مواضع قليلة . وروى عن يونس والأصمعي وأبي عبيدة .

وليس لدينا معلومات عن بقية كتب النوادر التي نسبت إلى المؤلفين المتقدم / ذكرهم ، ولكن يجلى إلى أن بعضها ليس إلا روايات من كتب نوادر أبي زيد وأبي عمرو الشيباني وغيرهما ، مع بعض زيادات مثل تلك التي رأيناها في الطبعة التي عندنا من نوادر أبي زيد الأنصاري .

أما أهل القرن الرابع الذين تنسب إليهم مؤلفات في النوادر فهم : إبراهيم بن السري الزجاج (٣١٠ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥ هـ) وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) والحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الراهزمزي (٣٦٠ هـ) وعلي بن حمزة البصري (٣٧٥ هـ) والقاسم بن محمد الديلمي (كان في عهد عضد الدولة ٣٦٧ - ٣٧٢ هـ) وأبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) .

ولم يصل إلينا كتاب النوادر لابن دريد ، ولكنه حين انتهى من أبواب الحماسي في معجمه « الجمهرة » أحب أن يلحق به بعض الأبواب ^(١) التي تعالج الموضوعات الخاصة التي تتناولها الرسائل الصغيرة بالبحث ، فجعل منها قريبا من ١٥ بابا للنوادر ، نيه المؤلف على أن بعضها من كلام أبي عبيدة ، أو أبي زيد ، أو الأصمعي . وتدل بعض العبارات التي جاءت عرضا في غيرها من الأبواب على أنها من كلام هؤلاء الأعلام الثلاثة مع قليل غيرهم من أصحاب النوادر مثل أبي مالك عمرو بن كركرة والحرمازي ، وقد نقل أحيانا من كتاب أولهما ^(٢) .

والأبواب مختلفة الطول ، ولا يقوم تقسيمها على أساس واحد ، إذ تقوم حيننا على أساس واحد ، إذ تقوم حيننا على أساس الراوى ، وحيننا آخر على غير أساس . ونسب إلى نفسه بعض أبواب ، قسمها على وفق موضوعاتها ، مثل أسماء المحلات والأيام والشهور في الجاهلية ، والقديح ، وقد استقى من اللغويين كثيرا من مادتها ، أما نسبتها إلى نفسه فرمما كانت تدل على أنه لا يأخذها برمتها من واحد أو اثنين معينين .

١٤٢ / ويبدو أن ابن دريد كان يحافظ على الترتيب الأصلي للكتب التي يأخذ منها فيورد القطعة بأكملها على ترتيب أصلها ، وخاصة في الأبواب المنسوبة صراحة إلى أصحابها . أما الأبواب الأخرى ، فكان يجمع بين روايات اللغويين المختلفة فيها^(١) وكان في بعض الأحيان يقحم رواية أحدهم في رواية الآخر ، إذا كان فيها زائد على الأول^(٢) ، وفي أحيان أخرى يؤلف بين الروايتين^(٣) . أما هو فلا يظهر اسمه إلا في سند الروايات ، أو عند الاستفسار عن شيء ، أو الاعتراض ، أو إكمال الشرح أو تفسير بعض الشواهد الشعرية^(٤) .

ومنهج ابن دريد في هذه الأبواب لا يختلف كثيرا عن منهج بقية أصحاب النوادر ، فهي ألفاظ غريبة تأتي بدون نظام أو صلة ، وتفسر ، ثم يورد عليها شواهد من الشعر في بعض الأحيان .

ونشرت دار الكتب المصرية نوادر القالى . ويتبين من دراسته أنه كتاب أدب وأخبار ومحاورات أكثر منه كتاب لغة ، فهو من النوادر الأدبية لا اللغوية ، يورد قصصا وقصائد طويلة تبلغ إحداها خمس صفحات بل أكثر . حقا يحتوى بعض هذه المحاورات على ألفاظ لغوية غريبة ونادرة ، ولكن أبا على لا يتعرض إلا للقليل منها . وكثيرا ما سميت أمالى القالى بالنوادر أيضا ، لتشابه الموضوعات في الكتابين ولأن مؤلفهما كان يمليهما . فالنوادر أمال أيضا ، بدليل تسمية بعض موضوعاتها بالمجالس . ولذلك وصف ابن خيّر النوادر بقوله^(٥) : « زاد فيه فبلغه ستة عشر جزءا للعامة ، ثم زاد فيه فبلغه عشرين جزءا لأمر المؤمنين » . / وشرحها أبو عبيد البكرى (٤٨٧ هـ) في سمط اللآلى ، واختصرها أحمد بن عبد المنعم الشيشى (٦١٩ هـ) ، ولا تختلف الأمالى كثيرا عن كتاب النوادر . وينسب للقالى أيضا ذيل للنوادر في أربعة أجزاء .

١٤٣ ويستطيع المرء أن يدخل في عداد كتب النوادر كتاب ليس في كلام العرب ، لأنى عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (٣٧٠ هـ) . وقد أورد فيه المؤلف الأبنية التي لم يرد منها إلا ألفاظ نادرة قلائل ، أو الألفاظ التي تنطوى تحت أحكام صرفية أو لغوية خاصة لا يندرج تحتها سائر الكلام العربى . وعُدّ في كل صيغة الألفاظ القليلة التي تتبعها ، وفسرها وعلّلها أحيانا . ولما كان الأمر على هذه الصورة كثر اعتماده في الكتاب على النحاة والصرفيين من أمثال سيبويه والفراء وإن اعتمد على اللغويين أيضا . ولا يختلف الكتاب في بقية مظاهره عن سائر كتب النوادر الأخرى .

(١) ٤٤٩/٣ (٢) ٤٥٥/٣ (٣) ٤٥١/٣ ، ٤٦٢

(٤) ٤٤٩/٣ ، ٤٥٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٩ (٥) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٢٥

وأما علي بن حمزة البصري فلم يؤلف في النوارد ، وإنما رد على نوارد أبي زياد الكلاني وأبي عمرو الشيباني . وكان يقدم النص منهما ثم يعلق عليه ويأتي بالشواهد من الأشعار . وقد اعتمدنا على كتابه في وصف الكتابين السابقين آنفا .

وختم محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي من أهل القرن الخامس (٤٢١ هـ) كتابه مبادئ اللغة بباب في نوارد مختلفة ، يشغل سبع صفحات ونصف صفحة . وهو لا نظام له ولا ترتيب ولا موضوع مثل كتب النوارد جميعا . وإنما ترد الألفاظ فيه وفقا لتوارد الخواطر ، ولذلك نرى بعض الألفاظ التي تتعلق بموضوع واحد مجمعة أحيانا ، ثم مجموعة من الألفاظ لا يمت بعضها إلى بعض بصلة . فيستهل الباب ببعض ألفاظ في الأصوات المختلفة ، ثم أخرى أسماء لبعض الألعاب ثم ينتثر العقد ويصبح لا موضوع لحبائه . وخطته أن يورد اللفظ ثم يشرحه . وأكثر في الباب من الشواهد الشعرية وخاصة الرجز الذي ترخر به كتب النوارد لميل الرجاز إلى الغريب من الألفاظ والنادر . ولم يذكر أحدا من اللغويين في الباب عدا مرة / واحدة اقتبس فيها من كتاب النوارد ١٤٤ لابن الأعرابي ، وإن كان هذا لا يمنع أنه يرجع إلى كتب الأقدمين .

أما ابن سيده فلم يتبع أبا عبيد ولا الإسكافي في خطتهما هذه ، وأغفل النوارد تماما لأنها لا موضوع لها . وكان ابن سيده التزم في مخصصه الموضوعات أو المسائل اللغوية ، وهذا النوع من الألفاظ لا يحتوى على شيء من ذلك ، وإنما هي ميدان المعجميين ، وأصحاب الرسائل الصغيرة . أما وضعها في مثل المخصص فلا فائدة له . وحذا حذوه عيسى بن إبراهيم الربيعي (٤٨٠ هـ) . والفكرة نفسها كانت عند أبي عبيد ، لأن البايين اللذين جعلهما للنوارد نظر فيهما إلى ناحية أخرى هي الاسمية والفعلية فيما يبدو ولم يُعن بهما عناية كافية .

وَأَلَّفَ في النوارد بعد ذلك أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧ هـ) والحسن بن محمد الصغاني (٦٥٠ هـ) . ولم يصل إلينا إلا كتاب ثانيهما ، واسمه « الشوارد في اللغات » وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم (٤١٨ لغة) باسم « ما تفرد به بعض أئمة اللغة » يظن أنها هي الشوارد بعينها . وطبع في بغداد في ١٩٨٣ م .

وقد قسم الصغاني هذا الكتاب إلى أربعة أقسام : أولها فيما قرئ في الشواهد من اللغات ، وثانيهما فيما تفرد به يونس بن حبيب وهو أصغر من السابق ، وثالثها فيما انفرد به أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتاب تقويم المفسد والمزال عن جهته

من كلام العرب وهو أصغرهما ، والرابع مجموع من سائر كتب اللغة وشروح شواهد الأشعار وهو أكبرها .

وعنايته في الأقسام الأربعة متجهة إلى اللغات الشاذة النادرة التي لا تسير في ركاب المعروف المشهور . ولكن طريقته اختلفت من قسم إلى قسم ، لاختلاف طبيعة الأقسام . فلم يحاول أن يفسر الألفاظ التي أوردها في الأقسام الثلاثة الأولى ، واقتصر على الإشارة إلى لغتها المعروفة ؛ وغنى بالتفسير في القسم الأخير . وكانت شواهد في القسم الأول كثيرة جدا من الآيات القرآنية ، واقتصر على آية واحدة / في القسم الثاني ، ١٤٥ وخلا الثالث من الشواهد تماما ، على حين تنوعت الشواهد في القسم الرابع بين أشعار وأمثال وأقوال . وكثرت أسماء القراء في الأول لأنه عزا كل قراءة إلى من قرأ بها ، وفقدت في الثاني والثالث تقريبا . وظهرت أسماء اللغويين والأعراب في الرابع ، وإن لم يصرح فيه بأسماء الكتب التي أخذ منها . ولا تختلف بقية المظاهر عنده عنها في كتب النوادر الأخرى .

وصفوة القول في كتب النوادر أنها كتب تعالج بعض اللغات غير اللغة المعروفة ، فهي أقرب ما تكون من كتب اللغات بل ليس من الممكن التفرقة بينهما في أكثر الأحوال . ولم تتطور هذه الكتب في منهجها فبقيت متمسكة بالصورة التي ظهرت عليها للمرة الأولى ، وإنما كان تطورها في موادها بالكثرة والتضخم . وتعطينا هذه الكتب الخطوة الأولى في سبيل المعاجم ، حتى أن هذه تأثرت كثيرا بمنهجها في داخل المواد فلم تحاول ترتيب الألفاظ فيها ، وأوردت المترادفات التي كانت تولع بها هذه الكتب ، وسارت في علاج الأفعال والأسماء على نمطها ، بذكر الماضي والمضارع والمصدر والصفة منها مرة وإغفالها أخرى ، وذكر المفرد والجمع من الأسماء آونة وإغفالها كثيرا . ولكن أكثر المعاجم تأثرا بها الجمهرة التي أفردت لها جزءا كبيرا في ملحقاتها الختامية ، التي ألصقتها بدون داع فيها .

الباب السادس

كتب البلدان والمواضع^(١)

/ عنى القدماء من لغويي العرب بتحديد البلدان والبقاع الكثيرة الواردة في أشعار ١٤٦
الجاهليين والإسلاميين وأحاديث الرسول ﷺ ، وألفوا فيها منذ زمن بعيد معاصر
للمعجم العربي الأول كتاب العين . وكان ألفائهم بهذه الحركة من الأدباء واللغويين .
ولكن سرعان ما دخل في هذا الميدان علماء لا يمتون إلى السابقين بصلة ، وعنوا بالبلدان
والبقاع واتخذوا تعديدها علما قائما بذاته ، واطلعوا على مؤلفات أهل الحضارات
الأجنبية القديمة التي تسمى ذلك البحث « الجغرافية » وأفادوا منها . وقد أشار ياقوت في
مقدمة معجم البلدان إلى وجود هذين الانحاهين . ومن الطبيعي أننا لا يعيننا في هذا
البحث إلا مؤلفات اللغويين وما أشبهها .

وأقدم من أعرف من هذه الطائفة خلف الأحمر ، المتوفى في حدود سنة ١٨٠ هـ .
فقد قيل إنه ألف كتابا بعنوان « جبال العرب وما قيل فيها من الشعر »^(٢) . وينافسه في
القدم أبو الوزير عمر بن مطرف ، المتوفى نحو سنة ١٨٦ هـ^(٣) . فقد نسب إليه كتاب
« منازل العرب وحدودها ، وأين كانت محلة كل قوم ، وإلى أين انتقل منها »^(٤) .
والكتابان مفقودان ، ولم أعثر فيما رجعت إليه من كتب على نصوص يصرح أنها مقتبسة
عنهما .

وينسب إلى أبي المنذر هشام بن محمد الكلبي ، المتوفى في سنة ٢٠٤ ، عدة كتب من
هذا النوع . ذكر ابن النديم^(٥) منها البلدان الكبير ، والبلدان الصغير ، وقسمة الأرضين ،
والأنهار ، ومنازل اليمن ، وأسواق العرب ، والأقاليم ، والحيرة ، وتسمية البيع والديارات
ونسب العباديين ، وتسمية ما في شعر امرئ القيس من أسماء الرجال والنساء وأنسابهم

(١) انظر مقال « التراث الجغرافي اللغوي عند العرب » في مجلة المجمع العلمي ببغداد ،

سنة ١٩٦٧

(٢) ابن النديم : الفهرست ٥٠ . القفطي : إنباء الرواة ١/ ٣٥٠ . السيوطي : بغية الوعاة ٢٤٢

(٣) وقيل إنه مات في عهد المهدي ١٥٨ - ١٦٩ هـ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ١٢٧ . ياقوت : معجم الأدباء ٧٢/١٦

(٥) الفهرست ٩٧ . وعنه ياقوت : معجم الأدباء ٢٩٧/١٩

وأسماء الأرضين والجبال والمياه .

وذكر ياقوت^(١) في قائمة المراجع التي اعتمد عليها في تأليف معجم البلدان ، أنه وقف لابن الكلبي على كتاب يدعى « اشتقاق البلدان » . وقد أكثر ياقوت في معجمه ، وفي كتابه المشترك وضعاً والمفترق صقعا ، بل أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم أيضا ، من النقل الصريح عن ابن الكلبي . وأعلن الرجالان في بعض المواضع أسماء الكتب التي ينقلان عنها ، فلم يرد أى كتاب من الكتب السابقة من بينها . ولكن ورد اسم كتاب آخر لابن الكلبي ، يدعى « أنساب البلدان » في مواضع قليلة^(٢) . وأظن أن هذا الكتاب هو الاشتقاق ، كما رجح كراتشكوفسكى^(٣) .

وتدل النصوص التي اقتطفها ياقوت من الأنساب أن ابن الكلبي حاول فيه أن يعلل أسماء الأماكن ويفسرها ، بإيراد بعض القصص الحقيقية والخرافية التي تروى في صدد ذلك ، وأنه لم يقصر جهده على الأماكن العربية بل تعداها إلى الفارسية . وأمثال هذه النصوص التي تذهب هذا المذهب ، ورواها ياقوت عن ابن الكلبي — دون أن يبين عنوان الكتاب الذى استقاها منه — كثيرة ، وفي خلدى أنها جميعا مأخوذة من أنساب البلدان .

وألف أبو عبيدة ، المتوفى سنة ٢٠٨ هـ ، كتاب الحرات^(٤) ، ولم يورد البكري ولا ياقوت شيئا منه في حديثهما عن الحرات .

وألف أبو زيد الأنصارى ، المتوفى في ٢١٥ هـ ، كتاب المياه^(٥) . ولم أجد نصوصا يصرح أنها مقتبسة منه .

وألف الأصمعى ، المتوفى في ٢١٦ هـ ، / كتب مياه العرب ، وجزيرة العرب ، والدارات^(٦) . ولم يصرح ياقوت باسم الأول منها في مقتبساته ، غير أنه أكثر من النقل من الثاني . وتدل هذه المقتبسات على أن الأصمعى رتب الكتاب وفقا للأقاليم والقبائل ، فكان يذكر بقاع إقليم إقليم ، أو قبيلة قبيلة ، مثل مياه نجد ، ونواحي الطائف ، ومنازل قبس بنجد ، وذياب الحجاز ، وغيرها . وتدل أيضا على أنه كان يحدد الأماكن

(١) معجم البلدان ٧/١

(٢) معجم البلدان ٦٠/٢ ، ٨٧٦ ، ٤٤١/٤ وصرح باسم جخجخ الذى كان ينقل من نسخته

للكتاب في ٩١٤/٣ ، ٥٧٢/٤

(٤) ابن النديم : الفهرست ٥٤

(٣) ١٢٧

(٦) ابن النديم : الفهرست ٥٥

(٥) ابن النديم : الفهرست ٥٥

بما جاورها ، أو بإقليمها ومن يسكنها ، وكان في بعضها يصل إلى تحديد جد دقيق . وكان عماده في أقواله على الشعر .

وبعد كتاب الدارات للأصمعي أقدم كتاب وصل إلينا من هذه المجموعة . وقد نشره الآباء اليسوعيون في كتاب « البلغة في شذور اللغة » . واستهل الأصمعي كتابه الصغير بإحصاء الدارات في بلاد العرب ، فكانت عنده ١٦ دارة . ثم عرّف الدارة ، وأورد صيغ جمعها . ثم أخذ يسرد أسماءها دون ترتيب ويتحدث عن كل منها . ودأب في حديثه هذا على أن يورد الاسم ثم يبتأ أو يبين من الشعر شاهدين عليه . ولم يبدل أية محاولة لتحديد مواقعها . أما شواهد الشعرية فنسب بعضها إلى قائله ، وأهمل ذلك في غالبها . وألف محمد بن خالد البرقي — من أصحاب محمد بن علي الجواد المتوفى في ٢٢٠ هـ — كتاب البلدان^(١) . ولم يشر إليه ياقوت ولا البكري .

وألف أبو عثمان سعدان بن المبارك (المتوفى في ٢٢٠ هـ) ، كتاب الأرضين والمياه والجبال والبحار^(٢) . ورأى ابن النديم قطعة منه بخط ابن الكوفي^(٣) . ولكن ياقوتاً والبكري لم يذكرها .

وألف الحسن بن محبوب السراذ (المتوفى في ٢٢٤ هـ) كتابي الأرضين ، والبلدان^(٤) . ولم يذكرهما ياقوت والبكري .

ونسب ابن النديم^(٥) إلى أبي الحسن علي بن محمد المدائني ، المؤرخ المشهور (المتوفى في ٢٢٥ هـ) كتاباً عن حصص المدينة وجبالها وأوديتها . ولكن كل ما نقله ياقوت عن المدائني مواد تاريخية ، ما عدا ثلاثة نصوص ، تحدث في أحدها عن خد عمامة^(٦) ، وفي ثانيها عن حد العراق^(٧) ، وفي ثالثها عن وادي قناة^(٨) . وربما أخذ النصوص الأولى من بعض كتبه التاريخية الكثيرة ، وأخذ النصوص الثلاثة الأخيرة من الكتاب المذكور . وألف الجاحظ (المتوفى في ٢٥٥ هـ) كتاباً اختلفت المراجع في عنوانه . فسماه ابن حوقل^(٩) وياقوت^(١٠) « البلدان » ، والثعالبي^(١١) « خصائص البلدان » ،

(١) ابن النديم : الفهرست ٢٢١

(٢) ابن النديم : الفهرست ٧١ . ابن الأنباري : نزعة الألباء ١٠٣ . السوطي : البنية ٢٥٤

(٣) ابن النديم : الفهرست ٧١ (٤) ابن النديم : الفهرست ٢٢١

(٥) الفهرست ١٠٣ (٦) ٩٠٢/١ (٧) ٦٣٠/٣

(٨) ياقوت : معجم البلدان ١٨٢/٤ . السهري : وفاء الوفا ٢١٥/٢

(٩) صورة الأرض ٣٧٢ (١٠) معجم البلدان ٥٩٣/٢

(١١) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٤٢٨

والمسعودي^(١)، « الأمصار وعجائب البلدان »، وحاجي خليفة والثعالبي في موضع آخر من كتابه: (٢) « الأمصار ». وتحمل قطعة منه، محفوظة بالمتحف البريطاني تحت رقم ١١٢٩، عنوان « الأوطان والبلدان »^(٣).

وذكر المسعودي^(٤) أن الجاحظ ادعى في هذا الكتاب أن منبع نهري مهران بالسند والنيل بمصر واحد، واستدل على ذلك باتفاق زيادتهما، وكون التماسيح فيهما، وأن طرق الزراعة في البلدين واحدة؛ ثم رد عليه.

وتبين النصوص المنسوبة إلى الجاحظ — وإن لم يصرح باسم الكتاب المأخوذة منه — أنه كان يرصد الظواهر الطبيعية والبشرية، ويعدّها من فضائل البلدان التي تقع بها أو من عيوبها أي خصائصها. فقد نقل عنه ياقوت^(٥) ما يتعلق بالمد والجزر وتغير الطقس في البصرة، وكرامية المطر في مصر؛ والمقدسي^(٦) ما يتعلق بخصائص بغداد والكوفة والبصرة والفسطاط وغيرها. وتبين أيضا أنه لم يقتصر على الأقاليم العربية، بل تناول غيرها أيضا مثل الري ونيسابور ومرو وبلخ وسمرقند وغيرها^(٧). وأثنى كثرون على كتاب الجاحظ، قال ابن حوقل^(٨): « كتاب نفيس ». واثم المقدسي^(٩) ابن الفقيه بسرة كتاب الجاحظ، على الرغم من سوء رأيه فيه إذ قال^(١٠): « وأما الجاحظ وابن خرداذبة، فإن كتابيهما مختصران جدا لا يحصل منهما كثير فائدة ». كذلك عابه البيروني ووسم صاحبه بالباطلة والسطحية.

وذكر ياقوت في معجم الأدياء أن شهر بن حمدويه المروزي (المتوفى ٢٥٥ هـ) ألف كتاب الجبال والأودية^(١١)، ولكنه لم يذكره في مقدمة معجم البلدان. وبالرغم من ذلك عزّاه إليه، هو وأبو عبيد البكري، كثيرا من الأقوال. وكلها — على وجه التقريب — تفسيرات لغوية واشتقاقية. فلا أدري يقينا: هل أخذها من هذا الكتاب أو لغيره؟

(١) التنبيه والإشراف ٥٥. ومروج الذهب ٩٩/١

(٢) كشف الظنون ١٣٩٨/٢. ثمار القلوب ٤١١

(٣) Rieu, Supplément, No. 1129.

(٤) التنبيه ٥٥. ومروج الذهب ٩٩/١

(٥) معجم البلدان ٦٤٧/١، ٦٥١، ٥٥٢/٤

(٦) أحسن التقاسيم ٣٣ (٧) نفس المرجع.

(٨) صورة الأرض ٣٧٢ (٩) أحسن التقاسيم ٢٤١

(١٠) أحسن التقاسيم ٤ (١١) ٢٧٥/١١

ونسب ياقوت في معجم الأدباء إلى أنى عبد الله أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، نديم المتوكل ، المتوفى نحو ٢٥٥ هـ ، كتاب أسماء الجبال والمياه والأودية^(١) . ولا ذكر له في معجم البلدان ولا معجم البكرى .

وفي عهد المتوكل أيضا ، كان يعيش محمد بن إدريس بن أنى حفصة ، الذى وقف ياقوت^(٢) على كتاب له سماه « مناهل العرب » ، كما تدل المقبسات على أنه عاد إلى كتابه الآخر الإمامة . ولا يفرق ياقوت بين ما يقتبسه من كل من الكتابين ، ولكتنا قد نطمعن إلى أن كل ما يتصل بالإمامة من الكتاب الثانى ، وما عداه يَحتمل أن يكون من الكتاب الأول . فإذا كان الأمر كذلك ، نستطيع أن نقول إن المؤلف وصف في كتابه الأول المواقع على الطريق بين البصرة ومكة^(٣) ، وحجر والبصرة^(٤) ، وربما الطريق بين الإمامة ومكة^(٥) ، ووصف كثيرا من الأماكن بالبحرين ، ونجد ، وهجر^(٦) . وتحدث في كتاب الإمامة عن القرى ، والمياه ، والجبال ، والوديان ، والرياض ، والأماكن . بل عدّه ياقوت أحسن من كتب عن الإمامة ، فجعله مصدره الرئيسى فيها . ولعله نقل الكتاب برمته في معجمه . وكان الحفصى يذكر اسم المكان الذى يتحدث عنه أو يحدد أبعاده عما جاوره من بقاع مشهورة ، أو يصرح بالقبائل التى تسكنه ، أو أكثر من أمر من هذه الأمور . ولكنه في كتاب الإمامة اقتصر في كثير من البقاع على أنها من الإمامة ، ولم يحاول لها تحديدا . ومن الطبيعى أن يضطر الزبير بن بكار المتوفى في ٢٥٦ هـ ، في كنه التاريخ المتعددة إلى التعرض للأماكن الواردة في تضاعيف أخباره . ولكن ابن الفقيه الحمداى قال^(٧) : « وفي العقيق وقصوره وأوديته وحراره أخبار كثيرة ، وللزبير بن بكار فيه كتاب مفرد » . وأكد ذلك ياقوت في معجم البلدان^(٨) والسمهودى في وفاء الوفا^(٩) .

وتدل النصوص التى نقلها ياقوت ، والبكرى ، والسمهودى ، من هذا الكتاب ، أن المؤلف تناول فيه أودية العقيق ، وغدراته ، وسيوله ، وما إليها ، وأكثر فيه من الأخبار والأشعار . وراعى في الأماكن التى ذكرها تسلسلها الجغرافى .

ونسب ابن النديم^(١٠) إلى أحمد بن محمد البرق ، المتوفى في ٢٧٤ هـ ، كتاب البلدان ، وصرح أنه كان أكبر من كتاب أبيه السالف الذكر . وبالرغم أن ياقوتا

(٢) معجم البلدان ٧/١

(١) ٢٠٤/٢

(٥) ٣٥٠/٢

(٤) ٨٥٦

(٣) ٣٤٧، ٢٩٧/٢

(٧) البلدان ٢٦

(٦) ٩٤١/١ ، ٣٥٤/٢ ، ٨٨٦/٣ ، ٨٩٤/٤

(٩) ٢١٩ ، ٢١٠ ، ٢٠٨/٢

(٨) ٤٩٢/٤ ، ٧٨٠ ، ٦/٣ ، ٨٥٠/٢

(١٠) ٢٢١

ترجم له في معجمي الأدباء^(١) والبلدان^(٢) لم يذكر هذا الكتاب ، ولا رجع إليه هو أو البكري .

وألف أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري ، المتوفى في ٢٧٥ هـ ، كتاب المناهل والقرى^(٣) ، الذي صرح ابن النديم أنه رآه بخطه^(٤) . والنقول التي يعزوها ياقوت إلى السكري كثيرة . ولكننا لا نستطيع أن ننسب شيئا منها إلى هذا الكتاب ، على وجه اليقين . بل صرح ياقوت نفسه بأسماء كتب أخرى للسكري نقل منها ، مثل روايته شعر جرير^(٥) . أما كتاب المناهل والقرى فلم يذكره لا في الكتاب ولا في المقدمة . وأكثر ما نقله ياقوت أسماء أماكن أوردتها في صدد شرحه للشعر ، وأكثرها من بقاع شبه الجزيرة العربية ، ولكن قليلا منها في مصر^(٦) .

وألف عزام بن الأصبح السلمي المتوفى نحو ٢٧٥ هـ كتاب « أسماء جبال تهامة ، وسكانها ، وما فيها من القرى ، وما ينبت عليها من الأشجار ، وما فيها من المياه »^(٧) . ووصلت إلينا نسخة منه ، من رواية أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، عن أبي محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكري ، عن ابن سعد الوراق ، عن أبي الأشعث عبد الرحمن بن محمد ، عن المؤلف . وقام بتحقيقها وطبعها الأستاذ عبد السلام محمد هارون . وعليها اعتماد في الوصف . وكان بين يدي أبي عبيد البكري نسخة أخرى ، من رواية أبي عبيد الله عمرو بن بشر السكوني ، عن أبي الأشعث ، عن عزام ، أتكلم عنها بعد .

ينقسم الكتاب إلى قسمين ، يشغل أولهما نحو ثلثيه ، والثاني الثلث الباقي . ويعالج المؤلف في القسم الأول تهامة . ويبدوها بتحديد ما رأى أنه الحد الشمالي لها ، وهو جبل رضوى . وعندما ينتهي المؤلف من وصف منطقة رضوى ، يبدأ بالمدينة ثم يقوم بما يشبه الرحلة إلى مكة . فإذا ما بلغها قفز إلى منطقة الطائف . وكان هدفه من هذه الرحلة وصف ما يقابله من جبال . ويتضح من الكتاب وعنوانه أنه كان في كل جبل يعني بتحديد موقعه ، ووصف شكله ونباته ، وحيوانه ، ومياهه ، ووديانه ، وقراه ومدنه ، وإبانة سكانه . فكان يحدد الموقع بإبانة أبعاده عما حوله ، وموضعه من الطرق المارة به . وكان يذكر قائمة بالنباتات التي تظهر في البقعة التي يتحدث عنها ، ويخشي

(١) ١٣٢/٤ (٢) ٥٧٥/١

(٣) القفطى : إنباه الرواق ، ٢٩٢/١ . السيوطى : البقية ٢١٩ (٤) ٧٨

(٥) ٨٤٦/١ . وانظر ١١٧/١ ، ٢٦٧ ، ٥٨٨ (٦) ٢٦٩/١

(٧) نواذر المخطوطات — الجزء ٨ — مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٥ م

ألا تعرف بعضها، فيحاول تعريفها بذكر مرادفها، أو شبيهها من النباتات، أو بوصف شكلها، ومنفعتها، وثمرتها، وطعمها، ورائحتها. وكان في وصفه للمياه يبين قدرها، ومنبعها، وطعمها، وفي الأودية يبين مصابها. وكان في حديثه عن القرى والمدن يبين قدرها، وسكانها، ومياهها. وفي حديثه عن السكان يذكر القبائل التي تحل بالموضع، وحالتها المالية، وما تقوم به من أعمال^(١).

وعالج المؤلف في القسم الثاني الحجاز، وأراد أن يسير فيه على النهج الذي سار عليه في القسم السابق. ولكن المادة العلمية التي كانت لديه عنه قليلة، ولذلك اضطر إلى الإجمال والإخلال في حديثه، فظهر البون واضحا بين القسمين.

ثم ألف أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري، المتوفى في ٢٨٢ هـ، كتاب البلدان، الذي وصفه ابن النديم والقفطي بالكبر^(٢). وكل النقول التي عثرت عليها من كتابه الآخر، كتاب النبات، الذي يعد أعظم ما خلفه القدماء من الكتب التي تصف نباتاتهم.

وتقتنى مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة كتابا، منسوبا إلى أبي علي الحسن بن عبد الله المعروف بلغة، معاصر الدينوري، عالج فيه الأماكن العربية. وتقتنى عدة مكتبات عامة وخاصة في بغداد نسخا منه، نقلت عن المخطوط المدني، غير أنها جميعا لا تذكر عنوان الكتاب. ولما كان من ترجم للغلة لا يذكر له كتابا من هذا النوع، بقي عنوان الكتاب مجهولا منا، وإن حاول بعضهم أن يضع له من عنده عنوانا اعتادا على مادته، فسماه «صفة جزيرة العرب» أو «قبائل العرب ومياهها وجبالها»^(٣).

واتخذ المؤلف من القبائل أساسا لبحثه، فكان يتناول المياه والجبال التي حل بها بطون قبيلة ما، إلى أن يفرغ منها، فينتقل إلى غيرها. فهذه مواضع بني عقيل، فمواضع بني فهم وعدوان، فبني أسد، فبني غنى... إلخ. وعندما ينتهي المؤلف من هذا السرد يصف ثلاثة طرق تخرج من حجر البجامة أولها إلى البصرة، وثانيها إلى الكوفة، وثالثها إلى مكة.

(١) ٤١٤

(٢) ابن النديم: الفهرست ٧٨. القفطي ٤١/١. ابن الأنباري: النزهة ١٦٥

(٣) مكتبة الأوقاف ٦٢١٦. وعليها أعتمد في الوصف والإشارة، ومكتبة المتحف العراقي ٢٢٧، ١١٠٠، وانظر المقال القيم الذي نشره الأستاذ محمد رضا الشيباني بعنوان: أقدم مخطوط وصل إلينا عن بلاد العرب، ص ٣٩ - ٤٥ من مجلة المجمع العلمي العراقي — الجزء الأول من السنة الأولى — أيلول ١٩٥٠

وفي أواخر الكتاب حديث عن المعادن المطمورة في باطن شبه الجزيرة العربية تجدها وحجازها ، حيث ذكر الذهب والفضة والنحاس ، وغيرها .
واعتمد المؤلف في مادة كتابه على سكان البقاع التي يتحدث عنها ، وخاصة العامري الذي أخذ منه قسما كبيرا من كتابه . ولذلك جاء وصفه دقيقا محكما ، وخاصة لمنطقة اليمامة .

ونقل السهمودي كثيرا من نصوصه عن كتاب لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأسدي^(١) ، من أهل القرن الثالث ، غير أنه لم يذكر اسمه . وتبين هذه النصوص أن الكتاب كان عن المدينة ومنطقتها ، اهتم بالمساجد التي صلى فيها الرسول ﷺ ، والطرق التي تنفرع من المدينة إلى مكة والكوفة والبصرة ، فسجل أبعادها بالأميال ، والبرد ، وعنى بالمياه والآبار والسكان .

ونسب ابن النديم^(٢) إلى أبي الأشعث عزيز بن الفضل الهذلي كتاب « صفات الجبال والأودية وأسمائها بمكة وما والاها » . وقد ذكر المرزباني في معجم الشعراء عزيزاً ، وقال عنه^(٣) : « محدث معتمد » أي أنه من الشعراء الذين اتصلوا بالخليفة المعتمد (٢٥٦ - ٢٧٩) . ولكنني لم أعثر عند البكري أو ياقوت على نقول معزوة إليه . ولما طبع كتاب عرام بن الأصبح السالف الذكر ، أثار كثيرا من المشاكل . فقد نقل البكري منه كثيرا من النصوص ، رواية عن أبي عبيد السكوني ، عن أبي الأشعث عنه . ونقل ياقوت كثيرا منه عن أبي الأشعث . وتبين من مقارنة النقول والكتاب المطبوع أن أبا الأشعث عبد الرحمن بن محمد الكندي كان مجرد رواية أمين لكتاب عرام . أما أبو عبد الله عمرو بن بشر السكوني فلم يكف بالرواية . فكثير من النصوص التي نقلها البكري غير موجودة في كتاب عرام المطبوع ، بل تختلف عن منهجه أيضا . إذ يقيم علاجه للأماكن على وصف رحلات يقوم بها الإنسان من مدينة معروفة إلى المنطقة التي يريد بها ، ويصف كل ما يقابله في هذه الرحلة وكثيرا ما كان هذا الإنسان هو المصدق ، أي أخذ الصدقات والزكاة من القبائل . وقد ذكر البكري عدة رحلات من هذا النوع . فاستنتج من ذلك الأستاذ عبد السلام هارون أن « كتاب السكوني في جبال تامة هو رواية حرة لكتاب عرام اعتمدت على التعليقات الكثيرة والإضافات الاستطرادية^(٤) » أو « أن السكوني جعل الكتاب أساسه في الرواية ، ولكنه زاد عليه كثيرا من التعليقات والإضافات ، شأن كثير من رواة الكتب الأقدمين^(٥) » . ولكن الدكتور صالح أحمد على

١٧٣ (٣)

١١٤ (٢)

١٦٤/٢ (١)

٣٧٦ (٥)

٣٧٢ (٤)

درس هذه النصوص ، فبين له أن كثيرا منها موجود في وفاء الوفا للسهمودي ، مروية عن أبي علي الهجري ، الذي لا يمكن إلا أن يكون غير السكوني^(١) . وصار الأمر مشكلة تحتاج إلى مواد جديدة ليتيسر الاهتداء إلى وجه الصواب فيها .

ونسب ياقوت في مقدمة معجم البلدان^(٢) كتابا لأبي عبيد السكوني لم يصرح باسمه ونقل عنه في المعجم ٦٠ نصا ، درسها الدكتور صالح أحمد العلي^(٣) ، ووجد أنها تتصل بطريق حاج واسط ، والكوفة ، والبصرة ، ومناطق من الشام وجبل طي . وتبين من هذا أن السكوني تناول في كتابه جغرافية الجزيرة كلها ، وأنه اهتم بطرق المواصلات ، والأبعاد بين الأماكن ، وحددها بالأميال ، وبالأماكن القريبة من محاط الطرق الرئيسية ، والآبار وأعماقها ، والسكان وعشائرهم ، وأنه من أدق وأشمل من وصف جزيرة العرب عامة .

ولكننا يجب أن نفرق بين هذا السكوني ، وأبي عبيد الله عمرو بن بشر السكوني الذي نقل عنه أبو عبيد الله البكري كتاب عرام ، فإنني أعتقد أن هذا السكوني هو أبو عبد الله [أو أبو عبيد الله] أحمد بن الحسن السكوني ، الذي ترجم له ياقوت في معجم البلدان^(٤) ، وكان مختصا بالمكتفى (٣٣٣ - ٣٣٤) والمقتدر (٣٣٤ - ٣٦٣) ، وألف كتابا في أسماء مياه العرب ، صرح ياقوت أنه رأى نسخة غير تامة منه ونقلها . وعبد ياقوت^(٥) كتاب « صفة جزيرة العرب » لأبي محمد الحسن بن أحمد الحمدي ، المتوفى في ٣٣٤ هـ ، من هذا النوع من الكتب ، وبالرغم أني لا أوافقه كل الموافقة ، أدون وصفا سريعا ومختصرا للكتاب ، ليتضح منهجه ، وما بينه وبين الكتب التي أتحدث عنها من مشابه وفروق .

صدر الحمدي كتابه بعدة فصول جغرافية خالصة أو تكاد . فحدث عن الجزيرة العربية ، باعتبارها أفضل البلاد المعصورة ، فأبان حدودها ومسافاتها ، ثم تحدث عن تقسيم بطليموس الأرض إلى أقاليم ، ودوائر ، وخطوط الطول والعرض ، وما ذكره بطليموس عن طبائع أهل العمران . وختم بإبانة خطوط طول مدن العرب المشهورة وعرضها . ثم بدأ الكتاب الحق بالأمور التي يعنى بالحديث عنها ، وهي « مساكن هذه الجزيرة ومساكنها ومياهها وجبالها ومراعيا وأوديتها ونسبة كل موضع منها إلى مكانه ومالكه على حد الاختصار ، وعلى كم تجرأ هذه الجزيرة من جزء بلدي ، وفرق عملي ، وصقع سلطاني ، وجانب قلوي ، وحيز بدوي » .

(١) ٣٦ ، ٣٦ ٧/١ (٢) (٣) المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز ٢٨ - ٤٧

(٤) ٩/٣ (٥) ٧/١ (٦) ٤٦

ثم استهل حديثه بأولاد نزار، وتفرقهم، وسبب تسميتها بالجزيرة، وأقسامها. وبدأ باليمن موطنه، فأفاض فيه، وعالج منه كل شيء؛ وما بقي من الكتاب - وهو قليل - وزّعه على بقية أنحاء الجزيرة. وكان يتحدث عن الأماكن حسب تسلسلها الجغرافي، ويفيض في الحديث عن النواحي البشرية، وأكثر من الشعر في آخر الكتاب خاصة. ويعد كتاب الهمداني أكبر الكتب التي تناولت الجزيرة العربية، وأهم الكتب عن اليمن. ونسب ابن النديم^(١) إلى أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى نحو ٣٦٠ هـ «كتاب المناهل والأعطان والحنين إلى الأوطان». ويدّو أنه لم يقع لياقوت ولا يكرى.

وذكر ياقوت في مقدمة معجم البلدان^(٢) عن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفى ٣٦٨ هـ: «بلغني أن له كتابا في جزيرة العرب». ولكنه نسب إليه دون تحرز في المعجم، ونقل نصا عنه، وما نسب ياقوت إلى السيرافي من النصوص قليل جدا، لا نستطيع أن نستخلص منه معالم لكتابه.

وألف الحسين بن محمد الرافقي الخالغ، المتوفى في ٣٨٨ هـ، كتاب «الأودية والجبال والرمال»^(٣). ونسب إليه ياقوت^(٤) ثلاثة نصوص، كلها تتحدث عن الرياض.

وألف أحمد بن فارس الرازي، المتوفى في ٣٩٥ هـ، كتاب «دارات العرب»^(٥). وقد أشار إليه ياقوت في مطلع حديثه عن الدارات، قال^(٦): «وهي نيف على ستين دارة، استخرجتها من كتب العلماء المتقنة، وأشعار العرب المحكمّة، وأفواه المشايخ الثقات. واستللت عليها بالأشعار حسب جهدي وطاقتي، والله الموفق. ولم أر أحدا من الأئمة القدماء زاد على العشرين دارة إلا ما كان من أبي الحسين بن فارس، فإنه أفرّد له (٩) كتابا، فذكر نحو الأربعين. فزدت أنا عليه بحول الله وقوته نحوها». ونقل ياقوت عن ابن فارس في بعض المواضع، ولكن أرجح أنها كلها مأخوذة من أماليه^(٧). ومن أهل القرن الخامس، ألف أبو محمد الحسن بن أحمد الأسود الأعراي الغندجاني،

(١) الفهرست ١٥٥ (٢) ٧/١

(٣) ١٥٥/١٠. السيوطي: البقية ٢٣٥. وانظر التوحي: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٥٨/١٥

(٤) معجم البلدان ٨٤٧/٢، ٨٥٦، ٤٧٥/٤

(٥) ابن الأثير: نزهة الألباء ٢٢٠ (٦) ٥٢٦: ٢ (٧) ٤٥٥: ١

الذى كان حياً في ٤٢٨ هـ ، كتابي « أسماء الأماكن »^(١) و « مياه العرب » . وأشار ياقوت إلى ثانيهما بين الكتب التي رجع إليها عند تأليف معجم البلدان^(٢) . والنقول التي يعزوها إليه كثيرة ومتنوعة ، غير أنه لم يصرح باسم الكتاب الذي ينقل عنه . فهو يتحدث عن المياه كثيرا^(٣) ، ولكنه يتحدث عن غير المياه أيضا^(٤) ، بل ينقل عنه أشعارا فقط^(٥) ، كما ينقل عنه أخبارا وأساطير عربية^(٦) .

وفي القرن الخامس أيضا ، ألف أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي ، المتوفى في ٤٨٧ هـ ، كتاب « معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع » . وحدد المؤلف موضوعه في صدر مقدمته ، حين قال^(٧) : « هذا كتاب ذكرت فيه — إن شاء الله — جملة ما ورد في الحديث والأخبار ، والتواريخ والأشعار ، من المنازل والديار ، والقرى والأمصار ، والجبال والآثار ، والمياه والآبار ، والدارات والحرار » . فالبكري إذن يعنى بكل ما ورد اسمه في الحديث والأخبار والشعر من الأماكن .

ورمى بذلك إلى هدف لغوي ، جلاه في قوله^(٨) : « فإني لما رأيت ذلك قد استعجم على الناس ، أردت أن أفصح عنه ، بأن أذكر كل موضع مبين البناء ، معجم الحروف ، حتى لا يدرك فيه لبس ولا تحريف » .

ورتب المؤلف كتابه وفقا للحروف العربية ، ولكن على نظامها عند المغاربة ، وهو يتفق مع ترتيبنا المشرقي إلى الزاى ، ثم يختلف على النحو التالي : ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه و ي . واعتمد في ترتيب المواضع على الحرفين الأولين ، وأهل ما بعدها من حروف . وإذا كان الحرف الثاني ألفا زائدة أهلها واعتبر الحرف الذي بعدها . وقد طبع الكتاب في جوتنجن ، على يد المستشرق فستفلد ، على هذا الترتيب . ثم أعاد طبعه الأستاذ مصطفى السقا في القاهرة ، بعد أن غير ترتيبه وفقا للألفباء المشرقية ، التي أخضع لها حروف الكلمة كلها ، غير مقتصر على حرفين فقط .

ونهج المؤلف في كتابته عن المواضع أن يضبط الحروف بالعبارة ، ثم يحددها ، مع نسبة كل قول إلى قائله من اللغويين والإخباريين المشهورين^(٩) . وقد أوضح أستاذي

(١) السيوطي : البغية ٢١٧ (٢) ياقوت . معجم البلدان ٧/١

(٣) نفس المرجع ١/٣٦٤ ، ٧٩٥ ، ٣ : ٦٠٢ و غيرها .

(٤) ١/٦٠ ، ٣/٣٩١ ، ٤١٤ ، ٦٧١ و غيرها .

(٥) ١/٨٠٠ ، ٩٣٣ ، ٢/٢٦٠ ، ٣/٢٧٣ ، ٧١٤ ، ٤/٦٩١ و غيرها .

(٦) ١/١٢٧ ، ١٣٠ ، ٤٠٦ ، ٢/٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣/٤١٤ ، ٦٠٩ ، ٨٦٤ و غيرها .

(٩) ١ (٩) ٤٠١

(٨) ١

(٧) ١

مصطفى السقا هذا النهج في قوله^(١) : « يعول المؤلف في الضبط على الشعر العربي أولا ، فيأتي بالشعر الذي ورد فيه اسم المكان ، ويسنده إلى الراوى الذى نقله من العلماء ، ويوازن بين الروايات ، ويرجع رواية الثقات ، ويعتمد في ذلك على النسخ الفذة ، التى كتبها العلماء أنفسهم بأيديهم ، أو التى كتبها ورّاقوهم المعروفون ، أو تلاميذهم المبرزون ، وقرأوها عليهم ... وكان يعتمد في الحديث على روايات الكتب الصحاح ، وخاصة الموطأ ، والبخارى ، وسنن أبى داود ، وينقل كثيرا من الأحاديث عن ابن وهب وابن القاسم من شيوخ المالكية . وينقل عن ابن إسحاق صاحب السيرة ، وعن أبى جعفر الطبرى . ويصحح ما وقع في كتب أولئك وهؤلاء من تحريف في أعلام البلدان » . وأضيف إلى ذلك ما نقله من المعاجم اللغوية ، وخاصة من جوهرة ابن دريد . وصدر البكرى كتابه بمقدمة طويلة ، في ٩٠ صفحة ، عالج فيها أقسام بلاد العرب المختلفة ، وتفرق القبائل ورحلاتها فيها . وهى مقدمة عظيمة الأهمية من الناحية الجغرافية والتاريخية . ويؤخذ عليه أنه لم يحدد كثيرا من مواضعه ، أو أعطاه تحديدا غير دقيق ، وأنه أحال في كثير منها إلى مواضع أخرى ، بل مواضع جاءت عرضا في بعض الرسوم الأخرى . ولكنه مرجع لا غناء عنه لكل من يشتغل بالتاريخ العربى القديم والجغرافيا والشعر الجاهلى^(٢) .

وفي القرن السادس ، ألف أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، المتوفى في ٥٣٨ هـ ، كتاب « الجبال والأمكنة والمياه » . وحاول أن يرتب القسط الأكبر منه ، فاعتمد في ذلك على الحرف الأصيل الأول وحده ، وأهمل بقية الحروف . ولكنه اضطرب في الأسماء المكونة من مضاف ومضاف إليه ، فاعتبر الصدر أحيانا ، كما في أبى قبيس ، وأم خنور ، وأم خرمان ، وأم موصل ، وأم أوعال ، التى وضعها في باب ما أوله همزة ؛ وبرقة شماء ، وبستان ابن عامر ، وبطن حر ، وبطن اللوى ، وبقيع الفرقد ، وبقاع الكلب ، وبثر بضاعة ، وبيت جبريل ، وبرقة الروحان ، وبيت رأس ، وبثر أبى عنبه ، وبثر مصونة ، وبرك الغماد ، التى وضعها في باب ما أوله باء . واعتبر المعجز أحيانا ، كما في معدن الأحسن ، وسوق حباشة ، وأبرق الحنان ، التى وضعها في باب ما أوله حاء ؛ ورمل مخفق ، وجبل خليج ، التى وضعها في باب ما أوله الحاء ؛ وجبل رنقاء ، ومرج راهط ، اللذين وضعهما في باب ما أوله راء .

ثم ألقى به أربعة فصول تعالج الطريق بين ينبع ومكة . فجعل الفصل الأول منها

لأسماء الجبال الكبيرة ، والثاني للجبال الصغيرة ، والثالث للأودية ، والرابع للمياه . ولم يراع الزمخشري في هذه الفصول الأخيرة ترتيباً ما ، فيما يبدو . ولم يتعد منهجه فيها إعطاء قوائم بأسمائها ، ولم يعن بتحديداتها أو وصفها أو إيراد شواهد شعرية عليها إلا نادراً كل الندرة . أما الكتاب نفسه ، فقد ترك فيه كثيراً من البقاع دون تحديد ، ولجأ في بعضها إلى تحديدها بما يجاورها ، أو بأسماء من يسكنها من قبائل ، أو بالإقليم الذي تقع فيه ، أو بأكثر من واحد من الأمور السابقة ، مع بيان المسافة بينها وبين بعض البقاع الأخرى المشهورة في أحيان أخرى ، ووصفها في أحيان بذكر نباتها ، أو ارتفاع جبالها وألوانها . وقد علل بعض الأسماء ، وأورد في ذلك بعض الخرافات ، وكان ذلك قليلاً جداً . واستشهد بأشعار نسب بعضها إلى قائله ، وأهمل بعضها الآخر . وتظهر على الكتاب خصائص المختصرات .

وصرح ياقوت^(١) أنه رأى كتاباً لأبي الحسن علي بن محمد العمراني الخوارزمي ، المتوفى نحو ٥٦٠ هـ ، وأن مؤلفه وقف على كتاب شيخه الزمخشري وزاد عليه . وعبارة ياقوت موهمة . فقد وسع العمراني مجال دراسته ، فشمل العالم الإسلامي كله ، من خوارزم شرقاً إلى المغرب غرباً ، بل تعرض لبعض البلدان غير الإسلامية مثل القديونين ، وقرارا ، وقنوة ، ومجدونية ، من بلاد الروم ، ووضح أن أكثرها غير مشهور ، مما قد يدل على أنه حاول أن يتحدث عن بلاد الروم كلها . ووضح من نقول ياقوت عنه كثرة المواضيع غير العربية التي تعرض لها .

ورتب العمراني كتابه «المواضع والبلدان» على الألفباء ، ولكنه لم يقتصر على الحرف الأول كأستاذه . فقد ذكر ياقوت^(٢) : « قال أبو الحسن الخوارزمي : عيقة : موضع ذكره في هذا الباب من العين مع الياء » . فدل على أنه راعى الحرفين الأولين على الأقل . وذكر ياقوت^(٣) أن العمراني وضع قلهات بالياء بعد قلهات بالياء ، مما قد نستنتج منه أنه راعى حروف الكلمة كلها . ولكن ذلك غير ضروري ؛ لأنه — فيما يبدو — كان يضع المواضع المتشابهة في الخط ، فيخاف عليها اللبس والتحريف ، في موضع واحد ، مما يؤيد قول ابن خلكان أن عنوان الكتاب^(٤) « ما اتفق لفظه واختلف معناه في الأماكن والبلدان المشتبهة الخط » . ويبدو أنه في داخل كل فصل لم يراع الترتيب فقد قدم قلهات بالياء على الثانية مرة ، ولكنه قدم قراش بالشين على قراس ، في فصلهما^(٥) .

(٢) ٧٥٣/٣

(١) معجم البلدان ٧/١

(٥) ٤٧/٤

(٤) ٤٢١/٣

(٣) ١٦٨/٤

واختلف العمراني مع أستاذه في ضبط بعض الأماكن . فقد ضبط الزمخشري حقاق^(١) بكسر الحاء وتخفيف القاف ، وضبطه هو بفتح الحاء وتشديد القاف ؛ وقال ياقوت^(٢) : « قال العمراني : مَرَبِغ — بفتح الميم والباء : رمل من رمال زرود ، وعن جابر الله بضم الميم وكسر الباء » .

وحاول العمراني أن يحدد مواقع المواضع التي تحدث عنها ، فأفلح في بعضها ، ولم يفلح في بعضها الآخر ، وخاصة البعيدة عن موطنه وعن الجزيرة العربية ، فاكفى في كثير منها أو أكثرها بأنها مواضع ، أو مواضع بمصر ، أو المغرب ، أو بلاد الروم ، أو ما شاكل ذلك .

ويبدو أن ياقوتا كان سئ الظن بالعمراني ، فشك في كثير من مواده^(٣) ، وعدل عن ضبطه^(٤) ، وحكم عليه بالتنصيف في الضبط والحروف^(٥) ، ولم يرض عن تحديده لبعض المواقع^(٦) ، ورماها بالخطأ^(٧) . ثم اتهم العمراني بسوء الفهم ، حتى اعتقد أن مَهْرَة أرض وهي قبيلة^(٨) ، وأن حليلة المذكورة في المثل « ما يوم حليلة بسر » موضع وهي امرأة^(٩) ، وأن ربا التي ذكرها جرير موضع وهي امرأة^(١٠) .

وألف أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزاري الإسكندري^(١١) ، المتوفى في ٥٦٠ هـ ، كتاب « أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه » الذي أعجب به ياقوت كثيرا واتخذ منه أحد العمد الرئيسة التي رفع عليها معجمه ، بحيث رأى محققه أن من العبث فهرسة المواضع التي ذكر فيها نصر .

ومن العسير — في مثل هذه الحالة التي التحت فيها مادة نصر بمادة ياقوت — أن نتبين خصائص منهجية لنصر . ولكن الواضح أن نصرا كان ميالا إلى الدقة في تحديد المواضع التي يذكرها . وكان يحددها بذكر ما يجاورها أو إقليمها أو قطرها ، أو ساكنيها من القبائل ، أو أكثر من واحد من الأمور السابقة . وحاول أن يصف ما يحتاج إلى وصف من الأماكن ، واعتمد على الشعر والحديث في استخلاص مادته . ولا نعدو الحق

(١) ٢٩٨/٢ (٢) ٤٨٣/٤ (٣) ١٠٨/٣ ، ٣٤٤ ، ٤٥٨ ، ٧٧٤ وغيرها .

(٤) ٧٧١ ، ٧٣٩/٢ ، ٩٢٠ وغيرها .

(٥) ٤٦٩/٢ ، ٩٥١ ، ١٠٨/٣ ، ١٥٦ ، ٢٤٥ ، ٦١٧ وغيرها .

(٦) ٤٤١/٢ (٧) ٥٧١/٢ (٨) ٧٠٠/٤

(٩) ٤٢٥/٢ ، وانظر ٣ : ١٢٥ (١٠) ٨٨١/٢

(١١) ياقوت : معجم البلدان ٨/١ . وانظر حديث كراتشكوفسكى عن المخطوطة المحفوظة

بالمتحف البريطاني منه ، ٣٢٢ — ٣٢٣

حين نظن أنه كان مرتباً على الألقباء، لأن الكتب التي اختصرته أو اعتمدت عليه كانت كذلك .

وألف محمد بن أبي القاسم بن باحجوك البقالي ، المتوفى في ٥٦٢ هـ ، كتاب « منازل العرب ومباهها »^(١) ، ولكنني لم أعثر على مقتبسات منه تهديني إلى حقيقته ، ومنهجه ، وقيمه .

ولم يكن ياقوت وحده المعجب بكتاب أبي الفتح الإسكندري ، بل أعجب به أكثر من جاء بعده من المؤلفين . فاختصره أبو موسى محمد بن عمر المديني الأصفهاني ، المتوفى في ٥٨١ هـ ، في كتابه « ما اختلف واختلف من أسماء البقاع »^(٢) . وقد وقف ياقوت على الكتاب ومدحه ، قال^(٣) : « تأليف رجل ضابط ، قد أنفد في تحصيله عمراً ، وأحسن فيه عينا وأثراً » . وقد تعرض فيه للأماكن العربية ، وغير العربية ، واتسم تحديده مواقفه بالدقة .

وذكر في المواضع التي تحدث عنها من ينسب إليها من العلماء . ويبدو أن هذا من زياداته على أبي الفتح الإسكندري ، لأن أكثرها منسوب إليه في معجم ياقوت . فإن كان الأمر كذلك ، كانت تلك الظاهرة تتجلى في هذا الكتاب للمرة الأولى ، وإن كانت غير فذة لأنها كانت منتشرة في كتب الأنساب والأعلام ، لمعرفة الألقاب .

كذلك اتخذ أبو بكر محمد بن موسى / الحازمي ، المتوفى ٥٨٤ هـ ، كتاب أبي الفتح ١٤٨ الإسكندري أساساً لكتابه المسمى « ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة المنسوب إليها نفر من الرواة ، والمواضع التي ذكرت في مغازي رسول الله » أو « المؤلف والمختلف في أسماء البلدان » ، حتى قال عنه ياقوت^(٤) : « وجدت الحازمي — رحمه الله — قد اختلصه وادعاه واستجمل الرواة فرواه » ، ويبدو أن ياقوتا كان حاقداً على الرجل ، قال : « ولقد كنت عند وقوفي على كتابه أرفع قدره عن علمه ، وأرى أن مرماه يقصد عن سهمه ، إلى أن كشف الله خبيثته ، وتمحض المحض عن زبدته » . ولذلك لم يرجع إليه إلا مرات قلائل نبين منها أن الرجل كان يرد على المديني أحياناً^(٥) ، وكان يذكر المنسوين إلى المواضع التي يتحدث عنها^(٦) .

ثم بلغ هذا الفرع اللغوي الجغرافي القمة ، حين ألف أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (٥٧٤ - ٦٢٦) كتابه « معجم البلدان » ، الذي قام

(٢) ياقوت : معجم البلدان ٨/١

(٤) ٨/١

(٦) ٤٩٤ : ٢ ، ٢٥٦ : ١

(١) السيوطي : البغية ٩٢

(٣) ٨/١

(٥) ٥٧٦ : ٢

بطبعه المستشرق فردند فستنفلد في ليسك عام ١٨٦٦ م في أربعة أجزاء كبار ، وآخرين للفهارس والتعليقات ، ثم طبع في القاهرة في ٨ أجزاء ، بدون فهارس ولا تعليقات في سنة ١٩٠٦ م ، ثم في بيروت حديثا .

وكان المؤلف يرمى فيه إلى ما رمى إليه البكري قبله ، أعنى تخلص أسماء الأماكن من التصحيف ، لأهميتها عند أهل العلوم المختلفة .

أما مادة الكتاب ، فهي — تبعا لقول المؤلف في مقدمته — : « أسماء البلدان والجبال والأودية والقيعان ، والقرى والمحال والأوطان ، والبحار والأنهار والغدران ، والأصنام والأبداد والأوثان » .

ولم يقصر بحثه على بلاد العرب أو الخلافة الإسلامية ، بل تعداها إلى العالم القديم الذي عرفه المسلمون . واستمد هذه المادة من كتب المؤلفين السابقين في البقاع ، ومن كتب الأدب والحديث ، أو كما قال في مقدمته بعد أن ذكر بعض كتب البقاع : « وهذه الكتب المدونة في هذا الباب التي نقلت منها ، ثم نقلت من دواوين العرب والمحدثين ، وتواريخ أهل الأدب والمحدثين ، ومن أفواه الرواة وتقارير الكتب . وما شاهدته في أسفاري وحصلته في تطوافي أضعاف ذلك » .

ورتب الأسماء وفقا لحروفها كلها : أصلية ومزيدة ، للمرة الأولى في هذا النوع . قال : « فأقسمه ثمانية وعشرين كتابا على عدد حروف المعجم . ثم أقسم كل كتاب إلى ثمانية وعشرين بابا للحرف التالي الأول . وألترم بترتيب كل كلمة منه على أول الحرف وثانيه وثالثه ورابعة وإلى أي غاية بلغ . فأقدم ما يجب تقديمه بحكم ترتيب اب ت ث على صورته الموضوعه له ، من غير نظر إلى أصول الكلمة وزوائدها ، لأن جميع ما يرد إنما هي أعلام لمسميات مفردة ، وأكثرها عجمية ومرجلة لا مساغ للاشتقاق فيها » .

ووصف ياقوت منهجه في الحديث عن الأماكن التي تكلم عنها ، فقال : « فاستخرت الله تعالى وجمعت ما شئتوه ، وأضفت إليه ما أهملوه ... وضعته وضع أهل اللغة المحكم ، وأبنت عن كل حرف من الاسم : هل هو ساكن أو مفتوح أو مضموم أو مكسور ، وأزلت عنه عوارض الشبه ... ثم أذكر اشتقاقه إن كان عربيا ، ومعناه إن أحطت به علما إن كان عجميا ؛ وفي أي إقليم هو ، وأي شيء طالع له ، وما المستولى عليه من الكواكب ، ومن بناءه ، وأي بلد من المشهورات يجاوره ، وكَم المسافة بينه وبين ما يقاربه ، وبماذا اختص من الخصائص ، وما ذكر فيه من العجائب ، وبعض من دُفن فيه من الأعيان والصالحين والصحابه والتابعين [والمنسويين إليه] ، ونبذا مما قيل فيه من الأشعار في الحنين إلى الأوطان ، والشاهدة على صحة ضبطه والإتقان ، وفي أي زمان

فتحهم المسلمون وكيفية ذلك ، ومن كان أميره وهل فتح صلحا أو عنوة ، لتعرف حكمه في الفقه والجغزية ، ومن ملكه في أيامنا هذه . على أنه ليس هذا الاشتراط بمطلوع لنا في جميع ما نورد ، ولا ممكن في قدرة أحد غيرنا ، وإنما يجيء على هذا البلدان المشهورة والأممات المعمورة ، وربما ذكر بعض هذه الشروط دون بعض على حسب ما ألدنا إليه الاجتهاد .. واستقصيت لك الفوائد جلها أو كلها ... حتى لقد ذكرت أشياء كثيرة تأباها العقول ... لبعدها عن العادات المألوفة ، وتنافرها عن المشاهدات المعروفة .

وإذن فالكتاب يتأثر باللغويين في ترتيب الأسماء ، وضبطها ، وإبانة اشتقاق العربي منها ، ومعنى الأعجمي ، وفي تحديد أبعاد الأماكن بما جاورها من البقاع المشهورة ، والاستشهاد بالشعر على الضبط والتحديد . ويتأثر بالجغرافيين في إبانة أقاليم المواضع ، وخطوط طولها وعرضها ؛ وبالفلكيين في الكشف عن طالع كل منها تبعا للكوكب المستولى عليه . ويأخذ من التاريخ تاريخ المدن ، والمنسوين إليها ، وضع المسلمين لها ، وأميرها في عصر ياقوت . ويستمد من المأثورات الشعبية كثيرا من القصص والأخبار ، المتعلقة ببناء هذه المدن ، وخصائصها وعجائبها .

وصدر ياقوت كتابه بمقدمة جغرافية طويلة ، اشتملت على خمسة أبواب ، عالج فيها صورة الأرض ، وتقسيمها إلى أقاليم ، ومعاني المصطلحات الكثيرة الدوران في الكتاب وحكم البلاد التي فتحها الإسلام في الفقه والخراج ، وجملا من أخبار بعض البلدان . وكلها أمور لا تدخل في نطاق بحثنا هذا .

وقد وصف كراتشكوفسكى أهمية معجم ياقوت ، فقال ^(١) : « هو أوسع وأهم ، بل وأكاد أقول أفضل مصنف من نوعه لمؤلف عربي للعصور الوسطى . ولتكوين فكرة عن حجمه يكفي أن نذكر أن المتن المطبوع يضم ٣٨٩٤ صفحة . وهو جامع للجغرافيا في صورها الفلكية والوصفية واللغوية وللرحلات أيضا ، كما تنعكس فيه الجغرافيا التاريخية إلى جانب الدين والحضارة والأنثولوجيا (علم الأجناس والفصائل البشرية) والأدب الشعبي وذلك في القرون الستة الأولى للهجرة . ويقرب عدد الشواهد الشعرية وحدها فيه — وذلك بين صغيرها وكبيرها — من الخمسة الآلاف » .

واستخرج ياقوت من معجمه كتابا مختصرا باسم « المشترك وضعا والمفترك صقعا » . حذف منه كثيرا من الإطلاات الجغرافية والأخبارية ، فاقرب به من كتب اللغة ، وجعله في مجلد واحد .

ووصل إلينا مصنف آخر يختصر معجم ياقوت تحت اسم « مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع ». واختلف في صاحبه ، فنسبه بعضهم إلى ياقوت : ويبدو أنه خدعهم ما أعلنه ياقوت في مقدمة المعجم عن طلبوا إليه اختصارا . ونسبه بعضهم إلى صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحكيم (المتوفى في ٧٣٩) وبعضهم الآخر إلى السيوطي (المتوفى في ٩١١) .

ونظم بالإشارة إلى كتاب المتفق وضعا والمختلف صقعا لأبى طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفهرز آبادي الشيرازي صاحب القاموس المحيط^(١) (٧٢٩ - ٨١٧) ، ولم يصل إلينا .

وصفة القول أن هذه الكتب جميعا كانت تهتم بالاسم أكثر من المسمى ، باعتبار الاسم من المادة اللغوية التي تعالجها في الشئون الأخرى ؛ واعتمدت على الشعر في استخلاص هذه الأماكن وتحديد مواقعها ، كما يعتمد عليه اللغويون في تفسير ما يريدون تفسيره من ألفاظ ؛ وأقامت تحديدها للمواقع على ذكر الأماكن المجاورة وأبعادها عنها بالمراحل والأيام ثم الأميال والبرد .

واختلفت بعد ذلك . فكان الأصمعي (في جزيرة العرب) والبكري والإسكندري وعرام والسكوني وياقوت أقرب من غيرهم إلى الدقة في تحديد المواضع التي يتحدثون عنها ، وكان أكثرهم دقة عرام والإسكندري وياقوت . وأتت الدقة إلى عرام والسكوني من وصفهم رحلات يقوم بها المسافر ، وما يمر به من مواضع على التوالي . أما الدقة فتعتمد عند ياقوت على معلوماته الجغرافية البحتة ، حتى كان يحدد الموقع بخطوط الطول والعرض .

وتوسع البكري وياقوت في الشواهد التي استخلصوا منها أماكنهم . فاعتمد البكري على الأحاديث النبوية والأخبار العربية إلى جانب الشعر . واعتمد ياقوت على ذلك كله وأضاف إليه كثيرا من الكتب التاريخية والجغرافية وغيرها .

وكانت الجزيرة العربية وما تاجها من أقطار عربية هي موضع دراسة المؤلفين الأولين . ولم يشذ عنهم غير الجاحظ الذي تناول بلادا غير عربية . وبقي الأمر كذلك حتى القرن السادس ، فوسع المؤلفون مجالهم وتناولوا المدن الإسلامية الأخرى وغيرها في أنحاء العالم القديم .

واختلفوا في ترتيب الكتب . فسار الأولون كما كانوا يسرون في الرسائل اللغوية

(١) البخاوي : الضوء اللامع ٨٢/١٠ . الشوكاني : البدر الطالع ٢٨٢/٢ . السيوطي :

الصغيرة ذات الموضوعات الواحدة ، مثل كتب الإبل ، والخيول ، وغيرها . فلم يرتب بعضهم كتابه ، مثل الأصمعي في داراته . ولكنه رتب جزيرة العرب وفقا للأقاليم والقبائل التي تحملها ، وقسم عرام كتابه قسمين : واحدا لتهامة ، والآخر للحجاز . / واتبع في وصف ما يمر به المسافرين بين المدينة ومكة من أماكن على التوالي . ثم ابتدأ ١٤٩ الترتيب الألفبائي قاصرا على حرفين في المغرب عند أبي عبيد البكري ، وعلى حرف واحد في المشرق عند الزمخشري ، ثم على حرفين عند العسمراني ، إلى أن بلغ كماله عند ياقوت الذي راعى حروف الكلمة كلها : أصلية كانت أو مزيدة .

واتفق البكري وياقوت على ضبط الأسماء بالعبارة ، وإبانة حقيقة حروفها والحركات عليها ، والإشارة إلى اشتقاقها ، خشية أن يلحقها التحريف ، الذي كان السبب الذي دفعهما إلى تأليف معجميهما .

ثم اتجه كل منهم اتجاها خاصا في المواد التي عني بها في كتابه . فاهتم ابن الكلبي بتفسير أسماء البلاد وتعليلها ، وإيراد الخرافات المتصلة بذلك . وعنى أبو الفتح الإسكندري ، وأبو موسى الأصفهاني ، وأبو بكر الحازمي بذكر العلماء المنسوبين إلى المواضع التي يعالجونها . أما ياقوت فضم كل هذه الألوان ، إذ أدخل هذه الكتب في معجمه ، وأضاف إليها الأخبار التاريخية الكثيرة .

كل هذا جعل من معجم البلدان لياقوت القمة التي وصل إليها هذا اللون من التأليف ، والكتاب الذي يجمع كل اتجاهاته ، ويمثل كل الألوان ، ويضيف إليها ما أدخله من اتجاهات تاريخية وجغرافية . فقد مزج صاحبه فيه جميع ألوان الثقافة الإسلامية المتصلة به .

وقد تنبه أصحاب المعاجم اللغوية إلى هذا النهر منذ المعجم الأول . فأخذ الخليل بن أحمد في عينه منه بحظ يسير ، تعدى به شبه الجزيرة العربية إلى غيرها . ثم عب منه ابن دريد في جهمته . ووسع الصغاني في عبابه مجاله ثم حوَّله الفيروز آبادي وضمه إلى الأنهار الأخرى التي صبها في قاموسه المحيط ، ثم شارحه السيد مرتضى الزبيدي . وتقوم الدعوة الآن إلى نفى هذا النهر عن محيط المعاجم ، إذ نعتيره دخيلا على المجال اللغوي البحت . وأفاد أصحاب هذه الكتب بدورهم من المعاجم . فاستقى أبو عبيد البكري كثيرا من رسومه من جهمرة ابن دريد . وأكثر ياقوت من الرجوع إليه وإلى الأزهرى والجوهري وغيرهم . فتبادل كل من الفريقين التأثير والتأثير .

الباب السابع

كتب الأفراد والثنية والجمع

١٥١ / حظيت هذه الموضوعات النحوية بتأليفات لغوية بفضل تلازم بعض الأمور في عالم الواقع حتى تلازمت في الفكر ، فغلب العرب اسم أحدها على بقيتها ، وبفضل الألفاظ التي وردت على أبنية المجموع ومعناها مفرد ، أو لا مفرد لها ، والمثنيات التي لا مفرد لها ، والمفردات التي لا جموع لها . فانخذ اللغويون هذه الألفاظ مادة لبحوثهم اللغوية .

وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي رأس مدرسة الكوفة (١٨٧ هـ) ، واسم كتابه « الأفراد والجمع » . ولا ندرى يقينا أنحو هو أم لغة ؟ ثم ألف الفراء (٢٠٧ هـ) كتاب الجمع والثنية في القرآن . ويدل العنوان على أنه لغوي لا نحوي . ثم ألف أبو عبيدة (٢١٠ هـ) كتاب الجمع والثنية ، وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) كتابي الواحد ، والجمع والثنية .

وتناول أبو عبيد (٢٢٤ هـ) هذا النوع في باب واحد من كتابه الغريب المصنف ، ويسمى « باب الاسبين يضم أحدهما إلى صاحبه فيسميان جميعا به » وهو في قريب من صفحتين . ومعظم مادته منسوب إلى الأصمعي ، ويوزع الباقي بين الأحمر وابن الكلبي والفراء وأبي زيد والكسائي . والنهج في هذا الباب أن تصدر الأشعار أو الأقوال التي فيها اللفظ المثني ثم يشرح معناه ، أو أن تورد الألفاظ ثم تشرح .

وألف في تلك الأثناء الجرمي (٢٢٥ هـ) كتاب الثنية والجمع ، ثم يعقوب ابن السكيت (٢٤٦ هـ) « كتاب المثني والمكثي والمثنى والمؤاخي والمثبه والمنخل » . / وقد حفظ السيوطي في المزهري^(١) بعض أبواب هذا الكتاب ، وعليها نعتمد في الوصف .
١٥٢ وعدة هذه الأبواب خمسة : ثلاثة منها تعالج المثني ، واثنان الجمع .

صنف ابن السكيت كتابه تصنيفا حسنا ، ففصل المفردات المثناة في الاستعمال عن المفردات المثناة للتغليب ، وهما عن المفردات المثناة لاتفاق طرفيها في اللفظ ، وجعل كل واحد منها بابا . وفصل في هذه الأبواب الألفاظ العامة عن الأعلام سواء أكانت أسماء أناس أم أماكن ، وجعل ذلك فصولا . فكان كل باب يحتوي على فصلين . ولما كان

الباب الثالث من الأبواب المذكورة كله الأعلام ، فصل فيه الأسماء عن الألقاب ، فصار بذلك فصلين أيضا . واتبع ذلك في أبواب الجموع ، فجعل أحدهما للجموع التي يراد بها واحد أو اثنان ، وآخر لجموع التغليب أو النسب ولكنه لم يجعل تحتها فصولا . واختلف منهج المؤلف من باب إلى باب فكان أحيانا يورد اللفظ ثم يفسره بذكر مرادفاته ، وأحيانا يأتي به في عبارة ثم يفسره ومفرداته ، واستشهد بالقرآن والشعر والأقوال ، وروى عن اللغويين قبله . وكان في أحيان أخرى — وخاصة في الأماكن — يكتفى بالتفسير الموجز أو الإشارة المجردة . ويبدو أن النهج الأخير كان أغلب على الكتاب ، إذا اطمئنا إلى أن السيوطي لم يجر أى تغيير في مقتبساته . ولكن مقتبسات ابن سيده تدل على خلاف ذلك ، فعلى حين أن الشواهد الشعرية عند السيوطي قليلة ، فإنها كثيرة عند ابن سيده ، ومعزوة إلى ابن السكيت . ولكن السيوطي لم يكن في غالب الأمر يبيح لنفسه إلا الحق في حذف الشعر .

وسار ابن قتيبة في الأبواب الخمسة التي خصصها للجمع والتثنية في كتابه أدب الكاتب على نظام يخالف نظام ابن السكيت في أسسه . فقد جعل للمثنى ثلاثة أبواب ، منها بابان خاصان لأمر نحوية صرفية لا شأن لنا بها ، واثنان للجمع . وعالج في الأبواب اللغوية المفردات المشتاة في الاستعمال ، وما يعرف جمعه وبشكل مفردة ، وما يعرف مفردة وبشكل جمعه .

/ وقد حددت هذه الأقسام خطته في العلاج ، فاضطر إلى أن يذكر المفرد وينبه ١٥٣ على جمعه المشكل ، أو الجمع وينبه على مفردة المشكل . أو ما قيل بصددهما . وكان يورد بعض ألفاظه مفردة أحيانا ومؤلفة أحيانا أخرى . واستعار من الكسائي مرة وأخرى من أبي زيد ، وإن كان يأخذ من أبي عبيد كثيرا بدون تصريح . والشواهد قليلة تكاد لا ترى والفصول نفسها قصيرة .

ونستطيع أن نضع في هذا الصنف من التأليف بعض أبواب من الجهمرة ، مثل أبواب ما وصف مفردة وجمعه بصيغة واحدة^(١) ، وأبواب الجموع التي ختمت بها الجهمرة . وأراد المؤلف بالباين الأولين الوصف بالمصدر ، وخطته فيهما أن يأتي بالوصف في تعبير مطلق على مفرد وجمع ثم يفسره باختصار ، وأحيانا بإطالة ، وقد يأتي بالشواهد الشعرية الكثيرة . والبابان لا قيمة لهما . أما الأبواب الأخيرة فتبلغ ٢١ بابا ، وقسمها على وفق أوزان المفرد منها ، فأفرد كل وزن منها بباب ، وجعل ثلاثة أوزان أو أربعة قصيرة

(١) ٤٢٥/٣ وما بعدها .

أحيانا في باب واحد . والطريقة التي اختطها في هذه الأبواب أن يأتي بالقاعدة في جمع الوزن المعقود له الباب ، ثم يورد مثالا أو أكثر عليها ، ويبين قلة الجمع أو كثرتة ، وجمع كثرة هو أو قلة ، وخاصا بالصحيح أو المعتل أو عاما ، وما إلى ذلك . ولم يفسر أغلب الألفاظ لوضوحها ، فإذا ما فسر بعضها فعل ذلك باختصار . فغايتة فيها صرفية موجهة إلى تبين القاعدة .

وألف في هذا القرن أيضا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (٣١٥ هـ) كتاب الشبهة والجمع ، ولعله كتاب الواحد والجمع في القرآن الذي نسبته السيوطي ^(١) إلى أحد الأخافش . وألف أبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) كتاب نوادر الواحد والجمع .

وفرق الثعالبي ١١ فصلا تعالج نواحي مختلفة من المثني والجمع في الأبواب المختلفة من فقه اللغة ، وكل هذه الأبواب قصيرة جدا ، إذ أطولها يشغل صفحة وسطرين من قطع كتب الجيب ، يليه آخر في صفحة ثم يتراوح باقيها بين ثلاثة أسطر وسبعة . ١٥٤ / وعالج المؤلف في هذه الأبواب جموعا لا واحد لها من بناء جمعها ، وإقامة الواحد مقام الجمع ، والجمع يراد به الواحد ، وأمر الواحد بلفظ الاثنين ، وإجراء الاثنين مجرى الجمع ، وغيرها .

وتقوم خطة المؤلف في هذه الأبواب جميعها على إيراد اللفظ مفردا أو في آية قرآنية ، أو في بعض الأقوال أو الأشعار أو الأخبار ، ثم التعليق عليه . وقد يستغنى عن التعليق تماما ، لأن عنوان الفصل يغني عنه ، أو لأنه قدم في صدر الفصل كلمة بسيطة موضحة . والآيات القرآنية كثيرة في هذه الفصول ، ومهما يكن من شيء فهي جميعها ذات قيمة ضئيلة لاختصارها الشديد .

وأفرد ابن سيده كتابا من مخصصه للمثنيات ، جعل فيه ٩ أبواب ، هي بالتحديد فصول ابن السكيت وأقسامها الصغرى ، وبابا الغريب المصنف جعلها ابن سيده أبوابا في كتابه . ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد ، هو باب ما جاء مثني من المصادر ، وكله قواعد صرفية ونحوية تخرج عن ميدان بحثنا .

وضم ابن سيده إلى مادة ابن السكيت وأتى عبيد في أبوابه زيادات قليلة جدا . ونهج في هذه الأبواب على الاقتطاف من أبوابهما ، لا السير على الترتيب الذي اتبعناه فيها . ومال إلى الاختصار في هذه المقتبسات ، فحذف مما أخذه من الغريب المصنف أسماء اللغويين ، وبعض أسماء قائل الشعر ، وإن لم يراع ذلك في كتاب ابن السكيت .

وأورد ابن سيده في كتاب المذكر والمؤنث من المخصص أيضا سبعة أبواب ، تعالج نواحي مختلفة من الجمع ، ولكنها كلها صرفية نحوية ، ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد تختلط فيه اللغويات بالصرفيات والنحويات .

ويتضح من هذه اللوحة السريعة أن هذا الفن لم يجد قبولا من اللغويين . فقليل من عناوين عنايتهم بالفنون الأخرى ، فهو شبه يكتب الهمز من هذه الناحية . ولكنه اكتفى بأن يُبَوِّب كتبه بحسب أمور ملاحظة في مفرداته . أما الترتيب على الحروف فلم نره في أى كتاب منها . ويتضح أيضا أن ابن سيده لم يتفوق فيه على من قبله ، كما هو شأنه في الفنون الأخرى ، وإنما اعتمد على ابن السكيت وأبى عبيد .

الباب الثامن

كتب الأبنية

١٥٥ / اللغة العربية من اللغات الاشتقاقية التي تصوغ للمعاني المختلفة أبنية متنوعة من المادة الواحدة . وقد عني النحويون والصرفيون واللغويون بهذه الأبنية ودلالاتها وتصرفاتها منذ أمد مبكر ، وألفوا فيها الرسائل الصغيرة والكتب الكبيرة التي تبلغ مبلغ المعاجم . وأفرد لها كثيرون أبوابا خاصة من مجموعاتهم النحوية والأدبية . وسارت هذه الكتب في مجرى : مجرى الأسماء ، ومجرى الأفعال ، إذ هما القسمان اللذان يتألف منهما الكلام المشتق . ونضيف إليهما المجرى الذي يجمع بينهما . ونحاول في هذا البحث أن نلقى نظرة سريعة على جهود اللغويين في هذا الصنف من التأليف . ونضم كتب المصادر إلى كتب الأفعال لارتباطهما حتى أن كتب الأفعال كانت تجعل المصادر عناوين أبوابها .

ويبدو أن الأفعال التي جذبت أنظار الباحثين أولا ، لكثرة تصرفاتها والتغيرات التي تعثر بها ، ومشقة العلم بها ، فبدأ التأليف فيها . ويؤكد ذلك قول ابن القوطية في صدر كتابه في الأفعال : « اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام ، وبذلك سمى العلماء الأبنية ، والأسماء غير الجاعدة والأصول كلها مشتقات منها ، وهي أقدم منها بأزمان ، وإن كانت الأسماء أقدم بالترتيب في قول الكوفيين » . وقد لا يتفق العلم الحديث مع القول بأسبقية الأفعال على الأسماء أو الأسماء على الأفعال ، ويرى أنه لم تكن توجد هذه الفروق في الكلام الأول ، ولكن يستنبط من هذا القول مدى أهمية الفعل عند لغويي العرب . ولعل ذلك أيضاً هو الذي حمل الأندلسيين خاصة على قصر جهودهم على العناية بالأفعال دون الأسماء تقريبا .

١٥٦ / واتجهت كتب الأفعال ثلاثة اتجاهات : أولها يعالج الأفعال من وجهة عامة بجميع صيغها ، وثانيها يعالج صيغة خاصة منها ، وثالثها يوجه عنايته إلى المصادر وحدها .

١ - كتب المصادر

أول كتاب وصل إلينا اسمه كان يسير في الاتجاه الثالث ، وهو من تأليف اللغوي المعروف على بن حمزة الكسائي (١٨٩ تقريبا) . ثم توالى كتب المصادر من اللغويين

الذين ماتوا في القرن الثالث ، وأولهم النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) والفراء (٢٠٧ هـ)
وخص كتابه بالمصادر في القرآن وحده ، وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ)
وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) ثم إبراهيم بن يحيى الزبيدي (٢٢٥ هـ) في مصادر
القرآن أيضا ، وأبو عمرو صالح بن إسحاق الجرهمي النحوي (٢٢٥ هـ) .

ولم يكن أبو عبيد كثيرا بالمصادر . فلم يعقد لها في الغريب المصنف إلا خمسة أبواب
قصار تناول فيها بعض المظاهر الشاذة فيها ، مثل المصادر المأخوذة من أسماء أعضاء
الجسم ، والمصادر التي لا أفعال لها ، والمصادر المأخوذة من الأعداد ، والمصادر التي على
وزن فَعَل من الفعل فَعَلَ ، والمصادر التي على وزن مفعول . وخطته في الأبواب التي
يتناول فيها مصادر لها أفعال أن يذكر الفعل الماضي فالمضارع فالمصدر أو أن يقتصر على
الأولين ثم بعد فقرة كاملة ينبه على وزن المصدر من أفعالها كلها ؛ وفي الأبواب الأخرى
يذكر المصدر مع اللفظ الذي أخذ منه . والشواهد هنا قليلة تكاد تكون معدومة .
ولا زال أبو عبيد ملتزما نسبة كل قول إلى صاحبه . وكان أكثر اعتماده فيها على الكسائي
وأبي زيد ثم غيرهما ممن نجلدهم في أكثر الأبواب .

وَأَلَّفَ في المصادر في القرن الرابع أبو زيد البلخي (٣٢٢ هـ) ونفطويه (٣٢٣ هـ) .
ونسب ياقوت كتاب النوادر والمصادر لدلائل البهلول ، ولم يشر إلى تاريخه ، ولعله من
أهل هذا القرن أو سابقه . ولم تصل إلينا كتبهم جميعها .
وعقد ابن سيده من أهل القرن الخامس (٤٥٨ هـ) كتابا للمصادر والأفعال
في المخصص ، نَصَفَهُ في الكلام عن الأفعال .

/ وَأَلَّفَ في القرن السادس في المصادر أحمد بن محمد الميداني (٥١٨ هـ) ثم ١٥٧
أبو جعفر أحمد بن علي البيهقي المعروف ببو جعفر ك (٥٤٤ هـ) ، وسمى كتابه « تاج
المصادر » . وتقتنى دار الكتب المصرية مخطوطا برقم ٣٣٢ لغة ، يرجع أنه تاج
المصادر ، وعليه أعتمد في الوصف . ذهب البيهقي في كتابه مذهب الفارابي في ديوان
الأدب ، فأخذ منه تقسيماته بحذافيرها ثم أجرى في ترتيبها بعض التغيير . فقد جعل كتابه
شطرين كبيرين : المصادر من الثلاثي ، والمصادر من غير الثلاثي (يجمع الثلاثي المزيد
والرباعي المجرد ، والرباعي المزيد) . والفرق بين هذين الشطرين أن المصادر من أولها
سماعية ومن الثاني قياسية .

وجعل الشطر الأول ستة أبواب وفقا لصيغ الأفعال في ماضيها ومضارعها ، وسار في
ترتيبها على ترتيب الفارابي في ديوان الأدب .

وقسم كل باب من الأبواب الستة السابقة إلى الفصول التالية وفقا لما تحويه من مصادر : السالم — فالمضاعف — فالمعتل — فالمهموز . ولا أقسام تحت السالم أو المضاعف . أما المعتل فجعله أقساما : المثال — فاللغيف المفروق — فالتثال المهموز — فالأجوف — فالناقص — فاللغيف المقرون — فالناقص المهموز . وراعى فى كل هذه الأقسام أن يفصل الواوى عن الياى ، وأن يقدم الأول على الثانى منها . وكذا الأمر فى المهموز جعله ثلاثة أقسام : المهموز الفاء ، فالعين ، فاللام . وسار فى كل قسم كما سار فى الكتاب نفسه ، فقدم المهموز الأول من السالم ، فالمهموز الأول من المضاعف ، فالمهموز الأول من المعتل ، وفصل فى المعتل الأجوف عن الناقص ، والواوى عن الياى . وسار فى المهموز العين واللام كما سار هنا .

أما الشطر الثانى فجعله عدة أقسام لم يحد فى ترتيبها عن الفارابى أيضا بكل جزئياته . وأخذ البيهقى من الفارابى طريقة حشوه الألفاظ فى هذه الأقسام وهى التى اتبعها الجوهري أيضا .

أما الاختلاف الذى آثره البيهقى فى التقسيم الأكبر نفسه . فقد آثر الفارابى ١٥٨ / أن يجعل كتابه فى خمسة كتب : السالم — فالمضاعف — فالأجوف — فالناقص — فالمهموز . ثم وضع فى كل كتاب الأقسام الصغرى التى أشرنا إليها (وفقا للصيغ) . أما البيهقى فآثر أن يقدم الأبواب الصغرى القائمة على الصيغ ويجعلها الأساس ، ثم يضع تحتها السالم فالمضاعف فالأجوف ... الخ . فالتقسيم واحد إلا أن كل واحد منهما قدم ناحية غير التى قدمها الآخر .

والخلاف بين الاثنين فى علاج الألفاظ أيضا ، فالبيهقى يقتصر فى أغلب الأحيان على ذكر المصدر يليه معانيه بالمرادف ، أو الفعل فالمصدر أو المصادر فمعانيه مجردة أيضا . وفى بعض الأحيان القليلة يذكر الصفات ، واللغات التى فى اللفظ ، وبعض عبارات تحتوى عليه . وإذا كان معنى المصدر معروفا اقتصر على الرمز إليه بحرف « م » . ولكنه على الرغم من ميله إلى تجريد ألفاظه والإتيان بها مفردة ، كان يشير إلى ورودها فى الحديث أو يورد قطعة منه شاهدة عليها . وأكثر شواهد أو كلها من الأحاديث أما الشعر فلم أعثر له على أثر . وقد أدخل البيهقى جميع الألفاظ والمعاني التى ذكرها الفارابى فى ديوانه وزاد عليها كثيرا .

وقدم البيهقى بين يدى كتابه مقدمة طويلة تشبه بعض الشئ مقدمة ديوان الأدب للفارابى . وجعلها عشرة فصول تناول فيها تعريف الفعل والمصدر وأنواع المصادر من الثلاثى وغيره والمصادر الميمية وأسماء المرة وأسماء الفاعلين والمفعولين ، وصيغ المبالغة ،

والزمان والمكان والآلة والتفضيل ، وأقسام الأفعال من حيث الصحة والاعتلال ، والتصرف والجمود ، والتعدي واللزوم ، وأوزان الأفعال ومعانيها . وعنى بالشواذ من هذه الأبنية . وأشار في أكثر من موضع إلى أنه يعنى بالسماعى فى الكتاب ، وإن لم يصل ذلك منه إلى درجة صراحة الفارابى .

وانتجبه الصغاني (٦٥٠ هـ) اتجاهها خاصا فى دراسته المصادر ، فلم يعن بها كلها ، وإنما عنى بنوع خاص منها ، هو ما كان على صيغة « فَعْلَان » فاستقصى هذا النوع وأورده فى كتابه المسمى « نقة الصديان فيما جاء على وزن الفعلان » . وهو كتاب / صغير يضم ٢٣ ورقة (مخطوطة بدار الكتب المصرية ٤١١ لغة) رتب فيه المصادر ١٥٩ ترتيب صحاح الجوهري . وخطته أن يورد المصدر ويصرح بفعله الماضى فالمضارع فمصادره الأخرى إن كان له ، فمعناه باختصار ، ويستشهد عليه كثيرا بالقرآن والشعر .

وألف فى المصادر أيضا يحيى بن أبى بكر التونسي (٧٢٤ هـ) ، ويحيى بن أحمد الفارابى الذى لا ندرى العصر الذى عاش فيه ، ولا ندرى شيئا آخر عن كتابه أو كتاب التونسي .

٢ — كتب الصيغ الخاصة من الأفعال

كان الاتجاه الثانى هو الثانى فى الوجود أيضا ، وكانت كتبه الأولى تعالج صيغتي « فَعَلَ وأَفْعَلَ » ، وتتناول هاتين الصيغتين من الفعل الواحد حين تتفقان فى المعنى ، أو تختلفان ، أو لا يرد للعرب إلا إحداهما . وأول من روى أنه ألف فيه قطرب (٢٠٦ هـ) والفراء (٢٠٧ هـ) ثم أبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعى (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) — وورد فى أبواب من الغريب المصنف أيضا ، تتناولها فى الكلام عن كتب الأفعال عامة — وأبو محمد عبد الله بن محمد التوزى (٢٣٣ هـ) ويعقوب بن السكيت (٢٤٦ هـ) — وأفرد باين من إصلاح المنطق لخلط العامة بين هاتين الصيغتين — وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٥٥ هـ تقريبا) وأبو العباس الأحول تلميذ ابن الأعرابى ، وخصص له ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) أبوابا من كتاب الأبنية فى « أدب الكاتب » .

وألف فيه من أهل القرن الرابع الزجاج (٣١١ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) الذى عقد له أيضا باين مما ألحقه فى ختام الجمهرة ، وابن درستويه (٣٤٧ هـ) وأبو على القالى (٣٥٦ هـ) وأبو بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطية (٣٦٧ هـ) .

ثم ألف فيه أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧ هـ) ثم القاسم بن القاسم الواسطي (٦٢٦ هـ) .

ولم يبق من هذه الكتب إلا كتاب السجستاني ، ومنه عدة نسخ مخطوطة في ١٦٠ / دار الكتب المصرية ، وكتاب الزجاج ، الذي طبع في مطبعة السعادة عام ١٣٢٥ هـ ، وكتاب ابن القوطية ، طبع بمطبعة مصر ، وبابا الجمهرة بطبعة الحال .

واختلفت هذه الكتب في موقفها من هاتين الصيغتين ، إذ يشعر عنوان كتاب السجستاني بأنه لا يعنى بهما إلا حين يتفق معناهما . ولكنه خالف ذلك وأتى بهما حين يختلفان كثيرا . وتبعه ابن دريد في العناية بهاتين الناحيتين ، فجعل الباب الأول للاتفاق ، والثاني للاختلاف . وعنى الزجاج بهما حين يتفقان ، أو يختلفان ، أو لا تأتى من المادة إلا واحدة منهما ، وجعل لكل ناحية منها فصلا خاصا . ومثله في ذلك ابن القوطية إلا أنه جعلهما حين يتفقان ويختلفان في قسم واحد ، وفرق بينهما في داخله .

واختلفت هذه الكتب الثلاثة في ترتيبها ، فالأول لا ترتيب به على الإطلاق ، ومثله ابن دريد . أما الثاني فمقسم إلى أبواب بحسب الألف بقاء مع تأخير الهزمة . ويضم كل باب الألفاظ المبسوطة بحرفه دون ترتيب لما بعده من حروف . ويضم كل باب أربعة فصول : الأول لما فيه الصيغتان مع اتفاق المعنى ، والثاني للمختلف المعنى ، والثالث لما فيه فَعَل وحدها ، والرابع لأفْعَل وحدها .

وجعل ابن القوطية كتابه ثلاثة أقسام : الأول لما فيه فعل وأفْعَل ، والثاني لما فيه أفْعَل وحدها ، والثالث لما فيه فعل وحدها . وجعل القسم الأول وحده في شطرين ، أولهما : الصيغتان بمعنى واحد ، والثاني لما اختلف معناهما فيه .

وقسم كل قسم منهما وفقا للحروف العربية على الترتيب التالي : أ هـ ع غ خ ح ج ق ك س ش ص ض ل ر ن ط ظ ذ ب ت ث ز ف م و ي . ووضع تحت كل حرف الألفاظ التي أولها ذلك الحرف .

وقسم كل حرف من القسم الأول إلى قسمين : أولهما لما وردت فيه الصيغتان مع اختلاف المعنى . ثم رتب كل قسم منهما على الصورة التالية : الأفعال المضاعفة ثم الأفعال الصحيحة ثم الأفعال المعتلة . والأفعال المضاعفة لا أقسام تحتها . أما الأفعال الصحيحة فجعلها أقساما بحسب صورة ماضيها ، فقسم خاص بَفْعَل ، وآخر بَفَعْل ، وثالث بَفْعُل ، وأقسام أخرى لما ورد في ماضيها أكثر من صورة مثل فَعْل وفَعِل ، وفَعْل وفَعُل ، وفَعِل وفَعُل وما شابه ذلك . وجعل المهموز قسما قائما برأسه قبل المعتل . وفصل في المعتل بين الأجوف والناقص ، وبين المعتل الذي سلم حرف علته والمبدل

١٦٠

١٦١

حرف العلة ، وبين المعتل بالواو وبالياء ، وبين المعتل بحرف واحد والمعتل بأكثر من حرف أو المعتل المهموز ، وبين صيغ الأفعال المختلفة في الماضي منه ، كما فعل في الصحيح . وأورد الألفاظ تحت هذه الأقسام مع مراعاة الحرف الأول منها وحده أما الثاني وما بعده فلا أهمية لها عنده . ولما كان الأول في صيغة أفعال دائما همزة فقد اعتبر فيها الحرف الثاني وحدة بطبيعة الحال ، لأنه الأول في أصل الفعل .

وسار في القسمين الآخرين على النمط نفسه إلا في حالة واحدة هي التقسيم إلى ما ورد فيه الصيغتان بمعنى واحد ، وما وردت فيه الصيغتان بمعنى مختلف ، إذ ليس في كل منهما إلا صيغة واحدة ، فلا اتفاق إذن ولا اختلاف . وتبعاً لذلك لا تقسيم من هذا النوع . أما بقية التقسيمات فهي هي ، في الأقسام الثلاثة الكبرى .

وانتج الصغاني (٦٥٠ هـ) في الأفعال انجاساً خاصاً شبيهاً باتجاهه في المصادر ، فتناول بعض الصيغ بالبحث ، فأفرد كتاباً لافتعل ، وآخر لانفعل ، وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الأخير (تحت رقم ٤١٤ لغة) تقع في ٣٥ ورقة . وكان الصغاني يرمى في هذا النوع من التأليف إلى الاستقصاء والشمول ، كما يظهر من مقدمته . وعبارته في المقدمة صريحة أنه مبتكر هذا النوع من التأليف . ومنهجه فيه متفق تماماً مع منهجه في كتاب « الفعلان » إلا أنه اعتمد هنا على الحديث النبوي في شواهد الاعتناء الأكبر . ولم يذكر فيه الألفاظ المولدة ، ونبه على ذلك في المقدمة .

ويتفق ابن دريد والسجستاني في طريقة علاج الألفاظ ، إذ يذكران إحدى الصيغتين ويفسرانها ، ويشيران إلى الاتفاق أو الاختلاف ، أو يجمعان الصيغتين ، ويفسرانها مرة واحدة ويستشهدان كثيراً بالقرآن والحديث / والشعر ، وقد يوردان مصادر أو صفات ١٦٢ أو لغات ، ويعتمدان كل الاعتناء على أي زيد وأي عبيدة ، ويلتزمان التنبيه على موقف الأصمعي من أكثر الألفاظ . والحق أن السجستاني عرض كتابه على الأصمعي وسأله عما فيه كلمة كلمة ، كما صرح في صدره . أما ابن دريد فاعتمد على كتاب أستاذه أي حاتم السجستاني ، وإن لم يسر على ترتيب عبارته .

وينتظم إيراد الأفعال عند الزجاج ، فكثيراً ما يورد الماضي منها فالمضارع والمصدر أو الماضي مع أحدهما ، وأحياناً الماضي وحده . وكثيراً ما يلتفت إلى بعض الأبنية الأخرى التي كان لها معنى إحدى هاتين الصيغتين . واعتمد في كتابه على الثلاثة الذين اعتمد عليهم السجستاني وغيرهم .

وأما ابن القوطية فالترزم أن يذكر الماضي والمصدر من كل ما أورده ، ومعانيهما الكثيرة ولا يقتصر على واحد منها . ولكن الشواهد قليلة عنده . ولم يذكر أسماء اللغويين

الذين اعتمد عليهم . وبلغ من شهرة هذا الكتاب أن نسي الناس ما قبله واتخذة أساسا أكبر معجمين للأفعال ، وهما : كتابا السرقسطى وابن القطاع ، وقيل ^(١) : « هو الذى فتح هذا الباب » وهو قول قائم على المبالغة .

٣ — عامة الأفعال

أول من وجدناه تعرض للأفعال عامة ، دون تخصيص بناء منها ، أصحاب الجامع اللغوية ، وعلى رأسهم أبو عبيد فابن السكيت فابن قتيبة وآخرهم ابن سيده . وألف فيها ثلاثة لا ندرى شيئا عن كتبهم هم : عبد الملك بن طريف الأندلسي (توفي في حدود ٤٠٠ هـ) ، وهو أحد تلاميذ ابن القوطية ، ومحمد بن علي بن الجيان (كان حيا عام ٤١٦ هـ) وأحمد بن عبد الله بن أحمد (٤٣٢ هـ) . ولعل أولهم سار في كتابه على نهج أستاذه . ثم هذب اثنان كتاب ابن القوطية وأكملاه ، وهما أبو عثمان / سعيد بن محمد المعافري السرقسطى (٤٠٠ هـ) وعلى بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (٥١٥ هـ) . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مصورة من الأول (تحت رقم ٣٤٣ صرف) وأما الثاني فمطبوع في الهند .

وتأثرت كتب الجامع بكتب فعل وأفعال تأثرا كبيرا . فقد خص أبو عبيد هاتين الصيغتين بالأبواب الأولى مما خصصه للأفعال . وعالجهما حين يتفق معناهما أو يختلف ، أو يختلفان في التعدى واللزوم . وقد تأثر به ابن قتيبة في ذلك إلا أنه أحسن تصنيفهما . وأشار إلى موقف بعض اللغات منهما ، فتوسع ابن السكيت في ذلك ، وعنى بموقف العامة أيضا .

ثم عالج أبو عبيد صيغة أفعال وحدها . وعنى خاصة بأحد معانيها وهو مصادفة الشيء متصفا بالصفة المشتقة من مادتها ، كما عنى بالصفات الشاذة منها . فقلده ابن قتيبة في الأمر الأول ، ومع التوسع فيه إذ أورد معاني أفعال كلها وخصص لكل منها بابا . وعالج فعل وحدها من ناحية تعدد أبواب المضارع منها أحيانا ، وتعدى بعض أفعالها ولزومها في وقت واحد ، واعتلاها وصحتها ، وما فيه حروف حلق من أمثلتها وما وردت فيه مع صيغة أخرى مثل فَعِلَ مع اتفاق المعنى . وقلده ابن السكيت في الأمور التي ترجع إلى اللغات مثل تعدد صور المضارع واختلاف الصيغ من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعَّلَ مع اتفاق المعنى أو اختلافه . وعنى ابن قتيبة بها من ناحية الاعتلال والصحة والمهمز ،

(١) ابن خلكان : وفیات الأعيان ١ : ٦٤٩

وتعدد المضارع . واتفق أبو عبيد وابن قتيبة في العناية بما يطرأ على بعض حروفها من إبدال .

وانفرد أبو عبيد بمعالجته صيغة المبالغة ، وبعض الأفعال المشتقة من الأوقات ؛ وابن السكيت بمعالجة المصدر الميمي واسم المفعول والآلة وما إليها ؛ وابن قتيبة بمعالجة معاني صيغ المزيد الثلاثي وتعديها ولزومها .

وكان ابن قتيبة أشدهم اختصارا ، وابن السكيت أكثرهم إطالة ، وتوسط أبو عبيد ، فتأثر علاجهم بذلك . فقلَّت الشواهد عند الأول ، وتنوعت عند الثاني / واقتصرت ١٦٤ على الشعر عند الأخير . وانتظمت المادة عند الأولى ، وكثر استطراد الثاني ، وأتى بكلماته في عبارات ، وتكررت بعض ألفاظ الأخير ، وعزا كل قول إلى صاحبه كعادته . ووجدت كل هذه الأمور في الكتاب المخصص للأفعال والمصادر ، من مخصص ابن سيده وقد شغل ١٣٣ صفحة من السفر الخامس عشر . ولكنه توسع جدا ، فكانت المسألة التي تأخذ بابين قصيرين في كتاب من هذه الكتب تأخذ عنده أربعة أبواب طوال ؛ وما لا يختص بباب ، يفردة هو بباب لا يقل عن إخوته طولا . وأعانه على ذلك المراجع الأخرى التي اغترف منها إلى جانب هذه الكتب ، مثل كتاب أبي حاتم السجستاني . ولم يكن يلتزم النص الذي ينقله حرفيا ، بل يجري فيه بعض التغيير من حذف وزيادة . يضاف إلى ذلك أنه أتى في أول هذا الكتاب بكثير من الأبواب النحوية الصرفية عن الأفعال والمصادر ، أخذها برمتها من كلام سيويه (وشرح أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي والمبرد عليه) ، مع إضافات قليلة من اللغويين .

ولم يكن له ترتيب معين في أبوابه ، إلا واحدا منها هو باب « أفعلت دون فعلت » ، فقد راعى في ألفاظه ترتيب الحرف الثاني أعني التالي على الهمزة مباشرة ، فقدم ما ثانيه الباء ، فالتاء ، فالتاء ... إلخ . ولم يشذ عن ذلك إلا في ألفاظ قليلة . ولم يعتد بما بعد الحرف الثاني في الترتيب . وقد ظننت أنه اعتمد على ابن القوطية الذي رتب أبوابه هذا الترتيب ، ولكنني وجدت العلاجين مختلفين . ووجدت ما أتى به ابن سيده بحرا لا يضاهي به وشل ابن القوطية على الرغم من تخصصه في صيغتي فعل وأفعل ومن كبر حجم كتابه . ولعل ابن سيده تأثر بكتاب آخر لا نعرفه ، لأنه لم يردد في هذا الباب اسم أحد من اللغويين . ولا يختلف تناوله لألفاظه هنا ، عما في كل مكان ، من استشهاد بالقرآن والحديث والشعر والأخبار ، وإيراد أقوال كثير / من اللغويين . ولكنه كان أميل إلى أن ١٦٥ يورد الأفعال بصورة مكتملة ، أريد بذلك ماضيها ومضارعها ومصدرها ، أو ماضيها ومصدرها على الأقل .

وتبين لنا هذه الزيادات مدى الفوارق بينه وبين كتاب سابقه . ولا تختلف طريقة تناوله في الأبواب الأخيرة عنها في الأولى ، إلا في أن هذه الأبواب كلها من عنده ، ولم يعتمد في شيء منها على ابن القوطية .

وصدر السرقسطى كتابه بمقدمة وصف فيها كتاب ابن القوطية وقرظه ، وأشار فيها إلى منهجه . ثم عالج فيها بعض النواحي الصرفية من الأفعال ، فقسمها إلى سالمة ومعتلة ، وذكر أبنية المجرد منها والمزيد ونوعى الزيادة فيها ، وأبنية الماضى الثلاثى المجرد ولزومه وتعديتها ، والماضى والمضارع من الثلاثى المضاعف ، واختلاف الحليل والقراء وسيبويه فيه (ونقل كلام القراء خاصة من ابن السكيت وابن قتيبة في أدب الكتاب مع تصرف) ، وذكر مضارع كل صيغة من صيغ الثلاثى ، وأشار إلى كون مصادره سماعية وكثير من مصادره الميمية كذلك ، وكثرة شذوذ أسماء الفاعلين منه ، وعُدَّ ما يأتي من كل صيغة من أسماء فاعلين .

وصفوة القول فيه أنه وسع ميدانه حتى شمل جميع أنواع الأفعال ، ولم يقصر بحثه على نوع منها أو صيغ بعينها ، وتوسع في علاجه وأفاض فأتى بالشواهد المختلفة مما لم نرمثله في كتاب ابن القوطية .

/ ومن اليسير أن نجمل ما قام به ابن القطاع في كتاب ابن القوطية بما يلي : وضع أمامه ١٦٧ الكتاب ونظر في أقسامه الثلاثة الكبرى ، وضرب على عناوينها ، ثم نظر إلى ما تحت كل قسم منها من عناوين تفرد المتفق المعنى عن المختلف فضرب عليها أيضا ، ثم نظر في تقسيم الأفعال إلى مضاعفة فمهموزة فمعتلة فأقره ، ولكن قدَّم الصحيحة على المعتلة ، ثم نظر إلى تقسيم بعض هذه الأنواع من الأفعال بحسب صيغ الماضى والمضارع منها فضرب عليه أيضا . وخرج من ذلك بأن وجد بعض الأفعال متثورة في أقسام كثيرة وفقا لتقسيمات ضرب عليها فاضطر إلى جمعها في موضع واحد هو موضع أول فعل منها . وأهمل ابن القوطية أبواب الفعل الثنائى المكرر (أى المضاعف الرباعى) والرباعى الصحيح والخماسى . فألحقها ابن القطاع في آخر الأبواب السابقة ليشتمل كتابه على جميع أبنية الأفعال بدلا من بناءى فعل وأفعل اللذين قصر ابن القوطية كتابه عليهما . ورأى ابن القطاع أن ابن القوطية ترك كثيرا من صيغ الأفعال التى ذكر شيئا منها فاستدركها عليه في مواضعها وعلم عليها بحرف « ع » ليعلم أنها له كما علم على كلام ابن القوطية بحرف « ق » . ولم يرض ابن القطاع عن ترتيب الكتاب وفقا لمخارج الحروف فغيره إلى الترتيب الألف بآى المعروف ، أما الأبواب فلم يغير منها إلا باب الثلاثى الصحيح كما رأينا إذ قدمه على المضاعف . وفيما عدا ذلك لم يجر ابن القطاع

تغييرات أخرى في الكتاب حتى أن الأفعال تأتي في مواضعها التي كان ابن القوطية وضعها فيها ، مع اجتماع كل صيغها في موضع واحد هو موضع الفعل الأول منها ورودا في الكتاب . ولما كان ابن القوطية لم يرتب الأفعال داخل الأقسام إلا بحسب الحرف الأول منها وحده بقي الكتاب على هذا الترتيب ، وأغفل ترتيب الحروف التوالى منها ، فجاءته الفوضى من ثمة . وكان واجبا على ابن القطاع أن يتلافى هذا النقص مع ما تلافاه . وحافظ ابن القطاع أيضا على عبارة ابن القوطية فلم يغير فيها ، أما ما نراه بين النسختين المطبوعتين من خلاف ضئيل فلعل مرجعه اختلاف النسخ .

١٦٨ / وتابع ابن القطاع نهج ابن القوطية في علاج الأفعال التي زادها . فكان يأتي بالماضى فمصدره أو مصادره ويفسره باختصار ، ويورد في المادة صيغ الأفعال جميعها ويهمل ما عداها إلا بعض الصفات القليلة في قليل من الأحيان . ولم يذكر أسماء لغويين في كتابه إلا في النادر . وقلل الشواهد وإن جلب منها أكثر مما جلب ابن القوطية ، ونوعها مثل سابقه فشملت القرآن والحديث والشعر والأمثال والأقوال . وعلى الرغم من وقوعه في بعض الأخطاء مثل إيراد بعض الأفعال الثلاثية في أبواب المضاعف الثنائى (٥٣/١) والمعتلة في أبواب الصحيح (٨٥/١) واعتبار بعض الحروف الزيدة عند الترتيب مثل التاء في أوائل الأفعال (١٢٦/١) نجد كتابه وكتاب السرقسطى أكمل وأشمل كتابين وصلا إلينا في الأفعال . وهما جديران بالشهرة التي يتمتعان بها بين معاجم العربية . ويفوق هذا كتاب السرقسطى في السهولة وعدم تعقد الترتيب ، إذ أهمل صيغ الأفعال وترتيب الحروف على المخارج .

٤ — كتب أمثلة الأسماء

لم تحظ أمثلة الأسماء بمثل العناية التي حظيت بها الأفعال . فبدأ التأليف فيها متأخرا ، وبقي قليلا قاصرا عن بلوغ مرتبة الأفعال . ولم تأخذ نصيبها من العناية إلا في كتب الموسوعات اللغوية .

وأول من نجد عنده آثار العناية بها أبو عبيد (٢٢٤ هـ) في الغريب المصنف ، إذا استهل بها كتابه في الأمثلة ، الذى يشتمل عليها وعلى الأفعال ، وأفرد لها ٥٦ صفحة . وقد لجأ أبو عبيد إلى تبويب كلامه إلى أبواب ، يشتمل بعضها على مثال واحد ، وبعضها على أكثر من مثال . وراعى الفصل بين ما اختلفت فيه اللغات أحيانا ، فعقد أبوابا لما ورد فيه مثالان أو أكثر ؛ وبين الصحيح والمعتل من المثال الواحد ، فجعل لكل منهما بابا ؛ وبين الأسماء والصفات من المثال الواحد ، فأفرد / لكل بابا . ووزع مثالا واحدا هو ١٦٩

« أفعولة » في باين بدون سبب . وكان من هذه الأبواب الطويل الذى يزيد على الصفحة ، والقصر الذى لا يحتوى إلا على لفظ واحد مثل باب فَعْلِيل ، فيه شرحيل وحدها . وتوسع في مدلول الاسم فأورد تحته المصادر وأسماء الأفعال أحيانا ، مثل صيغة فعال اسم فعل أمر . وأخطأ في بعض الأمثلة ، فأورد تحتها ألفاظا ليست منها ، مثل « فَعْلَل » أورد فيه فرزدق وشمر دل وصمصح وغيرها ، وكلها من باب فَعَّل .

وراعى أبو عبيد في هذه الأبواب غاية الاختصار ، فاكفى بإيراد الألفاظ متتابعة ، وشرحها بإيجاز ، وتركها من غير شرح أحيانا عند وضوحها ، وقلل الشواهد جدا . ولكنه التزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن يبينه على اتفاق اللغويين على اللفظ تنبيهه على اختلافهم . والتفت أحيانا إلى إيراد جموع الواحد وما في اللفظ من لغات .

وتعرض ابن السكيت (٢٤٦ هـ) لأمثلة الأسماء . فخصص لها القسط الأكبر من الجزء الأول من إصلاح المنطق ، وبعض أبواب الجزء الثانى أيضا . ولكن اختلف اتجاهه عن أبى عبيد ، فبنى بالألفاظ التى يرد فيها مثالان لا مثال واحد . أى باللغات فى الألفاظ . فجميع أبوابه تحتوى على أكثر من مثال يرد فى اللفظ الواحد ، مثل فَعَّل وفَعَّل ، وفَعَّل وفَعَّل ، وفَعَّالة وفَعَّالة ، إلا باب أفعولة ، والمصادر الميمية ، وأسماء الآلة والزمان والمكان فى الجزء الأول ، وأبواب الجزء الثانى التى تتعلق بهذا الموضوع كلها . واضطرب الترتيب عند ابن السكيت ، ولكنه راعى إلى درجة كبيرة تقديم الأمثلة

المجردة على المزيدة ، والمجرد الثلاثى على المجرد الرباعى ، والمزيد بحرف علة على المزيد بيم فى أوله ، والصحيح على المعتل . وراعى فى الأبواب التى يرد فيها مثالان أن يجعل للألفاظ الواردة فيها المثالان المعينان باين ، أحدهما حين يرد المثالان مع اختلاف المعنى ، والثانى حين يرد المثالان مع اتفاق المعنى ، وكان يقدم الاختلاف / على الاتفاق فى أكثر الأحوال . وقد أفلت الزمام من يده كثيرا ، فقدم المزيد الرباعى على المزيد الثلاثى مثلا ، وقدم أمثلة تستحق التأخير ، وفرق بين باين متصلين مثل بايى فَعَّل وفَعَّل حين يختلف معناهما وحين يتفق ، وما شابه ذلك ، وكان الاضطراب سائدا بصورة بارزة فى أبواب الجزء الثانى التى يظهر أكثرها كأنما هو استطرادات من أبواب أخرى . وعلى الرغم من ذلك فهو أميل إلى الانتظام من أبى عبيد الذى لم يراع أى ترتيب فى أمثله .

واختلف ابن السكيت مع أبى عبيد فى علاج الألفاظ ، فلم يضيق على نفسه ، بل ترك لها بعض الحرية فأطال بعض الشيء . وظهر ذلك فى إيراده أكثر ألفاظه فى عبارات ، وفى إتيانه ببعض المشتقات من اللفظ الذى يعالجه ، وأورد له أكثر من معنى واحد . وأكثر من الشواهد ، وعلق على بعضها ، وذكر لقليل منها روايات أخرى . وتنوعت الشواهد

ما بين قرآن وحديث وشعر وأمثال وأقوال . وعنى باللغات وكان ينسب بعضها إلى القبائل التي تتكلمها . واختلف مع أبى عبيد أيضا في أنه أباح لنفسه الرجوع إلى القدماء من اللغويين والإفادة منهم دون أن يصرح بذلك إلا في القليل النادر . ولكنه أخطأ في بعض الألفاظ فوضعها تحت غير أمثلتها ، لاعتباره بعض الحروف المزيدة فيها أصيلة . واضطر من بعده إلى إصلاح هذا الخطأ وزيادة أبواب خاصة لهذه الألفاظ .

وكان القسم الثاني من كتاب الأبنية في أدب الكتاب لابن قتيبة (٢٧٦ هـ) لأبنية الأسماء . واتجه فيه من حيث الموضوع — لا المنهج — وجهة توافق ابن السكيت فقد عالج الألفاظ التي يرد فيها بناءان لا واحد ، ولكنه لم يعن بهما إلا في حال اتفاق معناهما ، أما عند الاختلاف فأهملهما . وزاد ابن قتيبة — إلى ذلك — موضوعات جديدة في الأسماء وضعها في آخر الأبواب ، وهى معانى الأبنية وأبنية الصفات ، وشواذ البناء والتصريف ، وشواذ الجمع ، ونعوت المؤنث ، وأبنية المصادر من الثلاثي وما فوقه ، والنائب عن المصدر . فأكمل الثغرات في مادة أبى عبيد وابن السكيت .

١٧١

/ ونظم ابن قتيبة أبوابه فأحسن تنظيمها : بدأ بالمجرد الثلاثي ، فالزيد بحرف علة ، فالزيد بيم ، فالرباعي ، فأبواب الألفاظ الوارد فيها لغتان دون أن ترتب على الأبنية (وهى عند ابن السكيت أيضا) وكل الأبواب السابقة فيما فيه لغتان فحسب ، ثم ما فيه ثلاث لغات من الثلاثي فمن غيره ، ثم ما فيه أربع لغات من الثلاثي فمن غيره ، ثم ما فيه خمس لغات من حروف مختلفة الأبنية ، ثم ما فيه ست لغات ، ثم معانى أبنية الأسماء ، وبقية الموضوعات على النظام الذى ذكرته في الفقرة السابقة . وراعى ابن قتيبة في داخل الأبواب أن يقدم الألفاظ الصحيحة ويؤخر المعتلة ويفصل بينهما ، ولكن اضطرب عليه هذا الأمر في بعض الأحيان .

وخالف ابن قتيبة في علاج ألفاظه زميله كل المخالفة ، إذ ضيق على نفسه الخناق كل التضييق فالتزم الاختصار الشديد . وكانت النتيجة أن أورد أكثر الألفاظ بدون شرح بعضها وراء بعض ، وكان له العذر في كثير منها لشهرتها ؛ وأن أوجز الشرح كل الإيجاز حين يشرح ؛ وأن أهمل نسبة الأقوال التي يقتبسها إلى أصحابها مثله في ذلك مثل ابن السكيت وربما أكثر ؛ وإن قلت الشواهد عنده وفقدت من كثير من الأبواب . ولكن الشواهد الباقية القليلة دلت على التنوع ، بين القرآن بقراءاته والشعر والأمثال والأقوال . وما الأبواب الأخيرة خاصة إلا بعض القواعد اللغوية الصرفية وأمثلة قليلة بل مثل واحد في كثير من الأحيان عليها .

وأفرد أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع (كان يعيش ٣٠٧ هـ) باباً من كتابه المنتخب والمجرد للغات استهله بأمثلة الأسماء التي تشغل قريبا من ٢٠ صفحة. وذهب كراع في بابه مذهب ابن السكيت، بل أدخل فيه أبواب الأسماء من الإصلاح التي رأيناها آنفا. فقد وضع أمامه كتاب الإصلاح ثم ضرب على الأبواب التي يختلف فيها معنى المثليين. ووجد بعض الألفاظ التي أخطأ ابن السكيت في وزنها فوضعها في غير بابها فزاد وزنا في العنوان، فأصبحت بعض العناوين تجمع أكثر من مثاليين وهي في الإصلاح مقصورة عليهما مثل باب فعال وفعلول وففعال / وفنعل. وفرق بين الصحيح والمعتل من الأمثلة الواحدة فجعل لكل منهما باباً، ١٧٢ كما فعل ابن السكيت في غيرها من الأبواب. ووجد ألفاظا فيها ثلاثة أمثلة أوردها ابن السكيت تحت أبواب لمثاليين فقط، فعقد لها أبوابا خاصة بها، وزاد أبوابا أخرى قليلة. أما خطته بإزاء ما في داخل الأبواب فنجملها في أنه ترك ترتيب الألفاظ على ما هو عليه، وحذف أسماء اللغويين الواردة في الإصلاح والشواهد، والاستطراد والتعليقات، ثم زاد بعض الألفاظ والتفسيرات. ولم يفعل شيئا غير ذلك. والحق أن أبواب ابن السكيت كادت تكون كاملة، فاضطر كل من أتى بعده إلى الاعتماد عليها، كما سنرى عند ابن سيده فيما بعد. وكانت خطة اللغويين واحدة أو متشابهة إلى حد كبير في موقفهما من الإصلاح.

وتأثر ابن دريد بكتب الأمثلة تأثرا شديدا، غلب على بعض أبواب الجمهرة وعلى كثير من الأبواب الملحق بها. فقد رتب الألفاظ في الأبواب الأولى من الجمهرة بحسب ما تحويه من حروف، ولكنه حين انتهى من أبواب الرباعي، ألحق بها عدة أبواب سار فيها على نظام الأمثلة. وفعل الأمر نفسه في الأبواب الملحقة بالخماسي. ولم يقنعه ذلك فعقد كثيرا من الأبواب بعدها مباشرة تحت عنوان «أبواب اللقيف» الذي علله بقوله (١): «وإنما سميناه لقيفا لقصر أبوابه والتفاف بعضها إلى بعض».

وذكر ابن دريد في الملحق بالرباعي ٢٢ بابا، والملحق بالخماسي ٣٣ بابا، واللقيف ٧٣ بابا، ولا وحدة للأبواب الأخيرة، فمنها الثلاثي والرباعي والخماسي. ومن هذه الأبواب ما يعالج مثالا واحدا، ومنها ما يعالج مثاليين، ومنها ما يعالج أكثر، لا على أنها تأتي في لفظ واحد كما فعل ابن السكيت وغيره، ولكن على أن كلامها يأتي في مجموعة خاصة من الألفاظ. ووضع بعض الأمثلة في أبواب متعددة بدون سبب واضح. وسبب ذلك

١٧٣

اضطراب المؤلف في وضع أساس / موحد يقوم عليه تبويه ، فمرة يفصل بين الصحيح والمعتل ، وأخرى يفصل بين المعتل الواوى واليائى ، وثالثة يفرق بين الأسماء والصفات ، ورابعة يفرق بين الأسماء والمصادر ، وخامسة بين ما يمال وما لا يمال ، وسادسة بين القليل والكثير ، ومرات أخرى ينظر إلى معانى الألفاظ فيفصل منها معانى خاصة مثل ما جاء فى الشدة والصلابة ، أو القصر ، أو السرعة ، أو المضاء ، أو الفهم ، أو السعة والسهولة ، وما إلى ذلك ؛ ومرات غيرها لا يفصل بين شئ . وكثيرا ما ترى أبوابا ملحقة بأخرى ، ولا فرق بين الأصل والملحق . وكثيرا ما تراه يضع بعض الألفاظ تحت أمثلة لا تنطبق عليها خطأ منه فى اعتباره زيادة بعض الحروف وأصالتها حتى نبه الناشر إلى ذلك (١) . وأدى ذلك إلى كثرة الأبواب والأمثلة وإلى الاضطراب .

ولا يختلف منهجه فى هذه الأبواب عن الكتب الخاصة بأمثلة الأسماء ، فاللفظ يرد منفردا لا التفات إلى أخواته التى تشترك معه فى المادة ، ولا ما شابه ذلك . ويكفيه أن يورد اللفظ ويفسره ، وقد يذكر جمعه ، وقد يستشهد عليه بيت من الشعر ، غير أن الشواهد عنده أكثر مما رأينا فى الكتب الأخرى إلى درجة ما . ولا يورد أسماء لغويين فى أبوابه إلا نادرا . فهو إذن من ناحية العلاج أقرب إلى ابن السكيت .

وأورد ابن سيده أبواب الأمثلة فى السفر ١٥ من المخصص ، وأفرد لها عشرين صفحة ، جعلها ٣٨ بابا . وحين ينظر المرء فى عناوين هذه الأبواب يتضح له أنها عناوين الأبواب التى يتفق فيها المعنى عند ابن السكيت . وتؤكد هذه النتيجة حين يطلع على ما فى داخل الأبواب . فقد وضع ابن سيده أمامه أبواب الإصلاح ، وأجرى فيها ما يأتى : ضرب على الأبواب التى جاء فيها المثلان مع اختلاف المعنى فما يهيم هو عند الاتفاق وحده ، رفع أبواب المصادر الميمية وما إليها من الإصلاح وقدمها إلى كتاب المصادر من المخصص ، جمع بائى الصحيح والمعتل من المثال الواحد فى باب كان يؤخر فيه المواد المعتلة ، عثر على ألفاظ تحت أبواب لا تنتمى إليها وأدخلها / ابن السكيت فيها خطأ فأخرجها وجعل لها أبوابا خاصة بها مثل باب فعمل وأفعل ، زاد بعض الأبواب القصيرة جدا حتى لا يزيد الواحد منها على أربعة أسطر ، غير فى ترتيب الأبواب فقدم بعضها وأخر بعضها الآخر .

١٧٤

ثم انتقل إلى داخل الأبواب فأجرى عليها ما يلي : حذف بعض أسماء اللغويين القليلة الواردة فيها ، حذف بعض الشواهد وخاصة الطويل منها ، حذف بعض العبارات

التي يمكن الاستغناء عنها دون تغيير في المعنى ، حذف بعض المشتقات التي أوردها ابن السكيت في معالجة ألفاظه ، اختصر بعض الشواهد بالاختصار على شطر منها ، تصرف في بعض العبارات بجمع بعض الأمور المتناثرة ، غير في ترتيب الألفاظ أحيانا ، قلب بابا واحدا رأسا على عقب فقدم آخره وأخر أوله ، زاد ألفاظا قليلة جدا كثير منها عن أبي عبيد ، زاد عبارات قصيرة وقليلة جدا عن النحويين والصرفيين وأبي على الفارسي ، زاد تنبيها على خلاف في لفظ أورده ابن السكيت ، زاد شاهدا في إحدى المرات . وفيما عدا ذلك استوعب أبواب ابن السكيت التي اتفق فيها معنى المثاليين المذكورين في كل لفظ . وكانت هذه الأبواب من الأبواب التي يترها مبضع كتاب الإفصاح في عصرنا الحديث ؛ لأنها لا تتناول موضوعا معينا ، وإنما تقوم على أساس لغوي صرفي .

وألف ابن القطاع (٤٣٣ - ٥١٥) كتابا في أبنية الأسماء ، لم يصل إلينا ، قال ابن خلكان^(١) : « جمع فيه فأوعى ، وفيه دلالة على كثرة اطلاعه » ويؤيد ما قاله مؤلفه في مقدمته^(٢) بعد أن ذكر اجتهد العلماء في حصر هذه الأمثلة : « وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكروا . والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومثنا مثال وعشرة أمثلة » . وربما فهمنا من هذه العبارة أن الكتاب ليس معجما للألفاظ الواردة على هذه الأمثلة ، وإنما حصر لها ، فيخرج بذلك عن ميدان بحثنا .

أوعى علي بن عيسى الربعي (٤٢٠ هـ) بمثال واحد من أمثلة الأسماء ، فألف ١٧٥ كتاب ما جاء من المبني على فَعَال ثم ألف فيه الصفاني (٦٥٠ هـ) « تأليفا مستقلا ، أورد فيه مئة وثلاثين لفظة » . وأورد السيوطي هذا الكتاب برمته في الزهر ، وربما مع بعض اختصار^(٣) . ويدل ما نقله السيوطي على أن الصفاني لم يفسر ما ذكره من ألفاظ فيه ، وإنما اختلط لنفسه أن يذكر قوائم من الألفاظ المجردة ، ثم يعلق على كل قائمة منها بعبارة توضحها . فختم القائمة الأولى مثلا بقوله « هذه كلها بمعنى الأمر » والثانية بعبارة « هذه كلها أسماء مواضع » ، وما مائل ذلك . وعلق أحيانا على بعض الألفاظ بما يوضحها وأنهى الكتاب بما شابه هذه الصيغة من الرباعي ، وهي سبعة ألفاظ ، مثل مهمام وحمحام وحمحا وغيرها . ولا شعر ولا شواهد في الفصل في الزهر ، ولكن ربما كان ذلك من فعل السيوطي لا منهج الصفاني .

وجرى ذكر الأسماء التي على وزن يَفْعُول أمام الصفاني أيضا ، فأحب أن يفرد

تأليفا لهذا الوزن يجمع ألفاظه المندرجة تحته ، يبين فيه فضله ، فألف رسالته الصغيرة التي نشرها حسن حسنى عبد الوهاب . وقسم المؤلف رسالته إلى فصول بحسب حروف المعجم على الترتيب المألوف . ولما كان الحرف الأول باء على الدوام فقد كانت الفصول مقسمة تبعا للحرف الثانى . ورتب الألفاظ فى داخل الأقسام تبعا لبقية حروفها . ويقوم نهجه فى العلاج على إيراد اللفظ فمعانيه باختصار ثم الشواهد عليه . وكان يقتصر على المعنى الواحد ويذكر أحيانا أكثر من معنى ، أما الشواهد فأكثرها من الشعر ، وأقلها من القرآن والحديث ، وعلق على شواهد فى أحيان متناثرة ، والتفت فى مواضع إلى إثبات أصل اشتقاق اللفظ أو صيغة أخرى متصلة به ، أو لغة أخرى فيه ، أو كونه معربا ، وذكر بعض أسماء اللغويين الذين يروى عنهم .

٥ — كتب الأبنية

١٧٦

عدل أبو بشر اليمان بن أبى اليمان البندنجى (٢٨٤ هـ) فى كتابه « التقفية » عن الاختصار على بناء واحد ، وأدخل فيه الأبنية كلها . قال فى مقدمته القصيرة : « ونظرنا فى نهاية الكلام فجمعنا إلى كل كلمة ما يشاكلها ... فإذا جاءت الكلمة مما يحتاج إلى معرفتها من الكتاب ، نظرت إلى آخرها ما هو من هذه الحروف ، فطلبت فى ذلك الباب الذى هى منه ، فإنه يسهل معرفتها إن شاء الله . وقد يأتى من كل باب من هذه الثمانية والعشرين أبواب عدة ، لأننا إنما ألفناه على وزن الأفاعيل . فلينظر الناظر المرتاد وزن الكلمة فى أى الأبواب هو ، فإنه يدرك الذى يطلب . وأضافنا إلى كل كلمة من كل باب ما يشاكلها من الكلام الفصيح الذى لا يجهله العوام ، ليكون ذلك أجمع لما يريد المرتاد لما وصفناه » .

فكشفت فى هذا القول أنه قصد إلى أمور ثلاثة :

١ — ترتيب الكتاب على حروف الألفباء ، وقد فعل ذلك ، ولكنه التزم فى هذا الترتيب مبدأ غريباً نراه لأول مرة . فقد رتب الكلمات تبعا لحرفها الأخير فأتى بالأباء والحاء والهاء والحرباء مثلاً فى باب واحد . والغريب أنه اقتصر على ترتيب هذا الحرف ، ولم يحاول أن يرتب الحرف الأول وحروف الوسط فترى المواد ترد فى باب العين مثلاً على النحو التالى : ذرع ، سرع ، قمع ، طبع ، ضرع ، فرع ، ضبع ، جرع ... إلخ . ولست على يقين أن البندنجى هو أول من نظر إلى الحرف الأخير أولاً فى ترتيب الكلمات ، لأن المؤرخين نسبوا إلى ابن قتيبة كتاباً لم يصل إلينا باسم « التقفية » أيضاً فربما اتبع فيه المبدأ نفسه ، ومن ثم جاءت التسمية الواحدة . ولكن هذا المبدأ أعجب به

فيما بعد الفارابى ، فالتزمه بعد تنقيحه في « ديوان الأدب » ، ثم الجوهري الذى التزمه في « الصحاح » .

٢ — جمع الكلمات التى تنتمى إلى بناء معين معا ، والفصل بينها وبين الكلمات التى تنتمى إلى بناء آخر . والأمر الذى يؤسف له أنه لم يضع قاعدة محددة يلتزمها في جميع الأبواب ، بحيث يعرف الباحث موضع البناء الذى يريده من كل باب . بل بلغ به الأمر إلى أن خلط فعول بفعيل أحيانا (ص ٥٤٤ - ٥٥٠) ، وخلط أبنية متعددة في باب واحد (ص ٥٦٣ - ٥٦٤) ووضع بناء واحدا في بايين (ص ٥٧٤ - ٥٧٦) .

٣ — العناية بالفصيح الواضح وحده من الكلمات .

وجاء بعده إسحاق بن إبراهيم الفارابى (٣٥٠) فاحتذاه مع التنقيح في كتابه « ديوان الأدب » الذى أصدره بمجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ سنوات .

ينقسم ديوان الأدب إلى ستة كتب ، هى بالترتيب : كتاب السالم ، كتاب المضاعف ، كتاب المثال ، كتاب ذوات الثلاثة أى الأجوف ، كتاب ذوات الأربعة أى الناقص ، كتاب الهزمة . وكل كتاب من هذه الستة ينقسم إلى قسمين : الأول منها خاص بالأسماء ، والثانى خاص بالأفعال . وكل قسم من هذين ينقسم إلى أبواب ، على أساس الأبنية : فباب لفعل ، وآخر لفعل ، وثالث لفعل ، وما شابه ذلك ، ولم يقدم الأبواب أو يؤخرها اعتباطا ، وإنما سار في ذلك بحسب نظام صارم ، نوضحه قريبا . وأخيرا تنقسم الأبواب بحسب حروف المعجم على الألف باء ، ولكنه أخرج من هذه الأبواب الهزمة لأنها لها باب خاص بها ، وأخرج حروف العلة لأنه جعل الألفاظ المعتلة في أبواب المثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة . ووضع في فصل الباء مثلا ما حرفة الأخير الباء ، أى أن الحرف الذى يراعيه هو الحرف الأخير من الكلمة . ثم ترتب الألفاظ التى أواخرها الباء في فصولها بحسب الحرف الأول منها ، فالثانى وما بعده من حروف وسط الكلمة . وذلك النظام نفسه هو الذى اتبعه الجوهري ابن أخت الفارابى في صحاحه ، واشتهر بأنه مبتكره . وهى غلطة شائعة يجب تصحيحها ، واتبعه أيضا كثير من كتب الأبنية .

وكان السبب في اللجوء إلى هذا النظام وغلبيته على المعاجم فيما بعد شيوع السجع منذ القرن الثالث ، الذى أُلِف فيه الديوان وحاجة الأدباء إلى الكلمات المتحدة الحرف الأخير . ومن الأسباب أيضا اختفاء العرب من بين الشعراء وغلبة الأعاجم على الشعر ، وفقر محصلهم / اللغوى ، وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التى تتفق مع قوانينهم . ١٧٧ وكان العرب قديما قديرين على الإتيان بها دون بحث في الكتب ، لأن اللغة لغتهم . والحق أن الشعراء المولدين والساجعين كانوا يشغلون بالاللغويين والنحويين في ذلك العصر ،

وكان بعض هؤلاء يتساحون معهم في أشياء كثيرة ويُعَلِّثون لهم أموراً لم تأت عن العرب ليستخدموها إذا ما اضطروا إليها^(١).

وشرح المؤلف منهجه في تقديم الأمثلة بعضها على بعض في مقدمة الكتاب ، فقال :
 « [١] أولها الثلاثي المجرد ، [٢] ثم ما لحقته الزيادة في أوله ، وهي الهمزة والميم
 (مثل أَفْعَل ، أَفَاعِل ... مفعِل ، مفعِلان) ، [٣] ثم المثقل الحشو ، وهو عَيْنَ الفَعْل
 (مثل فَعَّل ، فَعَّال ، فَعُول) ، [٤] ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين (مثل فَاعَل ،
 فَاعِل ، فيعال ...) ، [٥] ثم ما لحقته الزيادة بين العين منه واللام (مثل فَعَّال ، فَعُول ،
 فَعِيل ...) ، [٦] ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام (مثل فَعَّلَى ، فعلاء ، فعلان ...) ،
 [٧] ثم الرباعي ، [٨] ثم الخماسي ... هذا في الأسماء . وأما الأفعال : [١] فأولها الثلاثي
 المجرد ، [٢] ثم ما لحقته الزيادة في أوله من غير ألف وصل ، وهي الهمزة (أَى أَفْعَل) ،
 [٣] ثم المثقل الحشو (أَى فَعَّل) ، [٤] ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين
 (أَى فَاعَل) ، [٥] ثم الأبواب الثلاثة التي أوائلها ألف وصل مما له في الثلاثي أصل
 (أَى افْعَل وانفعل واستفعل) ، [٦] ثم ما لحقته الزيادة في أوله وهي التاء مع تنقيص
 الحشو (أَى تَفْعَل) ، [٧] ثم ما لحقته الزيادة في أوله وهي التاء مع زيادة بين الفاء منه
 والعين (أَى تَفَاعَل) ، [٨] ثم بابا الألوان (أَى افْعَل وافْعَال) وما أشبه ذلك ،
 [٩] ثم أبواب الرباعي وما ألحق به وزيد فيه . »

وكان له خطة صارمة في ترتيب الأمثلة التي تندرج تحت كل طبقة من الطبقات
 السابق شرحها في قوله : « [١] نبتدئ بالمفتوح الأول ، لأن الفتحة أخف الحركات
 / لأنها تخرج من خرق الضم بلا كلفة [أَى فَعَل مثلاً في الثلاثي المجرد] ، [٢] ثم تنبئه
 المضموم (فَعَّل) ، [٣] ثم المكسور (فَعِل) . [٤] ونقدم ساكن الحشو على المنحرك ،
 لأن السكون أخف من الحركة (فَعَّل على فَعَل) ، [٥] ونقدم ياء التانيث على همزة
 التانيث [أَى فَعَّلَى على فعلاء] لأن الياء ساكنة والهمزة متحركة ، [٦] ونقدم الهمزة على
 النون [أَى فعلاء على فعلان] لأن الهمزة أخفى في الوقف والنون ظاهرة ، فهي لخفائها
 أقرب إلى الخفة ، لأنك إذا قلت فعلاء خفيت الهمزة ، وإذا قلت فعلان ثبتت النون . »
 وكان المؤلف يقسم كل باب من الأبواب السابقة إلى ثلاثة أقسام : الكلمات التي
 على الوزن المعقود له الباب « فَعَل » مثلاً ، ثم الكلمات التي ألحقت بها هاء « فَعَلَة » مثلاً ،
 وأخيراً الكلمات التي ألحقت بها ياء النسبة « فَعَلَى » مثلاً . فإذا كان من المنسوب

كلمات ألحقت بها هاء أيضا بعد ياء النسب أفرد لها فصلا خاصا بها . وراعى المؤلف هذا التقسيم فى جميع أبواب الأسماء التى فى الكتب الستة فى المعجم . وراعى أن يرتب هذه الأقسام نفس ترتيب الأبواب ، فالملحق بالهاء أو المنسوب يرتب بحسب حرفه الأخير ، (ما قبل الهاء أو ياء النسبة) فالأول فالثانى ... إلخ . أما الأفعال فراعى أن يجعل فيها أقساما خاصة بما جاءت الصفة منه على أفعال فعلاء ، وأن يؤخر الملحق بالأبنية الأصلية من الرابع والخامس فى خاتمة كل بناء ، وراعى فى ذلك ترتيب الكتاب أيضا . وراعى فى كتب المعتل الثلاثة أن يسير على الترتيب الذى سار عليه فى ترتيب كتب الديوان ، فقدم فى كل منها أبواب السلام (وأعنى به هنا ما فيه حرف علة واحد أو همزة واحدة) ثم المضاعف ، ثم المثال ، ثم الأجوف ، ثم الناقص . فكتاب المثال نراه يتدنى بأبواب المعتل الفاء من السلام ، فالمعتل الفاء من المضاعف ، فالمعتل الفاء والعين ، فالمعتل الفاء واللام ، أما المعتل الفاء المهموز ففى كتاب المميز ، وكذا / الحال فى بقية الكتب . ١٧٩ وفصل فى هذه الكتب المعتل الواوى عن المعتل اليائى ، وقدم الأول منهما .

أما كتاب المهموز فجعله ثلاثة أقسام : المهموز الفاء ، والمهموز العين ، والمهموز اللام ، ومن الواضح أنها تقابل المثال والأجوف والناقص من كتب المعتل . ثم رتب كل قسم ، ترتيب الكتاب كله من سالم ، فمضاعف ، فمثال ، فأجوف ، فناقص ، فمهموز (أى مهموز بحرفين) .

ومن الطبيعى أنه عدل فى ترتيب ألفاظ المعتل اللام أو المهموزها عن اعتبار حرفها الأخير ، لأنه واحد فى جميعها ، واعتبر الحرف الذى قبله ، ثم الحرف الأول ثم الحشو كبقية الكتاب .

وكثيرا بل غالبا ما صدر المؤلف أبواب الأسماء ، وختم أبواب الأفعال ، بفصول أورد فيها بعض الأمور الصرفية والنحوية واللغوية المتعلقة بها .

ووضع المؤلف عدة شروط للفظ الذى يكون أهلا للدخول فى معجمه . فلم يدخل فيه كل ما يعرف من كلمات ، بل طلب فى كل منها شروطا معينة إن لم تتوافر فيها حذفها . وصرح بهذه الشروط فى مقدمته وكلها تدور حول القياسى منها ، فصرح بأنه لا يذكره فى الكتاب لمعرفة وشهرته .

وقد ورد فى فصل آخر من المقدمة ، بعنوان « قول آخر فيما ذكر فى الكتاب وفيما لم يذكر ، مما لا غنى بنا عن الإبانة عنه » إجمال لمنهجه ، يزيده تفاصيل ووضوحا وتبيانا ، فننقله هنا : « [١] كل ما كان من أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك فذكرناه ، فسرنا عنه بأنه اسم موضع لأنه اسم عام يأتى على ما لا يأتى عليه الخاص

من الأسماء إلا أن يجيء أمر مشهور نضطر إلى التصريح به . [٢] وإذا كان في الشيء لغتان فصاعداً ، ففسرناه في باب جردنا ذكره في غيره من الأبواب إيجازاً . هذا هو الأغلب على مذهبننا في الكتاب . [٣] وإذا ذكرنا مصدراً للتفسير عن معنى الفعل ، اخترنا ما ذكرنا أنه هو البناء (القياس) في باب ، إذا كان قد رُوي / وإن كان غيره هو الأشهر ، لأننا إذا ذكرنا سواه كنا كأننا ندل على أنه لا بناء له أصلياً ، وأنه إنما استُعير له اسم من أسمائه فجعل ينوب عنه وهذا منقصة في الفعل . [٤] وإذا كان للفعل عدة أمثلة كلها ينوب عن مصدره اخترنا منها ما هو أشبه به وألحقنا ما بقي في الأسماء إلا أن يجيء أمر لا يرد ، وهو نحو قولك وثب وثبا ووثوبا ووثبانا . فالوثوب هو الذي وقع عليه اختيارنا ، فجعلناه بناء لهذا الفعل ، وألحقنا الباقيين بالأسماء . [٥] وإذا جاءك فعل أو يفعل من غير ذكر مصدر ، فاعلم أنه لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون على مذهبنا في ترك ما هو أصل للباب ، أو يكون لم يوجد له مصدر في المحكى عن العلماء ، فأقتصر على ذكر ماضيه أو مستقبله . [٦] وأشياء في باب يفعل ويفعل ذكرت على التقليد من غير أن يثبت بها سماع . [٧] وأشياء كثيرة من هذين البابين (يفعل ويفعل) لم نودعها إياهما ، لأن كتب الرواة لم تنطق ببيان المستقبل منها . [٨] وما وجدنا من اسم أو فعل قد جرى في لفظة مقيدة من شعر أو حكمة أو غير ذلك حكيناها بعينها ، إرادة أن تكون الفائدة منهما جميعاً . والله الموفق للسداد .

ويظهر من هذه الشروط أنه كان يريد الإجمال والاختصار في تفسيراته ، ويظهر من الشرط الأخير خاصة المراجع التي استمد منها مواد ، وهي الشعر والحكمة وغيرها ، وقد فصل قوله هذا في عبارة أخرى له سابقة في المقدمة قال فيها : « أودعته ما استعمل من هذه اللغة وذكره النحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم ، مما وافق الأمثلة التي مثلت ، والأبنية التي أوردت مما جرى في قرآن أو أتى في سنة أو حديث أو شعر أو رجز ، أو حكمة أو سجع أو نادرة أو مثل » .

ويبين في ديوان الأدب إفراط المؤلف في القواعد الصرفية واللغوية ، إذ يكثر منها في المقدمة ، وصدر بعض أبواب الأسماء ، وختم أبواب الأفعال ، وينثرها في تضاعيف الأبواب . وأكثر المؤلف أيضاً من التنبيه على اللغات في الألفاظ التي يوردها لأن غالبها تختلف فيه الحركة أو الحرف عن الحرف فساعده ترتيبه على تبينها سريعاً . / ١٨١ وظهر على الديوان الميل الشديد إلى الاختصار ، حتى اكتفى بإيراد كثير من الألفاظ بدون شرح ، بقوله « وهو القصر ... وهو النهر » كأنما يريد تسجيل الألفاظ التي أتت على ذلك الوزن دون عناية منه بمعناها . كذلك لم يُطَّل في التفسيرات ، ولم يتبع المعاني

الكثيرة للفظ الواحد ، ولا أقوال اللغويين المتنوعة فيه حتى اختفت من عنده أسماءهم . ولجأ في التنبيه على الأعلام والمواضع إلى الإشارة دون التحقيق الدقيق . ولكنه إلى جانب ذلك عنى بالأمثال فأكثر منها ، وبأن يورد ألفاظه مؤلفة في عبارات ، وبالتنبيه على الأضداد .

وتأثر جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨) خطأ الفاراني في ديوانه ، ووضع كتابا على مثاله ، وراعى فيه الاختصار ، كما فعل معاصره أبو جعفر البيهقي المعروف ببو جعفر في كتابه « تاج المصادر » . ولا نعرف على وجه اليقين عنوان كتاب الزمخشري ، إذ لم يصل إلينا منه إلا قطعة يعالج معظمها الأفعال ، وتبدأ بها ، فظن من وجدها أنها كتاب من الأفعال ، وجاد عليها بهذا الاسم . ولكن الوصف التالي يبين خطأ هذا العنوان .

يبدو أن دار الكتب المصرية وجدت هذه القطعة التي وضعتها (تحت رقم لغة ٢٧٢) مبثرة الأوراق فأرادت أن تلم ما تفرق منها ، فاضطرب عليها النظام لكبر حجمها (٢٢٠ ورقة) وتعتقد أساس الترتيب . ولذلك نحن مضطرون في بعض الأحيان إلى الاستناد إلى بعض الفروض لتكملة أوجه النظام الذي أقام الزمخشري عليه كتابه . ينقسم الكتاب إلى خمسة أقسام ، الثلاثة الأخيرة منها قصيرة . وكان القسم الأول خاصا بالأسماء — فيما يحيل لي — اعتادا على ما عالج في القسم الرابع ، إذ إن هذا القسم مفقود كله . والذي دعانا إلى افتراض وجوده عنوانه الأقسام الثلاثة الأخيرة بأنها الثالث والرابع والخامس على حين لا يوجد قبلها حاليا إلا قسم الأفعال .

١٨٢ / وخص القسم الثاني بالأفعال ، وجعله أبوابا وفصولا بحسب الأبنية . واتبع فيه نهج الفاراني والبيهقي مع بعض خلاف ضئيل في تقديم بعض الأبواب وتأخير أخرى وجعل المهموز مع الحروف الصحيحة لا المعتلة ، ولم يفرد أقساما خاصة لما جاءت الصفة منه على أفعال وفعلاء . وكان نظامه في علاج الأفعال ميالا للاختصار ، وشيها أكبر الشبه بنظام البيهقي .

وأفرد القسم الثالث للحروف ، فأتى فيه ببعض العبارات التي يحتوى كل منها على حرف توضح معناه ، ولم يحاول أن يعلق عليها . وخص القسم الرابع بقواعد تصريف الأسماء ، والخامس بتصريف الأفعال . وهما خارجان عن ميدان بحثنا .

وفي عام (٥٧٠ هـ) أتم نشوان بن سعيد الحميري (المتوفى ٥٧٣) كتابه المسمى « شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم » ، وكان يرمى منه — كما يظهر من عنوانه ومما قاله في مقدمته — إلى جمع علوم العرب وتخليص لغتها من التصحيف . ورأى أنه

لا يمكن الاحتراز من أن يتسرب التصحيف إلى كتابه إلا باتباع نظام الأبنية ، فسار عليه . ولكنه اتجه اتجاهها جديدا ، إذ جعل معجمه كتباً بحسب حروف الهجاء مرتبة على الألف باء ، ناظرا إلى الحرف الأول من الكلمات لا أواخرها كما فعل الفارابى . فالكتاب الأول للهمزة ، والثانى للباء ، والثالث للتاء .. إلخ . ثم جعل كل كتاب منها أبوابا بحسب الحرف الثانى من الكلمة ، مع تأخير الكلمات المهموزة الحرف الثانى إلى آخر الأبواب ، والابتداء بما كان ثانياه باء منها بخلاف ما فعله فى ترتيب الكتب إذ قدم المهموز ، ومع عدم تطبيق هذا النظام على المضاعف الثانى ، إذ ابتدأ به دون أن يفرقه فى أبوابه المختلفة بحسب حروفه . فنجد كتاب الجيم مثلا يتدئ بباب المضاعف تذكر فيه الكلمات المبدوءة بالجيم مرتبة على حرفها الثانى المضاعف ، ثم باب الجيم مع الباء وما كملهما ، ثم باب الجيم مع التاء ... إلى أن ينتهى بالجيم مع الهمزة . ثم جعل كل باب من هذه الأبواب قسمين أولهما للأسماء والثانى للأفعال . ثم قسم هذين القسمين على وفق صيغ الأسماء والأفعال ، واتبع فى / ترتيب هذه الصيغ نظام الفارابى بدون تغيير ، حتى فى الأقسام الصغرى الخاصة بالأسماء التى لحقت بها هاء التأنيث أو ياء النسبة أو ما إلى ذلك . ورتب الألفاظ فى هذه الصيغ تبعا لحرفها الثالث ، ولكنه خالف ذلك فى الألفاظ الرباعية والخماسية إذ رتبها تبعا لحرفها الأخير بدلا من الثالث ، ثم رجع فرتب ما اتحدت أواخره منها بحسب حرفه الثالث فالرابع .

١٨٣

وخالف الحميرى الفارابى إذ أراد أن يجعل كتابه دائرة معارف ، على حين التزم ثانيهما الاختصار . ونبه المؤلف فى مقدمته على عنايته فى المعجم بأخبار ملوك العرب يقصد موطنه اليمن ، والمفردات الطيبة من منافع الأشجار وطبائع الأحجار — وكان هذا الفن من الفنون الشائعة فى اليمن أيضا حتى دخل فى معاجم اليمنيين كلهم مثل الفيروز آبادى ومرتضى الزبيدى — وعلوم القرآن (والقراءات خاصة) والأنساب والحساب والفقه والنجوم . وتدل دراسة الكتاب على أنه عنى أيضا بالنحو والصرف والقروض وتأويل الرؤى ومصطلح الحديث والفرق الإسلامية وغيرها . فكان يكثر من الاقتباسات من هذه العلوم ، ويطنل فى شرح بعض مصطلحاتها .

وقدم المؤلف كتابه بمقدمة طويلة ، استهلها بوصف منهجه ، ثم عرض لبعض الأمور الصرفية مثل الأمثلة ومخارج الحروف وحروف الدلالة والمصادر واستطرادات أخرى . والفصول والأقسام فيها مضطربة متداخلة ، وهى بوجه عام أقل قيمة من مقدمة الفارابى . وليست قيمة كتابه فيما يحويه من لغة ، وإنما فيما يحويه من المعارف الأخرى ، حتى كاد يصبح دائرة معارف موجزة لها .

الباب التاسع

كتب الصفات

١٨٤ / هذه الكتب رسائل لغوية موضوعية ، أى تتناول بالدرس موضوعات مثل الرسائل السابقة ، ولكنها لا تقتصر بحثها على موضوع واحد ، بل تحاول أن تجمع ما أمكنها من موضوعات . ومن هنا جاء اسمها ، فقد كان اسم كثير من الكتب السابقة « صفة الخيل » أو « صفة خلق الفرس » أو « صفة الإبل » فجاءت هذه الكتب وأرادت أن تجمع الصفات المختلفة من خيل وإبل وغيرها .

وتسمى أيضا الغريب المصنف ، وهو يحمل الدلالة نفسها ، فالرسائل السابقة تقتصر على الغريب الوارد فى النبات أو الحيوان أو الأنواء . أما هذه الكتب فجعلت الغريب أصنافا كل صنف يعنى بموضوع واحد ، ثم جمعت هذه الأصناف كلها . وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع باسم الصفات أبو خيرة الأعرابي . وبدل هذا التأليف المبكر على وجود كتب سابقة عليه تختص بأحد الموضوعات ، لأن كتب الصفات تعتمد على الكتب الخاصة بصفة واحدة . وبدل ذلك كله على تبكير العرب فى التأليف فى الرسائل اللغوية على الموضوعات .

والمؤلف الثانى القاسم بن معن الكوفي المعاصر للخليل (توفى ١٧٥ هـ) باسم الغريب المصنف . ويؤكد هذا التأليف الثانى ما قلناه آنفا . ثم ألف النضر بن شميل كتاب الصفات ، وهو كتاب كبير يحتوى على عدة كتب [فى خمسة أجزاء] الجزء الأول يحتوى على خلق الإنسان والجود والكرم وصفات النساء ، الجزء الثانى يحتوى على الأخبية والبيوت وصفة الجبال والشعاب والأمتعة ، الجزء الثالث للإبل فقط ، الجزء الرابع يحتوى على الغنم والطير والشمس والقمر والليل والنهار ، والأكيان / والكماة والآبار والحياض والأرشية والدلاء وصفة الخمر ، الجزء الخامس يحتوى على الزرع والكرم والعنب وأسماء البقول والأشجار والرياح والسحاب والأمطار (١) .

١٨٥ وألف أبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، وقطرب (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، والأصمعى (٢١٣ هـ) الصفات ، قال عنه الأزهرى (٢) :

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٢ . ابن خلكان : الوفيات ٢ : ٢١٤

(٢) التهذيب ١ : ١٥٠

« وله كتاب في الصفات يشبه كلامه غير أن الثقات لم يرووه عنه » ، ورواه أبو حاتم وزاد عليه أشياء من أبي زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) ، الذي ألف كتابا باسم كتاب الصفات . وألف في هذا النوع أيضا أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) الغريب المصنف ، وهو أقدم كتاب من هذا النوع وصل إلينا ، إذ تقتني دار الكتب المصرية منه نسختين ، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة مصورة من مكتبة الفاتح بتركيا ، وعليها تعتمد في الوصف . وتضم هذه النسخة ٦٧٠ صفحة تشمل على أكثر من ثلاثين كتابا في موضوعات مختلفة مثل خلق الإنسان ، النساء ، اللباس ، الطعام والشراب ، الدور والأرضين والرحل والحيل ، السلاح ... إلخ . قال المسعودي (١) : « سمعت أبا عبيد يقول : هذا الكتاب أحب إلى من عشرة آلاف دينار — يعني الغريب المصنف — وعدد أبوابه على ما ذكر ألف باب ، ومن شواهد الشعر ألف ومقتايت » . وقال الزبيدي (٢) : « عددت ما تضمنه الكتاب من الألفاظ ، فألفيت فيه سبعة عشر ألف حرف وسبع مئة وسبعين حرفا » .

وأظن أننا بعد الجولات التي قمنا بها في كثير من أبواب هذا الكتاب في غنى عن الكلام عنه ، وإنما التذكير وحده . فقد اعتمد المؤلف فيه على الكتب المؤلفة قبله في الموضوعات المفردة ، وخاصة كتب الأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة والكسائي / ١٨٦ وغيرهم ، وأدخلها برمتها في كتبه وأبوابه ، وتابع ترتيبها في بعض الأحيان ، والتزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبه على المواضع التي اتفق فيها اللغويون التزام التنبيه على مواضع الخلاف . أما شواهدده فهي ما استقاه من غيره مع الاختصار أحيانا ، وتتألف من القرآن والشعر والأقوال ، وفي قليل من الأحيان من الحديث . وإذن ففضل أبي عبيد في جمع الموضوعات الخاصة في كتاب واحد ، وفي جمع الكتب المختلفة في الموضوع الواحد في كتاب واحد أو أبواب واحدة من كتابه . ولكن ليس من العدل أن نقول مع ابن النديم (٣) إنه أخذ كتابه من النضر بن شميل ، أو مع أبي الطيب اللغوي (٤) إنه اعتمد فيه على رجل من بني هاشم . فالرجال الذين اعتمد عليهم صرح بأسمائهم ، ولم يحاول أن يخفي ذلك ، وكان يعتبر ذلك شكرا للعلم (٥) . ولا مانع عندنا أن يكون نظام الغريب مشابها لنظام كتاب النضر . وبالرغم من ذلك فإن فهرس ما يضمه من كتب يبين بوضوح مدى الإضافات والموضوعات الجديدة التي ضمها الغريب المصنف

(٢) السيوطي : البقية ٣٧

(١) ابن النديم : الفهرست ٧٢

(٤) السيوطي : البقية ٢٧٦

(٣) الفهرست ٥٢

(٥) السيوطي : المزهري ٢ : ١٦٥

ولم تكن في صفات النضر . وأُخذت على المؤلف عدة تصحيقات ، ولكنها لا تغض من قيمة الكتاب الذى طبقت شهرته الآفاق .

ودارت حول الغريب المصنف لأبى عبيد عدة دراسات ، إذ نقده محمد بن هبيرة الأسدى المعروف بصعوداء الذى كان خاصا بعبد الله بن المعتز ، وأبو عمر الزاهد (٣٤٥ هـ) وعلى بن حمزة البصرى (٣٧٥ هـ) في تنبيهاته على أغاليط الرواة . وشرح أبياته أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافى (٣٨٥ هـ) . وشرح الكتاب نفسه أحمد بن محمد المرسى (٤٦٠ هـ) ، واختصره محمد بن رضوان التميمى الوادى أشى (٦٥٧ هـ) وغيرهم .

وَألف أبو عمرو بن أبى عمر الشيبانى (٢٣١ هـ) الغريب المصنف ، وأبو على الحسن / ابن عبد الله الأصفهاني لكثرة الصفات ، وهو صغير الحجم فيما يبدو ، وأبو الحسن ١٨٧ على بن الحسن الهنائى المعروف بكراع (توفى بعد ٣٠٧ هـ) كتاب المنضد ، واختصره في المجرّد ، وجعل ترتيبه على حروف الهجاء ، ثم اختصره في المنجد . وقد صدره المؤلف بعبارة صرح فيها أنه ألفه « فيما اجتمعت عليه الخاصة والعامة من الألفاظ التى عَمَّت مرائيها وخصت معانيها » ويريد بذلك الألفاظ التى تطلق على معان مشهورة متداولة ولها معان أخرى ليست في شهرة معانيها الأولى التى وجه إليها . وجعل كراع كتابه ستة أبواب : الأول منها في ذكر خلق الإنسان ، والثانى في ذكر صنوف الحيوان ، والثالث في ذكر الطير ، والرابع في ذكر السلاح وما قاربه ، والخامس في ذكر السماء وما يليها ، والسادس في ذكر الأرض وما عليها . ولم يراع الترتيب في الأبواب الخمسة الأولى ، وإنما أورد الألفاظ فيها هملا . أما الباب الأخير وهو أكبر الأبواب بل معظم الكتاب ، فقد جعله ٢٨ فصلا على عدد حروف الهجاء من الألف إلى الياء باعتبار الحرف الأول من الألفاظ سواء أكان حرفا أصليا أم زائدا . وراعى في ترتيب الألفاظ في داخل الفصول حروفها الأخرى التى بعد الأول ، ولكنه لم يعتبر في هذا الترتيب الحروف الزوائد أو بعبارة أخرى حروف العلة .

والأمر الغريب في هذا الكتاب أنه لا يعنى إلا بالمعاني الغريبة للألفاظ ، وهى التى لم يعقد الأبواب عليها . فيورد في الباب الأول المعقود لخلق الإنسان ، لفظ اليد ويذكر معانيها المختلفة مع إهمال معناها في جسد الإنسان ، وهلم جرا في بقية الأبواب . وتقوم خطة المؤلف على تفسير اللفظ باختصار وإيراد معانيه المختلفة ، والتقليل من الشواهد حيا في الاختصار ما عدا الباب الأخير . وتتألف شواهد من القرآن والحديث والشعر . ولم يلتزم أن ينسب الأقوال إلى رواها فقلبت الأسماء عنده ، ومن ورد اسمه القاسم بن معن

وابن الكلبي وغيرهما . واضطرب الباب الأخير فسرده فيه بعض الأفعال التي لا تتصل بالأرض اتصالا واضحا . ويظهر من هذا الوصف المختصر / أن الكتاب أقرب إلى ١٨٨ كتب المترادفات لولا هذه الأبواب التي قسم إليها .

وألف ابن السكيت (نحو ٢٤٤ هـ) كتاب « الألفاظ » الذي هذبه التبريزي . ويحتوى الكتاب على قريب من ١٥٠ بابا قصيرا . ولكن هذه الأبواب متباعدة ، لا تلتف كل مجموعة منها حول محور واحد ، كالإنسان أو الإبل أو الخيل أو ما شابهها . ولذلك يفصل بعضها عن بعض ، وتتوالى دون رابطة بينها .

ونستطيع أن نجد فيها ما يعنى بالألفاظ تشتمل على حرف معين ، مثل باب الألفاظ المهموزة ؛ وبالعبارات التي لها نخط معين ، مثل باب قولك ما فى الدار أحد . ولكنها أبواب قليلة يمكن إهمالها .

أما بقية الأبواب فتعالج أمورا أقرب إلى ما تدخله كتب الصفات تحت أبواب الإنسان ، مثل الغنى والخصب ، والفقر والجذب ، والهزال والشجاعة ، والجماعة والتفرق ؛ أو أبواب الحيوانات المختلفة والفروق ، مثل باب الجماعة من الإبل ؛ وأبواب أخرى متفرقة .

وأكثر عناية المؤلف موجهة إلى العبارات لا الألفاظ ، ويفسرهما تفسيرا واضحا ، ثم يورد الشواهد عليها .

وألف القاسم بن محمد الديمرى الذى كان متصلا بعضد الدولة البويهى (تولى من ٣٦٧ - ٣٧٢ هـ) كتاب الصفات ، وكان من كبار كتبه ، وخصيب الكلبي الموزورى مصنفا على نمط الغريب المصنف لأبى عبيد ، وأحمد بن أبان بن السيد (٣٨٢ هـ) كتاب العالم فى اللغة ، مئة مجلد مرتبة على الأصناف ، بدأ فيه بالفلك وختم بالذرة ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافى (٤٢١ هـ) كتاب مبادئ اللغة . ويقع هذا الكتاب فى ٢٠٤ صفحات ، وتنقسم إلى عدة كتب فى موضوعات مختلفة مثل السماء والكواكب والحر والبرد .

ووجه الخلاف بين هذا الكتاب والغريب المصنف فى صدد الأبواب ، أن المؤلف نظر إلى أبوابه نظرة جزئية لا عامة ، فجعل لكل موضوع بابا ولم يجعل للموضوع كتابا يجمع شتاته وينقسم إلى أبواب ، وفقا للمناحي المختلفة فيه ، ولذلك كان تناوله لموضوعاته غاية فى القصر والإيجاز ، فيما عدا الخيل التي جعل لها كتابا أطال فيه . وأفادته هذه النظرة الجزئية فى أمر واحد ، هو تنظيم أبوابه بحيث لم يستطرد فيها ولم يأت بأمور لا تنطوى تحت العنوان كما فعل أبو عبيد أحيانا .

وتتلخص خصائص هذا الكتاب في الإيجاز الذي جعله أقرب إلى الانتظام ، وقلل من شواهد كثيرة ، وأرغمه على تفسير كثير من ألفاظه بمرادفها مجردا . وظهر أمر غريب في هذا التفسير ، وهو تفسير اللفظ العربي بالمرادف الفارسي ، مما يشعنا أنه كان يؤلف كتابه لجماعة تغلب عليها الفارسية إن لم يكونوا فرساً خالصين ، ولذلك راعى الإيجاز . ورأى النصف الأول من القرن الخامس الكتاب الذي توج هذا النوع من الكتب ، وسماه به إلى القمة ، إذ ألف علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (٤٥٨ هـ) موسوعته « المخصص » في ١٧ ميّرا كبيرا . وسار ابن سيده في مخصصه على طراز الغريب المصنف ، فذكر فيه من الكتب ما لو ضاهينا به كتب الغريب المصنف ، لرأيناها كلها داخله فيه مع المحافظة على ترتيب بعضها ، وإهمال ذلك في بعضها الآخر ، / وإضافة موضوعات ١٨٩ كثيرة لم يتعرض لها أبو عبيد . ولو ضاهينا الفصول نفسها لظهر هذا الاشتراك جليا لأن ابن سيده احتفظ بأغلب عناوين الكتب التي استقى منها ، والغريب المصنف على رأسها . وكان ابن سيده يحفظ الغريب المصنف لأبي عبيد عن ظهر قلب ، « قال [أبو عمر] الطلمنكي : ودخلت مرسية ، فتشبت في أهلها يستمعون عليّ غريب المصنف ، فقلت لهم : انظروا إلى من يقرأ لكم وأمسك أنا كتابي . فأتوني برجل أعمى يعرف بابن سيده ، فقرأه عليّ من أوله إلى آخره ، فتعجبت من حفظه (١) » .

واتبع ابن سيده خطة أبي عبيد في جمع مادته مع بعض خلاف . فأبو عبيد جمع كتب الموضوعات التي كانت في عهده وأدخلها في كتابه . وقد جاء كثيرون بعده وألفوا في الموضوعات نفسها وزادوا مادتها كثيرا . فقام ابن سيده بعمل أبي عبيد إذ أتى بكتابه ، والكتب التي ظهرت معه أو بعده ولم يطلع عليها أبو عبيد ، وأدخلها جميعا في المخصص . وسار في بعض الأبواب على ترتيب الغريب المصنف مع حشوه بالزيادات كما فعل أبو عبيد في كتب الأصمعي وأبي زيد خاصة ، ولم يلتزم الترتيب في كثير من الأبواب كما فعل أبو عبيد أيضا . وكان كلاهما يحاول أن يرجع إلى أحسن كتاب في موضوعه والاعتماد عليه ، حتى أننا نرى ابن سيده في النبات يترك أبا عبيد والأصمعي وغيرهما ويتخذ منهم الحشو ، أما الكتاب الأصيل الذي اتخذ عماده فهو كتاب أبي حنيفة الدينوري . وكذا الأمر في كل موضوعاته حتى تضخمتم وصارت كتبه فيها أكبر الكتب . ولكن ابن سيده اختلف مع أبي عبيد في صنف العلماء الذين رجع إليهم كل منهما ، وفي طريقة الأخذ عنهم . فقد قصر أبو عبيد مراجعته على اللغويين ، أما ابن سيده فأشرك معهم

النحويين والصرفيين ولا سيما سيويه وأبا علي الفارسي والسيرافي وابن جني ، فوجدت عنده أبواب نحوية صرفية خالصة لا نجد لها في كتب غيره ، وأبواب يغلب عليها التعليقات النحوية والصرفية . والتزم أبو عبيد فيمن أخذ عنهم أن يثبت على أسمائهم ، أما ابن سيده فاكتفى بالتنبيه / على اسم المؤلف الذي ينقل عنه ، وحذف مما نقله أسماء اللغويين الواردة فيه فقلت الأسماء عنده تماما ، وحذف أيضا كثيرا من أسماء الشعراء الذين يستشهد بأبياتهم ، بل حذف بعض الأبيات أيضا . أما فيما عدا ذلك فهما متشابهان كل التشابه . وإذن فالخصص يعطينا أكبر مادة وصل إليها لغويو العرب في الموضوعات التي عقد لها كتباً وافية ، فهو أشمل كتب الموضوعات وأجمعها إلى جانب ما يحمله من المعارف النحوية الصرفية . وكان ينظر إلى كل كتاب في مخصصه نظرته إلى كتاب كامل مستقل . فكان يبدؤه بتعريف الألفاظ العامة الشائعة والتي يتوقف عليها الموضوع كله . وحاول أن يبدأ في موضوعاته بالأعم فالأخص ، وأن يقدم الكلليات قبل الجزئيات والجواهر قبل الأعراس ، كما يقول في مقدمته .

وتضاءلت همم اللغويين بعد ذلك ، حتى أنهم أعجبوا كثيرا بكتاب كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المعروف بابن الأجداني (قبل ٦٠٠ هـ) وهو كتاب مدرسي صغير مطبوع في ٨٣ صفحة من حجم كتب الجيب ، وينقسم إلى أبواب غاية في القصر لا تستحق الاهتمام كما رأينا آنفاً ، مثلها في ذلك مثل أبواب فقه اللغة . وعلى الرغم من ذلك اتخذ بعض اللغويين محورا لدراساتهم ، فنظمه القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخويي (٦٩٣ هـ) وأبو الفداء إسماعيل ابن محمد البعلبي (٧٦٤ هـ) وابن جابر محمد بن أحمد الأعمى (فرغ منه سنة ٧٧٠ هـ) ، وشرحه ابن الطيب الفاسي .

ونختم بكتاب الإفصاح ، الذي اختصره مؤلفاه عبد الفتاح الصعدي وحسين موسى من التخصيص . فقد حافظا على أبواب التخصيص ذات الموضوعات ، وحذفا الأبواب اللغوية التي تعنى بمشاكل لغوية معينة مثل الجموع والمقصود وما إلى ذلك . وجمعا في الأبواب بعض الفصول المتشابهة ، وحذفا كثيرا من الألفاظ في داخلها ، وكل الشواهد وأسماء اللغويين والاستطرادات النحوية والصرفية . ولكنهما حافظا على ترتيب الألفاظ التي أتيا بها ، وعلى عبارتها في الغالب . وأضافا إلى الكتاب بعض الصور ، إلى جانب الطبع الحديث المنظم الجميل .

الكتاب الثاني
المعجم

البيت الأول
المدرسة الأولى

الفصل الأول

كتاب العين

للخليل بن أحمد (١٠٠ - ١٧٥ هـ)

هدفه :

توجت الدراسات اللغوية العربية قريبا من عام ١٧٥ هـ باكتشاف الخليل بن أحمد فكرة المعجم ومحاولته تحقيقها . كان هذا العالم ذا ذهن رياضي مبتكر، أعمله في جميع فروع العلم التي اشتغل بها فهداه إلى الكشف العظيمة : حصر أشعار العرب عن طريق أوزانها في العروض^(١) ، وزم أصناف النغم وحصر أنواع اللحن في الموسيقى^(٢) ، وأراد أن يعمل نوعا من الحساب تمضي به الجارية إلى البيع فلا يمكنه أن يظلمها فتعرجل عنه^(٣) . هذا الذهن لم يعد عن ميدانه في محاولته تأليف المعجم ، لأنه كان يرمى إلى ضبط اللغة وحصرها^(٤) .

منهجه :

لم يجد الخليل فيما بين يديه من رسائل لغوية صغيرة منهجا يبلغه غرضه فاضطر إلى استبعادها والتفكير الطويل في منهج جديد صالح له . وأخيرا اهتدى إليه . فقد رأى أن اللغة العربية تتألف من ٢٩ حرفا ، لا يخرج عنها أية كلمة ولا أى حرف منها . وإذا لم يمكن الاعتماد على هذا الأساس في الحصر ؟ ألا يمكن حصر اللغة / بترتيب هذه الحروف في نظام ثابت ثم استقصاء الكلمات العربية التي يكون الحرف الأول من هذا الترتيب أولها مثلا ، والكلمات التي يكون هو نفسه ثانيا ، والتي يكون ثالثها ... إلخ . وهنا يطرأ على ذاكرته أن الكلمات العربية محصورة بين الثنائي والخماسي فلا تقل عن ذلك أبدا ، ولا تزيد البتة ، إلا بحروف زوائد ، لا دخل لها في المعنى الأصيل للكلمة

(١) السيوطي : البغية ٢٤٣ . الزهر ٤١/١ (٢) السيوطي : الزهر ٤١/١

(٣) السيوطي : البغية ٢٤٥ . ابن خلكان : الوفيات ٢٠٧/١ . ويناسب ذلك ما روى في

البغية (٢٤٤) أنه أول من جمع حروف المعجم في بيت واحد هو :

صف خلق خود كمثل الشمس إذ بزغت يحظى الضجيع بها غيلاء معطار

(٤) ياقوت : معجم الأدباء ٢٢٧/٦ . السيوطي : الزهر ٣٨/١

المجردة . ألا يمكن باستخدام هذين الأساسين ، وهما انحصار الحروف في ٢٩ حرفا وانحصار الكلمات العربية فيما بين الثنائي والخماسي ، أن يمحصر اللغة ، لو تتبع دوران كل حرف في كل بناء من هذه الأبنية ؟ لا شك أن ذلك ممكن (١) .

ترتيب الحروف :

وإذن فلنرجع إلى نقطة البدء ونرَ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض . لعل الخطوة الأولى هي وجود نظام ثابت للحروف حتى لا تختلط فتضيع كل الجهود هباء . أما هذا النظام فموجود بين يديه وأمامه صورتان منه أيضا : الأبجدية القديمة والألف باء الحديثة . ولكن هل هما نظامان ثابتان ؟ ليختبر حروفهما واحدا واحدا . أما الأول في النظامين فالهمزة ، ذلك الحرف الذي هزم أستاذه أبا عمرو بن العلاء وأتعب كل من تصدى له ، ولا صورة ثابتة له في النطق أو الكتابة . إن الخليل (٢) ليكره أن يبدأ بحرف لا ثبات له في أمر يحتاج إلى كل دقة وحذر ، فماذا عساه فاعلا ؟

هنا يسعفه ذهنه مرة أخرى . فالخليل الذي يعيش في جو الأصوات والأنغام : في قراءة القرآن ، وفي تفعيلات العروض ، وفي ألحان الموسيقى وإيقاعاتها ، يتكرر نظاما جديدا قائما على الأصوات . فالألفاظ اللغوية أصوات شبيهة بأنغام الآلات الموسيقية ، وإذن فلتدرس كما تدرس هذه الأنغام . أما الآلة التي تصدر هذه الأصوات اللغوية فهي ما بين الحنجرة إلى الشفتين من جسم الإنسان . وأما الذي يفرق بين وقعها على الآذان فهو اختلاف مواضع إخراجها (مخارجها) في هذا الجزء الممتد / وما يحدث فيه في أثناء ١٩٦ إخراج الصوت من كبس للنفس أو إطلاق له ، ومن تحريك للسان إلى أسفل أو أعلى ، ومن إطباق للشفتين أو فتح أو إدارة لهما ، كما يفرق في الأصوات الموسيقية الخارجة من الناي مثلا بشدة إرسال الهواء أو ضعفه ، وبغلق بعض الثقوب الجانبية أو فتحها ، وغلق الفتحة الأمامية أو فتحها فتحا كاملا أو غير كامل . وقد أتى ابن جنى بهذا التشبيه ونسبه إلى « بعضهم » (٣) وأظن أنه يقصد الخليل وخاصة أنه اللغوي الذي ألف في الموسيقى ، وكثيرا ما أورد ابن جنى آراءه في كتبه .

وعلى هذا الأساس أقام الخليل دراساته حول الأصوات اللغوية أو الحروف . ولكن الحرف المفرد يتعذر النطق به ، ولذلك أتى بما يدعمه فصدره بألف مفتوحة يبدأ بها النطق ويوقف على الحرف المراد تبين مخرجه وكيفية إخراجة . وبعد أن تم له هذا

(١) ابن التديم : الفهرست ٤٣ . كتاب العين ١ (٢) العين ١

(٣) سر الصناعة ١ : ٩

رتب الحروف تبعاً لمخرجها ، مبتدئاً بالأبعد في الخلق ومنتهاً بما يخرج من الشفتين .
فاستقام له الترتيب التالي : ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط ت ذ ظ ث ر
ل ن ف ب م و ي ا ء

واطمأن الخليل إلى هذا النظام واتخذ أساساً له في ترتيب كتابه الجديد . وسمى كل
حرف من هذه الحروف كتاباً . فبدأ المعجم بكتاب العين ، فكتاب الحاء ، فكتاب الهاء
... إلخ . واتسع عنوان الكتاب الأول منه « كتاب العين » فشمل المعجم كله بكتبه
المختلفة ، واشتهر هذا المعجم باسم « كتاب العين » لاستهلاله به على عادة العرب في كثير
من أسمائهم ، كما يتضح جلياً في كثير من أسماء سور القرآن .

ترتيب الأبنية :

الخطوة الثانية لديه استقصاء الأبنية فيما بين الثنائي والخماسي . ولم يحشمه ذلك
مشقة إذ كان الصرفيون قد فرغوا منه . فالكلمات العربية إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو
خماسية ولا شيء غير ذلك^(١) . وإذن فليراع في كل كتاب هذه الأبنية فيسهل عليه
الحصر . ولقد فعل ، فجعل هذه الأبنية أساس تقسيم الكتب إلى أبواب .

١٩٧ / ترتيب التقاليب :

الخطوة الثالثة استقصاء تنقل كل حرف من نظامه في كل بناء من هذه الأبنية . فرأى
أن حرف العين مثلاً يمكن أن يغير موضعه في البناء الثنائي مرتين بأن يكون أولاً ،
أو ثانياً ؛ وفي الثلاثي ثلاثاً بأن يكون أولاً ، أو ثانياً ، أو ثالثاً ؛ وفي الرباعي أربعاً بأن يكون
أولاً أو ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً ؛ وفي الخماسي خمساً ... فإذا كان الحرف الثاني مع العين في
البناء الثنائي باء لم يمكن أن يأتي منهما إلا صورتان : عب ، بع . فإذا كانت العين في بناء
ثلاثي وكان معها حرفان : الباء والدال مثلاً ، أمكن أن يأتي منها ٦ صور : عبد بعد دب ع
عذب دعب دب ع ، إذ تيسر لكل حرف من الثلاثة أن يتخذ في الموضع الواحد صورتين
بأن يليه في المرة الأولى حرف غير الذي يليه في الثانية . وترتفع هذه الصور في البناء
الرباعي إلى ٢٤ صورة ، وفي الخماسي إلى ١٢٠ صورة^(٢) . ولما كانت هذه الصور تأتي
من تقليب حروف الكلمة الواحدة في المواضع المختلفة سميت تقاليب . وقد تتبع الخليل
تقاليب كل بناء ووضعها في الحرف الأول مخرجاً من حروفها ليتيسر بذلك الحصر ولا
يكرر شيئاً منها ، وتُسمَّى كل مجموعة من هذه التقاليب فصلاً ؛ فالفصل في باب الثنائي

يشتمل على مادتين ، وفي الثلاثي على ستة وهكذا بعدد التقاليب ، ولما كانت هذه التقاليب أمرا نظريا خالصا إذ لم تستعمل اللغة منها ، وخاصة في الأبنية الرباعية والخماسية إلا أقلها ، فإننا نجد الخليل يشير في عنوان كل فصل من الأبنية الثنائية والثلاثية إلى المستعمل والمهمّل منها . أما فيما عدا ذلك فاكفى بإيراد المستعمل ولم ينص على المهمّل لأنه شيء كثير .

الخليل والمعجمات الأجنبية :

كان هذا الغرض الذى رعى الخليل إلى تحقيقه والخطوة التى اتبعها فى ذلك ، جديدين تمام الجدة على الذهن العربى . ومن هنا حاول كثير من العلماء تحليل طريقة إدراك الخليل لهما . فذهب كثيرون إلى أنهما من ابتكاره . وذهب آخرون إلى أنه تأثر ١٩٨ فيهما بالمعجمات الأجنبية التى كانت فى العراق . ولتقف عند هذه المسألة ولتتبع منهجه خطوة خطوة .

أما غرضه فحصر اللغة واستيعاب كلام العرب الواضح والغريب^(١) . فهل كان ذلك غرض المعجمات الأجنبية أيضا ؟

أما أن الخليل كان يعرف اللغات غير العربية فأمر بميل الباحثون إلى إنكاره ولا يعتنون بما قيل — فى صدد البرهنة على ذكاء الخليل — إنه استطاع أن يصل إلى ترجمة رسالة قيصر الروم . ولكن ما وقفوا عنده هو قول ابن أبى أصيبعة^(٢) عن سليمان بن حسان : « إن حنيئا (بن إسحاق) نهض من بغداد إلى أرض فارس ، وكان الخليل بن أحمد النحوى بأرض فارس فلزمه حنين حتى برع فى لسان العرب ، وأدخل كتاب العين بغداد » . وتحيلوا أن الخليل ربما عرف من حنين اليونانية أو عرّفه حنين بما فيها من معاجم . ولكن سرعان ما ظهر بطلان هذا الخبر وما قام عليه من استنتاج ، إذ اتفق العلماء على أن الخليل توفى قبل عام ١٧٥ هـ على حين أن حنيئا ولد بعد عام ١٩٤ هـ . فهما لم يتعاصرا فضلا عن المقابلة .

والحق أن منطقة الشرق الأدنى عرفت قبل معجم الخليل كثيرا من المعاجم فى لغات مختلفة . ولكنها معاجم من نوع يخالف معجم الخليل . فقد اخترع الآشوريون البابليون معاجم تحفظ لغتهم خوفا ضياعها . وذلك حين استبدلوا نظام الكتابة الرمزية القديمة Ideographs بنظام الإشارات المقطعية أو الألفبائية ذات القيم الصوتية . فمضى عليهم ذلك النظام واحتاجوا إلى من يشرحه . فجمعوا قوائم الإشارات المقطعية وعرفوها

(٢) عيون الأنباء فى طبقات الأطباء ١٨٩/١

(١) العين ١٠

(المعجم العربى — ح ١)

بما ساروا عليه في النظام القديم . ولم تكن لغتهم السنورية القديمة قد اندثرت بعد
 ١٩٩ لعناية الكهنة بها في شعائرتهم الدينية فصنفوا / ألفاظها في قوائم رأسية حفروها على
 قوالب الطين ، وأودعوها مكتبة آشور بانيبال الكبيرة في نينوى (٦٦٨ - ٦٢٦ ق م) .
 وقد عثر عليها المتقبون في هذه المكتبة وصارت مصدر معلوماتهم عن الآشوريين . فهذه
 المعاجم للإشارات والرموز والمقاطع كما هو الحال عند الصينيين واليابانيين إلى حد كبير .
 هذا ما ابتكره إقليم العراق من معاجم قبل الميلاد ، ولكنه ابتكر نوعا آخر من المعاجم
 بعد الميلاد إذ يقول مؤلفا كتاب « تاريخ الأدب السرياني من نشأته إلى الفتح
 الإسلامي » (١) :

« وظلت السريانية مزدهرة حتى فتح العرب بلاد السريان . ومنذ ذلك الحين أخذت
 اللغة السريانية تضمحل وتحل محلها اللغة العربية . واختلفت لغة العامة من السريان عن
 لغة الكتابة وظهرت الحاجة إلى وضع علم النحو وابتداع طرائق لضبط الكلمات
 وتأليف معاجم للسريانية والعربية » . وإذن فهذه المعاجم ليست سابقة على العربية بل
 ربما تأثرت بها .

ولكن مناطق أخرى من الشرق الأدنى عرفت معاجم قديمة شبيهة بعض الشبه بمعجم
 الخليل تلك هي المعاجم اليونانية واللاتينية . فهذه المعاجم مرتبة على الحروف ولكنها
 تختلف عن معجم الخليل في ميدانها فهي معاجم خاصة لا عامة . أعني أن معجم الخليل
 معجم بمعنى الكلمة فهو شامل ، يقصد إلى ذكر الواضح والغريب من الكلمات التي
 تنتمي إلى كل فن ، وبعبارة أوجز يرمى إلى استيعاب كلام العرب . ولكن هذه المعاجم
 القديمة لم ترم إلى شيء من ذلك لأن الطبقة العليا الصغيرة كانت تسيطر على اللغة وكانت
 قد اصططلحت على استعمالها . ولم تكن هناك طبقة قارئة حازت قسطا من الثقافة
 وفاتها قسط ، فهي تعتمد على الكتب والمعاجم لتصحيح أخطاءها مما يؤدي إلى إظهار
 المعاجم العامة .

٢٠٠ فأقدم معجم يوناني خاص بالفاظ هوميرو من تأليف أبولونيوس / السكندري
 Apollonius of Alex. في عهد أغسطس قبل الميلاد . وكانت أشعار هوميرو موضع
 الدراسة المشتركة عند الإغريق دوما ولذلك عنوا بألفاظها كثيرا . والمعاجم الأخرى
 خاصة أيضا : بالعبارات الغريبة أو الفاسدة أو الأجنبية أو المحلية التي استعمالها شعراء
 المأسى والملاهي : أتيكية كانت أو لكدمونية أو كريتيية أو رودية أو إيطالية أو غير ذلك ،

ومعاجم خاصة بالطهي ، وكان موضوعا محببا عند الإغريق ، وبأوعية الشراب ، وبصياح الحيوان ، وبالترادفات ، وأخرى خاصة بأفلاطون والخطباء الأتيكيين العشرة ، وأبقراط ، وغيرهم . ولم يبق من هذه المعاجم إلا القليل حتى أن أثيناوس Athinaeus من أهل القرن الثاني يذكر أسماء ٣٥ معجما لم تصل إلينا .

وأوسع هذه المعاجم مجالا معجم يوليوس بولكس Julius Pollux في عهد كمودس ، وهو مرتب بحسب الموضوعات مثل المخصص لابن سيدة في ١٠ كتب وصلت إلينا ، ومعجم هلاديوس السكندري Helladius of Alex. (حوالي ٢٤٠٠) ومعجم أريون الطيبي Orion of Thebes (حوالي ٢٤٥٠) الاشتقاق ، ومعجم اللهجات والمحليات هريشيوس السكندري Hesychius (القرن الرابع) ومعجم ما اتفق لفظه من الكلمات واختلف معناه لأمونيوس السكندري Ammonius وغيرها من المعاجم الخاصة بموضوعات معينة مثل الأدوية المفردة وغيرها^(١) .

وعلى الرغم من الكثرة من المعاجم لا يوجد دليل على معرفة الخليل بها وخاصة أنه مات في أول عهد الترجمة الحقيقي . يضاف إلى ذلك أن الفكرة فيها خاصة لا تتجاوز موضوعا معيناً ، أما فكرة الخليل فعامّة ترمى إلى حصر اللغة جميعها .

أما ترتيب الحروف على المخارج فليس من اليونانية ولا السريانية ولا اللغات التي عرفها الشرق الأدنى قبل الإسلام في شيء . ولكن دائرة المعارف الإسلامية^(٢) / اكتشفت له أصلاً آخر في اللغة السنسكريتية . فهذه اللغة الهندية القديمة كانت ترتب حروفها على هذا النظام : ابتداء من أقصى الحروف مخرجاً إلى أدناها . وقد اتصل المسلمون بالهنود في الفتوح ، بل اتصل بهم عرب الجاهلية منذ زمن بعيد ، كما جاء كثير منهم إلى العراق وعاش فيه . فقل إن الخليل عرف منهم هذا النظام .

ثم الأبنية ، وهي من الأمور التي تكاد تمتاز بها اللغات السامية عن الآرية ، لا أثر لها في معاجم اليونان . وكذا الأمر في التقاليد . ولم نجد من ينص على أنها استعملت في معجمات اليونان أو الهنود أو غيرهم . وإذن فهاتان الخطوتان لا نزاع أنهما لل خليل . ولكن أحقاً أنه تأثر في غرضه وترتيب معجمه على الحروف باليونان ثم طرح نظامهم واتخذ نظام الهنود ؟

إنها مشكلة جدلية نظرية لا يمكن الوصول فيها إلى يقين . ولكننا نرى أن الهنود إذا كانوا وصلوا إلى نظام المخارج بفضل ترتيبهم للفيدي المقدسة كما يقولون ، فليس

(١) اعتمدت في هذا الوصف على دائرة المعارف البريطانية ، مادة Dictionary

(٢) مادة خليل .

ما يمنع العرب أن يصلوا إليه بفضل ترتيبهم القرآن الكريم ؛ وأن اليونان إذا كانوا قد وصلوا إلى نظام المعجمات بفضل التطور الثقافي ، فليس ما يمنع أن يصل العرب إليه بعد الجهود التي بذلوها في ترتيب اللغة على الموضوعات . وقد مر اليونان أنفسهم بهاتين المرحلتين : تأليف الرسائل الخاصة بموضوعات معينة أولا ثم تأليف المعجمات . فهو تطور طبيعي .

ولست فكرة الترتيب غريبة على الذهن العربي . فقد عاناها حين حاول أن يجمع القرآن وينظمه ، ولجأ في ذلك إلى أمرين : الترتيب الزمني ، والكمي . فقد وضع أغلب السور المدنية في مفتتح المصحف ، وأغلب المكية في ختامه . وجمع السور الطوال في موضع واحد ، والقصار في موضع واحد أيضا . بل ربما نستطيع أن نقول إنه رتب المصحف كله ترتيبا كميا ، إذ يفتح المصحف — بعد الفاتحة — بأطول سورة ويتدرج في ترتيب السور الأقصر فالأقصر حتى يختتم بأقصرهن .

٢٠٢ / ولعل هذا من أسباب اختلاف الصحابة في ترتيب مصاحفهم ، كما نسمع عن مصحف عليّ وعبد الله بن مسعود ، وأبيّ ، وغيرهم بالنسبة لمصحف عثمان لأن الأمر كان اجتهدا ، ومن الطبيعي أن تختلف وجهة نظر كل منهم في ذلك .

ولم تكن هذه النظم التي اتبعت في ترتيب القرآن بصالحة لترتيب المعجم الذي يريده الخليل . فالترتيب الزمني لم يكن مستطاعا ولا كان في خلد العرب أن الألفاظ لها تاريخ مسلسل . ولم يصل الإنسان إلى هذه الفكرة إلا حديثا ، والترتيب الكمي صالح في الأمور التي لها أبعاد . أما المفردات فليس لها ذلك . وربما جعلنا منه الترتيب وفقا للأبنية الثنائية والثلاثية والرابعة والخامسة ولكن مع الفارق . والترتيب الموضوعي اتبعه من قبل الخليل في رسائلهم الصغيرة ، أما هو فلم يرض عنه لأنه كان يريد استيعاب جميع أبنية العرب . فرأى التقاليد تبلغ ذلك بأيسر مما يبلغه أي ترتيب آخر .

وصف المقدمة :

يستهل كتاب العين بمقدمة طويلة ، يُصرّح بنسبة الكتاب إلى الخليل في صدرها ويُفسّر عمله وغرضه فيه ومنهجه وترتيبه للحروف .

ثم تُصرّح المقدمة بطريق الرواية : « قال أبو معاذ عبد الله بن عائد : حدثني الليث بن المظفر بن نصر بن سيار عن الخليل بجميع ما في هذا الكتاب » . ولم يستطع الباحثون معرفة أي معاذ هذا يقينا . ومال الأستاذ برونلش^(١) إلى أن الاسم محرف وضوابه :

أبو معاذ عبد الجبار بن يزيد ، والذي ذكره السيوطي بين / رواة كتاب العين^(١) ، ٢٠٣ ويرجح هذا الرأي أن محمد بن خبير صرح أنه روى كتاب العين من هذا الطريق أيضا^(٢) .

ولكن الذي يكدر علينا هذا الميل أن أحمد بن فارس يقول^(٣) : « حدثنا علي بن إبراهيم القطان عن المعداني عن أبيه عن أبي معاذ عن الليث عن الخليل ... » وحين نبحت عن أبي معاذ المذكور هنا نبحت عنه بطبيعة الحال في شيوخ ابن فارس وقد صرح هذا بأسمائهم في مقدمة كتابه حين قال^(٤) : « وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه (في كتابنا هذا) على كتب مشتهرة عالية ... فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى « كتاب العين » أخبرنا به علي بن إبراهيم القطان فيما قرأت عليه ، أخبرنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم المعداني عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لزة الأصفهاني ومعروف بن حسان عن الليث عن الخليل « فأبو معاذ الذي يذكره ابن فارس إذن هو بندار بن لزة الأصفهاني أو معروف بن حسان . ولكن بندارا يكنى أبا عمرو فلا يبقى أمامنا غير « معروف » . ولسوء الحظ أنه غير معروف لم تذكره كتب طبقات النحويين . وإذن ترجح هذه الكنية بين معروف هذا ، وعبد الجبار الذي ذكره ابن خبير والسيوطي ، وبين عبد الله بن عائذ المذكور في مقدمة العين ، وكلهم غير معروف . ثم تنشر في المقدمة بعض الآراء اللغوية والنحوية التي يعتمد عليها الكتاب . ويمكن أن نرى فيها أربعة أصول نيسط القول عنها فيما يلي لاتصالها بما وجه إلى الكتاب من نقد . (١) رأى الخليل أن كلام العرب مبني على أربعة أصناف^(٥) : الثاني والثلاثي والرابع والخماسي ، وفسر هذه الأصناف ، ورد إليها ما شذ عنها في ظاهره ووضع / خفاياها . فالثاني هي الحروف والأدوات ولا يكون في الأسماء أو الأفعال . فالاسم ٢٠٤ أو الفعل لا يكون أقل من ثلاثة أحرف : حرف يتبدأ به ، وحرف تحشئ به الكلمة ، وحرف يوقف عليه^(٦) . أما الأسماء الثنائية في ظاهرها مثل (يد ، وفم) فهي ثلاثية في أصلها كما يظهر في تشبيها وجمعها وتصغيرها والفعل المشتق منها مثل فموان وأيد ويدي ، وديمي من دم . وعلة سقوط الحرف الثالث منها — في رأى الخليل — أنه ساكن (لعله يريد : معتل) فلما دخل عليه التنوين ساكنا ، اجتمع ساكنان فثبت التنوين لأنه إعراب ، وذهب الحرف الثالث الساكن .

(٢) فهرسة ما رواه عن شيوخته ٣٤٩

(٤) المقاييس ٣/١

(٦) العين ١ : ٥٥

(١) المزهر : ٤٦/١

(٣) المقاييس ١٩٨/٣

(٥) العين ١ : ٥٣

وذهب في لفظ فم إلى مذهب آخر صرح به في المقدمة أيضا فقال^(١) : « بل الفم أصله « فوه » .. والجميع أفواه والفعل فاه يفوه فوها : إذا فتح فمه للكلام » . وكذلك رأى الخليل أنك إذا جئت باسم من حرف ثنائي ضعفت الحرف الأخير ليصير على ثلاثة أحرف فتقول : « هذه (لَو) مكتوبة وهذه (قَدْ) حسنة الكتابة » وقد روى سيبويه وابن منظور مثل هذا الرأي عن الخليل^(٢) . ولم يعتبر الخليل في هذه الأبنية إلا الحروف الأصلية بطبيعة الحال ولذلك استبعد ألف الوصل من اعتباره . قال^(٣) : « والألف التي في اسحنك واقتشر واسحنفر واسبكر ليست من أصل البناء ، وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عمادا وسلما للسان إلى حرف البناء ، لأن حرف اللسان حين ينطلق ينطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل » .

أما الحرف المضعف مثل الراء في اقشعر واسبكر فاعتبره حرفين وإذن فالكلمتان خماسيتان عنده . هذا ما يحكيه الليث ، وفيه مناقضة صريحة للمشهور عن رأي الخليل بأن الحرف المضعف في الثلاثي وما فوقه زائد الأول منهما^(٤) ، لأنه في « سلم » مثلا / ٢٠٥ وقع موقع حروف العلة الزائدة في أوزان « فَوَعَلَ وفَاعَلَ وفَعِلَ » . وخالفه آخرون فذهبوا إلى أن الزائد الحرف الثاني لأنه وقع موقع حرف العلة الزائد في مثل « فَعُول » وجوز سيبويه الأمرين . وعلى رأي الخليل كما في شرح الشافعية تكون إحدى الرائيين في « اقشعر واسبكر » زائدة والألف زائدة فالفععلان مزيدان ومجردهما رباعى هو « قشعر وسبكر » . ويبدو أن الليث لم يحسن فهم الخليل في هذه المسألة . فقد شرح الخليل له أن ألف الوصل مزيدة ليعتمد عليها اللسان في النطق بالساكن ، والراء المضعفة رايعان لا واحدة . فاعتقد أن الراعين أصليتان وحكم على الكلمتين بأنهما خماسيتان ، ولما كانت الكلمتان فعلين حكم الليث بوجود أفعال خماسية . وهذه الغلطة الكبرى . فسبويه يقول^(٥) : « بنات الخمسة .. لا تكون في الفعل البتة » . ولم يذهب أحد إلى هذا الرأي لا بصري ولا كوفي . فالكوفيون يعدون ما زاد على ثلاثة أحرف زائدا لا أصليا . ولذلك يجب أن تنتبه إلى خطأ هذا الرأي فيما سيقابلنا من أقوال الليث . وقد روى الأزهرى قولاً للخليل يدل على صحة رأينا هذا . قال في أول أبواب الرباعى من كتاب العين في تهذيبه : « قال الخليل بن أحمد : الرباعى يكون اسما ، ويكون فعلا ،

(١) العين ١ : ٥٦ (٢) العين ١ : ٥٥ ، الكتاب ٢ / ٣٢ ، ولسان العرب ١٤ / ٢٣٣

(٣) العين ١ : ٥٤ (٤) شرح الرضى على الشافعية ٢ / ٣٦٥

(٥) الكتاب ٢ / ٣١٠

وأما الخماسى فلا يكون إلا اسما ، وهو قول سيبويه ، ومن قال بقوله . وذهب الخليل بعد ذلك إلى أنه ليس للعرب بناء أصلى فى الأسماء ولا فى الأفعال على أكثر من خمسة أحرف .

ورأى الخليل هنا واضح وصرح ، فى أن أقل الحروف التى يتألف منها الاسم أو الفعل ثلاثة . فالأصل عند الخليل واللغويين والنحويين بعده ، فى المواد فى العربية هو الثلاثى ولكن هذا رأى لقى هجوما عنيفا فى عصرنا الحديث . فقد ظهر مذهب آخر يرى فى اللغة كائنا حيا يولد طفلا ، ويشب صبيا ، ويافع شابا ، ويهين شيخا ، وقد يموت إذا بلغ أرذل العمر ، فاللغة فى هذا المذهب ظاهرة اجتماعية تنطبق عليها القوانين التى تسود المجتمعات . ويرى المؤمنون بهذا المذهب أن المجتمع يمر بالمراحل / التى يمر بها الفرد من ٢٠٦ البشرية منذ أن يولد إلى أن يموت . ولما كان الطفل لا يحسن التلفظ بالكلمات التى يسمعها ، وإنما يتفوه بها مبتورة مشوهة . فهو يسمع فى هذه الكلمات أصواتا ، يحاول أن يقلدها ، بطبيعة التقليد التى تسيطر عليه فى هذه المرحلة من عمره . ولكن عضلات فمه ولسانه لا تيسر له إخراج هذه الأصوات ، كما سمعها بالضبط ، فيلجأ إلى اختصارها وتقليد ما لفت نظره منها ، أو أبرز ما يميزها .

وهكذا إذا أراد أن ينطق بأب ، قال : با ، وبأم ، قال : ما ، وما مائل ذلك . يضاف إلى ذلك أنه هو الذى يختار من الصوت مزاياء البارزة ، واختياره ذاتى محض ، ولذلك قد يختلف تفوهه لصوت اللفظ الذى سمعه عن تفوه طفل آخر فى عمره . وهذا ما حدث للرجل البدائى .. سمع صوتا طبيعيا كالزلازل والبراكين مثلا ، فأراد أن يقلده ، فقلد ما استرعى انتباهه من هذا الصوت ، لا جميع التفاصيل التى لامسته ، أو الوجوه التى تفرعت منه ، فكان تقليده مبتورا لعدم مرونة عضلات النطق عنده ، ومشوها لتحكم أذنه واختياره فيه . وكانت الكلمات الأولى التى اخترعها الإنسان الأول تقليدا للأصوات الطبيعية . وتتألف من مقطع واحد يبرز فيه حرف أو حرفان أولهما متحرك وثانيهما ساكن كما هو الحال عند الطفل . ولكن الزمن تقدم بهذا الإنسان البدائى ولم تكفه هذه الأصوات التى تتألف من مقطع واحد ، فى الدلالة على ما يريد من أشياء آخذة فى التكاثر باتساع معارفه وقدرته فاضطر أن يضيف إلى هذه المقاطع زيادات للفرقة بين التشابه منها ، ولتوسع أمامه مجال الاختلاف والابتكار ، فظهرت الألفاظ الثلاثية والرابعة المضاعفة . وكانت الزيادة التى طوعته فى هذه المرحلة المتقدمة تتألف من أمرين : تكرير المقطع الذى عنده ، أو إضافة حرف علة لأن هذا ليس إلا مدا فى النفس ، وإطالة فى الوقت الذى تُنطق فيه الكلمة . فتكرير المقطع أوجد المضاعف

الرابعي ، لأن هذا البناء ليس إلا تكرارا محضا ، فالناطق يقول زَلْ زَلْ ، بدلا من زل . وإضافة حرف العلة أوجدت الأجوف إذا أضيف حرف العلة بين الحرفين مثل زال ، والناقص إذا أضيف حرف العلة في آخر الكلمة . وظهرت هذه الأبنية الثلاثة في وقت ٢٠٧ متقارب ، في غالب الظن . / ثم ابتكر المضاعف الثلاثي بتضعيف الحرف الثاني من هذا المقطع . وابتكر من الثنائي : المهموز ، سواء أوضع الهمز أو لا ، أم بين الحرفين الأصليين ، أم بعدهما بتحريك حرف العلة . ثم ظهر المثال الواوي واليائي . وأخيرا ضم إلى الحرفين الأصليين حرفا يابسا ثالثا ، فظهر الثلاثي الصحيح . وضم إليهما حرفين يابسين فظهر الرابعي الصحيح ، وثلاثة حروف صحاح ، فظهر الخماسي ، أو فعل ذلك عن طريق التحت . واختلفت معاني الأبنية الجديدة وتنوعت ، حتى انفصلت عن المعنى الأصلي الذي كان للحرفين القديمين منها . ولكن بعض هذه الأبنية حافظ على المعنى القديم ، يقول ابن فارس ^(١) : « إن لله في كل شيء سرا ولطيفة . وقد تأملت هذا الباب ، (يعني باب الدال مع اللام) ، من أوله إلى آخره ، فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدل على حركة وجبيء ، وذهاب وزوال من مكان إلى مكان » . وقال السيد مرتضى الزبيدي ^(٢) : « نقل شيخنا عن الزمخشري في الكشف أنه قال : لو استقرى أحد الألفاظ التي فاؤها نون ، وعينها فاء ، لوجدها دالة على معنى الذهاب والخروج » . ويتبين من هذا أن الرابعي والخماسي يتألفان من كلمة وزيادات ، أو من كلمتين ، وربما من ثلاث .

وقد استشرف إلى مثل هذا الرأي بعض الأقدمين ، الذين قال عنهم ابن جني ^(٣) : « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الريح ، وحين الرعد ، وخبر الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونزيب الظبي ، ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح ، ومذهب مقبل » . كما ذهب أحمد بن فارس إلى أن الرابعي والخماسي يتألفان بالنحت في أغلب أحوالهما ، وأقام على هذا الأساس معجمه المسمى « المقاييس » . وأهم من هذا كله أن الخليل نفسه ارتضى ما يشبه هذا المذهب في بعض آرائه ٢٠٨ / عن أصل الرابعي المضاعف . فقد فرق بينه وبين الرابعي المجرد ، وذهب إلى أن الأخير منهما بناء مستقل ، مثله مثل الفعل الثلاثي . أما الرابعي المضاعف فذهب إلى أنه حكاية للأصوات الطبيعية ، وإلى أن كثيرا منه مأخوذ من الثنائي الخفيف ، قال ^(٤) :

(٢) تاج العروس ، مادة نقد .

(٤) العين ١ : ٦٢

(١) المقاييس ٢ : ٢٩٨

(٣) الخصائص ٤٦/١

« ألا ترى ... أن الحاكى يحكى صلصلة اللجام ، فيقول : صلصل اللجام ، وإن شاء قال : صل ، مخففة مرة اكتفاء بها ، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك ، فيقول صل صل صل ، يتكلف من ذلك ما بداله . » وقال أيضا ^(١) : « ولا تكون الحكاية مؤلفة حتى يكون حرف صدرها موافقا لحرف صدر ما ضم إليها ، وعجزها موافقا لحرف عجز ما ضم إليها ، كأنهم ضموا « دق » إلى « دق » فألفوا بينهما ، أى فى دققة . وذهب أيضا إلى أن ^(٢) « العرب تشتق فى كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثنائى الثقيل بحرفى التضعيف (يريد الثلاثى المشدد) ومن الثلاثى المعتل . ألا ترى أنهم يقولون : صل اللجام يصل ، فلو حكيت ذلك قلت صل تمد اللام وتثقلها ، وقد خففتها من الصلصلة ، وهما جميعا صوت اللجام ، فالتثقيـل مد ، والتضعيف ترجيع ، لأن الترجيع يخف فلا يتمكن لأنه على حرفين ، فلا ينقاد للتصريف حتى يضاعف أو يتقل . فيجىء كثير منه متفقا على ما وصفت لك . ويجىء كثير منه مختلفا نحو قولك صر الجندب صريرا ، وصر صر الأخطب صرصرة . كأنهم توهموا فى صوت الجندب مدا ، وتوهموا فى صوت الأخطب ترجيعا . ومن الواضح أنه حين ربط بين الثلاثى المضاعف والرابعى المضاعف ، ربط بينهما كذلك وبين الثنائى المخفف لأنه أصلهما معا .

إذن فالخليل حين يقول إن الأصوات ثلاثة ، إنما يتكلم عن المرحلة الأخيرة التى استقرت عندها اللغة ، ويفض النظر عن تطورها التاريخى الطويل . وله فى ذلك / كل الحق ، لأنه يريد أن يعرفنا اللغة التى كان العرب فى عهده يتكلمونها ، لا العربية ٢٠٩ الموغلة فى القدم ، التى تختلط بغيرها من الساميات ، ولم يبق منها فى عهد الخليل إلا آثار قليلة غالبـت التطور ، وبقيت شاهدة على الأطوار الأولى للغة . فالخليل مصيب فى قوله ، لأنه يعلم قوما آخر مرحلة وصلت إليها العربية . وربما كان أصحاب المذهب الثنائى مصيبين فى قولهم ، لأنهم ينظرون إلى تاريخ قديم . ولكن إصابة الخليل فى كلامه عن اللغة الراهنة فى عهده ، لا تجعلنا نفعل عن بعض نظراته الخاطفة إلى التطور اللغوى حتى إنه ليعد من واضعى البذور الأولى لهذا المذهب فى اللغة العربية . ورعى هذه البذور بعده ابن فارس وابن جنى خاصة ولكنها سرعان ما جفت أرضها بعدهم ، حتى قُبِضَ لها بعض الأعلام فى عصرنا الحديث ، فأحيوها وزادوها نضرة وازدهارا . وأشهر هؤلاء الأعلام أحمد فارس الشدياق صاحب « سر الليال » وجورجى زيدان صاحب « الفلسفة اللغوية » ، والأب أنستاس مارى الكرملى صاحب « نشوء اللغة العربية ونموها واكتسابها »

(١) العين ٦ ، وانظر الطبعة الجديدة ٦١ : ١ (٢) تهذيب الأزهري ٤٦ : ١ . والعين ١ : ٦٢

والأب مرمزجى الدومنى صاحب « المعجمة العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية » و « هل العربية منطقية — أبحاث ثنائية ألسنية » و « معجمات عربية سامية » والمقالات الكثيرة فى الدفاع عن مذهبه ، وآخرها مقال « طلائع الثنائية فى القديم » فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، رجب ١٣٧١ ، نيسان ١٩٥٢ (١) .

وقد هوجم الكتاب بسبب هذه المسألة ، لأن الخليل خالف فيها آراء البصريين وقبل إنه وافق الكوفيين (٢) . واعتمد عليها بعض الباحثين فأنكر على الخليل تأليف الكتاب ، ونسبه إلى الليث ، الذى قرأ الصرف والنحو على القاسم بن معن المسعودى من علماء الكوفة . ولكن الأمور يجب ألا تؤخذ بظواهرها وحدها ، ويجب أن تبحث وتمحص ، قبل الحكم عليها . وهاك آراء المدرستين فى هذه المسألة :

٢١٠ / قال سيويه رأس البصريين (٣) : « وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه ، كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه ، وأما سفرجل فمن بنات الخمسة ، وهو صنف من الكلام ، وهو الثالث ... فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة » . أما الكوفيون (٤) فذهبوا : « إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة . فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد . واختلفوا فذهب أبو الحسن علقمى بن حمزة الكسائى إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف ، الحرف الذى قبل آخره . وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة أحرف نحو سفرجل ففيه زيادة الحرفين الأخيرين » . واحتج الكوفيون لآرائهم بالإجماع على وزن جعفر بفعل ، وسفرجل بفعل ، فدل تكرار اللام على وجود حروف زائدة ، هى المكررة .

ورد عليهم البصريون بأن النحويين أجمعوا : « على أن الحرف الزائد ، إذا لم يكن تكريرا ، يوزن بلفظه » ، فيكون وزن جعفر فعفل على رأى الكسائى ، وفعلر على رأى الفراء ، ووزن سفرجل فععلل وما أشبه . ولكن أحدا لا يقول بذلك ، فدل على بطلان رأى الكوفى . وكان أقوى رد للبصريين قولهم إن الوزن هو تمثيل فقط ، وتكرار اللام فيه للخطأ والمماثلة ، وليس فيه أى دلالة على زيادة حروف أو تكرارها ، فيجب إذن عدم الخلط بين الميزان والموزون .

(١) رجعت إلى هذه الكتب والمقالات فى وصف مذهب الثنائية فى اللغة ، ومحاماتها للأصوات الطبيعية فى نشأتها الأولى .

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢

(٣) السيوطى : الزهر ٤٣/١

(٤) ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، المسألة ١١٤

لم يفرق البصريون في رأيهم السابق بين الرباعي المضاعف، والرباعي غير المضاعف . ولكن الكوفيين^(١) فرقوا بينهما ، فأروا أن الرباعي المضاعف الذى يقضى بعد سقوط الحرف الثالث منه محتفظا بالمعنى الذى كان له قبل سقوطه ، / أو مناسبا لمعناه ٢١١ مناسبة قريية ، وأو أن الحرف الثالث فيه زائد مثل زلزل مشتق من زل ، وصرصر من صر ، ودمدم من دم . أما ما لم يكن كذلك ، كالليلال والخلخال ، فلا يرتكبون ذلك فيه . واستدل البصريون على رأيهم ، بأن المضعف لا يحكم بزيادته إلا بعد كمال ثلاثة أصول ، مثل : قُنب ، وعلكذ ، وقرشب ، ومهدد ، وسمحمح ، ومرمريس ، وبرهره ، لأنها تبقى فيها ثلاثة أصول بعد حذف التضعيف منها .

واستدل الكوفيون بالاشتقاق ، فما دام الحرف يسقط في بعض اشتقاقات الكلمة التى بمعناها ، فلا يد أنه زائد .

ويتضح من هذا العرض أن الخليل وافق البصريين في الرباعي المجرد ، وخالفهم في الرباعي المضاعف ، ولكنه لم يتفق مع الكوفيين فيه تمام الموافقة ، وإنما في الربط بينه وبين الثلاثى المضاعف . وخالفهم أيضا في ذهابه إلى أن أصلهما معا هو الثنائى المخفف ، وفي ربطه هذا المضاعف الرباعي بالثلاثى المعتل أيضا . بل الأمر الوحيد الذى اتفق فيه مع الكوفيين خالفهم في النقطة التى ارتكز عليها كل منهم في رأيه ، فأقام الخليل رأيه على الناحية الصوتية الطبيعية ، وأقامه الكوفيون على الاشتقاق وحده .

ولكن موافقة الكوفيين للخليل في أطراف من هذه المسألة ليست من الأمور التى تسلب عقولنا دهشا فلا نستطيع إلا التكذيب والطعن ، فهم يوافقونه في غيرها من المسائل التى لا يعتمد عليها كتاب العين . وأقرب مثال لذلك اتفاق الخليل والكوفيين على وزن كلمة « خطايا »^(٢) ، ومخالفته البصريين في الضمير « إياك وإياه وإياى »^(٣) . والأمر أخطر من هذا الاتفاق العرضى ، فإني أريد أن أصرح هنا بأن الانفصال / والعلاء بين مدرستى البصرة والكوفة لم يكونا معروفين في عهد الخليل . فمدرسة ٢١٢ الكوفة كانت بادئة ، وكانت تسترشد الدراسات التى أخذت في النضج في البصرة ، فأبو جعفر الرؤاسي رأس مدرسة الكوفة يأخذ عن أئى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر^(٤) ، والكسائى الكوفى يرحل إلى البصرة يأخذ عن الخليل^(٥) ، والقراء يأخذ

(١) ابن الأنبارى : الإنصاف ، المسألة ١١٦ (٢) نفس المرجع ، المسألة ١١٦

(٣) نفس المرجع ، المسائلتان ٩٨ ، ١٠٢ (٤) السيوطى : البغية ٣٤

(٥) نفس المرجع ٣٣٦

عن يونس بن حبيب البصرى^(١)، ويكثر من الرواية عنه، ويعترف بذلك الكوفيون أنفسهم، وسيبويه البصرى — يقولون — يأخذ من الكوفيين^(٢)، وأبو زيد البصرى يروى بعض شعره ورجزه في النوادر عن المفضل الكوفي. أما هذا العداء الشديد فقد برز واشتد عندما تدخل الطمع بينهما بعد ذلك العهد، وأعني بذلك التنافس على بغداد، وخاصة في عهد الميرد وثعلب، فلا مانع أبدا من اتفاق الآراء في عصر الخليل. ومصادق هذا القول ذهاب محمد باقر الخونسارى^(٣) إلى افتراق مدرستي البصرة والكوفة في عهد الأخفش الأوسط والميرد واتحادهما قبل ذلك. وذهب السيوطي^(٤) إلى مثل هذا الرأي، ولكنه رأى أن انفصال المدرستين تم بعد عهد الخليل مباشرة.

(٢) نقد الخليل الصيغ الرباعية والخماسية، ويُن الأصيل منها والدخيل في اللغة. وأقام نقده على الناحية الصوتية فيها، كأثما اللغة تحولت عنده إلى أصوات وأنغام، فالتناسق عنده عرى صحيح، والناشر مؤلّد دخيل. فالأبنية الرباعية والخماسية الصحيحة لا تعرى عن واحد أو أكثر من حروف الذلاقة الستة وهي ر، ل، ن، ف، ب، م. فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من هذه الحروف، فاعلم أنها محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب ولو كانت على الأوزان العربية، وجاءت / ٢١٣ عن ثقة مثل الكشعنج والكثعضج وأشباههن^(٥). وقد أدخل بعض النحارير هذه الكلمات على الناس إرادة اللبس والتعنت.

ثم أشار إلى أنه يشذ عن هذه القاعدة بعض الصيغ، ولكنها يجب أن تقتصر ببعض الشروط في هذا الشذوذ. فيلزم أن يرد في هذه الكلمات حرف العين، أو القاف، أو الاثنان معا. فإن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنته، لأنهما أطلقا الحروف وأضخمها جرسا، فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حسن لنصاعتهما مثل العسجد والقداحس. وقد سماهما لهذا السبب حرفي الطلاقة.

فإن كان هذا البناء المعرى من الحروف الذلق اسما، وورد فيه أحد حرفي الطلاقة لزمته أيضا السين أو الدال أو كلاهما. فهما يحسنان جرس الأبنية أيضا، لأن السين توسطت بين مخرجي الصاد والزاي، ولأن الدال لانت عن صلابه الطاء وكزازتها، وارتفعت عن خفوت التاء.

(٢) نفس المرجع ٣٤

(٤) الاختراع ٨٣

(١) السيوطي: البغية ٤١١

(٣) روضات الجنات ٢٧٤

(٥) العين ١ : ٥٨ - ٩

وهناك استثناء عام ، وهو المضاعف الرباعي ، مثل دقدقة وصرصرة ، فذلك بناء يستحسنه العربى فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل ومن الذلق والشفوية والصم ، بل يتسامح فيه في غير ذلك ، فالضاد والكاف لا يجتمعان في بناء عربى إلا إذا قدمت الضاد وفصل بينها وبين الكاف ، مثل الضنك والضحك ، ولكنهما تأتيان في المضاعف دون فاصل مثل الضكضكة . فالمضاعف جائز فيه كل غث وسمين ، من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك .
وقد روى الأزهرى^(١) أن غير الليث روى هذه الآراء عن الخليل . وتجدها بعينها عند من بعده من اللغويين .

(٣) انتقل الخليل بعد هذا إلى الكلام عن مخارج الحروف وترتيبها ، وقد أثار ما وصل إليه من نظم عواصف من النقاش والاختلاف ، ولذلك نحن في حاجة / إلى تفصيل ٢١٤ الكلام عنها . ونحب أن نقدم بين يديها صورة من النظم التى ارتضاها البصريون والكوفيون ، لئرى مركز الخليل منها ، لأنه اتهم بممالة الكوفيين في نظامه^(٢) .
ومذهب سيبويه في ترتيب المخارج^(٣) هو أن الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا ، وهى : الهزمة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والشين ، والياء ، والضاد ، واللام ، والراء ، والنون ، والطاء ، والذال ، والتاء ، والصاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والذال ، والثاء ، والفاء ، والباء ، والميم ، والواو . وهو المذهب الرسمى لمدرسة البصرة .
وجعل للحروف العربية ستة عشر مخرجا^(٤) . فللحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجا الهزمة والهاء والألف ، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء . وأدناها مخرجا من الفم الغين والحاء . ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف . ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء . ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد . ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والتاب والرباعية والثنية مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون ،

(١) تهذيب اللغة ١ : ٥٠ . (٢) السيوطى : الزهر ١ / ٤٣

(٣) ابن جنى : سر الصناعة ٥٠ . والرضى : شرح الشافية ٣ / ٢٥٠ ، ٢٥٤ . وشرح ابن يعيش

للمفصل ١٤٥٩ وهى تختلف قليلا عما فى كتاب سيبويه ٢ / ٤٠٥

(٤) الكتاب ٢ / ٤٠٥

ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والطاء . ومما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الطاء والذال والطاء . ومن باطن الشفة / السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء . ٢١٥ ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو .

ثم قسم هذه الحروف أقساما بحسب صفاتها ، ولا يهنا منها إلا حروف العلة ، التي قال عنها (١) : « ومنها (من الحروف) اللينة ، وهي الواو والياء ، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما ، كقولك وأى الواو ، وإن شئت أجريت الصوت ومددت ، ومنها الهاوى ، وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الباء والواو . لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الباء لسانك قبل الخنك ؛ وهي الألف . وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها ، وأخفاهن وأوسعهن مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو ، فهو — كما ترى — يذهب إلى أن حروف العلة لها مجال متسع تخرج منه ، يتفصح للهواء ، وإن اختلفت سعة المجال في كل حرف منها . وهذا الوصف شبيه بوصف الخليل لحروف العلة الهوائية أو الهاوية — كما سماها — وإن كان سيبويه زاد عليه في التفاصيل .

وقد خالف الأخفش (٢) من البصريين سيبويه في مخرجى الألف والهاء وجعلهما معا ، فليست إحداهما بمقدمة على الأخرى ولا متأخرة . ولكن بقية البصريين وافقوا سيبويه ، ثم ارتضى مذهبه المتأخرون من النحويين وساروا عليه .

ولا يذكر لنا النحويون مذهب الكوفيين ، ولكن الرضى يصرح لنا في عبارة نفهم منها أنهم وافقوا سيبويه في مذهبه ، ما عدا مواضع قليلة ، قال (٣) : « وخالف الفراء سيبويه في موضعين : أحدهما أنه جعل مخرج الباء والواو واحدا ، والآخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين » .

والآن أين موضع الخليل بين هذه المذاهب ؟ أما الترتيب الذى صرح هو نفسه به في المقدمة (٤) ، فهو على الصورة التالية : « ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص ز ط ذ ث ظ ث ذ ر ل ن ف ب م و ا ي ء » .

٢١٦ / وبسط الخليل (٥) القول في هذه الحروف ومخرجها ، فرأى أنها ٢٩ حرفا ،

(٢) شرح الرضى على الشافية ٢٥١/٣

(٤) العين ١ : ٥٣

(١) الكتاب ٤٠٦/٢

(٣) شرح الشافية ٢٥٤/٣

(٣) العين ١ : ٦٤

٢٥ منها صحاح لها أحياز ومدارج ، و ٤ هوائية . أما الصحاح فترتب على النحو التالى :
 العين ثم الحاء ثم الهاء من حيز واحد ، وبعضها أرفع من بعض . الحاء والغين من حيز
 واحد ، والحروف الخمسة حلقية . القاف والكاف طويتان ، والكاف أرفع . الجيم
 والشين والضاد فى حيز واحد . الصاد والسين والزى فى حيز واحد . الطاء والذال
 والتاء فى حيز واحد . الظاء والذال والتاء فى حيز واحد . الراء واللام والتون فى حيز
 واحد . الفاء والباء والميم فى حيز واحد .

أما الهوائية فهوائية فى الهواء ، وليس لها حيز تنسب إليه إلا الهواء . ولكنه يجعل الواو
 والألف والياء وحدها ، والهمزة وحدها .

وفى فقرة أخرى^(١) يعطى الخليل كل طائفة من هذه الحروف لقبها . فيسمى العين
 والحاء والحاء والغين حلقية ، لأن مبدأها من الحلق ، والقاف والكاف لهوية لأن مبدأها
 من اللهاة ، والجيم والشين والضاد شجرية ، لأن مبدأها من شجر الفم ، وهو مفرجه ،
 والصاد والسين والراء أسلية ، لأن مبدأها من أسلة اللسان ، وهى مستدق طرفه ، والطاء
 والتاء والذال نطعية لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى ، والظاء والذال والتاء لثوية ، لأن
 مبدأها من اللثة ، والراء واللام والتون ذلقية ، لأن مبدأها من ذلق اللسان ، وهو تحديد
 طرفيه ، والفاء والباء والميم شفوية أو شفوية ، لأن مبدأها من الشفة ، والياء والواو
 والألف والهمزة هوائية ، لأنها هوائية لا يتعلق بها شيء . وقد اعتمد فى هذه الألقاب على
 مدرجة كل حرف وموضعه الذى يبدأ منه ، ولذلك وضع الأزهرى هذه الفقرة فى
 مقدمة التهذيب تحت عنوان « باب أحياز الحروف »^(٢) .

والأمر إلى الآن يسير واضحا مطردا ، إذا أغضينا النظر عن الاضطراب الذى اعترى
 الحروف النطعية وحروف العلة . ولكن ما العمل إذا لم يقتصر الاضطراب / على بعض
 التوافه ؟ فحروف العلة التى رتب أولها « واى » وترتب هنا « وى وا » وترتب ترتيبا
 آخر أشار إليه سلمة بن عبد الله بن دألان المعافرى فى قوله^(٣) :

يا سائل عن حروف العين دونكها فى رتبة ضمها وزن وإحصاء
 وقال فى آخر النظم :

واللام والتون ثم الفاء والياء والميم والواو والمهموز والياء
 أما إن كان المعافرى وغيره من الناظمين يقصدون بالهمزة الألف اللينة ،
 فتكون المشكلة قد حلت ، ويكون التعبير قد خاتمهم . ولا يقتصر الأمر على ذلك ،

٤٥/١ : (٣) السيوطى : الزهر

٤٨ : (٢) تهذيب اللغة

٦٥ : (١) العين

فالزبيدي في مختصره لا يسر على أحد هذه الترتيبات، بل يقدم الهمزة، فالياء، وأخيرا الواو. ولكنه إلى جانب ذلك يضع أيدينا على السر، حين يقول^(١): ولو أن الكتاب للخليل... لوضع الثلاثي المعتل على أقسامه الثلاثة: ليستبين معتل الياء من معتل الهمزة والواو... ونحن على قدرنا قد هذبنا جميع ذلك في كتابنا المختصر منه، وجعلنا لكل شيء منه بابا يحصره وعدادا يجمعه». وإذن فالخليل اضطرب في حروف العلة، ولم يرتبها، ولكن جمعها معا دون تمييز. وتخلص بهذه الطريقة من مشكلة عويصة واجهته فيها، فهو شاعر بأن الهمزة مختلفة عن بقية حروف العلة، ولكنه لا يستطيع أن يصوغ هذا الشعور صياغة واضحة، ولذلك قال عنها في فقرة^(٢): «والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد، لأنها لا تتعلق بها شيء» وقال في فقرة ثانية^(٣): «ثم الألف والواو والياء في حيز واحد، والهمزة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه». وقال في ثالثة^(٤): «وأربعة هوائية، وهي الواو / والياء والألف اللينة والهمزة. فأما الهمزة فسميت حرفا هوائيا لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هوائية في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف. وكان يقول كثيرا: الألف اللينة والواو والياء هوائية، أي أنها في الهواء».

٢١٨

وأخيرا يبدو أنه استقر على رأى شبيه برأى سيبويه، حين يقول^(٥): «وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رُفِعَ عنها لانت إلى الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصاحح». ويروى السيوطي^(٦) هذا القول الأخير عن ابن كيسان عن الخليل، مع بعض زيادات، تقرّبه من مذهب سيبويه كل القرب، أو تجعل المذهبين واحدا. قال ابن كيسان: سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال: «لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف، ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداء كلمة، ولا في اسم ولا في فعل إلا زائدة أو مبدلة، ولا بالهاء لأنها مهموسة خفيفة لا صوت لها، فنزلت إلى الحيز الثاني، وفيه العين والحاء، فوجدت العين أنصع الحرفين، فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف. وليس العلم بتقديم شيء على شيء، لأنه كله يحتاج إلى معرفة، فبأي يدي كان حسنا، وأولاها بالتقديم أكثرها تصرفا».

وذكر غير الليث عن الخليل رأيا آخر له في حروف العلة يربط بينها، ويوضح لنا حيرة هذا العالم فيها، قال^(٧): «والعويص في الحروف المعتلة، وهي أربعة أحرف:

(١) السيوطي: الزهر ٤٣	(٢) العين ٦٥: ١	(٣) العين ٦٥: ١
(٤) العين ٦٤: ١	(٥) العين ٥٨: ١	
(٦) الزهر ٤٥/١	(٧) تهذيب اللغة ٥١: ١	

الهمزة والألف اللينة والياء والواو ، فأما الهمزة فلا هجاء لها ، إنما تكتب مرة ألفاً ومرة واواً ومرة ياء ، فأما الألف اللينة فلا صرف لها ، إنما هي جرس مدة بعد فتحة ، فإذا وقعت عليها صروف الحركات ضعفت عن احتماها ، واستنامت إلى الهمزة أو الياء أو الواو ، كقولك عصابة وعصائب ، كاهل وكواهل ، سعاة وثلاث سعليات / فيمن يجمع بالتاء . فالهمزة التي في العصائب هي الألف التي في العصابة ، والواو التي ٢١٩ في الكواهل هي الألف التي في الكاهل جاءت خلفاً منها ، والياء التي في السعليات خلف من الألف التي في السعاة ، ونحو ذلك كثير . فالألف اللينة هي أضعف الحروف المعتلة ، والهمزة أقواها متناً ، ومخرجها من أقصى الحلق من عند العين . قال : والياء والواو والألف اللينة يضافات بها ، ومدارج أصواتها مختلفة ، فمدرجة الألف شاحصة نحو الغار الأعلى ، ومدرجة الياء مخفضة نحو الأضراس ، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين ، وأصلهن من عند الهمزة ، ألا ترى أن بعض العرب إذا وقف عندهن همزهن كقولك للمرأة أفعلي ، وتسكت ، وللاثنتين افعلاً ، وتسكت ، وللقوم افعلو ، وتسكت . فإنما يهزّن في تلك اللغة لأنهن إذا وقف عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبتدئهن من عند الهمزة . فهذه حال الواو الساكنة بعد الضمة ، والياء الساكنة بعد الكسرة ، والألف اللينة بعد الفتحة . وهؤلاء في مجرى واحد . والواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويتا ، وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى . ومن تبيان ذلك أن الألف اللينة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة إذا لقيهن حرف ساكن بعدهن سقطن ، كقولك عبد الله ذو العمامة ، كأنك قلت : ذُل ، وتقول : رأيت ذا العمامة ، كأنك قلت : ذُل ، وتقول مررت يذى العمامة ، كأنك قلت : ذُل ، ونحو ذلك كذلك في الكلام أجمع . والياء والواو بعد الفتحة إذا سكنتا ولقيهما ساكن بعدهما فإنهما يشركان ولا يسقطان أبداً ، كقولك : لو انطلقت يا فلان ، وكقولك للمرأة : اخشي الله ، وللقوم : اخشوا الله ، وإذا وقفت قلت : اخشوا ، واخشى ، فإذا التقت الياء والواو في موضع واحد وكانت الأولى منهما ساكنة ، فإن الواو تدغم في الياء إن كانت قبلها أو بعدها في الكلام كله نحو : الطي من طويت ، الواو قبل الياء ، ونحو : الحى من الحيوان ، الياء قبل الواو ولكن الاضطراب لا يقتصر على حروف العلة والهمزة ، والحروف النطعية ، بل هناك اضطراب آخر أبرز وأوضح . فالخليل — كما رأينا — يجعل الجيم والشين / والضاد طبقة واحدة تخرج من شجر الفم^(١) ، ولذلك يسميها شجرية ، وعلى هذا ٢٢٠

الترتيب جرى في الكتاب . ولكنه قال في المقدمة أيضا^(١) : وأما مخرج الجيم والقاف والكاف فمن بين عكدة اللسان وبين اللهاة في أقصى الفم . فهو في هذا القول يخرج الجيم من مجموعتها الأولى ويضعها في مجموعة ثانية ، هي اللهوية . ويفسر الخليل نفسه في مادة « عكد » من كتاب العين ، عكدة اللسان بأنها أصله وعقدته ، أى طرفه الداخل في الفم .

وإذن نستطيع أن نقول إن الخليل لم يبتكر في كتاب العين ومقدمته نظاما صوتيا واحدا محكما لمخارج الحروف ، وإنما اضطرب بين عدة نظم يختلف بعضها عن بعض . وتعليل هذه النظم ، مع النظام الذى قال به سيويه في كتابه ، وربما كان متأثرا فيه بالخليل ، أن هذا العلامة لم يكن قد استقر رأيه على نظام واحد بعد ، وأنه كان دائم التفكير في المخارج ، دائم التجربة لنظمه ، والتغيير فيها . فكان آتية يصل إلى شيء ، وأخرى يصل إلى غيره . وكان الليث من الأمانة والعدل بحيث دون لنا كل هذه المراحل التى مر بها الخليل ، على حين لم يدون سيويه إلا نظاما واحدا . ونستمد الدليل على ذلك من بعض عبارات قصيرة قالها الليث عفوا ، مثل « وكان يقول كثير^(٢) » و « الفاء والباء والميم شفوية ، وقال مرة شفوية^(٣) » ، « ولولا هتة في الهاء . وقال مرة : لولا همة لاشتبهت بالحاء^(٤) » ... وقد أخذ الكتاب وقتا في تأليفه ، وتخللته فترات^(٥) . وهذا الفرض يعلل لنا اختلافات الاصطلاحات في الفقرات المختلفة ، فهو مرة يذكر المخارج ، وأخرى يذكر المدرجات وثلاثة الأحياء ، ورابعة المبادئ . يضاف إلى ذلك كله أن هذه النظم منسوبة صراحة إلى الخليل نفسه ، فليست من الزيادات التى ألحقت بالكتاب . ومن الواضح أن / هذه النظم لا تسير في ركاب سيويه ، أو الأخفش ، أو الفراء . ٢٢١ فلا اتفاق بينها وبين البصريين أو الكوفيين .

وكانت هذه النظم المتعددة عند الخليل سببا في اضطراب الروايات التى تحكى نظامه . فالرضى يشرحه^(٦) منسقا مع النظام العام المذكور في مقدمة العين ، مع تقديم وتأخير في بعض الحروف التى تخرج من حيز واحد ، إذ اختلف الترتيب عنده بين الحاء والغين في الحروف الحلقية ، وبين السين والزاي في الأسلية ، والتاء في النطعية ، وبين الياء والواو في الهوائية .

(٢) العين ١ : ٦٤

(١) العين ١ : ٥٨

(٤) العين ١ : ٦٤

(٣) العين ١ : ٦٥

(٦) شرح الشافية ٢٥٤/٣

(٥) ابن النديم : الفهرست ٤٢

وظهرت إلى جانب هذه النظم في ترتيب مخارج الحروف ، نظم أخرى ، لكن لم يلق منها قبولا عاما غير نظام سيويه والخليل . فسار عليهما من بعدهما من النحويين واللغويين ، حتى بُعث نهضتنا الحديثة . فرأينا المستشرقين ، وقد تأثروا بحضارتهم الآلية ، يطبقون آلتهم على هذه النظم . فسجلوا مخارج الحروف ، وكيفية إخراجها وذبذبة الهواء في عملية التكلم ، ووصلوا إلى نظام جديد يوافق الأقدمين في أجزاء ويخالفهم في أجزاء^(١) .

التقاليب :

(٤) الأصل الأخير الذي يحتم به الخليل مقدمة العين ، هو الأساس الذي أقام عليه ترتيب الكتاب : فيعرفنا بتقاليب كل بناء ، وعددها ، وكيفية الوصول إليها ، ويضرب لها الأمثلة . ويعترف بأن هذه التقاليب لم تستعمل كلها في اللغة ، وخاصة في الخماسي ، إذ « يستعمل أقله ، ويلغى أكثره » ، وقد فرق بين الصنفين بتسمية الموجود في اللغة « مستعملا » وغير الموجود « مهملا » . ثم يعرفنا بالصحيح من المعتل من الأبنية ، ويعدد حروف العلة فيدخل فيها الهزمة . وأخيرا يصرح بالأسباب التي حدثت به إلى تأليف الكتاب وترتيبه بصورته الحالية : « قال الخليل : بدأنا / في المؤلفات من العين ، ٢٢٢ وهو أقصى الحروف ، ونضم إليه ما بعده حتى يستوعب منه كلام العرب الواضح والغريب . وبدأنا من الأبنية بالمضاعف لأنه أخف على اللسان ، وأقرب مأخذا للمتفهم ... وهو الشانئ الصحيح » .

وصف المعجم :

استهل الخليل كتابه بحرف العين ، وافتتحه بباب الشانئ الصحيح ، الذي يسميه أيضا المضاعف . والتسمية الثانية أدق ، لأنه يتناول فيه الثلاثي المضاعف مثل عَقَّ ، وعَلَّ ، وأمثالهما . ولعل سبب تسميته بالشانئ صورته الظاهرة على حرفين ، أو كونه لا يأتي منه إلا صورتان اثنتان (تقليبان) . وقد التزم ابن دريد والقالى هذه التسمية أيضا . وكان على الخليل أن يبدأ هذا الباب بفصل العين مع ما يليها في المخرج ، وهو الحاء ، ثم فصل العين مع ما يلي الحاء في المخرج ، وهو الهاء ، ثم فصل العين مع ما يلي الهاء في المخرج ، وهو الخاء ... إلخ . ولكنه لم يعثر على كلمات تتألف من العين والحاء ، ولا العين والهاء ، ولا العين والحاء ... فدرس هذه الظاهرة ، واهتدى إلى أن قرب المخرجين في أقصى الخلق

(١) جيردنر : أصوات العربية Gairdner: The Phonetics of Arabic . وبرجشتراسر :

التطور النحوي للغة العربية ه وما بعدها .

بحيث يتعذر على الإنسان نطقهما هو السبب فسجل ذلك في صدر الباب . وسجل معه أن الإنسان يستطيع أن ينطق هذين الحرفين في الألفاظ المنحوتة من كلمتين أو أكثر ، مثل حَيْعَل ، من حَيَّ عَلَى . ووجد في بعض الفصول صورة أو أكثر مستعملة ، وبقية الصور مهملة ، فالتزم التنبيه على ذلك في صدورهما في أبواب الثنائي والثلاثي ، وأهمله في أبواب الرباعي والخماسي .

وحيث نصل إلى فصل العين مع القاف ، نجده يعالج مادة « عَقَّ » ثم خلفها مباشرة مقلوبها « قَعَّ » . وكذا الحال في بقية فصول الثنائي ، بل بقية فصول الكتاب كله . ولكنه بطبيعة الحال لم يرجع إلى « قَعَّ » وما ماثلها من تقاليد ، في باب القاف ، أو ما إليها اكتفاء بذكرها هنا . وكان من أثر ذلك ضخم الأبواب / الأولى من كتاب العين لامتلائها بالصور المختلفة من المواد ، وضالة الأبواب الأخيرة لأن موادها سبقت في أبواب متقدمة عليها . ٢٢٣

واستمر الخليل يعالج العين مع بقية الحروف حتى وصل إلى الميم ، وهي آخر الحروف الصحيحة ، فوقف ولم يعالجها مع حروف العلة أو الهزمة . وكذا الحال في بقية الأبواب والحروف . وجمع كل هذه الكلمات في باب سماه اللفيف ، وضعه بعد أبواب الثلاثي ، ولم يكن أشار إليه في منهجه ، ونصيفه بعد .

ولم يقصر الخليل أبواب الثنائي المضاعف على هذا النوع من الألفاظ حين يُدغم مثلاً ، بل وضع فيها الثنائي الخفيف من الحروف والأدوات مثل مَعَّ (وضعها في مَعَّ) والثنائي المضاعف الذي لم يدغم حرفاه المتشابهان مثل كَعَكَّ (وضعها في كَعَّ) ، والرباعي المضاعف مثل زَلَزَل (وضعها في زَلَّ) . وكان في أغلب المواد يؤخر هذه الأنواع إلى ختامها . وأشار أبو بكر الزبيدي^(١) إلى أن الخليل وضع الثنائي الخفيف في أبواب اللفيف وينقض ذلك الجزء المطبوع من العين ، إلا إذا كان الخليل كرر هذه الألفاظ في أبواب الثنائي المضاعف واللفيف . كذلك وضع في الثنائي المضاعف صيغا أخرى يصعب أن يتصور المرء وجودها فيه ، وإن كانت قد تتصل به ، مثل عكنكع وعكوك (في عَكَ) ، وأظن أن الأليق بها أبواب ما زاد على الثلاثي المجرد .

ولا يختلف نهج الخليل في أبواب الثلاثي عنه في أبواب الثنائي المضاعف ، إلا أن أبواب الثلاثي أكثر تنظيماً وتحديدًا . فلا يذكر المؤلف في موادها إلا الصيغ الثلاثية المجردة والمزيدة ، مع استثناءين . الأول منهما ما يشبه « دهدع » من الصيغ ، إذ يدخلها

في أبواب الثلاثي ، والرباعي أحق بها . وربما كان السبب في ذلك تكرار الدال فيها ، واشتراكها مع « دمع » في المعنى . الثاني الأخطاء في اعتبار أصالة بعض الحروف وزيادتها ، إذ توضع بعض الألفاظ الرباعية في أبواب الثلاثي باعتبار أحد / حروفها ٢٢٤ زائدا ، ويخالفه في ذلك كثير من النحويين . ومثال ذلك وضعه « عنجد » في « عجد » .

حين انتهى الخليل من الثلاثي ، — قال الزبيدي — إنه أورد بابا سماه « اللفيف » خصصه لما فيه حرف علة أو أكثر ، فذكر فيه ما قسمه الزبيدي في مختصره إلى أبواب ثلاثة هي : باب الثنائي المضاعف المعتل ، وباب الثلاثي المعتل ، وباب الثلاثي اللفيف . وقد جمع مؤلف العين بين الألفاظ التابعة لهذه الأبواب الثلاثة دون تمييز بينها ، كما نفهم من عبارة الزبيدي ، في أثناء إنكاره أن يكون الكتاب كله من تأليف الخليل (١) : « ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف اللفيف من الصحيح والمعتل ، والثنائي المضاعف من المعتل ، والثلاثي المعتل بعلتين ، ولما جعل ذلك كله في باب سماه اللفيف ، فأدخل بعضه في بعض ، وخلط فيه خلطا لا ينفصل منه شيء عما هو بخلافه » . ولكننا أشرنا إلى ما في عبارة « الثنائي اللفيف من الصحيح » من خلاف . ونشير أيضا إلى أن الخليل وضع الهمزة مع حروف العلة ، ولم يفرق بينها ، لما يعترها من التغيرات ، فالهموز عنده في باب اللفيف أيضا . ويختلف في وصف الزبيدي عن التقسيم الموجود في نسخ العين الباقية التي طبع عليها الكتاب . فتحن نتبين منها أن الكتاب عندما يفرغ من أبواب الثلاثي الصحيح يورد أبواب الثلاثي المعتل ، ويضع فيها المعتل بحرف واحد ؛ ثم أبواب اللفيف ، ويضع فيها الثلاثي المعتل بحرفين ، والثنائي الذي فيه حرف علة . وكثيرا ما اضطربت الكلمات بين هذين النوعين من الأبواب .

وذكر الزبيدي أن الخليل خلط الرباعي والخماسي من أولهما إلى آخرهما (٢) ، وجعلهما أبوابا واحدة . ولكن ذلك لا ينطبق على النسخ الباقية أيضا ، لأنها تحاول أن تفصل بينهما ، وإن وقع خلط وخطأ في كثير من الألفاظ .

٢٢٥

/ تحليل المواد :

لنحاول أن نتبع علاج الخليل للمادتين من الجزء المطبوع من كتابه ، لنرى طريقتيه فيهما . ولتكن هاتان المادتان « عقق » من الثنائي المضاعف ثم « هقع » من الثلاثي . وسنحاول جهدا — إن شاء الله — أن نتبع هاتين المادتين في بقية المعجمات ، لنرى ما طرأ عليهما فيها ، مع العناية بغيرهما من المواد أيضا .

أول ما يستهل به المادة الأولى قوله : « تقول العرب : عَقَّ الرجل يُعَقُّ عَقًا : إذا ذبح عن ابنه شاة وحلق عَقِيقته » . فهو يبدأ إذن بالفعل الثلاثي اللازم ، ويقدم الماضي منه ، فالمضارع ، ثم المصدر . ولكن تفسيره فيه بعض الغموض والدوران ، ولا يؤدي المعنى تماما : فعق معناها : حلق عقيقته ، فما العقيقة ؟ لن نعرف ذلك إلا بعد بضعة أسطر أخرى . وما دخل ذبح الشاة ، هل لابد أن يجتمع مع الحلق ؟

ثم يورد اسما لذات من المادة : « وتسمى الشاة التي تُذْبَح لذلك عَقِيقَة » . ولكن هذه العقيقة ليست هي التي تحلق . ويضيف الليث إلى هذا التعريف ما يوضح ما يقترن بهذا التقليد أو العرف : « قال ليث : تُؤَفَّرُ أَعْضَاؤُهَا ، فتطبخ بماء وملح ، وتطعم المساكين » . ولسنا ندرى أمن عند الليث هذا القول أم سمعه من الخليل ؟

ثم يورد حديثين ذُكِرَتَ فيهما صيغ من المادة ، قال : « وفي الحديث : (كل امرئ مرتَهَنٌ بعقيقته) . وفي الحديث : (أن رسول الله ﷺ عَقَّى عن الحسن / والحسين ، فأعطى بزنة شعرهما ورقا) » . والحديث الأول غير مشروح ، ولا مبين فيه صلته بالسياق . والحديث الثاني شاهد على الفعل اللازم ، على الرغم من الفواصل التي بينهما ، وهو غير مشروح أيضا ، ولا نفهم معناه ، أو معنى الفعل فيه ، وهو المراد ، إلا بعد ذلك . ثم يورد اسما آخر مرادفا للعقيقة ، ويفسره بالمرادف ، ويذكر الجمع « والعَقَّة » : العقيقة ، وتجمع عَقَقًا » . وهنا فقط يفسر العقيقة « والعقيقة : الشعر الذي يولد به . وتسمى الشاة التي تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام ، كما وقع اسم الجزور التي تنقع على النقيعة ، وقال زهير في العقيقة :

أَذَلَّكَ أَمْ أَقْبُ الْبَطْنُ جَابَّ عَلَيْهِ مِنْ عَقِيقَتِهِ عَفَاءً
وقال امرؤ القيس :

يَا هِنْدُ لَا تَكْجِي بُوْهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا »

ويتضح أن العقيقة بمعنى الشعر ... هو الأصل ، ثم أخذت منه العقيقة بمعنى الشاة .. ويضرب المؤلف المثال على ذلك ، ثم يأتي بالشواهد الشعرية التي وردت فيها الكلمة ، وهما شاهدان جاهليان ولم يشرحهما .

ثم ينتقل إلى الفعل اللازم المزيد بحرف « أفعل » ، ويذكر صفتين مشتقتين منه ، وجمع أحدهما وشواهد الشعرية ، قال : « ويقال أعَقَّتَ الحامل : إذا نبت العقيقة على ولدها في بطنها ، فهي مُعَقٌّ وعَقُوقٌ ، وجماعة المَعْقُوقُ عَقَقَى . قال رؤبة :

قَدْ عَقَقَ الْأَجْدَعُ بَعْدَ رِقٍ بِقَارِجٍ أَوْ زُولِيَّةٍ مُعَقَّقٍ

وقال :

فوسوس يدعو مُخلصاً ربَّ الفَلَقِ سِراً وقد أوَّنه ثأوِيسَ العُقْنِ
وقال أيضا :

كالهُورَى الحجابِ عن ليلِ البرقِ طَبَّرَ عنها النِّسَاءَ حَوْلَى العُقْنِ
أى جماعة العِقة . قال عدى بن زيد العبادى فى العقة ، أى العقيقة :

صخب التعشيرِ نوام الضحى ناسلَ عِقَّتِه مثلَ السِّدِّ

/ ويلاحظ هنا أنه ذكر اسم الفاعل من « أفعل » وهو قياسي ، فلم يكن هناك داع ٢٢٧
لإيراده ، وأن الشواهد غير مشروحة ، وهى لراجز من مخزومي الدولتين الأموية
والعباسية .

ثم يورد الصفة فى استعمال آخر ، متفرع عن استعمالها الأول ، ويصرح بأن هذا
الاستعمال من كلام البصريين لا الأعراب ، مما يدل على أنه لم يقتصر على فصحاء
الأعراب : « ونوى العقوق : نوى هش لين رخوا الممضغة تُعلِّفه الناقة العقوق إطفافها
فلذلك أُضيف إليها ، وتأكله العجوز . وهى من كلام أهل البصرة لا تعرفه الأعراب فى
بواديهما » .

ثم يورد الاسم ، ويورد معنى آخر ، وجمعه فى هذا المعنى ، وشاهده : « وعقيقة
البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه ، وجمعة العقائق ، قال عمرو بن كلثوم :
بَسْمَرٍ مِنْ قَنَا الخَطْبَى لُذْنٍ وَبَيْضِ الكَلْعَائِقِ يَجْتَلِينَا »
ثم الفعل اللازم المزيد بحرفين ، وشاهده : « وانعق البرق : أى تسرب فى السحاب .
وانعق الغبار : إذا سطع . قال رؤبة :

« إذا العجاج المُستطار انعقا » .

ثم مصدر الفعل الثلاثى المجرد المتعدى ، ومعانيه الأصلية والثانوية ، وفعله الماضى
فالمضارع ، وشاهدان من الشعر : « قال أبو عبد الله : أصل العقى الشق ، وإليه يرجع
عقوق الوالدين وهو قطعهما ، لأن الشق والقطع واحد . يقال : عقى ثوبه : إذا شقه ،
عقى والديه يعقهما عقا وعقوقا ، قال زهير :

/ فأصبحنا منها على خير مَوطِنٍ بعيدَيْنِ فيها عن عقوق ومأثم ٢٢٨
وقال آخر :

إن البنين شرارُهم أمثالُه من عقى والدَه وبَرَّ الأبعدا »

وتفريع المعاني من المعاني طريقة للخليل كما رأينا في العقيقة ، ولكنه هنا منسوب إلى من يكنى «أبا عبد الله» . ولم نستطع أن نصل إلى يقين في معرفته ، غير أن حيرتنا تزداد حين نرى ابن فارس ينسب هذا القول للخليل نفسه ، قال (١) : «قال الخليل : أصل العق الشق . قال : وإليه يرجع العقوق» . وربما كانت الكنية محرفة عن «أبي عبد الرحمن» ، وهي كنية الخليل نفسه ، وخاصة أنها ليست كنية الليث ، إذ أن كنيته أبو هشام (٢) . ثم بعض الصيغ المأخوذة من عقوق الوالدين ، مثل «فعل» المعدولة عن فاعل والمصدر الميمي والشواهد عليها من كلام العرب الجاهليين ، وأشعارهم : «وقال أبو سفيان بن حرب لحمزة سيد الشهداء يوم أُحُد ، حين مر به وهو مقتول : ذق عُقُق ، أي ذق جزاء ما فعلت يا عاق ، لأنك قطعت رحمك وخالفت آباءك . والمعقة والعقوق : واحد ، قال النابغة :

أحلامٌ عادٍ وأجسادٌ مُطَهَّرة من المعققة والآفات والأثام

ونرى أنه شرح النثر شرحا وافيا ، أما الشعر فلم يشرحه . ثم يورد بعض التفسيرات لبعض الأسماء ، وأصلها ومفردا وجمعها وشواهدا «والعقيق : خرز أحمر ينظم ويتخذ منه الفصوص ، الواحدة عقيقة . والعقيق : واد بالحجاز ، كأنه عُقَى أي شق ، غلبت عليه الصفة غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام كأنه جُعِلَ الشيء بعينه . وقال جرير :

فهيات هيات العقيقُ وأهلُه وهيات خِلْ بالعقيق نواصله

٢٢٩ / أي بعد العقيق» . ونراه هنا يتناول علما جغرافيا ، ولكن تحديده له غير دقيق ، كما نراه شرح الشاهد الشعري ، للمرة الأولى ، ولكن الشرح جزئي .

وأخيرا يختم المادة بالمضاعف الرباعي منها قال : «والعَقَقُ : طائر طويل الذنب أبلق يعقق بصوته ، وجمعه عَقَاقِقُ» . ووصفه للطائر مفصل دقيق ، بخلاف تحديده الجغرافي .

ونحن إذا أحببنا أن نبرز خطأ المؤلف في ترتيبه مع بعض التجاوز : نراه تناول أول ما تناول الفعل اللازم : بدأه بالثلاثي ، أورد ماضيه ، فمضارعه ، فمصدره ، فبعض الأسماء منه مفردة ومجموعة ، ثم المزيد بحرف (أفعل) ، ماضيه ، والصفات المشتقة منه مفردة ومجموعة ، واستعملاتها . وانتهى باللازم المزيد بحرفين (انفعل) ، فأتى بماضيه فقط . ثم تناول المجرد الثلاثي المتعدي (فعل) ماضيه ، فمضارعه ، فمصدرين منه . ثم انتقل إلى

مجموعة شتى من الصيغ والمصادر والأسماء، ذات المعاني المختلفة. وأورد قرب نهاية المادة علما جغرافيا، وختمها بالمضاعف الرباعي. وحين انتهى من هذه المادة عالج مقلوبها قع. أما الظواهر التي يمكن أن نستخلصها من علاجه لهذه المادة، فهي عنايته في الأسماء بإيراد مفرداتها وجمعها، ومحاولته التدقيق في تفسيراته، وإدراكه إياه في الألفاظ العادية والطبوع خاصة، وإخفاقه في الأعلام الجغرافية، وعنايته في المعاني الثانوية أو المجازية بطريقة حدودها، وذكره للاستعمالات الحديثة المولدة، مع تنبيهه عليها، وسوقه الشواهد من الأحاديث النبوية، والشعر الجاهلي والأموي، وكلام العرب الجاهليين، على المعاني التي يوردها، وتعددته للشواهد في المعنى الواحد، وإذا عرض له معنى ولم يستشهد له، كرهه واستشهد، وعدم عنايته بشرح هذه الشواهد فهو في الأكثر الأعم لا يعلق عليها وأحيانا يفسرها بإيجاز، ونادرا ما يشرحها شرحا مطولا. وعلى الرغم من وضوح عباراته، قد يكون في تفسيره بعض الدوران، والتفسير غير المباشر، فلا يعرف المعنى الذي يريده إلا بعد مدة قد تطول وقد تقصر.

٢٣٠ / وإذا كانت المادة ينقصها الترتيب الداخلي في الثنائي، فهي على هذه الصورة في الثلاثيات أيضا، فهو يبدأ مادة «هقع» مثلا بالاسم «الهقعة: دائرة حيث تصيب رجل الفارس من جانب الفرس يُتشاءم بها» ويعقبه الفعل ماضيه، فمضارعه، فمصدره، فالصفة منه، فشاهده، وشرح جزئى له، مع العناية برواياته وشيء من خبره «هقع البرذون يهقع هقعا فهو مهقوع، قال الشاعر:

إذا غرق المهقوع بالمرء أنعطت تخليثه وازداد حرا عجسائها
أنعطت أى علاها الشبق، والنعط هنا الشهوة، ويروى «وابتل منها إزارها» فأجابه المجيب:

فقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان
ولكن خبر الشاهد مقتطف، لا يذكر شيء عن الظروف التي قيل فيها، ولا سبب الرد عليه، ولذلك يشوبه بعض الغموض، بل الفعل نفسه لا يفسر اكتفاء بتفسير الاسم. وقد وضع صاحب التاج الخبر بعض الشيء في مادتي هقع ونعط. ثم يرجع إلى الاسم، ويفسره بمعنى آخر «والهقعة: ثلاثة كواكب فوق منكبي الجوزاء مثل الأثافي، وهى من منازل القمر، إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف». وهذا التفسير من الوضوح والشمول بحيث نجده في تاج العروس مع زيادة طفيفة لا خطر لها، ومع ذلك لا يشير إلى أنه أخذه عن العين.

ظواهر في المادة :

يرى الباحث حين يقرأ كثيرا من مواد العين بعض الظواهر التي تتكرر فيها ، ونستطيع أن نجعلها صنفين : ظواهر تتعلق بالمادة نفسها ، وظواهر تتعلق بمنهج المؤلف في معالجتها . والصلة قوية بين الصنف الأول من الظواهر والرسائل اللغوية الصغيرة التي سبقت كتاب العين في الوجود ، وليست بهذه القوة في الصنف الثاني . فالخليل استقى من هذه الرسائل في مواده ، ولذلك نرى فيها إلى جانب الناحية اللغوية / الصرفة كثيرا ٢٣١ من الألفاظ المتصلة بالنبات والحيوان والأعلام واللغات ، وبعض المصطلحات . ونرى ما يجلبه المؤلف في تعريف النبات والحيوان دقيقا واضحا مثل قوله : « التَّعْصُوضُ : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة موطنه هجر وقرها » ، و « القفعاء : حشيشة خوارة خشناء الورق من نبات الربيع لها نور أحمر مثل الشرار ، وأوراقها مستعليات من فوق ، وثمرتها متقفعة من تحت » . و « القفقع : طائر أبيض وبياض وسواد ، طويل المنقار والرجلين ، ضخم من طيور البر ، يظهر أيام الربيع ويذهب في الشتاء » . و « المَعَكْ — مشدد الكاف — من الخيل : الذي يجري قليلا فيحتاج إلى الضرب » . و « العَجَب من كل دابة : ما انضم عليه الورك من أصل الذنب المغروز في مؤخر العجز ، تقول : لشد ما عَجِبْتُ الناقة إذا دق أعلى مؤخرها وأشرفت جاعرتها .. » ، وأكثر المؤلف جدا من الأعلام بأنواعها المختلفة ، من أسماء أشخاص وقبائل وأماكن ، يقول مثلا : « العَمَقَى أيضا : موضع في الحجاز يكثر فيه هذا الشجر .. والعَمَق كزفر : موضع بمكة » . و « يعقوب اسم إسرائيل ، سمي به لأنه ولد مع عيصو أنى الروم في بطن واحد ، ولد عيصو قبله ويعقوب متعلق بعقبه ، خرجا معا » . و « عكل : قبيلة فيهم غفلة وغباوة » .

اللغات :

وعنى الخليل باللغات عناية كبيرة ، حتى أنه أشار إليها في نيف وخمسة وثلاثين موضعا من الجزء المطبوع قديما ، وسمى ثلاث لغات : عننة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وقطعة طيء . وأورد بعض اللغات التي نسبها إلى اللغات المعروفة ، دون تسمية معينة ، مثل لغات هذيل ، وتميم ، والخفاجيين من بني عقيل ، وإيمن ، بل أورد أشياء من لغة المعاصرين له في إقليمه العراق ، أو بلدته البصرة خاصة ، ولو كانت لا تعرف في البادية ، مما يدل على تسامحه وتحرره من القواعد المتزمتة . وقد برهن على اتساع معارفه ٢٣٢ / اتساعا لا نزال نجهل مداه ، حين أشار إلى شبه لغة الكنعانيين بالعربية^(١) .

ولم يكن الخليل يلقي القول على عواهنه ، ويعجل إلى الاستنتاج حالما يرى أو يسمع تغييرا في الحركات أو الحروف ، بل كان يتوقف ويشك ، ولا يحكم إلا عند التحقق . قال ذات مرة : « الذعاق : بمنزلة الزعاق . قال الخليل : سمعناه فلا ندرى ألفة أم لثغة » . وكان ذا إحساس مرهف باللثغات ، يتنبه إليها سريعا ، وينبه على أنواعها وأنواع الأصوات العامة (١) .

في المنهج :

تدل دراسة منهج الخليل في معالجة ألفاظه أنه حين جلب جميع الألفاظ المشتقة من مادة واحدة معا تحرر من كثير من مظاهر مناهج الرسائل اللغوية التي همها الأول الموضوع لا الألفاظ المشتقة ، ولكنه مع ذلك بقى متأثرا بها بعض الشيء . ولعل أول ما نراه في منهجه من ظواهر : تنظيم طريقة إيراد الأفعال والصفات فيكاد يكون من لوازم إيراد الفعل أن يعقبه بمصدره ، ويرتب هذه الصيغ في أحيان كثيرة بتقديم الفعل الماضي فالمضارع فالمصدر أو المصادر ، يقول : « جدته أجده جدعا » و « لعفته ألعقه لعقا » والكثير من أمثال هذه العبارات . وإذا كانت المصادر تختلف معانيها باختلاف صيغتها ، فَرَقَ بينها ، يقول : « نعق الراعي بالغنم نعيقا : صاح بها زجرا . ونعق الغراب ينعق نعاقا ونعيقا » فصيغة نعيق للإنسان والغراب ، وصيغة نعاق مقصورة على الغراب ، ويقول : « قبع الخنزير بصوته قبعاقبعاقعا ، وقبع الإنسان قبعاقعا أى تخلف عن أصحابه » .

الصفات :

وسائر الظاهرة السابقة ، ظاهرة أخرى تليها في الموضوع مباشرة هي إيراد الصفات بعد إيراد الأفعال والمصادر في كثير من الأحيان ، يقول « كهر الصبي كعرا فهو كير » / ويقول « كلع البعير كلعا وكلاعا : انشقق فرسنه ، والنعت كلع » ولا تهوله كثرة الصفات في بعض المواد فيوردها جميعا ، ويقول « الرقيق : الأحمق يتمزق عليه رأيه وأمره .. ويقال رجل أرقع ومُرْقَعان ، وامرأة رقعاء ومرقعانة » و « العنق : من سير الدواب ، والنعت مِعْناق ومُعْنِق وعُنق وسير عنق » و « لكع الرجل يلكع لكعا ولكاعة فهو ألكع ولُكِع ولُكِع ولُكَاع وملكعان ولكوع » . ويلتفت من آن لآخر إلى المذكر والمؤنث ، والمفرد والجمع في هذه الصفات ، كما مر في « أرقع » وكما في قوله « الهجوع : نوم الليل دون النهار ... وقوم هجع وهجوع وهاجعون وامرأة هاجعة ونسوة هجع وهواجع وهواجعات » .

(١) انظر عت ، قع ، ثع ، نع ، فع .

جموع القلة والكثرة :

يحاول الخليل أن يفصل بين جموع القلة والكثرة ، كقوله « العقب : مؤخر القدم ... وتجمع على أعقاب وثلاثة أعقية » و « العقاب : طائر ... ويجمع على عقبان ، وثلاثة أعقب » و « العجان .. ثلاثة أعجنة ، ويجمع على عُجَن » .

القياس :

الخليل من النحويين الذين أولعوا بالقياس ولما شديدا ، وعمموه في جميع أقوالهم فكان لا يسير في النحو إلا على هدى من علله ومقاييسه التي استنبطها بفضل معرفته الواسعة باللغة . والقياس أهم ميزة لعلماء العراق في ذلك الوقت في كثير من فروع المعرفة التي كانت توجد عندهم . فمثل الخليل في النحو مثل معاصره أي حنيفة في الفقه . وقد اصطحب الخليل أقيسته معه في اللغة ، ذلك العلم الذي يقول عنه ابن الأنباري في كلامه عن قياسية^(١) النحو « فوجب أن يوضع (النحو) وضعا قياسيا عقليا لا نقليا ، بخلاف اللغة فإنها وضعت وضعا نقليا لا عقليا . فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على / ما ورد به النقل » ، ولكن الخليل استعمل القياس في اللغة ، وأحسن استعماله . ٢٣٤ ويعتمد الخليل في أقيسته كلها على أساس من الاشتقاق . ويورد هذه الأقيسة في مواطن مختلفة . فيوردها حيناً لتعليل بعض الصيغ . قال « امرأة عاقر .. وقد عَقَرَتْ تُعْقِر ، وعَقِرَتْ تُعْقِر أحسن ، لأن ذلك شيء ينزل بها وليس من فعلها بنفسها » وقال « لعقته ألقه نُقْعًا لا تحرك مصدره ، لأنه فعل واقع (أى متعد) ومثل هذا لا يحرك مصدره . وأما عجل عجلا ونِدم نَدِمًا ، فيحرك ، لأنك لا تقول : عَجِلْتُ الشيء ، ولا ندمته ، لأن هذا فعل غير واقع (أى لازم) » .

وهذه الصيغ التي عللها موجودة ، ولكنه يورد أيضا أقيسة لتعليل غير الموجود . قال : « يقال : نقعوا النقيعة ، ولا يقال : أنقعوا لأنه لا يريد إنقاعها في الماء » . وقال : « جدعته أجدعه جدعا ... ولا يقال جَدَع ، بل جُدِع . ألا ترى أنك تقول رجل أقطع ، وبه قطع ، ولا يقال قَطَعَ ولكن قُطِع » .

ويقرب من ذلك أن يورد الأقيسة لافتراض الصيغ التي لم يسمعها ويمكن اشتقاقها من المادة ، قال « العكن : الأطواء في بطن الجارية السمنية ، ويجوز جارية عكناء ... ولكنهم يقولون مُعَكَّنَةٌ » وقال : « ولو قيل عكف في المسجد لكان صوابا ولكن يقولون اعتكف ، قال الله عز وجل : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ » .

(١) السيوطي : الافتراح ٤٦

ويجد الخليل صيغا مسموعة تعارض بعض أقيسته ، فماذا يفعل بإزائها ؟ إنه لا يقف حائرا ، بل يقتلها فحصا ، حتى يصل فيها إلى قياس جديد ، يعدل قياسه القديم ، ولكنه لا ينتفضه . قال : « الأقطع : المقطوع اليد والجمع قطعان . والقياس أن تقول قطع ، لأن جمع أفعّل فعل إلا قليلا ، ولكنهم يقولون قطع الرجل ، لأنه فعل به » فرد هذا الجمع هنا إلى أنه صفة من فعل مبنى للمجهول . أو يفسرها على أنها لغة ، قال مرة : « فِعِيل في موضع مفعول يستوى فيه الذكر والأنثى ، تقول رجل قتيل وامرأة قتيل . وربما خالف القياس من باب الشذوذ والندرة على لغة بعض العرب » . / أو يفسرها بالشذوذ ، ٢٣٥ قال : « رجل أعجف وامرأة عجفاء وتجمع على عَجَاف ، ولا يجمع أفعّل على فَعَال غير هذا ، رواية شاذة عن العرب ، حملوها على لفظ سِمَان » .

التفسير الاشتقاق :

ومن الأمور التي وجه الخليل إليها عنايته التفسير الاشتقاق للمواد التي يعالجها ، قال « الإخداع : إخفاء الشيء وبه سميت الخزانة مخدعا » وقال : « والعُلج : حمار الوحش لاستعلاج خلقه ، أى غلظه » . وكان يهتم بإبانة الاشتقاق في الأعلام خاصة ، قال : « عكاظ : اسم سوق ... وسمى به لأن العرب كانت تجتمع فيه كل سنة فيعكظ بعضها بعضا بالمفاخرة والتناشد أى يدعك ويعرك » . وكان يحاول أن يبين الأصل من الصيغ والفرعى ، قال : « العقيقة : الشعر الذي يولد الولد به ، وتسمى الشاة التي تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام كما وقع اسم الجزور التي تنقع على النقيعة » . وقال : « والمقلعة من السفن العظيمة تشبه بالقلع من الجبال ... لعظمها وارتفاعها » . وإذا كان العلماء اختلفوا في تفسير اشتقاق أحد الأسماء ، أتى بهذه الآراء المختلفة كلها ، قال : « قضاة : هو اسم رجل سمي بذلك لانقضائه عن أمه ، وقيل هو من الفهر لأنه قهر قوما فسمى به ... » وقد أفادته هذه الطريقة كل الفائدة في استخراج الفروق الدقيقة بين الصيغ ، قال : « أمر عجيب وعَجَاب . قال الخليل : بينهما فرق ، أما العجيب فالعجب ، وأما العجَاب فالذى يجاوز حد العجب ، مثل الطويل والطوال » .

الشواهد :

أقام الخليل شروحه للمواد اللغوية على دعائم قوية هي الشعر ، والحديث ، والأمثال ، والقرآن ، مرتبة بحسب ورودها في كتاب العين .
والشعر هو الدعامة الأولى التي تقابلنا في الكتاب ، بل في السطر الثالث ، من المادة الأولى فيه ، وهو يعتمد عليه اعتمادا كبيرا ، ويكثر منه ، بل أحيانا يأتي باليتين

/ أو الثلاثة ، شاهدة على أمر واحد ، وإذا بحثنا طريقته في الاستشهاد ، لم نجد لها متسقة في جميع الأحوال ، فقد يأتي بالكلمة المعنى بها أولاً ثم يعقبها بشاهدها ، مثل « ملك أعز أى عزيز ، قال الفرزدق :

إن الذى سَمَك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعزُّ وأطولُ
وقد يأتي بالشاهد في وسط شروحه للكلمة لا بعدها مثل « العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما ، إلا أن يشتق فعل من جميع بين كلمتين مثل « حَى على » كقول الشاعر :

ألا رَبُّ طيفٍ منك بات مُعانقى إلى أن دعا داعى الفلاح فَحَيْعَلَا
يريد قال : حَى على الفلاح . أو كما قال الآخر :

فبات خيال طيفك لى غَيْفَا إلى أن حَيْعَل الداعى الفلاحا
أو كما قال الثالث :

أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حَيْعَلَةُ المنادى
فهذه كلمة جمعت من « حى » ومن « على » ، ونقول منه حَيْعَل يُحْيِل حَيْعَلَة ، وقد أكثر من الحَيْعَلَة أى من قول « حى على » . ذكر الكلمة واشتقاقها أولاً ، ثم الشواهد ، ثم رجع إلى الاشتقاق ، ثم فسرهما . وقد يأتي بالشاهد أولاً ، ثم يستخلص منه الكلمة ، كما ترى في الشاهد الثالث السابق الذى استخلص منه المصدر « حَيْعَلَة » دون أن يرد له ذكر سابق ، ومثل « القعقعة : حكاية صوت السلاح والثَّرسَة والحلَى ... قال :

يُسَهَّد من نوم العشاء سَلِيمُهَا لَحَلَى النساءِ فى يديه قَعاقُعُ
القَعاقِع جمع قَعْقَعَة . فالشاهد ورد بعد صيغة المفرد ، ولكن الكلمة فيه بصيغة الجمع ، فأشار إلى ذلك بعد البيت . وهناك ملاحظة لها أهميتها فى الشواهد الثلاثة التى أتى بها على التلحُّث فى « حَيْعَل » ، فهو حين فسر داعى الصباح فى الشاهد الأول ، أتى بالثانى شاهداً للتفسير الجديد ، كما تصرَّح بذلك عبارته : يريد داعى الفلاح ، أو كما / قال الآخر ...
وربما دفعه إلى ذلك أن نفس الشاهد الثانى يحتوى على الكلمة الأولى التى يعالجها « حَيْعَل » . وقد لا يحسن وضع الشاهد ، مثل قوله : « والعقيقة الشعر الذى يولد الولد به . وتسمى الشاة التى تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام ، كما وقع اسم الجزور التى تنقع على النقيعة . وقال زهير فى العقيقة :

أذلك أم أقب البطن جَاب عليه من عقيقته عفاء »

فهذا البيت شاهد على المعنى الأول للعقيقة ، ولكنه موضوع بعد المعنى الثاني ، وهذا الخل لا يحدث كثيرا .

ولا تطرد طريقة تناول الآيات الشعرية على نظام واحد عند الخليل ، فهو في أكثر الأحيان يورد الشاهد دون أن يتعرض له أدنى تعرض ، قال : « والأخضع والخضعاء : الراضيان بالذل ، قال العجاج :

وصرتُ عبدا للبعوض أخضعا يَمْصِنِي مص الصبي المُرْضِعا »

وقال : « والعرق : جبل صغير ، قال الشماخ :

ما إن يزال لها شأو يقدمها مجرد مثل طود العرق مجدول »

وأحيانا يشير إلى كلمات فيه بالشرح ، قال « والعنقل من الرمال والتلال : ما ارتكمت واتسع ، ومن الأودية : ما عرض واتسع بين حافتيه ، والجمع عقاقل وعقاقل ، قال العجاج :

إذا تلقته الدهاسُ حَطَرُفا وإن تلقته العقاقيلُ طَمَفا

يصف الثور الوحشي وظفره . وقال « والعكيس من اللبن : الحليب يصب عليه الإهالة ثم يشرب . ويقال بل هو مرق يصب عليه اللبن ، قال :

فلما سقيناها العكيس تملأت مَذَاخِرُها وازداد رشحا ورِيْدُها

ونادرا ما يشرح البيت شرحا كاملا ، قال : « القعقة حكاية صوت السلاح والترسة والحلَى والجلود اليابسة والخُطَاف والبكرة ، قال :

يسهد من نوم العشاء سليمها خل النساء في يديه قعاقع

القعاقع جمع قعقة ... وذلك أن الملدوغ يوضع في يديه شيء من الحلَى حتى يحركه فيسلي / عنه هم ، ويقال يُمتنع النوم حتى لا يدب فيه السم » وهو لا يفعل ذلك تبعا لغموض البيت وصعوبة فهمه أو وضوحه وسهولة إدراك معانيه ، ولكن وفقا لما يميله عليه مزاجه الخاص ، فمن الواضح أن بيت الشماخ الذي لم يشرحه غامض ، أو يحتوى على كلمات غريبة كثيرة . وقد يعنى في شواهد الروايات المذكورة فيها ، مثل (١) :

« وقال ذو الرمة :

وقد لاح للسارى سهيل كأنه قَرِيْعُ هِجَانٍ عارضُ الشَّوْلِ جافر

ويروى : وقد عارض الشعرى سهيل .

(١) العين ٧٨ وانظر ٣٥ ، ٧١ ، ٩٠ ، ١٠٩ وغيرها .

ولجأ الخليل في بعض الأحيان إلى انتزاع شاهده الشعري مما يحيط به من ظروف فأورده مع إشارة موجزة إليها ، فغمض الشاهد وأشكل . ولعل السبب في ذلك انتشار المعرفة بتلك الظروف في عصره . نرى ذلك في مادة هقع التي سبقت الإشارة إليها . ونراه في مادة « قعد » أيضا ، قال : « ورجل قُعْدَم وقُعْدَدَة : جبان لئيم قاعد عن الحرب ، قال الخطيئة للزبرقان :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

قال حسان لعمر : ما هجاء ، ولكن ذَرَق عليه . فنحن لولا معرفتنا بقصة الخطيئة والزبرقان مع عمر بن الخطاب ، ما أدركنا شأن حسان هنا ، ولا معنى قوله . ولعل المرء يلاحظ أيضا في هذا البيت أنه ليس بشاهد على الصيغة التي يفسرها المؤلف ، وهي القعدد ، ولكنه شاهد على الفعل منها أو من كلمة أتت في تفسيره ، أعنى بها قاعد عن الحروب والمكارم .

وقد اتخذ اللغويون والنحويون الشعر العربي شاهدا على أقوالهم وآرائهم منذ عهد مبكر ، إذ « كان الشعر » في رأى عمر بن الخطاب ^(١) « علم قوم ، ولم يكن لهم / علم أصح منه » أو كان ، في رأى ابن فارس ^(٢) « ديوان العرب ، وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة . وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله ، وغريب حديث رسول الله ﷺ وحديث صحابته والتابعين ، وقد يكون شاعر أشعر ، وشعر أحلى وأظرف ، فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة حتى يتباعد ما بينها في الجودة فلا ، وبكل مُحْتَج ، وإلى كل يُحْتَاج ... والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ، ويمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، ويومنون ويشيرون ويختلسون ، ويعيرون ويستعيرون ، فأما لحن في إعراب ، أو إزالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك » . ومن الطبيعي أن يعنى اللغويون بدراسة هذه الشواهد ، وما يصح الاعتماد عليه منها ، وما لا يصح . وكانت نتيجة دراساتهم أن صنفوا الشعراء طبقات ^(٣) : الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، الطبقة الثانية : المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، الثالثة : الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في العصر الأموي كجبرير والفرزدق ، والرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون أيضا ، وهم من بعدهم .

فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعا . وأما الثالثة فعاصرت بعض اللغويين

(٢) السيوطي : المزهر ٢/٢٣٥

(١) السيوطي : الاقتراح ٢٢

(٣) خزائن الأدب ٣/١

مثل أنى عمرو بن العلاء ، وابن أنى إسحاق الحضرمي ، والمُعاصرة حجاب ،
فعدوهم مولدين ، وأخذوا عليهم بعض الهنات . وكان أبو عمرو يقول : لقد حَسُنَ هذا
المولد حتى لقد هممت أن أمر صبيانا برواية شعره ، يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق .
وقال الأصمعي : جلست إليه (إلى أنى عمرو) عشر حَجَج ، فما سمعته يمتج بيت
إسلامي . وما أكثر المنازعات التي قامت بين ابن أنى إسحاق والفرزدق . ولكن هذه
المنازعات والمجادلات لم تؤثر في اللغويين المتأخرين ، واستشهدوا بأشعار هذه الطبقة
أيضا . أما الطبقة الأخيرة فلم يحدث فيها ما حدث في سابقتها من جدال ، إذ ذهب أكثر
/ اللغويين إلى منع الاستشهاد بها ... ولكن فئة قليلة وعلى رأسها الزمخشري ، رأت ٢٤٠
أن تستشهد بكلام من يوثق به منها ، وعلمائها باللغة ، مثل أنى تمام ، قال فيه الزمخشري :
« وهو ، وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية فأجعل
ما يقوله بمنزلة ما يرويه . ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون
بذلك لوثوقهم برواية إقنانه » . واعترض عليه بأن قبول الرواية مبني على الضبط
والوثوق ، أما اعتبار القول فمبني على أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها ، ولو فتح
هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء المحدثين كالحريرى وأضرابه .
وعلىنا الآن أن نرى موضع الشعراء الذين احتج بهم التحليل من هذه الطبقات .
نجد عنده كثيرا من شعراء الطبقتين الأوليين من أمثال شعراء المعلقات ، وأوس بن
حجر وساعدة بن جؤية ، ودريد بن الصمة ، وأمّية بن أبى الصلت ، وعدى بن زيد
العبادى ، وغيرهم ، وشعراء الطبقة الثالثة من أمثال الأخوص والأخطل والفرزدق
وجرير وجميل وذى الرمة والراعى والرجاز المشهورين أنى النجم والعجاج ورؤية
ودُكَيْن ، ثم نجد من شعراء الطبقة الأخيرة حفصا الأموى^(١) وبشار بن برد .
فالتحليل إذن يجرى على المنهج المعروف بين اللغويين في الاستشهاد بالطبقتين الأوليين
استشهادا مطلقا . بل هو يخالفهم في تعميم الاستشهاد إلى جميع الأفراد المنضوين تحت
هاتين الطبقتين ، لأن بعض النحويين يخرج منهما شعراء لهم ظروف خاصة . فيستشهد
بأنى دواد الإيادى^(٢) ، وعدى بن زيد العبادى^(٣) ، وأمّية بن أبى الصلت^(٤) . ولكن
الأصمعي يقول^(٥) : « عدى بن زيد وأبو دواد الإيادى / لا تروى العرب أشعارهما ، ٢٤١
لأن ألفاظهما ليست بنجدية » والمفضل يقول^(٦) : « كانت الوفود تفد على الملوك

(١) ياقوت : معجم الأدباء ١١٥/٤ (٢) المرجع نفسه .

(٣) العين ٢٢ ، ٩٤ (٤) العين ٧٩

(٥) المرزبانى : الموشح ٧٣ (٦) نفس المرجع .

بالخيرة ، فكان عدى بن زيد يسمع لغاتهم ، فيدخلها في شعره » ، ومحمد بن سلام الجمحي يقول^(١) : « كان عدى بن زيد يسكن الخيرة ويرأكن الريف فلان لسانه وسهل منطقته ، فحُمل عليه شيء كثير ، وتخليصه شديد » ، ويقول ابن قتيبة^(٢) : « وأنى بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب ... وعلمناؤنا لا يرون شعره حجة على الكتاب » . ولكننا يجب أن نعترف بأن الخليل لم يكثر من الاستشهاد بهؤلاء الشعراء الثلاثة .

ونجد الظاهرة نفسها تتكرر في الطبقة الثالثة ، إذ يوسع الخليل أفقه ، فيستشهد بالفرزدق والكميت والطرماح . وقد رأينا ما دار حول شعر الفرزدق من نزاع مشهور ، وكان الأصمعي يقول عن شعر الكمي^(٣) : « ليس هذا بكلام فصيح » ، ويقول^(٤) : « الكمي بن زيد ليس بحجة ، لأنه مؤلّد ، وكذلك الطرماح » ، ويقول^(٥) : « الكمي تعلم النحو وليس بحجة ، وكذلك الطرماح ، وكانا يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه » .

ثم نصل إلى طبقة المولدين فنجد الخليل يستشهد بمحفص الأموي^(٦) وبشار ابن برد^(٧) . والحق أن هذا الاستشهاد لا يرضى عنه أكثر اللغويين . حتى أن المعاجم الأخرى كالتاج مثلا أوردت التفسير التي أوردتها الخليل ، ولكنها حذفت الأبيات الشواهد عليها . وقد اشتهر أن بشار بن برد استشهد به سيبويه والأخفش ولكن خوفا من لسانه^(٨) . فالخليل نظر إلى من استشهد به من المولدين نظرته إلى العلماء / بالعربية الموثوق بهم ، فقد اشتهر عن بشار خاصة فصاحته العربية ، حتى قال فيه الأصمعي المتزمت^(٩) : « لم يُتعلّق على بشار بشيء ، وتعلّق على الكمي » فهو إذن أوسع أفقا من غيره من اللغويين ، وأكثر تساهلا وتسامحا . ولعل السبب في ذلك تقدم عصره ، فكان في ميسوره الحكم الصحيح على المعنى العربي وغيره ، ولو عند غير العرب . ولم تكن قواعد الأخذ والاستشهاد قد حُدّدت تماما ، واتخذت صرامتها ، التي تشكلت فيما بعد . ومع ذلك فقد سار المتقدمون والمتأخرون من اللغويين على نهج الخليل في الاستشهاد المطلق بجميع أفراد الطبقات الثلاث الأولى بدون استثناء كما يظهر في الرسائل اللغوية الصغيرة . واستشهد بعض المتأخرين بأفراد من المولدين ،

٢٤٢

(٢) الشعر والشعراء ١٠٧

(١) المرزباني : الموشح ٧٣

(٤) نفس المرجع ١٩١ ، ٢٠٨

(٣) المرزباني : الموشح ١٩٧

(٥) نفس المرجع ١٩٢ ، ٢٠٩ . وانظر يوهان فك : العربية ٣٣ - ٤٣

(٧) العين ١٤٠

(٦) العين ٨١ ، ٩٠

(٩) المرزباني : الموشح ١٩٤

(٨) الخزائن ٤/١

مثل إسحاق بن إبراهيم الموصلي وأبي تمام اللذين استشهد بهما الجوهري^(١) ،
والشريف الرضي استشهد به ابن منظور^(٢) ..

وفي جانب هذه الأبيات المعروف شعراؤها ، يوجد كثير من الأشعار ، أوردها
الخليل دون أن يصرح بأسماء قائلها . وهذه الأبيات تثير مشكلة أخرى ، لأن بعض
العلماء رأوا أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، خوف أن يكون لمولد ،
أو من لا يوثق بفصاحته^(٣) . وردوا لهذا السبب كثيرا من مسائل اللغة والنحو . ولكن
بعض العلماء تعمقوا في المسألة ، وفصلوا فيها القول . فهناك أشعار يعرف قائلوها ، ولا
يحتاج المؤلفون إلى ذكرهم ، حين يستشهدون بهم في تأليفهم . ويبدو أن الخليل كان
يميل إلى عدم ذكر الشعراء الذين يستشهد بهم ، واتبعه في بعض ذلك الليث ، واتبعه
اتباعا تاما تلميذه الآخر سيويه . قال صاحب خزنة الأدب^(٤) : « فإن سيويه إذا
استشهد بيت لم يذكر ناظمه . وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائلها ، فالنسبة حادثة
بعده ، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي . قال الجرمي : / نظرت في كتاب سيويه فإذا فيه
ألف وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت أسماء قائلها فأثبتها ، وأما خمسون فلم أعرف
أسماء قائلها . وإنما امتنع سيويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر ، وبعض
الشعر يروى لشاعرين ، وبعضه منحول لا يعرف قائله ، لأنه قدم العهد به ، وفي كتابه
شيء مما يروى لشاعرين » . فهذه الأشعار ربما لا نعرفها نحن ، ولكن الخليل عرفها ،
وعرف قائلها ووثق بهم ، وهو ثقة يؤخذ بتعديله وتجريحه . ونجد هذه الظاهرة نفسها
عند معاصري الخليل والتأخرين عليه في المعاجم والرسائل اللغوية .

وقد ثارت ضجة حول شواهد العين ، ورماه أبو بكر الزبيدي بالاستشهاد بالمرذول
من أشعار المحدثين^(٥) . ولكن هذا الأمر غير صحيح ، لأننا رأينا الخليل في الجزء المطبوع
لم يستشهد بغير من وثق بهم من أمثال بشار وحفص ، فإذا كان الزبيدي رأى في نسخته
شيئا من ذلك فهو ولا شك من زيادات النساخ والقراء .
ولا تختلف طريقة الخليل في الاستشهاد بالقرآن والحديث والأمثال والأقوال عنها في
الشعر كثيرا ولكننا نلاحظ عليه فيها بعض أمور نشير إليها في هذه الكلمة . فقد كان أميل

(١) الصحاح واللسان ، مادتا حلا ومضر .

(٢) اللسان مادة ألا ، وانظر فهرس الشعراء المذكورين في لسان العرب .

(٣) السيوطي : الاقتراح ٣٢

(٤) خزنة الأدب ١/ ١٧٨ . انظر كتاب شواهد الشعر في كتاب سيويه لخالد عبد الكريم جمعة .

(٥) السيوطي : الزهر ١/ ٤٢

في الشواهد القرآنية إلى التعليق عليها وشرحها، وذكر ذات مرة القراءات في الآية (١). وأكثر من الاستشهاد بالحديث، وكان هذا مثار نزاع كبير شغل النحويين حتى عصرنا الراهن، بين مؤيد للاستشهاد به ومنكر. واستقر هذا النزاع الطويل إلى رأى متوسط، شرحه وهذبه وأكمله الشيخ محمد خضر حسين عضو مجمع اللغة المصرية (٢)، إذ صنف الأحاديث في ثلاثة أصناف :

(أ) الصنف الأول لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة لأن رواته ٢٤٤ / اهتموا بألفاظه لغرض خاص، أو لأن الأدلة قامت على أنه لم يغير، وهي الأحاديث التي تتحلل بالشروط الآتية :

١ — الأحاديث التي يستدل بها على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام والأمثال النبوية، وما أُطلق عليه عبارة جوامع الكلم، مثل « حَمِي الوَطِيس » و « مات حتف أنفه » وغيرها، لأن روايتها اعتنوا بألفاظها لأنها المقصودة من روايتها، ولأنها قصيرة يسهل حفظها .

٢ — الأحاديث التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

٣ — الأحاديث التي كان يخاطب بها كل قوم بلغتهم، إذا صح سندها ومتنها، لأن الألفاظ هي المهمة فيها .

٣ — الأحاديث التي وردت بأسانيد مختلفة، واتحدت ألفاظها، مما يدل على أن روايتها لم يتصرفوا فيها . وليس من المهم أن تتعدد الأسانيد حتى يصل الحديث إلى الرسول أو إلى الصحابي، لأن الصحابي العربي نفسه يستشهد بكلامه .

٥ — الأحاديث التي دونها المحدثون قبل فساد اللغة، مثل عبد الله بن عمرو وأبان بن عثمان، أو المحدثون الناشئون في بيئات عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة .

٦ — الأحاديث التي رواها محدثون لا يميزون الرواية بالمعنى كابن سيرين والقاسم ابن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المديني .

(ب) الصنف الثاني، لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي : الأحاديث التي تأخر تدوينها إلى ما بعد فساد اللغة، ولم تتحلل بأحد شروط الفقه الأولى من الأحاديث، سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً . وذلك لبعدها تدوينها عن الطبقة التي يحتاج بأقوالها وخاصة إذا أضيف إلى ذلك كثرة الأعاجم في رجال سندها .

(ج) الصنف الثالث ، تختلف الآراء في الاحتجاج به ، وهو الحديث المدون في ٢٤٥ وقت مبكر ، ولكن بعد فساد اللغة ، أى في القرن الثالث تقريبا ، لقلة عدد الرواة الذين لا يحتاج بهم في سنده ، مثل أحاديث البخارى ومسلم . ويكون هذا الحديث على نوعين :

- ١ — حديث يرد لفظه على وجه واحد ، والظاهر صحة الاحتجاج به .
- ٢ — حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه ، فيجوز الاستشهاد بما جاء في روايته المشهورة التى لم يعيها المحدثون ، أما الروايات الشاذة التى يعيها المحدثون أنفسهم فلا يستشهد بها ، مثل كلمة « ناعوس » في الحديث « إن كلماته بلغت ناعوس البحر » الذى يروى أيضا « بلغت قاموس البحر » والواضح أنها تصحيف قال محمد بن أنى بكر الأصفهاني : فلعل الراوى لم يجد كتب كلمة قاموس . وكذلك لا يستشهد بالروايات الشاذة التى يشك فيها روايتها أنقسم مثل كلمة : « خطيط » في الحديث : « ثم نام حتى سمعت غطيطة أو خطيطه » فهى غير معروفة في اللغة ، قال ابن بطلال : لم أجد كلمة « خطيط » بالخاء عند أهل اللغة .

ولكن دراسة الأحاديث التى استشهد بها الخليل في الطبعة الأولى من الجزء الأول من العين تؤدي إلى القول بأنه لم يكن يتبع مذهب معين في هذا النوع من الاستشهاد ، فعنده حديثان اتفق عليهما الستة^(١) ، وحديث اتفق عليه الخمسة (لم يورده ابن ماجه) ، وغيرهم^(٢) ، وحديث اتفق عليه الصحيحان^(٣) ، وحديثان انفرد بهما البخارى (عن مسلم) وأورد أحدهما أيضا ابن حنبل وابن سعد وابن هشام^(٤) ، والثاني أبو داود وابن حنبل والترمذى ، وقال عنه الأخير : هذا حديث حسن صحيح^(٥) ، وحديث انفرد به مسلم (عن البخارى) وأورده النسائى أيضا^(٦) ، وأحاديث لم ترد في الصحيحين ، ووردت في غيرهما من / الستة^(٧) ، وقال الترمذى عن أحدها : ٢٤٦ « هذا حديث حسن صحيح » . ولكن إلى جانب هذه أحاديث ليست في الكتب الستة ، ولا مسند ابن حنبل أو مسند أنى داود الطيالسى وإنما وجدت أحدها في طبقات ابن سعد^(٨) وأكثرها في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير^(٩) . وتوجد بعض أحاديث لم أجدتها حتى في النهاية^(١٠) .

١٢٩ (٣)	٥٠ (٢)	١٤١ ، ٤١ (١)
١٢٤ (٦)	٥٠ (٥)	٢٤ (٤)
	٩٧ (٨)	٤٩ ، ١٦ ، ١١ (٧)
١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٣ ، ٧٥ ، ٧٢ ، ٦٨ ، ٤٦ ، ٢٧ ، ٢٠ (٩)		
	١٠٠ ، ٥٨ ، ٥١ ، ٢٧ ، ١٨ (١٠)	

ولم ترد هذه الأحاديث جميعها بالصورة التي ذكرها الخليل ، بل تختلف الروايات فيها ، وتختلف أحياناً في اللفظ الذي يستشهد بها عليه^(١) . وكان الخليل يجمع بين الحديثين في حديث واحد أحياناً ، مثل حديث العنق عن الحسن والحسين . فالذي يرويه أبو داود ، والنسائي في سنتهما^(٢) ، وأحمد بن حنبل في مسنده^(٣) ، وابن الأثير في النهاية^(٤) : « أن رسول الله ﷺ علق عن الحسن والحسين » وقد يزيد أحدهما « كبشاً كبشاً » . أو بكبشين كبشين وأما التصديق بوزن شعرهما ، فروى في حديث آخر أورده أحمد بن حنبل^(٥) ، قال عن أبي رافع : « لما ولدت فاطمة حسناً قالت : ألا أعق عن ابني بدم ؟ قال : لا ، ولكن احلق رأسه ، وتصديق بوزن شعره من فضة على المساكين والأوفاض . وكان الأوفاض ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ محتاجين في المسجد أو الصفة . وقال أبو النضر : من الورق على الأوفاض ، يعنى أهل الصفة ، أو على المساكين ؛ ففعلت ذلك . قالت : فلما ولدت حسناً فعلت مثل ذلك » . فالحديث الذي في كتاب العين يجمع بين هذين الحديثين . وربما لم يكن الخليل هو الذي فعل ذلك ، لأن الترمذي ذكر الحديث بما يشبه سياق / كتاب العين ، قال^(٦) : ٢٤٧ « حدثنا محمد بن يحيى القطيعي ، ثنا عبد الأعلى ، عن محمد بن إسحاق ، عن عبد الله ابن أبي بكر ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن علي بن أبي طالب ، قال : علق رسول الله ﷺ عن الحسن بشاة ، وقال : يا فاطمة احلق رأسه وتصديق بزنة شعره فضة ، فوزنته فكان وزنه درهماً أو بعض درهم » . ولكنه عقب على الحديث بقوله : هذا حديث حسن غريب ، وإسناده ليس بم متصل ، أبو جعفر لم يدرك علي بن أبي طالب فالحديث فيه غمز على أي حال .

وإذن فالأحاديث الشواهد عنده تختلف قوة وضعفاً ، ولم يبلغ أحدها مبلغ التواتر (لأن الأحاديث التي أجمعت عليها الكتب الستة كانت تنتهي إلى ثلاثة من الصحابة في أكثر تقدير ، ما عدا ٤١ ، ٤٩ على وجه الظن) . وتختلف الرواية في ألفاظها اللغوية ، مما يجعل المرء لا يطمئن إليها . ولعل هذه الأمور هي التي جعلت أبا حاتم بن حيان يقول عن الخليل : « يروى المقاطيع^(٧) » . ولكننا يجب ألا ننظر أن الخليل وحده الذي فعل ذلك . فالحق أن بعض العلماء كانوا ينظرون إلى الأشياء نظرة غير عملية فيضعون القواعد

(٢) كتاب العقيقة فيها .

(١) ٢٤ ، ٥٠ ، ١٠٠

(٤) مادة علق .

(٣) ٣٦١ ، ٣٥٥/٥

(٦) باب العقيقة من كتاب الأضاحي فيه ١٨٣/١

(٥) المسند ٦/٣٩٠ ، ٣٩٢

(٧) السمعاني : الأنساب ٤٢١

والأحكام ، ولكن الممارسين للعلوم كانوا لا يعيرون هذه القواعد النظرية أدنى التفات . فجميع اللغويين الذين ألفوا في المعاجم بعد الخليل ساروا على طريقته في الاستشهاد بالحديث ، والإكثار من ذلك . أما الذين تشددوا في الحديث ، فهم النحويون ، لأن الراوى أو المحدث أكثر تعرضاً للخطأ النحوى منه للخطأ اللغوى .

ونشير في ختام القول في هذه المشكلة أن النزاع كان قائماً بين النحويين عاب الاستشهاد بالحديث في النحو . أما الاستشهاد به في اللغة فقد كان أمراً مباحاً ، قام به معاصرو الخليل ومن قبله ، ومن بعده ، في رسائلهم اللغوية الصغيرة ، ولكن على قلة نسبية ، فالخليل ليس فذاً ولا مبتدعاً في الاعتماد على الحديث في معجمه .

٢٤٨

/ الأقوال :

جميع الأقوال التى استشهد بها في الجزء المطبوع لعرب فصحاء إسلاميين إلا الحسن البصرى فهو فارسى توفى عام ١١٠ هـ ، والحق أن الحسن بلغ من اللغة والفصاحة شأواً بعيداً ، أعجب البصريين كل الإعجاب ، حتى قال عنه أستاذ الخليل أبو عمرو بن العلاء : « لم أرقروين أفصح من الحسن والحجاج » . ولا شك أن الخليل تأثر بنظرة أستاذه إليه ، وتسويته بينه وبين الحجاج ، الذى كان يعتبر من أفصح خطباء العرب في عهد بنى أمية . ومقابلة هذه الشواهد بشواهد الرسائل اللغوية الصغيرة التى كانت شائعة في عهد الخليل تبين الاتفاق التام بين الشواهد في النوعين ، وفي طريقة الاستشهاد نفسها . فالخليل لم يأت بشيء من عنده في هذا الميدان ، إلا أنه وسع المجال ، فاستشهد بالفرس والمولدين الفصحاء العالمين ، ولم يكن يفعل ذلك معاصروه ، ولا من بعده .

مآخذ :

كتاب العين أول معجم عربى ، ومن الطبعى ألا تخلو الأمور المبتكرة من مآخذ ونقص ، لا يحس بها أصحابها لانشغالهم بهذا الوليد الجديد وتصويره على غير مثال ، ولا بد أن يكون قاصراً ضعيفاً شأنه شأن كل وليد . وكذا كان شأن كتاب العين ، وخاصة أنه اجتمع إلى ذلك وفاة مؤلفه قبل أن يتمه ، فقام بذلك العمل أحد تلاميذه ، فكان ذلك السبب الأول لأكثر هذه المآخذ ، وقد أورث كتاب العين بعض هذه المآخذ المعجمات العربية كلها ، وبعضها الآخر مدرسته التى أخلصت لمنهج . وأحاول في هذا الفصل أن أصف ما أخذته العلماء عليه خاصة ، أما ما شاركته فيه مدرسته فنؤخره إلى ختام الكلام عنها ، وكذلك ما شاع بين معاجم العربية تؤخره إلى أواخر هذه الرسالة (١) .

(١) وانظر وصف الكتب التى نقدته .

١ / — أول هذه المآخذ التصحيف ، الذى اتهمه به أكثر الباحثين بل كلهم .
وعلمه الدكتور أحمد أمين^(١) بأن الكتابة فى ذلك العصر لم تكن تُنقَط ، وحروف اللغة
العربية متقاربة فى الشكل ، فبين الفاء فى الوسط والغين تقارب ، والتاء والنون كذلك
... إلخ . فأوقع هذا اللغة العربية ومؤلفاتها فى كثير من اللبس . وقد أورد السيوطى فى
مزهرة^(٢) ما أخذ على كتاب العين من التصحيف ، وتعداده قريب من السبعين مأخذاً ،
وقال فى آخره : « هذا غالب ما ذكر أنه صحَّف فيه صاحب العين » . وأظن أن هذا
العدد لا يستحق كل هذه الضجة ، التى أحدثها الأزهرى فى مقدمة تهذيبه ، وكاد يقضى
بها عل صوت الخليل الوقور المتزن ، الذى لا يدعى زهوا ولا كبرياء ، لا فى معجمه ولا
فى مقدمته . قال الأزهرى^(٣) : « فلنذكر ... أقواما اتسموا بسمعة المعرفة وعلم اللغة ،
وألفوا كتباً أو دعواها الصحيح والسقيم ، وحشوها بالمرال المفسد ، والمصحَّف المغير ،
الذى لا يتميز ما يصح منه إلا عند الثَّقاب المبرز ، والعالم الفطن ، لنحذر الأغمار اعتماد
ما دونوا ، والاستئمان إلى ما ألفوا . فمن المتقدمين الليث بن المظفر الذى نحل الخليل بن
أحمد تأليف كتاب العين ... » . والحق أن الإنسان يشعر عند قراءة مقدمة التهذيب
نفسه ، أن الأزهرى كان متحاملا على الليث ، كما تحامل على معاصريه ، وكأنما أراد أن
يغض من معاجم سابقيه ومعاصريه جميعا ليرفع من شأن معجمه هو ، الذى صعد به إلى
عنان السماء ، ووضعه فى مرتبة سنية .

وهذا العدد من المآخذ ، يُنازع فى بعضه ، أو كثير منه ، فالسيوطى يقول^(٤) :
« وذكر فى (باب حنك) يقال للعود الذى يضم العراصيف حنكة وحناك . والرواية
عن أبى زيد حكمة وحباك ، فيما أخبرنى به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ،
/ فصحف كتصحيف صاحب العين » . ويقول أيضا^(٥) : « وذكر فى (باب رغل)
رغلها رغلا رضعها فى عجلة ، والصواب بالزاي ، عن أبى زيد ، وقد صحف أبو عبيد
هذا الحرف أيضا » . فمن أدراهم بأن أبى زيد لم يصحف ، والخليل وأبا عبيدة أصابا ؟
ويقول الأب أنستاس الكرملى^(٦) معلقا على أحد نقود الأزهرى للعين : « قال
الخليل فى مادة (خ ص ب) الخصب (ومضبوطة ضبط قلم بكسر الخاء المعجمة ،
وإسكان الصاد المهملة ، وفى الآخر باء موحدة تحتية) حية بيضاء تكون فى الجبل .
قال الأزهرى : وهذا تصحيف ، وصوابه الخضب بالخاء والضاد . وقال : وهذه

(٢) ١٩٣/٢

(١) ضحى الإسلام ٢٦٩/٢

(٤) المزهر ١٩٣/٢

(٣) تهذيب اللغة ١ : ٢٨

(٦) مجلة الثقافة ، السنة الأولى ، العدد ٧٢ ص ٤٢

(٥) المزهر ١٩٥/٢

الحروف وما شاكلها، أراها منقولة من صحف سقيمة إلى كتاب الليث، وزيدت فيه، ومن نقلها لم يعرف العربية فصحف وغير، فأكثر.

« على أن الحضب بمعنى حية بيضاء جبلية واردة أيضا في قاموس الفيروز آبادي، إلا أنه ضبطها بضم الأول في هذا المعنى. ونظن الصواب مع اللسان، لأن الكلمة من قبيل احتياء التصحيف، أي أن نقطة الكلمة تنتقل من حرف إلى حرف، فقد قالوا مثلا العرب، والعزب، والعرب (أي السحاق)، وقالوا الحال والخال والجال، بمعنى الراية. ومثل هذه التصحيفات كثيرة، وسببها تشابه الحروف بعضها لبعض.

« وهناك سبب آخر، هو أن الحضب للحية تجانس Aspis فإذا حذفنا من آخرها is وهي علامة الإعراب عندهم رأينا الكلمتين واحدة في اللفظ والمعنى، أي خصب أو حضب وبلسان العلم Coluber Haic وقال العلامة بوازاق E. Boisacq: إن أصل الكلمة اليونانية مجهول، وقد ظن لاوى Lewy أن الكلمة عبرية النجار من (صفا) أي الأصل. ونحن نقول إنها من العربية كما ترى. »

/ وآخر الأمر فإننا نقول مع السيوطي^(١): « إن سلم فيه ما ادعى من التصحيف، ٢٥١ يقال فيه ما قالته الأئمة: ومن ذا الذي سلم من التصحيف. زد على ذلك أن الليث ربما صحف بعض الألفاظ وهو يقرؤها من الصحف التي تركها الخليل.

٢ — أخذ عليه أبو بكر الزبيدي في استدراكه وأحمد بن فارس انفراده بكثير من الألفاظ، مثل قوله^(٢): « الناسوعاء اليوم التاسع من الحرم. وقال الزبيدي ... لم أسمع بالناسوعاء، وأهل العلم مختلفون في عاشوراء؛ فمنهم من قال إنه اليوم العاشر من الحرم، ومنهم من قال إنه اليوم التاسع. »

ولكن الانفراد ببعض الأشياء أمر طبيعي، وقد انفرد كثير من اللغويين بأشياء، كما يظهر من النوع الخامس في مزهر النسيوطي، الذي يقول^(٣): « وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان كأبي زيد والخليل والأصمعي ... وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه. »

٣ — أخطاء صرفية اشتقاقية كذكر حرف مزيد في مادة أصلية، أو مادة ثلاثية في مادة رباعية^(٤)، ونحو ذلك. ومثاله قوله: « التحفة مبدلة من الواو، وفلان يتوحف. قال الزبيدي^(٥): ليست التاء في التحفة مبدلة من الواو، لوجودها في التصارييف.

(٢) المرجع نفسه ٦٦/١

(٤) نفس المرجع ٤٣/١

(المعجم العربي — ح ١)

(١) المزهر ٤٤/١

(٣) نفس المرجع ٦٣

(٥) نفس المرجع ٥٥

وقوله يتوحف ، منكر عندى . وربما أدخل الناقدون فى هذا الصنف إيراد الشائى الخفيف والثلاثى المضاعف المفكوك المثلين (تحت مثلا) والرباعى المضاعف فى الشائى المضاعف ، وأمثال دهدع من الرباعى فى الثلاثى ، وأبواب اللفيف ، وخلطه الرباعى بالخماسى ، والمعلل الواوئى بالياء والمهموز . ومن هذا الصنف أيضا خطؤه فى بعض القواعد ، مثل قوله (١) : « ليس فى الكلام نون أصلية فى صدر / كلمة . قال الزيدى ٢٥٢ فى استدراكه : جاءت كثيرا فى صدر الكلمة نحو نهشل ونهسر ونعنع . »

٤ — اختلاف نسخه واضطراب رواياته وما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين ، والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين . وقد علل ثعلب هذا بأنه من زيادات الناس فيه ، وبأن الكتاب لم يؤخذ من العلماء الذين حشوه وإنما وجد بنقل الوراقين (٢) . وقد أدخل البصرة على يد أحدهم . ومن الطبيعى أن ذلك لا يعيب الخليل ، ولا كتابه الأصل ، ولكن على مستعمله أن يخلصه من هذه الشوائب . وقد فعل ذلك العلماء الذين رجعوا إليه ، من أمثال الأزهرى والقالى وأحمد بن فارس ولذلك لا نجد عندهم فى مقتبساتهم من العين ، أغلب الأسماء المذكورة فى الجزء المطبوع ، ولا ما روى عنها . ويتصل بهذا المأخذ إيراد الألفاظ المولدة ، قال (٣) : « بس بمعنى حسب . قال الزيدى فى استدراكه : بس بمعنى حسب غير عربية » وقد رأينا الخليل ميالا إلى أمثال تلك الألفاظ مع معرفته بعدم التكلم بها فى البوادرى .

٥ — إهماله أبنية مستعملة فى اللغة ، لم يذكرها لأنه لم يسمع فيها شيئا ، ووصفها بأنها مهملة . وقد استدرك عليه اللغويون كثيرا من هذه الأبنية ؟ وأشاروا إلى أنها مهملة عند الخليل . قال أحمد بن فارس (٤) : « وفى كتاب الخليل أن هذا البناء مهمل . وقد يشذ عن العالم الباب من الأبواب » والسبب فى هذا النقص عند الخليل معروف فهو أول من جمع فى اللغة كتابا كبيرا ، فالعلم ما يزال يادئا فى عهده . وقد أكمل من جاء بعده من اللغويين هذا النقص فى معاجهم العامة أو ردودهم على الخليل ، وتكملائهم له .

٦ — يتصل بالنقص السابق ، نقص آخر داخل المواد نفسها التى ذكرها / ووصفها بأنها مستعملة ، فهذه المواد لم يستوف صيغها ، ولا معانيها المختلفة الكثيرة . ٢٥٣ وقد أحاط بهذا النقص نفس الظروف التى أحاطت بسابقه ، وناله ما ناله من علاج من المتأخرين . ويكفى أن تضاهى أى مادة من مواد العين بمثلتها من أى معجم متأخر ، لترى الفرق وأضحا بارزا .

(٢) نفس المرجع ٤٢/١

(١) الزهر ٤١/٢

(٤) مقاييس اللغة ، مادة عكش .

(٣) نفس المرجع ١٤٨

وصفوة القول بعد شرح هذه المآخذ قول السيوطي^(١) : « أما أنه يُخطأ في لفظة من حيث اللغة ، بأن يقال هذه اللفظة كذب ، أو لا تعرف ، فمعاذ الله ، لم يقع ذلك ، وحيث لا قدح في كتاب العين » . ولكن السيوطي في قوله هذا مغال بعض الشيء ، فقد انفرد الخليل بألفاظ غريبة ، بُه عليها في المعاجم ، ومر علينا بعضها .

ولكن أتى للمتأخرين أن يفهموا هذه الحقائق فقد كان يكفي أن يذكر أمامهم كتاب العين حتى تنال الشتائم والتهم جزافا . وأقرب مثال لذلك الأشموني الذي قال عن لفظ انفرد به الخليل^(٢) : « وندر قرعيلانة ، لأنه زيد فيه حرفان [أى في الخماسي] وأحدهما نون . وقيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ، فلا يلتفت إليه » .

ومن الطبيعي أن يشاركه الصبان محشيه في شتائمه ، قال : « قوله (إلا من كتاب العين) أى المحشو بالخطأ » . ومن الواضح أنه يقصد أخطاء لغوية ، والكتاب مبرأ من ذلك ، ولكنها الشهرة السيئة .

٢٥٤

/ مؤلف العين :

أثار كتاب العين ضجة عظيمة حال وصوله إلى البصرة ، وتشعبت فيه الآراء بين الذم والمدح ، واختلفت أيضا بين تصديق نسبته إلى الخليل وردها . وبقي هذا الخلاف عهدا بعيدا ولكنه كاد أن يستقر اليوم . فقد ذهب الناس قديما في مؤلف الكتاب إلى فرق ثلاثة : تؤيد أولاها أن الخليل هو مؤلف الكتاب ، وتنكر ثانيها ذلك ، أما الثالثة فتقف موقفا وسطا . ونتبع آراءهم في هذا الموضع لأنها تلقى أضواء كثيرة على الكتاب نفسه ، وما فيه من خصائص .

أما الفريق المؤيد فتألف قديما من المبرد ، وابن درستويه ، والزجاجي ، وابن دريد ، وابن فارس ، وابن عبد البر ، وابن خير ، وابن الأنباري ، وابن خلدون ، وحديثا من جورجى زيدان ، ومحمد بن شنب ، ومحمد صديق حسن خان^(٣) . ولاداعي لذكر أقوالهم .

المنكرون :

أما من تنسب إليه أقوال تنكره فكثيرون أشهرهم النضر بن شميل ، ومؤرج السدوسي ، ونصر بن علي الجهضمي ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو حاتم السجستاني ،

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ١٥٥/٤

(١) الزهر ٤٤/١

(٣) ابن دريد : الجمهرة ٣/١ . ابن فارس : المقاييس ٣/١ . ابن الأنباري : نزهة الألبا ٥٥ .

ابن خلدون : المقدمة ٤٥٥ . السيوطي : الزهر ٥/١ . جورجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ١٢٢/٢ . دائرة المعارف الإسلامية ، مادة خليل .

وابن دريد ، وابن فارس ، وابن جنى ، والقالى ، والأزهرى ، وغيرهم^(١) ولم تُرو لنا أقوالهم جميعا ، ولذلك أسوق هنا ما وصلت إليه من أقوال :

١ — سئل النضر بن شميل^(٢) (٢٠٤ هـ) عنه فأنكره ، فقليل له : « لعله ألفه بعدك ؟ » فقال : « أو خرجت من البصرة حتى دفنت الخليل بن أحمد ؟ » .

٢ / — روى أبو على القالى^(٣) : « لما ورد كتاب العين من بلد خراسان فى زمن أبى حاتم ، أنكره أبو حاتم وأصحابه أشد الإنكار ، ودفعه بأبلغ الدفع » . ٢٥٥

٣ — قال ابن النديم^(٤) : « لم يرو هذا الكتاب عن الخليل بن أحمد ، ولا روى فى شيء من الأخبار أنه عمل هذا البتة » .

٤ — قال الأزهرى^(٥) : « كان الليث رجلا صالحا عمل كتاب العين ، ونسبه إلى الخليل لينفق كتابه باسمه ، ويرغب فيه » .

٥ — قال ابن فارس^(٦) : « قال بعض الفقهاء كلام العرب لا يحيط به إلا نبى ، وهذا كلام حرى أن يكون صحيحا . وما بلغنا أن أحدا ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها . فأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما فى خاتمته من قوله : « هذا آخر كلام العرب » ، فقد كان الخليل أروع وأتقى لله جل ثناؤه من أن يقول ذلك » .

٦ — قال ابن جنى فى الخصائص^(٧) : « أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحتمل على أصغر أتباع الخليل فضلا عن نفسه . ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره .. وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أوما إلى عمل هذا الكتاب إيماء ، ولم يله بنفسه ولا قرره ولا حرره . ويدل على أنه قد كان نحاه نحوه أنى أجد فيه معانى غامضة ونزوات للفكر لطيفة ، وصنعة فى بعض الأحوال مستحكمة . وذاكرت به يوما أبا على فرأيت منكره ، فقلت له : إن تصنيفه منساق متوجه ، وليس فيه التعسف الذى فى كتاب الجمهرة . فقال : الآن إذا صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيدا ، أيؤخذ به فى العربية . أو كلاما هذا نحوه » .

٧ / — استدلى أبو بكر محمد بن حسن الزبيدى^(٨) على أنه ليس للخليل : ٢٥٦

(أ) بما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين .
(ب) وبأن جميع ما وقع فيه من معانى النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ، وبخلاف مذهب البصريين .

(١) السيوطى : الزهر ٣٨/١ — ٤٥ (٢) ياقوت : معجم الأدباء ٢٢٧/٦

(٣) السيوطى : الزهر ٤٢/١ (٤) ابن النديم : الفهرست ٤٢

(٥) السيوطى : الزهر ٣٩/١ . التهذيب ٢٨/١ (٦) الصاحبى ١٨

(٧) ٢٨٨ : ٣ . السيوطى : الزهر ٤٠/١ (٨) نفس المرجع ٤٢ ، ٤٣

الرد عليهم :

١ — أما قول النضر بن شميل فيجب أن نقف أمامه حذرين . فهو ينكر على الخليل تأليف الكتاب وينكر أنه ابتعد عنه حتى وفاته . ولكن النضر نفسه قال ^(١) : « أقمت بالبادية أربعين سنة » . ولما أضرب به المقام في البصرة من ضيق المعيشة رحل إلى خراسان ، واتصل بالمأمون ، وأقام بها وبمرو ^(٢) . فهل هذه الرحلات في البوادي ، إن قلنا إن رحلته إلى خراسان كانت بعد وفاة الخليل ، لم تكن غيبة عن الخليل ؟ أظن أنها غيبة ، وغيبة طويلة ، كان في وسع الخليل أن يؤلف فيها كتابا لا كتابا واحدا . ويتضح من تاريخ وفاة النضر (٢٠٤ هـ) أنه لم يقم بهذه الغيبة الطويلة ، ثم سفره إلى خراسان جميعا بعد وفاة الخليل ، ولذلك لا نوافق النضر على قوله . يضاف إلى ذلك أن الروايات مضطربة بصدد موقفه وموقف تلاميذ الخليل الآخرين فهو معارض ، ومؤلف لكتاب يسمى « المدخل إلى كتاب العين » ومكمل للعين نفسه ^(٣) .

٢ — وأما قول أنى على القالى بإنكار أنى حاتم له ، فهو يدل على رأى أنى حاتم وأصحابه في الكتاب ، وما وقع فيه من اضطراب وزيادات ، جعلتهم يرفضونه ولا يرضون عنه . ولكن هذا لا يجعلنا ننكر على الخليل إسهامه فيه ، وخاصة أن القالى نفسه وثق به ، وأدخله في بارعه ، ونسب مواده إلى الخليل .

٣ / — أما قول ابن النديم فيقوم على شقين : عدم رواية أحد الكتاب عن الخليل ، ٢٥٧ وعدم إخبار أحد بأنه من تأليفه . والشق الأول تبطله الروايات التالية : صرح ابن فارس ^(٤) بأنه روى كتاب العين عن علي بن إبراهيم القطان ، عن أنى العباس أحمد بن إبراهيم المقداني ، عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لزة الأصفهاني ومعروف بن حسان ، عن الليث عن الخليل . وذكر أبو محمد بن درستويه ^(٥) أنه سمع كتاب العين عن أنى الحسن على بن مهدي الكسروي ، عن محمد بن منصور المعروف بالزجاج المحدث ، عن الليث بن مظفر ، عن الخليل . وسمعه ابن درستويه من علي بن مهدي بن العلاء السجستاني ، ثم أخذ دعلج نسخته : ورواه أيضا أبو علي ^(٦) الغساني ، عن الحافظ أنى عمر بن عبد البر ، عن عبد الوارث بن سفيان ، عن القاضي منذر بن سعيد ، عن أنى العباس أحمد بن ولاد النحوي ، عن أبيه ، عن أنى الحسن علي بن مهدي ، عن أنى معاذ عبد الجبار بن يزيد ، عن الليث بن مظفر بن نصر بن سيار ، عن الخليل . ورواه عن

(١) ابن الأنباري : نزعة الألبا ١١١ (٢) السيوطي : البغية ٤٠٤

(٣) وفیات الأعيان ٢٥٣/١ (٤) المقاييس ٣/١

(٥) ابن النديم : الفهرست ٤٣ (٦) السيوطي : المزهر ٤٦/١

هذا السند أيضا أبو بكر محمد بن خير^(١) . ومنذر بن سعيد البلوطي هو صاحب النسخة المشهورة التي كتبها بالقيروان وعورضت بنسخة شيخه بمكة . ولكن الليث بن المظفر ، على الرغم من عدم معرفتنا تاريخ وفاته ، يرجح أنه توفي عام ١٨٠^(٢) . وتوفي راويته قتيبة بن سعيد عام ٢٤٠ ، عن حوالى تسعين سنة^(٣) . فيرجح إذن أن أبا معاذ عبد الجبار بن يزيد ، راويته الثاني ، توفي حوالى هذا التاريخ . ولما كان علي بن مهدي توفي فيما بين عامي ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، في أثناء ولاية بدر المعتضدى على أصبهان . فقد جعل هذا المستشرق برونلش^(٤) يميل إلى أنه اطلع على كتاب العين في النصف الثاني من القرن الثالث ، أى بعد وفاة أبى معاذ . واستنتج من ذلك أن رواية ابن النديم أصح ، أى أن علي بن مهدي لم يأخذ عن أبى معاذ مباشرة ، وإنما أخذ عن حفيد الليث محمد بن منصور . ويميل لى إلى هذا الاستنتاج ، حياة علي بن مهدي في عهد حفيد الليث ، وانفصاله عنه بجيلين ، لا جيل واحد ، كما في رواية أبى معاذ . وروى الكتاب أيضا شمر ، عن محارب من أهل مرو^(٥) .

٢٥٨

اجتماع هذه الروايات يجعلنا ننكر على ابن النديم قوله الذى وافق فيه ثعلب^(٦) ونقبل قول السيوطي^(٧) : « وقدما اعتنى به القدماء ، وقبله الجهابذة » ، ونرجح أنه يعنى أنه « وجد بنقل الوراقين » ، ولم يروه عن الخليل والعلماء المذكورين فيه علماء ثقاة^(٨) ، أو أنه عنى أن جميع رواياته تنتهى إلى الليث وحده ، ولم يروه أحد غيره من تلاميذ الخليل . وسبب ذلك ظروف تأليف الكتاب . والشق الثاني تنكره أقوال الطائفة الثانية من العلماء الذين ذكرناهم ، وأقوال الطائفة الثالثة .

٤ — أما عبارة الأزهرى التى رواها السيوطي ، فمبتورة من موضعها في مقدمة تهذيب اللغة فلم يتضح مقصوده منها ، فقد قال^(٩) : « فمن المتقدمين الليث بن المظفر الذى نحل الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين جملة ، لينفقه باسمه ، ويرغب فيه من حوله » . فهو لا ينكر نسبة الكتاب إلى الخليل ، وإنما ينكر أن كل ما فيه وجملة له . ومما يوضح رأيه هذا ، أنه يتبع قوله السابق الخیر التالى « وأثبت لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٤٩

(٢) صديق الفارسي : العرب في الفصحى ، مجلة إسلاميات ٦٩

(٣) مجلة إسلاميات ٦٩

(٤) نفس المرجع ٧٠

(٥) تهذيب اللغة ١ : ٣٠

(٦) السيوطي : المزهر ١/ ٣٩

(٧) نفس المرجع ٤٥

(٨) نفس المرجع ١/ ٣٩ ، ٤٢

(٩) تهذيب اللغة ١ : ٢٨

الفقيه أنه قال : « كان الليث بن المظفر رجلا صالحا ، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين ، فأحب الليث أن ينفق الكتاب / كله ، فسمى لسانه الخليل . فإذا رأيت في ٢٥٩ الكتاب : سألت الخليل بن أحمد ، أو أخبرني الخليل بن أحمد ، فإنه يعني الخليل نفسه . وإذا قال : قال الخليل ، فإنما يعني لسانه نفسه » . فالخير بين لنا رأى الأزهري في الكتاب ، بغض النظر عن صحة هذا الخبر أو زيفه ، فهو يرى أن الخليل أسهم فيه بقسط ، ثم أكمله الليث . ويقول الأزهري أيضا في مقدمة التهذيب ^(١) : « لم أر خلافا بين اللغويين أن التأسيس المجهول في أول كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تلقفه إياه عن فيه » .

٥ — وأما قول ابن فارس فلا يدل على إنكاره على الخليل تأليف العين ، وخاصة إذا ضمنا إليه ما قاله في صدر كتابه مقاييس اللغة . والأمر الوحيد الذي يدل عليه ، هو نفى صدور هذه العبارة عن الخليل ، لورعه وتقواه . يضاف إلى ذلك أن ابن فارس أساء فهم عبارة الخليل ، قال الأزهري في مقدمة تهذيبه ^(٢) : « وإنما أراد الخليل رحمه الله أن حروف اب ت ث عليها مدار جميع كلام العرب ، وأنه لا يخرج شيء منها عنها ، فأراد بما ألف منها معرفة جميع ما يتفرع منها إلى آخره ، ولم يرد أنه حصل جميع ما لفظوا به من الألفاظ على اختلافها ، ولكنه أراد أن ما أسس ورسم بهذه الحروف ، وما بين من وجوه ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا في سالمها ومعلتها ، على ما شرح من وجوها أولا فأولا ، حتى انتهت الحروف إلى آخرها ، يعرف به جميع ما هو من ألفاظهم ، إذا تتبع ، لا أنه تتبعه كله فحصله ، أو استوفاه فاستوعبه ، من غير أن فاته من ألفاظهم لفظة ، ومن معانيهم للفظ الواحد معنى . ولا يجوز أن يخفى على الخليل مع ذكاء فطنته ، وثقوب فهمه ، أن رجلا واحدا ليس بنبي يوحى إليه [لا] يحيط علمه بجميع لغات العرب وألفاظها على كثرتها حتى لا يفوته منها شيء . وكان الخليل أعقل من أن يظن هذا ، وإنما معنى جماع كلامه ما بينته ، فتفهمه » .

٢٦٠ / وقد أساء فهم العبارة كثيرون غير ابن فارس ، قال الأزهري أيضا ^(٣) : « قد أشكل معنى هذا الكلام على كثير من الناس ، حتى توهم بعض المتحذلقين أن الخليل لم يف بما شرط لأنه أهمل من كلام العرب ما وجد في لغاتهم مستعملا . وقال أحمد البشتي الذي ألف كتاب التكملة : نقض الذي قاله الخليل ما أودعناه كتابنا هذا أصلا ، لأن كتابنا يشتمل على ضعفى كتاب الخليل ويزيد ، وسترى تحقيق ذلك إذا حزت جملة ويبحث

عن كنهه . قال الأزهرى : « ولما قرأت هذا الفصل [أى هذا الكلام] من كتاب البشتى استدلت به على غفلته وقلة فطنته وضعف فهمه ، واشتفت أنه لم يفهم عن الخليل ما أراده ، ولم يظن للذى قصده » .

فالخليل قصد الأبنية ، أما ابن فارس فظن أنه قصد ألفاظ العربية ومعانيها جميعها ، ولذلك قال ما قال ، ولو فهمها على وجهها الصحيح ما أنكر منها شيئا .

٦ — أما عبارة ابن جنى فتبين لنا أنه هو نفسه كان يميل إلى أن فكرة الكتاب ومنهجه من عمل الخليل ، وأن أبا علي الفارسي اعترض على ذلك ، وأتى بمثاله الذى لا ينطبق على هذه الحالة هنا ، ولذلك ندع قوله إلى غيره .

٧ — أما رأى أبى بكر محمد بن حسن الزبيدى فيستند فى الحق على دليلين قويين . ولكن قبل مناقشتها نجب أن نقول إنه هو نفسه يستخلص منهما (١) أن « أكثر الظن فيه أن الخليل سبب أصله ، وثقف كلام العرب ثم هلك قبل كاله ، فتعاطى إتمامه من لا يقوم فى ذلك مقامه » . ويستمد الدليل الأول أهميته من الأقوال المذكورة فى الكتاب ، منسوبة إلى من عاش بعد وفاة الخليل ، أو بعبارة أبى بكر الزبيدى نفسه (٢) « اختلاف نسخته ، واضطراب رواياته ، إلى ما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين . فهذا كتاب منثر بن سعيد القاضي الذى كتبه بالقروان وقابله بمصر / بكتاب ابن ولاد ، وكتاب ابن ثابت المنتسخ بمكة ، قد طالعناهما فالفينا فى كثير من ٢٦١ أوابهما ، أخبرنا المسعرى عن أبى عبيد ، وفى بعضها ، قال ابن الأعرانى . وقال الأصمعى : هل يجوز أن يكون الخليل يروى عن الأصمعى وابن الأعرانى أو أبى عبيد فضلا عن المسعرى ؟ وكيف يروى الخليل عن أبى عبيد ، وقد توفى الخليل سنة سبعين ومئة ، وفى بعض الروايات سنة خمس وسبعين ومئة ، وأبو عبيد يومئذ ابن ست عشرة سنة ، وعلى الرواية الأخرى ابن إحدى وعشرين سنة ، لأن مولد أبى عبيد سنة أربع وخمسين ومئة ، ووفاته سنة أربع وعشرين ومئتين ؟ ولا يجوز أن يسمع عن المسعرى علم أبى عبيد إلا بعد موته . وكذلك كان سماع الخشنى منه سنة سبع وأربعين ومئتين فكيف يسمع الموتى فى حال موتهم أو ينقلون عن ولد من بعدهم ؟ » .

ونحن نسلم للزبيدى بكل ما أتى به ، ونوافقه أن جميع هذه الروايات ليست للخليل ، ولكن هذا لا يعنى إنكار تأليف الخليل للكتاب جملة ، وإنما يعنى أن هناك زيادات أدخلت فى الكتاب بعد تدوينه . وليس هذا بالأمر الغريب فى الكتب العربية .

(١) السيوطى : المزهر ٤١/١ . وانظر مقال « دراسة فى كتاب العين » فى مجلة كلية الآداب من

(٢) نفس المرجع ٤٢

جامعة بغداد ، سنة ١٩٦٧

ولنضرب المثل بكتاب النوادر لأبي زيد المطبوع في بيروت ، فهو مليء بالمواد المنسوبة إلى غير أبي زيد من تلاميذه وغير تلاميذه ؛ أو بنوادر الأصمعي التي حدث لها في خزائن آل طاهر ما حدث للعين في خزائهم ، ولكن الأصمعي بين ما زيد في نوادره ، أما الخليل فتوفي قبل ذلك .

يضاف إلى ذلك أن الكتاب تسربت إليه أشياء ليست من الخليل في أثناء تدوينه ونسب الكلام عليها في حينها .

والدليل الثاني يشرحه الزبيدي فيقول (١) : « ومن الدليل على صحة ما ذكرناه أن جميع ما وقع فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ، وبخلاف مذهب البصريين . فمن ذلك ما بدئ الكتاب به وبنى عليه من ذكر مخارج الحروف في تقديمها وتأخيرها ، وهو على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل في كتابه ، / وسيبويه حاصل ٢٦٢ علم الخليل وأوثق الناس في الحكاية عنه ، ولم يكن ليختلف قوله ولا ليناقض مذهبه . ولسنا نريد تقديم حرف العين خاصة للوجه الذي اعتل به ولكن تقديم غير ذلك من الحروف وتأخيرها . وكذلك ما مضى عليه الكتاب كله من إدخال الرباعي المضاعف في باب الثلاثي المضاعف وهو مذهب الكوفيين خاصة . وعلى ذلك استمر الكتاب من أوله إلى آخره ، إلى ما سنذكره من نحو هذا . ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تنقيف الثنائي الخفيف من الصحيح والمعتل ، والثنائي المضاعف من المعتل ، والثلاثي المعتل بعنتين ، ولما جعل ذلك كله في باب سماه اللفيف فأدخل بعضه في بعض وخلط فيه خلطاً لا ينفصل منه شيء عما هو بخلافه ، ولوضع الثلاثي المعتل على أقسامه الثلاثة ليستبين معتل الياء من معتل الواو والهمزة ، ولما خلط الرباعي والخماسي من أولهما إلى آخرهما » .

وتبين لنا سابقاً من دراسة مذهب الخليل في مخارج الحروف وأبنية الأفعال المختلفة بالتفصيل في وصف مقدمة كتاب العين ، أن أبا بكر الزبيدي غير دقيق في كلامه ، وأن ليس بصحيح أن مذهب الخليل موافق فيها لمذهب الكوفيين . ولكنه خالف البصريين فيها أحياناً . وواقعهم أحياناً أخرى . فنظر المتأخرون إلى ما خالف فيه البصريين على أنه كوفي ولو لم يوافق الكوفيين كما حدث في نظام مخارج الحروف . ولو كان ما جاء في الكتاب من نحو يوافق مذهب الكوفيين ما عابه هؤلاء . ولكننا نسمع عكس ذلك : المبرد البصري يرفع من قدره ، وتعلب والمفضل بن سلمة الكوفيان يعيبانه (٢) .

(٢) تهذيب اللغة ١ : ٢٩

(١) السيوطي : المزهر ١ / ٤٣

الطائفة الثالثة :

ويؤدى بنا ذلك إلى الطائفة الثالثة ، وتألفت قديما من ثعلب وإسحاق بن راهويه والسيرافى والأزهري وابن المعتز وأبى الطيب اللغوى وأبى بكر الزبيدى ، وغيرهم ، ٢٦٣ / وأخيرا من السيوطى والأب أنستاس الكرملى وغيرهما . ونؤخر قول ثعلب لأنه يحتاج إلى وقفة طويلة . أما ابن المعتز فقال (١) : « كان الخليل منقطعا إلى الليث فلما صنف كتابه العين خصه به . فحظى عنده جدا ووقع منه موقعا عظيما ووهب له مئة ألف . وأقبل على حفظه وملازمته ، فحفظ منه النصف . واتفق أنه اشترى جارية نفيسة فغارت ابنة عمه ، وقالت : والله لأغيظنه ، وإن غظته فى المال لا يبالي ، ولكن أراه مكبا ليله ونهاره على هذا الكتاب ، والله لأفجعه به ؛ فأحرقته . فلما علم اشتد أسفه . ولم يكن عند غيره منه نسخة ، وكان الخليل قد مات ، فأملى النصف من حفظه ، وجمع علماء عصره وأمرهم أن يكملوه على نمطه ، وقال لهم : مثلوا واجتهدوا . فعملوا هذا التصنيف الذى بأيدي الناس » . وهذه القصة « الرومسية » لها دلالتها ... دلالتها على حياة القصور والبلاط ، حيث تختلف الجوارى ويكيد بعضهم لبعض ، وحيث لا تكفى نكبة المال للإغظة ... نعم حياة القصور التى عاش فيها ابن المعتز لا لليث . ولها دلالتها أيضا على أن كثيرا من معلومات الكتاب ترجع إلى علماء أو رواة غير الخليل .

وقال محمد بن عبد الواحد الزاهد (٢) : « حدثنى فتى قدم علينا من خراسان وكان يقرأ على كتاب العين ، قال : أخبرنى أبى ، عن إسحاق بن راهويه ، قال : كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلا صالحا ، وكان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده ، وأحب الليث أن ينفق سوق الخليل فصنف باقى الكتاب وسمى نفسه الخليل . وقال لى مرة أخرى : فسمى لسانه الخليل من حبه للخليل بن أحمد ، فهو إذا قال فى الكتاب قال الخليل بن أحمد فهو الخليل ، وإذا قال ، وقال الخليل مطلقا ، فهو يحكى عن نفسه . فكل ما فى الكتاب من خلل فإنه منه لا من الخليل » . وقد وافقه الأزهري على هذا الخبر ، ٢٦٤ ولكننا لا نوافقه على هذا ولا نقبل ما يرويه / هذا الفتى الخراسانى عن أبيه ، ولا نطمئن إلى الخليلين ، أو الأخلاء الثلاثة ، إن تحريرنا الدقة فى التعبير ، كما تحراها فتاهم ، فمعظم ما فى مقدمة العين التى رأى الأزهري أن جميع العلماء يتفقون على أنها للخليل ابن أحمد منسوب إلى الخليل « فقط » لا الخليل بن أحمد . وفى الكتاب (٣) حوار يدور بين الليث والخليل « فقط لا ابن أحمد » فهل نطبق على ذلك قاعدة الفتى الخراسانى ،

أو نطبقها حيث نهوى ، ولا نطبقها حيث يقودنا مزاجنا إلى ذلك ؟
وقال السيرافي^(١) : « عمل [الخليل] أول كتاب العين المعروف المشهور ، الذى به
ينهى ضبط اللغة » وعلق السيوطى^(٢) على قوله بما يلى : « وهذه العبارة من السيرافي
صريحة فى أن الخليل لم يكمل كتاب العين » .

وقال بعضهم^(٣) : « عمل الخليل من كتاب العين قطعة من أوله إلى حرف الغين ،
وكملة الليث ولهذا لا يشبه أوله آخره » . وسار على هذا رأى كثيرون . ولكننا
لا نستطيع أن نسايرهم استنادا إلى الجزء المطبوع من كتاب العين ؛ لأن فيه كثيرا من
الآراء المنسوبة إلى غير الخليل . ولذلك نقول إن الجزء الأول نفسه ليس كله من عمل
الخليل وحده أيضا .

ويشبه هذا القول بعض الشيء ما قاله ابن خلكان^(٤) : « وأكثر العلماء العارفين
باللغة يقولون إن كتاب العين فى اللغة المنسوب إلى الخليل ليس تصنيفه ، وإنما كان قد
شرع فيه ، ورتب أوائله وسماه العين فأكماله تلامذته النضر بن شميل ، ومن طبقته
كمؤرج السدوسى ونصر بن علقم الجهمضى وغيرهما ، فما جاء عملهم مناسباً لما وضعه
الخليل فى الأول ، فأخرجوا الذى وضعه الخليل منه ، وعملوا أيضا الأول . فلهذا وقع فيه
خلل كثير يبعد وقوع الخليل فى مثله » .

٢٦٥ / وهذا القول لا يمكن تصديقه بسهولة ، لأن النضر وأمثاله من تلاميذ الخليل بلغوا
فى اللغة والعلم مرتبة سنّية ترباً بهم عن الوقوع فى مثل هذا الخطأ والتشويه لتأليف
أستاذهم .

أما ثعلب ، فروى عنه أبو الطيب عبد الواحد بن على اللغوى فى كتاب مراتب
النحويين ، والصولى فى ذكر فضائل الخليل^(٥) ، أنه قال : « إنما وقع الغلط فى كتاب
العين لأن الخليل رسمه ولم يحشه . ولو كان حشاه ما بقى فيه شيئا لأن الخليل رجل لم ير
مثله . وقد حشا الكتاب قوم علماء إلا أنهم لم يؤخذ منهم رواية ، وإنما وجد بنقل
الوراقين ، فاختل الكتاب » . وارتضى أبو الطيب اللغوى فى كتاب مراتب النحويين
هذا رأى ، وفسره قائلا : « أبدع الخليل بدائع لم يسبق إليها ، فمن ذلك تأليفه كلام
العرب على الحروف فى الكتاب المسمى « بكتاب العين » فإنه هو الذى رتب أبوابه ،
وتوفى من قبل أن يحشوه » .

(٢) الزهر ٣٨/١

(٤) الوفيات ٢٥٣/١

(١) أخبار النحويين البصريين ٣٠

(٣) نفس المرجع ٣٩

(٥) المراتب ٣٠

والحق أن رأى ثعلب هذا أقرب الآراء إلى الصحة ، ونحن نظمنا إليه ، وإلى المفهوم العام من أقوال هذه الطائفة الثالثة بل الثانية أيضا ، وخاصة أنه هو الذى تؤيده أقوال الليث ، وتؤيده دراسة الكتاب . قال الليث (١) : « وكنت أسير إلى الخليل بن أحمد ، فقال لى يوما : لو أن إنسانا قصد وألف حروف ألف ، وباء ، وتاء ، وثاء على ما أمثله لاستوعب فى ذلك جميع كلام العرب ... فقلت له : وكيف يكون ذلك ؟ ... فجعلت أستفهمه ويصف لى ولا أقف على ما يصف ، فاختلفت إليه فى هذا المعنى أياما ، ثم اعتل وحججت ... فرجعت من الحج ، وسرت إليه فإذا هو قد ألف الحروف كلها على ما فى صدر هذا الكتاب ، فكان يملئ على ما يحفظ ، وما شك فيه يقول لى سل عنه فإذا صح فأثبته ، إلى أن عملت الكتاب . وإذن فالخليل ابتكر المنهج واستحضر المواد فى ذهنه ، وأخذ يملئ على الليث . ولما رأى نفسه أنه لم يستطع تهذيب الكتاب / وتمحيص المشكوك فيه ، وربما إتمامه ، حضه على سؤال العلماء ، إلى أن أنهى الليث لا الخليل الكتاب .

وتظهر هذه الظاهرة فى الكتاب أيضا ، فنرى حوارا بين الخليل والليث (٢) : « قال الخليل : فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية ... قال الليث : قلت له : فكيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوبة بشيء من هذه الحروف ؟ فقال : نحو الكشعنج والخضعنج وأشباههن ... » . وقال الليث : (قلت للخليل : « ما السراج (٣) ... ») وقال (٤) : « قلت للخليل : من أين قلت عكش مهمل ، وقد تسمت العرب بعكاشة ؟ قال : ليس على الأسماء قياس ... » .

وتصرح رواية الليث أيضا إلى جانب الإملاء والحوار ، بحض الخليل إياه على السؤال عما شك فيه وإثباته فى الكتاب . وكان لهذه النصيحة أثرها الخطير فى العين إذ يبدو أن الليث أخذ يسأل من قابله من الأعراب والعلماء ، ويبحث عن روايات غير الخليل من الأثبات ، ويدخلها دون تخرج . فنجد كثيرا من الروايات يصرح أنها ليست من الخليل . يقال (٥) : « قال غير الخليل : العواهن : السعف الذى يقرب من لب النخلة ... » أو « عن غير الخليل : لبن مكثع : أى قد ظهر زبدته فوقه (٦) » أو « وقال غيره : العذق : الكباش (٧) ... » أو « وقال بعض الناس (٨) ... » أو « وقال بعضهم (٩) ... » أو « وقيل ... » وهى كثيرة الدوران ولا يمكن تمييز ما صدر منها عن الخليل أو عن الليث ، أو عن غيرهما .

(٣) العين ٩١

(١) ابن النديم : الفهرست ٤٣ (٢) العين ٥

(٦) العين ١٠٨

(٥) العين ٤٣ ، ٦٢

(٤) العين ١٠٣

(٩) العين ٥٩ ، ٨٦ ، ٢٧

(٨) العين ١٢٥

(٧) العين ٢٠

وتظهر إلى جانب هذه الإضافات المهمة ، إضافات أخرى كثيرة منسوبة إلى / لغوين ، منهم المعروف ومنهم غير المعروف ، ومنهم من روى الخليل عنه ، ومنهم من لم يرو عنه ولا الليث في غالب الظن . وهاك ثبثاً بأسمائهم ، ومواضع ورودهم في الكتاب ، مع ترتيبهم على الألف باء^(١) :

أبو أحمد ١٠٧

أبو أحمد حمزة بن زرعة ٣ ، ٥

ابن الأعرابي ٩٨

ثعلب ١١٥

حماس ١٠٨

أبو الدقيش ٣ ، ١٠٣

زائدة ١٤ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٧١ ، ٩٣ ، ١٣٠

أبو سعيد ٣٧ ، ٤٤ ، ١٠٥

سيبويه ١١٠ ، ١٢٦

الضرير ٣٦ ، ٦٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩

أبو عبد الله ١٣

عرام ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ١٠٣ ، ١١٦ ،

١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٦

عيسى ١٨

أبو ليلى ١١٩ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٤٣

مبتكر الأعرابي ٦٣ ، ٧١ ، ١٣٦

أما ابن الأعرابي وثعلب وسيبويه وأبو عبيد فلا يحتاجون إلى تعريف . وأما أبو الدقيش فأعرابي « كان أفصح الناس » روى عنه الخليل وكثير غيره^(٢) وأبو سعيد ظن الأستاذ برونش أنه الأصمعي^(٣) ولكنني أرجح أنه أبو سعيد الضرير / الذي تردد اسمه ٢٦٨ كثيراً في الكتاب ، وهو أحمد بن أبي خالد لقي ابن الأعرابي وأبا عمرو الشيباني وحفظ عن الأعراب ، واستقدمه طاهر بن عبد الله بن طاهر حين قلده المأمون ولاية خراسان ٢١٧ هـ فأقام بنيسابور وصار بها إماماً يختار المؤدبين لأولاد قواد ابن طاهر ، وأملى بها كتباً في معاني الشعر والنوادر ، وكان شمر بن حمدويه الهروي وأبو الهيثم يوثقانه

(١) انظر مقال « دراسة في كتاب العين » في العدد العاشر من مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد .

(٢) مجلة إسلاميات ٨٤

(٣) السيوطي : المزهري ٢٠٢/٢

ويشيان^(١) عليه . وعرام بن الأصبع السلمى الأعرابى من الذين أقدمهم ابن طاهر إلى نيسابور أيضا مع أعراب آخرين^(٢) . وأبو ليلي هو الخراساني روى عن ابن عكاشة الهمداني^(٣) . وأما أبو أحمد فهو فيما يرجح حمزة بن زرعة المذكور بعده ، وظن الأستاذ برونش أن عيسى هو ابن عمر أستاذ الخليل ، ولكنه في عبارته يرد على أبي أحمد الذي يرجع أن أقواله مما أضيف إلى الكتاب ولم تكن فيه أصلا ، فلا يجوز أن يكون عيسى إذن هو ابن عمر . وورد اسم مبتكر محرفا إلى منكر ، ولكن تاج العروس ذكره بالضيغة الأولى^(٤) . وكل هؤلاء وحاس وزائدة وأبو عبد الله لا أدرى عنهم شيئا ، ولعلمهم من الأعراب الذين وردوا على خراسان في عهد ابن طاهر . ووضح من ثبت السابق أن زائدة وأبا سعيد الضرير وعراما وأبا ليلي أكثرهم ورودا في الجزء المطبوع .

وتنقسم هذه الإضافات إلى ثلاثة أنواع : اعتراضات ، وزيادات في المعاني ، وزيادات في الشواهد . ويشارك في النوع الأول أبو أحمد وزائدة والضرير وعرام وعيسى ومبتكر الأعرابى . وكانت اعتراضات أولهم نحوية ، فلعله من النحاة إذن . واعترض زائدة ذات مرة على قول للضرير^(٥) ، كما اعترض عيسى على أبي أحمد . ويشارك في النوع الثالث ابن الأعرابى وثعلب وأبو ليلي ، ويشارك أغلبهم في النوع الثاني . / ولم أجد شيئا من هذه الإضافات في المعاجم المتأخرة عن العين منسوباً إلى صاحبه ٢٦٩ إلا قولاً واحداً من عرام^(٦) . ولكن ابن فارس روى أقوال أبي ليلي في العين ونسبه إلى « قوم » ، ورواه الأزهري أيضا مع نسبته إلى ابن السكيت^(٧) ، وذكر ابن فارس أيضا أن في مادة عهك كلمات عن أعراب مجهولين لا أصل لها ، فلعله كان يقصد قول عرام في العين . ونسب الأزهري إلى الليث أقوالاً في كتاب العين منسوبة إلى زائدة وأبي ليلي ، كما فعل ابن فارس في قول الأخير منهما^(٨) . ويدل كل هذا على اختلاف نسخ العين التي وقعت إلى العلماء في معاملتها لهذه الإضافات .

وهناك نوع آخر من الإضافات أكبر خطراً ، إذ لا تفرقة بينه وبين النص الأصل في شيء . نجد في العين مثلاً^(٩) : « وهى (أى الفتحة) الأرضة أيضا ، والطحنة والعوانة والحطيطة والبطيطة واليسروعة والمهرنصانة . وقاله الله مثل كاتعه ، وقيل هو على البدل » . ونسب الأزهري العبارة بنصها مع إصلاح تحريفها إلى ابن الأعرابى وأبي عبيد ، قال :

(٢) ياقوت : معجم الأدباء ١٧/٣

(١) تهذيب اللغة ١ : ٢٤

(٤) مادة وقب .

(٣) تاج العروس ، مادة عكش .

(٦) مادة قدع .

(٥) مادة عهق .

(٩) مادة قتع .

(٨) مادتا عجر وعفك .

(٧) مادة عرج .

« أبو العباس عن ابن الأعرابي : هي السرفة والقتعة والمرنبانة والحطيطة والبطيطة والسروعة والعوانة والطحنة . أبو عبيد قاتعه إذا قاتله » ونجد في العين أيضا « ويقال ماله ملح [ولا هلمة] أى ماله جدى ولا عناق » ، ونسبها الأزهرى في تهذيبه إلى أبى زيد . ويقال في العين « الناعجة من الأرض : السهلة المستوية مكرمة للنبات ، تنبت الرمث » وهى بنصها في التهذيب منسوبة إلى أبى خيرة الأعرابي . ونسب ابن دريد إحدى العبارات الموجودة في العين إلى أبى مالك عمرو بن كركرة ونص على أنه تفرد بها^(١) ونستطيع أن ننسب عبارة أخرى إلى أبى عمرو بن العلاء^(٢) . وربما كان الخليل أو الليث هو الذى / أدخل عبارات أبى خيرة وأبى مالك وأبى عمرو دون أن ينسبها إليهم ؛ لأنهم جميعا ممن روى عنهم الخليل ، ويكون هذا نهج الخليل في كتابه . ولكن — لا شك — أن عبارات ابن الأعرابي وأبى عبيد من الزيادات غير الأصلية في الكتاب ، إلا إذا كان هذان العالمان أخذاهما منه واشتراها بها حتى نسبها الأزهرى إليهما . ومهما يكن من شيء فإن وجود هذا النوع من الزيادات له خطره إذ قد يقعنا في أخطاء ، فنسب إلى كتاب العين الأصل ما هو برىء منه .

ونخرج من هذا البحث بأن الخليل وضحت لديه فكرة المعجم ، ووضع المنهج الذى يحققها وأخذ في تنفيذه . ولكن القدر لم يمهله حتى يتمه ، فعهد به إلى تلميذه الليث ونصحه بسؤال العلماء . فبذل هذا جهده في السير على خطة أستاذه ، والإفادة مما كتبه من مادة ، ومن يلقاه من العلماء . ثم صار الكتاب إلى خزانة آل طاهر بخراسان ، فاطلع عليه القراء ، وقيدوا على هوامشه — وربما في متنه أيضا — تعليقاتهم المكملة أو الموضحة أو المعارضة . فدخل في الكتاب — في أثناء ذلك كله — مواد غريبة ونصحيفات وأخطاء ، وزيادات من غير صاحبه الأول والثانى . وقد سبق أن رأينا الأمر نفسه يحدث لنوادير الأصمعى في خزانة آل طاهر أنفسهم .

واختلفت نسخ العين في التنبيه إلى هذه الإضافات ، إذ نقلها وراقون لا علماء محققون ؛ فمنها ما نبه على صاحبه ، ومنها ما أهمل ذلك فيه إهمالا تاما أو جزئيا ، ومنها ما عزل في الهامش ، ومنها ما أقحم كله أو جزء منه في المتن ، ومنها ما ألحق في ختام المواد . ووقعت هذه النسخ المختلفة إلى اللغويين ففطنوا إلى بعض هذه الإضافات ، وأبهم عليهم بعضها الآخر . فاختلف موقفهم منها ، فأجدهم حذفها لأنه تنبه إلى إقحامها ، وآخر أخذها ونسبها إلى صاحبها أو إلى « قوم » وثالث اقتبسها ظاناً أنها من العين نفسه ، فنسبها إلى مؤلفه .

(٢) مادة عرق .

(١) مادة لع .

أما النسخة التي عثر عليها الأب أنستاس الكرملى فلا شك أنها من كتاب العين لكثرة الاتفاق بينها وبين ما اقتبسته المعاجم منه ، على الرغم من وجود بعض / خلاف بين ما فيها من آراء ، وما عرف من آراء الخليل^(١) . وهي مع ذلك زاخرة بإضافات التي رأيناها ، والتي كان أهم من قام بها عرام وزائدة وأبو سعيد الضرير وأبو ليل .

دراسات حول كتاب العين :

أثر العين ، بصفته المعجم الأول عند العرب ، في جميع المعاجم التي ظهرت بعده ، وإن اختلف هذا الأثر في كل منها . فقد تأثرت جميعها بخطته في اعتبار الحروف الأصول وحدها في ترتيب الكلمات ، ولم يحد واحد منها عن هذه الخطة . وتأثرت به جميعها في عدم ترتيب موادها من الداخل ، وفي علاج أمور مختلفة فيها تتصل بالحيوان والنبات والأعلام وغير هذه الموضوعات إلى جانب الموضوعات اللغوية من تفسيرات ولغات قبلية ومعرب ومولد ، حتى إننا لنجد كثيرا من عباراته بنصها في أكثر المعاجم المتأخرة . وتبت جميعها — أو معظمها — الغرض الذي أراد أن يحققه وهو جمع اللغة كلها ، بوضوحها وغيرها . ولم يشذ عن ذلك إلا الجهمرة وربما الصحاح والأساس . ولكن الجهمرة ادعى صاحبها أنه يجمع جمهور الكلام لا غريبه ، ولم يحقق دعواه هذه ، بل ناقضها . وتمسك كثير منها بنظام الأبنية الذي سار عليه . بل كان له آثار أخرى ، نتيجة ما بثه في تضاعيف كتابه من آراء ، أو نتيجة النظام الذي سار عليه ، ولا تقتصر على المعاجم . فقد أخذ منه أحمد بن فارس البذور الأولى لفكرتي الأصول في الألفاظ الثلاثية المتصرفة ، والنحت فيما زاد عليها ، وعلى أساسه في الغالب أقام ابن جنى نظريته في الاشتقاق الأكبر . ولكننا لا يعنينا غير آثاره المباشرة في المعجمات .

وقد التزمت بعض المعاجم منهجه بخذافيه ، مع بعض إصلاحات طفيفة في التفاصيل والجزئيات . وهذه المعاجم هي التي سميناها مدرسة العين . وتضم بارع القالى ، / وتهذيب الأزهرى ، ومحيط الصاحب بن عباد ، ومحكم ابن سيده .
وهناك معاجم وكتب أخرى اتخذت من كتاب العين موضوعا للدراسة ، منها ما رأى فيه نقضا فأراد أن يملأه ويكمله ، ومنها ما رأى عيبا فأراد إبرازه والدفاع عنه ، ومنها ما رأى إطالة فأراد الاختصار ، وما رأى الإجمال فأراد الإيضاح ، وقد عثرت على اسم حوالى ١٥ كتابا منها .

(١) العين ٦١ . وشرح ابن يعيش للمفصل ٧٧٢ ، طبع أوربا .

(أ) وأهم الكتب التي أرادت أن تكمل ما كشفت فيه من نقص :

١ — كتاب فائت العين للخليل بن أحمد نفسه ، نسبة إليه ابن النديم ، وتبعه معظم من ترجم للخليل من القدماء^(١) . ولكن عدم إتمام الخليل كتاب العين فيه الدلالة الكافية على أنه لم يطل به العمر لاستدراك ما فاتته . ويؤكد هذا أيضا ، عدم إيراد القفطي^(٢) اسم هذا الكتاب في ثبت الكتب التي تحقق أن الخليل صنفها .

٢، ٣ — ذكر ابن النديم في فهرسته أن أبا فيد مؤرج السدوسي ونصر بن علي الجهضمي استدركا على كتاب العين ولم يذكر لنا شيئا آخر عن استدراكهما ، كما لم أجد أحدا يشير إليهما غيره . وربما كانت استدراكاتهما مجرد تعليقات مروية لا كتباً مدونة . وربما لم يستدركا شيئا ، فوقف تلاميذ الخليل من كتاب العين مضطرب غامض غير معروف على وجه الدقة ، فابن كثير مثلاً يقول في البداية والنهاية^(٣) : إن الخليل ابتداء كتاب العين « وأكملة النظر بن شميل ، وأضرابه من أصحاب الخليل كمؤرج السدوسي ونصر بن الجهضمي » . وابن النديم يذكر أنهم استدركوا عليه . وكثيرون يذكرون أنهم أنكروا كون الكتاب من تأليف الخليل .

٤ — كتاب الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل لأبي تراب ، « خطأ الخليل في أماكن ، وزاد ما زعم أنه نقصه من اللغة في أبوابه ، ونقص ما زعم أن الخليل زاده في غير باب ، وهذب ذلك تهذيباً زعم أنه الصواب » . ورد عليه جماعة من العلماء .

٥ / — كتاب ما أغفله الخليل في كتاب العين ، وما ذكر أنه مهمل وهو مستعمل ٢٧٣ وما هو مستعمل وقد أهمل ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الكرمانى النحوى الوراق (٣٢٩ هـ) وقد سمي ياقوت والسيوطى هذا الكتاب « الجامع في اللغة » . ولكن ابن النديم والقفطي جعلاهما كتابين منفصلين . واتبعت تسمية ابن النديم ؛ لأنه المرجع الأول الذى أخذ عنه ياقوت .

٦ — كتاب فائت العين لأبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز (٣٤٥ هـ) وكان من أئمة اللغة وأكابر أهلها وأحفظهم لها ، فيسرت له معارفه الواسعة الاستدراك على كتب اللغة التي وقعت إليه ، فألف فائت الفصيح ، وفائت المستحسن ، وفائت الجمهرة ، إلى جانب فائت العين ، وكتبه اللغوية الأخرى .

٧ — كتاب التكملة لأبي حامد أحمد بن محمد البشتى الخارزنجى (٣٤٨ هـ) ونستطيع أن نتبين له بعض الملاحم مما أورد الأزهرى في مقدمته^(٤) من مواد ونقده لها .

(١) الفهرست ٤٣ ، ياقوت : معجم الأدباء ٧٥/١١ ، السيوطى : البنية ٢٤٥

(٢) إنباء الرواة ٣٤٦/١ (٣) ١٦١/١٠ (٤) تهذيب اللغة ١: ٣٢ وما بعدها .

فالبشتى جعل للكتاب مقدمة ، أثبت فيها المراجع التى اعتمد عليها فى نقده ، وغرضه من كتابه ، والطريقة التى انتهجها ، ودافع عنها . وصرح بأنه ليس له سماع عن اللغويين الكبار ، ولكنه يعتمد على ما عثر عليه من كتب ، وعلى قدرته على التمييز بين الغث والسمين .

وأما الكتاب نفسه فكان مرتباً على ترتيب الخليل وكان يلجأ فيه إلى النقد حين يجد الخليل خطأ ، والتكملة حين يجده ناقصاً . وفى نقده كان يقدم قول الخليل ثم يليه النقد ، مثل « قال الخليل العنة : الخطيرة وجمعها العنن ، وأنشد : * ورطب يرفع فوق العنن * . قال البشتى : العنن هاهنا حبال تشد ويلقى عليها اللحم القديد » . وفى التكملة كان يورد التفسيرات التى تركها الخليل ، سواء كانت هذه التفسيرات من عنده كقوله فى باب العين والهاء والجيم : « العوَّج : الحية ، فى قول رؤية :

« حَصَبُ الغَوَاةِ العَوَّجِ المنسوسا »

٢٧٤

/ أو من لغوى آخر ، كقوله فى باب العين والباء « أبو عبيد : العبيبة : الرائب من الألبان » . ولم يذكر الخليل هذين التفسيرين . ويظهر لنا أن نقده كان موجهاً إلى التفسيرات ، فبين خطأها أو نقصها ، وكان همه كله أن يوضح ما فى العين من نقص ، حتى اشتمل كتابه على مثلى ما فى كتاب العين وأزيد .

وبتين من المقتطفات التى أوردها الأزهرى أنه لم يكن يورد أقوال الخليل بنصها ، بل يتصرف فيها . ومثال ذلك قول الخليل الذى أورده فى شرح « العنة » المذكور آنفاً ، فهو فى العين كما يلى : « العنة : الخطيرة من الخشب أو الشجر ، تُعمل للإبل أو الغنم أو الخيل ، تكون على باب الرجل ، والجمع العنن . قال الأعشى :

ترى اللحم من ذابل قد ذوى ورطب يُرفَّع فوق العنن »

فحذف الشطر الأول من الشاهد . وربما كان ذلك الاختصار من الأزهرى لا البشتى . ويتضح من الأزهرى أن نقد البشتى للخليل لا يقوم على أسس ثابتة ، فهو كثيراً ما لا يحسن قراءة المراجع التى بين يديه ، فتصحف عليه الألفاظ . وأحياناً يشكل عليه فهم اللفظ ، إذا كان له معنيان ، ويذهب إلى المعنى الذى لا يليق بالسياق . وهناك أمر آخر له أهميته ناتج عن عدم سماع البشتى اللغويين وعدم اتصاله بالحياة البدوية ، ذلك الأمر ، هو فهمه للألفاظ فهما عاماً يشوبه الغموض ، ويتعذر فيه الوصول إلى الدقائق . فهو يفسر « الثعنع » بقوله « إنه شئ » له حب يزرع « فما هو هذا الشئ ؟ وما أوصافه ؟ أو ليس المعنى الذى نفهمه منها أنه نبات ؟ وأين النبات الذى ليس له حب يزرع ؟ وإذا كان نباتاً ، فلماذا هذا الدوران فى العبارة ، ولم يقلها صريحة ؟ فتصوراته للألفاظ

ومعانيها غامضة ، ينقصها الجلاء والوضوح كما يظهر في تعريفه للعبة أيضا أجلى ظهور .
وقد تعقب الأزهرى البشتى وكتابه تعقبا عنيقا . كما سبق أن عرفنا أنه لم يحسن / فهم الغرض الذى رمى إليه الخليل من كتابه « فى استيعاب كلام العرب » ورد ٢٧٥
الأزهرى عليه .

ولكننا برغم هذا النقد العنيف ، نحترس من تصديقه تماما ، والاعتماد عليه كل
الاعتدال ، لأن غير الأزهرى من العلماء مدحوا هذا الكتاب وأعجبوا به ، قال
القفطى^(١) : « إمام أهل الأدب بخراسان فى عصره بلا مدافعة ، ولما حج بعد الثلاثين
والثلاث مئة شهد له أبو عمر الزاهد ومشايخ العراق بالتقدمة وكتابه المعروف
« بالتكملة » البرهان فى تقدمه وفضله » . وقد وسم القفطى الأزهرى بالهوى فى نقد
معاصريه كما سنرى فى الكلام عن الكتاب التالى .

٨ — كتاب الحصائل لأبى الأزهر البخارى ، من أهل القرن الرابع الهجرى ، ومن
معاصري الأزهرى . وكان هدفه نفس هدف البشتى ، ولذلك سمي كتابه بهذا الاسم ،
أى أنه يريد تحصيل ما أغفله الخليل . ويؤسفنا أن الأزهرى لم يعطنا مقتطفات من هذا
الكتاب ، حتى نحاول أن نستنبط منها أشياء عنه . ولكن القفطى^(٢) رأى الجزء الأول
منه ، ووصفه بأنه كان يشتمل على ما فات الخليل فى حرف العين خاصة ، وكان المؤلف
يذكر منه ما أدخل به صاحب كتاب العين ، دون أن يعيد كلامه ، إلا حين الضرورة .
وتعقبه الأزهرى تعقبا عنيقا مجملا . قال^(٣) : « وأما أبو الأزهر البخارى ، الذى سمي
كتاب الحصائل ، فإنى نظرت فى كتابه الذى ألفه بخطه ، وتصفحته ، فرأيت أقل معرفة من
البشتى ، وأكثر تصحيحا . ولا معنى لذكر ما غير وأفسد لكثرت ، وإن الضعيف المعرفة
عندنا من أهل هذه الصناعة ، إذا تأمل كتابه ، لم يخف عليه ما حليته به ، ونعوذ بالله من
الخذلان ، وعليه التكلان » . ولم يقبل القفطى هذا النقد ، وقال عن الكتاب : « فنظرت
كتابا جليلا .. وقد وقع الأزهرى فى هذا الرجل ، وفى تصديقه بغير حجة . وإنما حمله
على ذلك معاصرت له ، ومشاركته فى القصد إلى مثل ما صنفه . وكذلك فعل مع
/ البشتى المعروف بالخارزنجى فى كتابه الذى سماه التكملة وكان معاصرا له أيضا ، ٢٧٦
ومشاركا فى تصنيف ما قصد إلى مثله . ونسأل الله ترك الهوى والبعد من التماهى على
الأغراض الفاسدة » .

(١) إنباه الرواة ١٠٧/١

(٢) باب الكنى من المخطوط بدار الكتب من إنباه الرواة .

(٣) تهذيب اللغة ١ : ٤٠

٩ — كتاب المستدرک من الزیادة فی کتاب البارع لأبی علی البغدادی علی کتاب العین للخلیل بن أحمد ، تألیف أبی بکر الزبیدی ، رواه عنه أبو بکر عبادة بن ماء السماء^(١) .

١٠ — کتاب الاستدراک لما أغفله الخلیل لأبی الفتح محمد بن جعفر الهمدانی المرأی (٣٧١ هـ) .

١١ — الموعب ، لأبی غالب تمام بن غالب المعروف بابن التیانی (المتوفی عام ٤٣٦ هـ) وقد کثر الخلاف فی اسم هذا کتاب ، بین تنقیح العین ، وتلقیح العین وغیرها . والسبب فی ذلك أن ابن حیان قال فی صدد الترجمة له فیما یخیل إلى : « وله کتاب جامع فی اللغة سماه [الموعب] بفتح العین » . وسقط من العبارة لفظ (الموعب) فصارت تقرأ : سماه بفتح العین ، ثم حرف إلى هذه الصور . وقد یجعلنا نظمئن إلى هذا الفرض قول المؤرخین^(٢) بأنه « کتاب مشهور جمعه فی اللغة » ولم یذكر أحد أن له کتابین فیما عدا الاختلال فی الاسم . ووُصِفَ الکتاب بأنه^(٣) « جم الإفادة ... لم یؤلف مثله اختصاراً أو إکثاراً » .

وأعطانا أبو الحسن الشاری سبب تألیف ابن التیانی کتابه ووصفاً مجملًا لخطته قال^(٤) : « الزبیدی أدخل بکتاب العین کثیراً لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحیح أشعار العرب منه . ولما علم ذلك من مختصر العین الإمام أبو غالب تمام بن غالب المعروف بابن التیانی عمل کتابه العظیم الذی سماه [الموعب] بفتح العین .

« وأتی فیہ بما فی العین من صحیح اللغة الذی لا اختلاف فیہ علی وجه دون / ٢٧٧ إخلال بشیء من شواهد القرآن والحديث وصحیح أشعار العرب . وطرح فیہ من الشواهد المختلفة ، والحروف المصفحة والأبنية المختلفة ، ثم زاد فیہ ما زاده ابن درید فی الجمهرة ، فصار هذا الديوان محتویاً علی الکتابین جمیعاً . وكانت الفائدة فی فصل کتاب العین من الجمهرة ، وسیاقه بلفظه لینسب ما یحکی منه إلى الخلیل .

« إلا أن هذا الديوان قليل الوجود لم یخرج الناس علی نسخه ... ولم یعرجوا أیضاً علی بارع أبی علی البغدادی ... وهما من أصح ما ألف فی اللغة علی حروف المعجم » .

(١) فهرسة ما رواه عن شیوخہ ٣٥٠

(٢) القفطی : إنباه الرواة ٢٥٠/١

(٣) نفس المرجع ١٥٩ ، ٢٦٠

(٤) السیوطی : المزهرة ٤٤/١

(ب) وأشهر كتب النقد :

١ — كتاب الرد على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمحال لأبى طالب المفضل بن سلمة الكوفي (٣٠٨ هـ) وسمى بعضهم الكتاب « البارع » ولكن الصغاني فرق بينهما ، حين سرد مراجعه في التكملة فيبين أنهما كتابان لا واحد . ويظهر عنوان الكتاب ما في نفس المفضل تجاه الخليل ، فقد كان يريد هدم كتابه كله ، حتى الأساس الذى أقام عليه الترتيب ، كما يظهر من قوله الذى نقلناه آنفاً في نقد نظام المخارج في كتاب العين . ولعل ذلك الذى ساقه إلى نقد أشياء صحيحة من العين ، قال أبو الطيب اللغوى (١) : « رد شيئاً كثيراً من كتاب العين أكثره غير مردود » يضاف إلى ذلك أنه كان يذهب مذاهب ضعيفة في اللغة ، ويقال عنه (٢) : « واختار اختيارات في اللغة والنحو ومعاني القرآن غيرها المختار » . وكان هذا الكتاب كبيراً ، ومات أبو طالب قبل إتمامه ، فلم يخرج منه غير الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء . ويتضح من هذا الترتيب أن المؤلف لم يسر فيه على ترتيب الخليل للحروف ، وإنما ترتيب سيويه . وأثار هذا الكتاب ضجة كبيرة في أوساط البصريين والبغداديين فألقوا الكتب في الرد عليه والدفاع عن الخليل .

٢ / — كتاب الرد على الليث لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠ هـ) ٢٧٨ ولم يذكر هذا الكتاب غير ياقوت .. ونحن نستطيع أن نستشرف إلى النقد الذى ضمنه الأزهرى كتابه ، مما قاله في مقدمة تهذيبه عن العين ونقلته آنفاً .

٣ — كتاب استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ، لأبى بكر محمد بن حسن الزبيدى الأندلسى (٣٧٩ هـ) . وهو مجلد لطيف ، ألفه في بيان أغلاط كتاب العين ، رداً على بعض من نقدوه وعابوا عليه اعتراضه على الخليل في مختصره ، ويظهر أنه كان مُصنِّراً بمقدمة ، نقل إلينا السيوطى في مزهره (٣) قدراً كبيراً منها . ويشرح الزبيدى في هذا النص سبب تأليفه الكتاب ، وتقديره العظيم للخليل ، ويعدد ابتكاراته في النحو والموسيقا والعروض . ثم ينفى كون كتاب العين له ، ويذكر الآراء المختلفة في ذلك ويرتضى أن فكرته من ابتكاره ، ثم حشاه أناس ضعاف ، ويدون أدلته على رأيه . ولم يبق لنا من كتاب الاستدراك هذا غير ما اقتطفه السيوطى منه ، وهو لحسن الحظ يعطينا آثاراً تكفيها لتكوين صورة عامة عنه .

يتبين لنا من الفصل الذى عنوانه السيوطى في مزهره (ذكر بعض ما أخذ على

كتاب العين من التصحيف^(١) وذكر فيه كثيرا من مآخذ الزبيدي ، أن هذا المؤلف سار في ترتيب كتابه على ترتيب الخليل بدون أى اختلاف .

وكان المؤلف في أغلب الأحيان يقدم نص العين مختصرا ويعقب عليه بالنقد^(٢) قال أبو بكر الزبيدي في استدراكه : ذكر في (باب مع) الهيمع : الموت ، فصحفه ، والصواب الهيمع ، بالغين المعجمة . وذكر في باب (قفع) القفاعي من الرجال : الأحمر ، وهو غلط ، والصواب قفاعي ، يقال هو أحمر قفاعي للذى يخالط حمرة بياض « ، ونص نسختنا المطبوعة من العين « الهيمع : الموت الوجي » و « القفاعي : الرجل الأحمر الذى يتقشر أنفه من شدة حمرة » . وكان في أحيان / أخرى — فيما يبدو — ينقد مباشرة دون تقديم النص قال^(٣) : « النَّارِجِيل : جوز الهند ، أعجمى على غير أبنية العرب ، وأحسبه من كلمتين ... المِترَس : خشبة توضع خلف الباب تسمى الشَّجَار ، وهى أعجمية » .

٢٧٩

وكان في كثير من نقده ، يصرح بتصحيف العين أو غلطه ، ويذكر الصواب ، دون إشارة إلى مرجعه الذى يروى عنه ، كما تبين المقتبسات السابقة . ولكنه كان في أحيان أخرى ينص على مرجعه ، قال^(٤) : « وذكر في (باب وعق) الوعيق : صوت قُثْب الدابة . وإنما هو الوعيق ، بالغين معجمة ، رويناه عن إسماعيل [القالى] مسندا إلى اللحياني ... وذكر في (باب حزل) الاحتزال : الاحترام بالثوب . وهو باللام غلط ، إنما هو الاحتراك ، عن أبى عمرو الشيباني ... » .

وفي أحيان نادرة كان يذكر لغويين وافقوا الخليل في تصحيفه ، قال^(٥) : « وذكر في (باب حنك) يقال للعود الذى يضم العراصيف : حُنْكَه وجَنَّاك . والرواية عن أبى زيد حُبْكَه وحَبَّاك ، فيما أخبرنى به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ، فصحف كتصحيف صاحب العين ... » .

وأقام الزبيدي نقده لمواد العين على عدة أسس منها الصرف مثل الأوزان غير الموجودة كاحونصل . وكثيرا ما كان يضع القواعد العامة المتصلة بهذا الجانب ، قال^(٦) : « ليس فى الكلام فيعل ولا فعولن ولا تفعيل بكسر التاء ، اسما ولا صفة . فأما تفعيل ، فقد جاء اسما نحو تميم وتبيب ، وهو فى المصادر كثير . قال : ولا أعلم فى الكلام شيئا على مثال فعللوة ، ولا على مثال آفونعل من الأفعال . ولا أعلم فى الكلام

(٣) ١٣٤/١

(٢) ١٩٢/٢

(١) ١٩٣/٢

(٦) ٢ : ٢٦ ، وانظر ٣٤ ، ٤١ ، ٥٩

(٥،٤) ١٩٣/٢

فعلا على أفعال ، ولا شيئا على مثال فعلول ولا فيعلة . ولا أعلم اسما مظهرها على حرف واحد موصولا بهاء التأنيث ، / ولا فعلا على مثال أفعيل ، ولا نعلم في الرباعي ما على ٢٨٠ مثال افعلل خفيفا . ولا نعلم في الكلام أفععل ، ولا منفعيلا ولا شيئا من الرباعي على مثال فيعلل ولا فعلل ، ولا شيئا على مثال فعلة ، ولا فعلتان ، ولا فعلوت ، ولا افعل نعتا ، ولا فاعيل ولا فاعل « ومن الصرفيات أن يكون بناء الكلمة أعجميا لا عربيا ، كما رأينا في التارجيل . ومن الأسس التي أقام عليها الزبيدي نقده ، الانفراد والخطأ في الاشتقاق والقواعد ، وذكر المولد من الألفاظ ، والتصحيح (وهو الجزء الأكبر من الكتاب) . وقد نقلنا أكثر أمثلة المآخذ على الخليل من هذا الكتاب ، ونكتفي بها .

ولم أجد ذكرا لهذا الكتاب في غير هذه المواضع من كتاب الزهر . أما تراجم الزبيدي فليست فيها أية إشارة إليه ، حتى في بغية الوعاة للسيوطي . وقد ذكر الزبيدي بعض هذا النقد في مختصره للعين ولم يتعرض لبعضه الآخر اكتفاء بنقله الألفاظ المصحفة — في رأيه — إلى موضعها الصحيح .

٤ — كتاب غلط العين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (٤٢٠ هـ) وكان أحد أصحاب صاحب بن عباد ، وله تصانيف حسنة طبع منها « مبادئ اللغة » .

(ج) والكتب التي تدافع عن العين أو تحاول إنصافه هي :

١ — كتاب التوسط لابن دريد . وخبر هذا الكتاب أن ابن مقلة وأبا حفص قرآ استدراك المفضل بن سلمة ، على ابن دريد ، فكان هذا يؤيد بعض النقد ، ويرد بعضه . فجمع أبو حفص هذا الكلام في نحو مئة ورقة ، وسماها بالتوسط ^(١) .

٢ — كتاب الرد على المفضل في نقضه على الخليل لإبراهيم بن محمد نفطويه (٣٢٣ هـ) .

٣ — كتاب الرد على المفضل في الرد على الخليل لعبد الله بن جعفر بن درستويه (٣٤٧ هـ) . ونسب إليه أيضا كتاب اسمه الرد على من نفى كتاب العين عن الخليل . / وأظن أنه الكتاب الذي وصفه ابن كثير ^(٢) بأن المؤلف « وصف فيه ما وقع ٢٨١ [للنضر بن شميل ومؤرج السدوسي ونصر الجهضمي حين أرادوا إتمام العين] من الخلل ، فأفاد » . وقال القفطي ^(٣) إنه استوفى فيه الخلاف في تأليف الخليل للعين .

(٢) البداية والنهاية ١٠/١٦١

(١) ابن النديم : الفهرست ٦٢

(٣) إنباه الرواة ١/٣٤٣

وجعل كثير من الذين ترجموا لابن درستويه هذا الكتاب وسابقه كتابا واحدا ، وربما كان الصواب معهم . وأورد غيرهم الكتابين بأسماء متغايرة ، مثل الرد على المفضل الضبي ، والرد على المفضل ، والرد على الخليل في طبقات ابن قاضي شعبة ، ونقض كتاب العين عن الخليل في فهرست ابن النديم^(١) . وكل هذا يدل على الاضطراب في شأن هذا الكتاب ، وعلى أنه ضاع منذ عهد بعيد ، فلم يقع إلى أيدي هؤلاء الكتاب .

٤ — رسالة الانتصار للخليل فيما رد عليه في العين لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي (٣٧٩ هـ) نسبها إليه القفطي^(٢) ، ولم أعر على وصف لها ، أو إشارة إليها عند غيره من المؤلفين .

(د) وأضيف إلى ذلك الكتب التي قيل إن جماعة من العلماء ردوا بها على أبي تراب في نقده للخليل ، والكتاب الذي قيل إن النضر بن شميل تلميذ الخليل المتوفى عام ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ ألفه ويسمى « المدخل إلى كتاب العين » ولم أستطع أن أصل إلى أي وصف له . فإذا كان النضر ألف حقا هذا الكتاب فلا بد أن ذلك بعد رحلته إلى خراسان لأن الكتاب لم يصل إلى البصرة إلا بعد وفاة النضر بزمان طويل . وربما كان هذا الكتاب في حقيقة الأمر مجموعة من اعتراضات النضر على ما في كتاب العين من أمور لم يقرها ابن شميل ، وجمعها أحد تلاميذه أو بعض الرواة . فقد عرفنا أنه كان ينكر على الخليل تأليف العين ، ويتزهد عن نسبته إليه . ولكن عنوان الكتاب لا يؤيد هذا الاستنتاج كثيرا ، والحق أني أميل إلى الشك فيه ، مبني / إلى الشك في معظم الكتب التي أضيفت إلى تلاميذ الخليل حول العين ، ولم توصف ، بل لم يصل إلينا أسماؤها ، مثل ما نسب إلى أبي فيد مؤرج السدوسي ونضر بن علي الجهمي .

(هـ) وأخيرا اختصر الكتاب اثنان تقدم منهما أبو الحسن علي بن القاسم السنجاني ، ذكره الباخرزي ومدح مختصره ، فقال : « هو صاحب كتاب مختصر العين ، ومحل من الأدب محل العين من الإنسان ، ومحل الإنسان من العين . وقد سهل طريق اللغة على طالبيها ، وأدنى قطوفها من متناولها باختصاره كتاب العين . ولا تكاد ترى حجور المتأدبين منه خالية » .

أما الثاني فأشهرهما ، وهو أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي (٣٧٩ هـ) وقد بين المؤلف في مقدمته الداعي له إلى اختصار العين وأسباب ذلك ومنهجه في الاختصار

قال : « هذا كتاب أمر بجمعه وتأليفه أمير المؤمنين الحَكَم المستنير بالله ، وذهب فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العين ، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي بأن تؤخذ عيونه ، ويُلَخَّص لفظه ويحذف حشوه ، وتسقط فضول الكلام المتكررة فيه ، لتقرب بذلك فائدته ، ويسهل حفظه » . فالخطة التي رسمها المؤلف للاختصار غاية في الوضوح : تختار العيون وتلخص التفسيرات ويحذف الفضول والتكرار .

ولكن المؤلف لم يقصد إلى الاختصار وحده ، يقول : « ومذهبنا أن نصلح ما ألفيناه مختلا في الكتاب ، وأن نوقع كل شيء منه مواضعه ، ونضعه في باب إن شاء الله تعالى » وإذن فقد أباح المختصر لنفسه أن ينقل المواد من أبوابها إلى أبواب أخرى أليق بها ، والألفاظ التي قيل إنها مصحفة إلى موادها وما شابه ذلك :

وقد عرض لأشياء من منهجه في الخاتمة القصيرة التي عقدها للكتاب ، وتكلم فيها عن عدد الأبنية المستعملة والمهملة ، وإهماله بعض الصيغ القياسية وعدم استقصائه ٢٨٢ ما أهمله المؤلف من كلمات ، وضمه كل شيء إلى نوعه .

ويبدو أن أبا بكر أخرج نسختين من المختصر إحداها للخليفة وثانيهما لعامة الناس . ولا تختلفان في المعجم ، بل في المقدمة حسب . قال صاحب الروشاح ^(١) : « وجمعني الله أيضا على نسخة من مختصر العين للإمام القاضي أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، قال كاتبها بعد ذكر خطبة المؤلف : وقعت هذه الخطبة بخط القاضي الزبيدي رحمه الله في آخر النسخة الكبرى من مختصر العين التي اختصرها للمستنير بالله ، وذكر فيها عدد المستعمل والمهمل في كلام العرب ، وحذف ذلك من النسخة التي بأيدي العامة . قلت : وأول هذه النسخة العامة بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي : الحمد لله حمدا يبلغ رضاه ... » ويورد المقدمة بأكملها . ويبين لنا من ذلك أن النسخة التي وصلت إلينا هي النسخة العامة لا الخاصة ، ولكن زيد في آخرها عدد المستعمل والمهمل .

وصفوة القول إن أبا بكر الزبيدي أجرى في كتاب العين ثلاثة أمور ليخرج مختصره : أولها لتنظيمه ، وثانيها لتصحيحه ، وثالثها لاختصاره .

١ — فأقام التنظيم على الأسس التالية :

سار المختصر على ترتيب العين للحروف بكل دقة ، وارتضى تقسيمه للمعجم إلى كتب بحسب هذه الحروف ، فجعل الأبواب ٧ هي بالترتيب : المضاعف الثنائي من

(١) هامش الصحاح ١٥/١

الصحيح ، والثلاثي الصحيح ، والمضاعف الثنائي المعتل ، والثلاثي المعتل ، واللفيف ، والرباعي ، والخماسي . وكانت الأبواب في كتاب العين تبعا لوصفه لها أربعة هي بالترتيب : الثنائي المضاعف من الصحيح ، والثلاثي الصحيح ، واللفيف ، وما زاد على ثلاثة أصول .

واتبع صاحب المختصر الخليل في إيراد أنواع مختلفة من الألفاظ في أبواب الثنائي المضاعف صحيحا كان أو معتلا ولكنه أفرد أنواعا منها بأقسام خاصة بها . فقد أدخل ٢٨٤ / الرباعي المضاعف في الثنائي المضاعف ولم يدخل عليه أى تغيير ، ولكنه أفرد ما ضوعف فاؤه ولامه ، وما ضوعف فاؤه وعينه ، والثنائي الخفيف عنهما . وكان الخليل يورد كل هذه الأنواع معا بدون تمييز فيما عدا تأخيرها إلى آخر المادة .

ورضى صاحب المختصر عن الخليل في اعتباره الهمزة من حروف العلة ولكنه نظم هذه الحروف تنظيما رائعا ، وجعل لكل منها قسما خاصا به ، لا يختلط فيه بأخيه وقدم الهمزة منها ، فالياء ، فالواو . وكان الخليل يخلطها جميعا في الموضع الواحد .

ولم يضع صاحب المختصر أى لفظ في بابه إلا بعد تحصيله ودراسته ، فوقع كل واحد منها في الباب اللائق به ، وخاصة أن كثرة الأبواب عنده ووضوحها يسر عليه هذه المهمة .

٢ — وأقام التصحيح على الأسس التالية : (وأَعْتَمِدُ على ما وصمه بالتصحيح أو الضعف في استدراكه لئلا يكون غير متنبه له) :

حذف المواد المصنفة أو المشكوك فيها من المعجم كله ، مثل « العرق العانك بمعنى الأصفر » التي قيل إن صوابها بالتاء بالنون ، و « رَغَلَهَا أى رضعها في عجلة » التي قيل إن صوابها بالزاي لا الراء ، و « بس بمعنى حسب » التي قيل إنها غير عربية .

وضع المادة في موضعها الصحيح مثل « الهميع بمعنى الموت » أوردها المختصر في حرف الغين المعجمة وكانت عند الخليل بالعين المهملة تصحيحا ؛ و « الفقاعى وهو الأحمر يخالطه بياض » ، أوردها المختصر على هذه الصورة وكانت في العين بتقديم القاف على الفاء تصحيحا ؛ و « الاحتراك أى الاحترام بالثوب » أوردها المختصر بالكاف وكانت في العين باللام تصحيحا . وقد اعترف المختصر بهذا التغيير في كتابه .

ترك المادة في موضعها ونبه عليها مثل قوله في مادة « حثل » : « المُحْتَلِل : الذى غضب وتنفش للقتال ، قال محمد : هو المحتل بالجيم عن الأصمعى ، والمحتل رباعى لأنه ليس فيما جلب سبويه من الأفعال فعل على مثال أفعال ، ولو أن قائلا قال إنها بنية من

أبنية الأفعال لكثرة ما أتى من هذا الضرب نحو المجزئ والمكثيل والمقطئل والمسمثل وغيرها لذهب مذهبا .

٢٨٥ / ولم يستطع أن يحكم على بعض ما اختلف فيه صاحب العين عن غيره من اللغويين فأورد القولين معا كما نرى في قوله في مادة « عهب » : « العَيْهَب من الرجال : الضعيف عن طلب وتره . وقد حكى بالغين المعجمة » . ونرى ذلك في كثير من المواضع . وضع المادة في موضعها الصحيح ونبه على غلط كتاب العين فيها مثل قوله في مادة « تحف » : « التَّحْفَة : مبدلة من الواو وفلان يتوحف . قال محمد قوله : « التحفة مبدلة من الواو » محال عندي لأن التاء متصرفة في أتحت وتاحت ولو كانت واواً لعادت في التصريف إلى أصلها كما عادت واو تراث وتجاه إلى أصلها في واجهت وورثت . وقوله : « يتوحف » منكر عندي .

وآخر الأمر لم يتب به إلى تصحيف بعض المواد فأوردها في مواضعها من كتاب العين دون تنبيه مثل : « الرعيق : صوت قنب الدابة » إنما هي بالغين المعجمة . و « الخنكة والخنك : العود الذي يضم العراضيف » إنما هو بالياء . وتاسوعاء أنكرها في استدراكه . وقال : « لم أسمع بالتاسوعاء ... » .

٣ — وأقام الاختصار على الأسس التالية :

(أ) الحذف : حذف المصادر والأفعال المضارعة والأبنية القياسية كما نبه في خاتمته ، والتنبيهات على المستعمل والمهمل من المواد التي كان يقدمها الخليل في صدر مواده ، والشواهد ، وبعض الألفاظ والقواعد والأحكام اللغوية والأقوال التي أضيفت إلى الكتاب عن غير الخليل من اللغويين . ونبه صاحب المختصر على كل هذا في مقدمته . استثنى صاحب المختصر بعض الشواهد القرآنية القليلة وما فيها من قراءات فلم يحذفها كما نرى في قوله : « وقوله عز وجل : فعزّزنا بثالث ، أي شددنا ، وقد قرئت بالتخفيف » . و « وما أعبا بهذا الأمر ، أي ما أصنع به ، ومنه يعبا بكم ربي » . واستثنى أيضا بعض الأحكام اللغوية .

(ب) الإيجاز : اختصر عبارات التفسير الطويلة في الأصل ، وغير ترتيب المواد / ليتمكن من اختصارها ، وجمع الألفاظ ذات المعنى الواحد لتفسيرها مرة واحدة ، ٢٨٦ ولكنه كان في بعض الأحيان يكرر اللفظ حين تتكرر معانيه . ويرغم حذفه واختصاره زاد بعض الألفاظ والمواد المهملة في العين التي كانت تحت متناول يده دون أن يتكلف في ذلك مشقة بحث أو كد .

أعجب كثير من الناس بمختصر العين لهذه المزايا التي تحلى بها ، وقدح بعضهم الآخر فيه بسببها . وهاك ما يقوله السيوطي في هذا الصدد^(١) : « قال أبو الحسن الشاربي في فهرسته : كان شيخنا أبو ذر يقول : المختصرات التي فضلت على الأمهات أربعة : مختصر العين للزبيدي ، ومختصر الزاهر للزجاجي ، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام ، ومختصر الواضحة للمفضل بن سلمة .

قال الشاربي : وقد لهج الناس كثيرا بمختصر العين للزبيدي فاستعملوه وفضلوه على كتاب العين ، لكونه حذف ما أورده مؤلف كتاب العين من الشواهد المختلفة والحروف المصحفة والأبنية المختلة ، وفضلوه أيضا على سائر ما ألف على حروف المعجم من كتب اللغة مثل جمهرة ابن دريد وكتب كراع ، لأجل صغر حجمه ، وألحق به بعضهم ما زاده أبو علي البغدادي في البارع على كتاب العين فكثرت الفائدة .

قال : ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الحشني وأبي الحسن بن خروف أن الزبيدي أدخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه . ومهما كان الخلاف فيه فالكتاب يجب أن يوضع في مرتبة عالية بين معاجم اللغة بفضل ذلك الترتيب الرائع الذي سار عليه ، والخطوة الواضحة التي اتبعها في التنظيم والتصحيح والاختصار .

الفصل الثاني

٢٨٧

كتاب البارع

للقالى (٢٨٨ - ٣٥٦)

فى القرن الرابع ظهر فى الأندلس معجمها الأول « البارع فى اللغة » لإسماعيل بن القاسم القالى البغدادى . وكان ابتداء عمله فيه عام ٣٣٩ هـ ، وعاونه فيه وراق يسمى محمد بن الحسين الفهرى من أهل قرطبة منذ عام ٣٥٠ هـ واستمر يجمع مواد ويدونها حتى توفى عام ٣٥٦ قبل أن يتمه ويهذبه ، فتولى تهذيبه وراقه مع محمد بن معمر الجياني . فاستخرجاه من الصكوك والرقاع ، وهذباه من أصوله التى بخط القالى ، وخطيهما مما كتبها بين يديه . ولما كمل رفع إلى الحكم المستنصر بالله^(١) .

وبرغم اشتها هذا المعجم لم يمل الناس إليه منذ زمن قديم . يقول السيوطى^(٢) عن أنى الحسن الشارى فى فهرسته « ولم يعرجوا أيضا على بارع أنى على البغدادى » ولعل ذلك هو السبب فى أننا لم تصل إلينا نسخة كاملة من المعجم ، وإنما قطعتان إحداهما فى المكتبة الأهلية بباريس بخط أندلسى يرجع إلى عهد يتأخر عن زمن تأليف الكتاب بقرن تقريبا ، فيما يرجع الأستاذ فلتن Fulton ، وقطعة أكبر فى المتحف البريطانى تحت رقم ٩٨١١ شرقيات . وهى مكتوبة بخط أندلسى أيضا يرجع إلى نفس عصر القطعة الفرنسية ، مع اختلاف النسخين . وتشتمل قطعة المتحف البريطانى على قريب من ثلاثة أمثال قطعة باريس ونصفها . ولا تشتركان إلا فى قدر صغير يبلغ ٨ صفحات من مصورة فلتن . وقطعة لندن نفسها غير متصلة الحلقات . / فقد وجدت أوراقا مختلفة ٢٨٨ كل الاختلاف . ولما رتب تبين أن بها كثيرا من الأسقاط ، وأنها تحتوى على قطع متفرقة من بعض الأبواب^(٣) .

(١) ابن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٤ . ابن الأبار : التكملة ١٠٦ . القفطى :

إنباء الرواة ١ : ٢٠٩

(٢) المزهر ١ : ٤٥

(٣) انظر تحقيق هاشم الطعان للكتاب ، طبع بيروت ١٩٧٥

هدفه :

ليس في هاتين القطعتين مقدمة الكتاب ، مما يفوت علينا كثيرا من الأفكار والآراء التي كنا نستطيع أن نستخلصها منها ، وتهدينا في دراسة هذا المعجم . فليس لدينا أقوال عن غرضه ، وهدفه ، وخطته ، ونظراته إلى ما سبقه من معاجم ، إلى آخر تلك الأمور التي تتعرض لها المقدمات عادة . ولكننا قد نظن أنه كان يرمى في معجمه إلى تلافي النقائص التي رآها في كتاب العين ومعجم أستاذه ابن دريد أى يرمى إلى الترتيب والصحة . وقد نظن أيضا أنه أراد أن يتيح الفرصة للأندلس للإسهام في حركة المعاجم التي ظهرت في الشرق ، وأخذ تيارها في التدفق والتلاطم ، حتى رأى القرن الذى عاش فيه القالى « القرن الرابع » هذا العدد العظيم منها . فهذا الوافد الشرقى على الأندلس كان يريد أن ينقل معارف المشاركة إلى تلاميذه ومحبيه من المغاربة : فألف لهم ما ألف . وما حاز الشهرة التي طبقت الآفاق كباره هذا وأماله . وكلها يقوم على ثقافات الشرق العربى وحدها . فأماله صورة لأمالى المشاركة ، وبارعه صورة لمعاجمهم .

منهجه : ترتيب الحروف :

غض القالى نظره عن التقدم الذى أدخله ابن دريد في منهج المعاجم ، ورجع إلى ترتيب الحروف بحسب الخارج ، كما فعل الخليل . ولكنه لم يتبعه تماما ، بل أدخل عليه كثيرا من التغييرات . فلم يقم كتابه على ترتيب الخليل لخارج الحروف بل ترتيب سيبويه ، مع بعض خلاف طفيف . فقد رتب القالى الحروف على النحو التالى ، كما يستنتج من المواد : ه ع غ ق ك ض ح ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ا ي ء .
وتقدمي للهاء ، / ووضع العين بعدها لا أريد به أنهما متعاقبان ، بل أريد أن الهاء مقدمة على العين فقط . وليس هناك ما يدل على أنهما متصلان في الترتيب أو منفصلان بحرف أو أكثر . ووضعت الهمزة مع حروف العلة لأنه جعل المهموز مع المعتل ^(١) ، ولأننا نجد عنده العنوان التالى ^(٢) : « الهاء واللام والواو والألف والياء في الثلاثى المعتل » وأرجح أنه يريد بالألف الهمزة لا حرف العلة لأنه يذكر المهموز تحت العنوان . ولا أدري كيف أخطأ الأستاذ فلتن فقال عن الهمزة ^(٣) : « كذلك ليس لدينا أى شاهد مخطوط عن موضع الهمزة ، ذلك الصائت الذى سبب كثيرا من المتاعب للقدماء من النحويين واللغويين في تحديده ولا بد أن القالى تناوله في بداية الألفباء أو في فصل خاص

(١) البارع ١، ٤، ٨، ٢٦، ٨٦ وغيرها . (٢) ٦

(٣) المقدمة الإنجليزية للبارع ٨

في النهاية . فهو لا يضع الألفاظ التي تحتوى على هذا الساكن بين الأصول المعتلة من الكتاب كما فعلت معاجم الخليل والأزهرى وابن سيده « ويقيم لدينا حرفان هما الحاء والحاء لم يردا في أية لفظة في القطع الباقية من الكتاب (ما عدا الحاء التي ورد لها باب في الثلاثي المعتل في نسخة باريس) ، ولذلك لم نستطع الحكم على موضعهما في ترتيب القالى . وقد افترض الأستاذ فلتن أن الحاء بين الهاء والعين ، والحاء بين العين والقاف وقال بصدد ذلك ^(١) : « ولا تبين لنا نسخة المتحف البريطاني ولا نسخة باريس من كتاب القالى الوضع الصحيح للحرفين الساكنين ح ، خ . والوضع الذى نسبناه لهما هنا افتراضى ، ومن المحتمل صحته » ولم يبين لنا علام استند في افتراضه هذا الموضع لهما ، ولكن أرجح أنه استند إلى ترتيب الخليل وسيبويه ، لوجود بعض الشبه بين الأوضاع الثلاثة .

ومن مظاهر الخلاف بين سيبويه والقالى في ترتيب الحروف تأخير القالى حروف العلة مع جمعها وتفريق سيبويه لها ونثره إياها بين الحروف . والخلاف التالى وضع القالى الهزمة مع حروف العلة ، وتقديم سيبويه لها في أول الحروف . وآخر خلاف بينهما تقديم القالى للضاد وجعله إياها بين الكاف والجيم ، على حين أخرها سيبويه / وجعلها بين ٢٩٠ الباء واللام . والحق أن مخرج الضاد ليس مركزا في حيز واحد ، بل ممتدا في الفم ، حتى سميت طويلة ، لأن مخرجها من أقصى حافة اللسان إلى أدناها ، أى يستغرق أكثر الحافة . فالقلى نظر إلى أقصى مخرج لها ، ونظر سيبويه إلى أدناها ، وفيما عدا هذه الأمور الثلاثة يتفق سيبويه والقالى . ومن الطريف أن الخلافين الأولين كان القالى فيهما يوافق الخليل . أما الضاد فالخليل يوافق فيها سيبويه . ولكننا رأينا أن الخلاف فيها ظاهرى . وجعل القالى كل حرف من هذه الحروف كتابا ، مع ترتيب هذه الكتب على ترتيبه السابق للحروف .

ترتيب الأبواب :

حاول المؤلف إصلاح بعض الاضطراب في أبواب الخليل . ففرق بين بعض الأبنية المختلفة التى جعلها الخليل في باب واحد . وخصص لكل منها بابا فأصبحت الأبواب عنده ستة ، هى بالترتيب : أبواب الثنائى المضاعف — يسميه الثنائى في الخط والثلاثى في الحقيقة — أبواب الثلاثى الصحيح ، أبواب الثلاثى المعتل ، أبواب الحواشى أو الأوشاب ، أبواب الرباعى ، أبواب الخماسى ؛ أى زاد أبواب الثلاثى المعتل والخماسى .

وحسب الأستاذ فلتن أن المؤلف وضع الرباعي والخماسي في باب واحد ، لأنه لم يعثر في القطع التي أمامه على أبواب خاصة بالخماسي . ولكن هذا الظن في حاجة إلى ما يدعمه ، بل أرجح أنه خاطئ ، لأن المؤلف صريح في تسمية أبواب الرباعي « بالرباعي »^(١) فقط ، ولأنه لا يذكر في هذه الأبواب ألفاظا خماسية ، وأخير لأن أواخر الأبواب الرباعية الثلاثة التي عثرنا عليها في القطع الموجودة من الكتاب ساقطة ، فلا ندري أي باب كان بعدها .

ويشبه باب الحواشي عند القالي باب اللفيف عند الخليل بعض الشبه فيما يحويان من صيغ ، ولكن القالي حاول أن ينظم الصيغ المختلفة في داخل هذا الباب . فقسمة ٢٩١ / في بعض الحروف إلى الفصول الآتية : الثنائي المخفف ، الثلاثي الصحيح ، المضاعف الفاء واللام ، الثلاثي المعتل اللفيف ، المضاعف الرباعي . ومن الواضح أنها تقابل ترتيب أبواب الكتاب كله . ولكنه أهمل هذه الأقسام في بعض أبواب الحواشي ، وأتى بالصيغ المختلفة منها بدون تمييز .

التقاليب :

ملأ القالي هذه الأبواب بالتقاليب ، على نمط الخليل دون أدنى تغيير ، وميز كل تقليب بتصديره بكلمة « مقلوبه » .

وصفه :

كان الكتاب أصلا ذا حجم كبير . قيل إنه كان يتألف من ٤٤٤٦ أو ٥٠٠٠ ورقة ، تنقسم إلى ١٦٤ جزءا^(٢) . ولعل مهذبه الفهرى والجيايى هما اللذان قاما بهذا التقسيم تيسيرا على نفسيهما ، ولكي ينشراه تباعا على الناس . وتقسم الكتب الكبيرة إلى أجزاء صغيرة من الظواهر الملحوظة في التأليف العربى عامة ، وعند اللغويين والمحدثين خاصة . ولم يصل إلينا وصف لمقدمة البارع التي لم نعثر عليها فندعها إلى وصف القطع الباقية منه فيما نشره الأستاذ فلتن . وتحتوى هذه النسخة على قطع من حروف الهاء والغين والقاف والجيم والطاء والذال والتاء ، تتخللها تحروم كثيرة .

أما المعجم فيستهل « بباب الثنائي في الخط الثلاثي في الحقيقة لتشدّد أحد حرفيه » . ووصل إلينا منه بعض أبواب الجيم مع ما ثناها . ويكرر المؤلف العنوان بنصه السابق كله مع كل حرف ، مثل الجيم والراء ، والجيم والسين ... إلخ . ولا خلاف بينه وبين الخليل

(١) البارع ٢٨ ، ٧٧ ، ٩٥

(٢) ابن خير : فهرسة ٣٥٤ ، القفطى : إنباه الرواة ١ : ٢٠٦

فيما وضعه كل منهما في هذه الأبواب ، فقد وضع الصيغ الآتية : الثنائى المضاعف ،
 ٢٩٢ الثنائى المضاعف الفاء واللام مثل كملك ، الثنائى الخفيف مثل قحج ، / الرباعى
 المضاعف . وكان يميل — كالحليل — إلى تأخير المضاعف الرباعى ، ولكنه يهمل ذلك
 كثيرا . وكذا حاله مع بقية الصيغ . ولا خلاف بينه وبين الحليل فى أبواب الثلاثى أيضا إلا
 أنه لم يشر إلى المهمل والمستعمل فى هذين النوعين كما فعل الحليل .

أما أبواب الثلاثى المعتل فرمما كانت من تجديداته على الحليل الذى كان جعلها مع
 اللقيف . وذكر فيها القالى الثلاثى المعتل بحرف واحد ، حتى انتهى منه ، فذكر الثلاثى
 المعتل بحرفين بحسب ترتيب الحروف عنده . وخطب فيها المهموز بالمعتل ، والمعتل
 الواوى باليائى ، ونبه فى بعض الأحيان على كل نوع منها . واضطرب فى بعض الألفاظ
 الثنائية الخفيفة المعتلة ، مثل الضميرين هو وهى ، فذكرها فى هذه الأبواب .

وشرح القالى (١) أبواب الحواشى أو الأوشاب بقوله : « هذه أبواب تتصل بالثلاثى
 المعتل مما جاء على حرفين أحدهما معتل ، أو ثلاثة منها حرفان معتلان » . وشرحه بأوضح
 من هذا فى قوله (٢) : « إنما سميانه أوشاباً لأننا جمعنا فيه الحكايات والزجر والأصوات
 والمنقوصات ، وما اعتل عينه ولامه أو فاؤه ولامه أو فاؤه وعينه ، أو كان فاؤه ولامه ،
 أو فاؤه وعينه ، أو لامه وعينه ، بلفظ واحد » . فأتى فيه بالثنائى المخفف الصحيح أو المعتل
 بحرف ، واللقيف والمضاعف بحرفين غير مدغمين . وقد رأينا يضع كثيرا من هذه
 الأصناف فى الأبواب السابقة ، مثل الثنائى المخفف الصحيح والمضاعف بحرفين غير
 مدغمين إذ وضعهما فى الثنائى المضاعف ، والثنائى المخفف المعتل واللقيف إذ وضعهما
 فى باب الثلاثى المعتل . وقد أدى هذا إلى أمرين : تكرير بعض الصيغ فى أكثر من باب ،
 ووضع الألفاظ من النوع الواحد فى أبواب متفرقة . ولعل سبب هذا الاضطراب تأثره
 بباب اللقيف عند الحليل الذى تضمن هذه الأنواع جميعا ، ونسيانه بعض التجديدات
 التى أدخلها على منهجه . وقد أشرنا قبل إلى أنه قسم بعض الأوشاب بحسب الأبنية كما فى
 حرف الغين والقاف ، وأهمل ذلك فى حروف أخرى / كالماء . وقد أتى بأقسام فى
 ٢٩٣ داخل أبواب الأوشاب المضطربة من الماء ، ولكن بدون أساس للتقسيم .

وراعى فى ترتيب أبواب الرباعى الحرفين الأقصين نخرجا من الكلمات وحدهما ،
 ولا خلاف فيها بينه وبين الحليل . ولكنه ذكر بعض الألفاظ الرباعية المضاعفة فى هذه
 الأبواب ، وجعل فى بعضها أقساما لا تقوم على أساس . وكان ذلك من دواعى

الاضطراب في الكتاب ، وتفريق الصيغ ، إذ عالج الرباعي المضاعف في الشائ المضاعف أيضا ، كما مر ذكره . وليس في القطعة المنشورة شيء من أبواب الخماسي نعتد عليه في وصفه .

ويخرج المرء من هذا الوصف بأن القالي أراد إصلاح بعض وجوه النقص في كتاب العين ، فغير في منهجه بعض الأمور ، ولكنه حين أراد تطبيقها عمليا اضطرب وأخفق في كثير منها .

تحليل المواد :

ولنحاول الآن أن نتبع علاج القالي لبعض مواده ، والأمر الذي يؤسف عليه أن القطعتين المطبوعتين من العين والبارع لا تشتركان إلا في مادة واحدة هي « عهب » أخذها القالي برمتها من الخليل ، ولم يزد عليها . فنحن مضطرون إلى اختيار مواد غير التي اخترناها من كتاب العين .

قال القالي في مادة « هيغ » : « قال أبو علي : قال يعقوب : يقال لمن أخصب وأثرى : وقع في الأهيقين بالعين المعجمة ، أي الطعام والشراب . وقال الخليل : الأهيق : أرغد العيش وأخصبه ، قال رؤبة :

عنكم وأيديكم طوال المبلغ يغمسن من غمسه في الأهيق »

والمادة قصيرة ، ولكنها تعطينا بعض الأضواء التي نستطيع أن نتبين على هداها خصائص ذلك الكتاب . وأول هذه الأضواء أن المادة كلها ليست للقالي بل لابن السكيت والخليل ، والمؤلف له فضل الجمع حسب ، وثانها أن المؤلف أمين في اقتباساته ، يرد كلا منها إلى صاحبه صراحة ، وثالثها أنه ضبط الحرف الذي يخاف تصحيفه بالعبارة .

وقال في مادة « سيج » : « قال أبو علي : قال يعقوب : يقال سَجَّ بسلحه : إذا خرف به . وقال أبو زيد : تقول لا أفعل ذلك سَجِيس الليالي ، ويقال سَجِيس عطفه : إذا ظهرت رائحته ، قال الراجز :

يا ليتني بالخسود قد تمرسا وشم عطفه إذا ما سجا

يعنى ابنه ، يقول : ليتني قد صار رجلا . وقال يعقوب : يقال ماء سَجِيس بفتح السين وسكون الجيم ، وسجس بكسر الجيم ، وسجيس على مثال فَيْمِل : إذا كان كدرا متغيرا . وقال أبو زيد : يقال سَقَانَا سَجَاجَة له ، بفتح السين وجماعها السجاج ، بفتح السين على مثال قَتَام : وهو الذي ثلثاه ماء وثلثه لبن ، ويكون ذلك من جميع اللبن حقيقته وحليبه ،

من جميع الماشية إبلها وغنمها . وقال الأصمعي : إذا جعل اللبن أرق ما يكون بالماء فهو السجاج ، وأنشد :

ويشربه مَذَقًا ويسقى عياله سَجَاجًا كأضراب الثعالب أورقا

وقال الخليل : في الحديث : « الجنة سَجَسَج » ، لا فيها جر مؤذ ولا برد مؤذ . ويقال في مثل « لا آتيك سَجِسْ عَجِسْ » ومعناه الدهر .

ويظهر من هذه المادة مما ظهر في سابقتها اعتماده على غيره ، وأمانته في نسبة الاقتباس . ويظهر فيها أمر جديد لم نره عند غيره من قبل ، ذلك هو الضبط بالعبارة فينص على شكل الحرف أو وزن الكلمة ، وقد سبق له في المادة الأولى النص على الحرف نفسه أمعجم هو أم مهمل . وتلك خطوة لازمة في سبيل الوثوق من عدم التصحيف ، وصحة نطق الكلمات ، وخاصة في الخط العربي ؛ والقالى له فضلها . ويظهر لنا من المادة أيضا أنه اتبع الخليل فيما وضعه تحتها ، فهو لا يقتصر على الثنائي / المضاعف الذي كان يشير دواما ٢٩٥ إلى تشدد أحد حرفيه بل كان يضع معه الثلاثي المضاعف الفاء واللام مثل سَجَسْ ، والرباعي المضاعف ، مثل سَجَسَج ، وهو نفس ما فعله الخليل . ويبدو أنه كان يؤخر المضاعف الرباعي إلى نهاية المادة . ونرى في هذه المادة أيضا أنه كان يحاول أن يجمع أكبر عدد من أقوال اللغويين ، من أمثال يعقوب بن السكيت ، وثابت بن أبي ثابت وراق أبي عبيد ، وأبي زيد الأنصاري ، والأصمعي ، والخليل . وقد أثر هذا فيه أثرا ليس في مصلحته ، من تكرار بعض الصيغ مثل سَجِسْ عَجِسْ ، لتكرار المراجع التي يأخذ عنها ؛ واضطراب الشرح كما فعل في صيغة سَجِسْ عَجِسْ إذ تركها في المرة الأولى دون تفسير ؛ واستتار شخصيته وراء أشخاص هؤلاء الذين ينقل عنهم ، حتى إننا لا نستطيع أن نثبت له ما يظهر في الكتاب على أنه من خصائصه التي امتاز بها شخصيا . ونحن ربما لا نغالى إذا قلنا إن القالى كان يرمى في كتابه إلى الجمع ، لا جمع الألفاظ ، كما كان غرض الخليل وابن دريد إلى حد ما ، بل جمع أقوال السابقين عليه من المؤلفين فيما يشته من ألفاظ . ونرى في المادة بعض الاضطراب في الترتيب ، إذ يبدو أنها المؤلف بالصيغ المشتقة من سَجْ ، ثم ينتقل إلى سَجَسْ ، ثم يعود إلى سَجْ ، ويختتمها بسَجَسَج . وكان حقه أن يفرد كل صيغة بالكلام ، فإذا انتهى منها تماما انتقل إلى غيرها .

ونأخذ من أبواب الثلاثي الصحيح مادة « الغين والطاء والميم في الثلاثي الصحيح » . قال : « الأصمعي : يقال غمط ذلك يغمطه غمطا : إذا استصغره ولم يرضه . وقال أبو العباس : قال ابن الأعرابي : غمط الحق . وقال الخليل : تقول : غمط النعمة والعافية :

إذا لم يشكرهما . والغمط بفتح الغين وسكون الميم كالغمج ، والفعل يغامط ، وقال
الراجز :

• غمط غماليط غملطات •

والإغماط والإغباط : الملازمة والمداومة ، تقول أغبطت عليه الحمى وأغمطت : إذا
دامت . وغمط الناس : احتقارهم واستصغارهم . وفي الحديث « أن رجلاً قال
٢٩٦ / لرسول الله ﷺ ما يسرنى أن أحدا يفضلنى بشيراً كائن ، أذلك من البغى ؟ قال :
ذلك من سفه الحق وغمط الناس ، أى احتقارهم ، ويجوز أن يكون قلة شكرهم .
ويقال غمض الناس بمعنى غمط » .

ويختفى من هذه المادة يعقوب ليفسح مكاناً للأصمى وابن الأعرابى ، ولكن الخليل
باق لا يريم . وتتضح عناية المؤلف بالروايات ، فالإغماط مع الإغباط ، والغمط مع
الغمض . ونراه فى الفعل الأول أتى بماضيه فمضارعه فمصدره ، وضبط المصدر بالعبارة
واستشهد بالحديث ، كما فعل فى مادة سابقة ، فذكره كاملاً ولم يقتصر على العبارة التى
فيها الشاهد ، كما كان يفعل الخليل أحياناً .

ظواهر جمع التفسيرات :

أول ظاهرة تفتجاً القارئ فى البارع الكثرة الهائلة من أسماء اللغويين الذين يرد ذكرهم
فى المواد . وهذا إحصاء بمن وردت أسماءهم فى الصفحات العشر الأولى : أبو زيد
الأنصارى ، الخليل بن أحمد ، يعقوب بن السكيت ، أبو السمع ، الأصمى ، أبو عبيدة ،
الكسائى ، الرزاحى ، أبو حاتم السجستانى ، أبو عمرو ، الأحمر ، أبو العباس ، الأموى ،
الفراء ، ابن الأعرابى ، الأحرزى . وهذا الإحصاء لا يبين لنا تماماً كثرة ورود أسمائهم
لأنه لا يظهر مرات وجودهم ، وهى كثيرة . فلم يرد منهم فى صفحة واحدة من هذه
الصفحات العشر غير أى السمع والرزاحى والأحمر وأبى العباس والأحرزى والأموى .
وظهر اسم ابن الأعرابى فى صفتين ، والكسائى وأبو عمرو والفراء فى ثلاث ،
وأبو حاتم فى أربع ، وأبو عبيدة فى ست ، ويعقوب فى سبعة ، والأصمى فى ثمانية ،
والخليل وأبو زيد فى جميع الصفحات . ولم يكن الاسم يظهر فى الصفحة مرة واحدة ،
بل أكثر من مرة . ومنهم من كان يظهر فى جميع المواد كالخليل ، ويقاربه فى ذلك أبو زيد ،
وبليهما الأصمى ويعقوب . وكان فى بعض الأحيان يأتى بالمادة كلها من قول الخليل ،
وأبى زيد^(١) . ومن الطبعى أنه لم يكن / المذكورون أنفاً جميع من رجع إليهم .

فهناك غيرهم ظهوروا بعد الصفحات العشر الأولى ، من أمثال الباهل ، والنضر بن شمیل ،
واللهجاني ، وسلمة بن عاصم ، والرؤاسي ، وقطرب ، ولزاز ، وابن كيسان ، وابن قتيبة ،
وثابت ، وابن دريد وغيرهم من اللغويين ، وأبي الجراح ، وأبي العطف الغنوي ، وأبي
خيرة ، وأم الحمارس الكلبي ، وأبي زياد الكلاني ، وأبي جميل الكلاني ، وأبي صاعد ،
ورداد الكلاني ، وأبي الغادية الحميري ، وأبي مسمع ، وغنية ، من الأعراب والرواة .
فالقارئ يحس أمام أية مادة من مواد أنه بإزاء رجل يجمع له الأقوال المختلفة التي أدلى بها
اللغويون في هذا اللفظ ، ويتقصى في الجمع . وهذه إحدى خصائص البارع التي لم نرها
فيما قبله من معاجم . وكان القالي أميناً فيما ينقله لا يتصرف فيه ، وينسبه إلى أصحابه ،
حتى مدحه القفطي بذلك (١) .

الصحة :

الظاهرة الثانية الخوف من اللحن والتحريف أن يطرأ على الألفاظ ، ومحاولة إحاطتها
بالضمانات التي تقبها ذلك . فالتزم للمرة الأولى في المعاجم ضبط الألفاظ التي يخاف
عليها اللبس بالعبارة . وسار في ضبطه في طريقتين أولهما بيان الشكل مثل قوله : « قال
الأصمعي : يقال كنا على جدة النهر بكسر الجيم وتشديد الدال وباءه وأصله أعجمي
نيطي كذا فأعرب .. وقال الأصمعي وغيره : يقال رجل له جد يفتح الجيم أى له حظ في
الأمياء » . والطريق الثاني بيان الوزن مثل قوله : « يقال : زج زججة وزجاج ، على
مثال فُعل وفُعلة بكسر الفاء وفتح العين ، وفعال بكسر الفاء » وكان في ذلك ضبط
للحروف أنفسها أيضاً وضمان لها من التصحيف . وإنه لجدير بأن يقول عنه
الحميدى (٢) : « كانت كتبه على غاية التقييد والضبط والإتقان » .

٢٩٨ / ومن مظاهر حبه للصحيح والتزامه إياه ، اختياره المراجع التي اعتمد عليها من
المشهور بالصحة . فقد اعتمد أول ما اعتمد على الخليل ، وهو الرائد الأول الذي لا ينكر
قوله وإن قيل في كتابه ما قبل ، وما ينصب على اضطرابه ورد بعض غريبه خاصة .
ثم اعتمد على أبي زيد والأصمعي ويعقوب ، وهم أعلام اللغة الثلاثة . أما أستاذه ابن
دريد فقد لقي معارضة كثيرة من اللغويين وخاصة فيما نسبته إلى اليمن من لغات . ويبدو
أن مؤلفنا أثر السلامة ، فلم يستق منه كثيراً ، على الرغم أنه أستاذه ، حتى إنه لا يظهر
اسمه إلا في الصفحة الرابعة والثلاثين ثم في فترات متباعدة . وقد وقع الأستاذ كرنكو
Krenkow في خطأ فاحش حين قال في مقاله في مجلة « إسلاميات Islamica » (٣) :

(١) إنباه الرواة ١/ ٢٠٦ (٢) ياقوت : معجم الأدباء ٨/ ٣١ (٣) المجلد السابع ١١٦

« أما كتاب البارع فالحق أنه خاب أملنا فيه ، لأنى لم أعر فيه على جديد . لقد استقى القالى معلوماته من مرجعين أساسيين هما : أبو بكر بن دريد ، وأبو بكر بن الأنبارى . وكل من يتجشم مشقة دراسة أسانيد كتابه الهام « الأمالى » دراسة دقيقة يجد أن ما ينيف على نصفه مأخوذ من كتب ابن دريد .. » . فقد خلط الأستاذ بين البارع والأمالى ، فما دام الكتاب الثانى معتمدا على ابن دريد ، فلا بد أن الأول كذلك . ولكن خاب فأل الكاتب للمرة الثانية ، كما خاب أولا — فى رأيه — باعتراقه . فال مؤلف لم يعتمد أساسا على ابن دريد ، ولم يسو بينه وبين غيره من اللغويين الذين اعتمد عليهم ، بل أخرجه عنهم فى المرتبة . ويؤيدنا فى ذلك قول السيوطى ^(١) : « وقد آخذه [آخذ ابن دريد] أبو على الفارسي النحوى وأبو على البغدادى القالى » ، ولم يعتمد المؤلف أيضا على ابن الأنبارى اعتمادا أساسيا . واعترف الدارسون لكتاب البارع بهذه الصحة ، فقال السيوطى فيه ^(٢) : « وأصح كتاب وضع فى اللغة على الحروف بارع أنى على البغدادى وموعب ابن التبانى » .

٢٩٩ / ظواهر أدبية :

وإذ ذكرنا الأستاذ كرنكو بكتاب الأمالى ، فإننا نذكر هنا بعض الظواهر فى البارع التى تتصل بالأمالى بسبب . فالقالى علامة ذو معارف أدبية ولغوية متسعة شاملة ، كما يظهر فى أماليه ، ولذلك تناثرت هذه المعارف فى بارعه ، وتأثر منهجه بمنهج الكتب الخاصة بها من أمثال الأمالى . فمن هذه المظاهر التى تتصل بهذه الظاهرة الأدبية ، كثرة الشعر الذى يستشهد به وطول مقطوعاته . وهذه إحدى مواده شاهدة على ذلك . قال أبو على : « قال الأصمعى : الآقه والقاه : الطاعة ، وأنشد غيره قول الأزرق بن أبى نخيلة السعدى :

أما رأيت الأيدى السَّاطِطا والقاه والأسنة السَّلاطا

قال : ومنه يقال قد آفقه الرجل ، أى أطاع ، قال الخليل السعدى :

فَرَدُّوا صَدُورَ الْخَيْلِ حَتَّى تَنْهَتَتْ إِلَى ذِي النَّهْيِ وَاسْتَقْفَنُوا لِلْمَحْلَمِ

أى أطاعوا المحلم ، وهو الذى يأمرهم بالحلم ، وقال أبو زيد : ما لك علينا قاه : أى سلطان ، قال الراجز :

والله لولا النار أن أصلاها أو يدعوا الناس علينا اللاها

لما سمعنا لأمير قاهها ما خطرت صُعد على مناها »

وهذا أحد شواهد الطويلة ، قال : « وجهوه الرجل : استه ، قال بعض الأعراب :

بش القرين للكبير زوجته إذا رآته قد تولت جدثة
وانقصت من بعد شرر ممرته وهي عقرناة الشباب جلته
إذا عدا منها فلا ثبتيه تدعو له الله بداء يكفته
فقد مللناه وطالت صحته وتتحى لخلقته فتسأته

وتدفع الشيخ فتبدو جهوته

تتحى : تعتمد ، وتسأته : تحنقه .

والقالى من هذا الجانب قريب الشبه بأى عمرو الشيباني في جيمه . ومن أسباب كثرة الشواهد في البارع رجوع مؤلفه إلى كثير من اللغويين ، وأخذ شواهدهم كلها . وكان من أثر ذلك تكرار بعض الشواهد في المادة الواحدة ، كما في « عوه » و « وهل » . واضطر في كثير من الأحيان إلى الإشارة إلى أن الشاهد قد مضى (١) .

ومن ذلك أيضا ذكره النوادر والأخبار التي تقوم عليها كتب الأمالي والنوادر مثل قوله (٢) : « قال ابن الأعرابي وغيره : نزل المخبل السعدى ، وهو في بعض أسفاره على ابنة الزبرقان بن بدر ، وقد كان يهاجى أباه . فعرفته ، ولم يعرفها ، فأنته بفسول ، فغسل رأسه ، وأحسن قراه ، وزودته عند الرحلة فقال لها : من أنت ؟ فقالت : وما تريد إلى اسمي ؟ قال : أريد أن أمدحك ، فما رأيت امرأة من العرب أكرم منك . قالت : اسمي رهو . قال : تالله ما رأيت امرأة شريفة سميت بهذا الاسم غيرك . قالت : أنت سميتي به . قال : وكيف ذلك ؟ قالت : أنا خليدة بنت الزبرقان . وقد كان هجاها في شعره فسمها رهوا ، وذلك قوله :

فأنكحتهم رهوا كأن عجائبا مَشَقَّ إهاب أوسع السلع ناجلة

فجعل على نفسه ألا يهجوها ولا يهجو أباه أبدا ، وأنشأ يقول :

لقد زل رأيي في خليدة زلة سأعتب قومي بعدها فأتوب

وأشهد والمستغفر الله أنسى كذبت عليها والهجاء كذوب ،

وقد يستغفره منهج كتب الأمالي ، فيسير عليه في معجمه ، فيقدم نصا من النصوص اللغوية ويعقبه بتفسير غريبه ، قال (٣) : « قال عيسى بن عمر ، قالت أم تأبط شرا وهي تكي عليه : وابناه وابن الليل ! ليس بزُميل ، شُرُوب للقليل ، ضروب بالذليل ،

كثُرب الخير ، وابناه ! ليس بعلفوف ، تلفه هُوف ، حسى من صوف .
 ٣٠١ / قولها : وابن الليل أى أنه صاحب غازات . يزميل أى بضعيف . شروب اللقيل :
 تقول ليس هو بمجهياف يحتاج إلى شربة نصف النهار . وقولها يضرب بالذيل إذا عدا صفر
 برجليه في إزاره من شدة عدوه . وقولها حشى من صوف : تقول ليس هو بخوار أجوف .
 والهوف : من الهيف ، وهى الريح الحارة . فتقول ليس هو بعلفوف ، والعلفوف :
 الخاق المسن تضمه الرياح ، فلا يغزو ولا يركب ، قال الشاعر :
 « فى القوم غير كُبنة علفوف » .

وربما يتصل بتلك المظاهر الأدبية عنايته بالتعبيرات الخاصة وإيراده ما يفسره من
 ألفاظ فى عبارات ، حتى يحيطه بجوه الخاص . ولكننا لا نعطى ذلك أهمية خاصة ،
 لأننا شاهدناه عند كثير غيره من اللغويين ، منذ بداية التأليف فى المعاجم .

اللغات :

عنى القالى باللغات عناية فائقة ، فأكثر منها وبالغ . وإننا نرى عنده من اللغات
 المنسوبة لغات الكلايين والتميريين والطائيين والقيسيين والأسديين والتميميين وبنى غنى ،
 وأهل مصر والمدينة والحجاز والجزيرة والعراق . والكلايون خاصة لهم خطرهم فى
 كتابه ، إذ يرد اسمهم فى ٥ صفحات من الصفحات العشر الأولى ، ويكثر بصورة
 واضحة فى جميع أنحاء القطعة الباقية . وليس هذا وحده ، بل تكثر أسماء الأعراب والرواة
 الكلايين عنده أيضا ، مثل أم الحمارس وأبى زياد وأبى جميل ورداد . ومن أسباب هذه
 الظاهرة إكثار المؤلف الاقتباس من أبى زيد الأنصارى ، الذى يروى عنهم كثيرا ، يقول :
 « قال أبو زيد : قال الكلايون : ومن الرجال الهيق ، الهاء مفتوحة والياء ساكنة ، وهو
 المفرط طولا ، ولم يعرفوه فى الأنثى » ، ويقول : « قال أبو زيد : قال الكلايون : ومن
 الرجال الأهوك ، على مثال أحق ، وهو الذى فيه حق ، وفيه بقية » .

ورجع فى بعض الأحيان بين اللغات المختلفة التى يذكرها ، مثل قوله « يقال :
 وهجت توهج بكسر الهاء فى الماضى وفتحها فى المستقبل ، وهى وهجة ، والعالى من
 ٣٠٢ / كلامهم توهجت » . وقوله : « قال الخليل : التيه والتوه لغتان ، يقال : تاه يتيه توها
 وتيها ، والتيه أعنها » . والحق أن ترجيحاته قليلة ، ومعظمها لم يكن من كيسه ، وإنما مما
 اقتبسه من اللغويين ، فليس له غير فضل الاختيار . ولا شك أن الاختيار فيه دلالة على
 العناية والاهتمام .

ويتصل بذلك دقته بالترفة بين الصيغ المتقاربة من المادة الواحدة ، كما نرى في قوله : « وكل شيء هاج فمصدره الهيج ، غير الفحل ، فإنه يقال يبيع هيجانا ... ويقال : هاج الفحل هياجاً ، واحتاج احتياجاً إذا ثار وهدر . وكل شيء يثور للمشقة والضرر فهو كذلك ، تقول : هاج الدم ، وهاج الشرير القوم » .

النقد :

عند القائل شيء من النقد قليل ، نراه في قوله « قال الخليل : تقول المعجوم طائر من طير الماء ، كأن منقاره جلم الخياط . قال أبو علي ولا أدري صحته » وقوله : « قال الخليل : والعلهز بكسر العين والهاء وسكون اللام : أن يعالج الوبير بدماء الحلم كأن يُدق الصوف مع القردان فيؤكل ، كانت الجاهلية تفعل ذلك في الجذب ... وقال غيره : الملهز والمزهل : الحسن الغذاء ، قال أبو علي : وهذا تفسير سوء » وابتغت إلى بعض العبارات العامة وينقدها ، مثل قوله : « والعامة يقولون : هاتم شهودكم ، وهذا أفحش الخطأ » وقوله : « وقال الأصمعي وأبو زيد : تقول العرب قعدت على فوهة النهر الفاء مضمومة والواو مشددة مفتوحة ولا يقال فوهة بضم الفاء وسكون الواو ، كما تقول العوام » .

ومهما يكن من قول ، فإن هذا الجهد الخاص هزيل ، بالنسبة لكتاب في حجم البارع وشهرته ، ولذلك لا نستطيع أن ندعى للمؤلف شخصية بارزة فيه ، وإنما تبرز شخصيته في جمعه واختياره بكل وضوح .

٣٠٣ / ولا يختلف القائل عن الخليل فيما عالجته في مواده من ألفاظ تتصل بالحيوان أو النبات أو البقاع أو ما إلى ذلك من موضوعات . ومثلهما في ذلك مثل بقية أصحاب المعاجم العربية . كذلك لا خلاف بينهما في طريقة العلاج والاستشهاد وما إلى ذلك ما عدا ما أشرت إليه آنفاً .

مآخذ :

لم يخل البارع من أمور أخذها عليه الأقدمون ، ومعظمها يشترك معه فيها أفراد مدرسته فتوخرها إلى حينها . ولكن كان من أثر الخطة التي اتبعها المؤلف من جمع أكبر عدد من أقوال اللغويين في اللفظ المفسر خللان أولهما التكرار ، الذي ظهر في التفسيرات وفي الشواهد . وقد ألمعنا إلى ذلك آنفاً ، ووضحنا أنه تخلص أحياناً من تكرار الشواهد بتصريحه أن قد مضى إيرادها . وثانيهما إيراد التفسيرات المختلفة أو المتعارضة دون أن يبذل أي جهد ليوفق بينهما أو يرجح قال : « قال الأصمعي ... فرس أشوه

وفرس شوهاء : إذا كان يُرْفَع إليهما الطَّرَف من حسنها ... قال الخليل : الشوه بفتح الشين والواو مصدر الأشوه ، والشوهاء والأشوه هما القبيحا الوجه والخلقة .. وفرس شوهاء : وهى التى فى رأسها طول وفى منخرها وفى فمها سعة .. وقال أبو عمرو : فرس شوهاء : حديدة النفس . وقال الأصمعى : الشوه : امتداد العنق وارتفاعها ، الذكر أشوه والأنثى شوهاء . غيره : امرأة شوهاء : حسنة ، ومنه الحديث المرفوع أنه عليه السلام قال : بينا أنا نائم رأيتنى فى الجنة ، فإذا امرأة شوهاء إلى جنب قصر ، فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر بن الخطاب . وقال : « قال يعقوب : المُسْلِمُ : الذى قد ذبل ويس ، إما من مرض وإما من هم ، لا ينام على الفراش يجمىء ويذهب ، وفى جوفه مرض قد يتسه وغير لونه .. وقال الأصمعى : المسلم : الضامر ، وزاد ثابت : من غير مرض . وقال الخليل : اسلمهم المريض : إذا عُرف أثر مرضه فى جسده . »

ونجد فى البارع اختلا لا بال تكرار ، ولكنه لا يرجع إلى خطئه ، وإنما هو اختلال غير معروف السبب اللهم إلا السهو والنسيان . فتراه يكرر بعض المواد / نفسها ، مثل « غدم » ، فقد ذكرها منفردة بعد « غسم » وتقاليبها ^(١) ، وهو موضعها الطبيعى من الكتاب . ولكنه عقد لها مادة ثانية بعد « ثقب » وتقاليبها ^(٢) . والسياق مختلف فى المادتين اختلافا كبيرا ، فلا يشتركان إلا فى قول واحد عن الخليل . وخلط بين هيغ وهوغ ، فظهر كأنه كرر مادة « هوغ » . ولم يصل إلينا ما أخذ أخرى ، ولعل السبب فى ذلك عدم إقبال الناس عليه وعلى دراسته . وصفوة القول فى كتاب البارع إنه خطأ بحركة التأليف فى المعاجم إلى الأمام خطوات فى المادة ، قال عنها ابن خير ^(٣) : « زاد على كتاب الخليل نيفا وأربع مئة ورقة مما وقع فى العين مهملا فأملأه مستعملا ، ومما قلل فيه الخليل فأملئ فيه زيادة كثيرة ، ومما جاء دون شاهد فأمل الشواهد فيه » . وقال ابن الأبار ^(٤) : « فلما كمل الكتاب وارتفع إلى الحكم المستنصر بالله ، أراد أن يقف على ما فيه من الزيادة على النسخة المجتمع عليها من كتاب العين ، فبلغ ذلك إلى خمسة آلاف وست مئة وثلاث وثمانين كلمة » . وفى المنهج ترك نظام ابن دريد المختل ، ورجع إلى نظام الخليل بعد أن أدخل عليه بعض تحسينات ، وعنى بالصحيح من المراجع ، وضبط ألفاظه لوقايتها من التصحيف ، وعزا كل قول اقتبسه إلى قائله ، وربط بين المعجمات وكتب الأدب .

ولم أجد أحدا اتخذ البارع موضوعا للدراسة ، غير تلميذه أبى بكر الزبيدى الذى ألف كتاب المستدرک من الزيادة فى كتاب البارع على كتاب العين . وقد أشرت إليه فيه . والسبب هو ما ذكرناه فى المآخذ من قلة الإقبال عليه .

الفصل الثالث

٣٠٥

كتاب التهذيب

للأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠)

في القرن الرابع ظهرت الموسوعة اللغوية الأولى التي بقيت عندنا ولم تندثر فيما اندثر من تراثنا ، تلك هي معجم « تهذيب اللغة » لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ) . وتجمع في هذا المعجم جميع التيارات التي غلبت على حركة التأليف اللغوية في هذا القرن .

غرضه :

كان المؤلف يرمى في كتابه إلى تنقية اللغة من الشوائب التي تسربت إليها على يد سابقيه ومعاصريه ، ومن ثم سماه كما يقول في مقدمته^(١) : « وقد سميت كتابي هذا تهذيب اللغة لأني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها وغيّرها الغثم عن سننها ، فهذبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي ، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله ، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب » .

وقد دعاه إلى هذا التأليف أمور ثلاثة وجدها في نفسه وفي المعاجم ووضحها في المقدمة ، قال^(٢) : « وقد دعاني إلى ما جمعت في هذا الكتاب من لغات العرب وألفاظها ، واستقصيت في تتبع ما حصلت منها والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها التي احتج بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها ، خلال ثلاث :

٣٠٦ منها تقييد نكت حفظتها ووعيتها عن أفواه العرب / الذين شاهدتهم وأقمت بين ظهورانيهم سنين ، إذ كان ما أثبتته كثير من أئمة اللغة في الكتب التي ألفوها والنوادر التي جمعوها لا ينوب مناب المشاهدة ولا يقوم مقام الدربة والعادة .

ومنها النصيحة الواجبة على أهل العلم لجماعة المسلمين في إفادتهم ما لعلهم يحتاجون إليه . وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : « ألا إن الدين النصيحة لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

والخلة الثالثة التي لها أكثر القصد أني قرأت كتباً تصدى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب فيها مثل كتاب العين المنسوب إلى الخليل ثم كتب من احتذى حذوه في عصرنا هذا ، وقد أدخل بها ما أنا ذاكره من دغلها وغوارها ... وألفت طلاب هذا الشأن من أبناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المصحفة المدخولة ما عرفته ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزته . وكان من النصيحة التي التزمها توخيها للمشوبة من الله عليها أن أنضح عن لغة العرب ولسانها العربي ... وأن أهذبها بجهدى غاية التهذيب ، وأدل على التصحيح الواقع في كتب المتحاذقين ، والمعور من التفسير المزال عن وجهه ، لئلا يغتر به من يجمله ولا يعتمد به من لا يعرفه .

فغرضه إثبات ما سمعه بنفسه من الأعراب ، وتصحيح ما دخل كتب اللغة من أخطاء وتصحيقات . وكان لهذا أثره في المنهج الذى التزمه ، قال في أواخر المقدمة (١) : « ولم أودع كتابى هذا من كلام العرب إلا ما صح لى سماعاً منهم أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خط ذى معرفة ثاقبة ، اقترنت إليها معرفتى ، اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن جرير وابن المظفر في كتابيهما فينت شكى فيها وارتبأتى بها . وستراها في مواقعها من الكتاب ووقوفى فيها » فالأسس التي اعتمد عليها في الصحة ثلاثة : السماع من العرب ، والرواية عن الثقات ، والنقل عن خطوط العلماء بشرط موافقتها لمعرفته . وكان معظم لغوى القرن الرابع يبحثون عن صحة الألفاظ التي يدنونونها ويلتزمونها فقد هالتهم كثرة ما وجدوه أمامهم ، وشعروا بأن كثيراً منه لم يكن يعرفه العرب . وأقام المؤلف أحكامه على السماع بسبب وقوعه في أسر القرامطة . وكان أسروه من / الأعراب الخالص الذين لم تفسد لغتهم فأفاد منهم كثيراً ، قال في المقدمة (٢) : « وكنت امتحنت بالإسار سنة عارضت القرامطة الحاج بالهبير ، وكان القوم الذين وقعت في سهمهم عرباً عامتهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد بالهبير ، نشئوا في البادية يتبعون مساقط الغيث أيام النجع ، ويرجعون إلى أعداد المياه ، ويرعون النعم ، ويعيشون بألبانها ، ويتكلمون ببطاعتهم البدوية وقرائحهم التي اعتادوها ، ولا يكاد يقع في منطقهم لحن ولا خطأ فاحش ، فبقيت في إسارهم دهرًا طويلاً . وكنا نتشتى الدهناء ، وتترعب الصَّمان ، وننقظ السَّتارين . واستفدت من مخاطباتهم ومحاوره بعضهم بعضاً ألفاظاً

٣٠٧

جمة ، ونوادير كثيرة أوقعت أكثرها في مواقعها من الكتاب ، وستراها في موضعها إذا أتت قراءتك عليها إن شاء الله .

وكان هذا الجهد يرمى إلى هدف ديني خالص ، قال (١) : « لغات العرب التي بها نزل القرآن ، ووردت سنة المصطفى النبي المرتضى عليه السلام ... أنزله الله جل ذكره بلسانهم وصيغة كلامهم الذي نشئوا عليه ، وجبلوا على النطق به ... لا يحتاجون إلى تعلم مشكله وغريب ألفاظه ، حاجة المولدين ... وبين النبي ﷺ للمخاطبين من أصحابه رضي الله عنهم ما عسى الحاجة إليه من معرفة بيان لمجمل الكتاب وغامضه ومتشابهه وجميع وجوهه التي لا غنى بهم وبالأمة عنه . فاستغنوا بذلك عما نحن إليه محتاجون من معرفة لغات العرب واختلافها ، والتبحر فيها ، والاجتهاد في تعلم العربية الصحيحة التي بها نزل الكتاب وورد البيان ، فعلينا أن نجتهد في معرفة ضروب خطاب الكتاب ، ثم السنن المبينة لمجمل التنزيل الموضحة للتأويل ، لتنتفي عنا الشبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الزيغ والإلحاد ، ثم على رعوس ذوى الأهواء والبدع ، الذين تأولوا بأرائهم المدخولة فأخطئوا ، وتكلموا في كتاب الله عز وجل بلكنتهم العجمية دون معرفة ثاقبة فضلو وأضلوا . »

٣٠٨

/ منهجه :

كان لهذه الأهداف والأغراض آثارها في علاج الأزهرى لمواده ، ولكنه في تقسيم الكتاب اتبع المنهج الذي وضعه الخليل في مقدمة العين بمخذافيه . فالتزم ترتيب الخارج الذي ابتكره الخليل في العين ، وقسم وفقه المعجم إلى كتب ، وجعل كل كتاب في ٦ أبواب : الثنائي المضاعف ، والثلاثي الصحيح ، والثلاثي المعتل ، واللفيف ، والرابعي ، والخماسي . وراعى فيها التقاليد ، ونبه على المستعمل والمهمل منها . وحشا هذه الأبواب بما حشاها به الخليل أيضا ، فوضع في باب الثنائي الأبنية الثنائية ، والرابعي المضاعف وما ضوعف من فائه ولامه ، والخفيف ، وخلط بين المعتل الواوى واليائى والمهموز ، وإن حاول في الأخير أن يميزه أحيانا . ووضع البناء الثنائي الخفيف « عن » مثلا في الثلاثي المعتل أيضا ، وربما فعل ذلك الخليل ، كما يظهر من وصف الزبيدي له . وإذا فوصف كتاب العين وأبوابه وتقاليبه وما يحتوى عليه كل منها يغنى تماما عن وصف أقسام التهذيب . أما الاختلاف ففي المواد أنفسمها التي تضخمت كثيرا عند الأزهرى . وسيظهر هذا في تحليلنا لتادتي عقق ومقع ، وفيما عالج كل منهما في مقدمته وفي خاتمته .

وصف المقدمة :

يفتتح الأزهرى التهذيب بمقدمة طويلة تليق بموسوعة مثله ، وتعالج موضوعات متنوعة . فيستهلها بحمد الله على ما أسبغه عليه من علم وفضل ، ويربط بين العربية والقرآن والسنن ، ويشير إلى فهم العرب قديما لها ، وحاجة المولدين في عصره إلى من يشرح لهم ، وسعة اللغة العربية وينقل في ذلك كلام : لإمام الشافعى ، واضطرار الكاتبيين فيها إلى الاختصار بسبب هذه السعة ، والدواعى التى جعلته يؤلف كتابه ، واللغويين الذين اعتمد عليهم مرتبين طبقات ، وسند روايته عنهم ، وهم على وجه التقريب أغلب اللغويين المتقدمين عليه ، فيتكلم عن كل واحد منهم ويوثقه / أو يضعفه ، ويفصل الثقات عن الضعفاء ، وينقد الأخيرين في قسوة ، ويضع فهم الليث وابن دريد وابن قتيبة وغيرهم ، ثم يقتبس معظم مقدمة العين . ولا نستطيع أن نتبعه في هذه الموضوعات لطولها ، ولأنها تخرجنا عن ميدان بحثنا زمنا طويلا . ويظهر الأزهرى في هذه المقدمة معتدا بنفسه ، معجبا بما حصل عليه من معرفة إلى درجة كبيرة .

٣٠٩

ونتقل إلى وصف آخر كتاب فى التهذيب وخاتمته ، إذ أن وصف الأبواب الأولى شبيه بوصف كتاب العين كما قلنا .

ينتهى التهذيب بكتاب « الحروف الجوف » وهو خاص بالألفاظ الثلاثية التى جميع حروفها معتلة ، ويذكر فيه أيضا ما يتعلق بالياء والواو ؛ فالياء تأتى للتأنيث ، والتثنية والجمع والإشباع ، والواو للجمع والعطف والقسم والاستنكار والإشباع وغيرها . يتناول المؤلف كل هذا ، وما يتصل به من أحكام لغوية ونحوية . ويعتبر هذا الكتاب الأخير من المعجم الأصل . ولكن لا زال أمامنا أبواب ثلاثة تتناول أحكاما لغوية ونحوية خاصة .

فالباب الأول المسمى « باب تصريف أفعال حروف اللين » يبين أحكام الصيغ المختلفة المشتقة من الأجوف الواوى واليائى ، وما يشتق من حرفى الواو والياء نفسيهما ، ولا يقتصر على الأفعال وحدها ، كما قد يفهم القارئ من العنوان . وهاك نبذة من مفتتح الباب « قال الكسائى : كل ما كان من الحروف على ثلاثة أحرف أو وسطه ألف ، ففى فعله لغتان الواو والياء ، كقولك دَوَلت دالا ، وقَوَّفت قافا ، أى كسبتها ، إلا الواو فإنها بالياء لا غير لكثرة الواوات ، تقول فيها وَّيَّت واوا حسنة . وغير الكسائى يقول : أَوَّيت ووَّيَّت . قال الكسائى : تقول العرب كلمة مُؤَوَّاة مثل معاوية أى مبنية من بنات الواو . وقال غيره : كلمة مُؤَيَّاة من بنات الواو وكلمة مُيَّوَّاة من بنات الياء . قال : وإذا صغرت

الياء قلت : أَيْة ، وإذا صغرت الواو قلت أَوِيَة ... » وما فى / هذا الباب شبيه بما يضعه

٣١٠

المؤلف في أبواب اللقيف . فنستطيع أن نطلق على هذا الباب « باب اللقيف من المعتل » ، فهو لا يمتاز عن هذه الأبواب إلا بكثرة الأحكام فيه .

والباب الثاني المسمى « باب في تفسير الحروف المقطعة في القرآن » يتناول أموراً مشهورة كثر الكلام عنها بين المفسرين ، وأفرد لها السيوطي في إتقانه باباً خاصاً ، تلك هي تفسير الحروف التي افتتح بها بعض السور ولم يتد الباحثون إلى معنى مجمع عليه فيها إلى يومنا هذا . ويجمع المؤلف فيه أقوال من سبقه من المفسرين .

أما الباب الأخير فخاص بالهمزة تحقيقتها وتخفيفها وحذفها وأنواعها واستعمالاتها المختلفة . وأشاد في آخره بفضل كتابه على كتاب العين في الهمز فقال : « قلت : ميزت في معتلات كل كتاب ما يهزم وما لا يهزم تميزاً لا يتعذر عليك معرفته ، وحققته ما وجب تحقيقه في مواقعه من أبواب المعتلات ، وفصلت ما يهزم مما لا يهزم تفصيلاً يقف بك على الصواب إذا تأملت بها . وأما الليث بن المظفر فإنه خلط في كتابه الهمز بغيره حتى يعسر على الناظر فيه تمييز ما يهزم مما لا يهزم لاختلاط بعضه ببعض . والله الحمد على حسن توفيقه وتسديده ، لا شريك له » . ويشعر المرء شعوراً قوياً بإزاء هذه العبارة أن المؤلف كان يضع نصب عينيه كتاب العين ويريد أن يتفوق عليه بأي ثمن . ومن أهم الأسباب في ذلك أن هذا الكتاب كان الدعامة الأولى التي أقام عليها الأزهري تهذيبه : أخذ منهجه وترتيبه ، واغترف من مواده وعب ، فلا بد إذن من اللجوء إلى النقد ومن محاولة الاستعلاء . وكان هذان من الأزهري .

ويصل المرء بعد عبوره هذه الأبواب الثلاثة إلى الخاتمة . وهي خاتمة قصيرة يتناول المؤلف فيها أموراً سبق له علاجها في المقدمة : نظرت إلى الصحيح من الألفاظ ونقده مراجعته ورميه إلى تهذيب العربية وعدم استكثاره . ويختم بأنه لا يدعى جمع لغات العرب كلها ، وأن كتابه إذا كان فيه تقصير فلعجز الإنسان عن الكمال ، ويستثيب الله الأجر ، ويصلى على النبي وآله .

حان الوقت لتحليل مادة عقق من « باب العين والقاف » ويصرح المؤلف بأن وجهيه مستعملان فيقول : « عَقَّ وَقَعَ مستعملان » ثم يتناول أولاهما بالبحث . وتبدأ المادة بمحدثين غير اللذين ذكرهما الخليل « روت أم كُرْز أن رسول الله ﷺ قال في العقيقة : (عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة) . وروى عنه سليمان بن عامر أنه قال ﷺ : (مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى) . قال أبو عبيد فيما أخبرني به

عبد الله بن محمد بن هاجك عن أحمد بن عبد الله بن جبلة عنه أنه قال : قال الأصمعي وغيره : العقيقة أصلها الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد ، وإنما سميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحال عقيقة لأنه يُحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح ، ولهذا قال في الحديث : (أميطوا عنه الأذى) يعنى بالأذى ذلك الشعر الذي يحلق عنه . قال : وهذا مما قلت لك إنهم ربما سموا الشيء باسم غيره إذا كان معه أو من سببه فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر . وواضح هنا أن المؤلف أهمل الخليل وأخذ أحاديثه وشرحها من أبي عبيد المتخصص في غريب الحديث ، وإن لم يخرج الكلام الطويل الذي أتى به عما قاله الخليل موجزا في مادته . ويتضح أمر آخر هو عناية الأزهري بذكر راوي الحديث ، وكان الخليل يهمل ذلك . والسبب معروف وهو أن منهج الأزهري يعتمد في أحكامه على الرواة وتوثيقهم .

ثم يقول : « قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة وعقة ، وأنشد لزهير :

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفء

فجعل العقيقة الشعر لا الشاة . وقال الآخر يصف العير :

تجسرت عقة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا .

/ يقول : لما تربع ورعى الربيع ، ويقول : أنسل الشعر المولود معه وأنبت آخر فاجتابه أى لبسه فاكتساه . قلت : ويقال لهذا الشعر عقيق بغير هاء ، ومنه قول الشماخ :

أطار عقيقه عنه نسالا وأذمج دمج ذى شطن بديع

أراد شعره الذي ولد وهو عليه أنه أنسله عنه أى أسقطه . ويشترك الأزهري مع الخليل في البيت الأول ، وإن لم يقل الخليل بأن العقيقة شعر كل مولود من البهائم ، وينفرد الأزهري بالبيتين التاليين كما انفرد الخليل ببيت لامرئ القيس الكندي . ويعلق الأزهري على كل شاهد شارحا للفظ المراد أو عدة ألفاظ منه ، وي زيد على الخليل صيغة عقيق أيضا . ولما كانت المادة مختصرة مبتورة عند ابن دريد فلا وجه لمقارنتها بما عند الأزهري من إضافة .

ثم يقول : « قلت : وأصل العق الشق والقطع ، وسميت الشعرة التي يخرج المولود من بطن أمه وهى عليه عقيقة لأنها إن كانت على رأس الإنسى حلفت عنه فقطعت ، وإن كانت على بهيمة فإنها تنسلها . وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح ويشق حلقومها ومريها وودجها قطعاً كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق » . ومن المعروف أن القائل بأن أصل

العق الشق هو الخليل لا الأزهرى ، أما تعليله تسمية الشعر والشاة بالمعققة فلا بأس به ، وإن سبقه أبو عبيد إلى تعليل تسمية الشعر بعلة لطيفة نقلها المؤلف آنفا .

ثم يصل إلى الفعل فيقول : « وأخبرني أبو الفضل المنذرى عن الحراني عن ابن السكيت أنه قال : يقال عقي فلان عن ولده : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه » ، وهى عبارة الخليل بالتقريب فلم هذا العدول عنه ؟ لعل ذلك لأن عبارة ابن السكيت أكمل إذ بينت أن هذا التقليد يحدث في اليوم السابع من مولد الصبى .

وينتقل إلى معنى آخر للمادة قال : « وعق فلان أباه يعقه عقا ، وأعق الرجل أى جاء بالعقوق ، وقال الأعشى :

فإبى وما كلفتمونى وربكم ليعلم من أمسى أعقى وأخوبا

/ أى جاء بالحوب » . والفعل الأول عند الخليل وابن دريد ، ولكن الثانى والشاهد ليسا ٣١٣ عندهما . وبين المؤلف في الفعل الأول منهما مضارعه ومصدره ، وأهمل ذلك في الثانى لأنهما قياسيان ، ولكنه أهملهما أيضا في « عقي عن » مع أنهما ليسا بقياسيين فيه . فهو إذن لا يسير على وتيرة واحدة في ذلك .

ويرجع إلى صيغ من المعنى الأول فيقول : « قال : ويقال أعقت الفرس فهى عقوق ولا يقال معق وهى فرس عقوق : إذا انفتق بطنها واتسع للولد » . ويخالف في هذه العبارة الخليل مرتين : أولاها في عدم وجود معق ، والثانية في تفسير عقوق . وربما كان تفسيرهما يقولان إلى معنى واحد هو قرب الوضع .

ويرجع إلى معنى الشق أيضا فبأى بيعض صيغه ، ويقول « قال : وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وخرق فهو عقى ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقة » . وكان حقه أن يضع الصيغ التى ترجع إلى معنى واحد في موضع واحد ، ولكنه كرر واضطرب . وسبب هذا واضح ، وهو نقله من عدة أشخاص فكان ينقل قول الأول كله ، ولو احتوى على صيغتين مختلفتين ثم ينقل قول الثانى وقد يكون محتويا على صيغة تشترك مع الصيغة الأولى في القول السابق ، فتأتى الصيغتان وبينهما صيغ غريبة عنهما . وكل الأقوال السابقة منذ أشار المؤلف أنه يقتبس من ابن السكيت ، من هذا العلامة بدليل تصدير كل صيغة منها بلفظ (قال) وتصدير الصيغة الآتية بعبارة (وقال غيره) والمؤلم أنه سيرجع إلى صيغة سابقة .

« وقال غيره : عقي فلان والديه يعقهما عقوقا : إذا قطعهما ولم يصل رحمه منهما » . وربما كانت هذه العبارة من قول الخليل مع بعض زيادات بدليل العبارة التالية وهى من

الخليل : « وقال أبو سفيان بن حرب لحمزة سيد الشهداء يوم أحد حين مر به وهو مقتول : (ذق عقق) معناه ذق القتل يا عاق كما قتلت ، يعني من قتلت يوم بدر » ، والعبارة مختصرة عما هي عليه في العين وإن كانت في الجمهرة أكثر اختصارا .
٣١٤ / ويذكر جمع عاق وهو مهمل عند الخليل وابن دريد ، وجمع العاق القاطع لرحمه عَقَقَة .

ثم ينتقل إلى معنى آخر فيقول : « ويقال أيضا هذا رجل عَقَّ وقال الزبيان الراجر : أنا أبو العرقال عقا فظا لمن أعادى محكا ملظا وقيل : أراد بالعق المر من الماء العُقاق وهو القُعاع . وأخبرني المنذرى عن محمد بن يزيد الثمالى أنه قال في قول الجعدى :

بمرك عذب الماء ما أعقه سيبك والمحروم من لم يُسَقِه

قال : أراد ما أقعه ، يقال ماء قُعاع وعقاق : إذا كان مرا غليظا ، وقد أقمه الله وأعقه « وتوجد صيغة عقى وعقاق وأقع والشاهد الثانى في الجمهرة ، ولكن لا يوجد في العين إلا ما يتصل بقع . وتفسير المادة بالماء المر الغليظ مأخوذ من الخليل لا ابن دريد . ويتبين من الشواهد السابقة كلها أن الأزهرى كان يلتزم تقريرا التعليق عليها بخلاف الحال عند سابقه .

ثم يذكر صيفا عن ابن الأعرابى وأبى زيد ، ليست في العين ولا الجمهرة « وقال ابن الأعرابى فيما روى عنه أحمد بن يحيى البغدادي : العَقَق : الأعداء . قال : والعقق أيضا قاطعو الأرحام . وقال أبو زيد في نوادره : يقال عاققت فلانا أعاقه عقاقا : إذا خالفته ويظهر في عبارته حرصه على ذكر المراجع ، وأسماء الكتب أحيانا .

ثم صيغة موجودة في الجمهرة « قال : والعَق : الحفرة في الأرض ، وجمعها عقات « وزاد المؤلف الجمع كما زاد ابن دريد أنه يقال فيها العقة والعقق أيضا .

ويرجع إلى انعقاق السحاب ويذكر تشبيه السيوف به الذى ذكره ابن دريد « وقال أبو عبيد قال الأصمعى في باب السحاب : الانعقاق : تشقق البرق ، ومنه قيل للسيف كالعقيقة شبه بعقيقة البرق . قال : ومنه التبوج ، وهو تكشف البرق » . ويستطرد إلى الفعل الثلاثى مرة أخرى فيقول : « وقال غيره يقال : عقت الريح المزن تعقه عقا : إذا استدرته كأنها تشقه شقا ، وقال الهذلى يصف غيثا :

حار وعقت مُزَنه الريحُ وائ قار به العرضُ ولم يُشَمَلِ

٣١٥ / حار : أى تحير وتردد ، معنى السحاب .. واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال

فتقشعه . وقوله وانقار به العرض : أى كأن عرض السحاب انقار أى وقعت منه قطعة ، وأصله من قُرت جيب القميص فانقار ، وقرت عينه إذا قلعتها . ويقال : سحابة معقوفة : إذا عقت فانعقت أى تبعجت بالماء ، وسحابة عقاقة إذا دفقت ماءها ، وقد عقت . وقال عبد بنى الحسحاس يصف غيثا :

فَمَرَّ عَلَى الْأَنْهَاءِ فَانْتَجَّ مَرْئُهُ فَعَقَّ طَوِيلًا يَسْكُبُ الْمَاءَ سَاجِيَا

ويقال اعتقت السحابة بمعنى عقت ، وقال أبو وجزة :

* واعتق منيعج بالوبل مبفور *

ويقال للمعتذر إذا أفرط في اعتذاره : قد اعتق اعتقا . وروى شمر عن بعض أصحابه أن مُعَقَّر بن حمار البارق كَفَّ بصره فسمع يوما صوت راعدة ومعه بنت له تقوده فقال لها : ماذا ترين ؟ فقالت : أرى سحماء عقاقة كأنها حولاء ناقة . فقال لها : وأتلى لي إلى جانب قفلة ، فإنها لا تثبت إلا بمنجاة من السيل . والقفلة نبتة معروفة . وكل هذا زائد على العين والجمهرة ، ما عدا صيغة عقاقة وخبر معقر بن حمار ، فإنهما باختصار في الجمهرة . ويتضح فيه تفصيله أحيانا في ذكر الشاهد وشرحه وإتيانه بالفعل الماضي فالمضارع فالمصدر في تفسير الأفعال . ويتضح أيضا اضطرابه إذ فصل بين صيغة سحابة عقاقة وشاهدها في خبر معقر بن حمار بصيغة اعتقت السحابة واعتق المعتذر . وقد نغفر له الفصل بالصيغة الأولى لأنها بنفس المعنى ولكن كيف نغفر له ذلك في الصيغة الثانية ، وهى ذات معنى مختلف تماما . والذي جعله يضعها هنا أنها تتفق في الصيغة مع اعتق السحاب فكأنه يريد أن يضع الضيغ المتفقة في الوزن معا ، ولو اختلفت معانيها . وإنه لترتيب حسن لو التزمه ، ولكنه لم يفعل .

ويتناول العقيق ، العلم الجغرافي الذى ذكره الخليل وابن دريد ولكنه يفصل فيه الكلام كثيرا فيفوقهما بشأوا بعيدا قلت : والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه ماء / السيل في الأرض فأزهزه ووسعه عقيق . وفي بلاد العرب أربعة أعقة ، وهى أودية عادية شقتها السيول . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلي العرمة تندفق فيه شعاب العارض ، وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل . ومنها عقيق آخر يدفق سيله في غورى تهامة ، وهو الذى ذكره الشافعى فقال : « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى » ومنها عقيق القنان . تجرى إليه مياه قلل نجد وجباله . وذكر الباهلي عن الأصمعي أنه قال : الأعقة : الأودية . وواضح اتساع معارف الأزهري وحسن تعريفه للأعلام الجغرافية ، وجودة تعليله لاسم العقيق ، وإن كان ابن دريد أشار إلى هذا التعليل إشارة موجزة مبهمة .

ويتنقل المؤلف إلى الفعل الثلاثي كرة أخرى ، فيقول : « ويقال للصبي إذا نشأ في حيٍّ من أحياء العرب حتى شب وقوى فيهم : عُقَّتْ نَمِيمَةٌ فلان في بني فلان . والأصل في ذلك أن الصبي ما دام طفلاً تعلق عليه أمه التمام ، وهى الخرز ، تعودها بها من العين ، فإذا كبر قطعت عنه ، ومنه قول الشاعر :

بلاد بها عَقَّ الشباب تميمسى وأول أرض مس جلدى ترابها
ولا يوجد هذا التفسير في العين والجمهرة .

على هذا عدة معانٍ للعقيقة لم يرد لها ذكر في المعجمين « وروى أبو عمر عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي أنه قال : العقيقة : المزادة . والعقيقة : النهر . والعقيقة : العصابة ساعة تشق من الثوب . والعقيقة : خرزة حمراء . والعقيقة : نواة رخوة من نوى العجوة تؤكل . قال : والعقيقة : سهم الاعتذار . قال أبو العباس : قلت لابن الأعرابي : وما سهم الاعتذار ؟ فقال : قالت الأعراب : إن أصل هذا أن يُقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فيجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألونهم العفو عن الدم . قالت الأعراب : فإن كان وليه ألبيا حميا أتى أخذ الدية ، وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته ، فيقولون للطالبيين : إن بيننا وبين خالقنا علامة للأمر والنهى . قال فيقول الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون : نأخذ سهمًا فركبه على قوس ثم نرمى به نحو السماء : / فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نُهِنّا عن أخذ الدية ، وإن رجع إلينا كما صعد فقد أُمِرنا بأخذ الدية . قال ابن الأعرابي قال أبو المكارم وغيره : فما رجع هذا السهم قط إلا لاقيا ، ولكن لهم بهذا عذر عند جهالهم . قال : وقال الأسعر الجعفى من أهل القنيل وكان غائبًا عن هذا الصلح :

عَقُّوا بسهم ثم قالوا سالموا ياليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحي
قال : وعلامة الصلح مسح اللحي . قلت : وأنشدنى عبد الملك البغوى عن الربيع عن الشافعى :

عقوا بسهم ولم يشعر به أحد ثم استغفوا وقالوا حبذا الوَضَح
أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم ، والوضح : اللبن ههنا . ويتضح فى هذه المادة سعة إحاطة ابن الأعرابي بما يجرى بين البدو فى تقاليدهم المختلفة ، وتوفيق المؤلف فى ذكر هذا التقليد بتفاصيله وإلا لغمض علينا التفسير ، ولم نفهم المقصود من الأشعار السابقة .

ويرجع إلى الفعل الثلاثي فى معنى جديد غير موجود فى المعجمين « ويقال للدلو إذا

طلعت من البئر ملأى : قد عَقَّت عَقَا ، ومن العرب من يقول عَقَّت تعقية ، وأصلها عَقَّت ، فلما توالى ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء ، كما قالوا تظنيت ، من الظن .
 وأنشد ابن الأعرابي فيما أخبرني المنذرى عن ثعلب عنه :
 * عقت كما عقت ذلوف العقبان *

شبه الدلو إذا نرعت من البئر وهي تعق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب إذا انقضت على الصيد مسرعة * وعنى في هذا الفعل بذكر مصدره ، وإيراد حكمه اللغوى الصرفى .
 ويكر إلى العقيقة بمعنى الشعر ، في معنى خاص آخر * وروى الخرائى عن ابن السكيت أنه قال : العقيقة : صوف الجذع ، والجنينة : صوف الثني * وكان حقه أن يضع هذا التفسير مع أخواته التى سبقت . ويستطرد إلى بعض المعانى المتصلة بهذا التفسير ، ومنها المهمل فى المعجمين ، ومنها المذكور * وقال أبو عبيد . العِقَاق : الحوامل من / كل ذات حافر . والواحدة عقوق . وقال ابن المظفر : يقال أعقت الفرس والأتان ٣١٨
 فهى مُعِق وعقوق ، وذلك إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد الذى حملته ، وأنشد لرؤبة :
 قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معسق
 وأنشد له أيضا فى لغة من يقول : أعقت فهى عقوق وجمعها عُقُق :
 * سرا وقد أون تأوين العقق *

والعِقَاق والعَقَق : الحمل ، قال عدى :

وتركت العير يدمسى نحره ونحوها سَمَحَجا فيها عقق
 وقال أبو خراش :

أَبْنُ عَقَاقَا ثَمَّ يَزْمَخُنَ ظَلَمَهُ إِبَاءً وَفِيهِ صَوْلَةٌ وَذَمِيلٌ

وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين : إذا تبين حملها . قلت : وهكذا قال الشافعى العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب الصرف . وأما الأصمعى فإنه يقول : العقاق مصدر العقوق . وروى عن أبى عمرو أنه كان يقول : عقت فهى عقوق ، وأعقت فهى معق . قلت واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق ، قاله ابن السكيت وغيره . وقال أبو حاتم فى كتاب الأضداد : زعم بعض شيوخنا أنه يقال للفرس الحامل : عقوق . قال ويقال للحائل أيضا : عقوق . قال أبو حاتم : وأظن هذا على التفاضل . قلت : وهذا يروى عن أبى زيد * ويظهر الليث هنا للمرة الأولى فى هذه المادة ، وينسب إليه ما يرد فيها لا للخليل .

ثم يرجع كَرَّةً أخرى إلى العقيقة والعقوق « وقال أبو عبيدة : عقيقة الصبي : غُرْلته إذا ختن . وقال الليث : نوى العقوق نوى هش رخو لين المضغعة تأكله العجوز وتلوكه وتعلقه العقوق إلفاها ، ولذلك أضيف إليها ، وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه الأعراب في باديتها . وقال ابن الأعرابي : العقيقة : نواة رخوة لينة كالعجوة تؤكل » . أما الصيغة الأولى فليست في المعجمين ، وأما الثانية فنسبها إلى الليث ، وقد تصرف فيها أيضا ، وأما الثالثة فقد سبق له أن ذكرها قبل ، فلم يكن هناك من داع لإيرادها ثانية لولا الصلة التي بينها وبين ما قاله الليث ، وكان حقه تقديم قول الليث هناك .

٣١٩ / ثم قول لشمر زائد على المعجمين « وقال شمر : عِقَان الكروم والنخيل : ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعقت النخلة والكرمة : إذا أخرجت عقانها ... » والجميل في هذه المادة أن يذكر الاسم والفعل ، اللذين بمعنى واحد معا ، حتى يكمل أحدهما الآخر .

ويصل إلى الرباعي المضاعف ، فيذكر المادة التي ذكرها الخليل قبله دون أن يشير إلى ذلك « العَقَق : طائر معروف ، وصوته العَقَقَة » والتفسير هنا مجمل قاصر بالنسبة لتفسير الخليل ، مع أنه أخذه منه بدليل تصريحه بذلك في مقلوب المادة .

ثم مثل لم يذكره الخليل ولا ابن دريد « ومن أمثال العرب السائرة في الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه (كلفتني الأبلق العقوق) ومثله (كلفتني بيض الأنوق) والأبلى ذكر . والعقوق : الحامل ، ولا يحمل الذكر ، وأنشد اللحياني :

طلب الأبلق العقوق فلما لم يجده أراد بيض الأنوق »

ثم الفعل المزيد بحرفين في أخوات ترادفه بمعنى جديد ، وليس في العين ولا الجمهرة « وفي نوادر الأعراب : اهتلب السيف من غمده وامترقه واعتقه واختلطه : إذا استله » . ويرجع إلى البرق « وأما قول الفرزدق :

قضى ودعينا يا هنيئ فإنسى أرى الحى قد شاموا العقيق إيمانيا

فإن بعضهم قال : أراد شاموا البرق من ناحية اليمين .

ثم يأتي بعلم جغرافي ليس في المعجمين « والعقوق : موضع . وأنشد ابن السكيت :

ولو طلبوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا

يريد ألف بعير » .

ثم معان جديدة للعقائق « وأنشد لكثير يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها مُعَوِّذُهُ وأعجبته العقائق

/ يعنى أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوذ النبت حوالى بيتها . والمعوذ من ٣٢٠
النبت : ما نبت فى أصل شجر أو حجر يستره . وقيل : العقائق : الغدران ، وقيل :
هى الرمال الحمر .

وأخيرا علم ليس فى المعجمين أيضا : « وعَقَّه : بطن من التمر بن قاسط ، قال الأخطل :
وموقع أثر السفار بخطمه من سود عَقَّة أو بنى الجوال
وبنو الجوال فى بنى تغلب » .

وتحتم المادة بقوله : « وقال الليث : انعَقَّ البرق : إذا انسرب فى السحاب » .
يخرج المرء من هذه المادة بأن هناك بونا شاسعا بين الأزهرى والخليل وابن دريد ،
فالمادة عند الأزهرى طويلة عريضة تستغرق ثمانى صفحات ، وقصيرة عند الآخرين ،
لا تزيد على الثلاث . والأزهرى مكثرا جدا من اقتباس آراء اللغويين ، يستقصى الأقوال
فى المسألة الواحدة . وقد ظهر عنده هنا أسماء أبى عمرو ، والأصمعى ، وأبى عبيد ، وابن
السكيت ، والمبرد ، وابن الأعرابى ، وأبى زيد ، وشمر ورواتهم . ولكن ذلك جعل الصيغ
مختلطة مضطربة متكررة ، لا نظام بينها ، فلا يجمع ما اتحد معناه بعضه إلى بعض ولا
ما اتحدت صيغته ، وتميزه كثرة الصيغ التى عنده ، وليست عند السابقين ، وكثرة
الشواهد الجديدة التى لم يذكرها سابقه ، وخاصة أنه كان يعتمد ذلك فيما يحيل إلى .
وكان بخلاف سابقه يلتزم التعليق على الشواهد التى يأتى بها . ولا جدوى من التساؤل
عن ترتيب المادة عنده ، أيقدم الأفعال أم الأسماء ، والمجرد أم المزيد ، وغير ذلك ،
فإن هذا لا حساب عنده ، وربما كان الأقرب أن نبحث عن ترتيب اللغويين الذين يقتبس
من أقوالهم ، لأن ذلك هو ما يعنى به ، ولكنه لا يراعى فيهم ترتيبا خاصا . وبين لنا من
اقتباساته من كتاب العين أنه كان يتصرف فيها ، بحيث لا يخرج عن المعنى ، ومن الطبيعى
أنه كان يفعل ذلك فى أقوال غير / الخليل من اللغويين . ولم يذكر المؤلف ابن دريد ، ٣٢١
وإن كانا اشتراكا فى بعض الصيغ وربما رجع إليه واقتبس منه ، دون أن يصرح باسمه ،
كما فعل مع الخليل أحيانا .

وإذا ما تركنا هذه المواد الثنائية إلى الأبواب الثلاثية ، وأخذنا مادة « هقع » التى
حللناها فى العين ، وضح الفرق بارزا بين المعجمين فى قدر المواد التى يذكرها كل منهما .
يفتح الأزهرى المادة بالنعت (فُعَلَة) وما فيه من خلاف ، ثم يدلى برأيه معززا
بالدعائم فيقول : « أبو عبيد عن الأموى : رجل هُقَّعة : يكثر الاتكاء والاضطجاع بين
القوم . وقال شمر : لا أعرف هُقَّعة بهذا المعنى . قلت : هو صحيح وإن أنكره شمر .

أخبرني المنذرى عن الحراني عن ابن السكيت عن الفراء قال : يقال للأحق إذا جلس لم يكد يرح إنه لهكمة . وقال بعض العرب : اهتكع فلانا عرق سوء واهتقع واهتعه واختضعه وارتكسه ، إذا تعقله وأقعدته عن بلوغ الشرف والخير . وروى أبو عبيد عن الفراء أنه قال : الهكمة : الناقة التي استرخت من الضبعة . وقد هكعت هكعا . وقال أبو عبيدة : هكعت الناقة هكعا فهي هكعة ، وهي التي إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة . قلت : فقد استبان لك أن القاف والكاف لغتان في الهكمة والمكمة . ويقال : قشط فلان عن فرسه الجبل وكشطه ، إذا كشفه ، وهو القشط والكشط للعود . وقد تعاقبت القاف والكاف في حروف كثيرة ليس هذا موضع استقصاء لذكرها ، فما قاله الأموي في الهكمة صحيح لا يضره إنكار شمر إياه ، فالمؤلف في سبيل إثبات صيغة هكعة بمعناها الذي ذكره الأموي ، أورد الفعل اهتكع وهكع ، والمصدر هكعا ، والصفة هكعة وفسرها . ولا توجد كل هذه الصيغ عند الخليل ولا ابن دريد ، ما عدا الصفة الأخيرة التي وردت في أحد أبواب النوادر من الجمهرة . وقد يدل هذا على أن الأزهرى أخذها من بعض كتب النوادر .

ويعود المؤلف إلى الفعل الثلاثي المزيد بحرفين فيأتى له بتفسيرين جديدين يقول : « وقد روى شمر عن ابن شميل أنه قال : يقال سانّ الفحل الناقة حتى اهتكعها يتقوعها ثم يعيسها . قلت : معنى اهتكعها أى نوحها ثم علاها وتسداها . وروى أبو عبيد عن الفراء / ٣٢٢ وغيره : اهتكع لونه وامتقع لونه : إذا تغير لونه » . ولا يوجد التفسير الأول في العين ، أما التفسير الثاني فيأتى عرضا في أبواب أخرى في الجمهرة .

ثم يتناول صيغة أخرى من الفعل المزيد « وقال غيره : تهكع فلان علينا وترع وتطبخ بمعنى واحد ، أى تكبر وعدا طوره . وقال رؤبة :

« إذا امرؤ ذو سورة تهكعا »

ويظهر في هذه المادة إيراده المترادفات بعضها وراء بعض ، كما يظهر في اهتكعه عرق سوء ، ومرادفاتها . وهذا التفسير مهمل في المعجمين .

ولكنه يعود إلى الصيغة السابقة من المزيد في معنى جديد « والاهتكع في الحمى : أن تدع المحموم يوما ثم تهتكعه ، أى تعاوده فتشخه ، وكل شيء عاودك فقد اهتكعك » وواضح أن الفصل بين هذا المعنى وما سبقه من معاني « افتعل » لا داعى له ، والأفضل جعل المعاني كلها مجمعة ، فما هو إلا نتيجة الاضطراب ، أو عدم وجود خطة معينة لترتيب الصيغ داخل المادة . وهذا المعنى أيضا مهمل في المعجمين .

وهنا نصل إلى الصيغة التي بدأ بها الخليل وابن دريد مادتهما يقول : « والهيقة : منزل من منازل القمر ، وهي ثلاثة كواكب تكون فوق منكبى الجوزاء ، كأنها أثاف ، وبها شبهت الدائرة التي تكون بجانب بعض الدواب في معدة ومركله ، وهي دائرة يتشام بها يقال : هُقع الفرس فهو مهقوع ، وأنشد أبو عبيدة :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليته وازداد حرا عجانها »

وكان المؤلف في هذه الصيغة أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد ، وإن لم ينبه على أنه يأخذها من الأول .

ثم صيغة توجد عند ابن دريد وحده « والهيقة : حكاية أصوات السيوف في معركة القتال إذا ضرب بها . وقد ذكره الهذلي في شعره فقال :

الطعن شغشغة والضرب هيقة ضرب الموعول تحت الديمة العضدا

شبه أصوات المضاربة بالسيوف بضرب العضد للشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر . واشترك المؤلف وابن دريد في الصيغة والشاهد ، ولكنهما اختلفا / في التفسير ٣٢٣ إذ عجم الثاني فجعل الهيقة « موقع الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وما أشبهه » وخصص الأول فجعلها أصوات السيوف في المعارك .

والغريب أن المؤلف يختم هذه المادة الثلاثية بصيغة رباعية تماثلت فاؤها ولامها الأولى ، وهي « قهقع » يقول : « روى ابن شميل عن أبي خيرة قال : يقال قهقع الدب قهقعا ، وهو حكاية صوت الدب في ضحكته ، وهو حكاية مؤلفة » . ويبدو في هذه الصيغة تأثر المؤلف بآراء الخليل في أصل المضاعف الرباعي وفي وضعه في المعجم . ولكن هذه الصيغة ليست مضاعفا رباعيا صحيحا ، أي تماثل صدره بعجزه ، لاختلاف الهاء عن العين . ولكن ربما رأى المؤلف أن الهاء مبدلة من عين ، وأن أصل الكلمة « قعقع » أو أن العين مبدلة من هاء ، وأصلها « قهقه » . وهو رأى قريب من الصواب لأن معنى الكلمة القهقهة أو الضحك . وفي الحالين يجب أن توضع الصيغة في أبواب الثنائي .

واقبس الأزهرى في هذه المادة جميع الصيغ والمعاني التي ذكرها الخليل ولكنه أهمل بعض ما أورده ابن دريد ، مثل قوله : « الهقاع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض ... تهقعت الضأن حرمة ، أي كلها ، إذا أرادت الفصل ، وكذلك تهقعوا أي وردوا كلهم » .

ونستبطن من هذه المادة أن المؤلف لم يقتصر على الصيغ التي أوردها الخليل وابن دريد بل زاد عليهما كثيرا ، وكثيرا جدا ، وأنه كان يستقى من كتب النوادر ويكثر من ذلك (المعجم العربي — ح ١)

فظهرت أسماء الذين ألفوا فيها كثيراً عنده ، وظهرت بعض الفقرات التي تكثر من إيراد المترادفات ، كما تفعل كتب النواذر . وكان المؤلف أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد في الصيغ التي يشترك فيها الثلاثة . أما ما عدا الصيغ التي زادها ابن دريد على الخليل ، فكان المؤلف يوردها من طريق آخر غير صاحب الجوهرة ، ويخالفه بعض الشيء . كما كان متأثراً بأحكام الخليل اللغوية والنحوية . ولم يكن الأزهرى يبنه على كل ما يستعيره ممن قبله ، وخاصة الخليل . وليست لديه خطة معينة في ترتيب الصيغ في داخل المادة ، فمثله مثل جميع أصحاب المعاجم قبله ، وبعده .

٣٢٤ / ظواهر الإكتثار من الأقوال :

أول ما يلفت نظر القارئ في مادة من مواد التهذيب إتساعها الفسيح فقد وضع المؤلف أمامه من المعاجم السابقة عليه كتابي العين والجوهرة ، ومن الرسائل اللغوية الكثير الذي أشار إلى بعضه في مقدمته ، وأشار إلى بعضه الآخر في تضاعيف المعجم ، وأخذ يستقي منها ويعب حتى يرتوى . وقد رأينا في مادة « عق » يذكر حوالى ثمانية من اللغويين مع إهمال تلاميذهم الذين يروون عنهم ، ويستقي هو عن طريقهم ، ويضع كلام كل منهم بحسب وروده على خاطره . ولذلك تجد بعض الأقوال المتشابهة أو المشتركة تتكرر عنده ، لأنها صدرت من لغويين كثيرين ، بل تتكرر وتتناثر في مواضع متفرقة . وقد اغترف الأزهرى من العين جميع ما ورد فيه أو معظمه ، فأدخله في كتابه . ما صبح عنده منه أدخله دون تخرج ، مع نسبه إلى الليث ، أو مع إهمال ذلك . وما لم يصبه أورده ، ونقده قال مثلاً^(١) : « وقد جاء هذا الحرف في باب التاء والعين من كتاب الليث ، وهو خطأ ، وصوابه بالتاء » . وقال^(٢) : « قال ابن المظفر : العَدَّ : موضع يتخذ فيه الناس يجتمع فيه ماء كثير ، والجميع الأعداد ... قلت : غلط الليث في تفسير العد ، والصواب في تفسير العد ما رواه أبو عبيد عن الأصمعي أنه قال : الماء العد : الدائم الذي لا انقطاع له مثل ماء العين وماء البئر » . فلا تكاد تخلو مادة من التهذيب من اسم الليث ، الذي ينسب إليه مواد العين حين يصرح بأخذه منه . وقد ورد ذكره في العشرين الصفحة الأولى من الكتاب أكثر من خمس عشرة مرة .

والحق أن الباحث يستطيع أن يقول بدون مبالغة إن كتاب العين كان الدعامة الأولى التي أقام الأزهرى عليها تهذيبه^(٣) ، ثم أضاف إليه زيادات من الكتب والرسائل اللغوية الأخرى . ولم يعن الأزهرى باستقصاء أكثر ما في الجوهرة كما فعل في العين ، ولعله

(٣) أشار إلى ذلك أيضاً في مقدمة معجمه XIV

(٢) ٨٧ : ١

(١) ٩٩ : ١

كان يشك فيما أهمله منها . وكان يبيح لنفسه حق التصرف في مقتبساته ، وخاصة بالاختصار .

٣٢٥ / وتوجد بعض فروق بين مقتبساته وما في العين . كأن ينسب إلى الليث أقوالا ليست في النسخة المطبوعة ، أو أن ينسب إلى غير الليث أقوالا موجودة فيها . ولكن التعليل سقناه في الكلام عن العين وهو اختلاف نسخ هذا الكتاب .

ومن نتائج توسعه في الأخذ عن اللغويين الكثيرين إتيانه بكثير من المواد والصيغ التي أهملها الخليل وابن دريد قبله ، وكان يشير إلى ذلك في المواد . ومن النتائج أيضا القوضى الضاربة أطناها في داخل المواد ، فمن العبث أن يحاول امرؤ أن يتبين الخطأ التي سار عليها المؤلف في ترتيب الصيغ في داخل العدد . فلا خطة هناك ولا منهج ، وإنما سرد لأقوال أكبر عدد من اللغويين سردا يتحكم فيه تداعي المعاني حسب . فكلما ورد على خاطره القول ، أو برز أمام عينه في كتاب ، سجله داخل مادته .

ومن الواضح أيضا أن أكثر الظواهر التي في الكتاب ، وأتكلّم عنها الآن ، ليست من ابتداع الأزهري ، وإنما جاءت عن طريق هذه الاقتباسات ، فهو تابع فيها لغيره ، أو مشارك له فيها . ولكني أتناولها ، لأنها ظواهر في كتاب التهذيب سواء أكانت من المؤلف أم من مراجعه .

الشواهد القرآنية والحديثية :

ومن الظواهر الهامة في الكتاب أيضا عناية المؤلف بالشواهد القرآنية والحديثية عناية كبيرة فاق فيها غيره من اللغويين الذين رأينا آثارهم . والسبب في ذلك قريب واضح ، يدل عليه عناية المؤلف نفسه بربط القرآن والدين باللغة . فهذا الارتباط هو الذي ولد عنده هذه العناية الفائقة .

وكان يستشهد بالقراءات المختلفة ، مثل قوله (١) : « قال الله عز وجل ﴿ وَعَزَّيْ فِي الْخَطَابِ ﴾ . معناه غلبني . وقرأ بعضهم ﴿ وَعَزَّيْ فِي الْخَطَابِ ﴾ أي غلبني ... وأما قول الله عز وجل ﴿ فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ فمعناه قويناه وشدّدناه . وقال الفراء : ويجوز عزّزنا مخففا بهذا المعنى كقولك شددنا » وقال في « كذب » : « قال الفراء في قول الله عز وجل ﴿ فَإِنَّمَا لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ وقرئ ﴿ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ قال معنى التخفيف — والله / أعلم — ٣٢٦ لا يجعلونك كذابا ، وإن ما جئت به باطل ، لأنهم لم يجربوا عليه كذبا فيكذبوه ، إنما أكذبوه أي قالوا إن ما جئت به كذب لا يعرفونه من النبوة ... وقوله تعالى :

﴿ حتى إذا استأىس الرسل ، وظنوا أنهم قد كذبوا ﴾ قراءة أهل المدينة ، وهى قراءة عائشة ، بالتشديد وضم الكاف ... وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر . وقرأ عاصم وحزمة والكسائى كذبوا بالتخفيف ... وقرأ بعضهم ﴿ وظنوا أنهم قد كذبوا ﴾ ... وقال الله تعالى ﴿ ما كذب الفؤاد ما رأى ﴾ ... وقرأ ﴿ ما كذب الفؤاد ما رأى ﴾ ... وقول الله عز وجل ﴿ وكذبوا بآياتنا كذابا ﴾ ، وقال ﴿ لا يسمعون فيها لغوا ولا كذابا ﴾ قال الفراء خففهما على بن أبى طالب جميعا كذابا كذابا . قال : وثقلهما عاصم وأهل المدينة ، وهى لغة يمانية فصيحة ، يقولون كذبت كذابا ، وخرقت القميص خرقا ، وكل فعلت فمصدره فعّال ، فى لغتهم مشددة ... وقال الفراء : كان الكسائى يخفف ﴿ لا يسمعون فيها لغوا ولا كذابا ﴾ لأنها ليست مقيدة بفعل يصيرها مصدرا ، ويشدد ﴿ وكذبوا بآياتنا كذابا ﴾ لأن كذبوا يقيد الكذاب ، والذى قال حسن .

وقد أحس بهذه الناحية أحمد فارس الشدياق فقال^(١) : « كلف الأزهرى فى التهذيب بتفسير الآيات القرآنية » . وليس بغريب أن يعنى الأزهرى بهذه الناحية وهو الذى ألف فى غريب ألفاظ الفقهاء ، وما أشد الصلة بين كتب الفقه والحديث والتفسير .

بروز شخصيته :

ولعل الظاهرة الثانية فى الوضوح هى بروز شخصية المؤلف بروزا كبيرا فى جميع المواد . وهذا على خلاف ما يتوقعه الباحث من رجل يعنى أول ما يعنى بالجمع . ولكنه كان يتدخل فى كل مادة ، وفى كل نقاش وخلاف ، فيدلى بدلوه بين الدلاء مفندا ومرجحا وواضعا القواعد . ويصدر نشاطه الخاص بعبارة « قلت » التى تظهر / ٣٢٧ فى كثير من المواد . وكانت أقواله الخاصة هذه تتألف من مجرد تعليقات مثل قوله « التعضوض : تمر أسود ... قلت : وقد أكلت التعضوض بالبحرين ، فما أعلمنى أكلت تمرا أحمت حلاوة منه ، ومنبته هجر وقرأها » وقوله : « قال الليث : الدعاة حبة سوداء يأكلها فقراء البادية إذا أجذبوا ، قال : ويقال لثلمة سوداء تشاكل هذه الحبة دعاة ، والجميع دعاع ... قلت : هما حبتان بريتان إذا جاع البدوى فى القحط دقهما وعجنهما واختبزهما فأكلهما » . وتوضح هذه التعليقات التفسير ، وتزيد الوصف قربا إلى الأفهام . وتألفت أقواله أيضا من أحكام لغوية ونحوية ، مثل قوله فى مادة « ضع » « وأصل الباب من الوضع » يريد معانى الصيغ جميعها ترجع إلى هذا الأصل ، وقوله

« قال الليث : الذعذعة : التفريق : . قلت : وأصله من باب ذاع يذيع وأدعته أنا ، فُقِلَ إلى المكرر المضاعف ، كما يقال نَحْنُخُ بغيره فتَنخُخُ من الإناخة » وواضح أنه يطبق مبادئ التحليل على مواده ، ويستنبط منها الأحكام ، حتى أن المثال الذي ذكره أتى به من كتاب العين . وإلى جانب هذا يتضح مجهوده الشخصي في النقد ، وهو كثير جدا عنده ، أجمله في مقدمته ، وفصله في المواد . وكان ينقد بالتصحيح ، مثل قوله « وقال بعضهم : رجلا مدعذع : إذا كان دعيا . قلت : ولم يصح لي هذا الحرف من جهة من يوثق به ، والمعروف بهذا المعنى رجل مدغدغ » . وبالخطأ مثل قوله « قال : العاس : اسم يقع على الواحد والجمع . قلت : العاس واحد وجمعه العَسَس كما يقال خادم وخدم ، وحارس وحرس » ومثل قوله السابق الذي نقلته في العد . وينقد بعدم سماعه هذا التفسير مثل قوله « وقد روى في باب الخماسي [من العين والحاء] حرفان ذكرتهما في أول الرباعي من العين ، ولا أدري ما صحتهما لأنني لم أحفظهما للثقات » وقوله « قال بعض الأعراب : يقال لأم حبين : دعد . قال الأزهرى : لا أعرفه » وقد استند إلى ذلك لروايته عن الأتبات من اللغويين ، وسماعه من الفصحاء من الأعراب . ويظهر هذا من زوايته عن العرب مباشرة كما في قوله « وسمعت أعرابيا من بني تميم يقول : هجعنا هجعة خفيفة وقت السحر » . وكان في بعض نقده يعتمد / على أقوال غيره مثل قوله « أبو عبيد عن الفراء : العجاجة : ٣٢٨ الإبل الكثيرة . وقال شمر : لا أعرف العجاجة بهذا المعنى » وقوله « وقرأت بخط أبي الهيثم : وعذاريسكم مقلصة في دعاع النخل تجترمه »

قال أبو الهيثم : الرواية في دعاع النخل : قال : ودعاع تصحيف .

والأمر الذي يستر له هذا الجهد الشخصي ، والبروز الجلي في معجمه ، معيشته مدة طويلة بين الأعراب الفصحاء في البادية ، وهو أسير في أيدي القرامطة .

النوادر :

ومن الظواهر الهامة في التهذيب عنايته بالنوادر ، وإفراده إياها بالذكر والتنبيه . قال : « وفي النوادر : عَجَّ القوم وأعجوا ، وهَجُّوا وأهجوا ، وخَجُّوا وأخجوا : إذا أكثروا في فنون الركوب ، اللحياني : رجل عَجَّعاج بجياج : إذا كان صَيَّاحا » وقال : « وفي النوادر : هذا بلد به عِضَّ وأعضاء وعَضَّاض ، أى شجر ذو شوك » . ومن مظاهر هذه العناية كثرة ظهور أسماء المؤلفين في النوادر في الكتاب ، مثل ابن الأعرابي واللحياني وشمر وأبي زيد وغيرهم . ومنها أيضا كثرة إيراد المترادفات في الموضع الواحد وتفسيرها معا ، مما يشيع في هذا النوع من الرسائل اللغوية . يظهر ذلك من العبارات السابقة ومما يلي ،

قال : « قال ابن الأعرابي فيما حكى عنه أحمد بن يحيى : القعقة والعققة ، والخشخشة والشخششة ، والخفخفة والفخفة ، والنششة والشنشة ، كله حركة القراطس والثوب الجديد » ، وقال : « ابن الأعرابي : أنشع الذئب في الغنم وأنشل فيها ، وأنشن ، وأغار فيها ، واستغار بمعنى واحد » . وأمثال ذلك كثيرة لا يحصىها العد ، ولا تقتصر هذه المرادفات على ما اقتبس ، بل تعدته إلى ما دونه نفسه ، قال : « سمعت العرب تقول : كنا في غنة من الكلاء وقنة وثنة وعانكة من الكلاء بمعنى واحد أى كنا في كلاء كثير وخصب » .

٣٢٩

ما سبق من الظواهر هو الهام في المعجم ، ولكن التهذيب بطبيعة الحال ، / لا يخلو من ظواهر أخرى صغيرة ، يشاركه فيها معظم المعجمات الأخرى مثل الانتباه إلى اللغات والأمثال والأساليب الخاصة وألفاظ الإتياع والأضداد وما إليها .

مأخذ :

يبدو أن كبر حجم التهذيب جعل الناس تنابه ولا تقدم عليه بالدراسة والتحقيق ، فلم يصل إلينا من القدماء نقد عليه . وأهم ما يؤخذ عليه هو ما يؤخذ على مدرسة العين كلها بسبب الترتيب الذى اتبعته وتناوله في حينه . أما ما عدا ذلك فمأخذان : التكرار والتعصب . أما التكرار فنتيجة جمعه الأقوال الكثيرة في تفسير اللفظ الواحد لصدورها من لغويين مختلفين ، فورد أكثر من قول للمعنى الواحد ، بدون زيادة في كل منها ، وربما انفصل بعضها عن بعض بمعان وصيغ أخرى . وأما الهوى فرماه به القفطى كما رأينا في الكلام عن كتابي التكملة والحصائل فيما دار حول العين من دراسات . ورماه به من المحدثين الأب أنستاس الكرملى وأيده بالأدلة ، قال الخليل (١) : « المسجد الجامع نعت به لأنه يجمع أهله ، ومسجد الجامع خطأ بغير الألف واللام ، لأن الاسم لا يضاف إلى النعت ، إذ لا تقول زيد الفقيه » وقال الأب : « جاء في لسان العرب في مادة « جمع » ما حرقه : روى الأزهرى عن الليث قال : « ولا يقال مسجد الجامع » ، ثم قال الأزهرى : النحويون أجازوا جميعا ما أنكره الليث . والعرب تضيف الشيء إلى نفسه وإلى نعتة إذا اختلف اللفظان كما قال تعالى : « ذلك دين القيمة » ، ومعنى الدين الملة ، كأنه قال : وذلك دين الملة القيمة . وكما قال تعالى : « وعد الصدق » ، ووعد الحق » : وما علمت أحدا من النحويين أبى إجازته غير الليث . قال : وإنما هو الوعد الصدق والمسجد الجامع والصلاة الأولى . قلنا : الذى منعه الليث منعه أيضا ثقات النحويين واللغويين ، والذى منعه هو إضافة الاسم إلى نفسه ، وإضافته إلى نعتة بدون تقدير محذوف

أو تأويل معنى خفى كما يتحصل من قرينة كلامهم ، والحال / في « وذلك دين القيمة » ٣٣٠ . كلمة مقدرة هي الملة ومعناها دين الملة القيمة ، كما رأيت . وكذلك يقال في سائر أمثال هذا التعبير . فالذي منعه الليث إذن هو أن تعتبر الجامع نعتا ، والمسجد منعوتا ، وتضيف الاسم إلى نعته ، وإلا فإن أولته بالبدل أو جعلت الجامع اسما جاز القول ، فمعنى المسجد الجامع غير معنى مسجد الجامع ، تدبر قليلا تر الحق مع الليث ... ولعل الأزهرى جاء بكلام الليث مبتورا لغرض في النفس وإلا فصرح كلام الليث أن الاسم لا يضاف إلى النعت ، إذ لا تقوى زيد الفقيه ، بإضافة زيد إلى الفقيه . فهل جاء مثل هذا الكلام في لغة العرب ؟ .

* * *

وخلاصة القول في تهذيب اللغة إنه لم يقدم شيئا إلى التأليف في المعاجم من ناحية المنهج ، إذ سار على نظام الخليل بخلافه ، ولم يحد عنه البتة ، غير أنه سار على النظام المشروح في مقدمة العين لا المطبق فيه ، ففصل المعتل بحرف عن اللقيف ، والرباعي عن الخماسي ، وأضاف إلى ذلك محاولته تمييز المهموز أحيانا .

أما الجديد الذي أتى به ففى المواد ، إذ زاد على مادة العين والجمهرة كثيرا من المواد والمعاني بل الأقوال التي تفسر لفظا واحدا معان متقاربة وربما واحدة ، وصدرت من لغويين مختلفين . وفحص ألفاظه فحصا شديدا ، ونقد ألفاظ سابقيه ، فصحح كثيرا من مفردات اللغة . ويتصل بذلك الشواهد القرآنية والحديثية الكثيرة التي أدخلها في معجمه ، فأصبحت من التراث المعجمي .

ولم أجد كتابا اتخذ من التهذيب أساسا للدراسة غير مختصره لعبد الكريم بن عطاء الله الإسكندري (٦١٢ هـ) ، ولكن كثيرا من اللغويين أدخلوا التهذيب في معاجمهم مثل الصغاني في العباب ، أو أفادوا منه مثل الرازي في مختار الصحاح ، أو جمعوا بينه وبين معجمات أخرى مثل ابن منظور في لسان العرب ، وتاج الدين محمود أئى المعالى الخوارى (كان يعيش ٨٥٠ هـ) في ضالة الأديب في الجمع بين / الصحاح والتهذيب ، ٣٣١ وتهذيب التهذيب لأئى النشاء محمود بن أئى بكر بن حامد التنوخى الأموى (٧٢٣ هـ) . ويظهر من الأخبار التي نقلها ياقوت^(١) من ضالة الأديب أن مؤلفه عاجل في مقدمته ظروف تأليف صحاح الجوهرى وعدم إكماله ومدح أستاذه الميدانى ، وأخذ فيه على الجوهرى بعض ما أخذ في عدة مواضع . ووصف السيد مرتضى الزبيدى تهذيب التهذيب فقال^(٢) : « خمس مجلدات .. التزم فيه الصحاح والتهذيب والمحكم ، مع غاية التحرير والضبط المحكم » . وكان يصدر كل مادة بأقوال ابن سيده ، فيما يقول لين^(٣) .

(١) معجم الأدباء ٤٧/٥ ، ٦١/٦ ، ١٩/١٣٥ (٢) تاج العروس ٤ (٣) مقدمة معجمه XVI

الفصل الرابع

كتاب المحيط

للساحب بن عباد (٣٢٤ - ٣٨٥)

شاهد القرن الرابع معجما آخر يسير على آثار كتابي العين والتهذيب ، ذلك هو المحيط للساحب أبي القاسم إسماعيل بن عباد الوزير الأديب المشهور .

٣٣٣ / ترتيب الأبواب والتقايب :

اتبع الساحب ترتيب الخليل والأزهرى للحروف ، واتبع الأزهرى وحده في تقسيم الأبواب على النحو التالي : الثنائي المضاعف ، الثلاثي الصحيح ، الثلاثي المعتل ، اللفيف ، الرباعي ، الخماسي . ووافقهما في نظام التقايب أيضا . وإذا كان الأمر كذلك فنحن في غنى عن وصف هذه الأبواب هنا اكتفاء بوصفها في التهذيب . ونتبع علاج الساحب للمادتين اللتين اخترناهما من العين .

تحليل المواد :

افتتح الساحب مادة (عقق) بالفعل الثلاثي اللازم الذي افتتحها الخليل به ، مع شيء من الإصلاح أجراه على عبارتها ، قال : « عَقَّ عن المواد : إذا حلق عقيقته — وهي الشعر الذي يولد عليه — فذبح شاة عنه . والشاة أيضا : عقيقة » . ثم أتى بمعنى آخر للاسم ، وجهته ، ومعنى ثالث ورد في اللغة من باب التشبيه ، قال : « وعقيقة البرق : ما يبقى من شعاعه في السحاب ، وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق » . والمعنى الأول منهما موجود في العين بنصه ، وموجود معناه في التهذيب ، الذي أورد المعنى المجازي ونص على قيامه على التشبيه أيضا . واستمر الساحب فأتى بمعنيين آخرين للاسم ، قال : « والعقائق : الغدران ، والخرز . والخرزة : عقيقة » ولم يأت العين بالمعنى الأول ، ولكنه أتى بالثاني وحدده باللون الأحمر . وقد أورد التهذيب المعنيين ، غير أنه اتفق مع العين في تحديد الثاني . وانتقل المحيط إلى المواضع ، فقال : « والعقيق : موضع . والعقيقان : بلدان ، أحدهما عقيق غرة ، والآخر عقيق البياض » . وقد أورد العين الموضع الأول وحدده ، وتحدث عنه حديثا نحويا ، غير أنه لم يذكر الموضع الثاني . وزاد التهذيب على أعقة المحيط رابعا ، وحدد أماكنها تحديدا دقيقا .

وانتقل المحيط من الأعلام الجغرافية إلى المعاني اللغوية المحضة ثانية ، فقال : « والأعقة : الأودية . والعقيقة : الرملة » . وهما معنيان موجودان في التهذيب ، ومفقودان من العين . ثم انتقل إلى صيغة أخرى فقال : « وماء عَقَق : ملح مر . وأعقه الله . ورجل عَقَق : مُرَّ بئس . وعَقَق أيضا : في معنى عاق . ولا أعاقه : أى لا أشاقه » . وكل هذه الصيغ ليست في العين ، ولكنها في التهذيب .

وانتقل من الوصف الثلاثي المجرد وما أتى منه من أفعال إلى الاسم المجرد فقال : « والعَقَّة : البرقة المستطيلة في السماء . والعَق : الحفر طولاً . والحفرة : عَقَّة . والعَقَق : الشق . ومنه عقوق الوالدين » . ولم يورد العين إلا المعنى الأخير ، وصرح بأن عقوق الوالدين مشتق من الشق وأطال فيه أكثر مما فعل المحيط . كذلك لم يورد التهذيب إلا الصيغتين الأخيرتين .

ثم انتقل إلى صيغة خيلية أوردتها مختصرة عما هي عليه في العين والتهذيب ، قال : « ونوى العقوق : نوى هش » .

ثم انتقل إلى معنى الحمل فقال : « والعَقَاق والعَقَق : الحَمْل . وعَقَّت الحامل وأعَقَّت ، فهي عَقوق ومُعَقَق : نبئت العقيقة على ولدها في بطنها . وتسمى العقيقة : عَقَّة أيضا . أبو زيد : العقوق : الحائل ، والحامل ، جميعا . ومَثَل : كلفتني الأبلق العقوق » . لم يورد العين العقاق والعقق وكلام أبي زيد والمثل ، وأتى بالباقي نصا . وأورد التهذيب كل الصيغ والمعاني مع إفاضته المعهودة .

وعاد المحيط إلى معنى الشق فقال : « والعَقَاقَة : السحابة تنشق بالبرق » . وهي صيغة بمعنى غير موجود في العين ، أما التهذيب فقد ذكرها غير أنه فسرهما بالسحابة إذا دفقت مائها .

ثم تعرض للرباعي المضاعف فقال : « والعَقَقَق : طائر أبلق » . وهو كلام أخذه من العين مع اختصاره ، وجاء به التهذيب مختصرا أيضا .

ثم ذكر صيغة انفعال فقال : « وانعق الغبار : سطع » أخذها من العين نصا ، غير أنها ليست في التهذيب .

ثم عاد إلى الأعلام فقال : « وعَقَّه : قبيلة من الثمر بن قاسط » . وهي مما زاده على العين ، واتفق فيه مع التهذيب .

وللأسف عاد إلى معنى العقوق المشهور ، فحتم المادة بصيغة ليست في العين ولا التهذيب ، ولكنها صيغة مصدر ميمي قياسي ، قال : « والمَعَقَّة : عقوق الرجل من يجب بره » .

وتكشف لنا هذه المادة أن صاحب أورد كل الصيغ والمعاني التي ذكرها الخليل ، ولم يترك منه إلا صيغة عَقَقَ ، والتصریح بمفرد بعض الصيغ التي أتى بها مجموعة ، أو جمع بعض الصيغ التي أتى بها مفردة . ولكنه زاد عليه في الصيغ والمعاني . وعلى الرغم أن الأزهرى زاد كثيرا على زميليه ، نجد عند صاحب صيغا لم نجدها عنده .

وأهل صاحب الشواهد من أحاديث نبوية وآيات شرعية ازدحم بها الكتابان الآخران . ولم تتفق الكتب الثلاثة إلا في المثل .

ولم يتفق أى كتابين من الثلاثة في إيراد الصيغ والمعاني في داخل المادة ، فكل واحد منها له نمطه الخاص .

وواضح كل الوضوح أن المحيط يتخذ من الاختصار منهجا له ، حتى جعله يختصر التفسيرات من العين والتهديب كليهما ، ويحذف أسماء اللغويين الذين تنسب المادة إليهم . وإذا انتقلنا إلى مادة «هقع» نجده بدأها بالاسم الذى بدأها العين به ، ثم أتى بالوصف منه ، تاركا الفعل الذى أتى به العين قال : « الهَقْعَةُ : دائرة يجنب الدابة عند المركل يتشاءم بها ، والبرخون مهقوع » . وهما مع الفعل في التهديب . ثم أتى بمعنى آخر للاسم نفسه : « والهَقْعَةُ : رأس الجوزاء ، ثلاثة كواكب » . وقد ختم العين المادة بهذا المعنى ، وأتى به التهديب أيضا ، وهو فيهما أكثر تفصيلا من المحيط .

ثم أتى بالصفة التي بدأ بها التهديب مادته ، وأتى لها بمعنيين أولهما في التهديب وثانيهما ليس فيه . والصيغة بمعنيها ليست في العين . قال : « ورجل هَقْعَةٌ : كثير الاضطجاع والانتكاء بين القوم ، والسريع الانكسار أيضا » .

ثم رجع إلى الاسم الذى بدأ به ، فأتى له بمعنى ليس في العين ولا في التهديب ، قال : « يقال : أدركتك هَقْعَةٌ اهتفعتك : أى صدتك » .

ثم أتى بصيغتين ليستا في العين من الفعل المزيد ، أولاهما فقط في التهديب ، قال : « واهْتَقَعَ ، وَتَهَقَّعَ : نُكِسَ » .

ثم أتى بمجموعة من الصيغ بمعان موجودة في التهديب ومفقودة من العين ، قال : « واهْتَقَعَ الفحلُ الناقةَ : تَنَوَّخَهَا لِلضَّرَابِ . وناقة هَقْعَةٌ : ضَبْعَةٌ . واهْتَقَعَ لونه : تغير » .

ثم أورد عددا من الصيغ بمعان ليست في العين ولا في التهديب أو تخالف نص الأخير منهما . قال : « ورجل هَقْعٌ : حريص . وانهقع : جاع وخُصَصَ . وَتَهَقَّعَ : تَسَفَّهَ . والهَقَاعُ : غفلة تصيب من هم أو مرض » .

وختم المحيط المادة بما ختمها التهديب به ، قال : « والهَقْعَةُ : حكاية وقع السيف » .

وهكذا تؤكد لنا هذه المادة ما خرجنا به من سابقتها . فقد أورد المحيط كل الصيغ والمعاني الموجودة في العين ، ولكن التهذيب أكثر منه مادة . ثم زاد على الاثنين عددا من المعاني . وأهمل الشواهد ، ولم يلتزم بترتيب الخليل . وحرص على الاختصار .

ظواهر : الاختصار وعدم الاستقصاء :

يختلف مظهر محيط ابن عباد كثيرا عن الموسوعات اللغوية التي ظهرت في القرن الرابع . فهو يعتمد على تفسير واحد للفظ لا يتعداه ولا يحاول أن يأتي في كل لفظ بالأقوال الكثيرة المتفقة والمختلفة التي أدلى بها اللغويون بشأنه . فلاستقصاء / في التفسيرات التي تتعلق باللفظ الواحد معدوم عنده ، وأكسبه هذا مظهر ٣٣٩ المختصرات برغم كبر حجمه .

ومن آثار عدم استقصائه اختفاء أسماء اللغويين من ثانيا مواد اختفاء يكاد يكون تاما . وليس السبب في ذلك اعتياده على نفسه . فقد تبين لنا بموازنته بغيره من المعاجم وتهذيب الأزهري خاصة أنه استمد من الخليل وابن دريد وغيرهما دون أن ينبه على ذلك . فميله إلى الاختصار هو الذي دفعه إلى عدم ذكر أسماء اللغويين الذين يرجع إليهم . ولا نستثنى من ذلك غير الخارزنجي فهو الوحيد الذي يتردد اسمه في تضاعيف المعجم يستمد منه وينقده أحيانا وينبه على المهمل عنده أحيانا أخرى . ولم أستطع الوصول إلى رأى يقينى في سبب اهتمامه هذا بالخارزنجي . ولعل السبب أن ما أورده كان مما انفرد به ولم يأت عند كثيرين من أصحاب المعاجم .

وبخلاف ذلك لا نجد صلة واضحة بين ابن عباد وأستاذه أحمد بن فارس الذى كان يعجب به المؤلف . فالصلة معدومة أو غير ظاهرة بين مقاييس ابن فارس ومجمله من جهة والمحيط من جهة أخرى . وكذلك لا تتضح الصلة بين المحيط وتهذيب الأزهري برغم أن أبا أسامة جنادة بن عماد الأزهري من تلاميذ الأزهري ورواة تهذيبه كان من أصحاب ابن عباد .

ويظهر ميل ابن عباد إلى الاختصار في تقليده الشواهد إلى درجة بعيدة . فالفقارء لا يكاد يرى فيه شعرا إلا في أحيان نادرة جدا . فإذا أورد شاهدا شعريا أورده شطرا أو جزءا من بيت .

يقول مثلا : « والأرنة في قول ابن أحرر في صفة الحرباء :

« وتَقْنَعُ الحرباءُ أرنته »

هى ما لف على رأسه . ولم يسمع بهذه الكلمة إلا في شعره » . فتراه يأتي بالشطرا

من الشعر مضطرا لأن اللفظ لم يرد إلا فيه . ويقول : « وقول أئى ذؤيب » أربت / لأرته « أى كانت له أربة فى الغزو » . والأحاديث النبوية قليلة فيه أيضا ، وأكثر منها أحاديث الصحابة ، يقول : « الفروة : الحمار . ومنه حديث عمر أن الأمة ألفت فروة رأسها وراء الجدار » . وفى وصية أئى بكر لعمر رحمهما الله : عليك بالرائب من الأمور ، وإياك والرائب منها . قال : الرائب الأول : الأمر الحق الذى لا شبهة فيه كالرائب من الألبان . والثانى هو الأمر الذى فيه شبهة فيريك . . وكان يورد الآيات القرآنية شاهدة فى أحيان قليلة ، وقد يذكر القراءات المختلفة فيها أيضا ، يقول : « وقول الله عز وجل ﴿ إذا الشمس كورت ﴾ أى ذهب ضوءها ، وقيل سقطت . وقوله ﴿ يَكُونُ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ ﴾ أى يغشى الليل النهار . » ولكن الأمثال تشذ عن قاعدته ، وتكثر كثرة لافتة للنظر بالنسبة لأخواتها من الشواهد .

الانفراد بالألفاظ :

أما الذى جعل الكتاب يتضخم ويكبر حجمه فتلك الألفاظ والصيغ والمعانى التى ينفرد بها صاحبه دون غيره من مؤلفى معاجم القرن الرابع وما قبله ، حتى إنه امتاز بكثير منها على التهذيب وهو أكبر معجم ظهر فى هذا القرن . ويبدو أن معظم هذه الزيادات كانت من عند ابن عباد نفسه ، الذى تبالغ الأخبار فى قدر الكتب اللغوية التى كانت عنده ، ولذلك كانت المعاجم — فيما بعد — تنسبها إليه ، كما رأينا فى تاج العروس . وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار القدماء فقال قائلهم ^(١) : « صنف [ابن عباد] كتابا فى اللغة العربية كثر فيه الألفاظ ، وقلل الشواهد ، فاشتمل من اللغة على جزء متوفر » فهو أشبه أن يكون استدراكا على العين والتهذيب .

المجاز :

ومن الظواهر الهامة فى الكتاب أيضا عنايته الكبيرة بالعبارات المجازية ، وقد رأينا آثار هذه العناية فيما وصفنا من مواد ، وهذه بعض آثارها فى مواد أخرى : يقول : « ناقة ذات أنبار : أى كثيفة اللحم متظاهرة . وحرب ذات نيرين : أى شديدة . وبين القوم مُنايرة وناثرة ونيرة : أى شر ومنافرة . وأثار فلان بفلان : بمعنى صات به ... وفلان رثو فلانة : إذا كان يديم النظر إليها ، ورنو الأمانى أى صاحب أمنية يتوقعها ... وأرناى حسن ما رأيت : أعجبنى ... وترثى الرجل : إذا أدام نظره إلى من يحبه ،

(١) القفطى : الإنباه ٢٠١/١

ومنه كأس رَؤَونة : أى دائمة الدور على الشرب » وكان يذكر كل ذلك دون أن يشير إلى أنه من المجاز .

فالظواهر الهامة إذن فى المحيط هى الاختصار ، والانفراد بكثير من الألفاظ والمعانى والعناية بالمجاز . ولكن هناك بعض الظواهر الأخرى القليلة الأهمية مثل ذكره الألفاظ المترادفة أحيانا كما كان يفعل الأزهري ، ولكن هذا يفوقه كثيرا فيها ؛ ومثل الالتفات إلى اللغات ، يقول « الميزم : السن بلغة اليمن ... والزُّور : عسيب النخل بلغة اليمن ... الزير : حب الماء بلغة الشام ... الكلوة لغة فى الكلية » ؛ ومثل عدم توجيه عنايته إلى الأعلام فلم يكثر منها إكثار زملائه أصحاب المعاجم ، ولم يحاول التدقيق فى تحديد الأعلام الجغرافية ، يقول « أراب من مياه العرب ... ورمل أبرين ويبرين : موضع معروف ... شمنصير : موضع » .

وفى المحيط بعض عبارات تدل على اتساع معارف مؤلفة ، مثل قوله « وللعرب نيران كثيرة نحو نار المَهوُل توقد عند التحالف ، ونار المسافر توقد خلف من لا يُحِب رجوعه ، ونار الحرتين كانت ببلاد بنى عبس ، ونار السعالى وهى الجن ، ونار الحباحب ، ونار البراعة ، ونار الحرب ، ونار السليم والمجروح ، ونار المشركين يعنى الرأى وهنا » .

مأخذ :

يبدو أن القدماء لم يخضعوا المحيط لدراساتهم ، ولذلك لم تصل إلينا منهم أقوال / فى وصفه وصفا دقيقا أو نقده ، أو كتب حوله وما إلى ذلك . ولكن خطته جلبت ٣٤٢ عليه بعض أمور يأخذها عليه اللغويون ونحملها فيما يلى ، مرجعين المآخذ المتصلة بالمدرسة كلها .

يختلف بعض الناس مع ابن عباد فى خطته التى اتبعها فى الشواهد ، فيرون أن تقليدها على هذه الصورة يعيب المعجم . وقد يزداد هذا العيب حدة حين ننظر إلى أن المؤلف لم يذون فى كتابه ما اتفق عليه اللغويون من ألفاظ ، بل انفراد بكثير منها .

ويختلفون معه فى إهماله التصريح بذكر المراجع عامة فى كتابه ، ومراجع ما انفرد به من ألفاظ ومعان خاصة . ويرى الباحث أن المأخذين الآخرين ينصبان على انفراده بما انفرد به دون استشهاد عليه أو ذكر لمراجعته . وقد تكلم الناس فى أفراد الخليل وابن دريد من القدماء ؛ فما بالك بابن عباد الذى عاش فى أواخر القرن الرابع ؟

واضطربت عليه بعض المواد فعُدها من الرباعي والخماسي ووضعها في كلا النوعين . نرى ذلك في شمنصير ، والفتكرين ، وابلندك ، وأمئالها . واضطرب في بعض الألفاظ المعتلة فوضع « زير نساء » في « زير » بالياء ، ووضعها في « زور » أيضا ، وهو بالواو فقط .

وقد رأيت صاحب التاج يهتم في بعض المواضع بالتصحيف ، قال « ضيأت المرأة بتشديد الياء التحتية : كثر ولدها . قاله ابن عباد في المحيط ، وهو تصحيف ، والمعروف ضنأت ، بالنون والتخفيف . وقد نبه عليه الصاغانى وابن منظور وغيرهما » وقال أيضا « التثتل ، بالكسر : القدر العاجز من الرجال ، وقيل هو الضخم الذى يرى أن فيه خيرا ، وليس فيه خير . نقله ابن عباد . قلت : والصواب فيه التثبل » وقال « الزخلوط بالضم أهمله الجماعة ، وقال ابن عباد هو : الرجل الخسيس من السفلة . هكذا ذكره في الخاء المعجمة ، أو الصواب بالخاء كما تقدم عن ابن دريد ، ونبه عليه / الصاغانى » . وقال ٣٤٣ « قال ابن عباد : وقد جرط بالطعام كفرح : إذا غص به ... قلت : وهذا تصحيف من ابن عباد ، والصواب فيه خرط بالخاء معجمة » .

* * *

وصفوة القول : إن ابن عباد لم يجدد في حركة المعاجم من ناحية التنظيم شيئا ، وكل ما أضافه إلى هذه الحركة كان في جانب المادة . إذ أتى بكثير من الألفاظ والمعانى التى لم يذكرها من قبله . فهو كالاستدراك على المعاجم التى سبقتة . ولم أعثر على أسماء كتب أقامت دراستها حوله ، غير أن الصاغانى أفاد منه فى العباب كثيرا .

الفصل الخامس

كتاب المحكم

لابن سيده (٣٩٨ - ٤٥٨ هـ)

آخر معجم ندرسه من هذه المدرسة المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي . وقد ألفه في إمارة أبي الجيش مجاهد بن عبد الله العامري على دانية ، وأهداه إليه ، أي بين عامي ٤٠٨ و ٤٣٢ هـ .

هدفه :

قصد ابن سيده في محكمه إلى هدف يختلف عن هدف الخليل والأزهري ، إذ رمى إلى جمع المشتت من المواد اللغوية في الكتب والرسائل في كتاب واحد يغني عنها جميعها ، إلى دقة التعبير عن معانيها ، وتصحيح ما فيها من آراء نحوية خاطئة ولكنه اتفق مع الأزهري في ربطه اللغة بالقرآن والحديث .

قال في مقدمته : « فتأمل (الأمير أبو الجيش) لذلك كتب روايتها وحفاظها فلم يجد منها كتابا مستقلا بنفسه ، مستغنيا عن مثله ، مما ألف في جنسه ، بل وجد كل كتاب منها يشتمل على ما لا يشتمل عليه صاحبه ، وشل لا تعاند عليه وراده ، وكلا لا تحاقد في مثله رواده ، لا تشيع فيه ناب ولا قطيعة ... ثم إنه لحظ مناظر تعبيرهم ومسافر تعبيرهم ، فما اظن شيئا من ذلك له ناظرا ، ولا سلك منه جنانا ولا خاطرا ... وكان أكثر ما نفعه — سنده الله — عليهم غلوهم عن الصواب في جميع ما يحتاج إليه من الإعراب . وما أحوجهم من ذلك إلى ما منعه ... » .

أخذ ابن سيده منهج الخليل بعد ما أدخله أبو بكر الزبيدي عليه من إصلاح في مختصره ، وسار عليه دون أدنى تغيير ، ومن ثم نجد كتابه ينقسم إلى حروف مرتبة على ترتيب الخليل للمخارج ، وكل حرف منها ينقسم إلى الأبواب التالية : الثنائي المضاعف الصحيح ، الثلاثي الصحيح ، الثنائي المضاعف المعتل ، الثلاثي المعتل ، الثلاثي اللقيف ، الرباعي ، الخماسي ، ولكنه زاد على الزبيدي بناء آخر هو السداسي ، ذكره في حرف

الماء والحاء والجيم . وأتى في الأول بكلمة (شاهسفرم) وفي الثانية بكلمة (حبطقطق) وفي الثالثة بكلمة (جلبلق) وجعل الأخيرتين من الملحق بالسداسي . والكلمة الأولى فارسية على غير أبنية العرب ، ومؤلفة من كلمتين (شاه) و (اسبرغم) بمعنى الرمح السلطاني (١) . أما الكلمتان الأخريان فليستا لفظين متصرفين لهما معناهما الذاتي ، وإنما هما تصوير صوتي ، أو حكاية صوتية لما تحدثه قوائم الخيل وصفق الباب ، فليس من الصواب جعلهما في الكلام اليّين المعاني المتصرف ، وتخصيصهما — مع اللفظ الأجنبي — ببناء لم يعرفه العرب ، ومخالفة قواعد النحو التي افتخر بمراجعاتها . وعلى الرغم من ذلك فهذا التقسيم أحسن ما وصلت إليه مدرسة العين وأحكامه ، والفضل في ذلك لأبي بكر الزبيدي .

وملأ هذه الأبواب بالتقاليب وحدها إلا أبواب الثنائي المضاعف الصحيح والمعتل فقد اتبع فيها نهج الزبيدي . وجعل في المادة منها أقساما خاصة للثنائي الخفيف مثل مِنْ وَصَّة ، والمضاعف الفاء واللام مثل كعك وهيه ، والمضاعف الفاء والعين مثل هَوَّاء ، وألف أن يؤخر هذه الأقسام إلى آخر مادتها إلا حين يفلت منه الزمام فيضعها في غير موضعها اللاتقي بها ، كأن يضعها بعد المقلوب أو ما شابه ذلك . وأدخل في أبواب الثنائي المضاعف الرباعي كزول ولكنه كان يضعه حيناً في المواد نفسها ، وحيناً آخر فيما ضوعف من فائه وعينه . والتزم المؤلف أن يفصل بين الأنواع المختلفة من المعتل ، فقدم المهموز ثم اليائي ثم الواوي ثم المعتل بألف أصلية غير مقبولة مثل ها التنبيه . وقد أخذ هذا النظام من الزبيدي .

٣٤٦ / خطته في داخل المواد :

رسم ابن سيده لنفسه في المقدمة خطة محكمة ليسير عليها في انتقاء الألفاظ التي يدخلها تحت موادها وترتيبها ، فحذف أمورا ، ونه على أخرى ، وميز بين التشابهات ، ورتب الألفاظ .

أما ما حذفه فالمشتقات القياسية لا اضطرادها مثل « الجمع المسلم إلا أن يكون تشبيها بالمكسر في كونه سماعيا نحو أرضين وإخرين وغير ذلك مما جمع بالواو والنون ، وقد كان حكمه ألا يسلم إلا بالألف والتاء » ، وجمع التكسير من الثلاثي والمزيد والرباعي ، وجمع اسم الفاعل من الأجوف على فَعَلَة ، أو الناقص على فَعَلَة ، أو المؤنث على فَواعل ، والمصدر الميمي واسم المكان والزمان ، وأفعال التعجب ، والصيغ الأصلية التي يورد المقصور منها لدلالته على وجودها . ولا يذكر من كل ذلك إلا الشاذ .

(١) أدى شير : الألفاظ الفارسية ١٠٤

وأما ما نبه عليه فالشاذ، مثل اسم المفعول الذي لا فعل له أو المبنى من الفعل اللازم، والأفعال التي لا مصادر أو لا ماضى لها، أو لها مصدر من غير لفظها، والصيغ التي يغلب عليها معان خاصة أو تلزمها، والجموع التي لم تكسر على واحدتها، والنسب الشاذ، والمؤنث بغير علامة أو ما تدخله الهاء شذوذاً، والمثنى على غير واحدته، والألفاظ التي يشعر ظاهرها أنها للمفرد والجمع، وما لا يصغر، وما لا يستعمل إلا ظرفاً والأعلام المأخوذة من الصفات، أو عبارة بمجمله من قوله: «شاذ النسب والجمع والتصغير والمصادر والأفعال والإمالة والأبنية والتصارييف والإدغام».

وميز أسماء الجموع من الجموع وجموع الجموع، واسم الفاعل الجارى على فعله يعطفه عليه بالفاء من اسم الفاعل غير الجارى عليه يعطفه بالواو، والقلب من الإبدال واللغات، والمهموز أصلاً من المهموز شذوذاً، والتخفيف البدلى للهمزة من التخفيف القياسى، والمعتل الواوى من اليائى، وتخليص الثلاثى من الرباعى والخماسى. ولكن بعض ما تكثر به هنا من فصل بين المعتل الواوى واليائى، وتخليص للأبنية المختلفة ليس / من ابتكاره، وإنما قلده فيه أبا بكر الزبيدى. وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل المواد ٣٤٧ تقديم المفرد على الجمع، وجمع القلة على الكسرة، والمجرد على المزيد.

تلك هى الخطة التى رسمها لنفسه، ولم نرمثلها أو ما يقاربها عند من قبله من أصحاب المعاجم. ووضح فيها تأثير النحو والصرف، إذ يعتمد عليهما فى الأمور الأربعة التى صورها فى خطته. واعترف المؤلف بذلك فى قوله «ولست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مهر بصناعة الإعراب». ويتفق ذلك كله مع ميله إلى تصحيح الآراء النحوية الخاطئة فى كتب اللغة، ومع غلبة علم النحو عليه كما يقول هو: «إنى أجد علم اللغة أقل بضائعى وأيسر صنائعى، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو» أو كما يقول السيوطى (١): «لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو».

مراجعته :

رجع ابن سيده إلى أصناف مختلفة من المعرفة ليؤلف كتابه : اللغة والنحو والتفسير والحديث. وهاك بعض ما ذكره منها فى مقدمته : «وأما ما ضمنناه كتابنا هذا من كتب اللغة فمصنف أبى عبيد والإصلاح والألفاظ والجمهرة وتفسير القرآن وشروح الحديث والكتاب الموسوم بالعين ما صح لدينا منه وأخذناه بالوثيقة عنه ... وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعللة المعجبية، الملخصة الغريبة ... وهو

جَلَى كَتَانِي هَذَا وَزَيْنَهُ ، وَجَمَالَهُ وَعَيْنَهُ ... وَأَمَّا مَا نَثَرْتُ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ النُّحُوينِ
الْمُتَأَخِّرِينَ ، الْمُتَضَمِّنَةِ لِتَعْلِيلِ اللُّغَةِ ، فَكُتِبَ أُنَى عَلَى الْفَارَسِي : الْخُلِّيَّاتِ وَالْبَغْدَادِيَّاتِ
وَالْأَهْوَازِيَّاتِ ... وَكُتِبَ أُنَى الْحَسَنِ بْنِ الرَّمَّانِي كَالْجَامِعِ وَالْأَغْرَاضِ ، وَكُتِبَ أُنَى الْفَتْحِ
عُثْمَانُ بْنُ جُنَى ... ١ .

وصفه — المقدمة :

قَدِمَ ابْنُ سَيِّدِهِ بَيْنَ يَدَيِّ مَعْجَمِهِ مَقْدَمَةٌ طَوِيلَةٌ شَرَحَ فِيهَا الْمَنْهَجَ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَسِيرَ
عَلَيْهِ شَرْحًا وَافِيًا وَأَضْحًا مَفْصَلًا ، كَمَا رَأَيْنَا . وَعَالَجَ فِيهَا مَدْحَ الْأَمِيرِ أُنَى الْجِيْشِ
/ وَمَزَايَا كِتَابِهِ ، وَعَيُوبَ كُتُبِ اللُّغَوِيْنَ الْأَقْدَمِينَ ، وَخَاصَّةً أَبَا عُبَيْدٍ وَابْنَ الْأَعْرَابِيِّ وَابْنَ
السَّكَيْتِ . وَغَلَا فِي الْفَخْرِ بِنَفْسِهِ وَكِتَابِهِ فَخَرًّا يَطَاوِلُ مَا فِي مَقْدَمَةِ الْأَزْهَرِيِّ . ٣٤٨

المعجم :

لَا تَخْتَلِفُ الصُّورَةُ الْعَامَّةُ لِأَبْوَابِ الْحُكْمِ عَنْ مَخْتَصَرِ الْعَيْنِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْحُجْمُ .
وَالْمَنْهَجُ فِي الْكِتَابَيْنِ دَقِيقٌ يَحِثُّ يَغْنَى عَنْ وَصْفِ الْأَبْوَابِ وَلَكِنْ أَسْجَلُ بَعْضُ
مُلَاحَظَاتٍ . فَأَبْوَابُ الثَّنَائِي عِنْدَ الْمُؤَلِّفِينَ تَحْتَوِي عَلَى أَقْسَامٍ كَثِيرَةٍ صَغِيرَةٍ ، وَيَقْتَضِي
الْمَنْهَجُ مِنْهُمَا أَنْ يُلْحَقًا هَذِهِ الْأَقْسَامُ بِمَادَتِهَا ، وَلَكِنْ الْأَمْرُ كَثِيرًا مَا اضْطَرَبَ فَرَأَيْنَا ابْنَ سَيِّدِهِ
يُلْحَقُهَا بِمَقْلُوبِ آخِرِ الْكَلِمَةِ ، أَوْ يَذْكُرُهَا بَعْدَ التَّقَالِيبِ جَمِيعًا . كَذَلِكَ لَا نَرَى نِظَامًا
مَعْنِيًا لِإِيرَادِهَا ، فَهُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَحْيَانِ بَاقٍ بِالْخَفِيفِ ثُمَّ الْمَضَاعِفِ الْفَاءِ وَاللَّامِ ثُمَّ الْمَضَاعِفِ
الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ، وَيَغْيِرُ هَذَا النِّظَامُ فِي أَحْيَانٍ أُخْرَى . وَاضْطَرَبَ فِي بَعْضِ الْأَبْنَةِ فَادْخَلَهَا نَحْتُ
أَكْثَرَ مِنْ قِسْمٍ ، مِثْلَ الْمَضَاعِفِ الرَّبَاعِيِّ ، فَهُوَ يَرِدُ فِي الْمَادَّةِ أَوْ فِيمَا ضَوْعَفَ مِنْ قَائِمِهِ وَعَيْنِهِ .
وَنَهَجٌ فِي أَبْوَابِ الثَّنَائِي الْمَضَاعِفِ الْمُعْتَلِّ أَنْ يَذْكُرَ الثَّلَاثِي الَّذِي يَتَأَلَّفُ مِنْ حَرْفٍ
صَحِيحٍ وَحَرْفِي عِلَّةٍ مَتَاثِلَيْنِ (مَعَ اعْتِبَارِ الْهَمْزَةِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ) وَذَكَرَ فِي الثَّلَاثِي الْمُعْتَلِّ
بِمَا فِيهِ حَرْفَانِ صَحِيحَانِ وَحَرْفِ عِلَّةٍ ، وَفِي اللَّغِيفِ مَا فِيهِ حَرْفٌ صَحِيحٌ وَحَرْفَا عِلَّةٍ
مُخْتَلَفَانِ كَالْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ أَوْ الْوَاوِ وَالْيَاءِ . وَالتَّزَمَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ جَمِيعُهَا تَرْتِيبُهُ لِحُرُوفِ
الْعِلَّةِ ، فَقَدِمَ الْمَهْمُوزُ مِنْهَا فَالْيَائِيُّ قَالُواوِي . فَتَجَدَّ فِي بَابِ الثَّلَاثِي الْمُعْتَلِّ مِنْ حَرْفِ الْعَيْنِ
مِثْلًا يَقْدَمُ الْعَيْنُ وَالْهَمْزَةُ مَعَ الْحَاءِ ، ثُمَّ الْعَيْنُ وَالْهَمْزَةُ مَعَ الْهَاءِ ، ثُمَّ مَعَ الْقَافِ ... إلخ ، مَعَ
حَذْفِ مَا لَمْ يَرِدْ مِنْهَا فِي كَلِمَاتٍ مُسْتَعْمَلَةٍ ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْعَيْنِ وَالْيَاءِ مَعَ الْحَاءِ ، فَالْعَيْنُ وَالْيَاءِ
مَعَ الْهَاءِ ... إلخ . وَلَكِنَّا لَا نَجِدُ مِثْلَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ فِي الْبَابَيْنِ الْآخَرَيْنِ لِتَأْلِيفِ كَلِمَاتِهِمَا مِنْ
حَرْفِي عِلَّةٍ وَحَرْفٍ صَحِيحٍ وَاحِدٍ ، بَدَلًا مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ وَحَرْفَيْنِ صَحِيحَيْنِ كَمَا هُوَ الْحَالُ
فِي هَذَا الْبَابِ .

/ والتزم المؤلف ترتيب حروف الكلمة الأصول كلها في أبواب الثلاثي الصحيح ٣٤٩ والرباعي والخماسي . وكان يسمى الفصول بالحرفين الأولين مخرجا . ولم يستثن من ذلك إلا الخماسي أحيانا ، إذ لم يجد منه إلا ألفاظا قليلة ، فأوردها كلها في مكان واحد دون أن يقسمها فصولا ، ولكن مع مراعاة ترتيبها .

تحليل المواد :

آن الوقت لتسيع علاجه لما دق عقق وهقع .
بدأ المؤلف المادة الأولى بالفعل الثلاثي المجرد ، واستقصاه فذكر ماضيه فمضارعه فمصدره فصفتين منه ، وتلاه بعلمين جغرافيين ، هما في الحقيقة من صفات الفعل ، قال : « عقه يعقه عقا ، فهو معقوق وعقيق : شقه . والعقيق : واد بالمدينة كأنه عَقَى أى شق . غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه على ما ذهب إليه الخليل في الأسماء والأعلام التي أصلها الصفة كالحارث والعباس . والعقيقان : بلدان في بلاد بني عامر من ناحية اليمن ، فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذاك البلدان ، وإذا رأيتها مفردة فقد يكون أن يعنى بها العقيق الذي هو واد بالحجاز ، وأن يعنى بها أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين ، قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل

وإن كانت التثنية في مثل هذا أكثر من الأفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع لتساويهما في النبات والخصب والقحط ، وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر . ولهذا ثبت فيه التعريف في حال تثنيته ، ولم يجعل كزيدين فقالوا هذان أبانان بينين . ونظير هذا أفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام في العقيقين فعلى حد ثباتهما في العقيق » ذكر المصنف المصدر واسم المفعول وهما قياسان ، فكان واجبا عليه حذفهما وفقا لمنهجه . وقد تجاوز عن ذكره اسم المفعول لأنه ربما خاف / إن ذكر (عقيق) ٣٥٠ وحدها ، أن يظن أنه لم يسمع فيه اسم المفعول استغناء بهذه الصفة عنه . وأخذ المؤلف تفسير الفعل والعقيق من الجمهرة والعين وصاغه صياغة جديدة مختصرة . ونستنبط من هذا أنه يقتبس الألفاظ ومعانيها من غيره دون تصريح ، أما القواعد فيصرح بأصحابها . وبدأ المؤلف مادته كبداية ابن دريد لا الخليل . ولم يذكر عن روى تحديد العقيقين وهما غير موجودين عند الخليل ولا الأزهرى الذي أورد أعقة أربعة في مادته ، ولكنهما يدخلان تحت قوله : « والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه ماء السيل في الأرض فأنهره ووسعه عقيق » .

ونخرج من الأعلام إلى المصادر والأسماء وما يشتق منها من أفعال قال : « والعَقَّ : حفر في الأرض مستطيل سمي بالمصدر . والعقة : حفرة عميقة في الأرض . واندق الوادى : عمق . والعقائق : التَّهَاء والغدران في الأحاديث المنعقة ، حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير :

إذا خرجت من بيتها راق عينا معوده وأعجبته العقائق »

أخذ ابن سيده الصيغة الأولى من إحدى نسخ الجُمهرة التي سماها المحققون هـ ، أما الثانية فليست في العين ولا في الجُمهرة ولا في التهذيب ، ولكن معناها شائع في المادة كلها ، وقريب من بعض ما ساقه ابن دريد والأزهري ، وكذا الفعل المشتق منها غير موجود . ولم يرو أحد من الثلاثة أيضا قول أبي حنيفة الدينوري الذي حكاه المؤلف .

ثم ذكر الصفة وخبر معقر بن حمار الذي أورده ابن دريد والأزهري ، قال المؤلف : « وسحابة عقاقة : منشقة بالماء ومنه قول المعقر بن حمار لبنته وهي تقوده وقد كُفَّ وسمع صوت رعد : أى بنية ما ترين ؟ قالت : أرى سحابة عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان وسيروان ، قال : أى بنية واثلى إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل . شبت السحابة بحولاء الناقة في تشققها بالماء كتشقق الحولاء ، وهو الذى يخرج منه الولد . ٣٥١ والقفلة : الشجرة اليابسة ، كذلك حكاه ابن الأعرابي بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة » . وأورد ابن دريد هذا الخبر مختصرا مبتورا ورواه الأزهري عن شمر لا عن ابن الأعرابي وهو مختصر عما هنا أيضا ولم يشرح الأزهري الحولاء ولا روى الخلاف في القفلة .

ثم انتقل المؤلف إلى معنى العقوق وأورد ما فيه فقال : « عق والده يعقه عقا وعقوقا : شق عصا طاعته ، وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر كالمصدر ورجل عَقَق وعَقَّق وعَقَّ : عاق أنشد ابن الأعرابي :

أنا أبو المقدام عقا فظا لمن أعادى ملطسا ملظا

أكظله حتى يموت كظا ثم أتى رأسه الملوظا

صاعقة من لهب تلظى

الملوظ : سوط أو عصا يلزمها رأسه . كذا حكاه ابن الأعرابي . والصحيح الملوظ ، وإنما شدد ضرورة . والمعقة : العقوق ، قال النابغة :

أحلام عادٍ وأجسام مُطهرة من المعقة والآفات والأثم

وفى المثل : أعق من ضب . قال ابن الأعرابي : إنما يريد به الأثنى ، وعقوقها أنها

تأكل أولادها ، عن غير ابن الأعرابي . وروى الخليل أكثر الصيغ الواردة هنا ، وروى ابن دريد والأزهري أشياء منها وزاد ثانيهما « الجمع العققة » كما روى رجز أوى المقدم دون شرح وانفرد ابن سيده بالمثل .

ورجع المؤلف إلى معنى العق الحسي مرة أخرى فقال : « وعق البرق وانعق : انشق ، وعقيقته : شعاعه ومنه قيل للسيف كالعقيقة . وقيل العقيقة والعُقُق : البرق إذا رأيته في وسط السحاب كأنه سيف مسلول . وانعق الغبار : انشق وسطع ، قال : « إذا العجاج المستطار انعقا » . وانعق الثوب : انشق عن ثعلب » ، وهذه الصيغ موجودة في المعاجم السابقة مع اختلاف في العبارة .

ثم انتقل إلى الشعر وما اتصل به وهو الذى بدأ به الخليل مادته قال : « والعقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل لأنه يشق الجلد قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

/ والعقة كالعقيقة ، وقيل العقة في الناس والحرر خاصة ، وجمعها عقق قال رؤبة : ٣٥٢
طير عنها النسء حولي العقق »

وأعقت الحامل : نبتت عقيقة ولدها في بطنها ، وعق عن ابنه يُعَقُّ ويُعَقُّ : حلق عقيقته أو ذبح عنه شاة ، واسم تلك الشاة العقيقة . وتلاع عقق : منبتات يشبه نباتها العقيقة من الشعر قال كثير عزة :

فأَكُمُ التَّعِفَ وَحَشَّ لا أنيس بها إلا القَطَا ضلاع النبعة العقق

والعقوق من البهائم : الحامل ، وقيل : هى من الحافر خاصة والجمع عقق وعقاق ، وقد أعقت وهى معق وعقوق ، فمعق على القياس وعقوق على غير القياس ، وقيل : « الإعقاق بعد الإقصاص » فالإقصاص في الخيل والحرر : أول الحمل ثم الإعقاق بعد ذلك . ونوى العقوق : نوى رخو المضغة تأكله العجوز أو تلوكه ، وتعلقه الناقة العقوق إطافا لها فلذلك أضيف إليها . وإذا طلب الإنسان فوق ما يستحق قالوا : « طلب الأبلق العقوق » فكأنه طلب أمرا لا يكون أبدا لأنه لا يكون الأبلق عقوقا . ويقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه فقال : أمرها إليها وقد أبت أن تتزوج ، قال : فولنى مكان كذا . فقال معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما لم ينله أراد يبيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض في فتن الجبال فيبيضه في حرز إلا أنه يُطَمَع فيه ، فمعناه أنه طلب ما لا يكون فلما لم يجد ذلك طلب ما يطمع في الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد ،

وقوله — أنشد ابن الأعرابي :

فلو قبلوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلى العقوق ما قبلوني ، وقال ثعلب : لو قبلوني بالأبلى العقوق لأتيتهم بألف . أما الخليل فحكى معظم هذه الصيغ وشواهدا في مواضع متفرقة من مادته عدا التلاع العقق والأمثال وأقوال ابن الأعرابي وثعلب وخبر معاوية ، وكذا فعل الأزهرى ، وروى هذان شواهد من الحديث ليست عند ابن سيده .

٣٥٣

/ ثم انتقل إلى معنى المرارة ، فقال : « وماء عَقَّ وعَقاق : شديد المرارة ، الواحد والجمع فيه سواء ، وأعَقَّت الأرض الماء : أمرته ، وقوله :

بحرك بحر الجود ما أعقه ريك والمحروم من لم يسقه

معناه : ما أمره . وأما ابن الأعرابي فقال : أراد ما أقعه ، من الماء القَع ، وهو المر أو الملح ، فقلَّب . وأراه لم يعرف ماء عقا لأنه لو عرفه لحمل الفعل عليه ولم يحتاج إلى القلب ، ولم يرو الخليل هذا المعنى ، وإشارة ابن دريد إليه قاصرة ، أما الأزهرى ففصل القول فيه .

وتختم المادة بمعنيين آخرين وعلم ، فالمضاعف الرباعى ، قال : « والعقيق : خرز أحمر تتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة . والعَقَّة : التى يلعب بها الصبيان . وعَقَّة : قبيلة من النمر بن قاسط قال الأخطل :

وموقع أثر السفار يخطمه من سود عقة أو بنى الجوال

وعَقَّق الطائر بصوته : جاء وذهب . والعقيق : طائر معروف من ذلك . وفى هذه الأقوال بعض اختلال إذ توضع الصيغة الثنائية « عقة » للقبيلة بين الصيغتين الرباعيتين ، ويقدم الجمع « العقق » على المفرد « العقيقة » ومنهجه يقتضى تقديم المفرد على الجمع ، ولكن السبب فى خروجه على منهجه اتباعه قول الخليل فى تفسيره . وتعريف هذا للطائر أجمل وأوضح من تعريف ابن سيده ، غير أنه لم يتعرض لاسم القبيلة .

ويتضح من هذه المادة أن ابن سيده أورد جميع ما ذكره الخليل وابن دريد من الصيغ والمعانى وزاد عليهما فيها غير أنه حذف بعض شواهد الخليل الشعرية وكل شواهد ابن الحديث ، وأنه لم يورد جميع ما أورده الأزهرى من صيغ أو معان أو شواهد فإن هذا يفوقه بشكل جد ظاهر ، ولكن ابن سيده انفرد بدوره ببعض ذلك أيضا ، ويظهر فيها إكثاره من الاتجاهات النحوية مثل أقواله فى العقيق والعقيقين والناقة العقوق وميله إلى توضيح شواهد وشرحها ويظهر فيها أيضا إخلاله بمنهجه فالصيغ المجردة والمزيدة تتناثر

في جميع الأنحاء ولا يضبطها ضابط كما ادعى من تقديم المجرّد / وتأخير المزيد ، وصيغ ٣٥٤
المفرد والجمع لا يراعى فيها تقديم المفرد على الجمع ، وفقا لوعده . يضاف إلى ذلك نثره
للأعلام في أول المادة ووسطها وآخرها . فنحن لا نستطيع أن نصدق أنه ذو منهج معين
في ترتيب داخل المادة كما تقول مقدمته المفتخرة .

وبدأ مادة « هقع » بالاسم الذي بدأت به في كتاب العين واقتبس منه وسار على
طريقه ، قال : « الهقعة : دائرة في وسط زور الفرس وهي دائرة الخزام تُستحب ، وقيل
هي دائرة تكون بجانب بعض الدواب يتشام بها ، وقد هقع هقعا ، قال :
إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليته وازداد حسرا عجانها
فأجابه بحجب :

قد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان
الهقعة : ثلاثة كواكب في منكب الجوزاء كأنها أثافي وهي من منازل القمر ، وكل
هذا من العين بدون تصريح مع بعض إيجاز قليل ، ومع إضافة المعنى الأول للهقعة الذي
قيل فيه إنها مستحبة ، وهو قول لم نره في غير المحكم من المعاجم .

ثم صيغة اشترك فيها هو والأزهرى قال : « والهقعة : الكثير الاتكاء والاضطجاع
بين القوم » وقد رواه الأزهرى عن أبي عبيد عن الأموى ، والفرق شاسع بين المؤلفين في
علاجهما . فابن سيده اعتمد هذا القول وأنفذه ، أما الأزهرى فأورد فيه خلافا كبيرا
استقصى فيه أقوال شمر والفراء والأدلة التي ترجح أحد الأقوال .

ثم انتقل إلى معنى آخر ذكر فيه الأمثال والمصادر والصفات وكان سبب تأخيرها أن
فعله مزيد قال : « والاهتقاع : مُسَانة الفحل الناقة التي لم تضع ، واهتقع الفحل الناقة :
أبركها . وتهمعت هي بركت ، وناقعة هقعة ، إذا رمت بنفسها بين يدي الفحل من
الضبعة كهكمة » ولا توجد هذه الأقوال عند الخليل ولا ابن دريد ولكنها عند الأزهرى
مع نسبة كل منها إلى قائله .

ثم أورد لصيغة « تفعل » معنيين آخرين فقال : « وتهمعت الضأن : استحرمت
/ كلها ، وتهمعوا وردا : جاعوا كلهم » وهما في الأبواب الأخيرة من الجمهرة وليس ٣٥٥
عند الخليل ولا الأزهرى .

ثم انتقل فقال : « والميقعة : ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهي أيضا
حكاية لصوت الضرب والوقع ، وقيل صوت السيوف ، قال عبد مناف بن ربيع الهذلي :
فالطمن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المول تحت الديمة العَصْدَا

الشغشغة : حكاية صوت الطعن . والمعول : الذى يبنى العالة ، وهى شجر يقطعه الراعى على شجرتين فيستظل تحته من المطر . والعُضد : ما عُصِد من الشجر أى قطع ، والمعنى والشاهد وتفسيره موجودة فى الجمهرة والتهذيب .

ورجع المؤلف فى آخر المادة إلى صيغة الفعل المزيد « اهتقع » ثم ذكر اسما جديدا قال : « اهتقع لونه : تغير من خوف أو فرح ، لا يجيء إلا على صيغة فعل ما لم يسم فاعله . والهُقاع : غفلة تصيب البدن من هم أو مرض » وتوجد الصيغة الأولى منهما مع بعض مرادفات لها غير مشروحة فى الجمهرة ، ونقلها فى التهذيب عن الفراء وغيره ، وشرحها شرحا مجملا . أما الثانية فمأخوذة عن الجمهرة وحدها .

ونخرج من هذه المادة بأن ابن سيده أتى على ما فى العين والجمهرة ولم يترك منهما شيئا بخلاف غيره من اللغويين حتى الأزهرى المحب للجمع والاستقصاء . وزاد عليهما كثيرا بل زاد على التهذيب أيضا . ولكنه لم يذكر كل ما فيه من صيغ ومعان . وزيادات الأزهرى أكثر من زيادات ابن سيده . ولم يكن المؤلف حريصا فى مادته على نسبة كل قول إلى صاحبه كما لم يكن حريصا على استقصاء المعانى المختلفة لكل صيغة يوردها فأحيانا كان يستقصى وأحيانا كان يقتصر على بعضها أو واحد منها ، فخالف بذلك الأزهرى المستقصى للمعانى ولخلافات اللغويين فيها . وأسوأ ما فى الأمر أننا لا نجد فيها ما كنا نتوقع من انتظام تام سما به صاحبه إلى عنان السماء فالصيغة الواحدة « افعل » ذكر بعض معانيها فى أوائل المادة ومعانيها الأخرى فى أواخرها ، والمجرد / والمزيد لا يُرَعيان تماما كما يوحى المنهج المرسوم فى المقدمة ، ويكفى أن الحقاق ترد فى آخر المادة بعد جميع الصيغ المجردة والمزيدة بحرف وحرفين وربما أكثر .

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة انفرد بها المحكم من غيره من المعاجم اللغوية ، ميل مواده إلى الانتظام فى داخلها ، وفقا للمنهج الذى وضعه لنفسه . فالأفعال بين ماضيها ومضارعها ومصدرها والصفة منها ، ولا يهمل من كل ذلك إلا القياسى ، والأسماء يذكر مفردا وجموعا : القلة منها والكثرة الشاذة . وكلا النوعين يقدم منهما — جهد الطاقة — المجرد ، ويؤخر المزيد . وقد شرح خطوات هذا المنهج فى المقدمة شرحا وافيا ، وإن خالفه فى كثير من الأحيان .

الجمع :

والظاهرة الثانية الهامة فى المحكم ، جمعه الأقوال فى تفسير اللفظ الواحد ، فهو شبيه من هذه الناحية بالأزهرى إلى حد ما . قال فى مادة « حقل » : « الحقل : قراح طيب يزرع فيه ...

والحقل : الزرع إذا استجمع خروج نباته ، وقيل : هو إذا ظهر ورقه وأخضر ، وقيل : هو إذا كثر ورقه ، وقيل : هو الزرع ما دام أخضر ، وقيل : الحقل الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن تغلظ سوقه . وهذه المعاني متقاربة ، ويقال منها كلها : أحقل الزرع ، وأحقلت الأرض . والمحاقل : المزارع ، والمحاقل : بيع الزرع قبل بدوء صلاحه ، وقيل : بيع الزرع في سنبله بالحنطة ، وقيل : المزارعة بالثلث والرابع أو أقل من ذلك أو أكثر ، وقيل المحاقلة : اكتراء الأرض بالحنطة . والفرق بين ابن سيده والأزهري أن الأخير منهما يميل إلى نسبة كل قول إلى صاحبه ، بينما يهمل الأول ذلك ، ويميل الأزهري إلى إيراد المعاني المختلفة التي بدلت بها اللغويون بينما لا يقبل ابن سيده ذلك ، والمادة أكثر صيغا ومعاني عند الأزهري .

ومن مظاهر الجمع والاستقصاء عند ابن سيده اقتباسه جميع ما في العين والجمهرة إلا النادر القليل جدا ، وكان المعجميون قبله ، وعلى رأسهم ابن دريد نفسه ، ينتقون / من المعاجم التي قبلهم ، ولا يأخذونها برمتها . والأمر الذي حذفه من العين والجمهرة ٣٥٧ هو الشواهد الشعرية ، التي كان يحذفها أحيانا ، وكان يستعير عنها في أحيان أخرى . والأمر الثاني اختصاره بعض التطويلات والحشو الذي لا لزوم له في هذين الكتابين . وكان في تفسير النباتات يعدل عن قول الخليل أو ابن دريد ، في بعض الأحيان ، إلى قول أبي حنيفة الدينوري صاحب كتاب النبات ، لأنه المتخصص في ذلك . ولم يكن يصرح باسم العين أو الجمهرة فيما اقتبس منهما في كثير من المواضع كعادته التي رأيناها منه . وكان من نتائج هذا الاقتباس الواسع النطاق احتضانه بعض الصيغ والمعاني التي أخذها اللغويون على هذين العالمين ، وإن كان المؤلف تنبه إلى كثير مما جاء في العين منها ، بفضل مختصره لأنى بكر الزبيدي فلم يقع فيها كما وقع الخليل . وقد ظهر هذا في الفقاعى والعاتك اللتين وضعهما في موضعهما الصحيح ، ولم يضعهما في الفقاعى والعاتك ، وهو الموضوع الخاطىء على رأى النقاد . وظهر أيضا في تنبيهه على خلاقات اللغويين في بعض المواضع الأخرى مثل الموت الجميع ورغل ، والدعيق ، وعسا الليل بالعين والغين . كذلك أتى ابن سيده بأكثر ما في بارع القالى من صيغ ومعان . ولكنه حذف من مقتبساته : الشواهد ، والصيغ ، والمعاني المتكررة ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها والمترادفات ، فالبارع أقرب إلى التهذيب من المحكم .

الاختصار :

لا يتعارض هذا الاستقصاء مع تحريره الاختصار ، من إيجاز لعبارة التفسير وتجنب للتكرار وحذف للصيغ القياسية كما رأينا فيما التزمه في منهجه ، وكما يشير في قوله :

« تحلى به من التهذيب والتقريب ، والإشباع والانتساع والإيجاز والاختصار مع السلامة من التكرار والمحافظة على جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة » وقد دفعه ذلك إلى استخدام خطوة تلقفها منه الفيروز آبادى بعد فيما تلقف وقال : « ومن بديع تلخيصه ، وغريب تلخيصه أنى أذكر صيغة المذكر ، ثم أقول ، والأنثى بالهاء ، فلا أعيد الصيغة . وإن خالفت الصيغة أعلمت بخلافها ، / إن لم يكن قياسيا نحو بنت وأخت » وقد ابتدع الأزهري ثم ابن سيده هذا القول بالتزامهما الاختصار ، لا لأنها فعلا ذلك حقا (باستثناء ما راعاه ابن سيده) وإنما لأن أهل القرن الرابع عامة هالهم كثرة الكتب والرسائل اللغوية ، وأثرت فيهم النظرة الدينية إلى العربية ، وملاهم هية قول الإمام الشافعي عن سعة اللغة وعدم إحاطة أحد بها إلا نبيا يوحى إليه ، فاتقوا بهذا القول ما قد يوجه إليهم من نقد .

النحويات والصرفيات وغيرها :

الظاهرة العامة الأخرى كثرة الأحكام النحوية والصرفية جدا ، وفاء من المؤلف بوعده في مقدمته ، وقياما بحق غرضه من كتابه ، وأكثر ما تكون هذه الأحكام في أقسام الخفيف من الأبواب الثنائية . وقد جذب ذلك أنظار قرائه حتى قال فيه أحمد فارس الشدياق^(١) : « وهذه المناقشات النحوية التي نجدها في كتب النحو قد كلف بها وارتاح لها ابن سيده في المحكم كثيرا ، فما سنحت له فرصة للخوض فيها إلا انتهزها » . ومن أجل ذلك كان كثير من مراجعه كتباً في النحو كما رأينا .

وعنى المؤلف — إلى جانب هذا العلم — ببعض علوم أخرى بدرجة أقل ، وأشار إلى ذلك في قوله : « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مهر بصناعة الإعراب ، وتقدم في علم العروض والقوافي .. أنى أجده علم اللغة أقل بضائعي وأيسر صنائعي ، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو ، وحوشى العروض ، وخفى القافية ، وتصوير الأشكال المنطقية ، والنظر في سائر العلوم الجدلية » وقد أثرت تلك العلوم في طريقة التفسير للألفاظ ، فكان يستخدم اصطلاحاتها مثل تسمية المفرد المجرد البسيط ، والجمع والمزيد المركبات في بعض الأحيان ، وغير ذلك .

أما الظواهر الأخرى في المحكم ، فقد وجدنا فيه التفاتا إلى اللغات ، والأعلام / والروايات والمزاوجة والإتباع ، والتعبيرات المجازية ، ولكن ذلك كله ضئيل قليل لا يرتفع إلى درجة الظواهر المميزة ، بل الأعلام التي ينقلها عن غيره من المعاجم

يقتضيا ويقتصر فيها على أنها اسم ، أو ما إلى ذلك ، فهو يقول مثلاً « عك : قبيلة » بينما يقول الخليل : « عك بن عدنان أو معد ، وهو اليوم في اليمن » ويقول : « قعقاع : اسم » و « صمصعة : اسم رجل » و « دعد : اسم امرأة » أما الشواهد فمثله مثل غيره من اللغويين ، وقد حاول في كثير من المواضع أن يجد فيها ، فلا يأتي بما جاء به الخليل أو ابن دريد ، ولكن النقد اللغوي عنده ضعيف ، لا يرتفع إلى الدرجة التي رأيناها عند ابن فارس والأزهري والجوهري ولُغَوِيَّي القرن الرابع عامة من المشاركة .

مأخذ :

أهم مأخذ يصدد القارئ في المحكم ، هو إخلاله بالمنهج الذي ملأ به الجو افتخاراً شمع بأنفه إلى السماء بفضلله ، فالباحث يخرج من المقدمة معتقداً أنه سيري تغييراً كاملاً عن المعاجم القديمة ، وثورة على المناهج البالية ، وانتظاماً ودقة وحساباً لكل خطوة . ولكن كل ذلك لم يكن إلا بقدر معلوم . فهو أكثر من غيره انتظاماً ولكنه لا يصل إلى الدرجة التي ادعاه في مقدمته ، بله الدرجة التي يجب أن يكون عليها المعجم الذي يسر لكل قارئ الوصول إلى بغيته .

فنحن لا نجد فيه الاضطرابات بين الأبواب الثنائية والثلاثية والرباعية وغيرها ، وموضع كل لفظ منها ، ولكن هذا كله من النظام الخارجي للمواد ، وكان موجوداً إلى درجة بعيدة عند من قبله . أما الانتظام الداخلي فكثيراً ما أفلت منه . وعدنا في المنهج بتقديم المفرد على الجمع ، ولكنه كثيراً ما فعل العكس . قال (عض) : « قال أبو زيد في كتاب الكلا والشجر : العضاء ... واحدها عضاهة » ، ونعذر له بأنه ينقل عن غيره . وكذلك وعد بتقديم المجرد على المزيد ، ولكنه كثيراً ما أحل بهذا الوعد . وكان أحياناً يعني بتطبيق خطته على الأسماء وحدها ، والأفعال وحدها ، فيأتي كل / فرع منها مرتباً ، ٣٦٠ ولكنهما متداخلان في المادة . فتظهر كأنها مختلة إذ ينتقل من مجرد في الأفعال ، إلى مزيد في الأسماء ، ثم يرجع إلى الأفعال المجردة لأنها لم تكن انتهت . وفي أحيان أخرى كان الاختلال هو سبب عدم وفائه بوعدده .

وعثرت في هوامش الجزء الأول من المخطوط برقم ٥١ بدار الكتب المصرية على كثير من التعليقات ، وفي الجزء الثاني على ثلاث تعليقات ، بعضها من قلم المجد الفيروز آبادي ، تنقد بعض ما في المحكم . والأمور التي تعرضت لها هي :

١ — التفسيرات الخاصة ، فقد قال المؤلف : « هُسمِعَ وهِسُوع : اسمان ، وهي لغة قديمة لا يعرف اشتقاقها » فعلق على ذلك صاحب القاموس : « قال الفيروز آبادي :

لقد أبعد أبو الحسن في المرام ، وأبعط في السَّوم ، وإن هذين الاسمين عربيان جَمِيران واشتقاقهما من هسع : إذا أسرع ، وهاسع وهُسَّيع كصُرْد مصغرا ، ومهسع بكسر الميم أبناء الهَمْسِيع بن حمير من سبأ ، فَلْيَعْلَم من أين تؤكل الكتف ، لِيَتَّصِلَ عن ارتكاب الكُلف . وقد أخذ ابن سيده قوله عن الجمهرة ، والفيروز آبادي أخذه من تكملة الصغاني (١) .

٢ — تصحيف الألفاظ ، قال المؤلف : « وتَقْعُوش الشيخ : كبر ، وتَقْعُوش البيت : تهدم » ، وقيل في التعليقة : « قال ابن الأعرابي : تقعوش : كبر ، وتقموس البيت : انهدم ، بالسین غير معجمة . وقال : إن عجمها تصحيف ، ومثله قال ثعلب . وذكرها صاحب التهذيب بالمعجمة عن ثعلب عن ابن الأعرابي » وجعلهما صاحب التاج لفتين .

وقال المؤلف في مادة (عجر) : « والعَجِير : العَيْن من الرجال والخيل » وقالت الحاشية « هذا غلط ليس العجير بالراء العتين ، وهو تصحيف ، وإنما هو بالزاي ، وبالسین أيضا . قال الجوهري : بالراء والزاي . وهذا التصريح بالغلط فيه تساهل فقد روى أبو عبيد أيضا الكلمة بالراء ، وقال الأزهری : هذا هو الصحيح » (١) .

٣ / ٣٦١ — تصحيف في ضبط الألفاظ ، قال المؤلف : « وَعَيْهُمْ : اسم موضع بالغور ، قالت امرأة من العرب ضربها أهلها في هوى لها :

ألا ليت يحبى يوم عَيْهُمْ زارنا وإن نهلت منا السياط وَعَلَّتْ

وقيل في الحاشية : « ضبطه في التهذيب : عَيْهُمْ ، كما ضبطه في البيت فدل على سهو في ضبطه عَيْهُمْ بالضم » ، وأورده الفيروز آبادي وياقوت بالفتح ، ولم يذكر الضم . وأورد ياقوت موضعا عن العمراني يسمى عيهوم ، وربما اختلط هذا الموضع وتصحف على ابن سيده .

وقال المؤلف : « القَنع : والقناع : الطبق يوضع فيه الطعام » . فقيل في التعليق « ضبطه في التهذيب القُنْع والقِناع : الطبق يؤكل عليه . وقال في الصحاح : القناع : الطبق من عسب النخيل ، وكذلك القنع » واللفظ غير مضبوط في الصحاح ولكن جاء في التاج : « القناع : الطبق من عسب النخل يوضع فيه الطعام والفاكهة ، جمعه قُنْع بضمين ككتاب وكتب ... وقال ابن الأثير : وقيل إن القناع جمع قنع » .

(١) تاج العروس ، مادة هسع .

(٢) نفس المرجع : عجر .

٤ — نصحيح في الشواهد :

(أ) القرآن : قال المؤلف « ينجع نفسه ينجعها بجمعاً وبنحوها : قتلها غيظاً أو غماً » .
وفي التنزيل ﴿ لعلك باعع نفسك على آثارهم ﴾ ، ويقال في التعليقة « التلاوة فلعلك »
والحق مع المعلق ، فليس للمؤلف حرية التصرف في الشواهد القرآنية .

(ب) الحديث : قال المؤلف « القلاع : النباش . والقلاع : الساعى إلى السلطان
بالباطل عن أبى زيد ، والقلاع : القواد . والقلاع : الشرطى . والقلاع : الكذاب .
وقوله في الحديث : لا يدخل الجنة قلاع ولا ديوث ، يحتمل تفسيره جميع هذه الوجوه » .
وقبل في التعليق : « ذكر في التهذيب : ديوب ، وفسره بالقتات التمام » وارتضى
صاحب التاج رواية الأزهري .

(ج) الشعر : قال المؤلف في (عنق) « أنشد ابن الأعرابي :

لا أذبح البازى الشبوب ولا أسلخ يوم القيامة العنقا »

/ وقيل في التعليق : « إنما هو النازى بالنون وله قصة في الأمثال ، وقائل هذا اسمه ٣٦٢
العباد بن عبد الله الضبي ، وذكر في الأمثال أنه التيس وهو مناسب للعنوق » .

٥ — اختلال الشاهد الشعرى ، قال المؤلف « الإهماد : الإقامة ، قال :

لما رأتنى راضياً بالإهماد كالكرز المربوط بين الأوتاد

وقيل في التعليق « قال الفيروز آبادى : الرجز لرؤية ، وبين المشطورين مشطور
ساقط وهو :

« لا أنتحى قاعدا في القعاد »

ويروى ناضباً ، بدل راضياً . وقبله :

بل عجبت من ذلك أم هناد لما رأتنى ... »

وقد ورد في ديوان رؤية^(١) كما قال الفيروز آبادى فعلا .

٦ — الخطأ في وضع اللفظ ، قال المؤلف : « دهاع ودهداع : من زجر الغنم ، ودفع

الراعى بالعنوق ودهدع : زجرها بذلك » ، ف قيل في التعليق : « هذا غلط وليس دهداع

ولا دهدع من الثلاثى ، وإنما هو من باب الرباعى على مذهبي البصريين والكوفيين

وليست كالجعجمة والقعقمة » . وقد رأينا هذا الوضع الخاطئ في كتاب العين ومختصره

أيضاً ، فهما اللذان جرا ابن سيده إلى هذا الغلط .

(١) مجموع أشعار العرب ٣٨/٣

٧ — الخطأ في الأحكام : قال المؤلف : « العَيْهَل .. الذكر من الإبل ، والأنثى عَيْهَلَة » .
 فقليل في الرد عليه : « قال الأزهرى والجوهري : لا يقال جمل عَيْهَل » ، ولكن
 الفيروز آبادى ذكره في قاموسه . ويتصل بهذا الخطأ ، ما تعلق بالأبنية الخاطئة ، مثل
 رضى المؤلف عن « اعثنوجج » على الرغم من عدم وجود « افعولل » فعلا البنة و « ترعيد »
 بكسر التاء والصواب بفتحها .

٨ / — نضيف إلى هذا إيراد الألفاظ والمعاني التي لقيت نقدا مرا من كتابي العين
 والجمهرة ، مثل طخطخ ، وعكنكع ، وجعم ، وقعر ، وغيرها من الألفاظ التي قال عنها
 ابن فارس : « أرى كتاب الخليل تطامن قليلا عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات » وسمها
 أيضا هنوات ابن دريد وأعاجيبه وما إلى ذلك . بل كان هذان الكتابان من أسباب وقوعه
 في كثير من الأخطاء السابق تعدادها ، لأنه كان يقلدهما ويستعير منهما .

* * *

وصفوة القول إن المحكم خطأ بمنهج المعاجم العربية خطوة إلى الأمام ، وهى محاولة
 تنظيم داخل المواد . ولكنه فيما عدا ذلك كان متأخرا عن المعاجم المشرقية . فقد سار في
 ترتيبه على نهج الخليل والزبيدي ، وكان المشاركة قد وصلوا إلى ترتيب آخر أسهل هو
 ترتيب الجوهري ، واعتمد في مواده على الخليل وابن دريد والقالى وبعض أصحاب
 الرسائل الأخرى ، وكان المشاركة وصلوا منذ القرن الرابع إلى الموسوعات الكبيرة مثل
 التهذيب والمحيط ، بل نقد بعضهم مواد الخليل وابن دريد نقدا مرا مثل الأزهرى وابن
 فارس . وإذن فما قدمه ابن سيده لحركة المعاجم هو محاولة تنظيم داخل المواد وحده ،
 وتهذيب ترتيب الخليل باتباع مختصر كتابه للزبيدي ، واعتماده على بارع القالى الذى
 فقد ولم يره كثير من المشاركة ، واعتماده على علمى الصرف والنحو في كثير
 من أحكامه .

دراسات حوله :

أعجب أكثر أصحاب المعاجم المتأخرين بالمحكم وأكثروا من الرجوع إليه ،
 بل اكتفى بعضهم بالجمع بينه وبين بعض الموسوعات اللغوية الأخرى في تأليف
 معجماتهم . وأشهر من فعل ذلك ابن منظور (٧١١ هـ) في لسان العرب ،
 / وتاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم (٧٤٩ هـ) في الجمع بين العباب والمحكم ،
 ومجد الدين الفيروز آبادى ، في اللامع المعلم العجائب الجامع بين المحكم والعباب ،

الذى أضرّب عنه بعد أن أخرج خمسة مجلدات منه ليضع قاموسه المحيط ، وهو قائم على المحكم والعياب أيضا .
وألف أبو المحكم عبد السلام بن عبد الرحمن المعروف بابن برجان (٦٢٧ هـ)
ردا على ابن سيده يُبين فيه أغلاطه في المحكم (١) .

(١) ابن الأثير : التكملة ٥٨٥ ، ٦٤٦ وقيل أيضا إن اسم ابن برجان عبد الرحمن بن عبد السلام .

خصائص المدرسة وعيوبها

يؤلف العين والبارع والتهديب والمحيط والمحكم وما دار حولها من كتب مدرسة واحدة في تاريخ المعجمات العربية . والرابطة المشتركة التي تجمعها ترتيباً حروف الهجاء بحسب مخارجها وجعل هذا الترتيب أساس تقسيمها إلى كتب ، ثم تقسيم هذه الكتب إلى أبواب تبعاً للأبنية ، ثم ملء هذه الأبواب بالتقاليب . والتزمت جميعها ترتيب كتاب العين للمخارج إلا البارع الذي سار على ترتيب مخالف أخذ أغلبه من ترتيب سيبويه مع خلطه بأشياء من ترتيب كتاب العين . ولعل كتاب الجيم لشمر بن حمدويه الهروي من هذه المدرسة ، فقد أسسه على الحروف المعجمة وابتدأ بحرف الجيم فيما يقال . ولسنا ندري سبب هذا البدء ولا بقية الترتيب ، إذ ضل به صاحبه ولم يقع إلى أحد من اللغويين إلا قطع منه (١) .

ومن الطبيعي أن لم تتحد هذه الكتب جميعاً في كل شيء ، بل اختلفت في كثير من الوجوه ، وتطورت الأمور التي اشتركت فيها بين الكتاب الأول والأخير ، وحاول المتأخر منها أن يتخلص مما وقع فيه سابقه من عيوب .

فقد كان هدف الخليل حصر اللغة واستقصاء الواضح والغريب منها ، وهدف الأزهرى تهذيبها وتخليصها من الغلط والتصحيح (مما وقع فيه الخليل وابن دريد وغيرهما) ، وهدف ابن سيده جمع المشتت من اللغة في الكتب المتفرقة وتصحيح ما فيها من أخطاء في التفسيرات النحوية . ويبدو أن هدف القالي يشبه هدف الأزهرى ، وأن هدف صاحب بن عباد استدراك ما فات سابقه من غريب .

٣٦٦ / المنهج :

وتطورت أسس التقسيم المشترك بينها ، فكان كتاب العين يحتوي على أربعة أبواب في كل حرف : الثنائي المضاعف ، والثلاثي الصحيح ، واللفيف ، والرباعي والخماسي معاً . وكانت الأبواب الأولى والثالث والرابع تحتوي على صيغ مختلفة ، فحاول من بعده أن يخلصها من هذا العيب . وأن يقصروا كلا منها على بناء واحد ما أمكنهم ففصل

القالي ومن بعده الرابع عن الخماسي ، وأفردوا لكل منهما بابا ، وأفردوا من باب اللفيف الألفاظ الثلاثية المعتلة بحرف واحد وجعلوها في باب خاص باسم الثلاثي المعتل . ولكن بقي باب اللفيف والثاني المضاعف يحتويان على أخلاط وأوشاب ، حتى أظهر أبو بكر الزبيدي مختصر العين ، ففصل من الباب الأول الألفاظ الثنائية المضاعفة المعتلة وأفرد لها بابا ، وقسم كل مادة في الباب الثاني إلى : المضاعف الثنائي ، فالخفيف ، فالمضاعف من فائه ولامه ، فالمضاعف من فائه وعينه ، ثم اتبعه في ذلك كله ابن سيده .

وكانت حروف العلة من أسباب الاختلاف ، وتطور علاجهما تطورا بارزا فقد جمع الخليل ما فيه حرف علة ، أو حرفان مع المهموز ، وخلطها كلها بعضها ببعض في باب اللفيف ، ففصل القالي ما فيه حرف علة واحد (باعتبار الهزمة من حروف العلة) عما فيه حرفان ، ولكنه لم يفصل المهموز عن اليائي أو الواوي . وحاول الأزهرى فصل المهموز ، واقتصر بذلك ، ولكنه لم ينجح نجاحا تاما . وفصل صاحب بينهما في باب اللفيف فقدم المبدوء بالحرف الصحيح ، ثم ما أوله همزة ، ثم ما أوله واو ، ثم ما أوله ياء في أكثر المواضع . ولكنه لم يفعل ذلك في باب الثلاثي المعتل ، وخلط الأنواع كلها . وأخيرا نجح في فصلها تماما أبو بكر الزبيدي ، وابن سيده تبعاه .

المآخذ :

وكان من أثر المنهج الذي سارت عليه هذه المدرسة أن وقعت في بعض الأخطاء والمآخذ ، التي ظهرت بشكل بارز في الكتب الأولى ، وحاولت الكتب الأخيرة أن تلطف منها كثيرا .

٣٦٧ / وأول هذه المآخذ صعوبة البحث فيها ، ومشقة الاهتمام إلى اللفظ المراد ، واستنفاد الوقت الطويل من الباحث ، بسبب الترتيب على المخارج والأبنية والتقاليب . وكثيرا ما وقع المؤلفون أنفسهم في أخطاء في تلك الخطوات ، بوضع كلمة في غير بنائها أو اعتبار حرف مزيد أصليا ، أو العكس ، أو ما إلى ذلك مما يستحيل معه على القارئ الوصول إلى طليته .

ولعل تلك الصعوبة هي السبب الأول في قيام المدرسة الثانية من المعجمات ، إذ أحس القدماء بها ، فحاولوا تيسيرها والتخلص منها ، قال ابن دريد — رأس المدرسة الثانية — في مقدمة الجمهرة^(١) : « قد ألف الخليل بن أحمد كتاب العين ، فأتعب من تصدى لغايته ، وعنى من سما إلى نهايته .. ولكنه رحمه الله ألف كتابه مشاكلا لثقوب

فهمه ، وذكاء فطته ، وحدة أذهان أهل دهره ، وأملينا هذا الكتاب والنقص في الناس فاش ، فسهلنا وعره ، ووطأنا شأوه » وقال ابن منظور من المدرسة الثالثة (١) : « لم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده .. غير أن كلا منهما مطلب عسر المهلك ، ومنهل وعر المسلك ، وكأن واضعه شرع للناس موردا عذبا وحلا لهم عنه ، وارتاد لهم مرعى مريعا ومنعهم منه ، وفرق الذهن بين الثنائى والمضاعف والمقلوب ، وبدد الفكر باللفيف والمعتل والرباعى والخماسى فضاع المطلوب . فأهمل الناس أمرهما وانصرفوا عنهما » .

وأبرز أحمد بن ولاد من أهل القرن الثالث مواطن الشكوى في قوله (٢) : « كتاب العين لا يمكن طالب الحرف منه أن يعلم موضعه من الكتاب من غير أن يقرأه ، إلا أن يكون قد نظر في التصريف ، وعرف الزائد والأصلى والمعتل والصحيح والثلاثى والرباعى والخماسى ، ومراتب الحروف من الحلق واللسان والشفة ، وتصريف الكلمة على / ما يمكن من وجوه تصرفها في اللفظ على وجوه الحركات وإحاقها ما تحتمل من الزوائد ، ومواضع الزوائد بعد تصرفها بلا زيادة ، ويحتاج مع هذا إلى أن يعلم الطريق التى وصل الخليل منها إلى حصر كلام العرب ، فإذا عرف هذه الأشياء ، عرف موضع ما يطلب من كتاب العين » .

٣٦٨

ومن هذه المآخذ الاضطراب في حروف العلة والهمزة ، وبأى اللفيف والثنائى المضاعف . فقد لقيت هذه المدرسة من حروف العلة والهمزة عنتا شديدا ، بسبب جمعها كلها في موضع واحد ، وحارت فيها بين خلط واضطراب ، وبين فصل وتمييز ، ولم تحسن الكتب الأولى تصور بأى اللفيف والثنائى المضاعف فأدخلت فيهما كثيرا من الصيغ التى لا تندرج تحتها أو من اليسير وضعها في أبواب خاصة . واضطرت الكتب المتأخرة إلى فعل ذلك أو إلى تكثير الأقسام تحت الأبواب مما سبب كثيرا من الاضطراب والخلط ، مما نراه بوضوح في المحكم ..

وسبب الرباعى المضاعف والأدوات والأصوات كثيرا من المتاعب لهذه الكتب فهى تارة تضع الأول في الثنائى المضاعف ، وأخرى تضعه في الرباعى ، وثالثة تضعه في قسم خاص من الثنائى المضاعف . وتجار في هذا القسم الخاص ، فتضعه في المضاعف من فائه ولامه ، أو المضاعف من فائه وعينه . والأدوات والأصوات توضع في الثنائى

المضاعف تارة وفي الثلاثي المعتل أخرى ، حتى عندما تكون ثنائية خفيفة ، وفي اللقيف
ثلاثة . فكان ذلك كله من دواعي التشتيت أو التكرير .

ولعلنا نحب أن نختم هذا الفصل بما اختص به كل كتاب من هذه المدرسة فلا نرى في
العين شيئا خاصا عنى به أكثر من غيره بسبب أوليته ، أما البارع فيمتاز بالضبط
والصحة ، ويمتاز التهذيب بالجمع والمعارف الدينية ، والمحيط بالغريب والاختصار ،
والمحكم بالتنظيم والمسائل النحوية والصرفية ، وهو أحسنها ترتيبا لأبوابه ومواده وألفاظه
في داخلها وأجملها منهجا نظريا .

محتويات الكتاب

الجزء الأول

صفحة

كلمة الطبع	٥
كلمة الأستاذ المشرف على البحث	٧
تصدير	١
مقدمة : العرب والعربية	١٣
الكتاب الأول : الرسائل اللغوية على الموضوعات :	٣١
الباب الأول : كتب الغريبين والفقهاء :	٣٣
١ - غريب القرآن	٣٣
٢ - غريب الحديث	٤٢
٣ - معاجم الفقهاء	٥٤
الباب الثاني : كتب اللغات العامية والعربية	٥٨
١ - لغات القرآن	٦٠
٢ - لغات القبائل	٦٣
٣ - المعرب	٦٩
٤ - المعاجم المتعددة اللغة	٧٤
٥ - لحن العامة	٧٨
الباب الثالث : كتب الهمز	٩٥
الباب الرابع : كتب الحيوان	١٠٠
١ - الحشرات	١٠٠
٢ - الخيل	١٠٢
٣ - خلق الإنسان	١٠٥
الباب الخامس : كتب النوادر	١٠٩
الباب السادس : كتب البلدان والمواضع	١١٩

صفحة

١٣٨.....	الباب السابع : كتب الأفراد والتثنية والجمع
١٤٢.....	الباب الثامن : كتب الأبنية :
١٤٢.....	١ — المصادر
١٤٥.....	٢ — الصيغ الخاصة من الأفعال
١٤٨.....	٣ — الأفعال عامة
١٥٢.....	٤ — أمثلة الأسماء
١٥٨.....	٥ — الأبنية عامة
١٦٥.....	الباب التاسع : كتب الصفات :
١٧١.....	الكتاب الثاني : المعاجم :
١٧٣.....	الباب الأول : المدرسة الأولى :
١٧٤.....	الفصل الأول : كتاب العين
٢٤٥.....	الفصل الثاني : كتاب البارع
٢٥٩.....	الفصل الثالث : كتاب التهذيب
٢٨٠.....	الفصل الرابع : كتاب المحيط
٢٨٧.....	الفصل الخامس : كتاب المحكم
٣٠٤.....	الفصل السادس : خصائص المدرسة وعيوبها

المراجع

لا يحوى هذا الثيت إلا المراجع التى أكثر من الرجوع إليها ولا يحتوى أيضا على مصادر بحثى ، أى الرسائل والكتب والمعجمات التى درستها ووصفتها فى الرسالة .

مراجع عامة

- ابن النديم : الفهرست ، تحقيق فلوجل .
ياقوت : معجم الأدباء ، طبع مصر .
القفطى : إنباه الرواة ، طبع دار الكتب المصرية .
ابن خلكان : وفيات الأعيان ، طبع بولاق فى مجلدين .
ابن الأنبارى : نزهة الألبا فى طبقات الأدبا .
زترستين : مقدمة تهذيب الأزهرى ، مجلة العالم الشرقى ١٩٢٠ م .

Le Monde Oriental, 1920. vol. XIV.

- محمد بن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه ، طبع أوربة .
السيوطى : } بغية الوعاة .
المزهر ، طبع بولاق ١٢٨٢ هـ .
حاجى خليفة : كشف الظنون ، طبع أوربة .
محمد صديق حسن : البلغة فى أصول اللغة ، القسطنطينية ١٢٩٦ هـ .
لين : مقدمة مد القاموس .
بروكلمن : تاريخ الأدب العربى .

Brockelmann: Geschichte der Arabischen Litteratur.

- كرنكو : بواكير المعاجم العربية حتى عصر الجوهري ، مع الاهتمام بمعجم ابن دريد ، الملحق المئوى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية ١٩٢٤ م

Krenkow: The Beginnings of Arabic Lexicography tell the time of al-Jauhari, with special reference to the work of Ibn Duraid. Centenary Sup. J. R. A. S.

المقدمة

- ابن عبد ربه : العقد الفريد ، المطبعة الأزهرية ١٩٢١
الجاحظ : البيان والتبيين .
أحمد أمين : ضحى الإسلام ، الطبعة الأولى .
الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، طبع أوربة .
فلهوزن : المملكة العربية وسقوطها (الترجمة الإنجليزية) .
Welhausen: Arabic Kingdom and its fall.
يوهان فك : العربية (ترجمة الدكتور النجار) .

الباب الأول

- طه الراوى : مفردات القرآن ، مجلة المجمع العلمى بدمشق ، الجزء ٣ و ٤
المجلد ١٦ سنة ١٩٤١ م .
طه الراوى : غريب الحديث ، مجلة المجمع العلمى بدمشق ، الجزء ٧ و ٨
المجلد ١٦ سنة ١٩٤١ م .
ابن الأثير : النهاية فى غريب الحديث (المقدمة) ، طبعة بولاق .
ياقوت : معجم البلدان (المقدمة) ، تحقيق وستفلد .

الباب الثانى

- برونلش : الخليل وكتاب العين (مجلة إسلاميات) ، المجلد الثانى .
Bräunlich: Al-Hatil und das Kitab Al-'Ain, Islamica,
Volumen Secundum.
يوسف العش : أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروى عن الخليل
ابن أحمد (مجلة المجمع العلمى العربى ، الأجزاء ٩ - ١٢ من
المجلد ١٦ عام ١٩٤١ م) .
فلتن : مقدمة مصورة البارغ .
A.S. Fulton: A. Facsimile of the
Manuscript of Al-Kitab Al-Bari Fi'L-Lughat, 1933.
عبد السلام هارون : مقدمة المقاييس .
أحمد فارس الشدياق : سر الليال فى القلب والإبدال (١٢٨٤ هـ) .

رقم الإيداع : ٨٨/٢٥٠٠
الترقيم الدولي : X - ٠٣٧٥ - ١١ - ٩٧٧

المعجم العربي نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصار

أستاذ متفرغ بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

نسخة منقحة ومزودة

١٩٨٨م / ١٤٠٨هـ

الجزء الثاني

دار مصر للطباعة

٣٧ شارع كمال مصطفى

الباب الثاني المدرسة الثانية

الفصل الأول

كتاب الجماهرة

لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣ - ٣٢١ هـ)

تضم هذه المدرسة ثلاثة معجمات ، هي جماهرة ابن دريد من القرن الثالث ، ومقاييس ابن فارس ومجمله من القرن الرابع . وكان أول غرض لها تجنب النظام الذي سارت عليه المدرسة السابقة ، وفيه عسر ومشقة على القراء . فأهملت ترتيب الحروف على المخارج ، وتمسكت بالترتيب الألف بائي ، الذي قال عنه ابن دريد (١) : « إذ كانت [الحروف المرتبة على الألف باء] بالقلوب أعقب (٢) ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيدا من الحيرة ، مشفيا على المراد » بخلاف نظام المخارج الذي رأينا أنفا نظرت إليه .

هدفه :

يبين عنوان الكتاب المجال الذي بحث ابن دريد عن ألفاظه فيه ، وقد شرحه المؤلف في المقدمة إذ قال (٣) : « هذا كتاب جماهرة الكلام واللغة ، ومعرفة جُمَل منها تؤدي الناظر فيه إلى معظمها ... قال أبو بكر : وإنما أعرناه هذا الاسم لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشي المستنكر » فالجمهور الشائع هو المقصود من الكتاب ، أما الغريب فعرض ، أو من الأنفال ، ولذلك فصله عن الكتاب ، وألحقه بآخره . ولم يفعل ذلك مع كل الغريب ، فهناك نوع منه حذفه جملة ، قال (٤) : « على أنا ألغينا المستنكر » . ويلاحظ الباحث على هذا الكلام / أنه يختلف بعض الشيء عما قصده ٣٧١ التحليل في عينه ، فقد كان يرمى إلى أن يستوعب فيه كلام العرب الواضح والغريب . فالاثنتان سواء في الأهمية عند التحليل ، على حين قلت أهمية الغريب عند ابن دريد ، وقد كان الغريب قبلهما ذا الأهمية الأولى . وبسبب هذا الاختلاف في الغرض اختلفت منهجاهما قبل الغريب : فأدخله التحليل في صلب المواد دون تفرقة بينه وبين الواضح ، وأفرده ابن دريد ببعض الفصول الملحقه بالكتاب .

(٣) الجماهرة ٤/١

(١) الجماهرة ٣/١ (٢) أعقب : ألزم .

(٤) الجماهرة ٤/١ . والسيوطي : المزهر ٢٨/١

منهجه :

استطاع ابن دريد أن يتخلص من بعض مظاهر منهج الخليل ، ولكنه لم يستطع ذلك في بعضها الآخر ، إذ كان شغله الشاغل ترتيب الحروف وحدها . وقد أفلح في ذلك كما رأينا ، باتخاذ النظام الألف باقى . ولم يتخذ هذا النظام الأساس الأول لتقسيم المعجم كما فعل الخليل ، بأن يجعل كتابا للهزمة ، وآخر للباء ، وثالثا للتاء ورابعا للثاء ... الخ . ولكنه جعل أساسه الأول الأبنية .

وتصنيفه الأبنية هو تصنيف الخليل ، مع بعض زيادات . فهي عنده ثلاثية ورباعية وخماسية كالخليل ، وملحقات بكل صنف منها . ويريد من الثلاثى الثانى المضاعف والثلاثى معا . أما الملحقات فاضطرب كثيرا فيها ، ولا يتفق لفظ الإلحاق عنده مع معناه الاصطلاحي عند الصرفيين في كثير من الأحيان . وكان يأتى بها بعد ما تلحق به مباشرة . وإذن فالكتاب مقسم عنده إلى الثانى المضاعف وما يلحق به ، والثلاثى وما يلحق به ، والرابعى وما يلحق به ، والخماسى وما يلحق به ، وقد ألحق بهذه الأبواب أبوابا للفيف ، فأبوابا للنوادر ، واللفيف عنده له تعريف يختلف عما اصطلاح عليه الصرفيون ، ولا يريد منه إلا مجرد الأبواب القصيرة .

وقد شرح هذا المنهج في المقدمة ، فقال (١) : « فمن نظر في كتابنا هذا ، فآثر التماس / حرف [أى لفظ] ثنائى ، فليبدأ بالهمزة والباء ، إن كان الثانى باء ثقيلة [أى مشددة] ٣٧٢ أو الهمزة والتاء ... إلى آخر الحروف . وأما الثلاثى فإننا بدأنا بالسالم منه ، فمن أحب أن يعرف حرفا من أبنيته ... فليبلغ ذلك في جمهور أبواب الثلاثى السالم ، ومن أراد بناء يلحق بالثلاثى بحرف من حروف الزوائد ، فإننا قد أقردنا له بابا في آخر الثلاثى ، تقف عليه مع المعتل إن شاء الله . فأما الرابعى ، فإن أبوابه مجمهرة على حدها ... ثم جعلنا للملحق بالرابعى بحرف من حروف الزوائد أبوابا ، مثل فوعل نحو كوثر ، وفغوّل نحو جهور ، وفيعل نحو خيعل وبيطر ، وفيعل نحو حذيم .. فهذا سبيل الرابعى في الأسماء والصفات . وأما الخماسى فنسب له أبوابا لم نحوج فيه إلى طلب لقرب تناولها . وكذلك الملحق بالخماسى (٢) بحرف من الزوائد . فإن عسر مطلب حرف من هذا ، فليطلب في اللفيف ، فإنه يوجد إن شاء الله تعالى . وجمعنا النوادر في باب ، فسميناه « النوادر » ، لقلة ما جاء على وزن ألفاظها نحو قهوية وطوبالة وقرعيلانة وما أشبه ذلك . »

وهذا المنهج يوافق الخليل جملة ، ويخالفه في الاهتمام ببعض الفروع مثل الملحقات والنوادر . ويظهر منه أن ابن دريد لم يخلص لنظام الأبنية كل الإخلاص ، إذ أفرد بعض الأبواب على أساس آخر ، هو الندرة . ولم يفعل ذلك الخليل .

وقسم المؤلف هذه الأبنية إلى أبواب وفقا للألف باء ، باعتبار الحروف الأصول وحدها ، والتدرج من أول الكلمات إلى آخرها .

وراعى أن يبدأ كل باب بالكلمة التي تبدأ بالحرف المعقود له الباب ، يليه الحرف الذي يليه في الترتيب الألفبائي . فأبواب الباء يصدرها بالباء مع التاء ، وأبواب التاء يصدرها بالتاء مع التاء ، وأبواب الدال يصدرها بالدال مع الذال . ويستمر فيما بعدها من حروف ، فالذال مع الذال مثلاً ثم مع الراء ، ثم مع السين ، ثم مع الشين ... إلى آخر الحروف . أما الدال مع الحروف التي قبلها ، مثل الخاء / والحاء والجيم ، فقد وردت في الأبواب السابقة لسيده على طريقة التقاليد التي ابتكرها الخليل ، ولذلك لا يوردها هنا ثانية . ٣٧٣

فابن دريد وافق الخليل في مراعاة نظام الأبنية ، وإيراده التقاليد جميعها في موضع واحد مما أرغمهما على تناول كثير من الألفاظ في غير موضعها الذي تنوقعها فيه ، وتناول كل حرف مع ما بعده . وخالفه في تقسيم المعجم أولاً على الأبنية لا على الحروف ، وفي تخصيصه كل بناء بباب وتفرقه بين الأبنية الأصلية والملحقة حتى كثرت الأبواب عنده ، وفي ترتيبه الحروف على الألف باء لا على الخارج . ولكن ابن دريد لم يخلص لمنهجه تماماً ، فتحذر من ترتيب المواد في بعض الأبواب والأخيرة منها خاصة ، ومن إيراد التقاليد جميعاً في موضع واحد في أبواب الهمز خاصة .

الوصف : المقدمة :

من الممكن تقسيم مقدمة الجمهرة إلى قسمين واضحين فصل بينها المؤلف بالبسملة ، وتسهيلاً للأمر نسمى القسم الأول « تصديراً » والثاني « مقدمة » . أما التصدير فقصير يفتح بالبسملة ، فرواة النسخة المطبوعة يقال « بسم الله الرحمن الرحيم . أخبرنا الشيخ أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن خُرّاذاذ النّجيري قال : قرأت هذا الكتاب على أبي عمران موسى بن رباح بن عيسى ، من نسخته بخط أبي على القالي في شهر سنة خمس وسبعين وثلاث مئة بمصر في القرافة ، قال : قرأته على أبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأردى ، وقد قرأ الجمهرة على أبي يعقوب وسمعها منه كثيرون في شوال سنة ٤١٨ هـ مثل الشيخ أبي الحسين عبد الوهاب بن علي بن أحمد السيراقي ، وأبي محمد

حمزة بن علي الزبيرى ، وأبى نصر عبد الله بن سعيد بن حاتم الوائلى السجستانى ،
وأبى محمد عبد الله بن علي بن سعيد النجرمى ، وأبى القاسم عبد السلام بن إسماعيل
الهلالي ، وابنه محمد ، وأبى أحمد عبد السلام بن عبد الله بن قمصة ، وعلي بن بقاء الوراق
كما يستفاد من عبارة مكتوبة على ظهر إحدى النسخ العراقية (١) .

٣٧٤ / ولم ترو الجمهرة عن هذا الطريق وحده ، بل هناك عدة طرق ، قال بعضهم (٢) :
« أملى ابن دريد الجمهرة في فارس ، ثم أملاها بالبصرة وبغداد من حفظه ، ولم يستعن
عليها بالنظر في شيء من الكتب إلا في الهزمة واللفيف ، فلذلك تختلف النسخ . والنسخة
المعول عليها هي الأخيرة ، وآخر ما صح نسخة عبيد الله بن أحمد جُحْجُحٌ ؛ لأنه كتبها
من عدة نسخ وقرأها عليه . » والأمر الذي يؤسف له أن الناشرين لم يعرفوا على هذه
النسخة ، ولكن وقفوا إلى نسخة مكتوبة سنة ١٠٧٨ هـ ، عن نسخة مقروءة على ابن
خالويه (تلميذ ابن دريد) وأبي العلاء المعري ، وعليها حواش لهما ، وهي أصح النسخ
التي وصلت إليهم ، فاتخذوها أصلا لهم . ووقفوا إلى نسخة ناقصة من رواية أبي سعيد
الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨ هـ) ، وهي صحيحة أيضا وقرئت على عدة علماء ،
قيل في ظهر إحدى النسخ العراقية (٣) : « أبو عبيد صخر بن محمد : قرأت هذا الكتاب ،
من أوله إلى آخره على أبي عبد الله محمد بن إسحاق المؤدب قال : أخبرنا أبو سعيد
السيرافي قال : أخبرنا محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، وكتب صخر بن محمد
أبو عبيد الله بخطه ، في غرة شعبان سنة ٣٧٧ هـ ، وسمع بقراءة أبي منصور الحافمي ،
وأبو نصر الطلاي . » ووقفوا أيضا إلى قطعة من آخر الكتاب ، اطلع عليها أبو عمر
الزاهد (وهو من تلاميذ ابن دريد ورواة الجمهرة أيضا) ، وعليها تصحيحات له .
وربما وجدت روايات أخرى للجمهرة ، إذ يقول السيوطي (٤) : « ويوجد منه
[من الجمهرة] النسخ الصحيحة المروية عن أكابر العلماء . »

على هذا توحيد طويل مزدوج مسجوع تصبغه ألوان فلسفية من علم الكلام . يقول :
 « الحمد لله الحكيم بلا روية ، الخير بلا استفادة ، الأول القديم بلا ابتداء ، الباقي الدائم بلا
 انتهاء ، منشيئ خلقه على إرادته ، ومجريهم على مشيئته ، لا استعانة / إلى مؤزر ، ولا عوز
 إلى مؤيد ... » ونجد مثل هذه الألوان في تجميعه لكتاب الملاحن أيضا ، حين يقول :
 « الحمد لله الأول في ديمومته ، الآخر في أزليته ، الواحد في دنوه ، القريب في علوه ... »

(١) مقدمة المصحح الأول للجمهرة ص ١٨ (٢) السويطي: الزهر ٤٨/١

(٣) مقدمة المصحح الأول للجبهة من ١٩ (٤) الزهر ٤٥/١

ثم الإهداء مزدوج مسجوع أيضا ، إلى أمي العباس إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن ميكال ، ووصم أهل عصره بالغباء والجهل وإيثار الشهوات والصدوف عن سبيل الخير . وينتهي التصدير بمعالجة غرضه من تأليف الكتاب ، واعتراؤه بأنه يقلد القدماء ولا يريد أن يعيهم ، ومخالفته ترتيب الخليل وسببها ومنهجها في تقسيم الأبواب .

ويفتح القسم الثاني ، أو ما سميناها المقدمة — بعد البسملة — بشرح عنوان الكتاب ، ويعدد ما يحتاج إليه القارئ في الكتاب ثم يشرحه . وعالج في هذه الأمور الحروف العربية ، والموجود منها في اللغات المختلفة وغير الموجود فيها ، والحروف الأعجمية والعربية التي يغيرها العربى أو بعض العرب عند النطق بها ، وصفات الحروف العربية وأجناسها ومخارجها واثلافيها وما يحسن وما يقبح في الأبنية المختلفة ، والإدغام والإبدال ، ومدى دوران الأبنية على ألسنة العرب ، والحروف الأصلية والزائدة ، وأمثلة الأسماء .

ويتبين الإنسان من النظرة الأولى لهذه المقدمة أنها لم تخرج عن الموضوعات التي عالجتها مقدمة كتاب العين ، إلا في التفاصيل والجزئيات وبعض الأمثلة ، أما المعالم الكبرى ، فيتجدان فيها إلى حد كبير . فهما يبينان منهجهما ، والأبنية اللغوية ومخارج الحروف وصفاتها ، واثلافيها . والذي زاده ابن دريد الإهداء وزيادة الحروف ، وإبدالها . ويتبين الإنسان أيضا أن ابن دريد لم يأت بقواعد تزيد على ما أتى به الخليل فيما اشتركا فيه تقريبا ، بل يتبين تأثره الشديد به في صوغ هذه القواعد أيضا . ولكنهما — برغم ذلك — يختلفان أولا في الشكل ، فابن دريد يقسم مقدمته إلى قسمين وكل قسم إلى أبواب ، أما الخليل فلا يفعل ذلك . ويختلفان في الاختلال والأخطاء (أو الغموض على الأقل) التي تتسرب إلى عبارات ابن دريد حين يتعرض للقواعد النحوية والصرفية ، على حين برأ الخليل من هذا . ولقد نبه ابن جنى إلى هذا الضعف في المؤلف حين قال ^(١) : « أعذر واضعه فيه ، لبعده عن معرفة هذا الأمر » وشرح ذلك السيوطى بقوله : « يعنى أن ابن دريد قصير الباع في التصريف » وهو يعترف لنا أحيانا بأنه ينقل من النحويين ^(٢) . ولكن هذا النقل نفسه مضطرب مختل . وقد وجد نوع من الاضطراب في مقدمة العين ، ولكنه كان اضطرابا في الترتيب لا في الأفكار ، كأن يوزع موضوعا واحدا على أمكنة منفصلة بعضها عن بعض ، أما ابن دريد فالاضطراب عنده في الآراء والقواعد .

٣٧٦

المعجم :

لا يعطى المنهج الذى وضعه المؤلف صورة صحيحة لما فى الجمهرة من أبواب بسبب ما عراه من اضطراب فى أثناء تطبيقه ، وهى تنقسم إلى الأبواب التالية : الثنائى المضاعف ، وألحق به باين : الرباعى المكرر ، ويريد به الرباعى المضاعف ؛ والثنائى المعتل ، وهو اللفيف عند الصرفيين ؛ ثم الثلاثى الصحيح ، وألحق به ثلاثة أبواب هى المضاعف دون إدغام (كعك) ، والمعتل العين ، والمعتل اللام ؛ ثم النوارى فى الهمز ؛ ثم الرباعى الصحيح ، ويلحق به عدة أبواب ؛ ثم الخماسى الصحيح ، وتلحق به عدة أبواب ، وختم الجمهرة بأبواب لغوية كثيرة ضمها إلى المعجم بدون ترتيب وتعالج أموراً مثل التى عاجلتها الرسائل اللغوية الصغيرة ، وأسماها تيسيراً « الضمائم » .

وينقسم كل نوع من هذه الأنواع إلى أبواب وفقاً للحروف ، فأولها باب الهمزة إلا أنه بدأ بعض الأنواع مثل الثلاثى الصحيح بباب الباء ، وأخر باب الهمزة إلى أبواب النوارى فى الهمز .

وافتتح كل باب منها بحرفه مع الحرف الذى يليه فى الترتيب ، فما بعده ، كما ذكرنا / وأتى فى كل كلمة بتقاليبها إلا فى أبواب قليلة مثل أبواب الثنائى المضاعف ، والرباعى المضاعف ، إذ أهمل فيهما مقلوب أبواب الهمز ، وأخره إلى « النوارى من الهمز » .

وتسير الأنواع والأبواب جميعها على هذا المنوال فلا حاجة إلى شرح كل منها على حدة . ولكننا نلقى نظرة سريعة على بعض الأبواب المضطربة ، أو التى تظهر فيها بعض الأمور الشاذة . وأولها باب الثنائى المعتل ، وتناول فيه الألفاظ الثلاثية التى فيها حرف واحد صحيح وحرفان معتلان (باعتبار الهمزة من حروف العلة أيضاً) ورتبه المؤلف وفقاً لحرفه الصحيح ، ولم يفصل فيه بين المعتل الواوى أو اليائى والمهموز بل خلطها جميعها . ولم يجر فيه على عادته فى تأخير مقلوب الكلمات المهموزة فأورده معها .

وخلط المؤلف فى « أبواب الثلاثى الصحيح » فلم يقتصر فيها على الصحيح وحده ، بل خلطه بالمعتل . وتشغل هذه الأبواب حوالى ثلثى المعجم ، إذ تبدئ من الصفحة ١٩٣ من الجزء الأول وتشمل الجزء الثانى كله ، وتنتهى فى الصفحة ١٨٤ من الجزء الثالث . وهذا أمر غير مستغرب ، لأن معظم الألفاظ العربية ثلاثية الأصول .

وأول باب فى الملحق بالثلاثى ما سماه « هذا باب من الثلاثى يجتمع فيه حرفان مثلان فى موضع العين واللام ، أو العين والفاء ، أو الفاء واللام ، من الأسماء والمصادر وما تشعب منه » . ويضع فيه أمثال بلل ، وددن ، وكعك . وواضح أن الأليق بها أن توضع فى أبواب

الثاني المضاعف السابقة، ولكن المؤلف اكتشف فرقاً بين ما أورده هنا وهناك . فهناك يدغم المثلان ، أما هنا فغير مدغمين . وفاته أنهما إذا كانا لا يدغمان في إحدى الصيغ ، فقد يدغمان في المشتقات الأخرى فيزول بذلك الفرق الظاهري الذي اكتشفه . وكان عليه أن يبين ذلك من هذه العبارة التي وردت على لسانه عفواً ، حين قال في آخر هذا الباب (١) : « أهملت النون والواو والهاء والياء مع الحروف ، إلا في الهوة ، وقد مر ذكرها في الثاني » فيقدم ما أورده هنا ويضعه في الثاني المضاعف ويقتصر على ذلك بدلاً من هذه القوضى والتكرار والاضطراب . / ولاحظ ناشر الجمهرة هذا الاضطراب فعلق عليه قائلاً (٢) : « أعلم أن هذا الباب والذي بعده — أعني باب المعتل — مكرر غالبه . وكان الأليق بالمؤلف أن يذكر المعتل آخر كل حرف في موضعه ، وكذا المكرر هذا كان حقه الثاني المتقدم » .

٣٧٨

الباب الثاني من الملحق بالثلاثي سماه « باب ما كان عين الفعل منه أحد حروف اللين » وتناول فيه الثلاثي الأجوف وحده أمثال باب ، وتوت ، وسوس . وأورده بعد الباب السابق لصلته الوثيقة به ؛ لأنه لم يذكر فيه كل أجوف بل الأجوف الذي تماثلت فاؤه ولامه كما رأينا . ومن الطبعي أن ترتب هذا الباب سهل واضح ، وفقاً للحرف الأول منه ، ولكنه تكررت أكثر موادده فيه وفي باب الثلاثي الصحيح . ولذلك وصمه الناشر بالكلمة التي نقلتها في الباب السابق ولم يصرح ابن حريذ بأن الباب من الملحق بالثلاثي ولكن وروده بين بايين ملحقين دليل على ذلك .

الباب الثالث صدره بقوله « أبواب ما لحق بالثلاثي الصحيح بحرف من حروف اللين » كأنما الباب قبله ليس به حرف لين ، أو ليس ملحقاً بالثلاثي . وذكر في هذا الباب الثلاثي المعتل بحرف واحد والمعتل بحرفين أيضاً ، وإن كان قارئ العنوان قد يستنبط منه أنه يتضمن ما فيه حرف علة واحدة . وقد حذف باب الحمزة في المعتل وأخره إلى الأبواب الآتية كما فعل بإخوة له من قبل . وينتهي الثلاثي بانتهاء هذا الباب ، وقد شعر المؤلف بأن النظام اختل منه ، فقال معتذراً (٣) : « هذا آخر الثلاثي سالمه ومعتله ، وذو الزوائد منه ، وإنما أملنا هذا الكتاب ارتجالاً ، لا عن نسخة ، ولا تخليد في كتاب قبله ، فمن نظر فيه فليخاصم نفسه بذلك فيعذر إن كان فيه تقصير أو تكرير إن شاء الله » . والحق أن الباب كله مضطرب أشد الاضطراب والمواد مكررة ، حتى إنه كثيراً ما يذكر المادة ويقول : « مضى ما فيها » . أو « مضى ذكرها » (٤) .

(٢) نفس المصدر ١٨٤

(٤) ٢٦٨ - ٢٥٨/٣ (٤)

(١) الجمهرة ١٩٨/٣

(٣) ٢٦٨/٣

/ ومربنا في الكلام عن رسائل الحمز وصف أبواب الحمز عند ابن جريد ، وما تبين لنا من أنه استمدها من كتاب الحمز لأبي زيد الأنصاري ، وأن ذلك ما دعاه إلى جمعها كلها هنا فسيب لكثير من الأبواب الاضطراب والفوضى . ولا حاجة بنا إلى تكرير الكلام عنها .

وإذا ما انتقلنا إلى أبواب الرباعي، زالت هذه القوضى، فهذه هي الصيغ التي يعالجها في الباب الأول « باب الباء والتاء مع ما بعدهما » بحسب ترتيبه لها « جعقب، جعتل، بجتر (جتر، حتر) سجت، حجت، حيتق، حيتك، حطب، بجتر (ختر) خجعت، خجتل (بالحاء والحاء)، خجبت، تبرد، دجبت، تجرب، زبر، سبرت، ترجب (عرتب، تبرع) قجتر، نجر، كجريت، تجبل، هجتر، رجتل، سجت، صجعتب، تجضب، عجتل، كجلب، كجتب، مجت، نجتل، هجت « فهو يقدم ما ارتبط بالجم، فالحاء، فالحاء، فالمدال، فالراء، فالسين، فالصاد، فالضاد، فالعين، فالكاف، فاللام، فالنون . وفيما ارتبط بالجم يقدم ما كان رابعة العين ثم اللام، وفيما ارتبط بالحاء يقدم ما كان رابعة الراء، فالسين، فالقاف، فالكاف، فاللام، وفي الحاء يقدم ما رابعة الراء فالعين فالنون ... ويستمر على هذا المنوال ولا يفلت منه الزمام إلا مرتين فيما ارتبط بالمدال، إذ يقدمه مع الراء (تبرد) ثم مع العين (رجعتب) ثم يرجع إليه مع الراء ثانية (تجرب) ؛ وفيما ارتبط بالراء إذ يذكره مع اللام (تجبل) ثم مع الهاء (هجتر) ثم يرجع إليه مع اللام ثانية (رجتل) . ولكن هذا الخطأ لا يتكرر كثيرا عنده، فأبواب الرباعي منتظمة مرتبة إلا في الفاجر . والأمر الوحيد الذي يجب أن نلاحظه، هو أنه يعتبر تاء التأنيث هاء أصلية في الكلمة، فلفظ الثيرة يعالج على أنه رباعي مؤلف من الباء والتاء مع الراء والهاء^(١) ؛ والبثنة، عنده رباعي مؤلف من الباء والتاء مع النون والهاء^(٢) وبجدة، في رأيه، رباعي مؤلف من الباء والجم مع المدال والهاء^(٣) وهلم جرا . وقد أشار إلى هذا الأستاذ كرنكو واحتلر له فقال^(٤) : « والخاصة الغريبة للكتاب أنه يذكر دائما تحت حرف الهاء كلمات ليس من أصولها هذا الحرف، وإنما هو فيها علامة تأنيث . وأصر معاوون السورتي على ضرورة التنبيه على هذه الغلطة الشنيعة من المؤلف في التعليقات . أما رأيي فهو أنه وضع هذه الكلمات في موضعها الخاطئ عن عمد، بسبب جهل من ألف لهم الكتاب، إذ أنها مدونة أيضا في موضعها الصحيح . ولكن هذا

79A/T (T)

٢٩٧/٢ (٢)

٢٩٦/٢ (١)

(٤) الملحق الثوري لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية (١٩٢٤) ص ٢٦٤

الاعتذار لا يقوم على سند قوى ، فالمؤلف لا يراعى الزوائد في هذه الأبواب الرباعية والخماسية في أحيان كثيرة .

ولكن الترتيب لا يراعى في إيراد التقاليب الستة ، فهو مثلا في أبواب الباء يراعى أحيانا أن يقدم الألفاظ التي حرفها الأول مثل بهرج ، وبزرع ، وبرزغ ، وبرزق . ولكنه لا يراعى ذلك أحيانا أخرى فيقدم في أول المادة صيغة أولها باء ، ويأتى قرب الآخر بصيغة أخرى أولها الباء أيضا مثل « بجلة وبلجة » فقد صدر المادة الأولى منهما ، وأخر الثانية إلى قرب ختام المادة ، ووضع بينهما الصيغ « جلبة ، وبلجة ، وجلبة » ونرى في هذه المادة اضطرابا آخر هو ذكر الصيغة الواحدة في موضعين منفصلين بصيغة أو صيغ أخرى ، إذا كان لها معان كثيرة . فمادة (بجلة) ترتب على النحو التالى : « بجلة — جلبة — لجة — جلبة (ثانية) بلجة — جلبة » ، ومادة (بهرج) على الصورة الآتية : « بهرج — هرج — بحرة — هرجب — رجة — جربة » فلا مراعاة فيها للحرف الأول أو الثانى ، أو أى حرف ، وإنما ترتب التقاليب ترتيبا هوائيا ، بحسب ورودها على خاطره . وحسبت أنه ربما رتبها بحسب اشتهاى كل منها ، ولكننا نرى (جلبة) أشهر من بجلة / وهى مؤخرة عنها ، وجلبة أشهر من جميع الصيغ التى تقدمتها عدا « جلبة » ٣٨١ فلا مراعاة للشهرة إذن .

ولا يختلف علاجه لصيغ الرباعى عن علاجه المواد الأخرى فى الأبواب السابقة ، إلا أن الصيغ صغيرة ، فلا يظهر فيها ما ظهر فى سابقتها من اختلال . وأول باب من الملحق بالرباعى يعقده للرباعى فيه حرفان مثلاً مثل دردق وكرم ، وقرقف ، وشرىب ، ورمدد ، وقرقر ، وجدجد ، ومن الواضح أن المثالين الآخرين مكرران ، لأنه سبق أن وضعهما مع أمثلهما فى « باب الرباعى المضاعف » بعد « باب الثنائى » . ولم يكلف نفسه فى هذا الباب مثونة البحث . ولعل سبب ذلك صغر حجمه . وأظن أن هذا الباب ملحق بالرباعى عنده اعتادا على موضعه وإن لم يصرح المؤلف بذلك .

الباب الثانى من الأبواب الملحقة بالرباعى سماه باب ما جاء من الرباعى على فَعْل وفِعْل وفُعْل ، وشرح ذلك بقوله (١) : « إن كان لفظه ثلاثيا فهو رباعى يلحق ببناء فَعْل » وقد أورد فيه الألفاظ الرباعية المضعفة الحرف الثالث والمدغمته . ثم قرع من الباب عنوانا هو « وما يلحق بالرباعى » ، أورد فيه كلمات على الأوزان السابقة أيضا ، ولكنها غير مضعفة ، مثل سبطر وريحل وسبحل ، وأمأها .

ثم أورد أربعة أبواب صغيرة^(١)، الأول منها لما جاء على فُعِلَ وفُوعِلَ، والثاني لما جاء على فُعِلَ، والثالث لَفُعِلَ، والأخير لما على فُعِلَ. وهي أوزان مختلفة مما يلحق بالرباعي بحرف من حروف العلة أو التضعيف أو الحذف. وكان يستطيع أن يجعلها بابا واحدا مقسما إلى هذه الأوزان، أو ثلاثة أبواب يختص أحدها بالملحق بالتضعيف والثاني بالملحق بحرف علة والرابع بالملحق بحذف أحد حروفه ولكن كل ذلك لم يكن، وإنما كانت نظرات جزئية منه، تعتبر الوزن بابا / وتعمده عليه فلا يتجاوز نصف عمود من ٣٨٢ صفحة، وأحيانا الوزنين بابا. فلا هي أفردت كل وزن باب، ولا هي جمعت الأبواب المتشابهة في باب، ولكنه تقسيم نحكمى لا يستند إلى دعامة قوية.

وبعد كل هذا ترى العنوان التالي^(٢) «باب ما يلحق بالرباعي بحرف من حروف الزوائد» كأنه لا يعتبر ما مضى ملحقا بالرباعي أو كأنه ملحق به شيء آخر غير حروف الزيادة. وسار في هذا الباب وفقا لنظراته الجزئية أيضا، فقسمه إلى ثمانية أبواب، تتناول تسعة أوزان مختلفة، هي فُعِلَ، فُوعِلَ، فُعُولَ، فُعَلَى، فُعَلَى، فُعَلَى، فُعَلَى. حين انتهى من هذا انتقل إلى ما سماه^(٣) «باب ما جاء من الرباعي على فُعِلَ مما لم نخلطه بالرباعي، فرأينا أن نجعله أبوابا ليؤخذ من قرب». أما سبب عدم خلطه بالرباعي فلا يصرح به، ولعله كان يرى أنه بالملحق أشد اتصالا، وقسم هذا الباب على أساس جديد لم يسير عليه في أى باب مما سبق، إذ قسمه تقسيما دلاليا، فأول أقسامه ما جاء في صفات الطويل، ثم ما جاء في الشدة والصلابة، ثم ما جاء في القصر، ثم ما جاء في السرعة، ثم ما جاء في المضاء، ثم ما جاء في النهم. ولم يراع في الألفاظ — داخل هذه الأقسام — أى ترتيب لا للأوزان، ولا للحروف، ولا لغير ذلك.

ثم انتقل من هذه الأبواب التي لم يخلطها بالرباعي إلى وزن آخر هو «فُعِلَ» ثم باب ثالث لوزن فُعِلَ، ثم رابع لوزن فُعِلَ، وفرغ من هذا الوزن ملحقا به، هو ما كان على وزنه وفيه حرف زيادة. ولصغر هذه الأبواب لم يقسمها لا بحسب ما تحويه ألفاظها من حروف، ولا بحسب معاني هذه الألفاظ، وفي ختامها صرح قائلا^(٤): «انقضت أبواب الرباعي السالبة منها والمعتلة، والأبنية، والحمد لله أولا وآخرا»، ولعله أراد من لفظ «الأبنية» الملحقة بالرباعي.

٣٨٣ / ولا تختلف الأبواب الملحقة بالرباعي عن أبواب الرباعي، غير أن الصيغ فيها تقتصر على معنى واحد قصير «فهَجَفَ: جاف فذم غليظ ويكون نعنا للظلم

وللرجل أيضا^(١)، «ورجل حُول قلب: شديد الحيلة والتقلب، وقالوا: دهر حول قلب كثير التحول والتقلب^(٢)» و«جَمِير: اسم، ذكر ابن الكلبي أنه كان يلبس حلة حمراء، والياء زائدة لأنه من الحمرة^(٣)»، فالمادة صيغة واحدة، لا يكثر الاشتقاق منها، فلا يظن فيها اضطراب أو انتظام. ولكن هل الأبواب مرتبة، أما «باب ما جاء على فِعل وفِعل» فيشتمل على الصيغ التالية مرتبة بحسب ورودها فيه: حيفس، صيم، جور، زيفن، زور. أي مبدوء بالحاء، فالصباد، فالجيم، فالزاي. فلا يراعى فيه ترتيب. والباب الذي بعده «باب ما جاء على فُعَل» يشتمل على ما يلي بترتيبه أيضا: «غُرَب (غُبر)، زَمَح، كُرُج، صُفَر، حَلَب، خَلَب، صَلَب، حُول، قَلَب، زَمَل، دَخَل، تَمَر، حَمَر، دَخَل، زَرَق، خَرَق، قَبِر، قَتَب، جَمَل، سَخَل، عَزَل، سَلَج، دَمَل، قَمَل». فلا مراعاة فيه لأى نوع من الترتيب، فما أوله حاء يأتي بعد أربع صيغ، ثم بعد صيغتين آخرين، ثم بعد أربع، بل ترد «دَخَل» في موضعين منفصلين، لأنها ذات معنى مختلف في كل من الموضعين، وكذا الحال في بقية الأبواب.

يضاف إلى ذلك أن كثيرا من هذه الأبواب الملحققة موضع ليس وإشكال، فوضعها في الثلاثي كان أولى بها، مثل: «باب ما جاء من الرباعي على فِعل وفِعل وفُعَل وفُعَل»، «باب ما جاء على فُعَل»، «باب فُعَل». فهي ليست ملحقة، لأن الملحق لا يدغم.

أما الخماسي فلا نستطيع أن ندعى لابن دريد طريقة في تناوله، فقد عاجله كما حلاله، لا كما أملى عليه منهج خاص كان يتبعه. وأحسن ما يمكن أن يقال فيه إنه / كان يتبع فيه الأوزان. فكلما خطر له وزن معين عقد له بابا خاصا، دون تمييز بين الأصلي منه والملحق، أو بين الخماسي الأصول والخماسي بحسب الظاهر فقط. ويظهر الاضطراب منذ البداية، فلا نجد عنوانا لأبواب الخماسي، وإنما نجد بدله عنوان «من الزوائد^(٤)». وتناول تحت الوزن الأول من الخماسي الأصول «فُعَلَل» ثم انتقل منه إلى وزنين يلحقان به، هما ما فيه حرفان مثلان كعَدَس، وما فيه نون ثلاثة متوسطة كسَرَبَث. والأمر الذي يؤسف له أن الباب الثاني لم يقتصر على هذا الوزن، بل تسرب إليه كثير من ألفاظ الوزن الأول، وألفاظ أخرى. ولتتبع استمرار على طريقة الإتيان بالوزن الأصلي، ثم ما ألحق به. فقد انتقل بعد هذا إلى أبواب كثيرة تبلغ حوالى ٢٣ بابا، أكثرها يختص بوزن واحد، وفيها ما يختص بوزنين كفعلال وفتعال، وأفعولة وإفعية. وخص بعضها بأنها ملحقة

(٢) ٣٥١/٣

(٤) ٣٦٩/٣

(١) ٣٤٩/٣

(٣) ٣٥٢/٣

بالخماسى بالزوائد مثل فَعَالَى وفَعُول وفَعُلَى، كأنها تختلف عن بقية الأوزان، ومعظمها فى الحقيقة ملحق بالزوائد مثل : فَعَال وفاعول وفعال وأفعيل وغيرها .

ويسود الاضطراب مواد أبواب الخماسى جميعها ، فهذا باب ما جاء على فَعِيل مثلاً (١) يشتمل على المواد التالية ، مرتبة بحسب ورودها فيه : « ميسع — سميع — سميدع — شميدر — خفيدر — سيطر — قليد — خليج — هينق — عيثر — هينغ — عميل — كمير — غميدر — » ولا مراعاة فيه لأى نوع من الترتيب . وكذا الحال فى جميع أبواب الخماسى والملحق به . وبلغ به الاختلال أن اختلط عليه بعض الألفاظ والصيغ ، فوضعه فى أكثر من باب فقد بس مثلاً فى الخماسى ، وفى الملحق به (٢) ، وعلنكد وعرندل فى الخماسى (٣) وشرنث وسلنطج وجلندج وأخواتها فى الملحق (٤) به ، ومهليع وحقلد وأخواتها فى باب (٥) وهطلع وعشنط وغملج / وأخوات أخرى فى باب آخر (٦) . وهناك أبواب جامعة لا وحدة لها مثل هذا الذى يحوى الأوزان شرنث وعشرم وسميدر وشننع وزبيق وغيرها (٧) .

ولا يرد من المادة فى الأبواب الخماسية إلا صيغة واحدة ذات معنى واحد ، فلا تأخذ من المعجم غير سطر أو اثنين ، وترتفع إلى ثلاثة وأربعة إذا أتى لها شاهد . وعنى ابن دريد بإبانة اشتقاق بعض الصيغ وعروبته أو عجمتها قال (٨) : « وعلندس وعرنديس : الصلب الشديد . وشعر علنكس ومعلنكس : وهو الأسود الكثير الثبات وكذلك العرنكس ، واشتقاقه من اعرنكس الليل واعلنكس قال الراجز :

وأعيف الليل إذا الليل غَسَا واعرنكست أهواله واعرنكسا

أى تراكب بعضها على بعض ، ويروى باللام « فمنهجه هنا شبه إلى حد كبير بمنهج أصحاب النوادر واللغات والأضداد ، أى الرسائل الصغيرة ، فهم يوردون الألفاظ بعضها وراء بعض ، لا سبب لتقديم المتقدم منها ، ولا لتأخير المتأخر ، ويكتفون بشرحها بأقصر عبارة دون عناية بإيراد الفعل منها أو المصدر أو الصفة ، أو أية صيغة أخرى ، وإنما مهم التفسير وحده . ويظهر فى علاجه ما يظهر فى علاج هذه الرسائل أيضاً من عناية باللهجات واللغات والصور المختلفة للفظ . كما تتضح فيها عنايته بإبانة مواضع هذه اللغات كما تبه مرتين على شامية بعض الألفاظ ، أو بإبانة أنها أعجمية .

(٢) ٣٦٩/٣ سطر ٦ ، ٢٤

(١) ٣٧٢/٣

(٤) ٣٦٩/٣ ، ٢٧٠

(٣) ٣٦٩/٣

(٦) ٣٧٠/٣

(٥) ٣٦٩/٣

(٨) ٣٧١/٣

(٧) ٣٧٠ - ٣٦٩/٣

وصرح المؤلف في ختام الأبواب السابقة^(١): « هذا آخر أبنية الخماسي ، والحمد لله كثيرا » .

ثم ذكر العنوان التالي « هذه أبواب ألحقت بالخماسي بالزوائد التي فيها ، وإن كان الأصل على غير ذلك » . وأورد تحته تسعة أبواب هي ما جاء على مُفْعِلِل ومُفْعَلَل ، وما جاء على فَعْلِيلِل ، وفَعْلِيلِل ، ومُفْعِلِل ، وفَعْلِلُول ، وفَعْلِلَال ، وفَعْلِلَعَال ، / وفَعْلَالِيَّة وفَعْلَالِيَّة ، وفَعْلَلَّة ، وفَعْلَلَّة . ومن الواضح أن هذه الأبواب تكملة للأبواب السابقة ، فلا معنى لإفرادها ، وإعطائها عنوانا خاصا ، مما يشعر بأن لها حالة متميزة . وتعالج هذه الأبواب أسماء الفاعلين من الأفعال الخماسية ، وأوزانها خماسية من الصفات والأسماء والمصادر . ولا تختلف في طريقة تناولها عن الأبواب الخماسية الأصلية ، إذ يقول^(٢) مثلا : « المُسْحَنَكُك : الأسود ، وكذلك المحلنكك . والمسحنفر في كلامه : المكثّر فيه الماضي . وكذلك اسحنفر المطر ، فهو مسحنفر : إذا جرى . ورجل مُبرنشق : إذا ابتهج ، قال الراجز :

عَزَزَ عَلَى عَمِّكَ أَنْ تُؤَوِّقَ أَوْ أَنْ تُرَى كَأَبَاءٍ لَمْ تُبَرِّثْشِقِي

ويقال أرض مُبرِّثْشِقَة : إذا اخضرت » ويقول^(٣) : « ناقة غَيْسَجُور : سريعة نشيطة . وَغَيْجَهُور : اسم امرأة واشتقاقه من العجهرة ، وهو الجفاء وغلظ الجسم » . فالصيغ يتلو بعضها بعضا في سرعة ، ولا تتمهل قليلا إلا إذا كانت تحمل شاهدا عليها . وأخيرا يقول^(٤) : « انقضت أبواب الخماسي ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم » وفيها من الاختلال والاضطراب ما يفوق ما كان في أبواب الرباعي ويجعل الإنسان غير قادر على الوصول إلى اللفظ الذي يريده .

يلي هذا ما سميناه بالضمائم ، وهي أكثر من متنى باب يعالج فيها النوادر من الأبنية والأسماء ، والمعرّب من الأنفاظ ، والاستعارات وأخطاء الشعراء ، والإتياع والمزاوجة والجموع ، وما إلى ذلك من الموضوعات التي عيّنت بها الرسائل اللغوية الصغيرة التي اطلعنا على شيء منها في صدر هذه الرسالة . وقد وصفنا ما لابن دريد من جهود في الموضوعات التي تناولناها هناك ، وظهر لنا أن منهجه فيها لا يختلف عن مناهج أصحاب هذه الرسائل ، وأنه اعتمد في أكثر هذه الموضوعات على رسائل قديمة أوردتها برمتها وتصرف فيها أحيانا .

ولا تقوم هذه الأبواب في تقسيمها أو ترتيبها على أساس معين ، بل تقسم مرة / على الأبنية وأخرى على الموضوعات وثالثة على بعض الظواهر اللغوية فيما تحويه من ٣٨٧ ألفاظ ، فهي غاية في الاختلاط والاضطراب . وليس لها من خصائص المعجمات شيء وإن وصفها ليطول ولا طائل تحته ، إذ لا تتغير الصورة كثيرا من واحد إلى آخر ، ولذلك أكتفى بالوصف العام السابق ، مع ما قلناه في الرسائل الموضوعية .

تحليل المواد :

وقد آن الأوان لتحلل مادتي (عقق) و (هقع) من الجمهرة لنرى طريقة علاج ابن دريد لمواده .

كانت « عقق » المادة الأولى في كتاب العين بسبب ترتيبه ، ولكنها تقع في الصفحة ١١٢ من المجلد الأول من الجمهرة . وقد بدأها ابن دريد بقوله : « عقق الأرض يعقها عقا : إذا شققها . ومنه العقيق الوادي المعروف بالمدينة . وكل شيء شققته في الأرض فهو عقيق ومعقوق » قدم الفعل المتعدي ذا المعنى الحسي ، وأعقبه بالعلم الجغرافي وربط بين الصيغ . وخالف في ذلك كله الخليل الذي ابتدأ بالفعل اللازم وجعل العلم الجغرافي في أواخر المادة ، وأتى ببعض أمور نحوية أهمل ابن دريد شيئا منها ، وأتى بشيء في صياغة جديدة . ورتب الفعل الذي ذكره فقدم ماضيه فمضارعه فمصدره فالصفة المشهورة منه .

ثم قال : « وعقق الرجل والديه عقا وعقوقا : وهو خلاف البر » أي الفعل المتعدي في معنى آخر ، لكنه معنى معنوي لا حسي ، وأورد الماضي منه فمصدرين له . ويتفق هذا مع وضع التفسيرين عند الخليل إلا أن هذا ربط بين المعنى الأصلي الحسي والمعنى المعنوي ، كما لم يقتصر على الفعل الماضي ومصدره بل أتى بالمضارع وزاد على ذلك بأن أورد شاهدين شرعيين على هذه الصيغ .

ثم أورد ابن دريد أسماء بالمعنى الحسي السابق فقال : « والعقق والعق والعقة الحفرة في الأرض » ولم يورد الخليل هذه الأسماء كلها .

ثم عالج أسماء بمعنى آخر فقال : « والعقيقة : البرقة تستطيل في عرض السحاب ، / وهي العقة أيضا ، وبذلك شبت السيوف . وقالت ابنة معقر بن حمار البارقي لأبيها ، ٣٨٨ وقد سألتها عن السحاب : أراها حماء عقاقة كأنها حولاء ناقة ، تريد أن البرق ينشق عقائق » . ويستشهد هنا بكلام العرب المنشور ، واللفظة التي في الشاهد صفة لم ترد في كلامه ، ولم يتعرض لها وإنما يستنبط منها اسما آخر . أما الخليل فلم يذكر إلا اسما واحدا منها وجمعه ، واستشهد عليه بشعر جاهل ، واختلف مع ابن دريد في التفسير .

فابن دريد زاد في الأسماء، وفي الشاهد النثرى، وفي تشبيه السيوف بالعقائق. ولكن هذا التشبيه مختلف فيه، فهو غير موجود في العين ولكن صاحب التاج قال (١): «قال الليث: وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق». ولم يورد ذلك الزبيدي في مختصر العين. وورد التشبيه أيضا في مقاييس اللغة لابن فارس ولسان العرب لابن منظور دون أن ينسبها إلى أحد، فلعله وجد في إحدى نسخ العين أو لعل مرتضى الزبيدي أخطأ في قوله.

ثم أتى ابن دريد ببعض الصفات «وماء عقى وعقاق: إذا اشتدت مرارته، قال الراجز: بحرك عذب الماء ما أعقه ربك والمحروم من لم يسفسه» فأتى بشاهد من الرجز دون أن ينسبه، وليس فيه الصفات، وإنما فيه الفعل، ولم يورد الخليل هاتين الصفتين.

ثم رجع إلى الاسم وفسره تفسيرا آخر فقال: «والعقيقة: شعر المولود الذى يولد معه، ولذلك قيل عقى الرجل عن المولود: إذا ذبح عنه عند خلق العقيقة». وهذا التفسير هو الذى ابتدأ به الخليل مادته، فصدر الفعل بماضيه فمضارعه فمصدره ثم أتى بالاسم بمعنى الشعر المحلوق، وبمعنى الذبيحة وبين الصلة بينهما، واستشهد على ذلك بمحدثين شريفيين، فالمادة والتفسير أكمل عند الخليل، وأتى فيها بشواهد أكثر.

وختم ابن دريد المادة بقوله: «وفي حديث المغازى أن أبا سفيان مر بحمزة رضى الله عنه، وهو مقتول، فطعن بالرمح في شقه وقال: ذق عقق، وقالوا: عقق أى عاق» وقد أتى الخليل بهذا الخبر أيضا، ولكنه أتى بعد تفسيره لعقوق الوالدين، لاتصال التفسيرين ببعضهما بعض، وشرحه شرحا وافيا، وأبان أن ذلك كان يوم أحد، ولم يشر إلى طعنه بالرمح. فموضع الخبر عند الخليل أليق، والشرح أوضح.

ونخرج من هذه المادة بأن ابن دريد كان يقدم الفعل في معناه الأصلى أولا، ثم يذكر المعانى الفرعية دون أن يبين الصلة. أما الخليل فكان يقدم — غالبا — الفعل اللازم ثم المتعدى ويربط بين المعانى الأصلية والفرعية، وإن لم يراع الترتيب فيها. ونخرج بأن ابن دريد يزيد بعض الصيغ على الخليل ولكنه لا يذكر في مادته كل ما أورده كتاب العين. فنحن لا نجد فيه الصيغ التالية «ويقال أعقت الحامل إذا نبتت العقيقة على ولدها في بطنها، فهي مئق وعقوق. وجماعة العقوق عقق، قال رؤبة... وقال أيضا... وجماعة العقة العقى. قال عدى بن زيد العبادى فى العقة أى العقيقة... ونوى العقوق

نوى هش لين رخو المضغة تعلفه الناقة الطافا لها ، فلذلك أضيف إليها وتأكله المعجوز ، وهي من كلام أهل البصرة لا تعرفه الأعراب في بواديهـا ... وانفق البرق إذا تسرب في السحاب . وانفق الغبار إذا سطع ، قال رؤية ... والمعقة والعقوق واحد ، قال النابغة ... والعقيق جزع أحمر ينظم ويتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة ... والعقيق طائر أبلق طويل الذنب يعرف صوته بالعققة وجمعه عقائق . كل هذا ليس في مادة ابن دريد وهو لم يورده لأنه شك فيه ، فقد أتت منه ألفاظ عرضا في الكتاب . فالصيغة الأولى « أعق » توجد في باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة من الأبواب اللغوية الأخيرة قال (١) : « وقالوا برذونة عقوق ولا يقولون إلا أعقت وكان القياس معق — هكذا قال أبو حاتم — أعقت : إذا أقرب أي عظم ولدها في بطنها ، والشعر يسمى العقيقة » ولا يهمننا اختلاف التفسير ، لأن النتيجة واحدة فيهما ، فعندما ينبت الشعر على ولد الحامل تكون قد / قاربت الوضع ، وإن كان الخليل ععم اللفظ فجعله لكل حامل ، ٣٩٠ وأبو حاتم قد نشعر بأنه يخصصه للبرذون أو الحيوان عامة . كذلك لا يهمننا كثيرا الاختلاف في وجود « معق » ، فهي تختلف فيها والخليل ذكر ما سمعه ، وأبو حاتم لم يسمعه . وقد تعرض لهذه الصيغة أيضا عرضا في مادة (لقح) من أبواب الثلاثي . أما العقوق والعقق ونوى العقوق فلم يتعرض لها . وأما انفق فتعرض لها في مادة « عقه » من أبواب الثلاثي التي قال فيها : « العقيق : الوادى المعروف ومنه انعقت البرقة كأنها تنشق أو تشق السحاب » ومن الواضح أن انعقاق البرق ليس مأخوذا من انعقاق العقيق كما يقول ابن دريد ، وإنما من الانعقاق بمعنى الشق مباشرة ، وأما انعقاق الغبار فلم يرد لأصلا ولا عرضا وكذلك العقيق بمعنى الجزع الأحمر . وأخيرا العقيق يورده في أبواب الرباعى المضاعف الملحقه بالثنائى في مادة « عقق » فيقول : « العقيق طائر معروف » ويورد نفس هذه العبارة عرضا في أبواب الثنائى لا في مادة « عق » ولكن في معكوسها « قع » وإذن فصيح الخليل تزيد أحيانا ، وصيغ ابن دريد تزيد أحيانا أخرى ، ولا يورد كل الصيغ التي يوردها الخليل . كذلك يتفوق الخليل على ابن دريد في الأبيات الشواهد فهو يكثر منها جدا . وهناك أمر آخر ، هو أن المادة الواحدة عند الخليل توزع على عدة أبواب عند ابن دريد ، فمادة « عق » من أبواب الثنائى تحتوى على عَقْ وعَقْ وعَقاق وعَقاقة ، وعَقَقْ ، وعَقُوقْ ، وعَقِيقْ ، وعَقِيقَة ، ومادة « عقق » من أبواب الرباعى المضاعف الملحق بالثنائى تحتوى على عققق ، ومادة « عقه » من أبواب الثلاثى تحتوى

على انعق وعقّة وعقيق؛ ومادة عقق من أبواب الثلاثي المضاعف غير المدغم تحتوى على عقق وعقّة، وعقيق؛ وفي الأواخر باب الاستعارات يحتوى على عقيقة؛ وباب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة يحتوى على أعق وعقوق وعقيقة؛ و «باب من المصادر» يحتوى على عققاق. ولحسن الحظ أنها تقتصر على هذه الأبواب وحدها، فقد كان ٣٩١ / في ميسوره أن يذكرها في عدة أبواب من الأواخر: فالصيغة يجب ألا نياس منها إذا لم نجد لها في المادة التي تنتمي إليها، فلعله نظر إليها من جهة أخرى فوضعها في باب آخر إذ هو ينظر حيناً إلى البناء، وحيناً إلى المعنى، وحيناً إلى قياسيتها وعدمها، وحيناً إلى اتفاق اللغويين بشأنها أو عدمه، وحيناً إلى أمور لغوية فيها.

ولا يقتصر الأمر على هذا فقد يتناقض بين باب وباب، فقد رأيت نظراته إلى اشتقاق الصيغ في مادة «عق» ويوافقها ما أتى به في مادة «عقه»: «العقة: الحفرة العميقة في الأرض التي يلعب فيها بالمداحي، ومنه قولهم انعق الوادى إذا عمق، ومنه اشتقاق العقيق الوادى المعروف، ومنه انعقت البرقة كأنها تنشق أو تشق السحاب، والبرقة عقيقة، وبها شبهت السيوف» وإن كان اشتقاق انعقاق البرق من الوادى المعروف، لا نقره عليه، كما سبق القول. وانظر ما يقوله في مادة «عقق»: «العقق: انشقاق البرق، والعقيق من ذا سمي، والعقة: التي يلعب بها الصبيان»: فقد انقلب الحال هنا، وأصبح الوادى مشتقاً من انعقاق البرق. والحق أن جميع الصيغ من العق بمعنى القطع والشق، ولذلك لم يستطع أن يفرق بينها المؤلف، وأن يميز بين الأصل والفرعى.

وأورد ابن دريد مادة «هقع» في معكوسات «ع ق هـ» ويبدوها بقوله: «والهقع منه اشتقاق الحقعة وهي من نجوم الجوزاء» أما ما هو الهقع فلم يفسره لنا المؤلف، والحقعة نفسها التي فسرهما، كان تفسيره لها عاماً لا يخص واحداً بعينه من نجوم الجوزاء. وعلى خلاف ذلك حددها الخليل تحديداً واضحاً في ختام مادته، وإن لم يفسر الهقع أيضاً. وزاد هذا على ابن دريد بإتيانه بالفعل الماضي فالمضارع وبترتيبهما. أما الصفة فقد أفرد لها ابن دريد بالذكر وشرحها فقال: «وفرس مهقوع: به لعة من بياض في جنبه الأيسر يتشاءم به» وكان الخليل بدأ مادته بهذا الشرح.

٣٩٢ / وينتقل ابن دريد إلى تفسيرات أخرى لم يوردها الخليل «والهقاع: غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض. والهقع أصل بناء الحقيقة، وهو ضربك الشيء اليابس على الشيء اليابس حتى يسمع صوته قال الشاعر:

الطعن شغشغة والضرب حقيقة ضرب المَعُول تحت الديمة العضدا»

ويتبين لنا من هذه المادة أن تفسيرات الخليل كثيرا ما تكون أشمل وأوضح من تفسيرات ابن دريد ، وترتيبه الجزئيات مثل علاج الأفعال والأسماء أجمل ، فهو في الأفعال يذكر الماضي فالمضارع فالمصدر فالصفة في كثير من الأحيان وفي الأسماء يعنى بجموعها أيضا ، على حين لا يتضح هذا عند ابن دريد ، والشواهد عنده أيضا أكثر ، ولا يشتركان فيها . ولكن هذه المادة فيها من التفسيرات ما لم يوجد عند الخليل . وقد تكرر منه تناول بعض الصيغ لهذه المادة في باب « فيعل » من الملحق بالرابعي فقال : « والهيقة : موقع الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وأشبهه . قال الشاعر :

الطعن شغشغة والضرب هيقة ضرب المعول تحت الديمة العضدا

المعول : الذى يتخذ العالة ، وهو أن يعتمد إلى شجرتين متقاربتين ، فيقطع أغصانا من شجر آخر فيطرحها عليهما فيكن غنمه تحتها » فالصيغة والتفسير مكرران ، ولكن يزداد شرح الشاهد . وفي باب آخر من النوادر قال (١) : « وناقة هككة وهيقة وهدمة إذا اشتدت ضبعها وألقت نفسها بين يدي الفحل » وهذا التفسير جديد . وقال في الباب نفسه (٢) : « تهقعت الضأن حرمة : أى كلفها إذا أرادت الفحل ، وكذلك تهقعوا وردا ، أى وردوا كلهم » وهما تفسير مكرر وآخر جديد ، وقال في باب من اللغات عن أبى زيد (٣) : « ويقال : انتقع لونه وامتقع واهتقع والتمع والتمم وانتسف » وهو معنى جديد أيضا . وكرر أحد التفسيرات عرضا في مادة شغشغ في شرح الشاهد السابق ذكره . فالمادة كما ترى توزع وتكرر في أبواب مختلفة ، رغم القارئ على تشتيت / جهوده ، ولولا الفهرس الذى ألحقه الناشر بالكتاب ما استطاع أحد أن يلم بمواضع ٣٩٣ المادة التى يفسرها المؤلف .

وصفوة القول إن الخليل وابن دريد يتفقان في بعض الصيغ ، ولكنها قليلة فأحيانا تزيد صيغ الخليل وأحيانا تزيد صيغ ابن دريد . كذلك ينفرد كل منهما بشواهد ، ولا يتفقان إلا قليلا وربما فاقت شواهد الخليل شواهد ابن دريد في العدد ، ولكن طريقة معالجة الاثنين لها واحدة تقريبا . ثم يختلفان فيما عدا ذلك ؛ فالخليل يجمع كل الصيغ التى تشتق من مادة واحدة تحت مادتها ، ويميل إلى نوع من الانتظام في معالجة هذه الصيغ فإذا كانت اسما ذكر مفردة وجمعه ، وإن كانت فعلا قدم ماضيه فمضارعه فمصدره ، ثم الصفة منه في كثير من الأحيان ، وقدم الثلاثي اللازم منه ثم التعدى ثم الصيغ غير الثلاثية على قدر الإمكان ، ويميل إلى الربط بين الصيغ الأصلية والفرعية ، وإبانة الطريقة التى

تفرعت بها الصيغ الأخيرة ، وتفسيراته واضحة دقيقة ولا يقتصر منها على لغات البدو ، بل يتسع أفقه ويورد ما جاء عن المعاصرين له من البصريين ، وتتناثر عنده بعض الأحكام اللغوية والنحوية .

أما ابن دريد فيوزع صيغ المادة الواحدة على أبواب متباعدة ، ويحاول أحيانا أن يربط بين الصيغ الفرعية والأصلية فيخلط بينها ، ولا نجد عنده الانتظام الداخلى فى المواد أو الميل إلى الانتظام الذى عند الخليل ، ولا يصل فى تفسيراته إلى الدقة التى وصل إليها سابقه . والحق أن الباحث يتملكه العجب كيف يسبق كتاب العين الجمهرة فى الزمن ويحتوى على هذه المزايا الهامة دونها .

ظواهر المادة :

يشارك ابن دريد والخليل فى كثير من الظواهر التى سادت كتابيهما لتوازيهما . أما فى المادة اللغوية فيتفقان فى بعض الصيغ الأساسية ، وينفرد كل منهما ببعض الصيغ . كذلك يشتركان فى بعض الشواهد وينفردان فى أكثرها . ولم يستشهد / ابن دريد بأحد من المولدين إلا أنه ذكر بشار بن برد مرة واعتبره غير حجة^(١) . ولكنه اتفق مع الخليل فى إنشاد الشواهد الشعرية دون نسبة إلى قائلها . وحاول الأستاذ كرنكو أن يتلافى هذا النقص ، قال^(٢) : « وكثيرا ما ذكر ابن دريد أبياتا من الشعر ، ولم يسم قائلها ، فراجعت هذه الكتب حتى وقفت على اسم الشاعر ، وقد رفعت بعد خط فاصل لعلم الناظر فى هذا الكتاب أنه ليس من أصل كتاب ابن دريد » . وكثيرا ما كان عمله هذا سببا فى الارتباك ، لعدم وضوح إشارته . واتفق مع الخليل أيضا فى إهمال شرح الشواهد أحيانا ، والتعليق عليها حينما آخر ، والإطالة فى شرحها فى مرة ثالثة .

٣٩٤

وسبب اختلاف الاثنين فى الصيغ والشواهد رجوع ابن دريد إلى مراجع أخرى غير العين ، ولدينا فهرس لهذه المراجع فى آخر المجلد الرابع ، يظهر منه أنه اطلع على كتب فى اللغة ، والأدب ، والتفسير ، والتاريخ . ويتضح من المواد أنفلسها أنه استمد كثيرا من شواهد القرآنية وتفسيرها ، بل أكثرها من أبى عبيدة ، وإن تحرز من بعضها وشك فيه . وكل هذا يجعلنا ننكر على نبطويه طعنه فى الجمهرة ، وادعاءه أنها مسروقة من كتاب العين ، إذ قال^(٣) :

(٢) مقدمة الجمهرة ١٩

(١) ١٢٧/١

(٣) السيوطى : الزهر ٤٧/١

ابن دريد بقره وفيه عي وشرة
ويدعى من حقه وضع كتاب الجهمرة
وهو كتاب العين إل أنه قد عيـره

ونصدق قول السيوطي : « ولا يُقبل فيه طعن نفطويه لأنه كان بينهما منافرة عظيمة ،
بحيث أن ابن دريد هجاه بقوله :

٣٩٥ / لو أنزل الوحي على نفطويه
لكان ذاك الوحي سُخطا عليه
وشاعري يُدعى بنصف اسمه
مستأهل للصق في أخذه
أحرقه الله بنصف اسمه
وصير الباقي صراخا عليه

وقد تقرر في علم الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح ، ولعل أقطع دليل على
تعصب نفطويه ، أن زيادات الجهمرة على العين كانت من الكثرة بحيث اعتمد عليها
ابن التياتي في كتابه الموعب كما مر .

اللغات :

اتفق ابن دريد والتحليل في العناية باللغات ، ولكنه تفوق عليه فيها كثيرا ، ونظرة
واحدة إلى الفهرس الملحق بالجهمرة للغات ترينا مدى هذا التفوق . فهو يذكر لغات من
الأزد والأنصار ونهم وثقيف وحمير وبنى حنيفة وخزاعة وطيئ وعبد القيس وقيس
وغيرها من القبائل ، ومن البحرين والجوف والحجاز والسراة والشام والشجر والعراق
والمدينة ومكة ونجد واليمامة واليمن من الأقاليم . وركز عنايته باللغة اليمنية خاصة ، فذكرها
في قريب من ٢٢٠ موضعا . ولعل سبب ذلك أنها لغته الأصلية ، وأنه كان متعصبا لأهله
من اليمن . وكانت هذه الكلمات اليمنية من أهم أسباب ما دار حول الجهمرة من شك
ونقد ، لعدم اتساقها مع المعروف من لغة الشمال .

وعنى ابن دريد بالمعرب والدخيل أيضا ، من الحيشية أو الرومية أو السريانية ،
أو العبرانية ، أو البطية ، أو الفارسية . وعقد له فصلا خاصا في الأبواب الملحقه
بالمعجم ، إلى جانب ما نثره فيه . وكانت هذه العناية من البروز بحيث نبه عليها ابن منظور
قال (١) : « كلمة دخيل أدخلت في كلام العرب وليست منه ، استعملها ابن دريد كثيرا
في الجهمرة » .

(١) لسان العرب ، مادة دخل .

أبرز وجوه الخلاف بين الخليل وابن دريد في التنظيم ؛ فالأول أحسن تصورا للمعجم ، فكان أحسن تقسيما وتنظيما ، إذ سار الخليل على نظام الأبواب القائمة على أساس واحد هو الأبنية في جميع كتابه . أما ابن دريد فراعى هذا الأساس في القسط الأكبر من الكتاب ، ثم رأى بعض الرسائل اللغوية التي أعجب بها فألحقها به دون أى ترتيب . ولم يراع أساس الأبنية في الكتاب مراعاة صارمة إذ كثيرا ما خرج عليه وسار على أسس أخرى فتشتت الأبنية والألفاظ .

وكان الخليل ميالا بعض الشيء إلى تنظيم علاجه للألفاظ ، إذ يذكر الأفعال مكتملة التصرف من ماض ومضارع ومصادر وصفات أحيانا ، أما ابن دريد فأقل منه اهتماما بذلك ، وكان الخليل أميل من ابن دريد إلى ترتيب الصيغ في مواده ، فكثيرا ما بدأ بالفعل اللازم ثم المتعدى ، والمجرد ثم المزيد ، ونجد الأمر الثانى عند ابن دريد ولكننا لا نجد للأول أثرا .

والحق أن الجمهرة من الاختلاط بحيث يصعب على الإنسان أن يستخلص لها ظواهر معينة تميزها في عالم المعجمات ، غير هذه الفوضى وكثرة التقسيمات .
مأخذ :

واجهت الجمهرة من النقد العنيف ما يفوق نقد كتاب العين ، وخاصة من الأزهري وأحمد بن فارس ، وقد قرن أولهما العين والجمهرة معا ، ووضعهما في الكتب غير الموثوقة . وهاك ما أخذ عليها إجمالا ، مع ما سنراه في مقاييس ابن فارس ومجمله ، وفي مأخذ المدرسة كلها :

١ — الكذب وصنع الألفاظ : قال الأزهري (١) : « ومن ألف في عصرنا / الكتب ، فوسم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول ، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب كتاب الجمهرة .. وحضرته في داره ببغداد غير مرة ، فرأيت يروى عن أبي حاتم والرياشي ، وعبد الرحمن بن أخي الأصمعي . فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به ، ولم يوثقه في روايته .. وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفا كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها فأثبتها من كتابي في مواقعها منه ، لأبحث عنها

أنا أو غيرى ممن ينظر فيه ، فإن صحت لبعض الأئمة اعتمدت ، وإن لم توجد لغيره وقفت . . ورماء بمثل هذه التهمة أحمد بن فارس ، وقلل من الرجوع إليه كما قلله جدا تلميذه القالى فى بارعه .

وأراد السيوطى أن يدافع عنه فقال (١) : « معاذ الله هو يرى مما رمى به ، ومن طالع الجمهرة رأى تحريه فى روايته .. » . وقال (٢) : « أثنى عليه كثير من العلماء .. وقال بعضهم : إنه من أحسن الكتب المؤلفة على الحروف ، وأصحها لغة » . رحم الله السيوطى فقد كان يريد الدفاع عن الأقدمين ، فالجمهرة من أصحاب المعاجم ، وكذا البارع والموعب .. والعين لا خطأ به .. إلخ . ولكننا مضطرون إلى عدم قبول دفاعه ، وإلى التخفيف من حدة الأزهرى أيضا . فقد كان هذا متأثرا بنفطويه المتحيز — كما رأينا — وبرؤيته ابن دريد يشرب الخمر إلى جانب تحيزه الشخصى . وبرغم ذلك يجب أن يقال إن ابن دريد انفرد بكثير من مروياته ، وتساهل فروى ألفاظا مريية ، وأخرى يمنية لا تتفق مع عربية الشمال — كما سنرى — فكان ذلك سبب هذه التهمة . ومما يسر له ذلك اتساع حفظه وسرعته (٣) .

٢ — الانفراد : قال المسعودى : « أورد أشياء فى اللغة لم توجد فى كتب المتقدمين » . وأفاد من هذا النوع السيوطى فى مزهره (٤) ، فاعترف من الجمهرة اغترافا ، إذ وجدها ٣٩٨ كنزا لا ينفد من هذه الناحية ، وربما لا نعيب الجمهرة لهذا السبب ، ولكننا نعيبها حين تعنى به ، وهى تصرح بأنها لا تعنى إلا بالجمهور المعروف من الألفاظ ، فهى حينئذ تخالف منهجها ، وتوقعنا فى الخطأ إذ نتصور هذه الألفاظ من الجمهور الشائع .

٣ — إكثاره من الألفاظ المريية والمولدة : فقد عقد السيوطى فى المزهرة أنواعا وفصولا لما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، والمصنوع ، والضعيف والمنكر والمتروك من اللغات ، والردىء منها ، والمولدة . ولم يجد من المعجمات ذخرا فيها كالجمهرة فعب منها عباً (٥) .

ولكن ابن دريد — على الرغم من إirاده لهذه الألفاظ — كان عارفا بما فيها من ضعف أو بما حولها من شك ، فكان ينبىه على ذلك فى كل مرة . فجميع ما أورده السيوطى من الأمثلة ونبه عليه ، كان التنبيه من قلم ابن دريد نفسه ، فلا يقال فيه إلا ما قيل فى المأخذ السابق من مخالفته منهجه .

(٢) المزهرة ١/٤٥

(١) المزهرة ١/٤٧

(٤) ١ : ٦٣ ، ١٢٠

(٣) مقدمة الجمهرة ص ٦

(المعجم العربى — ج ٢)

(٥) ١/٥٢ ، ٨٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٤٥

٤ — التصحيف : قال الأزهرى فى مقدمته (١) : « ونصفت كتاب الجمهرة له فلم أراه دالا على معرفة ثاقبة ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوها » وأشار الناشر إلى مواضع مصحفة من الجمهرة فقد قال ابن دريد (٢) : « قال امرؤ القيس :

لمن رُخْلوفـة زُلُّ بها العينان تَهْلُ
ينادى الآخر الأُلُّ ألا حُلُّوا ألا حُلُّوا

فقال الناشر : « قال الصاغاني : قوله حلوا بخط الأرزنى فى الجمهرة بالخاء المهملة المضمومة ، وبخط الأزهرى فى التهذيب « ألا خلوا ألا خلوا » بفتح الخاء المعجمة . وقال ابن الأعرابى عن المفضل بالخاء ، ومن رواه بالخاء المهملة فقد صحف » . ٣٩٩

وورد فى مادة « زفر » : « والزفر : نبت أخضر مسترخ ناعم ... » فقال الناشر : « كذا الأصول بالزاي ، وهو تصحيف وصوابه بالراء الررف . وكأنه وقع بهامش بعض النسخ ، فأدخله الكاتب فى هذا الباب وحقه التقديم » .

نضيف إلى ما سبق المأخذين التاليين :

٥ — اضطرابه فى هدفه . فهو يفتح كتابه قائلا إنه أرجأ الغريب والمستنكر وقصد للجمهور الشائع ، ويختتمه بقوله : « إنما كان غرضنا فى هذا الكتاب قصد جمهور اللغة وإلغاء الوحشى المستنكر » وكثيرا ما صرح فى تضاعيفه بعنايته بالغريب والنادر ، ووضع ذلك فى عناوين الأبواب . فلا موقف واضح له .

٦ — تفسيره كثيرا من الألفاظ بكلمة معروف ، فأضاع علينا تصور دلالاتها تصورا واضحا ، وخاصة ما يطلق على الحيوان والنبات والآلات وما شابه ذلك من ألفاظ . ونختم بالإشارة إلى أن النسخة المطبوعة لا زال بها بعض الثغرات (٣) ، أو مواضع البياض ، التى لم يستطع الناشر ملأها لسقوطها من أصولهم .

وصفوة القول فى جمهرة ابن دريد إن مؤلفها قام بخطوات فى سبيل ترقية المعجم . فقد غير الخطة التى أقام الخليل عليها تقسيم كتابه إلى أبواب ، فطرح الترتيب المخرجى الذى ارتضاه صاحب العين ، ولجأ إلى الترتيب السهل الشائع للألفباء ، وإن اجتمع مع هذا الترتيب بعض الأمور التى قللت من أهميته ، مثل تناوله التكاليف كلها فى موضع واحد ، مما جعله مضطرا إلى تناول الحرف مع ما بعده فى الترتيب على الدوام . وطرح تبويب الخليل وابتكر تبويبا جديدا ، يقوم على أساس الخليل نفسه ، وهو أبنية الكلمة .

ولولا ما صادف بعض أبواب ابن دريد من خلل واضطراب لفضل تقسيمه تقسيم الخليل .

٤٠٠ / وجد ابن دريد في المواد نفسها ، فزاد الأبواب اللغوية الأخيرة ، وكثيرا من الصيغ والمواد التي أهلها الخليل . وأورد كثيرا من الألفاظ من لغات اليمن خاصة ففاق بها الخليل .

ولكن مهما قيل عن الجمهرة ، فقد بقيت لا تداني العين في الترتيب . فانتظرت اللغة العربية العالم الذي يهذب مواد العين والجمهرة ويصححها ، ويجمع لها تجديدات ابن دريد وزياداته إلى الترتيب الصارم الذي أخذ به الخليل ، أو ما شابهه من ترتيبات تيسر على القراء الوصول إلى ما يريدون من ألفاظ .

دراسات حول الجمهرة :

وقع إلى من الدراسات التي قامت حول الجمهرة أسماء الكتب التالية :

- ١ — فائت الجمهرة ، لأنى عمر الزاهد ٣٤٥ هـ (انظر فائت العين) .
- ٢ — جوهرة الجمهرة للصاحب بن عباد المتوفى ٣٨٥ هـ . وهو مختصر للجمهرة ، افتخر به مؤلفه فقال عند إتمامه :

لما فرغنا من نظام الجوهرة اعورّت العين ومات الجمهرة
ووقف التصنيف عند القنطرة

- ٣ — الموعب لابن التبانى ٤٣٦ (انظره في الدراسات التي حول العين) .
- ٤ — نثر شواهد الجمهرة لأنى العلاء المعرى المتوفى ٤٤٩ هـ . وهو شرح للشواهد في ثلاثة أجزاء .
- ٥ — نظم الجمهرة ليحيى بن معط بن عبد التور زين الدين المغرى الزواوى (٥٦١ - ٦٢٨) .
- ٦ — مختصر الجمهرة لشرف الدين محمد بن نصر الله بن عتير الأنصارى الشاعر (٥٤٩ - ٦٣٠) . وكل هذه الكتب مفقودة .

الفصل الشالى

٤٠١ /

كتاب المقاييس

أحمد بن فارس (... - ٣٩٥)

هدفه :

وجد اللغويون فى أواخر القرن الرابع المادة اللغوية مجموعة معدة تحت أيديهم ؛ فكان عليهم أن يوجدوا أسسا جديدة يقيمون معجماتهم عليها ، غير محاولة الجمع التى كان يقتصر عليها من قبلهم فى غالب الأمر . وقد فعلوا ووصلوا إلى أسس مبتكرة ، نتيجة دراساتهم المتعمقة للمواد ، التى جمعها لهم الأقدمون . ومن أول هذه المعاجم مصنفات أحمد بن فارس : المجمل والمقاييس . فقد رعى هذا اللغوى فى كتابه الثانى إلى كشف الستار عن المعنى الأصلى المشترك فى جميع صيغ المادة ، وسمى هذه المعانى الأصول والمقاييس . قال فى مقدمته^(١) : « إن للغة العرب مقاييس صحيحة ، وأصولا تنفرع منها فروع . وقد ألف الناس فى جوامع اللغة ما ألفوا ، ولم يعرفوا فى شىء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ، ولا أصل من الأصول » .

وكانت فكرة المقاييس هى السيطرة عليه ، فسمى بها الكتاب . ولكنها لم تكن تنطبق تمام الانطباق إلا على الألفاظ الثنائية المضاعفة والثلاثية . أما ما زاد على ذلك فله فيه مذهب آخر ، لم يعن بتوضيحه فى المقدمة كسابقه ، وإنما يتضح فى علاج أبواب ما زاد على الثلاثى ، وفى قوله فى أثناء الكتاب^(٢) : « اعلم أن للرباعى والخماسى مذهبا فى القياس ، يستنبطه النظر الدقيق . وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت . ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ » .

٤٠٢ / رعى ابن فارس من كتابه أو معجمه هذا إلى توضيح هاتين الفكرتين ، والدفاع عنهما ، والبرهنة على صحتها . وكان الذى مهد له الطريق إلى استكشافهما التحليل ، إذ نثر فى بعض مواد عبارات تشير إلى الأصول ، وصدر كتابه بكلمة عن النحت . واعترف المؤلف بذلك الفضل فقال عن الأصول^(٣) : « والتحليل عندنا فى هذا

(٢) ١ : ٣٢٨ ، وانظر الصحاحى ٢٢٧

(١) ٣ ، وانظر الصحاحى له ٣٣

(٣) المقاييس ١/ ٤٤٠

المعنى إمام ، وعن النحت (١) : « والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم جعل الرجل ، إذا قال حتى على » وابن فارس له فضل توضيح الفكرتين وجعلهما نظريتين ثابتين تؤيدهما الأدلة .

منهجه :

اتخذ ابن فارس أسسا تقرب من أسس ابن دريد في تقسيم كتابه وترتيبه مع بعض خلاف . فقد وافقه في الترتيب وفقا للألف باء . ولكنه خالفه في اتخاذه هذا الترتيب الأساس الأول للتقسيم ، موافقا بذلك الخليل . فجعل القسم الأول من كتابه لحرف الهمزة وسماه كتاب الهمزة ، يليه كتاب الباء ، فكتاب التاء ... إلخ . وكان التقسيم الأول عند ابن دريد للأبنية . ونظر إلى الحرف الأول من كل كلمة ، في هذه الكتب . ثم قسم كل كتاب منها إلى ثلاثة أبواب بحسب الأبنية : أولها باب الثنائي المضاعف ، فباب الثلاثي ، وأخيرا ما زاد على الثلاثي من المجرد . فطرح بذلك الأبواب الكثيرة التي عند ابن دريد ، بل أبواب الخليل واكتفى بهذا التقسيم الصغير كيلا يفلت النظام منه ، فيقع فيما وقع فيه .

ورتب الكلمات في بابي الثنائي والثلاثي بحسب الحرف الثاني منها لاتفاق الحرف الأول فيها دوما لأنه الحرف المعقود له الكتاب كما سبق . فالثنائي من كتاب الهمزة مثلا يستهل بالهمزة مع الباء ، فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع التاء ... إلخ . وراعى في الثلاثي ترتيب حرفه الثالث أيضا فيستهل كتاب الهمزة مثلا بأبت ، فأبج ... حتى / تنتهى ٤٠٣ الحروف جميعا . واتبع ابن فارس الخليل وابن دريد في ألا يستهل الباب أو الفصل إلا بالحرف المعقود له مع ما يليه . فيستهل باب الباء مثلا بها مع التاء لا الهمزة أو الباء ، وباب التاء بها مع التاء لا الهمزة أو الباء أو التاء ... وباب العين بها مع العين لا الحروف التي قبلها .

وكان هذا الترتيب ضروريا للخليل وابن دريد لأنهما يجمعان التقاليب في موضع واحد ، فتأتى تأليف كل حرف مع ما يسبقه من حروف فيما سبقه من أبواب . أما ابن فارس فطرح نظام التقاليب هذا ووضع كل كلمة في موضعها اللائق بها . فلما سار على نظام إيراد الحرف مع ما يليه تأثرا منه بالخليل وابن دريد وجد نفسه بعد أن وصل إلى حرف الياء من كل مادة لا يزال أمامه الكلمات المؤلفة من الحرف والحروف السابقة عليه ، فوضعها في آخر الباب بعد حرف الياء ، ورتبها الترتيب المألوف

أى مبتدئا بالألف فالباء فالتاء حتى ينتهى عند الحرف السابق مباشرة لحرف الباب أو حرف الباب نفسه .

وربما كنا نستسيغ هذا الترتيب الغريب لو روعى في باب المضاعف وحده ، أما أن يستخدم في هذا الباب ، وفي أبواب الثلاثى ، وبراعى في حرفيه الثانى والثالث أيضا ، فأمر شاق ولا شك . فهو في الثلاثى من كتاب الهمزة يبدأ بالهمزة مع الباء والتاء ، ويستمر إلى الباء ، وهو الترتيب الطبيعى . ولكنه في « باب الهمزة والتاء وما يثلاثهما » يبدأ بالهمزة مع التاء وما يليها من حروف حتى يصل إلى « أقي » فيرجع إلى ما قبلها من حروف ويأتى بكلمة « أثب » ، وفي أبواب الثلاثى من العين واللام مثلا يبدأ بالعين واللام مع الميم فالتون فالهاء فحروف العلة ، ثم العين واللام مع الباء فالتاء ... إلى الكاف . وأهل الترتيب في أبواب ما زاد على ثلاثة أصول ، مكتفيا بأن تبدأ الكلمات بالحرف المفقود له كل باب ولا اهتمام عنده بما بعد الحرف الأول . ولكنه قد يجمع بعض الألفاظ المتصلة برابطة اشتقاقية معينة ويفصلها عن مجموعات أخرى ، مثل الألفاظ المنحوتة من لفظين ، أو الثلاثية المزيد عليها حرف أو حرفان أو الموضوع / أصلا على أكثر من ثلاثة حروف أصلية . فيجمع كل نوع من هذه الثلاثة على حدة مع عدم ترتيب الألفاظ في داخل كل منها . وخطط في هذه الأبواب جميعها الرباعى والخماسى ولم يفرق بينهما أبدا .

٤٠٤

ولما كان غرضه الأول في الكتاب الكشف عن المقاييس ، فقد أدار عليها علاج المواد . وقدم الأصل أو الأصول التى أخذت منها معانى المشتقات ، ثم شرح هذه الأصول بما فسرته من صيغ . ونبه على ذلك في المقدمة ، قال : « وقد صدرنا كل فعل [يريد مادة] بأصله الذى يتفرع منه مسائله حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل ويكون الجيب عما يسأل عنه مجيبا عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقرب » وأخر المعانى المجازية والشاذة في آخر مادتها ، كما حذف كثيرا من النوع الأخير خاصة لعدم اتساقه مع أصوله .

الوصف (المقدمة) :

صدر المؤلف كتابه بمقدمة قصيرة ، أخذت ثلاث صفحات من المطبوع ، وأشار فيها إلى هدفه ، ومنهجه في علاج المواد ، ومراجعته وعمن أخذها . ويتبين أنه رجع إلى خمسة كتب هى : العين للخليل ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، والجمهرة لابن دريد ، وغريب الحديث والغريب المصنف لأبى عبيد ، قال : « فهذه الكتب الخمسة

معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة، وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها، وراجع إليها، حتى إذا وقع الشيء النادر نصصناه إلى قائله إن شاء الله. وذكر كثير غيرها من الكتب في المعجم، مثل فصيح ثعلب، والإبل للأصمعي، والأجناس له، والهمز لأنى زيد، وغيرها^(١) فأعلاها وأشرفها كتاب أنى عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى كتاب العين، كما ينبه في مقدمته.

٤٠٥

/ المعجم :

منهج ابن فارس محكم مجمل لا تفاصيل له ولا أجزاء، بحيث لم يختل من أبوابه شيء، ووصفه وصف للكتاب حقيقة. ولكن مجمل بنا الإشارة إلى أنه تأثر بالخليل في أبواب الثنائى المضاعف فأدخل فيها الرباعى المضاعف، وسماه المطابق^(٢) وغلب عليه تأخيره إلى ختام المادة كالخليل، وأحيانا فصل بينه وبينها بعنوان صغير، مثل «ومن المطابق...» ولكنه تخلص من الأبنية الأخرى مثل كعك وعكنكع وذكرها في الثلاثى وما زاد عليه. ولا يختلف ابن فارس عن ابن دريد خاصة في أبوابه ما عدا قلة الأبواب وانتظامها. ولكنهما يختلفان كثيرا في طريقة علاج المواد. وسبب ذلك أن ابن دريد يعالج مواد من وجهة معجمية خالصة أى لا يراعى فيها غير الجمع، أما ابن فارس فله فكرة معينة يريد شرحها والدفاع عنها والتدليل عليها، فهو يراعى كل ذلك في مواد. والحق أنه لم يكن لديه فكرة واحدة بل فكرتان: فكرة الأصول والمقاييس في المواد الثنائية والثلاثية، وفكرة النحت في المواد غير الثلاثية الأصول.

وراعى ابن فارس في مواد أن يفصل مجموعة الألفاظ التى تتبع أحد الأصول عن المجموعة الأخرى التى تتبع أصلا آخر من المادة الواحدة، إذا كان لها أكثر من أصل، ولم يخلط بينها إلا قليلا حين تضطرب عليه. وراعى في أبواب ما زاد على الثلاثى أن يقسم كثيرا من الأبواب إلى ثلاثة أقسام: أولها للألفاظ المنحوتة، وثانيها للألفاظ التى زيد فيها حرف أو حرفان، وثالثها للموضوع أصلا على الرباعى أو الخماسى. ولكنه خلط فيها كثيرا.

تحليل المواد :

وقبل أن نتبع عرضه لفكرته نحلل مادى «عق» و «هق» .
/ يبدأ المادة الأولى كعادته بالأصل، ويرجع هذا الأصل إلى الخليل، فيقول : ٤٠٦
« العين والقاف أصل واحد يدل على الشق، وإليه يرجع فروع الباب بلطف نظر .

(١) ١/٢٢٠، ٣٠٧، ٤٨٦، وغيرها . (٢) انظر العناوين، ومادة «طبق» .

قال الخليل : أصل العق الشق . قال : وإليه يرجع العقوق . قال : وكذلك الشعر ينشق عنه الجلد . وهذا الذى أصله الخليل رحمه الله صحيح . ولا توجد عبارة الشعر ينشق عنه الجلد فى نسخة العين التى بين أيدينا ، وإنما فيها « الشعر الذى يولد به » ويتضح من هذا أن النسخة التى كانت عند ابن فارس تختلف عن نسختنا بعض الاختلاف أو أن العبارة من ابن فارس نفسه .

ثم يشرح فروع هذا الأصل معتمدا على الخليل أيضا يقول : « وبسط [أى الخليل] الباب بشرحه هو ما ذكره فقال : يقال عق الرجل عن ابنه يعق عنه ، إذا حلق عقيقته ، وذبح عنه شاة ، قال : وتلك الشاة عقيقة . وفى الحديث : (كل امرئ مرتين بعقيقته) والعقيقة الشعر الذى يولد به ، وكذلك الوبر فإذا سقط عنه مرة ذهب عنه ذلك الاسم . » ويتضح عند مقابلة هذا النص بما فى العين أن ابن فارس كان يتصرف فيما ينقل مع المحافظة على المعنى ، فهو يحذف ويختصر : حذف ما نسب إلى الليث ، وألفاظا مما نسب إلى الخليل ، والحديث الثانى . وزاد أشياء من عنده ، وهو القول الأخير . ثم يذكر شواهد الخليل ويعلق على بعضها على حين أهلها هذا « قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقة أحسبا

يصفه باللؤم والشح . يقول : كأنه لم يخلق عنه عقيقته فى صغره حتى شاخ . وقال : زهير يصف الحمار :

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء

خالف ترتيب الخليل فى إيراد الشواهد .

ويترك الخليل إلى ابن الأعرانى ، فيورد قولاً له ، يليه شواهد موجودة عند الخليل مع خلاف فى الروايات « قال ابن الأعرانى : الشعور والأصواف والأوبار ٤٠٧ كلها عقائق وعقق ، واحدها عقة ، قال غدى :

صخب التعشير نوام الضحى تاسل عقتيه مثل المسد

وقال رؤية :

« طير عنها اللس حولى العقق » .

ويستمر فى الزيادات على الخليل ، دون أن يبين مصدرها ، وكلها تتصل بالشعر والوبر « ويقال : أعقت الناقة إذا كثر صوفها ، والاسم العقيقة . وعققت الشاة جززت عقيقته وكذلك الإبل . والعق : الجز الأول . ويقال عقوا بهمكم فقد أعق أى جزّوه فقد آن له أن يجز . وعلى هذا القياس يسمى نبت الأرض الأول عقيقة ... » وتراه هنا

يأتى بالفعل الماضى دون عناية بمضارعه أو مصدره ، بل يعطينا صيغا مبهمه مثل « والاسم العقيقه » فنحن لا ندرى اسم الناقه يعنى أم الصوف أم غير ذلك . ثم ينتقل إلى معنى آخر « والعقوق : قطيعه الوالدين وكل ذى رحم محرم . يقال عق أباه فهو يعقه عقا وعقوقا ، قال زهير :

فأصبحنا منها على خير موطن بعيدين فيها من عقوق ومأثم
وفى المثل : « ذق عقى » . وفى الحديث أن أبا سفيان قال لحزمة رضى الله عنه وهو مقتول : « ذق عقى » يريد يا عاق . وجمع عاق عققه . وكل هذا مأخوذ من الخليل مع الاختصار وقليل من الزيادة بدون تنبيه .

ثم مثالن من زيادته : « ويقولون العقوق نكل من لم يثكل » ، أى إن من عقه ولده فكأنه ثكلهم ، وإن كانوا أحياء . و « هو أعق من ضب » لأن الضب تقتل ولدها . ثم استعارة من الخليل « والمعقة : العقوق » ، قال النابغة :

أحلام عاد وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثم
ومن الباب انعق البرق .

/ وزيادة « وعقت الريح المزنة : إذا استدرتها ، كأنها تشققها شقا ، قال الهذلى : ٤٠٨
حار وعقت مزنه الريح وائ قاربه العرّض ولم يُشْمَل
فاستعارة من الخليل وابن دريد « وعقيقة البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق ، قال عمرو بن كلثوم :

بسمر من قنا الخطى لذن وببيض كالعقائق يختلينا

فزيادات واستقصاء لخبر أجمل الإشارة إليه ابن دريد « والعقاقة : السحابة تنعق بالبرق أى تنشق ، وكان معقر بن حمار كف بصره ، فسمع صوت رعد فقال لابنته : أى شيء ترين ؟ قالت : أرى سحماء عقاقة كأنها حولاء ناقه ذات هيدب دان ، وسيروان . فقال : يا بنتاه وائلى نى إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل . والعقوق مكان ينعق عن أعلاه النبت .

فزيادة فاستعارة عن الخليل وشواهد « ويقال : انعق الغبار إذا سطع وارتفع ، قال العجاج :

« إذا العجاج المستطار انعقا »

ويقال لفرند السيف عقيقة . فأما الأعقة فيقال إنها أودية فى الرمال . والعقيق واد بالحجاز ، قال جرير :

فهيات هيات العقيق ومن به هيات خل بالعقيق نواصله
وقال في الأعقة :

دعا قومه لما استحل حرامه ومن دونهم عرض الأعقة فالرمل
وقد قلنا إن الباب كله يرجع إلى أصل واحد .

ويرجع إلى معنى الشعر ، فيستعير من الخليل ، ويزيد عليه : « ومن الكلام الباقي في
العقيقة والحمل قولهم أعقت الحامل تعق إعقاقا وهي عقوق ، وذلك إذا نبت العقيقة
في بطنها على الولد والجمع عقق . قال :

• سرا وقد آون تأوين العقق •

٤٠٩ / ويقال العقاق الحمل نفسه ، قال الهذلي :

أبن عقاقا ثم يرمحن ظلّمه إباء وفيه صولة وذميل
يريد أظهرون حملا . وقال آخر :

جواخ يمزعن مزع الظيا ء لم يتسكن لبطن عقاقا
قال ابن الأعرابي : العقق : الحمل أيضا . قال عدى :

وتركت العير يدمى نحره ونحوها سمحجا فيها عقق »

فهو يوافق الخليل ويقتبس من كلامه ، ولكنه يحذف منه ما يشك فيه ، مثل « المُعِق »
صفة للحامل ويكتفى بالعقوق التي لا ينازع فيها .

ثم مثل وزادات : « فأما قولهم : « الأبلق العقوق » فهو مثل يقولونه لما لا يقدر عليه ،
قال يونس : الأبلق ذكر ، والعقوق الحامل ، والذكر لا يكون حاملا ، فلذلك يقال :
« كلفتنى الأبلق العقوق » ويقولون أيضا : « وهو أشهر من الأبلق العقوق » يعنون به
الصبح ، لأن فيه بياضا وسوادا . والعقوق الشئ (١) وأنشد :

فلو قبلوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلق العقوق ما قبلوني . فأما العواق من النخل فالروادف واحدها
عاق ، وتلك فسلان تنبت في العشب الخضر ، فإذا كانت في الجذع لا تمس الأرض
فهى الراكبة . والعقيقة : الماء القليل في بطن الوادى . قال كثير :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معودّه وأعجببتها العقائس

(١) أى الدية يزداد فيها .

وقياس ذلك صحيح ؛ لأن الغدير والماء إذا لاحا فكأن الأرض انشقت . يقول :
إذا خرجت رأيت حول بيتها من معوذ النبات والغدران ما يرونها ، ويظهر في زياداته أنه
يورد الجمع تارة ثم يشرحه ، وأخرى يورد المفرد ويشرحه ، ويعني حيناً بالمفرد وجمعه ،
وحيناً آخر لا يعني بذلك . ونراه في الشاهد الأخير فصل بينه وبين شرحه بأقوال بعيدة
عنه ، / هي تعليل لتسمية الماء القليل في بطن الوادي وكان حقها التقديم قبل البيت ٤١٠
أو التأخير بعد شرحه .

ثم يرجع إلى الخليل : « قال الخليل : العقق : طائر معروف أبلق بسواد وبياض ،
أذن يعمق بصوته ، كأنه ينشق به حلقه . ويقولون : « هو أحق من عقق » وذلك أنه
يضيع ولده . ومن الكلام الأول « نوى العمق » نوى هش رخو لين الممضغة تأكله
العجوز أو تلوكه وتعلفه الإبل ، قال الخليل : وهو من كلام أهل البصرة لا تعرفه
البادية . ويؤكد لنا هذا النص ما رأيناه سابقاً من أن ابن فارس حين يورد أقوال الخليل
يوردها بمعناها لا حرفياً ، ولكن مع المحافظة الدقيقة على معنى ما أورده منها الخليل .
وأخيراً يأتي بأقوال من ابن دريد والأصمعي « قال ابن دريد : العقّة : الحفرة في
الأرض إذا كانت عميقة وهو من العق وهو الشق . ومنه اشتق العقيق : الوادي
المعروف . فأما قول الفرزدق :

نصبت غداة الجفر بيضا كأنها عقائق إذ شمس النهار استقلت

فقال الأصمعي : العقائق : ما تلوحه الشمس على الحائط فتراه يلمع مثل يريق المرآة
وهذا كله تشبيه . ويجوز أن يكون أراد عقائق البرق . وهو كقول عمرو « وبيض
كالعقائق يخبثنا » .

ويختم بما يشذ عن أصوله « وأما قول ابن الأعرابي : أعق الماء يعقه إعقا ، فليس من
الباب ؛ لأن هذا مقلوب من أقمه أى أمره قال :

يحرك عذب الماء ما أعقه ربك والمحروم من لم يلقه »

ويتضح من هذه المادة الطريقة التي اتبعها ابن فارس في معالجته لكتابه ، فهو يقدم
الأصل أو الأصول ثم يبنى الفروع عليها ، ويختم المادة بالشواذ . ولكن هذه الطريقة
اضطربت عليه . فمادة « عق » أصلها « الشق » ، ولكنها تطورت إلى ثلاثة فروع
واضحة . أولها ما زال محتفظاً بمعنى الشق صراحة ، وثانيها ما يدور حول الشعر
/ الذى يولد به المرء ، والثالث ما يدور حول عقوق الوالدين . ومن الطبيعى أن يتناول ٤١١
الإنسان صيغ كل فرع منها على حدة ، ولكن ذلك لم يحدث في المقاييس . حقا حاول

المؤلف ذلك ، ولكن المحاولة لم تنجح في كل الأحوال فنجده يفصل بين العقائق (السيف) والعقيقة (فرند السيف) وهما شيء واحد ، وبين الأعقة (الأودية) والعقيقة (الماء القليل في بطن الوادى) والعقة (الحفرة في الأرض) وكلها بمعنى واحد أو متقارب . وقد أدت به طريقته هذه إلى نوع آخر من الاضطراب ، هو أننا لا نستطيع أن نتيين ترتيب الصيغ عنده ، فهل هو من الذين يقدمون الثلاثى على الرباعى ، أو المجرّدات على المزيّدات ، أو المصادر على الأفعال ، أو غير ذلك . كل هذا لا يتضح عنده . وليس هذا الاضطراب لأنه يتبع ترتيب المؤلفين الذين يستفيد منهم فقد ترك ترتيب الخليل لهذه المادة ، واختار صيغه منه اختيارا : من البداية أو الوسط أو النهاية حتى العمق الذى يؤخره الخليل لأنه من المضاعف الرباعى — لا الثنائى مباشرة — أدخله ابن فارس فى أواسط مادته قريبا من الآخر . ونلاحظ أيضا أن المؤلف كان يحاول أن يأتى بأقوال اللغويين المختلفين فى مادته ، وكان ذلك من أسباب تكرار بعضها . فنحن نراه يذكر العقيق المعروف مرتين . ومن الأمور التى راعاها أن يذكر الأمثلة فى الصيغ المتصلة بها ، ولذلك تآثرت فى المادة ولم تتجمع فى آخرها كما راعى أحيانا أن يذكر المعانى المجازية بجوار معانيها الأصلية ويظهر من المادة أيضا أنه أدخل فيها جميع ما دونه الخليل ما عدا بعض تفاصيل الشرح ؛ وأدخل جميع ما دونه ابن دريد ، ولكنه كان إلى العين أقرب .

أما اللفظ الثلاثى وهو « هقع » فiaأخذه ابن فارس من الخليل ولا يعرج فيه على ابن دريد ولا يصدره بالأصل لأن معانيه مختلفة فى ظنى ، ويبدأ بالمعنى عند الخليل مجملا « الهاء والقاف والعين ثلاث كلمات : الحقعة : نجم من منازل القمر » ولست أدري ٤١٢
تعليل قول المؤلف بأن هذه المادة لا تشتمل إلا على ثلاث كلمات ، على حين /أورد فيها صاحب الجمهرة كثيرا مما لم يورده المؤلف ، مثل المقاع والهيقة وتمقع ، ولعله أراد ثلاث أصول متباينة . ثم يأتى المؤلف بالكلمة الثانية وهى مأخوذة عن الخليل أيضا : « والكلمة الأخرى : الحقعة : دائرة تكون بزور الفرس قال :

وقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان »
وقد خالف فى جعله الحقعة بزور الفرس الخليل الذى جعلها فى جنبه ، ولعله يريد أسفل الزور حيث يتصل بالجانب أو لعله تساهل فى عبارته . وأخيرا الكلمة الثالثة « والكلمة الأخرى امتقع لونه مثل امتقع » وهذه الكلمة ليست فى العين ، ولكن ابن فارس أخذها من ابن دريد الذى رواها عن أبى زيد أو أخذها من أبى زيد مباشرة . ونستنتج من هذه المادة آراء رأيناها فى المواد السابقة مثل التزامه الخليل أكثر من ابن

دريد ، ونخرج منها بأمر جديد ، هو عدم استقصائه جميع الصيغ التي يوردها هذان العالمان ، وعدم محافظته على الترتيب وامتناعه من إيجاد أصل المادة إذا كانت صيغها مختلفة المعاني ، لا تظهر الروابط بينها بوضوح .

ظواهر :

من الطبيعي أن يمتاز معجم كالمقاييس له فكرته الخاصة عن بقية المعجمات بخصائص لا نجد لها فيها ، وأن يشترك معها في بعض الظواهر الأخرى . ونحاول في هذا الفصل أن نتبع هذه الظواهر مبتدئين بما اتصل منها بمنهج .

فكرة الأصول :

يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد^(١) أو أصلين أحيانا^(٢) أو ثلاثة^(٣) / وقد يرتفع إلى أربعة^(٤) أو خمسة^(٥) . وربما لا يجد لبعض المواد أصولا البتة ، فيحكم ٤١٣ عليها بالتباین مثل قوله : « اعلم أن الهزمة والجيم واللام يدل على خمس كلمات متباينة ، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة من جهة المقياس فكل واحدة أصل في نفسها وركب يفعل ما يشاء » أو يحكم عليها بالتباعد مثل « الجيم والحاء والشين متباينة جدا » أو بالانفراد مثل « الجيم والذال والفاء كلمات كلها منفردة لا يقاس بعضها ببعض ، وقد يجيء هذا في كلامهم كثيرا » ، أو بعدم الاتقياس مثل « الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة لا يشبه بعضها بعضا » . ويرد هذه الظواهر إلى ارتحال العرب في هذه المواد وعدم اشتقاقهم بعضها من بعض « التاء والياء والتون كلمات متفاوتة في المعنى جدا . وذلك دليل أن من كلام العرب موضوعا وضعا من غير قياس ولا اشتقاق » وإلى أن اللغة كلها ليست قياسا لكن جلها ومعظمها^(٦) .

ويصرح بأن الأصول قد تشعب إلى فروع متقاربة ، مثل « الهزمة والحاء والذال أصل واحد تنفرع منه فروع متقاربة في المعنى » ، ولكن هذه الفروع جميعا يجب أن تشترك في أصلها وإلا عداها شاذة « الهزمة والحاء والراء أصل واحد إليه ترجع فروعه » و « الهزمة والكاف واللام باب تكثر فروعه ، والأصل كلمة واحدة » وقد تختلف كلمتان أو أكثر في الظاهر ولكنها جميعا من أصل واحد « الهزمة والذال واللام أصل واحد ، يتفرع منه كلمتان متقاربتان في المعنى متباعدتان في الظاهر » أو يختلف

(١) ٨/١ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ وغيرها . (٢) ٨/١ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ وغيرها .

(٣) ١٨/١ ، ٢٩ ، ٥٣ وغيرها . (٤) ٨٩/١ ، ١٤١ وغيرها .

(٥) ١٣٧/١ ، ١٨٧ ، ٤٣٥ وغيرها . (٦) ٢٥٩/٤ .

الأصلان في المادة الواحدة ظاهريا وهما مترابطان « الهزمة والذال والنون أصلان متقاربان في المعنى متباعدان في اللفظ » .

ولا يستنبط أصوله إلا من المواد العربية الصحيحة ، الكثيرة الصيغ ، المشتقة . ولذلك لا يُعَدُّ من الأصول الأصناف التالية من المواد :

١ / — المشكوك فيها مثل « الباء واللام والراء ليس بأصل وفيه كلمات فالبليز : المرأة القصيرة ويقولون البلاز ... والبلازة ... وفي جميع ذلك نظر » و « الباء والواو والقاف ليس بأصل معول عليه ، ولا فيه عندي كلمة صحيحة » . ٤١٤

٢ — المواد المعربة مثل « الهزمة والجيم والصاد ليست أصلا ؛ لأنه لم يجيء عليها إلا الإيجاص ، ويقال إنه ليس عربيا » و « الهزمة والراء والسين ليست عربية » . وقد يتساهل فيجعل المعرب أصلا ، ويعنى به مثل « الباء والذال والجيم أصل واحد ليس من كلام العرب بل هي كلمة معربة » . وهو لا يعترف بالمعرب ، ولو تكلم به العرب ، لأن همه الأول كلام أهل البادية الصريح . قال في ردلغة شامية « فأما (الإيجار) فلفظة شامية ، وربما تكلم بها الحجازيون . فيروى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من بات على إيجار ليس عليه ما يرد قدميه ، فقد برئت منه الذمة » . وإنما لم نذكرها في قياس الباب لما قلناه أنها ليست من كلام البادية . وناس يقولون : (إيجار) ، وذلك مما يضعف أمرها . فإن قال قائل : فكيف هذا وقد تكلم بها رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قيل له : ذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « قوموا فقد صنع جابر لكم سُورا » وسور فارسية ، وهو العرس « فسور المعربة التي تكلم بها الرسول ﷺ ، وهو العربي الذي اشتهرت فصاحته ، لا يعتد بها المؤلف ، لأن أصلها فارسي فليست على مقاييس العرب » .

٣ — المواد المبدلة مثل « وأما الهزمة والذال فليس بأصل ، وذلك أن الهزمة فيه محولة من هاء » و « الهزمة والثاء والنون ليس بأصل ، وإنما جاءت فيه من الإبدال يقولون : الأثن لغة في الوثن ... وقد شرطنا في أول كتابنا هذا ألا نقيس إلا الكلام الصحيح » وربما لا يردّها كلها ، ويكتفى برد صيغ منها يعتبرها مبدلة مثل « الأثنان تقارب الخطو في غضب .. وهذا ليس من الباب [باب أثن] ، لأن النون مبدلة من اللام ، والأصل الأثنان » و « ذكر الخليل كلمة إن صحت فهي من الإبدال ، أقيمت الهزمة فيها مقام الهاء ، قال الخليل : الأريط : العاقر من الرجال » وما أكثر / الألفاظ التي يخرجها من الأبواب ، بسبب كونها مبدلة من باب آخر . وقد يسمى المواد التي حصل فيها الإبدال فروعا ، في مقابل الأصول ، مثل : « الهزمة والجيم والحاء فرع ليس بأصل ، وذلك أن

الهمزة فيه مبدلة من واو « وه الثاء والميم والهمزة كلمة واحدة ليست أصلا ، بل هي فرع لما قبلها [وهو ثمغ] ... والهمزة كأنها مبدلة من غين « . وقد يتنازع المادّة الأصلية والفرعية ، مثل : « الهمزة والراء والشين يمكن أن يكون أصلا ، وقد جعلها بعض أهل العلم فرعا ، وزعم أن الأصل الهرش ، وأن الهمزة عوض من الهاء « . والإبدال عند المؤلف ليست له حدود ، ويختلف عن سميّه عند الصرفيين . فهو لا يحدد القواعد التي يستطيع المرء بواسطتها معرفة الإبدال ، وحددوا الحروف التي يحدث فيها^(١) . فالإبدال يعرف بالاشتقاق ، أو بقلة استعمال اللفظ الذي فيه البديل ، أو بكون بنائه مجهولا إذا لم يحكم بإبداله ، أو ببعض القواعد الأخرى التي ترجع في غالبيتها إلى الاشتقاق . والحروف التي تطيع الإبدال ، لها قواعد معروفة . فكل منها يبدل إلى حروف خاصة به ، ترتبط به بصفة أو أكثر ، ولا يتعداها إلى غيرها . ولكن ابن فارس لا يغير كل ذلك التفاتا ، ويحكم بالإبدال حين تشذ اللفظة عن الأصل الذي وضعه للمادّة كلها ، أو تتكون المادّة من كلمة واحدة ، ويراهما تتفق في المعنى مع لفظ آخر يخالفها في أحد حروفها مهما كان هذا الحرف قريبا أو بعيدا عما حكم عليه بالإبدال . قال مثلاً : « الحاء والراء والكاف كلمة واحدة أراها من باب الإبدال ، وأنها ليست أصلا . وهو الاحتراك وذلك الاحترام بالثوب . فإما أن يكون الكاف بدل ميم ، وإما أن يكون الراء بدلا من باء وأنه الاحتباك « . ولم نسمع عند النحاة والصرفيين عن قلب الميم كافا والباء زاء . وأمثلة هذا النوع كثيرة ، بسبب الخطأ التي التزمها .

٤ — المواد المقلوبة ، يقول : « فأما قولهم يخبخوا عنكم من الظهيرة ، أي أبردوا ، / فهو ليس أصلا لأنه مقلوب خبّ « وه الجيم والباء والذال ليس أصلا ، لأنه كلمة واحدة مقلوبة ، يقال جبدت الشيء بمعنى جددته « . والمبدأ الذي يقيم عليه قوله بالقلب أن تتألف المادّة من كلمة واحدة في صورتها المقلوبة وأن يطرد الاشتقاق منها في صورتها الأصلية كما يقول : « الباء والطاء والحاء كلمة واحدة ، وهو البطيخ ، وما أراها أصلا لأنها مقلوبة من الطبيخ . وهذا أقيس وأحسن اطرادا « .

وقد خدمه الإبدال والقلب خدمة كبيرة في التهرب من الكلمات التي تشذ على الأصول التي أقامها لموادّه . وتمثل هذه الخدمة بشكل مبالغ فيه في المغالطة التي جرت في مادتي عتق وفتح ، إذ جعل كلا منهما مقلوبة من الأخرى في معنى المراجعة . وأحال في

مواضع أخرى إلى مواد يشك فيها قال : « الزاء والميم والقاف ليس بشيء ، وإن كانوا يقولون زمق شعره ، إذا تنفه ، فإن صح فالأصل زبق » ثم قال في هذه : « الزاء والباء والقاف ليس من الأصول التي يعول على صحتها وما أدرى ألما قيل فيه حقيقة أم لا ، لكنهم يقولون زبق شعره ، إذا تنفه » .

٥ — المواد التي تتألف منها كلمة واحدة لا يستطيع أن يعدها من الإبدال أو القلب ، مثل « أما الهمزة والراء والواو فليس إلا الأروى ، وليس هو أصلا يشق منه ولا يقاس عليه » و « الحاء والجيم والقاف كلمة واحدة لا يقاس » . وهو لا يريد بالكلمة الواحدة أن تكون جامدة على الدوام ، بل تكون جامدة ومشتقة يأتي منها المصدر والفعل مثل « الهمزة والحاء والنون كلمة واحدة قال الخليل : الإحنة : الحقد في الصدر ... ويقال أحن عليه يأحن إحنة ، قال أبو زيد : آحنته مؤاحنة » . « الثاء والراء والميم كلمة واحدة يشق منها .. » فهذه المشتقات كلها بمنزلة الكلمة الواحدة .

وتساهل في بعض هذه الكلمات فسمها أحيانا أصولا ، مثل « الهمزة والميم والثاء أصل واحد لا يقاس عليه » . وأطلق عليها أحيانا لقب « أصيل ^(١) » في مقابل تسمية بعض المواد الطويلة « أصلا كبيرا ^(٢) » .

٦ / — حكاية الأصوات ، مثل « وأما الهمزة والهاء فليس بأصل واحد لأن حكايات الأصوات ليست أصولا يقاس عليها » و « الجيم والواو والثاء ليس أصلا ، لأنه حكاية صوت ، والأصوات لا تقاس ولا يقاس عليها » . ٤١٧

٧ — أسماء النباتات والأماكن والأعلام والألقاب يقول : « لا نعد النبات ولا الأماكن فيما ينقاس من كلام العرب ^(٣) » و « الأماكن أكثرها موضوعة الأسماء غير مقيسة ^(٤) » و « الدال والعين والذال ليس بشيء وربما سموا المرأة دعد » و « فأما قولهم للخبيثة عَنَاق ، فليس بأصل ... ووجه ذلك عندنا أن العرب ربما لقبَت بعض الأشياء بلقب يكون به عن الشيء كما يلقبون الغدر كيسان ، وما أشبه هذا » وقد يتساهل أحيانا فيعد الأعلام مما لعله يكون مشتقا ^(٥) .

٨ — الإتياع ، يقول : « الباء والياء والصاد ليس بأصل ، لأن ييص إتياع الخيص » ودفعه ذلك إلى إعمال كثير من ألفاظ الإتياع ، وما أورده منها في داخل الأبواب اكتفى

(١) ٢/٢٣٠، ٢٣٣، ٢٤٣، ٣٤٥ وغيرها . (٢) ٢/٤٥٤، ٤٩٠، ٤٩٠/٤، ١٢٥ وغيرها .

(٤) ٦٥/١

(٣) ٣٢/٤

(٥) ٩٥، ٧٤/٤، ١١٢

بالإشارة إلى أنه من الإتياع .

٩ — المواد المنحوتة يقول : « وأما الأزل الذى هو القدم فالأصل ليس بقياس ولكنه كلام موجز مبذل ، إنما كان « لم يزل » فأرادوا النسبة إليه فلم يستقم ، فنسبوا إلى « يزل » ثم قلبوا الياء همزة فقالوا : « أزلنى » ، كما قالوا فى ذى وزن حين نسبوا الرمح إليه : « أزلنى » . « الهمزة والميم والعين ليس بأصل والذى جاء فيه رجل إمعة وهو الضعيف الرأى القائل لكل أحد أنا معك ... والأصل مع والألف زائدة » . وكان ذلك من الأسباب التى جعلته لا يبحث فيما زاد على ثلاثة أصول من الألفاظ عن أصولها إذ أن كثيرا منها أو أكثرها منحوت أو مزيد ، إلى جانب أن اشتقاقها يكون أحيانا خفيا جدا (١) .

١٠ / — المبهات يقول : « الحاء والياء والياء ليست أصلا ، لأنها كلمة موضوعه ٤١٨ لكل مكان ، وهى مبهمه ، تقول : أقعد حيث شئت » .

وشرح المؤلف بكرهه التحمل قال (٢) : « غير أنا نكره القياس المتمحل المستكره » وحاول تجنبه . فعلى الرغم من أن منهجه كان يدفعه إلى بعض الالتواءات والمد والمط فى بعض الاشتقاقات حتى تتلاءم مع أصوله فإن هذا الضعف كان قليلا عنده (٣) . وأسباب ذلك عدة منها تقسيمه المادة الواحدة بين أكثر من أصل . أما المادة التى جعل لها أصلا واحدا ، فكان أصلا عاما واسعا تدرج تحته عدة أشياء مثل قوله « العين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والعلو » و « العين والنون والياء أصل صحيح يدل على مشقة وما أشبه ذلك ولا يدل على صحة ولا سهولة » ومنها فتح الباب لألفاظ تعد شاذة أو قريبة من الشذوذ يؤخرها إلى ختام المواد ويضم إليها ما لا يلائم أصوله أو يلائمها باستكره وتحمل . ولذلك كانت المادة تنقسم عنده إلى الأصول المطردة ثم ما ليس ببعيد أن يكون من القياس أو مما يشبهه (٤) أو ما إلى ذلك من عبارات التحفظ . ومن الأسباب إخراج المواد والألفاظ التى أخرجها من الأصول ، فكل ما لا ينسجم معه شاذ أو معرب أو مشكوك فيه ، أو يمله بدون أدنى إشارة . نضيف إلى ذلك كله ذكاء المؤلف وقدرته على ربط الصيغ واستخلاص العلاقة بينها حتى إنه وصل إلى ربط بعض المواد نفسها ببعض حين تشتمل على حرفين متماثلين

(٢) ٢٧٥/٣

(١) ٣٧١/٢

(٣) ٣٩٩/٣ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ وغيرها .

(٤) ٤٥٢/٣

ويتشابه المعنى فيها ، قال مثلاً : « الزاء واللام أصل مطرد متقاس في المضاعف وكذلك في كل زاء بعدها لام في الثلاثي » و « إن الله تعالى في كل شيء سرا ولطيفة وإن تأملت في هذا الباب من أوله إلى آخره فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدل على حركة ومجىء وذهاب وزوال من مكان إلى مكان (١) » .

٤١٩ / وأفادته هذه المقاييس فائدة كبيرة إذ أقام عليها نقده وترجيحاته بين الآراء المتعارضة قال : « الظاء والعين والنون أصل واحد صحيح يدل على الشخص من مكان إلى مكان ... والظمنية ... فقال قوم : هي المرأة ، وقال آخرون : الطعائن : الهوادج كان فيها نساء أو لم يكن . وهذا أصح القولين لأنه من أدوات الرحيل » و « فأما الذئب الأطلس فيقولون الأغبر والقياس يدل على أنه الذي قد تمعط شعره » .

فكرة النحت :

ابن فارس له مذهب واضح « في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أجرف ، فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد : ضيطر ، من ضبط وضبر ... وقد ذكرنا ذلك بوجوه في كتاب مقاييس اللغة (٢) » . وأدخل في المنحوت ما كان أصله ثلاثياً زيد فيه حرف أو أكثر لمعنى من المعاني (٣) وإن كان دائم الأفراد له والتنبيه عليه . أما القليل الباقي من هذه الألفاظ فموضوع على هذه الصورة قال (٤) « فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي [والخماسي] فنقول : إن ذلك على ضربين أحدهما المنحوت الذي ذكرناه ، والضرب الآخر الموضوع وضعا لا مجال له في طرق القياس » .

وصنف المؤلف المنحوت أصنافاً أولها المنحوت من كلمتين فقط وهو أكثر الكلمات مثل « يُحْتَر » وهو القصير المجتمع الخلق . فهذا منحوت من كلمتين من الباء والتاء والراء ، وهو من بترته فَبُتِر كأنه حُرِم الطول فَبُتِر خلقه ، والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء وهو من حُتِر وأحترت وذلك ألا تُفْضِل على أحد . يقال أحتر على نفسه وعياله ، أى ضيق عليهم ، فقد صار هذا المعنى في القصير لأنه لم يُعْطَ ما أعْطِيهِ الطويل (٥) . وثانيتها المنحوت من ثلاث كلمات مثل « القَلْع » وهو ما يس ٤٢٠ / من الطين على الأرض فيتقلَّب . وهذه منحوتة من ثلاث كلمات من ققع وقلع

(٢) الصاحبي ٢٢٧ .

(٤) ٣٢٩/١ .

(١) ٢٩٨/٢ .

(٣) المقاييس ٣٣٢/١ .

(٥) ٣٢٩/١ .

وقلف ، وقد فسّر^(١) . وثالثها المنحوت من كلمتين ودخلته زيادة حرف ، مثل « الحنْزُرَة » ، وهو القصير . وهذا من الحزق والحقر ، مع زيادة النون . فالحقر من الحقارة والصغر ، والحزق كأن خلقه حَزَقَ بعضه إلى بعض^(٢) . وآخر الأصناف الكلمات المتأرجحة بين النحت والزيادة مثل « جندل فممكن أن يكون نونه زائدة ويكون من الجندل وهو صلابة في الشيء وطي وتداخل يقولون خلق مجدول ، ويجوز أن يكون منحوتا من هذا ومن الجند وهي أرض صلبة^(٣) .

والمزاد أصناف أيضا : أولها المزاد بحرف واحد ، وهو الأكثر مثل « البَحْظَلَة قالوا أن يقفز الرجل قفزان اليربوع . فالباء زائدة قال الخليل : الحافظ : الذي يمشي في شقه يقال مر بنا بِحَظَل ظالعا^(٤) . » ويتقسم هذا الصنف إلى أقسام : (١) المزاد الحرف الأول مثل السابق (٢) المزاد الحرف الثاني مثل « الرغبة فالراء فيه زائدة وإنما الأصل الباء والغين والثاء . والأبغث من طير الماء كلون الرماد فاليرغثة لون شبيه بالطحلة^(٥) . » (٣) المزاد الحرف الثالث مثل « التعلب : مخرج الماء من الجرين فهذا مأخوذ من ثعب ، اللام فيه زائدة^(٦) . » (٤) المزاد الحرف الأخير مثل « البرزخ : الحائل بين الشيئين كأن بينهما بَرَازا أي متسعا من الأرض ثم صار كل حائل برزخا فالحاء زائدة^(٧) .

وثاني الأصناف المزاد بحرفين وهو قليل مثل : « اخرجمت الإبل : إذا ارتد بعضها على بعض ، و اخرجم القوم : إذا اجتمعوا . وهذه فيها نون وميم ، وإنما الأصل / الحرج ، وهو الشجر المجتمع الملتف^(٨) . » ونستطيع أن نقسم هذا الصنف إلى قسمين أيضا : ما اجتمع فيه الزائدان وما انفصلا فيه . أما القسم الأول فمنه ما زاد حرفه الأول والثاني مثل « عَنَجَرْد : المرأة الجريفة السليطة . وهذا معناه أنها تنجرد للشر ، العين والنون زائدة^(٩) . » ومنه ما زاد حرفاه الثاني والثالث مثل « اسلنطح الشيء إذا انبسط وعرض ، وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والنون تعظيما ومبالغة^(١٠) . » ومنه ما زاد حرفاه الثالث والرابع مثل « المُخْرَنِيق : الساكت ، والنون والباء زائدتان وإنما هو من الخَرْق وهو خَرْق الغزال ولزوقه بالأرض خوفا . فكأن الساكت خرق خائف^(١١) . » ومنه ما زاد حرفاه الأخيران مثل « الحُشَارم وهي

(١) ١١٧/٥ وانظر ١٥٨/٣ ، ٣٥٩/٤ ، ٣٧٠ ، ١٩٤/٥ ، ٤٨٣ .

(٢) ١٤٥/٢ وانظر ١١٦/٥ . (٣) ٥١٢/١ . (٤) ٣٣٢/١ .

(٥) ٣٣٢/١ . (٦) ٤٠٣/١ . (٧) ٣٣٣/١ .

(٨) ١٤٤/٢ . (٩) ٣٧٣/٤ ، كذا ولعلهما زائدتان .

(١٠) ١٥٩/٣ وانظر ٤٥٧ ، ١١٦/٥ . (١١) ٢٥٣/٢ .

الأصوات ، والميم والراء زائدتان ، وإنما هو من خش ، وكذلك الخشرم الجماعة من النحل ، إنما سمى بذلك لحكاية أصواته ^(١) . أما القسم الثانى فلم يأت منه إلا ما زاد ثالثه وخامسه ، مثل « عرندس : شديد . كل ما زاد فيه على العين والراء والبدال فهو زائد وأصله عرد ، وهو الشديد ^(٢) » .

وثالث الأصناف الزائد بثلاثة حروف وهو كلمات قلائل « عَظْمَيْس : جارية تارة حسنة القوام . وناقاة عظُميس : شديدة ضخمة ، والأصل فى هذا عيطموس واللام بدل من الياء ، والياء بدل من الواو . وكل ما زاد على العين والياء والطاء فى هذا فهو زائد ، وأصله العيطاء الطويلة ، والطويلة العنق ^(٣) » . ويبدو أنه لا بد أن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة الزائدة حرف علة ، كما فى الكلمة السابقة وفى « الفتكرين وهى الشدائد . وهذا من الفتك وسائر زائد ^(٤) » .

٤٢٢ / ورابعها المترجح بين الزيادة والوضع مثل « الدغفل : ولد الفيل . والدغفل : الزمان الخصب ... ومحمّل أن تكون هذه من الذى زيد فيه الدال كأنه من غفل ، وهم يصفون الزمان الطيب الناعم بالغفلة ^(٥) » وأما الزمهرير فالبرد ممكن أن يكون وضع وضعا ، ويمكن أن يكون مما مضى ذكره ، من قولهم ازمهرت الكواكب ، وذلك أنه إذا اشتد البرد زهرت إذن وأضاءت ^(٦) » وما وُضِع وضعا ولا يكاد يكون له قياس ... الطرمساء : الظلمة ، ويجوز أن تكون هذه الكلمة مما زيدت فيه الراء كأنها من طمس ^(٧) .

وأخرها المترجح بين الزيادة والنحت ، وسبق ذكره فى النحت . وقد أعطانا المؤلف أسباب زيادة الحروف حين قال ^(٨) : « وما اشتق اشتقاقا قولهم للثقل الوخم القبيح الفَحَج : تحَفَنَجَل . وهذا إنما هو من الخفج ، وقد مضى لأنهم إذا أرادوا تشنيعا وتقبيحها زادوا فى الاسم » وقال ^(٩) : « اسلطح الشيء إذا اتبسط وعرض وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والنون تعظيما ومبالغة » وكرر هذا الكلام ^(١٠) .

أما الموضوع فيحترس المؤلف بإزائه ويصرح بأنه ربما كان مشتقا ولم يصل هو إلى

(١) ٢٤٨/٢	(٢) ٣٧٣/٤ وانظر ١٤٤/٢ ، ٢٥٤/٤ ، ٤٣٢/٤
(٣) ٣٧٢/٤	(٤) ٥١٤/٤
(٥) ٣٤١/٣	(٦) ٥٥/٣
(٧) ٤٥٩ ، ٤٥٨/٣	(٨) ٢٥٤/٢
(٩) ١٥٩/٤	(١٠) انظر ٤٥٧/٣ ، ٣٧٢/٤ ، ٣٧٣

معرفته ، يقول (١) : « أما الذى هو عندنا موضوع وضعا فقد يجوز أن يكون له قياس خفى علينا موضعه . والله أعلم بذلك » ويكرر ما يشبه هذا القول (٢) . والسبب فى هذا أن اشتقاقه خفى جدا (٣) أو ليس ظاهرا (٤) . والحق أنه يشك فى هذا الصنف من الألفاظ يقول (٥) : « والأصل فى هذه الأبواب [الموضوعات] أن كل ما لم يصح وجهه من الاشتقاق الذى نذكره فمنظور فيه إلا ما رواه الأكابر الثقات . والله أعلم » بل ما رواه الأكابر الثقات لم يسلم من تجريحه .

/ الاختصار :

برز فى منهج المؤلف ميله إلى الاختصار ، فجلب عليه ذلك بعض الآثار التى ظهرت فى تناوله للمواد . وقد صرح المؤلف بميله هذا كثيرا (٦) .

وأول هذه الآثار تركه بعض الصيغ حتى ظهرت المواد عنده صغيرة قصيرة . وثانيها عدم شرح بعض الصيغ التى يذكرها مثل الآدر والدسيس والزغبد والتفاح والضيبي وطسأ وغيرها .

وثالثها أنه كان يشرح الكلمة دون أن يذكرها مثل « الدال والشاء كلمة واحدة وهو المطر الضعيف » يريد الدث ، ومثل « الجيم واللام والحاء ليس أصلا ولا فيه عربية صحيحة فإن كان شيء فالحاء مبدلة من حاء » ولا يتعرض لهذا الشيء المبدل .

والرابع اختصاره ما يقتبس من نصوص اللغويين قبله كما يتبين لنا بوضوح عند مقابلة نصوص العين والجمهرة عنده بما فى أصليهما .

وأخيرا عدم ذكره أسماء بعض اللغويين الذين يقتبس منهم وخاصة الخليل وابن دريد وابن السكيت وأبى عبيد ، اكتفاء بما قاله فى مقدمة الكتاب . والحق أن الاختصار كان أمرا طبيعيا فى كتابه للغرض الذى كان يرمى إليه والمنهج الذى اتبعه ، فهو لم يكن يريد أن يكون معجما يجمع المفردات اللغوية وإنما معجما يفلسف المشتقات اللغوية ويربط بعضها ببعض بواسطة أصول عامة . فالهدف الأول عنده استنباط هذه الأصول العامة أو المقاييس التى سمى الكتاب باسمها ، وإبانة كيف تفرعت الصيغ عنها .

وقد شد عن هذا الاختصار فى بعض الأحيان النادرة فى مثل كلامه عن بعض الأيام التى تعرض لها وخاصة فى الجزء الأول من الكتاب (٧) ، وفى تكريره بعض

(١) ١٤٦/٢ ، ٥١٢/١ ، ٢٥٣/٢ ، ٣٤١ .

(٢) ١٦٠/٣ .

(٣) ١٦٠/٣ ، ١٢٣/٤ ، ٣٠٥ ، ٢٦٨/١ ، ٢٣٤ وغيرها .

(٤) ١٤٦/٢ ، ١٥٠ ، ١١٧/١ (٧) .

(٥) ١٤٨ : ٢ .

(٦) ١٤٨ : ٢ .

(٧) ١٤٨ : ٢ ، ١٥٠ ، ١١٧/١ .

٤٢٤ / الصيغ في المادة الواحدة وكان هذا الشذوذ الثاني نتيجة لازمة لإحدى خصائص منهجه ، تلك هي إيراد أقوال اللغويين المختلفين وعدم اكتفائه بواحد أو اثنين منهم أو صب أقوالهم جميعا في مجرى واحد .

ومن الظواهر التي نراها عنده وتمت بسبب إلى الاختصار عدم تعرضه للحروف والأدوات في مواده إلا نادرا . ولكن سبب ذلك عدم تصرفها فلا مناسبة بينها وبين ما يريد في كتابه .

النقد :

ابن فارس يتحرى الألفاظ الصحيحة ويجتنب المشوبة ولذلك كان ينص على كل أصل من أصوله التي يرتضيها بالصحة ، وما لا يرتضيه بالضعف أو الشذوذ أو غيرها . وجعله ذلك يعني بإبانة العرب والمبدل الحروف وغيرها ، ويرد اللغات الضعيفة ولا يرضى إلا بكلام أهل البادية . وبلغ من تشدده في ذلك أن رد بعض ما قد يخالفه الباحثون^(١) فيه ، وأن عني بنقد اللغويين عناية كبيرة .

ونثر المؤلف آراءه في نقد الألفاظ واللغويين في صراحة وفي أدب في أغلب الأحيان . فهو كثيرا ما يرمى خصمه دون أن يصرح باسمه ، مثل « الباء والياء والطاء كلمة ما أعرفها في صحيح كلام العرب ولو [لا] أنهم ذكروها ما كان لإثباتها وجه . قالوا البيط : ماء الفحل » ، والحاء والضاد والفاء ليس أصلا ولا شغل به . ويقولون تخفيف إذا خضم ، والتخفيف البطيخ فيما يقولون » . فتراه غير بما أعرفها في صحيح ، أو ليس أصلا ، أو يزعمون ، وكان يقول أيضا : ما أحسبها صحيحة^(٢) ، أو لا معول عليها ، أو غيرها أصح ، أو ليست بشيء ، أو إن صحت ، أو لم أربها رواية صحيحة ، أو كل هذا قريب من البطلان بعضه من بعض أو ما شابه ذلك .

٤٢٥ / وكان يصرح أحيانا بأسماء من ينقدهم . وأولهم مرجعه الأول الخليل وكثيرا ما كان يوجه النقد إلى العين لا الخليل مباشرة ، « وفي كتاب الخليل : الترفة : الهنة في الشفة العليا . وهذا غلط إنما هي التفرة » . أو « وفي الكتاب المنسوب إلى الخليل التلم ... وما في ذلك شيء يعول عليه » . وقد يقول « وقد ذكر عن الخليل طمخطيح السحاب انضم بعضه إلى بعض ... وهذا إنما يحتاج في تصحيحه إلى حجة » . وعلل

(١) ٢١٣/٣ ، ١٧٤/٤ .

(٢) ١٩٥/٥ ، ٢٥١/٢ ، ٤٧٠ ، ٤٠٦ ، ٣٩٥ ، ٣٨٩ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٥٩ ، ٤٧/١

الشك في العين باحتوائه على ألفاظ غريبة قال (١) : « وقد ذكر عن الخليل .. أن العكنكع الذكر الخبيث من السعالى ... وأرى كتاب الخليل إنما نظامن قليلا عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات » .

ومهما يكن الحال فابن فارس يقول : « وحكى بعضهم عن الخليل أنه قال هو خنأب مكسورة الخاء شديدة التون مهموزة ، وهذا إن صح عن الخليل فالخليل ثقة (٢) » ويقول عن كلمة ضعيفة مروية عن الخليل (٣) : « وما أحسب هذا من كلام الخليل » مما يدل على تعظيمه له .

ولكن أقسى ما وجه من نقد كان لابن دريد ، رماه بالتوليد ، والذي قاله ابن دريد في الجغب : أنه ذو الشغب فجنس من الإبدال يولده ابن دريد ويستعمله والتدليس (٤) « وأعجب منه اللغة اليمانية التي يدلسها أبو بكر محمد بن الحسن الدريدي » والغلط « قال ابن دريد : وكان الأصمعي يدفع قول العامة هذا مجانس لهذا ، ويقول ليس بعربى صحيح . وأنا أقول : إن هذا غلط على الأصمعي لأنه الذى وضع كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب فى اللغة » ، وقال « وليس لما ذكره ابن دريد أن الشغنة الكارة أصل ولا معنى » . وقال « الجيم والفاء والزاء لا يصلح أن يكون كلاما إلا كالذى يأتى به ابن دريد من أن الجفز السرعة . وما أدرى ما أقول » . وتهكم به « فأما أبو بكر فإنه ذكر ما أرجو أن يكون صحيحا وأراه قد أملاه كما ذكره حفظا فقال جعم يجعم جمعنا إذا لم يشته الطعام . قال : وأحسبه / من الأضداد لأنهم ربما سموا الرجل النهم جعما . قال : ويقال : جعم فهو مجعوم ٤٢٦ إذا لم يشته أيضا . هذا قول أبى بكر ، واللغات لا تجيء بأحسب وأظن » وسمى ألفاظه التى شك فيها طرائف وأعاجيب وهنوات « القاف والعين والزاء ليس فيه إلا طريفة ابن دريد قال : فغزت الإناء : ملأته » « قال ابن دريد : الخزف : الخطر باليد عند المشى ، وهذا من أعاجيب أبى بكر » ورماه بالتوليد فى أبواب معينة قال : « الدال والحاء والزاي ليس بشيء وقال ابن دريد الدحز : الجماع . وقد يولع هذا الرجل بباب الجماع والدفع وباب القمش والجمع » .

ولكن هذا كله لا يمنع من الاعتراف بصوابه حين يعتقد أنه على صواب قال « فأما قولهم لصاحب الصوت إنه لحسن الجرم فقال قوم : الصوت يقال له جرم . وأصح من ذلك قول أبى بكر بن دريد إن معناه حسن خروج الصوت من الجرم » . بل يرجح رأيه

(٢) ٢٢١/٢

(٤) ٣٠٧/٤

(١) ١٢/٤

(٣) ٣٤٦/١

على الخليل أيضا قال : « فأما قولهم : برذونة رغوثة فقد اختلف فيه . فكان الخليل يقول : الرغوثة : كل مرضعة وذكر قول طرفة :

ليت لنا مكان الملك عمرو رغوثة حول قبنا تخور

وكان ابن دريد يقول : فعيل في معنى مفعولة لأنها مرغوثة ، يريد أنه يرتضع لبنها ، ولعل هذا أصح القولين .

ونقد الكسائي أيضا ، قال « قال الكسائي : ثغمة الجبل : أعلاه ، بالثاء . قال الفراء : والذي سمعت أنا ثغمة » ومثله [في عدم الصحة] ما حكى عن الكسائي : تر الرجل عن بلاده : تباعد ، وأثره القضاء : أبعد .

ونقد ابن الأعرابي والمفضل وأبا عبيدة والفراء وأبا عبيد وأبا إسحاق الزجاج والشيباني وأبا زيد والأصمعي . واتبع في النقد طرقات ثلاثة : إصدار الحكم بالضعف كما رأينا في أكثر ما سبق ذكره ، والمقارنة المجردة مثل « ويقال منه امرأة سيفانة ... قال الخليل بن أحمد : لا يوصف به الرجل . وحدثني علي بن إبراهيم عن علي بن عبد العزيز ، عن أبي عبيد عن الكسائي : رجل سيفان وامرأة سيفانة » والمقارنة مع

٤٢٧

الترجيح سواء اعتمد على لغوى آخر مثل « وقول ابن محكان :

فنشئ الجلد عنها وهي باركة كما تنشئ كفا قاتل سلبا

ففيه روايتان : رواه ابن الأعرابي قاتل بالقاف ، ورواه الأصمعي بالفاء ، وكان يقول : السلب : لحاء الشجر ، وبالمدينة سوق السلايين . فذهب إلى أن القاتل هو الذي يقتل السلب . فسمعت علي بن إبراهيم القطان يقول : سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلب يقول : أخطأ ابن الأعرابي ، والصحيح ما قاله الأصمعي « أو اعتمد على نفسه مثل « عن أبي عبيد عن الأصمعي قال : ربما سموا عود الطيب رندا ، يعني الذي يتبخر به قال : وأنكر أن يكون الرند الآس . وقال الخليل : الرند : ضرب من الشجر يقال هو الآس ... فأما قول الجعدي :

أرجات يقضمن من قضب الرند يد بشفر عذب كشوك السيل

فإنه يدل على أن الرند ليس بالآس .

الجماز :

ومن الظواهر البارزة في المقاييس عناية المؤلف بالعبارات المجازية وهو ينبه عليها ويصرح بأنها من الجماز أو المستعار أو المشبه أو المحمول ، وقد يضعها في آخر المادة . قال في آخر مادة دعو : « ويحمل على الباب مجازا أن يقال : دعا فلانا مكانا كذا إذا قصد

ذلك المكان ، كأن المكان دعاه . وهذا من فصيح كلامهم قال : ذو الرمة :
دعت مئة الأعداد واستبدلت بها خناطيل آجال من العين تحذل
وقال في أول مادة « ذوق » : « الذال والواو والقاف أصل واحد ، وهو اختيار
الشيء من جهة تطعم ثم يشتق مجازا فيقال ذقت المأكول أذوقه ذوقا وذقت ما عند فلان
اختبرته » .

٤٢٨ / أما عن المستعار فقال في آخر مادة « رجل » قبل الشاذ فيها : « فأما قولهم ترجل
النهار : إذا ارتفع ، فهو من الباب الأول كأنه استعارة أى أنه قام على رجله . وكذلك
رجلت الشعر هو من هذا كأنه قوى . والرجل مشتق من هذا أيضا لأنه إذا نُصب
فكأنه أقيم على رجل » وقال في آخر مادة « رجم » : « والذي يستعار من هذا قولهم :
رجمت فلانا بالكلام : إذا شتمته » وابن فارس يضع المستعار في آخر مواده في أغلب
الأحوال ..

والمشبه قال عنه : « فأما قولهم لما ابيض ظهره من الدواب أرخل فهو من هذا أيضا
لأنه يشبه بالدابة التى على ظهرها رحالة والرحالة السرج » وقال : « والأرحاء :
الأضراس وهذا على التشبيه أى كأنها تطحن الطعام ، ويقال على التشبيه أيضا للقطعة
من الأرض الناشئة على ما حولها مثل النجفة : رحي » والمؤلف يضع هذه التشبيهات
قبل الاستعارات .

وأخيرا المحمول « الزاء والمهزة والميم أصل يدل على صوت وكلام ، فالزأمة :
الصوت الشديد ... وما يحمل عليه الزأم الذعر ، ويقال : أزأمته على كذا أى
أكهرته » وقال : « الحلم : صفار انقردان . والحلمة : دوية . والمحمول على هذا
حلمنا الثدى » .

كل هذه الأنواع المجازية يميل إلى تأخيرها في المواد فلا يضع بعدها إلا الشاذ عن
أصوله . وربما لا يصرح المؤلف بأن الصيغة التى يتناولها مجازية ، ولكنه يشير إلى ذلك
بعبارة نفهم منها ما يريد ، يقول : « خزمت البعير : إذا جعلت في وتره أنفه خزامة من
شعر ، وعلى هذا القياس تسمى شجرة من الشجر خزمة وذلك أن لها لحاء يفتل منه
الحبال ، والحبال خزامات » فعبارة : وعلى هذا القياس ، تفهمنها معنى التشبيه وخاصة
أنه شرحه بعد ذلك .

ويتصل بهذه العبارات المجازية الأساليب الخاصة مثل « ما بالدار دُعوى » وه هو
لك منى على جبل الذراع ... ذرع لى فلان شيئا من خير » وما يضاف إلى أم وابن
وأمثال ذلك . فقد عنى به المؤلف كما عنى به ابن دريد من قبل .

٤٢٩ / الظواهر في المواد : تعدد الأقوال :

أول الظواهر التي نراها في مواد المقاييس اشتغالها على أقوال متعددة لكثير من اللغويين كأنما يريد المؤلف أن يأتي لأصوله التي استنبطها بالأدلة المتنوعة من مراجع مختلفة ، حتى لا يتهمه أحد بأنه يسير في ركاب واحد أو اثنين من العلماء . فكثرت الأقوال التي نجدها عنده ولا نجدها عند الخليل وابن دريد على الرغم من ميله إلى الاختصار . بل انفرد ببعض ألفاظ دون بقية المعاجم ^(١) ، لأن المراجع التي أخذها منها من الرسائل الصغيرة لم يصل إلينا كثير منها .

وقد أورد في كثير من الأحيان أقوال اللغويين دون نسبة صريحة اكتفاء بعبارة مبهمه مثل قالوا ، ويقال ، وقيل . ومهما يكن من أمر فإنه أكثر من الخليل وابن دريد احتفالا بأقوال غيره من اللغويين وأكثر تصريحاً بأسمائهم . فهو قريب الشبه ببعض الشيء بالقالى .

وعنى بإيراد أقوال الخليل وابن دريد خاصة إلى جانب غيرهما من اللغويين . وسمى العين والجمهرة « الكتائين » فبناءً أسك موجود « فى الكتائين » ، وثب « كلمة ليست فى الكتائين » و« نغم ... لم أجده فى الكتائين » . ولكن عنايته بال خليل أكثر وثقته به أكبر كما يتضح من المقدمة ومن المواد ، إذ يلتزمه ويأخذ معظم ما فى مواده أحيانا منه دون أن يشير ^(٢) إلى ذلك ، ومع التصريح كثيرا ، كما يظهر من فهرس الأعلام الذى ألحقه محقق الكتاب به . وكان يحافظ على النص أحيانا ، ويتصرف فيه بما لا يغير معناه فى أحيان أخرى ، إذ كان أميل إلى الاختصار ^(٣) ، وكان يميل إلى أن يزيد فيه ما يوضح مقياسه . وأدى ذلك إلى وجود بعض عبارات منسوبة إلى الخليل غير موجودة فى نسخة العين المطبوعة ^(٤) ، إلى جانب اضطراب نسخ هذا الكتاب . وكذا كان حال المؤلف مع ابن دريد حتى فى إيراد بعض أشياء ليست فى النسخة المطبوعة من الجمهرة . ولم يفد المؤلف من مواد الخليل وابن دريد وحدهما بل من شواهدهما أيضا فأكثر من الاستعارة منها وإن جدد فى بعضها ، وحذف بعضها الآخر اختصارا .

٤٣٠

(١) ١٠٦/١ ، ١٧٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٤٩٦ وغيرها .

(٢) انظر عقف وكعس وعش وغيرها فى العين والمقاييس .

(٣) انظر عقف ، عقب ، عقل فى كتابيهما .

(٤) انظر عقم ، عقل ، جعن ، فى الكتائين .

وعنى المؤلف بعض الشيء بالدخيل من الألفاظ حتى يبين أنه خارج عن أصوله التى لا ينقاس لها إلا اللفظ العربى الصميم . وكان يحكم بالتعريب وبنه أحيانا على اللغة التى عرب اللفظ منها ، ويأخذ ذلك من الخليل أو ابن دريد أو غيرهما دون أن يبين إلى من رجع فى حكمه . وبخلاف ذلك كانت عنايته بلغات القبائل العربية ضئيلة ، وترك أكثر ما ذكره الخليل وابن دريد منها^(١) . وسبب ذلك أنها لا تتصل بالهدف الذى يرمى إليه ، وشكه فى كثير منها ، وخاصة ما نسب إلى اليمن لعدم اتساقه مع أصوله^(٢) . وكان من أثر ذلك أن نقد اللغات اليمنية التى أتى بها ابن دريد نقدا مرا ، وحذف كثيرا مما ذكره الخليل منها ، ولم يبق إلا ما سار على أصول العربية الشمالية^(٣) . وينطبق القول نفسه على أعلام الأشخاص والقبائل والأماكن فهى قليلة عنده .

مأخذ :

أهم ما يؤخذ على مقاييس ابن فارس صعوبة ترتيبه وما أدى إليه من اضطراب ، ونعالج ذلك فى مأخذ المدرسة كلها . أما هنا فأشير إلى مأخذ لا تتصل به مثل اضطرابه فى تقسيم المواد بحسب أصولها فكثيرا ما أتى بأشياء تتصل بالأصل الثانى فى القسم الأول ، والثالث فى الثانى وما إلى ذلك . ولعله لو جعل لكل قسم منها رقما يساير / موضع أصله ما اضطرب . وعلى هذا النهج تسير المعجمات الغربية الحديثة ، ٤٣١ والمعجم الكبير الذى يخرج المعجم اللغوى .
وأوقعه ميله إلى الاختصار فى عدة أمور تؤخذ عليه ، مثل عدم شرح بعض الألفاظ وعدم نسبة ما يقتبس إلى صاحبه ، وتصرفه فيه لاختصاره ، وإن حافظ على المعنى . وسبب كل ذلك غرضه الذى كان يرمى إليه ومنهجه . ولكننا نعد من حسناته أنه نسب الألفاظ النادرة أو التى انفرد بها بعض الرواة إلى قائلها .
وكان من آثار ميله إلى إيراد أقوال كثير من اللغويين فى اللفظ الواحد أن كرر المعنى الواحد لبعضها مع نسبة كل واحد منها إلى لغوى مختلف فى كل مرة بدون أية زيادة^(٤) . وكرر ذات مرة إحدى مواده مرتين بدون سبب ظاهر^(٥) .

(١) ١١٥/٣ ، ٣٣٤ ، ٢٧٧ ، ٢٥٢/٢

(٢) ٢٨٥ ، ٢٤١/٣ ، ٢٨٥/٢

(٣) ٣١٣/٣ ، ٢٣٥ ، ٤٠١/٢

(٤) ٣٧٣/٤ ، ١٧/١ وغيرهما

(٥) ٤٩٩ ، ٤٩٨/١

ومجمل القول فى المقاييس أنه ليس معجما عاما للغة ، وإنما هو معجم خاص يدافع عن فكرة بعينها ، فتشكل منهجه وفقا لها . ولكنه برغم ذلك أفاد المعاجم العربية فى المادة والمنهج . أما المادة فقد أتى فيها بأشياء كثيرة ليست عند الخليل وابن دريد اللذين سبقاه فى التأليف ، وإن كان معاصروه يفوقونه كثيرا فى هذه الناحية كالقالى والأزهرى . وأما المنهج فقد طرح فكرة التقاليد للمرة الأولى ، ونظم الأبواب تنظيما يكاد يكون محكما ، وقدم للمعجمات فكرتى الأصول والنحت اللتين أفاد منهما خاصة الصغانى فى العباب والسيد مرتضى الزبيدى فى التاج ، كما قدم لهم أيضا نقده لألفاظ السابقين من أصحاب المعاجم

الفصل الثالث

كتاب المُجَمَّل

لأحمد بن فارس

دل كتاب المقاييس على نضج الدراسات اللغوية وبلوغها مرتبة التصنيف على أسس فلسفية لغوية ، ولكنه لم يحز من الشهرة ما حازه رفيقه « مجمل اللغة » للمؤلف نفسه . ويشترك الكتابان في المادة التي يحتويان عليها ، على وجه الإجمال في المجمل ، ونوع من البسط في المقاييس ، ولكنهما يختلفان في طريقة عرض هذه المادة . وذلك هو الخلاف الأكبر بينهما تدور حوله خلافات واتفاقات أخرى كلها نابعة من الهدف الذي رمى إليه المؤلف في كل منهما .

هدفه :

فالمقاييس كما رأينا لم يكن معجما لغويا أو بعبارة أدق لم يكن يرمى إلى مجرد جمع اللغة وتصنيفها في مواد مرتبة ليسهل على من لا يعرف معنى لفظ من الألفاظ البحث عنه ، ومعرفة ما يجهل ، وإنما كان يرمى إلى استجلاء أصول المواد . أما المجمل فلا ينظر فيه إلى شيء من ذلك ، وهمه الأوحد هم المعاجم الخالصة : الجمع والترتيب ، ومُتْناء تيسير الوصول إلى ما يريد الباحث . ولكن أمنية التيسير والتقريب دفعته إلى طريق خالف فيه من قبله من أصحاب المعاجم . فالتيسير الذي دفع ابن دريد قبلا إلى اطراح ترتيب الخليل ، دفع ابن فارس إلى مخالفة الاثنين لا في الترتيب بل في الميدان الآخر للمعاجم أعنى به ميدان الجمع . فلم يجمع المواد والصيغ والشواهد ويستكثر منها جهده بل أراد فيها الإجمال ، لأن الإكثار رُمى بسابقه في أحضان الاضطراب والتشعب .

وقد صرح المؤلف بكل ذلك في مقدمة كتابه حين قال (١) « فإنك لما

/أعلمتني رغبتك في الأدب ومجتك لعرفان كلام العرب ، وأنت شامتت الأصول
الكبار ، فراغت ما أبصرته من بعد تناولها وكثرة أبوابها وتشعب سبلها ، وخشيت أن

(١) انظر أيضا ٤٧/١ ، ١٣٠ .

يلفتك ذلك عن مرادك ، وسألتني جمع كتاب فيه ، يذللك صعبه ويسهل عليك وعره ، أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب ، يقل لفظه وتكثر فوائده ، ويبلغ بك ظرفا مما أنت ملتتمسه ، ولذلك سماه المجمل .

كذلك رمى ابن فارس في مجمله إلى تدوين الواضح والمشهور والصحيح من الألفاظ حسب . أما الغريب وغير الصحيح . فلا عناية له به . وذكر ذلك صراحة في أول كتاب الجيم قال : « وقد ذكرنا فيه الواضح من كلام العرب والصحيح منه دون الوحشي المستنكر ، ولم نأل في اجتناء المشهور الدال على غريب آية أو تفسير حديث أو شعر . والمتوخى في كتابنا هذا من أوله إلى آخره ... ذكر ما صح من ذلك سماعا ، أو من كتاب لا يشك في صحة نسبه ، لأن من علم أن الله تعالى عند مقال كل قائل فهو حري بالتحرج من تطويل المؤلفات وتكثيرها بمستنكر الأقاويل وشنع الحكايات وثبّات الطريق . فقد كان يقال : من تبع غرائب الحديث كذب . ونحن نعوذ بالله تعالى من ذلك وإياه نسأل التوفيق للصدق ، وإليه نرغب في الصلاة على محمد وآله . » وقال في آخر المجمل : « اقتصرت على ما صح عندي سماعا ومن كتاب صحيح النسب مشهوره ولولا توخى ما لم أشكك فيه من كلام العرب لوجدت مقالا . » ويظهر من العبارتين السابقتين أن توخيه الصحة كان من الأمور التي دفعته إلى الاختصار والإجمال ، ولولا ذلك لوجد متسعا للقول والاستكثار بالمستنكر والشنع .

مراجعته :

ذكر المؤلف في صدر باب الهمزة أسماء اللغويين الذين رجع إليهم وهم كثيرون وأشهرهم الخليل والأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد وأبو عمرو الشيباني وأبو عبيد وابن دريد الأزدي ، وقال عنهم : « دخل كلام بعضهم في كلام بعض ، ولم يعد ما ألفناه في كتابنا هذا مقال جماعتهم وإن كان أحدهم قد زاد في التصاريق والشواهد على الآخر . » / ويتضح من ذلك أنه لا يدعى لنفسه جمعا أو قياما بمحاولات للتعرف على ما لم يعرفه العلماء قبله من ألفاظ ، وإنما يعتمد اعتمادا واضحا عليهم مكنتها بجهودهم في ذلك الميدان .

فنهجه :

اتبع المؤلف في هذا الكتاب الترتيب الذي اتبعه في المقاييس بدون أدنى تغيير فلا حاجة بنا إلى وصفه ثانية ولا إلى وصف الكتاب نفسه ، ما عدا نظرة سريعة على

المقدمة ثم نحلل مادتي « عقق وهقع » :

وصف المقدمة :

يستهل الكتاب بمقدمة فى صفحة واحدة بين فيها هدفه فى الكتاب وسبب تسميته بالمجمل والخصائص التى يمتاز بها ومنهجته فقال : « فمن مرافق هذا الكتاب قرب ما بين طرفيه وصغر حجمه ومنها حسن ترتيبه ، وفى ذلك توطئة مسيل مذاكرة اللغة ، ومنها أمانة قارئه المتدبر له من التصحيح ، وذلك أنى خرجته على حروف المعجم فجعلت كل كلمة أولها همزة فى كتاب الهمزة ، وكل كلمة أولها باء فى كتاب الباء حتى أتيت على الحروف كلها . فإذا احتجت إلى الكلمة نظرت إلى أول حروفها فالتستها فى الكتاب الموسوم بذلك الحرف فإنك تجدها مضمورة فى الحاشية ومفسرة من بعد » .

ومن الطبيعى أن الكتاب الأول فى المعجم « كتاب الهمزة » وقد صدره المؤلف بذكر المراجع التى روى عنها . ولا يريد بذلك أنها مراجعه فى كتاب الهمزة وحده بل فى الكتب كلها التى يتألف منها المجمل . وكما صدر المؤلف حرف الهمزة بالمراجع صدر بعض الحروف الأخرى بقواعد تتصل بها .

تحليل المواد :

يفتح ابن فارس المادة الأولى بما افتتحها به الخليل مرتباً ومختصراً « عقق الرجل عن ابنه يعق عنه : إذا خلق عنه عقيقته ، وذبح للمساكين شاة . والشاة المذبوحة ٤٣٥ والشعر كلاهما عقيقة ، ولا تكون العقيقة إلا الشعر الذى يولد به ، وهى العقة أيضا » : ويرى الباحث أن ابن فارس حذف الشواهد الحديثة والشعرية اختصاراً . ويقول : « وعقيقة البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه ، وتسمى السيوف عقائق تشبيهاً بها » والعبارة الأولى من العين ، والثانية من « الجمهرة » ، وحذف الشاهد الشعرى أيضاً .

ويقول « انعق البرق : إذا تسرب فى السحاب ، وهذى سحابة عقاقة » وأولاهما عن الخليل أيضاً بالنص وثانيتهما عن ابن دريد .

« والعقيق : خرز ، وواد بالحجاز » والمعنيان من الخليل يتصرف وجمع وإيجاز ، ولا تذكر الجمهرة والمقاييس غير المعنى الثانى مع شاهد مأخوذ من الخليل أيضاً .

« وانعق الغبار : سطع » عن الخليل وهو فى المقاييس أيضاً مع شاهد مأخوذ من

رجز العجاج فيهما . ولم يورد ابن دريد هذا التفسير أيضا .
ويترك هذا الفعل المزيد بحرفين إلى المزيد بحرف واحد « وأعقت الحامل : إذا
نبتت العقيقة في بطنها على ولدها ، وهى معق وعقوق ، وجمع العقوق هذه عقق » .
وهذا التفسير هنا وفي المقاييس مأخوذ بالنص تقريبا عن الخليل . أما ابن دريد
فخالف الخليل في ظاهر عبارة التفسير ، وإن وافقه في حقيقة مدلولها .
وقد يبحث عن أصل المادة ، كما هى طريقته فى المقاييس « قال بعضهم :
وأصل العق الشق ، يقال شق ثوبه وعقه ومنه العقوق » ويظهر من المقاييس أن
بعضهم المشار إليه هنا هو الخليل وإن كان هناك بعض الشك فى صحة هذه النسبة .
وعلى أية حال فالأصل متفق عليه عند الجميع .

ثم زيادة عما فى العين والجمهرة والمقاييس « وعق الرجل بسهمه فى الهواء ويقال
٤٣٦ / إنما هى عقى تعقية » ويلاحظ أنه لم يفسر هذه الصيغة الزائدة وذكر القول الثانى
فيها ليعلل عدم وجودها فى المعاجم السابقة .

ويرجع إلى الخليل « وعقق فى قوله ذق عقق^(١) هو العاق وجمعه عققة » والعبارة
كلها مختصرة من العين وهى تفسير لقول أبى سفيان لحمزة الشهيد فى موقعة أحد
كما أبان الخليل .

ثم زيادة أخرى « والعقوق : مكان ينعق عن أعلاه النبت والجمع أعقة » وهذا
التفسير موجود فى المقاييس أيضا ، ولكنه لم يذكر الجمع هناك .

ومثل لا يوجد إلا فى المقاييس أيضا « وكلفتى الأبلق العقوق مثل لما لا يكون
لأن الأبلق ذكر والعقوق الحامل . ويقال : إن العقاق الحمل نفسه ، ويكسر أوله .
وقيل : إن الأبلق العقوق هو الصبح ، لأنه ينشق » والتفسير مجمل هنا ، أما المقاييس
فيفصله ، ويبين أن التفسيرين يختلفان بحسب مثلين مختلفين هما ما ذكر هنا ،
وثانيهما أشهر من الأبلق العقوق ، وهو الذى يستقيم من تفسيره بالصبح .

وتفسير آخر للعقوق ينفرد به المجمل « وكان بعضهم يقول إن العقوق الحائل
أيضا ، وذهب إلى أنه من الأضداد » .

ثم صيغتان يشترك فيهما مع القاييس « وعواق النخل : رواده ، وهى فسلان
تنبت معه ، ويقال : إن العقيقة الماء القليل فى بطن الوادى » ولكن تفسير أولاهما فى
المقاييس أطول وأوضح ، ويستشهد على ثانيتهما بيت من شعر كثير ، ويبين طريقة

(١) فى الأصل : ذق عقق . تحريف .

اشتقاقها .

وصيغة من ابن دريد « والعقة : الحفرة فى الأرض ، قاله الدريدى » .

وتختم المادة بصيغة تشابه مقلوبها « ويقال أعق الماء ، كما يقال أقع ، إذا ملح » . ويوجد ما يشبه هذا فى الجمهرة والمقاييس .

وتبين لنا هذه المادة أن المجمل والمقاييس يتفقان فى أكثر الصيغ التى يذكرانها

٤٣٧ / ثم ينفرد كل منهما بأشياء ولكن ما انفرد به المقاييس هنا أكثر مما ينفرد به المجمل . ويعتمد الاثنان على العين والجمهرة اعتمادا كبيرا ، وخاصة العين . ولكنهما يأتیان أحيانا بصيغ لم يوردها الخليل ولا ابن دريد ، وقد ينفرد المجمل وحده بصيغة لم تأت فيها جميعا . ويتصرف المجمل فى اقتباساته من العين والجمهرة ، فيجمع الأقوال المختلفة ويختصر ويحذف الشواهد ، وقد يغير فى العبارة ، والمقاييس أكثر عناية بالأمثال . وأخيرا يتفق المجمل مع المقاييس فى ذكر الصيغ التى تتفق مع مقلوبها فى المعنى فى آخر المادة ، مثل أقع وأعق .

أما المادة الثلاثية « هقع » فيختصرها ابن فارس من الخليل وابن دريد ويستهملها بقوله : « الهقعة : نجم من منازل القمر » وهى بالنص فى المقاييس ، وقد اختصرها من العين .

« والهقعة : دائرة » وهذا التفسير مخل ، فالهقعة كما يقول فى المقاييس « دائرة تكون بزور الفرس » وهى أوضح من ذلك فى العين . وتختم المادة بتفسير موجود عند ابن دريد « يقال : اهتقع لونه مثل امتقع » والعبارة نفسها فى المقاييس والجمهرة .

ولم يذكر المؤلف فى المجمل الشاهد الموجود فى المقاييس والعين ، كما لم يذكر كثيرا من الصيغ التى انفرد بها ابن دريد دون الخليل واكتفى بما اتفقا عليه ، ما عدا ما ذكره أبو زيد . ويظهر لنا فى هذه المادة أن الاختصار قد يبلغ بابن فارس إلى مرتبة الإخلال بالتفسير .

ظواهر : الاختصار :

٤٣٨ حين نحاول أن نتبين الظواهر التى تبرز فى المجمل ، وقد تميزه عن المعاجم الأخرى نرى أولها وأهمها الإجمال والاختصار : / وفى سبيل هذا الإجمال لجأ المؤلف إلى حذف الشواهد والاختصار على المشهور منها إن أورده ، واختصار (المعجم العربى — ٢)

التفسيرات ، وعدم تتبع الاختلافات ، أو جمعها في قول متحد ، والإقلال من الصيغ ، وذكر المعروف منها حسب . وكل ذلك يعترف به المؤلف في مقدمة الكتاب ، وفي تضاعيفه أيضا . وقد أدخل بهذا القصد في الصيغ التي تتعدد معانيها إذ كرر الصيغة مع كل معنى جديد . وكان الأولى به ألا يكررها ما دام يريد الاختصار ، ويكتفى بذكرها مرة واحدة ، ويعقبها بالمعاني المختلفة مثال ذلك يقول في مادة « عوهج » ، « العَوْهَج : ظبية حسنة اللون . والعوهج : النعامة . والعوهج : الناقة الفتية . والعوهج : الحية » ، ويقول في مادة « عهق » « العَوْهَق : الغراب الأسود الجسيم . والعوهق : البعير الأسود . والعوهق : اللازوردى . والعوهق : فحل كان في الزمن الأول . والعوهق : الثور الذى لونه إلى السواد . والعوهق : الخطاف الجبلى الأسود ... والعوهق : خيار النبع . والعوهق من الظباء : الطويلة المديدة ، وهو بدل من الجيم في العوهج ، قاله ابن الأعرابي . ويتضح الفرق بارزا حين نقرن هذه العبارة بما يقوله مؤلف آخر كان يريد الاختصار أيضا ، ذلك هو الفيروز آبادى فى قاموسه يقول : « والعوهج : الطويل العنق من الظلمان والنوق والظباء ، والناقة الفتية ، والطويلة الرجليين من النعام ، والظبية فى حقوبها خططان سوداوان ، وفحل إبل كان لمُهْرَة » .

ومما يتنافر مع الإيجاز الذى ينشده ذلك السند الطويل الذى كان يصدر به بعض الألفاظ ، وكان من حقه أن يكتفى بسرده للمراجع فى مقدمة الكتاب ، ولا يحمل المعجم نفسه عنعنات طويلة (١) .

٤٣٩ / الصحيح :

الظاهرة الثانية فى الأهمية عناية المؤلف بالصحيح من الألفاظ وحده كما فى أقواله السابقة ، واشتهر المؤلف بذلك فقال عنه السيوطى (٢) : « وكان فى عصر صاحب الصحاح ابن فارس فالترزم أن يذكر فى معجمه الصحيح » . وجعلته هذه النظرة يقتصر على الواضح المعروف من الصيغ والألفاظ ، ولا يتكثر ويغرب ، أى أن التزامه الصحة كان من العوامل التى دفعته إلى الاختصار وعدم ذكر الغريب من الألفاظ . ودفعه هذا أيضا إلى نقد ما شك فيه يقول : « ذكر بعضهم أن التشخة القليل من اللبن . يقال ما بقى فى الإناء تشخة ، ولم أسمعها فيها نظر » ويقول : « وقال

(١) انظر ١٧٧ ، ٢١٦ وغيرهما .

(٢) المزهر ١/ ٥٠ .

بعضهم : التحسب : دفن الميت تحت الحجارة قال « غداة ثوى فى الرمل غير مُحسب » وهذا فيما أحسب غلط لأن المحسب الموسد « ويقول » يقال : جاء فلان وفى رأسه حُطّة ، والعامّة تقول حُطّية ، وهو خطأ « وقد يصرح بأسماء اللغويين الذين ينقدهم فيقول (١) : « قال ابن دريد : القزب : الصلابة والشدة . قُزِبَ الشيء : صلب ، لغة يمانية قال : ولولا حسن الظن بأهل العلم لترك كثير مما حكاه ابن دريد » ويذكرنا قوله هذا بما كان يقوله عنه فى المقاييس . ويقول « المُنْقَب : الطريق العظيم ، قاله أبو عمرو ، والصحيح المُنْقَب » ويقابل بين أقوال اللغويين المختلفة مثل « أخبرنا القطان عن على بن عبد العزيز عن أبى عبيد عن الفراء عن الكسائى : ثَمَغَةُ الجبل : أعلاه بالناء . قال الفراء : والذى سمعت أنا ثَمَغَةُ بالنون . ولكن النقد فى المجمع قليل هزيل بالنسبة لما فى المقاييس ، بل يذكر المؤلف فى المجمع أشياء كثيرة مما نقده فى المقاييس .

ومهما يكن من أمر فقد أدخل المؤلف بالتزامه الصحة أيضا ، فأورد أنواعا تتنافى معها . أورد المولد مثل قوله فى المجمع : « الحذقة : إظهار الحذق وادعاء أكثر مما عندك » / ويقول عنها فى المقاييس : أظنها ليست عربية أصلية وإنما هى مولدة « وأورد الإسلامى مثل « قال ابن الأعرابى : لم يسمع قط فى كلام الجاهلية ولا فى شعرهم فاسق » . وهذا عجيب ، وهو كلام عربى ولم يأت فى شعر جاهلى « وقد نتسامح فى كل هذا ، ولكننا لا نتسامح فى روايته المريب فى رأيه يقول : « يقال الأترور : الغلام الصغير فى قوله « من عامل الشرطة والأترور » « ويقول عنها فى المقاييس : « وكذلك قولهم إن الأترور الغلام الصغير . ولولا وجداننا ذلك فى كتبهم لكان الإعراض عنه أصوب . وكيف يصح شيء يكون شاهده مثل هذا الشعر :

أعوذ بالله وبالأُمير من عامل الشرطة والأترور «

ويقول : « التلام : التلاميذ أسقطت الذال ، والتلام : غلمان الصاغة ، ولا واحد لهم » ويقول عنها فى المقاييس : « الناء واللام والميم ليس بأصل ولا فيه كلام صحيح ولا فصيح . قال ابن دريد فى التلام : إنه التلاميذ ، وما فى ذلك شيء يعول عليه . ويقول « تاخت الإصبع مثل تاخت » ويقول فى المقاييس « ذكر فى كتاب الخليل حرف أراه تصحيفا قال : تاخت الإصبع فى الشيء الرخو . وإنما هذا بالناء

ثاقت . وأمثال ذلك كثيرة ، مما يدل على نضج النقد في المقاييس .

اللغات والمعرب :

ولم ينس ابن فارس أن يعنى — كغيره من اللغويين — باللغات الواردة فيما يتناوله من ألفاظ ، وبالمعرب والدخيل منها والتنبيه عليه . فتراه يقول : « وأهل اليمن يقولون جَحَّ الشيء : إذا بسطه أو سحبه . قال ويسمون القضاء الجَحَّ ، كذا قال ابن دريد » فيأخذ لغات اليمن عن الذى أكثر منها (ابن دريد) ويقول : « الحجمة : العين بلغة اليمن » . ويقول : « قال ابن دريد : الجَفَز : السرعة فى لغة اليمانيين ... قال ابن دريد الجِفَس : لغة فى الجيس وهو الضعيف » . ويقول : « الأَرَاريس الزراعون ، وهى لغة شامية ، والواحد أريس » .

٤٤١ / أما المعرب فهذه بعض أمثلة منه قال : « الآجَر : الذى يُنَى به فارسى معرب وقد جاء فى الشعر « شاده بالآجر » وهو ينظر إلى المعرب الذى ورد فى الشعر القديم نظرة عالية . وقال : « وتأريخ الكتاب كلمة معربة معروفة » وقال : « أشل دخيل : وهو جنس من الذرع » وقال : « أشنة دخيل : وهو ضرب من الطيب شئ مثل الخنوط » .

المجمل والمقاييس :

بالرغم من اتفاق المجمل والمقاييس فى أكثر موادهما وصيغهما ، يختلفان فى أكثر الظواهر البارزة فيهما ، لاختلاف الفكرة التى يقوم عليها كل منهما واختلاف منهجيهما تبعاً لذلك . فالمقاييس أكثر اهتماماً بالأقوال المختلفة التى أدلى بها اللغويون فى كل لفظة ، وأميل إلى ترتيب المادة بحسب الأصول التى تنقسم إليها معانيها ، وأكثر إيراداً للشواهد والأمثال واستقصاءً للأخيرة منها ، وأعظم عناية بالعبارات المجازية والتعبيرات الخاصة والمعانى الفرعية ، وأشد اهتماماً بنقد الألفاظ وإبانة زيفها وصحیحها ، وأنضج حكماً فى كل ذلك . والأمر الوحيد الذى يتفوق المجمل على المقاييس فيه هو العناية بالأعلام فى كل مادة . والسبب فى ذلك أن ابن فارس كان لا يدخل الأعلام فى أصوله إذ أن الصلة بينها وبين المواد التى يرجح أنها مشتقة منها غير ظاهرة ولا واضحة .

ولهذا النضج الظاهر فى الفكرة والمنهج والإخراج أوافق الأستاذ المحقق

عبد السلام محمد هارون في أن ابن فارس ألف المقاييس بعد المجلد بزمين ، إذ قال مدلا على ذلك (١) : « لا يساورني الريب أن المقاييس من أواخر مؤلفات ابن فارس فإن هذا النصح اللغوي الذي يتجلى فيه من دلائل ذلك ، كما أن حمل ذكر هذا الكتاب بين العلماء والمؤلفين من أدلة ذلك . ولو أنه أتيح له أن يحيا طويلا في زمان مؤلفه لاستولى على بعض الشهرة التي نالها صنوه المجلد . وأستطيع أن / أذهب أيضا إلى أنه ألف المقاييس بعد تأليفه المجلد فإن الناظر في الكتابين يلمس ٤٤٢ القوة في الأول ويجد أن ابن فارس في المجلد إذا حاول الكلام في الاشتقاق فإنما يحاوله في ضعف والتواء ... وهو في المجلد يترك بعض مسائل اللغة على علاقتها ، على حين ينقدها في المقاييس نقدا شديدا . وأضيف إلى ذلك أنه ألفه قبل الصحابي ، إذ ذكره فيه غير مرة .

وبالرغم من هذه الفروق الشاسعة بين المقاييس والمجلد مال الناس إلى ثانيهما وعنوا به كل عناية ، ولم يلتفت كثير منهم إلى وجود الأول ، ولم يحاول أحد أن يسير على الخطة الرائعة التي ابتكرها أو يكمل الفكرة التي بنى عليها .
ما أخذ :

يرجع أكثر ما أخذ على المجلد إلى الأسس التي يشترك فيها ومدرسته ، ولكنه يتفرد ببعضها أيضا ، وهي التي نعني بإجمالها هنا .

أهم هذه المآخذ إخلاله بمنهجه ، فهو يرمى إلى الاختصار واختيار الصحيح من الكلام ، ولكنه يفعل ما يناهضها أحيانا . إذ يكرر اللفظ الواحد عدة مرات لتعدد معانيه وكان الأولى به ألا يكرره ، ويصدر بعض الألفاظ بسند طويل لرواتها ولا تحتمل المختصرات ذلك . ويختار من الألفاظ ما يشك هو نفسه فيه وينقده نقدا عنيفا في المقاييس . وربما كان سبب ذلك عدم تنبهه لهذا في أثناء تأليفه المجلد ، إذ هو سابق على المقاييس في غالب الظن .

وهناك مآخذ آخر اضطره إليه منهجه أو بالدقة التزامه الاختصار . فقد أدخل بتفسير كثير من الألفاظ ، إذ قصر التفسير على كلمة أو كلمتين لا توضيح المعنى تماما ، وترك التفسير تماما في بعض الأحيان ، كما في أدر وحوك وحيض وما شابههما .

وخلط بين المعتل والمهموز فوضع بوس في بؤس ، وجسأ في جسو ، وجنأ وتجنأ / ٤٤٣
والمجنأ في جنى ، وكثير غيرها . وقد تنبه إلى ذلك في بعض الأحيان ، فنبه على
أن اللفظة مهموزة ، أو أنه وضعها هنا لصورتها الظاهرة وحدها ، ولكنه لم يفعل ذلك في
كل مرة .

وصفوة القول في المجمع إنه اختار ما في العين والجمهرة وبعض المراجع الأخرى
وسرده سردا مختصرا خفيف الحمل ، ووضع في ترتيبه الجديد فهو من الكتب التي
لا شك أنها أفادت المبتدئين في دراسة اللغة في عهده فائدة كبيرة ، فهو شبيه بالمعاجم
الصغيرة التي يستعملها طلبة المدارس عندنا في هذه الأيام .

الفصل الرابع

خصائص المدرسة وعيوبها

لم تضم هذه المدرسة إلا المعجمات الثلاثة السابق ذكرها ، ولا تتضح بينها الرابطة المشتركة وضوحها في معجمات المدرسة السابقة عليها بسبب التطور السريع الذى قام به أحمد بن فارس فى معجمه ، فالرابطة الوحيدة التى تصل بين أفرادها هى الترتيب على الألف باء والأبنية معا ، مع التدرج من أول الكلمة إلى آخرها .

هدفها ومنهجها :

ولكنها تختلف بعد ذلك اختلافا كبيرا فالجمهرة تقسم بحسب الأبنية أولا ، ثم يقسم كل بناء إلى الحروف . أما المقاييس والمجمل فيقسمان وفقا للحروف أولا ، ثم يقسم كل حرف إلى أبنية . والأبنية فى الجمهرة كثيرة مختلطة ، وعند ابن فارس قليلة محكمة . والجمهرة تراعى التقاليد ، وابن فارس يطرح ذلك فى معجمه . وابن دريد لا هدف له فى معجمه إلا الجمع كبقية أصحاب المعاجم ، أما ابن فارس فله هدف خاص فى معجمه .

وقد كان التطور الطبيعى لهذه المدرسة أن يظهر الترتيب الألف بائى الموجود فى المعجمات الحديثة وفى أساس البلاغة للزمخشري وإعمال الأبنية وجمعها معا . ولكن ظهور ديوان الأدب للفارابى الذى اكتشف نظاما يعين المحتاجين إلى الأسجاع والقوافى عاق هذا التطور ، وأبرز مدرسة الصحاح . ولعل أساس البلاغة له ما يصله بهذه المدرسة ، إذ هو الغاية لها ، ولكنى أحب أن أضعه مع المدرسة الحديثة لشدة الصلة بينه وبينها ، على الرغم من تأثرها هى بالمعجمات الأوربية ، وعدم تأثره بها .

/ عيوبها :

أبرز عيوب هذه المدرسة صعوبة الترتيب الذى سارت عليه بالرغم من اتباعها للألف باء . وكان لهذه الصعوبة عدة أسباب كلها من آثار المدرسة الأولى التى لم تستطع هذه المدرسة التخلص منها . وأهمها تقسيمها المعجم بحسب الأبنية ، ثم

تمسك ابن دريد بنظام التقاليد ، والتزام ابن فارس بدء كل حرف به حين يتألف مع ما بعده . ويقال في كل هذا ما قيل في المدرسة الأولى ، وخاصة أنه كان من أسباب إشاعة بعض الاضطراب فيها ، ووقوع أصحابها في أخطاء صرفية .

فابن دريد خلط في الأبنية التي خلطت فيها المدرسة الأولى ، والرباعي المضاعف خاصة ، وخلط في البنائين الرباعي والخماسي وما يلحق بهما ، وفي غيرهما ، وخاصة أنه لم يكن موفقا في معرفة الحروف الأصول والزوائد حتى أنه وضع هاء التأنيث مع الحروف الأصلية باستمرار . وأقام باب الثلاثي المضاعف العين واللام ، أو العين والفاء ، أو الفاء واللام على أساس خاطئ ، إذ فصل بينه وبين باب الثنائي المضاعف للإدغام وعدمه فقط . ونسى أن تلك تفرقة عرضية تختلف باختلاف الصيغ . وكان نتيجة ذلك توزيع الألفاظ وتكريرها . وقد جعل كل ذلك ابن جنى يقول ^(١) : « وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ، ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر [يريد التصريف] ولما كتبه وقعت في متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحسنت من كثرته . ثم إنه لما طال على أومات إلى بعضه وضربت البتة عن بعضه » .

واختلطت الأبنية على ابن فارس أيضا ، فقد وضع في بعض الأحيان الثلاثي الأجوف واللفيف المؤلف من حرفي علة مختلفين (باعتبار الهمزة من حروف العلة) في أبواب الثنائي المضاعف ، مثل ضوضاة وضعها في ضَوَّ وضوض ، وكوى وضعها في / كَوَّ ، وحاء في حَأْ ، وخاء في خَأْ ، والفاء في فَأْ ، في المقاييس ، ٤٤٦ ومثل : آء وضعها بعد أى ، وحاء بعد حن ، وخاء بعد حن ، وداء بعد دو ، في المجمل .

ووضع الرباعي في أبواب الثلاثي ، مثل برأل وبلأز وجرجم في المجمل ، والمضاعف الثنائي في الثلاثي مثل جو وضعها بعد جون في المجمل ، ووضع صيفا كثيرة في الثلاثي وما زاد عليه مثل العكركر والعركرك والعمررم وما شابهها في المقاييس .

كل هذا إلى جانب ما يُضْمَنُ في أبواب الثنائي المضاعف من صيغ متعددة اتباعا للمدرسة السابقة .

وثانى الأمور التى تؤخذ على هذه المدرسة الاضطراب والخلط فى حروف العلة ، وكان من هذا الخلط عند ابن دريد خاصة المطرود والقليل . فمن الصنف الأول خلط الألفاظ المعتلة بالصحيحة فى أبواب الصحيح من الثنائى والثلاثى . بل لا مانع عنده أن يقول : « باب الطاء والواو فى الثلاثى الصحيح ^(١) » أو « حرف الواو فى الثلاثى الصحيح ^(٢) » أو أن يورد مادة « ع هـ ي » ويعقبها بقوله ^(٣) : « انقضى حرف العين فى الثلاثى الصحيح » .

ولكنه — والحق يقال — وقف فى أبواب الثلاثى عند حرف النون ، واعتقد أن ما بعدها حروف علة ، فأخراها إلى أبواب المعتل . ونسى أولاً أن الهاء التى جعلها فى ترتيبه بين الواو والياء ليست من حروف العلة ، وثانياً أنه سبق له أن أورد كثير من هذه المعتلات فى الأبواب السابقة . وقد تنبه فى مواضع قليلة إلى هذا الخطأ ، فترك الألفاظ المعتلة وأشار إلى أنه سيأتى بها فى المعتل ^(٤) ، ولكنه تنبه إلى ذلك أحياناً متأخراً ، بعد أن يكون قد أورد نصف المواد أو ما يقاربه ، فتركها أيضاً ويشير إلى أنه سيكملها فى أبواب المعتل ^(٥) .

٤٤٧ / ومن الأخطاء الكثيرة عدّه الواو المدغمة فى الياء ياء ، فكلمة حي يأتى بها فى « ح ي ي » وكذا رى وغى ، وكلها واوية الأصل ، وقد نبه إلى ذلك فى بعضها ، وأهمله فى بعضها الآخر .

وأقام باب الثنائى المعتل على غلطة من هذا النوع ، إذ تناول فيه الألفاظ التى تتألف من حرف صحيح وحرفى علة متماثلين أو مختلفين . ولكن هذا الباب لا يستحق لفظ الثنائى إلا عند تماثل حرفى العلة ، أما عند الاختلاف فيجدر به لفظ الثلاثى إذ تصبح الكلمة فيه مؤلفة من ثلاثة حروف مختلفة . ولكنه نظر إلى حروف العلة جميعها (ومنها الهمزة) كأنما هى حرف واحد .

يضاف إلى ذلك أخطاء متناثرة مثل علاج « شول » فى « شلل » أو وضع الصيغ الرباعية أو الملحققة بالرباعى التى عقد لها أبواباً خاصة بها فى أبواب الثلاثى مثل هيدب وهيدبى وهيداية وهيدب التى وضعها فى هذب ، وعدّ « رذاذ » مثلاً من معكوسات « ذرذر » وهى معكوس « ذر » وما مائل ذلك .

(١) ١١٩/٣ (٢) ١٨٣/٣ (٣) ١٤٧/٣

(٤) ٢٨٣/١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ وغيرها .

(٥) ٢٤٠/١ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠١ وغيرها .

وحاول ابن فارس التمييز بين كل حرف من حروف العلة ، ولكنه كثيرًا ما خلطها معا ، يقول مثلاً : الحاء والقاء وما بعدهما معتل ، أو الباء والعين والواو والياء ، أو الباء والكاف والواو والهمزة ، أو الغاء والباء والحرف المعتل والهمزة ، وما شابه ذلك في أكثر المواد . ثم اضطرب في ترتيبها حين فصل بينها ، فقدم الباء على الواو حيناً^(١) ، والهمزة على الياء حيناً آخر ، وحققها في ذلك الموضع التأخير تبعاً لترتيبها^(٢) ، وخلط بين الهمزة والألف في مواضع أخرى^(٣) . وقد رأينا أمثلة أخرى للخلط في هذه الحروف في المأخذ السابق .

وآخر الأمر يؤخذ على ابن فارس اضطرابه في وضع بعض مواد لصعوبة ترتيبه ، وأكثر ما اختل عنده الحرف الثالث ، فما أكثر ما قدم الحرف المتأخر منه ، وآخر المتقدم . فلو أخذنا الجزء الثاني من المطبوع مثلاً ، نراه رتب « باب الحاء والتاء وما يثلاثهما » كما يلي : حتى ، حتاً ، حتم ، حن ، حفن ، حتل ، حنك ، حتو . وصوابه : حنك ، حن ، حتو ، حتم ، حفن ، حتل ، حنك ، حتو ، حتاً . فالباب كله مضطرب ، وقدم « دعو » على « دعو » ، ودعك ، ودعم » . وحققها التأخير عنها ، وقدم « دغص » على « دغش » خطأً . وقدم « دكع » على « دكأ » ودكس » ويجب تأخيرها ، إلى مثل هذا الاضطراب الكثير في جميع الأجزاء . ومما يدل على صعوبة ترتيبه ، أنه رتب « باب الذال والهمزة وما يثلاثهما » كالتالي : « ذار ، ذاب ، ذأم ، ذأل ، ذأى » ، ولاحظ المحقق أن ترتيب « ذاب » مختل ، فعلق عليها : « كذا ورد ترتيب هذه المادة في نسخة الأصل . وصواب وضعها في آخر الباب بعد مادة (ذأى) كما ورد في المجلد ... » ولكن الحق أن وضعها في المجلد مختل أيضاً ، والصواب تقديمها في أول الباب قبل ذار ، لأن المؤلف يبدأ الباب بتأليف الحرف مع تاليه في الألفباء . ومن الظاهر الذي لا لبس فيه أن الباء هي الحرف الذي يلي الهمزة مباشرة .

كذلك اضطرب عنده — في بعض الأحيان — الحرف الثاني ، في الأبواب الثنائية . فكان يقدم الحرف مع تاليه في الترتيب ، وينتهي بتأليف الحرف مع نفسه^(٤) ، ولكنه خالف هذه القاعدة أحياناً فجعل الباء مع الباء بين الباء مع الباء والباء مع الواو^(٥) .

(١) المقاييس ج ٣٠٢/١ . (٢) ٤٥٥/١ . (٣) ٣٢١/٢ . (٤) ٢٦٦/٢ . (٥) ١٩٣/١ .

الباب الثالث

المدرسة الثالثة

الفصل الأول

كتاب الصحاح

للجوهرى (... — حدود ٤٠٠)

هدفه :

كان الغرض الأول من تأليف المعاجم فى القرن الرابع تحقيق أمرين أساسيين هما : التزام الصحيح من الألفاظ ، وتيسير البحث عن المواد . وذهب كل منها مذهبا خاصا ليحقق هذين الغرضين ، وفى أواخر هذا القرن ظهر أشهر معجم عربى حققهما إلى درجة بعيدة . ذلك هو « تاج اللغة وصحاح العربية » لأبى نصر إسماعيل ابن حماد الجوهرى الذى اشتهر بالصحاح .

وقد شرح أبو زكريا الخطيب التبريزى هذا الاسم شرحا جميلا قال (١) : « يقال كتاب الصَّحاح بالكسر وهو المشهور ، وهو جمع صحيح كظريف وظراف . ويقال : الصَّحاح بالفتح ، وهو مفرد نعت كصحيح . وقد جاء فعال بفتح الفاء لغة فى فَعِيل ، كصحيح وصحاح وشحيح وشحاح وبرىء وبراء . وواضح من عنوان الكتاب أن المؤلف كان يرمى — قبل كل شيء — إلى تدوين الصحيح من الألفاظ وعلى ذلك نبه فى بداية مقدمة كتابه : « أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة التى شرف الله تعالى منزلتها » ولهذا الإلحاح على التزام الصحة الذى ظهرت آثاره فى العنوان والمقدمة وصغر المعجم بالنسبة لغيره اشتهر بأنه أول معجم عنى بهذه الناحية ، قال السيوطى (٢) : « وغالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح بل جمعوا فيها ما صح وغيره وينبهون على ما لم يثبت غالبا . وأول من التزم / ٤٥١ الصحيح مقتصر عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى ولهذا سمي كتابه الصحاح » .

ولكن الأبحاث الماضية دللتنا على أن الجوهرى ليس أول من التزم الصحيح بل التزمه قبله القالى والأزهرى كما التزمه معاصره ابن فارس . وشعر بذلك السيوطى

(١) السيوطى : المزهر ٤٩/١ . (٢) نفس المرجع .

نفسه^(١)، ولكن هناك فرق بين الصحاح وغيره، يبين من عبارة السيوطي فهو يرى أنه التزم الصحيح واقتصر عليه فلم يذكر سواه، أما هذه المعاجم فلم تقتصر عليه، بل ذكرت غير الصحيح ونقدته. وقد رأينا ذلك فيها. فالترامها الصحيح يعني نقدها غيره وتزييفه، وكانت الدعائم التي أقام عليها الجوهري نقده للألفاظ السماع والفهم، وأراد بالسماع روايته عن العلماء فلا اعتماد عنده على الكتب أو الوجدادة، وكذلك مشافهة العرب في البادية وخاصة في الحجاز وبلاد ربيعة ومُضَرَ^(٢). ولم يفسر الجوهري في مقدمته القصيرة الكلام على هذه الدعائم، ولكن من الواضح أنها قرية الشبه بدعائم الأزهرى. وأراد أن يحقق لكتابه الصحة بعد تدوينه فلا يتسرب إليه التصحيف والخطأ. فلجأ إلى ما لجأ إليه القالي قبله وهو الضبط بالعارة. واتبع في ذلك نهجا خاصا شرحه الشيخ نصر أبو الرضا الهورينى في فواتده التي صدر بها الكتاب فقال^(٣): «ومن قواعده في ضبط الأسماء أنه إذا ذكر اسما وقال عقبه بالكسر مثلا فالضبط لأول الكلمة كقوله: وإنه لحسن الجيبة بالكسر، يعنى كسر الجيم، والحباب بالضم. نعم، التسيكين لا يكون بالضرورة إلا للثاني كقوله: والحلبة بالتسيكين. ثم إن ما بعد الأول تارة يكون معلوم الحركة أو السكون فيسكت عنه، وتارة يصرح بضبطه كقوله: والرطب بالضم ساكنة الطاء: الكلأ. وإذا قال عقبه: محركا أو بالتحريك، فيكون بفتحيتين كما يعبر المصباح بذلك. وإذا أعاد الكلمة وأتبعها بقوله: أيضا، فتكون بالضبط السابق. وقد يكون في الكلمة لفتان أو / أكثر فيكررها بحسب لفتها ولو أربع مرات كما في النطع. ومحل ٤٥٢ كون الضبط للأول في غير «المفعلة» كالمقبرة والميسرة، أما هي فالضبط فيها للعين. وقد يصرح بضبط أولها إذا كان بالكسر.

«وأما في الأفعال، إذا ذكر فعلا وقال عقبه: بالضم أو غيره، فيكون الضبط لعين الفعل مثاله: أذّب الرجل بالضم، أى للدال. وأما حصبت الرجل أحصيه بالكسر فالضبط لعين الفعل الذى قبله، وهو المضارع، والماضى معلوم الفتح، ولكنه في الحقيقة لم يصر على ذلك الضبط إصرار القالي.

وفي سبيل الوصول إلى الغرض الثاني طرح الجوهري نظم كل من سبقه من أصحاب المعاجم واتخذ نظاما جديدا بهر العيون إعجابا، وبقي من بعده محافظين عليه العصور الطوال. أهمل الجوهري ترتيب الحروف على المخارج ونظام

التقاليد وتقسيم الكتاب إلى أبواب بحسب أبنية الألفاظ التي يحتويها وأتى بنظام جديد أخذ بذرته الأولى أو نواته من البندنجي صاحب التقفية وخاله الفارابي صاحب ديوان الأدب ، هذه النواة هي عذ أو آخر الألفاظ في ترتيبها على الألف باء بدلا من أوائلها ، فالمعجم ينقسم إلى ٢٨ بابا كل منها يتناول الألفاظ المتحدة الحرف الأخير . فباب لما آخره الهمزة ، بعده باب لما آخره الباء ، فباب لما آخره التاء ، فما آخره التاء ، فالجيم ، فالحاء ... إلى آخر الحروف بترتيبها الذي نعرفه اليوم ، غير أنه جمع ما بين آخره الواو والياء في باب واحد ، وآخر الألف اللينة غير المهموزة ولا المتقلبة عن واو أو ياء في باب بعد باب الواو والياء . وقد عرفنا قبل أن سبب اهتمامهم بأواخر الألفاظ غلبة السجع على كتاب هذه العصور وكثرة الشعراء الذين من أصل غير عربي .

ثم قسم كل باب من هذه الأبواب إلى فصول تبعاً للحرف الأول من اللفظ مرتباً على الألفباء أيضاً . فباب الهمزة مثلاً يحتوى على فصل الهمزة ، ففصل الباء ، فالتاء ، فالثاء ... إلخ . وخالف في الفصول ما تبعه في الأبواب بإزاء الواو فلم يجمع بينها وبين الباء . ولكنه أراد أن يفصل بينهما فصلاً واضحاً ، ولذلك قدم الواو على الباء وأعقبها بالهاء ، فالياء . وراعى في ترتيب الألفاظ في داخل الفصول الحروف المتوسطة / ٤٥٣ أيضاً وجعلها على ترتيب الألفباء مع تقديم الواو على الباء هنا للمرة الثانية للفصل بين الواوى واليائى .

وذكر في هذه الفصول جميع الألفاظ ، ثنائية البنية كانت أو ثلاثية أو رباعية فلا مراعاة لذلك عنده فالأهمية كلها تقوم على ترتيب الحروف ، وكان يعتمد على الحروف الأصلية وحدها ويهمل الزائدة . فإذا كان اللفظ رباعياً أو خماسياً لم يكتب بترتيب آخره فأوله ثنائي بل ثلثه ورابعه أيضاً أى ترتيب وسطه كله ... وكان هذا الترتيب يدعى في عصره ، وتخلص به المؤلف من الاضطراب والفوضى التي عاناها المتقدمون عليه بإزاء الألفاظ التي تحتل صورتها وضعها في الثنائي المضاعف أو الرباعي المضاعف أو الثلاثي أو اللفيق أو غيرها من الأبواب . وشعر المؤلف بفضل ترتيبه هذا ففخر به في مقدمته قال : « أودعت هذا الكتاب ما صبح عندي من هذه اللغة ... على ترتيب لم أسبق إليه وتهذيب لم أغلب عليه في ثمانية وعشرين بابا وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلاً على عدد حروف المعجم وترتيبها إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول » واشتهر ابتكاره هذا بين اللغويين والعلماء ، ونسيت النواة الأولى . ولكن بناء الجوهرى الرائع قيد الأنظار عن الالتفات إلى غيره .

وصف المقدمة :

يفتح الكتاب بمقدمة لا تتعدى ستة أسطر تومئ إلى منهجه في التزام الصحة وارتباط اللغة بعلوم الدين والدنيا كما رأينا عند الأزهري ، وابتكاره ترتيباً صحيحاً ، والدعائم التي يقوم عليها نقده ويختمها بالدعاء . وقد ذكرت جملاً من هذه المقدمة ، ولكني أورها هنا كاملة لقصرها ، ولتوضح صورتها في الأذهان . قال : « بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري رحمه الله : الحمد لله شكراً على نواله ، والصلاة على محمد وآله ؛ أما بعد ، فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صبح عندي من هذه اللغة التي شرف الله تعالى منزلتها وجعل علم الدين والدنيا / منوطاً بمعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه ، وتهذيب لم أغلب عليه ، ٤٥٤ في ثمانية وعشرين باباً ، وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلاً ، على عدد حروف المعجم وترتيبها ، إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول ، بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية ، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية . ولم آل في ذلك نصحاً ولا ادخرت وسعاً . نفعا الله وإياكم به . »

ويظهر في المقدمة السجع الذي عم هذا العصر ، ونظرة أهله العالية إلى اللغة العربية وشرفها لارتباطها بالدين . وقد وجدنا مثل ذلك في مقدمة التهذيب للأزهري .

وصف المعجم :

لا خلاف بين المنهج الذي أشار إليه الجوهري في مقدمته وما طبقه في المعجم نفسه . فالمعجم يتدئ بباب الهمزة ، ويستهل هذا الباب بفصل الهمزة ، ويفتح هذا الفصل بمادة « أجأ » ثم « أوء » وليس في الفصل غيرهما . ثم يتدئ فصل الباء من باب الهمزة ، ويفتح بمادة « بأأ » ويستمر فيه كسابقه ، فالباب للحرف الأخير ، والفصل للحرف الأول . ثم ترتب المواد فيها وفقاً لحروف وسطها ، فالجيم قبل الواو ، ولذلك تقدم أجأ على أوء . ويذكر في الفصل المواد الثلاثية كأجأ والرباعية كبأأ وغير ذلك فلا أهمية للأبنية عنده ، وكلها ترد في الأبواب متجاورة . ولم يخرج عن هذا الترتيب إلا في الباب الأخير إذ جمع فيه الألفاظ المنتهية بالواو والياء معا ولم يفرق بينهما . وختم المؤلف المعجم بباب الألفاظ المنتهية بالألف اللينة ويستحق وقفة خاصة .

يتبين من العنوان أن الباب خاص بالألفاظ التي أواخرها ألف . ووضح المؤلف أنه

يقصد الألف الأصلية التي ليست بمنقبة عن همزة أو حرف علة ، فقال في صدر هذا الباب : « لأن الألف على ضربين : لينة ومتحركة . فاللينة تسمى ألفا ، والمتحركة تسمى همزة . وقد ذكرنا الهمزة وذكرنا أيضا ما كانت الألف فيه منقبة من الواو والياء . وهذا الباب مبني على ألفات غير منقلبات من شيء ، فلهذا أفردناه » ٤٥٥ / وكان لهذا الاختصاص أثره ، إذ قصر الباب على الحروف والأدوات لأنها الألفاظ التي تنتهي بألفات لينة أصلية . ولما كانت هذه الحروف والأدوات — وخاصة المنتهية بألف لينة — قليلة العدد ، لم يقسم المؤلف الباب إلى فصول تبعا للحرف الأول ، وإن راعاه في ترتيب الأدوات .

والأداة الأولى في هذا الباب « آ » ويقول عنها : « آ : حرف هجاء مقصورة موقوفة ، فإن جعلتها اسما مددتها ، وهي تؤنث ما لم تسم حرفا . وإذا صغرت آية ، قلت : آية ، وذلك إذا كانت صغيرة في الخط . وكذلك القول فيما أشبهها من الحروف .

والألف : من حروف المد واللين والزيادات . وحروف الزيادات عشرة ، يجمعها قولك « اليوم تنساه » وقد تكون الألف في الأفعال ضمير الاثنين ، نحو فعلا ويفعلان . وتكون في الأسماء علامة للثنتين ودليلا على الرفع نحو رجلا . فإذا تحركت فهي همزة . وقد ترداد في الكلام للاستفهام ، تقول : أزيد عندك أم عمرو . فإن اجتمعت همزتان فصلت بينهما بألف ، قال ذو الرمة :

أيا طيبة الرغساء بين جُلاجل وبين النقا آ أنت أم أم سالم

وقد يُنادى بها ، تقول : أزيد أقبل : إلا أنها للقريب دون البعيد لأنها مقصورة . وهي على ضربين ألف وصل وألف قطع . وكل ما ثبت في الوصل ، فهو ألف القطع ، وما لم يثبت فهو ألف الوصل ، ولا تكون إلا زائدة . وألف القطع قد تكون زائدة مثل ألف الاستفهام ، وقد تكون أصلية مثل ألف أخذ وأمر .

فالمؤلف يتناول همزة القطع والوصل في هذه المادة . فبين طريقة مجيء الاسم منها ، ويوافق في ذلك مذهب الخليل ، وبين متى تؤنث ، ومتى تذكر ، وكيف تصغر ، مع التعليل . ويذكر ألف الوصل واستعمالاتها المختلفة وألف القطع (وهي الهمزة) واستعمالاتها . ويختتم بالفرق بين ألفي القطع والوصل . وهو لا يعالج كل حروف الهجاء في هذا الباب ، بل يختار منها ما يشترك مع الأدوات ، مثل الهمزة

كما رأينا ، والباء لاشتراكها مع حرف الجر ، والتاء لاشتراكها مع اسم الإشارة «تاء»
/والحاء لاشتراكها مع الزجر «حاء» والخاء والذال وغيرها . أما التاء والجيم والذال ٤٥٦
مثلا فلا يشير إليها هنا .

وأهم ما يعنى به فى هذه الأدوات هو استعمالاتها اللغوية ، ومعانيها ، حتى أنه
لا يتعرض لإعرابها إلا باختصار ، برغم أنه كان أنحى اللغويين كما قالوا .

وفى سبيل توضيح استعمالها يذكر الأداة التى يقرب استعمالها من استعمالها ،
ويوضح الصلة بينهما والفروق . وقد أنقذ هذا الباب الصحاح من الاضطراب الذى
وقعت فيه المعاجم السابقة عليه والتى تسير بحسب الأبنية . فإنها لم تستطع أن تستقر
على حال بصدها ، فوضعت الحرف منها فى المعتل مرة ، واللقيف أخرى ، والثلاثى
الصحيح ثالثة ، وكررت الحرف الواحد فى أكثر من باب . أما هذا الترتيب الذى سار
عليه الجوهري فأنقذه من كل ذلك ، وإن وقع فى مشكلة أخرى فى الأدوات الثائية التى
لا تنتهى بألف . فحرف «إذ» مثلا أين يضعه ؟ من الطبعي أنه فى باب الذال ، فصل
الهمزة . ولكن هل يضعه فى أول الباب ، باعتباره أنه لا حرف وسط له ، أو يضعه بعدما
وسطه الدال ، وكأنما هو مخفف من «إذذ» المضاعف ؟ أثر المؤلف الموضع
الثانى ، ولكنى كنت أحب له أن يؤثر الموضع الأول . وأسباب ذلك أذا الأداة لا حرف
وسط لها أولا ، وليست مخففة من المضاعف ولا مشتقة منه ، وإنما وضعت على
حرفين منذ أول أمرها . ومذهب القدماء أنفسهم واضح فى الحروف ، إذ يقولون إنها
مرتجلة ارتجالا وليست مشتقة .

تحليل المواد :

نترك هذا كله إلى مادة «عق» التى حللناها فيما سبق من معاجم ، ونجدها فى باب
القاف ، فصل العين ، وتبدأ بقوله (١) : «/ العقيقة : صوف الجذع ، وشعر كل مولود ٤٥٧
من الناس والبهائم الذى يولد عليه : عقيقة وعقيق وعقة أيضا بالكسر . قال ابن الرقاع
يصف حمارا :

تحسرت عقة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعدما ابتغلا
ومنه سميت الشاة التى تذبح عن المولود يوم أسبوعه : عقيقة . وقال أبو عبيد : العقة فى
الناس والحمير ، ولم نسمعه فى غيرهما .

يجمع المؤلف الألفاظ التى بمعنى واحد «عقيق ، وعقة» ويذكر الأقوال التى

تفسرها دون أن يلتزم إسناد كل قول إلى صاحبه ، وإنما يفعل ذلك أحيانا . ويأتى بكل ذلك مختصرا مجتمعا ، ليس فيه المط والانساح اللذان نشعر بهما فى التهذيب . ويهمل الأحاديث التى ذكرها الخليل والأزهرى .
ثم يقول : « وعقيقة البرق : ما انفق منه ، أى تُضْرَب فى السحاب ، وبه شبه السيف ، قال عنترة :

وسيفى كالعقيقة فهو كمنى سلاحى لا أفل ولا فطارا »

وقد وجد هذا المعنى عند غيره من اللغويين ، ولكن شاهده جديد .
ويقول : « وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وخرق فى الرمل وغيره فهو عقى . ويقال : انعقت السحابة : إذا تبعجت بالماء . والعقيق : ضرب من الفصوص ، والعقيق : واد بظاهر المدينة . وكل مسيل شقه ماء السيل فوسعه فهو عقيق ، والجمع أعقة » وكل هذه الصيغ موجودة عند السابقين ، غير أن بعضها قد ينقص عند بعضهم . ويلاحظ عليه اختصاره بالنسبة للتهذيب الذى فصل فى الأعقة تفصيلا كبيرا .

ويقول : « وعقى بالسهم : إذا رمى به نحو السماء ، وينشد للهللى :
عقوا بسهم ثم قالوا : صالحوا يا ليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحي وذلك السهم يسمى : عقيقة ، وهو سهم الاعتذار . وكانوا يفعلونه فى الجاهلية فإن رجع السهم ملطخا بالدم لم يرضوا إلا بالقود . وإن رجع نقيا مسحوا لحاهم ، وصالحوا على الدية . وكان مسح اللحي علامة للصالح . قال ابن الإعرابى : لم يرجع ٤٥٨ / ذلك السهم إلا نقيا . ويروى : عَقُوا بسهم ، بفتح القاف ، وهو من باب المعتل وينشد :

عَقُوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استفأوا وقالوا : حبذا الوضع »
والخبر كله عن ابن الأعرابى ، لا القول الأخير وحده ، وقد ذكره الأزهرى فى التهذيب بأوضح مما هنا .

ويقول : « وعق عن ولده يعق : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه ، وكذلك إذا حلق عقيقته » ، وأوضح أن وضع هذه الصيغة هنا غير لائق ، وكان الأجمل به تقديمها فى أوائل المادة عند ذكره العقيقة بمعنى الشعر .

ويقول : « وعق والده يعق عقوقا ومعقة فهو عاق وعقى ، مثل عامر وعمر ، والجمع عَقَقَة مثل كفرة . وفى الحديث (ذق عقق) أى ذق جزاء فعلك يا عاق . قاله بعضهم لحزمة رضى الله عنه ، وهو مقتول . تقول منه : أعق فلان : إذا جاء

بالعقوق « فترى المؤلف يذكر في علاجه للفعل ماضيه فمضارعه فمصادره فالصفة منه ، وتراه لا يصرح باسم أبي سفيان قاتل الحديث ، وينسب إلى بعضهم . ويقول : « وأعقت الفرس : أى حملت ، فهى عقوق ، ولا يقال : معق ، إلا فى لغة رديفة ، وهو من النوادر . والجمع عقق ، مثل رسول وزسل . وهذه الصيغ كلها موضعها اللاتق بها ليس هنا ، بل فى مقدمة المادة مع نظائرها التى بمعناها . وشرحه العقوق فيه بعض المخالفة لغيره من اللغويين ، الذين جعلوه الحامل التى قاربت الوضع .

ويقول : « ونوى العقوق : نوى ربحو تعلفه الإبل العقق ، وربما سمواتلك النواة عقيقة . » وغريب أن يذكر هذا المعنى ، الذى صرح صاحب العين بأنه من لغة أهل البصرة ، ولا تعرفه الأعراب فى بواديهها ، ولعله عدّه من الصحيح ، لاشتقاقه من العقاق بمعنى الحمل . فاللفظ الإسلامى لا يتنافى عنده مع الصحة .

ويقول : « والعقاق : الجوامل من كل حافر ، وهو جمع عقق مثل قلص / وقلاص ، وسلب وسلاب . والعقاق ، بالفتح : الحمل يقال أظهرت الأتان عقاقا ، ٤٥٩ وكذلك العقق ، قال عدى بن زيد :

وتركت العير يدمى نحره ونحوها سمحجا فيها عقق
وقولهم « طلب الأبلق العقوق » مثل لما لا يكون . وذلك أن الأبلق ذكر ، ولا يكون الذكر حاملا . وأما قول الشاعر ، أنشده ابن السكيت :

ولو طلبونى بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا
فيقال : الأبلق . ويقال : موضع . والعقق : طائر معروف ، وصوته العقققة . وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، ومنه قول الأخطل :

وموقع أثر السفر بخطمه من سود عقة أو بنى الجوال
وماء عق : مثل قع ، وأعقه الله : أى أمره مثل أقمه . وعقان النخيل والكروم : ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العققان فسدت الأصول ، وقد أعقت النخلة والكرمة . وتنتهى المادة بذلك .

ويستبسط الباحث من هذه المادة أن المؤلف يستقى من العين والجمهرة وغيرهما ، ولكنه يزيد عليهما كثيرا ، فى حين تقل صيغه عما فى التهذيب كثيرا أيضا . وجميع ما فيه موجود فى التهذيب ، إلا بعض الشواهد التى يأتى بها من عنده . ولا يعنى المؤلف بنسبة ما يأتى به من أقوال إلى أصحابه ، فهو يريد جمعها واختصارها ، فلا داعى عنده لرد كل منها إلى قائله . ولكنه مضطرب فى داخل

المواد لا يجمع الصيغ ذات المعنى الواحد فى موضع واحد ، بل يفرقها فى المواضع المختلفة ويفصل بينها بالصيغ ذات المعانى الغريبة عنها . والضبط عنده يقوم على التصريح أو التمثيل بالميزان الصرفى أو كلمة أخرى أشهر ، وضبطه قليل بعض الشيء ، يهمل بعض الألفاظ التى يعسر علينا ضبطها . ويميل المؤلف — فيما يبدو — إلى الانتظام فى علاج الأفعال والأسماء ، فعنى فى الأولى بإبانة ماضيها فمضارعها فمصدرها فالصفة منها ما عدا / القياسى ، ويعنى فى الثانية بإبانة مفرداتها وجمعها . ٤٦٠

ويذكر الأعلام : أسماء للأشخاص كانت أو الأماكن .

ويضع المؤلف مادة « هقع » الثلاثية فى باب العين فصل الهاء بين مادتي هع وهكع ، ويستهلها بالمعنى الذى ابتداء به الخليل وابن دريد ، فيقول : « الهقعة : الدائرة التى تكون فى عرض زور القرس ، وتكره . ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبداً » . زاد الجوهري عن بقية المعاجم قوله : إن المهقوع لا يسبق أبداً . ويقول : « والهقعة : ثلاثة أنجم نيرة قريب بعضها من بعض ، وهى رأس الجوزاء ، ينزلها القمر » . وقد ذكر هذا الخليل وابن دريد والأزهري أيضاً . وكان هؤلاء الثلاثة متفقين فى تفسيرهم على وجه التقريب ، أما الجوهري فأتى بنص التفسير من عنده .

ويقول : « ويقال رجل هقعة ، مثال هُمزة : للذى يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم » . وقد أطلال الأزهري الكلام عن هذه الصيغة كثيراً ، وأورد فيها أقوالاً متخالفة ، وهى مهملة عند الخليل وابن دريد . ويقول : « والهقعة : حكاية وقع السيف . وقال أبو عبيدة : هى أن يضرب بالحد من فوق ، وأنشد للهلذلى :

الطعن شغشغة والضرب هقعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا
ويوجد هذا المعنى وشاهده عند ابن دريد والأزهري ، غير أن أحداً منهما لم يذكر قول أبي عبيدة الذى أورده الجوهري .

ويختتم الجوهري مادته بقوله : « والهَمَّقَع ، بتشديد الميم مثال الزُمْلِق : ثمر التنضب وهو فى كتاب سيبويه » . ولا توجد هذه الصيغة فى هذه المادة من المعاجم الثلاثة السابقة ، والتفسير واضح ، وهو أنها غير ثلاثية ، فموضعها فى أبواب الرباعى والخماسى فى هذه المعاجم . والحق أن موضعها ليس هنا حتى فى ترتيب الجوهري ، فالميم / ليست زائدة . ويتضح منها أن المؤلف كان يذكر أحياناً المرجع الذى استقى منه اللفظ ليدعم كلامه ويؤكدده . ٤٦١

ولا يختلف الأمر في هذه المادة عما كان عليه في سابقتها فالمؤلف يذكر هنا كل ما في العين ، وبعض ما في الجمهرة والتهذيب ، وكل ما فيه في المعجمين الآخرين ما عدا قولاً واحداً ، ذكره عن أبي عبيدة ، وصيغة مُمَفَّع .

ظواهر : الانتظام :

الحق أن الصحاح يمثل المعاجم بالمعنى الدقيق أكثر من أى معجم آخر ظهر قبله ما عدا البارع الذى يشابهه فى ذلك . فهو كغيره من معاجم القرن الرابع ، يحاول جمع المواد الكثيرة والصيغ ، والتزام الصحة ، ولكنه يفوقها فى الانتظام . فالأفعال ينبه على ماضيها ومضارعها ومصدرها ، أو يكفى بالتنبيه على المضارع وحده أو المصدر وحده إذا كان أحدهما يغنى عن الآخر ، ويذكر الصفة منها بل الصفات ويبين كثيراً المتعدى واللازم منها ؛ والأسماء يبين مفرداتها وجمعها بل جموعها . والصيغ المختلفة تميل إلى النظام . فهو فى كل هذا شبيه بالخليل . ولعله يفوقه أيضاً . يقول مثلاً : « تقول : برئت منك ومن الديون والعيوب براءة ، وبرئت من المرض برءاً بالضم ، وأهل الحجاز يقولون : برأت من المرض برءاً بالفتح ... وبرأ الله الخلق برأ ، وأيضاً هو البارئ . والبرية : الخلق ، وقد تركت العرب همزة ... وأبرأته مما لى عليه ، وبرأته تبرئة . والبرءة ، بالضم فترة الصائد ، والجمع برأء مثل صبرة وصبر ... وتبرأت من كذا ، وأنا برء منه ، وخلاء منه ، لا يُثَنَّى ولا يجمع لأنه مصدر فى الأصل مثل سمع سماعاً ، فإذا قلت : أنا برئ منه ، وتخلَّى منه ، ثبتت وجمعت وأنثت ، وقلت فى الجمع : نحن منه برءاء مثل فقيهه وفقهاء ، وبرءاء مثل كريم وكرام ، وأبرءاء مثل شريف وأشراف ، وأبرياء مثل نصيب وأنصباء ، وبريثون ، وامرأة بريئة ، وهما بريثان ، وهن بريثات وبرايا ، ورجل برىء وبرءاء مثل عجيب وعجاب » .

٤٦٢ / فإذا أضفنا إلى هذا انتظام الأبواب بفضل الترتيب الذى اتبعه ، وصلنا إلى الغاية فى الدقة والترتيب . فهذا النظام الذى لا يقوم على الأبنية خلصنا من أبواب اللغيف التى كثر فيها الخلط والاضطراب ، ومن أبواب الرباعى المضاعف التى وضعها بعض اللغوين فى الشائى ، وبعضهم فى باب خاص ، ومن إشكال الحروف والأدوات التى حار فيها أصحاب المعاجم ، ومن الاضطراب بين أبواب الرباعى والخماسى أيجمعان أم يفرد كل منهما بباب ، ومن كثير غير ذلك من دواعى الفوضى .

ويتوج هذا النظام بترتيب الحروف الذى سار عليه الترتيب الألفبائى المعروف الذى يسر لكل إنسان العثور على ما يبحث عنه من ألفاظ ، وبإطراحه نظام ابن دريد وابن فارس المعقد على الرغم من سيرهما على الألفباء ، وبرفضه نظام التقاليد . وقد

أشار الخطيب التبريزي إلى ذلك حين قال (١) : « كتاب الصحاح هذا كتاب حسن الترتيب ، سهل المطلب لما يراد منه » .

الاختصار :

وساعده على هذا الاختصار في إيراد الأقوال التي تفسر بها المواد ، على الرغم من زيادته على الخليل وابن دريد . فالجوهرى يجمع الأقوال المختلفة في نسق واحد ، ولا يكثر من ذكر الآراء المختلفة ، كما يفعل الأزهرى . ولذلك لا تنفسح عليه المادة ، وتتباعد أجزاؤها .

ومن مظاهر الاختصار إغفاله نسبة كل قول يدونه إلى صاحبه في كثير من الأحيان . وقد يعد هذا من الأمور التي تؤخذ على المؤلف ، ولكن منهجه اقتضى منه ذلك . فإذا نظرنا إليه من وجهة المنهج اعتبرناه من الحسنات ، وإذا نظرنا إليه من جهة الأمانة العلمية اعتبرناه من المآخذ . ولم يصر المؤلف على إغفال ذكر من يأخذ عنهم من اللغويين دواما ، بل ذكرهم في مواضع كثيرة ، وأكثر من بعض / الأسماء مثل الأصمعي وأبى زيد ، يقول مثلا : « وأفنأت برأيه أى انفرد واستبد به . وهذا الحرف سمع مهموزا ، ذكره أبو عمرو وأبو زيد وابن السكيت وغيرهم » ويقول أيضا : « ابن الأعرابي : غلت وغلط بمعنى واحد والأصمعي مثله : وقال أبو عمرو : الغلت في الحساب ، والغلط في القول ، وهو أن يريد أن يتكلم بكلمة فيغلط فيتكلم بغيرها . أبو زيد : اغلنتي القوم على فلان اغلنتاء : علوه بالشتم والضرب والقهر ، مثل الاغرناء » .

النقد :

ومن الأمور التي دفعت المؤلف إلى الاختصار التزامه الصحيح من الألفاظ وقد كان من مظاهر هذه الصحة في المعاجم الأخرى ، كثرة النقد من مؤلفيها اللغويين . ولكن الجوهرى لا نجد عنده نقدا كثيرا ، بخلاف معاصريه . وسبب ذلك هو ما قاله السيوطي من أن الجوهرى طرح الألفاظ غير الصحيحة ، ولم يدخلها في معجمه . فلم يكن بحاجة إذن إلى نقدها . وبرغم ذلك نتبع بعض آرائه النقدية ، لتعرف عليها . ومعظم النقود التي عثرت عليها تتعلق بلغات وألفاظ ، لا بتجريح اللغويين كما رأينا عند غيره وعلى رأسهم الأزهرى . فهو يفاضل بين اللغات مثلا ، يقول : « صار الشيء ضربة لازب ، وهو أفصح من لازم » و« يهت الرجل بالكسر : إذا

دهش وتحير ، وبُهِت ، بالضم ، مثله وأفصح منهما بُهِت ، كما قال جل ثناؤه « فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ » ؛ لأنه يقال : رجل مبهُوت ، ولا يقال : باهت ولا بُهِت . قاله الكسائي « و » قال الخليل : أفلطنى ، لغة تميمية قبيحة فى أفلتنى . وواضح أنه يستمد بعض نقده من غيره . ويحكم على بعض الألفاظ بأنها مجهولة ، مثل « وأما الذى فى الحديث » فأجفوا قدورهم بما فيها ، فهى لغة مجهولة « أو بأنها غير محفوظة أو غير مسموعة مثل : » قال عمر رضى الله عنه : إن عشت فسأجعل الناس بئانا واحدا . يريد التسوية بينهم فى القسم ... وهذا الحرف هكذا سمع منهم ، وناس يجعلونه من هيان بن بيان ، وما أراه محفوظا عن / العرب . « و » قال ٤٦٤ أبو عبيدة : سمي ابن مقبل خلفى الناقة توابانين ، ولم يأت به عربى « أو بأنها متروكة مثل » غلقت الباب غلقا ، وهى لغة رديئة متروكة . وقد يحكم على بعض الألفاظ بشذوذها مثل « تقول : جئت مجيئا حسنا . وهو شاذ لأن المصدر من فعل يفعل مفعل بفتح العين . وقد شذت منه حروف فجاءت على مفعل كالمجىء والمحيض والمكيل والمصير » و « الشناعة مثال الشناعة : وقد شنته شئاً وشئاً وشئاً وشئاً وشئاً — بالتحرير — وشئنا بالتسكين . وقد قرئ بهما قوله تعالى « شئان قوم » وهما شاذان . فالتحرير شاذ فى المعنى لأن فعلان إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضربان والخفقان ، والتسكين شاذ فى اللفظ لأنه لم يجئ شئ من المصادر عليه .

ويتصل بنقده بعدم السماع ، نقده بالوجادة كقوله : « وأحقق القوم : إذا طلبوا من المعدن شيئا فلم يجدوا . وهذا الحرف نقلته من كتاب ، ولم أسمع » و « حكى السجستاني : ماء رَمِد : إذا كان آجنا . نقلته من كتاب » .

اللغات والمغرب والمولد :

وننتهز فرصة تعرضنا لمفاضلته بين اللغات ، ونقده لإياها ، لنقول إنه كان يعنى بإيرادها كثيرا ، كما كان يعنى بإيراد الصيغ المختلفة للفظ الواحد من أمثال المصادر والصفات والأفعال . يقول مثلا : « الرقاد : النوم . وقد رقد يرقد رقادا ورقودا ورقادا » و « الرشاد : خلاف الغي . وقد رَشِدَ يرشُدُ رشدا ، ورَشِدَ بالكسر ، يرشُد رَشْدًا لغة فيه » و « الدُد : اللهو واللعب ... وفيه ثلاث لغات . تقول هذا دَدٌ ودَدًا مثل قفا ، ودَدَن » .

ولم يمنعه التزامه الصحيح من العناية بالمغرب من الألفاظ ، مثل « الدُهَانِج :

الجميل الفالاج ذو السنامين ، فارسي معرب « وه الصاروج : النورة وأخلاطها ، فارسي معرب ، وكذلك كل كلمة فيها صاد وجيم لأنهما لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب » .

٤٦٥ / والأمر الغريب ، وإن تلاءم مع كونه تركيا ، شرحه بعض الألفاظ العربية بأخرى فارسية يبدو أنها شائعة على ألسنة الناس في ذلك الزمن ، مثل قوله « الرُمج مثال الخُرْد : اسم طائر يقال له بالفارسية (ده برادران) » « والشُفَّارج مثال العُلابيط : فارسي معرب ، وهو الذي تسميه الناس (بشتاراج) عن يعقوب » .
ولم تمنعه الصحة أيضا من إيراد الألفاظ الإسلامية والمولدة ، مع التنبيه عليها . يقول : « قال ابن دريد : الصُفَّران : شهران من السنة سمي أحدهما في الإسلام المحرم » وه الطنر : وطنر بطنر فهو طنار وأظنه مولدا أو معربا « وه التُّرجاس : غرض في الهواء يرمى به ، وأظنه مولدا » .
الصرفيات والنحويات :

ومن الظواهر الهامة في الصحاح كثرة الأحكام والقواعد النحوية والصرفية التي يذكرها المؤلف ، يقول مثلا : « التندوة للرجل بمنزلة الثدي للمرأة ... إذا ضمنت أولها همزت فتكون مُعَلَّلة ، وإذا فُتحت لم تهمز فيكون مُعَلَّوة مثل قنوة وعرقرة » . وه جَأَجَات بالإبل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جئ جئ ، والاسم الجئ مثل الجيع وأصله جئ . قلت الهمزة الأولى ياء « وه خَطِيء يخطأ خطأ وخطأة على فَعلة ، والاسم الخَطِيطة على فَعيلة . ولك أن تشدد الياء لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة أو واو ساكنة قبلها ضمة ، وهما رائدتان للمد لا للإلحاق ولا هما من نفس الكلمة ، فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واوا ، وبعد الياء ياء ، وتدغم فتقول في مقروء مَقْرُو ، وفي خبيء : خَبِي بتشديد الواو والياء « وقد عب السيوطي في مزهره من هذه القواعد (١) . وكان هذا الجانب من الصحاح من الوضوح والبروز ، بحيث قال الخطيب التبريزي (٢) : « وقد أتى [الجوهري] بأشياء حسنة ، وتقاسير مشكلات / من اللغة » يريد بذلك — فيما إخال — هذه القواعد التي يسرت له حل الغامض من الألفاظ والأبنية ، وإدراك المعقد من المشكلات . وألف بعضهم مختصرات للصحاح طرح فيها هذه الأحكام ، معتقدا أنها دخيلة على المعاجم وبفضل هذا الجانب وُصِف المؤلف بأنه أنحى اللغويين .

(١) ٢٦: ٢٩٩، ٣١— ٣٨، ٤٠، ٥٤، ٥٥، ٥٧— ٦٠، ٦٣، ١٢١، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٠ .

(٢) نفس المرجع ١ : ٤٩ .

وفى قراءة الصحاح يتضح للمرء ظواهر أخرى ، لكنها ليست فى قوة الظواهر السابقة ، ولا يختص بها الجوهري فى صورة بارزة . وأهم هذه الظواهر عنايته بالأعلام أسماء قبائل كانت أو أشخاص أو أماكن ، ومعظم هذه الأعلام عربى خالص ، ما عدا القليل النادر . وكانت عنايته بأعلام القبائل أكثر من عنايته بأسماء الأشخاص . ومنها أيضا إيراده للأمثال ، والتعبيرات المجازية الخاصة ، والألفاظ التى يحدث فيها إبدال أو قلب فى اللغات المختلفة ، وما إلى ذلك مما نجده عند غيره من اللغويين .

* * *

وقد أعجب الدارسون بهذا المعجم إعجابا كبيرا ، فانتشر بينهم واشتهر ، حتى قال عنه أبو الحسن الشاربي فى فهرسته^(١) : « مالوا [الناس] إلى جمهرة ابن دريد ، ومحكم ابن سيده وجامع ابن القزاز ، وصحاح الجوهري » ووصفه الفيروز آبادى فى مقدمة القاموس المحيط بالتداول والاشتهار واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه .

ما أخذ

أهم نقد وجه إلى الصحاح ، قام على ما فيه من تصحيف كثير ، وقد ألف كثير من اللغويين النقود والاستدراكات عليه ، وكان من أشدهم عليه المجد الفيروز آبادى صاحب القاموس . وعقد السيوطى لبعض هذا النقد فصلا فى مزهره ، سماه ذكر ما أخذ على صاحب الصحاح من التصحيف^(٢) . وهذا مثال منه ، قال : « أنشد على الدبدبة ، بمنوحدتين :

عائور شر أيماء عائور / دبدبة الخيل على الجسور ٤٦٧

قال التبريزي : الصواب « دندنة » بنونين ، وهو أن تسمع من الرجل نغمة ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ » وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهادا على ذلك .

وكثير من هذه التصحيقات فى أبواب المهموز والمعتل ، إذ يضع المهموز فى المعتل أو المعتل فى المهموز ، كما يتبين من تلك الأبواب فى القاموس . وتعليل هذا غاية فى السهولة إذا اعترفنا بأن أصل المهموز والمعتل واحد ، وهو الحرفان الثنائيان

(١) نفس المرجع ١ : ٤٥ . (٢) المزهر ٢ : ١٩٦ .

الباقيان . أما الهمزة وحرف العلة فجلبا أخيرا لتكبير جسم اللفظ ، ليستريح اللسان والقم في نطقه ، ولذلك يتشابه معنى كثير من الألفاظ المهموزة والمعتلة ويخلط بينها اللغويون .

وليس هذا التصحيف من النساخ ، وإنما هو من المؤلف نفسه ، قال التبريزي (١) : « فيه تصحيف لا يشك في أنه من المصنف لا من الناسخ ، لأن الكتاب مبني على الحروف ... » .

وكانت هذه التصحيفات سببا في انتشار شائعة عنه ، تقول (٢) : إن الجوهري « لما صنفه سُمع عليه إلى باب الضاد المعجمة ، وعرض له وسوسة ، فألقى نفسه من سطح فمات . وبقي سائر الكتاب مسودة غير منقح ولا مبيض ، فيضه تلميذه إبراهيم بن صالح [أو سهل] الوراق فغلط فيه في مواضع » وصاحب هذه الشائعة علي بن فضال المجاشعي ، ومحمود بن أبي المعالي الحواري . وقد قيل ذلك عن الخليل والقالبي ، فكلهم مات قبل أن يتم معجمه ، فظهر فيه غلط وتصحيف . ويبدو أن هذا من الاتفاقات الغريبة ، وأن الأقرب احتمالا أن المعجبين بهؤلاء العلماء أرادوا الدفاع عنهم وتبرئتهم مما في كتبهم ، فاخترعوا هذه القصص ، أو أغلبها . ولا داعي لإعادة القول عن الخليل أو القالي . ولكننا نذكر بصدد الصحاح ، ما قيل من إنه وجدت فيه / أخطاء قبل باب الضاد أيضا ، وأن تلميذه أبا محمد إسماعيل بن محمد ابن عبدوس النيسابوري نقل نسخة كاملة من خط المؤلف ، وقرأها عليه . ثم نقله أبو سهل الهروي عن هذا التلميذ ، ومنه أخذ ياقوت الموصلي . وروى الكتاب أيضا أبوزكريا الخطيب التبريزي وكثيرون وكان لهم التهميشات عليه ، فأدخلها أصحاب الحواشي في أقوالهم . ويبدو لنا من دراسة هذه الأخبار المتناقضة أن العلماء وصلت إليهم نسختان عن تلميذين للجوهري : ابن عبدوس والبيشكي . أما نسخة الأول فتامة لا نقص فيها ورأها ياقوت (٣) ، وطبع عليها الكتاب في عصرنا الحديث ، وأما الثانية فناقصة لم يسمع صاحبها من المؤلف إلا إلى باب الضاد . وكانت هي السبب الذي أوقع بعض الباحثين في هذه الغلطة الشائعة . والحق مع التبريزي ، حين يكمل عبارته السابقة فيقول : « ولا تخلو هذه الكتب الكبار من

(١) نفس المرجع ١ : ٤٩ .

(٢) ياقوت : معجم الأدياء ٦ : ١٥٦ ، ١٦١ .

(٣) كشف الظنون ٤ : ٩١ — ٩٧ .

سهو يقع فيها أو غلط . وقد ردّ على أبي عبيد في الغريب المصنف مواضع كثيرة منه . غير أن القليل من الغلط الذي يقع في الكتب إلى جنب الكثير الذي اجتهدوا فيه وأتعبوا نفوسهم في تصحيحه وتنقيحه مغفوا عنه .

والنقد الثاني يقوم على بعض الصيغ والمواد التي أهملها الجوهري ، ولم يذكرها في صحاحه . وعنى بهذا النقد الفيروز أبادي ، قال في مقدمته : « فاته ثلثا اللغة أو أكثر ، إما بإهمال المادة ، أو بترك المعاني الغريبة النادرة » وكان الفيروز أبادي يكتب في قاموسه المواد التي أهملها الجوهري بالمداد الأحمر ، لتتضح للقراء . ولكنه تحامل عليه فكتب كثيرا من المواد بهذا المداد ، برغم أن الصحاح لم يكن قد أهملها ، يقول صاحب التاج (مادة صتا) : « صتاه كجمعه متعديا بنفسه قاله ابن سيده ، وصتاله ، متعديا باللام قاله الجوهري : أي صمد له عن ابن دريد . قال شيخنا : وهذه النسخة مكتوبة بالحمرة في أصول القاموس بناء على أنها ساقطة في الصحاح وما رأينا نسخة من نسخته إلا وهي ثابته فيها ، وكأنها سقطت من نسخة المؤلف ، وأمثال ذلك كثيرة في التاج . ومهما يكن من أمر ، فالجوهري ليس ملزما أن يدون كل ما في اللغة من مفردات ، لأنه بين بكل وضوح أنه يلتزم الصحيح وحده . يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد أحد أحاط باللغة ، باعتراف كبار اللغويين أنفسهم .

وأخذت على الجوهري أمور أخرى من خطأ في وضع بعض المواد ، وخلط بين المحتل والمهموز ، وخطأ في التفسير أو التعليل النحوي أو الصرفي ، وخلل في الشواهد وما إلى ذلك مما سيظهر بكل وضوح فيما دار حوله من دراسات .

ومهما قال القائلون في الصحاح ، فإنه خطأ بحركة المعاجم أوسع خطوة بعد خطوة الخليل . فهو رائد عصر من الزمن ، كما كان الخليل رائد زمنه ، أو هو العلم الثاني الذي يبرز في حركة التأليف في المعاجم ، ويكاد يصل إلى مستوى صاحب العين . وأهم ما قدمه إلى هذه الحركة تربيته الجميل ، وانتظام معالجة مواده ، ومحاولة التزام الصحيح من الألفاظ . وقد سار أكثر أصحاب المعاجم بعده على تربيته ، فكانوا من مدرسته .

دراسات حوله :

اشتهر الصحاح شهرة كبيرة بين اللغويين ، فتناوله كثير منهم بالدراسة بالإضافة إلى من تأثر بمنهجه . وأثمرت هذه الدراسة كتباً كثيرة تعادل ما دار حول كتاب العين

كثرة ، وربما تفوقها . ونستطيع أن نصنف هذه الكتب إلى الأصناف التالية : كتب اختصار ، وتكملة ، وحواش ، ونقد ، ونظم ، وكتب تعنى بشواهد . وأرجح أن كثيرا من الكتب التي دارت حوله لم تصل أسماؤها إلينا إلى الآن ، فضلا عن وصولها ، ولكني أثبت هنا قائمة بما استطعت العثور عليه :

الكتب التي اختصرته :

١ — كتاب مختار الصحاح لمحمود بن أحمد الزنجاني (٥٧٣ — ٦٥٦ هـ) .
ويصف المؤلف في مقدمته ظروف تأليف كتابه ، وهدفه ، ومنهجه ، فيقول :
٤٧٠ / « لما فرغت من كتاب ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح ... وقع حجمه موقع الخمس من كتابه ، من غير إهمال شيء من لغته . وكان قد حداني إلى تهذيبه ، أعني تجريد لغته من النحو والتصريف الخارجين عن فنه ، وحذف ما فيه من حشو وتكرير ، وإسقاط ما لا حاجة إليه من الأمثال والشواهد الكثيرة روم التخفيف والإيجاز ، ليسهل حفظه ويقرب ضبطه . ثم نظرت نظرا ثانيا ، فرأيت همم بني الزمان ساقطة ، ورغباتهم نائمة ، وحرصهم قليلا ، وحفظهم قليلا ، فأوجزت إيجازا ثانيا حتى وقع حجمه موقع العشر ... » .

وحين نضاهي مواد الزنجاني بالجوهري نراه حذف منه الأمور التالية :
الشواهد ، بعض المعاني ، بعض المواد ، أكثر الأساليب ، التعليل الصرفي والنحو ، بعض المشتقات مثل المضارع من الأفعال والمصادر وإن كانت غير قياسية ، بعض تكرار اللفظ مع معانيه المختلفة ، الاستطرادات وما إليها . وأبقى من الشواهد القرآنية ، وحافظ على أسماء الأماكن في مواده وعلى أكثر عبارة الصحاح .

وهذا ما قاله الزنجاني في مادة « بدأ » نموذجا لاختصاره : « بدأت بالشيء : ابتدأت به ، والبدء : السيد الأول في السيادة ، والبدء والبدىء بوزن البديع : البئر التي حفرت في الإسلام . وبُديء الرجل فهو مبدوء : إذا أخذه الجسدري أو الحصبة » .

وقد طبع هذا المختصر تحت اسم « تهذيب الصحاح » ولكن محققيه هما اللذان وضعاه هذا الاسم ، أما اسمه الحقيقي فمختلف فيه ، فهو في مخطوط دار الكتب « مختار الصحاح » وفي مخطوط كان بيرلين وذكره بروكلمن « تنقيح الصحاح » ولعل المؤلف لم يغير الاسم بعد اختصاره ثانية ، فتركه كما هو ترويح الأرواح في

تهذيب الصحاح ، إذ يبدو أنه أضرب عن النسخة الكبيرة .

٢ — كتاب مختصر الصحاح لشمس الدين محمد بن حسن بن سباع المعروف بابن الصائغ الدمشقي (٧٢٥) قيل إن مؤلفه جرده عن الشواهد .

٣ — كتاب مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، ووافق / الفراغ منه — كما يقال في آخره — عشية يوم الجمعة سنة ستين وسبع مئة — وظاهر ٤٧١ من اسمه أنه اختصار للصحاح واختيارات من مواده . وقد صرح بذلك مؤلفه في أول مقدمته بعد الحمد والصلاة ، قال : « هذا مختصر في علم اللغة جمعته من كتاب الصحاح للإمام العالم العلامة أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري — رحمه الله تعالى — لما رأيته أحسن أصول اللغة ترتيبا ، وأوفرها تهديدا ، وأسهلها تناولا ، وأكثرها تداولًا ، وسميته مختار الصحاح » .

وفصل المؤلف في المقدمة الخطة التي التزمها في مختاره ، فبين لنا الصفات التي تتمتع بها المواد والألفاظ التي اختارها من الصحاح في قوله : « واقتصرت فيه على ما لا بد لكل عالم فقيه أو حافظ أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه ، لكثرة استعماله وجريانه على الألسن ، مما هو الأهم فالأهم ، خصوصا ألفاظ القرآن العزيز ، والأحاديث النبوية ، واجتنبت فيه عوبص اللغة وغريبها طلبا للاختصار ، وتسيلا للمحفظ » وإذن فالهدف الأول عنده اختيار الألفاظ الشائعة الاستعمال ، لتكون في متناول المحتاج إليها من العلماء والأدباء ، أما الغريب فلا حاجة له فيه . وكان هذا سببا في شهرته وتداوله ، كما وصفه حاجي خليفة ، وتقرير وزارة المعارف المصرية إهداءه لطلابها لاستعماله بعد تغيير ترتيبه .

ولكن الناس يستعملون ألفاظا ليست في صحاح الجوهري ، فماذا فعل الرازي بإزائها ، لقد أدخلها في مختاره وأعلمها . ونبه على ذلك في المقدمة إذ قال : « وضممت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهري وغيره من أصول اللغة الموثوق بها ، ومما فتح الله تعالى به علي ، فكل موضع مكتوب فيه « قلت » فإنه من الفوائد التي زدتها على الأصل » .

ولم يزد الرازي ما سبق وحده ، بل زاد أيضا بعض المصادر والأفعال التي أهملها الجوهري ، وقال عنها في مقدمته : « وكل ما أهمله الجوهري من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التي ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التي ذكر مصادرها ، فإني / ذكرته ، إما بالنص على حركاته ، أو برده إلى واحد من الموازين العشرين التي ٤٧٢ أذكرها الآن إن شاء الله تعالى ، إلا ما لم أجده من هذين النوعين في أصول اللغة

الموثوق بها والمعتمد عليها ، فإننى قفوت أثره رحمه الله تعالى فى ذكره مهما لافلا
أكون زائدا على الأصل شيئا بطريق القياس ، بل كل ما زدته فيه نقلته من أصول البلغة
الموثوق بها .

وإذن فخطته فى ذكر المصادر والأفعال التصريح أو ذكر الميزان . وما دام الأمر
كذلك فهو فى حاجة إلى بيان هذه الموازين . وقد فعل ذلك بتفصيل فى مقدمته ،
وزاد إليه ما اتبعه فى ضبط الأسماء .

وصفوة القول إن الرازى — فى سبيل الاختصار — حذف كثيرا من صيغ
الصحاح ، وخاصة ما يتصل منها بالأعلام أو أقوال اللغويين أو الأخبار المختلفة حول
الألفاظ ، وكثيرا من الشواهد الحديثة ، وأكثر الشواهد الشعرية ، وبعض الشواهد
القرآنية .

ولم يتعد هدف الرازى الاختصار ، فلم يحاول النقد بل أورد الألفاظ التى نقدت
من الصحاح واتهمت بالتصحيف أو بالخطأ كما أوردها ، أو حذفها اختصارا وفقا
لمنهجه . ولكنه زاد عليه بعض المواد والصيغ ، وبعض خطوات منهجه مثل التزام
الإشارة إلى الماضى والمضارع من الأفعال والمصادر ، وخاصة غير القياسى ،
والمتمعدى واللازم ، والضبط بالعبارة .

وإذا ضاهينا مختار الرازى بمختار الزنجاني ، وجدنا كلا منهما يزيد على الآخر
أشياء وينقص عنه أخرى ، فالرازى يعنى بالمعانى المتصلة بالحديث والفقه ويلتزم
الخطوات التى أشار إليها فى منهجه ، على حين يعنى الزنجاني بالمعانى اللغوية
الخالصة ، وليس عنده شيء من خطوات منهج الرازى . وهما فى حجم واحد على
وجه التقريب وربما كان مختصر الزنجاني أكبر قليلا .

وفى العصر الحديث كلفت وزارة المعارف المصرية الأستاذ محمود خاطر تهذيب
٤٧٣ / الكتاب وترتيبه ، والشيخ حمزة فتح الله مراجعته وضبطه وتصحيحه ، ورأت
الوزارة أن يكون طبعه على اعتبار الحرف الأول والثانى (وما بعدهما) كما هو
ترتيب المصباح للإمام الفيومى ، وأن ترد إلى كل مادة مشتقاتها التى يصعب على
الطالب ردها إليها مع حذف ما لا ينبغى أن يطرق مسامع النشء ، ويشترط المحافظة
على أصل الكتاب . ووافق تمام طبعه على هذا الوجه أواخر سنتى ١٣٢٥ هـ
و ١٩٠٧ م ، ثم أعيد طبعه عدة مرات .

واشتهر مختار الرازى باختصاره بدوره داود بن محمد القارصى الحنفى باسم
« مختار مختار الصحاح » ، وعبد الرحمن بن عيسى الهمداني باسم « صفو الراح

من مختار الصحاح ، ومن الواضح أن مؤلف هذا الكتاب ليس عبد الرحمن بن عيسى الهمداني صاحب الألفاظ الكتابية المتوفى عام ٣٢٠ هـ . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الكتاب في ٣١ ورقة من الحجم الصغير ، ويتبين من ذلك صغر حجمه وضآلته .

وكان هدف مؤلفه اختصار المختار ، والتقاط الألفاظ الشائعة الاستعمال وهو غرض صاحب المختار نفسه . ولكن القدر الشائع من الألفاظ اختلف باختلاف عصرى المؤلفين ، فقل وضؤل فى العصر الأخير بحيث صار من الضرورى أيضا اختصار المختار . وصرح الهمداني بهذا الهدف فى مقدمته ، حين قال : « وبعد ، فلما أن تموجت بحار اللغة العربية ، وطما عبابها ، وزخر قاموس تلك الأوضاع اللسانية ، وطفح عجابها ، وكان من أشهر أوضاعها بين الناس وأكثرها إفادة لكل متناول بلا إلياس ، صحاح الجوهري ، تصدى لاختصاره العلامة أبو بكر الرازى ، تغمدهما الله برحمته ورضوانه ، وأفرغ عليهما شآبيب غفرانه ، مع ذكر ما أهمله الأصل من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التى ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التى ذكر مصادرهما وأحوالها . فأحييت أن أتبع من ذلك المختصر ما كثر تناوله ، واشتهر تداوله وهو مع ذلك مستور المعنى عن كثير ، استار الزهر فى كمامه ، والبدر فى غمامه ، لا يضطرار الحال إليه ، وشدة الحاجة عند التعويل عليه . ولم أتبع الأصل روما للسرعة / التحصيل ، فإن تتبع الأصل يحتاج إلى صرف زمان طويل مع كثرة الأشغال وتشتت البال ، على أن المختصر رحمه الله قد انتقى ما انتقى حسب نظره الصائب ، وفهمه الثاقب ، وأتى لى بمثل ما سلك مع فهمى القاصر ، وذمنى الفاتر ، فلذلك عولت عليه ، ووجهت وجه الاعتماد إليه . »

٤٧٤

وسار المؤلف على ترتيب الصحاح ، والمنهاج الذى ارتضاه شرحه بقوله : « عولت عليه [أى على المختار] ، ووجهت وجه الاعتماد إليه . وربما أسقطت الباب برمته وتركته فى بعض المواضع بجملته ، وربما حذفته الغالب من الباب اختصارا ، واعتمادا على مراجعة الأصل أو أصله روما للإيجاز واختيارا . »

وقدم الهمداني بين يدى كتابه مقدمة ذكر فيها هدفه وخطة ، وختمها بما ذكره أبو بكر الرازى عن موازين الأفعال والمصادر ، وقواعده الثلاثة وأتى به بنصه ، وقد حقق ما وعده فى المنهج ، فكان يذكر المادة بأكملها حيناً ويحذفها حيناً ويحذف معنى واحدا منها أحيانا ويختصر سياقها فى أحيان أخرى . ولكنه كان يحافظ على عبارة صاحب المختار فى المعانى التى يذكرها محافظة كبيرة .

واتخذ السيد محمد بن حسين بن علي (٨٦٦ هـ) مختار الصحاح أساسا أيضا لكتابه الجامع والراموز . فقد استطال ما في الصحاح من أمثال وشواهد وأنساب وإطناب ، واستقل ما في مختار الرازي وخاصة أنه ترك بعض الأمور اللغوية اللازمة ، فأراد أن يأتي بالمختار ويضيف إليه ما أهمله . وفعل ذلك في الجامع الذي أتمه عام ٨٥٤ هـ . ثم سمع عما في الصحاح من تصحيف وأوهام ، فأحب أن يبين ذلك فيبحث حتى عثر على القاموس المحيط ففسر على هذا الهدى في الراموز ، ووضع كل ذلك في مقدمة الراموز ، وإن لم يصرح باسم مختار الرازي . ولكن بعض العبارات الواردة في بعض مواضعه أكدت أنه يعنيه (١) .

وصرح المؤلف بما زاده من أمور أخرى عن القاموس المحيط ، فقال :
 / « وألحقت به أيضا ما اطلعت فيه من اللغات التي فاتته عن نقلت عنهم ، إما مادة ، أو معاني غريبة نادرة ، مما لا بد منه في استنباط معاني الحديث والأخبار ، واستخراج ما وقع في غريب الآثار والأشعار . ونقلت عنه أسماء المحدثين ونسبهم الواقعة في الأسانيد بتصحيح ألفاظها من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين » .

٤٧٥

وذكر أسماء المراجع الأخرى التي استفاد منها في قوله : « ثم ألحقت به غرائب ألفيتها في المغرب للمطرزي ، وعثرت عليها في الفائق للزمخشري ، والنهاية لابن الأثير أبي السعادات الجزري » ، ويبدو من هذه المراجع شدة عنايته بما يتعلق بالحديث ، كما ظهر ذلك أيضا في كلامه عن القاموس ، ويظهر في قوله التالي : « وبسطت الكلام بعض البسط في بيان معاني الأحاديث وتفسيرها ، فيما لا ينحى نحو بدائع بمجرد معرفة متن اللغة وتقريرها ، فأشرت إلى ما يحتاج إليه من تأويل ، وما لا بد من حذف وإضمار دليل ، بحيث إذا وقف الناظر [عليها] يقف على نظائرها بأدنى تفكير ، وتيسر له الوصول إلى رموزاتها بيسر التدبير » .

وأشار إلى الخطة التي سار عليها في قوله : « وسلكت ما أمكن طريق الاختصار ... وشذبت الكلام بتقليل الألفاظ وتكثير المعاني ، وهذبت بالإشارات الموضحة للمرام ، لتشيد المباني . فأشرت إلى قول الله (تع) بحرف (ق) وإلى الحديث بحرف (ح) وإلى الأثر بحرف (ر) وإلى الجمع بحرف (ج) وإلى الموضع بحرف (ع) وإلى الجبل بحرف (ل) وإلى تأنيث الصفات التي تجرى على مذكرها بهاء بحرفي (ثه) معناهما المؤنث بهاء ، وإلى اسم رجل بحرفي

(١) انظر مادتي نطق ويدي في الكتابين .

(سم) وأشرت بحرفي (عز) إلى يتعدى ويلزم . واكتفيت بذكر صيغة الفعل ثلاثيا أو غيره عن إيراد ما اطرده من المصادر والصفات ، إلا في مواضع الالتباس أو في مجال يحيد عن سنن القياس . وأثرت في الأفعال طريق الماضي [الغائب] على المتكلم لقصرها وكتابة إلا في المعتل ، بيانا لأصل الكلم . فجاء بحمد الله كتابا جامعا للفوائد ، خاليا عن الزوائد ، مسمى بالراموز ، لكونه مجمع أنهار الرموز فقد وافق اسمه معناه ، وطابق مسماه .

/ وواضح من هذا أنه كان يتحرى الاختصار ما أمكنه . فاستعمل الرموز ، ٤٧٦ وحذف القياسي من المصادر والصفات ، ولم يكرر اللفظ المفسر مع كل معنى له وذكر الأفعال بصيغة الماضي المسند إلى ضمير المفرد الغائب ، إلا حين يريد توضيح أمر من الأمور . واختط لنفسه أيضا أن يذكر الباب الذي يتصرف فيه مضارع الفعل ومصدره ، كما فعل أبو بكر الرازي في مختار الصحاح ، ونبه على ذلك في المقدمة وأورد فقرة تكاد تكون من المختار بالنص .

وأوضح ما يقوم عليه الكتاب أمران : الزيادة ، والاختصار . أما النقد فضعيف بالنسبة إليهما . وتتمثل الزيادة في عدة ظواهر : زيادة مواد وصيغ وألفاظ ومعان في المواد التي ذكرها الجوهري ، وهو أبرز أنواع الزيادة في الكتاب لا تكاد تخلو منه مادة ، والأحاديث والأعلام ، وخاصة أعلام الفقهاء والمحدثين وكان يزيدها في آخر المواد . ويتمثل الاختصار في : حذف الشواهد الشعرية التي ذكرها الجوهري ، وأسماء اللغويين مع احتفاظه بأقوالهم ، وإن تجاوز أحيانا عما جاء منها في زيادته ، والأوزان والأحكام والتعليقات اللغوية والنحوية والصرفية التي كان هم مختصرى الصحاح حذفها في الغالب ، وتغيير عبارة النص وترتيب ألفاظ المادة بحيث تعطى ما في الصحاح بأقصر سياق .

وجملة القول في الرموز إنه أكثر انتظاما من الصحاح في إيراد ألفاظه ومعانيه ، وأكثر مواد وصيغا ومعاني ، وأكثر صيغة فقهية حديثة ، ولكنه أخل بالشعر إخلالا كبيرا ، وضعف النقد عنده واعتمد فيه على المجدد والرازي .

واتخذ بير محمد بن يوسف القرمانى الأركلى المختار أساسا له أيضا ، فألف « ملقط صحاح الجوهري والملحق بمختار الصحاح » .

٤ — كتاب المولى محمد المعروف بالقيسى (١٠١٦ هـ) قيل إنه كان أنفع وأفيد من مختار الصحاح . لكنه غير مشهور .

٥ — كتاب الجوابي في مجلدين صغيرين ، لم يحذف فيه شواهد الجوهري .

٦ / — كتاب نجد الفلاح ، يشبه المختار ، وحذف مؤلفه شواهد الصحاح .
٧ — ٩ — ذكر بروكلمن أن أبا الكرم عبد الرحيم المدنى (أو المعدانى) ،
ومحمد بن أحمد بن نجم الدين بن جمال الدين الحنفى ، وعلى العلى بادي اختصروه
أيضا .

كتب التكلمة :

١ — المنتهى لمحمد بن تميم البرمكى ، قال المؤرخون^(١) : إنه صنفه فى سنة
٣٩٧ هـ ، ونقله من الصحاح ، وزاد فيه أشياء قليلة ، وأغرب فى ترتيبه . وذهب
بعض المحدثين إلى أنه سار على الترتيب الألف بائى من أول الكلمة إلى آخرها ، مثل
المعاجم الحديثة ، فهو إذن سابق على الزمخشري فى أساسه .
ولكن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية يقتنى أوراها منه ، يبدو أنها مختلفة
الترتيب . فإذا ما أمعنا دراستها استطعنا أن نتيين أنه اتبع ترتيبا غريبا فعلا ، كما قال
القدماء . فقد التزم الترتيب الألفبائى . غير أنه طبقه أول ما طبق على الحرف الأخير
من الكلمات ، كما فعل الجوهري . ثم خالف الجوهري فلم ينظر فى خطوته الثانية
إلى الحرف الأول من الكلمة بل إلى الحرف السابق على الأخير . ثم نظر إلى الحرف
السابق عليه إلى أن يصل إلى الحرف الأول . أى أنه سار سيرا مطردا من آخر الكلمة
إلى أولها ، معتبرا الأصول وحدها بطبيعة الحال .

يتمثل لنا منهجه هذا ، إذا نظرنا إلى ترتيبه التالى للجزء الباقى من فصل الثاء :
بلث — ثلث — هـلث / نلث / عث / جهث — بهث — دلث — وهث / بيث .
فقد قدّم ما حرفة السابق على الأخير اللام ، فالميم ، فالتون ، فالهاء ، فالياء . فإذا
اتحد هذا الحرف فى بعض الكلمات كما حدث فى اللام : قدّم ما حرفة السابق عليها
الياء ، فالثاء ، فالهاء ، وفى الهاء : قدم ما حرفة السابق الجيم ، فالياء ، فالدال ،
فاللام ، فالواو . وأعتقد أن خطأ ما وقع فى الجيم فقدمت على الياء .
وبالمثل رتب فصل الجيم على النحو التالى :

بيج — فريج — هليج / أليج / وجج / نلج / رلج / بردج — هردج — سدج /
سذج — عدج — كذج — لذج / حبرج — سرج — عرج ... إلخ .

٢ — المغرب عما فى الصحاح والمغرب لعبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني
الخزرجي أتمه فى ٦٢٧ هـ ، وفصل فيه نص الصحاح عن المغرب ، وأشار إلى
المغرب بميم ، وإلى الصحاح بصاد .

٣ — الجمع بين الصحاح والغريب المصنف ، لأبى إسحاق إبراهيم بن قاسم البطليموسى (٦٤٢ أو ٢٤٦ هـ) .

٤ — ضالة الأديب فى الجمع بين الصحاح والتهذيب للحوارى (انظر الدراسات حول التهذيب) .

٥ — تاج الأسماء فى اللغة : جمع الأسماء للزمخشري ، والسامى للميدانى ، وصحاح الجوهري ، والتزم ترتيب الأخير . وذكره محمد صديق ولم يصرح باسم مؤلفه .

٦ — كتاب التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تأليف الحسن بن الصاغاني أو الصغاني المتوفى عام ٦٥٠ هـ .

٤٧٨ / ويستهل الكتاب بمقدمة قصيرة يشرح فيها المؤلف غرضه ، يقول : « هذا كتاب جمعت فيه ما أهمله أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري رحمه الله فى كتابه ، وذيلت عليه وسميته كتاب التكملة والذيل والصلة ، غير مدّع استيفاء ما أهمله واستيعاء ما أغفله . ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وفوق كل ذى علم عليم ، وكم ترك الأول للآخر :

وَمَنْ ظَنَّ يَلَاقِي الْحُرُوبَ بِالْأَيُّصَابِ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزًا
والله تعالى الموفق لما صمدت له ، والميسر ما صعب منه ، والعاصم من الزلل والخلل ، والخطأ والخطل ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

ويسير الصغاني على نفس ترتيب الجوهري ، وتقسيماته . ويقوم الكتاب كله على عدة أمور فى الصحاح ، نستطيع أن نضعها فى صنفين : تكملة ونقد . أما الصنف الأول فيشتمل على ما يلى من أمور :

١ — إيراد المواد التى أهملها الجوهري . ويشير إلى ذلك صراحة ، يقول مثلا : « شَتْنَمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وقال سيبويه : الشنم ، مثال جردحل : السمين . »
« شَتْنَمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وقال سيبويه : الشنم ، مثال جردحل : الطويل . »
« شَتْنَمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وقال ثعلب : على رَغِيمٍ وَشَتْنَمُهُ . وقال أبو زيد : رَغِمًا سَتْنَمًا ، بالسین المهمله . وقال الأزهري : أنا واقف فى هذا الحرف . والصواب عندى بالسین غير معجمة . »

٤٧٩ / وكل هذه المواد المذكورة التى أهملها صاحب الصحاح إهمالا تاما ، متعاقبة ، ويظهر فيها مدى استفادة الصغاني من كتاب سيبويه .

٢ — إيراد الصيغ والألفاظ والمعانى التى أهملها الجوهري ، فيما ذكره من

مواد ، كما نرى في عَق : « ابن الأعرابي : العقيقة : المزادة . والعقيقة : النهر .
والعقيقة : العصاة ساعة تشق من الثوب . والعقيقة : غرلة الصبي ... وعاقنته :
خالفته . واعتقت السحابة : بمعنى عقت ، قال أبو وجزة السعدي :
حتى إذ أنجدت أوراقتُ انهزمت واعتق منيعج بالزبل مبقور
واعتق السيف من غمده : إذا استله ، ورجل عَق بالفتح أى عاق ، قال الزريان واسمه
عطاء بن أسيد :

أنا أبو المرقال عقا فظا لمن أعادى مذسرا دثظا

وقيل : أراد بالعق المر من الماء العقاق . والعقوق : الحائل أيضا ، عن أبي حاتم ،
وهي من الأضداد ... وعواق النخل : روادفه ، وهي فسلان تبيت معه . وقال ابن
دريد العقة : البرقة المستطيلة في السماء .

٣ — تكملة معاني الألفاظ التي ذكر لها الجوهرى معنى واحدا أو معنى
مختصرا ، مثل قوله في مادة « عَق » أيضا : « وفي بلاد العرب أربعة أعقة ، ذكر
الجوهرى منها عقيق المدينة ، وأما الثلاثة الأخرى فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو
واد واسع مما يلي العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء ، ومنها عقيق
آخر يدفق مائه في غورى تهامة ، وهو الذى ذكره الشافعى رحمه الله فقال :
« ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى » ومنها عقيق القنان يجرى إليه مياه قلل نجد
وجباله ... وقيل في قولهم (طلب الأبلق العقوق) إنه الصبح لأنه ينشق ... « وقد
أخذ تحديده للأعقة من تهذيب الأزهري .

٤ — تكملة الشواهد الشعرية ، كما في مادة (سحِم) « قال الجوهرى : والأسحِم
٤٨٠ / في قول زهير : « بأسحِم مَنوود » القرن ، وفي قول النابغة « بأسحِم وإن » [هو
السحاب] وفي قول الأعشى :

بأسحِم داج عوض لا تتفرق

يقال الدم تُعَمَس فيه اليد عند التحالف ، ويقال : بالرحم ، ويقال : بسواد حلمة
الثدى ، ويقال : بزق الخمر . أما الرواية في البيت الأول والثالث فكما ذكر ،
وصدر البيت الأول :

نَجاء مُجدِّ ليس فيه ونيرة وَتَدْبِيهها عنها ...

وأما صدر البيت الثالث فقوله :

رضيعة لسان تَدَى أم تحالفا

ويروى : ثَقَّاسُما ... وأما الرواية في البيت الثاني فالصواب فيها : وأَسْحَمُ وإن ،
بالواو ورفع الميم ، وإنشاد البيت كاملا :
عفا أبه ريح الجنوب مع الصبا وأَسْحَمُ وإن مَزْنُهُ متصوَّبُ
وتشتمل نقود الصاغاني على الأمور التالية :
١ — اختلال الشعر في الصحاح ، مثل قوله في مادة (سلم) « قال الجوهري
قال الشاعر :

ذاك خليلي وذو يعاتبني يرمى ورائي بامسهم وامسلمة
يريد بالسهم والسلمة ، وهي لغة حمير . والبيت مداخل ، والبلاء من الأوائل . وهو
لجبير بن عَنَمَةَ الطائي ، وإنشاد الصحيح :
وإن مولاى ذو يُعَيِّرُنِي لا إحنةً عنده ولا جرمة
ينصرنى منك غير معتذر يرمى ورائي بامسهم وامسلمة
يهجو سالم بن دارة ، قاله أبو محمد الأعرابي . وهذا الصنف من النقد كثير عنده
جدا مما يدل على اتساع معرفة الصاغاني بالشعر .

٢ / — نقد التصحيف في الشعر قال في مادة (ريم) : « قال الجوهري : وأنشد ٤٨١
ابن السكيت :

وكنتم كعظم الريم لم يدر جازر على أى بدعى مقسم اللحم يوضع
والرواية :
وأنتم كعظم الريم لم يدر جازر على أى بدعى مقسم اللحم يُجعل
والقصيدة لامية ، وهي تروى للطرماح الأجي ، ولأبي شمر بن حجر بن مرة بن
حجر بن وائل .

٣ — تصويب اسم قاتل الشاهد الشعري . قال في مادة (شبرم) : « قال
الجوهري وأنشد لَهْمِيان السعدي : « ما منهم إلا لَيْمٌ شَبْرَمٌ » وليس له ، ولله على
الميم المضمومة رجز : « وقال في مادة (طرم) : « قال الجوهري : الطَّريم :
السحاب الكثيف ، قال رؤبة :

في مكفهر الطَّريم الشَّرْبِثِ
ولرؤبة أرجوزة ثائية أولها :

أَتَعْرِفُ الدَّارَ بِذَاتِ الْعُكَّكِ دارًا لَذاكَ الشَّادِنِ الْمُسْرَعِثِ
وليس الذى ذكره الجوهري فيها .

٤ — اختلال الاستشهاد نفسه كما نرى في مادة (أذن) إذ يقول : « قال
الجوهري : أذن له أذنا : استمع ، قال قَعْنَبُ بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مَتَى ، وَمَا أَذْنُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
وليس في هذا البيت شاهد ، وإنما الشاهد في البيت الذي بعده بيت ، والرواية
« وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ » وروى « وَمَا عَلِمُوا » ، وبعبده :
إِنْ يَحْلِفُوا لَكَ تَسْمَعُ قَوْلَهُمْ وَتَرَى أَجْسَادَ قَوْمٍ ، وَأَنْتَى بَعْدَهُ أَفْسُوا
صَمٌّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرَتْ بِهِ وَإِنْ ذُكِرَتْ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذْنُوا
ويبدو أن النسخة المطبوعة من الصحاح نالها شيء من التصحيح ، إذ ورد فيها
البيت الأول والثالث ، ورواية « سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ » لا البيت الأول وحده ،
ولا الرواية التي ذكرها الصغاني .

٤٨٢ / ٥ — نقد الاستشهاد ببعض الأحاديث الضعيفة ، كما في قوله من مادة « ضن »
« قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَفُلَانٌ ضَيَّنَّ مِنْ بَيْنِ إِخْوَانِي ، وَهُوَ شَبْهُ الْإِخْتِصَاصِ ، وَفِي
الْحَدِيثِ : إِنْ لَمْ يَضَيَّنَّ مِنْ خَلْقِهِ يَحْيِيهِمْ فِي عَافِيَةٍ وَيَمِيتُهُمْ فِي عَافِيَةٍ . وَالرَّوَايَةُ :
ضَنَّاكُنَّ ، مِثَالُ قِبَائِلَ . وَهُوَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا طَرَقَ لَهَا » [أَيْ لَا أَسَانِيدَ صَحِيحَةً
لَهَا] . وَأَصْلُحَ الْحَدِيثِ فِي النُّسخة المطبوعة إِذِ الرَّوَايَةُ فِيهَا : ضَنَّاكُنَّ .
٦ — نقد الألفاظ المصحفة . قَالَ فِي مَادَّةِ (سَحَمَ) : « قَالَ الْجَوْهَرِيُّ أَيْضًا :
وَسَحَامٌ : اسْمُ كَلْبٍ . قَالَ لَيْدٌ :

فَقَفَصَتْ مِنْهَا كَسَابٍ فَضَرَّجَتْ بَدِيمٌ وَغُودِرَ فِي الْمَكْرِ سَحَامُهَا
وذكره الفارابي بالخاء المعجمة ، فإنه قال في باب فُعَالٍ بِالضَّمِّ : السَّخَامُ : سَوَادُ
الْقَدَرِ وَالشَّعْرِ . السَّخَامُ : اللَّيْنُ الْحَسَنُ ، قَالَ :

كَأَنَّهُ بِالضُّخْصَانِ الْأَنْجَلِ قَطُنٌ سَخَامٌ بِأَيْدِي غَزَلٍ
ويقال لِلْحُمْرِ : سَخَامٌ ، إِذَا كَانَتْ لَيِّنَةً سَلْسَةً . وَسَخَامٌ : مِنْ أَسْمَاءِ الْكِلَابِ فَلَوْ كَانَ
بِالْخَاءِ لَذَكَرَهُ قَبْلَ ذِكْرِ السَّيْنِ وَالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ كَمَا يَقْتَضِي تَرْتِيبُ كِتَابِهِ . وَسَكَتَ
عَنْ ذِكْرِ الْأَزْهَرِيِّ وَالْخَلِيلِ وَابْنِ دَرِيدٍ . وَالتَّحْقِيقُ بِالتَّصْحِيفِ كَثِيرٌ عِنْدَ الصَّغَانِيِّ .

٧ — نقد بعض التفسيرات الخاطئة ، كما نرى في قوله في مادة (رَطَمَ) « قَالَ
الْجَوْهَرِيُّ : الرُّطُومُ : الْمَرْأَةُ الْوَاسِعَةُ الْفَرْجِ ، وَإِنَّمَا نَقَلَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّيْثِ ، وَرَدَّ عَلَيْهِ
الْأَزْهَرِيُّ وَقَالَ : هَذَا غَلَطٌ ، إِنَّمَا الرُّطُومُ الضَّيْقَةُ ، وَرَوَى عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ ،
الرُّطُومُ : الضَّيْقَةُ الْحَيَاءِ مِنَ النُّوْقِ ، وَهِيَ مِنَ النِّسَاءِ الرِّتْقَاءُ » .

٨ — نقد الأحكام الخاطئة ، مثل التي نجدها في قوله في مادة (أَجَنَ) « قَالَ
الْجَوْهَرِيُّ : الْإِجَانَةُ : وَاحِدَةُ الْأَجَاوِينَ ، وَلَا تَقُلْ إِجَانَةً . وَقَالَ الْفَرَّاءُ : يُقَالُ :
إِجَانَةٌ وَإِجَانَةٌ وَالْجَانَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَأَفْصَحُهَا إِجَانَةٌ » .

٩ — نقد موضع اللفظ . قال في مادة (رأى) : « قال الجوهري : الرومة : الغراء / الذي يلصق به الشيء . وصوابه أن يذكرها في تركيب روم فإن الأصمعي قال : ٤٨٣ الرومة ، بلا همز : الغراء الذي يلصق به ريش السهم ، وقد ذكرتها في موضعها » . وقال في مادة (رهم) : « قال الجوهري : المرهم : الذي يوضع على الجراحات ، معرب وحقه أن يذكر في الميم لقولهم : مرهمت الجرح ، وخصوصا إذا كان الاسم معربا لأصالة حروفه » . ولم يحكم الصغاني على بعض المواضع بالخطأ ، واكتفى بأن ذكر أن لها مواضع أخرى ، قال في مادة « رم » : « رمان بالفتح : موضع ، فإن كان وزنه فعلان فهذا موضع ذكره كما ذكره ابن فارس ؛ وإن كان فعلا فموضع ذكره حرف النون ، كما ذكره الجوهري » .

وختم المؤلف كتابه بخاتمة ذكر فيها أنه ألفه بعد أن كبر ، وذكر مراجعه ، وهي كثيرة جدا ، أهمها العين والجمهرة والتهذيب والمحيط والمجمل والمقاييس من المعجمات ، وكثير من الرسائل اللغوية .

وصفوة القول في التكملة إنها جديرة بالشهرة المستفيضة التي حصلت عليها في عالم المعاجم العربية ، لإكمالها الفراغ الهائل الذي تركه صاحب الصحاح ، ولاختلاف هدفها عن هدف التنبيه لابن برى . فبينما تعنى التكملة بإيراد المواد والألفاظ والمعاني التي أهملها الجوهري ، لا يلتفت ابن برى إلى ذلك أدنى التفات . وعلى حين يتناول ابن برى أحكام الجوهري وأقواله النحوية والصرفية بالنقد ويقيم شروحه على أسس نحوية لا نجد ذلك كثيرا عند الصاغاني . أما الأمر الوحيد الذي اشتركا فيه وهو العناية بشواهد الصحاح الشعرية ، فقد وجه الصاغاني معظم عنايته فيها إلى إثبات ما فيها من اختلال ، أما ابن برى فوجه أعظم عنايته إلى نسبة الأشعار وتكملتها وشرحها . زد على ذلك أنهما لم يشتركا إلا في قليل من مواضع النقد .

٧ — كتاب ما أهمل الجوهري من لغة للصاغاني أيضا . ألفه بعد التكملة ، وأراد به إيراد ما غفل عنه أو أهمله فيها ، وليس في الصحاح . ولذلك ألحقت مواده بهوامش التكملة المخطوطة وأواخر موادها مع الإشارة إلى موضعها في كل حالة ، وتمييزها بالحرف (ح) يوضع في أولها دواما .

/ ويختلف هذا الكتاب عن التكملة في أنه لا يرمى إلا إلى ذكر بعض المواد ٤٨٤ والألفاظ التي أهملها الجوهري ولم ترد في التكملة ويقتصر على ذلك ، فلا يتعداه إلى النقد . وليس لهذه الحواشي مقدمة ولا خاتمة ، وإنما تبدأ بالمواد مباشرة ، وهي

حين تُجمَع وترتب على صورة كتاب يتألف منها كتيب صغير ، فهي لا توازن بالتكملة في الحجم ولا في الأهمية .

وهذه بعض الأمثلة منها . قال أمام مادة « خرطم » : « ح : الخرطومان : الطويل . والخرطوم من النساء : التي دخلت في السن . وخرطوم الجباري : شاعر واسمه عبد الله بن زهير بن عائشة الشيباني . وذو الخرطوم : سيف عبد الله بن أنيس » .

٨ — مجمع البحرين للمصاغاني ، ألفه بعد تأليفه التكملة ، وما أممله الجوهري ، فجمع فيه أقوال الصحاح وأقواله هو في حواشيه عليه ، وأعلم على كل منها برمز يفصله ، ومن ثم سماه (مجمع البحرين) يريد الصحاح والتكملة ، قال في مقدمته : « هذا كتاب جمعت فيه بين تاج اللغة وصحاح العربية ... وبين كتاب التكملة والذيل والصلة من تأليفي ، وسردت ما ذكره الجوهري أولاً على ما سرده وعلامته « ص » وأردفته ما ذكرته في التكملة وعلامته « ت » ثم أردفتهما حاشية التكملة وعلامتها « ح » وسميته « كتاب مجمع البحرين » والله ولي التوفيق » . ويتضح من العبارة السابقة الخطة التي اتبعها المؤلف في كتابه . ولم يغير في داخل الكلام شيئاً بل كان أميناً حتى في المقدمة ، فأورد مقدمة الصحاح أولاً ، ثم مقدمة التكملة . وحافظ على عبارة الصحاح غير أنه حاول الاختصار في أحيان قليلة ، فحذف من الشواهد الشعرية ما لا شاهد فيه إذا كان الجوهري أورد بيتين أو أكثر مثل البيت الأول من البيتين التاليين في مادة « آء » :

إن تلق عُمرًا فقد لاقيت مُدْرَعًا ليس من همه إبل ولا شاء

في جحفل لجب صم صوامله بالليل يسمع في حافاته آء

وحذف المكرر أو العبارات التي لا داعي لها . ولم يغير من التكملة غير المواضع التي ترد فيها على الجوهري . فلم يوردها بأكملها لأنه بطبيعة الحال ذكرها في أقوال الجوهري المذكورة فوق وإنما أوردها ملخصة أو حذفها وأورد النقد وحده .

وختم المصاغاني مجمع البحرين بالخاتمة التي جعلها للتكملة ، وأورد فيها مراجعه ومن الطبيعي أن يحتوي المجمع على جميع الظواهر التي في الصحاح والتكملة ، ولا داعي إلى تكرير القول فيها هنا ، إلا أننا نشير إلى أن الخطة التي انتهجها من فصل كل كتاب على حدة جعلته يكرر الأقوال ، ويضع النقد في موضعه غير اللائق له بعد المنقود . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مصورة من

مجمع البحرين مأخوذة عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة كوبرلي بالآستانة .
كتب الحواشى :

١ — حاشية أبى القاسم الفضل بن محمد القصباني البصرى (٤٤٤ هـ) .

٢ — التنبيه والإيضاح عما وقع فى كتاب الصحاح^(١) ، المشهور باسم حواشى ابن برى . وقد اشترك فى تأليف هذا الكتاب ثلاثة من العلماء . ابتدأه ابن القطاع وتوفى عام ٥١٥ هـ . فأخذ تلميذه عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسى المصرى ما كتبه وبنى عليه وأكماله حتى بلغ مادة « وقش » وتوفى عام ٥٧٢ أو ٥٨٢ هـ ورام أصحابه تكميله بعده فتمسر عليهم ذلك وتعذر ، إلى أن أكمله عبد الله بن محمد الأنصارى البسطى فى شهر سنة ٦٢٢ هـ^(٢) .

ولا نعرف الموضع الذى وصل إليه ابن القطاع فى حاشيته ولا تدل مقابلة التعليقات التى فى المواد الأولى بما يرجح أنه لا بن برى على كبير خلاف ، بل على اتفاق يكاد يكون تاما . ويدل أن ابن برى صاغ حواشى أستاذه صياغة جديدة ٤٨٦ ولذلك نجدها تنسب إليه صراحة فى أى موضع كانت . كذلك ليس لدينا من حواشى البسطى ما نستطيع أن نحكم به عليه ، إذ أن المخطوطات المحفوظة فى دار الكتب المصرية وخزانة المجمع اللغوى تنتهى بانتهاء حواشى ابن برى . ويظهر أن ابن برى نفسه ترك حواشيه غير مجموعة ، فجمعها البسطى وجعلها كتابا بعد تكميلها ، إذ يقول القفطى^(٣) : « وحاشيته على كتاب الصحاح ، فإنها نُقلت عن أصله ، وأفردت فجاءت ستة مجلدات ، وسماها من أفردها التنبيه والإيضاح عما وقع فى كتاب الصحاح » .

والتنبيه يسير على ترتيب الصحاح . أما الأهداف التى يرمى إليها ، فأولها نسبة الشواهد الشعرية فى الصحاح إلى أصحابها ، وتكملتها وشرحها . وهذا الهدف بين فى كل مادة يأتى المؤلف بها ، على وجه التقريب ، فكفى نظرة واحدة إلى الكتاب لتفنع المرء به . قال فى المادة التى افتتح بها الجزء الثانى (فرصد) : « وأنشد الجوهري فى هذا الفصل عجز بيت شاهدا على الفرصاد للتوت ، وهو :

(١) عنوانه فى مخطوط دار الكتب (٨ لغة تيمور) « التنبيه والإفصاح عما وقع فى كتاب الصحاح » وفى كتاب كشف الظنون (٩٣ : ٤) « التنبيه والإيضاح عما وقع من الوهم فى كتاب الصحاح » .

(٢) انظر آخر النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية ، وكشف الظنون

(٣) إنباه الرواة ٢ : ١١١ .

* قَتَّاتُ أَنَامِلُهُ مِنَ الْفِرْصَادِ *

قال الشيخ رحمه الله : البيت للأسود بن يعفر ، وصدره :

* يَسْمَى بِهَا ذُو ثَوَمَتَيْنِ مُشْمَرٌ *

والهاء في قوله (بها) تعود على سلافة ذكرها في بيت قبله ، وهو :

ولقد لهُوت وللشباب بشاشةٌ بُسْلافِيَّةٌ مزجت بماء غوادٍ

التومة : الحبة من الدر . والسلافة : أول الخمر . والقوادى : جمع غادية ، وهى السحابة التى تأتى غدوةً . ويبدو أن بعض القراء زاد فى نسخ الصحاح كثيرا من هذه الشطور الشعرية ، وأسماء الشعراء ، التى كان الجوهري قد أهملها ، ولذلك نجد كثيرا منها مذكورا فى النسخة المطبوعة .

٤٨٧ / وقد يطيل المؤلف فى ذكر الأخبار المتصلة بالشاهد لأنه يريد توضيحه كل

الإيضاح . قال فى مادة (نكد) : « وأنشد فى هذا الفصل بيتا شاهدا على

الأنكدين ، وهما مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ويربوع بن حنظلة ، وهو :

الأنكدان مازنٌ ويربوعٌ ها إن ذا اليوم لَشَرٌّ مجموع

قال الشيخ رحمه الله : البيت لبجير بن عبد الله بن سلمة القُشَيْرِى . وكان بجير هذا قد

التقى هو وقعب بن الحارث اليربوعى . فقال بجير : يا قعب ، ما فعلت البيضاء

فرسك ؟ قال : هى عندى . قال : وكيف شكرك لها ؟ قال : وما عسيت أن

أشكرها ؟ قال : وكيف لا تشكرها ، وقد نجتك منى ؟ قال قعب : ومتى كان

ذلك ؟ قال : حيث أقول :

تمطت به البيضاء بعد اختلاسةٍ على دَهَشٍ وِخْلَتْنِي لَمْ أَكْذِبْ

فأنكر قعب ذلك ، وتلاعنا وتداعيا أن يقتل الصادق منهما الكاذب . ثم إن بجيرا

أغار على بنى العبد فغتم ومضى ، وأتبعته قبائل من تميم ، ولحق به بنو مازن وبنو

يربوع . فلما نظر إليهم قال هذا الرجز . ثم إنهم احتربوا قليلا . فحمل قعب بن

عِصْمَةَ بن عاصم اليربوعى على بجير فطعنه فأذراه عن فرسه ، فوثب عليه كِدَام بن

ثُحَيْلَةَ المازننى فأسره ، فجاءه قعب اليربوعى ليقتله ، فمنع منه كدام . فقال له

قعب : مازِ رَأْسَكَ والسيف . فخلى عنه كدام ، فضربه قعب ، فأطار رأسه . وماز

ترخيم مازن ، ولم يكن اسمه مازنا ، وإنما كان اسمه بكداما ، وإنما سماه مازنا لأنه

من بنى مازن ، وقد تفعل العرب مثل هذا فى بعض المواضع .

والهدف الثانى تصويب الرواية الشعرية فى الشاهد ، وهو يفعل ذلك كثيرا أيضا .

قال في مادة (قعد) : « وأنشد أيضا عجز بيت في هذا المعنى ، وهو :
أمرون لا يرثون سهم القعدد . »

٤٨٨

/ قال الشيخ رحمه الله : البيت للأعشى ، وصواب إنشاده :
أمرون ولأذون كل مبارك طرفون لا يرثون سهم القعدد
أمرون : كثيرون . والطريف : نقيض القعدد .

وكان المؤلف يرمى أيضا إلى تصويب أسماء قائل الشواهد الشعرية . قال في مادة
(وجد) : « وأنشد في هذا الفصل بيتا زعم أنه لليبد شاهدا على قولهم : وجد
يجد ، بضم الجيم في المضارع وهو :

لو شئت قد نفع الفؤاد بشربة تَدْعُ الصوادي لا يَجْدُن غليلا
قال الشيخ رحمه الله : البيت لجريز وليس لليبد ، كما زعم ، وبعده :
بالعذب في رَضَفِ القِلات مَقِيلُهُ قَضُ الأباطح لا يزال ظليلا

قوله : نفع الفؤاد : أى روى ، يقال : نفع الفؤاد : روى ، ونفع الماء العطش :
أذهب ، نفعا ونقوعا فيها ، والماء النافع : العذب المرؤى . والصادى : العطشان .
والغليل : حر العطش . والرضف : الحجارة المرصوفة . والقِلات : جمع قلت ،
وهى نقرة في الجبل يستتقع فيها ماء السماء ، وقوله : قض الأباطح : يريد أنها أرض
خصبة ، وذلك أعذب للماء وأصفى . »

وكان ابن برى ينقد الجوهري أحيانا بسوء وضع الشاهد ، قال الجوهري في مادة
(قرب) : « قراب السيف : جفنه ، وهو وعاء يكون فيه السيف بغمده
وحمايته ... وفي المثل : إن الفرار بقراب أكيس . » وعلق على ذلك ابن برى (١) :
« هذا المثل ذكره الجوهري بعد قراب السيف ، على ما تراه . وكان صواب الكلام
أن يقول قبل المثل : والقراب : القرب ، ويستشهد بالمثل عليه . »

ومن أهدافه أيضا نقد مواضع بعض المواد في الصحاح ، قال بصدد وضع
الجوهري « الجيء » في المادة « جأ جأ » : « صوابه أن يذكر في جيا » ، وقال
بصدد وضع الجوهري « مهوأن » في مادة « هوأ » : « جعل الجوهري مهوأن في فصل
/ هوأ ، وهم منه ، لأن وزنه مفعول . وكذا ذكره ابن جنى ، ووأوه زائدة لأن الواو
لا تكون أصلا في بنات الأربعة . »

٤٨٩

ويتعلق بهذا نقد بعض الأحكام النحوية التي ذكرها الجوهري ، قال في مادة
(قدد) : « وذكر [أى الجوهري] .. أنك لو سميت بقَد رجلا لقلت : هو قَد

بالتشديد ، وهو غلط منه ، إنما يكون التضعيف في المعتل ، كقولك في « هُوَ » اسم رجل : هذا هُوَ ، وفي « لَوْ » هذا لَوْ ، وفي « فَيَ » هذا فَيَ . وأما الصحيح فلا يضعف فتقول في « قَدْ » هذا قَدْ ، ورأيت قَدْ ، ومررت بَقَدْ ، كما تقول : هذه يَدْ ، ورأيت يَدْ ، ومررت بِيَدْ . وعلة هذا مذكورة في باب التصريف . وقال في مادة « وحد » : « وذكر في هذا الفصل أن وحدَه في قولك : رأيتَه وحده ، منصوب عند أهل الكوفة على الظرف ، وعند أهل البصرة على المصدر . قال الشيخ رحمه الله : أما أهل البصرة فينصبونه على الحال ، وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر المنتصب على الحال ، مثل جاء زيد ركضاً ، أى راكضاً ، ومن البصريين من ينصبه على الظرف ، وهو مذهب يونس . وليس ذلك مختصاً بالكوفيين كما زعم الجوهري . وهذا الفصل له باب في كتب النحويين مستوفى فيه بيان ذلك » .

ونقد أيضاً بعض أحكامه اللغوية ، فقال في مادة (نجد) : « قوله بعد البيت : إن أنجدة جميع نَجُود ، وهو جمع الجمع ، وهم منه ، وصوابه أن يقول : جمع نَجَاد ، لأن فعلاً يجمع على أفعلة نحو حمار وأخيرة ، ولا يجمع فعول على أفعلة » . وقال في مادة (عَنَس) : « وحكى — أعنى الجوهري — عن الأصمعي أنه لا يقال : عَنَسَتْ بفتح العين ، وإنما يقال : عَنَسَتْ على ما لم يسم فاعله ، وعَنَسَهَا أهلها .. قال الشيخ رحمه الله : الذي ذكره الأصمعي في خلق الإنسان : أنه يقال عَنَسَتْ المرأة ، بالفتح مع التشديد ، وعَنَسَتْ بالتخفيف ، بخلاف ما حكاه الجوهري » .

وابن برى من اللغويين النحاة ، كان عالماً بكتاب سيبويه وعلمه ، وغيره ٤٩٠ / من الكتب النحوية ، قيماً باللغة وشواهداً^(١) ، فلا عجب أن تكثر في كتابه النقود والأحكام والتفسيرات النحوية واللغوية . قال في مادة (قصد) : « وأنشد في هذا الفصل بيتاً شاهداً على القصد بمعنى العدل ، وهو :

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتَى يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَلَا يَجُورُ وَيَقْصِدُ
قال الشيخ رحمه الله : البيت لأبي اللجاء الثعلبي ، ويروى لعبد الرحمن بن الحكم ، والأول هو الصحيح . أى على الحكم المرضي بحكمه المأتي إليه ليحكم ألا يجور في حكمه ، بل يقصد أى يعدل . ولهذا رفعه ولم ينصبه عطفًا على قوله : « أن لا يجور » لفساد المعنى ، لأنه يصير التقدير عليه ألا يجور وعليه ألا يقصد . وليس المعنى على ذلك بل المعنى وينبغي له أن يقصد ، وهو خير بمعنى الأمر ، أى وَلْيَقْصِدْ ، وكذلك قوله سبحانه : « والوالدات يُرْضِعْنَ أولادَهُنَّ » ، أى

ليُرضعن .

ومن الأمور التي نقدها المؤلف سوء التفسير ، قال معلقا على قول الجوهري :
« آء : شجر ، الصحيح عند أهل اللغة أنه ثمر السرح ، ولا يعكر عليه قول شزيمة
منهم أنه اسم للشجر ، لأنهم قد يسمون الشجر باسم ثمره ، ألا ترى إلى قوله تعالى :
« فأنتنا فيها حبا وعنبا » . وقال معلقا على تفسيره الإردب بأنه مكيال : « ليس
بصحيح لأن الإردب لا يكال به ، وإنما يكال بالوية » .

وربما لم يتهمه بسوء التفسير ، ولكن كَمَلَه له . قال في مادة (حذذ) : « وأنشد
في هذا الفصل بيتا للفرزدق شاهدا على قولهم : رجل أخذ ، أى خفيف اليد وهو :
أوليت العراق ورافدينه فزاريا أخذ يد القميص .

قال الشيخ رحمه الله : الفزارى المهجو في البيت هو عمر بن هبيرة . والأخذ قد
قيل فيه غير ما ذكره الجوهري ، وهو أن الأخذ المقطوع ، يريد أنه قصير اليد عن نيل
المعالي فجعله كالأخذ الذي لا شعر لذنبه ، فلا يجب لمن هذه صفته أن يولى
العراق ...

٤٩١ / وصفوة القول في التنبيه إنه يقوم على أمرين : تكملة الشواهد الشعرية ،
وتصحيح روايتها ، ونسبتها إلى قائلها ، وشرحها ؛ وتصويب الأحكام النحوية
واللغوية التي ذكرها الجوهري ، مع إقامة شروحه على المبادئ النحوية أيضا . أما ما
عدا ذلك فظواهر قليلة ، لا تكثر كالأمرين الأولين . وأعجب المتأخرون بهذه
الحواشي إعجابا شديدا حتى أدخلها ابن منظور في لسانه .

٣ — حاشية محمد بن علي الشاطبي (٦٨٤ هـ) .

٤ — غوامض الصحاح لخليل بن أيك الصفدي (٧٦٤ هـ) .

كتب النقد :

١ — قيد الأوابد من الفوائد لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري
(٥١٨ هـ) ذهب بروكلمن إلى أنه نقد فيه الجوهري .

٢ — إصلاح الخلل الواقع في الصحاح لعلی بن يوسف القفطی (٦٤٦ هـ) .

٣ — نقود أبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج الأشيلي

(٦٤٧ أو ٦٥١ هـ) وجعلها محمد صديق حواشي^(١)، والفرق ضئيل، إذ ترمى أكثر كتب الحواشي إلى النقد أيضا.

٤ — كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم لخليل بن أليك الصفدي (٧٦٤ هـ)، ألفه بعد كتابه «حلى النواهد» ليجمع ما فيه من تصحيح ووهم لأن السابقين عليه الذين ألفوا في ذلك، منهم من اختصر فأخل كآبى سهل الهروي وعلى ابن حمزة البصري، ومنهم من أطنب جدا وأهمل بعض الأوهام ورغم ذلك كابن برى. ولكنه — برغم نظريته هذه إلى ابن برى — وعد في المقدمة بإدخال ما في كتابه مختصرا متخلا في كتابه، واستدراك ما أهمله.

ونلخص ما عني بالرد فيه على الجوهري في الأوهام الصرفية، والاشتقاقية، والتصحيح، وسوء التعبير، والخطأ في التفسير. وكلها انتبه إليه ابن برى، الذي أقام / الصفدي كتابه على حواشيه. ولكن الصفدي زاد بعض أشياء ليست في حواشي ابن برى، كما زاد أشياء في الأمور التي اشتركا فيه، وإن كان راعى الاختصار أكثر منه. ولم يحذف من ابن برى إلا الأماكن التي كان يتناول فيها شواهد الجوهري بتكميلها ونسبتها إلى أصحابها. ولعله حذفها لأنه عالجها في كتابه «الحلى النواهد». أما المواضع التي نقده فيها ابن برى بتصحيح الشعر فأبقاها. ونهج الصفدي — كابن برى قبله — على إيراد عبارة الصحاح بنصها، أو بجمع بعض عبارات متفرقة، ثم يرد عليها. وفي اقتباسه لأقوال ابن برى، يوردها بنصها أحيانا، ويختصرها أخرى. وتنبه إلى ذلك القدماء فقليل عنه: «قلد فيه ابن برى، فلا يكاد يذكر مسألة من عنده إلا بعض أدبيات والاستدلال ببعض أبيات».

وهاك بعض الأمثلة: قال (نجج): «قال الجوهري: تنجج لحمه: أى كثر واسترخى. قلت: قال الهروي: تنجج تصحيف، والصواب تبجج، بباءين». (بح) «قال الجوهري: والبيح: جمع أبح، وربما وصفوا به القداح التي يستقسم بها قلت: الصواب أن يقول: التي يتقامرون بها، والبيت الذي أنشده الجوهري يشهد بذلك... (جزح) قال الجوهري: جزحت له من المال جزحة، إذا قطعت له منه قطعة، قال الشاعر:

* وإننى له من تالد المال جازح *

قال ابن برى رحمه الله تعالى: صوابه:

* لمختبط من تالد المال جازح *

لأن أوله:

* وإننى إذا ضَنَّ الرُّفُودُ برفده *

(دحج) .. وقال الجوهري : وأندَحَ بطنه اندحاجا : اتسع . قلت : هذا سهو منه رحمه الله تعالى ، وكان من حقه أن يذكر في ندح ، فصل النون من هذا الباب ، والمنتدح : المكان المستسع ، والندح : الأرض الواسعة ، ومنه قولهم : لى فى هذا الأمر / مندوحة . فلو كانت النون زائدة لما زيدت الميم أيضا . وقد استدرك هذا الغلط ٤٩٣ وذكره فى فصل ندح . فأندَحَ وزنه أفعَل مثل أحمر ... » .

والموجود منه الجزء الأول الذى ينتهى بانتهاء مادة همق ، وقد نقل من مسودة المؤلف التى تمت كتابتها فى « يوم الأحد الحادى والعشرين من شهور رمضان المعظم سنة سبع وخمسين وسبعمئة » . وهى فى ١١٢ لوحة ، أى ٢٢٤ صفحة .
٥ — مجمع السؤالات من صحاح الجوهري للمجد الفيروز آبادى (٨١٧ هـ)
وقد عنى هذا المؤلف بنقد الجوهري عناية كبيرة فى قاموسه المحيط .

كتب الدفاع :

عنيت هذه الكتب جميعها — عدا واحدا تذكره فيما يلى — بالدفاع عن الصحاح ، والرد على القاموس المحيط ، إذ حمل صاحبه على الجوهري حملة شعواء فيه . وإذ كان الأمر كذلك جاز أن نضعها هنا ، وأن نضعها فى الدراسات حول القاموس ، وقد أحببت تأخيرها إلى هناك . وأذكر هنا :
١ — اللفظ الجوهري فى رد خباط الجوّجى للسيوطى . رأى دى غُوَيْه أنه ألفه بمكة فى الدفاع عن البصاح (١) .

كتب النظم :

١ — نظم صحاح الجوهري ، لأبى الحسين يحيى بن معط الزواوى المغربى . (٦٢٨ هـ) . لم يكمله .

كتب تدرس شواهد الصحاح :

١ — حلى النواهد على ما فى الصحاح من الشواهد للصفدى (٧٦٤ هـ) ألفه قبل عام ٧٥٧ هـ ، الذى ألف فيه نفوذ السهم . ويبدو أنه اعتمد فيه بعض الشيء على ما فى حواشى ابن برى من دراسة للشواهد ، حتى إنه اضطر إلى حذفها من / « النفوذ » . ويبدو كذلك أنه لم يتعرض فيه إلا إلى إكمال الشواهد ، وشرحها ٤٩٤ ونسبها إلى أصحابها ، وخللها ، أما ما فيها من تصحيف فتركه للنفوذ .

٢ — فلق الإصباح فى تخريج أحاديث الصحاح للسيوطى (٩١١ هـ) وهو صغير الحجم فيما قالوا .

كتب أخرى :

نختم هذه الجولة بأن شهرة الصحاح جذبت إليه أنظار الدارسين من العرب وغيرهم ، فنقله كثيرون إلى اللغة الفارسية والتركية ، وأن كثيرين أيضا كابى سهل الهروى ، علقوا عليه .

الفصل الثانى

كتاب العباب

للصفاني (٥٧٧ — ٦٥٠)

توج الصفاني فى القرن السابع حياته العلمية بمعجم كبير دعاه « العباب » . وكان قد عنى بصحاح الجوهري كل العناية ، أوسع درسا وبحثا ، وتصحيحا وتحشية ونقدا « بالهند والسند واليمن والعراق ^(١) » . وكانت ثمرة دراساته هذه « التكملة والذيل والصلة » ثم « معجم البحرين » . وشعر فى أواخر حياته أنه يجب أن يتحرر من هذا الاعتماد على الجوهري ، وأن يستقل بمعجم خاص به ، ففجر « عبابه » . وكان ذلك فى عهد الوزير محمد بن أحمد العلقي ، الذى تولى الوزارة للمستعصم آخر خلفاء العباسيين فى بغداد قريبا من أربع عشرة سنة ، أى ألفه فيما بين سنتي ٦٤٣ (التى تولى فيها الوزير) ولم يتم الكتاب ، إذ توفى مؤلفه بعد أن قطع الشوط الأكبر من رحلته اللغوية ، حتى وصل إلى مادة « بكم » . وقيل فى تلك المصادفة الأشعار . هدفه :

كان المؤلف يرمى فى كتابه إلى الجمع والتصحيح ، كما كان هدف معجميى القرن الرابع . ويظهر هذا الهدف واضحا فى قوله فى المقدمة : « أولف كتابا فى لغة العرب ، يكون إن شاء الله تعالى ... جامعا شتاتها وشواردها ، حاويا مشاهير لغاتها وأوابدها ، يشتمل على أذاني التراكيب وأقاصيها ، ولا يغادر منها — سوى المهملة — صغيرة ولا كبيرة إلا وهو يحصياها » وفى قوله فى المقدمة أيضا : « وموجب ما ذكرت أنى / رأيت فيما جمع من قلبى : أطلقوا فى أغلب ما أوردوا .. وربما أطلقوا لفظ الحديث على المثل ، ولفظ المثل على الحديث ، وربما قالوا : وقولهم ، وهو من صحاح الأحاديث » وتبين هذه العبارة أن همه الأعظم فى التصحيح ، كان موجها إلى الشواهد لا الألفاظ وكذا كانت خطته — كما رأينا — فى التكملة . ويمتاز العباب من هذه الناحية على بقية المعجمات العربية .

منهجه : مراجعه :

شرح الصغاني في مقدمة العباب بعض معالم منهجه . فقال عن مراجعه : « هذا كتاب جمعت فيه ما تفرق في كتب اللغة المشهورة ، والتصانيف المعتبرة المذكورة ، وما بلغني مما جمعه علماء هذا الشأن ، والقلماء الذين شافهوا العرب العرباء ، وساكنتها في داراتها ، وسايروها في نقلها من مورد إلى مورد ، ومن منهل إلى منهل ، ومن متجع إلى متجع ، ومن بعدهم ممن أدرك زمانهم ، ولحق أوانهم . آتيا على عامة ما نطقت به العرب خلا ما ذهب منها بذهاب أهلها من المستعمل الحاضر ، والشارد النادر » . ونشر أمام عبارة « العرب العرباء » بنفحة من ربح صحاح الجوهري تغلب على العباب ، كما نشر في العبارة التي بعدها مباشرة بنفحة أخرى من تهذيب الأزهرى ، وعقد المؤلف في مقدمته فصلا ذكر فيه مراجعه ، وهى المراجع التي ذكرها في التكملة ومجمع البحرين بعينها على وجه التقريب .

ميدان البحث :

لم يطل المؤلف في شرح الخطوط الأخرى من منهجه في مقدمته سوى الشواهد . فقال عما ذكره في كتابه : « ذاكرا أسامى خيل العرب ، وسيوفها ، وبقاعها ، وأصقاعها ، وبرقها ، وداراتها ، وفرسانها ، وشعرائها » . ولم يكن المؤلفون قبل الصغاني يهتمون هذه الأشياء ، ولكنهم لم يضعوها في منهجهم ويحاولوا استقصاها كما يعد الصغاني .

٤٩٧ / الشواهد :

أما الشواهد فعنى بها المؤلف في مقدمته عناية كبيرة وقال عنها : « مستشهدا على صحة ذلك بآى من الكتاب العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وبغرائب أحاديث من هو بمعزل من تحطّل القول وتحلّفه ، فكلامه هو الحجة القاطعة والبيّنة الساطعة ، وبغرائب أحاديث صحابته الأخيار وتابعيهم الأبحار ، وبكلام من له ذكر في حديث أو قصة في خبر وهو عويص ، وبالفصيح من الأشعار ، والسائر من الأمثال ..

« آتيا بالأشعار على الصحة ، غير مختلة ، ولا مغيرة ، ولا مداخلة ، معزوا ما عزوت منها إلى قائله ، غير مقلد أحدا من أرباب التصانيف ، وأصحاب التأليف ،

لكن مراجعنا دواوينهم ، معتمداً أصح الروايات ، مختاراً أقوال المتقنين الثقات .. وقد سردت الأحاديث الغريبة المعاني المشكلة الألفاظ تامة مستوفاة . فإن كان في حديث عدة ألفاظ مشكلة أتيت به تاماً ، وفُسرت كل لفظة منها في بابها وتركيبها وذكرت أن تمام الحديث مذكور في تركيب كذا ، ليعلم سياق الحديث ، ويؤمن التكرار والإعادة . ومربك من قبل نقده المعاجم القديمة في الخلط بين الشواهد . ويتبين لنا من ذلك فرط عنايته بها ، وإحساسه بأهميتها . ولم نر مثلاً ذلك عند غيره من المعجميين . ولعل السبب في ذلك اتساع معارفه الأدبية وغنى مكتبته بهذا النوع من الكتب ، حتى كثرت أسماؤها في مراجعهم . ولا عجب أن يعنى بشواهد من الحديث فقد كان « صدوقاً في الحديث ، إماماً في اللغة والفقه والحديث (١) » .

وقبل أن نترك المنهج نشير إلى أنه أتبع في ترتيبه مواده ، وتقسيمه أبوابه وفصوله صحاح الجوهري ، والتزمه بكل دقة ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك في مقدمته .

٤٩٨

/ وصفه :

قال السيوطي في وصفه العباب (٢) : « وأعظم كتاب ألف في اللغة بعد عصر الصحاح ، كتاب المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سيده الأندلسي الضرير ، ثم كتاب العباب للرضي الصفاني » وقال محمد صديق (٣) : « العباب الزاخر واللباب الفاخر في اللغة في عشرين مجلداً » ، ولا تمتلك دار الكتب المصرية غير مجلد واحد من أول الكتاب تحت رقم ١٤١ لغة وينتهي في أثناء مادة « عجرد » من باب الدال . ويدل هذا على أنه يسير على تقسيم غير الذي وصفه محمد صديق . ويحتوي هذا المجلد على ٢٤٨ ورقة .

المقدمة :

أما المقدمة فقد تناول فيها وصف العباب وجمعه للغة ، وشواهد ، وما يذكره فيه . ثم أفرد منها فصلين : أولهما « في معرفة أسامي جماعة من أهل اللغة لا غنى لممارس هذا الكتاب وسائر كتب اللغة عن معرفتها ، فإن أهل اللغة ذكروا بعضهم بكنائهم ، وبعضهم بنسبهم ، وبعضهم بحرفهم » ، وأوردهم مرتبين وفقاً لحروف أسمائهم غير مراجع ترتيب مواليدهم أو وفاتهم . فانقسم الفصل إلى حروف كل حرف منها يشتمل على جماعة من اللغويين تبدأ أسمائهم به . وراعى في الأسماء داخل الحروف ، ترتيب حروف الاسم أيضاً . ووضع المؤلف همه في ذكر اسم اللغوي وأبيه وجده أحياناً ، وكنيته ، ونسبته ، ولم يتعرض لميلاده أو لوفاته .

(١) ابن شاکر : فوات الوفيات ١ : ١٧٠ (٢) الزمر ١ : ٥٠ . (٣) اللغة ١٣٦ .

والفصل الثاني « فى أسماء المراجع التى أفاد منها » فانتقل من هذين الفصلين إلى اسم الكتاب ، وإهدائه إلى الوزير ابن العلقمى ، وختمها بنقد بعض من قبله من اللغويين ردا على من قد يعيبه مستقبلا .

٤٩٩ / المعجم :

حين نقلب الطرف فى صفحات المعجم ، نرى من الأبواب والفصول والترتيب ما رأيناه فى صحاح الجوهرى ، ولكننا نرى تغيرا كبيرا فيما تحويه المواد فقد تضخمت وحملت من الثمار الشيء الكثير ، فوق ما يحمل الصحاح . فالأجمل بنا أن نقرنها — من هذا الجانب — بما فى مجمع البحرين للمؤلف نفسه . وحين نفعل ذلك نرى التشابه الكبير فى أكثر الملامح ، فهما أخوان من أب واحد ، غير أن العباب يحمل فى صورته ما ينبئ أنه ثمرة الأب إبان نضجه وأوجه ، هذا الاختلاف فى المادة والمنهج . فالمادة زادها أشياء ، والمنهج أضاف إليه أشياء أخرى . وهذه إحدى مواد العباب ، لئرى مدى الاتفاق بينها وبين الصحاح والتكملة ومجمع البحرين .

تحليل المواد :

قال فى مادة « درأ » : « ذَرَأَتِ النار : إذا أضاءت . ودرأت له وسادة : أى بسطتها . ودرأت وضين البعير : إذا بسطته على الأرض ثم أبركت عليه ، قال المثقب العبدى ، واسمه عائذ بن محصن ، يصف ناقته :

تقول إذا درأت لها وضيئى أهذا دينه أبدا ودينى ؟ »

وكل هذا من التكملة بالنص ، غير أنه زاد عبارة « يصف ناقته » . واستمر فى العباب يقول : « وفى حديث عمر رضى الله عنه : أنه صلى المغرب فلما انصرف درأ جمعة من حصى المسجد ، وألقى عليها رداءه واستلقى ، أى بسطها وسواها ، والجمعة المجموعة ، يقال : أعطنى جمعة من تمر ، كالقبضة » ، وليس هذا الحديث فى الصحاح ولا فى التكملة ، ولا فى مجمع البحرين ، فهو إذن من زيادات العباب . ثم قال فى العباب : « والذُرء : الدفع ومنه حديث النبى ﷺ : « ادفعوا الحدود بالشبهات » . ودرأ علينا فلان يدرأ دروءا : أى طلع مفاجأة . ومنه كوكب درئى ، على فِعْلٍ مثال سكيت : لشدة توقده وتلأله . وقد درأ الكوكب دروءا . قال أبو عمرو بن العلاء : سألت رجلا من سعد بن بكر من أهل ذات عرق ، فقلت : هذا الكوكب الضخم ما تسمونه ؟ قال : الدرئى . وكان من أفصح الناس . قال أبو عبيد : / إن ضمنت الدال قلت : دُرئى ، ويكون منسوباً إلى الدر على فعلية ، ولم نهمزه لأنه ليس فى كلام العرب فُعِيل ، ومن همزه من القراء وإنما أراد أن وزنه فُعُول

مثل سُبوح فاستقل فرد بعضه إلى الكسر . وحكى الأعفش عن قتادة وأبي عمرو :
 ذَرَى بفتح الدال من درأته وهمزها ، وجعلها على فَعِيل ، قال : وذلك من ثلاثه .
 وقال الفراء : العرب تسمى الكواكب العظام التي لا تعرف أسماءها الدُراري
 والدرة : العوج ، يقال : أقمت درء فلان ، بالفتح : أى اعوجاجه وشقيه ، قال
 المتلمس :

وكنّا إذا الجبار صعر خده أقمنا له من درئه فتقوما
 والرواية الصحيحة : من ميله . ومنه قولهم : بثر ذات درء ، وهو الحيد . وطريق ذو
 دروء ، على فَعُول : أى ذو كسور وجرفه . ودرأ البعير دروعاً : أى أعَدَّ ، وكان مع
 الغدة ورم فى ظهره ، فهو دارئ . وناقه دارئ أيضاً : إذا أخذتها الغدة فى مَرَاقها
 واستبان حجمها . قال : يسمى الحجم درءاً بالفتح . وفى الأحاديث التي لا طرق
 لها : السلطان ذو عدوان وذو بدوان ، وذو ثُلُرأ : أى ذو قدرة وقوة وعدة على دفع
 أعدائه عن نفسه ، وقيل : يدفع نفسه على الخطط ويتهور . وذو تدرأة ، بالهاء
 كذلك . والتاء زائدة زيادتها فى ترتب وتنضب وتنفل . وقال ابن دريد : ذَرَأ : اسم
 رجل ، مهموز مقصور . والدرية البعير — أو غيره — يستتر به الصائد ، فإذا أمكنه
 الرمي رمى . قال أبو زيد : هى مهموزة لأنها تدرأ نحو الصيد ، أى تدفع .
 والدرية : حلقة يتعلم عليها الطعن ، قال عمرو بن معدى كرب :

ظللت كأنى للرماح درية أقاتل عن أبناء جرم وفرت
 قال الأصمعي : هى مهموزة . أبو زيد : أدراأت الناقة بضرعها فهى مدرئ : إذا
 أنزلت اللبن وأرخت ضرعها عند التاج . وتقول تدرأ علينا فلان : أى تطاول ، قال
 عوف بن الأحوص :

فلولا أننى رَحِبْتُ ذراعى بإعطاه المقارم والحقاق
 وإبسالى بَنَى بغير جُرم بَعَثَناه ولا يدم مَرَاق
 لقيتم من ثُلُثركم علينا وقيل مَرَاتِنَا ذات المراقى

/ واندرأ : أى طلع مفاجأة . وتدارأتم : أى اختلفتم وتداقتم . وكذلك ادارأتم ، ٥٠١
 أصله تدارأتم فادغمت التاء فى الدال ، واجتلبت الألف ليصح الابتداء بها .
 والمدارأة : المخالفة والمدافعة ، يقال فلان لا يدارئ ولا يمارى . وأما قول أبى يزيد
 السائب بن يزيد الكندى رضى الله عنه : كان النسي ^{عليه السلام} شريكى فكان خير شريك :
 لا يشارى ولا يمارى ولا يدارى ، فقيه وجهان : أحدهما أنه خفف الهمزة
 للقرينتين : أى لا يدافع ذا الحق عن حقه ، والثانى أنه على أصله فى الاعتلال من

دراه : إذا اختله . وقال الأحمر : المداراة في حسن الخلق والمعاشرة تهمز ولا تهمز ، يقال دارأته وداريته ، إذا اتقيته ولايته . أبو عبيدة : ادأرت الصيد ، على افتعلت : إذا اتخذت له ذريقة ، والتركيب يدل على دفع الشيء .

وأكثر الصيغ السابقة من الصحاح ، غير « تدرأ » فإنها من التكملة . وزاد المؤلف هنا قول ابن دريد ، فليس في الصحاح ولا في التكملة . وزاد أشياء أخرى تمثل في الشواهد : فقد ضم إلى بيت عوف بن الأحوص الذي رواه الجوهري بيتين آخرين هما الأول والثاني وذكر اسم الشاعر على حين أهمله الجوهري ، وزاد رواية أخرى في بيت المتلمس عدّها الصحيحة وزاد في حديث السلطان ذو عدوان ... التفسير الثاني ، وزاد دلالة المادة كلها في عبارته الأخيرة . وكان الصغاني يحافظ ما استطاع على نص عبارة الجوهري ، إلا أنه أجرى فيها بعض التغيير . يمثل ذلك في شرحه المجلد ، وتكميله المختصر ، وعدلوه عن الخطأ . فقد جعل الجوهري الأخفش يروي صيغة « دريء » عن « بعضهم » ، وذكرهم الصغاني صراحة ، فكانوا قتادة وأبا عمرو . وروى الجوهري حديث السلطان مختصراً ، فأتى به الصغاني كاملاً . وكان الجوهري يظنه قولاً لا حديثاً ، فصحح ذلك الصغاني ، وعدّه من الأحاديث التي لا يعرف سندها . وخالف العباب الصحاح المطبوع في بعض الأسماء والنصوص ، ولعل ذلك نتيجة تحريف في المطبوع . فقد نسبت صيغة افتعلت في الصحاح إلى أبي عبيد ، وتنسب في العباب إلى أبي عبيدة . ومن الواضح سهولة تحريفها . ووردت عبارة أبي عبيدة في « دريء » محرفة في الصحاح ، / ٥٠٢ وكتبه على ذلك الطابع في هامشه ، وهي صحيحة في العباب . كذلك حذف الصغاني بعض أشياء من الصحاح مثل « تقول : جاء السيل درأ بالضم : أي من بلد بعيد » ونسبة عبارة « ناقة دارئ ... » إلى ابن السكيت ، وقول الجوهري في « تدرأ » اسم موضوع للدفع .

ما أجراه في المنهج :

عدل الصغاني في العباب عن ترتيب الصحاح ومجمع البحرين . فقد رأينا المجمع يورد عبارة الصحاح بأكملها ، ثم عبارة التكملة جميعها ، ثم عبارة حاشية التكملة ، أما العباب فعُدل عن ذلك واختار الصيغ من الصحاح والتكملة والحاشية ، وخطها بعضها ببعض ، كما رأينا في « تدرأ » ولم يكن يعني أن يتدأ بما في حاشية التكملة كما ظهر في هذه المادة ، فقد بدأ أحياناً بما في الصحاح ، وبدأ في مواضع أخرى بما في

حاشية التكملة . وسنحاول أن نتبع ترتيب الصيغ في العباب والصحاح لنرى مدى الاتفاق والافتراق .

تنظيم المادة :

أورد العباب صيغ هذه المادة على الصورة التالية : فَعَلَ (وما جاء منها من مصدر وصفات ، وهي فَعَلَ مصدر) — فَعِيل — فَعَلِي — فُعُول — فُعِيل — فَعَل — فُعُول (جمع فَعَلَ) — فَعَل — فَاعِل — فَعَلَ — ثَفَعَلَ — ثَفَعْلَة (ربطهما الصغاني بالمجرد والثلاثي) فَعِيلَة — أَفَعَلَ (الصفة منه : مُفَعِّل) ثَفَعَلَ — انْفَعَلَ — تَفَاعَلَ — فَاعَلَ — افْتَعَلَ .

وأوردها الصحاح كما يلي : فَعَلَ (ومصدرها : فَعَلَ) انْفَعَلَ — فَعِيل — فَعَلِي — فُعُول — فُعِيل — ثَفَعَلَ (ربط بينها وبين المزيد بقاء في أوله من الأفعال) — تَفَاعَلَ — فَاعَلَ — فَعَلَ (المصدر منه : فَعَلَ ، وجمعه : فُعُول ، والصفة : فَعِيلَة) — افْتَعَلَ — فَعِيلَة (مرة أخرى) — فَعَلَ (الصفة منه : فَاعِل) أَفَعَلَ . ويتضح من هذا أن العباب جمع الفعل الثلاثي المجرد / ومشتقاته المختلفة ٥٠٣ في موضع واحد ، وجعل لها صدر المادة . ثم أتى بالأفعال المزيدة وربط بين كل فعل منه ومشتقاته كما فعل في أَفَعَلَ ومُفَعِّل . ولم يضطرب منه النظام إلا في بعض صيغ المجرد الثلاثي ، مثل المصدر فَعَلَ الذي كرره أكثر من مرة في أكثر من موضع واحد ، ولكن هذه المواضع التي ذكره فيها جميعها في أول المادة بين الصيغ المجردة ولا تعداها .

أما الصحاح فلم يحاول شيئا من ذلك فقد أورد المجرد الثلاثي أولا ، ثم المزيد انْفَعَلَ ثم صيغا من المجرد الثلاثي ، ثم المزيد ، ثم المجرد ، ثم المزيد ، ثم المجرد ، ثم المزيد ، بل فرق بين صيغة واحدة ، هي فَعِيلَة بكلمة واحدة ، هي « افْتَعَلَ » ، فلا حس عنده بضرورة ترتيب الصيغ . وهكذا ترى للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية معجما يحاول ترتيب الصيغ إذا استثنينا معاجم الأبنية كديوان الأدب وشمس العلوم ، على الرغم من الدعاوى التي تشدق بها ابن سيده في محكمه ولم يستطع أن يحققها . وهذه المحاولة للترتيب هي التي جعلت المؤلف يعدل عن الاحتفاظ بترتيب مجمع البحرين . وهي الخطوة الأولى التي زاداها في منهجه ، على ما كان في مجمع البحرين .

أصول المادة :

أما الخطوة الثانية التي زادها في المنهج ، فمحاولته في أكثر المواد أن يبين الدلالة الأصلية لها . ويريد بالدلالة الأصلية المعنى الأول الذي تدور حوله معاني صيغها ، أو ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس . ولم أذكر ابن فارس عبثاً ، بل عمداً لأن الصغاني أخذ دلالاته هذه ، أو أصوله من مقاييسه . فقد قال الصغاني في « بدأ » : « التركيب يدل على افتتاح الشيء » وفي « بدأ » « التركيب يدل على خروج الشيء عن طريقة الإحماذ » . وفي « برأ » « التركيب يدل على الخلق ، وعلى التباعد عن الشيء ومزايته » . وفي « بسأ » « التركيب يدل على الأنس بالشيء » . وفي « بكأ » « التركيب يدل على نقصان الشيء وقلته » . وفي « بوأ » « التركيب يدل على الرجوع إلى الشيء وعلى تساوى الشيئين » . وكل ذلك بالنص في المقاييس . قال ابن فارس : « الباء والذال والهمزة من افتتاح الشيء » . وعن « بدأ » « أصل واحد ، وهو خروج الشيء / عن طريقة الإحماذ » . وعن « برأ » : « أصلان : أحدهما الخلق ، والأصل الآخر التباعد من الشيء ومزايته » . وعن « بسأ » « أصل واحد ، وهو الأنس بالشيء » . وعن « بكأ » « أصلان : أحدهما البكاء ، والآخر نقصان الشيء وقلته » . وعن « بوأ » « أصلان : أحدهما الرجوع إلى الشيء ، والآخر تساوى الشيئين » . فالاتفاق يتجاوز العبارة إلى عدد الأصول . وكان المؤلف يضع أصل المواد التي يسميها التراكيب في آخرها على الدوام ، بخلاف ابن فارس الذي كان يضعها أولها في الغالب .

التحنت :

وزاد خطوة ثالثة في المنهج أيضاً ، ولكنها لم تبلغ مبلغ الخطوتين السابقتين في الأهمية والبروز . ظهرت هذه الخطوة في بعض الألفاظ الرباعية ، إذ ذهب فيها إلى أنها منحوتة ، وبين أصل نحتها ، مستعيراً كل ذلك من مقاييس ابن فارس . قال في آخر مادة « صمليخ » : « قال ابن فارس : هذا منحوت من صليخ وصمل ، أما صمل فاشتد . وأما صليخ فمن الصمم ، فكأن اللين إذا خسر لم يكن له عنه صبه صوت » .

ما أجراه في المادة :

وكما مثلت المادة التي حللناها الخطوتين اللتين أجراهما المؤلف في المنهج ،

تمثل أيضا خطوات التغيير التي أجراها في المواد . وقد شرحنا هذه التغييرات فيها ، ونفصل الكلام عنها في الكتاب كله هنا .

زياداته :

ونبدأ بما زاده المؤلف على مجمع البحرين : أى على الصحاح والتكملة وحاشيتها لأن المجمع يتألف منها . وأول هذه الزيادات : زيادة مواد كاملة ، مثل « ذمأ » : التى قال فيها : « ذمأ عليه ذمأ : شق عليه » . وتدلنا هذه المادة على أن زياداته من هذا النوع كانت مواد قصيرة فى الغالب ، مثل طلخ ، وفردخ ، وحلد ، وخرمد ، ولكن كان بعضها طويلا مثل فرضخ . وأكثر هذه المواد المضافة التى رأيتها من محيط ابن عباد . وثانى الزيادات : زيادة صيغ من المواد المذكورة فى المجمع وهى كثيرة / الظهور ، ولكنها تقتصر على صيغة واحدة قصيرة ، أو معنى واحد ٥٠٥ كما يظهر فى مادة « درأ » وفى جميع المواد على وجه التقريب . وثالث الزيادات فى الشواهد الحديثية والشعرية . أما الأحاديث فكان يزيدها كثيرا مثل ما فى بكأ ، وثقأ ، وحطأ ، وحمأ ، وخبأ ، وفتح . وهاك أحد الأحاديث التى رواها فى « حمأ » : قال : « وأما الحديث المتفق على صحته الذى رواه عقبة بن عامر الجهنى رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال : « إياكم والدخول على النساء » فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، أفرأيت الحمى ؟ فقال : « الحمى الموت » : فمعناه أن حماها الغاية فى الشر والفساد ، فشبهه بالموت لأنه قصارى كل بلاء وشدة ، وذلك أنه شر من الغريب من حيث أنه آمن مُدَل ، والأجنبى متخوف مترقب . ويحتمل أن يكون دعاء عليها ، أى كان الموت منها بمنزلة الحمى الداخلة عليها إن رضيت بذلك .

وكذلك كانت زيادات الشواهد الشعرية ، مثل قوله فى « جشأ » : « جشأت نفسى جشوعا : إذا نهضت إليك وجاشت من حزن أو فزع ، قال عمرو بن الأطنابة : وقولى كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحى »

وقوله فى « حشأ » : « المحشأ : كساء غليظ ، عن أبى زيد ، والجمع المحاشى ، قال عمارة بن طارق : وقال الزيادة عمارة بن أرطاة :

يَنْفُضْنَ بِالْمَشَافِرِ الْهَدَالِيقَ نَفْضَكَ بِالْمَحَاشِيءِ الْمَحَالِقَ »

وكان أحيانا يضيف إلى الشواهد المذكورة فى المجمع ، فيضم إليها ما يكملها ، كما رأينا فى درأ . فالحديث المشار إليه إجمالا فى المجمع يُفَصَّلُ فى العباب ، كما

فعل في جبا ، وجفأ ، ودفأ ، وذراً ، قال في « جفا » : « ويروى حديث النبي ﷺ : أنه نهى عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ، ونادى مناديه بذلك ، فأجفئوا القدور ، ويروى : فأمر بالقدور فكفئت ، ويروى : فأكفئت ، والذي في الصحاح : « وأما الذي في حديث : فأجفئوا قدورهم بما فيها فهي لغة مجهولة » .
وفعل الأمر نفسه في الشواهد الشعرية ، ضم إلى البيت البيتين والثلاثة ،
٥٠٦ / كما نرى في جزأ ، وجنأ ، وجبأ . روى الجوهري في « دفأ » للشماخ البيت :
وكيف يضيع صاحب مدفآت على أثابجهن من الصقيع
فضم إليه الصاغاني قبله :

أعائشُ ما لأهلك لا أراهم يُضيمون الهجان مع المضيع
ومن الواضح أن هذه الزيادات تيسر على القارئ فهم الشاهد ، بدلا من بتره من موضعه . وكان المؤلف نفسه يشرح بعض الشواهد غير المشروحة في المجمع .
فقد روى الجوهري في « خطأ » الشطر الأول من البيت المروى في العباب في قوله : وأنشد لامرئ القيس :

يا لهف هند إذ حططن كاهلا القاتلين الملك الحلاجلا
هند : هي بنت ربيعة بن وهب ، كانت تحت حجر أبي امرئ القيس فخلف عليها امرؤ القيس ، أي أخطأت الخيل بني كاهل وأوقعن بيني كنانة ، والشطر الثاني والشرح من الصغاني .

أضف إلى ذلك نسبه الشواهد التي أهملها في المجمع ، إلى أصحابها . وقد ظهر ذلك في أكثر المواد برغم تحريه نسبة الشعراء إلى أصحابه في التكملة وتبعها لها في المجمع . كما نسب كثيرا من الصيغ التي أوردها غير منسوبة إلى أحد من اللغويين في التكملة (١) . والعجيب أن كثيرا منها كان لابن عباد . وكان يزيد أحيانا عبارات لضبط ألفاظه مثل قوله : « بشاة ، بالفتح والمد : موضع ... » و « الطنخ ، بالتحريك : البشم ... » و « ابن عباد : الجمردة ، بالكسر : الغرين في أسفل الحوض » و « ابن عباد : الثريد ، مثال غلبط ، من الألبان : الرائب الحامض الخائر » فكل هذه الألفاظ غير مضبوطة بالعبارة في الصحاح والتكملة .

وحقيقة الأمر أنه يظهر لنا من جميع الظواهر السابقة أن الصغاني كان في العباب يشرح المجمع في الصحاح والتكملة ، ويبين الغامض والمهمّل منهما ، فالشواهد

(١) انظر مصلح ، وضخ ، وصوخ ، ووضخ ، وضغ ، وطمخ ، وغيرها .

غير المنسوبة / تنسب ، وغير المشروحة تشرح ، والمجزوءة تكمل ، والمختصرة ٥٠٧
تفصل ، والصيغ المحذوفة تُذكر ، والمواد المهملة تدون . وظهر ذلك في التفسير
أيضاً . فقد قال في التكملة مثلاً : « قال شمر : طلخها : أى سودها » . أما في
العباب فقال : « قال شمر : أحسب قوله « طلخها » أى لطحها بالطين حتى يطمسها
ويفسدها ، كأنه مقلوب ، وقد يكون طلخها أى سودها » . ففي التكملة لم يذكر
إلا آخر عبارته . وقال الجوهري في الصحاح : « الخد : في الوجه ، وهما
خدان » . أما الصغاني فقال في العباب : « الخد في الوجه : من لدن المحجر إلى
اللحي ، وهما خدان » ، ولم يقل عنه شيئاً في التكملة ؛ لأن من خطته فيها ألا يتعرض
لشيء ذكره الجوهري إلا إذا كان خاطئاً . وظهر ذلك في الأعلام أيضاً ، قال
الجوهري : « يحمد : بطن من الأزدي » ، وقال الصغاني في العباب « يحمد : بطن
من الأزدي ، قال ابن الكلبي في جمهرة النسب ، في ذكر نسب نصر بن الأزدي : وولد
حُثَيُّ بن عثمان اليحمد : بطن ، وأمّه رهم بنت وبرة أخت كلب فولد اليحمد
الشُرَيُّ ، وماجداً — وهو مجد — وعمرأ ، وكعباً ، وسعداً ، وخالداً ، وحميماً ،
وحميدا ، ومالكا ، وربيعة » وانظر ما قاله في الحطيئة في مادة (حطأ) .

وفي المواضع أيضاً ، قال الجوهري : « آمد : بلد في الثغور » ، وقال الصغاني
في العباب : « آمد : بلدة من ديار بكر حصينة ، فتحت في سنة عشرين من الهجرة
على يد عياض بن غنم بن زهير الفهري القرشي رضي الله عنه » . وقال في التكملة :
« فتاخ ، بالكسر : اسم موضع » ثم قال في العباب : « فتاخ بالكسر موضع وهو
أرض بالدنهان ذات رمال كأنها للينها سميت بذلك » وعنى الصغاني في التكملة وفي
العباب خاصة بالمواضع المصرية ، فظهرت عنده للمرة الأولى في المعاجم
العربية^(١) فالصغاني من الذين لم يتقيدوا بذكر المواضع العربية وحدها ، بل دون
المصري والعراقي وغيره . والغريب أن نراه يحذف بعض المواد والصيغ من المجمع
مثل ثُمّا ، / وهي قصيرة جداً فيه . وحذف بعض الصيغ من الصحاح كما نرى في ثُمّا
٥٠٨ ودرأ وحكأ ، ومن التكملة كما يظهر في جباً وحكأ وطلخ ، وحذف بعض الشواهد
الشعرية في مواضع قليلة جداً ، كما في جباً وفتح . ولكن هذا الحذف نادر جداً وفي
صيغ ومواضع معدودة .

وخلاصة القول في العباب إنه حوى في مواده معظم ما أتت به المعاجم التي قبله ،
وخاصة الصحاح والتهذيب والمقاييس والمحيط ، ويعنى ذلك العين والجمهرة ،

(١) انظر طلخ وطلوخ وحمد وغيرها .

بل كل ما فيها عدا النادر النافه ، فلا فرق بينه وبين التهذيب أكبر المعاجم التي قبله إلا في إكثار هذا من أقوال اللغويين المختلفين في اللفظ الواحد ومعانيه ، على حين يقتصر العباب على الضروري منها ، ولهذا السبب يشترك العباب مع الصحاح والتكملة فيما يسودهما من ظواهر ولا يختلف عنهما كثيرا . أما في المنهج فصار على ترتيب الجوهري ، وخطه ابن فارس في الأصول ، وابن سيده في تقديم المجرد على المزيد . وإذن فقد جمع العباب خير ما في المعاجم التي قبله مادة ومنهجاً . وذلك ما قدمه لحركة المعاجم العربية : جمع المواد المختلفة من المعاجم ، وسهولة الترتيب ، والانتظام في تناول المادة بتقديم المجرد وتأخير المزيد .

مأخذ :

ولكنه ترك لمن بعده ، أن يأتي بالقليل الذي تركه من مواد المعاجم السابقة عليه وبما في غيرها ولم يطلع عليه ، وأن يتلافى الاضطراب في ترتيب المجرد والمزيد الذي تسرب إلى بعض مواده وخاصة في صيغ الأسماء ، إذ كان من اليسير عليه وعلى اللغويين عامة ترتيب الأفعال ، ولكن تعسرت عليهم الأسماء والصفات . ولم أعثر من الدراسات حول كتاب العباب إلا على كتابين اثنين : كتاب تاج الدين بن مكنوم السابق ذكره في دراسات المحكم ، وكتاب القاموس المحيط ، والاثنان جمعا بينه وبين المحكم .

الفصل الثالث

لسان العرب

لابن منظور (٦٣٠ - ٧١١)

استقبل آخر القرن السابع والعقد الأول من القرن الثامن معجما لغويا ينتظم أكبر المعاجم السابقة ويحوى موادها الزاخرة ، ذلك المعجم هو « لسان العرب » للعلامة أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقى المصرى الأنصارى الخرجى .

هدفه :

كان هذا العلامة يرمى إلى أمرين جوهريين فى المعجم اللغوى : الاستقصاء والترتيب . فقد ذهب فى مقدمته إلى أن المعاجم السابقة عليه لا تعنى إلا بواحد منهما ، فالتهديب والمحكم وجهتهما استقصاء اللغة ، والصحاح صرف همه إلى ترتيب المفردات . فأراد ابن منظور أن يحوز الحسنيين بأخذ مادة الأولين وترتيب الأخير (١) .

وكان مما دفعه إلى ذلك أمور ثلاثة : ارتباط اللغة بالقرآن والحديث حتى إنه أدخل فى معجمه أكبر معجم فى غريب الحديث : النهاية لابن الأثير ، وانتشار الجهل بين الناس بالعربية ، واختارهم بمعرفة اللغات الأجنبية (٢) .

مادته :

صرح ابن منظور فى مقدمة كتابه أنه جمع مادته من خمسة كتب : تهذيب الأزهري ، ومحكم ابن سيده ، وصحاح الجوهري ، وحواشى ابن برى ، ونهاية ابن الأثير . / وذكر ابن حجر والسيد محمد مرتضى الزبيدى تبعاه ، جمهرة ابن دريد من مراجعه باعتبار الصحاح وحواشيه كتابا واحدا (٣) . وهذا القول خاطيء لأن الجمهرة ليست من مراجعه الخمسة ، كما سيبين .

(١) المقدمة ٢ . (٢) المقدمة ٤ .

(٣) الدرر الكامنة ٤/ ٢٦٣ ، وتاج العروس ٤ .

منهجه :

ذكر المؤلف منهجه بإزاء هذه المراجع ، فأجمله في أخذ ما فيها بنصه دون خروج عليه^(١) . واعتبر ذلك جهده الوحيد فيه . فما في الكتاب من خطأ فهو من الأصول لا من ابن منظور . ولكنه تصرف قليلا في النهاية ، إذ رتب المواد التي كان ابن الأثير رتبها بحسب حروفها الأصول والزوائد معا ، باعتبار أصولها وحدها^(٢) .

وصفه — المقدمة :

يبتدئ لسان العرب بمقدمة غير قصيرة ، افتتحها المؤلف بتحميد وصلاة . ثم ذكر شرف اللغة العربية وارتباطها بالقرآن . ثم نقد التهذيب والمحكم والصحاح ، ثم وصف منهجه والدافع إلى تأليف معجمه ، وختمها بالدعاء له ولنفسه .

ووضع ابن منظور بين المقدمة والمعجم بايين : أولهما في تفسير الحروف المقطعة في أوائل بعض سور القرآن ، وثانيهما في ألقاب حروف المعجم وطبائعها وخواصها ونستطيع أن نطلق عليهما (التمهيد) تيسيرا . وكان لوضعه هذا التمهيد هنا سببان^(٣) أولهما : التبرك بتفسير كلام الله تعالى الخاص به الذي لم يشاركه فيه إلا من تبرك بالنطق به في تلاوته ، ولا يعلم معناه إلا هو . والثاني : أنه إذا كان في أول الكتاب كان أقرب إلى كل مطالع من آخره لأن العادة أن يطالع أول الكتاب ليكتشف منه ترتيبه / وغرض مصنفه ، وقد لا يتنبأ للمطالع أن يكشف آخره لأنه إذا اطلع من خطبته أنه على ترتيب الصحاح آيس أن يكون في آخره شيء من ذلك . فلهذا قدمه في أول الكتاب . أما سبب إفراذ هذه الحروف عن المعجم فهو « أنها ينطق بها مفرقة غير مؤلفة ولا منتظمة فتزد كل كلمة في بابها فجعل لها بابا بمفردتها^(٤) » .

ولم يأت ابن منظور بهذين البابين من عنده إذ صرح أنه أخذ الباب الأول من تهذيب الأزهري . وكان هذا قد وضعه في آخر معجمه . ولم يصف إليه ابن منظور إلا السطور الثلاثة عشر الأخيرة . وغالغ هذا الباب معاني هذه الحروف ودلالاتها وإعرابها وتذكيرها وتأنيسها وجمعها . وأورد في كل مسألة أقوال العلماء المختلفين فيها وحافظ فيه على عبارة الأزهري وترتيبه ما عدا بعض خلافاً بسيطة تتمثل في حذف صاحب اللسان الأسانيد التي ذكرها الأزهري . ووجدت في اللسان عبارتين

(٢) المقدمة ٣ .

(٤) المقدمة ٤ .

(١) المقدمة ٣ .

(٣) المقدمة ٤ .

غير موجودتين في التهذيب وعبارتين آخرين في التهذيب ليستا في اللسان ، ولكن من المرجح أنها ساقطة منهما وربما كان ذلك من النساخ .

وأخذ ابن منظور الباب الثاني من أبي الحسن على بن أحمد الحرالي المنوفى عام ٦٣٧ هـ كما قال في صدره . وعالج فيه ألقاب حروف الهجاء عند ابن كيسان والخليل وترتيبها المخرجى عند الخليل وسيويه ، والعلاقات بين الحروف المتقاربة المخارج والمتباعدة من تناسق وتنافر ، والحروف الغالبة على الألفاظ والقليلة فيها ، وما شابه ذلك من الأمور ، وكان عماده فيها الخليل وسيويه وابن كيسان والأزهرى . ثم انتقل إلى ما لهذه الحروف من خواص طيبة وسحرية واتفاقات بينها وبين الكون والفلك خاصة . وعماده هنا الحرالي وأبو العباس أحمد البونى والعلبكي ومحيى الدين بن العربى .

المعجم :

لا تختلف صورة الأبواب والفصول في اللسان عن الصحاح إلا في ضخامتها حتى أبواب الألف اللينة باقية على حالها في المعجمين . ولكن ابن منظور صدر بعض أبوابه / بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، ذكر فيها مخرجه وأنواعه وخلاف النحويين فيه ٥١٢ وما إلى ذلك . وأخذ هذه الكلمات في أغلب الأحيان من أحد مراجعه الخمسة وفي أحيان أخرى من بعض كتب النحو والصرف . وإذا كان الأمر كذلك ، تنتقل إلى تحليل المواد :

تحليل المواد :

تستهل مادة « عقق » بالفعل الثلاثى مأخوذاً بعلاجه عن المحكم قال : « عقه يعقه عقا فهو معقوق وعقيق : شقه . والعقيق : واد بالحجاز كأنه عقى أى شق غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه على ما ذهب إليه الخليل في الأسماء الأعلام التى أصلها الصفة كالحارث والعباس . والعقيقان : بلدان فى بلاد بنى عامر من ناحية اليمن ، فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان . وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق الذى هو واد بالحجاز ، وأن يعنى بها أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا فى أفانين ودقه كبير أناس فى بجاد مزمل

قال ابن سيده : وإن كانت التثنية فى مثل هذا أكثر من الأفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية

من أسماء المواضع ، لتساويهما في النبات والخصب والقحط وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر ، ولهذا ثبت فيه التعريف في حال تثنيته ولم يجعل كزبدن فقالوا : هذان أبانان بيّنين ، ونظير هذا أفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام في العقيقين فعلى حد ثباتهما في العقيق . وكل هذا مأخوذ بالنص من صدر مادة « عق » في المحكم فيما عدا لفظين الأول : تفسير العقيق بأنه واد بالحجاز وفي نسخة المحكم « بالمدينة » والثاني قوله : « وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق » وفي نسخة المحكم « فقد يكون أن يعنى بها العقيق » . وفي غالب الظن / ٥١٣ أن الخلاف يرجع لنسخ المحكم نفسه بدليل اللسان والمحكم على وضع العقيق في الحجاز لا المدينة في العبارة الثانية « يجوز أن يعنى بها العقيق الذي هو واد بالحجاز » أما اللفظة الثانية فمحرفة في المحكم . وكان هذا بدوره أخذ مضمون عبارته من العين والجمهرة .

وهناك أعقة أخرى لم يذكرها ابن سيده وذكرها غيره ، فأخذها منه ابن منظور قال : « وفي بلاد العرب مواضع كثيرة تسمى العقيق ، قال أبو منصور : ويقال لكل ما شقه ماء السيل في الأرض فأنهره ووسّعه عقيق والجمع أعقة وعقاقق . وفي بلاد العرب أربعة أعقة وهي أودية شقتها السيول عادية . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلي العرمة تندفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل وفي الحديث أيكم يحب أن يغدو إلى بطحان العقيق . قال ابن الأثير : هو واد من أودية المدينة مسيل للماء ، وهو الذي ورد ذكره في الحديث « إنه واد مبارك » ومنها عقيق آخر يدفق مأؤه في غورى تهامة وهو الذي ذكره الشافعي فقال : « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إليّ » ، وفي الحديث أن رسول الله (ص) وقّت لأهل العراق بطن العقيق . قال أبو منصور : أراد العقيق الذي بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين ، وهو الذي ذكره الشافعي في المناسك . ومنها عقيق القنان تجرى إليه مياه قلل نجد وجباله . وأما قول الفرزدق : ققى ودّعينا يا هنيئد فإنسى أرى الحى قد شاموا العقيق اليمانيا فإن بعضهم قال : أراد شاموا البرق من ناحية اليمن . »

أما العبارة الأولى فتربط بين ما في المحكم وقول أبي منصور الذي أورده المؤلف ، وقد أخذها ابن منظور بنصها من النهاية لابن الأثير . وأبو منصور هو

الأزهرى ، ونقل المؤلف نصه كاملا بكل أمانة ، فجعله هذا يكرر ذكر عقيق المدينة مرة عن المحكم وأخرى عن التهذيب . وورد هذا العقيق فى بعض الأحاديث فانقل المؤلف إلى النهاية لابن الأثير وأخذه منها وحدد موضع / العقيق ثالثة عن النهاية . ٥١٤
وحين انتهى من الأحاديث استمر فى سرد نص التهذيب ثم وجد بعد كلام الشافعى حديثا عن العقيق الذى يتكلم عنه ، فأورده من النهاية بالطبع وحدده ثانية عنها . ولكنه سها فنسب هذا التحديد إلى أبى منصور قال : « قال أبو منصور : أراد العقيق الذى بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين » ولا توجد هذه العبارة فى التهذيب وإنما فى النهاية . وأخيرا بيت الفرزدق وشرحه أخذه من التهذيب أيضا ، ولكن من آخر المادة لا أوائلها كما هو الحال فى الأعقة السابقة . ويظهر فى هذه الفقرة أن ابن منظور كان يحافظ على نص من يقتبس منهم ولكن كان يدخل فى أقوالهم أقوال غيرهم متى تناولت الأقوال شيئا واحدا . وأباح لنفسه ذلك لأنه لم يتحر ذكر اسم كل واحد منهم أمام ما يقتبسه منه . ويظهر أيضا أنه اضطر إلى تكرير تفسير بعض الصيغ .

ورجع ابن منظور إلى النقطة التى فارق فيها صاحب المحكم ، وأخذ ما كان تركه فقال « والعق : حفر فى الأرض مستطيل سمي بالمصدر . والعقة : حفرة عميقة فى الأرض وجمعها عقات . وانعق الوادى : عمق . والعقائق : النهاء والغدران فى الأخايد المنعقة حكاه أبو حنيفة ، وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوذة وأعجبتها العقائش

يعنى أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوذ النبت حول بيتها ، والمعوذ من النبت ما نبت فى أصل شجر أو حجر يستره وقيل العقائش هى الرمال الحمرة « والعبارة مأخوذة من المحكم سوى ما تحته خط ، وشرح الشاهد فقد أخذه من مواضع متفرقة من التهذيب . ولكنى لم أجد « ابن عبد الرحمن الخزاعى » فى التهذيب أيضا فربما كانت زيادة من المؤلف ، وربما كانت من إحدى نسخ التهذيب . وآثر المؤلف تفسير ابن سيده للعقة على تفسير الأزهرى الذى وافق فيه ابن دريد . أما تفسير العق فكان ابن سيده أخذه من الجمهرة بنصه . والعبارة الأخيرة فى

تفسير العقائى من التهذيب أيضا .

٥١٥ / ثم ترك المؤلف المحكم وقفز فى التهذيب قفزة كبيرة إلى مقدمة المادة بعد ما كان فى أواخرها واقتبس ما يلى « ويقال : عقت الريح المزن تعقه عقا : إذا استدرته كأنها تشقه شقا قال الهذلى يصف غيثا :

حَارَّ وَعَقَّتْ مَزْنُهُ الرِّيحَ وَائِدَ قَارَ بِهِ الْعَرْضَ وَلَمْ يُشْمَلْ
حار : تحير وتردد واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتشعه ، وانقار به العرض أى كأن عرض السحاب انقار به أى وقعت منه قطعة ، وأصله من قُرت جيب القميص فانقار ، وقرت عينه إذا قلعته . وسحابة معقوفة : إذا عقت فانعقت أى تبعجت بالماء . وسحابة عقاقة : إذا دفعت ماءها وقد عقت قال عبد بنى الحساس يصف غيثا :

فَمَرَّ عَلَى الْأَنْهَاءِ فَانْتَجَّ مَزْنُهُ فَعَقَّ طَوِيلًا يَسْكَبُ الْمَاءَ سَاجِيَا
واعتقت السحابة : بمعنى [عَقَّتْ] قال أبو وَجْزة « واعتق منبعج بالوبل مَبْقُورٌ » ويقال للمعتذر إذا أفرط فى اعتذاره قد اعتق اعتقاقا « اختصر المؤلف هنا عبارة الأزهرى بعض الشيء فحذف كلمة « وقوله » من « وقوله انقار به العرض » وكلمة « ويقال » من « ويقال سحابة معقوفة ... » وتصرف فى عبارة أخرى نصها « حار تحير ، أى تردد يعنى السحاب » فجعلها « حار تحير وتردد » .

ورجع المؤلف كرة أخرى إلى الموقف الذى كان ترك فيه ابن سيده فاقبس منه قوله « ويقال سحابة عقاقة : منشفة بالماء وروى شمر أن المعقر بن حمار البارقى قال لبنته وهى تقوده وقد كف بصره وسمع صوت رعد : أى بنية ما ترين ؟ قالت : أرى سحابة سحماء عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان وسيروان قال : أى بنية وأئلى إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل « شبه السحابة بحولاء الناقة فى تشققها بالماء كتشقق الحولاء وهو الذى يخرج منه الولد والقفلة الشجرة اليابسة كذلك حكاه ابن الأعرابى بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة » وآثر المؤلف فى هذا الخبر نص المحكم على نص التهذيب لتفصيله وكماله مع إضافة ما تحته خط إليه عن التهذيب وواضح أنه كرر تفسير عقاقة .

٥١٦ ثم انتقل ابن منظور إلى أواخر المادة فى التهذيب ونقل قوله « وفى نوادر الأعراب : اهتلب السيف من غمده وامترقه واعتقه واختلطه : إذا استله . قال الجرجاني الأصل اخترطه وكان اللام مبدل منه . وفيه نظر » ولم يرد فى التهذيب والمحكم والصجاح والجمهرة قول الجرجاني ولعله أبو الفتوح ثابت بن محمد

المتوفى ٤٣١ هـ .

ثم أخذ المؤلف عن المحكم من الموضع الذى وقف عنده قوله « وعق والده يعقه عقا وعقوقا ومعقة : شق عصا طاعته . وعق والديه : قطعهما ولم يصل رحمه منهما وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر كالمصدر . ورجل عُقِقَ وعُقِقَ وعَقَّ : عاق ، أنشد ابن الأعرابي للزبيان :

أنا أبو المقدام عقا فظا بمن أعادى ملطسا ملظا
أكظه حتى يموت كظا ثمت أعلى رأسه الملوظا
صاعقة من لهب تلظي

والجمع عققه مثل كفرة وقيل : أراد بالعق المر من الماء العفاق وهو القعاق الملوظ : سوط أو عصا يلزمها رأسه كذا حكاه ابن الأعرابي والصحيح الملوظ ، وإنما شدد ضرورة . والمعقة : العقوق قال النابغة :

أحلام عاد وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثم

وأعق فلان : إذا جاء بالعقوق وفى المثل « أعق من ضب » قال ابن الأعرابي إنما يريد به الأثنى ، وعقوقها أنها تأكل أولادها ، عن غير ابن الأعرابي « وكل ما تحته خط ليس فى المحكم . أما الكلمة الأولى فمأخوذة فى هذا الموضع من الصحاح ووردت فى المحكم بعد ذلك كما يظهر من النص . والعبارة الثانية مأخوذة من التهذيب والثالثة مأخوذة شطرها الأول من الصحاح ، وشرطها الثانى من التهذيب . والخامسة / من الصحاح وهى فى التهذيب أيضا مع خلاف بسيط إذ قال فيها « وأعق الرجل أى جاء ٥١٧ بالعقوق » بدلا من « أعق فلان » كما فى الصحاح واللسان .

ثم أتى بشاهد على « أعق » من التهذيب فقال : « وقال ابن السكيت فى قول الأعشى :

فإنى وما كلفتمونى بجهلكم ويعلم ربى من أعق وأحوب

قال : أعق : جاء بالعقوق ، وأحوب : جاء بالحبوب . « غرر الصيغة ثانية واستشهد عليها .

ثم أتى بشاهد على « عقق » جمع فى شرحه بين ما أورده التهذيب والصحاح والنهاية قال : « وفى الحديث قال أبو سفيان بن حرب لحمزة سيد الشهداء رضى الله عنه يوم أحد حين مر به وهو مقتول : ذق عقق ، أى ذق جزاء فعلك يا عاق ، وذق القتل كما قتلت من قتلت يوم بدر من قومك يعنى كفار قريش . وعُقِقَ : معدول من عاق للمبالغة كعُتِدَ من غادر وفسق من فاسق » فالعبارة الأولى بما فيها الحديث من التهذيب ،

والشطر الأول من تفسير « أى ذق جزاء فعلك يا عاق » من الصحاح وبقيتها من النهاية . ويلاحظ أن هذا الحديث شاهد على صيغة « عقق » وقد مرت منذ زمن طويل ، فهناك فاصل غير قصير بينهما .

ثم أورد المؤلف بعض المعاني من التهذيب قال : « والعقق : البعداء من الأعداء والعقق أيضا : قاطعو الأرحام ، ويقال عاققت فلانا أعاقه عقاقا : إذا خالفته » وخالف المؤلف هنا الأزهرى بعض الشيء فقد فسر هذا العقق بالأعداء ولم يخص البعداء منهم ، ولم أجد هذا المعنى فى غيره من الكتب . ونسب الأزهرى صيغة عاق إلى نوارى أبى زيد فحذف صاحب اللسان هذه النسبة .

وهنا ظهر ابن برى للمرة الأولى قال ابن منظور : « قال ابن برى : عق والده يعق عقوقا ومعقة ، قال هنا : وعقاق مبنية على الكسر مثل حذام ورقاش قالت عمرة بنت دريد ترثيه :

٥١٨

/ لعمر ك ما خشيت على دريد بيطن سيرة جيش العنق

جزي عنا الإله بنى سليم وعقتهم بما فعلوا عقاق »

يليه أحاديث من النهاية قيل : « وفى الحديث أنه عليه السلام نهى عن عقوق الأمهات وهو ضد البر ، وأصله من العق الشق والقطع ، وإنما خص الأمهات وإن كان عقوق الآباء وغيرهم من ذوى الحقوق عظيما لأن لعقوق الأمهات مزية فى القبح . وفى حديث الكبائر : وعَدَ منها عقوق الوالدين ، وفى الحديث : مثلكم ومثل عائشة مثل العين فى الرأس تؤذى صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها ؛ هو مستعار من عقوق الوالدين » أورد المؤلف ما فى النهاية بنصه غير أنه حذف أشياء سبق ذكرها من غير ابن الأثير ، وحذف سند الحديث الأخير إذ قيل إنه عن أبى إدريس .

بعد هذه الجولة الواسعة رجع المؤلف إلى الموضع الذى قام منه بها فى المحكم وأكمل نقله عنه قال : « وعق البرق وانعق : انشق . والانعقاق : تشقق البرق ، والتبوج : تكشف البرق ، وعقيقته : شعاعه ، ومنه قيل للسيف كالعقيقة ، وقيل العقيقة والعقق : البرق إذا رأته فى وسط السحاب كأنه سيف مسلول . وعقيقة البرق : ما انعق منه أى تسرب فى السحاب يقال منه انعق البرق وبه سمي السيف قال عنترة :

وسيفى كالعقيقة فهو كعمى سلاحى لا أقبل ولا فطار

وانعق الغبار : انشق وسطع قال رؤبة « إذا المعجاج المستطار انعقا » وانعق الثوب :

انشق عن ثعلب . والعقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل لأنه يشق الجلد قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

وكذلك الوبر لذى الوبر ، والعقة كالعقيقة ، وقيل العقة فى الناس والحرر خاصة ولم تسمع فى غيرهما كما قال أبو عبيدة قال رؤبة « طير عنها النسر حولي العَقَق » ويقال للشعر الذى يخرج على رأس المولود فى بطن أمه عقيقة لأنها تُخلق ، وجعل الرّمخشرى الشعر أصلا والشاة المذبوحة مشتقة منه وفى الحديث : « إن انفردت عقيقته فَرَق » أى / شعره سمي عقيقة تشبيها بشعر المولود « أدخل المؤلف فى عبارة

٥١٩ المحكم ما تحته خط أما العبارة الأولى فمختصرة من التهذيب بحذف أسماء الرواة وبعض أشياء مرت والثانية عن الصحاح عن العين وقد ذكر الصحاح المطبوع « تضرب » بدلا من « تسرب » و « شبه السيف » بدلا من « سمي السيف » وأظنها محرفة منها . وزاد صاحب اللسان عبارة « يقال منه انعق البرق » من عبارات متفرقة من الصحاح والتهذيب ، ولم أجد نسبة الشطر إلى رؤية فى التهذيب أو الصحاح أو المحكم أو الجهمرة ولكنه منسوب إليه فى العين . وكذلك الحال فى العبارة الرابعة ولكنها تستفاد مما قاله الأزهري والجوهري عن أبي عبيد « وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذى يكون عليه حين يولد عقيقة ... » . والعبارة الخامسة عن الصحاح وتنسب فيه إلى أبي عبيد لا أبى عبيدة . والعبارة السادسة بما فيها من أحاديث عن النهاية .

واستمر المؤلف فى نقله عن ابن سيده واعتباره تكأة للانتقال إلى ما عند غيره قال : « وأعقت الحامل : نبت عقيقة ولدها فى بطنها وأعقت الفرس والأتان فهى معق وعقوق وذلك إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد الذى حملته وأنشد لرؤبه :

قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معق

وأنشد أيضا فى لغة من يقول : أعقت فهى عقوق وجمعها عَقَق . سرا وقد أَوَّنَ تأوين العَقَق . أَوَّن : شربن حتى انتفخت بطونهن فصار كل حمار منهن كالأتان العقوق وهى التى تكامل حملها وقرب ولادها ، ويروى أَوَّنَ على وزن فَعَّلَن يريد بذلك الجماعة من الحمير ، ويروى أَوَّنَ على وزن فَعَّلَ يريد الواحد منها ، والعقاق بالفتح : الحمل ، وكذلك العَقَق ، قال عدى بن زيد :

وتركت العير يدعى نحرة ونحوها سمحجا فيها عقق

وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين : إذ تبين حملها ، ويقال للجنين

عقاق ، وقال :

جوانح يسزعن مزرع الظبا ء لم يتركن لبطن عقاقسا
٥٢٠ / أى جنينا هكذا قال الشافعى : العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب الصرف ، وأما
الأصمعى فإنه يقول العقاقى مصدر العقوق ، وكان أبو عمرو يقول : عقت فهى
عقوق وأعقت فهى معق ، واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق .
لم يأخذ من ابن سيده غير العبارة الأولى أما الباقي جميعه فمن التهذيب ما عدا
ما يلى ذكره .

١ — شرح الشطر : « سرا وقد أون ... » ورواياته إذ لم أجده فيما بين يدى من
مراجع ، وربما كان من ابن برى .

٢ — عبارة : « والعقاق بالفتح الحمل » من الصحاح لأنها أقرب إلى نصه من
نص التهذيب ، وهى موجودة فيهما معا .

٣ — تفسير العقاق بالجنين والشاهد عليه لم أجدهما فى المراجع ، ويغلب على
ظنى أنه ساقط من التهذيب بدليل اتفاهه مع اللسان فى سرد قول الشافعى الذى جعله
اللسان منصبا على معنى الجنين وجعله التهذيب منصبا على الحمل .

ثم رجع المؤلف إلى نقطة ارتكازه من المحكم فاستأنف منها رحلة المعاجم
قال : « وعق عن ابنه يعق ويعق : خلق عقيقته أو ذبح عنه شاة وفى التهذيب يوم
أسبوعه فقيده بالسابع واسم تلك الشاة العقيقة ، وفى الحديث أن رسول الله ﷺ
قال : فى العقيقة عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة ، وفيه إنه عق عن الحسن
والحسين رضوان الله عليهما ، وروى عنه أنه قال : مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دما
وأميظوا عنه الأذى ، وفى الحديث : الغلام مرتهن بعقيقته ، قيل معناه إن أباه يحرم
شفاعة ولده إذا لم يعق عنه ، وأصل العقيقة الشعر الذى يكون على رأس الصبى حين
يولد ، وإنما سميت تلك الشاة التى تذبح فى تلك الحال عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك
الشعر عند الذبح ، ولهذا قال فى الحديث أميظوا عنه الأذى ، يعنى بالأذى ذلك
الشعر الذى يحلق عنه . وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت معها
أو من سببها فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر . وفى الحديث : أنه سئل عن العقيقة

٥٢١ فقال : لا أحب / العقوق ، ليس فيه توهين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها وإنما كره
الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه كالنسيكة والذبيحة ، جريا على عادته فى تغيير
الاسم القبيح . والعقيقة : صوف الجذع ، والجنينة : صوف الثنى ، قال أبو عبيد :
وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذى يكون عليه حين يولد عقيقة وعقيق

وعقّة بالكسر وانشد لابن الرقاع يصف العير :

تحسرت عقّة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعدما ابتقلا
مُولّع بسواد في أسافلها منه أخذى وبلونٍ مثله اكتحلا
فجعل العقيقة الشعر لا الشاة يقول : لما تربع وأكل يقول الربيع أنسل الشعر المولود
وأنبت الآخر فاجتابه أى اكتساه . قال أبو منصور : ويقال لذلك الشعر عقيق بغير هاء
ومنه قول الشماخ :

أطار عقيقه عنه نسالا وأذميح دميح ذى شطنٍ بديع
أراده شعره الذى يولد عليه أنه أنسله عنه . قال : والعق فى الأصل الشق والقطع
وسميت الشعرة التى يخرج المولود من بطن أمه وهى عليه عقيقة لأنها إن كانت على
رأس الأنسى حلفت فقطعت وإن كانت على البهيمة فإنها تنسلها ، وقيل للذبيحة
عقيقة لأنها تذبح فيشق حلقومها ومريئها وودجاها قطعا ، كما سميت ذبيحة بالذبح
وهو الشق . ويقال للصبي إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم : عُقّت تيميمته فى بني
فلان : والأصل فى ذلك أن الصبي ما دام طفلا تعلق أمه عليه التمام وهى الخرز تعودّه
من العين ، فإذا كبر قطعت عنه . ومنه قول الشاعر :

بلاد بها عقى الشباب تميمتى وأول أرض مس جلدى ترأبها
وقال أبو عبيدة عقيقة الصبي : عُزّله إذا ختن .

لم يأخذ المؤلف من المحكم إلا العبارة الأولى . أما عبارة « وفى التهذيب يوم
سبوعه فقیده بالسابع » فقد صرح أنها من التهذيب وهى فى الصحاح أيضا ، وعبارة
« قيده بالسابع » من عند المؤلف تعقيا على عبارة التهذيب . أما الأحاديث فأخذها
/ عن التهذيب والنهاية ، فالحديث الأول والثالث والشرح من أول « وأصل
٥٢٢ العقيقة ... لعقيقة الشعر » من مفتتح المادة فى التهذيب مع بعض تصرف ، فقد
حذف اسم الراوى من الحديثين كليهما وتصرف قليلا مضطرا فى عبارة الشرح ،
وهما غير موجودين فى النهاية . أما الحديث الثانى والرابع مع شرحه والخامس
وشرحه فمن النهاية . ومن الواضح أنه اضطر إلى تكرير شرح العقيقة بمعنى الشعر
كثيرا وسبب تسمية الشاة عقيقة ، وروى أقوالا مختلفة فى المسألة الثانية دون أن يابه
للتوفيق بينها أو الترجيح وأخذ تفسير العقيقة بصوف الجذع وما بعده من التهذيب مع
زيادة كلمة « عقيق » من الصحاح وحذف بيتا لزهير من التهذيب واكتفى ببيت
عدى الذى ذكره التهذيب والصحاح ، وزاد فيه عليهما البيت الأول ، ونسبه
الصحاح وحده لصاحبه . وأخذ بقية الفقرة بما فيها شرح البيت مع تصرف قليل فيه

من أماكن مختلفة من التهذيب .

وبدا المؤلف الفقرة الثالثة بالنقطة التي وقف عندها من المحكم غير أنه في هذه المرة ترك إحدى الصيغ وهي قوله : « وتلاع عقق : منبتات يشبه نباتها العقيقة من الشعر » والشاهد عليها من شعر كثير ولم يذكرها فيما بعد ، فاستأنف كلامه من بعدها وقال : « والعقوق من البهائم : الحامل وقيل هي من الحافر خاصة والجمع عقق وعقاق وقد أعقت وهي معق وعقوق ، فمعق على القياس وعقوق على غير القياس ، ولا يقال معق إلا في لغة رديئة ، وهو من النوادر ، وفرس عقوق : إذا انعق بطنها واتسع للولد ، وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وتخرق في الرمل وغيره فهو عق ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقه وقال أبو حاتم في الأضداد : زعم بعض شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ويقال أيضا للحائل عقوق . وفي الحديث أتاه رجل معه فرس عقوق ، أي حائل قال : وأظن هذا على التفاؤل كأنهم أرادوا أنها ستحمل إن شاء الله ، وفي الحديث من أطرق مسلما فعمت له فرسه كان كأجر كذا ، عقت أي حملت » أخذ المؤلف العبارة الأولى إلى قوله : « على غير القياس » من المحكم والتعليق بعدها من الصحاح وخالف / بذلك ما ذهب إليه التهذيب في قوله : ٥٢٣ « ولا يقال معق » وأخذ عبارة « وفرس عقوق ... فهو عق » من الصحاح أيضا وهي في التهذيب مع اختلاف بسيط . وبقيّة الفقرة مأخوذة من موضعين منفصلين من التهذيب مع إدخال الحديثين وبعض شرحهما من النهاية في النص .

والغريب أن عبارة « وأظن هذا على التفاؤل ... » غير كاملة في المرجعين اللذين ذكرهما ، وهما التهذيب والنهاية ، وهي كاملة في أضداد أبي حاتم . فلعل هذا يدل على رجوع ابن منظور إلى المراجع الأصلية التي أخذت منها مراجعه الرئيسية في بعض الأحيان لتكملة نصوصها وتصحيحها .

وكعادته استأنف الفقرة التالية بما وقف عنده من المحكم ثم تركه إلى ما في المعاجم الأخرى قال : « والإعقاق بعد الإقصااص ، فالإقصااص في الخيل والحصان أول ثم الإعقاق بعد ذلك . والعقيقة : المزادة . والعقيقة : النهر . والعقيقة : العصاة ساعة تشق من الثوب ، والعقيقة : نواة رخوة كالعجوة تؤكل . ونوى العقوق : نوى هش لين رخو الممضغة تأكله العجوز أو تلوكه تغلفه الناقة العقوق إظافا لها فلذلك أضيف إليها ، وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه الأعراب في باديتها . وفي المثل أعز من الأبلق العقوق ، يضرب لما لا يكون ، وذلك أن الأبلق من صفات الذكور والعقوق الحامل والذكر لا يكون حاملا ، وإذا طلب الإنسان

فوق ما يستحق قالوا : طلب الأبلق العقوق ، فكأنه طلب أمرا لا يكون أبدا ، ويقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه هندا فقال : أمرها إليها وقد قعدت عن الولد وأبت أن تتزوج . فقال : فوئلى مكان كذا . فقال : معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما لم ينله أراد بيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض فى قنن الجبال فيبيضه فى حرز إلا أنه مما لا يطمع فيه ، فمعناه أنه طلب ما لا يكون فلما لم يجد ذلك طلب ما يطمع الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد . ومن أمثال العرب السائرة فى الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه « كلفتنى / الأبلق العقوق » ومثله « كلفتنى بيض الأنوق » وقوله أنشد ابن الأعرابي : ٥٢٤

فلو قبلوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أفرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلق العقوق ما قبلوني ، وقال ثعلب : لو قبلوني بالأبلق العقوق لأتيتهم بألف . وقيل العقوق : موضع . وأنشد ابن السكيت هذا البيت الذى أنشده ابن الأعرابي وقال : يريد ألف بعير « العبارة الأولى من المحكم ، والثانية التى تعالج معانى الحقيقة والعقوق من مواضع متفرقة من التهذيب وحذف منها نسبة المعنى الأخير إلى الليث ، وتصرف قليلا فى بعض ألفاظه بما يوائم رواية ابن سيده وخلط فى المثل الأول بين أقوال ابن الأثير والجوهري : استمد من أولهما صيغة المثل وبعض شرحه ، ومن الثانى بعض شرحه للمثل « طلب الأبلق العقوق » . وأخذ المثل الثانى ومقدمته وخاتمته من المحكم غير أنه حرف عبارة « إلا أنه مما لا يطمع فيه » وصوابها كما فى المحكم « إلا أنه يطمع فيها » أو « إلا أنه مما يطمع فيه » بدليل الخير نفسه . ولا زال المؤلف محافظا على ترتيب المحكم . أما المثل الثالث فأخذه من التهذيب . وأتى الدور على المحكم فأخذ منه شرح البيت الذى أنشده ابن الأعرابي عدا قول ابن السكيت فيه فقد أخذه من التهذيب كما أخذ منه تفسير العقوق بموضع .

وأخذ الفقرة التالية من الأزهرى وكان هذا رواها عن ابن الأعرابي وحذف صاحب اللسان هذه النسبة قال : « والعقيقة : سهم الاعتذار . قالت الأعراب : إن أصل هذا أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه . فتجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألون العفو عن الدم . فإن كان وليه قويا حميا أبى أخذ الدية ، وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته فيقول للظالمين : إن بيننا وبين خالقنا علامة الأمر والنهى . فيقول لهم الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون : نأخذ سهمًا فتركبه على قوس ثم نرمي به نحو السماء ، فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نهينا

عن أخذ الدية ولم يرضوا إلا بالقود ، وإن رجع نقياً كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية .
وصالحوا . قال : فما رجع هذا السهم قط إلا نقياً ولكن لهم بهذا عذر عند جهالهم .
وقال شاعر من أهل القتيل / — وقيل من هذيل — وقال ابن بَرِي : هو للأشعر
الجعفي ، وكان غائباً عن هذا الصلح :

عقوا بسهم ثم قالوا : صالحوا يا ليتني في القوم إذ مسحوا اللحي
قال : وعلامة الصلح مسح اللحي ، قال أبو منصور : وأنشد الشافعي للمتدخل
الهذلي :

عقوا بسهم ولم يشعر به أحد ثم استقاموا وقالوا حبذا الوضع
أخبر أنهم أثروا إيل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم . والوضع ههنا اللبن ويروى
« عقوا بسهم » بفتح القاف وهو من باب المعتل . وعق بالسهم : رمى به نحو
السماء ، وليس بين هذا النص وبين ما في التهذيب من خلاف إلا ما يكون بين
النسختين المخطوطتين من الأصل الواحد مع حذف أسماء الرواة ، وزيادة ما تحته
خط عن الصحاح ، وتبني ابن بَرِي غير أنه تصرف كثيراً في العبارة التي نسبها
صراحة لأبي منصور « وأنشد الشافعي للمتدخل الهذلي » فهي في نسخة التهذيب
التي لدينا « وأنشدني عبد الملك البغوي عن الربيع عن الشافعي » ولعل الذي نسب
البيت إلى المتدخل هو ابن بَرِي .

واستأنف المؤلف كلامه من نقطة ارتكازة في المحكم قال : « وماء عق مثل قع
وعقاق : شديد المرارة الواحد والجمع فيه سواء . وأعقت الأرض الماء : أمرته
وقول الجعدي :

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه
معناه ما أمره . وأما ابن الأعرابي فقال : أراد ما أفعه من الماء القع وهو المر أو الملح
فقلب ، وأراه لم يعرف ماء عقاً لأنه لو عرفه لحمل الفعل عليه ولم يحتاج إلى القلب .
ويقال ماء قعاع وعقاق : إذا كان مرا غليظاً ، وقد أفعه الله وأعقه . والعقيق : خرز
أحمر يتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة . ورأيت في حاشية بعض نسخ التهذيب
الموثوق بها قال أبو القاسم : سئل إبراهيم الحربي عن الحديث : لا تَحْتَمُوا بالعقيق ،
فقال : هذا تصحيف إنما هو لا تَحْيَمُوا بالعقيق أي لا تقيموا به ، لأنه كان خراباً .
والعقة : التي يلعب بها الصبيان . وعقق الطائر بصوته : جاء وذهب . والعقق :
طائر معروف من ذلك ، وصوته / العققة . قال ابن بَرِي : وروى ثعلب عن إسحاق
الموصلی أن العقق يقال له : الشَّجَجِي . وفي حديث النخعي : يقتل المحرم

العَقَقُ . قال ابن الأثير : هو طائر معروف ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قال : وإنما أجاز قتله لأنه نوع من الغربان . وعقة : بطن من النمر بن قاسط . قال الأخطل : وموقع أثر السفار بخطمه من سود عَقَّة أو بنى الجوال الموقع : الذى أثر القتب فى ظهره . وبنو الجوال فى بنى تغلب .

العبارة الأولى مؤلفة من ابن سيده والجوهري ، ثم استمر ينقل عن ابن سيده وحده إلا أنه أخذ اسم صاحب البيت الأول من التهذيب ، وأخذ عبارة « ويقال ماء قعاق وعقاق ... الله وأعقه » من التهذيب ، وشطرها الأخير فى الصحاح أيضا مع اختلاف قليل فى العبارة ، ثم أخذ تفسير العقيق من المحكم ، وهو فى التهذيب والصحاح أيضا مع اختلاف فى العبارة ، والعبارة التى بعده من هامش إحدى نسخ التهذيب ، والعبارات التالية عدا ما سننص عليه من المحكم ، غير أن المؤلف خالف ترتيبه فقدم تفسير العقق بالطائر عن موضعه فيه على خلاف ما ألفناه حتى الآن . ثم ذكر المؤلف عبارة عن ابن برى ، وأخرى عن ابن الأثير مع حذف جزء من الأصل . والعبارة الأخيرة مع الشاهد من المحكم أيضا ، وهى فى التهذيب والصحاح . أما شرح الشاهد فأخذ المؤلف شطره الثانى من التهذيب ، والأول من ابن برى فى ظنى ، إذ لم أجده فى المراجع الأربعة الكبيرة .

وختمت المادة ببعض الصيغ والمعانى المأخوذة عن التهذيب والصحاح . أما المحكم فقد انتهى ما فيه بالفقرة السابقة ، قال ابن منظور : « ويقال للدلو إذا طلعت من البئر ملأى : قد عَقَّت عقا ، ومن العرب من يقول : عَقَّت تعقية ، وأصلها عَقَّت فلما اجتمع ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن ، وأنشد ابن الأعرابي : عَقَّت كما عَقَّت دلوفا العقبان .

٥٢٧ / شبه الدلو ، وهى تشق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف فى طيرانها نحو الصيد . وعقان النخيل والكروم : ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعقت النخلة والكرمة : أخرجت عقانها . وفى ترجمة « قعق » القَعْقَعَة والعَقْعَقَة : حركة القرطاس والثوب الجديد « أخذ العبارة الأولى من التهذيب وحذف ما فيها من أسماء لغويين ، والثانية من التهذيب والصحاح معا ، أما الأخيرة فمن مادة « قعق » من التهذيب لا « عقق » كما هو فى اللسان .

يستنبط المرء من هذه المادة أن ابن منظور ذكر جميع الصيغ والمعانى المذكورة فى مراجعة الأصول ، عدا المحكم الذى حذف منه لفظين « عقق جمع عقة » و« تلاع عقق » وتفسيرها وشاهدها ، ويخيل إلى أن ذلك سهو منه لا تعمداً أما المراجع الأصول فى هذه المادة فهى التهذيب والصحاح وحاشية ابن برى والمحكم

والنهاية فقط ، ولا يستقى شيئا من الجمهرة مباشرة . فمثلها في هذه المادة مثل كتاب العين الذى أورد كل ما فيه من صيغ ومعان عن طريق مراجعه الأربعة السابقة ، ولم يكن المؤلف ينبه على كل فقرة اقتبسها من أحدهم وينسبها إلى صاحبه . والسبب فى ذلك أنه لم يفصل كل قول منها على حدة ولكنه كان يخلط ما يأخذه منها أحيانا ويفصله أحيانا أخرى . ولكنه على أية حال لم ينبه على اسم المرجع حتى فى الأحيان التى فصل فيها كل قول عن أخيه فليست هناك قاعدة لظهور أسماء مراجعه . واختلفت معاملته للمراجع فأخذ المحكم أساسا لترتيب مادته أعنى ليعطيه الهيكل العام للترتيب ثم يحشوه بما فيه وفى غيره من المعاجم . وكان مهما جَوَّل فى المعاجم يراعى ترتيب ابن سيدة ولم يخرج عليه إلا مرة واحدة . وقد عرفنا سابقا أن ابن سيدة أراد أن يقيم معجمه على نظام ثابت يقدم فيه المجردات على المزيادات والمفرد على الجمع وما شاكل ذلك لولا أن كثيرا من الاضطراب غلب عليه . وكذا الحال فى اللسان فهو ينتظم إلى حد ما حين ينتظم المحكم ويضطرب حين يضطرب . ومن الطبيعى / أن المؤلف لم يراع ترتيب أى معجم آخر فى اختيار صيغه لأن هذه المعاجم لم تسر على نظام معين ولا تتلاءم مع ترتيب ابن سيدة فلا بد من الالتقاط والاختيار منها .

٥٢٨

أما الصحاح فلم يحذف من صيغه أو معانيه أو شواهد شيئا . وإنما حذف منه بعض الأمثلة التى ضربها لأقواله مثل قوله « فهو عاق وعقق مثل عامر وعمر » و « الجمع عقق مثل رسول ورسل » و « العقاق ... جمع عقق مثل قلص وقلاص و سلب وسلاب » حذف من العبارات السابقة ما تحته خط .

ولم يحذف من أحاديث النهاية وشروحاتها شيئا إلا ما تكرر مع أحد المعاجم الأخرى ؛ وعبارة استطرادية فى تعريف العقق قال فيها « ويقال : الققع أيضا » وربما كان السبب فى حذفها إيرادها فى مادة « ققع » وحذف من النهاية أيضا أسماء الرواة الذين وصلت الأحاديث عن طريقهم . وكان ذلك للاختصار أو عدم أهميتهم اللغوية .

ولم يحذف من التهذيب شيئا من صيغه ومعانيه ولكنه حذف يتيين من شواهد أحدهما لزهير والآخر لأبى خراش ، وحذف أسماء الرواة واللغويين الذين كان الأزهرى يكثر من ذكرهم ، وارتضى قول الصحاح : ولا يقال معق إلا فى لغة رديئة ، بدلا من قول الأزهرى : ولا يقال معق ، على الإطلاق . وقد أجرى فى التهذيب من التصرف أكثر مما أجراه فى أى معجم آخر من مراجعه : حذف واختصارا ، ولكنه لم

يكن يغير معناه أبدا .

وقد نستشعر من النص الذى رواه مبتورا الأزهرى وابن الأثير من أضداد أبى حاتم ورواه ابن منظور كاملا أنه كان يرجع أحيانا إلى المراجع الأصلية التى أخذت منها هذه الأمهات .

وآثر فى التفسيرات التى يشترك فيها أكثر من معجم واحد نص الصحاح على التهذيب ثلاث مرات ، وآثر نص المحكم على التهذيب مرتين ، بل آثر نص المحكم على الصحاح والتهذيب معا . ولم يؤثر التهذيب على الصحاح إلا مرة واحدة كان الجوهرى أوردها مختصرة جدا . وإذن يمكن ترتيب هذه المراجع بحسب تقديره لها فى هذه / المادة على النحو التالى : المحكم أعلاها ثم ٥٢٩ الصحاح ثم التهذيب ، أما النهاية فلا تدخل فى هذه المفاضلة لأنها ذات ميدان مختلف بحكم اقتصارها على الحديث .

وقد اشتملت مادة اللسان على جميع صيغ ومعانى كتابى العين والجمهرة وإن لم يأخذ عنهما مباشرة ، ولكنها لم تشتمل على جميع الشواهد بل أحلت بمعظم شواهد العين خاصة إذ تركت سبعة أبيات من الشعر من شواهد الليث .

ووجدت بعض زيادات لم أعثر عليها فى التهذيب أو الصحاح أو المحكم أو النهاية ، وتشتمل هذه الزيادات فى اعتراض الجرجاني على الأزهرى ، ونسبة أحد الشواهد إلى صاحبه ، وزيادة أحد الشواهد الشعرية بيتا أخاله ، وشرح شاهد آخر وذكر ما فيه من روايات أخرى ، وتكملة تفسير العقق بالأبعاد من الأعداء . ولا نستطيع الحكم القينى بأن هذه الزيادات من جهد ابن منظور الخاص فى بعض المراجع الأخرى غير الأمهات التى ذكرها أو من ابن برى الذى ورد اسمه فى المادة وليس كتابه تحت يدنا كاملا بل ربما كان بعضها ساقطا من نسخ الأمهات التى لدينا كما نرجح فى بعض الفقرات المأخوذة من التهذيب .

وفى المادة بعض ظواهر تعيب اللسان مثل تكرار بعض الصيغ وتفسيرها أكثر من مرتين وثلاث ، وسبب ذلك إيرادها عن مراجعه المختلفة حين تختلف العبارة اختلافا صغيرا لا يغير معناها ، وهذا التكرار كثير ظاهر ، كذلك فرق أحيانا بين اللفظ والشاهد عليه كما فى صيغة « عقق » والحديث الشاهد عليها واضطربت عليه النصوص مرة فنسب ما أخذه من النهاية إلى الأزهرى .

افتتح ابن منظور مادة « هقع » بمفتحتها فى المحكم قال : « الهقعة : دائرة فى

وسط زور الفرس — أو عرض زوره — وهى دائرة الحزام تستحب ، وقيل : هى دائرة تكون بجانب بعض الدواب يتشاءم بها وتكره ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبدا ، وقد هقع هقعا فهو مهقوع ، قال :

٥٣٠ / إذا عرق المهقوع بالمرء أنعطت حليته وازداد حرا عجانها فأجابه مجيب :

قد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان والهقعة : ثلاثة كواكب نيرة قريب بعضها من بعض فوق منكب الجوزاء وقيل هى رأس الجوزاء كأنها أثافي وهى منزل من منازل القمر ، وبها شبهت الدائرة التى تكون بجانب بعض الدواب فى معدة ومركله . وفى حديث ابن عباس [لمن] طلق ألفا : يكفيك منها هقعة الجوزاء : أى يكفيك من التطليق ثلاث تطليقات . ابتداء المؤلف عبارته بـ بمفتح مادة المحكم ، وطعنها بشئ من الصحاح (ما تحته خط) ما عدا « فهو مهقوع » فهى من التهذيب . والمعنى الثانى أيضا مؤلف من المعاجم الثلاثة : فالعبارة من الصحاح سوى كلمة « كواكب » فهى من المحكم والتهذيب عن العين ، أما الصحاح فجعلها « أنجما » ، وأخذ « فوق منكب الجوزاء » من التهذيب والمحكم مع خلاف صغير فيهما ، فالعبارة فى التهذيب « فوق منكبى الجوزاء » وهى موافقة ما فى العين ، وفى المحكم « فى منكب الجوزاء » وأخذ « هى رأس الجوزاء » من الصحاح ، و« كأنها أثافي وهى منزل من منازل القمر » من التهذيب ، وهى فى المحكم أيضا مع خلاف صغير . وكذلك أخذ من التهذيب العبارة الأخيرة . أما الحديث وشرحه فمن النهاية مع حذف ما سبق شرحه من المعاجم الأخرى .

ثم تناول المؤلف الهقعة وهى اللفظ الذى كان وقف عنده من المحكم فقال « والهقعة مثال الهمة : الكثير الاتكاء والاضطجاع بين القوم . وحكى ذلك الأموى فىمن حكاها ، وأنكره شمر ، وصححه أبو منصور . وروى عن الفراء أنه قال : يقال للأحمق الذى إذا جلس لم يكديرح : إنه لهكعة نكعة . وحكى عن بعض الأعراب أنه يقال : اهتكعه عرق سوء واهتقعوه واهتنعوه واختضعوه وارتكسه : إذا تعقله وأقعده عن بلوغ الشرف والخير . وروى عن الفراء أنه قال : الهكعة : الناقة التى استرخت من الضبعة ويقال هكمت هكما . وقال أبو عبيد : هقعت الناقة هقعا فهى هقعة : وهى التى إذا أرادت / الفحل وقعت من شدة الضبعة . قال أبو منصور : فقد استبان لك أن القاف والكاف لفتان فى الهقعة والهكعة وأن ما قاله الأموى صحيح وإن

أنكره شمر ، ويقال قشط فلان عن فرسه الجَل وكشطه ، وهو القسط والكسط لهذا العود ، وقد تعاقب القاف والكاف في حروف كثيرة ليس هذا موضع ذكرها « والفقرة السابقة كلها عن التهذيب مع تصرف في العبارة بالاختصار ، وحذف بعض أسماء الرواة ، وزيادة قول أبي غنيد ، ويخيل إلى أنه ساقط من نسخة التهذيب التي بين أيدينا لأن صاحب اللسان ينسبه إليه . ورواية العبارة الأولى وحدها عن الصحاح والمحكم بدلا من التهذيب .

ثم استأنف الكلام من الموضع الذي غادر فيه المحكم فقال : « والاهتقاع مسانة الفحل الناقعة التي لم تضيع ، يقال سان الفحل الناقعة حتى اهتقعها بتقوعها ثم يعيسها واهتقع الفحل الناقعة : أبركها وقيل أبركها ثم تسَلَّها^(١) وغَلَّها ، وتهقعت هي بركت وناقعة هقعة : إذا رمت بنفسها بين يدي الفحل من الضبعة كهكعة . وتهقعت الضأن استحمرت كلها . وتهقعوها وردا : جاعوا كلهم . وتهقع فلان علينا وتترع وتططخ بمعنى واحد أي تكبر . وقال رؤبة « إذا امرؤ ذو سوء تهقعا » والاهتقاع في الحمى : أن تدع المحموم يوما ثم تهتقعه أي تعاوده وتخشعه ، وكل شيء عاودك فقد اهتقمك « أخذ العبارة الأولى من المحكم ، والثانية « سان الفحل » من التهذيب مع حذف اسم راويها ، والثالثة « اهتقع الفحل ... » من المحكم ، والرابعة « أبركها ... » من التهذيب مع تصرف فيها ، وما بعد ذلك حتى « جاعوا كلهم » من المحكم ، والبقية من التهذيب مع اختصار في إحدى العبارات .

وتختتم المادة بقوله : « والهيقعة : ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهي أيضا حكاية لصوت الضرب والوقع ، وقيل صوت السيوف في معركة القتال ، وقيل هو أن تضرب بالحد من فوق . قال عبد مناف بن ربيع الهذلي :

فالطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا

شبه صوت الضراب بالسيوف بضرب العضاد الشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر . والشغشغة : حكاية صوت الطعن . والمعول : الذي يبنى العالة وهو شجر يقطعه الراعي فيجعله على شجرتين فيستظل تحته من المطر . والعضد : ما عضد من الشجر أي قطع . واهتقع لونه : تغير من خوف أو فرغ ، لا يجيء إلا على صيغة ما لم يسم فاعله . والهباع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض « أخذ المعاني الثلاثة الأولى من المحكم وأكمل الثالث منها من التهذيب ، وأخذ الرابع من الصحاح .

(١) كذا في الأصل ، وصوابها : تسداها .

والبيت في المعاجم الثلاثة، والشطر الأول من شرحه من التهذيب مع بعض تصرف،
والشطر الثاني من المحكم، والصيغتان الأخيرتان من المحكم أيضا. وآثر في
أولاهما نصه على ما جاء في التهذيب لكماله.

ولا نستطيع من هذه المادة جديدا عما رأيناه في سابقتها، ولكن نتأكد لنا بعض
نتائجنا وتصحيح الأخرى. فالمؤلف لا يترك شيئا من مراجعه الأمهات إلا ما لا يدخل
في مادته كتهقيق في التهذيب، وهمقع في الصحاح، وهي أربعة لا تدخل فيها
الجمهرة أعني لا يستقى منها مباشرة اكتفاء بما أخذته منها مراجعه، ويفصل
اقتباساته كلا منها على حدة حينا ويلفق بينها حينا آخر، ويميل إلى التصرف في نص
التهذيب دون رفاقه بالاختصار، فيحذف أسماء الرواة خاصة، ويختصر بعض
العبارات، ويؤثر نص المحكم والصحاح عليه، ويتبع ترتيب المحكم للمادة على
حين يختار من مواضع متفرقة من الصحاح والتهذيب. ووجدنا في المادة زيادة
رجحنا سقوطها من التهذيب كما كان ابن منظور أحيانا يأخذ مفهوم عبارة التهذيب
ويصوغه من عنده للاختصار. ومن الجميل أن تبرأ هذه المادة من التكرار الكثير
الذي وجدناه في سابقتها.

ظواهر : موقفه من مراجعه :

وضع ابن منظور أمامه مراجع خمسة في أثناء تأليفه « لسان العرب » هي التهذيب
والصحاح والمحكم والنهاية وحواشي ابن بري. واختلفت معاملته لكل واحد من
هذه المراجع، ولكننا نستطيع أن نعمم القول بأنه أورد جميع ما فيها من صيغ ومعان
وشواهد مع بعض استثناءات نادرة. فقد حذف أشياء منها ومن التهذيب خاصة.

والحق إنه كان / ميالا إلى اختصار نصوص التهذيب والتصرف فيها أكثر من غيرها بل ٥٣٣
آثر نصوص الصحاح والمحكم عليها حين تشترك في التفسير. ولعل السبب في
ذلك أن الجوهري وابن سيده كانا أكثر أمانة من الأزهرى في نقل النصوص فلم يبيحا
لنفسيهما حق التصرف فيها. وتتمثل الأشياء التي حذفها من التهذيب في بعض
المعاني وروايات الأشعار والأشياء الاستطراذية مثل بعض المترادفات والمواد التي
ليست في موضعها وأكثر أسماء الرواة واللغويين التي كان الأزهرى يحب إيرادها
والإكثار منها، وكان إلى جانب ذلك يتصرف في عباراته بالاختصار. وينبغي ألا
يتوهم المرء أن هذه الأنواع التي حذفها قد حذف الكثير منها فإنما حذف منها أشياء
متناثرة قليلة. وهذا في غير أسماء اللغويين والرواة فقد حذفها كلها أو جلها.

ولم يحذف ابن منظور من الصحاح والمحكم شيئا البتة عدا الأمور الاستطرادية فيهما مثل الأمثلة الكبيرة عند الجوهري والمواد التي ليست في موضعها . وكذلك الأمر مع النهاية لم يحذف منها إلا ما حذفه من الصحاح والمحكم من استطرادات ، ولكنه زاد فيها أمرا آخر هو حذفه أسماء المحدثين أو أكثرها .

وحذف من حواشي ابن برى أسماء الرواة وما تكرر مع أصل من أصوله الأخرى واختصر عباراته أحيانا وتصرف في ترتيبها واقتبس منها كثيرا وخاصة إذا كان كلامها يتعلق بنسبة بعض الشواهد أو زيادتها أو شرحها . أما في المواضع الأخرى فكان يأتي بها بنصها فإذا ما اتهم ابن برى الجوهري بالتصحيح أو الخطأ أورد كلام الجوهري على حاله ثم ذكر نقد ابن برى عليه ولم يحاول أن يصلحه من عنده فهذه الحواشي لم تكن مرجعا له في المادة اللغوية كبقية المراجع وإنما في الشواهد وإصلاح الصحاح .

أما الجمهرة فلا أستطيع أن أعدها من مصادره المباشرة . حقا ذكر مواد كثيرة بأكملها مثل خب وسج ولسد ولغد ولغز وعزر وبض وغيرها عنها ، ولكنه حذف كثيرا أيضا من الصيغ والمعاني كما في خشن وعز وسجح وغيرها ، وكثيرا من الشواهد / من سجح ولسف وتب وجب وحب وغيرها ، ٥٣٤ وشروح الشواهد (جب) وأصحابها (ضد) والتعليق عليها (دب ، ذب) والأعلام (عزف) واستطراداتها وغير ذلك . ولكن أهم من كل ذلك أنه لم يكن يذكر أو يحذف بحسب هواه بل كان مضطرا ، لأن ما ذكره أخذه من مراجعه المذكورة آنفا ، وما حذفه كانت حذفه هي ، وما تصرف فيه كانت هي في الحقيقة المتصرف . وإذن فالجمهرة ليست من مراجع اللسان المباشرة ، وابن حجر مخطئ في عدها كذلك . أما المراجع الخمسة التي أشار إليها المؤلف فهي التهذيب والصحاح والمحكم والتنبيه والنهاية . فابن منظور عد الصحاح كتابا بمفرده وحواشي ابن برى كتابا آخر ، أما ابن حجر فعدهما مرجعا واحدا ولذلك أضاف إلى المراجع الجمهرة حتى تصير خمسة ، وما ادعى ابن منظور شيئا .

وقد ازداد اطمئناني إلى هذه النتيجة حين وجدت أحمد تيمور يعترف بها في إحدى تعليقاته في ذيل « كتاب تصحيح لسان العرب » ، والأستاذ كرنكو في مقاله بالملحق المثنى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية وإن لم يؤيدا كلامهما بشيء . ومن الطبيعي أن اللسان تسوده الظواهر التي سادت مراجعه الأمهات إذ ذكر جميع ما فيها على وجه التقريب . فنحن إذن حين نبحث عن هذه الظواهر نبحث عنها على

هدى ما تقدمه لنا مراجعه الأصول .

ويمكن إجمال ظواهر التهذيب في اتساع مواده وكثرة مراجعه وظهور شخصية مؤلفه والإكثار من المترادفات والنوادر والشواهد من القرآن والحديث . وكل هذه الظواهر بارزة كل البروز في اللسان بل منها ما ازداد بروزا مثل اتساع المواد والشواهد من الحديث . والسبب في ذلك أن مراجعه اتسعت أكثر من مراجع التهذيب وأنه أخذ الأحاديث عن النهاية المختصة بها . ولكن برغم اتساع مواد اللسان قلت أسماء اللغويين والرواة والمحدثين عندها في التهذيب والنهاية لأنه لم يكن معنى بها وكان أميل إلى حذفها . أما بقية الظواهر فهي كما هي لأنه أخذها عن التهذيب ، وربما تكون قلت أهميتها لاتساع المواد لا لأنه أهملها .

٥٣٥

/ أما الصحاح فأهم ظواهره الانتظام ، انتظام علاج المواد وترتيب الأبواب وسهولة ترتيب الكتاب كله ، والاختصار حتى إنه حذف أسماء اللغويين ، والتزم الصحيح والألفاظ والضيظ بالعبارة وكثرة الأحكام والقواعد الصرفية والنحوية . ونجد من هذه الظواهر عند ابن منظور انتظام الترتيب لأنه اتبع ترتيب الصحاح بحذافيره . أما الظواهر الأخرى فنجدها في اللسان بشكل أقل بروزا عما كانت عليه في الصحاح ، فهو يضبط بالعبارة ولكن لا يبلغ فيها مبلغ الجوهري بالنسبة لكثرة صيغه . وأما التزامه الصحيح فقد طرحه تماما لأن غرضه كان جمع اللغة لا نقدها . ولكنه امتاز على الصحاح بتجنبه ما فيه من تصحيقات بفضل ابن برى والأزهرى والمراجع الأخرى ، والعناية بالشواهد بفضل توجيهات ابن برى . ونستثنى من كل هذا الأحكام النحوية والصرفية فقد زادت بفضل انضمام أحكام ابن سيده إليها . وتمثل ظواهر المحكم في انتظام الترتيب الداخلى للمواد إلى حد ما واستقصاء الصيغ والمعاني ، وجمع الأقوال الكثيرة في قول واحد ، وكثرة التوجيهات النحوية والصرفية . وقد احتوى اللسان على هذه الظواهر ، فقد سار على نظام ابن سيده في الترتيب الداخلى للمواد وإن كان حشوها بالزيادات من المراجع الأخرى أخفى هذا الاهتمام . ولم يكن يتقيد المؤلف بأن يبدأ بما بدأ ابن سيده وأن يختم بما ختم به ، بل كان يقدم غيره عليه أو يختم بما عند غيره إذا كان أولى من كلام ابن سيده بالبداية والختام ، ومن الطبعي أن الاستقصاء زاد بروزا عند ابن منظور بفضل مراجعه الكبيرة وكذلك الأحكام كما سبق القول .

وآخر الأمر لم يعط ابن برى « لسان العرب » شيئا ذا خطر في التنظيم أو العلاج وإنما صحح له صيغ الصحاح وتفسيراته وشواهد ، وأمده بفيض من هذه الشواهد ،

وتلك هي أهميته الوحيدة ، والحق أنه كان قليل الظهور في اللسان أيضا .
ولا يختلف حال النهاية عن حال تنبيه ابن برى ، فهي لم تعط ابن منظور إلا
الأحاديث التي أدخلها في مواده بشرحها ، أما غير ذلك فلا .
/ وصفوة القول إن أهم الظواهر التي تسود اللسان هي استقصاء الصيغ والمعاني
واتساع المواد وسهولة ترتيب الأبواب والفصول والانتظام الداخلى للمواد إلى حد ما
والإكثار من الشواهد من القرآن والحديث والشعر والإطالة في الشواهد الشعرية يلى
ذلك كثرة الأحكام والتفسيرات النحوية والصرفية والعناية بالمتراقات والنوادر .
مأخذ :

تؤخذ على اللسان عيوب لها خطرها أيضا . وأهمها القوضى الضاربة أطنابها في
داخل مواده فهو لم يستفد من منهج ابن سيده الذى شرحه في مقدمته كما لم يستفد
ابن سيده نفسه . فسار سيرته واضطرب اضطرابه بل ازداد اضطرابا لازدياد مواده
ومراجعته . ومن أسباب هذا الاضطراب أيضا عدم صبه تفسيرات مراجعته للصيغة
الواحدة في بوتقة لصياغة تفسير واحد موحد لها ، يتقذنا من هذا التكرار الممل
لتفسير واحد لا تتغير معانيه . وقد أدى به ذلك إلى تكرير بعض الشواهد في موضعين
متقاربين جدا كما رأينا .

والمأخذ الثانى تركه بعض الصيغ والمعاني التي أوردها أحد مراجعته وخاصة
التهذيب ورأينا ذلك مع المحكم . وربما كان السبب في الأخير السهو ولكن هذا لا
يبرره .

وأخر ما يؤخذ عليه أمر عظيم الخطر ، وهو اقتصاره في المراجع على التهذيب
والمحكم والصحاح والتنبيه والنهاية ، وإهمال غيرها من المراجع الكبيرة الهامة من
أمثال الجوهرة لابن دريد والبارع للقالى والمقاييس لابن فارس والمحيط لابن عباد
والعباب للصغاني وغيرها ، إن لم نذكر العين لأنه من المحتمل أنه كان يصعب عليه
الحصول عليه . فقد فاته كثير من الصيغ والمعاني والشواهد والنقود ، التي ذكرتها
هذه المعاجم . فقد ضاع منه نقد ابن فارس في مقاييسه للخليل وابن دريد وغيرهما
على الرغم من أنه ذكر الألفاظ التي نقدها ابن فارس نقدا مرا وخاصة الألفاظ البنية .

وفاته / من المقاييس تلك الأصول التي استنبطها من استقراء الصيغ وأقام عليها المواد
كما فاتته مذهبه في نحت الرباعي والخماسى الذى طبقه على كثير من هذه الألفاظ .
وفاته من العين والجمهرة كثير من الصيغ والمعاني التي أهملها الأزهرى ، وقد

رأيناه أهمل في مادة واحدة سبعة شواهد من العين وحده ، ولو كان رجع إلى البارع لأنقذ كثيرا مما فاته ولكنه لم يفعل .

والبارع الذي يعد من أصح المعاجم العربية وأقدمها رجع إليه ابن سيده ، ولكنه لم يأخذ كل ما فيه . فضناع على اللسان كل ما تركه صاحب المحكم . وينطبق هذا القول على المحيط لابن عباد وأساس البلاغة للزمخشري . فقد قابلت بعض مواد اللسان بمواد هذه المراجع فتبين لى أنه ترك كثيرا منها . وبالرغم من كل هذا يعتقد كثير من الباحثين أنه المعجم الكامل للغة العربية — مع زميله التاج — وهذا خطأ صراح .

ومهما يكن القول في اللسان فإنه لا يفقده مكانه ، فهو ثاني اثنين في دنيا المعاجم العربية ، وهو من أشمل المعاجم للألفاظ ومعانيها . وكانت الخطوة التي قام بها في حركة المعاجم ، هي جمع هذا الشتات المفرق في خمسة من المراجع الكبار . أما عدا ذلك فلم يقدم شيئا ، وما كان عصر ابن منظور بعصر ابتكار .

دراسات حوله :

لم تكثر الدراسات حول اللسان ، ولعل السبب في ذلك طوله . ولكن المحدثين رفعوا من مكانه واتخذوه أساسا لهم ولدراساتهم فكانت ثمراتها الكتب التالية .
١ — تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور ، وقد عني بطبعه ونشره محمد عبد الجواد الأصمعي في قسمين . وجمع فيه مؤلفه تصويب بعض الأغلاط التي وقع فيها طابعو لسان العرب . وصدره بوهمين أحدهما لأحمد فارس الشدياق في تاريخ مولد ابن منظور ووفاته ، وثانيهما في عدّ الجماهرة من مراجع اللسان . وختمه بستة أو هام من قلم ابن منظور / نفسه لا الطابعين ، وهي بالطبع من مراجعه الأولى لأنه مجرد ناقل باعترافه . ويحتوى الكتاب أيضا على بعض ردود جماعة من اللغويين على تيمور إذ كان نشر تصويباته في الصحف أولا ، وموافقته أو رده عليها .

٥٣٨

ونهج في الكتاب كله على أن يذكر المادة التي فيها الخطأ والجزء والصفحة والسطر ثم ينقل النص ويبين تصويبه ويختم بالأدلة . ومن الطبيعي أنه اتبع فيه ترتيب اللسان ونمثل لهذا المنهج بالتصويب الآتى :

قال : « وفي مادة — ث رب — ج ١ ص ٢٢٩ س ٨ » ونصل يثري وأثري منسوب إلى يثرب وقوله « وما هو إلا الـ يثري المقطع » زعم بعض الرواة أن المراد بالـ يثري السهم لا النصل وأن يثرب لا يعمل فيها النصال . وروى (يثرب) بالمشاة

الفوقية ، والصواب بالمثلثة لأن الكلام فى طيبة مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام وأما يترب بالمشاة وفتح الراء فهو موضع قرب اليمامة وأين هو مما هنا .

٢ — أراد السيد عبد الله إسماعيل الصاوى أن يهذب لسان العرب ليلائم حاجيات العصر الحديث ، وفعلا طبع من هذا التهذيب خمسة أجزاء صغار فى عام ١٣٥٥ هـ وما بعدها ثم توقف عن إكماله . ورمى الصاوى فى تهذيبه إلى أمرين : ترتيب اللسان وتصحيحه : أما الترتيب فقد عدل عن الترتيب الأصيلى إلى الترتيب الألف بائى المعتاد من أول الكلمة إلى آخرها ، ووضع كل مادة فى موضعها ، واقتصر على ترتيب المواد ولم يحاول أن يرتب الألفاظ فى داخلها .

وأما التصحيح فاعتمد فيه على مقابلة طبعة بولاق بنسخة اللسان المخطوطة وأصوله التى استمد منها ابن منظور ، والجمهرة ونقود العلماء وخاصة تصحيح أحمد تيمور السابقة الإشارة إليه . وخرج من هذه المقابلة ببعض زيادات وخلافات ، فنبه عليها فى المتن أو الهامش .

فزاد عبارات التفسير كثيرا والآيات الشواهد ، وشرح المبهم ، ونسب الشواهد والأقوال إلى أصحابها ، ووضع كل ذلك فى المتن بين قوسين معقوفين . ونبه فى الهامش / على المصدر الذى استقاها منه ، وزاد فى المتن بدون أقواس الأقوال الساقطة من المطبوعة وترك موضعها فارغا ، ونبه فى الهامش على مصدرها أيضا . كذلك زاد فى الهامش بعض فوائد وجددها فى هوامش المخطوطات التى رجع إليها .

أما الخلافات التى نبه عليها فتتمثل فى روايات الأشعار ، ومواضع الخلاف بين اللسان وأصوله ، ووضعها فى الهامش ، وبعض الأخطاء فى اللسان صوبها فى المتن أو فى الهامش مع التنبيه عليها وعلى مصدرها فى الحالتين .

٣ — قام المرحوم الأستاذ محمد التجارى بتهذيب اللسان أيضا مع العناية بترتيبه خاصة فلم يكف بترتيب المواد على حروف ألف باء كما فعل الصاوى بل ترك نظام المواد تماما ورتب الألفاظ نفسها على حروف ألف باء بالنظر إلى حروفها جميعا أصلية كانت أو مزيدة ثم أضاف إلى ما جاء فى اللسان أشياء من القاموس والتاج . وعزم المجمع اللغوى على طبعه ولكن لم يقدر له ذلك لعقبات مالية فى أغلب الظن (١) .

٤ — في السنوات الأخيرة قام يوسف خياط بإعادة ترتيب مواد لسان العرب ،
ناظرا فيها من حرفها الأصلي الأول ومتدرجا بها إلى الأخير ، مثل المدرسة التالية .
وضم إليه في آخره المصطلحات العلمية التي أقرتها المجالس العلمية والجامعات
العربية ، وزوده بصور وخرائط ، وأصدره عن دار في بيروت سميت باسمه ، وسماه
« لسان العرب المحيط » .

الفصل الرابع

القاموس المحيط

للفيروز آبادى (٧٢٩ - ٨١٦ أو ٨١٧)

هبط زبيد فى رمضان سنة ٧٩٦ الإمام أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد الفيروز آبادى الشيرازى اللغوى ، فى عهد المَلِك الأشرف إسماعيل بن عباس الرسولى المتوفى فى ربيع الأول سنة ٨٠٣ . وفى هذه الحقبة بين عامى ٧٩٦ و ٨٠٣ ألف هذا الإمام كتابه الشهير « القاموس المحيط » وأهداه إلى الأشرف (١) .

هدفه :

كان هدفه فى معجمه الجمع والاستقصاء قال فى مقدمته : « وكنت برهة من الدهر ألتبس كتابا جامعا بسيطا ، ومصنفا على الفصح والشوارد محيطا . ولما أعيانى الطلاب شرعت فى كتابى الموسوم باللامع المعلم العجائب ، وإذن فقرضه جمع الفصيح والغريب والبسيط . ولكن هذا كان فى « اللامع » ، وما « القاموس » إلا مختصر منه ، فيجب علينا إذن أن نرفع « بسيطا » من أغراضه ونضع بدله « مختصرا » .

وينسجم هذا الهدف مع اسم الكتاب الذى قال عنه فى المقدمة ، وأسميته « القاموس المحيط لأنه البحر الأعظم » ، وأطال بعض النسخ الاسم فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط ، فيما ذهب من لغة العرب شاطئيط » وتوسط بعضها الآخر فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط » .

وقام المجد بمحاولتين ليصل إلى غرضه وصفهما فى المقدمة قال : « ولما أعيانى / الطلاب شرعت فى كتابى الموسوم باللامع المعلم العجائب ، الجامع بين المحكم والعباب ، فهما غرنا الكتب المصنفة فى هذا الباب ، ونثرا براقع الفضل والآداب . وضمنت إليهما زيادات امتلأ بها الوطاب ، واعتلى منها الخطاب . ففاق كل مؤلف فى هذا الفن هذا الكتاب » .

(١) يظهر من ذلك خطأ محمد صديق إذ قال فى البلغة (١٤٥) إنه كتب عام ٨١٣ هـ .

« غير أنى ختمته فى ستين سفرا يُعجزُ تحصيله الطلاب ، وسُئلت تقديم كتاب وجيز على ذلك النظام ، وعمل مفرغ فى قالب الإيجاز والإحكام مع التزام إتمام المعانى وإبرام المبانى ، فصرفت صوب هذا القصد عنانى ، وألفت هذا الكتاب .. » يريد القاموس المحيط .
منهجه :

شرح المؤلف المنهج الذى سار عليه فى المعجم فقال عن المواد : « وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد ، مطروح الزوائد ، معربا عن الفصح والشوارد ، وجعلت بتوفيق الله زُفرا فى زُفر ، ولخصت كل ثلاثين سفرا فى سفر ، وضمنته خلاصة ما فى الباب والمحكم ، وأضفت إليه زيادات من الله تعالى بها وأنعم ، ورزقيها عند غوصى عليها من بطون الكتب الفاخرة الدأماء الغظمطم » .
وقال عن طريقة علاجها : « إذا تأملت صنيعى هذا وجدته مشتملا على فرائد أثرية وفوائد كثيرة :

١ — من حسن الاختصار وتقريب العبارة وتهذيب الكلام وإيراد المعانى الكثيرة فى الألفاظ اليسيرة .
٢ — ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخليص الراو من الياء . وذلك قسم بسم المصنفين بالعى والإعياء .

٣ — ومنها أنى لا أذكر ما جاء من جمع « فاعل » المعتل العين على « فَعْلَة » إلا أن يصح موضع العين منه كحَوَلَة وَخَوَلَة . وأما ما جاء منه معتلا كباعة وسادة فلا أذكره لاطراده » ولم يتكرر المؤلف شيئا من هذه الخطوات الثلاث ، فقد ذهب / إليها قبله ابن سيده فى المحكم ، وذهب إلى الثانية منها والأزهرى قبلهما ، وإلى الثالثة الفارابى ونشوان الحميرى وغيرهما .

وبين المؤلف بعض القواعد التى سلكها للاختصار فقال : « ومن بديع اختصاره وحسن ترصيع تقصاره :

١ — أنى إذا ذكرت صيغة المذكر أتبعنها المؤنث بقولى وهى بهاء ولا أعيد الصيغة .

٢ — وإذا ذكرت المصدر مطلقا أو الماضى بدون الآتى — ولا مانع — قالفعل على مثال كُتِبَ . وإذا ذكرت آتية بلا تقييد فهو على مثال ضَرَبَ . على أنى أذهب إلى ما قال أبو زيد : إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التى يأتى ماضيتها على فَعَلْ فأنت فى

المستقبل بالخيار ، إن شئت قلت : يفعل بضم العين ، وإن شئت قلت يفعل بكسرها .

٣ — وكل كلمة عربيتها عن الضبط فإنها بالفتح إلا ما اشتهر بخلافه اشتهارا رافعا للنزاع من البين . وما سوى ذلك فأقيد به بصريح الكلام ، غير مقتنع بتوشيح القلام .

٤ — مكثفا بكتابة ع د ج م عن قولى : موضع وبلد وقرية والجمع ومعروف فتلخص ، وكل غث إن شاء الله عنه مصروف ، ورَّمز لجمع الجمع بحرفى (جج) ولجمع جمع الجمع بحروف (ججج) . وقيل : إنه كان يرمز فى إحدى نسخ القاموس للجبل (ل) وللحديث (ث) وغيرهما ^(١) ، وفى نسخة أخرى : خ م رمزا للبخارى ومسلم ^(٢) .

٥ — ونضيف إلى ما مضى أن المجد لم يحذف جميع الصيغ القياسية المطردة كما فعل الفارابى مثلا ، بل كان يعنى بها ويقدمها على غيرها ، قال نصر الهورى بنى فى أول النسخة : « إذا ذكر الموازين فى كلمة سواء كانت فعلا أو اسما فإنه فى الغالب يقدم / المشهور الفصيح أولا ثم يتبعه ثانيا باللغات الزائدة إن كان فى الكلمة لغتان أو ٥٤٣ أكثر .

[ز] عند إيراده المصادر يقدم المصدر المقيس أولا ثم يذكر غيره فى الغالب .. [و] عند تصديده لذكر الجموع يقدم المقيس منها ثم يذكر غيره فى الغالب ، وقد يهمل المقيس أحيانا اعتمادا على الشهرة ، وقد يترك غيره تقصيرا أو غفلة ... ويقدم أيضا الصفات المقيسة أولا ثم يتبعها بغيرها من المبالغة أو غيرها ، ويعقبها بذكر مؤنثها بتلك الأوزان أو غيرها .. ولو كان المجد أراد إهمال المقيس المطرد لأهمل الإشارة إلى المؤنث الذى يلحق به الهاء زيادة على ذكره فهذا هو الأصل فى التأنيث .

ووقف المجد من صحاح الجوهري موقفا خاصا أثر فى منهجه تأثيرا كبيرا يجب التنبيه عليه . قال فى المقدمة : « ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهري — وهو جدير بذلك غير أنه فاته نصف اللغة أو أكثر : إما بإهمال المادة أو بترك المعانى الغريبة النادرة — أردت أن يظهر للناس بادية بدء فضل كتابى عليه ، فكتبت بالحمرة المادة المهملة لديه ، وفى سائر التراكيب تتضح المزىة بالتوجه إليه . ولما كان التمييز بالحمرة متعسرا فى الطبع فى العصر الماضى فقد ميزت هذه الألفاظ التى

أهملها الجوهري بخط ممتد من فوقها .

وكان الموقف السابق بصدد المواد المهملة ، ولكنه له موقف آخر بإزاء بعض المواد المذكورة قال عنه : « ثم إنني نهيت فيه على أشياء ركب فيها الجوهري رحمه الله خلاف الصواب ، غير طاعن فيه . ولا قاصد بذلك تنديده وإزراء عليه وغضامته بل استيضاحا للصواب ، واسترباحا للثواب ، وتحريزا وحذارا من أن يُنمى إلى التصحيف ، أو يعزى إلى الغلط والتحريف » .

وكما اعتذر عن خطوته الثانية ، اعتذر عن خطوته الأولى أيضا بقوله : « ولم أذكر ذلك إشاعة للمفاخر بل إذاعة لقول الشاعر * كم ترك الأول للأخ * » .

وذكر سبب إثاره الصحاح بالنقد في قوله : « واختصت كتاب الجوهري من بين / الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة ، والأغلاط الفاضحة ، لتداوله واشتهاره بخصوصه ، واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه » .

٥٤٤

ويدعو أن المؤلف شغل بالنقد الصحاح ، والتنبيه على ما أهمله وأخطأ فيه ، فسي أن يشير إلى أنه أخذ منه ترتيب كتابه : أبوابه وفصوله ومواده ، بحسب الحرف الأخير فالأول فالحشو .

وصفه المقدمة :

افتتح المجد مقدمته بتحميد طويل ، أعقبه بكلمة عن أهمية علم اللغة ، ربط فيها بين اللغة والشريعة . وعاد إلى ذلك في فقرة متأخرة ، بين أن القرآن والدول الإسلامية هما اللذان حفظا العربية . ثم أشار إلى عناية القدماء بها . وخلص من ذلك إلى أفراد نفسه بالذكر . وخرج من هذا المعجم الذي التمسه ومقصده في كتابه ومحاولتيه وصفات القاموس وتسميته ومواقفه من الصحاح ، ومزايا قاموسه ومنهجه فيه وتنبيهه على أخطاء الصحاح وسببه وسبب إثاره الصحاح بالنقد . وظهرت منه في أثناء ذلك نغمات من الفخر تضعه في سلك الأزهرى وابن سيده . ثم ذكر ازدهار اللغة قديما واندثارها في عهده ولولا القرآن والدولة العربية لضاعت . والعربية لغة النبي فلها فضلها وشرفها ولا يكرهاها إلا شقى .

ومهد لإهدائه الكتاب إلى الملك يذكر ما ناله أهل اللغة من درجات سامية قديما ، وحرمانهم حديثا حتى جاء ملكه فأحيا السنن القديمة ، وأخذ يمدحه ويعدد آباءه الملوك ثم أهدى إليه الكتاب .

وختمت المقدمة بالفخر والدعاء قال : « وكتابتى هذا — بحمد الله — صريح

ألفى مصنف من الكتب الفاخرة ، وسنيح ألفى قلمس من العيالم الزاخرة . والله أسأل أن يثيبني به جميل الذكر في الدنيا وجزيل الأجر في الآخرة ، ضارعا إلى من ينظر من عالم في عملي ، أن يستر عثاري وزللي ، ويسد بسداد فضله خللي ، ويصلح ما طغى به القلم وزاغ عنه البصر وقصر عنه الفهم وغفل عنه الخاطر ، فالإنسان محل النسيان ، وإن أول / ناس أول الناس ، وعلى الله التكلان . وتدعى هذه العبارة أن ٥٤٥ القاموس يحوى خلاصة ألفى كتاب لغوى كبير فاخر ، ولا تبين أتدخل هذه الكتب فيما أخذه عن العباب والمحكم أم تخرج عنها . ولكن دراسة الكتاب تدل على أن هذه العبارة لا تعنى الألفين بالضبط وإنما مجرد الكثرة ، وتعنى — إلى جانب هذا — المراجع التي استفرغها العباب والمحكم . وقد ذكر الصغاني في مراجعه عددا كبيرا من الرسائل اللغوية الصغيرة والكبيرة .

تحليل المواد :

نحلل من المواد ما حللناه في المعاجم السابقة . أما المادة الأولى « عق » من الثنائى المضاعف ، فصدرها الفيروز آبادى بقوله : « العقيق كأمر : خرز أحمر يكون باليمن ، وبسواحل بحر رومية منه جنس كدر كماء يجرى من اللحم المملح وفيه خطوط بيض خفية ، من تختم به سكنت روعته عند الخصام ، وانقطع عنه الدم ، من أى موضع كان ، ونحاة جميع أصنافه تذهب حفر الأسنان ، ومحروقه يثبت متحركها ، الواحدة بهاء ج عقائق ، والوادى ج أعقة ، وكل مسيل شقة ماء السيل وع بالمدينة وباليمامة وبالطائف وبتهامة وبنجد ، وستة مواضع آخر ، وشعر كل مولود من الناس والبهايم كالعقة بالكسر وكسفينة أو العقة فى الحمر والناس خاصة ج كعنب ، والعقيقة أيضا : صوف الجذع ، والشاة التى تذبح عند خلق شعر المولود ، ومن البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه كالعقق كصرد وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق ، والمزادة ، والنهر ، والعصابة ساعة تشق من الثوب ، وغرلة الصبي » أخذ الشطر الأول من المعنى الأول من المحكم والتهذيب ، أما بقيته فزيادة طيبة من اليمن : موطن الكتاب ، والمعنى الثانى مستوحى من التهذيب ، والثالث من التهذيب والصحاح ، والرابع من الصحاح والمحكم ، والمواضع الباقية من التهذيب مع زيادة كونه يطلق على ستة مواضع أخرى . أما العقيق والعقة والعقيقة بمعنى الشعر فمن الصحاح والتهذيب عن أبى عبيد ، والعبارة التالية من الصحاح عن أبى عبيد ، والجمع / عن المحكم الذى أخذه بدوره من العين ، والعبارة بعده فى ٥٤٦

تفسير العقبة من التهذيب والصباح ، وكذا الشاة والبرق (وهما فى المحكم أيضا) . أما المزادة والنهر والعصابة والغرلة فمن التهذيب . ويظهر انتظام المادة إذ يجمع معانى كل صيغة على حدة ولا ينثر كلا منها فى موضع كما تفعل المعاجم الأخرى ، ويظهر الإيجاز أيضا .

ثم قال : « وعق : شق ، وعن المولود : ذبح عنه ، وبالسهم : رمى به نحو السماء وذلك السهم عقيقة ، ووالده عقوقا ومعقة ضد بره فهو عاق وعق وعقق محرقة وبضمتين ، جمع الأولى عَقَّة محرقة ، وعَقاق كقطام : اسم العقوق . وماء عق وعقاق بضمهما : مر ، وفرس عقوق كصبور : حامل أو حائل ضد ، أو هو على التناؤل ج عَقَق بضمتين جج ككتاب . وقد عقت تعق عقاقا وعققا محرقة وأعقت . والعقاق كسراب وكتاب : الحمل بعينه » أخذ المعنيين الأولين من المعاجم السابقة كلها ، والثالث من التهذيب والصباح ، والرابع عدا عقق من التهذيب والصباح ، وعقاق من الصاغانى وابن برى ، والماء العقق والعقاق من المحكم والتهذيب ، وأولاهما فى الصباح ، والصيغ التالية من الكتب الثلاثة كلها مع وجود بعضها فى معجم واحد منها أو اثنين فقط . ويظهر فى هذه الفقرة أنه كان يجمع الصيغ ذات المعنى الواحد معا أحيانا مما يجعل النظام يختل بعض الشيء ، وأنه كان يزيد بعض الصيغ من مراجعه مثل عقق ، ويظهر فيها الإيجاز أيضا .

وختم المادة بقوله : « والعقق محرقة : الانشقاق . وطلب الأبلق العقوق فى ب ل ق ونوى العقوق : نوى دش لين الممضغة . وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، والبرقة المستطيلة فى السماء ، وحفرة عميقة فى الأرض كالعق بالكسر . والعقة بالضم : التى يلعب بها الصبيان . وعقان النخيل والكرم بالكسر : ما يخرج من أصولهما وقد أعقنا . وعواق النخل : روافده وهى فسلان تبت معه . والعقق : طائر أبلق بسواد وبياض يشبه صوته العين والقاف . وأعقه : أمره ، والفرس : حملت وهى عقوق لامع وهذا نادر أو يقال فى لغة رديئة . واعتق السيف : استله ، والسحاب : انشق . وانعق / الغبار : سطح ، والعقدة : انشدت ، والسحابة :

٥٤٧

تبعجت بالماء ، وكل انشقاق انعقاق » أما العقق بمعنى الانشقاق فلم أجدّه فيما بين يدى من مراجعه وخطاه مرتضى الزبيدى . وأخذ نوى العقوق من التهذيب والمحكم والصباح مع خلاف بسيط بينها واختصار فيه ، وكلها أخذته من العين ، والمعنى الأول لعقة موجود فى التهذيب والصباح والمحكم ، والثانى من الجمهرة مع خلاف بسيط ، والثالث من المحكم وهى بخلاف بسيط فى الجمهرة والعقة

موجودة في المحكم ، والعقان وفعلاها في التهذيب والصحاح ، والعواق في التكملة للصغاني ، والعقق في الصحاح والمحكم ، ولكن النص في القاموس أكمل منهما ، وكلهم أخذ التفسير من العين . والمعنى الأول والثاني لأعق في التهذيب والصحاح والمحكم مع زيادة الجزء الأخير عن معق من الصحاح . والمعنى الأول والثاني لأعق في التهذيب . أما اتعق فمعناها الأول في الصحاح والمحكم ، والثاني في المحكم ، وهما عن العين ، والمعنى الثالث لم أجد مصدره . والرابع عن التهذيب والصحاح . والتعليق الأخير في الصحاح والتهذيب أيضا . وتنتهي المادة في القاموس تاركة بعض صيغ التهذيب مثل معقوفة وعقاقة والعقق والأخيرتان في المحكم مع العقق والإعقاق المحذوفتين أيضا . وقد نتساهل في معقوفة وعقاقة لأن أولهما اسم مفعول والثانية صيغة مبالغة فهما مطردتان ولكن ما العمل في باقيها . وترك أيضا بعض معاني العقق واتفق الواردة في المحكم .

ويستنبط المرء من هذه المادة أن الفيروز آبادي كان يأخذ التهذيب والعباب والصحاح والمحكم والجمهرة والعين . ولكن هل أخذ من هذه المعاجم كلها مباشرة أو استقى منها عن طريق المعاجم الأخرى . أما العين فالأرجح أنه استقى منه عن طريق غير مباشر . وهذا الطريق هو العباب والتهذيب والمحكم وخاصة أن أكثر الصيغ والمعاني الواردة عن العين لا ترد عنده وحده بل لا بد أن توجد في أحد هذه الكتب أيضا . ويغلب على الظن أنه أخذ الجمهرة أيضا عن طريق المحكم . وقد عرفنا منذ زمن بعيد أن هذا المعجم أفرغ العين والجمهرة فيه على وجه التقريب . / أما التهذيب والصحاح فكان ٥٤٨ من اليسير عليه الرجوع إليهما ولكن يبدو أنه كان يأخذهما عن طريق العباب والتكملة . فهو في « هقع » يخالف نص الصحاح المطبوع ويوافق نص العباب الناقل هو عنه ، مما يدل على أنه استقى منه عن هذا الطريق . والحق أن العباب والتكملة أفادا صاحب القاموس إذ أعطياه مواد الصحاح كلها وأكثر مواد التهذيب وكتب ابن فارس والمحيط لابن عباد . أما المحكم فأفاده في مواد العين والجمهرة . وكأنما أغناه هذان المرجعان عن بقية المراجع .

ونرى في المادة انتظاما ففرد معاني كل صيغة على حدة ولا تشر بين أرجاء المادة كلها ولا تتكرر . ويحاول ذكر جمع كل صيغة في أثرها بل ذكر بعض الصيغ التي بمعناها أيضا وإن سبب هذا بعض الاضطراب . ونرى من آثار الانتظام ضبطه ألفاظه بالعبارة فينص على حركتها أو يذكر وزنها بكلمة أشهر منها فأمن كتابه من كثير من التحريف والتصحيف .

ويتمثل في المادة الإيجاز أيضا فهو يحذف فضول التفسيرات بل يحذف بعضها

وقد يكون من الضروري الهام ، ويحذف أسماء اللغويين والرواة والاستطرادات في المترادفات والروايات وما إليها ، ويحذف الشواهد جميعا فيخفف كتابه منها ومن شروحاتها والتعليق عليها وذكر شيء من رواياتها .

ولكن يعيبه حذفه بعض الصيغ والمعاني المذكورة في مراجعه الأصول وبعض الاضطراب الذى سببه ذكر الصيغ التى بمعنى الصيغة التى يعالجها معها إذا كانت من نفس المادة فهو بذلك لن يأتى بها فى موضعها الذى تستحقه وبذلك لا يسر على الباحث الوصول إليها .

نجد الثلاثي « هقع » مصدرا بالاسم قال : « الهقعة : دائرة تكون بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب رجل الفارس يتشام بها أو لمعة يياض فى جنبه الأيسر ، وثلاث كواكب فوق منكبى الجوزاء كالأنثى إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف » ٥٤٩ / العبارة الأولى فى تفسير الهقعة بالمعنى الأول مأخوذة من الصحاح مع الاختصار القليل ، والثانية من العين ، والثالثة من الجمهرة ، والمعنى الثانى مأخوذ بالاختصار من العين ، وبعضه موجود فى التهذيب والمحكم اللذين حذفوا اشتداد الحر حين طلوعها مع الفجر . ويتبين من هذه الفقرة أن المؤلف كان يميل إلى إيراد أقوال اللغويين فى تفسير اللفظ الواحد كما كان الأزهرى يفعل فى تهذيبه ولا يقتصر على قول واحد ، وكان يضع هذه الأقوال بعضها وراء بعض ولا يعنى بنسبتها إلى أصحابها ، ولا يتخرج من التصرف فيها بحذف بعضها واختصار بعضها الآخر ، ويحذف الشواهد ، ويضبط العبارة .

ثم قال : « وهقعه كمنعه : كواه . وكغراب : العقلة من هم أو مرض . وكهمزة : المكث من الاتكاء والاضطجاع بين القوم . والهيقة كهينة : حكاية وقع السيف أو ضربك الشيء اليابس لتسمع صوته أو أن تضرب بالحديد من فوق . وككتف : الحريض » . المعنى الأول من التكملة عن الفراء ، والصيغة الثانية موجودة فى الجمهرة والمحكم ، والثالثة فى الصحاح والمحكم مع تغير فى لفظ « المكث » إذ جعلها « الكثير » وهى فى التهذيب بخلاف آخر . والعبارة الأولى فى تفسير الهقعة مأخوذة من الصحاح وهى فى التهذيب مع إطالة ، والثانية من الجمهرة والمحكم ، والثالثة من العباب وهى فى الصحاح مع اختلاف بسيط فى كلمة « الحديد » إذ جعلها « الحد » . أما الصيغة الأخيرة فمأخوذة من المحيط لابن عباد كما يقول صاحب التاج . ويظهر فى هذه الفقرة جميع ما ظهر فى سابقتها .

وختمت المادة بقوله : « وهفقت الناقة كفرح فهي هقعة : وهي التي إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة كتهقعت . واهتقع عرق سوء : أقعده عن بلوغ الشرف والخير ، وفلانا : صده ومنعه ، والفحل الناقة : أيركها وتسداها ، والحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنه ، وكل ما عاودك فقد اهتقعك . واهتقع لونه مجهولا : تغير . وتهقع : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم وتهقع مجهولا : نكس . وانهقع : جاع / وخمص » . أخذ الفعل هقع عن التهذيب الذى رواه عن أبى عبيد ، وتهقع من المحكم والمعنى الأول لاهتقع من التهذيب مختصرا ، والثانى من المحيط ، والثالث من المحكم والتهذيب معا ، والرابع من التهذيب مع تصرف وكذا التعليق بعده ، ومعنى المبني للمجهول من الجمهرة والتهذيب والمحكم ، والمعنى الأول لتهقع من التهذيب ، والثانى من التكملة . وتهقع فى الجمهرة والمحكم ، وما بعده من محيط ابن عباد . وكل ما فى هذه الفقرة موجود فى التكملة عدا تهقع المبني للمجهول .

يستنبط المرء من هذا التحليل أن الفيروز آبادى استمد هذه المادة من العين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم والعياب واستمد صيغة من مصدر لا نعرفه . ولم يكن يتبع نظاما معينا فى الرجوع إلى هذه المراجع أى لم يكن يقدم أحدها على الآخر أو يتبع ترتيب أحدها ويحشره بما فى الكتب الأخرى كاللسان . وإنما كان يورد الصيغة من الصيغ ويذكر جميع تفسيراتها التى أدلت بها هذه المعاجم ، وكان الفيروز آبادى أميل إلى نصوص الصحاح والمحكم ، مثله فى ذلك مثل ابن منظور . ولكنه خالفه فيما عدا ذلك فكان يتصرف فى جميع النصوص التى ينقلها أو أغلبها بالاختصار والحذف من أى معجم كانت ، أما ابن منظور فلم يتصرف على نطاق واسع بعض الشيء إلا فى التهذيب .

ويبدو الانتظام فى المادة للمرة الأولى فى المعاجم فهو يذكر الصيغة يليها معانيها كلها ولا يرجع إليها مرة أخرى كما كان يفعل أكثر المعجميين أصحاب الموسوعات . ولم يكن هذا الانتظام نتيجة قلة الصيغ عنده بل هو نتيجة الإيجاز وحده . فالصيغ كثيرة جدا لا تقل عنها فى غيره من الموسوعات . وتضبط ألفاظه بتشكيلها بكلمة أخرى أشهر منها أو بالنص عليها بالعارة مما لا يجعل القارئ يحار بين صنوف الضبط المختلفة التى يمكن خلغها على الألفاظ ، فينجو الكتاب بذلك من التصحيف . وقد رأينا أشباه هذا فى بارع القالى . ولكن الأمر هنا أشد انتظاما واطرادا .

ويظهر في المادة من مظاهر الإيجاز اطراد المعاني بعضها وراء بعض مع حذف
 ٥٥١ / كل ما يمكن حذفه منها على الرغم من أنها مقتبسة من معاجم أخرى ، وحذف
 الشواهد وأسماء اللغويين والرواة الذين وردت عنهم هذه الألفاظ والمعاني وما إلى
 ذلك . ولكننا نأخذ عليه أنه في سبيل الإيجاز حذف بعض عبارات التفسير اللازمة
 كما فعل في الهقعة واهتقع اللون وغيرهما ، وبعض خصوصياته التي تفسره مثل قول
 الجوهري « المهقوع لا يسبق أبدا » الذي يوضح تشاؤم العرب به . وحذف أيضا في
 سبيل الإيجاز بعض الصيغ مثل الاهتقاع وتهقعت الضأن المذكورة في المحكم
 والتهذيب والجمهرة ، والخلافات في التفسير الكثيرة في التهذيب والمتراقات
 المذكورة في التهذيب خاصة والاستطرادات . وكل هذه الأشياء نجدها في لسان
 العرب . وإذا فالفيروز آبادي لم يتبع طريقة ابن منظور في الإتيان بجميع ما ذكرته
 مراجعه الأمهات في أغلب الأحيان بل كان يحذف منها .

كانت المادتان السابقتان في الأجزاء المفقودة من العباب ، ولذلك فنحن في
 حاجة إلى تحليل غيرهما من الموجود في المجلد الباقي من هذا المعجم الذي هو أحد
 مرجعين أساسيين للقاموس . ولنختار مادة « تعد » لثري مقدار الصلة بين القاموس
 والعباب فيها . قال القاموس : « التعد : الرطب أو بسر غلبه الإرتطاب والغض من
 البقل . وثري تعد : لين . وما له تعد ولا معد : أى قليل ولا كثير . والمتعد
 كالمطمئن : الغلام الناعم » . أخذ المعاني الثلاث الأولى من مفتاح المادة في
 المحكم الذى قال فيها : « التعد : الرطب وقيل : البسر الذى غلبه الإرتطاب قال :
 لَشَّان ما بينى وبين رُعَاتِهَا إذا صرَّصَ العصفور فى الرَّطْبِ التَّعْدُ
 الواحدة تعدة . ورطبة تعدة معدة : طرية عن ابن الأعرابى . ويقل تعد معد : غض
 رطب . المعد إتباع ، وقيل هو كالتعد من غير إتباع .. وما له تعد ولا معد : أى قليل
 ولا كثير » ووضح أن المؤلف حافظ على عبارة المحكم فى المعنيين الأولين مع
 استبدال « وقيل » بالحرف « أو » ولكنه عدل عن هذه المحافظة فى المعنى الثالث
 ٥٥٢ وتصرف فيه . وحذف من عبارة المحكم / الشاهد الشعرى والنص على واحدة
 التعدة وقول ابن الأعرابى . أما الشاهد فمنهجه يقتضى حذفه ، وأما واحدة التعد
 فحذفها لأنها قياسية مطردة فى غالب ظنى ، وأما قول ابن الأعرابى فلائنه مستفاد من
 المعنيين قبله ، والمؤلف لا يحب التكرار ، وآثر الفيروز آبادي نص المحكم فى هذه
 المعانى على نص العباب الذى قال فيها « قال أبو عبيد : التعدة : ما لان من البسر

الواحدة تعدة . وقال الدينورى : النبات الناعم الغض تعد وثأد ومأد ، وكلام للعرب مأثور : كلاً تعد معد تشيع منه الثاب وهى تعد ، يريدون تعدو . قال : وقال بعض الأعراب : إذا نعت غصوضته قلت : تعد وثأد ومعد ... والمعد إتباع لا يفرد وبعضهم يفردة ... » ويتضح أن الصغاني كان ميالا في هذه المادة إلى إيراد نصوص اللغويين في تفسيرها لا التعبير من عنده كما فعل ابن سيده ، وفضل الفيروز آبادي تعبير ابن سيده على نقول الصغاني . وحذف صاحب القاموس مترادفات العباب وما أورده من أقوال الأعراب . أما المترادفات فلاعتباره إياها استطرادا ، وقد حذف ما أورده المحكم من مترادفات أيضا ، وأما أقوال الأعراب فلأنها من الشواهد التي نه على أنه يحذفها . ولما حذف المترادفات ، صار من الضروري حذف التنبيه على الإتيان فلم يذكره فعلا .

ولم أجد تفسير الثرى التعد في العباب ولا المحكم فهو إذن من زيادات المؤلف ولم أجد في لسان العرب . أما عبارة « ما له تعد ولا معد » فأخذها من ختام المادة في المحكم . وأخذ المتعدد بنصها من آخر المادة في العباب . وانتهت المادة في القاموس ، ولكنها لم تشتمل على جميع ما في المحكم أو العباب . فالأول فيه « وحكى بعضهم : التمتع الشيء : لأن وامتد . فإما أن يكون من باب قمارص فيكون هذا بابيه ، ولا تهجم على هذا من غير سماع ، وإما أن تكون الميم أصلية فثبت في الرباعي » . وفي العباب : « رجل تعد أى لحيم ناعم ... وقال ابن عباد : هو يعد : أى ينعم ... » ولم يأت كل هذا في مادة الفيروز آبادي ، وإذن فهو يختار من مرجعيه الأصلين ولا يأتي على جميع ما فيهما كما كان يفعل اللسان في أغلب مواضعه . وليس من سبب واضح لحذف هذه الصيغ .

٥٥٣ / وحين نضع هذه المادة في القاموس إلى جوار نظيرتها من اللسان نرى القاموس زاد على ما في اللسان عبارة الثرى التعد وعبارة المتعد ، ونرى اللسان زاد على القاموس ما تركه هذا من أقوال المحكم وقولا للأصمعي في تحديد البسر التعد وتفسير التعد بالزبد إلى جانب الأحاديث والأشعار التي اتخذ منها شواهد لمعانيه . ويظهر المؤلف في المادة السابقة غير محافظ على ترتيب أحد مرجعيه ، فهو يرتب وفقا لمزاجه الخاص ومؤثرا لعبارة المحكم على العباب ومهملا لبعض المعاني والصيغ التي أوردها مرجعاه ، ومهملا للاستطرادات والشواهد والتكرار في التفسير والإطالة فيه والمترادفات .

(المعجم العربي - ج ٢)

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة يراها الإنسان في القاموس لأول وهلة : الانتظام في الترتيب الداخلي للمواد والانتظام في علاجها . أما الترتيب الداخلي فيقوم على الصيغ ، تقدم الصيغة وتقفى بمعانيها كلها مرة واحدة ولا يعاد إليها مرة ثانية في المادة كلها بل ينتقل إلى غيرها فحين تنتهى : غيرها ... وهلم جرا . وتخلصت المواد بهذا الانتظام من التششت الذى كان يرغم الباحث على قراءة المادة كلها كي يحصل على معاني الصيغة التى يريدونها فكان يكلفه جهدا شاقا ، والتكرار الذى يقع فيه المؤلف سهوا منه بعد أن طال به المدى في صيغ مختلفة فيعيد بعض ما مر ذكره في أوائل المادة .

ولحسن حظ القاموس أن مرجعيه هما المحكم والعباب ، فأولهما جعل مؤلفه من منهجه السير على ترتيب خاص لصيغه . فقدّم الصيغ المجردة وأخر المزيّدة ، والمرجع الثانى التزم الخطة أكثر من التزام نظيره لها ، وإن لم يبنه عليها فى مقدمته فصار ترتيب الصيغ وفقا لتجردها من الزيادات والتحقاها بها ميسورا على المؤلف فما عليه إلا أن يتبع ما رتب مرجعاه ، وأن ينظم ما اضطرب عليهما . وقد فعل كثيرا وكانت خطوة أخرى من خطوات الانتظام عند الفيروز آبادى .

٥٥٤ / ومن مظاهر الانتظام فى القاموس أيضا ميله فى كثير من مواضعه إلى تأخير الأعلام ، أشخاصا كانوا أو قبائل أو مواضع إلى آخر موادّه . فالأعلام من الممكن الاستغناء عنها فى المعاجم اللغوية دون شعور بتقصها ولكن إن كان لا بد من ذكرها فالأجمل تأخيرها ولا شك . فخطرها قليل فى كشف القناع عن معنى المادة وصيغها .

وإذن فالانتظام الداخلى للمواد فى القاموس يقوم على فصل معاني كل صيغة عن زميلاتها فى الاشتقاق مع تقديم الصيغ المجردة على المزيّدة وتأخير الأعلام . وساعد المؤلف على هذه الخطوة الإيجاز الذى تحراه فى موادّه .

أما انتظام علاج الصيغ فيقوم على ميل المؤلف إلى استكمال زوايا الصيغ التى يذكرها . فإذا كانت الصيغة فعلا ذكر ماضيها ومضارعها ومصدرها إلا ما دخل تحت قاعدته العامة التى قدمها فى المقدمة . وإذا كانت الصيغة اسما ذكر جمعها بل جموعها وجموعها أحيانا وذكر مفرداتها ومذكرها ومؤنثها أيضا . فكان فى هذا انتظام يضاف إلى انتظام الترتيب . وهذان النوعان من الانتظام هما اللذان يميزان

القاموس المحيط عن بقية المعاجم العربية . ولم يخل بهذا الانتظام إلا ميل المؤلف إلى إيراد الصيغ المترادفة من المادة الواحدة في الموضوع الواحد . فقد كان حين يورد الصيغة يورد مترادفات التي تشترك معها في الاشتقاق من نفس المادة ، وإن كان تخلص من المترادفات الغريبة عن المادة . وأخل به أيضا ذكره في بعض المواضع الصيغة الواحدة أكثر من مرة ونثره لها في الأرجاء المختلفة من المادة كما كان يفعل غيره من أصحاب المعاجم . يضاف إلى ذلك أنه لم يراع المجرى والمزيد في كثير من المواد أيضا تبعا لصاحب المحكم والعياب .

الإيجاز :

يضارع الانتظام في الأهمية الإيجاز . وللإيجاز عدة مظاهر في القاموس فأبرزها للناظر حذف الشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن وحديث وشعر وأقوال . وقد يأخذ بعض الناس على صاحب القاموس هذا الحذف وهو على حق . ولكن أصحاب المعاجم الذين أكثروا من هذه الشواهد وخاصة الشعرية لم يفيدوا منها الفائدة التي / كنا نتظرها . فهل نظم هؤلاء الأعلام هذه الأشعار وصنفوها أى تصنيف ؟ فمناها ٥٥٥ أشعار جاهلية ومخضرمة وإسلامية كلها جمعت معا كأنما الألفاظ لم يطرأ عليها أى تغيير فى المعنى أو المدلول أو الاستعمال فى هذه الأزمنة الطويلة . ومنها أشعار لشعراء من قريش وآخرين من هذيل وغيرهم من تميم وغيرهم من أسد وغيرهم من شيبان .. إلى آخر القبائل . وكل قبيلة كان لها لهجتها الخاصة ، فهل استفاد هؤلاء اللغويون من هذه الأشعار فى تبين هذه اللهجات الخاصة ؟ هل أفاد اللغويون حقا من الشواهد الشعرية بصورتها التي كانت فى عهدهم ؟ لا شك أن لا ، فنحن لا ندرى هل غيرت الأشعار وأدخلت عليها الروايات حتى تتفق مع اللهجات المعروفة أو كانت هناك لهجة شعرية موحدة مع اللهجات الخاصة وإلا فما بال هذا الاتفاق فى القصائد وألفاظها واستعمالاتها ؟ وكان لغويونا القدماء قادرين على الإجابة عن هذه الأسئلة . وإذن فالذين ذكروا الشواهد لم يستفيدوا منها كل الاستفادة فلا ضير على الفيروز آبادى أن يحذفها فهو يريد معجما صغير الحجم شاملا لمواد اللغة ، لمن اللغة ، والمعاجم التي من هذا الصنف لها نفس الأهمية التي للمعاجم الموسوعية فلا تغنى هذه عن تلك ولا تلك عن هذه .

ومثله حذف أسماء اللغويين والرواة الذين تروى عنهم الصيغ والمعانى فمواد القاموس خالية منهم تماما لا يقف نظرك على أحد منهم فيها . ومن الطبيعي أن

« المتون » لا تعنى بنسبة كل ما فيها إلى أصحابه لأن اهتمامها منصب على المواد نفسها لا على قائلها وخاصة أن هذه الأقوال صارت من التراث العربى المعروف بعد ذلك الزمن الطويل الذى عاشته موسومة بأسماء رواتها وأن لها أن تتحرر من هذه السمة وتندمج فى التراث العام تماما . يضاف إلى ذلك أمر هام هو أن هذه النسبة فقدت أهميتها بالنسبة للفيروز آبادى لأنه لم يأخذ هذه الأقوال عن رواتها أو حتى تلاميذهم وإنما أخذها من مرجعين اثنين هما المحكم والعباب . فإذا وجب عليه أن يذكر مرجعه وجب ذكر أحد هذين الكتابين لا الرواة الأصليين وإلا عد كاذبا . ومهما اختلفت الآراء فى ذلك العمل فقد ارتكبه قبله أصحاب المعاجم المطولة لا الموجزة .

٥٥٦ / واختصر بعض التفسيرات الطويلة التى رواها مرجعاه ، فحذف بعضها وكان من هذا الذى حذفه ما يحدد المعنى ويقيده أو يسمه بصفات معينة . وأبرز ما يظهر ذلك فى أسماء الأماكن . قال الفيروز آبادى : مثلا « طود .. د بالصعيد » وهى فى العباب « بليدة بالصعيد الأعلى فوق قوص ودون أسوان » . وقال الفيروز آبادى أيضا « برقيد كرنجیل : قرب الموصل » وهى فى العباب « برقيد : قرية من أعمال الموصل على أربع مراحل منها من قرى البقعاء يضرب بأهلها المثل فى اللصوصية » ويُن أن حذف أمور هامة فى التحديد . وقد أكمل شارحه السيد مرتضى هذا النقص فى التاج . ولم يكن هذا النقص فى كل الأماكن أو التفسيرات وإنما فى بعض الطويل منها فقط ومن الطبيعى أن هذا الحذف يعتبر من مساوئ الاختصار فى القاموس .

وحذف من العباب أكثر الأقوال التى أخذها من مقاييس أحمد بن فارس وتعلق بدلالة التراكيب أو أصولها فى المواد الثلاثية والنحت فى المواد غير الثلاثية وحذف من العباب والمحكم بعض الصيغ والمعانى وخاصة كثيرا مما أورده أولهما من محيط ابن عباد ، فهو لم يفرغهما تماما فى مواد بل ترك بعض ما فيهما^(١) . ولا شك أن هذه الأمور التى حذفها مع ما حذفه من التفسيرات الطويلة خسارة لغوية لأنها أمور لازمة ضرورية لتوضيح المواد ، فكان من المحتتم عليه ذكرها فممنهج لا يرغمه على حذفها . فإذا كنا نتسامح معه فى حذف الاستطرادات والمترادفات والتفسيرات المتكررة (التى تتول إلى معنى واحد وإن اختلف رواتها كما بينت المواد التى حللناها) فإننا لا نستطيع أن نعذره فى هذه الأمور .

وجملة القول فى إيجازه إنه يتمثل فى حذف الشواهد وأسماء اللغويين وبعض

التفسيرات الطويلة وبعض الصيغ والمعاني الواردة في العباب والمحكم والاستطرادات والمترادفات والتفسيرات التي تحول إلى مفهوم واحد ورواها لغويون مختلفون وأقوال ابن فارس عن دلالة التراكيب والأصول التي نحتت منها المواد غير الثلاثية وتفسير بعض الألفاظ الغامضة الواردة في تفسير الصيغ والمواد وما شابه ذلك .

٥٥٧

الاستقصاء :

الظاهرة الثالثة الهامة الاستقصاء . ولم يأت هذا عن جهد كبير بذله المؤلف في البحث والجمع وإنما عن الجهد الذي بذله ابن سيده والصفاني صاحب المرجعين اللذين كانا أصلاً للقاموس ، فالمحكم يشتمل على أكثر ما في العين والجمهرة والبارع مع كثير من الزيادات ، والعباب يشتمل على الصحاح والتكملة والذيل والصلة والحواشي والمقاييس مع زيادات . فإذا أفردنا الصحاح على حدة وجدنا التكملة والحواشي تشتمل على أكثر ما في التهذيب والمحيط لابن عباد . فكأنما العباب يحتوي على أكثر ما في الصحاح والتهذيب والمحيط والمقاييس وهي أكبر المعاجم وأصحها . فانتقل الاتساع والانفساح من هذين المرجعين إلى القاموس ، ويزيد هذه الظاهرة أهمية عدم اعتماد ابن منظور على العباب ، مما حرمه كثير من الفوائد وأحدث خلافاً كبيراً بين ما فيه وما في القاموس ، فكلاهما يكمل الآخر ولا يغني أحدهما عن نظيره .

العناية بالأعلام :

رابع الظواهر عنايته بالحدثين والفقهاء فكان ينتهز أية فرصة لإيراد أسماءهم في مواد ، فاحتلت أسماءهم الشطر الأكبر من زياداته على المحكم والعباب ، فقد بحث عن كثير من هذه الأسماء التي أوردتها في مرجعيه هذين فلم أعثر عليها ، وليس ذلك بغريب فقد ألف الفيروز آبادي نفسه كتابين في الرجال هما : « المرقاة الوفية في طبقات الحنفية » و « المرقاة الأرفعية في طبقات الشافعية » . فلا عجب أن يستقى منهما ومن غيرهما من كتب الطبقات في قاموسه . وهاك مثالا لذلك من مادة « خرق » قال : « الخرقه بالكسر من الجراد والثوب : القطعة ج كعب وأبو القاسم شيخ الحنابلة ، وأبو الحسين بن عبد الله بن أحمد والد صاحب المختصر ، وعبد العزيز بن جعفر ، وعبد الرحمن بن علي ، وإبراهيم بن عمرو مسند أصبهان ، وعبد الله بن أحمد بن أبي الفتح وبلديناه عمر بن محمد الدلال وأحمد بن محمد بن

٥٥٨ أحمد الخرقوني أئمة / محدثون ، وذو الخرق النعمان بن راشد لإعلامه نفسه بخرق حمر وصفر في الحرب ، وخليفة بن حمل لقوله :

لما رأث إبلى جاءت حمولتها غرني عجافا عليها الريش والخرق
وقرط أو ابن قرط الطهوي الشاعر القديم ، وابن شريح بن سيف شاعر آخر جاهلي يربوعي ، وفرس عباد بن الحارث . وخرقة بالكسر : فرس الأسود بن قردة ، وفرس معتب الغنوي ، واسم ابن شعاع الشاعر ، وشعاع أمه ، وأبوه ثباتة ... خرق كفرح فهو خرق وهي خرقه وبلا لام : ة بمر ... منها محمد بن أحمد بن أبي بشر المتكلم ، ومحمد بن موسى ، وابن عبيد الله المحدثون ... والزيبر بن خريق كزيبر تابعي ... وخرقاء : امرأة سوداء كانت تقم مسجدا رسول الله ﷺ ورضي عنها ، وامرأة من بني البكاء شبب بها ذو الرمة ... وعذار بن خرقاء محدث ، ومالك بن أبي الخرقاء عقيلي ... وعبد الكريم بن أبي المخارق محدث لين . ولا يتفق المؤلف مع مراجعه إلا في أسماء الشعراء أو كبار العرب من أعلامه .

الطبائيات :

وخامس الظواهر عنايته بالمادة الطبية في مواده فقد كان يذكر النبات ثم يقف على ذلك بمنافعه الطبية . وهذه الظاهرة عامة في المصنفين اليمنيين . واشتهر بالتأليف فيها أسرة بنى رسول ملوك اليمن الذين ألف لهم القاموس ، وكان الأشرف إسماعيل من ملوكهم صهرا له . فهي إذن من تأثير اليمن فيه . وقد احتلت هذه المعارف الطبية قسما كبيرا من زيادات المؤلف . قال أحمد فارس الشدياق (١) : « أول ما يقع عليه نظر الناظر إلى الصحاح الأبيات التي استشهد بها ، فيحكم بأن المؤلف لغوي أديب ، فإذا وقع نظره على المواد المكتوبة في القاموس بالحمرة حكم بأن المؤلف طبيب ، وذلك نحو قوله الأشج والبرنج والبسفايج والبابونج والبهرامج والجسميزج والجوزاهنج والإسفيداج / والشافاج والشهدانج ونحو ذلك » . وقال أيضا عن الظاهرتين الأخيرتين (٢) « ومع بسط عبارة هذه الكتب [يريد المعاجم القديمة] التي تيسر لي مطالعتها لم أجد فيها ما وجدت في القاموس من وصف الأدوية والعقاقير وأسماء المحدثين والفقهاء وغير ذلك مما لم تكن العرب تعرف له عينا ولا أثرا حتى إن المصنف من شدة تهافته على ذكر الأعلام أهمل ألفاظ القرآن الكريم والحديث الشريف ففي مادة « رحم » أهمل الرحمن والرحيم واجتزأ عنها

٥٥٩

بذكر محمد بن رحمويه كعمرويه ورحيم — كزير — بن مالك الخزرجي وابن حسان الدهقان ومرحوم العطار محدثون .

وعنى الفيروز آبادي إلى جانب أسماء المحدثين والفقهاء بعامة الأعلام على اختلاف أنواعها وإن كان بدرجة أقل بل وصلت عنايته إلى بعض الأعلام الأعجمية مثل أهل الكهف وقنبل الخضر وكثير ممن جاء في الأخبار الدينية والتاريخية مثل الأفسين والخفتار والبطريق ومن إليهم . وقد أخذ عليه بعض الباحثين هذا العمل وعبر عنهم الشدياق بقوله (١) : « فما الفائدة في ذكر هذه الأسماء . فهل كان يخطر ببال المصنف أن يجمع في قاموسه جميع الأسماء العربية والعجمية ؟ فهل بعد ذلك محال ؟ » .

ولكن أغرب من ذلك كله عنايته بأسماء الحيوان والشیطان . وقد جمع الشدياق أقواله عنها في قوله (٢) : « القلاط بالضم وكسمك وسنور من أولاد الجن والشیاطين . شقناق كسر طراط رئيس للجن . الغول ساحرة الجن وشیطان يأكل الناس . بولس سجن بجهنم . ومما ذكره من أسماء الماعز الجريش والصعدة وهيلة ، ومن أسماء الكلاب واشق وهيلع كدرهم وهزهاز والأكدر ، وقال في « كسب » : كسية من أسماء إناث الكلاب ولم أغتر على غيرها ... زغبة بالضم حمار جرير الشاعر ... » .

واتسعت أسماء المدن والبقاع والأماكن عنده اتساعا كبيرا فشملت العالم المعروف / في عهده كله . ويرجع أكثر الفضل في هذا الاتساع إلى مرجعيه ٥٦٠ الأصلين المحكم والعباب والأخير منهما خاصة . ولكنه زاد عليهما كثيرا من هذه الأعلام أيضا . والحق أن هذه الأعلام كاملة شاملة عنده بل جميع الأنواع من الأعلام قرية من الكمال فلا يفوقه وشرحه التاج معجم آخر في ذلك .

المصطلحات :

ومن الظواهر البارزة أيضا عنايته بالألفاظ الاصطلاحية في العلوم المختلفة والفقه والعروض خاصة . فتراه يذكر الاسم المتمكن والنصب والنحو والجزم والترادف والإتياع والتضمين والمقطعات الشعرية وبعض البحور وغير ذلك . ومن أغرب ما فيه قوله : « وما عثرت عليه من الألفاظ التي اصطلاح عليها أصحاب الرمل : الثقف وشكله ٥/٥ والعقلة وشكلها ٥//٥ . وقال في « ركز » : الركيزة في

اصطلاح الرملين العتبة الداخلة . وقد أوغر عليه صدر المحشى غير مرة — لهذا السبب — حتى قال بعد قوله : « وفاء المولى من امرأته : كفر عن يمينه ورجع إليها » وقوله : وفاء المولى من امرأته ... إلخ . ليس هذا من اللغة فى شيء بل هو من الاصطلاحات الفقهية بكثير من الألفاظ المستعملة فى الفنون فيوردها على أنها من لغة العرب ويأتى له نظائر . ولا يقال : إن الفيومى ذكره فى المصباح لأنه موضوع لفقه لغة الشرح الكبير فى فقه الشافعية فهو فى محله » . ولا يعاب المؤلف باهتمامه بالمعاني الاصطلاحية للألفاظ التى يدخلها فى كتابه فقد اكتسبت هذه الألفاظ معانيها وصارت حقاً لها وتعرف بها فهمى من التراث العربى . فلا يضيرها ألا يتكلم بها العربى الجاهلى أو فى صدر الإسلام ما دامت مبنية على القواعد العربية . ومن الواجب أن تعنى المعاجم باللغة العربية فى كمالها وشمولها لا فى جاهليتها الضيقة حسب . فالعيب أن نهمل التطورات التى اعتبرت كثيراً من الألفاظ بفضل الإسلام والآراء الجديدة التى أدخلها على الحياة العربية غيرت من مثلها وأصولها وغيرت من معاني ألفاظها . فواجب أن نورد هذه المعاني وننبه على أنها إسلامية أو أموية أو مولدة . وقد جاء غيره بكثير من هذه الألفاظ .

/ المولد والأعجمى والغريب :

٥٦١

وقريب من هذه الظاهرة عناية المؤلف بإيراد المولد من الألفاظ والأعجمى والغريب وإكثاره منها حتى أخذ عليه ذلك الناقدون . ونستطيع أن نستخرج أمثلة هذا النوع من قول الشدياق^(١) : « وقوله فى اللام : أعطى شحلتة من كذا بالحاء المهملة والمشاة : أى تنفة . مع أن الصغاني نبه على أن هذه الكلمة ليست من كلام العرب ، ونص عبارته فى العباب : أهل بغداد يقولون : أعطى شحلتة ... وليس هو من كلام العرب ... ومن ذلك قوله : الكشمخة : بقلة طيبة رخيصة . قال الأزهرى : أقمت فى رمال بنى سعد فما رأيت كشمخة ولا سمعت بها وما أراها عربية . وكذلك الكشمليخ ذكرها المصنف بمعنى الكشمخة . وقال الأزهرى : إنها نبطية » . ومن الأمثلة أيضاً ما جاء فى قول الشدياق^(٢) : « جحلنجع فى قول أبى الهميسع :

« من طمحة صبيرها جحلنجع »

ذكروه ولم يفسروه وقالوا : كان أبو الهميسع من أعراب مدين وما كنا نكاد نفهم كلامه . يهيا : من كلام الرعاء . شنطف كجندب كلمة عامية ذكرها ابن دريد

ولم يفسرها : الكشعنج والكشعظج : مولدان . قال المحشى : لم يتعرض لتفسيرهما فكان عدم ذكرهما أولى من تحمير الورق [إشارة إلى إهمال الجوهري لهما . وقد ورد هذان اللفظان فى كتاب العين تمثيلا للكلام غير العربى ولم يرد أنهما لفظان حقيقيان وإنما مجرد حروف مركبة لا تدخل فيها حروف الذلاقة] . الشينقور كحيزبون هكذا جاء فى شعر أمية بن أبى الصلت ، ولم يفسر .

وقال : « وما ذكره من الألفاظ العجمية : الكتندر : ضرب من حساب الروم فى النجوم قلت : الإفرنج يقولون للتقويم المسمى بالفارسية سالتامه كالتندر فلعنه هو المراد / هنا . العرصف : نبت يونانيته كيمافيطوس . الجيش بالكسر : نبات طويل له سنفة ٥٦٢ طوال مملوء حبا فارسيته شلمز » .

ومختصر القول فى هذه الظاهرة أن المصنف له الحق فى إيراد بعضها ولا حق له فى بعضها الآخر . فلا تثريب عليه فى ذكر الألفاظ الغريبة والمولدة إذا فسرهما ونبه على توليدها أو تعريبها . ولكن لا حق له فى ذكر المرادف الأعجمى للألفاظ العربية .

الضبط :

ومن أبرز الظواهر فى القاموس ضبطه ومنهجيته . فالمؤلف سار على نظام قريب من الاطراد فى ضبط ألفاظه . فالمشهور والمفتوح يتركهما وما عداهما يضبطه بالعبارة لا بالقلم . وكان فى ضبطه يلجأ إلى إحدى طريقتين التصريح أو التمثيل بلفظ مشهور . وحين التصريح كان يصرح بضبط حرف واحد فى الألفاظ الثلاثية فى الغالب وهو الأول فى أكثر الأحيان .

وهاك ما قاله محمد سعد الله فى القول المأثور بصدد خطة المؤلف فى الضبط (١) : « إذا قال : بالفتح والكسر والضم . يريد به هذه الحركات على الحرف الأول مع سكون الثانى إلا إذا كان بعد الثانى ألف نحو الذهاب ، فإن الثانى مفتوح البقة . أو كان اسم فاعل أو مفعول من غير الثلاثى المجرد أو صيغة ظرف أو آلة أو مصدر ميمي فإن المراد من الحركات فيها على ما قبل الآخر فقط كسجس ومكرم ومسجد ومرجع بالكسر أو الفتح . وهذا عادة الجوهري وغيره أيضا . أو كان فعلا ماضيا فإذن المراد من الحركات المذكورة على الحرف الثانى كقوله وطله بالكسر . وإذا قال : ويُفتح أو يُكسر أو يُضم بالمجهول أراد به أنه قليل [إلا فى أحوال أخذوها

(١) ١٠٤

عليه [. وإذا قال : وقد يفتح أو قد يكسر أو قد يضم أراد أنه أقل . وإذا قال : محركة أو بالتحريك أو يحرك يريد بها بفتحين أى يفتح الأول والثاني كقوله البطر محركة : ٥٦٣
النشأة ، / والبقرة ، بالتحريك : للمذكر والمؤنث ، والبر ، ويحرك : رجميع ذات الخف والظلف . وإذا قال : مثثة ، يريد بها الحركات الثلاث على الأول مع سكون الثانى إن لم يكن الألف بعده كقوله كان بحضرته مثثة ... وقد يقول بثلت بالمعنى المذكور كقوله : دل عليه دلالة وبثلت .

وكثيرا ما اعتمد على الأوزان فى الضبط قال صاحب القول المأثور (١) :
« الأفعال من غير الثلاثى المجرد يعبر بوزنه الخاص بعد إدخال الكاف نحو كأكرم وتكلف ومن الثلاثى المجرد : ما كان من باب نصر يقول كنصر أو كتب أو طلب ، وما كان من باب ضرب يقول كضرب وقد يقول كعقد ، كما قال فسد كنصر وعقد وكرم ، وما كان من باب كرم وحسب يقول : ككرم وحسب أو ورث ، وما كان من باب علم يقول كفرح أو سمع كقوله تعب كفرح : ضد استراح ، وما كان من باب فتح يقول كمنع سواء كان لازما كقوله صمأ عليهم كمنع طلع ، أو متعديا كقوله : سلا السمن كمنع : طبخه ، وإذا قال : كمنعه يريد به المتعدى فقط كقوله : زكاه كمنعه : ضربه . وقد يقول كجعل كقوله : سبأ الخمر كجعل : شراها . وقد يقول كجمع كقوله : ضرا كجمع : خفى . »

« وقد يقول كيمنع ويضرب ويريد بهما مجرد الوزن دون الباب كقوله فى (ى أس) « يمس يمس كيمنع ويضرب شاذ » لا يريد بهما أنه من باب فتح وضرب فإنه من باب علم وحسب كما لا يخفى على الواقف .

« وقد يقول . كغنى يريد به المجهول من الثلاثى المجرد سواء لم يستعمل إلا مجهولا أو كان المجهول كثير الاستعمال أولا ، ولا يريد به أنه لا يستعمل إلا مجهولا كما وهم ، بدليل قوله وعن بالضم عناية وكرضى قليل ، وبقرينة قوله : قد ملئ كغنى مع أنه قال : ملئ كسمع وملأ كمنع ... وقد يعبر عنه بلفظ المبني للمفعول أو بالمجهول أو بالضم كقوله واستعجن مبني للمفعول ... وكقوله : انشع لونه مجهولا : تغير .

/ « ومن الأسماء يعبر عن اسم الفاعل من الأفعال بمحسن وعن اسم مفعوله بمكرم وعن اسم الفاعل من التفعيل بمحدث وعن اسم مفعوله بمعظم . وقد يقول كالمنع تعبرا عن المصدر المفتوح الساكن العين من باب فتح كقوله المسح كالمنع ٥٦٤

إمرار اليد على الشيء ، وقد لا يريد إلا الوزن كقوله : المعق كالمنع : الشراب الشديد .

« وقد يريد في الأسماء وزنا صوريا لا صرفيا كما قال في (زم ك) وكسُكِر وصُرِد وعِدَة وزهير إذ علم منه أن زِمَلا كِعِدَة مع أن الوزن الصرفي لزِمَل فعل ولِعِدَة عِلَف فينبغي أن يحمل على الوزن الصوري الذي لا يلزم فيه مقابلة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد بل يعتبر فيه مقابلة الحركات بالحركات بخصوصها والسكنات بالسكنات وكما قال في باب الميم الدرّخمين بكشرحيل : الداهية ، مع أن الوزن الصرفي له فُعَلّين ووزن الشرحيل فُعَلّيل ... » .

وقد تطور الضبط عنده فكان يزن في نسخته الأولى بكتان ولما خاف أن تختلط بكتاب التي يضبط بها أيضا ، وزن نسخته الأخيرة بشَدَاد^(١) .

ولم يكن الفيروز آبادي معنى بضبط الشكل وحده بل بالإعجام أيضا فينبه على الحروف المعجمة والمهملة والمعجمة بواحدة والمثناة والمثناة والفوقية والتحتية . وقد رأينا أمثلة متفرقة من هذا الضبط بنوعيه عند المتقدمين من أصحاب المعاجم والقالي خاصة . ولكنه كان من الندرة بمكان بعيد فيها ما عدا بارع القالي . والبارع نفسه على عنايته الشديدة بالضبط لا يصل إلى درجة القاموس ولكنه في الحقيقة غير بعيد عنه في المرتبة من حيث الضبط والإعجام .

مأخذه :

كان من آثار موقف الفيروز آبادي من الجوهري أن تصدى له كثير من اللغويين يعارضونه وينقلونه ، وعلى رأسهم أحمد فارس الشدياق في الجاسوس وسر الليال ومحمد سعد الله في القول المأنوس . ونحن مضطرون إلى التعرض إلى ما رموه به . من تهم حين نصف كتبهم كما سنذكر المآخذ المتصلة بمدرسته في حين الكلام ٥٦٥ عن المدرسة جميعها فلا نكرر القول عنها هنا ، وإنما نذكر أطرافا من النقد الذي يختص به دون غيره . ونستطيع أن نجعل هذه المآخذ أصنافا أو لها ما استلزمه منهجه الخاص ، وثانيها إخلاله بما وعد به في منهجه وإكثاره من الأمور غير اللغوية .

أما الصنف الأول فيتمثل في إبهام عبارته وغموضها وعدم إشارته إلى الضعيف من اللغات التي يذكرها والردىء والمذموم وما إلى ذلك والتعريف النورى وتذكير الفعل الواجب التأنيث وتأنيث الفعل الواجب التذكير . وسبب كل هذه المآخذ

الاختصار الذى التزمه فأرغمه على حذف جميع ما لا يتصل بالتفسير وإن كانت له أهميته ، وإلى التعريف بالمتراقات ، وإلى عطف المعانى كلها دون تمييز فجاء الفعل المذكور ملحقا بفاعل مؤنث لوجود فاعل مذكر آخر وما مائل ذلك .

ويتمثل الصنف الثانى من المآخذ فى إخلاله بالأمور التالية التى وعد بها فى منهجه : تمييز الواوى من اليائى ، وعدم ذكر المطرود من أسماء الفاعلين ، واستخدام الرموز التى نص عليها فى المقدمة ، وإخلاله ببعض ما تمسك به فى ضبط الألفاظ . وكل هذه المآخذ عنى به الناقدون وأتوا بالأمثلة الكثيرة عليه .

وعيب عليه كذلك إكثاره من الأمور التى لا تتصل باللغة اتصالا مباشرا من أعلام ، وخاصة الأجنبية ، ومعلومات طبية ومصطلحات وغيرها .

ومن الأخطاء الغريبة المتكررة وزنه كثيرا من الألفاظ التى على مثال انفعل مع إدغام نونها فى فائها بافعل ، وقد أشار الشدياق إلى ذلك فى قوله (١) : « ووزن امتر وامصر وانمس وامرط وامعط وامحق على افعل » .

دراسات حوله :

الدراسات التى دارت حول القاموس المحيط كثيرة ومتنوعة جدا ، حتى لقد اختلط كثير منها على القدماء أنفسهم ، فجعلوا الحاشية شرحا ، والشرح نقدا أو استدراكا / وخطبوا فى عناوين كثير منها بسبب ما راعته من سجع قرب بينها جميعا . ولما كان كثير من هذه الرسائل مفقودا إلى اليوم فإننى مضطر إلى مساندة الأقدمين على الرغم من هذا الخلط . ونستطيع أن نجعل هذه الدراسات فى الأصناف التالية : شرح مصطلحات القاموس ، شرح مقدمته ، تهذيبه ، الاستدراك عليه ، نقده ، حواش ، شروح ، مختصرات ، ويضاف إليها كثير من الكتب التى ترجمته إلى الفارسية أو التركية ، وبعض التقييدات التى دخلت فيما سبق من كتب مثل التى تنسب إلى عبد الباسط سبط سراج الدين البلقينى ، وسعدى مفتى الديار الرومية (أى بلاد الترك) .

(أ) ويتمثل شرح المصطلحات فى الكتب التالية :

١ — إضاءة الأدموس ورياضة الشمس من اصطلاح صاحب القاموس لأحمد بن عبد العزيز السجلماسى الفيلاالى (١٠٧٠ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش ٨٦٩ لغة . وينقسم إلى ثلاثة أركان ، عالج فيها ترتيب القاموس وطريقة ضبطه وبعض قواعد صرفية متصلة به .

وقد نظمه الكردودي قاضي طنجة (١٢٦٨ هـ) في كتابه المسمى « حلية العروس ، نظم إضاءة الأدبوس » .

٢ — القول المأثور في صفات القاموس لمحمد سعد الله ، طبعه بالهند ١٢٨٧ هـ ، وقسمه إلى ٣٥ فصلا ، سمي كلا منها صفة . وعالج فيه نواحي مختلفة من القاموس مثل بعض المعلومات عنه ، وشرح غوامضه ونقده والدفاع عنه وما وقع فيه مترجموه وطابعوه من أخطاء ، وهو ذو قيمة كبيرة .

(ب) وأما خطبة القاموس فالنسخ فيها مختلفة جدا في كثير من تقديم وتأخير ... وعليها شروح كثيرة (١) . وعثرت منها على أسماء الكتب التالية :

١ — كتاب محب الدين أبي الوليد عبد الباسط بن محمد الشهير بابن الشحنة الحلبي الحنفى (٩٠٣ هـ) ذكره صاحب التاج في صدر مقدمته .

٢ / — القول المأثور بشرح مغلق القاموس لمحمد بن يحيى المعروف ببندر الدين القرافي المصري ، ألفه بعد أن شرح القاموس نفسه عام ٩٨٠ هـ ، وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ١١ م لغة .

٣ — شرح خطبة القاموس لمحمد بن عبد الرعوف المناوى (١٠٣١ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦ م لغة .

٤ — فتح القدوس في شرح خطبة القاموس للسجلماسي : مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش لغة ، وعالج فيها أموراً تشبه ما عالجها أستاذه ابن الطيب ، وتلميذ آخر لهذا الأستاذ هو السيد مرتضى الزبيدي .

٥ — كتاب أبي الروح عيسى بن عبد الرحيم الكجراتي ، ذكره صاحب التاج وهو متوسط الحجم .

٦ — كتاب ميرزا علي الشيرازي ، ذكره صاحب التاج .

٧ — كتاب أحمد بن مسعود الحسيني الهركامي الهندي ، متوسط الحجم .

٨ — كتاب زين العابدين بن محسن الحديدى الأنصارى ، المعاصر لمحمد سعد الله من أهل القرن الثالث عشر ، وهو لطيف الحجم .

٩ — نضيف إلى هذه الكتب كتاباً آخر في شرح عبارة واحدة من المقدمة وهو كتاب الزهر البائع على قول صاحب القاموس ولا مانع لمحمد بن يوسف الدمياطي الحنفى من أهل القرن الحادى عشر ، وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ٤١٧ لغة .

(١) محمد صديق حسن خان : البلغة في أصول اللغة ١٤٧ .

(ج) ولم أعر من كتب التهذيب إلا على واحد قال محمد صديق^(١) : « ومن جملة عنايتهم به أن بعضهم رتب على نمط المصباح باعتبار الأول والثاني والثالث وسماء منتهى الأرب ولم يتعد ما أورده المجد » .

(د) وعثرت على أسماء كتب الاستدراك التالية :

١ — كتاب المناوى ، مجلد لطيف ذكره صاحب التاج .

٢ / — كتاب عبد الله بن المهدي الحوالى الحميرى الملقب بالبحر (١٠٦١ هـ) ٥٦٨
استدرك عليه وعلى الجوهرى فى مجلد وأنهم صيته وأنجد^(٢) .

٣ — التاموس لملا على بن سلطان القارى الهروى ورد عليه ابن الطيب^(٣) .
وفهم من كلام صاحب التاج أنه استدراك ، ومن كلام صاحب البلغة أنه مختصر أو شرح .

٤ — رجل الطاؤوس لمحمد بن رسول البرزنجى ، ذكره صاحب التاج .

٥ — كتاب على بن محمد معصوم الحسينى الفارسى ، ذكره صاحب التاج .

٦ — التكملة أو التكميل والصلة والذيل لأبى الفيض مرتضى الحسينى الزيدى .

٧ — عزم السيوطى على تأليف رسالة فى الاستدراك عليه ولا ندرى أتمها أم لا ،

قال^(٤) : « ومع كثرة ما فى القاموس من الجمع للنواذ والشوارد فقد فاته أشياء ظفرت بها فى أثناء مطالعتى لكتب اللغة حتى هممت أن أجمعها فى جزء مذيلا عليه » .

٨ — تقتنى دار الكتب المصرية تحت رقمى ١٢٢ و ٣٠٥ لغة نسختين مخطوطتين من كتاب يسمى « ابتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس » ولا ندرى من مؤلفه على وجه اليقين . فقد ذكر فى صفحة العنوان أنه للعالم العلامة والحبر الفهامة الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى رحمه الله ولكن مالكة أنكر ذلك . قال : « قال مالكة السيد عبد الحميد البكرى : أحسب هذا الكتاب لغير مؤلف القاموس كما يعرفه المطالع فى أثناء هذا الكتاب لأننى وجدت سياقه ومذهب / مؤلف هذا كثير التفاوت من أوجه شتى وهو بخلاف مذهب صاحب القاموس والله ٥٦٩
سبحانه وتعالى أعلم » .

ويؤيد هذا رأى ما قبل فى المقدمة شرحا لسبب تأليف الكتاب : « وبعد فإنى لما

(١) البلغة ١١١ . (٢) التاج ٣ .

(٣) ١٤٨ ، ١٧٥ . (٤) المزهرة ١ : ٥١ .

رأيت كثيرا ممن لا توغل له في علم اللغة يعتقد أن القاموس قد أحاط باللغة ولم يبق ولم يذكر ، أردت التنبيه على بطلان هذا الزعم بذكر شيء مما فاتته مع عدم الاستيعاب » ويعد صدور مثل هذا القول من الفيروز آبادي الفخور الذي وصف كتابه « بالمحيط » .

ولا يوجد من الكتاب غير مجلد واحد ينتهي بمادة « هوث » أى بانتهاء باب الناء .

والقسط الأكبر مما زاده المؤلف في الصيغ . قال مثلا : الألاء كالعلاء : موضع على خمس مراحل من تبوك » و « الأشائن : موضع ذكره ابن الأعرابي » و « البأية بالمد ، ترقص المرأة ولدها ، وزجر السنور ، ويقال هو ابن بجدها وبؤبؤها ، وفلان فى يؤبؤ المجد : أى فى مصاصه . والبؤيبة : السيدة . وهو فى ضئضى المجد وبؤبؤ الكرم وبحبوحة كل شيء : يؤبؤه ، وبأبأ : أسرع . وبأبأ الفحل : رجع الباء فى هديره ... وتبأبوا عليه » .

ولكنه زاد إلى جانبها مواد كاملة أغلبها غاية فى القصر مثل قوله : « بناء : موضع » و « تطأ الرجل : تظلم » ، و « أطأ : ثبت » ، وقد أطأ الله الإسلام : أى ثبته وأرساه ، أصله وطأ » .

وفى تاج السيد مرتضى الريدى أشياء من هذه الزيادات ، وأهمل أشياء أخرى . فمن الصيغ والمعانى التى يشتركان فيها جميع ما جاء فى بكأ وبعض ما ورد فى بأبأ . وظاهر من الزيادات السابقة أنها مختلفة الأنواع فمنها اللغوى الخالص ومنها أسماء البلدان . وكان منها الأعلام والمحدثون خاصة أيضا مثل قوله فى حشب « حوشب بن عقيل بن دحية البصرى وحوشب بن مسلم الثقفى وحوشب غير / منسوب محدثون » . وسبب إيراد هذه الأسماء وزيادتها على صاحب القاموس ٥٧٠ عنايته الشديدة بها فى كتابه كما تبين سابقا .

وقد ذكر بعض أشياء أوردها الفيروز آبادى ولكنه ذكرها ليزيدها وضوحا فيما يبدو . مثال ذلك قوله « الثطأة : العنكبوت » وكان صاحب القاموس قال « الثطأة دوية » ، وقوله « أثارب : قلعة حصينة بين حلب وأنطاكية » ، وفى القاموس « أثارب : ة بحلب » .

وقد عارضه أحيانا نادرة كقوله « الحانوت : دكان البائع مطلقا وإن لم يكن بائع خمر » وفى القاموس « الحانوت : دكان الخمار » .

وذكر أشياء ليس فيها زيادة هامة أو توضيح عما فى القاموس مثل قوله « الأجاءة : موضع فى ديار بدر بن عقال فيه بيوت من متن الجبل ومنازل فى أعلاه » و« المحسبة بالكسر : الوسادة » و« درست بن نصر : شيخ لابن مخلد » و« دشت : محلة بأصبهان » و« البهث : البشر وحسن اللقاء » و« جهث كمنع : استخفه الطرب » وأمثال ذلك كثيرة وكله فى القاموس بالنص أو بالمعنى . وليس من سبب لهذه الظاهرة إلا اختلاف نسخته عن نسختنا أو ميله إلى تكبير حجم تصنيفه على حساب القاموس .

والحق أن أهمية هذا الكتاب تقوم على القسط اللغوى الذى زاده على القاموس أما أعلام البلدان والأشخاص فلا نعطيها من الأهمية كثيرا حين نتناول المعاجم اللغوية . وتزداد أهميته حين نعرف أن بعض ما زاده لم يذكر فى تاج العروس وإن كان قليلا . ومهما يكن من شيء فإنه من أحسن الكتب الصغيرة التى تدور حول القاموس وتتناول ناحية واحدة منه .

(هـ) ويندرج تحت النقد كتب كثيرة منها ما يبين ما أخذه ومنها ما يمدحه ومنها ما يقف بينه وبين الجوهرى موقفا خاصا . وقد تعدى هذا النقد الكتب الخاصة به إلى الشروح والحواشى . ولكن هذين الصنفين لهما موضعهما الخاص . وهذه أسماء كتب النقد التى وجدتها :

٥٧١ / ١ — الإفصاح فى زوائد القاموس على الصحاح للسيوطى (٩١١ هـ) ويتضح من أقوال المناوى فى شرحه أنه لم يتم ، وأن مؤلفه بين فيه ما زاده المجد من صنيغ ومعان لا مواد حسب .

٢ — بهجة النفوس فى المحاكمة بين الصحاح والقاموس للقرافى (١٠٠٨ هـ) ذكره فى شرحه للمقدمة .

٣ — الدر اللقيط فى أغلاط القاموس المحيط لمحمد بن مصطفى الداودى المعروف بدادود زاده (١٠١٧ هـ) وهو مختصر جمع فيه الغلطات التى عزاها المجد للجوهرى ورد عليها .

٤ — مرج البحرين للقاضى أويس بن محمد المعروف بويسى (١٠٣٧ هـ) أجاب فيه عن اعتراضات المجد على الجوهرى .

٥ — كتاب الوشاح وثقيف الرماح فى رد توهم المجد الصحاح لأبى زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلى . ويبين عنوان الكتاب هدف مؤلفه وهو الرد على نقد المجد الفيروز آبادى للصحاح ، وصرح المؤلف بذلك فى مقدمته أيضا . ورد

المؤلف على بعض ما أخذ ذكرها السيوطي ولم ترد عند الفيروز آبادي . واتباع في ترتيب كتابه ترتيب الجوهرى والفيروز آبادي . واعتذر عن عدم توسعه في القول بقلة المراجع بين يديه . ويظهر من تتبع الكتاب أن من مراجعه المجلد ومختصر العين والمغرب للمطرزى والمصباح المنير والمجرد للهنائى وحواشى ابن برى والمشارك لعياض وأدب الكاتب لابن قتيبة وغيرها من كتب اللغة والنحو والصرف والعروض والتاريخ والأدب .

وأشار فى المقدمة أيضا إلى آداب القدماء فى النقد ليعيب المجد ويسير هو عليها قال : «قاعدة المتقدمين تسليم كل قول لقائله خصوصا إذا كان من أهل التحقيق إلا أنهم يقولون : هذه اللفظة مثلا أثبتها فلان وأنكرها فلان أو لم يعرفها فلان أو خلافا لفلان / وما أشبه ذلك . ويتحاشون عن الألفاظ الشنيعة من قولهم : أخطأ فلان أو وهم ونحو ٥٧٢ ذلك . وكانوا أيضا يلاحظون صحة المعانى دون ثبوت الألفاظ ... » .

ويلى المقدمة ما أخذه السيوطي على الجوهرى من التصحيف ولم يذكره المجد وهو متقى من الفصل المعقود لتصحيف الصحاح فى النوع الثالث والأربعين من المزهر . ولم يسر فيه المؤلف على ترتيب الجوهرى ولا السيوطي ، إذ أورد الألفاظ على النحو التالى : دبذبة — ذنابى — شرداخ — أحتق — العانك — نقت . وهى فى المزهر بالترتيب الآتى : دبذبة — ذنابى — أحتق — العانك — نقت — شرداخ . ومن الواضح أن الترتيبين يخالفان ما ألفه الجوهرى . وهاك ما قاله الوشاح فى اللفظة الأولى : « أنشد [أى الجوهرى] على الدبذبة بموحدتين :

عائور شر أيما عائور دبذبة الخيل على الجسور

قال التبريزى : الصواب دندنة بنونين ، وهو أن تسمع نغمة من الرجل ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ » . وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهادا على ذلك . اهـ . قلت : قد وافق الجوهرى المجد والزبيدى . فقال الأول : الدبذبة كل صوت كوقع الحافر على الأرض الصلبة وقال الثانى : الدبذبة تقارب المشى فى سرعة اهـ . والمستشهد بالبيت على ما قال الجوهرى أبو مهدية ، وهو من ثقات الأعراب وعلمائهم ، أخذ عنه أبو زيد الأنصارى وأبو عبيدة الأصمعى ، وهؤلاء الثلاثة هم أئمة الناس فى اللغة وعلوم العرب . وأما الدندنة فقد فسرها الجوهرى بعين ما فسر به التبريزى حرفا بحرف واستشهد بالحديث أيضا والعلم عند الله .

ويظهر من هذا أنه كان يقدم قول السيوطي ولا يتصرف فيه إلا قليلا جدا . فقد أخر « من الرجل » عن موضعها عند السيوطي « تسمع من الرجل نغمة » ، وكان أحيانا يختصر العبارة قال : « قال ابن بري : هكذا في الأصل بخط الجوهري ، والصحيح / الذناني » والعبارة عند السيوطي هكذا « قال ابن بري : هكذا في الأصل بخط الجوهري وهو تصحيف والصواب الذناني بالنون » وكذا الحال في بقية الألفاظ . ويظهر من المادة أنه يؤيد رده بأقوال اللغويين كما أشار في منهجه ، ويصدر هذا الرد بلفظ قلت . وعلى هذا النمط سار في رده على المجد الفيروز آبادي . وتلخص التهم التي وجه المؤلف همه إلى الرد عليها فيما يلي :

(١) التصحيف ، وتمثل في ظاهرتين : تصحيف في ضبط الألفاظ وتصحيف في حروفها . وهذه التهمة يدور عليها كثير من كلام المؤلف فهي أظهر التهم عند المجد الفيروز آبادي . وهاك مثالا لكل منهما قال : « قوله [أي المجد] المغص ويحرك ووهم الجوهري : وجع في البطن . ا هـ . عبارة الجوهري : قال ابن السكيت : المغص بالتسكين : تقطيع في المعى ووجع ، والعامية تقول مغص بالتحريك وقد مُغِص الرجل فهو مغوص . فالعمدة على ابن السكيت . وقال في النهاية : إن فلانا وجد مغصا هو بالتسكين وجع في المعى والعامية تحركه وقد مغص فهو مغوص . وقال في أدب الكاتب (ما جاء ساكنا والعامية تحركه) يقال أجد في بطني مغسا ومغصا وأصله الطعن . وقال ابن فارس المغص تقطيع في المعى ووجع ، وهو بالسكون شكلا . وقال الزبيدي : الغمس إرساب الشيء في الماء نحوه . مقلوبه الغمس لغة المغص . وقال في المصباح : والمغص وجع في الأمعاء والتواء وهو بالسكون ولا يقال بالتحريك ، وحكى ابن القوطية غمس مغسا من باب تعب ومغمس بالبناء للمجهول مغسا بالسكون وبالصاد لغة فيهما . فهذه اللغة الشاذة التي اعتمدها المجد هي التي نفاها الجمهور ، والعلم عند الله . »

وقال : « قوله اللجج ككتف : قلب اللزج . واستشهاد الجوهري بيت ابن مقبل تصحيف فاضح ، والصواب في البيت اللجن والقصيد بالنون . قلت : المجد تبع ابن بري ، قال في الحواشي : وإنما هو اللجن بالنون وقبله :

/ من نسوة شمس لا مكره عنف ولا فواحش في سر وإعلان ٥٧٤
قال : والمكره يوصف به المفرد والجمع . وعبارة الجوهري : اللجج مقلوب اللزج قاله ابن السكيت في كتاب القلب والإبدال ، وأنشد لابن مقبل :
يعلون بالمردقوش الورد ضاحية على سعابيب ماء الضالة للجز

قلت : اللجز واللجن واللزع معناها واحد وهو التمطط والتمدد ، لزع كفرح : تمطط وتمدد به غرى وتلزع النبات : والمردقوش معرب قيل هو الزعفران ، وقيل بقلة طيبة الريح ، وقيل هو الورد ، فإضافته حيثثذ بيانية . قال الجوهري : ومن خفض الورد جعله من نعت . والسعايب : شبه الخيوط تمتد من العسل والخطمي ونحوهما وسال فمه سعايب : امتد لعابه كالخيوط . والبيت الذى استشهد به ابن برى من قصيدة أخرى نونية اتفقتا فى البحر واختلفتا فى الروى ، بحرهما من البسيط من العروض الأولى ، بيت الجوهري من ضربها الأول مخبون مثلها ، وبيت ابن برى من ضربها الثانى مقطوع ، فهما قصيدتان ، والعلم عند الله .

(٢) سوء وضع الألفاظ نتيجة الخطأ فى الحكم على بنائها قال : « قوله : والقنزة بضم القاف والزاي وكسرهما وكجندبة وقفذ ، وهذا موضع ذكره لا قزع كما فعل الجوهري : الشعر حوالى الرأس ، قلت : القنزة كسنبلة ونونها زائدة . ولو سلمنا أصالتها لكان هذا موضعها كما تقدم فى قبر وقسر مع ابن فارس والزبيدي والمطرزى وابن الأثير ذكروها كلهم فى قزع . وقال صاحب الضياء فى الملحق بالرباعى : فتعلة بالضم : القنزة الخصلة من الشعر على رأس الصبي ، وفى الحديث نهى عن القنازع : وهو أن يؤخذ بعض الشعر ويترك بعضه فى أماكن متفرقة ، والعلم عند الله .

(٣) سوء التفسير ، قال : « قوله وجنى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع فيه من الحجارة التى توضع على حدود الحرم أو الأنصاب التى تذبح عليها الذبائح ، ووهم الجوهري . عبارة الجوهري : وجنى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع فيه من الحجارة / الجمار . وقال الزبيدي وصاحب الضياء : والحثة : تراب مجموع . ولم أقف ٥٧٥ للجوهري ولا للمجد على متابعة ، والعلم عند الله .

(٤) الخلط بين المهموز والمعتل قال : « قوله : ورأه كودعه : دفعه ، ومن الطعام : امتنع ، ووراء مثله الآخر مبنية ، والوراء مهموز لا محتل ووهم الجوهري . قلت : الوراء ممدود اتفاقا ويكون خلفا ويكون قدما . قال الله تعالى : « وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا » . ويؤنث ، تصغيره ورئية بالهمز على مذهب سيويه . وقد ذكره فى المعتل ابن فارس فى المجمل والفيومى فى المصباح وابن الأثير فى النهاية . وقال الرضى : وفى وراء قولان : أحدهما أن لامة همزة لقولهم : كان ^{صلى الله عليه وسلم} إذا أراد سفرا ورأ بغيره ، ويقال وارأت بكذا أى ساترت ، وقال بعضهم : بل واو . وقال المطرزي فى المغرب : وراء فعال ، لامة همزة عند سيويه وأبى

على الفارسي ، وباء عند العامة . وقال ابن برى فى الحواشى : الراء مذهب سيبويه الهمز والكوفيون خلافه ، والعلم عند الله .

(٥) الخلط بين الواوى والياءى من الألفاظ المعتلة قال : « قوله : ناء نوءا وتواء : نهض بجهد ومشقة ، وبالحمل : نهض مثقلا ، وبه الحمل : أثقله وأماله كأناءه . وناء : بعد ، واللحم نيئا فهو نىء بين النيوء والنيوة : لم ينضج ، يائية وذكرها ههنا وهم للجوهري ، واستنائه : طلب نوءه أى عطاءه ، وناوأه مناواة ونواء : فاخره وعاداه . قلت : لا وهم عند الجوهري حيث ميز بين المادتين فذكرهما على الترتيب من تقديم الواو على الياء ، واستطرد نأى كراى فى ناء كجاء لاتفاقهما فى المعنى وقرئ بهما معا قوله تعالى : « أعرض ونأى بجانبه » ، قال القاضى البضاوى : أعرض عن ذكر الله ، ونأى بجانبه لوى عطفه وبعد بنفسه عنه كأنه مستغن مستبد بأمره ، ويجوز أن يكون كناية عن الاستكبار لأنه من عادة المستكبرين . وقرأ ابن عامر أى من رواية ابن ذكوان « وناء » بالقلب أو على أنه بمعنى نهض . وعبارة الجوهري : ناء ينوء نوءا : نهض بجهد ومشقة ... اهـ ما ذكره فى مادة نوا ، ثم قال بآثره فى مادة نيا : وإناء اللحم .. هذا / ما ذكره هنا فى مادة الياء . ثم قال فى باب المعتل : نأيته ونأيت عنه .. والنوى ... والجمع .. آناء ، ثم يقدمون الهمزة فيقولون آناء على القلب مثل أبار وآبار تقول منه نأيت نؤيا .. وترتيب المجمل فى نأى كترتيب الجوهري والعبارة واحدة مع اختلاف قليل . والحاصل أن ناء إن كان بمعنى النضج والإحكام فهو يائى ، وإن كان بمعنى النهوض والبعد فهو يائى واوى ، والمصادر تبين ذلك والعلم عند الله . وقد كان الخلط فى المعتلات والمهموزات من أسباب اتهامه بسوء وضع الألفاظ إلى جانب انحرافه عن الصواب فى أوزان الكلمات الصحاح .

(٦) الخطأ فى القواعد الصرفية والنحوية واللغوية قال : « قوله : الطاعة كالطاعة : الإبعاد فى المرعى ، ومنه طيئ أبو قبيلة ، والنسبة إليه طائى والقياس كطيئى حذفوا الياء الثانية فبقى طيئى فقلبوا الياء الساكنة ألفا ، وهم الجوهري . عبارة الجوهري : الطاعة مثل الطاعة : الإبعاد فى المرعى ، قالوا : ومنه أخذ طيئ .. والنسبة إليهم طائى على غير قياس وأصله طيئ مثل طيئى فقلبوا الياء الأولى ألفا وحذفوا الثانية . قلت : العرب نطقت به طائى من أول مرة وتقدير الحذف والإبدال على التدرج اعتبار من النحاة وسواء تقدير الحذف مقدما على الإبدال أو العكس ، إذ لا محذور فى ذلك خصوصا وقد جاء على خلاف القياس ، وعبارة الجوهري

لا تقتضى تقديم الإبدال على الحذف ولا تأخيرها ، بل مجرد إخبار عن حال التغير فقط ، والعلم عند الله .

(٧) الخطأ فى الآثار واعتبارها أحاديث قال : « رقا الدمع كجعل رقا ورقوا : جف وسكن . وأرقاه الله تعالى . والرقوء كصبور : ما يوضع على الدم ليرقه وقال أكثم : لا تسبوا الإبل فإن فيها رقوء الدم أى أنها تُعطى فى الديات فتحقن الدماء وهم الجوهري فقال : فى الحديث . قلت ظاهر النهاية أنه حديث حيث قال : وفيه لا تسبوا الإبل ... إلخ . وأيضا الحديث يطلق على المرفوع وعلى الموقوف وعلى المقطوع أيضا والعلم عند الله .

/ وأقام المؤلف — كما رأينا — ردوده على المجد ، على أقوال اللغويين ٥٧٧ وموافقتهم للجوهري ، ولكنه أقام بعض ردوده على أمور أخرى لاحظها عند المجد مثل :

(١) التجنى والهوى كما يتبين لنا من المثال التالى قال : « قوله الأبيض ضد الأسود وابن بيض وقد يفتح أو هو وهم للجوهري : تاجر مكتر من عاد . عبارة الجوهري : وقولهم سد ابن بيض الطريق قال الأصمعي : كان فى الزمان الأول رجل يقال له ابن بيض عقر ناقته على ثنية فسد بها الطريق ومنع الناس من سلوكها ، قال الشاعر :

سدونا كما سد ابن بيض طريقه فلم يجدوا عند الثنية مطلقا
ولم يذكر كسرا ولا فتحا . ولقد كان المجد متجنبيا فعلا حتى علم على كثير من المواد التى لم يهملها الجوهري بالحرمة إشارة إلى إهماله إياها . ونبه على ذلك شارحه السيد مرتضى الزبيدي .

(٢) سوء الفهم قال : « قوله : ذهَن : نافق ، ومنه حديث طهفة النهدي : تشيف المذهَن . وقول الجوهري : حديث الزهرى تصحيف قبيح . قلت : ليس بتصحيف وإنما هو من دقائق فهم الجوهري رحمه الله حيث نسب إلى أبيه إذ هو طهفة بن زهير النهدي فهو نهدي زهرى مشهور غاية الشهرة ، وقد على النبى ﷺ وكتب له النبى ﷺ كتابا ذكره كل من ألف فى مكاتب النبى ﷺ للوفود والقبائل والرؤساء وغيرهم ، وذكروه فى رجال الحديث فى طبقات الصحابة رضى الله عنهم . فلا يخفى على الجوهري أنه نهدي . ونهد قبيلة من اليمن . والعلم عند الله . ولو سلمنا لصاحب الوشاح لقلنا إنه كان الأولى بالجوهري تجنب هذه النسبة خوفا من الخلط بينها وبين الزهرى المحدث المؤرخ المشهور .

(٣) تحريف النسخة التي عشر عليها من الصحاح قال : « قوله : سَلَع : جبل بالمدينة وقول الجوهري : السلع ، خطأ لأنه عَلِم . قلت : المجد رحمه الله ظفر بنسخة محرفة فنسج على منوالها ، ولعلها من نسج العجم أيضا فإن من عاداتهم أن يدخلوا الألف واللام على الأعلام فيقولون : البغداد ، مكة وما أشبه ذلك ، وقد سمعنا ذلك من علمائهم / في محاورتهم . وعبرة الجوهري : سَلَعَت رأسه أسلعه سلعا أى شققته . وسَلَع أيضا : جبل بالمدينة ... » . ٥٧٨

وفي بعض المواضع لم يرد المؤلف على المجد بل وافقه قال : « قوله : ضَغْث الحديث : خلطه . والسنام : عركه ، والضاغب للمختبئ إنما هو بالباء الموحدة ، وغلط الجوهري . عبارة الجوهري : الضغث : قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس . والضاغث : الذى يختبئ فى الحَمَر يفزع الصبيان بصوت يردده فى حلقه . قلت : لم أقف للجوهري على متابعة ، وقد ذكره ابن فارس بالباء الموحدة ، والعلم عند الله » .

وفي بعضها الآخر كان رده ضعيفا متهافتا قال : قوله : اذْلَعَب : انطلق فى جد وإسراع . والمذْلَعَب : المضطجع ، وإيراد الجوهري إياه فى ذعلب وهم . قلت إنما ذكر اذْلَعَب فى ذعلب للمجانسة لفظا ومعنى كأنه مقلوبه ، إنما لم يذكر للذْلَعَب مادة مستقلة بسبب ذكره مع ذعلب » .

ونختم القول فى الوشاح برأيه فى الجوهري وكتابه إذ قال : « وبما قررناه يظهر لك فضل الجوهري على غيره كما قال الإمام أبو عبد الله بن برى : الجوهري أنجى اللغويين ، وقال الإمام أبو منصور الثعالبي ويقال الثعلبي أيضا فى كتابه يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر : كان الجوهري من أعاجيب الزمان وهو إمام فى اللغة وقال الحافظ السيوطى فى المزهرة : وأعظم كتاب ألف فى اللغة بعد عصر الصحاح كتاب المحكم لأبى الحسن على بن سيده الأندلسي الضرير ثم كتاب العباب للرضي الصغاني .. ثم كتاب القاموس للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي شيخ شيوخنا ، ولم يصل واحد من هذه الثلاثة فى كثرة التداول إلى ما وصل إليه الصحاح ولا نقصت رتبته ولا شهرته بوجود هذه ، وذلك لالتزامه ما صح عنده ، فهو فى كتب اللغة نظير صحيح البخارى فى كتب الحديث ، وليس الاعتماد فى ذلك على كثرة الجمع بل على شرط الصحة » .

٦ — فلك القاموس ، لعبد القادر بن أحمد اليمنى من تلاميذ ابن الطيب الفاسي .

/ علل في مقدمته إعجاب الناس بالقاموس وظروف تأليفه وتأليف الصحاح ٥٧٩
وقد فضل الصحاح عليه ، وتبع فيه ما ادعى المجد وغيره أن الجوهري وهم فيه ورد
عليه معتمدا في ذلك على شيخه (١) .

٧ — ضوء القاموس في زوائد الصحاح على القاموس ، ذكره محمد صديق
حسن خان ولم يصرح باسم مؤلفه (٢) .

٨ — طراز اللغة للسيد علي خان ، ذكر أحمد فارس الشدياق نموذجا من حروف
الراء والزاي والسين منه (٣) .

ويتضح منه أنه نقد الفيروز آبادي بإهمال ضبط ما يجب ضبطه ، وسوء وضع
بعض الألفاظ ، والغلط في التفسير وفي توهيم الجوهري وسوء التعبير والتصحيح
والتجني وما إلى ذلك . قال (٤) : (بلغار) بالضم وقد تحذف الألف فيقال بلغر ،
وليست الأولى عامة كما زعم الفيروز آبادي بل هي الأصل .

(ج س ر) وجيسور كطيفور : اسم الغلام الذي قتله الخضر عليه السلام هكذا
ضبطه ابن ماكولا ، وضوايه بالحاء المهملة كما هو في البخاري ، وقول
الفيروز آبادي الذي قتله موسى عليه السلام غلط قبيح وأي غلام قتله موسى وإنما قتل
رجلا اسمه فاتون ولكن هذا الرجل يخطط خبط عشواء والله المستعان .

(ج و ر) والجوار كسحاب للسفن في ج رى ، وذكر الفيروز آبادي له هنا غلط
لأن أصله الجوارى فحذفت الياء وجعل الإعراب في الراء كما حذفت من ثمانى
وجعل الإعراب في النون .

(ح ب ق ر) وقول الفيروز آبادي حبر ذكره في الأبنية ولم يفسره . ثم أخذه
/ في تفسيره تزيد لأصل له فهو مفسر في الصحاح في عبقرو في شمس ، وفي مجمع
الأمثال للميداني وفي كتاب المقتضب للمبرد في أثناء أبنية الأسماء وفي المستقصى
للزمخشري .

٩ — الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق (١٣٠٥ هـ = ١٨٨٧ م) .
ألف هذا الكتاب وطبع في مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ هـ وكان المؤلف يرمى إلى
نقد القاموس المحيط ، متخذا منه مثالا لميوب المعاجم العربية عامة ، التي كانت
بصورتها الراهنة من أسباب رمي اللغة بالانحطاط والتأخر وعدم ملائمة العصر
الحديث وتفضيل اللغات الأجنبية عليها . وكان القاموس أشهر معجم بين يدي أهل

(١) محمد صديق : البلفة ١٥٠ — ١٥٢ . (٢) البلفة ١٣٥ .

(٤) الجاسوس ٥٠٠ ، ٥٠١ .

(٣) الجاسوس ٤٩٨ .

العصر ، فهاجمه المؤلف بعنف ليبين أن العيب منه وأمثاله لا من اللغة . واتخذ من هذا الهجوم وسيلة للإبانة عن حاجتنا إلى معجم حديث ، يسهل البحث فيه ، ويسير على نمط جديد من العلاج .

وذكر أحمد فارس أن منهجه قائم على القصد في النقد ، وترتيب أقواله على نقود مختلفة عدتها أربعة وعشرون وخاتمة ، يفرد كلا منها بنوع خاص فلا يكرر نقدا منها في نوعين أو أكثر إلا اضطرارا حين يسوقه السياق ؛ وعلى عدم الاستقصاء في كل نقد والاكتفاء باختيار نماذج فحسب ، واعتماده في نقوده على نقول وثق منها بعد أن رآها في غير واحد من كتب اللغة .

وللجاسوس مقدمة طويلة في ٩٠ صفحة تقريبا ، نستطيع أن نجعل الصفحات الست الأولى منها تصديرا ، ويفصل بينه وبين المقدمة الحقيقية فهرس النقود الأربعة والعشرين التي يحتوى عليها الكتاب ؛ واستغرق صفحتين . وتناول المؤلف في التصدير تأليفه كتابه ، وغرضه منه ، ومنهجه فيه ، وخصص صفحتين منه لما تسرب من تصحيف إلى العلماء . ثم ذكر بعد الفهرست إهداء الكتاب إلى محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهو بال الذي عنى بالكتاب وطبعه على نفقته ومدحه كثيرا . أما بقية المقدمة فخليط مضطرب من نقد المعاجم عامة والقاموس خاصة ، وتاريخ المعاجم ، وبعض المآخذ عليها والخلاف بين اللغويين وترجمة الجوهري وابن سيده . / والصغاني وابن منظور . ولا يفصل كل أمر من هذه الأمور عن الآخر ، بل يخلط بينها أحيانا ، ويكررها كثيرا ويخرج من أحدها إلى الآخر . ولذلك حكمنا على هذه المقدمة بالاضطراب . يضاف إلى ذلك أنه تناول فيها كثيرا من النقود المخصص لها فصول فيما بعد .

ثم أخذ في ذكر النقود الأربعة والعشرين ، وكل منها خاص بنوع معين . ونستطيع أن نجمل هذه الأنواع في إخلاله : بمنهجه ، وله النقد ٩ ، وآثار اختصاره في ٣ — ٤ و ١٥ ، وعدم دقته في التعبير ومخالفته اللغويين وإيهامه في ٤ — ٧ ، ١٣ ، ٢٤ ، وسوء علاج ألفاظه ومواده في ٨ و ٩ و ١٤ ، وتقصيره وغفلته في ١١ و ١٢ و ١٧ و ٢٠ ، والتكرار والخطأ في وضع الألفاظ في ٢٠ و ٢١ ، والتصحيف في ٢٢ و ٢٣ وغير ذلك . وخصص النقد الأول بشرح المقدمة ، والخاتمة بصيغة افتعل في حالتى التعدى واللزوم .

وكان المؤلف في أغلب الأحيان يورد قول القاموس ثم يورد من المعجمات والكتب اللغوية الأخرى ما يدعم رأيه ، ويوضح ما وقع فيه الفيروز آبادى من خطأ .

والحق أن الكتاب ذخيرة غنية بالمعلومات عن القاموس المحيط وكثير غيره من المعجمات وأصحابها وخصائصها وعيوبها . ولا يعيبه غير الاضطراب الذي عرا بعض فصوله ، وتكريره الكلام في الأمر الواحد في أكثر من فصل .

وهذه بعض أمثلة من نقده ، قال (١) : « (في أول مادة شرف) الشرف حركة : العلو والمكان العالي والمجد ، ثم قال بعد نحو خمسة وثلاثين سطرا : وشرف ككرم شرفا محرركة : علا في دين أو دنيا ... ذكر في المهموز ككت عن الأمر وكثرت ، قال الشارح : وكان الأولى بالمصنف أن يميز بين المادتين الواوية واليائية ، فيذكر أولا كوأ ثم كيا كما فعله صاحب اللسان ، ولم ينبه عليه شيخنا أصلا ... ومن / ذلك [يريد تعريفه الدوري] قوله : التشبيب بالنسب بالنساء . وقال في ٥٨٢ نسب : نسب بالمرأة : شيب بها في الشعر .. المجاز : ضد الحقيقة . والحقيقة : ضد المجاز ... (في محج) محج كمنع : تكبر . قوله كمنع مخالف لما في اللسان من أنه بمعنييه كفرح ، وكتب هذه المادة بالحمزة كأنها ساقطة من الصحاح ، وليس كذلك ، بل ذكرها ... ، ولا يسير الشدياق في جميع نقده على هذا النمط من الإيجاز ، فكثيرا ما أطال جدا .

ولم يُقنَ الشدياق بنقد القاموس في جاسوسه وحده ، بل خصه بالنقد أيضا في مقدمة سر الليال ، وصنف نقوده عليه ، ومثل لكل منها مع الاختصار .

١٠ — تصحيح القاموس المحيط لأحمد تيمور ، وطبع هذا الكتاب عام ١٣٤٣ هـ بالمطبعة السلفية ، وكان مؤلفه يرمى إلى تصحيح بعض الأخطاء المطبعية التي وقعت في مطبوعة بولاق سنة ١٣٠٣ هـ من القاموس . وكان دون هذه التصويبات على هامش نسخته ، فجمعها في هذا الكتاب ، وضم إليها ثلاث تعليقات منشورة في مجلتى الضياء ولغة العرب ، وردا على موضع أخذه محمد سعد الله في القول المأثور على القاموس .

وذكر المؤلف في المقدمة أنه اهتم بالأخطاء الكبيرة والتافهة ، لأن الناس يتقون بالمعاجم وبالقاموس ثقة كبيرة . قال : « قد يقف المطالع فيما ذكرناه على بعض أغلاط ربما يراها غير جديرة بالذكر لوضوحها كإعجام مهمل أو إهمال معجم أو نقصان حرف أو زيادته . وعذرنا في التنبيه عليها أن غالب الناظرين في كتب اللغة يتلقون ما فيها بالقبول اعتمادا على أنها موضع العناية عند المصححين . بل كثيرا ما رأينا من بعض الطلبة تسليمهم بصحة ما رسم في القاموس ، وتنزيله منزلة النص في

الاعتماد عليه والاحتجاج به وهو ما دعانا إلى عدم إغفال شيء مما وقفنا عليه .
واعتمد في تصويباته على ثمانى نسخ من القاموس — غير نسخته المدمجة في تاج
العروس — أربع منها مخطوطة تقع تواريخ نسخها بين عامى ٩٤٣ و ١٠٧٧ هـ
/ وأربع مطبوعة أولاها فى كلكتة عام ١٢٣٢ هـ ، وثانيها فى كلكتة سنة ١٢٧٠ هـ
والثالثة فى بولاق سنة ١٢٧٢ هـ والأخيرة فى المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٩ هـ
ووصف المؤلف كل واحدة من هذه النسخ وصفا موجزا فى مقدمته .

وذكر فى المقدمة أيضا أنه سار على « ترتيب الكتاب [أى القاموس] تسهيلا
للرجوع إلى مواضعه فيه » ، إلا أنه فى آخر الطبع عثر على غلطين فاستدركهما فى آخر
الكتاب .

وسار فى علاج تصويباته على النظام الذى سار عليه فى تصحيح لسان العرب فهما
توءمان فى نهجهما ، فتقدم المادة ، فالجزء ، فالصفحة ، فالسطر ، بين قوسين
كبيرين لتمييزها عن الكلام . ثم يذكر عبارة القاموس ويبين ما فيها من خطأ ويختتم
بالصواب ومصادره أو شواهد فى بعض الأحيان . وهاك المثل الأول فى الكتاب ،
قال : (فمن ذلك فى مادة — كى أ — ج ١ ص ٢٧ س ١٠) « وقد كتبت كياً
وكيأة ، وكؤت وكأوا على القلب : هبته وجبت » وضبط (هبته) بكسر الهاء
وفتح الموحدة المشددة ، ولا معنى له هنا . والصواب (هبته) بكسر أوله وسكون
الموحدة المخففة ، وهو هاب الماضى أسند إلى ضمير المتكلم .
وعزم اثنان من اللغويين على تأليف كتابين يتصلان بكتب النقد ، ولا ندرى أتم
لهما ذلك أم لا ، وهاك ما قبل بصدهما :

١١ — قال القرافى فى القول المأثور بشرح مغلق القاموس : « وإن شاء الله
وأنسأ فى الأجل أكتب ... ما زاده المص على الصحاح فى المادة التى بالأسود ليعلم
أن للجوهري فيها حقاً شهد ، لكون المص لم يجعل فى هذه المادة على خصوص ما
زاده عليه علامة تعهد ، وأوضح ما عدل فيه عن عبارته وأيهما بالمعنى أقعد ، وبكلام
القوم أسعد ، وأنبه على ما سكنت عنه من فرائد الصحاح ، وما فيه من مزايا النجاح ،
حتى ينادى بلسان الإنصاف : حى على الفلاح » .

١٢ — قال المناوى فى شرح خطبة القاموس : « وأنت إذا تأملت وحررت
/ وأنصفت وجدت ما زاده على المحكم والعباب شيئاً قليلاً جداً ، وربما لا يبلغ عُشر
الكتاب ، بل لا يزيد عليهما بأكثر من كراسة واحدة ، كما ستراه موضحاً فى هذا
التعليق ، وإن فسح الله الأجل أفردته بمجموع » .

٥٨٣

٥٨٤

(و) وعثرت من الحواشي على الأسماء الآتية :

١ — القول المأنوس لعبد الباسط بن خليل الحنفى (٩٢٠ هـ) .
٢ — حاشية سعد الله بن عيسى المعروف بسعدى جلى ، وهى تقييدات كتبها فى هوامش نسخته من القاموس ، ثم جمعها ودونها فى كتاب عبد الرحمن بن على الأماسى المتوفى سنة ٩٨٣ هـ .

٣ — كسر التاموس لعبد الله بن شرف الحسنى ملك اليمن (٩٧٣ هـ) ذكره صاحب التاج .

٤ — حاشية نور الدين على بن غانم المقدسى (١٠٠٤ هـ) دونها ولده من طرة القاموس ، وهى متوسطة الحجم .

٥ — القول المأنوس بتحرير ما فى القاموس ، للعلامة محمد بن يحيى الملقب بيدر الدين القرافى المصرى سنة ١٠٠٨ هـ (فرغ من جمعها فى الحادى عشر من ذى القعدة سنة ٩٧٠) . وقد ألف هذه الحاشية استجابة لأحد الولاة جمع فيها بين تقييدات عبد الباسط البلقىنى وسعدى .

وأشار فى المقدمة إلى مدى استفادته من هذه التقييدات وغيرها ، ومنهجه بإزائها فقال : « وقيدت ما فيهما باللفظ على وفق أحكامه ، ذاكرًا ما لمولانا سعدى بالعزو إليه . وما عداه فهو للسبط ، لكون المحظم له والمعول فى أصل الوضع عليه . ثم أضفت بعد ذلك إليه مواضع يسيرة ، جعلت الكاف علامة عليها ، وأرجو أن أضم إلى ذلك أيضا من الفوائد ما يتوجه الخواطر والنواظر إليها » . وإذن فأغلب الكلام من البلقىنى ، وقليل منه من سعدى ، وشيء يسير من زيادة القرافى .

وتقتنى دار الكتب المصرية ثلاث نسخ مخطوطة من هذه الحاشية تحت أرقام ١٢/م ١١١، ٤٣ لفة. وأولاهما بخط المؤلف وهى فى ٨٧ ورقة من القطع الكبير تحتوى ٥٨٥ كل ورقة منها على قريب من ٣٣ سطرا ، وكل واحد منها يشتمل على حوالى ١٢ كلمة ، عدا التعليقات الكثيرة التى يدونها فى الهامش . وتفتح النسخة بمقدمة فى صفحة واحدة ، ثم تناول الكاتب أشياء متفرقة من خطبة القاموس ، فعلق عليها بالشرح فى أغلب الأحيان ، فكان يورد قول المؤلف أولا معلما عليه بالحروف « المص » إشارة إلى المصنف ثم يعلق عليه .

ودأب صاحب الحاشية على التقاط مواضع معينة من القاموس والتعليق عليها ، لاتناول كل عبارة فيه ، وتنقسم التعليقات إلى نوعين كبيرين :

(أ) تعليقات توضح وتزيد معلومات أخرى على ما فى القاموس .

(ب) وتعليقات ناقدة .

ونستطيع أن نجد أقساماً تحت كل واحد من النوعين السابقين .
فالزيادات نجد منها ما يزيد صيغاً مثل قوله : « المص : وتدير الأمر : قبله
يقدره . انتهى وقدر على عياله : قتر . قدر عليه رزقه : قتر » وقوله : « المص :
والأكبران أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ، انتهى . الكبرى : تأنيث الأكبر ،
والجمع الكبير ، وجمع الأكبر الأكابر والأكبرون ، ولا يقال كُبر لأن هذه البنية
خاصة بالصفة مثل أحمر وأسود ، وأنت لا تصف بأكبر كما تصف بأحمر ،
فلا تقول أكبر حتى تصله بمن » .

وزاد معاني في بعض المواضع مثل قوله : « المص : وتداكوا : ازدحموا
وتدافعوا . انتهى . ومنه تداكات عليه الديون أى تراكت » وقوله : « المص :
العصر مثلة : الدهر ، وأعصرت المرأة : بلغت شبابها وأدركت أو دخلت في
الحيض وراقت العشرين أو ولدت أو حبست في البيت ساعة طمئت كقصرت في
الكل وهى معصر انتهى . الجوهرى : ويقال هى التى قاربت الحيض لأن الإعصار
في الجارية كالمراقة في الغلام . سمعت من أبى الغوث الأعرابى « وهذا الصنف من
الزيادة قليل .

٥٨٦ / وزاد تفسيرات وتوجيهات نحوية ولغوية وصرفية ، مثل قوله : « المص : سباً
كجبل . انتهى الزمخشري . فمن منع جعله اسماً للقبيلة ومن صرف جعله اسماً
للحى أو للأب الأكبر . وقرئ بسكون الباء كعذل ، وسباً بالالف . ومنه ذهبوا أيدي
سباً » وقوله : « المص : المغاز ككتاب والمعزى ويمد : خلاف الضأن من الغنم
[انتهى] سيويه . وهو منون مصروف لأن ألفه للإلحاق بدرهم لا للتأنيث ، لأن
الألف الملحقة تجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة لتصغيره على معيز كما قالوا
أربط في أرطى ، فكسروا ما بعد ياء التصغير كما في دريهم ، ولو كانت للتأنيث لم
تقلب الألف ياء كما لم تقلب في حبيلى تصغير حبل . الفراء : المعزى مؤنثة
وبعضهم يذكروها . أبو عبيد : الذفرى بعضهم ينونها وبعضهم لا ينون ، والمعزى
كلهم ينونها في النكرة » . وهذا النوع من الزيادة كثير جداً بل أكثر الأنواع .

وزاد بعض الشواهد : قرأنا وحديثاً وشعراً مثل قوله : « المص : وعبر السبيل
شقها انتهى ومنه « إلا عابرى سبيل » أى مارين » وقوله : « المص : والعبرى :
ضرب من البسط . انتهى . ومنه الحديث كان يسجد على عباقرى ، أى بسط
منقوشة ذات ألوان أو طنافس نخان ، وقرأ بعضهم « وعباقرى حسان » وقوله
« المص : وقصيرة : محبوسة لا تترك أن تخرج انتهى . قال كثير :

وأنت التي حَبِيت كل قصيرة إلى ولم تشعر بذلك القصائر
عَنَيْت قصيرات الحجال ولم أَرِد قصار النساء شَرُّ النساء البَحَاتر
وهذه الزيادات كثيرة أيضا وخاصة القرآني منها والحديثي .

وزاد في التفسيرات ما يوضحها مثل قوله : « المص : والفلتان : طائر يصيد
القردة . انتهى أبو حاتم . وهو الزمَج ويقال له العَجَز ، وهو يضرب إلى الصفرة وربما
أخذ السخلة والصغيرة » وقوله : « المص : القنطرة : الجسر وما ارتفع من البنيان
وقنطرة إربل . انتهى . قوله : وقنطرة إربل ، الزمخشري : بين حصن منصور
وكيسوم من بلاد مضر نهر عظيم لا يخاض لأن قراره رمل سيال عليه قنطرة هي طاق
واحد من جانبيها متتا خطوة من حجر طول كل واحد عشرة أذرع في ارتفاع
خمسة . »

٥٨٧ / وزاد قصصا وخرافات تتعلق بالمادة مثل قوله : « المص : الحدأة كعنية : طائر
[انتهى] حكى أنها أتت بفرخ فجحدته زوجها وأنكر الوطاء ، وكانت بعد ذلك
تصيح عند الوطاء ليشهد عليها به مخافة الإنكار . وقوله : « المص : والخرنوب
وقد يفتح شجرة بريّة انتهى . روى أن سليمان لما بنى بيت المقدس كان يبيت في
محاربه كل يوم شجرة فيسألها عن اسمها ومنافعها ، فسأل ذات يوم عنها فقالت : أنا
الخرنوب فعلم دنو أجله وخراب بيت المقدس . »

ومن زياداته ضبط الألفاظ المشككة التي أهملها المؤلف مثل قوله : « المص :
وقرآن بالضم رجل . [انتهى] أى مع شد الرءاء كرمّان كما هو بالقلم في الصحاح »
وهذا النوع نادر جدا .

ومن الممكن أن نضع في زياداته إشارته إلى المواد التي زادها صاحب القاموس
على الصحاح دون أن ينبه على ذلك بكتابتها بالحرمة . كما فعل في قهقرات
وقرائق . قال في الأولى : « مولانا سعدى : المص : القهقرات : العظام الكرام »
هذه المادة من الزيادات وحققها أن تذكر في (ق ه ر) لأن القاف تكررت .
أما النقد فيقوم القسط الأكبر منه على تحيز صاحب القاموس على الجوهري
وأمثله كثيرة منها قوله : « مولانا سعدى : قال المص : الحفيسا كسميدع :
القصير اللقيم الخلقة ووهيم أبو نصر في إيراده في ح ف س ، انتهى . ذكر المؤلف
الحفيسا في ح ف س تابعا له غير منه عليه وفسر بالغليظ والضحخم » وقوله :
« المص : وحده : مصدر لا يبنى ولا يجمع ونصبه على الحال عند البصريين وأخطأ
الجوهري . انتهى . قوله : أخطأ الجوهري ، بل أصاب ، وعليه الزمخشري وغيره

من علماء التفسير ، وبه صرح الرضی وأحاله على أبي علي ، صرح به الزمخشري في قوله تعالى : « وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده » من سورة بني إسرائيل . ونقده بإحاطته إلى مواد وصيغ لم يذكرها مثل قوله : « قال المص : حَفَاهُ كمنعه : جَفَاهُ ورمى به الأرض . انتهى . الحفيتاً بالمشاة الفوقية أحال المؤلف في التاء على ذكره / هنا وكأنه نسي » ، وقوله : « المص : الحفيتاً في الهمز . انتهى . لم يذكره المؤلف ثم وكأنه نسيه . الجوهرى : الأصمعى : الحفيتاً مهموز غير ممدود » .

٥٨٨

ونقده بأمور أخرى كثيرة لكنها لا تصل في الكثرة إلى درجة المأخذين السابقين ، وأهمها التصحيف مثل قوله : « قال المص : ويد مكنية من العمل انتهى . كذا هو بخطه ، مكنية بالتحية وإنما هو مكنية بالنون والموحدة أى صلية من العمل والخطأ مثل قوله : « قال المص : جفأ الباب : أغلقه كأجفأه . انتهى . الجوهرى : ولا تقل أجفأتها ، وأما الذى فى الحديث « فأجفثو قدورهم فلغة مجهولة » والخلط بين المصدر واسم المرة مثل قوله : « قال المص : جاء مجيئا وجيئة : أتى ، وأجأته : جئت به وإليه . انتهى . الجوهرى : وهو من بناء المرة الواحدة لأنه وضع موضع المصدر مثل الرجفة والرحمة والاسم الجيئة بكسر الجيم ... » والغلط فى عبارة التفسير مثل قوله : « قال المص : المحشأ كمنبر ومحراب : كساء غليظ أو أبيض صغير يتزر به انتهى . كذا هو فى الأصل : يتزر بالتشديد ، وصوابه كما يأتى فى الرأء يؤتزر لأن فاء همزة وهى لا تدغم فى تاء الافتعال » . والتناقض مثل قوله : « المص : والعزى : صنم أو سمرة عبدتها غطفان ، أول من اتخذها ظالم بن أسعد فوق ذات عرق إلى البستان بتسعة أميال ، بنى عليها بيتا وسماه بسال ، وكانوا يسمعون فيها الصوت فبعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق السمرة انتهى . تبع المؤلف فى ذلك الجوهرى هنا وخالف ذلك فى ب س س » . ويحس المرء أن البلقينى — وهو عماد القراق — كان يعتمد على الصحاح اعتمادا كبيرا ، وتعليقاته لها قيمتها فى إبانة حقيقة موقف الفيروز آبادى من الجوهرى خاصة ثم فى بعض الزيادات والإيضاحات التى أتى بها ، وعلى هاتين المسألتين تقوم أهمية كتاب القرافى أيضا . أما كتاب سعدى فيبدو من المقترسات أنه لم يكن كبير الخطر ، ويخيل إلى أن القرافى دَوَّن كتابه فى أوقات متباعدة ، وأنه كلما عثر على شيء قيده دون كبير مراعاة لموضع التعليق ، ومن هنا اضطرب كثيرا بالرغم من تقسيم كتابه إلى أبواب وفصول تقليدا للقاموس .

٦ / القول المأثور للمناوي (١٠٣١ هـ) وصل فيها إلى حرف السين (١) ٥٨٩
وقيل الذال (٢).

٧ — حاشية أبي العباس أحمد بن عبد العزيز الفيلاي ، قال صاحب التاج : (٣)
« شرحه شرحا حسنا ، رقى به بين المحققين المقام الأسنى ، وقد حدثنا عنه بعض
شيوخنا » .

٨ — إضاءة الراموس وإفاضة التاموس على إضاءة القاموس لأبي عبد الله محمد بن
الطيب بن محمد الفاسي المتوفى عام ١١٧٠ هـ . وكان هذا الإمام يرمى في كتابه إلى
هدفين : أولهما الرد على نقود صاحب القاموس للصحيح ، والثاني شرح غوامضه
واصطلاحاته . وكان الناس في أشد الحاجة في عهده إلى من يقوم لهم بتحقيق هذين
الهدفين ، وقد التمسوا منه مرارا ذلك التأليف . قال في مقدمته موضحا الظروف التي
ألف فيها : « وفي أثناء القراءة والإلقاء ، والاستقصاء للمصنفات والاستقراء ، رأيت
المجد الشيرازي يكثر في قاموسه من الاعتراضات على الصحيح ، ويجعل أهم
أغراضه وأتم أعراضه الإلحاف في ذلك والإلحاح ، ويتابع في الرد ويأتي بالتنديد
الذي لا يحمله سد ورأيت بعض المدعين يقلدونه في كلامه ويعتقدون لقصورهم
تصويب اعتراضه عليه وملامه . مع أن كتاب الصحيح أجمع أثمة اللغة أنه بمنزلة
صحيح البخاري بالنسبة إلى باقي الصحيح دون غيره لجمعه اللغات الصحيح . فلما
رأيت أكثر التنديد عليه وبالغ في عزو الأوهام إليه انتصرت لأبي نصر ، وعارضت
اعتراضاته بالفتح والنصر ، وجعلت أرد ما يورده مشروحا في شرحي لمصنفات اللغة
وأعقبه في الدرس أكمل التعقيب وأبلغه . وملأت من أوهامه الزائدة شرحي كفاية
المتحفظ ونظم الفصيح وأبدت في غيرهما ما تقر به عين اللغوي الفصيح .

« فلما وقع على ذلك أشياخنا الأساتذة وأصحابنا الجهابذة تآقت نفوسهم إلى
جمع ذلك في تعليق مستقل بإيضاح ما هنالك فأخذوا يلحون علي ويتوسلون في ذلك
إلي وأنا أعتذر من الخوض في البحر وأقول ما لبحر البحر أو البحر . حتى غبت مرة عن
الأوطان لقضاء بعض الأوطار ، وأبقيت قلوب الأحياء ما منها إلا ما كاد يطيروا طار . ٥٩٠
فورد علي في جملة كتب منهم كتاب من صاحبنا الأديب البارع المحصل الصوفي
السيد الشريف أبي محمد عبد المجيد بن علي الصوفي ... يتضمن السؤال عن مسائل
كثيرة .. من جملة استنتاج وعد شرح غوامض القاموس والكشف عما تضمنه
اصطلاحه من التاموس .. قال : « فإذا حقق لنا سيدنا بارك الله فيه تلك المسائل ..

فلينجز لنا وعده الصادق دون إهمال ... بأن يؤلف لنا الكتاب الذى كنا سألناه منه نحن وجميع من شملته هذه الحضرة الفاسية من أعيان الأفاضل المرات ذوات العدد فى اصطلاحات القاموس التى لم يصرح بها فى خطبته ويبين لنا سيدنا ما استقرأ من عاداته ، وينبهنا على المواضع المتقدمة فيه وهل اعتراضاته على الجوهرى صحيحة أم لا وعلام يتكل هو والجوهرى فى ضبط وسط الكلمة . والحاصل أنا وجميع أهل العلم فى غاية الحاجة إلى هذا التأليف ... » .

فاستخرت الله تعالى وجددت النظر فيما فيه بحث المجد ونظر . ووقفت أثناء مطالعته على أغلاط له واضحة وأوهام ارتكبها مخالفا للجما الغفير فاضحة ، وتقصيرات أوجبها ادعاء الإحاطة بالأسماء . فجمعت ذلك أيدع جمع ، وأودعته من التحقيقات ما تقر بتقريره العين ويصفى إلى صوغه السمع .

ولم تتعرض المقدمة للمنهج الذى سار عليه الكتاب ، واكتفت بالإشارة إلى أنه اتبع ترتيب القاموس ، وتناول أكثر مواد به خلاف كتاب القرافى الذى كان يلتقط منها ، ولذلك تضخم حجمه ، فهو يقع فى نسخة دار الكتب فى ثلاثة مجلدات ضخام ، أولها ٣٢٩ ورقة من الحجم الكبير الذى تحتوى الصفحة منه على قريب من ٢٨ سطرا ، والسطر على حوالى ١٤ كلمة ؛ وثانيها ٥٣١ ورقة من الحجم الصغير الذى تشمل الصفحة منه زهاء ٢٥ سطرا والسطر منها ١١ كلمة تقريبا ؛ وثالثها ٤٤٥ من حجم المجلد الثانى على وجه التقريب ، ورقم هذه النسخة فى الدار ٥٠٠ لغة .

وصدر ابن الطيب كتابه بمقدمة طويلة استهلته بتصدير مفتتح بحمد الله وصلاة / ٥٩١
طويلين ، ترد فيهما أسماء كثير من المعاجم اللغوية تلاعبا منه بالفاظها كما فعل من بعده تلميذه صاحب التاج . ثم ذكر أن علم اللغة مفتاح العلوم كلها وأنه نبغ فيه — كالفيروز آبادى — وفصل الكلام عن ظروف تأليف كتابه التى نقلناها آنفا وختمها بأنه يدونه فى أثناء أسفاره فليست المراجع بين يديه وإنما يعتمد على حفظه ، وأنه ألفه فى زمن اندثر فيه العلم وضاع الفضل ، مثل قول الفيروز آبادى الذى رأيناه وأخيرا يختم بالدعاء .

وقفى التصدير بمقدمات خمس شبيهة بمقاصد التاج . وأولها فى حد اللغة ، أورد فيها أقوال اللغويين والأصوليين وبين أن مآل الأقوال جميعها واحد . والمقدمة الثانية فى تصريف اللغة ، وتناول فيها وزن كلمة « لغة » وأمثالها وما حدث فيها من إغلال أو إبدال ، وما إلى ذلك . وخصص المقدمة الثالثة للاختلافات الكثيرة فى توقيفية اللغة واصطلاحيتها ، وأطال فيها بما لا يخرج عما فى مزهر السيوطى ،

واختصره السيد مرتضى الزبيدي . وكانت الرابعة لأول من تكلم بالعربية وعرب الشمال وعرب الجنوب مع اختصار شديد أكثر مما نراه في التاج . وذكر في المقدمة الخامسة ترجمة مؤلف القاموس تناول فيها نسبه وتعليمه ورحلاته وصلاته بالملوك ومصنفاته وحبه الغريب ونادرته في غريب الإمام علي بن أبي طالب ، وقد أخذ هذه المقدمة كلها مع الاختصار صاحب تاج العروس .

ثم شرح مقدمة القاموس ونهج في هذا الشرح على تفسير المفردات تفسيراً لغوياً ونحوياً ، وإبانة المعاني والصيغ التي تركها المؤلف من موادها المتصلة بهذه المفردات وذكر بعض الأمور الدينية وغيرها المتصلة بها ، وخلافات الشراح السابقين عليه في هذه الألفاظ ورواياتها . وأقام شرحه على كتابي المحب بن الشحنة والبدر القرافي . فكان يتبع أقوالهما في المواضع المختلفة ويأتي بها وقد يعلق عليها وخاصة أقوال البدر . ورجع إلى غيرهما مثل الشيخ أبي صدى عيسى بن عبد الرحمن وابن عبد الرحيم . ولكنهم لا يظهرون في المقدمة ظهور السابقين اللذين يتردد ذكرهما كثيراً جداً .

٥٩٢ / وحين انتهى من شرح المقدمة أورد ملخصاً لها . ثم أشار إلى أن فيها مباحث وفوائد وأخذ يعددها وكان أولها تعليقا على تكرير المصنف مدحه لكتابه ونفسه المدح البالغ تصريحاً وتعريضاً وكرامية ذلك . وذكر في المبحث الثاني المواطن التي لا يكره فيها مدح المرء نفسه والاعتناء بها . ويعلق المبحث الثالث على قول المصنف أنه اختصر كتابه من عدة كتب فيرى ابن الطيب أن القاموس يشتمل على أهم الأغراض التي تُؤلف الكتب لها ، وهذه الأغراض ثمانية وهي الابتكار وجمع المتفرق وإكمال النقص وتفصيل المعجل وتهذيب المسهب وترتيب المختلط وتعيين المبهم وإبانة الخطأ . ويعلق الرابع على سؤاله الله الثواب ، والخامس على التواضع الظاهري في دعائه ، والسادس على طلبه من القراء إصلاح الخطأ . فبين طرق ذلك واستحسن عدم التعرض لعبارة المؤلف الأصلي وإصلاح الخطأ بكتابة الحواشي المفردة . واستشنع في المبحث السابع تمثله بنسيان آدم عليه السلام . واستحسن في المبحث الثامن عبارته المرسلة الأخيرة . وذكر في التاسع تأليفه الكتاب في أثناء سفره فلم يمكنه الاستقصاء والاستيعاب . وقسم في العاشر العلوم إلى نقلية محضة وعقلية محضة ومركبة منهما وشروط كل واحدة منها . ووضع اللغة في العلوم النقلية التي تعتمد على الرواية ، وانتقل من ذلك إلى باب طرق رواية القاموس .

أما الكتاب نفسه فيقوم على أمرين : الإضافة والنقد ، وأعني بالإضافة ما يضيفه الكاتب لشرح عبارة القاموس أو زيادة على ما فيه من صيغ ومواد وأحكام وغيرها . وتمثل هذه الإضافة في عدة أمور نجملها في التصنيف التالي :

١ — إضافات تبين المراجع التي استقى منها القاموس أقواله ، أو بالأدق التي استقى منها مرجعا القاموس المحكم والعياب . قال ابن الطيب قوله : « أتاة كحمزة ، يعني بالفوقية ، أورده ابن برى في الحواشي وقال : جاء منه أتاة اسم امرأة من بكر بن وائل وهي أم قيس بن ضرار قاتل المقدم » . والذي في القاموس « أتاة كحمزة : امرأة من بكر بن وائل أم قيس بن ضرار وجبل » فلاحظ أن ابن الطيب أورد في أول كلامه كلمتين من عبارة صاحب القاموس ليعلق على العبارة كلها . وكذا دأب في كتابه كله ثم أبان إعجام الكلمة ومرجعها وهو حواشي ابن برى وذكر عبارة هذا المرجع .

٥٩٣

٢ — إضافات تذكر الروايات الأخرى في التفسير أو الخلافات التي أتى بها اللغويون أو ما شابه ذلك . قال ابن الطيب : « قوله : الأشاء .. إلخ ما ذكره من أنه بالفتح كسحاب هو الذي صدر به القاضي عياض في المشارق وأبو على القالي في المسدود والجوهري والصغاني وغيرهم من أئمة اللغة والغريب . وهو ظاهر كلام ابن سيده وابن الأثير والهيروى وغيرهم . ووقع في شرح الشفا أنه بالكسر ، وجرى على ذلك شيخ شيوخنا العلامة الخفاجي تبعا لابن التلمساني وغيره . وما إخاله إلا وهما فإن الرواية المضبوطة في حديث الأشاءتين أنه تثنية أشاءة بفتح الهمزة فلا يعتمد بغير الفتح ، وإن اغتر بما في شرح الشفا كثير من القاصرين . قوله : صغار النخل ، به فسره أكثر أئمة اللغة والغريب . وقيل : الأشاء : النخل عامة كما نقله ابن سيده في المحكم » . وهذا النوع من الإضافات كثير بل هو من أكثر الأنواع ظهورا في الحاشية .

٣ — إضافات توضح التفسيرات والأقوال الواردة في القاموس . قال ابن الطيب : « قوله سادنا أي خادما كما سيأتى . والصنم هو سواع المذكور في القرآن كما قاله أبو نعيم وغيره . قوله : إذ أقبل ثعلبان أي بالفتح تثنية ثعلب على ما أورده المصنف وغيره . ومر أن الذي صوبه الحفاظ الأثبات كالشرف الدمياطى وابن ناصر وغير واحد هو الضم ، وأنه مفرد ، وهو الذي اختاره الزمخشري وجمهور اللغويين أو كلهم فلا اعتداد بغيره : قوله : « تسنماه » ، أي علواه وارتفعاه فوقه ، مأخوذ من سنام البعير وهو ذروته ، وسنام كل شيء : أعلاه ، كما سيأتى . قوله : ولحق بالنبي

عليه السلام ، أى عام الفتح كما فى الدلائل وغيره ، قوله : راشد بن عبد ربه هو الذى فى طبقات ابن سعد وإياه تبع المصنف ، وقال ابن أبى حاتم : سماه راشد بن عبد الله ، وفيه أقوال آخر مرت الإشارة إلى بعضها . وعبارة القاموس : « كان / غاوى بن عبد العزى ٥٩٤ سادنا لصنم سليم فينا هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشتدان حتى تسنماه فبالا عليه فقال البيت ثم قال : يا معشر سليم لا والله لا يضر ولا ينفع ولا يعطى ولا يمنع ، فكسره ولحق بالنبي ﷺ ، فقال : ما اسمك ، فقال : غاوى بن عبد العزى ، فقال : بل أنت راشد بن عبد ربه ، » فالكاتب شرح سادنا وتسناه ووضع موعد لحاقه بالنبي (ص) ، وأتى بالروايات الأخرى فى « ثعلبان » وتسمية النبي له . وهذه الأنواع الثلاثة السابقة من أكثر أنواع الإضافة وأبرزها .

٤ — إضافة الشواهد . قال ابن الطيب : « قوله وهى بهاء ، أى أثناء ثلبة بهاء والتأنيث بناء على أنه يستعمل مشتركا بين الذكور والإناث . وهو الذى جزم به المصنف تبعا للجوهري ، فقد قال فى الصحاح والإشتراك صريح أيضا فى كلام ابن فارس فى المعجم وغيره . وبعضهم خص الثلب بالذكور دون الإناث ، وقال إنه لا يطلق عليهن ، وبه جزم شراح الشفا وغيرهم قالوا ولذلك قابله النبي ﷺ بالناب فى كتابه الذى كتبه لأقبال حضر موت . وهو ظاهر كلام الزمخشري فى الفائق وابن الأثير فى النهاية والهروى فى غريبه وغير واحد ... قوله : وككتف المثلم من الرماح . أنشد عليها الجوهري قول أبى العيال الهذلى « ومطرد من الخطى لا عار ولا ثلب ... » قوله : ثلبوث إلخ هو الصواب كما فى مصنفات أسماء الموضع ودواوين اللغة وشرح المعلمات ، فلا اعتداد بضبط الفاكهى له فى ش المعلمات له ، بسكون اللام . فإن الرواة قاطبة إنما رويوا بيت ليبيد :

بأجزء الثلبوث يربأ فوقها
قفّر المراقب خوفها آرامها

قلت : الأحزة جمع حزيز وهو الغليظ من الأرض . والآرام : العلامات .. وكثيرا ما كان يشرح الآيات التى يستشهد بها . ومن الواضح أن « المصنف » يريد بها « المصنف » و« أيضا » يريد بها « أيضا » و« ش » يريد بها شرح . أما الأمثال فكان يوردها غالبا فيما يستدركه على المادة فى ختامها .

ويتصل بهذه الشواهد استعارته كثيرا من سجعات الأساس وإيرادها فى كتابه . / قال مثلا فى « أشاء » : « وفى الأساس : تقول : العرب ليس الإبل كالشاء ولا العيدان ٥٩٥ كالأشاء » وقال فى « ألأ » : « ومن سجعات الأساس المشهورة : طعم الألاء أحلى من المن ، وهو أمر من الألاء عند المن ، أراد بالألاء الأول جمع إلى كرضى وهى

النعمة وفيه لغات تأتى ، وبالثانى شجر مر واحدته الآلة قال الشاعر :

* فخر على الآلة لم يوسد * أى وقع على هذه الشجرة حين طعن * .

٥ — إضافات لبيان اختلاف نسخ القاموس . قال مثلاً فى « ثعلب » : « قوله : وابن عباد ... (إلى قوله) صحابى . كله ثابت فى النسخة الطبلاوية وساقط فى غيرها من الأصول إلا أنه عندنا فى أصولنا المغربية ثابت كله ورأيت فى كثير من الأصول المشرقية والله أعلم » . وقال : « الشهدانج ... وجوده هنا هو الذى فى غالب النسخ والكلمتان بعده فى بعض النسخ بعد الشطرنج ... » .

٦ — إضافات لزيادة التعريف بمن يذكرهم من الأعلام . قال فى « ضمضم » « قوله : وأبى الحارث وابن اقتادة إلخ إنما هما ضمضم بغير ألف (ولام) ففيه ما اعترض به المصنف على الجوهرى فى سلع ثم لم يذكرهما الحافظ أبو عمر بن عبد البر والخلاف فيهما مشهور ذكره السهيلي وغيره . وبقي أبو ضمضم الذى ذكره ابن عبد البر فى الصحابة » . وفى « طعم » : « وقوله : وطعمة بن أبيرق (١) إلخ . قلت : له ذكر فى قوله تعالى : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً ..) » .

٧ — إضافات لإيضاح الضبط والإعجام ، وقد مر بنا فى الأمثلة السابقة أمثلتها وهاك مثلاً آخر قال فيه : « والحداد : معالجه .. إلخ . قلت هو بالفتح وشد الدال لأنه من الأوصاف الدالة على الصنائع والحرف ، والمعالج الصانع الذى يعالج ما يصطنعه من الحرف » .

أما النقد فأخطر من الإضافة وأكثر عند ابن الطيب ، ويمثل فى الأنواع التالية : / خروج المؤلف على نهجه مثل قوله فى ثعلب : « وقوله : وهى ثعلبة . إلخ . هو مما استدر كوه عليه فى الاصطلاح وكان مقتضاه أن يقول وهى بهاء على قاعدته إلا أن يقال ذكره بلفظه لطول الكلام بينه وبين مذكره أو لحكاية الخلاف » .

وندخل فى إخلاله بمنهجه غموض ضبطه وقصوره ، ومثاله قول ابن الطيب فى « أبأ » : « قوله : الأباة كعباءة : القصة .. إلخ . أقول : عبارة المصنف على ما فيها من الإيجاز الجائز عن حد الإلغاز ، فيها أمور : منها وزنه « بالعباءة » وهو إلى الآن لم يتقرر ضبطه ولا هو مشهور شهرة تقطع النزاع . ثم إنه لما ذكره فى ترجمته ، أهمله بغير ضبط وكأنه اعتمد على ما قرره فى اصطلاحه من أن الألفاظ العارية عن الضبط تكون مفتوحة . وهذا الاصطلاح شرطه بالشهرة الرافعة للنزاع وقد يدعى فى هذا أنه ليس منها مع أنه ضبط ما هو أشهر منه وأكثر دوراً على الألسنة ، ولو ضبط

بقوله : كسحابة كما فعل في الأشياء لكان أولى أو ضبطه كالجوهري بالفتح لكان أنص على المراد وأبعد عن الإيراد ، وقوله : « والشرجة : بلد بساحل اليمن .. الخ . إطلاقه يقتضى الفتح وضبطها العارفون بالتحريك ، منها زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي من شيوخ المحافظ عبد الرحمن بن الربيع اليمنى اخذ عنه جميع مؤلفاته ؛ ذكره جاز الله بن عبد العزيز بن فهد في معجم شيوخه . »

ونقد كتابته المواد غير المذكورة في الصحاح بالحبر الأحمر بقوله عن « أئمة » المعروف عند علماء الصرف أن هذه الهمزة الأولى أبدلت من الهاء لأنه كثير في كلامهم كالمردة والمدرة ونحو ذلك ، فلا تكون أصلا ولا تستدرك لو كان الجوهري قصد الجمع ، وقد مر أنه غير قاصد لذلك ولا متوجه إليه ؟ وإنما توجه لجمع ما صح عنده وليس هذا منه ، وقل من ذكر هذه اللفظة من أئمة اللغة استقلالاً (أى منفردة) ومن ذكرها نبه على أنها من الإبدال . وبعضهم قال : إنها لثقة لأصل . وهذا النقد يوجه للتحمير أصلا لا تحمير مادة بعينها مذكورة في الصحاح ، فالتحيم لا فائدة منه ما دام قصد المؤلفين مختلفا غير متحد . وإنه لنقد يهدم الغرض الذي حمله الفيروز آبادي زيادته ويجعل التحمير أمرا تافها وتكثر باطلا .

٥٩٧ / وبخلاف ما سبق نقد ابن الطيب صاحب القاموس في ادعائه الإحاطة أى في ميدانه وبين أنه أغفل كثيرا من الصيغ والمعاني والأقوال . وسار على الطريقة التي أخذها منه تلميذه مرتضى الزبيدي بعد ، وهى إلحاق كل مادة بما يستدرك عليها مما أهمله المصنف . قال ابن الطيب فى آخر مادة « حلب » مثلا : « تنمة : بقى على المصنف فى هذه المادة من ضروريات الألفاظ اللغوية التى يحتاج إليها وربما يتوقف الناظر فى العربية عليها ألفاظ مذكورة فى مصنفات اللغة . منها الحالبان ، وهما عرقان مكتشفان السرة ، ذكره الجوهري فى الصحاح ، وابن سيده فى المحكم ، والفارابى فى ديوان الأدب وغيرهم ، وأعرض المصنف عن ذكره قصورا . ومنها المحلب وحب المحلب ، ذكره الجوهري وابن فارس وغيرهما . ووقع فيه كلام كثير فى الفصيح وشروحه وأغفله مع شدة تنبعه للصحاح ودعواه الإحاطة بالفى مجموع من مصنفات اللغة ، مع دعواه جمع ما فى الصحاح المشاهير والزيادة عليه . وفى الصحاح قال الجوهري : حب المحلب بالفتح دواء من الأفاويه ، وقال ابن خالويه : هو ضرب من الطيب ، وقال ابن الدهان : هو حب الخروج على ما قيل ، وقال الأستاذ أبو بكر بن طلحة : حب المحلب هو شجر له حب كحب الرياح ، وقال أبو عبيد البكرى : هو الأراك وهو المحلب ، وقيل : المحلب ثمر شجرة اليسر الذى تقول له العرب الأسر بالهمزة لا بالياء . وقال ابن درستويه : المحلب أصله مصدر من

قولك : حلب يحلب محلبا ، كما يقال : ذهب يذهب مذهبا ، فأضيف الحب الذى يفعل به هذا الفعل إلى مصدره فقيل : حب المحلب وشجرة المحلب أى شجرة الحلب وحب الحلب ، ففتحت الميم فى المصدر وإنما تكسر الميمات فى المصدر إذا كانت أوائل الأدوات المنقولة المستعملة كالمنجل والمرجل والمثقب ، ولذلك لم يجرز الكسر فى المحلب من قوله حب المحلب وقال ابن دريد فى الجمهرة : المحلب : الحب الذى يطيب به فجعل الحب هو المحلب فيكون على قوله من باب حيل الوريد ، قال يعقوب فى إصلاحه : ولا تقل المحلب بكسر الميم إنما المحلب الإناء الذى يحلب فيه . وقال ابن درستويه : المحلبة بفتح الميم ضرب من الطيب / يتخذ من حب المحلب ، وفى المصباح : المحلب بفتح الميم شئ يجعل حبه فى العطر وفى مختصر العين : المحلب : شجر . وقد ذكره ابن الكتيبى فيما لا يسع الطبيب جهله والشيخ داود الأنطاكى فى تذكرته وغيرهما وأطالوا فى منافعه ، وما فى أجزاءه كلها يعد ذكره هنا من الفضول وإن أوسعت الكلام فيها فى ش نظم الفصيح والله أعلم ، ومنها جملة من الأمثال تتعلق بهذه المادة منها المثل المشهور المذكور فى الصحاح ومجمع الأمثال وغيرها .. « ولم يكن ابن الطيب يضع ما أغفله المصنف فى المستدرک أخيرا حسب بل كان يثبه بين الصيغ فى أنحاء المادة أيضا .

٥٩٨

وقد عد ابن الطيب هنا الأمور الطبية من فضول القول ، وكثيرا ما كان يذكرها فى استدرآكاته فى آخر المواد خاصة (١) .

ونقده إلى جانب إهماله بعض الصيغ والمعانى بالقصور فى التفسير والخطأ فيه والغموض أيضا ، قال مثلا : « قوله : والكأباء : الحزن فظاھرہ أن الكأباء مصدر دال على الحدث كالعلياء . والذى فى الصحاح وغيره هو أن الكأباء صفة للأثنى ، يقال امرأة كأبة ومكبة وكأباء : أى شديدة الحزن وهو الظاهر والله أعلم » ، وقال « قوله : وسهم صغير .. إلخ ، ظاھرہ أن المكتب يطلق بمعنى السهم الصغير لأنه فى تعداد معانيه . والمعروف أن السهم إنما هو الكتاب كرمآن .. » وقال : « قوله : وأبو طحمة [عدى بن حارثة] إلخ . قلت : اسمه جارية وله ابن اسمه هريم كان شجاعا يينا ، حضر مع المهلب فى قتال الأزارقة ، ومع عدى بن أرطاة فى قتال يزيد بن المهلب ، وأخباره واسعة فى معارف ابن قتيبة .

ونقد الزيادات التى أتى بها بأنها مشكوك فيها ، قال الفيروز آبادى إن أجأ لطىء

(١) انظر مادة ثقب أيضا .

ولمزينة . فقال ابن الطيب : « زاد مزينة على طي » وهذا أيضا من الغرائب المحتاجة إلى نقل ، فإن الذى عليه أئمة اللسان أن أجا جبل لطي فقط ، بل قال علامة الأنساب ابن الكلبي ووافق الزبيرى وغيره أن أجا خاص بينى نبهان من / طيى ، وأن سلمى ٥٩٩ لساثر طيى ونقله فى التكملة عن ابن الكلبي وحده ، ونقله غيره عن الزبيرى وابن قتيبة . وقال ابن الطيب تعليقا على قوله : « الأثر : فرند السيف ويكسر » : « قوله ويكسر صريح فى أنه يقال إثر السيف بالكسر ولا قائل به من أئمة اللغة وأهل العربية فهو سهو ظاهر » . ونقده فى مواضع متعددة بخلطه الحقيقة بالمجاز والاصطلاحات ، قال معلقا على شرحه الشويب بالاستصراخ : « الظاهر أن هذه المعانى كلها مجازات ليست من اللغة فى شيء وإنما هى حقائق شرعية كالصلاة ونحوها . فذكرها فى اللواوين لا بد له من ضرب من المجاز كما أشار إليه ابن الأثير وغيره ، والمصنف من عادته تخليط الحقائق بالمجازات مطلقا سواء كانت لغوية أو شرعية أو عرفية فى أى عرف كانت من أعراف أهل الاصطلاحات حتى الطبية الخارجة عن قانون الاصطلاحات العربية وهذا من أعظم ما عيب به قاموسه .. وأكثر العاملى من التعرض له والإشارة إليه » .

وأخذ عليه الكاتب الخطأ فى بعض المواد للخلاف فى أصالة الحروف وزيادتها وفى الهمز والاعتلال . ونرى أمثلة ذلك فى معظم باب الهمزة ، وفى كثير من مواد باب الميم الرباعية .

وأخذ عليه أيضا التناقض فى المواضع المختلفة فهو يحكم على المادة فى باب حروف العلة بأنها معتلة ، وبوردها فى باب الهمزة تبعا للجوهري بدون تبينه . ومعظم أمثلة هذا التناقض بين بابي الهمزة والمعتل .

وكان فى كل هذه المآخذ يتعرض لموقفه من الجوهري إذ تهجم عليه ورد عليه وأورد أقوال غيره من اللغويين التى تؤيد الجوهري . ولكنه مع ذلك كان عادلا يؤيد قول الجوهري حين يتبين صوابه أو وضوحه كما فى مادة جد ويوافق الفيروز آبادى عند إحقاقه كما نرى فى مادة « بأبأ » مثلا .

وقد أخذ عليه أمورا صغيرة أخرى مثل التصحيف والخطأ فى القول مثل إطلاق الجمع على اسم الجمع وبعض إخلاله بمنهجه وحذفه الفوائد النحوية والصرفية التى أوردها / الجوهري . ولكن كل ذلك قليل لا أهمية له ما عدا النقد الأخير الذى تطلبه منهجه الذى يقتضى الاختصار والتخفيف . وقد أطال المؤلف فى القسط الأول من كتابه فاستنفذ جهده فأسرع فى القسط الأخير فبدأ الكتاب غير متناسق . فالحروف الأولى ٦٠٠

حتى الذال تقع في جزعين ولا تقع الراء وما بعدها من حروف إلا في جزء واحد .
وعلى هذه الحاشية اعتمد السيد مرتضى الزبيدي في تأليف تاج العروس .

٩ — حاشية ابن الأمير ذكرها محمد سعد الله .

(ز) ويبدو أنه لم يشرح القاموس غير السيد مرتضى الزبيدي إذا أغضينا النظر عما قيل عن كتاب ملا علي القاري الهروي المختلف فيه ، وقد عقدت لتاج العروس فصلا خاصا لأهميته .

(و) أما الكتب التي اختصرته فهي :

١ — كتاب البرهان لإبراهيم بن محمد الحلبي (٩٠٠ هـ) .

٢ — التاموس لملا علي بن سلطان الهروي القاري (١٠١٤ هـ) قال :
المحبي^(١) : « لخص من القاموس مواد » وقد يفهم من كلام مرتضى الزبيدي في صدر مقدمته أنه أحد كتب الاستدراك على القاموس ، ومن كلام صاحب البلغة أنه اختصار أو شرح .

٣ — مختصر القاموس لعلي بن أحمد الهيتي (١٠٢٠ هـ) وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ٦١٤ لغة . قال المؤلف في مقدمته القصيرة عن سبب تأليفه : « وبعد فإن أولى ما دعت إليه النفوس ، وتهذبت بواسطة جواهره الدروس ، وأذعن له أعالي الرقاب والرعوس ، الكتاب المسمى بالقاموس ... لكن الهمم إلى حفظه قاصرة وعن مطالعته من طول عبارته نافرة . ولما رأيت أبناء هذا الزمان من طبعهم هذا الشأن أحببت أن أختصره اختصارا يبين المراد ، وأضحوا عن المخالفة والعناد ، مبينا بترك الدليل والاستشهاد ، مقتصرًا على حل لفظ الحروف بالمراد ، قاصدا به وجه رب العباد » .

٦٠١ / ويتضح من العبارة السابقة أن المؤلف ذهب في مختصره إلى حل الرموز التي كان يشير بها الفيروز آبادي إلى القرية والجمع وما إليها ، وإلى عدم نقد شيء من القاموس وإلى حذف الشواهد والأدلة . ونضيف إلى ذلك حذفه توهمات القاموس للصحاح وكثيرا من صيغه ومعانيه ومواده وبعض عبارته في الشرح والضبط وما إلى ذلك . والحق أن كتابه قليل القيمة لا يقرن بمختار الصحاح مثلا .

٣ — إحكام باب الأعراب عن لغة الأعراب لجبرائيل فرحات اللبناني الماروني (١٦٧٠ — ١٧٣٢ م / ١٠٨١ — ١١٤٥ هـ) ورمى مؤلفه إلى اختصار القاموس وتوضيح بعض إشاراته وإضافة بعض المعاني المسيحية إليه . قال في المقدمة^(٢)

« فحدثني عندها الهمة القاصرة ... بأن أختصر ما أسهب ... وأفصح ما أعجم ... وقد أضفت إليه بعض زيادات عثرت عليها في العهدين » يريد التوراة والإنجيل . وسار المؤلف على نظام الفيروز آبادي في الترتيب والضبط والعلاج إلا أنه أجرى بعض التغييرات الطفيفة في طريقة الضبط . فاستعاض بالرموز عن العبارة في الإشارة إلى باب الأفعال ، فالنون لباب نصر ينصر ، والضاد لضرب يضرب ، واللام لعلم يعلم ، والعين لمنع يمنع ، والسين لحسب يحسب ، والراء لكرم يكرم . فإذا تعددت الأفعال في مادة واحدة ، وكلها على وزن واحد اكتفى بالإشارة إلى أولها وحده ، وإذا تعددت أوزان الفعل الواحد عدد الرموز .

وتوفي المؤلف دون أن ينشر كتابه فقام بهذه المهمة سنة ١٨٤٩ م رشيد الدحداح الذي أجرى تغييرات كثيرة فيه أشار إليها في قوله من مقدمته (١) : « فوجدت أنه ... تعتمد ترك كل ما لم يره كثير النقل والتداول ... واكتفى ببعض معاني الفعل وتعدياته وبعض الجموع والمصادر والأسماء عن بعض ... وكأنه اعتمد على نسخة من القاموس محرفة ذات أغلاط ... وسألخص ما أسلفت وكيف تصرفت ... » .

/ « اعلم — وفقت — أني عند ما عزم على طبع هذا الكتاب جمعت أولا عدة ٦٠٢ من كتب اللغة يعتمد عليها ... وخمس نسخ من باب الإعراب وقابلت إحداهن بالأربع بتكرار وتدقيق ، وأزلت منها تحريف النساخ بغاية الإمكان حتى ترجع عندي أنها صارت طبق ما حررها المؤلف . واخترت نسخة من القاموس محكمة الضبط وهي المطبوعة في الهند . وأخذت أراجع كلمة فكلمة ، وألاحظ كيفية تصرف المختصر رحمه الله ، وألتقط ما تركه ، وأصلح ما أتخيل أنه أبهم عليه ... ثم أعود إلى باقي الكتب واجدا واحدا وأجتني منها ما أجده مهملا في القاموس وأحل كل شيء محله ... غير أنني جعلته ممتازا عنه بكونه بين نصفى دائرة ... وزدت جع علامة لجمع الجمع ... لأنه قد كان أدرجه بجملة الجمع مرة وتركه أخرى . وصرفت وقتا طويلا في المطالعات حتى جمعت المواد التي كانت متروكة منه بتمامها ، وأكملت لكل فعل مصادره وأنواع معانيه وتعدياته وأسماءه ، ولكل اسم فعله وأنواع جموعه قياسية كانت أو غير قياسية لا سيما جمع التكسير الذي أكثره سماعي ولا سبيل إلى معرفته إلا من كتاب اللغة ، ونهت على المتضاد وعلى الشواذ من الجموع وغيرها ،

وعلى المذكور والمؤنث ، وعلى ما يحتمل الوجهين ، وعلى الكلمات الأجنبية أنها معربة ، وذكرت جملة من أمثال العرب الذائعة بين العلماء ومن أسماء مشاهيرهم المعروفين بمدح أو ذم ، وأشككت بالحركات كل كلمة يمكن إيهامها أو التباسها ... ولم أتعرض لتغيير شيء من الأصل إلا ما لاح لي أنه غير صحيح وذلك ببعض [يريد في بعض] عبارات وكلمات وأحرف وحركات .

وكان مما غيره المصحف وخطه بين بعض الألفاظ المطلقة والمقيدة وخطوه في الضبط وتسويته بين الضعيف والفصيح من اللغات ، وتعريفاته الدائرية ، وخطوه في وضع بعض الألفاظ وأوزانها . وشرح الدحداح جميع هذه الأنواع في مقدمته . وحذف بعض الإضافات المسيحية التي أتى بها المؤلف ، ومثل لها بقوله (١) « (ذهب) قلت : / فم الذهب ومجرى الذهب ولسان الذهب حسبما وضعها لأنها ألقاب معروفة عند أكثر النصارى ، وحذفت قوله بعدهم : والذهب أيضا : الحكمة والمسيح والصبر وخلوص المحبة ، وذلك لئلا يلام على تفسيره الكلمات العربية بخلاف ما وضعت عليه من أهل اللغة ، إذ ليس له ذلك » . وكان المؤلف يحذف بعض العبارات معاني مسيحية مثل تفسيره عبارة « رهوت خير من رحمت » بأن الرهبة خير من الرحمة ، وما ماثلها (٢) .

٦٠٣

فالكتاب المطبوع يمثل جهد جيراثيل بن فرحات ورشيد الدحداح معا .
وحين يقابل الإنسان ما في الأحكام بما في القاموس المحيط لا يجد زيادة ويجد مؤلفه قد حذف كثيرا من مواد القاموس ، ويكفي مثلا على ذلك المواد من « أتأ » « أوأ » في أول الكتابين ، وحذف كثيرا من الألفاظ والمعاني في المواد التي ذكرها ، وحذف أجزاء من التفسير لها أهميتها مثل حذفه كلمة « الشاب » من تفسير « البدء » بالشاب العاقل وربما كان الشاب قيذا له ، وحذف أغلب أسماء الأشخاص والبقاع أو كلها ، وغير بعض الألفاظ مثل التنبيه على الحركة في الضبط بدلا من الاعتماد على إبانة الوزن وما شاكل ذلك ، وزاد بعض الألفاظ التي ضبط بها مواد . وكذلك نجد الدحداح كثيرا ما أدخل بالأمور التي ذكرها منهجا له مثل التنبيه على جمع الجمع وما شابهه . ولم يكن المؤلف والناشر (أعني الدحداح) يتبعان نهجا خاصا في الحذف ، فقد كان في ميسورهما حذف الألفاظ والمعاني الغريبة القليلة الاستعمال ، ويعد هذا من حسناتهما ولكنهما كانا يحذفان اعتباطا . وعلى

الرغم من ذلك أظن أن هذا الكتاب أثر في المدرسة الحديثة التي أرادت أن تؤلف معجمات تلائم هذا العصر وخاصة مدرسة اليسوعيين فاتبعوه في كثير من خطوات منهجه .

(ز) إعادة ترتيبه : أصدر الطاهر أحمد الزاوي « ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة » وعدم التفرقة بين الحروف الأصلية والزائدة في الكلمات الملبسة والإتيان بها حسب صورتها .

الفصل الخامس

تاج العروس

للزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥)

توجت الدراسات اللغوية بالمعجم الأكبر في أواخر القرن الثاني عشر ، وبالذقة في الأعوام الأولى من القرن الثالث عشر ، إذ أبرز الإمام اللغوي محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي اليمنى ثم المصري المتوفى عام ١٢٠٥ هـ كتابه المسمى « تاج العروس من جواهر القاموس » شرحاً للقاموس المحيط للفيروز آبادي .

هدفه :

كان سبب تأليف التاج إيجاز القاموس وغموضه مع شموله وكثرة استعماله حتى كثرت حوله الدراسات التي تنظر إلى اتجاهات معينة منه ، فأراد السيد مرتضى أن يوضحه ويجمع هذه الدراسات في كتاب واحد ، قال في مقدمة كتابه : « فتدبرت فنون العلم التي أنا كائن بصدد تكميلها ، وقائم بإزاء خدمتها وتحصيلها فصادت أصلها الأعظم الذي هو اللغة العربية خليقة بالميل في صغو الاعتناء بها والكدح في تقويم عنادها ... وكان فيها كتاب القاموس المحيط للإمام مجد الدين الشيرازي أجل ما ألف في الفن لا شتماله على كل مستحسن من قصارى فصاحة العرب العرباء وبيضة منطقها وزبدة حوارها ... حيث أوجز لفظه وأشبع معناه وقصر عبارته وأطال مغزاه ... واشتهر في المناسبات اشتهاى أبى دُلف بين محتضره وباده ، وخف على المدرسين أمره إذ تناولوه ، وقرب عليهم مأخذة فتداولوه وتناقلوه ، / ولما كان إبرازه في غاية الإيجاز وإيجازه عن حد الإعجاز ، تصدى لكشف غوامضه ودقائقه رجال من أهل العلم شكر الله سبحانه وأدام نفعهم ؛ فمنهم من اقتصر على شرح خطبته التي ضربت بها الأمثال ... ومنهم من قيد بسائر الكتاب وغرد على أفنائه طائفة المستطاب ، كالنور على بن غانم المقدسي ... ومنهم كالمستدرك لما فات والمعترض عليه بالتعرض لما لم يأت ، كالسيد العلامة علي بن محمد معصوم

الحسيني الفارسي ...

فلما آنست من تناهي فاقة الأفاضل إلى استكشاف غوامضه والغوص على مشكلاته ولا سيما من انتدب منهم لتدريس علم غريب الحديث وإقراء الكتب الكبار من قوانين العربية في القديم والحديث ، فناط به الرغبة كل طالب وعشاقه ناره كل مقتبس ووجه إليه النجعة كل رائد ... قرعت ظنوب اجتهادي واستسعت يعوب اعتنائي في وضع شرح عليه ممزوج العبارة ، جامع لمواده بالتصريح في بعض ، وفي البعض بالإشارة ، واف ببيان ما اختلف من نسخه ، والتصويب لما صح منها من صحيح الأصول ، حاو لذكر نكته ونوادره والكشف عن معانيه والإنباء عن مضاربه وما أخذه بصريح النقول ، والتقاط أبيات الشواهد له مستمداً ذلك من الكتب التي يسر الله تعالى بفضلته وقوفى عليها وحصل الاستمداد عليه منها ، ويتضح من هذه الفقرة أنه كان يرمى إلى إيراد جميع ما فيه وتحقيقه تحقيقاً علمياً وشرحه والتبينه على مراجعه والاستشهاد عليه . فهو هدف ذو خمس شعب .

مراجعته :

رجع المؤلف إلى عدد كبير من المراجع ليأخذ منها مواد شرحه . وقد ذكر من هذه المراجع في مقدمته ١٢٠ كتاباً نستطيع أن نصفها فيما يلي :

(١) المعاجم اللغوية مثل الصحاح لأبي نصر الجوهري (على هامشه تقييدات لابن بري والتبريزي) ، والتهذيب للأزهري والمحكم لابن سيده ولسان العرب / لجمال الدين بن مكرم والعباب والتكملة للرضي الصفاني ومختار الصحاح للرازي ٦٠٦ والأساس للزمخشري والجمهرة لابن دريد والمجمل لابن فارس وغيرها .

(٢) الرسائل اللغوية والكتب مثل تهذيب الأبنية والأفعال لابن القطّاع وكتاب الفريين لأبي عبيد الهروي والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير وفصيح ثعلب وبعض شروحه وفقه اللغة للثعالبي .

(٣) كتب الأمثال مثل المستقصى للزمخشري ومجمع الأقوال لأبي البقاء العكبري .

(٤) كتب نحو وصرف مثل الخصائص وسر الصناعة لابن جني .

(٥) كتب تاريخ وطبقات وأنساب مثل كتاب أنساب الخيل ، وأنساب العرب لأبي عبيدة والروض الأنف للسهيلي والبلغة في أئمة اللغة للفيروز آبادي وطبقات أئمة النحو واللغة للسيوطي ولياب الأنساب للسمعاني ومعجم ياقوت والتجريد في

الصحابة وديوان الضعفاء للمحافظ الذهبي ومعجم الصحابة لابن فهد .
 (٦) كتب أدب مثل زوائد الأمالى للقالى وشرح ديوان الهذليين للسكري وشرح
 المقامات الحريية للشريشي وشرح المعلقات السبعة لابن الأنباري .
 (٧) علوم قرآن وقراءات مثل الحجة في قراءات الأئمة السبعة لابن خالويه وبصائر
 ذوى التمييز في لطائف كتاب الله العزيز للفيروز آبادي والإتقان في علوم القرآن
 للسيوطي والإحسان في علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن عقيلة .
 (٨) كتب جغرافية وبلدان مثل معجم ما استعجم للبكري ومعجم البلدان لياقوت
 والخطط للمقريزي .

(٩) كتب حيوان مثل حياة الحيوان للدميمي وذيله للسيوطي .
 (١٠) كتب نبات وطب مثل التذكرة في الطب لداود الأنطاكي والنبات لأبي
 حنيفة الدينوري وتحفة الأحباب للملك الغساني .
 (١١) كتب سياسة ونظم مثل قوانين الدواوين للأسعد بن ممان ومختصر قوانين
 الدواوين لابن الجيعان ، وغير هذه الكتب .
 / وإذن فقد اتسعت رقعة المراجع عنده وتعددت أبوابها وصارت أقرب إلى دوائر
 المعارف منها إلى مراجع معجم لغوي .

٦٠٧

وكان السيد مرتضى ينقل من هذه المراجع مباشرة لا عن طريق من استفاد منها قال
 في مقدمته : « ونقلت بالمباشرة لا بالوسائط عنها ، ولكن على نقصان في بعضها
 نقصا متفاوتا بالنسبة إلى القلة والكثرة .. فأول هذه المصنفات وأعلاها عند ذوى
 البراعة وأعلاها كتاب الصحاح للإمام الحجة أبي نصر الجوهري وهو عندي في ثمان
 مجلدات بخط ياقوت الرومي ، وعلى هوامشه التقييدات النافعة لأبي محمد بن برّي
 وأبي زكريا التبريزي . ظفرت به في خزنة الأمير أربك ، والتهديب للإمام أبي
 منصور الأزهرى في ستة عشر مجلدا ، والمحكم لابن سيده في ثمان مجلدات ،
 وتهذيب الأبنية والأفعال لأبي القاسم بن القطاع في مجلدين .. وغير ذلك من الكتب
 والأجزاء في الفنون المختلفة مما يطول على الناظر استقصاؤها ويصعب على العاد
 إحصاؤها » .

منهجه :

شرح المؤلف في مقدمته بعض خطوات الطريقة التي سار عليها في كتابه أثناء
 ذكره لمزايده فقال : « ولم آل جهدا في تحري الاختصار وسلوك سبيل التنقية

والاختيار وتجريد الألفاظ عن الفضلات التي يستغنى عنها في حط اللثام عن وجه المعنى عند ذوى الأفكار ... وجمع من الشواهد والأدلة ما لم يجمع مثله لأن كل واحد من العلماء انفرد بقول رواه أو سماع أداه فصارت الفوائد في كتبهم مفرقة وسارت أنجم الفضائل في أفلاكها هذه مغربة وهذه مشرقة . فجمعت منها في هذا الشرح ما تفرق وقرنت بين ما غرب منها وبين ما شرق . فانتظم شمل تلك الأصول والمواد كلها في هذا المجموع وصار هذا بمنزلة الأصل وأولئك بمنزلة الفروع ... وأنا مع ذلك لا أدعى فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت أو شددت أو رحلت أو أخطأ فلان أو أصاب أو غلط القائل في الخطاب .. وليس لى في هذا الشرح فضيلة أمث بها ولا وسيلة أتمسك بها سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من منطوق ومفهوم / وبسطت القول فيه ولم أشبع باليسير وطالب العلم منهموم . فمن ٦٠٨ وقف فيه على صواب أو زلل أو صحة أو خلل فعهدته على المصنف الأول ، وحمده وذمه لأصله الذي عليه المعول ، لأنى عن كل كتاب نقلت مضمونه ، فلم أبدل شيئا فيقال (فإنما إثمه على الذين يبدلونه) بل أدبت الأمانة في شرح العبارة بالفص ، وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص ، وراعت مناسبات ما ضمته من لطف الإشارة فليعد من ينقل عن شرحي هذا عن تلك الأصول والفروع وليستغنى بالاستقصاء بدرى بيانه الملموع ... » .

ولم تبين الفقرة كثيرا من وجوه منهج السيد مرتضى بل اكتفت بالإشارة إلى إثارة الإيجاز والجمع لشتات أقوال اللغويين المختلفين . أما ما عدا ذلك فلم يبينه بل لا يرى المؤلف له فضيلة غير هذا الجمع . ثم ذكر أن منهجه في النقل من المراجع المحافظة على النص تماما ونقل في ذلك عبارة ابن منظور التي أوردها في أواخر مقدمته بنصها وإن لم يشر إلى ذلك مما يبين مقدار الاتفاق بينهما في هذا الوجه . ولكن هذه المحافظة على النص كانت في النقل التي زادها على صاحب القاموس . أما نصوص القاموس نفسه فقد حافظ عليها أيضا باعتبارها نصا أصيلا ولم يغير فيها حتى توافق الأصول التي أخذت منها فالغيروز آبادى أباح لنفسه التصرف ولكن الزبيدي لم يبح لنفسه ذلك حتى في نصوص القاموس التي عرف أصولها الأولى ولذلك قال « وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص » .

ولما كانت إشاراته إلى منهجه قاصرة وجب علينا التنبيه إلى أنه اتبع أكثر خطوات القاموس التي لا تتصل بالإيجاز والاختصار ، من ترتيب الأبواب والفصول والمواد ، وسير على الأوزان في داخل المواد ، ورموز أيضا . وكان يضيف في آخر

كل مادة ما تركه الفيروز آبادي ويصدره بأنه مستدرك عليه .

وصف المقدمة :

قدم السيد مرتضى بين يدي كتابه مقدمة كبيرة تضارع مقدمة التهذيب وتفوقها طولاً ، شغلت قريبا من ٤٢ صفحة من القطع الضخم الذى طبع به الكتاب وتنقسم / هذه المقدمة إلى ثلاثة أجزاء : تصدير أساسى وخاتمة ؛ أما التصدير فهو الذى نقلنا منه ما سبق من كلام عن هدفه وسبب تأليفه شرحه ومنهجه ، ويستهل بحمد وتشهد وصلاة فى فقرة طويلة تحتوى على كثير من أسماء المعاجم السابقة ، لعبا منه بالألفاظ ، يشبه ما فعله شيخه ابن الطيب فى مقدمته . ٦٠٩

ثم ذكر خصائص القاموس المحيط وما قام حوله من دراسات وسبب تأليفه التاج ومراجعته ومنهجه وخصائصه واسمه ، وأخذ أغلب ختام هذا التصدير من آخر مقدمة لسان العرب ، إذ ذكر ارتباط اللغة بالكتاب والسنة والدعاء . لكنه انفرد فى هذا الختام بأن العلماء سيرضون بالكتاب ، ولن تعيه حدائنه عهده ؛ أما الجهلاء فيسارعون بالعيب ، وينتهى هذا التصدير بالاستغفار والصلاة .

أما الجزء الأوسط من المقدمة ، فهو المقدمة بالمعنى الدقيق . وينقسم إلى عشر مقالات سماها « مقاصد » أخذ ثمانية منها من مزهر السيوطى برمتها ، ويعالج المقصد الأول « بيان أن اللغة : هل هى توقيفية أو اصطلاحية » ؟ فذكر فيه آراء المعتزلة وأبى إسحاق الإسفرائينى والقاضى أبى بكر وغيرهم . ثم ينتقل إلى تقسيم العرب إلى عاربة ومترربة ومستتربة ، وأنساب كل قسم ، والخلاف فى كل ذلك . وهذا المقصد مأخوذ من مواضع متفرقة من النوع الأول من مزهر السيوطى المسمى « معرفة الصحيح » ويقال له الثابت والمحموظ . ومن فصلى « ذكر الآثار الواردة فى أن الله تعالى علم آدم عليه السلام اللغات » و « ذكر إحياء اللغة إلى نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام » وكان السيد مرتضى يختار فقراته ، مع المحافظة على ترتيبها عند السيوطى ونصها أيضا إلا أنه كان يحذف منها بعض العبارات اختصارا ، وكذا كان يفعل فى كل المقاصد التى أخذها من المزهر .

ويتناول المقصد الثانى « سعة لغة العرب » ويذكر فيه أقوال ابن فارس والشافعى وهو مأخوذ من المسألة الرابعة عشرة من النوع الأول من المزهر . ويختص المقصد الثالث « بعدة أبنية الكلام » المستعمل والمهمل والصحيح

٦١٠ / والمعتل ، ونقله من المسألة الخامسة عشرة من النوع الأول من المزهر ، وكان السيوطي أخذها من مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، ولم يختصر السيد مرتضى هذه الفقرة التي نقلها من المزهر ، ولكنه اكتفى بها ولم يذكر غيرها مما أورده السيوطي عن مراجع أخرى كجمهرة ابن دريد مثلاً .

ويعنون المقصد الرابع « المتواتر من اللغة والآحاد » ولكنه يتناول غيرها : المنقطع والضعيف والفصيح وأكثر الحروف استعمالاً عند العرب وأقلها ، ورتب الفصاحة في الألفاظ والأبنية ، وهذا المقصد يجمع مختارات من أبواب متفرقة من المزهر ، مثل « النوع الثالث : معرفة المتواتر والآحاد » ، و« النوع الرابع : معرفة المرسل والمنقطع » ، و« النوع الخامس : معرفة الأفراد » و« النوع العاشر : معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات » و« النوع التاسع : معرفة الفصيح » .

ويعالج المقصد الخامس أفصح الناس ، فيخصص أوله للأقوال عن فصاحة الرسول وأوسطه لفصاحة قريش وأواخره للغات القبائل المكروهة ، واختار هذا المقصد من « الفصل الثاني في معرفة الفصيح من العرب » من النوع التاسع و« النوع الحادي عشر : معرفة الرديء المذموم من اللغات » من المزهر .

ويتناول المقصد السادس المطرود والشاذ ، والحقيقة والمجاز والمشارك والأضداد والمترادف والمعرب والمولد من الألفاظ ، وهو اختيارات في تعريف هذه الأنواع من الأبواب التالية من المزهر بالترتيب :

١ — النوع الثاني عشر : معرفة المطرود والشاذ .

٢ — النوع الرابع والعشرون : معرفة الحقيقة والمجاز .

٣ — النوع السادس والعشرون : معرفة الأضداد .

٤ — النوع السابع والعشرون : معرفة المترادف .

٥ — النوع التاسع عشر : معرفة المعرب .

٦ — النوع الحادي والعشرون : معرفة المولد .

٦١١ / ويختص المقصد السابع بأدب اللغوي وهي كثيرة مختلطة في المزهر ، فتبناها السيد مرتضى ، واختار مجموعة منها من فصول مختلفة « من النوع الحادي والأربعين : معرفة أدب اللغوي » وذكر في آخر المقصد طرق أخذ اللغة والصيغ التي يعبر بها المرء عن كل طريقة ، وقد أخذ هذه الفقرة من مواضع متفرقة من « النوع السابع : معرفة طرق الأخذ والتحصيل » من المزهر .

أما المقصد الثامن فجعله أنواعاً ، والأنواع فروعاً ، فالنوع الأول في بيان مراتب

اللغويين وفيه نوعان : أولهما في بيان أئمة اللغة من البصريين ، وبيان أسانيدهم ووفياتهم وكنائهم ، والثاني في بيان أئمة اللغة من الكوفيين ، وبيان أسانيدهم وألقابهم ووفياتهم ؛ وقد رتب الأئمة في الفرعين ترتيباً زمنياً ، ولفق السيد مرتضى هذين الفرعين من عدة أنواع من المزهر ، مثل « النوع الرابع والأربعين : معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء » ؛ و « النوع الخامس والأربعين : معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب » ؛ و « النوع الثامن والأربعين : معرفة المواليد والوفيات » .

والنوع الثاني من هذا المقصد في بيان المصنفين في اللغة ، ذكر فيه كتاب العين وطرفاً من الخلاف فيه ونقوده ؛ والبارع للقالى ، والموعب لأبى غالب وغيرهما ... حتى القاموس المحيط للفيروز آبادى . وأخذ هذا النوع — ما عدا كلامه عن لسان العرب والقاموس المحيط — من المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من المزهر .

ونستطيع أن نقول : إن السيد مرتضى لم يأت من عنده في هذه المقاصد الثمانية بشيء زائد على ما اختاره من المزهر ، إلا عبارة أو عبارتين ، وكلامه عن اللسان والقاموس . وكان يتصرف في بعض ما ينقله في أحيان نادرة ، ولكنه في أغلب المواضع لم يتصرف في نص العبارة ، وإنما اكتفى بحذف بعضها اختصاراً .

وكان المقصد التاسع في ترجمة مؤلف القاموس المحيط ذكر فيها نسبه ومولده وتعليمه ورحلاته وروايته وتصانيفه ووفاته ومن ترجم له وخبراً عن سرعة بديته

ومعرفته الغريب . وأخذ السيد مرتضى هذه الترجمة من الكتب التي ذكر أنها

/ ترجمت له ، وهي إنباء القمّر لابن حجر ، والضوء اللامع للسخاوى ، والبغية

للسيوطى ، وطبقات ابن قاضي شهاب ، وتاريخ الصفدى ، وأزهار الرياض للمقرئ .

وعالج آخر المقاصد أسانيد الشارح المتصلة إلى المؤلف ، أى الطرق التي يروى

عنها السيد مرتضى كتاب القاموس . وذكر المؤلف الطرق التي روى عنها هو ،

والطرق التي روى عنها أسانيد أيضاً ، وهى عدة طرق . وختم المقصد بأن « هناك

أسانيد أخرى غير هذه [التي ذكرها] عالية ونازلة ، أعرضنا عنها خوفاً الإطالة ،

وفي هذا القمّر الكفاية » .

أما خاتمة المقدمة فكانت شرحاً لمقدمة المؤلف ، وكان السيد مرتضى يذكر عبارة الفيروز آبادى ثم يعلق عليها ، وحين ينتهى يورد عبارة أخرى منه أو لفظة واحدة ثم يعلق عليها وهلم جراً . وذكر جميع المقدمة بنفسها دون أن يتصرف في

شئ منها . وقد وضعت عبارة الفيروز آبادى فى التاج المطبوع بين أقواس ، لتمييزها عن عبارة الشارح ، وكان يدخل فى شرحه كل ما عَنَّ له من معنى إجمالى ، ومسائل نحوية وصرفية ولغوية ودينية ، والغلاف بين النسخ .

ويتضح من شرح السيد مرتضى للمقدمة ، أنه اعتمد كثيرا على حاشية أستاذه ابن الطيب ، فاختصرها فيه ، فأفاد مما رجع إليه ابن الطيب ، وأفاد أيضا من معظم الشروح السابقة للمقدمة .

المعجم :

أما المعجم نفسه فيسير على نظام القاموس ، فيبدأ بباب الهمزة ، وفصل الهمزة ويستمر مع الحروف جميعا كأصله . ولكن مؤلف التاج نهج على أن يصدر كل باب بكلمة قصيرة عن الحرف المعقود له الباب ، فيبين مخرجه وصفته وإبدالاته وما إلى ذلك ، ويعتمد فى ذلك على شيخه ابن الطيب وكتب النحو والصرف المختلفة ، كما شرح كلمة الباب والفصل فى الباب الأول من الكتاب ، واختصر هذا الشرح من شيخه أيضا .

وبعد هذه الكلمة تبتدى المواد ، ونهج المؤلف فى إيرادها على المحافظة على ٦١٣ عبارة الفيروز آبادى كل المحافظة فذكرها بين قوسين ، ثم أورد شروحه وأقواله فى خارج الأقواس محاولا الملاءمة بين ما يقوله وكلام القاموس حتى لا ينفصل السياق .

تحليل المواد :

هاك ما قال صاحب التاج فى مادة « عقق » : (العقيق كأمير : خرز أحمر) تتخذ منه الفصوص (يكون باليمن) بالقرب من الشَّحْر ، يتكون ليكون مرجانا فيمنعه اليبس والبرد . قال التيفاشى يؤتى به من اليمن من معادن له بصنعاء ثم يؤتى به إلى عَدَن ومنها يجلب إلى سائر البلاد . قلت : وقد تقدم للمصنف فى « ق ر أ » أن معدن العقيق فى موضع قرب صنعاء يقال له مقرأ (وبسواحل بحر رومية منه جنس كدر ، كماء يجرى من اللحم المملح وفيه خطوط بيض خفية) قلت : وهو المعروف بالرطبى ؛ قاله التيفاشى . وأجود أنواعه الأحمر فالأصفر فالأبيض ، وغيرها ردى . وقيل : المشطب منه أجود وهى أصيلة لا متقلبة عن طبخ كما ظُنَّ ، حَقَّقَهُ داود فى التذكرة . ومن خواص الأحمر منه (من تختم به سكنت روعته عند الخصام) وزال عنه الهم والخفقان (وانقطع عنه الدم من أى موضع كان) لا سيما

النساء اللواتي يدوم طمثنهن ، وشربه يذهب الطحال ويفتح السدد (ونحاته جميع أصنافه تذهب حفر الأسنان ، ومحروقه يثبت متحركها) ويشد اللثة . وقد ورد في بعض الأخبار « تختموا بالعقيق فإنه بركة » وقال صاحب اللسان : ورأيت في حاشية بعض نسخ التهذيب الموثوق بها : قال أبو القاسم : سئل إبراهيم الحربى عن الحديث لا تختموا بالعقيق . فقال : هذا تصحيف إنما هو لا تُخَيِّمُوا بالعقيق ، أى تقيموا ، لأنه كان خرابا . (الواحدة بهاء . ج : عقائق) « أغترف الشارح من كتب الطب المشهورة ، واقتبس الحديث وما ورد فيه من لسان العرب بالنص .

وقال : « (و) العقيق (الوادى ج : أعقة) وعقاق . (و) العقيق (كل مسيل شقه ماء السيل) فأنهره ووسعها والجمع كالجمع (و) العقيق (ع بالمدينة) على ساكنها / أفضل الصلاة والسلام ، وفيه عيون ونخيل وهو الذى ورد ذكره فى الحديث أنه واد مبارك كأنه عُق أى شق ، غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه ، على ما ذهب إليه الخليل فى أسماء الأعلام التى أصلها الصفة كالحارث والعباس (و) أيضا موضع (باليمامة) وهو واد واسع مما يلى العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة بالماء . (و) أيضا موضع (بتهامة) ومنه الحديث : وقت لأهل العراق بطن العقيق وقال الأزهري : أراد العقيق الذى بالقرب من ذات عرق ، قبلها بمرحلة أو مرحلتين ، وهو الذى ذكره الشافعى رحمه الله فى المناسك ، وهو قوله : ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى . (و) أيضا موضع (بنجد) يقال له : عقيق القنان تجرى إليه مياه قلل نجد وجباله (و) العقيق (ستة مواضع أخرى) وهى أودية شقها السيل عادة ، منها العقيقان بلدان فى بلاد بنى عامر من ناحية اليمن فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين » زاد صيغة الجمع الثانية عن ابن سيده والتفسيرات والأحاديث من اللسان عن النهاية ، ومن التهذيب ، وتحديد المواضع ووصفها من التهذيب واللسان . وأورد ما قاله الخليل عن الأسماء المتخذة من الصفات من المحكم واللسان ، مع الاختصار والحذف ، وكل ما أورده من زيادات موجودة فى اللسان . وفى بعض نسخ القاموس يذكر أن العقيق موضع بالطائف أيضا ولم يتعرض له الزبيدي .

وقال : « (و) العقيق (شعر كل مولود) يخرج على رأسه فى بطن أمه (من الناس) قال أبو عبيد : وكذلك من البهائم (كالعقة بالكسر و) العقيقة (كسفينة) ، وأنشد الأزهري للشماخ :

أطار عقيقة عنه نسلا وأذمى دمع ذى شطن بديع

أراد شعره الذي يولد عليه أنه أنسله عنه ، وأنشد أبو عبيد لابن الرقاع يصف العير :
 تحسرت عقبة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعدما ابتغلا
 يقول لما تربع وأكل بقول الربيع أنسل الشعر المولود معه وأنبت الآخر ، فاجتابه أى
 / اكتساه . وفى الحديث : كل مولود مرتين بعقيقته أى العقيقة لازمة له لا بد له
 منها . قال الليث : وإذا سقط عنه الشعر مرة ذهب ذلك الاسم منه قال امرؤ القيس :
 يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا
 وقد مر تمام الأبيات فى « رس ع » يصفه باللؤم والشح أى لم يحلق فى صغره حتى
 شاخ . وقال زهير :

أذلك أم أقب البطن جاب عليه من عقيقته عفساء
 وفى الحديث إن انفرت عقيقته فرق ، أى شعره سمي عقيقة تشبيها بشعر
 المولود (أو العقة) بالكسر (فى الحُمز والناس خاصة) ولم تُقل فى غيرهما ، قاله
 أبو عبيد قال : عدى بن زيد العبادى يصف حمارا :
 صبت التعشير رزام الضحى ناسل عقبه مثل المسد
 (ج) عقق (كعب) قال رؤية :

كالهروى انجاب عن ليل البرق طير عنها النسر حولى العقق
 النسر : السمن (والعقيقة أيضا صوف الجذع) كما أن الجنية صوف الشئ (و)
 سميت (الشاة التى تذبح عند حلق الشعر للمولود) عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك عند
 الذبح ، ولذا جاء فى الحديث فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى ، يعنى بالأذى
 ذلك الشعر الذى يحلق عنه . وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت
 معها أو من سببها . وفى الحديث أنه سئل عن العقيقة فقال : لأحب العقوق ، ليس
 فيه توهمين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها ، وإنما كره الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه
 كالنسيكة والذنيحة ، جريا على عادته فى تغيير الاسم القبيح . وجعل الزمخشري
 الشعر أصلا والشاة المذبوحة مشتقة منه . أكمل الزبيدى فى هذه الفقرة تفسيرات
 المؤلف ونسب بعضها إلى أصحابه وأتى بالشواهد الشعرية والحديثية وشرح بعضها .
 وكل ذلك موجود فى اللسان متأثر فى المعاجم الأخرى . ونسب قول الليث لم أراه فى
 كتاب العين ولا فى أى معجم آخر فلعله أخذه من العباب وهو غير موجود فى التكملة
 / ومن هنا يبين أن من أسباب مخالفة اقتباساته لما فى العين أنه لا يأخذ عنه مباشرة .
 ٦١٦ وقال : هـ (و) العقيقة (من البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه) قاله الليث
 وقال غيره عقيقة البرق : ما انفق منه أى تسرب من السحاب (كالعقق كصرد)

وقيل : العقيقة والعق البرق إذا رأيته وسط السحاب كأنه سيف مسلول ، قال الليث (وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق) قال عترة :

وسيفي كالعقيقة فهو كمعي سلاحا لا أفل ولا فطارا

وأنشد الليث لعمر بن كلثوم :

بُسْمَر من قنا الخطى لدن وببيض كالعقائيق يجتلينا

وفي الأساس : ما أدري شِئْتُ عقيقة أم شمت عقيقة ، أي سللت سيفاً أو نظرت إلى برق ، وهي البرقة التي تستطيل في عرض السحاب ، وقد أكثروا استعارتها للسيف حتى جعلوها من أسمائه فقالوا : سلوا عقائق كالعقائيق (و) قال ابن الأعرابي : العقيقة (المزادة و) العقيقة (النهر ، و) العقيقة (العصاة ساعة تشق من الثوب و) قال : أبو عبيدة وابن الأعرابي أيضا : العقيقة (غُرلة الصبي) إذا ختن (و) الأصل في كل ذلك (عق) يعق عقاً : إذا (شق) وقطع فهو معقوق وعقيق ، ومنه تسمية شعر المولود عقيقة لأنه إن كان على رأس الإنسي حلق وقطع ، وإن كان على البهيمة فإنها تنسله . والذبيحة تسمى عقيقة لأنها تذبح ، فيشق حلقومها ومريثها وودجاها قطعاً كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق . (و) عق (عن المولود) يعق ويعق : حلق عقيقته أو (ذبح عنه) شاة ، وفي التهذيب والصحاح : « يوم أسبوعه » فقيده بالسابع قال الليث تفصل أعضاؤها وتطبخ بماء وملح فيطعمها المساكين . وفي الحديث أن النبي ﷺ عق عن الحسن والحسين رضي الله عنهما . (و) عق (بالسهم) إذا (رمى به نحو السماء وذلك السهم) يسمى (عقيقة) وهو سهم الاعتذار وكانوا يفعلونه في الجاهلية فإن رجع السهم ملطخاً بالدم لم يرضوا إلا بالقود ، وإن رجع نقياً مسحوا لحاهم وصالحوا / على الدية ، وكان مسح اللحي ٦١٧ علامة الصلح كما في العباب ، وفي اللسان : أصله أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فتمتجع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألون العفو عن الدم فإن كان وليه قوياً حمياً أبى أخذ الدية . وإن كان ضعيفاً شاور أهل قبيلته فيقول للطالبين : إن بيننا وبين خالقنا علامة للأمر والنهي . فيقول لهم الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون : نأخذ سهماً فتركبه على قوس ثم نرمى به نحو السماء ، فإن رجع إلينا ملطخاً بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية — ولم يرضوا بالقود — وإن رجع نقياً كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية — وصالحوا . فما رجع هذا السهم قط إلا نقياً ولكن لهم بهذا عذر عند جهالهم . وقال شاعر من أهل القتيل وقيل : من

هذيل ، وقال : ابن برى هو الأشعر الجعفى وكان غائباً عن هذا الصلح :
 عقوا بسهم ثم قالوا صالحوا يا ليتنى فى القوم إذ مسحوا للحى
 قال الأزهرى وأشد الشافعى للمتخلف الهذلى :
 عقوا بسهم ولم يشمر به أحد ثم استقاموا وقالوا حبذا الوضع
 أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم ، والوضع ههنا اللبن ،
 ويروى عَقُوا بفتح القاف وهو من باب المعتل . أكمل فى هذه الفقرة التفسيرات
 واتسع فيها وعزا بعضها إلى أصحابه ، وأتى بالشواهد من الشعر . والعبارة الأولى من
 الفقرة منسوبة لليث وهى له حقيقة ، وتنسب الثانية إلى « غيره » مع أنها له أيضاً ،
 ولكنه لم يتب إلى ذلك ، لأنه لم يرجع إلى كتاب العين مباشرة وإنما عن طريق
 الوسائط ، ونسب تشبيه السيف بالعقيقة إلى الليث ولم نجده فى العين وبقيّة الأقوال
 كلها فى اللسان .

وقال : (و) عقى (والده) يعق عقوا (عقوقاً) بالضم و (معقة) شق عصا طاعته
 وهو (ضد بره) وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم وفى الحديث : أكبر الكبائر
 الإشرار بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس ، وأنشد لسلمة
 المخزومى :

إن البنين شرارهم أمثاله من عقى والده وبر الأبعدا

/ وقال زهير :

فأصبحتُما فيها على خير موطن بعيدين فيها من عُقوق ومائم
 وقال آخر وهو النابغة :

أحلام عاد وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثم
 (فهو عاق وعقى) ومنه قول الزرقان واسمه عطاء بن أسيد :

أنا أبو المرقال عقا فظنا لمن أعادى مدرسا ذكظسى
 هكذا أنشده الصاغاني ورواية ابن الأعرابي هكذا :

أنا أبو المقدام عقا فظنا بمن أعادى ملطسا ملظا
 أكظه حتى يموت كظا نمت أعلى رأسه البلوطا

صاعقة من لهب تلظى

قيل أراد بالعق هنا العاق وقيل المر من الماء العقاق كما سيأتى (وعقق محركة)
 هكذا فى سائر النسخ والصواب عَقَّقَ كعامر وعمر معدول من عاق للمبالغة كغفر من
 غادر وفسق من فاسق ، ومنه قول أبى سفيان يوم أحد لحمزة رضى الله عنه حين رآه

مقتولا « ذق عُقُق » أى جزاء فعلك يا عاق كما فى الصحاح (و) يروى أيضا رجل عقق (بضمين) أى عاق كما فى اللسان (جمع الأولى عققا محرّكة) ككافر وكفرة كما فى الصحاح . زاد الصاغاني وعُقُق مثال سكر وأنشد لرؤبة :

* من العدا والأقربين العققا *

(وعقاق كَقَطَام اسم) من (العقوق) كما فى العباب ، ونقله ابن برى أيضا وأنشد لعمر بن دريد ترثيه :

لمرك ما خشيت على دريد يبطن سميرة جيش العناق

جزى عنا الإله بنى سليم وعقّتهم بما فعلوا عقاق *

زاد صيفا من المضارع والمصدر وعُقُق ، ووضع التفسيرات ، وزاد فيها ، وأتى / بشواهد من الحديث والشعر ، وشرح بعضها ، وأمثلة للضبط ، واعترض على ٦١٩ ضبط عَقُق ، ونسب بعض الأقوال إلى أصحابها .

وقال : « وماء عُق وعقاق بضمهما » أى (مر) شديد المرارة أو مر غليظ ، الواحد والجمع سواء مثل قُع وقُعاق (وفرس عقوق كصبور : حائل أو حامل) وذلك إذا انفتق واتسع للولد (ضد) قال أبو حاتم فى الأضداد : زعم بعض شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ، ويقال أيضا للحائل عقوق . وفى الحديث أنه رجل معه فرس عقوق : أى حائل ، (أو هو على التفاؤل) كما ظنه أبو حاتم ، وقال كأنهم أرادوا أنها ستحمل إن شاء الله تعالى ، قال الأزهري : وهذا يروى عن أبي زيد (ج عَقُق بضمين) كفلوص وقلص كما فى العباب ونظّره الجوهري يرسل ورسل ، قال رؤبة يصف صائدا :

وسوس يدعو مخلصا رب الفلق سرا وقد أَوّن تأوين العُقُق

يروى أَوّن على وزن فَعَلَ يريد الواحد من الحميم ، والأَوّن : العدل ، أى شرب حتى صار كأنه فرس ، ويروى : أَوّن على وزن فَعَلْنَ يريد بذلك الجماعة منهم : أى شربن حتى كأن كل واحدة منهن عقوق أى حامل ، فشبه بطونها بالأغدال (جج) أى جمع الجمع عقاق (ككتاب) مثل : قلص وقلاص (وقد عقت تعق) من حد ضرب ، ومنه الحديث : « من طرق مسلما فعقت له فرسه ، كان كأجر كذا » أى حملت (عقاقا) كسحاب (وعققا محرّكة وأعقت) وسيأتى قريبا فى كلام المصنف (أو العقاق كسحاب وكتاب الحمل بعينه) قال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين إذا تبين حملها ، ويقال للجنين عقاق قال :

جوانح يمرّعن مزع الظبا يتر كسن لبطن عقاقا

أى جنينا ، هكذا قال الشافعى العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب العرف ،
وأما الأصمعى فإنه يقول : العقاق مصدر العقوق ، قوله : (والعقق محركة
الانشقاق) . / هكذا فى سائر النسخ ، والصواب كالعقق محركة أى بمعنى
الحمل ، كما فى اللسان والصحاح والعياب ، يقال : أظهرت الأتان عققا أى
حملا ، وأنشدوا العدى بن زيد العبادى :

وتركت العير يدمى نحره ونحوها سمحجا فيها عقق
وأما العقق محركة بمعنى الانشقاق فخطأ ، ينبغى التنبيه لذلك والله أعلم .
أكمل التفسيرات وزاد أمثلة الضبط ونسب الأقوال وأتى بالشواهد وشرحها
وعارض النسخ واعترض على أحد الأقوال وصححه .

وقال : « (و) فى المثل أعز من (الأبلق العقوق) فلما لم ينله أراد يبيض الأنوق .
ومن أمثالهم أيضا فى الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه : كلفتنى الأبلق
العقوق ، ومثله كلفتنى يبيض الأنوق ، وقيل الأبلق العقوق الصبح لأنه ينشق وقد مر
ما يتعلق به (فى ب ل ق) وأن ق فراجعهم (و) يقال أهش من (نوى العقوق) وهو
(نوى هش) أى رخو (لين الممضغة) تأكله المعجوز أو تلوكه ، تعلفه الناقة العقوق
إطافا لها ، فلذلك أضيف إليها . قال الليث : وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه
الأعراب فى باديتها (وعقة : بطن من النمر بن قاسط) بن هنب بن أفصى بن دُعَمَى
ابن جديلة قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سوء عقة أو بنى الجوال

الموقع الذى أثر القتب فى ظهره . وبنى الجوال فى بنى تغلب وقال ابن الكلبي فى
الجمهرة فمن بنى هلال عقة بن البشر بن هلال بن البشر بن قيس بن زهير بن عقة بن
جشم بن هلال بن ربيعة بن زيد مناة ، الذى كان على بنى النمر يوم عين التمر ، لقيهم
خالد بن الوليد ، فقتله خالد بن الوليد رضى الله عنه وصلبه . قلت : والذى فى أنساب
أبى عبيد القاسم بن سلام ما نصه : وكانت أوس مناة من النمر بن قاسط أبيدوا يوم
لقيهم خالد بن الوليد فى زمن أبى بكر رضى الله عنهما ، ورئيسهم يومئذ لييد بن عتبة
/ يقال هو رئيس أوس خاصة ، ثم قال : ومن بنى تيم الله من النمر الضحيان واسمه
عامر بن سعد بن الخرج بن تيم الله وأخوه عوف بن سعد من ولده عقة بن قيس بن
بشر كان على بنى النمر يوم لقيهم خالد بن الوليد بعين التمر ، فقتله وصلبه . .
أورد الزبيدي الصيغ المختلفة للمثل الأول ، وعزا تفسير النوى العقوق إلى
صاحبه مع إكماله بحيث يقترب من النص الأصلي ، واستطرد فى العلم فاغترف

مما كُتِبَ كُتِبَ الأنساب ، وحذف من نص القاموس كلمة هي (طلب) من (طلب الأبلق العقوق) ولم نر مثل ذلك من قبل .

وقال : ١ : (و) قال ابن دريد العققة (البرقة المستطيلة في السماء) وفي الأساس في عرض السحاب . زاد غيره كأنه سيف مسلول (و) العققة (حفرة عميقة في الأرض) والجمع عقات (كالعق بالكسر) هكذا في النسخ والصواب بالفتح ، وهو حفر في الأرض مستطيل ، سمي بالمصدر كما في اللسان (والعققة بالضم التي يلعب بها الصبيان) كما في اللسان (و) في الصحاح (عقان النخيل والكروم) . بالكسر (ما يخرج من أصولهما) وفي الصحاح والعياب : من أصولها وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول (وقد أعقتا) إعقافا أخرجا عقانها (وعواق النخل روادفه وهي فُسلان تبت معه) كما في العباب (والعقق) كجعفر (طائر) معروف في حجم الحمام (أبلق بسواد وبياض) أذنوب وهو نوع من الغربان والعرب تتشام به كما في المصباح يعقق بصوته عققعة (يشبه صوته العين والقاف) إذا صات وبه سمي . وقد عقق الطائر بصوته إذا جاء وذهب قال رؤبة :

وَمَنْ بَغَى فِي الدِّينِ أَوْ تَعَمَّقَا وَفَرَّ مَخْذُولَا فَكُنَّ عَقَقَا

قال ابن بري وروى ثعلب عن إسحاق الموصلي أن العقق يقال له الشَّحْبِي وفي حديث النخعي : يقتل المحرم العقق . قال ابن الأثير : وإنما جاز قتله لأنه نوع من الغربان . (و) هذا ماء (أعقه) الله أي (أمره) وكذلك أفعه الله وأعقت الأرض الماء : أمرته . وقال الجعدي :

/ بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

أي ما أمره (و) أعقت (الفرس) والأثنان إذا (حملت) وانفتق بطنها ، والإعقاق في الخيل والحمر بعد الإقصا ، وقيل عقت : إذا حملت ، وأعقت : إذا نبتت العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته (وهي عقوق) على غير القياس (ولا) يقال (معق وهذا نادر أو يقال) ذلك (في لغية رديئة) ومنه قول رؤبة :

قد عتق الأجْدَعُ بعد رِقْ بقارح أو زولة معسِق

وكان أبو عمرو يقول : عقت فهي عقوق وأعقت فهي معق واللغة الفصيحة أعقت فهي عقوق . (و) في نوادر الأعراب (اعتقَّ السيف) من غمده واهتلبه وامترقه واختلطه : إذا استله ؛ قال الجرجاني : الأصل اخترطه وكان اللام مبدلة منه ، وفيه نظر ، (و) اعتق (السحاب انشق) واندفع ماؤه قال أبو وجزة :

حتى إذا أنجذت أرواقه انهزمت واعتق منيعج بالوبل ميقور

(وانعق الغبار) انشق و (سطع) عن ابن فارس ، قال رؤية • إذا المجاج
المستطار انعقا • (و) انعقت (العقدة انشدت) واستحكمت (و) انعقت (السحابة
تبعجت بالماء) وانشتت (وكل انشقاق) فهو (انعقاق) يقال انعق الثوب أى
انشق عن ثعلب وانعق البرق تشقق . والتركيب يدل على الشق ، وإليه ترجع فروع
الياب بلطف نظر • . نسب الزيدى الأقوال إلى أصحابها ومراجعها ، وأكمل
التفسيرات ، واستشهد عليها من الشعر والحديث ونقد ضبط العق .
وأخيرا : • وما يستدرك عليه العقيق كأمر البرق ، وبه فسر بعضهم قول
الفرزدق :

قفى ودعينسا يا هنيد فإنسى أرى الحى قد شاموا العقيق اليمانيا
أى شاموا البرق من ناحية اليمن وعق البرق انشق ويقال الانعقاق تشققه والتبوج
تكشفه وعقيقته شعاعه وانعق الوادى عمق والعقاقى النهار والغدران فى الأحادي
المنعقة حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى يصف امرأة :

٦٢٣ / إذا خرجت من بيتها راق عينها معوذه وأعجبته العقائق
أراد معوذ النبت حول بيتها وقيل العقائق الرمال الحمر وعقت الريح المزن تعقه
عقا إذا استدرته كأنها تشقه شقا قال الهذلى يصف غيثا :

حار وعقت مزنه الريح وأد قار به العرض ولم يشمل
حار تحير وتردد واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتقشعه . وانقار به
العرض أى عرض السحاب وقعت منه قطعة ، وسحابة معقوقة إذا عقت فانعقت
وسحابة عقاقة إذا دفعت ماءها وقد عقت ، قال عبد بنى الحسحاس يصف غيثا :

فمر على الأنهاء فانشج مزنه ففق طويلا يسكب الماء ساجيا
ومنه قول ابنة المعقر البارقية : أرى سحابة سحماء عقاقة ، كأنها جولا ناقة ، ذات
هيدب دان ، وسيروان ، رواه شمر . وما أعقه لوالده وأعق فلان إذا جاء بالعقوق كما
يقال أحوب إذا جاء بالحبوب ؛ ومنه قول الأعشى أنشده ابن السكيت :

فإنى وما كلفتمونى بجهلكم ويعلم ربى من أعق وأحوبا
وفى المثل : أعق من صب قال ابن الأعرابى : إنما يريد به الأنثى ، وعقوقها أنها
تأكل أولادها والعُق بضمين البعداء من الأعداء وأيضا قاطعو الأرحام ويقال عاققت
فلانا عقاقا إذا خالفته وفى الحديث : مثلك ومثل عائشة مثل العين فى الرأس تؤذى
صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها ، هو مستعار من عقوق الوالدين
ويقال للصبى إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم عقت تسميته فى بنى فلان ومنه

قول الشاعر :

بلاد بها حب الشباب تميمي وأول أرض مس جلدي ترابها
والأصل في ذلك أن الصبي ما دام طفلا تعلق أمه عليه التمام تعوده من العين ، فإذا كبر
قطعت عنه . قلت : ووقع في خطبة المطول للسعد : بلاد بها نيطت على تمامي ،
وما ذكرنا هو الأصح . وكل شق وخرق في الرمل وغيره فهو عق ، والعقوق كصبور
موضع وبه فسر قول الشاعر أنشدته ابن السكيت :

ولو طلبوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا

٦٢٤ / ويقال المراد به الأبلق ، والوجهان ذكرهما الجوهري ، ويقال للمعتذر إذا فرط
في اعتذاره قد اعتق اعتقا ، ويقال للدلو إذا طلعت من البئر ملأى قد عقت عقا ، ومن
العرب من يقول عقت تعقية وأصلها : عقت فلما اجتمعت ثلاث قافات قلبوا إحداها
ياء كما قالوا تنظيت من الظن وأنشد ابن الأعرابي : عقت كما عقت دلوفا العقبان
* شبه الدلو وهي تشق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف في طيرانها نحو الصيد .
والعققة : حركة القرطاس والثوب الجديد كالقعة . والعقيقيون : جماعة من
الأشراف منهم أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى العدوي صاحب كتاب
النسب ، روى عن جده يحيى بن الحسن ، وأبو القاسم أحمد بن الحسين بن أحمد
ابن علي بن محمد بن جعفر العقيقي من كبار الدمشقيين في أثناء المئة الرابعة ، وهو
صاحب الدار التي صارت المدرسة الظاهرية بدمشق مات سنة ٣٧٨ . ومنية عقيق :
قرية بمصر والأعقة : رمل ، وبه فسر السكري قول أبي خراش :
* ومن دونهم أرض الأعقة والرمل * وكل هذا المستدرك في اللسان ما عدا الفقرة
الأخيرة التي تحتوي على أسماء العقيقيين ومنية عقيق والأعقة . أما منية عقيق فمن
قرى مصر والزبيدي من المقيمين فيها . وأما العقيقيون فلعله أخذهم من بعض كتب
الرجال والطبقات . والمستدرك الذي في اللسان معظمه مروي عن التهذيب فيما عدا
ما تنبه عليه . فقد أخذ من المحكم عق البرق وعقيقة وانعق الوادي والعقاقق وأعق من
ضب وقول ابنه معقر بن حمار البارقية مع خلطه بما في التهذيب ، وأخذ من الصحاح
والتهذيب أعق فلان ، ونبه عليه بنفسه ، ومن النهاية حديث عائشة . ولم يعز الزبيدي
من هذه الأقوال إلى صاحبه إلا القليل كما هو ظاهر .

٦٢٥ ويتبين من هذه المادة أن مرتضى الزبيدي رجع إلى الكتب التالية : أدوية التيفاشي
وتذكرة داود في الطب وجمهرة ابن الكلبي وأنساب أبي عبيد القاسم بن سلام في
الأعلام وجمهرة ابن دريد وتهذيب الأزهري وصحاح الجوهري وعباب / الصاغانى
وأساس الزمخشري ولسان ابن المكرم ومصباح الفيومي من المعاجم . وظهرت في

مادته أسماء بعض الكتب الأخرى التى استقى منها عن طريق مراجعته السابقة مثل العين للخليل وحواشى ابن برى والنهاية لابن الأثير .

وحين نقابل هذه المادة بما فى المعاجم الأخرى من الأصول نرى مرتضى الزبيدى أتى على جميع ما فى العين والجمهرة والصحاح والمحكم ، ووزع صيغها بين الأصل والمستدرک ، ولم يحذف إلا بيت جرير وجمع عقق من العين ، وبيت امرئ القيس والاستطرد النحوى من المحكم . أما التكملة فلم يحذف منها شيئا . وأخيرا التهذيب أخر كثيرا منه إلى المستدرک وحذف الحديث الذى ابتدأت مادته به ، وبعض تعليقاته على الشواهد ، وأسماء اللغويين والرواة ؛ ويتضح من هذا ما حذفه من اللسان وكان أخذه من هذه الأصول . ويبدو أن الزبيدى اعتمد على اللسان فيما نقله عن المعاجم القديمة ، لأنه اتفق معه عندما اختلف نصه عما فيها ، مثل العقق بمعنى الأبعاد من الأعداء ، وعندما حذف بعض الصيغ مثل تلأل عقق . وفى التاج زيادات لم أجدھا فى مراجعته مثل بيت رؤبة وقول عمرو بن كلثوم وشرح الليث لما يفعله العرب بالشاة العقيقة ، فالأخيران فى العين ولكن الأمهات لم تذكرهما .

وهذه مادة « هقع » قال : « (الهقعة دائرة تكون بعرض زور الفرس) وتكره ، قاله الجوهري ، أو فى وسطه وهى دائرة الحزام تستحب ، (أو) هى دائرة تكون (بحيث تصيب رجل الفارس) فى مركله . قال الليث : (يتشاءم بها) وتكره (أولمعة بياض فى جنبه الأيسر) نقله ابن دريد . أكمل الشارح عبارة المؤلف الأولى بكلمة « وتكره » وردها إلى الجوهري ، ولم يغير رواية القاموس مع مخالفتها ما فى الصحاح . ثم أورد تفسير ابن سيده وجعله بين عبارات المؤلف ، وحافظ على نص الشطر الثانى منه « وهى دائرة الحزام تستحب » وتصرف فى الأول كى لا يقع فى التكرار . وحدث فى العبارة الثانية ما حدث فى الأولى : أكملها وأورد فى وسطها اسم / الليث مما يشعر بردها إليه وهى فى الحقيقة عنه ، وأخذها من التهذيب ، بدليل ٦٢٦ وجود بعض الخلاف . وتكرر الظاهرة مع العبارة الأخيرة : يكملها ويعزوها إلى ابن دريد .

وقال صاحب التاج : « (الهقعة (ثلاثة كواكب) نيرة قريب بعضها من بعض (فوق منكبي الجوزاء) كأنها (الأثافي) وهى من منازل القمر (إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف) ، قال ساجع العرب : إذا طلعت الهقعة ، تقوض الناس للقلعة ، ورجعوا إلى النجعة ، وأورست الفقعة ، وأردفتها الهنعة ، وهى رأس الجوزاء شبهت بهقعة الفرس ، وفى حديث ابن عباس [لمن] طلق ألفا : يكفيك منها هقعة الجوزاء : أى يكفيك من التطلاق ثلاث تطبيقات . والهقة غزيرة النوء »

اكتفى الزبيدي في هذه الفقرة بالإكمال ولفقه من الأزهرى عن الليث والجوهري وابن منظور عن ابن الأثير . وزاد التنبيه على أن الهقعة كثيرة النوء .

وقال أيضا : « (و) قال الفراء : (هقعه) بين أذنيه هقعا (كواه . و) قال ابن دريد : الهقاع (كغراب : الغفلة) تصيب الإنسان (من هم أو مرض و) قال غيره : الهقعة (كهزمة المكث من الاتكاء والاضطجاع بين القوم) وحكى ذلك الأموى فيمن حكاه ، ونقله الجوهري ، وأنكره شمر ، وصححه الأزهرى واستدل له من كلام العرب بما جاء بالقاف والكاف بما هو مذكور في التهذيب . نسب الزبيدي العبارة الأولى إلى قائلها مع تكميلها ، والثانية إلى ابن دريد مع تكملة تفسيرها ، وأورد موقف المراجع من العبارة الثالثة مختصرا وكان مفصلا في اللسان .

وقال : « (والهيعة كهينة حكاية وقع السيف) نقله الجوهري . زاد غيره في معركة القتال وقيل هو حكاية لصوت الضرب والوقع مطلقا (أو) هو (ضربك الشيء اليابس على اليابس) نحو الحديد (لتسمع صوته) قاله ابن دريد (أو أن تضرب بالحديد) هكذا هو في العباب والذي في الصحاح عن أبي عبيدة أن تضرب بالحد (من فوق) ومثله في اللسان وأنشد الجوهري للهلذلى وهو عبد مناف بن ريع :
 / فالطعن شغشغة والضرب هيعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا »

٦٢٧

نسب العبارة الأولى للجوهري وزاد عليها من الأزهرى وأورد التفسير الثانى من المحكم ونسب الثالث إلى ابن دريد وبين الخلاف فى الرابع بين العباب والصحاح واللسان مع نسبه إلى أبى عبيدة والاستشهاد ببيت من الشعر .

وقال أيضا : « (و) الهقع (ككتف الحريص) عن ابن عباد (و) قال أبو عبيد (هقعت الناقة كفرح) هقعا (فهى هقعة وهى التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة) وكذلك هكعت فهى هكعة (كهقعت) إذا بركت للفحل (و) حكى الأزهرى عن بعض الأعراب أنه قال : يقال (اهتقمه عرق سوء) واهتكمه واهتنعه واختضعه وارتكسه : إذا تعقله و (أقمده عن بلوغ الشرف والخير . و) قال ابن عباد : اهتقم (فلانا) إذا (صده ومنعه) . (و) قال غيره : اهتقم (الفحل الناقة) إذا (أبركها وتسداها) هكذا فى النسخ ومثله فى العباب وفى اللسان أبركها ثم تسدلها وعلاها . والاهتقم مسانة الفحل الناقة التى لم تضبع يقال سان الفحل الناقة حتى اهتقمها يتقوعها ثم يعيسها ، وتهقمت هى بركت (و) اهتقم (الحمى فلانا : تركته يوما فعادته وأثخنه . وكل ما عاودك فقد اهتقمك واهتقم لونه مجهولا) أى (تغير) من خوف أو فرح ، لا يجىء إلا بصيغة

ما لم يسم فاعله (وَتَهَقَّعَ) الرجل (تسفه و) يقال تهقّع فلان عينا وتترع وتطبخ بمعنى واحد أى (تكبر) قال رؤبة :

إذا امرؤ ذو سوء تهقعا أو قال أقوالا تقسود الخنعا
(و) قيل تهقّع (جاء بأمر فيح و) يقال تهقّع (القوم وردا) إذا (وردوا كلهم و) قال ابن عباد (تَهَقَّعَ مجهولا نكس) قال (وانهق) أى (جاع وخمص) .
أكمل التفسيرات وتعرض لاختلافات بعض النسخ وجلب بعض الشواهد ، واستعار من التهذيب بعض مترادفاته ، كل هذا زاده على القاموس .

وألحق بالمادة بعض زيادات أيضا تحت عنوان المستدرك قال : « وما يستدرك عليه : هَقَّعَ الفرس كعنى فهو مهقوع . قال الجوهري : ويقال إن المهقوع لا يسبق أبدا . وأنشد الليث :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليته وازداد حرا عجائها
وأنشد فى تركيب « نعط » وابتل فيها عجائها . فلما سمعوا هذا البيت ولم يروا قائله كرهوا ركوب المهقوع ، فأجابه مجيب :

وقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان
وتهقعت الضأن : استحرمت كلها وفرس هقّع ككف : مهقوع ، نقله الزمخشري . وهقعت الناقة : مثل تهقعت كما فى التكملة . وكل هذه المستدركات من المعاجم المعروفة ونسبها الزبيدي إلى أصحابها .

ويستتبط المرء من هذه المادة أن مرتضى الزبيدي رجع إلى التهذيب والمحكم وأساس البلاغة ولسان العرب والصحاح والعياب والتكملة والجمهرة ، وأفاد من الليث وابن عباد . الأول عن طريق المعاجم السابقة جميعها والثانى عن طريق العياب والتكملة إذ لم يذكرهما فى مراجعه . وقد أشار فى شرحه مقدمة الفيروز آبادى إلى أنه بحث كثيرا عن العياب فلم يظفر به ، ولكنه بعد هذا القول حصل عليه فضمه إلى ما ذكره من مراجع . وظهر أثر ذلك فى مادتنا هذه وفى ذكره بعض أصول المواد التى اقتبسها العياب من مقاييس ابن فارس وليست فى التكملة . وبرغم ذلك فالتكملة أكثر ظهورا عنده من العياب لأنه حصل عليها منذ زمن مبكر فيما يبدو . ويتمثل الجهد الذى بذله فيها فى تكملة التفسيرات ، وزيادة بعضها الآخر وبعض الصيغ ، وليست الزيادة كلها فى المستدرك فى آخر المادة بل فى جميع أنحاءها ، وفى جلب الشواهد والالتفات إلى الخلافات بين أقوال المعاجم التى يأخذ بعضها عن بعض مثل العياب والصحاح ولم يترك الزبيدي شيئا من القاموس أو الصحاح ، ولكنه ترك من المحكم

تفسير للهقعة لا يختلف عن التفسيرات الأخرى إلا فى العبارة ، وترك شرحه لبيتى / ٦٢٩ عبد مناف وكان اللسان ذكرهما ، وترك من التهذيب أسماء اللغوين والرواة ، واستطراده الطويل فى إبدال الكاف والقاف ردا على شمر ، وشرحه لأحد الشواهد الشعرية ، وكان اللسان أتى به . ونستطيع أن نقول إن الزبيدى لم يترك أمرا لغويا هاما فى هذه المراجع ، ولكنه كان يحافظ على عبارة القاموس الذى كان يتصرف فيما يقتبسه ولذلك لا تتفق عباراته مع عبارات أصوله فى اللفظ وإنما فى المعنى وحده . وكل هذه الظواهر رأيناها فى المادة السابقة ونراها فى جميع المواد على وجه التقريب .

من الجلى أن مرتضى الزبيدى ترسم خطأ أستاذه ابن الطيب فى جميع مراحل منهجه عدا أمرا واحدا هو حملته الشديدة على الفيروز آبادى فقد خفف من حدتها ولطفها كثيرا ، ولذلك حين نحاول التعرف على ما أجراه على القاموس نراه يتفق إلى حد كبير مع ما أجراه شيخه ، فجميع أعماله تجرى فى نهريين كبيرين نهر الإضافات ونهر النقد .

أما النهر الأول فيتألف من الروافد التى يتألف منها عند ابن الطيب تقريبا فالرافد الأول نهر متلاطم الأمواج بالزيادات من المواد والصيغ والمعانى . وكان هذا النهر يجرى فى مجريين أولهما فى أرجاء المادة كلها والثانى فى آخرها تحت عنوان « المستدرك » . أما المواد المستدركة فقليلة صغيرة بطبيعة الحال وتأتى فى « المستدرك » ذواما . وأمثالها ما جاء بعد (أدب) فى قوله : « وما يستدرك عليه أذرب قال ابن الأثير فى حديث أبى بكر رضى الله عنه : لتألن النوم على الصوف الأذربى كما يألن أحدكم النوم على حسك السعدان . الأذربى : منسوب إلى أذربيجان على غير قياس قال : هكذا يقوله العرب ، والقياس أن يقول أذرى بغير باء كما يقال فى النسب إلى رامهر مزارامى . قال : وهو مطرد فى النسب إلى الأسماء المركبة وذكره الصغانى » . وبعد أشب : « وما يستدرك عليه أيضا اصطب » ، فى النهاية لابن الأثير رأيت أبا هريرة وعليه إزار فيه علق وقد خيطه بالأصطبة قال : هى مُشاقَّة الكتان . والعلق : الخرق » / وهاتان المادتان موجودتان عند المؤلف فى (ذرب) و (صطب) . وقال بعد (بردزبه) « وما يستدرك برشوب : قرية من قرى مصر من إقليم المنوفية . برنوب : قرية من قراها من إقليم الغربية ذكرهما ابن الجيعان فى كتاب القوانين ، وفى التبصير : أبو نصر أحمد بن داود بن على بن سود ابن بيروته الماجرمى بالكسر وضم الراء وفتح الموحدة الثانية بعد الواو ، ذكره

المستغفرى وقال نزل بخارى وروى عن القطيعى . . وبعد جردب :
 « ومما يستدرك عليه الجرسب : الطويل ، عن الأصمعى ، كذا فى لسان العرب وقد
 أهمله الجوهري والصاغاني . قلت : وهو مقلوب الجسرب » وأما الصيغ والمعانى
 التى زادها فكان يزيد بها فى المجريين بين كلام المؤلف وفى المستدرك فى ختام
 المواد ولا يحتاج هذا النوع إلى أمثلة لظهوره فى أغلب المواد .
 ويكفى للدلالة على كثرة مستدركاته أن نقول إنه أدخل فى شرحه القسط الأعظم
 مما فى لسان العرب وفى بعض المراجع التى لم يلتفت إليها صاحبه ولا صاحب
 القاموس مثل أساس البلاغة للزمخشري ومفردات القرآن للراغب الأصبهاني فهو
 جدير بأن يطلق عليه « معجم العربية الأكبر » .

والرافد الثانى يعنى بإبانة المراجع التى استقى منها المؤلف مواد ، قال مثلاً فى
 « أثأ » التى اخترناها حين الكلام عن حاشية ابن الطيب : « (أثأ) بالمشاة الفوقية
 (كحمزة) أورده ابن برى فى الحواشى اسم (امرأة من) بنى (بكر بن وائل) ابن
 قاسط بن هنب بن أفصى بن عبد القيس وهى (أم قيس بن ضرار) قاتل المقدام .
 وحكاها أبو على فى التذكرة عن محمد بن حبيب « فأتى بما أورده شيخه وزاد فى إبانة
 نسبها ، كما زاد مرجعاً آخر للتفسير . وقال فى « شفرج » أيضاً : « (الشفارج
 كعلايط) نقله الجوهري عن يعقوب وهو (الطبق) يجعل (فيه الفيجات
 والكرجات) تقدم بيانها فارسى (معرب) وهو الذى يسميه الناس (يشبارج)
 بكسر الموحدة وسكون التحتية والشين وفتح الموحدة وبعدها ألف ، وكسر الراء
 وفتحها . وقد ذكره ابن الجوالقى فى كتاب المعرب وقال : هى ألوان اللحم فى
 الطبائع . وفى هامش / الصحاح : ووجدته فى كتاب المحيط : الشفاريح جمع
 الشفارج من الأطعمة » ، فأتى بما قاله شيخه وزاد ما فى المعرب وهامش الصحاح .
 والرافد الثالث يأتى بالروايات الأخرى فى التفسيرات أو خلافاً للفقهاء بصدده
 وما إلى ذلك ، قال الزيدى فى « أشأ » : « (الأشياء كسحاب) كذا صدر به
 القاضى فى المشارق ، وأبو على فى المملود ، والجوهري والصاغاني وغيرهم ،
 وضبطه ابن التلمسانى بالكسر وتبعه الخفاجى وهو مخالف للرواية (صفار النخل)
 كذا قاله القزاز فى جامع اللغة ، وقيل النخل عامة نقله ابن سيده فى المحكم
 فاختصر ما ذكره شيخه . ومن أمثله قوله فى « كبس » : « (و) من المجاز كبس
 (داره : هجم عليه واحتاط به) واقتصر ابن القطاع على الهجوم ، وزاد
 الزمخشري : وكبس نكيساً مثله أى اقتحم عليه » .

والرابع يعنى بالتوضيح والتكملة مثل قوله فى ثعلب : (كان غاوى بن عبد العزى) وقيل غاوى بن ظالم ، وقيل وقع ذلك للعباس بن مرداس ، وقيل لأبى ذر الغفارى وقد تقدم (سادنا) أى خادما (لصنم) هو سواع قاله أبو نعيم وكانت (لبنى سليم) ابن منصور بالضم القبيلة المعروفة . وهذا يؤكد أن القصة وقعت لأحد المسلمين (فبينما هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشندان) أى يعدوان (حتى تسنماه) علياه (فيألا عليه فقال) حيثئذ (البيت) المذكور آنفا . استدل المؤلف بهذه القصة على تخطئة الكسائى والجوهري ، والحديث ذكره البغوى فى معجمه وابن شاهين وغيرهما ، وهو مشروح فى دلائل النبوة لأبى نعيم الأصبهاني ونقله الدميرى فى حياة الحيوان . وقال الحافظ ابن ناصر : أخطأ الهروى فى تفسيره وصحف فى روايته ، وإنما الحديث فجاء ثعلبان — بالضم — وهو ذكر الثعالب اسم له ، مفرد لا مثنى ، وأهل اللغة يستشهدون بالبيت للفرق بين الذكر والأنثى كما قالوا الأفعوان ذكر الأفاعى ، والعُقربان ذكر العقارب ، وحكى الزمخشري عن الجاحظ أن الرواية فى البيت إنما هى بالضم على أنه ذكر الثعالب وصوبه الحافظ شرف الدين الديلمياطى وغيره من الحفاظ وردوا خلاف ذلك . قال / شيخنا : وبه تعلم أن قول المصنف الصواب غير الصواب ... (ولحق بالنبي ﷺ) عام الفتح (فقال) النبى ﷺ (ما اسمك ، فقال : غاوى بن عبد العزى ، فقال : بل أنت راشد بن عبد ربه) وعقد له على قومه . كذا فى التكملة وفى طبقات ابن سعد ، وقال ابن أبى حاتم سماه راشد ابن عبد الله « فأدخل ما جاء به أستاذه وزاد عليه كثيرا .

ويجربى الراشد الخامس بالشواهد على اختلاف أنواعها ، قال مثلاً فى « الألاء » : (الألاء كالعلاء) يمد (ويقصر) وقد سمع بهما (شجر) ورقة وحنله دباغ وهو حسن المنظر (مر) الطعم لا يزال أخضر شتاء وصيفا ، واحدته ألاءة بوزن ألاءة ، قال ابن عنمة يرثى بسطام بن قيس :

فخر على الألاءة لم يوسد كأن جبينه سيف صقيل

فعدل عن الشواهد التى ذكرها شيخه وعن نقده ، وقال فى (ثلب) : « الثلب (ككتف المتثل من الرماح) قال أبو العيال الهذلى :

وقد ظهر السوابغ فى هم والبيض واليَلَب

ومطررد من الخطى لا عار ولا ثلب

أكمل الشاهد وحذف شرحه .

وأنى بكثير من الأحاديث وخاصة التى كان يذكرها اللسان عن النهاية . قال فى

(غرب) : « (و) في الحديث أن الله يغض (الشيخ) الغريب هو الشديد السواد وجمعه غرايب أراد الذي لا يشيب . وفي (طرز) : « ومنه ما روى عن صفية أنها قالت لزوجات النبي ﷺ : من فيكن مثلي ؟ أي نبي ، وعمى نبي ، وزوجى نبي . وكان ﷺ علمها لتقول ذلك ، فقالت لها عائشة : ليس هذا من طرازك : أي من نفسك وفريحتك » .

واغترف من سجعات الأساس كأستاذة قال في « الأ » : « ومن سجعات الأساس طعم الألاء أحلى من المن ، وهو أمر من الألاء عند المن » فحذف الشرح / الموجود عند شيخه وقال في « أشأ » : « من سجعات الأساس ليس الإبل كالشاء ٦٣٣ ولا العيدان كالأشاء » وهو عند شيخه أيضا . ولكنه زاد على شيخه كثيرا منها . وتلاطم مياه الرافد الخامس باختلافات نسخ القاموس واختلافات أصوله من المعاجم مثل قوله « أكأ » : « (أكأ كمنع استوثق) غريمه (بالشهود) ثبت هذه المادة في أكثر النسخ المصححة وسقطت في بعض » وكذا ذكر شيخه . وفي « ثعلب » : « ثم إن قوله وأما أبو ثعلبة .. إلى قوله صحابي ، ثابت في نسختنا ، قال شيخنا وكذا في النسخة الطبلاوية والنسخ المغربية وكذا في غالب الأصول المشرقية وقد سقط في بعض الأصول » وقال في « عقص » : « (و) العقص (ككتف رمل منعقد) وفي بعض النسخ الصحاح منعقد ... (والعنقصة) بالفتح (كعكنكة وخبعنة) أي بالضم واختلفت نسخ الجمهرة ففى بعضها بالقاف في موضعين وفي بعضها الأولى قاف والثانية فاء ومثله فى التكملة مجودا وفى بعضها الأولى فاء والثانية قاف ، ومثله فى اللسان » وأمثال ذلك كثيرة .

وأخيرا جدول تسيل فيه زيادات لضبط الألفاظ التى يفسرها مثل قوله فى « أبز » « أبز الظبي بأبز » من حد ضرب (أبزا) بالفتح (وأبوزا) بالضم ... (وظبى وظبية أبز وأباز وأبوز) كنصر وشداد وصبور ... (و) يقال (نجية أبوز) كصبور « وفى نكظ : « (النكظ محرركة الجهد) كما فى العباب (والعجلة) كما فى الصحاح (كالنكظ) بالفتح » .

وأقام نقده على عدة ما أخذ رآها فى القاموس منها ما يتعلق بمنهجه ومنها ما يتعلق بالمواد وتفسيرها . أما ما يتعلق بمنهجه فقد ذهب إلى أنه أدخل بكثير من خطوات هذا المنهج الذى حدده فى مقدمته . وأهم هذه الخطوات إخلاله بالطريقة التى رسمها لنفسه فى ذكر المؤنث وتمييز المعتل الواوى من الياثى . ومن أمثلة هذا الإخلال قوله فى تجب : « (التجاب ككتاب) ... (ما أذيب مرة من حجارة القضة وقد بقى فيه

٦٣٤ / منها) أى الفضة (والقطعة) منه (تجابه) هذا نص ابن سيده فى المحكم، وقد خالف قاعدته هنا فى ذكره الواحد بهاء « وفى عم : » (وهى عمه) قد خالف هنا اصطلاحه فى ذكر الأثنى « وفى بنى : » لم يشر على هذا الحرف بياء أو بواو [طبقا لمقتضى منهجه] وهى يائية وكأنه سها عنه أو لاختلاف فيه كما سيأتى بيانه « وفى جيمى « (الجماء و) الجماعة (بهاء) .. ولم يشر له المصنف بواو أو بياء . وقال ابن سيده هو من ذوات الياء لأن انقلاب الألف عن الياء طرفا أكثر من انقلابها عن الواو فإما سقطت إشارة الياء بالأحمر من النسخ أو هو قصور من المصنف « وعلق على تعليم المصنف لمادة « رنا » بالياء بقوله : « كذا فى النسخ والصواب أن الحرف واوى « وإشارات مرتضى الزبيدى إلى خلل المعتل أكثر من إشاراته إلى المؤنث . ونضع فيما أخذه الزبيدى على المؤلف ونعده إخلالا بمنهجه ، خطأه فى وضع بعض المواد والألفاظ . ومثل ذلك قوله فى أكأ : « (أبو زيد أكأ إكاعة) إلى آخرها هكذا وجد فى بعض النسخ والصواب أن محله فصل الكاف من هذا الباب لأن وزن أكأ إكاعة (كإجابة وإكاء) كإقام ، فعرف أن الهزرة الأولى زائدة للتعدية والنقل كهزرة أقام وأجاب ، وقد ذكره المصنف هناك على الأصل وهو الصحيح . وفى روش : « (وجمل راش كثير) الزبب وهو كثرة (الشعر فى الأذن) ... ثم إن قوله وجمل إلى آخره حقه أن يذكر فى ريش لأن ألفه متقلبة عن ياء كما ذكره غير واحد من الأئمة هناك كالجوهري وصاحب اللسان « وقد رأينا خلطه بين المعتل الواوى واليائى وقد خلط أيضا فى المهموز الآخر والمعتلة .

ونعد من إخلاله بمنهجه إشكال ضبطه وخطأه فيه وإهماله ، وقد نبه الزبيدى إلى أشياء من ذلك مثل ما جاء فى لمأ : « (والتمى لونه تغير) كالتمع أى مينا للمفعول فكان ينبغى للمصنف ضبطه على عادته . وحكى بعضهم التما كالتمع « وربما كانت الرواية الأخيرة سبب عدم ضبطه . وقال فى محز : « (محز الجارية كمنع محزا ومحازا) ظاهره أنها بالفتح والصواب فى الثانى الكسر : نكحها » .

٦٣٥ / ونبه الزبيدى أيضا على المواضع التى خالف فيها الفيروز آبادى الجوهري بدون إشارة منه إلى ذلك وفقا لما يقتضيه منهجه مثال ذلك قوله فى شأ : « (والشئوة) مندود ومقصور (المتقزز) بالقاف والزايين على صيغة اسم الفاعل وفى بعض النسخ المتعزز بالعين وهو تصحيف (والتقزز) من الشئ هو التناطس والتباعد عن الأدناس وإدامة التطهر ورجل فيه شئوة وشئوة أى تقزز فهو مرة صفة ومرة اسم وغفل المؤلف هنا عن توهيمه للجوهري حيث اقتصر على معنى الصفة « . وفى

تألب : « (وهذا موضع ذكره) لا فى حرف الهمزة كما فعله الجوهري تبعاً للصاغاني وغيره مع أنه لم ينبه فى حرف الهمزة وتبعه ساكتا عليه وهو عجيب ، وأمثال هذا التنبيه كثيرة .

ويتصل بالنوع السابق تنبيهه على المواضع التى وهم الفيروز آبادي الجوهري فيها دون وجه حق أو مع اتباعه له فيها مثل قوله فى زأراً : « (قدر زؤازئة كعلابطة) زؤؤئة مثل (علبطة) بالهمز فيهما .. هذا محل ذكره لأنه مهموز .. (وذكره فى المعتل وهم للجوهري) وهذا الذى ذكروهما هو المنقول عن الأصمعي وشيوخه والمؤلف تبع ابن سيده فى المحكم حيث ذكره فى المهموز ، وفى فرع : « الفرع (المال الطائل المعد . وهم الجوهري فحركه) قلت لم يضبطه الجوهري بالتحريك وإنما ذكره بعد قوله وفى الحديث لا فرع ، ثم قال والفرع أيضا ففهم أنه محرك ... ثم إن المصنف قلد الصاغاني فى توهيمه الجوهري فى ذكره محركا والصواب ما ذهب إليه الجوهري تبعاً لغيره من الأئمة ، وفى صياً : « (الصائة) اسم (للقدى يخرج عقب الولادة) من رحم الشاة أفردها المصنف بالترجمة وكتبها بالحمزة كأنها من زيادته على الجوهري وهو غير صحيح ، وكثيراً ما نبه الزبيدي على كتابة الفيروز آبادي المواد بالحمزة على الرغم من وجودها فى الصحاح وعلى توهيمه الجوهري فى شيء ومتابعته له وخاصة فى الألفاظ المهموزة الآخر والمعتلة ذلك الحرف .

ونقده فى بعض مواده بالتصحيف مثل قوله فى تب : « (التوب كالتور ... ما انطوت عليه الأضلاع) كالصدر والقلب نقله الصاغاني قلت والصحيح فى المعنى الأخير أنه البتوت بالتاءين آخره وقد تصحف عليه وقلده المصنف ، وفى رهش « (الرهيش) كأمير كذا فى سائر النسخ والصواب كما فى العين الرهش محركة ، / وفى صفى : « (صفى كرضى ... صفيا) هكذا فى النسخ والصواب صفا كما ٦٣٦ هو نص الصحاح والمحكم .

وكان فى التفسير أيضا بعض تصحيقات نبه عليها . مثالها ما جاء فى أرب : « (الإرب بالكسر) والسكون هو (الدهاء ... والتكر) هكذا فى النسخ بالنون مضمومة والذى فى لسان العرب وغيره من الأمهات اللغوية المكر بالميم ، وفى دوس : « الدوس (ابن عدنان بن عبد الله) هكذا فى سائر الأصول وصوابه عُذنان بالضم والتاء المثناة ، وهذا النوع من النقد كثير عند الزبيدي ولكن الأول منه — أى تصحيف المواد — أكثر من الثانى (تصحيف التفسير) .

ونقد الشارح تفسيرات القاموس من عدة أوجه ، بالإضافة إلى التصحيح وأخطر هذه الأوجه الخطأ والتناقض وعدم معرفته ومخالفته الجمهور ، وهاك الأمثلة . قال فى روش : « (الروش) أهمله الجوهري وقال ابن الأعرابي هو (الأكل الكثير) والروش أيضا (الأكل القليل ضد) قلت هذا خطأ عظيم وقع فيه المصنف فإن الذى نقله ثعلب عن ابن الأعرابي أن الروش الأكل الكثير والورش الأكل القليل فهو ذكر الروش ومقلوبه فليتبينه لذلك » .

وفى دمقس : « الدمقس كهزبر الإبريسم أو القز) وقد سبق فى « قز » أن القز هو الإبريسم وهنا غير بينهما . وذكر الفيروز آبادى أول فى « أل » ثم فى « وول » فعلق عليه الزيدى قائلا : « (الأول) أهمله الجوهري والجماعة هنا وذكره فى « أل » (هنا موضعه) قد (ذكر فى « أل ») وحيث إنه وافقهم فلا معنى للاستدراك وكأنه أشار به إلى ما ذهب إليه بعضهم من أن أصله وول » .

وقال فى فتأ : « قالوا تالله (فتأ تذكر يوسف ... أى ما فتأ) كذا فى سائر النسخ والصواب لا فتأ كما قدره جميع النحاة والمفسرين ولا اعتبار بما قدره المصنف وإن تبع فيه كثيرا من اللغويين لأنه غفلة قاله شيخنا » وفى جبي : « (جبي الخراج) والمال والحوض (كرمى) وفى بعض النسخ كرمى وهو مخالف لأصول اللغة » ونبه / الزيدى على بعض أخطاء المؤلف فى انفعال وأراد تعليلها قال فى نمس : « (وأنمس) الرجل (كافعل) أى (استر) قال الجوهري وهو انفعال ، وإنما وزنه المصنف باقتل ليرينا تشديد النون لا أنه من باب الافتعال ، فتأمل » .

٦٣٧

والأوجه الأخرى التى نقدها الزيدى فى تفسيرات المؤلف هى سوء التفسير وسوء التعبير والعرض والاضطراب والتكرار . وأمثلة ذلك نراها فى « أبى » « أبى الشئ ... كرهه » قال شيخنا فسر الإباء هنا بالكراهة وفسر الكراهة فيما مضى بالإباء على عادته وكثير يفرقون بينهما فيقولون الإباء هو الامتناع عن الشئ والكراهية له بغضه وعدم ملامته ، وفى ملأ : « (ملأه) أى الشئ (كمنع) يملؤه (ملأ وملأة وملأة) أى (بالفتح والكسر وملأة تملكه فامتلاً وتملاً) فى العبارة لف ونشر وذلك أن امتلاً مطاوع ملأه وملكه بالفتح والكسر وتملاً مطاوع ملأه وملكه بالفتح والكسر وتملاً مطاوع ملأه كعلمه فتعلم » وفى « سخا » : « وبما ذكرنا ظهر لك أن سياق المصنف مشوش غير محيط والمستمد منه لا يخلو عن تخييط » وفى عرض : « العرض (خلاف الطول) ... وقد فرق المصنف هذا الحرف فى ثلاثة مواضع

فذكر الفعل مع مصدره آنفا وذكر الاسم هنا وذكر العراض فيما بعد ... « وفي فرط : » وبما سردنا يظهر لك ما في عبارة المصنف من القصور فتأمله ... (و) قال ابن الأعرابي : أفرط إذا أرسل رسولا (مجردا (خاصا في حوائجه) قلت : وهو معنى واحد فرقه المصنف في ثلاثة مواضع فرط وفرط وأفرط ، ولو قال كَفَرَط وأفرط كان فيه غناء عن هذا التطويل مع أن الأول فيه نظر « وفي « عرض » : العروض (الغيم) هكذا في الأصول بالياء التحتية (و) هو مع قوله (السحاب) عطف مرادف أو هو تكرار ... (وعرض) الرجل (أتى العروض) أى مكة والمدينة واليمن وما حولهن وهذا بعينه قد تقدم للمصنف قريبا فهو تكرار ... (و) العَرَض (الجيش) الضخم (وتفتح) وهذا قد تقدم بعينه في كلام فهو تكرار .

وهناك نقود أخرى لتفسيراته كانت البذور التي نماها أحمد فارس الشدياق وألف / كتابه من عصارتها ، وبرغم ذلك كله كان الزيدى لطيفا مع الفيروز آبادى وكثيرا ما نقد شيخه ابن الطيب بسببه وحمل عليه لينخف من حدة هجماته عليه . وأمثلة ذلك كثيرة منتشرة في الكتاب كله ومنها ما جاء في ترب : قبل التَّرب (من وُلد معك) وأكثر ما يكون ذلك في المؤنث (و) يقال (هى تربي) وتربها وهما تربان والجمع أتراب وغلط شيخنا فضبطه تربي بالقصر وقال على خلاف القياس ... وقال أيضا فيما بعد على أن هذا اللفظ من أفرادها لا يعلم لأحد من اللغويين ولا في كلام أحد من العرب نقل انتهى . وهذا الكلام عجيب من شيخنا وغفلة وقصور .

وفي جبي « (جبي) ... مثل (سمى) يجبيه ويجباه قال شيخنا هذه لا تعرف ولا موجب للفتح لاتقاء حرف الحلق في العين واللام قلت هذه اللغة حكاها سيويه وهي عنده ضعيفة وقال ابن الأعرابي جبي يجبي مما جاء نادرا كأبي كأيى وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ وهذا يهدأ واقتصر الجوهري على الأولى . ومن الطبيعي أنه كان يوافق نقد شيخه في المواضع التي يرى الحق معه فيها وهي كثيرة أيضا قال في وبأ مثلا « (الوبأ محركة) بالقصر والمد والهمزة يهمز ولا يهمز .. (ج) أى المقصور والمهموز (أو باء) كسب وأسباب (ويمد) مع الهمز وحيث (ج أو بية) كهواء وأهوية ونقل شيخنا عن بعضهم أن المقصور بلا همز يجمع على أو بية والمهموز على أو باء قال هذه التفرقة غير مسموعة سمعا ولا جارية على القياس قلت هو كما قال « وقد يتابع شيخه ولكن ينكر عبارته الشديدة مثل ما جاء في تيأب « (والتوأبانيان) .. سيأتى (فى وأب) بناء على أن التاء زائدة ... (ووهم الجوهري) فذكره هنا بناء على أنه بوزن صيقل أو جوهر هكذا

قال الصغاني ، والعجب من المؤلف أحاله في وأب ولم يتعرض له هناك إما قصورا أو غفلة وقد أقام عليه النكير شيخنا وجلب عليه رجل الكلام وخيله من هنا وهنا .
ظواهر :

من الطبيعي — حين نحاول التعرف على الظواهر البارزة في تاج العروس —
٦٣٩ / أن نجد فيه ما كان في أصله القاموس المحيط أو أكثره ، وحقا نجد فيه الانتظام والاستقصاء والعناية بالأعلام وخاصة المحدثين والفقهاء منهم ، والتوسع في إيراد أسماء الأماكن والإكثار من إيراد الفوائد الطبية والمصطلحات العلمية والدقة في الضبط والالتفات إلى الغريب والمولد والأعجمي من الألفاظ ولكننا بطبيعة الحال لا نجد فيه جميع الظواهر التي تمت إلى الاختصار الذي التزمه صاحب القاموس وأظن أننا أغنياء عن التمثيل لهذه الظواهر اكتفاء بما مر منها في أثناء الكلام عن القاموس .

الأعلام والأماكن :

ولكن هذه الظواهر لم تبق على حالها في الكتابين ولم تستأثر بالتاج كما استأثرت بالقاموس فقد زاحمتها ظواهر جديدة ونالها هي نفسها بعض التغيرات . وترجع هذه التغيرات إلى الزيادات التي أضافها الشارح وتصفح بأجلى صورة في الأعلام وأسماء الأماكن فقد زاد فيهما الزبيدي زيادة كبيرة ، قال مثلاً في مادة (عنز) : « وفاته عنزة بن عمرو بن أفصى بن حارثة الخزاعي ذكره الصاغاني ... ومما يستدرك عليه .. العنز قبيلة من هوازن وفيهم يقول :

وقاتلت العنز نصف النها ر ثم تولت مع الصادر
والعنز أكمة بعينها وبه فسر قول الشاعر :

* وكانت بيوم العنز صادت فؤاده *

كانوا نزلوا عليها فكان لهم بها حديث ... وعنز اسم رجل ، وكذلك عناز بالكسر وعنزة قبيلة وأعزاز بلد بين حمص والساحل والعنز فرس أبي عمرو بن سنان ابن محارب من عبد القيس وفيه يقول :

دلفئت له بصدر العنز لما تحامته الفوارس والرجال
عنازة بالضم اسم ماء قال الأخطل :
رعى عنازة حتى صرَّ جندبها وذعدع المال يوم تالغ يقر

وعناز بن مدلل الضير عن أبي بكر الطرثي مات سنة ٥٣٨ هـ ومن أهم / الخصائص ٦٤٠
التي تفرد هذه الظاهرة عن مثيلاتها في المعاجم الأخرى العناية بأسماء الأماكن
المصرية فقد اجتمع في التاج ثلاثة علماء عنوا بالمدن والقرى المصرية هم الصاغانى
والفيروز آبادى والزبيدى . والأخيران أقاما فى مصر مدة من حياتهما . وكان من
ثمرة هذه الجهود أن ظهرت أسماء معظم القرى المصرية لا المدن المشهورة وحدها
فى التاج . وهاك مثالا لذلك من مادة طموه (طموية) كعموية (قريتان بمصر)
إحدهما بالمرتاحة ... (بو) طمية (ع على نيل مصر) وهى قرية من أعمال الفيوم
الآن ... وطمًا بالكسر قرية من أعمال أسيوط وقد وردتها ... وطموة قرية بجيزة
مصر . ونرى من هذه العبارة أن الزبيدى رأى بعض هذه المواضع وزارها .

المجاز :

أما الظواهر الجديدة التى أتت على يد مرتضى الزبيدى فيبرز منها ثلاث : أولها
المعانى المجازية فقد عنى بإبرازها والتنبيه عليها عناية شديدة لم نر مثلها فى معجم
عام آخر . وكان من آثار هذه العناية نهله من أساس البلاغة نهلا . ولعل السبب فى
ذلك نقد شيخه ابن الطيب الفيروز آبادى لعدم تمييزه المعانى الحقيقية من المجازية
كما رأينا . وهاك ما جاء فى مادة واحدة مثالا لهذه الظاهرة قال فى مادة (رفع) :
(و) من المجاز : قال الأصمعى : رفع (القوم) فهم رافعون إذا (صعدوا فى
البلاد) ... (و) من المجاز رفعوا (الزرع) أى (حملوه بعد الحصاد إلى البيدر)
كما فى الصحاح ... (و) قوله تعالى : (و) فرش مرفوعة أى بعضها فوق بعض ..
أو مقربة لهم ومنه رفعته إلى السلطان رفعا بالضم (نقله الجوهري أيضا ، وهو
مجاز ... وفى الأساس رفعت الناقة لبنها وناقة رافع لم يدر وهو مجاز ... (و) قال
الليث : (برق رافع) أى (ساطع) ونقله الجوهري أيضا وهو مجاز ... (و) من
المجاز الرفاعة (شدة الصوت) ... وارتفع (قدره فهو رفيع) والأنثى رفيعة وهو
مجاز ... (و) من المجاز (رافعه إلى الحاكم) مرافعة قدمه إليه ليحاكمه
(وشكاه) ... (و) من / المجاز (رافعى) فلان (وخافضى) فلم أفعل أى
(داورنى كل مداورة) ... ومما يستدرك عليه ... الرفيعة القصة يبلغها الرجل ...
وهو مجاز ... ورفع القرآن على السلطان أى تأوله ورأى به الخروج عليه ، وهو
مجاز ومرفوع الدابة خلاف موضوعها ... وهو غلّو دون الحضر نقله الجوهري
والصغاني والزمخشري وهو مجاز ... ورفع السراب الشخص يرفعه رفعا زها وهو

مجاز ... ويقال للداخل ارتفع أى تقدم وهو مجاز وليس من الارتفاع الذى هو بمعنى العلو ... ويقال : هو لا يرفع العصا عن عاتقه هو كناية عن كثرة الأسفار أو عبارة عن التأديب والضرب ... ورفعت الرجل نميته ونسبته ومنه رفع الحديث إلى النبى ﷺ وهو رفاع كشداد من ذلك وهو مجاز ورفعه فى خزائنه وصندوقه نجباء وثوب رفيع ومرتفع السعر وانحط وترفع الضحى ، وترفع عن كذا ... وكلام مرفوع أى جهير ... ورفعت له غاية فسما لها ، ودخلت إليه فلم يرفع لى رأسا ، ورفعوا إلى عيونهم ، وكل ذلك من المجاز « ومن الطبيعى أن ليس المجاز بهذه الكثرة فى المواد الأخرى .

العامية :

وثانيهما اللهجة العامية فقد التفت إليها من آن لآخر وأعطانا آثارا منها تصور نواحى من اللهجة المصرية فى غالب المواضع والعاميات الأخرى فى بعضها . وهاك بعض الأمثلة قال فى (زبط) : « ومما يستدرك عليه ... أبو زبط محرقة من كنانهم وقد زرت بالصعيد رجلا يسمى محمدا ويكنى أبا زبط وله كرامات ودفن بالكلج » . وفى زلط : « ومما يستدرك عليه الزلط محرقة الحصى الصغار مثل حصى الجمرات ويشبه بها الفول إذا لم يدش وهى عامية وكذا قولهم : زلط اللقمة زلطا إذا ابتلعها من غير مضغ والمزلطة المزلقة أو موضع الحصى الصغار ... وفى (صنط) : « (الصنط) أهمله الجوهري وصاحب اللسان وهو (القِرْط) هكذا تنطق به أهل مصر وهى (لغة فى السنط) بالسين » . وفى نط : « وقول العامة نَطَّيت أصله نططت إذا قفز / فى هوة من الأرض » ووهبت له هذه الظاهرة مع اجتماع المعرفة بالأماكن والبلدان المصرية وألفته لها ، صبغة مصرية ظاهرة .

٦٤٢

الأصول :

الظاهرة الثالثة جديدة قديمة ، جديدة لأنها لم تكن فى القاموس ، وقديمة لأنها كانت فى الأصل الأول العباب ، وكان هذا أخذها من المقاييس ، تلك الظاهرة الالتفات إلى دلالة التراكيب أو بعبارة ابن فارس أصول المواد ومقاييسها . وقد ضاعت هذه الظاهرة من القاموس لاختصاره الذى حدا به إلى حذف هذه الدلالات فلما رجع الزبيدى إلى العباب فى شرحه أرجعها ثانية إلى مكانتها فحلت كتابه بهذه الظاهرة . وهذا بعض أمثلتها ، قال فى « بسأ » : « وفى العباب التركيب يدل على الأنس بالشيء » . وفى « بكأ » : « وفى العباب التركيب يدل على نقصان الشيء

وقلته . وفى « بها » : « والتركيب يدل على الأس » .
 مآخذ :

المآخذ التى تؤخذ على تاج العروس ، ترجع فى معظمها إلى المنهج الذى التزمه وهو محافظته كل المحافظة على عبارة القاموس مهما كان ما فيها ، فقد نقدت هذه العبارة نقدا شديدا رأيناه فى حينه ، وانتقلت هذه المآخذ من الأصل إلى الشرح أو بعضها ، أما المآخذ التى ترجع إلى إخلاله بالمنهج والاختصار والقصور فقد برئ منها التاج بطبيعة الحال . ولكنه وصم بالمآخذ مثل التصحيف والخطأ والتكرار والاضطراب ، والخطأ فى وضع بعض المواد والألفاظ وعدم الدقة فى التعبير والتصرف فى الاقتباسات تبعا للمؤلف مع نسبتها إلى أصحابها . حقا به الزيدى على كثير من هذه المآخذ ولكنه اضططر إلى ارتكابها أولا ليورد عبارة المؤلف ثم نه عليها ، ولو لم يلتزم خطة المؤلف وعبارته لتخلص منها جملة .

٦٤٣ / واشترك التاج مع القاموس فى الإكثار من الفوائد الطبية والأعلام والمصطلحات التى أخذها بعض الناس على القاموس وعدوها تطفلا من المعاجم على علوم أخرى ؛ والحق أن التاج قريب من دوائر المعارف .

وكان من آثار وضع شرحه بين كلام المؤلف أن السياق ظهر غريبا غير مترابط فى بعض المواضع ، ومن آثار تفريقه مستدركاته بين موضعين : فى المستدرك فى ختام المواد وفيما بين كلام المؤلف أن تشتت المشتقات والمعانى المشتركة ، وأن زاد الاضطراب الداخلى للمواد .

ولكننا — برغم هذا النقد وغيره — نعد تاج العروس تاجا للمعاجم فهو أصح وأكبر وأشمل معجم ؛ أصح معجم لأنه اطلع على أكثر المعاجم القديمة الأمهات ونظر فى نفود أصحابها كل منهم لأخيه فأفاد منها كل الفائدة . وأكبر معجم إذ طبع فى عشرة أجزاء يبلغ الواحد منها حوالى ٥٥٠ صفحة من القطع الكبير وأشمل معجم لأنه احتوى على ما جاء فى أكبر المعاجم العربية المحكم والعياب واللسان . أما الأول فمده بما فى العين والجمهرة ، ومده الثانى بما فى الصحاح والعين والتهذيب والمجمل والمقاييس والمحيط ، ومده الأخير بما فى المحكم والتهذيب والصحاح وخواشى ابن برى والنهاية . وقد رجع إلى هذه الأصول نفسها ما أمكنه ذلك . واحتوى على ما لم يأت به أكبر المعاجم العربية من فوائد مختلفة استقاها من مراجعه المتعددة المناهى التى ذكرها فى مقدمته . وبرغم ذلك نحترس ونقول إنه لم يحتو

على جميع ما فى اللغة فهناك بعض المعاجم التى لم يطلع عليها وأهمها البارخ للقالى ،
وهناك ألفاظ وجدت فى أشعار العرب ولم توجد فيه ، ومثالها ما جاء فى الفهرس
الملحق بالمفضليات التى حققها ونشرها الأستاذ عبد السلام محمد هارون . وهناك
ألفاظ فى اللسان قليلة أهملها الزبيدى وهناك ألفاظ أتى بها الزبيدى فى تضاعيف
شروحه وأهملها فى موادها (١) . ولكنه — برغم هذا النقص — يفوق اللسان كثيرا ،
وهو المعجم الذى يليه مباشرة فى الشمول والكثرة . والسبب فى ذلك أن ابن منظور
ضيق على نفسه / فالتزم أصوله الخمسة ولم يتعدها إلى غيرها أما الزبيدى فأطلق لنفسه ٦٤٤
العنان وأرخاه إلى مداه فصال وجال بين المعاجم والكتب اللغوية وغير اللغوية .
ونظرة سريعة نرددها بين التاج واللسان تبين لنا الصفات التى تميز كلا منهما ،
فالتاج يمتاز بكثرة المواد والأعلام والفوائد الطيبة والمصطلحات والعناية بالمجاز
والضبط والالتفات إلى اللهجات العامية ودلالات التراكيب والروح المصرى .
ولا يظهر كل ذلك عند ابن منظور حتى الروح المصرى ، وهو مصرى ، وسبب ذلك
تقيده بأصوله الخمسة وهم غير مصريين ما عدا ابن برى .

(١) انظر مقالى « فائت التاج » فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

الفصل السادس

كتاب المعيار

لميرزا محمد علي الشيرازي

في عصر يوم الثلاثاء لاثنتين بقينا من شهر ذي القعدة الحرام من شهور سنة ثلاث وسبعين ومئتين بعد الألف من الهجرة ، أنجز ميرزا محمد علي محمد صادق الشيرازي معجمه المسمى « معيار اللغة » الذي طبع فيما بين عامي ١٣١١ — ١٣١٤ هـ في مجلدين كبيرين .

وكان ما دفعه إلى تأليفه استدراك بعض الأخطاء التي وقع فيها من قبله من أصحاب المعاجم قال في مقدمته : « أمرني [الحاج محمد كريم خان] أن أكتب كتابا في هذا الفن الشريف ناهجا منهج التوضيح وحسن التأليف وسبب ذلك أمور منها — وهو أعظمها — أن القوم قد سلكوا مسلك الإهمال في مقام البيان واقتصروا في جل ما كتبوا في هذا الفن على الإعراب والأشكال دون ذكر الأوزان ووقعت كتبهم بأيدي المستنسخين الغير المطلعين من العرب والعجم فحصل فيها الزيادة والنقصان .. ولكنني لم أقصر على ذكر الأوزان فضلا عن الاقتصار على الإعراب بل عقدت فصلا في المقدمة وأوردت فيه كل ما وزنت به من أول الكتاب إلى آخره ، وينت حروفها وإعرابها كيما إن وقع في أثناء الكتاب زيادة ونقصان أو تصحيف رجعوا إليها وصححوها » وليس هذا الضبط بجديد فقد قام به من قبله القالي والفيروز آبادي وغيرهما ، وجعل لمعجمه مثل هذه المقدمة أكثر أصحاب كتب الأبنية ولا سيما الفارابي ولكنه التزمه أكثر من غيره .

وقال : « ومنها تفسير اللفظ المعروف بالخفي وغير المعروف كقول بعضهم سبح / في الماء أي عام ... وأمثال ذلك والصواب أن يقال سبح في الماء معروف ، وعام في الماء : أي سبح » ويبدو أن المؤلف نسي أن المعرفة والخفاء أمران نسيان فالمعروف في إقليم قد يكون خفيا في آخر ، فعام التي عابها أشهر عندنا في مصر من سبح ، وربما تأثر مجد الدين الفيروز آبادي بمصر في هذا اللفظ فإني أظن أنه المقصود بهذا المثال .

قال : « ومنها تعبير [أى تفسير] لفظ بلفظ على سبيل الدور كقوله العودة : الرقية ، والرقية العودة ، وكتاتهما مجهولتان عند الأكثرين وأمثال ذلك .

ومنها تعبير لفظة غير معروفة بلفظة غير معروفة أخرى لا على سبيل الدور كقوله الحشربة الحشمة وهي الدائرة وسط الشفة العليا .

ومنها الإتيان بالألفاظ غير معروفة الأوزان والحروف جدا والوزن بها في كتبهم مثلا رجل وعضد معروفان عند الأكثر وزنا وحروفها معلومة وقد تركوهما وقالوا في مقام الإتيان بالوزن كندس .

ومنها تعبير لفظ غير معلوم بلفظ غير معلوم آخر ، ومع ذلك لم يذكره في محله أصلا وأمثال ذلك في كتبهم كثير لا سيما في القاموس .

ومنها تعبير اللفظ على سبيل اللغز والمعنى كقول صاحب القاموس في تفسير باظ يوظا بالموحدة والطاء المعجمة من باب قال قذف أرون أبي عمير في المهبل وقذف بالقاف والذال المعجمة والفاء من باب ضرب أى رمى والأرون بالهمزة والراء المهملة والنون كصبور ماء الفحل والمنى وأبو عمير بالمهملتين والميم بينهما كزبير كنية الذكر ، والمهبل بالهاء والموحدة واللام كمجلس الرحم أو فمها أو مسلك الذكر منها .. وما أدري كيف يستقيم أمثال ذلك في كتاب اللغة الذى يريد الطالب مطلوبه منه فى غاية التعجيل ويروم مقصوده منه فى نهاية التوضيح والترتيل .

ومنها اختصار البيان فى تفسير الألفاظ والكلام بحيث يصير مخلا لفهم المعنى المراد ويستغلق على أكثر الأفهام لا سيما صاحب القاموس فى هذا الفن فإنه بصنيعة هذا / قد أغلق على الأفهام أبواب المقال وضيق على الأحلام العرصة والمجال زعما منه أنه خلص كتب القوم ولخصها كما أشار إليه فى آخر كتابه .

ومنها إيرادهم كثيرا من اللغات فى موضعها وكان يعسر على الطالب وجدانها فأوردتها فى موضعها وأشرت فى المواضع التى أوردوها ليست بمواضعها .

وذكر المؤلف فى مقدمته المراجع التى اعتمد عليها فى كتابه وهى المصباح المنير والصحاح والنهاية لابن الأثير ومجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفى والقاموس المحيط وأوقيانوس فى ترجمة شرح القاموس لمحمد مرتضى الحسينى الزبيدى بالتركية وترجمان اللغة لمحمد يحيى بن محمد شفيح القزوينى فى ترجمة القاموس بالفارسية وصراح اللغة لأبى الفضل محمد بن عمر بن خالد ومغنى اللبيب لابن هشام والتبصرة فى كليات علم الصرف لأحد شيوخه وتدل المراجع الفارسية والتركية — فيما تدل — على عجمة هذا المؤلف الذى يؤلف معجما فى العربية .

وارتضى فى الترتيب أكثر خطوات منهج الفيروز آبادى قال : « بينت حروفه وربما وزنه أيضا كيلا يتصحف فى طى الكتاب باستنساخ الكتاب وجعلت علامة الجمع والجنس ج وجمع الجمع جج وجمع جمع الجمع ججج والمعروف م والمعنى الشرعى ش ... وميزت بين الواو والياء من المعتلات اللام وعقدت لكل واحدة منهما بابا على حدة وبيتها بلا إغلاق ولا إبهام وهو من مشكلات هذا الفن جدا ومن معضلات هذا العلم عدا » .

أما بقية خطوات المنهج فقال عنها : « اعلم أنه كلما أمكننى أن أعبر عن اللغات بأوضح مما عبروا وأبين مما قرروا عبرت وبيت وكل ما لم يمكنى أوردته كما عبروه بلفظه ... ومن بدائع ما ألفت أنه قد أوردت الحروف المفردة من العوامل وغيرها مما كان محتاجا إليه فى أوائل الأبواب وذكرت وبيت جميع شقوقها (يريد مشتقاتها) ومعانيها كالشمس منكشفة عن الجلباب ... ونأيت بجانبى عن ذكر الغلطات وإيراد التوهيمات لأن السهو والنسيان مقسومان بين البريات سوى المعصومين عليهم صلوات / المصلين إلا قليلا جرتنى إليه ضرورة التبيين وجعلت اللغات فى أوائل السطور استغناء عن كتبها فى هامش الكتاب » ويدنو أن المؤلف كان يقصد بهذا الكلام كله الفيروز آبادى .

٦٤٨

وفى حقيقة الأمر أننا إذا عارضنا المعيار بالقاموس وجدنا الأول نسخة منقحة مزيدة من الثانى . أما التنقيح فلا أعنى به التهذيب والتحسين وإنما مجرد التغيير فقد التزم مؤلف المعيار بإيراد ما أتى به الفيروز آبادى فى مواده بعبارته فى الغالب مع التغييرات الآتية : قلب المادة رأسا على عقب بتقديم آخرها حيناً أو وسطها حيناً آخر وتغيير مواضع الألفاظ فيها بدون سبب معلوم سوى مخالفة صاحب القاموس ، عدل عن بعض رموز القاموس فغير عنها بدلالا أنها مثلة جعلها قرية ، ع جعلها موضعا عدل عن بعض الألفاظ الغامضة فى التفسير وأتى بأخرى أوضح منها وغير ترتيب بعض التفسير ليكون أكثر وضوحا وعدل عن بعض الألفاظ التى أتى بها الفيروز آبادى لضبط ألفاظه وأتى بأخرى من عنده وحين أتى الفيروز آبادى بلفظ أشهر نص هو على نوع الحروف أو أتى بلفظ آخر وما شابه ذلك .

أما زياداته فتمثل أكثرها فى العبارات التى أتى بها للضبط ، فقد كان حريصا على ضبط كل لفظ بالعبارة وإن كان ضبطه غير ذى موضوع أحيانا ، وزاد ألفاظا قليلة معظمها من الجوهري وكان الفيروز آبادى أهملها . وزاد أيضا مواد قصيرة جدا نستطيع أن نسميها ألفاظا لعدم وجود مشتقات منها ، وهى قليلة جدا أيضا .

وقد حذف أشياء من القاموس منها ما اطرده حذفه ومنها غير المطرود . أما المطرود
فالأعلام والاستطرادات الطبية والأمور غير اللغوية فقد تخفف منها الشيرازي كثيرا
ولم يبق إلا قليلا . وأما غير المطرود فبعض العبارات التي ضبط بها الفيروز آبادي بعض
الألفاظ وبعض الشواهد القليلة التي أتى بها صاحب القاموس وبعض الأمور التي
ذكرها عن المواضع التي أوردتها كوصف نخيلها وما إلى ذلك وفيها عدا هذه الأمور
/ لا نجد فرقا كبيرا بين القاموس والمعيار حتى إنه لم ينتفع كثيرا بما في تاج العروس
في شرح القاموس . ٦٤٩

قدم الشيرازي بين يدي معجمه مقدمة طويلة تناولت عدة أمور تتصل بمنهجه
وبالمعجمات ، استهلها بتصدير ذكر فيه إهداء الكتاب ، ومنهجه الذي أشرنا إليه .
ثم أتى بعدة فصول أعطاهما عنوان « مقدمة » ولم يكن أعطى التصدير السابق عنوانا
ما ، وعالج في فصول المقدمة الأوزان التي ضبط بها الألفاظ ورتبها في فصلها وفقا
لحرفها الأول فالثاني فالثالث ... إلخ ، ومعاني الحروف المقطعة في مفتاح سور
القرآن والصيغ العربية في الأفعال والأسماء ومعانيها واسم الفاعل والصفة المشبهة
وصيغ المبالغة والتفضيل والتعجب واسم المفعول والآلة والزمان والمكان وأنواع
الاشتقاق والمذكر والمؤنث والتصغير والنسب وأوزان تصريف الأفعال (أخذها من
مقدمة المصباح المنير) وتأنيث الأعضاء وتذكيرها والعدد والأسماء التي لا تدخل
عليها (إل) أداة التعريف والمشتقات التي تتعاقب في آخرها الواو والياء ؛ ورتب
هذين الفصلين كترتيب الفصل الأول وأخيرا الإنباع والمزاوجة ورتب ألفاظه ترتيب
المعجم نفسه أي كالصحيح . وتبين لنا هذه القائمة غنى مقدمة المعيار بالأمور
اللغوية التي يجب فعلا أن تعنى بها المعجمات في مقدمتها . ولم يأت بكل هذه
الأمور من عنده بطبيعة الحال بل اعتمد فيها على كتب نحوية وصرفية كثيرا ما أشار
إليها في صدور الفصول وتضاعفها .

وهاك ما أوردته صاحب المعيار في مادة (هقع) ليعين مدى الاتفاق بينه وبين
الفيروز آبادي وما أجراه فيه من تغيير قال : « هقعه بالقاف هقعا كنفع : كواه والناقعة
هقعا كقرفح فرحا فهي هقعة ككلمة : وهي التي إذا أرادت الفحل وقعت من شدة
الشهوة كتهقعت على تفعل واهتقع فلانا عرق سوء على افعل : أقعده عن بلوغ
الشرف والخير وعمر : صده ومنعه والفحل الناقعة : أبركها وعلاها . والحمى زيدا :
تركته يوما فعاودته وأثخنه ، وكل ما عاودك فقد اهتقمك . واهتقم لونه مجهولا من
باب المذكور : تغير . وتهقع : تكبر وزنا ومعنى ، وجاء بأمر قبيح . وفلان :

تسفه . والقوم وردا : وردوا كلهم . وتهقع مجهولا من باب المذكور : نكس :
 ٦٥٠ وانهقع على انفعّل : جاع وخمض أى خلا بطنه / والهقعة كضربة : دائرة تكون
 فى جانب زور الفرس — بالزأى والرأء المهمل كقول أو بحيث تصيب رجل الفارس
 وتكره أو لمعة يياض فى جنبه الأيسر ، وثلاثة أنجم نيرة قريب بعضها من بعض
 كالأنافى وهى رأس الجوزاء — ينزلها القمر . ورجل هقعة كلمزة الذى يكثر الاتكاء
 والاضطجاع بين القوم . والهقعة كضيغم بهاء : حكاية وقع السيف أو ضرب الشئ
 اليابس على اليابس حتى تسمع صوته أو أن تضرب بالحديد من فوق . وككتف :
 الحريص وكغراب : الغفلة من هم أو مرض .

غير ترتيب القاموس الذى سار على النحو التالى : الهقعة هَقَعَ : كوى ، هقاع
 هُقِّعَ ، هيقعة ، هقعت الناقة اهتقع ، تهقع انهقع . وغير بعض الألفاظ لإيضاحها مثل
 الشهوة بدلا من الضبعة وعلاها بدلا من تسداها ، وغير بعض الألفاظ بدون سبب
 معروف مثل عمرو وزيد بدلا من فلان ولمزه بدلا من همزه وضيغم بهاء بدلا من
 هينمة ، وزاد كثيرا من العبارات للوزن ولكنه لم يزد شيئا فى الألفاظ أو المعانى وإن
 زاد عبارة لتوضيح كلمة وهى تفسير خمص بخلا بطنه . ثم حذف بعض ضبط
 الفيروز آبادى وتنبهه على اشتداد حر الصيف إذا طلعت الهقعة مع الفجر . فهذه
 المادة — لحسن الحظ — تمثل منهجه تمثيلا كاملا . وإذن نستطيع أن نبين لأنفسنا
 القول بأن صاحب المعيار لم يتقدم بحركة المعاجم أية خطوة سواء من ناحية المنهج
 أو المادة سوى أنه التزم ضبط الألفاظ بالعبارة والنص على المشتقات ومال إلى تيسير
 التفسير .

وصفوة القول فى المعيار إنه ضبط أكثر الألفاظ بالعبارة والوزن ، ونبه على
 مشتقاتها وجموعها ، وحاول أن يفسر بعبارة سهلة ، وصدر الكتاب بمقدمة لغوية
 ذات نفع كبير للمعجمات ، وهذب القاموس من الزوائد غير اللغوية التى امتلأ بها .
 وكانت تلك الخطوات هى ما قدمه لعالم التأليف فى المعجمات العربية .

ولم تقم دراسات حول المعيار لتبين محاسنه ومعايبه ولعل سبب ذلك قرب عهده
 وكونه نسخة منقحة مزيدة من القاموس . ومن الطبيعى أن أكثر ما أخذ على هذا
 يؤخذ على ذلك مع مراعاة ما حذفه المعيار من أمور ، ومراعاة أن مؤلفه أعجمى غير
 خالص العروبة لا يؤمن فيما غيرهِ من تفسيرات .

الفصل السابع

خصائص المدرسة وعيوبها

ضمت هذه المدرسة معجمات كبيرة هي الصحاح والعياب واللسان والقاموس والتاج ولقيت من الشهرة ما لم تلقه مدرسة أخرى في تاريخ المعاجم العربية . وتشترك معجماتها كلها في أساس التقسيم الذي لم يتغير ولم يتطور منذ أولها إلى آخرها . واعتمد هذا الأساس على تقسيم المعجم كله إلى أبواب وفقا للحرف الأخير من الكلمات وتقسيم كل باب إلى فصول وفقا للحرف الأول وترتيب المواد في هذه الفصول وفقا لحروفها الوسطى باعتبار الحروف الأصول وحدها في جميع هذه المراحل .

وتتشترك جميعا في أفراد باب واحد للكلمات التي آخرها الواو والياء ثم تقديم الواو على الهاء في الفصول حتى يمكن فصل اللفيف الذي وسطه الواو عن اللفيف اليائي الوسط .

وتفترق فيما عدا ذلك إذ يلتزم الصحاح الألفاظ الصحيحة وحدها وتغلب عليه الصبغة النحوية الصرفية ، وتغلب على العياب الصبغة الأدبية والعناية بالشواهد الشعرية ، ويلتزم القاموس الاختصار والاستقصاء وتغلب عليه الصبغة الطبية ويكثر من الأعلام وخاصة أعلام المحدثين والأماكن والمصطلحات ، ويغلب على اللسان والتاج الإسهاب والإطناب مع اقتصار الأول على المواد اللغوية تقريبا وانفساح رقعة الثاني إلى ما ضمه أصله القاموس وما زاده هو ، فالتاج خليط من دوائر المعارف والمعجمات اللغوية .

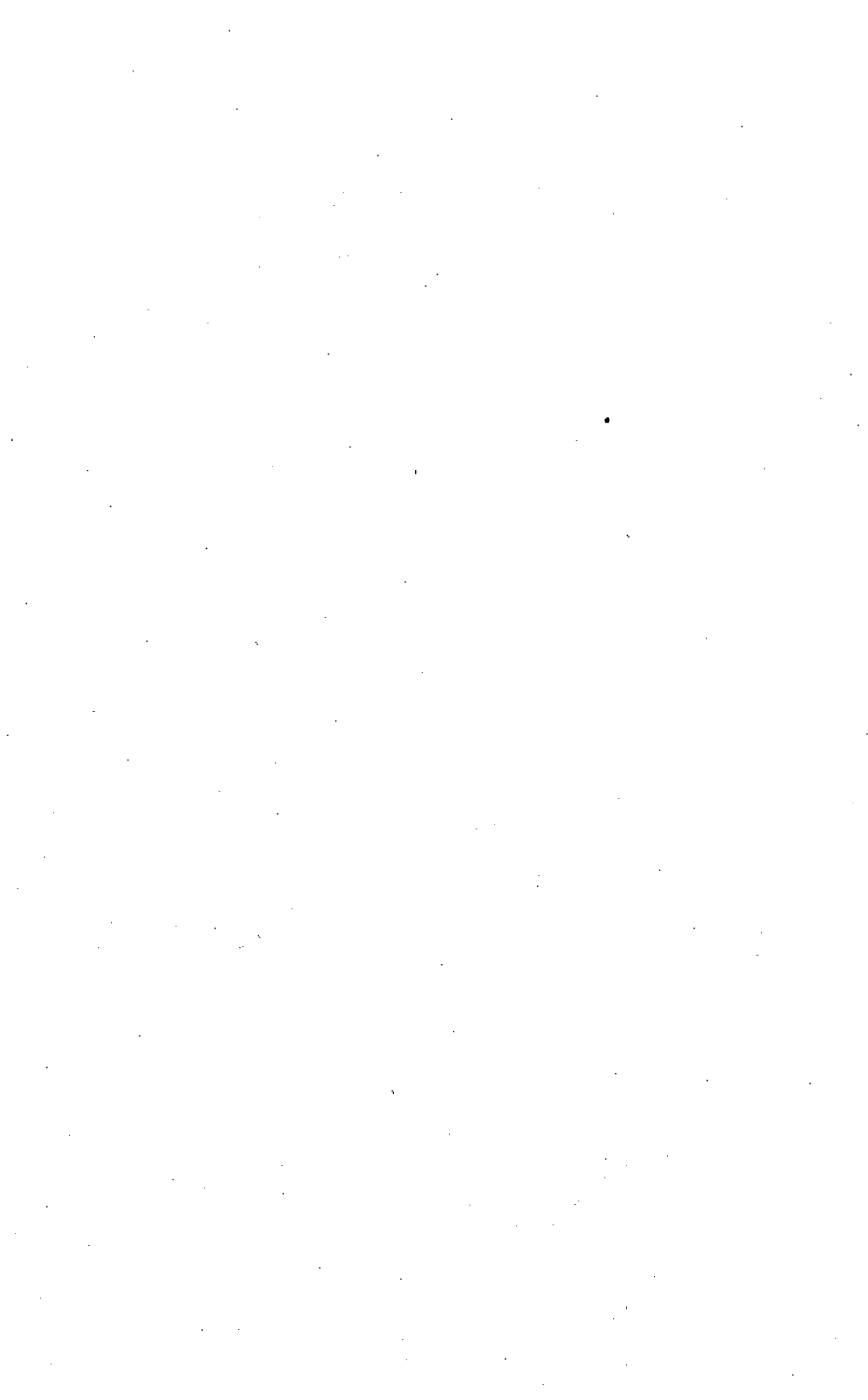
ويؤخذ على هذه المدرسة أمور ترتبط بالمنهج الذي سار عليه في التقسيم وترتيب المواد . حقا إن أساس التقسيم عندها أيسر مما كان عند المدرستين السابقتين ولكنه لا يزال يحتفظ بشيء من الصعوبة التي جعلتهم أو أفرادا منهم يضطربون في ترتيب بعض المواد .

فالنظر إلى آخر الكلمة ثم أولها ثم وسطها فيه تشتيت للذهن إذ ينظر من عدة /وجوه، وأيسر منه الترتيب من وجه واحد الأول متدرجا إلى الأخير أو الأخير متدرجا

إلى الأول ، والترتيب الأول منهما أيسر لألفة النفس إياه .

ويسهل هذا الترتيب في الثلاثي ولكنه يعسر قليلا في الرباعي والخماسي حتى اختلف فيهما أفراد هذه المدرسة . فقد ذهب الجوهري — فيما يبدو إلى تقديم الثلاثي على الرباعي فوضع فريخ وفرتج بعد فرج وجلخد بعد جلد وصرخد بعد صرد وهدبد بعد هدد وقربس بعد قرس ، لأنه نظر إلى آخرها فأولها ثانيها فانتهت حروف الألفاظ الثلاثية عند ذلك فأثبتها وبقي حرف من الرباعيات فأخرها . ولكننا حين ننظر إلى هذا الحرف نجده يسبق ما يقابله من الرباعي فنحس بنوع من الاضطرابات أو الغرابة على الأقل . وقد حاول الفيروز آبادي أن يتلافى ذلك ورتبها بحسب حروفها كلها فقدم هذا النوع من الرباعي على الثلاثي . لكنهما وغيرهما لم يستطيعوا التحرز من الخطأ في هذا النوع فخلطوا فيه كثيرا وقدموا ما حقه التأخير وأخروا ما حقه التقديم .

واعترض الأستاذ فيشر على هذا الترتيب بثلاث نقاط لها وجاهاتها وهي (١) :
أولا : أنه إذا كان الحرف الأخير حرف علة فكثيرا ما يقع التباس (وكان ذلك السبب في جمع الواوي واليائي معا) . وثانيا : لأن الحرف الأخير كثيرا ما لا يكون أصليا كما في مادة « أبو » من (أب) وفي مادة « أخو » من (أخ) وفي مادة « بنى » من (ابن) وفي مادة « سته » من (است) وفي مادة « موه » من (ماء) وغيرها وثالثا : لأنه بهذه الطريقة يصعب ترتيب الكلمات الأحادية والكلمات الثنائية كما نجدها من بين الحروف الدالة على معنى في غيرها ومن بين الضمائر . ولم تستطع هذه الدراسة التخلص من مشكلة الترتيب على الحروف الأصلية وحدها فخطأ بعض أفرادها بعضا بسبب اختلاف وجهات النظر في أصالة كثير من الحروف وزيادتها . فكان من ثمرات هذا الاختلاف هذا التوهيم والتجنس أحيانا ووضع الكلمة الواحدة في أكثر من موضع أو احتمال وضعها في أكثر من موضع واحد ، ويجعل الباحث غير عارف بموضعها ووضعها في موضع يصعب الوصول إليها فيه أحيانا .



الباب الرابع
المدرسة الرابعة

الفصل الأول

أساسُ البلاغة

للزمخشري (٤٦٧ — ٥٣٨)

رأى القرن الخامس اتجاهها جديداً في تأليف المعاجم العربية ، بظهور أساس البلاغة للزمخشري . فقد ألف محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله فخر خوارزم معجمه على أسس تختلف كل الاختلاف عما شاهدناه إلى ذلك الوقت في المعاجم الأخرى . ويظهر هذا الاتجاه أول ما يظهر في عنوان الكتاب نفسه فهو ليس بمحيط ، ولا صحيح ، ولا تهذيب ، ولا بارع في اللغة ، وإنما (أساس البلاغة) . وإذن فالميدان تحول من (اللغة) إلى (البلاغة) وسبب هذا التحول واضح هو (القرآن) كتاب العربية الأعظم ، الذي أنزله الله (مختصاً من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التي تقطعت عليها أعناق العتاق المسبق ، وونت عنها خطأ الجياد القرح) كما يقول المؤلف في مقدمته . فالميزة الأولى التي اختص بها القرآن معجزة الرسول — عليه الصلاة والسلام — البلاغة والإعجاز .

الهدف :

رمى المؤلف في معجمه هذا أن يوضح وجوه هذا الإعجاز البلاغي (لأن الموفق من العلماء الأعلام ، أنصار ملة الإسلام ، الذين عن بيضة الحنيفة البيضاء ، المبرهنيين على ما كان من العرب العرباء حين تحلّوا به — من الإعراض عن المعارضة بأسلات ألسنتهم ، والفرع إلى المقارعة بأسنة أسلهم ، من كانت مطامع نظره ، ومطارح فكره ، الجهات التي توصل إلى تبين مراسم البلغاء ، والعتور على منازم الفصحاء ، والمخايرة بين متداولات ألفاظهم ، ومتاورات أقوالهم ، والمغايرة بين ما انتقوا منها / وانتخلوا ، وما انتفوا عنه فلم يتقبلوا ، وما استرگوا واستنزلوا ، وما استفصحو واستجزلوا ، والنظر فيما كان الناظر فيه على وجوه الإعجاز أوقف ، وبأسراره ولطائفه أعرف » . فهو يرمى إذن إلى تبين مراسم البلاغة في أقوال العرب ، ليسمو منها إلى مراسمها في القرآن ، الذي نزل بلغتهم وعلى سنتهم في التعبير .

والهدف البعيد لكل ذلك ديني كما هو واضح ، لأن الإنسان بعد أن يعرف هذه الأسس البلاغية « يكون صدر يقينه أثلج ، وسهم احتجاجة أفلج » . يضاف إلى ذلك هدف علمي ، لأنه سيقال فيه أيضا « هو من علم البيان حطّى ، وفهمه فيه جاحظى » . اجتمع الهدفان : الدينى ، والعلمى ، فجعله يخصص كتابه لتتبع طرائق البلاغة العربية . ويؤدى هذا إلى هدف ثالث للمؤلف ، وهو هدف علمى تطبيقي ، أفصح عنه حين قال : « فمن حصل هذه الخصائص وكان له حظ من الإعراب الذى هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها ، ومعيار حكمة الواضع وقسطاسها ، وأصاب ذروا من علم المعانى ، وحطّى برش من علم البيان . وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة ، وسليقة سليمة ، فحل نثره ، وجزل شعره ، ولم يطل عليه أن يناهز المقدمين ، ويخاطر المقرمين » أى أن الهدف الثالث هو تخريج الأدباء الفحول .

ميدان البحث :

هذا الخلاف فى الهدف جعله يختلف عن بقية المعاجم فى ميدان البحث ، فالشغل الشاغل للمعجم اللغوى : اللفظة المفردة ، أيا كان معناها ، وأيا كان قائلها ، وأية كانت منزلتها الأدبية ، أما المعجم البلاغى فيعنى بالعبارة المركبة ، وليس كل عبارة مركبة ، وإنما العبارة التى لها مركز ممتاز فى عالم اللغة والأدب . فيورد الأنفاظ فى استعمالاتها العربية البليغة ، ولا يأتى بها مفردة عازية عن التركيب غالبا . وكان الزمخشري شاعرا بهذا الفرق ، فصرح به فى مقدمة كتابه ، حين قال : « ومن خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع فى عبارات المبدعين ، وانطوى تحت استعمالات المفلقين ، أو ما جاز وقوعه فيها وانطواؤه تحتها ، من التراكيب التى تملح وتحسن ، ولا تنقيض عنها الألسن / كجربها رسالات على الأسلات ، ٦٥٦ ومرورها غدّبات على الغدّبات . ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف ، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف ، بسوق الكلمات متناسقة لا مرسله بددا ، ومتناظمة لا طرائق قددا ، مع الاستكثار من نوايغ الكلم الهادية إلى مرشد حر المنطق ، الدالة على ضالة المنطق المفلق » .

المصادر :

اختلاف الميدان والأهداف عن المعاجم اللغوية ، أدى إلى اختلاف المصادر ، فمن البديهي أن المعاجم اللغوية اللفظية لا تخرج الأدباء ، ولا تمدهم بالعبارة

الأدبية ، ولا تعرفهم أسس البلاغة . أما الذى يفعل ذلك فهو الأدب نفسه . وإذن فهو المصدر الطبيعى لكتاب يعنى بالبلاغة . وقد كان . قال المؤلف فى مقدمته : « فليت له العربية ، وما فصح من لغاتها ، وملح من بلاغاتها ، وما سمع من الأعراب فى بواديها ، ومن خطباء الحلل فى نواديها ، ومن قراضبة نجد فى أكلاؤها ومراتها ، ومن سمسرة تهامة فى أسواقها ومجامعها ، وما تراجزت به السقاة على أفواه قلوبها ، وتساجعت به الرعاة على شفاها عليها ، وما تقارضته شعراء قيس وتميم فى ساعات المماتة ، وما تزاملت به سفراء ثقيف وهذيل فى أيام المفاتنة ، وما طولع فى بطون الكتب ومتون الدفاتر من روائع ألفاظ مفتنة ، وجوامع كلم فى أحشائها مجتنة » .

المنهج :

لم يفصل الزمخشري — فى مقدمته — الكلام على منهجه ، ولكنه اكتفى بالإشارة إلى نقطتين : أولاهما ترتيب الألفاظ ، قال : « وقد رتب الكتاب على أشهر ترتيب متداول ، وأسهله متناولا ؛ يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعة على طرف الثمام وحبل الذراع ، من غير أن يحتاج فى التقدير عنها إلى الإيجاف والإيضاع وإلى النظر فيما لا يوصل إلا بإعمال الفكر إليه ، وفيما دقق النظر فيه الخليل وسيبويه » . وأراد بذلك الترتيب الألف بائى المعهود ، ورتب وفقا له الألفاظ من أولها إلى آخرها بحسب حروفها الأصول وحدها ، وكان ذلك للمرة الأولى فى تاريخ المعاجم العربية العامة ، وإن سبق إليه بعض أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة والمعاجم الخاصة كما رأينا . أما النقطة الثانية ، فهى أنه كان يقسم مواده إلى قسمين : الأول للمعانى الحقيقية ، والثانى للمجازية ، ويفصل بينهما . قال بصدد ذلك : « ومنها [أى من خصائص كتابه] تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح ، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح » .

ولم يبين المؤلف شيئا آخر ، عدا هاتين النقطتين ، ولكننا نستطيع أن نتبين من المواد ، أن القسم الأول من أى مادة وهو المخصص للمعانى الحقيقية ، مجموعة من الصيغ المشتقة من هذه المادة ، لا يقصد منها استقصاء فى الجمع ، أو فكرة أخرى سوى إعطاء بعض المعانى الحقيقية للدلالة على المعانى المجازية .

وصف المقدمة :

صدر المؤلف معجمه بمقدمة قصيرة شملت من الطبعة صفحتين . واستهلت هذه المقدمة بتحميد طويل يظهر فيه الفصاحة ، وحب الابتكار ، والنظرة الفلسفية

الاعتزالية التي كان المؤلف يدين بها ، وصلاة على النبي العربي الفصيح المبين ، وآله وأصحابه البلغاء . ومن الواضح في تحميده أنه وصف النبي وآله وأصحابه بالفصاحة والبلاغة ليهيئ الجو لكتابه في البلاغة . وعالج المؤلف في هذه المقدمة الأمور التي بينها في المنهج : من أهدافه في كتابه ، ومصادره ، وخصائصه ، وبعض خطوات منهجه . وختمها بالدعاء ، ثم بدأ المعجم .

المعجم :

ينقسم المعجم إلى أبواب وفقا لحروف ألف باء المعروفة ؛ فالأول باب الهمزة ثم باب الباء ، فباب التاء ، فباب الثاء ، فباب الجيم ... إلى باب الياء ، مع تقديم باب / الواو ، على باب الهاء ، والباب يحتوى على الألفاظ التي أولها الحرف المعقود ، ٦٥٨ فباب الهمزة مثلا للألفاظ المبدوءة بالهمزة ، وباب الباء للمبدوءة بالباء ، وباب التاء للمبدوءة بتاء ... وهلم جرا .

والأبواب تنقسم إلى فصول بحسب الحرف الثاني من حروف اللفظ الأصلية . فيشتمل باب الهمزة مثلا على الفصول التالية ، بترتيبها في المعجم : الهمزة مع الباء فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع الجيم ... إلى آخر الحروف ، مع تقديم الواو أيضا على الهاء . ولم يسم المؤلف هذه الفصول (فصولا) وإنما اكتفى بذكر العنوان وحده ، مثل الهمزة مع الباء ، أو الهمزة مع التاء ، أو ما شاكل ذلك . وأعطيتها عنوان الفصول ليتيسر تصورها ، ولئلا تختلط الأقسام . وينقسم كل فصل إلى مواد مرتبة بحسب الحرف الثالث منها إن كانت ثلاثية ، أو الثالث فالرابع إن كانت رباعية ، أو الثالث فالرابع فالخامس إن كانت خماسية . وهو لا يفرق بين الأبنية المختلفة ، فيجعل لكل منها بابا خاصا ، ولكنه يوردها مجتمعة ، كل منها في الموضع الذي تؤهله حروفه ففرى في فصل « الهمزة مع الباء » مثلا المواد التالية : أب ب ، أب د ، أب ر ، أب س ، أب ش ، أب ض ، أب ط ، أب ق ، أب هـ ، أب و ، أب ي . فيقدم الهاء على الواو في ترتيب المواد ، بخلاف عادته في ترتيب الأبواب والفصول . وسبب ذلك إرادته التمييز بين الواوى واليائى ، واحترازه من اختلاطهما إذا تجاوزا ، فلما زال ذلك الالتباس في ترتيب المواد عدل عن عادته إلى الترتيب المؤلف . وكانت هذه خطة المدرسة السابقة في معاجمها . ويرى الناظر في المواد المذكورة نقضا في الحروف فأب ، يليها أبء مباشرة ، وهذه بعدها أبر ، وهكذا . فالمواد الساقطة بين هذه المواد أغفلها المؤلف عمدا لأنها لا تدخل في مواده ، ولا تنسجم مع الفكرة

العامة التي بنى عليها معجمه ، أو لأن بعضها مهمل لم يرد في العربية . وعلى هذه الصورة تطرد جميع الأبواب ، والفصول ، والمواد .

٦٥٩ / تحليل المواد :

ولنتبعه في بعض المواد لنرى طريقة علاجه إياها . قال في مادة (أبد) : « لا أفعله أبد الآباد ، وأبد الأبد ، وأبد الآبدن . وتقول رزقك الله عمرا طويلا الآباد ، بعيد الآباد . وأبدت الدواب وتأبدت : توحشت ، وهي أوابد ومتأبدات . وفرس قيد الأوابد : وهي نُقر الوحوش . وقد تأبد المنزل : سكتته الأوابد . وتأبد فلان : توحش . وطبور أوابد : خلاف القواطع .

« ومن المجاز : فلان مولع بأوابد الكلام : وهي غرائبه ، وبأوابد الشعر : وهي التي لا تشاكل جودة ، قال الفرزدق :

لن تدركوا كرمي بلؤم أيكم وأوابدي بتحلل الأشعار
وقال النابغة :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي إلى أوابد الأشعار
وجئنا بأبدة ما نعرفها » .

أورد المؤلف ثلاثة تعبيرات خاصة في مفتاح المادة ، فعبارة مسجوعة ، قفاها بصيغتين للفعل والصفة من كل منهما . ثم أورد إحدى الصفتين في عبارة مجازية ، هي « قيد الأوابد » كناية عن الفرس السريع الذي يفوق الأوابد في الجري ، ولكن الزمخشري لم يضعها في القسم المجازي . وختمت المعاني الحقيقية بمعنيين آخرين لإحدى صيغتي الفعل الماضيتين ، فمعنى ثان للصفة . وانتقل المؤلف إلى القسم المجازي فأتى بالصفة في إحدى الكنايات ، واستشهد عليها بيئتين من الشعر ، وختمه بكناية أخرى للصفة في حالة الأفراد لا الجمع . ويتضح من هذه المادة أن المؤلف يحب أن يذكر ألفاظه في عبارات ، أو في سجع ، وأنه لا يحافظ على ذكر العبارات المجازية في قسم المجاز وحده ؛ وأنه لا يفرق بين الأنواع المجازية المختلفة إذ يذكر الكناية تحت المجاز بدون تبييه .

٦٦٠ / وحين نترك هذه المادة إلى مادة (عقق) التي رأيناها في أكثر المعاجم السابقة ، نراه يقول فيها : « ما أعقه لأبيه . وتقول : فلان هين الميرة شديد المعقة ، قال : أحلام عاد وأجساد مطهسرة من المعقة والآفات والأثم وذق عقق . مثلك في وادي العقوق . أعز من الأبلق العقوق ، وهي الحامل التي نبئت

العقيقة ، وهى الشعر على ولدها ، وقد أعقت ، فهى معق وعقوق . ويقال : أهش من نوى العقوق ، وهو نوى هش لين الممضغة تعلفه العقوق لطافا بها . وتقول : ما أدرى شمت عقيقة ، أم شمت عقيقة ، أى سللت سيفا أم نظرت إلى برق ، وهى البرقة التى تستطيل فى عرض السحاب . ولقد أكثروا استعارتها للسيف حتى جعلوها من أسمائه فقالوا : سلوا عقائق كالعقائى ، ونحوه قول بشر بن أبى خازم :

رأى درة بيضاء يحفل لونها سخام كغربان البرير المقصب

وهى عناقيد . وانعق البرق : تسرب فى السحاب . وفى كلام أعرابية : سحما عقاقه كأنها جِولاء ناقة . لم يجعل المؤلف للمجاز قسما خاصا ، ومع ذلك تعرض له فى العقيقة والعقائى . وذكر كثيرا من صيغ كتاب العين ، مثل عقق ، والمعقة ، وأعق ، وعقيقة ، ومعق ، ونوى العقوق ، وانعق ، وكان فى تفسيرها قريبا كل القرب من نص الخليل ، أو بعبارة أدق مطابقا له ، وخالف فى بعضها بعض الشيء عبارة ابن دُرَيْد . واتفق مع ابن دُرَيْد فى عقيقة البرق ، وعقيقة السيف ، وكلام الأعرابية التى هى ابنة معقر بن حمار البارقي ، وطابق نص تفسيره للفظ الأول . أما الشواهد والأمثلة فكثير منها فى المعاجم الأخرى أيضا ، كالبيت الأول الذى نسيه صاحب العين للنابعة . ولم ينفرد الرمخشى إلا بصيغة التعجب ، وهى قياسية لا داعى لها ، والعبارة المزدوجة بعدها ، والمثل المتخذ من وادى العقوق ، والمثل الثانى من النوى الهش ، أى انفرد بالأمثلة والعبارة المزدوجة ، وهى الأمور التى صرح بعنايته بها لدخولها فى الميدان البلاغى البحت . ومع هذا فالمادة قاصرة فى المعانى والصيغ والشواهد ، حتى عما فى كتاب العين ، وجمع المؤلف بعض هذه العبارات بدون تفسير / فجعلها متراكمة بعضها وراء بعض ، كأنه لا يرمى منها إلا إلى تدوينها للتذكير بها كما ترى فى العبارة من : « ذق عقق » إلى : « الأبلق العقوق » . أما « هقع » فلم يجعل فيها قسما خاصا بالمجاز ، وقال فيها : « ثلاثة كهقعة الجوزاء ، وهى ثلاثة كواكب فوق منكبها . وطلق رجل امرأته ألفا ، فقليل له : يكفيلك منها هقعة الجوزاء . ولا نسم الهقعة ، وهى دائرة فى جنب الفرس حيث رجل الراكب ، وقد يشاءم بها . وفرس مهقوع ، وهُقِع . وسمعت للسيوف هقعة : وهى صوت وقعها » .

المادة كلها من العين والجمهرة مع حذف شواهدهما ، وتغيير تفسيرهما بعبارة من عند الرمخشى ، وزيادة العبارتين الأوليين المحتويتين على التشبيه والاستعارة . ويتضح منها ميل المؤلف إلى الاختصار وإيراد العبارات الجميلة الفصيحة ، وعدم

رغبته في استقصاء الصيغ أو المعاني ، فالمادة قاصرة كل القصور بالنسبة لتهديب الأزهري مثلا .

يخرج الباحث من دراسة « أساس البلاغة » بمجموعة من الظواهر تخالف ما ألفناه في المعجمات الأخرى كثيرا . وأهم الظواهر في الأساس عنايته الشديدة بالمجاز ، حتى أفرد له قسما خاصا في أكثر المواد ، فصله عن القسم الذي يتناول المعاني الحقيقية . بل نشر كثيرا من العبارات المجازية أيضا في هذا القسم الحقيقي . والأساس المعجم الوحيد في العربية الذي يعنى بهذا الجانب ، حتى تأثر به أصحاب المعاجم المتأخرة . وكان يصدر القسم المجازي بعنوان يفصله عن الحقيقي . وتغيرت عبارة هذا العنوان كثيرا . فكانت في أكثر المواد « ومن المجاز » أى الاسم العام . وكانت في بعضها « ومن الكناية »^(١) . وفي أحيان أخرى وخاصة في الجزء الثاني ، « ومن المستعار »^(٢) . ولم يكن في كل عنوان من هذه العناوين يريد فصل المجاز عن الكناية ، ولا فصل هذين عن الاستعارة ، بل كانت العناوين الثلاثة مترادفة بمعنى المجاز . / إذ يدخل تحت المجاز الاستعارة مثل قوله في « بنى » : « ومن المجاز : بنى على أهله دخل عليها ، وأصله أن المعرس كان يبنى على أهله خباء ... وبنى مكرمة وابتناها .. وملعون من هدم بنيان الله : أى ماركبه وسواه . وبنى فلان على الحزم ... وجمل مبنى : سمين . وبنى له المرعى سناما تامكا . وبنى كلاما وشعرا وهذا كلام حسن المباني . وبنى على كلامه : احتذاه ... » . ويدخل تحته الكناية مثل قوله في نفس المادة : « وطلع ابن ذكاء : وهو الصبح . وصادوا بنات الماء : وهى الغرائق . وكأن الثريا ابن ماء مخلق . وهو ابن جلا : للرجل المشهور . وأنا ابن ليلها وابن ليلتها . لصاحب الأمر الكبير . وإنه لابن أقوال : للكلامى . وهو ابن أحذار : للخطر ... » وأمثال هذه المادة كثيرة . ولذلك كان لا مانع عنده من أن يجمع بين عنوانين فيقول : « ومن المجاز والكناية » . وفصل أحيانا بينها فقسم المادة الواحدة إلى ثلاثة أقسام : حقيقى ، ومجازى ، وكنائى . ويتضح من الأقسام السابقة أن المؤلف عنى في أقسامه المجازية بالاستعارة والكناية وكان همه الأكبر موجهها للاستعارة ، فهى أكثر الأنواع المجازية ظهورا عنده . وهذا ظاهر فيما مر من أمثلة وفي كل مادة . وهذا مجاز مادة التقطتها عفوا ، وهى (محو) قال : « ومن المجاز : محت الريح السحاب والمطر والجذب ، والصبح الليل ،

٦٦٢

(١) انظر مواد : أخر ، وجمع ، وزيل ، وسوء ، وصدف غيرها .

(٢) انظر مواد : عجز ، وعد ، وعذر ، وعدم ، وعرف وغيرها .

والإحسان يمحو الإساءة . وهبت محوة ، وهي الشمال لأنها تمحو السحاب قال :
 قد يكرت محوة بالعجاج قدمرت بقية الرجاج
 وأصاب الأرض محوة : مطرة تمحو الجذب . وتركت الأرض محوة واحدة :
 إذا طبقها الغيث . ويقال : تمح منهم يا فلان : تحلل ، أى اطلب منهم أن يمحوا
 عنك ما جنيت عليهم ، وتحلل فلان وتمحى . فكل ما ذكره من الاستعارة .
 وأمثال هذا كثيرة . ولم يجرى بنوع واحد من الاستعارة ، بل بجميع الأنواع . وأولها
 وأكثرها بروزا الاستعارة التصريحية من أمثال التي رأيناها فى محا . ثم الاستعارة
 المكنية مثل قوله فى (ضوأ) : « لفلان رأى مضىء فى دجى المشكلات .
 واستضأت برأيه » وفى « يدى » : « وقال ذو الرمة : « وأيدى الثريا جنح فى
 المغارب » وقال ليبد :

/ وغداة ريح قد وزعت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها ٦٦٣
 وله :

أضل صواره وتضيفته — تطوف أمرها بيد الشمال
 ونثر الكنايات بين المواد المختلفة ، ولكنه لم يجعل لها مادة بأكملها كما حدث فى
 الاستعارة . وكان معظم عنايته فيها موجهة للكناية عن صفة ، مثل قوله فى « زيل » :
 « ومن الكناية : هو متزيل عن فلان : محتشم لأنه إذا احتشم منه بآبته بشخصه
 وانقبض عنه » وفى « قر » : « تقول للعاجز عن جواب سؤالك : قد تكسرت
 قواريرك » وعنى بالكناية عن موصوف ، مثل قوله فى « أدب » : « جاش أدب
 البحر : إذا كثر ماؤه » وفى « أكل » : « جرحه بأكلة اللحم : وهى السكين » وفى
 « جبر » : « قلبى إلى جابر بن حبة : وهو الخبز ، قال :

فلا تلومينى ولومسى جابرا فجابر كلفنى الهواجرا
 وأخيرا الكناية عن نسبة ، مثل قوله فى « أزر » : « فلان عفيف المثرر والإزار قالت
 خرنق : والطيبون معاهد الأزر وتقول : هو عفيف الإزار ، خفيف من الأوزار .
 وفى « بوا » : « فلان طيب الباءة : للعفيف الفرج ، جعل طيب الباءة : وهى المباءة
 والمنزل ، مجازا عن ذلك » .

النوع الثالث من المجاز الذى اهتم به الزمخشري : المجاز اللغوى المؤلف .
 وهو أنواع كثيرة ، رأيت منها فى الأساس ما يلى :

١ — إطلاق اسم الشيء على مكانه مثل قوله فى (سمو) : « أصابتهم سماء
 غزيرة : مطر » ، وفى « رعن » : « قال الفرزدق :
 لولا ابن عتبة عمرو والرجاء له ما كانت البصرة الرعاء لى وطننا

أراد رعن أهلها ، ، ونستطيع أن نضع فيها « طريق خائف » و« طريق وارد صادر » صفة لسالكه ويجوز أن يكون هذا أيضا من المجاز العقلي في الإسناد .

٢ — إطلاق وصف الشيء على زمنه ، مثل قوله في « أرز » « ومن المجاز : بتنا / ٦٦٤ / بليلة أرزة : يأرز من فيها لشدة بردها . وفي « يله » : « ومن المجاز : هو في شباب أبله وعيش أبله ، يراد غفلة صاحبهما عن الطوارق . قال رؤبة : بعد غداني الشباب الأبله . »

٣ — إطلاق اسم الفاعل على المفعول واسم المفعول على الفاعل ، مثل قوله في « أمن » : « ناقة أمون قوية مأمون فتورها ، جعل الأمن لها وهو لصاحبها ، كقولهم ضبوب وحلوب » وفي « بيع » : « جارية بائع : ناقة كأنها تبيع نفسها ، كما يقال ، ناقة تاجرة ، وأنشد :

وإنك لولا ذروة في ثبـيـة وناب لمقلاق الوشاحين بائع

يقول : لولا أنه ذرأ نابي — أي سقط من السن — لرغبت فيك « وفي « خوف » « ومن المجاز : طريق خائف قال عبيد :

فرب ماء وردت أجـنـي سبيله خائـف جديـب »

وفي « صدر » : « طريق وارد وصادر : يرد فيه الناس ويصدرون . ونستطيع أن نجعل هذا النوع في مجاز الحذف ، فالناقة الأمون : أي صاحبها ، والجارية البائع : أي سيدها ، والطريق الخائف : سالكه ، والوارد والصادر : السائرون فيه ، كما يمكن أن يوضع كثير منه في النوعين الأولين .

٤ — إطلاق اسم بعض الشيء عليه كله ، مثل قوله في « وجه » : « وهو يتغنى بذلك وجه الله . وسمعت في المسجد الحرام سائلا يقول : من يدلني على وجه عربي كريم يحملني على نعليه ... ومن يرد وجه السيل . »

٥ — إطلاق اسم الشيء على سببه ، مثل قوله في « سمع » : « ومن المجاز : سمع الله لمن حمده : أجاب وقيل « فالسمع سبب الإجابة والقبول ، وفي « غيث » : « وقننا على غيث يقيد الماشية ، أي كلاً » والغيث سبب ظهور الكلاً .

٦ — مجاز الحذف ، مثل قوله في « حوط » : « وقعوا في ثحيط : أي في سدة تحيط بالناس : تهلكهم ، وفي تحوط : من حاط به بمعنى أحاط .. » حذفوا بعدها / ٦٦٥ / كلمة « بالناس » وفي « شم » : « عرضت عليه كذا فإذا هو مشم لا يريده ، ومعناه مشم أنفه : رافعه شامخ به . »

٧ — التعميس (والتهمك) مثل قوله في « جدى » : « ويقال : جدا عليه شؤمه

إذا جر عليه . وهو من باب التعميس ، كقوله : « فبشره بعذاب أليم » قال ابن شعواء
الفرزاري :

رعى طرفها الواشون حتى تبينوا هواها وقد يجدو على النفس شؤمها .
والتهكم آت من أن الجدا الفضل والعطية . وفي « حوط » : « وإذا نزل بك خطب
فلم يحطك أخوك ، وترك معونتك قيل : حاطك القضا ، وهو تهكم أى حاطك فى
الجانب القضا وهو البعيد ، يقال : نسب قضا ، وبلد قضا ، ومعناه لم يحطك لأن
من يحوط أخاه يدنو منه ويسانده ، لا أن يحل منه فى نجوة . ومثله : فأعتبوا
بالصيلم ، ووصله بطول الهجران .

ووضع الزمخشري فى المجاز نوعين آخرين : هما التعبيرات الخاصة التى فقدت
معناها الحرفي من ألفاظها المؤلفة منها وصار لها معان أخرى جديدة لا تمت
للقديمة ، والأمثال . أما هذه التعبيرات الخاصة فتظهر فى مثل قوله فى « أبى » :
« ومن المجاز : لا أبأ لك ، ولا أبأ لغيرك ، ولا أبأ لثانك ، يقولونه فى الحث حتى
أمر بعضهم لجفائه بقوله : أمطر علينا الغيث لا أبأ لك ، ويقال : لعمر أبيك ، ولعمر
أبى سواك ، قال الكميث :

إنسى لعمر أبسى سواك من الصنائع والذخائر »

وفى « ذوب » : « ذاب لى عليه حق : ثبت ووجب » ووضع بعض الأمثال فى
القسم الحقيقى ، وبعضها الآخر فى المجازى دون أن يبين الفرق بينها ، ودون أن
يكون هناك فى الحقيقة فرق . قال فى القسم المجازى من « بيض » : « وفى مثل :
كانت بيضة العقر ، للمرة الأخيرة ... وفى مثل سد ابن بيض الطريق » . ومن
« حسو » : « وفى مثل : لمثلها كنت أحسبك الحسى ، أى كنت أحسن إليك لمثل
هذه الحال » ووضع فى القسم الحقيقى من (ابل) : « آبل من خفيف الحناتم » ،

ومن (أكل) : « رب أكلة منعت أكالات » / وأظن أنى لست فى حاجة إلى الإشارة
إلى أن المؤلف عنى بالعبارات المجازية فى القرآن والحديث ، مادام الكتاب يرمى
إلى الكشف عن إعجاز القرآن وبلاغة الرسول الفصيح ولكنى أومئى إلى بعض
الأمثلة . قال فى القسم المجازى من « بطر » : « واطر فلان نعمة الله : استخفها
فكفرها ، ولم يسترجحها فيشكرها ، ومنه بطرت معيشتها » . ومن « زهق » :
« ومن المجاز : وزهق الباطل فإذا هو زاهق .. وفى الحديث إن حايا خير من
زاهق : وهو الذى يحبو حتى يصيب ، أى الضعيف الذى يصيب الحق خير من
القوى الذى يخطئه » . ومن « فكه » : « وقوله تعالى : ﴿ فظلمتم تفكهون ﴾ » و

على سبيل التهكم أى تجعلون فاكهتكم وما تتلذذون به قولكم : إنا لمغرمون « ومن كرش » : « وفي الحديث : الأنصار كرشى وعييتى ، أى هم سرى وأمانتى كما أن الكرش موضع علف المعتلف » . ولم يكن المؤلف يفصل كل نوع من الاستعارة أو المجاز على حدة ، ولا سمي أى نوع منها وإنما ذكرها بعضها وراء بعض دون تمييز بينها . واعتاد المؤلف فى هذه الأنواع المجازية أن يذكر العبارة المجازية ثم يفسر المعنى المراد منها ، كما رأينا فيما سبق من أمثلة . ولكنه كان فى بعض المواد يذكر الأصل الحقيقي للعبارة المجازية ، إلى جانب معناها المجازى المستعملة فيه . قال فى « بل » مثلاً : « وطويته على بُلته : إذا احتملته على فساده ، وأصله السقاء يطوى وهو مبتل فيعض ، قال :

ولقد طويتك على بُللاتك وعلمت ما فيكم من الأذراب
وقال فى « بنى » : « ومن المجاز : أبثوا بالمكان : أقاموا به ، وأصله ما يحدث فيه من بُنة [رائحة] نعمهم ، ثم كثر حتى قيل لكل إقامة : إبنان » وفى « جى » « ومن المجاز : فلان يجيبى جى المجد : أى يقوم بالمجد ويجمعه لنفسه ، قال ذو الرمة :

وما زلت تسمو بالمعالى وتجبى جى المجد مذ شدت عليك المآزر .
واجتهاه : اختاره ، مستعار منه لأن من جمع شيئاً لنفسه فقد اختصه واصطفاه « وفى « خول » : « ومن المجاز جاءوا الأول فالأول ، ثم تفرقوا أخول أخول . وكان أصله فى الرعاة يتفرقون فى الكلا ، فيأخذ هذا فى شق وهذا فى شق ، وكلهم يقول : أنا أخول من الآخرين ، أى أحسن رعية وتعهداً للمال ، قال البعيث :

667 / ودافعت عن ذود الخصاف بن ضمضم وقد قسمت فى الجيش أخول أخولا »

وكان الزمخشري فى بعض المواد الأخرى يذكر هذا الأصل فى صدد بيانه للتشبيه المجازى . فقد قال مثلاً فى « بقع » : « وهو باقعة من البواقع : للكيس الداهى من الرجال ، شبه بالطائر الذى يرد البقع — وهى المستنقعات — دون المشارع خوفاً القناص » . وقال فى « جبر » : « جبرت الفقير : أغنيته ، شبه فقره بانكسار عظمه . وفى الدعاء : اللهم اجبرنا » وفى أحيان أخرى ذكر المعنى الأصلي تحت لفظ الاستعارة لا التشبيه كقوله فى « جور » : « ومن المجاز : قلقفت محاوره : إذا اضطربت أحواله ، استعير من حال محور البكرة إذا املاس واتسع

الخرق فقلق واضطرب . وقال :

يا هي مالي قلقت محاورى وصار أمثال الفغا ضرائرى
مقدمات أيدى المواخر فصرت فيما بينها كالساحر
وفى « رف » : « وإن ثغرها ليرف رفيف الأفاحى ، وهى فى بياضها كبيض
الأداحى ، قال :

وأنف كحرف السيف زين وجهها وأشب رفاف الثنايا له ظلم
وقال المسيب بن علس :

ومها يرف كأنه برد نزل السحابة ملؤه يدق

استعار لها المها — وهو البلور — ثم شبهه بالبرد ، وفيه تحقيق أنه مها على
الحقيقة ، وجعل ما فى السحابة نزلا لها . ولكننا نحترس هنا بأن الفصل بين
القسمين المجازى والحقيقى غير دقيق . فقد وجدت عبارات مجازية فى القسم
الحقيقى من المواد . قال فى الأقسام الحقيقية فى مادة « أخذ » : « وفلان أخذ فى
يد العدو . وهو أسير فتنة ، وأخذ محنة » . وفى مادة « بطن » : « ألفت الدجاجة
ذا بطنها ، ونثرت المرأة للزوج بطنها : إذا أكثر الولد » ومن « زعنف » :
« اجتمع الصميم والزعانف : وهم الأدعياء ، وهى فى الأصل أطراف الأديم وأجنحة
السمك » فالتقسيم غير دقيق / ولم يلتزمه المؤلف فى كل مادة ، بل تركه فى كثير
منها . كذلك وجدت عبارات فى الأقسام المجازية لا يمكن اعتبارها منها . مثال
ذلك قوله فى مجاز مادة « حدر » : « العين تحدر الدمع ، والدمع يحدر الكحل »
ومادة « زيد » : « ومن المجاز : فلان يستزيد فلانا : يستقصره ويشكوه ، وهو
مستزيد . وكتب إليه كتاب استزادة . وهم زيد على مئة ، وزيادة ، قال ذو الأصبع
العدوانى :

وأنتم معشر زيسد على مئة فأجمعوا أمركم طرا فكيدونى

أى زائدون ، وكل هذا وما شاكله ليس من المجاز فى شيء (١) . بل بلغ به الأمر إلى
أن وضع الاستعمال الواحد للفظ الواحد فى المادة الواحدة ، مرة فى قسمها
الحقيقى ، وأخرى فى قسمها المجازى . قال فى « بوا » : « وهم أكفاء سواء ،
ودماؤهم بواء ... ومن المجاز : الناس فى هذا الأمر بواء : أى سواء » . ووضع
النوع الواحد فى القسمين كالأمثال .

(١) قد يسمى هذا مجاز الاشتقاق ، لاختلاف مدلول الصيغة المستعملة عن الصيغة الأصلية .

وسر اهتمام الزمخشري بالمجاز انتشار الكلام عنه في عصره ، وفي القرن السابق عليه انتشارا كبيرا ، إذ كان موضوعا جديدا عليهم جاذبا لأفكارهم ، يقول ابن تيمية : « تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة ، وظهرت أوائله في المائة الثالثة ، وما علمته موجودا في المائة الثانية ، إلا أن يكون في أواخرها » . فنحن إذا تخرجنا من هذا التحديد الزمني اعتمدنا عليه في كون الكلام عن المجاز كان منتشرا مشتهرا حوالي القرن الرابع ، ومن بعده القرن الخامس وقد عاصر الزمخشري أواخر أولهما وأوائل ثانيهما . ولم يكن الزمخشري يتجاوز الاصطلاح العلمي في أسرار البلاغة وحده ، بل فعل ذلك في بعض كتبه الأخرى ، وأهمها الكشف . يقول الدكتور مصطفى ناصف في رسالته « البلاغة عند الزمخشري » : « يبدو الزمخشري غير آخذ بتقسيمات كثيرة ، ولا مسعن في تحليل نظري للمسائل ، وإنما يلم بما يعرض إماما سريعا . فالتشبيه مجاز ... والخلط في المصطلح باد ، فالمجاز اللغوي تمثيل ... والاستعارة التمثيلية تمثيل ... والكنابة / تختلط بالمجاز الحكمي .. [و] الظواهر البلاغية مضطربة التحديد ، فالتخييل ٦٦٩ ليس من الحقيقة والمجاز ، ومع ذلك فآيات مثل قوله سبحانه : « إنا عرضنا الأمانة » : تمثيل وتخييل معا .. والعلاقة بين بعض المجازات مبهمة يعبر عنها تعبيراً إجماليا ، ليس في تاريخ البلاغة ما يشفع في تحديده » ، ويقول : « والزمخشري يسمي الاستعارة مثلاً ، ويسمونها آناً تمثلاً ، ويعبر عنها بالتخييل ، ورابعا بالمجاز » . ويقول : « هذا حديث الكناية عند الزمخشري . خلاصته أن الزمخشري يخلط أحيانا بين الكناية وصور أخرى من المجاز الذي تعتبر الكناية أختا له » . ونختتم أقواله بما يلي : « وخلاصة ما يقال في ذلك : إن البلاغيين وضعوا قواعد لبلاغة الصور البيانية بدا الزمخشري مهملا لها » .

الكلمات في العبارات :

ومن الظواهر المهمة في الكتاب إيراد ألفاظه في عبارات ، كما افتخر المؤلف في مقدمته ، أي أن الأساس ليس معجما للألفاظ المفردة ، بل للعبارات المؤلفة ، مرتبة بحسب اللفظ البارز فيها لا الأول . ولا يعني ذلك أنه لم يورد ألفاظا مفردة وفسرها بل فعل ذلك كثيرا وخاصة في القسم الحقيقي من مواده . ولكنه وجه إلى العبارات المؤلفة عنايته الأولى . وتمثلت هذه العبارات المؤلفة عند المؤلف في عدة أنواع ، هي الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال ، والأسجاع ، وأقوال الفصحاء

والأعراب ، والتعابير الخاصة .

أما الآيات فكان المؤلف ، فى أكثر الأحيان يوردها فى تضعيف الكلام دون أن يشير إلى أنها من القرآن إلا قليلا ، وهذه بعض أمثلتها : قال فى « أجر » : « ومنه قوله تعالى : « على أن تأجرني ثمانى حجج » أى تجعلها أجرى على التزويج ، يريد المهر من قوله تعالى : « وآتوهن أجورهن » ، كأنه قال على أن تمهرنى عمل هذه المدة » . وقال فى « حبر » : « حبره الله : سره » ، (فهم فى روضة يحبرون) ، وهو محبور : مسرور . وفى « شق » : « أخذ شقه : نصفه » ، (لم تكونوا بالغية إلا بشق الأنفس) / بمشتقتها ومجهودها .. و (بُعدت عليهم الشقة) : الطريق » ٦٧٠ وما شابه ذلك .

أما الأحاديث فنبه المؤلف على كثير منها ، وأهمل كثيرا أيضا ، ولكن لم يبلغ ما أهمله مبلغ ما جاء من الآيات مجردا . قال فى « أشب » : « الأشب : شدة التفاف الشجر حتى لا مجاز فيه ، ومنه الحديث « بينى وبينك أشب » وفى « بعل » : « وهو يباعل أهله : أى يلاعبها .. (وهذه الأيام أكل وشرب وبعال) » . وفى « خوف » : « هذا أمر مخوف » ، و (أخوف ما أنخاف عليكم ضعف الإيمان) . وفى « سلم » : « (على كل سلامى من أحدكم صدقة) : وهى عظام الأصابع اللينة » . وفى « عجم » : « الفحل الأعجم حرى أن يكون مثنائا : وهو الأخرس الذى يهدر فى شقشقة لا ثقب لها فلا يخرج الصوت منها . و (جرح العجماء جبار) و (صلاة النهار عجماء) » .

وأمثال العرب كثيرة فى الأساس : بعضها منبه عليه ، والآخر غير منبه عليه ، مثلها مثل الأحاديث . قال فى « بطر » : « يبطر الدابة يبطرة » ، و (أشهر من راية البيطار) « وفى « حجز » : « وفى مثل : (ما يحجز فلان فى العكم) أى لا يقدر على إخفاء أمره » . وفى « رغث » : « وفى مثل (أكل من برخونة رغوث) » وغيرها .

ولم يكن المؤلف ينبه على كثير من هذه الآيات والأحاديث والأمثال لأنه لا يريد التعريف بحقيقتها ، وإنما يريد كونها من العبارات الفصيحة فحسب ، بغض النظر عن القائل . وقد ذهب إلى أبعد من ذلك ، فلم يفسر كثيرا منها ، ومن الألفاظ ، ومن المجازات . والسبب — فى ظنى — أنه لم يكن يرمى بكتابه إلى التفسير قدر ما رمى إلى جمع العبارات البليغة : المشهورة الواضحة المعنى لكل إنسان وغير الواضحة . فالتفسير غرض يأتى عنده بعد الجمع والتدوين . وقد وفى التفسير فى كتب أخرى

خصصها لكل نوع على حدة ، فالكشاف لتفسير القرآن ، والفائق لتفسير الأحاديث ، والمستقصى لتفسير الأمثال .

٦٧١

/ وكذلك العبارات المسجوعة كثيرة في الأساس بل تبلغ من الكثرة بحيث لا تكاد تخلو صفحة منها ، وخاصة في الجزء الأول من الأساس . ولا يعرفنا صاحب الأساس شخصية قائل هذه الأسجاع ، ولا يعنى بذلك ، فالذى يعنيه هو عبارتها حسب . ولا شك أن هذه الكثرة لها دلالتها الواضحة ، على نظرة أهل هذا العصر الذى عاش فيه الرمخشى إلى السجع ، ومدى تقديرهم إياه ، وعده من الأسس الهامة للبلاغة . وكان من آثار ذلك شيوعه فى كتاباتهم ، أو بعبارة أدق سيطرته عليها . وهذه بعض الأمثلة التى نلتقطها عفواً من الكتاب : قال فى « ذرأ » : « اللهم لك الذرء والبرء ، ومنك السقم والبرء » . وفى « ذر » : « تقول : أنتم ولاية الدولة بكم ذر قرناها ، وصرت أذناها ، وقرت عيناها » . وفى « ذرع » : « واقتصاد بذرعك ، وأربع على ظلمك : ارفق بنفسك » . وفى « ذعن » : « تقول : هو فى الإساءة إليك معجن ، وأنت متقاد له مذعن » . وفى « ذفر » : « قالت أعرابية فى شيخ : أدبر ذفره ، وأقبل بخره » . واشتهرت هذه العبارات من الأساس وعبّ منها اللغويون مثل ابن الطيب وتلميذه السيد مرتضى صاحب تاج العروس .

ولا تقل أقوال الفصحاء من العرب والأعراب عن الأحاديث والأسجاع كثيرا ، فهى من العبارات التى يقوم عليها الكتاب ، فهو يقول فى « أون » : « وعن بعض العرب : أونوا فى سيركم شيئا » أى ارفقوا . وفى « أوى » : « قال ابن عباس للأنصار رضى الله عنهم : بالإيواء والنصر ألا جلستم » . وفى « حوق » : « سمع غلام من العرب يقول لآخر : قد أحوق كرايف النخلة : سحقت النخلة حتى تركتها حوقة : أى محوقة ، كأنه حاقها حين لم يبق لها كرنافة » . وفى « زلم » : « قال رجل من بنى سعد لرجل من محارب : اذهب فأنت والله العبد زُلْمَة : يعنى لا شك فى عبوديتك ولم يخطئك شكل العبد » وفى « قور » : « حكى الجاحظ فى كلام بعض الشطار لا يكون الفتى مقورا ، وهو الذى يقور الجرادق فى أكل أوساطها ويدع حروفها » . وأمثال ذلك كثيرة فى الكتاب كله .

٦٧٢

/ أما أقل أنواع العبارات ، فالتعبيرات الخاصة التى فقدت معنى ألفاظها الحرفى واكتسبت معنى كلياً جديداً . ولا ترجع قلتها إلى عجز المؤلف ولكن إلى أنها قليلة فى اللغة نفسها ، بل فى جميع اللغات . ووضع المؤلف أكثرها فى الأقسام المجازية لأنها اللاتفة بها . وكما ألف الرمخشى فى جميع الأنواع السابقة من عبارات :

الكشاف فى القرآن ، والفائق فى غريب الحديث ، والمستقصى فى الأمثال ، أفرد هذه العبارات البليغة بكتاب أيضا سماه « الكلم النوايح » . وإذن فهذا الفيض من العبارات الجميلة التى طرب لها الزمخشري ، فأدخلها فى معجمه للبلاغة ، كان يستمدّها من هذه الكتب ، أو من المنايع التى استمدت منها هذه التصانيف . ويستنبط المرء من هذا أن الزمخشري يتمثل البلاغة فى العبارات الحقيقية من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وأقوال الفصحاء ، وفى السجع والاستعارة ، والكناية ، والمجاز اللغوى . وإذن فأساس البلاغة هو العبارة الجميلة ، والعبارة المسجوعة ، والأنواع الثلاثة الأخيرة من المجاز ، والتعبيرات الخاصة . ويضاف إلى ذلك قليل من العبارات المحتوية على الجناس التى تظهر بين آونة وأخرى على بُعد فى الكتاب . وهذا الأساس هو أساس الكتاب . ويرى من ذلك أن الزمخشري لا يتناول « البلاغة » بالمعنى الاصطلاحي ، وهى العلم المعروف بذلك الاسم . فقد كان هذا العلم فى عصر الزمخشري نفسه يضم فروعا كثيرة من القول لم يتعرض لها المؤلف فى « أساسه » ولم يُعْنِ بذلك بل لم يعن بكتب علم البلاغة التى كانت موجودة فى عهده ، ومن أهمها كتب ابن المعتز والآمدي والجرجاني والعسكري . ومن ثم لم تظهر عنده المصطلحات البلاغية ولم يتناول المجاز والاستعارة ، والكناية ، بمعناها العلمى المحدد فخلط كثيرا بينها .

٦٧٣

/ ماأخذ :

ترك كل هذا إلى ما نأخذه على الكتاب ، وهى أمور قليلة ولكنها لها خطرهما ونجملها فيما يلى :

١ — اضطراب الترتيب . وظهر هذا ذات مرة حين وضع المضاعف الثنائى من الهمزة مع الياء (أى) فى مقدمة الفصل وحقه أن يؤخره بحسب منهجه الذى سار عليه فى الكتاب كله .

٢ — الاضطراب بين المعتل الواوى واليائى . وظهر هذا فى مادة « أبى » التى وضع فيها بعض الصيغ المشتقة من « أبو » الواوية ، التى قدمها المؤلف نفسه على المادة اليائية ، وهذان المأخذان قليلان تافهان ولكن المأخذين الآتين كثيران متكرران .

٣ — إدخال المواد الرباعية فى الثلاثية ، فقد أدخل حدير فى « حذب » ، و« حدرج » فى « حدر » ، و« حشرج » فى « حشر » ، و« سمحشق » فى

« سمح » و « سمدع » في « سمد » ، و « عجر » في « عجر » ، و « كرفس » في « كرف » وغيرها .

٤ — الاضطراب في تحديد المجاز فبعه الاضطراب في تقسيم الحقيقة والمجاز ، فالاضطراب في وضع كثير من العبارات . وقد وجدنا — سابقا — كثيرا من العبارات الحقيقية في الأقسام المجازية ، والأمثال بعضها يوضع في الحقيقي وبعضها الآخر في المجازي دون فرق جوهري في النوعين . وهذا الأمر أهم ما نأخذه على الأساس ، لأنه الدعامة التي أقام عليها المؤلف كتابه .

٥ — إغفاله ذكر أصحاب العبارات والأسجاع وما إليها ، فإن ذلك كان يفيدنا فائدة لا تقدر في ترتيب هذه العبارات ترتيبا تاريخيا — إذا أردنا ، ونبين منه التطور التاريخي للمعنيين الحقيقي والمجازي لها .

ومجمل القول إنه يجمل بالمرء النظر إلى أساس البلاغة على أنه معجم خاص بالتعبير العربي ، وبالعبرة المؤلفة البليغة ، لا أنه معجم للألفاظ . فيوضع الكتاب موضعه اللائق به ، ويقدر حق قدره . وينسب إلى مؤلفه فضل توجيه حركة المعاجم إلى العبارات الأدبية البليغة ، بدلا من الاختصار على الألفاظ المفردة ، وفضل العناية بالمعجمات المجازية المختلفة الأنواع وتوجيه الاهتمام إليها في ذاتها لا كما كان يفعل من قبله . وينسب إلى الزمخشري^(١) فضل آخر في المنهج ، وهو سيره على الترتيب الألف بآئي للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية باعتبار أوائل الكلمات فتوائها فتوائها ، أي من بداياتها لا من نهاياتها كما فعل الجوهري وأتباعه ..

ولم يقض هذا على نظام الجوهري في الترتيب ، بل بقي محبوبا إلى وقت قريب حتى إن محمد بن عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١ هـ) اختصر الأساس نفسه ، ورتبه على نظام الجوهري ، وسماه « إحكام الأساس » .

ولم أجد من الدراسات حول الأساس غير كتاب الإحكام السابق ، وكتاب « غراس الأساس » لابن حجر العسقلاني . الذي أعجب بكتاب الزمخشري ، ورأى أن يلخصه بأن يقتصر على ما فيه من مجاز ، أي الأقسام المجازية من المواد . ثم لم يجر شيئا آخر في المواد ولا ترتيبها ، غير بعض الاختصار في العبارة . وتمتلك مكتبة الأوقاف العامة في بغداد نسخة منه تحت رقم ٦٥٧٦ . أورد منها ما جاء في

مادة (أبد) التي أوردتها في الكلام على الأساس . قال : « أوابد الكلام : أى غرائبه . وأوابد الشعر : وهى التى لا تشاكل جودته . وأنشد الفرزدق :
لن تدرکوا کرمى بلوّم أیکم وأوابدى بتنخل الأشعار »

الفصل الثاني

معاجم اليسوعيين

أول معجم أنتجه اليسوعيون، هو محيط المحيط لبطرس البستاني . وكان ذلك في مفتتح النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ فرغ من طبع الجزء الأول في ٢١ تموز ١٨٦٦ م / ١٢٨٣ هـ ، ومن تبييض الجزء الثاني في ١٢ تموز ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ . ولم يشر المؤلف إلى ما دفعه إلى إخراج معجمه ، ولكنه اختصر هذا المعجم في آخر سماه « قطر المحيط » ، قال في مقدمته عن هذا الدافع « أما بعد ، فلما كان إحياء اللغة العربية التي هشمتها أيادي الزمان ، وحالت دون نور محياها الساطع ودون أهلها براقع الهجر والجهل والنسيان ، فَرَضَا على كل من نطق بالضاد ، وكان أمر تحصيلها وتسهيل أسبابه من مرغوبات من اتصف بالحماسة الوطنية والحمية العربية ، رأينا أن نضع فيها هذا المؤلف على وجه هين المراس ، سهل المأخذ ، ليكون للطلبة مصباحا يكشف لهم عما أشكل عليهم من مفردات اللغة » . وإذن فهدفه إحياء العربية من رقدتها ، عن طريق تيسير الحصول عليها ، بتأليف معجم يسهل الرجوع إليه . وكان يضع نصب عينيه أنه يؤلف معجمه (المختصر) للطلبة ، ويرمى إلى تسهيل الرجوع إليه عليهم ، بأن يكون في مستواهم في المنهج ، ويسد حاجتهم من المفردات . ونرجح أن هذا كان غرضه أيضا في « المحيط » حين ندرسه فلا نجد فرقا كبيرا بينهما .

مادته :

ووصف المؤلف مادة معجمه الكبير بقوله في فاتحته : « هذا المؤلف يحتوي على ما في محيط الفيروز آبادي الذي هو أشهر قاموس للعربية من مفردات اللغة ، على / زيادات كثيرة عثرنا عليها في كتب القوم ، وعلى ما لا بد منه لكل مطالع من اصطلاحات الفنون » . وقال في آخر حرف الراء : « وقد أضفت ... كثيرا من المسائل والفوائد والقواعد والشوارد وغير ذلك مما لا يتعلق بمتن اللغة » . وقال في خاتمة « قطر المحيط » عن « المحيط » : « أدرجنا فيه كل ما قدرنا أن نقف عليه من

مفردات اللغة وأصولها وفروعها واصطلاحات العلوم والفنون وكثيرا من كلام المولدين واللغة الدارجة . ورصعناه بالشواهد من القرآن والحديث والشعر وأمثال العرب إلى غير ذلك من الفوائد والنوادر والشوارد مما لا يغنى عنه للمطالع ، وكان كل ذلك سبب تسميته محيط المحيط .

منهجه :

حين يقابل الإنسان هذه الأقوال بما فى المعجم نفسه يجد الظواهر التالية :
حافظ المؤلف على عبارة الفيروز آبادى فى تفسير كثير من الألفاظ ، ثم زاد أشياء ، وحذف أخرى ، وتصرف فى أمور . أما الأمور التى زادها فجعلها فى جمع بعض الألفاظ المفردة ، وبعضه قياسى لا فائدة من التنبيه عليه ، وبعض المعانى وخاصة المولدة والعامية والمسيحية ، والصيغ والاستعمالات ، وخاصة العلمية والفلسفية والاصطلاحية ، وقليل من الشواهد الثرية والشعرية والأدبية ، وكثير منها لأدباء لا يحتاج بهم كالحريرى ، وأسماء الكتب والاستعمالات النحوية والصرفية ، وكلمات فى التفسير قد يمكن الاستغناء عن بعضها . وأكثر زياداته مأخوذ من التاج ، وخاصة من المستدرک ولكنه ترك كثيرا مما فيه أيضا . وقد نبه على مصدر بعض زياداته الأخرى .

وأما ما حذفه فتمثيل المؤلف للألفاظ لضبطها ، وتوهماته الجوهرى ، وأسماء البقاع ، والأشخاص والقبائل وأبقى بعض الألقاب وأسماء الفرق وبعض اللغات التى أوردها فى المواد ، وبعض المشتقات القياسية وبعض ألفاظ فى التفسير لا يصح حذف بعضها . وتصرف فى ترتيب الألفاظ فى داخل المادة ، فقدم وأخر بدون ضابط فى أكثر الأحيان ، ولجمع المعانى المتقاربة فى بعضها ، وغير بعض التفسيرات لعدم / صلاحيتها فى عهدنا الحاضر واستعاض عن التمثيل بالوزن أو ٦٧٧ الألفاظ المشهورة فى الضبط بالتصريح بالحركات ، وأشياء أخرى قليلة .

وقال فى ختام حرف الراء عن منهجه : « ولأجل التسهيل على الطالب ميزت بعض الأفعال والأسماء ، وبينت المجرد والمزيد من الفريقين ، كل نوع على حدته مندرجا مع نظيره من الأبنية » . ووصف فى خاتمة بعض أمور أخرى نتعرض لها فيما يلى من وصف .

وقد رتب الألفاظ على وفق حروفها الأصول وحدها كالقدماء ، قال فى خاتمة الكتاب : « إذا شئت كشف كلمة فإن كانت مجردة فاطلبها فى باب الحرف الأول

منها ، وإن كانت فيها زيادة فجردها أولاً من الزوائد ثم اطلبها في باب الحرف الأول مما بقى ، وإن كان فيها حرف مقلوب عن آخر فاطلبها في مكان الحرف الأصلي المقلوب عنه . واعتبر في الترتيب أوائل الألفاظ فتوانيتها ... إلى آخرها ، أى على ترتيب أساس البلاغة للزمخشري .

وصدر كل باب بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، عالج فيها موقعه في الألف باء ، واسمه في العبرية والسريانية وتعليقه ، وما تجريه العامة في نطقه من تغييرات ، وأنواعه ، واستعمالاته ، وقدره في حساب الجمل .

ونبه على باب كل فعل ليعرف تصريف الماضي والمضارع منه ، وضبط كل اسم حتى لا يشكل النطق به واختار في ذلك التصريح بالحركات على الطريقة التي راعاها الفيروز آبادي مع إهمال طريقة التمثيل ، وأشار إلى جنسه مع الرمز إليه بحرف (ج) الذي استخدمه صاحب القاموس .

وقسم المؤلف كل صفحة من كتابه إلى نهريْن ، وكتب في أعلاها كلمتين ، إحداهما في يمين الصفحة تشير إلى الكلمة الأخيرة في النهر الأيمن ، والثانية في يسار الصفحة تشير إلى الكلمة الأخيرة في النهر الأيسر . وكان الأجمل أن يجعل الكلمة اليمنى تشير إلى الكلمة الأولى في النهر الأيمن ، فنضم الكلمتان بذلك جميع الكلمات التي تحتوى عليها الصفحة (النهران) فيما بينهما . وقد تلافى ذلك / الخطأ في قطر المحيط لأن الصفحة منه نهر واحد .

٦٧٨

قال في مادة هقع :

صدّه ومنعه . والفعل الناقه أبركها وتسداها . والحمى فلانا تركته يوما فعاودته وأثختته والشئ فلانا عاوده . واهتقع لونه على المجهول تغير الهقاع الغفلة من هم أو مرض . الهقع الحريص .

الهقعة المرة ودائرة تكون بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب رجل الفارس يتشاءم بها أو لمعة بياض في جنبه الأيسر وثلاث كواكب نيرة فوق

هقع الفرس بهقعه هقعا كواه . وهقعت الناقه تهقع هقعا : وقعت من شدة الضبعة .

تهقع الرجل تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا وردوا كلهم والناقه وقعت من شدة الضبعة . وتهقع على المجهول نكس . وانهقع الرجل جاع وخمص .

واهتقع فلانا عرق سوء أقعده عن بلوغ الشرف والخير . وفلان فلانا

لتسمع صوته أو أن تضرب بالحديد
من فوق .

المهقوع اسم مفعول ومن الخيل
الذى تكون به الهقعة . ويقال إن
المهقوع لا يسبق أبدا . وفي المنتقى :
المهقوع الذى إذا سار يسمع ما بين
الخاصرة وجنبه صوت .
(ج) : مهاقيع .

منكبى الجوزاء قريب بعضها من بعض
كالأنافى ، إذا طلعت مع الفجر اشتد
حر الصيف ينزلها القمر . والهقعة
الحريصة والناقة التى إذا أرادت الفحل
وقعت من شدة الضبعة والهقعة المكثرة
من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .
الهقعة حكاية وقع السيف أو
ضربك الشيء اليابس على اليابس

أما « قطر المحيط » فسماء كذلك « لأن نسبته إلى كتابنا المطول فى هذه الصناعة
المسمى « بمحيط المحيط » توشت أن تكون كنسبة قطر دائرة إلى محيطها » . ٦٧٩
وفى من تأليفه سنة ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ أى مع الجزء الثانى من المحيط . ولم
يختلف منهجه فيه عما اتبعه فى المحيط البتة ، وإنما وجه الخلاف الوحيد فى المادة
نفسها ، إذ حذف جزءا كبيرا منها ، وزاد فى بعضها ، وتصرف فى بعضها . فحذف
بعض ما صدره فى الأبواب عن الحروف ، وبعض المعانى والصيغ والصفات والمواد
والمصطلحات والألقاب وأسماء الفرق والعامى والشواهد من القرآن والشعر
والنثر ، وبعض الإشارات إلى اللغات والمعرب وأصله ، وبعض تعليقات الأسماء
وتكرير الفعل مع معانيه المختلفة ، وإحالات الألفاظ إلى مواضعها الصحيحة ،
وأجزاء من التفسيرات قد تكون ضرورية فى بعض الأحيان . وكان كثير مما حذفه
من زياداته التى أضافها فى المحيط على القاموس . أما ما زاده فقليل جدا لا يكاد
يتعدى بعض المشتقات القريبة كمضارع الفعل الماضى أو مصدره أو ما قارب ذلك .
وأما ما تصرف فيه فيكاد يعادل زياداته فى القلة ، ونجمه فى تغيير ترتيب بعض
الألفاظ فى المادة ، أو تغيير كلمة بأخرى .

قال فى مادة هقع :

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه . وهقعت الناقة تهقع هقعا وقعت من شدة
الضبعة .. تهقع الرجل تسفه وتكير وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم
والناقة وقعت من شدة الضبعة . وتهقع على المجهول نكس . وانهقع الرجل جاع
وخمض . واهتقع فلانا عرق سوء أقعده عن بلوغ . الشرف والخير . وفلان فلانا

صده ومنعه . والفحل الناقة أبركها وتسداها . والحمى فلانا تركته يوما فعاودته وأثخته . والشيء فلانا عاوده واحتقع لونه على المجهول تغير .

الهقاع الغفلة من هم أو مرض .

الهقع الحريص .

/ الهقعة ثلاث كواكب . والهقعة الحريصة والناقعة إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضربة . والهقعة المكثرة من الانتكاء والاضطجاع بين القوم .

الهيقعة : حكاية وقع السيف أو ضربك الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته ، أو أن تضرب بالحديد من فوق .

المهقوع من الخيل الذي تكون به الهقعة ج مهاقيع .

وألف المعجم الثالث « أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد » لسعيد

الخوري الشرتوني عام ١٨٨٩ م — ١٣٠٧ هـ للطلبة أيضا . قال مؤلفه في

المقدمة (١) : « غير خاف أن روض اللغة قد نشأت لهذا العهد أنهاره ، وذوت بعد

النضارة أزهاره . وما ذلك إلا للإعراض عن إقراء متونها ، وعيف الضرب في سهولها

وحزونها ... ولما رأى مرسلو اليسوعية التماذي على هذا الحال يدفع أهل اللسان

العربي إلى فاقة اللفظ في المفاهات والمكاثبات ... جذبهم حب هذه اللغة الشريفة

وعرفان مرتبتها العظيمة ، مع أجنبيته عنها ، إلى أن يفرضوا تعليمها في مدارسهم .

وذلك ليأتي الطالب على اللغة ، ولو مرة في مدة الطلب ، فتعرف المعاني في ذهنه

إلى ما يليق بها من الألفاظ ويتيسر بأساليب اللغويين ، وتترأى له بلاغة كلامهم ...

فتفقدوا المعروف من كتب اللغة ، فلم يجدوا منها كتابا يواجه مقصودهم ، ويشايخ

مرادهم ، وذلك لالتزام المؤلفين ذكر ألفاظ السوءات وما يتعلق بها ، سدا للحاجة

ووفاء بحق اللغة . ومثل تلك الألفاظ مما حظر المرسلون المشار إليهم إدخاله في

كتب المتعلمين . ففضلوا هذا القاصر على تأليف معجم محذوف ألفاظ السوءات ،

وما يضاف إليها من الألفاظ المبنوءة رعاية لحرمة الأدب . هذا هو جل الغرض من

وضع هذا الكتاب . وإنه لغرض عجيب في تأليف المعاجم . ولكنه طبيعي في

معاجم الطلبة ، وقد راعته وزارة المعارف المصرية ، حين / نشرت المصباح المنير

ومختار الصحاح ، لتوزعهما على تلاميذ المدارس ، فحذفت أمثال هذه الألفاظ

وهناك عبارة أخرى في المقدمة ، يفهم منها أنه كان له غرض آخر من هذا الكتاب ، هو التيسير وتوفير وقت الباحثين وتدقيق النظر في المواد ، قال يصفه معاجم القدماء^(١) : « على أن خطتهم في جمع اللغة تُحَلَّى الظماء عن مواردهم وإن عذبت وتمنوا ممارسي كتبهم بضيق الصدر وإن رحبت . فقد جاعوا بمعاني الكلمة الواحدة شتات شتات ، كأنها أزماح نبات . فإيم الله ليوشكن جلد الناشد أن يتفد قبل الظفر بضالته ووقت الطالب أن يتجزم دون إمساك نادته . وهم فوق ذلك . لم يكتبوا النظر فروع المواد ، بل أتوا بها كالمترارى في خمر الواد ، وكان التيسير غرضا هاما لدى المؤلف ، فأقام عنوان المعجم عليه . ولأول مرة نرى صاحب معجم يشعر بقيمة الوقت ويريد أن يوفره للباحثين .

مراجعته :

صرح المؤلف في المقدمة برجوعه إلى ابن منظور ، والزمخشري ، والجوهري ، والفيومي ، والراغب الأصفهاني ، والمطرزي ، والزيدي ، والفيروز آبادي ، وابن فارس في المجلد ، والرازي . والحق أن هذا المعجم أكبر معجم أنتجه اليسوعيون ، ومن أجمع المعاجم للمفردات العربية فقد اتخذ من القاموس المحيط عماداً له ، ثم أجرى عليه بعض التغييرات . فقد غير ترتيب الألفاظ في داخل المواد ، ونصرف في بعض العبارات بحيث وضحها واستبدل بعض الألفاظ بأخرى ، وكان هذا التصرف خاصة في التفسيرات الدورية ، وحذف البقايا والأعلام والأدوية وتوهمات الجوهري ، ومعظم العبارات التي كان الفيروز آبادي يضبط بها الألفاظ ، والمشتقات القياسية ، وبعض الموائد والصيغ والمعاني والصفات والمصطلحات وتعليل الأسماء والتبیه على اللحن ، وبعض التفسيرات . واقتصر على تفسير واحد أو اثنين من التفسيرات الكثيرة المتقاربة / ذات الدلالة ٦٨٢ الواحدة للفظ الواحد وما إلى ذلك . ولكنه استدرك كثيرا من هذه الألفاظ اللغوية في الذيل الذي ألحقه بالمعجم . وزاد بعض الصيغ والمعاني والشواهد الثرية والشعرية والأسجاع من أساس البلاغة ، والأقوال ، وبعض المرادفات وبعض الكلمات في التفسير لتوضيحه . وكان أكثر هذه الزيادات مأخوذاً من تاج العروس ، وبعضها من المعاجم الأخرى كاللسان والصحاح وما أشار إليه في المقدمة ، وأخذ بعضها الآخر من معجمي جوليوس Golius وفريتاغ Freitag ومحيط المحيط وقطر المحيط

للبستاني . وكان جوليوس وفريتاج قد اعتمدا في معجميهما على بعض كتب الأدب المتأخرة التي لا يستشهد بلغاتها ، ولا تعنى بالترام الفصحى . فأدخل في معجميهما كثيرا من الألفاظ المولدة والعامية ، فترسبت إلى معاجم بطرس البستاني والشرتوني فنقدت هذه المعاجم نقدا مرًا ، وخاصة من الأب أنستاس ماري الكرملی ، الذي كان يقف لها بالمرصاد .

منهجه :

وصف المؤلف المنهج الذي أراد أن يتبعه في فقرات متناثرة من مقدمة الكتاب نستطيع أن نستخلص منها الصورة التالية : قال عن تقسيم الكتاب ^(١) : « وقد قسمته إلى قسمين : الأول في مفردات اللغة الصرفة ... والثاني في المصطلحات العلمية والكلم المولد والأعلام ... وقد ضمت إلى هذا المؤلف ذيلًا يتضمن ثلاثة أمور الأول ذكر ما كنت قد تركته عمدًا في أوائل الكتاب أو فاتتني سهواً في سائر الأبواب ، والثاني ذكر ما استدركته على اللسان والتاج مما أخذته من كتب الثقات أو من نفس الكتّابين وارداً في غير مظانه ... والثالث ذكر ما وقع في كتابي من الخطأ » . وقال عن القسم الأول ^(٢) : « ذكرت في هذا القسم شيئاً من مصطلح العروض ونزراً لا يحفل به من الألفاظ المولدة والأعلام ، ذهاباً مع عادة السلف من مؤلفي اللغة رحمهم الله » . وقد أخرج المؤلف القسم الأول ، والذيل . / أما القسم الثاني فلم يخرج به ، ولعل الزمن لم يمهله ليؤلفه . وأما الذيل فقد وسع دائرة الأمور الثلاثة التي يضمها ، فجعلها كما قال في مقدمة الذيل ^(٣) : « الأول : ما كنت قد أهملته وذهلته من الكلم الوارد في كتاب اللسان ، والثاني كل ما نذ عن التدوين مما افلتته أقلام العلماء من أصحاب هذا الشأن ، وهو الضوال التي من الله عليّ باستدراكها على المتقدمين في العلم والزمان . والثالث إصلاح ما أدى إليه الاطمئنان إلى القاموس وغيره من الأغلاط اللغوية » .

واتبع في الترتيب ^(٤) « إيراد الألفاظ باعتبار أوائل أصولها ، وهي نفس الطريقة التي سلكها مترجمو العربية باللاتينية وغيرها كجوليوس وفريتاج ، وتابعهم عليها من كان نموذج الجد والإقدام العالم الفاضل المرحوم المعلم بطرس البستاني في محيطه وقطر محيطه » .

(٢) ٦ في الهامش .

(١) ٦ .

(٤) ٨ .

(٣) ٤ .

وتبع المؤلف بطرس البستاني في بدء أبوابه بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ،
عالج فيها أقسامه وقدره في حساب الجمل ، ومعانيه واستعمالاته ، وموقعه من
الألف باء ، وتغيير العامة لنطقه ، ولكنه لم يتعرض لاسمه في اللغات السامية
الأخرى . وكثير من هذه المادة مشترك بينه وبين البستاني ، ولكنه كان يراعى أن
يخالفه في التعبير ، أو في البسط والإيجاز .

ونجمل الأمور التي راعاها في علاج مواده في الأقوال التالية المأخوذة من
مقدمته :

إيراد التفسير بعبارة القدماء في الغالب ، قال (١) : « تحريث المحافظة على
عبارات الأقدمين ، والوقوف عند كلام الفحول المقربين ، اثمنا بمن تقدمني من
علية المؤلفين وثقات المصنفين فهم أرحب منا فهما لمعاني كلام العرب لمكان
مشافهتهم ، وأعلى يدا في تفسيره لموضع مخالطتهم ومعاشرتهم » .

ضبط الألفاظ بالنص على حرركاتها ، بالطريقة التي اتبعها صاحب القاموس في
هذا النوع . والتزم الإشارة إلى باب كل فعل يذكره بالرمز ، ليبين تصرف ماضيه
/ ومضارعه . واستخدم الرموز التي استخدمها جبرائيل فرحات صاحب باب
الإعراب من قبل . ولكنه خالفه في وضع الرمز ، إذ كان الأول يضعه قبل الفعل
والثاني يضعه بعده . وأخذ من صاحب القاموس رمزين للإشارة إلى الجمع ، وجمع
الجمع ، هـاج وجج .

وراعى المؤلف في مواده ترتيبا يكاد يكون صارما . فقد التزم أن يقدم فيها
الأفعال ، ويؤخر الأسماء والصفات ، إلا إذا كانت المادة لا فعل منها ، وأن يصدر
الأفعال بالماضي المجرد من الثلاثي أو الرباعي ، ثم الصيغ المزیدة مثل ففعل ففاعل
فأفعل فتفعل فتفاعل فانفعل فاستفعل وغيرها .

ويبدو أنه رتب الأسماء والصفات أيضا ، وإن لم يتضح ذلك لكثرة صيغها .
والتزم أن يذكر مصدر كل فعل يورده ، أو مصادره .

وقسم كل صفحة من معجمه إلى ثلاثة أنهر ، ووضع فوق كل نهر كلمة . أما
الكلمة التي على النهر الأيمن فهي التي يبدأ بها ذلك النهر ، وأما اللتان على الأوسط
والأيسر فهما ما ينتهي بهما هذان النهران ولذلك يستطيع أى إنسان فى لمحة خاطفة
أن يعرف الكلمات التي تضمها الصفحة من النظر إلى الكلمة اليمنى واليسرى لأن
جميع هذه الكلمات تقع بينهما فى ترتيب الألف باء .

وراعى أن يقدم صورة مادته التى يعالجها أولا ، ويضعها بين تجمين صغيرين ، أما الألفاظ التى تحتها فيضعها بين قوسين ، وكثيرا ما كان يقدمها فى أول السطر إن لم تكن متصلة بالعبارة التى قبلها ، ليستطيع الباحث أن يصل إلى مراده فى سرعة وسهولة .

كذلك اقتفى أثر صاحب القاموس فى كراهية تكرير اللفظ مع معانيه الكثيرة فتجنب ذلك ووضع فى مكانه خطأ أفقيا ليبدل عليه .

وتحرر من بعض هذه الالتزامات فى الذيل ، ولكنه التزم الإشارة إلى المصدر الذى أخذ منه الألفاظ . أما ما أهمل الإشارة إلى مصدره ، فهو من القاموس المحيط .

وحين يقابل الإنسان أقرب الموارد بالمحيط للبستاني مقابلة سريعة يجدهما يشتركان / فى المحافظة على عبارة القاموس فى أكثر المواضع ، وفى حذف البقاع والأعلام وتوهمات الجوهرى والضبط بالوزن والمصطلحات ويختلفان فى حذف الشرتونى كثيرا من الألفاظ العامة والمسيحية وأسماء الكتب ، وفى الرموز التى استخدمها للإشارة إلى أبواب الأفعال ، والخط الأفقى فى محل الصيغ المكررة ، والنجوم والأقواس لإظهار ألفاظه ، وفى تقديم الأفعال على الأسماء ، وفى الطبع ، كل هذا إلى جانب اتساع المادة . فمعجم الشرتونى أكثر انتظاما من محيط البستاني ، وتيسيرا للبحث .

قال فى مادة هقع :

هقع الفرس هقعاً	والخير . و — فلان فلانا :	أو مرض .
كواه .	صده ومنعه . و — الحمى	(الهقع) ككتف
(تهقع) الرجل علينا تسفه	فلانا : تركته يوماً فعاودته	الحريص ، وهى بهاء .
وتكبر وجاء بأمر قبيح	وأثخته . و — الشيء فلانا	(الهقعة) بالفتح المرة .
و — القوم وردا : وردوا	عاوده .	و — ثلاثة كواكب نيرة
كلهم .	(اهتقع) لونه مجهولا	فوق منكبى الجوزاء
(تهقع) مجهولا : نكس	تغير من خوف أو فرح ،	قريب بعضها من بعض
(انهقع) الرجل جاع	لا يجىء إلا على صيغة	كالأثافى إذا طلعت مع
وخمس .	المجهول .	الفجر اشتد حر الصيف
(اهتقع) فلانا عرق سوء :	(الهقاع) كفراب غفلة	يتزلها القمر وفى حديث
أقعده عن بلوغ الشرف	تصيب الإنسان من هم	ابن مسعود « طلق ألفا

يكفيك منها هقعة	(الهقعة) كهزمة المكسر	(اللسان) .
الجوزاء « أى يكفيك من	من الاتكاء والاضطجاع	(المهقوع) اسم مفعول .
التطليق ثلاث تطليقات .	بين القوم .	و — من الخيل : الذى
(الهقعة) أيضا دائرة فى	(الهقعة) حكاية وقع	تكون به الهقعة ويقال « إن
وسط زور الفرس أو	/ السيف ، تقول « سمعت	المهقوع لا يسبق أبدا » ٦٨٦
عرض زوره وهى دائرة	للسيوف هقعة » وهى	وفى المتتقى المهقوع
الحزام تستحب وقيل هى	صوت وقمها . و — ضرب	الذى إذا سار يسمع ما بين
دائرة تكون بجانب	الشيء اليابس على مثله	الخاصرة وجنبه صوت
الدواب يتشاعم بها	نحو الحديد وقيل هو أن	ج : مهاقيع .
وتكره .	تضرب بالحد من فوق	

وقال فى ذيله :

هقع . هقعت الناقة	(هقع) الفرس وزان عنى	أبركها تسداها وعلاها
ل هقعا : أرادت الفحل	فهو مهقوع (اللسان) .	(اللسان) .
فوقعت من شدة الضبعة	(تهقعت) الناقة بركت	(الهقعة) كفرحة الناقة
(التاج) .	للفحل . و — الضأن	التى إذا أرادت الفحل
(فرس هقع) ككتف :	استحرمت كلها (التاج)	وقعت من شدة الضبعة
أى مهقوع (الأساس) .	(اهتقع) الفحل الناقة	(التاج) .

ثم أخرج جرجس همام الشويرى « معجم الطالب فى المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية » عام ١٩٠٧ م / ١٣٢٥ هـ . ويدل عنوانه على أنه رمى إلى جمع الشائع من الألفاظ والحديث من المصطلحات العلمية ، فيفسرها للطلبة . والذى دفعه إلى ذلك كراهية هؤلاء الطلبة للغة العربية وحبهم للغات الأجنبية ، لسهولة معاجمها وصعوبة معاجمنا . قال فى المقدمة (١) :

وأدركت ما فى بعض كتب التدريس من التخلف عن حاجات المدارس ومقتضيات العصر ، وما فى البعض الآخر من التعقيد الذى تضرب به أسباب الاكتساب ، وتخذ عنه عزائم الطلاب ... وكان ولا يفتأ مدعاة إلى الإعراض عن العربية والانصراف إلى / اللغات الأجنبية . ولا غرو فإن تلك اللغات التى يتلقاها فتياننا فى المدارس قد قام

بخدمتها أفاضل الرجال ، فتمهدت سبلها وقرب المنال . وكان أهم ما قاموا به وضعهم المعاجم الموجزة مترجمة إلى العربية ... » .
 وإذن فالطلبة يحتاجون إلى « معجم يجمع بين غزارة المادة ، ونزاهة الألفاظ ،
 وتحريـر العبارة ورخص الثمن »^(١) خالصا من عيوب المعاجم القديمة التي وصفها
 في قوله^(٢) : « لا تزال مواذها مختوما عليها في بطون المجلدات الضخمة التي لا
 تتسع طبقة التلميذ على مجلد واحد منها . وهي على تباين ضروبها وتفاوت حجومها
 ليس منها ما يناسب طالب العلم أصلا لغلاء أثمانها ومشقة الطلب فيها ، الناشئة عن
 إهمال الترتيب في سرد مشتقات المواد ، وخلوها من الاصطلاحات العلمية
 والعصرية . وفوق ذلك فإن فيها كثيرا من الألفاظ البذيئة التي ينقبض منها المتأدب
 حياء »^(٣) .

مادته :

اختصر المؤلف مادته من محيط المحيط ، وربما نفهم ذلك من عبارته في
 المقدمة إذ يقول^(٤) : « جعلت محيط المحيط أمامي لحسن تنسيقه والصحاح
 والتاج مرجعا لي لمزيد التوثق » . ويؤيد ذلك مقابلة المواد . ولم يسر على نظام
 معين في الاختصار ، فكان يحذف بعض الصيغ وبعض المعاني وبعض التعبيرات ،
 وأغلب الشواهد الشعرية . ولكنه أتى ببعض الصيغ غير الموجودة في القاموس
 والتاج ، وإنما أخذها البستاني من فريتا ج .

منهجه :

سار في منهجه على النظام الذي سار عليه البستاني بحذافيره ، إلا أنه ابتكر خطأ
 أفقيا كان يضع تحته أو فوقه حركة تشير إلى حركة المضارع من الأفعال التي
 يوردها ، والتزم وضع الألفاظ في داخل المادة بين قوسين ، وقدمها في أول السطور
 لتتضح أمام القارئ .

/ واتبع هذا النظام أيضا بكل تفاصيله جرجي شاهين عطية في معجمه « المعتمد
 فيما يحتاج إليه المتأدبون والمنشئون من متن اللغة العربية » المطبوع عام
 ١٩٣٧ م — ١٣٤٦ هـ ، إلا أنه أضاف إليه بعض الصور لتوضيح التفسيرات وجعل
 أقواس المادة نفسها من النوع المؤلف بالحبر المشيع ، وأقواس فروعها من النوع

المعقوف متأثرا بصاحب المنجد في الأمرين ، ومن الطبيعي أن صاحب المعتمد حذف من المحيط أشياء لم يحذفها صاحب معجم الطالب حتى تختلف المادة عندهما بعض الاختلاف .

قال صاحب معجم الطالب في مادة هقع :

بلوغ الشرف .
(الهقعة) بالفتح المرة . ودائرة تكون في جنب الفرس بحيث تصيبها رجل الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض .

(الهقعة) المرة ، ودائرة تكون في جنب الفرس بحيث تصيبها رجل الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض .

(الهقع) الحريص .
(الهقاع) الغفلة من هم أو مرض .

(هقع — هقعا) الناقة وقعت من شدة الضبعة .
(تهقع) الرجل تسفه وجاء بأمر قبيح ، وفلان علينا تكبر .
(اهتقع) الرجل فلانا صده ومنعه ومنه اهتقعه عرق سوء : أقعده عن وقال صاحب المعتمد :

(هقع — هقعا) الفرس كواه ..
(تهقع) الرجل تسفه وجاء بأمر قبيح ، وفلان علينا تكبر .
(انهقع) الرجل جاع .

(اهتقع) الرجل فلانا صده ومنعه ، والشئ فلانا عاوده .

وفى عام ١٩٠٨ / ١٣٢٦ هـ أخرج الأب لويس المعلوف معجمه « المنجد » اختصر فيه « محيط المحيط » أيضا (مع الرجوع إلى التاج كثيرا) وسار على نظامه ، إلا أنه أضاف إليه بعض جزئيات استقاها من المعجمات الأجنبية . فقد نه على بعض / الأمور بالرموز التالية (فا) لاسم الفاعل ، (مفع) لاسم المفعول ، ٦٨٩ (مصر) للمصدر ، (م) للمؤنث ، (هـ) للمفعول به ، واستخدم أيضا الخطوط الأفقية التي كان يستخدمها من قبله صاحب أقرب الموارد بدلا من تكرير اللفظ المشروح ، ووضع أول كل مادة في صدر السطر بين هلالين ، وعن يمينها نقطة مربعة الشكل يحير مشيع . أما فروع المادة فوضعها بين قوسين معقفين ، وقدمها في أول السطور في الغالب أيضا . فإذا كانت الكلمة من الدخيل جعل النقطة التي على يمينها مستديرة وحذف المشتقات القياسية ، مع شرحها شرحا جميلا في مقدمته .

ولم يلتزم أن يقدم كلمة في صدر كل باب عن حرفه كما فعل زملاؤه جميعا ، ففعل ذلك في بعضها وأهمله في بعضها الآخر . ويفوق هذا المعجم أخويه : معجم الطالب والمعتمد ، في غزارة المواد التي يحويها . وأكثر من الصور الموضحة . وقد جعلت هذه الأمور « المنجد » من أحسن المعاجم الحديثة تنظيما وتوضيحا للألفاظ إضافة إلى توالي طبعاته وتحسينه منذ تأليفه ، فأقبل عليه طلاب المدارس في كل البلاد . قال في مادة هقع :

[الهقعة] : المكسر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .	الشيء فلانا : عاوده . [اهتقع] لونه : تغير من خوف أو فرح .	(هقع — هقعا) الفرس كواه .
[الهقعة] : حكاية وقع السيف ، يقال : « سمعت للسيوف هقعة » ضرب الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو ضرب الحديد بحجر ونحوه من فوق .	(الهقاع) غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض . [الهقع] الحريص . م هقعة [الهقعة] المرة من هقع ؛ ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها — من بعض كالأنثافي ، الهقعة أيضا دائرة في وسط زور الفرس .	[تهقع] الرجل علينا : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . [تهقع] نكس . [انهقع] : الرجل جاع وخمص . [اهتقعه] صده ومنعه ، يقال « اهتقع فلانا عرق سوء » : أي أقعده عن بلوغ الشرف والخير ، اهتقعت الحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنه ، اهتقع

٦٩٠ / ٧ — وأرادت « المطبعة الأمريكية » في بيروت أن تشارك اليسوعيين في مجدهم اللغوي ، فتبادر إلى ذهن المشرفين عليها مخاطبة أصحاب محيط المحيط ليطرس البستاني لإعادة طبعه بعد حذف وتنسيق ، تسهila للوصول إلى المرام من أقرب طريق . ثم عدلوا عن ذلك وكلفوا عبد الله البستاني تأليف معجم ، فقام بذلك منذ عام ١٩١٧ حتى فرغ منه عام ١٩٢٧ م ، وطبع عام ١٩٣٠ في مجلدين كبيرين باسم البستان . ولعلنا نشعر من هذه الظروف أن « المطبعة الأمريكية » رمت إلى إخراج معجم على نمط محيط المحيط مع تسهيله ، وفي عبارة أخرى من المقدمة أيضا « معجما عربيا مطولا خاليا من الألفاظ البذيئة والكلام الحوشى المهجور » .

مادته :

مادة البستان هي مادة محيط المحيط بعينها مع زيادة بعض المعاني والكلمات والأسجاع والتعليقات والعبارات عن التاج ، وحذف بعض العبارات والكلمات والمعاني واختصار بعض الآراء المختلفة ، وتغيير بعض التفسيرات والألفاظ ، اعتمادا على ما في التاج بدلا مما في القاموس أو من عنده ، وتغيير ترتيب العبارة أحيانا . والحق أن ما زاده أكثر مما حذفه ، إلا أنه حذف الكلمات التي كان يصدر بها صاحب المحيط أبوابه عن الحروف المعقود لها تلك الأبواب .

منهجه :

خالف البستان المحيط في منهجه ، فالتزم أن يقدم مادته وكل لفظ منها مع كتابته بالحبر المشبع في أول السطر وأن يضع نجما صغيرا قبل المادة ، وأن يضع العبارات منها بين قوسين لتتضح أمام القارئ . والتزم أن يضع خطأ أفقيا بدلا من تكرير اللفظ الذي يفسره ، كما فعل من قبله . فالبياساتي أفاد من مادة المحيط ومما أدخله غيره من التحسينات على مناهجهم ، ولكنه لم يأت بشيء من عنده ، إلا الإكثار بعض الشيء من تفسير اللفظ بعبارة هو ، أو عبارة التاج بدلا من القاموس .

/ قال في مادة هقع :

هقع الفرس بهقعه هقعا كراه .

تهقع الرجل علينا : تسفه وتكبر

وارتكب أمرا قبيحا . — القوم وردا

وردوا كلهم .

تهقع مجهولا : نكس .

انهقع فلان : جاع وخمص .

اهتقع فلانا عرق سوء : أقعده عن

بلوغ الشرف والخير و — فلان فلانا

صدده ومنعه . — الشيء فلانا عاوده

و — الحمى فلانا تركته يوما فعاودته

وأثخنه .

اهتقع لونه مجهولا : تغير من خوف أو

فرح لا يجيء إلا على صيغة المجهول .

الهُقاع بالضم : غفلة تصيب الإنسان

من هم أو مرض .

الهقع يفتح فكسر : الحريص . الأثنى

هقعة .

الهقعة بالفتح : المرة وثلاثة كواكب

نيرة فوق منكبي الجوزاء يقرب بعضها

من بعض كالأثافي إذا طلعت مع الفجر

اشتد حر الصيف ينزل بها القمر .

و — دائرة في زور الفرس أو عرض زوره

وهي دائرة الحزم ، تستحب .

الهقعة : كهمة : المكث من الانتكاء

والاضطجاع بين القوم .

الهقعة : حكاية وقع السيف تقول :

« سمعت للسيوف هيقة » . — ضرب
الشيء اليابس على مثله نحو الحديد .
صوت . ج : مهاقيع .
المهقوع : اسم مفعول . — الذى

٨ — ثم وجد القائمون على المطبعة الأمريكية أن معجمهم البستان فيه طول
وضخامة فأرادوا اختصاره بحيث يتيسر للجميع اقتناؤه فاضطلع بذلك عبد الله
البستاني وأخرج فى عام ١٩٣٠ مجلدا واحدا فيه « ما يفى بحاجة الطلبة » وسماه
« فاكهة البستان » .

ولا يختلف هذا المختصر عن أصله فى شيء إلا ما حذفه من معان وصيغ
وتعابير ، بل حافظ على ترتيب الأصل للألفاظ فى داخل المواد بعد ما حذف
منها . ولم يحذف / أمورا بعينها فى الكتاب كله بل اختيارات من كل مادة ، حتى إنه
لم يتخلص فى المختصر من كثير من الأشعار والتعابير التى أوردها فى البستان .
قال فى مادة « هقع » :

طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف
ينزل بها القمر و — دائرة فى
وسط زور الفرس أو جنبه وهى
دائرة الحزم تستحب .
الهيقة : حكاية وقع السيف ،

تهقع مجهولا : نكس .
انهقع فلان : جاع وخمض .
اهتقع لونه مجهولا : تغير من خوف
أو فرح ، لا يجىء إلا على صيغة
المجهول .
الهقة بالفتح المرة و — ثلاثة

تقول : « سمعت للسيوف هيقة »
و — ضرب الشيء اليابس على مثله
نحو الحديد .

كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء
يقرب بعضها من بعض كالآثافي ، إذا

و حين ينعم المرء النظر فى هذه الكتب جميعها ، وهى تنتمى إلى مدرسة واحدة ،
يجد كثيرا من الظواهر المشتركة بينها ، لا يكاد يخلو منها واحد . فهى قبل كل شيء
مؤلفة للتلاميذ والطلبة . وهذا تحول خطير فى حركة المعاجم العربية ؛ فقد كانت
تؤلف قبلا للعلماء ، وهم لهم من السن ورعاية الصدر والتبحر فى العلم ، والحاجة
إلى ما يبحثون عنه ، ما يجعلهم يصيرون على البحث الطويل ، يعاونهم فى ذلك أن
وتفهم كان ملكا لهم ، فيه طول وسعة ، وهدوء واتزان . أما اليوم — أو العصر — فالعلم
غير مقصور على فئة معينة ، وإنما هو مباح للجميع ما داموا قادرين على السعى فى
مسيله ولذلك سعى إليه كثير بل ألوف تلو ألوف ، وكلهم فى حاجة إلى الكشف عما
يعزب عنهم ، وكلهم صغار وشباب يريدون السرعة ، فهم غير متفرغين للغة

٦٩٢

ولا متخصصين . فينبغي عدم إضاعة وقتهم في مجاهل معجمات العربية القديمة . وإذن فلا بد من معاجم تتيح لهم ما يريدون في أسرع وقت ، وأوضح لفظ وتفسير ، لا يرتفع عن مستواهم .

وكان من أثر ذلك أن ظهرت على هذه الكتب خصائص الانتظام والاختصار / والتوضيح . وهداهم إلى أكثر هذه الخصائص اتصال مدرستهم بالثقافة الغربية ، ٦٩٣ الاتصال الشديد . قال صاحب المنجد^(١) في وصف معجمه : « قريب المأخذ ، ممتازا بما عرفت به المعجمات المدرسية في اللغات الأجنبية من إحكام الوضع ووضوح الدلالة » . وقد ضربتهم هذه الصلة حين أخذوا من بعض الغربيين الذين ألفوا معاجم في العربية ، كفريتاج وجوليوس ، ألفاظا ومعاني غير صحيحة ، أو غير فصيحة أو لا ندرى مصادرها .

أما الانتظام فواضح في ترتيبها جميعها من أول الكلمة إلى آخرها بحسب حروفها الأصول وحدها وتقديم الأفعال في المادة على غيرها ، وتقديم المجرد من الأفعال على المزيد ، والميل إلى ترتيب المزيد نفسه بحسب صيغه المختلفة ، والنص في كل فعل على بابيه ليعرف ماضيه ومضارعه إما بالتصريح أو بالرمز أو بالإشارة ، والتصريح بمصدره أو مصادره . ومن الأمور التي تتصل بالانتظام والتيسير على الباحث الكلمات التي وضعت على رأس الصفحات لتبين الكلمات التي تضمها الصفحة في لمحة خاطفة .

وأما الاختصار فجلى في حذف غير اللغويات من المعجم مثل الأعلام والبقاع ، وتقليل الشواهد في المعاجم الكبيرة وحذف أنواع منها تماما من الصغيرة ، وتقليل التفسير الكثيرة التي تساق للفظ الواحد دون أن يختلف مدلولها ، واقتصار كثير منها على الشائع من الألفاظ ، وحذف كثير من الصيغ والمعاني وما إليها ، واستخدام الرموز في الإشارة إلى أبواب الأفعال وإلى المعرب وماهية بعض المشتقات كما فعل صاحب المنجد . ومن الطبيعي أن يختلف موقف المؤلفين من الاختصار ، فخففه بعضهم كصاحب أقرب الموارد والمحيط ، وأغرق فيه آخرون كصاحب معجم الطالب والمعتمد . وربما جعلنا من مظاهر الاختصار — مع الجمع — اعتماد أوائلهم على القاموس المحيط ، ثم اعتماد متأخريهم على متقدميهم ، فصار القاموس المحيط عمادهم جميعا .

ويظهر التوضيح فيما راعوه من الضبط بالتصريح بحركات الألفاظ وأبواب

٥٩٤ / الأفعال ، وفي استخدام الرموز للتمييز بين المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها ، واستخدام الصور في التفسير ، فهي « تمثل للعين بعض الأوصاف ، وتقوم مقام الشروح الطويلة ، وتخفف عن الفكرة بعض العناء في تفهم الأشياء وتبسيطها »^(١) . ولكن الأمر الذي وقعوا فيه جميعا هو محافظتهم على عبارة الأقدمين ، حتى فخروا بذلك في مقدماتهم ، مثل الشرتوني والمعلوف . ولم يفتنوا إلى أن بعض هذه العبارات أو أكثرها غير صالح لتلاميذ هذا العصر .

وامتازت هذه المعاجم بظاهرة أخرى ترجع إلى تأليفها للطلبة ، تلك هي عنايتها بالمصطلحات العلمية ، والعامى والمولد ، لتقريبها إليهم . وكان أكثر من فعل ذلك البستاني الذي غنى بالعامى والمولد كثيرا في محيطه ، والشويزي الذي غنى بالمصطلحات العلمية في معجم الطالب ، ونوه على ذلك في عنوانه . ويرجع إلى هذا السبب ظاهرة عامة أخرى هي حذف ما يتصل بالمورثات والسوءات والأمور الجنسية والبدنية من الألفاظ فيها .

وآخر الظواهر فيها عنايتها بالألفاظ والمعاني المسيحية ، أو التي لها دلالات خاصة عند المسيحيين . وكان ذلك أمرا طبعيا لهم ، لأنهم جميعا مسيحيون ، نشئوا على تربية مسيحية دينية ، وألفوا معاجمهم لمدارس مسيحية دينية هي مدارس اليسوعيين . وقد اختلف موقفهم منها ، فأكثر بعضهم كالبستاني والشويزي ، وخفف بعضهم كالشرتوني والمعلوف . ولكنهم — على رغم ذلك — لم يبلغوا فيها مبلغ صاحب باب الإعراب الذي اغترف من هذه المسيحيات ومن العاميات اغترافا شديدا .

والحق إن هذه المعاجم لا يؤخذ عليها من ناحية التنظيم شيء ، أو لا يؤخذ عليها إلا أمور قليلة وصلنا إليها عن طريق التطور ، ولكن يؤخذ عليها في المادة والتفسير أمور كثيرة . ومعظم هذه المآخذ سنوضحها فيما يلي من فصول . ونكتفي هنا بالإشارة إلى كتاب تنبيهات اليازجي على محيط البستاني ، الذي يخرج الباحث من دراسته / بأن البستاني وقع في الأخطاء التالية : التصحيف ، وتفسير الألفاظ بأخرى غير موجودة في موادها ، والخطأ في التفسير ، وعدمه تماما ، وسوء عبارته ، والخطأ في ضبط الألفاظ والإتيان بمعان لم ينص أحد من القدماء عليها . وقد استمد كثيرا من هذه المعاني من جولوس وفريتاچ ، ومن الآثار المسيحية ، وأتاه كثير من هذا الخطأ من سوء فهمه لبعض عبارات الفيروز آبادي ، وبعض اصطلاحاته وعاداته

فى قاموسه . وكل هذه الأخطاء على وجه التقريب نجده عند أفراد مدرسة
اليسوعيين . جميعا ، لتأثرهم الشديد بالبستاني ، مع تفاوت عندهم .
ونختم كلامنا بكلمة حق نهديها إلى أقرب الموارد والمنجد ، فالأول أكثر هذه
المعاجم جمعا للألفاظ ، والثانى أحسنها منهجا ونظاما . ولكن المنجد وقع فى كثير
من الأخطاء فى قسم المعارف من مواده خاصة . فجعلها إبراهيم القطان وطبعها سنة
١٩٧٢ تحت عنوان « عشرات المنجد فى الأدب والعلوم والأعلام » .

الفصل الثالث

مشروعات المجمع اللغوي

فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء ١٤ من شوال سنة ١٣٥٢ هـ / ٣٠ من يناير سنة ١٩٣٤ م . افتتح مجمع اللغة العربية الملكى بمصر ، للأغراض التالية ، كما وردت فى مرسوم إنشائه^(١) :

(أ) أن يحافظ على سلامة اللغة العربية وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها ملائمة على العموم لحاجات الحياة فى العصر الحاضر وذلك بأن يحدد فى معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغى استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتركيب .

(ب) أن يقوم بوضع معجم تاريخى للغة العربية وأن ينشر أبحاثا دقيقة فى تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها .

(ج) أن ينظم دراسة علمية اللهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية .

(د) أن يبحث كل ما له شأن فى تقدم اللغة العربية مما يعهد إليه فيه ، بقرار من وزير المعارف المصرية .

وجعلت لائحته من أغراضه : أن^(٢) « يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها تنشر تدريجيا ، ومعجم واسع يجمع شوارد اللغة العربية وغريبها ويبين أطوار كلماتها ، كما ينشر تفاسير وقوائم لكلمات وأساليب فاسدة يجب تجنبها » .

/ فمن أغراضه إذن — مما يهمنا — وضع معجم تاريخى للغة ومعجمات صغيرة للمصطلحات ومعجم واسع للشوارد والغرائب يبين أطوار الكلمات وربما وضع معجم للهجات . ولن نطيل البحث فى المعجم الاصطلاحي ولا معجم اللهجات فقد نجح فعلا فى إخراج مجموعة كبيرة من المصطلحات فى الفنون والعلوم بترجمتها من اللغات الأجنبية . أما دراسة اللهجات فأمر على حظ كبير من الصعوبة يحتاج إلى

جهود كبيرة وإلى دراسات كثيرة متنوعة وإلى آلات صوتية جديدة ، وكل ذلك ما زالت دراستنا قاصرة فيه . فليس من الممكن عمل معجم من هذا النوع في أيامنا هذه ولا في الأيام المقبلة إلا بعد أن تقوم هذه الدراسات ، ونترك هذين المعجمين لتتبع غيرهما من أغراض المعجم .

المعجم التاريخي :

لم يكن المعجم التاريخي أكثر يسرا على رجال المعجم من سابقه ، فقد كان وضعه من أغراض المعجم التي نص عليها مرسوم إنشائه ولائحته الأولى ولائحته الداخلية التي وضعها في الدورة السابعة وقراراته الإدارية والتنظيمية في الدورة الثانية عشرة . واقترح الدكتور أحمد أمين في الجلسة الختامية من الدورة التاسعة أن تقوم لجنة المعجم بتحضير مادة وأن تندب المختصين في اللغة السامية لمعاونتها ثم تعرض هذه المادة على المعجم . ولكن تبين أنه لا يمكن تأليف مثل هذا المعجم إلا بعد جمع آثار الأدباء والعلماء جميعا وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا وطبعها على أسس علمية لا تجارية واستقر الرأي على عدم الابتداء فيه إلا بعد أن يتم ذلك كله .

ولكن المعجم قرر في نفس الوقت أن يشرف على طبع معجم الأستاذ المستشرق « فيشر » التاريخي وإن أوقفت الحرب العالمية الثانية ذلك العمل . ويوصف هذا المعجم بأن مؤلفه « جمع فيه جزازات جمهرة الموثوق بصحته من متداول الكلمات في القرن الأخير للجاهلية والقرون الثلاثة في الإسلام » . ومن الجلي أنه ينظر إلى اللغة النظرة الناقدة التي قام بها أصحاب المعجمات القديمة ، وأنه يتوقف عند الزمن الذي توقفوا عنده ، ولا يفعل ذلك المعجم التاريخي الحق الذي تصور منهجه في الفصل التالي .

٦٩٨ / وقد وضع الأستاذ « فيشر » منهج معجمه هذا في مقدمته التي طبعها مع نموذج منه . فحد الزمن الذي يدور فيه البحث بقوله : (١) « فالمعجم يتناول بقدر الإمكان بحث تاريخ كل الكلمات التي جاءت في الآداب العربية مبتدئا بالكتابة المنقوشة المعروفة بكتابة النمار من القرن الرابع الميلادي ومنتها بالعهد السابق ذكره [نهاية القرن الثالث الهجري أي حتى منتهى ما وصلت إليه اللغة العربية الفصحى من كمال] » .

وحدد ميدان بحثه في قوله : « يتناول الكلمات الموجودة في القرآن والحديث

والشعر والأمثال والمؤلفات التاريخية والجغرافية وكتب الأدب والكتابات المنقوشة والمخطوطات على أوراق البردى وعلى النقود ... وقد استثيت من ذلك في الغالب الكتب الفنية إلا أنني توسعت في أخذ المصطلحات منها .

« وقد بنى المعجم على المتون الموجودة التي لها دخل بهذا ، وبذلك وحده كان من الممكن تحديد عمر الكلمة وتاريخها . وكذلك يتبين من المتون وحدها معنى الكلمة ومكانها من الجملة .

ولكن وردت في المعجمات العربية الكبيرة التي صنفها العرب كلمات وتعابير ومعان لم أعر على شواهد لها في الكتب التي بحثها ، ويرجع ذلك إلى أن مؤلفي هذه المعجمات كان لديهم مادة لغوية من لغة الكتابة ولغة الكلام انتهت إليهم وليس في مقدورنا اليوم الحصول عليها . ورأيت من الواجب على أن أورد هذه الكلمات والتعابير والمعاني ذاكرة المعجم الذي نقلتها عنه إذا ما تراءى لي أن هذه التعابير لا تنتمي إلى العصر المتأخر^(١) . وفي رأيي أنه قد وردت في القاموس وتاج العروس تعابير مولدة . وهكذا تعرضت بطبيعة الحال لخطر احتمال ترديد أخطاء وقعت فيها هذه المعجمات العربية .

« ولم ترد أسماء الأشخاص والقبائل والبلاد بانتظام في معجمي ، ولكنها وردت أحيانا حيث يحتمل أن تبين معنى اسم جنس .

/ « ولم أورد في معجمي المشتقات القياسية الخاصة بالتصارييف اللغوية مثل صيغ الأفعال وصيغ أسماء الفاعل والمفعول وصيغ المصادر للأفعال المزيد فيها ما دامت ليس لها معان خاصة وذلك خلافا لعبارات مثل حاكم وشاهد وعامل وقاض ... ونحوها من العبارات التي لها جميعاً معان خاصة .

« وعولجت الحروف الدالة على معنى في غيرها^(٢) بتوسع على عكس الغالب في المعجمات وحروف المعنى في الأصل من خصائص القواعد النحوية إلا أنه من الواجب شرحها بتوسع في المعجم أيضاً كي يتسنى لمن يستعمل المعجم أن يجد فيه ما يساعده على فهم الكتب العربية .

وقال عن مصادره ومراجعته^(٣) : « واستعملت بطبيعة الحال أحسن الطبعات دائماً ولكن مما يؤسف له أن عدداً كبيراً من دواوين الشعر القديم ومن كتب الأدب للمتقدمين ليس لها إلا طبعات شرقية طبع أكثرها في مصر وحيدر آباد وهي في حاجة إلى العناية الصادقة ... على أن بعض هذه الطبعات الشرقية لا تصلح بحال لأن ينتفع

٦٩٩

بها في وضع معجم .

وقال عن الشواهد^(١) : « وقد أوردت الشواهد من الشعر مع أسماء الشعراء الذين نسبت إليهم عادة في دواوينهم أو في غيرها من كتب الأدب العربي . وبدهي أنني عالم بأن قسما كبيرا من هذه الأشعار منحول أو مصنوع ولكن ليس لي بطبيعة الحال أن أسترسل هنا في بحث نقدي واف في ذلك ... وهذه الأبيات والأشعار وإن كانت منحولة فهي في الغالب عربية قديمة ، ولذا تكون صالحة لمعجمي . وكان من د . مرجوليوث أول من رأى أن كل الشعر الجاهلي مصنوع ، وهذا الرأي ولا شك خاطئ » .

وقال عن منهجه وترتيبه^(٢) : « وقد رتببت الكلمات على حسب المواد الترتيب / المؤلف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحرف الأول والثاني والثالث أساسا » . ٧٠٠
ويبدأ المادة بإيراد الفعل المجرد ثم المزيد بحرف وحرفين وثلاثة أحرف . ويكون ترتيب أبنية الأفعال كما يلي — فعل ، فاعل ، أفعّل ، تفعل ، تفاعل ، انفعّل ، افتعل ، افعّل ، استفعل ، افعال ، وهكذا . وتذكر الأسماء كلها بعد الأفعال سواء أكانت مشتقة أم جامدة وترتب على نظام ترتيب الأفعال فيذكر المجرد منها أولا ويتبعه المزيد فيكون ترتيب أبنية الأسماء كما يلي : فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فاعل ، فاعل ، فاعل ، فاعل ، وهكذا .

« الكلمات الأعجمية المعربة الزائدة على ثلاثة أحرف تتبع الكلمات العربية في ترتيب المعجم إن تصرف فيها العرب بالاشتقاق مثل إبريق ، دُكان ، ديباج ، أسوار ، سراويل وهلم جرا (تجدها في مادة « برق » « دكن » « ديج » « سور » « سرول » وهلم جرا) أما ما لم يتصرف فيه العرب بالاشتقاق فتعتبر حروفه كلها أصلية مثل إبريسم ، إستبرق ، بنفسج ، سفرجل ، شطرنج ، وهلم جرا . غير أنني أوردت أيضا إبريق ، دكان ... على حدة مشيرا إلى مادة « برق » « دكن » ... كيما يتيسر العثور على جميع الكلمات الأعجمية المعربة دون عناء .

« تضبط كلمات المعجم وكل الشواهد على وجه دقيق .
« يتبع الشرح العربي للكلمات شرح مختصر بالإنجليزية وآخر بالفرنسية وقد نسجت على هذا المنوال نزولا على قرار للمجمع . وسيرحب الكثيرون بذلك إذ أن إيراد الكلمة الإنجليزية والفرنسية المقابلة غالبا ما يوضح المعنى ويحدده أكثر مما لو

كان الشرح قاصراً على العربية . وسيجد المستشرقون الذين لم يتمكنوا من العربية تمكناً كافياً عوناً كبيراً لهم في الشرح الإنجليزي والفرنسي ١ .

وأحاول أن أزيد هذا المنهج وضوحاً بوصف النموذج المطبوع ويشتمل على أول حرف الهمزة حتى مادة (بد) . ويتبين منه أن المؤلف يصدر كل باب بكلمة مفصلة عن حرفه المعقود له . وقد تناول في حرف / الهمزة ترتيبه في حروف ألف باء في ٧٠١ اللغات السامية واليونانية ومقداره في حساب الجمل واسمه في العربية والساميات وغيرها وأصله وأنواعه في اللغة وفي الاصطلاح ورسمه في الخط ومخرجه وخلاف اللغويين والصرفيين فيه . ثم فصل الكلام على أنواعه المختلفة من ألف الاستفهام والقسم والنداء . وعالج في كل منها مقابله في الساميات وموقعه في العبارة وخصائصه اللغوية والنحوية وشواهد وطرق رسمه في الكتابة ونطقه ودلالاته المختلفة في استعمالاته المتنوعة . وأشار إلى مصدر كل قول بالتصريح والرمز . وسار في علاجه الألفاظ على الإكثار من شواهدا والربط بين معانيها وما في اللغات السامية ، والإشارة إلى مصادر هذه الأقوال والمعاني والشواهد ولكن النموذج المطبوع لا يوضح منهجه تماماً في ذلك .

المعجم الكبير :

لقد تلقى المعجم الكبير عناية أكبر مما تلقى ما سبق من معجمات إذ ألف المجمع منذ أيامه الأولى إحدى عشرة لجنة لوجوه نشاطه المختلفة كان منها لجنة المعجم (١) ثم تغير أعضاؤها في الدورة السابعة (٢) ثم ضم إليها آخرون في الدورة التاسعة (٣) . وقررت اللجنة في أول الأمر تأليف ثلاث لجان فرعية منها هي لجنة المصطلحات العلمية ولجنة الاقتصاد والقانون ولجنة العمارة والفنون ثم زيدت اللجان في دورات مختلفة حتى أصبحت في الدورة الحادية عشرة ستاً (٤) .

ومهمة هذه اللجنة إعداد مواد المعجم الكبير (٥) وتختص بالفحص عن جميع ألفاظ العلوم والفنون والآداب على أن تستعين في عملها بمن تشاء من العلماء المتخصصين أفراداً وجماعات (٦) .

(١) مجلة المجمع ١ : ٣١ . (٢) مجلة المجمع ٥ : ١٩١ .

(٣) نفس المرجع ٦ : ١٦ و ١٧ . (٤) نفس المرجع ٥ : ١٩١ و ١٦ : ١٧٧ .

(٥) نفس المرجع ٦ : ١٧ . (٦) نفس المرجع ٥ : ١٦١ .

وأصدرت هذه اللجنة جزءا من هذا المعجم تتبين منه ما يلي :

يمتاز المعجم — فى رأى مؤلفيه — بجوانب ثلاثة أساسية : ١ — جانب منهجى ، هدفه الأول دقة الترتيب ووضوح التوضيح . وتم هذا باتباع الترتيب الألفبائى المؤلف فى المواد ، من حروفها الأصلية الأولى إلى الأخيرة ، واتباع ترتيب صارم للصيغ داخل كل مادة . ٢ — جانب لغوى ، عنى بأن تصور اللغة تصويرا كاملا ، فيجد فيها طلاب القديم حاجتهم ، ويقف عشاق الحديث على ضالتهم . ٣ — جانب موسوعى ، يقدم ألوانا من العلوم والفنون والمعارف تحت أسماء المصطلحات والأعلام .

وروعى فى سياق المواد المكتملة أن يرد فى أقسام متميزة على الترتيب التالى :

أولا : النظائر السامية بحروف لاتينية متلوة بالنطق العربى التقريبي . وأرجعت الكلمات المعربة إلى أصولها .

ثانيا : المعانى الكلية ، ورتبت من الأصلى إلى الفرعى ، ومن الحسى إلى المعنوى ، ومن الحقيقى إلى المجازى ، ومن المؤلف إلى الغريب .

ثالثا : الأفعال ، قدمها المعجم على الأسماء . وقدم الثلاثى على الرباعى ، والمجرد على المزيد ، واللازم على المتعدى .

وربت صيغ المجرد الثلاثى كما يلي : ١ — فَعَلَ يَفْعُل . ٢ — فَعَلَ يَفْعِل . ٣ — فَعَلَ يَفْعَل . ٤ — فَعَلَ يَفْعَل . ٥ — فَعَلَ يَفْعُل . ٦ — فَعَلَ يَفْعِل . ثم يرد المزيد منه بحرف كما يلي : أَفْعَلَ — ثم فاعل — ثم فَعَلَ ؛ ثم المزيد بحرفين كما يلي : اِفْعَل — اِنْفَعَلَ — تَفَاعَلَ — تَفَعَّل — اِفْعَلْ ؛ ثم المزيد بثلاثة حروف كما يلي : اسْتَفْعَلَ — اِفْعَوْعَلَ — اِفْعَالْ — اِفْعُول .

ثم يرد الرباعى : المجرد منه والمضاعف حسب ترتيب الحروف التى يتكون منها ثم المزيد : تَفَعَّلَ ثم اِفْعَلَّ .

ثم المبنى للمجهول .

رابعا : المصادر : وأتى منها بما نصت المعاجم عليه ، وقدم القياسى من الفعل الثلاثى ، أما المصادر القياسية من الأفعال غير الثلاثية فقد أهملها .

خامسا : المشتقات : أهمل أغلبها إلا إذا شاركها فى المعنى غير القياسى .

سادسا : الأسماء ، ورتبها على الألفباء ، مع تقديم الألف اللينة على الهمزة . وقد استمد مادته اللغوية من المعاجم وكتب الأدب والعلم والتاريخ ولم يشر إلى واحد منها إلا إن انفرد بروايته أو كان له رأى خاص . والترم قرارات المعجم فى

تكملة المواد ، واحتذى بالقدماء في الشواهد . وضمن الجانب الموسوعي المصطلحات وأعلام الأشخاص والبلدان وأسماء النبات والحيوان ؛ واستعان فيه بالرسوم والصور . وراعى فى الكلمات المعربة أن يأتى بما تصرف العرب فيه بالاشتقاق فى الأصل الثلاثى المزعوم له ، وفيما لم تتصرف فيه حسب صورته الظاهرة .

والتزم فى سياقه الرموز التالية :

* توضع على رأس المادة المفسرة .

ليبان ضبط عين الفعل المضارع .

توضع قبل المادة الفرعية تمييزا لها عن الأصلية .

و للدلالة على تكرار الكلمة فى معنى جديد .

ج ليبان الجمع .

[] يحصران بينهما تفسير الما تقدمهما من لفظ غامض فى كلام أو شعر .

٧٠٣ / والحق إن المنهج جميل فيه كثير من الأمور التى نحتاج إليها أشد الاحتياج وتيسر البحث كل التيسير . ولكننا نختلف مع القائمين عليه فى بعض أمور إلى جانب تنبيهنا على أن وجوب بذل عناية كبيرة فى الإشراف على طبعه حتى لا يتسرب الخطأ إليه بسبب كثرة الأقسام فيه ويختلط بعض الألفاظ فيرد فى القسم غير اللائق به .

فنحن نختلف معهم فى أسماء الأماكن والأعلام ونحب ألا تدخل فى المعجم اللغوى إلا إذا ارتبطت بالتراث الثقافى العربى بأن أخذت منها صفات أو مشتقات أو ضربت بها الأمثال وما مائل ذلك . وأما ما عدا ذلك فتفرد له معاجم خاصة به ولعل مما يؤيد هذه الدعوة الحيرة فى ترتيبها فقد أراد أصحاب هذا المعجم أن يرتبها وفقا لحروفها كلها كما تفعل كتب الرجال والطبقات إلا إن ظهر اشتقاقها واضحا فإذا طبق المبدأ الأول رأينا كثيرا من الأعلام تأتى فى غير أماكنها ويصعب علينا — وقد ألفنا معاجمنا الاشتقاقية — أن نوفق إلى موضعها . وإذا طبقنا المبدأين حرنا بين المشتق والمرتجل منها والأعلام والأماكن لا صلة قوية بينها وبين المعانى اللغوية التى تتصل به فى حالة اشتقاقها ولا تأثير لها فى مادتها ولا تطور لها كالألفاظ اللغوية المتصرفة . ولذلك نحب أن نبعدها عن المعاجم اللغوية . فإذا ما أصر المجمع على إدخال الأعلام والأماكن فليضع قاعدة محكمة لاختيارها لأنه بطبيعة الحال لن يدخل الأعلام جميعها وليحترس فى هذه القاعدة من القاموس والتاج والعياب وأمثالها التى كان همها الأول أعلام المحدثين والفقهاء .

اقترح الأستاذ محمد علي علوبة وزير المعارف على المجمع في دورته الثالثة (١) أن يسعف المجمع العالم العربي بمعجم على أحدث نمط عصرى ليتفجع به طلاب العلم إذ يجدون أمامهم معجما مصورا سهل التناول يسر عليهم تحصيل اللغة فأصدر المجمع القرار الآتى « نظرا إلى حاجة طلاب التعليم الثانوى ومن فى مرتبتهم وجمهرة المثقفين من أبناء اللغة العربية إلى معجم لغوى وسيط سهل التناول يسر الترتيب مصور بحيث يتناول من المصطلحات العلمية الصحيحة ما يتعلق بالأسباب الدائرة بين الناس يقرر المجمع الشروع فى اتخاذ الأسباب للقيام بهذا العمل وأن يعهد إلى لجنة بالشروع فى تحقيقه » .

وأراد المجمع ألا يقصر المعجم الوسيط على طلاب التعليم الثانوى ومن فى مرتبتهم من المثقفين فرأى أن يسمو به حتى يجعله « مرجعا وافيا للكاتب والدارس المثقف » (٢) .

وظهر هذا الارتفاع فى مجال بحث المعجم إذ أن لجنته ستقوم بما يلي من أعمال (٣) « ستستعين اللجنة بالمختصين فى تحقيق ما اعترضها من كلمات معربة وبيان الصلة بين الكلمات العربية وأخواتها السامية لترد الكلمات إلى أصولها ما أمكن ، أما أسماء الحيوان والنبات فسنشرحها شرحا عمليا وموضحا بعضها بالرسوم وكذلك الأعلام الجغرافية وما إليها » .

وتتناول من المصطلحات العلمية ما يكثر دورانه على ألسنة المتعلمين وما يناسب المعجم الوسيط مما يضعه المجمع من مصطلحات .

وبعد عدة لجان نجمت الأخيرة منها فى إتمام معجم على قسط كبير من التنظيم واليسير يفوق فيها مدرسة اليسوعيين التى تأثر بمنهجها ، وقد أهمل ذلك المعجم الألفاظ الحوشية الجافية ، والتى هجرها الاستعمال لعدم الحاجة إليها ، والألفاظ التى أجمعت المعاجم على شرحها بعبارات تكاد تكون واحدة شرحا غامضا مقتضيا ، والقياسى من المشتقات ، وبعض المترادفات . واقتصر على باب واحد من الأفعال المتعددة الأبواب إن كانت بمعنى واحد ، وعلى أشهر المصادر ذات المعنى الواحد . وعنى بالحقى السهل المأنوس من الألفاظ وبخاصة ما يشعر الطالب والمترجم بالحاجة إليه ، وما أقره المجمع ومؤتمره من ألفاظ حضارية مستحدثة أو مصطلحات

جديدة موضوعة أو منقولة أو معربة في مختلف العلوم والفنون ، وما استقر من ألفاظ الحياة العامة .

ويسرّ الشرح بإثارة الأساليب الحية على الميتة ، واكتفى من الشواهد بما تدعو إليه الضرورة ، واعتمد على الصور والرسوم .

والتزم الترتيب الألفبائي المألوف ، كما رتب صيغ الأفعال والأسماء داخل كل مادة ترتيباً مماثلاً لما فعله في المعجم الكبير . والحق إن هذا المعجم أقرب المعاجم إلى الكمال في الجمع والترتيب والتيسير . وأخيراً أورد ما ذكره الوسيط في مادة (عقق) لأبين مقدار مادته ومنهجه :

★ ★ (عَقَّتْ) أنثى الحيوان — عَقَقَا وَعَقَقَا : حملت . — البرق — عَقَا : انشق — فلان : خلق عقيقة مولوده . — القوم بسهم : رموا به نحو السماء إشعاراً بقبول الدية عوضاً عن الدم . — عن ولده : ذبح ذبيحة يوم سبوعه . — ثوبه : شقّه — الريح السحاب : استحلبته كأنها شقته . — أباه عَقَا وعَقوقاً ومَعَقَةً : استخف به وعصاه وترك الإحسان إليه . فهو عاقٌّ وعَقٌّ وعَقوق — رحمه : قطعها .

(أَعَقَّتْ) النخلة أو الكرم . أخرجت العِقان — فلان : جاء بالعقوق والعصيان . — المرأة : نبت عقيقة ولدها في بطنها . — الماء : جعله مُراً . (عاقّه) : خالفه .

(اعتَقَى) السحاب : انشق . — المعتذر : أفرط في اعتذاره . — فلان : السيف : استله .

(انعَقَ) الثوب والغبار والسحاب : انشق . — البرق : انتشر شعاعه في السحاب . — الوادي : عَمَقَ . — العُقدة : انشدت واستحكمت . (العَقاق) من الماء : الشديد المرارة .

(العَقَى) : العاق . — كل خرق في الرمل وغيره . — حفر مستطيل في الأرض . — المر من الماء .

(العَقَق) : البرق في وسط السحاب كأنه سيف مسلول . — الولد العاق .

(العِقان) : عقان الكروم والنخيل : ما يخرج من أصولهما .

(العَقّة) : حفرة عميقة في الأرض . — البرقة المستطيلة في السماء .

(العقوق) : من البهائم الحامل .

والأبلى العقوق : مثل لما لا يكون ؛ إذ الأبلق من ذكور الخيل ، وهو بالطبع

لا يحمل . تقول : « كلفتى ييض الأنوق ، والأبلىق العقوق » . (ج) عُقُق وعِقَاق .

والعُقُق : البُعداء من الأعداء . والعُقُق : قاطعو الأرحام .

(العَقِيق) : حجر أحمر يعمل منه الفصوص ، يكون باليمن وبسواحل البحر الأبيض . واحدته عَقِقة . — الوادى الذى شقه السيل قديما فأنهره . (ج) أَعَقَّة .

— شعر كل مولود من الناس والبهائم ينبت وهو فى بطن أمه .

(العَقِيقَة) : شعر كل مولود من الناس والبهائم ينبت وهو فى بطن أمه . —

الذبيحة التى تذبح عن المولود يوم سبوعه عند حلق شعره . — من البرق : ما يبقى

فى السحاب من شعاعه . — حفرة مستطيلة فى الأرض . (ج) عَقَائِق .

والعَقَائِق : السيوف تلمع كالبروق . يقال « سلوا عَقَائِق كالعَقَائِق » .

الفصل الرابع

خصائص المدرسة وعيوبها

تضم هذه المدرسة أنواعا مختلفة من المعجمات ، من اليسير أن يجعل كل منها مدرسة خاصة . ولكن هذه الأنواع جميعها تسير في تقسيمها وترتيبها على حروف ألف باء باعتبار الحرف الأول فالثاني فالثالث ... إلخ من الأصول . وأحب — حين أتكلم عن خصائص هذه المدرسة وعيوبها — أن أبدأ جانبا أساس البلاغة إذ له من الأهداف والمناهج والظواهر وغيرها ما يميزه عن بقية المعجمات كل التمييز . وهناك خلاف واضح بين معجمات اليسوعيين ومعجمات المجمع اللغوى ، الأولون رموا إلى تأليف كتبهم للطلبة والتلاميذ وربما طلبة مدارس اليسوعيين خاصة ، أما المجمع فيرمى إلى أنواع مختلفة من المعاجم منها الكبير الجامع ومنها الوسيط للأدباء والكتاب ومنها التاريخي وما إلى ذلك .

وأدى هذا الخلاف فى الهدف إلى خلاف كبير فى ميدان البحث والمنهج فمعاجم اليسوعيين كلها تميل إلى الاختصار مع الجمع وحذف ما يؤذى أسماع الطلبة من الألفاظ البذيئة وأسماء العورات ، والعناية بالألفاظ المسيحية والعامية ، وكل معجم من معاجم المجمع له ميدان بحثه الخاص بحسب ما يرمى إليه .

وبدأ تنظيم المادة قاصرا فى محيط المحيط وقطره للبستاني ولكنه أخذ فى الكمال حتى بلغ الغاية بحسب نظام الحروف الأصول فى المنجد . ولما كان المجمع حديث / النشأة فقد تلقف منهج اليسوعيين فى التنظيم كاملا ولم تظهر على أعماله نواحي الضعف فى أعمال المتقدمين من اليسوعيين .

٧٠٨

واشترك القائمون على المعجم الوسيط مع اليسوعيين فى ترتيب المادة بتقديم الفعل منها وتأخير الاسم وحذف الأعلام .

وابتكر المجمع بعض الأمور الجديدة التى لا نجدها عند اليسوعيين وأهمها فى المعجم محاولة التفسير بعبارة جديدة قريبة من مستوى المحدثين بدلا من التزام عبارات الأقدمين الذى فخر به كثير من اليسوعيين ، وفى المعجم الكبير العناية بالنظائر السامية للكلمات وتصدير المادة بمعانيها وتقسيمها بحسبها .

وهذه المدرسة الحديثة أحسن المدارس ترتيباً وتنظيماً ، ولكنها تؤخذ عليها أمور في هدفها ومجال بحثها ونخص بالذكر منها اليسوعيين فلعل معاجمهم أكثر المعاجم العربية بعدنا عن تحقيق هدفها فهي جميعاً مؤلفة للطلبة وكلها تحاول الاعتماد على أكبر معجم في العربية القاموس المحيط ، وإن خف ذلك كثيراً عند المتأخرين منهم . وليس بصحيح أن الطلبة محتاجون إلى مفردات القاموس . ولست أريد الإطالة فيما آخذه عليهم إذ بينت ذلك في حينه ويزداد وضوحه في الكلام عن عيوب معاجمنا القديمة .

الكتاب الثالث

المعاجم التي نحتاج إليها

الفصل الأول

٧١١

عيوب المعاجم القديمة

انتشر التعليم في العصر الحديث انتشارا فسيحا لم يعرف له مثيل في العصور القديمة . واحتاج إلى استخدام معاجم اللغة طلبة العلم أو طلبة المدارس ولكنهم عسر عليهم أن يجدوا ما يبحثون عنه في المعاجم القديمة فكثرت الشكاوى وتلاحقت حتى طالب بعضها بالقضاء على العربية الفصحى وخاصة بعد اطلاع الباحثين على معاجم اللغات الغربية التي تمتاز باليسر وتوفير الوقت . فتحاول أول ما تحاول أن تشرح لك طلبتك وتمهد لك سبل العثور عليها في أسرع مدة . فما الأمور التي تبعث على الشكوى في هذه المعاجم ؟ لعل أحسن من صور هذه الأمور أحمد فارس الشدياق في الجاسوس على القاموس فهو — وإن كان همه نقد القاموس المحيط — وصف مواطن الشكوى في المعاجم عامة إلى جانب أن ما يشكوه من القاموس لا يتفرد به بل يعم غيره من معاجم . وسأعتمد — مع الجاسوس — على أوصاف بطرس البستاني في مقدمة البستان وأقوال أستاذي المشرف الأستاذ مصطفى السقا ، في بعض مقالاته بصحيفة المعلمين (١) .

لعل أول ما يؤخذ على معاجمنا جميعا التصحيف . فالكتابة العربية لا تبين نطق الحروف التي ترسمها وتحتاج إلى إشارات مضافة لإبانة ذلك فالألفاظ بغير هذه الإشارات من الممكن أن تقرأ على عدة أوجه . ومن الممكن ألا تقع هذه الإشارات المضافة في موقعها الصحيح بسبب إهمال الكاتب أو تعبه فتسبب الخطأ . ولم يأبه أصحاب المعاجم الأولى لدفع هذا الخطر عن كتبهم حتى جاء أبو على الفارسي فضبط / ألفاظه في البارع بالعبارة . ولكن العلماء بعده أهملوا سنته حتى أحيائها المجد الفيروز آبادي في القاموس المحيط . وكانت هذه الخطوة ذات خطر في حماية الألفاظ من تصحيف الحركات ولكنها أرغمت المؤلف أن يذيل كل كلمة بأخرى أو بكلمات قد تصل إلى خمس ليبين ضبطها فشغل هذا فراغا كبيرا من المعاجم ، ويضيع علينا اليوم وقتا طويلا نضن به أن يذهب هباء . ولا حل لهذه المشكلة في

(١) فبراير ١٩٢٣ ص ١٢٦ ، ويونية ١٩٢٣ ص ٢٧٢ .

المعاجم إلا حين تحل المشكلة برمتها في اللغة كلها . وقد حاول كثير من الباحثين المحدثين ذلك بتقديم المقترحات المختلفة ... من كتابة بالحروف اللاتينية وتغيير صورة الحرف الواحد مع الحركات المختلفة وضبط بعض الحروف بالحركات وإهمال بعضها الآخر مما يسهل معرفته ، ولكننا إلى اليوم لم نستقر على رأى بعينه في هذه المشكلة .

ويعتري التصحيف الحروف أيضا لأنها تنقسم إلى مجموعات تتشابه في الصورة ولا تختلف إلا بنقطة أو اثنتين أو ثلاث من فوقها أو تحتها ، وما يجرى للحركات يجرى للنقط ، وما أصاب الحركات من إهمال وعناية القاليّ والفيروز آبادي أصاب النقط ولكن المشكلة لازالت باقية تنتظر الحل بطرفيها .

ويكفى دليلا على خطر التصحيف أن لم يسلم منه لغوى وأن قال فيه الأئمة (١) : ومن ذا الذي سلم من التصحيف ؟ وقال العسكري (٢) : وفي الجملة فما أحد سلم من التصحيف والتحريف حتى الأئمة الأعلام ، منهم من أئمة البصرة أعيان كالخليل ابن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وأبي عبيدة معمر بن المثنى وأبي الحسن الأخفش وأبي عثمان الجاحظ وأبي زيد الأنصاري وأبي عمر الجرمي وأبي حاتم السجستاني وأبي العباس المبرد ؛ ومن أئمة الكوفة أكابر كالكسائي والفراء والمفضل الضبي وحماد الرواية وخالد بن كلثوم وابن الأعرابي ومحمد بن حبيب وابن السكيت وأبي عبيد القاسم بن سلام وعلى اللخاني وأبي الحسن الطوسي وأبي العباس ثعلب .

وقد وقع في التصحيف المتأخرون من أصحاب المعاجم أيضا فهذا أحمد فارس / ٧١٣ الشدياق يعقد النقد الثالث والعشرين لتصحيف الفيروز آبادي ، وهذا الأب أنستاس الكرملي يخصص أكثر ما في كتابه (أغاليط اللغويين) لتصحيف مدرسة اليسوعيين من المعجميين .

ومن آثار هذا التصحيف الواسع النطاق وجود عدد كبير من الكلمات لا تعرف حركاتها ولا حروفه على وجه اليقين . وكثرت الألفاظ التي ادعى فيها إبدال الحروف ونسب ذلك إلى قبائل العرب ، وابتكرت ألفاظ ربما لم تعرفها العربية أبدا . ولعل الأمر الوحيد الذي يخلصنا من هذه الجبلية الفكرية والشك في هذه الألفاظ جمع أكبر عدد من الرسائل اللغوية والمعاجم القديمة والاطلاع على ما قالته بصدد ما . وما تبقى منها ولم نستطع الحكم عليه من هذا السبيل حاكمناه على ضوء الاشتقاق فإذا وجدنا

له مادة تشترك معه في معانيه حكمنا بصحته فإن لم نجد رجحنا تصحيحه . فإن كان الأدباء ومستعملو العربية أعرضوا عنه ولم يستخدموه فنبهنا من اللغة فإن كانوا استخدموه أبقيناه إذ صار أحد أفراد هذه الأسرة العربية وتجنس بجنسيتها .

ولعلنا نضيف إلى المصحف : المصنوع فقد وضع بعض العلماء ألفاظا لا أصل لها حبا في الشهرة والتكثر . واشتهر ذلك عن أبي عمر الزاهد وصاعد اللغوي وروى عن المبرد أيضا ووجد ذلك منذ عصر قديم حتى قال الخليل ^(١) (إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنت) واتهم الأزهرى الليث وابن دريد وابن قتيبة والجاحظ بشيء من ذلك كما اتهم ابن فارس ابن دريد بذلك صراحة . ولكن المصنوع في الحقيقة كان قليلا ولا خطر له حتى لم يشتهر النقد به ولم يوصم به من المعاجم غير العيين والجمهرة وكانت الوصفة بدون دليل وإنما هي ادعاء غير دقيق ولا محدد . فالألفاظ التي قيل عنها ذلك عند الليث وابن دريد لم ينفها أصحاب المعاجم وأقروا أكثرها . وما قيل عن المصحف علاج له يقال عن هذا الصنف من الكلام أيضا .

الموطن الثاني من مواطن الشكوى بل كان أعظمها خطرا عدم تمثل المؤلفين / للغرض من المعاجم فهم جميعا سواء من أطال ومن اختصر يريدون أن يجمعوا اللغة ٧١٤ بواضحها وغريبها ونادرها ولغاتها ، وأن يجمعوا معا معارف العرب أو النواحي المختلفة من الثقافة العربية حتى أصبحت معاجمنا كبرج بابل يحوى من كل صنف وتختلط فيه الأصناف اختلاطا عجيبا . فهذا ابن دريد يريد أن يجمع جمهور الكلام فيأتي بما لم يعرفه عرب الشمال إلا من أبعد منهم في الجنوب قاصدا بتجارته اليمن ، وأتى بما لا يدور على السنة عرب الشمال إلا قليلا أو على السنة قبائل متفرقة منهم فكان من النواذر . وهذا ابن فارس يؤلف المجمل فيحشوه بما يزخر به كتابه الأكبر المقاييس ويملؤه بما أتى به الخليل الذي قصد إلى (الواضح والغريب) في معجمه ، وبما أتى به ابن دريد وقد مضى ذكر ما أولع به من لغات يمنية وغيرها . وهؤلاء أتباع المدرسة اليسوعية يؤلفون للتلاميذ فيرجعون إلى أحد معاجم العربية الكبرى القاموس ويحاولون أن يزيدوا عليه ولا يختصرون منه إلا القليل أو يحذفون منه دون خطة معينة .

أما من أطالوا فحشوا كتبهم بالأعلام العربية والأعجمية وأسماء الأماكن والقصص والخرافات والمفردات الطيبة والاصطلاحات الغريبة حتى مصطلحات

ضرب الرمل والأمور الأجنبية من الإسرائيليات والروميات والهنديات والمشتقات القياسية وما يمكن الاستغناء عنه . ودفع حب الغريب بعضهم إلى تأويل الواضح والإبعاد في معناه . وليتهم ساروا في هذه الأمور على وتيرة واحدة وعمدوا فيها إلى الاستقصاء ولكنهم كانوا يعنون بالأعلام فيأتون ببعضهم ويهملون آخريين لعلهم أشهر ممن ذكروهم ، ويعنون ببعض المصطلحات فيذكرونها ويهملون أخرى لعلها أكثر منها شهرة ودوراناً على الألسنة . وليتهم عُنوا بالدقة والتحديد فيما ذكروه حتى يعطوا صورة واضحة منه فلو فعلوا ذلك لاعتبرنا معاجمهم دوائر معارف وحاسباتها بصفاتها هذه . وفي هذه الحالة نغيب عليها الصبغة اللغوية هي المواد التي لا معارف فيها . والرأى عندى أن تبتز جميع هذه الفنون من المعاجم ولا تبقى منها إلا الألقاب التي لها دلالة خاصة ، والمصطلحات التي كثر دورانها على الألسنة حتى أصبحت من الكلام المألوف . / أما غيرها فلا يدخل في المعجم اللغوي وإنما كل منها له معجمه الخاص به فالأعلام لمعاجم الرجال والأماكن لمعاجم البلدان وما إلى ذلك . ويجب أن تمثل الغرض من المعجم تمثلاً واضحاً دقيقاً فالمعجم المختصر غير الوسيط غير الكبير ، وستوفى هذه الناحية حقها بعد .

والموطن الثالث الذى نشكو منه القصور ، فهذه المعاجم جميعها على الرغم من رغبة مؤلفيها في جمع اللغة قاصرة وليس فيها إلى اليوم ما هو جامع بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . أما المعاجم الأولى فعذرنا واضح ، وهو قلة المراجع بين أيديها وحدائث عهدها بهذا النوع من التأليف ، وأما الحديث فاقصر كل منها على عدد معين من المراجع لم يتجاوزه ، فاللسان له مراجعه الخمسة ، والقاموس له مرجعاه . وكان أمامهم مراجع أخرى كثيرة يجب ألا تُبعد على هذا النحو . ومن أسباب هذا القصور أيضاً عدم استقصائهم الألفاظ الواردة في الرسائل اللغوية الصغيرة وفي دواوين الشعر حتى إننا كثيراً ما نجد فيها ألفاظاً لا نعرف لها معنى أو صيغاً لم يشر إليها أصحاب المعاجم . وأقرب مثال لذلك الكشف الذى ألحقه محققا (المفضليات) المصرى ان للألفاظ التى لم ترد بالمعاجم ، والمفضليات هي ما هي في عالم الشعر العربى وكل شعرائها حُجة في اللغة .

ومن أول الأسباب لهذا القصور نظرة أصحاب المعاجم إلى اللغة نظرة ناقدة لا جامعة . فلم يحاول أحد منهم أن يجمع اللغة العربية بجميع لهجاتها أو لهجة معينة منها في معجمه ، وإنما حاول كل منهم أن يقتصر على الفصحى الصحيح ، وقسموا القبائل العربية إلى قبائل فصيحة يعتد بلغتها ، وأخرى غير فصيحة لا يعتد بها ، وأقاموا

أحكامهم على هدى القرآن واللهجة الشعرية الفنية . قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف (١) : « كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وأينها إبانة عما في النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف . ثم هذيل ٧١٦ وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكنة البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقط ، ولا من قضاة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرئون بالعبرانية ، ولا من تغلب فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم » . وقد اختلف العلماء في أسماء القبائل التي يحتج بها بعض الاختلاف ، ولكنهم أجمعوا على أنهم تركوا لغات كثيرة من القبائل ، فالعربية التي دونها أصحاب المعاجم عربية خاصة لم يتكلمها إلا قبائل قليلة من شبه الجزيرة الفسيحة الأرجاء وهي التي سميت « العربية الفصحى » . أما العربية العامة فقد فقدت منا إلى الأبد فيما يبدو .

ومن الأسباب أيضاً إهمال المولد وعدم اعتباره من اللغة حتى ضاع علينا كثير من الألفاظ والمعاني التي ابتكرها العباسيون للمظاهر والحضارة الجديدة التي عاشوا فيها ، وجعلوا اللغة لا تسير ركب الحياة فاتهمت بالتخجر . وكان من علماء اليوم من نادى بهجرها إلى العامة لغة الحياة . وقد تلافى كتب لحن العامة والخاصة بعض نواحي هذا النقص ، ولكنها تركت أكثره لأنها لم تكن معاجم تريد الاستقصاء . وقد حاول أحمد تيمور باشا أن يطلعنا على بعض الألفاظ العباسية التي أهملتها المعاجم في مقالاته التي نشرها في مجلة المجمع العلمي بدمشق . وإن هذه اللغة العامة لذات خطر كبير لأنها تعطينا شواهد نستطيع أن نقيم عليها أخطر النتائج في بحث الحياة

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك العصور بل الحياة اللغوية نفسها ، وتفيدنا كل الفائدة في دراسة العربية الفصحى .

٢١٧ / ولعل علاج هذا القصور في أمرين . أما ما أهمله أصحاب المعاجم من ألفاظ الأدباء والعرب الذين يستشهد بكلامهم في عرفهم ، فإننا نستطيع أن نجتمع قدرا كبيرا منه حين نحقق دواوين الشعر ومجاميع الأدب ونبرزها في صورة علمية معتمدة وربما استطعنا أن نصل إلى معاني كثير منها من السياق الذي وردت فيه أيضا . أما ما لم يرد منه في أقوال الأدباء فلا موضع للأسى عليه ، فما وصل إلينا أكثر من حاجتنا . وأما المولد فهو الأمر الذي اختلفت فيه آراء الباحثين اختلافا كبيرا ربما يمثل هذا النقاش الطويل الذي دار بين الدكتور أحمد أمين والشيخين محمد الخضر حسين ، وإبراهيم حمروش في المجمع اللغوي ، إذ ذهب الأول إلى أن (١) « اللغة العربية لغتنا فيجب أن تخضع لحياتنا ، تنمو بنموها وتسير مع زمننا وزمن من يأتي بعدنا ، لا أن تخضع حياتنا لها ، ويجب أن تسيرنا في تقدمنا وتكون أداة طيعة لتطورنا ، لا أن تقصرنا على أن نرجع إلى الوراء ونعيش عيشة القرون الوسطى ... ونظرة واحدة إلى تاريخ اللغة العربية تبين لنا مدى الخطر الذي يحيط بنا ، وهو يتلخص في أن جماعة من العلماء في صدر الدولة العباسية ساحوا بين قبائل العرب يأخذون منهم مفردات اللغة ، وكان برنامجهم ألا يأخذوا عن حضري ولا عن خالط الحضريين من أهل التخوم ، وكلما أمعت القبيلة في البداوة كانت أولى بالنقل عنها ... وهم من غير شك يشكرون ... ولكن موضع الخطأ فيهم أنهم قرروا أن اللغة العربية ليست إلا هذا الذي جمعه ٢ . ورد عليه الشيخان .

ولعل مما يزيد الأمر غرابة أن المجمع على الرغم من اختلاف أعضائه هذا ، قرر أن يضع معجما تاريخيا لألفاظ اللغة العربية فهل يريد بذلك أن يؤرخ للألفاظ في العصر الجاهلي والأموي وحدهما أو فيما بعدهما من عصور ؟ أما إن كان يريد العصرين الأولين فلا داعي لبذل الجهود فيهما لأننا لا نعرف من أولهما إلا مدة قصيرة لا تزيد على ١٥٠ سنة أو ٢٠٠ سنة وكثير من نصوصها مشكوك فيه ، أما العصر الثاني / فلا يزيد على ١٣٠ سنة فكأنه بذلك قصر حياة العربية على ٣٠٠ سنة ، وهي مدة من القصر بحيث لا يتضح فيها التغيرات التي تعترى الألفاظ ، ولعلمهم يريدون بالتطور التاريخي إثبات أصول بعض الألفاظ المعربة والدخيلة . فإن كان الأمر كذلك فكيب العرب موضعها وهي صنف آخر غير المعاجم التاريخية . أما إذا كانوا

٢١٧

٢١٨

يريدون التطور الكامل للألفاظ فى جميع العصور حتى اليوم ، فهل يريدونها دراسة علمية نظرية أو دراسة عملية ؟ لقد كان الهدف من دراسة الأقدمين للعربية عمليا محضا فأضاع علينا كثيرا من مفردات اللغة وأثار منا الشكوى ، فإذا ما أصبح هدف المجمع من هذا المعجم التاريخي نظريا محضا أضاع ما أضاع وأثار ما أثار من السخط وكأننا لم نفعل شيئا .

ولعلنا نستطيع أن نتخلص من أشكال الألفاظ المولدة والمحدثة هذه بتأليف أصناف من المعاجم منها ما يختص بالألفاظ الفصيحة وجدها ونسميه معاجم العربية الفصحى ، ومنها ما يختص بالألفاظ جميعا ونسميه معاجم العربية العامة وتشبه هذه المعاجم المعاجم التاريخية ومعاجم اللهجات كثيرا . ولكننا نحترس من هذا بأننا نفرق بين العربية العامة والعربية العامية أو الدارجة ، فالعربية العامة تشتمل على جميع الألفاظ المدونة فى الآداب والفنون والعلوم ، والعربية العامية هى لغة الكلام وهما تشتركان فى قدر كبير من الألفاظ ولكنهما تختلفان فى قدر كبير أيضا .

ومن أهم أسباب الشكوى من معاجمنا النظم التى اتبعتها فى تقسيمها وترتيب أبوابها وفصولها وقد تبين لنا مصاعبها آنفا . ويزيد تلك الشكوى حدة ألا يوجد معجم كبير يسير على حروف الألفباء من أول الكلمة إلى آخرها كما فعلت المدرسة الحديثة وهو النظام الأمثل عندنا .

ويتصل بذلك الاضطراب الشديد الذى اعتراهم فى وضع كثير من المفردات بسبب مراعاتهم لبعض الأحكام الصرفية وخاصة الاشتقاق وأصالة الحروف وزيادتها فقد أرغمهم هذا على تكرير كثير من الألفاظ التى تختلف الصرفيون فى أصلها الذى اشتقت منه ، وادعى كل منهم لها أصلا وغلط بعضهم بعضا ، وعلى إيراد بعض الألفاظ / فى مواضع لا تخطر على بال الباحث ومن أجله ألقت المعاجم ، وعلى أن يختلف موضع كثير من الألفاظ عند أحدهم عنه عند الآخر . وأهم مثال لذلك الرباعى المضاعف الذى اعتبره الكوفيون مشتقا من الثلاثى وتبعهم فى ذلك بعض أصحاب المعاجم ، واعتبره البصريون مادة أصيلة فأورده بعض أهل المعاجم بمواضع خاصة به ؛ والمعرب من الألفاظ التى أوردها كثير من أصحاب المعاجم فى مواضع بعيدة عن الأذهان فالاستبرق فى برق والاسفيداج فى سفدج والأرجوان فى رجو والأندلس فى دلس أو كرروها فى موضعين أو أكثر . والحق أن اعتبار زيادة الحروف فى الألفاظ الأعجمية أمر غريب لأن شأن المزيد أن يستغنى عنه بالأصل الذى زيد عليه وهنا ليس كذلك إذ لا شيء من الهمزة والألف والنون فى أرجوان مثلا

زائد وقد كان أصحاب كتب المعرب على حق حين اعتبروا في ترتيبه الحروف كلها .

ومما اختلفوا فيه بهذا السبب ذو الهمزة وذو النون والمعتل الواوى واليائى فكان بعضهم يرى الهمزة أو النون أصلية وبعضهم يراها مزيدة أو يرى الهمزة منقلبة عن حرف علة ، ويخطئ بعضهم بعضا فالأباءة والأشاعة والألاءة والحنطأو والغرقىء وغيرها كثير يوضع فى المهموز وفى المعتل . ولعل سبب ذلك أن أصل المهموز والمعتل واحد . ومزلفة النون أطم وأعم فإنها تلتبس فى أوائل الألفاظ وأواسطها وأواخرها مثال الأول الترجمس والثانى الحنزاب والثالث حومانة وغيرها أأصلى هو أم مزيد ؟ وكان المعتل مع المهموز من أعظم الأمور إثارة لحيرتهم واضطرابهم حتى تخلص كثير منهم بجمع المعتل الواوى واليائى والمهموز معا ومن حاول الفصل بينها أخذ يفتخر بذلك على الرغم مما وقع فيه من أخطاء . وإلى جانب ذلك أوردوا ألفاظا أخرى بحسب أصولها عندهم فالتوراة مثلا فى ورى ، والدولج فى ولج ، وتخمّة فى وخم ، وتراث فى ورث وما شابه ذلك .

والحق إن هذه مشكلة أخرى ربما تفوق غيرها فى الصعوبة إذ تمسك الأقدمون والمحدثون بأن العربية لغة اشتقاقية فلا بد من وضع الألفاظ فى مواد تقوم على الحروف الأصول وحدها واستبعدوا الحروف الزوائد من اعتبارهم وحصروا هذه الحروف / الأخيرة فى عبارة (سألتمونيها) . ولكن البحث المقارن بين اللغات السامية جميعا يهزأ من هذا الحصر ويرى أن من الممكن زيادة غيرها من الحروف وقد حدث ذلك فعلا فى العربية وأخواتها .

وأترك هذا البحث المقارن إذ لا أستطيع أن أقوم به لعدم معرفتى بالساميات لأقوم ببحث آخر يقوم على أقوال بعض علماء العربية نفسها ويهدم نظرية حصر حروف الزيادة فى العبارة المذكورة . فهذا هو أحمد بن فارس من القدماء ذهب إلى أن الألفاظ العربية الرباعية والخماسية ألقت بطرق ثلاث : النحت وزيادة بعض الحروف والوضع ؛ ويهمنى الطريق الثانى فنحن إذا تتبعنا دراساته تتبعنا وأعيان خرجنا بأن الحروف التالية كانت من حروف الزيادة عند العرب ... ب ج ح خ د ذ ر ز ش ص ط ع ف ق ك مع غض النظر عن حروف سألتمونيها التى لا نزاع فى زيادتها فلا يتبقى إذن من حروف العربية غير ث ص ظ ع . ولعل البحث الدقيق يؤدى إلى أنها تزداد بدورها فى بعض الأحيان . ولم ينفرد ابن فارس وحده بهذه الآراء فقد وجدت جذورها عند من قبله حتى نادى الخليل نفسه وهو أعظم علماء النحت والمغة العربية

بزيادة العين في بعض الألفاظ . وإذن فذلك الحصر منهار .
ولعل بعض الناس يقول إن زيادة حروف سألتونيها مطردة ، وزيادة هذه
الحروف ليست بمطردة . فإذا كان الأمر كذلك أصبحت المهمة يسيرة فالزيادات
المطردة يجب أن ينسب عليها في مقدمة المعاجم وخاصة الصغيرة والوسيلة ، ولا
تذكر البتة في المفردات ، / أما غيرها فيؤتى بها فيها في موضعها اللائق بها باعتبار ٧٢١
جميع حروفها . فلا داعي لشغل فراغ كبير بأسماء الفاعلين والمفعولين والتفضيل
والمرة والمكان والزمان وما أشبهها إذا اطردت في صيغتها وفي معانيها . أما إذا
كانت شاذة في صيغتها أو تحملت في تطورها معنى جديدا غير الأصل في
مادتها ، فلا بد من ذكرها في موضعها الذي تؤهل لها حروفها كلها . وفي هذه
الحالة لا يكون لوضعها مع المادة الأصلية داع لأنها شاذة إما في الصيغة وإما في المعنى .
ولا أقصر الشاذ الصيغة على ما يخالف أخواته في الإعلال والإبدال مثلا كاستحوذ
الذي كان يجب أن يكون استحاذ كمنظائرهما كما تنص قواعدهم ، بل أدخل فيه أمثال
اضطرب وازدجر ، فالصاد والزاي جعلت من المحال على اللسان العربي أن يخرج
بعدهما تاء في سرعة ، وجعلت من المحال على الأذن العربية أن تسمع جرس التاء
بعدهما دون أن تنكرها ، ولذلك تفوه العربي أول ما تفوه بهما على هذه الصورة ولم
يقلهما بالتاء أبدا باعتراف القدماء . وإذن فلا داعي لجعلهما من صيغة افتعل ،
ولنجعلهما إذا أصررنا على الموازين الصرفية من صيغة افطعل وافدعل ، وتنص على
مواطن مجيء هاتين الصيغتين في الصرف . أما في المعاجم فيوضعان حيث تؤهلها
حروفهما كلها لشذوذهما في الصورة ، وكذا الحال مع بقية ما يماثلها .

ويخلصنا الترتيب الألف بائي بالتدرج من أول الكلمات من كثير من مشاكل
المعتلات والمهموزات . ثم يجب دراسة هذا الصنف من الكلام دراسة جديدة
واعية ؛ لأن الرأي الحديث يعتبرها ذات أصل واحد ، وإنما هي تطورات طارئة على
هذا الأصل . وحين ينتهي البحث في هذه الألفاظ توضع في موضعها ، مع التمييز
التام بينها إن أمكن ذلك .

وإذا كانت المعاجم قد اضطربت في أبوابها وفصولها وموادها ، فإن اضطرابها
في داخل المواد أشد وأعظم ، فلا رعاية لأى شيء ، وإنما تخلط المعاني المجازية
بالحقيقية ، والمقدمة في الزمن بالمتأخرة ، والمشتقات بعضها ببعض ، وقد تذكر
الصيغة في أكثر من / موضع ، وقد يورد في تفسيرها أكثر من قول ، وكلها ذات دلالة ٧٢٢
واحدة ، وقد تبدأ المادة بالفعل أو الاسم أو الصفة أو ما إليها بدون سبب ، فعلى

الباحث أن يقرأها كلها مهما طاللت حتى يستطيع أن يشعر بالاطمئنان إلى معرفة جميع معاني اللفظ الذي يبحث عنه . وقد شعر بهذا الاضطراب ابن سيده ووضعه في مقدمته منهجا لا بأس به لكتابه ، ولكنه لم يسر عليه . وحاول الصغاني نوعا من الترتيب في العباب ولكنه قاصر . واتبعت مدرسة اليسوعيين والمجمع اللغوي نوعا من النظام هو أحسن ما وجد في معاجمنا .

ويعيب المواد أيضا إلى جانب عدم الترتيب قصور العرض وإبهامه وسوء التفسير . فأكثر أصحاب المعاجم القديمة خاصة لا يلتزمون أن يوضحوا أبواب الفعل ومصادره والمتعدى منه واللازم وبم يتعدى اللازم ، والمفرد من الأسماء والصفات وجموعها ، والمعرّب وأصله ، وكيف دخل إلى العربية ومتى كان ذلك ، وما عراه من تغييرات ، وهل يأتي اللفظ في أسلوب معين أو هو طليق ، بل قد يفهم من كثير منها تقييد بعض الألفاظ المطلقة ، وأخاص هو بقبيلة معينة أم عام بين العرب ، ولا يميزون بين الأفعال والصفات والأسماء ، وكثير منها يختلط على القارئ .

ويتمثل سوء التفسير في التقليد ، فما من مؤلف وضع معجما إلا نقل تفسير من قبله ، حتى إننا نجد تفسيرات الخليل والأصمعي وأبي زيد للألفاظ باقية كما هي بدون / تغيير ، واقتصر آخرهم بذلك ؛ ويتمثل في التفسير بلفظ مجهول أو أقل دورانا ٧٢٣ من اللفظ المفسر ، وفي التفسيرات الدورية التي قد تنفع في معاجم المترادفات ولا تنفع في المعاجم العامة التي لا يد فيها من التفسير بالشرح لا بالمرادف ؛ وفي عدم التفسير البتة ، اتكالا على الشهرة أو الاكتفاء بأنه معروف حتى ضاعت علينا أمور كثيرة كان يعرفها القدماء ولا نعرفها نحن ، وفي التفسير بألفاظ غير مشروحة في مواضعها أو غير موجودة . ومن الطبيعي أن من الواجب أن تعدل معاجمنا الحديثة عن كل هذه الأمور ، وأن نعتمد إلى جانبها على الصور التي تفيد ما لا يفيد الكثير من الألفاظ .

وقد أحست المدرسة الحديثة بكثير من هذه النقائص ، وحاولت أن تبتعد عنها .

الفصل الثاني

خصائص المعاجم التي نحتاج إليها

تخطيط بطرس البستاني :

حاول الأستاذ الخوري بطرس البستاني أن يرسم الخطوط الكبرى للمعجم الذي نحتاج إليه في هذا العصر ، في مقدمته لبستان الشيخ عبد الله البستاني ، فوضع التخطيط الذي نلقى عليه نظرة سريعة هنا ، في طريقنا إلى تخطيطنا نحن .
عاب الأستاذ المعاجم القديمة بأمور تعرضنا لها في فصل سابق ، ثم نصح مؤلفي المعاجم بحذف الأمور التالية :

١ — المهمل : قال (١) : « على أن ما خلفوه لنا [أي العرب] من تلك الثروة الواسعة ، منه ما لم يعد يصلح للاستعمال ، لأن الأمة التي كانت تتداوله في الجاهلية الجهلاء لم يكن يقع نظرها إلا عليه ، فكانت تستخدمه في مآربها وأطوارها ... أما اليوم فإن الناطقين بالضاد قد أصبحوا وأسلافهم العرب على طرفي نقيض ... ولذلك بات جانب كبير من مواد هذه اللغة في حكم المهملات ، وصار من الحكمة أن يبقى مخزوننا في أمات المعاجم الكبرى ، ويسقط من المعاجم العصرية ، ولا سيما التي تتداولها أيدي الأحداث ، فلكل عصر لغته ، ولكل زمان بيانه وذوقه » .

٢ — المترادف : قال (٢) : « والعلماء في هذا العصر متضاربة آراؤهم في المترادف ، فمنهم من يجاري القدماء في اعتباره مفخرة من مفاخر اللغة العربية ... ومنهم من يحسبه بثورا في محياها الوسيم . أما نحن وكل من ينظر إلى هذه المسألة بعين مجردة ، فإننا نميل إلى الرأي الثاني ، فيما لو تجاوز المترادف الحد المعقول ... ومن الغريب أن / أكثر هذه الأسماء مهجور أو ثقيل على اللسان ، ولا تعلم أية فائدة ٧٢٥ من الاحتفاظ به ، وادخاره في متون اللغة ، كأنه من الفرائد البتيمة » .

٣ — المشترك : قال (٣) : « المشترك كثير في جميع اللغات ، ولا سيما اللغات القديمة منها ، وكثيرا ما يؤدي إلى الالتباس ، خصوصا عندما تكثر مدلولاته كالخال

والعين ... وتأمل في الزمن الذي يضيئه المطالع في التفتيش عن المعنى الموافق للموضوع الذي يطالعه ... ولذلك نسوق النصح إلى هُداة اللغة ، أن يقلعوا جُهدهم عن الألفاظ المشتركة في كتاباتهم ، ولا سيما إذا كانت القرينة خفية المراد ... » .

٤ — الأضداد : قال (١) : « أى نفع من وجود هذا الباب في اللغات أية كانت فإن الوقت لأئمن من أن يضاع في البحث عن مثل هذه الأمور التافهة . واللغات إنما وُجِدَت للتفاهم من أيسر سبيل ، لا للتعنت وإرهاق الأذهان فيما لا جدوى من ورائه ، ولعل المجامع العربية اللغوية تعنى في المستقبل بهذه المسألة ، مُستفظة من المعاجم كل ما يولد الإيهام أو يعدّ من الأحاجي والألغاز » .

٥ — الفروق : قال (٢) : « ما من شيء أدل على اتساع لغة العرب وغناها من الفروق غير أن ذلك وإن دل على دقة تصور البدوى وفسحة خاطره فإنه يحمل رواد هذه اللغة على أن ينقلبوا عن موردها نافرين ولا سيما في هذا العصر الذى ازدحمت فيه الحاجات وضائق وجوه الارتزاق وأصبح الناس أميل إلى تعلم إحدى اللغات الحية فى أسرع ما يمكن من الوقت » .

وقد اتخذ هذا المؤلف فى إصلاحه مبضع الجراح ، فكلما رأى الناس يشكون شيئا من اللغة رأى بتره ، أما فخص هذه الشكوى وتنبع موطن الألم ومحاولة علاجه أولا فلم يرها أمورا ضرورية إذ البتر أحسم فى العلاج ، ونسى أنه قد يميت .

تخطيط عبد الله العلايلي :

وكان الأستاذ عبد الله العلايلي أكثر توفيقا فيما اقترحه فى كتابه « مقدمة لدرس لغة العرب » إذ رأى أننا فى حاجة إلى الأنواع التالية من المعجمات :

(١) المعجم المادى ، ويبحث على سنة المعاجم القديمة .
(٢) المعجم العلمى ، ويبحث فى الاصطلاحات موزعة على حسب الاختصاص ، بحيث يكون للقانون جزء يختص به ، وللاجتماع كذلك ، وهكذا .
(٣) المعجم الاصطلاحي ، وهذا يكون على نسق الكليات لأبى البقاء والتعريفات للجرجاني .

(٤) المعجم التاريخى أو الثبوتى ، ويبحث فى نشوء المادة وتطوراتها الاستعمالية ، وتراوحها بين الحقيقة والمجاز مقيدة بالمصور ، ويكون على أسلوب مادى .

(٥) المعجم المَعْلَمِي وهو يضم جميعها باختصار .

وشرح المؤلف منهج كل معجم منها فرأى أن المعجم العلمي يوضع لأهل العلم المختصين في شرح المصطلحات ، وأن المعجم الاصطلاحي يتجاوز هذا الشرح إلى بيان ما أخذ الاصطلاح واشتقاقه وما يدور حوله من مسائل لغوية ، وأن المعجم العلمي دائرة معارف صغرى مثل معلمة أكسفورد ، وويستر ، ولاروس .

أما المعجمان المادى والتاريخى وهما الأكثر أهمية لدينا فرأى أن يرتب أولهما وفقا للألف باء بالنظر إلى الكلمة من أولها إلى آخرها ، وباعتبار حروفها جميعا أصلية ومزيدة ، ثم تحال الصيغ التى تأتى منفصلة إلى مادتها الأصلية وتعالج فيها . واستثنى من ذلك الصيغ القاسية كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما ، مما يسهل على القارئ معرفة مادته ، فتوضع فى المادة ولا تذكر فى ترتيبها الألف بائى . ولا يهم تضخم الكتاب لهذا السبب من أجل تيسيره على الباحثين . واقترح أن يفرق فى المواد بين الحقيقة والمجاز ، واختلاف المعنى باختلاف الوصفية والاسمية وغيرهما ، وأن يحلى بالصور من أجل التوضيح .

ويدرس المعجم التاريخى نشأة المواد ، وعروبته أو تعريبها ، واختلاف اللغات واللهجات فيها وما يتصل بذلك ، ويرتب ترتيبا تاريخيا بحسب ظهور الصيغ ، أى يقدم البناء المعتل ثم الثنائى المضعف ثم المهموز ثم المضاف الرباعى ثم الثلاثى ثم الرباعى ، وهو الترتيب الذى تنادى به النظرية الثنائية للغات .

٧٢٧ / ووضع نموذجا فى كتابه لطريقة علاج المواد فى المعجم المادى اتضح منه أنه سيتخذ رموزا معينة للإشارة إلى أبواب الأفعال والمعنى المشترك بين صيغ المادة جميعها والمعنى الخاص فى كل صيغة منها والمصدر والفعل المتعدى والاشتقاق والجموع والمذكر والمؤنث والاسم والصفة ، وأنه سيقدم فى أول المواد معناها المشترك وتصريف أفعالها ثم صيغ الأسماء والصفات ، ويضع كلا منها فى أول السطر ، قال مثلا فى مادة « أبج » : « (حد) الأبدية فى الأشياء (تعى) من (مص) أبج (شق) الأبج (وحد) الأبد (بج) (صف) الشيء يحتفظ على الأبد بصناعة تدخله تقول — هيكلى رمسيس أبج وهياكل المصريين القدماء على وجه العموم أباج (سم) الأبج والأبجة المومياء (أباج) و (صف) صورة المتأبد (سم) مجموعة صور المومياء تقول أباج نفيس (أباجة) (سم) علم الأخنولوجيا أى علم آثار الأقدام فى طبقات الأرض وأباجى (صف) أى بحث يتعلق بأثر من هذا النوع كقدم النبي المزعومة على الأحجار . تقول رأيت بحثا طريفا حول

آثار قدم النبي من الناحية الأباجية (أبجن) (سم) الشخص المسيطرة عليه فكرة الخلود على هذا الشكل تقول كان قدماء المصريين أباجن والفكرة نفسها (أبجنة) تقول بحث حول أبجنة المصرية القدماء (أبجن) (صف) خلاصة تجعله متأبدا (سم) الأديوشيرا وهى مادة بيضاء تعلو تلافيف الحيوان إذا دفن فى منطقة باردة أو فى الثلوج تحفظه من الفناء .

وتعليقنا على العلايلى هو وصفنا لتصورنا للمعجم الذى نحتاج إليه ، غير أننا نشير إلى أنه وفق فى كثير من الخطوات التى دعا إليها وإلى أن الأجل به أن يدعو إلى حذف الصيغ القياسية ؛ وأنه أقام معجمه التاريخى على ظنون وافتراسات لا حقائق ؛ وأنه نظر فيه إلى الأطوار القديمة للغة ، لا الأطوار الحديثة التى يوجد لدينا منها أدلة وشواهد كثيرة ، تجعلنا نقيم أقوالنا على أساس علمى ثابت .

ونحن على أتم الاتفاق مع الأستاذ العلايلى فى أننا محتاجون إلى عدة أنواع من المعجمات ، وقد قام المجمع اللغوى بوضع « المرادف » العربى لكثير من مصطلحات الفنون / والعلوم ، ونشرها تباعا فى مجلته . وهذا العمل هو الذى نجح فيه أكثر النجاح باعتراف كثير من أعضائه . ووضع المعاجم الاصطلاحية يسير ، لا خلاف فيه ولا تعقيد فى المنهج ، فالترتيب المرضى لها موضوعى ، أى ترتيب الألفاظ بحسب العلم أو الفن الذى تتصل به ، ثم ترتيب ألفاظ كل فن تحته على الألف باء باعتبار حروفها كلها ، بدون نظر إلى أصالة حرف أو زيادته .

المعجم التاريخى :

نحن فى حاجة إلى معجم تاريخى للغة العربية كما يقول العلايلى ولكننا نختلف عنه فى تصويره . فنحن لا نريد الابتعاد فى مجاهل الظنون والفروض ، وإنما نريد الأسس العلمية الثابتة ، فهذا المعجم يعالج نشأة الألفاظ ، ونقسمها إلى أنواع ثلاثة ، بحسب طبيعة اللغة العربية : الألفاظ العربية فى اللغات السامية ، والألفاظ المعربة من الفارسية أو اليونانية أو اللاتينية وغيرها ، والألفاظ العربية التى ابتكرها العرب ولا نجد لها نظيرا فى الساميات . أما النوع الأول فتندرج تحته أصناف أيضا : ألفاظ سامية قديمة تشترك فيها اللغات السامية جميعها أو أكثرها ، وهى موجودة فى العربية من السامية الأم مباشرة فى أغلب الأحيان ، وألفاظ سامية غير مشتركة فى جميع الساميات ، وإنما وجدت فى السريانية أو العبرية ثم انتقلت إلى العربية . فالمعجم التاريخى يتبع نظائر اللفظ من الصنف الأول فى جميع اللغات السامية ومعانيه فيها ،

ويتبع في الصنف الثاني اللغة الأصلية للفظ ، ثم الطريق الذي انتقل فيه إلى العربية ، سواء كان هذا الطريق مباشرا بين اللغتين أو عن طريق لغة أخرى سامية أو آرية ، كما حدث في كثير من الألفاظ السريانية التي انتقلت إلى العربية عن طريق الفارسية . ويستحسن في هذا الصنف أيضا تتبع نظائره التي أخذتها لغة غير العربية من لغته لنرى الفروق بين ما اعتراه في العربية وفي غيرها حين انتقل إليها . ويحاول هذا المعجم أن يصل إلى التاريخ الذي انتقل فيه هذا اللفظ إلى العربية ، والصور التي تشكل بها ، ثم يعالجه كبقية الأنواع الآتية .

٧٢٩ / أما المعرب فيعالجه كالصنف الثاني من الساميات ، أعنى أصله وطريقة انتقاله إلى العربية وزمنه وصوره فيها ونظائره التي أخذتها لغات أخرى من لغته الأم . ويقتصر الأمر في الألفاظ العربية الخالصة على محاولة معرفة زمن ظهورها ، وعند أية قبيلة والصور التي ظهرت بها للمرة الأولى .

ثم تعالج هذه الأنواع المختلفة علاجا واحدا ، لأنها أصبحت عربية ، فيتبع المعجم تطورها في المعنى والصورة في العصور المختلفة ، وربما في الأقاليم المتنوعة حتى يومنا هذا . فهدف مثل هذا المعجم كما يقول معجم أكسفورد التاريخي الكبير ^(١) : الوصف الدقيق لمعنى الكلمة وأصلها وتاريخها ، ومحاولة أمور ثلاثة :

(١) أن يبين كل كلمة : متى صارت عربية وكيف وفي أية صورة وبأية مدلول ؟ وأي تطور في الصورة والمعنى طرأ عليها منذ ذلك الحين ؟ وأي استعمالاتها هُجر على مر الزمن ؟ وأينها لا يزال باقيا ، وفي أية استعمالات جديدة وبأية كيفية ومتى ؟

(٢) أن يصور هذه الحقائق بمجموعات من الشواهد يمتد زمنها منذ أول مرة معروفة ظهرت فيها الكلمة إلى آخر مرة أو إلى اليوم ، فترد الكلمة مصورة تاريخها ومعانيها .

(٣) أن يعالج أصل كل كلمة على أساس الحقيقة التاريخية وحدها ، ووفقا لمناهج علم اللغة الحديث ونتائجه .

ولا يجمع هذا المعجم كل ما هب ودب من ألفاظ بل له ميدان معين لا يتخطاه ، فحدوده تشمل جميع الألفاظ التي وجدت في اللغة الأدبية أو الكلام وما أشبههما ولا يحذف من ذلك شيئا لا مشتركا ولا مترادفا وما إلى ذلك .

كذلك لا يحذف من المصطلحات إلا الخاص جدًا الذي لا يفهمه إلا المتخصصون وما لم يعرب . أما الأعلام (أسماء أشخاص أو قبائل أو أمم أو بقاع) فلا يتضمن منها إلا ما استعمل منها في دلالات أخرى غير العلمية أو اشتقت منها صيغ استعملت / في اللغة ولا يمكن تفسيرها إلا بالتعرض للأعلام . ولا يتضمن من الألفاظ والمعاني الواردة في لهجة إقليم من الأقاليم إلا ما كان استمرارا للفظ أو المعنى الفصيح أو ذاع يوما في لغة الأدب أو الحديث . فالاختلاف البعيد المدى في نطق الكلمة بين لهجة إقليم وآخر ، وعدم وجود نظام صوتي كامل لإبانة هذه الفروق ، يجعل من المحال إدخال هذه الكلمات في هذا المعجم ، وخاصة إذا أضيف إلى ذلك أن هذه اللهجات لم تدرس دراسة كاملة بعد . ٧٣٠

وأذكر هنا النهج الذي سار عليه معجم أكسفورد في علاج مواده لعله يوافقنا : قسم المادة إلى أربعة أقسام كبيرة : أولها لتحخيصها ، والثاني لتاريخ صورها ، والثالث لدلالاتها ، والرابع للشواهد . وعالج في القسم الأول هجاءها وصورها الشائعة ، وميز المهمل من صورها ومعانيها ، والدخيل الباقي على صورته الأجنبية ولم يغير أو غير وإعرابها واستعمالها الخاص (في العلوم والفنون) وحالاتها المختلفة من إهمال وشيوع أو كونها لهجة أو لغة حديث لا أدب ، والصور الأولى الرئيسية منها مرتبة ترتيبا تاريخيا ، وجموعها ومشتقاتها الرئيسية .

ووضع القسم الثاني بين معقوفين وعالج فيه اشتقاقها وأصلها وتاريخها وعصرها وندرته ومنافستها وموتها وحياتها وتغير نطقها وخلطها بكلمات أخرى . وفي الثالث دلالاتها المختلفة مرتبة بحسب ترتيبها التاريخي . وفي الرابع الشواهد مع إعطائها أرقامًا هي أرقام الدلالات نفسها .

وروعي كل هذا في معجم أكسفورد التاريخي القصير أيضا^(١) مع بعض اختلاف طفيف في المنهج إذ عولجت المادة على النحو التالي :

(١) كتبت المادة بالحبر الثقيل مسبوقة بعلامة تبين أهملة هي (+) أم دخيلة (١١) / ٧٣١
(٢) طريقة نطقها إذا لم يمكن ذلك بتقسيمها إلى مقاطع ، فإن كانت الكلمة مهملة حذفت هذه الخطوة .
(٣) إعرابها .

(٤) الإشارة إلى استعمالها الحديث : أدبية هي أم لغة حديث أم عامية أم أثرية أم تاريخية أم لا تستعمل إلا في لهجة معينة ؟
(٥) طرق نطقها المختلفة أو مشتقاتها .

(٦) معانيها الخاصة في العلوم والفنون .

(٧) معانيها اللغوية المختلفة وتاريخها منذ ظهورها الأول إلى ظهورها الأخير أو إلى اليوم مع ترقيم كل منها وإعلام المهمل .

(٨) الشواهد مرقما كل منها برقم المعنى اللائق بها مع ذكر قائلها وتاريخ قولها .

(٩) الأساليب منها (أى العبارات المؤلفة ذات المعنى الخاص) .

وليس هذا بعمل يقوم به فرد أو جماعة من العلماء بل هو عمل جماهيري ولعل في قصة معجم أكسفورد الكبير ما يؤكد ذلك إذ استمر العمل فيه منذ عام ١٨٥٧ م ثم ظهر الجزء الأول منه عام ١٨٨٨ والأخير (وهو العشرون) في عام ١٩٢٨ م . وقيل في مقدمته إنهم حين صمموا على تأليفه عزموا بادئ ذي بدء أن يقتبسوا الشواهد النموذجية من جميع الكتاب العظام في كل العصور ، ومن جميع الذين كتبوا في موضوعات خاصة ، وقد تصور آثارهم تاريخ الكلمات المستعملة في معان خاصة ، ومن جميع الكتاب السابقين على القرن السادس عشر مهما كانت طبقتهم ومن أكبر عدد ممكن من أبرز كتاب العصور المتأخرة . فأشركوا مئات كثيرة من القراء في اختيار مثل هذه الشواهد ونسخها . وتعهد كثير من الدارسين البارزين بتنظيم هذه المادة التي جمعت بهذه الطريقة . وذكر المعجم أسماء عشرين منهم واستمروا في الجمع حتى أصبح لديهم ما ينيف على مليوني شاهد .

وعندما جمعت هذه الشواهد في مكان واحد ، ورتبت على الألف باء ، وفحصت / فحوصا دقيقا تبين أنها غير كافية . فنشروا دعوة جديدة للقراء ليتطوعوا ٧٣٢ بجمع مقتبسات أخرى من كتب خاصة كانوا يخرجون بها قوائم من حين لآخر لتوجيه القراء . فاستجاب لهم أكثر من ٨٠٠ قارئ أغلبهم من بريطانيا ، وعدد كبير منهم من الولايات المتحدة ، وغير قليل من المستعمرات البريطانية والأقطار الأجنبية . فوصل إليهم في ثلاثة أعوام مليون شاهد آخر ، وارتفع المجموع العام إلى قريب من ٣,٥ مليون اختارها ١٣٠٠ قارئ من كتب أكثر من ٥٠٠ مؤلف من جميع العصور ، وساعد في ترتيبها أكثر من ٣٠ دارسا ، منهم جماعة لم تكف عن العمل ، وقد كان لهم خدماتهم أيضا في إعداد التفسيرات ووضع المعجم .

معاجم كبار الأدباء :

ولا زلنا نحتاج إلى معجم آخر يخدمنا خدمة جُلَى في وضع المعاجم التاريخية ذلك هو المعجم الخاص بكبار أدبائنا فالأديب الكبير يتلاعب بالألفاظ ويحس حيالها

بأنفعالات لا يجدها الرجل العادى وإن طال وقوفه عندها ، ويستجيب لبعض ظلال معانيها استجابات خاصة ، ويستعملها فى فقرات وجدانية معينة ، وقد يؤلف منها أسلوبا جديدا أو يسبغ معنى آخر فوق معناها القديم بالتضمن ونحوه ، أو يأتى بها فى عبارة مجازية قد يصادفها القبول فتشيع حتى تصبح حقيقة لغوية . فالأدباء لهم نصيب كبير فى إحياء الألفاظ وإماتتها وتوجيهها وجهات مختلفة متنوعة . ومن أجل ذلك كانت آثارهم الأدبية هى الحقول التجريبية التى يعتمد عليها فى تاريخ الكلمات .

ولما كان الأمر كذلك عُنِيَ لغويو الغرب بهذا النوع من المعاجم وأشهرها ما ألف حول شكسبير مثل كتاب بارتلت John Bartlett : A new and complete concordance, or verbal index to words, phrases & passages in the dramatic works of Shakespeare, with a supplementary concordance to the poems. ويشبه هذا المعجم « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » لمحمد فؤاد عبد الباقي . ولكننا نريد بالإضافة إلى ذلك تفسير الكلمات .

فالمعجم الذى نريده ، يشمل جميع الأسماء والأفعال والحروف عند الأديب الذى / نختاره . ثم نرتب هذه الكلمات ألفبائيا بدون نظر إلى أصالة حروف أو زيادتها ثم نرتب آثار هذا الأديب بحسب تاريخ ظهورها ما أمكن . ثم نتبع دوران كل لفظ فيها وندون العبارة بأكملها فى كل استعمال تحته ، ونشير بعد ذلك مباشرة إلى الكتاب الذى وردت فيه والمجلد والفصل والصفحة والسطر . وإذا كان للكتاب أكثر من طبعة لزم التنبيه على المستعملة منها ، ونفسر اللفظ فى كل استعمال إن اختلف معناه .

وعلى هذه الصورة يقدم لنا هذا المعجم كثيرا من الشواهد على معانى اللفظ واستعمالاته المختلفة وتطوره مما لا يسهل الحصول عليه فى مكان آخر . وكثير من أدبائنا أهل لهذا المعجم ، مثل : امرئ القيس ، وزهير ، والأعشى ، وحسان ، وجري ، والفرزدق ، والأخطل ، وبشار ، وأبى نواس ، وأبى تمام ، والبحتري ، والمتنبي ، والمعري من الشعراء ؛ ورؤبة ، والعجاج من الرجاز ؛ والجاحظ ، وأبى حيان التوحيدي ؛ والصاحب بن عباد ، والحريري من الكتاب ؛ كل هؤلاء فضلا عن أدباء العصر الحديث . ولهذا المعجم فائدة أدبية لا تقدر . ولعلنا نتقل من هذه المعجمات الخاصة بالشعراء إلى معجمات خاصة بعصور معينة فى حياة اللغة والأدب .

المعاجم اللغوية :

والمعجم اللغوي الخالص لا تتصوره تصور القدماء ولا المحدثين من الشرقيين ، فالأولون خلطوا بين المعجمات ودوائر المعارف العامة خلطاً عجيباً ولم يميزوا بينها ، والفرق واضح جداً نستطيع أن نجمله في عبارة موجزة : « المعجمات لتفسير الألفاظ ودوائر المعارف لوصف الأشياء ، لا يصف المعجم من الأشياء إلا ما لا بد منه إبرازاً لدلالة اللفظ واستعمالاته ، ولا يعنى بهذا الوصف إلا بالقدر اللازم لهدفه هذا » . كذلك لا تشترك مفردات النوعين ، فالمعجمات تحتوى على أصناف الكلام جميعها من أسماء وأفعال وحروف ، ولا تعنى من الكلام إلا بما ينتمى إلى اللغة التى تولى فيها ، فالمعجم العربى يعنى باللفظ العربى أو ما يتكلم به العرب ، والمعجم الفرنسى كذلك وهلم جرا . أما دوائر المعارف فتعنى بالأسماء الخاصة وحدها ، أى أسماء الأشياء والأعمال دون أن تتقيد بلغة معينة . ولكن قدماءنا خلطوا بين النوعين ، وحملوا معاجمهم كثيراً من الأمور البعيدة عن ميدانها .

٧٣٤ / والمحدثون يريدون التخفيف ويقصدون منه حذف أجزاء من اللغة دون دراسة ، أو فحص ، ونحن لا نستطيع أن نذهب هذا المذهب ، وإنما نرى أن كل خطوة فى عمل المعجم لا بد لها من دراسة دقيقة بل إحصاء شامل ، ونضع أمامنا فكرة الاستعمال فنحن فى حاجة إلى معاجم نستعملها لا نزين بها رفوف مكتباتنا حسب ، وإذ نراعى هذه الفكرة نراعى تبعاً لها من الذين يستعملون هذا المعجم الذى نضعه ؟ وحين نفكر هذا التفكير نرى أنفسنا فى حاجة إلى أنواع مختلفة من المعجمات ، فالمستعملون طبقات مختلفة تمتد من التلميذ الصغير فى المدرسة الثانوية ، إلى جمهور المثقفين ، إلى الأدباء والعلماء ذوى الثقافة العالية ، إلى اللغويين المتخصصين . والمستعملون اليوم لا يقرعون فى منازلهم أو المكتبات وحدها ، بل يقومون بالرحلات البعيدة فى الخلاء أو المصايف فى أعالي الجبال أو الخارج ، حيث لا تعرف العربية ولا يوجد من كتبها إلا قدر ضئيل . فيجب إذن تخفيف المعاجم وتصغير حجمها ، بل جعل بعضها فى حجم كتب الجيب حتى يمكن أن تحمل وتحمل معها كتب أخرى للقراءة . والمستعملون اليوم غاية فى العجلة ، لا يريدون إضاعة وقت فى البحث عن شيء ، وإنما يريدون اقتطاف ما دنا ، أما البعيد فلا شأن لهم به ، فيجب إذن أن يكون المعجم الحديث داني القطوف ، يستطيع أن يعطيهم ما يريدون فى أسرع وقت .

ونبتدئ بمعاجم الجيب ، وهى ترمى إلى سد حاجة الكتبة وذوى الأعمال وإلى أن تستعمل فى خارج المنازل ، ويجب أن تتحلى بالسهولة والإيجاز والثقة ، ولذلك يجب ألا تحتوى إلا على الكلمات والمعانى التى تكثر حاجة الناس إليها فى هذه الأيام ، وأن يُحذف ما عدا ذلك . ومن الممكن أن تحذف منها المشتقات القياسية أو تذكر بدون شرح إذا كانت لم تستعمل فى معنى مختلف عن مادتها .

وفى هذه الحالة إذا أمكن الاستغناء عن الجزء الأصلى من الكلمة فى بعض المشتقات بخط أفقى وجب أن تقوم بذلك مثل : اند — (أى انفعل) واست — أى استفعل وغيرهما . ولا تكرر الكلمات بتكرار معانيها اكتفاء بوضع فصلة بينها (ولا يستخدم الخط الأفقى فى هذه الحالة لأنه يشغل فراغا) .

/ ويجب أن تختصر التفسيرات ، وأن يكتفى بالمرادف ما أمكن ، ولا تورد عدة مرادفات للمعنى الواحد ، بل يكتفى بالأشهر منها والأكثر استعمالا . وقد يجمل أن تستخدم فيه رموز خاصة للإشارة إلى الألفاظ الدخيلة . ويراعى فى الطبع أن يكون بحروف صغيرة ، ما عدا عنوان المادة نفسها .

٧٣٥

وتتنوع المعاجم الوسيطة تنوعا كبيرا وتختلف فى أحجامها اختلافا غير محدود ، ولكننا لا نتعرض إلا للمعالم العامة فيها جميعا ، وأمثلة لها بالمعاجم الإنجليزية التالية التى يعدّ منهاجها أحسن المناهج تطورا Cassell's new english dictionary universal pronouncing and defining dictionary by Webster, and Thorndike Barhart handy pocket dictionary. وهذه المعاجم مؤلفة للكاتب الذى يبحث عما يذكره بالهجاء الصحيح للكلمة فى سرعة ، والمتكلم الذى يرغب فى التحقق من صحة النطق ، والمبتدئ فى استعمال المعاجم الذى يحتاج إلى ما يقدم له مساعدة صغيرة معتمدة ويهديه إلى أكثر التعبيرات تأثيرا من أجل تحسين كتابته .

والمفردات التى تضمن فى هذه المعاجم تدرس دراسة فاحصة عميقة فهى لا تقبل إلا المستعمل فى العصر الحديث وتنفى المهمل إلا إذا ورد فى آثار فحول الشعراء والكتاب أمثال شعراء المعلقات وآثار عبد الحميد الكاتب والجاحظ ، الذين لا تزال تدرس آثارهم فى المدارس ولا تقبل من مصطلحات العلوم والفنون إلا الشائع على الألسنة وفى الأدب .

ولا تترك الحكم بالشيوع للهوى والعبث وإنما تقيمه على دراسة شاملة فتجمع الكتب والمجلات والصحف الحديثة وتبحث مفرداتها ثم تختار الألفاظ التى تثبت لهذا البحث بفضل كثرة ورودها .

كذلك لا تذكر جميع معاني الألفاظ التي تحتوى عليها بل المعاني الشائعة وحدها أو التي وردت في آثار كبار الأدباء . وتلقى هذه المعاني من الفحص والاختبار ما لقيته الكلمات أنفسها ، وترتب هذه المعاني على أسس تجعل الباحث يصل في سرعة خاطفة إلى ما يريد . وقد وضع معجم ثورنديك الخطوات التالية للترتيب :
 (١) يذكر جميع الألفاظ بما فيها الأصلية والدخيلة في الترتيب الأبجدي وفقا ٧٣٦
 لحروفها فلا يكون لها إلا موضع واحد يبحث عنها القارئ فيه . وقد خالفه في ذلك بعض المعاجم الأخرى فأفرد الدخيل بضميمة خاصة في آخرها .
 تقدم المعاني العامة الشائعة لأنها التي تكثر الحاجة إلى معرفتها وتأخر المعاني الأقل شيوعا .

وراعى في تفسيراته الشروط التالية :

(١) شرح جميع الألفاظ — على قدر الإمكان — بألفاظ أسهل من اللفظ المفسر ، إذ يجب أن يكون القصد من التفسير الإجابة عن أسئلة القارئ لا إرغامه على التنقل من موضع إلى آخر بحثا عن التفسير .
 (٢) تجنب العبارات المعقدة باستخدام الألفاظ السهلة وتأليفها بطريقة مألوفة حتى تؤدي دلالة معروفة .
 (٣) استخدام الأساليب والعبارات المصورة أي التي تعطي المعنى صورة بارزة واضحة .

(٤) ترتيب الأفكار في التفسير الواحد بحسب أهميتها مثل تعريف المصرف (البنك) بأنه مؤسسة للادخار والتسليف وتبادل الأموال وإرسالها إلى الخارج ؛ إذ أن أكثر الناس يستخدمون (البنك) في الادخار أولا ويلى ذلك التسليف فالتبادل المالي ، وأقلهم يرسلون نقودا إلى خارج أقطارهم عن طريقه .
 (٥) الدقة والتحديد في التفسيرات بذكر جميع المعلومات اللازمة ليفهم القارئ معنى اللفظ .

وفسر كثيرا من هذه الخطوات في وصفه لمنهجه العام بإزاء كل مادة ، فصرح بأنه يوردها على النمط التالي : (١) هجاءها بالحروف الثقيلة (٢) طريقة نطقها (٣) الرمز إلى إعرابها (٤) الصور المتصورة الشاذة (الجموع ، الأفعال الماضية .. إلخ) (٥) معانيها المختلفة مع ترقيم كل معنى (٦) المترادفات ، مع إعطاء كل مجموعة منها رقم المعنى الذي يقابله .

/ وتيسيرا للثور الباحث على اللفظ راعى أمورا في الطبع يراعيها أكثر أصحاب ٧٣٧

المعجمات منها :

(١) إذا كان للمادة معنيان أو أكثر يختلفان تماما قسمت إلى شطرين أو أكثر ، وكرر ذكرها بحسب هذه المعاني مع ترقيم كل منها ، ليتضح منذ البداية أن لها معاني أخرى . ويريد من هذه المعاني ما سماه ابن فارس الأصول .

(٢) كتب عنوان المادة بحروف مشبعة .

(٣) أورد المشتقات بحروف مشبعة وراء الكلمات التي بمعناها ، فإذا كانت استعملت في معان جديدة أوردتها كمواد رئيسية في ترتيبها الخاص .

(٤) أورد الأساليب المؤلفة تحت أبرز كلمة منها .

(٥) وضع في أعلى الصفحة كلمتين اليسرى للدلالة على الكلمة الأولى فيها ، واليمنى للدلالة على الأخيرة ، ليتبين للمرء سريعا الكلمات التي تحتوى عليها كل صفحة لأنها لا بد أن تكون بين هاتين الكلمتين . ومن الطبيعي أننا مضطرون إلى تغيير الوضع في العربية بأن نجعل الكلمة اليمنى للأولى واليسرى للأخيرة .

وشرح الطريقة التي يصل بها الباحث إلى المعنى في الخطوات التالية :

(١) ترتيب التفاسير — رتب المعاني وفقا لشيوع استعمالها . فتقدم الأكثر استعمالا وتؤخر الأقل مثل المصطلحات .

(٢) طرق إيراد المعاني — أورد المعاني بإحدى الطرق الثلاث الآتية أو بأكثر من واحد : الأقوال المصوّرة والمترادفات والشواهد . ومن الممكن تفسير الألفاظ الصعبة أو المصطلحات ذات المعنى الواحد أو المعنيين باستخدام الطريقتين الأولين ، أما الألفاظ ذات المعاني الكثيرة أو المعاني المترابطة ترابطا كبيرا فاحتاج إلى الشواهد لتوضيحها .

(٣) مهمة الشواهد — لا يمكن فهم كثير من أدوات العطف وغيرها بسهولة بالتفسير المجرد ، وهي كثيرة الشيوع وذات معان متشابكة معقدة ، فلا بد من الشواهد لتوضيحها .

/ وقد علل عنايته بالمترادفات بأن بعض الكتاب أو المتكلمين مضطرون إلى الإكثار من استعمال لفظ معين فيصبح مملا ولا يجمل أن يُستبدل به غيره ؛ أما وبستر فعمل هذه العناية بأنه يريد أن يبين الفروق بين المترادفات في الاستعمال ، حتى يحسن الكاتب وضع كلماته واستعمالها .

ويضيف كثير من المعاجم الوسيطة إلى هذه الأمور التي راعاها هذان المعجمان : رمزا إلى الألفاظ الدخيلة والمهملة ، والمعاني المهملة أيضا . ونشير في ختام هذا

الوصف إلى نوع من المعاجم الوسيطة قد نسميه « الأصولى » وهو ما يسمى فى الإنجليزية Etymological Dictionary ويعنى خاصة بأصول الكلمات سواء أكانت دخيلة أم أصلية وصورها ومعانيها الأولى ومرادفاتها فى اللغة التى أخذت منها أو شقيقاتها إذا كانت دخيلة أو مرادفاتها فى العائلة اللغوية التى تكون لغتها أحد أفرادها إذا كانت أصيلة وقد تعنى بتاريخها بعد ذلك ولكنها لا تعنى بتبعه فى جميع العصور حتى اليوم إلا إذا كان لها الوجهتان الأصولية والتاريخية .

ولما كان مقياس هذه المعجمات للألفاظ هو الاستعمال فقد يتوسع فيه بعض المعجمات فيتضخم كثيرا حتى يصل إلى درجة معجم وبستر الدولى الجديد Webster's New International Dictionary الذى ينيف على ٢٥٠٠ صفحة من الحجم الكبير .

وربما لا يقل التنوع فى المعاجم الكبيرة عنه فى الوسيطة وخاصة فى إحدى الظواهر الهامة ، وهى الاقتراب من خصائص دوائر المعارف أو عدمه والاقتصار على الناحية اللغوية . وهاك وصف منهج أحد المعجمات التى تغترف من الناحيتين إلى حد ما ، وهو المعجم ودائرة المعارف الدوليين لهنترومورس International dictionary and Cyclopaedia by R. Hunter and Prof. ch. Morris ويشبهه فى ذلك وربما يزيد عليه معجم لاروس الفرنسى المشهور .

وضع هذا المعجم الشروط التالية التى يجب أن يراعيها المعجم الكبير :

(١) يجب أن يضم كل كلمة فى اللغة ، ووردت فى الأدب منذ أن أصبحت صورة واضحة من صور الكلام إلى آخر تاريخ لها أو إلى اليوم .

(٢) يجب أن تذكر هذه الكلمات فى رسومها المختلفة التى اتخذتها فى تاريخها مع إبانة ما أهمل وما يزال مستعملا منها .

(٣) يجب أن يمثل بنظام واضح شامل نطق كل كلمة والتغيرات التى طرأت عليه ما أمكن .

(٤) يجب أن يذكر أكمل التفسيرات الممكنة لأصل الكلمة ومعانيها فى الأطوار

التاريخية وفى الاستعمال المألوف وفى الموضوعات المختلفة بإيراد كثير من الشواهد لكل معنى ، إذ لا يمكن التعبير عن دلالة الكلمة وتأثيرها بالتفسير وحده .

(٥) يجب أن يحتوى على جميع الأساليب والتركيب الخاصة التى اتخذت دلالة معينة لا تتضح من المعنى المألوف للكلمات التى تتألف منها .

(٦) يجب أن يتتبع التاريخ الأصولى Etymological لكل كلمة (ما عدا

المشتقات) منذ أقدم أصل معروف لها ، أو تتبع نظائرها في اللغات الأجنبية إن لم يمكن الوصول إلى أصلها الحقيقي .

ووصف منهجه في (أ) المفردات :

(١) يحتوى الكتاب على تفسير الكلمات ووصف الأشياء مخالفا بذلك أكثر المعاجم .

(٢) يحتوى الكتاب على المصطلحات في العلوم والفنون وغيرها .

(ب) الترتيب والأسلوب :

(١) قسم الأفعال إلى متعددة ولازمة ، ثم قسم كلا منها إلى المعانى المستعملة في اللغة المألوفة فالاستعمالات الاصطلاحية ، ثم قسم كلا منها إلى معان حقيقية ومجازية ثم ذكر الأساليب والتعبيرات المركبة . وكذا فعل في الأسماء والصفات والظروف وذكر لكل نوع من هذه معانى كثيرة .

وإذا كان للمادة نفسها معنيان متباعدان أو أكثر ، فصل كلا منها عن الآخر كأنما هو مادة قائمة برأسها وروعت تحته الأقسام السابقة . ٧٤٠

(٢) اعتمد في الأصول على آخر الأبحاث المعتمدة ، وفرق بين نظائر الكلمة في اللغات الأجنبية والأصل الأجنبى الذى أخذت منه فعلا ، حتى لا يختلط الاثنان ووضع كل ذلك بين قوسين بعد المادة مباشرة .

(٣) فسر المصطلحات تفسيراً كاملاً شاملاً كما توجد في المراجع الفنية الخاصة ، حتى إنه ليغنى عن المعجمات الاصطلاحية .

(٤) أكثر من الشواهد مع الإشارة إلى أصحابها والكتاب الذى أخذت منه والفصل والصفحة والسطر ، وأخذ كثيراً منها من الصحف والمجلات السيارة إذ أنها أحسن الأمور تصويراً للكلمات الحديثة ومعانيها في اللغة المستعملة في هذا العصر .

(٥) أكثر من الصور التى تساعد على توضيح المعنى ولم يقصد منها الزينة أبداً .

(٦) ميز الألفاظ المهملة أو النادرة والألفاظ التى ابتكرها أحد الكتاب بالإشارات .

(٧) أدخل التعبيرات المركبة إذا كان لها معان غير مفهومة من الكلمات التى تتألف منها ، وبعض التعبيرات المركبة الواضحة المعنى ، مع تفسير الأخيرة بإيجاز .

(٨) لم يذكر الأعلام (أسماء أشخاص أو أماكن) إلا حين تطلق على أشياء أخرى فى الطبيعة بالإضافة إلى إطلاقها الأصيل مثل الثريا للكوكب ، وحين تكون

الكلمة الرئيسية في تعبير مركب مثل Aaron's rod وحين تكون اسم أحد أسفار الإنجيل ، وحين تؤخذ منها مشتقات لا يمكن فهمها إلا بتعريف هؤلاء الأعلام .
(٩) مجمل خصائصه كدائرة معارف هو معالجته عددا كبيرا من الموضوعات التي لا تدخل في المعاجم المعتادة وإطالته فيها .

ووضع الأستاذ فيشر مشروعا للمعجم العربي الكبير أجاد فيه كل الإجابة ، بل بلغ فيه الغاية في الإحسان . وهاك ملخص ما قاله عنه : « يجب أن يشتمل المعجم على / كل كلمة وجدت في اللغة بلا استثناء ، وأن تعرض حسب وجهات النظر السبع ٧٤١ التالية التاريخية ، والاشتقاقية ، والتصريفية ، والتعبيرية ، والنحوية ، والبيانة ، والأسلوبية .

١ — فالوجهة التاريخية للكلمة تجاوز كل وجهات النظر هذه في الأهمية ، ذلك لأنه إذا أخذنا اللغة على أنها دائمة التطور ، فلا شك أن لكل كلمة تطورها التاريخي الخاص ويجب أن يوضح هذا التطور التاريخي بمقتضى ما لدينا من وسائل .

٢ — تتناول ناحية الاشتقاق بما في ذلك توليد الكلمات ، أى مسألة بحث أصل الكلمة ونسبها . ويرتبط بهذه المسألة ارتباطا كليا علم ضبط الهجاء كما قد يرتبط بها علم العروض للكلمة أما المعربات فتد إلى أصولها على قدر الإمكان . ولتحقيق هذه الغاية لا بد لمؤلف المعجم أن يكون متمكنا من اللغات السامية الأخرى واللغات الفارسية والتركية واليونانية واللاتينية وغيرها .

٣ — تتناول الناحية التصريفية تحديد تغيير الصيغ للفظ في الكلام أى تصريف الأفعال وتصريف الأسماء وغيرهما ، ولا داعي لإيراد شواهد على صيغ الألفاظ المتداولة وكاملة التصريف . وفي مثل هذه الألفاظ يكفى بإيراد الشواهد في الحالات التي يحتمل فيها الشك . ولا يجب تعزيز كل الصيغ النادرة التي تختلف عن الصيغ المعروفة ببعض الشواهد فقط ، بل بكل الشواهد الموجودة كيما يتسنى تقدير صحة هذه الصيغ تقديرا تاما . ويحسن الإشارة هنا إلى نقطتين هامتين أولاها وجود صيغتين أو أكثر في تصريف الفعل أو الاسم وفي تمييز جنس الكلمة من ناحية التذكير والتأنيث . وليس من النادر أن تختلف باختلافها معاني الكلمة . ومثل هذه الصيغ كثيرا ما يختلف استعمالها باختلاف الزمان والمكان . وثانيهما عدم وجود بعض الصيغ التي كان يمكن استعمالها وفق القياس المتوقع .

٤ — تتناول الناحية التعبيرية تحقيق معنى الكلمة أو معانيها وفي حالة وجود عدة معان ترتب هذه المعاني على حسب علاقتها التاريخية والعقلية . ويجب مراعاة

مراعاة القواعد الآتية :

٧٤٢

(أ) / يعتبر دائما المعنى الأول لكلمة لها معان مختلفة ذلك الذى يؤخذ من اشتقاق الكلمة .

(ب) يجب فى ترتيب المعانى تقديم المعنى العام على المعنى الخاص ، والمعنى الحسى على المعنى العقلى ، والمعنى الحقيقى على المعنى المجازى ، وذلك وفق سير تطور الفكر البشرى ، وكذلك يجب هنا مراعاة علم المجاز ، كما يجب مراعاة استعمال الكلمة كاصطلاح ، ويروى أيضا علم الترادف إذ هو عون تعبيرى هام فإنه يقارن بين الكلمات المتقاربة فى المعنى من ناحية حصر المعانى وفحوى هذه المعانى ، ولكن لا يصح التجاوز عن اعتبار أن الفارق بين الكلمات المتقاربة فى المعنى يرجع كثيرا إلى أسباب تاريخية أو جغرافية صرفة ... وأخيرا يعتبر من اللازم إيراد نقائص للكلمات إذا ما وجدت ، ويعرف على قدر الإمكان كل نبات وحيوان وجماد تعريفا كاملا وتذكر فصيلته ويوصف باسمه العلمى .

٥ — تتناول الناحية النحوية جميع الصلات الهامة التى يمكن أن تربط كلمة بأخرى ، ومنها أيضا ترتيب كلمات لها مواضع معينة فى سياق الكلام مثل : فقط ، وإنما ، وأيضا ، وغيرها . وكذلك مراعاة المضمهر أو المحذوف والأمر يتعلق بالمسائل الآتية : هل استعمال الكلمة استعمالا مطلقا جائز ؟ هل الفعل متعدد أو لازم ؟ متى وأين ظهر هذا أو ذاك التركيب لأول مرة وآخرها ؟

٦ — تتناول الناحية البيانية تلك العلاقات للكلمة التى أستشعر منها أنها لازمة لها دائما ، أى التراكيب والتعابير التى قضت روح اللغة القومية بوضعها غالبا فى موضع خاص دون أن يطرأ عليها أى تغير ، وذلك على الأخص لعامل من عوامل البلاغة أو حسن الذوق . ومن هذه العلاقات :

(أ) صيغة الإلتباع والمزاوجة .

(ب) صيغة المشاكلة كما فى عبارات كالآتية : « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » .

٧٤٣

(ج) صيغة المبالغة فى المعنى كما توجد فى العبارة الآتية : « موت مائت ، وشعر شاعر » .

(د) صيغة ازدواج عبارتين متضادتين للتعبير عن معنى واحد مبالغ فيه ، كما توجد فى عبارات كالآتية : « لله الأمر من قبل ومن بعد » ، ومن هذه العلاقات أيضا تركيب متداول لعبارتين تعمل إحدهما فى الأخرى مثل « بذل جهده » وغيرها .

٧ — تحدد الناحية الأسلوبية المحيط اللغوى الذى تستعمل فيه الكلمة أو التعبير أو التركيب استعمالا عاما وقد يكون هذا المحيط شاملا جامعا كلمة القرآن ولغة الحديث وأسلوب الشعر والنثر والأسلوب التاريخى وأسلوب الفنون وغيرها أو خاصا كالأسلوب الشخصى المحض حيث إنه قد يميل مؤلف ما إلى استعمال كلمة أو تركيب بالذات لا يجرى إلا لهما أو لا يجرى بتاتا عنده غيره أو حيث إن المؤلف الواحد قد يكون له أسلوب فى كتاباته أثناء شبابه يختلف عن أسلوبه فيما بعد . ولا يحتاج شيء من هذا الوصف إلى نقد أو تكملة أو تعليق .

ومن المعاجم الكبيرة أيضا معاجم اللهجات ، وهى تشبه إلى حد كبير معاجم الأصول Etymology والمعاجم التاريخية . ويجب أن تتبع فى العربية نظاما صوتيا خاصا مثل الذى يتبع فى جميع المعاجم الغربية والإنجليزية خاصة للهجات كانت أو اللغة العامة لأن حروف اللهجات العربية لا تستطيع أن تمثل نطق هذه اللهجات تمثيلا واضحا . كما تعتمد هذه المعاجم فى العربية خاصة على لغة الحديث أكثر من لغة التدوين لأن هذه تتبع الفصحى فى أغلب الأحيان . ومن الطبيعى أن يوجد من معاجم اللهجات نوع وسيط مختصر .

ويخرج الإنسان من هذه الجولة : بأن المعجمات الغربية تقدمت تقدما كبيرا ، وأن المعاجم العربية قد تقدمت أيضا ولكنها لا تزال ينقصها الكثير حتى اليوم . وأول شيء يجب أن يعمل هو أن تقوم كل خطوة فى المعجم على دراسة دقيقة ، فيعرف لمن يؤلف ، وما الهدف منه ثم تدرس الألفاظ التى يجب إدخالها على ضوء الأمرين السابقين . ويجب الاعتماد فى / المفردات على الاستعمال الحديث عند كبار أدبائنا وكتابنا ، ٧٤٤ والآ تحشى بالمفردات من جميع الأنواع وبكل ما أمكن من علوم ومصطلحات وأعلام ، وأن يطبق عليها النظام الألف بائى بصورة عامة ما أمكن ؛ وأن تحل مشكلة الحروف الزائدة التى جعلت بعض الكلمات من الممكن وضعها فى موضعين أو ثلاثة أو أكثر ، وتدرس المعانى أيضا تفضل المستعملة أو التى تكثر الحاجة إلى معرفتها ، وترتب بحسب الهدف من المعجم أى الشائع فالأقل شيوعا أو ترتيبا تاريخيا أو ما إلى ذلك ؛ وأن تفسر بعبارات واضحة مصورة لا تحتوى على ألفاظ يحتاج المرء إلى الكشف عنها لمعرفة معناها ؛ وأن يقلل التفسير بالمرادفات ما أمكن ، فإذا فسرنا به اخترنا المرادف الأكثر شيوعا ووضوحا . ويجب أن يفرق بين المعانى المختلفة من المادة الواحدة والصيغ المختلفة من الأفعال والأسماء والأفعال المتعدية واللازمة ، ويجعل لكل ذلك قسم معين فى المادة ؛ وتميز أبواب الأفعال وتصرفات الأسماء والصفات وتذكرها وتأنيشها والحروف بالرموز التى توضع بعدها مباشرة كما يظهر من أى معجم غريب .

عشت مع هذه الرسالة سنين أعمل فيها دأباً ، ولا أنقطع عن التفكير حين
لا أستطيع العمل ، فإذا تعذر الاثنان كانت الأحلام . كانت أملى ومطمحى ،
فكانت شغلى . كنت أحبها حتى أشغف بها أحياناً ، حين تنبسط أمامى وتفتح لى
صدرها ، وتسأمها نفسى حين يطول الطريق ، وتختفى الأعلام التى تهدى سالكيه ،
فيكتنف الظلام .

وها هى ذى الآن قد صارت خلقاً سوياً ، وكتاباً أعجب به أنا كل الإعجاب إذ
كان من صنعى ، وإذ لقيت فيه الأمرين ، بل كل مر . وأرجو أن ينال من إعجاب
القارئ ما نال من إعجابى به والتقدير لما فيه من جهد وثمرات ، وإشارات وأضواء ،
قد تهدى غيرى فى مستقبل الأيام إلى ثمرات أعظم مما وصلت إليه ، وأجل خطراً .
ولعل أكره شىء إلى نفسى أن أتحدث عن عملى وما بذلت فيه من جهد ،
وما وصلت إليه ، فكل ذلك من اليسير أن يتضح من الرسالة نفسها . ولكننا فى مقام
مناقشة ، يستحب فيه منا — نحن الطامحين الدارسين — أن نتكلم عن أنفسنا فى
عملنا المقدم للمناقشة ، بل يطلب منا ذلك طلباً ، ولا بد من الاستجابة له .

تعالج رسالتى هذه لونا من ألوان الثقافة الإسلامية غنيا بالآثار غنى ربما لا يفوقه فيه
غيره من الألوان . وتسير مع هذا اللون منذ نشأته إلى يومنا هذا ، بل تضع بعض
تخطيطات ترى أن مستقبله سيرا عليها . فهو زمن فيه طول وسعة : طول يكاد يكون
اثنى عشر قرناً ، وسعة بكثرة ما فيه من آثار ، شغلت كل هذه الأوراق فى الوصف .
وتعد هذه الرسالة أول بحث يصف المعجمات العربية جميعها فى تطورهما

الدائم ، وأعددها البحث الأول لأنها الوحيدة بين ما تناول المعاجم العربية
بالوصف الجديرة بصفة « البحث » . فقد أقامت وصفها على دراسة واعية مدققة

٧٤٦ / ووضعت كل معجم فى مكانه اللائق به فى تاريخ تأليف المعاجم ، ولم يكن شىء
من ذلك عند الدارسين قبلها . فجعل اعتمادهم على المزهر وأمثاله ، فكانت أبحاثهم
قاصرة مخلة ، إن لم تكن خاطئة . فهذا أحد كبار المستشرقين المهتمين باللغة
والمعاجم ، وهو الأستاذ فيشر ، ظن أن الجيم للشيبانى ومجمل ابن فارس ومفردات
الراغب وغيرها تسير فى نظام واحد ، قال عن معجمه (١) : « وقد رتبته الكلمات

على حسب المواد الترتيب المؤلف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحروف الأول والثاني والثالث أسسا ، أى على حسب الطريقة التى وردت فى كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى وفى مجمل اللغة لابن فارس ، وفى المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، وفى أساس البلاغة ، وفى الفائق للزمخشري ، وهلم جرا ، مع أنها تتبع ثلاثة نظم مختلفة فى الترتيب ، كما اتضح من هذه الرسالة .

وهذا هو هذا البحث الدقيق لمخطوطات المعجمات ومطبوعاتها إلى كثير من الحقائق التى لم تكن نعرفها من قبل عن أكثر المعاجم . فكان من النتائج الهامة التى وصلت إليها تجلية الأمور التى أضافها كل معجم إلى سابقه فى المنهج والمادة والأمور التى قلدها فيها ، والاتجاهات الجديدة التى أدخلها عليها ، إلى جانب وصفه وصفا شاملا دقيقا من جميع نواحيه ، وحاولت أن تتبين أصول هذه الاتجاهات الجديدة وبذورها فى الماضى ، وكيف انبثقت عنها .

ووصلت الرسالة إلى تأليف ثلاث مدارس من المعجمات العربية القديمة ، هى مدرسة العين ، والجمهرة ، والصحاح ، ووجدت مدرسة رابعة فى بعض المعاجم ذات الاتجاه الخاص بعض الشيء كأساس البلاغة ، ولكنها جعلته فى المدرسة الرابعة الحديثة ، مع ضالة الصلة بينها وبينه ، إذ تغترف معاجمنا الحديثة من المناهج الغريبة ، فعلت ذلك لتشابه الترتيب فى الأبواب والفصول حسب . وبينت الصلات بين / معاجم المدرسة الواحدة ، وتطورها فى أهدافها ومناهجها وميولها بين ٧٤٧ المدرسة والمدرسة ، لترى بين المعجمات جميعها .

وعنت فى المدرسة الحديثة بالتطورات التى عرت ترتيب الألفاظ فى داخل المواد ، وعرت علاج هذه الألفاظ نفسها ، لأنها الأوامر اللذان لقيت العناية الكبيرة فى عصرنا الحاضر . كما عنت بإبانة أثر الغربيين فيها ، وأثر البيئة التى ظهرت فيها أكثر معاجم هذه المدرسة وهى بيئة مسيحية دينية .

ووضعت أمام لغوي العرب الأهداف التى يرمى إليها مؤلفو الغرب من معاجمهم ، والمناهج التى اتخذوها فى سبيل تحقيقها ، وعنت بأحدث معاجمهم ، وأكثرها تطورا ، حتى يبين الفرق بيننا وبينهم ، ونختار ما يلائمنا منها .

وتبين من البحث أن جميع أصحاب المعاجم العرب كانوا ينظرون إلى اللغة نظرة ناقدة ، فهم يرمون إلى جمع الصحيح الفصيح . وغلب عليهم هذا الهدف فى القرن الرابع خاصة حتى توج بالصحاح . وكان همهم الأول فى النقد التصحيف . فأضاعت علينا هذه النظرة كثيرا من اللغات واللهجات العربية التى اعتبرت رديئة

أو غير فصيحة أو ما شابه ذلك . ولعلها كانت تمدنا بما ينفعنا في أبحاثنا في اللغة العربية عامة والفصحى خاصة . وقد كان الغربيون ينظرون إلى لغاتهم هذه النظرة الناقدة في المعجمات حتى أواخر القرن الثامن عشر فعدلوا عن ذلك ، ورموا إلى الجمع والتسجيل .

ومن أسباب هذه النظرة عندنا كون العربية لغة القرآن والرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ، فارتبطت العربية — وعربية القرآن خاصة — بالدين ارتباطا شديدا ، أسبغ عليها القداسة . فكان في ذلك نفعها وضررها ، فقد حمى القرآن العربية القرآنية من الضياع ، وأبقاها العصور الطوال . أما ضررها فلأن هذه القداسة جعلت المسلمين والعرب يتمسكون بها بصورة واحدة منها / فتأخرت عن حاجيات العصور الحديثة ، ولم تستطع أن تجاريها حتى نادى كثيرون بهجرها تماما . وظهرت هذه النظرة الدينية بأجلى وضوح ابتداء من القرن الرابع ، على يدى الأزهري .

٧٤٨

وأدى بنا البحث إلى أن المنهج النظرى كان على الدوام أكثر تقدما من المنهج التطبيقي في المعجمات عند العرب . فقد وضع الخليل منهجا نظريا حسن التقسيم والتبويب ولكنه لم يستطع — هو أو تلميذه الليث — تطبيقه في كتاب العين ، فعدل عن كثير من خطواته ، وسار على نهج فيه بعض المغايرة . ووضع ابن سيده في مقدمة محكمه منهجا يعتبر ثورة في عالم التأليف اللغوى العربى ، ولكنه لم يستطع له تنفيذا في المعجم أيضا . فما هى إلا آثار فيه . ولو طبقه عليه لأغنانا عن كثير من التخبط والاضطراب ، وكثير مما نريد أخذه عن الغربيين اليوم ، ولكان معجمه فذا بين جمات العربية .

كذلك أدى البحث بهذه الرسالة إلى اكتشاف سبب هذه الظاهرة ، وهو كثرة المفردات وسعة اللغة العربية . ولذلك نرى الرسائل الخاصة تسرع إلى التنظيم والترتيب ، والسير على حروف ألف باء ، قبل المعجمات الكبيرة ، ونرى أساس البلاغة الذى يقع بين المعاجم الخاصة والعامة يسير على هذا الترتيب ويحسنه . هذه الثمرات تامة الخلق ناضجة في الرسالة ، وجدت بردا وسلاما في تفيؤ ظلالها حين بلغت إليها ، بعد هذا الشوط الطويل الذى قطعه في طريق غير ممهد لم يستطع سالكوه أن يقطعوا إلا أجزاء منه قصيرة ، ثم ملوا السير فيه وأضناهم الجهد . وإني لأرجو أن يجد قرائى في هذه الثمرات ما وجدت ، لا من راحة وجمال حسب ، بل من رحيق .

محتويات الجزء الثانى

٣١٥	الباب الثانى : المدرسة الثانية :
٣١٦	الفصل الأول : كتاب الجمهرة
٣٤٠	الفصل الثانى : كتاب المقاييس
٣٦٥	الفصل الثالث : كتاب المجلد
٣٧٥	الفصل الرابع : خصائص المدرسة وعيوبها
٣٧٩	الباب الثالث : المدرسة الثالث :
٣٨٠	الفصل الأول : كتاب الصحاح
٤١٧	الفصل الثانى : كتاب العباب
٤٢٩	الفصل الثالث : لسان العرب
٤٥٥	الفصل الرابع : القاموس المحيط
٥٠٨	الفصل الخامس : تاج العروس
٥٤١	الفصل السادس : كتاب المعيار
٥٤٦	الفصل السابع : خصائص المدرسة وعيوبها
٥٤٩	الباب الرابع : المدرسة :
٥٥٠	الفصل الأول : أساس البلاغة
٥٦٨	الفصل الثانى : معاجم اليسوعيين
٥٨٦	الفصل الثالث : مشروعات المجمع اللغوى
٥٩٦	الفصل الرابع : خصائص المدرسة وعيوبها
٥٩٩	الكتاب الثالث : المعاجم التى نحتاج إليها :
٦٠١	الفصل الأول : عيوب المعاجم القديمة
٦١١	الفصل الثانى : خصائص المعاجم التى نحتاج إليها
٦٢٨	خاتمة
٦٣٤	فهرس الأعلام
٦٦٣	فهرس عناوين الكتب والمجلات
٦٧٩	فهرس المواضع

الفهارس

٤٢٦ - ٤٣٠، ٤٣٧، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٥،
٤٤٨ - ٤٥٠، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٧٣، ٤٧٥،
٤٧٨ - ٤٨٠، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٦،
٤٩٨ - ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٢٠،
٥٢٤ - ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٣٧،
٥٣٨ - ٥٤٣، ٥٤٧، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٣،
٥٧٦

إسماعيل بن عباد الصاحب ١، ٢٢٢، ٢٢٩،
٢٨٠، ٢٨٢ - ٢٨٥، ٢٨٥، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٣٩،
٤٢٥، ٤٢٦، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦١، ٤٦٣،
٤٦٥، ٤٦٨، ٤٦٩، ٥٢٦، ٥٢٧، ٦١٨،
إسماعيل بن عباس الرسول الملك الأشرف ٤٥٥،
٤٥٨، ٤٧٠

إسماعيل بن عبد الغافر ٤٧، ٤٨،
إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن ميكال ٣٢٠،
إسماعيل بن عمرو الخناد المصري ٦١،
إسماعيل بن القاسم القتالي أبو علي ٢، ٤، ٢٢،
١٠٣، ١٠٦، ١١٥، ١١٦، ١٤٥، ١٩٥،
٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٨،
٢٤٤، ٢٤٨ - ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٧، ٣٠٢،
٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٨، ٣٣٧، ٣٦٢، ٣٦٤،
٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٤، ٤٥١، ٤٦٣، ٤٧٥،
٤٩٨، ٥١٠، ٥١٤، ٥٢٩، ٥٤٠، ٥٤١،
٦٠١، ٦٠٢

إسماعيل بن القمي ٩٨،
إسماعيل بن محمد اليعلى أبو القلاء ١٧٠،
إسماعيل بن محمد بن عبلوس النيسابوري أبو محمد
٣٩٤

الإسماعيلي أحمد بن إبراهيم أبو بكر ١١،
أبو الأسود الدؤلي ٢٤،
الأسود بن قرعة ٤٧٠،
الأسود بن يعفر ٤١٠،
أبو الأشعث (عبد الرحمن بن محمد)،
أبو الأشعث (عزيز بن الفضل)،
الأشعر الجعفي ٤٤٢، ٥١٩،
الأشعري ٢١٩،
الأشوريون البابليون ١٧٧

الأزرق بن أبي نخيلة السعدي ٢٥٤،
أبو الأزهر البخاري ٢٣٥،
الأزهرى (محمد بن أحمد)،
أبو أباتمة (حنادة بن محمد الأزدي)،
أبو إسحاق (إبراهيم بن إسحاق)،
أبو إسحاق (إبراهيم بن إسماعيل)،
إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الفقيه ٢٢٢،
أبو إسحاق (إبراهيم بن السري)،
إسحاق بن إبراهيم الفارابي أبو نصر ١٢، ٥٩،
١٤٣ - ١٤٥، ١٦٣، ١٦٤، ٣٧٥،
٣٨٢، ٤٠٦، ٤٥٦، ٤٥٧، ٥٠١، ٥٤١،
٦٠٥

أبو إسحاق (إبراهيم بن قاسم البطليوسي)،
إسحاق بن إبراهيم الموصل ٢١١، ٤٤٢، ٥٢٢،
أبو إسحاق (الإسفرائيني) ٥١٢،
ابن أبي إسحاق الحضرمي (عبد الله بن زيد)،
إسحاق بن راهويه ٢٦٦،
إسحاق بن سلمة بن وليد الأندلسي ٣٦،
أبو إسحاق بن الصال ٧٦،
ابن إسحاق (محمد)،
إسحاق بن مرار الشيباني أبو عمرو ١٠، ٤٣،
٦٤ - ٦٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧،
١١٠، ١١١، ١١٣، ١٦٥، ٢٢٩، ٢٣٨،
٢٥٥، ٢٦٨، ٣٦٠، ٣٦٦، ٦٢٨، ٦٢٩

إسحاق الموصل (إسحاق بن إبراهيم)،
أبو إسحاق (يعقوب بن السكيت)،
أسد (بنو) ١٣، ٥٨، ٦٤، ١٢٥، ٢٥٦،
٢٥٦، ٢٦٠، ٤٦٧، ٦٠٥

الأسديون (أسد)،
الأسعد بن مثنى ٥١٠،
الأسعر الجعفي ٢٦٨،
الإسفرائيني أبو إسحاق،
إسماعيل ٢١٦،
إسماعيل بن الحسن البيهقي ٤٧،
إسماعيل بن حماد الجوهري ٣٨، ٤١، ٥٩،
١٣٧، ١٤٤، ١٥٩، ٢١١، ٢٧٩، ٢٩٩،
٣٠٠، ٣٠٢، ٣٧٩، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٢

- الأصمعي (عبد الملك بن قريب)
ابن أبي أصيبعة ١٧٧
الأعرابي (الأعراب)
الأعاجم (المعجم)
الأعراب ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٦٥، ١١٠، ١١٣،
١١٤، ١٩٩، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٣، ٢٥٥،
٢٦٠، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٧، ٤٤٠، ٤٤٦،
٤٦٢، ٤٧٢، ٤٨١، ٥٢٢، ٥٢٦، ٥٥٢،
٥٦٣، ٥٦٤
ابن الأعرابي (محمد بن زياد)
الأعشى ٢٣٤، ٢٦٥، ٤٠٤، ٤١١، ٤٣٥،
٥٢٣، ٦١٨
الإغريق ١٧٨، ١٧٩
الإفريج ٤٧٣
الأفشين ٤٧١
أفلاطون ١٧٩
الأقطاب ٧٥
أكثم بن صيفي ٤٨٥
امرؤ القيس الكندي ٨، ١٩٨، ٢٦٤، ٢٩١،
٢٩٣، ٣٣٨، ٣٤٤، ٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٧،
٥١٧، ٥٢٥، ٦١٨
أمويوس السكندري ١٧٩
الأموي (عبد الله بن سعيد)
الأموي (محمد بن عبد السلام)
الأمويون ١٥، ١٦، ٢٥، ٢١٥
أمية (الأمويون)
أمية بن أبي الصلت ٢٠٩، ٤٧٣
الأنبا يونس أسقف سمود ٧٦
ابن الأنباري ٢٠٤، ٥١٠
ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد)
ابن الأنباري (محمد بن القاسم)
الأنديليون ١٤٢
أنستاس الكرمل (أنستاس ماري)
أنستاس ماري الكرمل ١٨٥، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٣٢،
٢٧٨، ٥٧٤، ٦٠٢
الأنصار ٣٣٥، ٤٢٥، ٥٦٠، ٥٦٤
الأنكندان ٤١٠
- أوس بن حجر ١٤، ٢٠٩
أوس مائة ٥٢١
أويس بن محمد المعروف بويهي ٤٨٠
إيهاد (بنو) ٦٠٥
إيلاس بن معاوية المزني ٢١
الباخرزي ٢٤٠
بارانوف ٧٧
بارتلت ٦١٨
الباهلي ٢٥٣، ٢٦٧
بجور بن عبد الله بن سلمة القشيري ٤١٠
بجور بن عمدة الطائي ٤٠٥
البحتري ٦١٨
أبو بحر (عبد الله بن زيد)
البحر (عبد الله بن المهدي)
البخاري ٢١٣، ٤٥٧، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩٥
بدر بن عقاب ٤٨٠
بدر المصنعي ٢٢٢
بدر الدين القزاق (محمد بن يحيى)
ابن برجان (عبد الرحمن بن عبد السلام)
ابن برجان (عبد السلام بن عبد الرحمن)
برجشتراسر ١٩٥
البردخت (علي بن خليل الفضي)
ابن بري (عبد الله)
البرزنجي (محمد بن رسول)
أبو البركات (عبد الرحمن بن محمد الأنباري)
البرهان (إبراهيم بن محمد الحلبي)
بروكلمن ٣٩٦، ٤٠٢، ٤١٣
برونلش ٢، ١٨٠، ٢٢٢، ٢٣٠
البستاني (بطرس)
بسطام بن قيس ٥٣٠
المسطي (عبد الله بن محمد الأنصاري)
بشامة بن الغدير ١٤
البيشيبي (عبد الله بن محمد العنبري)
البشتي (أحمد)
بشر بن أبي حازم ٥٥٥
بشر بن مروان ٢١
بشر بن المفضل ٢٥

- تمام بن غالب أبو غالب (ابن التياي) ٦٠٥
 نعيم (بنو) ٢٥٦، ٢٠٢، ١١٠، ١٠٩، ٥٨، ١٣، ٢٥٣، ١١٣
 جرم (بنو) ٤٢١، ٥٥٢، ٤٦٧، ٤١٠، ٢٣٥، ٢٧٧، ٢٦٠
 الجرمي ١٣٨، ٢١١، ٦٠٢
 جرهم (بنو) ٦٣
 جرير بن حزم ٢٥
 ابن جرير الطبري ١٣٠، ٥٩، ٢٣، ١٨، ١٦، ١٥
 جرير بن عطية ٢٠٨، ٢٠٠، ١٣٢، ٢٣، ١٩
 ٦١٨، ٥٢٥، ٤٧١، ٤١١، ٣٤٥، ٢٠٩
 ابن الجزري ٦١
 الجعد بن درهم ٢٣
 الجعد (محمد بن عثمان) ٥٢٢، ٤٤٢، ٣٦٠، ٢٦٦
 جعفر (بنو) ١١٤
 أبو جعفر (أحمد بن علي البيهقي)
 أبو جعفر (أحمد بن محمد النحاس)
 أبو جعفر (أحمد بن محمد بن يزداد)
 أبو جعفر (ابن جرير الطبري)
 أبو جعفر (محمد بن الحسن الرؤاسي)
 أبو جعفر (محمد بن عبد الله بن قادم)
 أبو جعفر (محمد بن علي بن الحسين)
 أبو جعفر بن المقرئ ٣٤
 جعفر بن يحيى البرمكي ١١١
 جمال الدين أبو الفرج (ابن الجوزي)
 جمال الدين (محمد بن مكرم)
 الجمحي (محمد بن سلام)
 أبو جميل الكلالي ٢٥٦، ٢٥٣
 جميل بن معمر ٢٠٩
 جنادة بن محمد الأزدي أبو أسامة ٢٨٣
 الجندي ٧٩
 ابن جني ٥٠٩، ٢٩٠، ٢٣٢
 الجواني ٤٠١
 الجواليقي ٧١، ٥٩-٧٤، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٨٨
 ٥٢٩
 جورجي زيدان ٢١٩، ١٨٥
 ابن الجوزي ٩٤، ٨٩، ٥٠، ٤٨، ٣٧
 جولد نسير ٢٥
 ابن التياي ١٢٨، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٢٩، ٥١٤
 ابن ثابت ٢٢٤
 ثابت بن أبي ثابت ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٣
 ٢٥٨، ٢٥٣، ٢٥١
 ثابت بن عبد العزيز ٤٥
 ثابت بن محمد الجرجاني أبو الفتح ٤٣٤
 أبو ثروان العكلي ٢٥
 الثعالبي ١٠١، ١٠٤، ١٠٨، ١٢١، ١٢٢
 ٥٠٩، ٤٨٦، ١٤٠
 ثعلب (أحمد بن يحيى)
 الثعلبي (أبو ثعلبة) ٥٣١
 ثقيف (بنو) ٦٠٥، ٥٥٢، ٢٣٥، ٥٨
 ثور بن يزيد أبو الجاموس ٢٥
 ثورنديك ٦٢١
 جابر ٣٥٠
 ابن جابر (محمد بن أحمد الأعشى)
 الجاحظ ١٦، ١٧، ١٩-٢٢، ٢٤، ٢٥، ١٢١
 ٦٠٣، ٦٠٢، ٥٦٤، ٥٣٠، ١٣٦، ١٢٢
 ٦٢٠، ٦١٨
 جبار الله (محمود بن عمر الزمخشري)
 أبو الجاموس (ثور بن يزيد)
 جبرائيل فرحات ٥٧٥، ٥٠٦، ٥٠٤
 جمنج (عبيد الله بن أحمد)
 جذام (بنو) ٦٠٥
 الجرباء بنت عقيل بن علفة ١٦
 الجرجاني ٤٣٤، ٤٤٥، ٥٢٢، ٥٦٥، ٦١٢
 جرجس همام الشويري ٥٧٧

- جولوس ٧٦، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٨٢، ٥٨٤
 الجوهري (إسماعيل بن حماد)
 الجوالي (بنو) ٢٧١، ٢٩٤، ٣٨٧، ٤٤٣، ٥٢١
 جرد دثر ١٩٥
 جيسور ٤٨٧
 أبو الجيش (مجاهد بن عبد الله العامري)
 ابن الجيعان ٢٤٦
 الجلياني ٢٤٨، ٥٢٨
 ابن أبي حاتم ٤٩٩، ٥٣٠
 أبو حاتم بن حيان ٢١٤
 أبو حاتم الرياشي ٣٣٦
 أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد)
 ابن الحاجب ٥٠
 ابن الحاجب الإشبيلي (أحمد بن محمد)
 حاجي خليفة ٢، ٥، ٣٧، ٣٨، ٤٨، ٤٩، ١٢٢
 ٣٩٧
 الحازمي (محمد بن موسى)
 الحامض ٤٧، ١٠٦
 الحيشة ٦٠، ٦٠٥
 حبيش بن موسى القضي ١٠
 الحجازيون ٣٥٠
 الحجاج بن يوسف الثقفي ٢٠ - ٢٤، ٢١٥
 ابن حجر ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٣٨، ٤٢٩
 ٤٤٩، ٥١٤، ٥٦٦
 حجر أبو امرئ القيس ٤٢٦
 الحديدي الأنصاري (زين العابدين بن محمد)
 الحرالي (علي بن أحمد الحرالي)
 الحرقي (إبراهيم بن إسحاق)
 الحراني ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٢
 الحرمازي ٦٩، ١١٥
 الحريوي ٧٩، ٨٠، ٢٠٩، ٥٦٩، ٦١٨
 حسان بن ثابت ٢٠٨، ٦١٨
 أبو الحسن (إبراهيم بن عبد الرحيم)
 الحسن بن أحمد الأعرابي الغندجاني الأسود ١٠٣،
 ١١٤، ١٢٨، ٣٩٣، ٤٠٥، ٤٨١
 الحسن بن أحمد المحدثي ١٢٧، ١٢٨
 الحسن البصري ٢٢، ٤١، ٢١٥
 حسن توفيق ٨٩، ٩٠، ٩٤
 حسن حسني عبد الوهاب ١٥٨
 الحسن بن الحسين السكري أبو سعيد ١١١، ١٢٤،
 ٥١٠، ٥٢٤
 أبو الحسن بن خروف ٢٤٤
 أبو الحسن الخوارزمي (علي بن محمد العمراني)
 الحسن بن داود الرقي ٨٤
 أبو الحسن بن الرماني ٢٩٠
 أبو الحسن (سعيد بن مسعدة)
 أبو الحسن الشاذلي ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٩٣
 أبو الحسن الطوسي ٦٠٢
 الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الراهبرمزي ١١٥،
 ١٢٨
 أبو الحسن (عبد الغافر بن إسماعيل)
 الحسن بن عبد الله السيرافي أبو سعيد ١٠٩، ١٢٤،
 ١٢٨، ١٤٩، ١٧٠، ٢٢٦، ٢٢٧، ٣١٩
 حسن بن عبد الله لغدة ٤٥، ٤٦، ١٠٣، ١٠٦،
 ١١٠، ١٢٥، ١٦٧
 الحسن بن عليل العنزي ١١٠
 الحسن بن علي ١٩٨، ٢١٤، ٤٣٨، ٥١٨
 أبو الحسن (علي بن إسماعيل)
 أبو الحسن (علي بن الحسن الفخاني)
 أبو الحسن (علي بن عبد الله)
 أبو الحسن (علي بن الفضل المقدسي)
 أبو الحسن (علي بن مهدي)
 الحسن بن محبوب السراذ ٤٣، ١٢١
 الحسن بن محمد الصفاني ١٠٦، ١١٧، ١٣٧،
 ١٤٥، ١٤٧، ١٥٧، ٢٣٧، ٢٧٩، ٢٨٦
 ٣٣٨، ٣٦٤، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٧ - ٤٢٩
 ٤٥١، ٤٥٩ - ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٧٢
 ٤٨٢، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٨، ٥٠٩
 ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٣
 ٥٣٦، ٥٣٧، ٦١٠
 الحسن بن محمد النسابة القيمي التاهري ١٠٩
 الحسن بن محمد بن يحيى العديوي العقيقي، أبو محمد
 ٥٢٤
 أبو الحسن علي بن محمد (المدائني)

حمزة بن زرعة أبو أحمد ٢٣٠، ٢٢٩
 حمزة بن عبد المطلب ٢٧٦، ٢٦٨، ٢٦٦، ٢٠٠
 ٥١٩، ٤٣٥، ٣٨٦، ٣٦٨، ٣٤٥، ٣٣٠
 حمزة بن علي الزبيرى أبو محمد ٣١٨
 حمزة فتح الله ٣٩٨، ٦٣
 حماد الراوية ٦٠٢، ٢٥
 حميد بن اليعمد ٤٢٧
 الحميدى ٢٥٣
 حمير (بنو) ٤٠٥، ٣٣٥، ٣٢٦، ٦٤، ٦٣
 الحميرى (نشوان بن سعيد)
 حمير بن اليعمد ٤٢٧
 حُنى بن عثمان ٤٢٧
 الحنابلة ٤٦٩
 ابن حنبل (أحمد)
 الحنفى (قاسم)
 حنيف الخناتم ٥٥٩
 حنيفة (بنو) ٦٠٥، ٣٣٥
 أبو حنيفة الدينورى (أحمد بن داود)
 أبو حنيفة النعمان بن ثابت ٢٠٤
 حنين بن إسحاق ١٧٧
 الحوارى محمود بن أبى المعالى ٤٠٣
 حوشب بن عقيل بن دحية البصرى ٤٧٩
 حوشب بن مسلم الثقفى ٤٧٩
 ابن حوقل ١٢٢، ١٢١
 حيسور ٤٨٧
 ابن حيان ٢٣٦
 أبو حيان التوحيدى ٦١٨
 أبو حيان النحوى ٩٥، ٤١، ٣٩، ٣٨
 خارجى (خوارج)
 الخارزنجى (أحمد بن محمد البشتى أبو حامد) ٢٨٣
 خالد بن الحارث ٢٥
 خالد عبد الكريم جمعة ٢١١
 خالد بن عبد الله القسرى ٢٢، ٢٠
 خالد بن كلثوم ٦٠٢
 خالد بن الوليد ٥٢١، ٤٩٤
 خالد بن اليعمد ٤٢٧
 ابن خالويه (الحسين بن أحمد)

حسن بن موسى النصيبى ١١، ١٠
 أبو الحسن (النضر بن شبل)
 الحسين بن أحمد (ابن خالويه) ٥٠١، ٣١٩، ١١٦
 ٥١٠
 أبو الحسين (أحمد بن فارس)
 حسين بن خلف التبريزى ٧٣
 أبو الحسين (عبد الباقي بن قانع)
 أبو الحسين بن عبد الله بن أحمد الجرقى ٤٦٩
 أبو الحسين (عبد الوهاب بن علي بن أحمد السمرقانى)
 الحسين بن علي ٥١٨، ٤٣٨، ٢١٤، ١٩٨
 الحسين بن علي الزوزنى أبو عبد الله ٧٥
 الحسين بن علي العمري ١٠٣
 أبو الحسين (عمر بن محمد)
 حسين فتوح ٩٢
 الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني أبو القاسم ٣٦
 ٦٢٩، ٦٢٨، ٥٧٣، ٥٢٩، ٤١، ٣٧
 الحسين بن محمد الرافقى الخالغ ١٢٨
 حسين موسى ١٧٠
 حسين نصار ٢٤
 أبو الحسين (يحيى بن معط الزواوى)
 الحضرمى ٤٧
 الخطيفة ٤٢٧، ٢٠٨، ١٤
 أبو حفص ٢٣٩
 حفص الأموى ٢١٠، ٢٠٩
 أبو حفص (عمر بن خلف)
 الحنفى (محمد بن إدريس)
 أبو الحكم (عبد السلام بن عبد الرحمن)
 الحكم المستنصر بالله ٢٥٨، ٢٤٥، ٢٤١
 الحلبي (إبراهيم بن محمد)
 حليم ديموس ٩٢
 حليم فهمى ٩٣، ٩٢
 حليلة ١٣٢
 أم الحمامرس الكلية ٢٥٦، ٢٥٣
 حماس ٢٣٠
 حمد بن محمد البستى الخطاطى ٥٢، ٤٨ - ٤٦، ٤٤
 حمراء ديلم ١٨
 حمزة ٢٧٦

٦١٠، ٦٠٨، ٦٠٣، ٦٠٢، ٥٥٥، ٥٥٢

٦٣٠

خليل بن أليك الصفدي ٤١٣-٤١٥، ٥١٤

الحواريج ٢٠، ١٥

الحوارزمي ٥٧

ابن خير (محمد)

أبو حمزة الأعرابي ٢٩، ١٠٠، ١٠١، ١٦٥، ٢٣١

٢٧٣، ٢٥٣

داود الأقطاكي ٥١٥، ٥١٠، ٥٠٢

أبو داود الإبادي ٢٠٩

أبو داود الطيالسي ٢١٣، ٢١٤

داود بن محمد القارضي الحنفي ٣٩٨

داود بن الهيثم التنوخي ١٠٦

داود زاده (محمد بن مصطفى الداودي)

درا ٤٢١

درست بن نصر ٤٨٠

ابن درستويه (عبد الله بن جعفر)

دريد بن الصمة ٢٠٩، ٤٣٦، ٥٢٠

دريد أبو عمرة ٤٣٦

ابن دريد (محمد بن الحسن)

الدريسي (محمد بن الحسن)

الدسوقي (محمد علي)

دعد ٢٩٩

دعلج ٢٢١

أبو النقيش ٢٢٩

دكين الراجر ٢٠٩

دلازم البلول ١١٠، ١٤٣

أبو دلف ٥٠٨

الدمشقيون ٥٢٤

الديماطي (محمد بن يوسف)

الدموي ٥١٠، ٥٣٠

ابن الدهان (محمد بن علي)

الدوس بن عثمان بن عبد الله ٥٢٣

دوقال ٧٥

دي غوته ٤١٥

ديلم ١٨

الديهوري (أحمد بن داود)

أبو خراش ٢٦٩، ٤٤٤، ٥٢٤

ابن خرداذبة ١٢٢

خرطوم الحباري (عبد الله بن زهير)

خرقاء ٤٧٠

خرقة بن شعاث ٤٧٠

خرنق بنت هفان ٥٥٧

خزاعة (بنو) ٥٨، ٢٣٥

الخنسني (محمد بن عبد السلام)

الخصاص بن ضمضم ٥٦٠

خصيب الكلبي الموزوري ١٦٨

الخضر ٤٧١، ٤٨٧

أبو الخطاب (عبد الحميد بن عبد المجيد)

الخطابي (حمد بن محمد البستي)

الخطيب الإسكافي (محمد بن عبد الله)

الخطيب البغدادي ٢٥، ٤٣، ٤٤

الخطيب (التبريزي)

الخفاجي (أحمد بن محمد)

الخفاجيون ٢٠٢

الخفطار ٤٧١

ابن خلدون ٢١٩

خلف الأحمر ١١٩

ابن خلكان ٢٠٠، ٣٦، ٤٧، ٤٩، ٨٤، ١٣١

١٤٨، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٤، ٢٢٧

خليلة بنت الزبير بن بدر ٢٥٥

خليفة بن حنبل ٤٧٠

الخليل بن أحمد ٢، ٤٤، ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٥٩، ٦٩

٨٠، ١٠٨، ١١٠، ١٣٧، ١٥١، ١٦٥

١٧٤-١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥

٢٠٧-٢١٣، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٣

٢٥٦-٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٧

٢٧٠-٢٧٧، ٢٨٠-٢٨٢، ٢٨٣

٢٨٥-٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٧

٢٩٩-٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٦، ٣١٨

٣٢٠-٣٢٩، ٣٣٩-٣٤١، ٣٤٨، ٣٥٠

٣٥٢-٣٥٧، ٣٦٠-٣٦٢، ٣٦٩

٣٧١-٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩١-٣٩٤

٣٩٥، ٤٠٦، ٤٣١، ٤٥١، ٥١٦، ٥٢٥

٤٩٨، ٤٩٤، ٤٨٥، ٤٨٣، ٤٧٠، ٤٥٨

٥٣٠، ٥١٨، ٥١٦، ٥١٣، ٥١٢، ٤٩٩

٦١٣، ٥٥٩، ٥٥٣، ٥٥٠، ٥٣٨، ٥٣١

٦٣٠، ٦١٤

الرشد (يزيد بن أبي يزيد)

رشد الدحداح ٥٠٦، ٥٠٥

رشد عطية ٩٤، ٩٣، ٩٠، ٨٩

الرشد هارون ١٠٩

الرضى الاستراباذى ١٨٢، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤

٣٥١

الرهى (الحسن بن محمد الصفاني)

ابن الرقاق عدى ٣٨٥، ٤٣٩، ٥١٧

أبو رمانة الأعراى ٢١

رمسيس ٦١٣

رهم بنت وبرة ٤٢٧

أبو روق (عطية بن الحارث)

الروم ٢٠٢، ١٩

الرياشى (العباس بن الفرج)

د. أبو ريذة ٤١٥

ريها ١٣٢

زائدة ٢٣٢، ٢٣٠، ٢٢٩

الزواج المحدث (محمد بن منصور)

الزاهد (محمد بن عبد الواحد)

الزواى (طاهر أحمد الزواى)

الزبرقان بن بدر ٢٠٨

الزبيدى (محمد بن الحسن)

الزبيدى (محمد مرتضى)

الزبير بن بكار ١٢٣

الزبير خريق ٤٧٠

الزبيرى ٥٠٣

الزبيان (عطاء بن أسيد)

الزجاج (إبراهيم بن السرى)

الزجاجى (يوسف بن عبد الله)

زرعة ٥٥٤

الزحلاوى ٧٩، ٨١، ٨٧، ٨٨، ٩٠

أبو زكريا الخطيب (الثيريزى)

أبو زكريا (عيسى الدين بن شرف)

أبو ذؤيب ٢٨٤

أبو ذر الحشنى ٢٤٤

أبو ذر الغفارى ٥٣٠

ابن ذكوان ٤٨٤

الذهبي ٥١٠، ٢٥٠، ٢٠

ذو الإصبع العدوانى ٥٦١

ذو الجِرَق (النعمان بن راشد)

ذو الرمة ٤٧٠، ٣٨٤

ذو يَزَن ٣٥٣

الرازى (سليم بن أيوب)

الرازى (محمد بن أبي بكر)

راشد بن عبد ربه ٤٩٩، ٥٣٠

راشد بن عبد الله ٤٩٩، ٥٣٠

الراعى ٢٠٩

الراغب الأصفهاني (الحسين بن محمد)

أبو رافع ٢١٤

رافلنج ٧٦

رؤبة ٢١، ٢٢، ٢٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٩، ٢٣٤

٢٥٠، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٩٣، ٣٠١، ٣٣٠

٣٣١، ٣٤٤، ٤٠٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٧

٥١٧، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٧

٦١٨، ٥٥٨

الربيع ٢٦٨، ٤٤٢

أبو ريعة ١١١

ريعة (بنو) ٢٠٢، ٣٨١، ٥٨

ريعة بن اليمحمد ٤٢٧

رجاء بن حيوة ٢١٢

رحيم بن حسان النعمان ٤٧١

رحيم بن مالك الخزرجى ٤٧١

رداد الكلابى ٢٥٣، ٢٥٦

الرزاحى ٢٥٢

رسم ١٨

الرسول (ﷺ) ١، ١٣، ١٤، ٢٦، ٢٧، ٤٤

٤٧، ٤٩، ٥١، ٨٤، ٨٥، ١١٩، ١٢٦

١٩٨، ٢١٢، ٢١٤، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٦٠

٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٨، ٣٥٠، ٣٦٦، ٣٨٣

٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٨

- أبو زكريا (يحيى بن زياد)
 زلنكا ٧٧
 الزخشرى (محمود بن عمر)
 ابن أبى الزناد ١٦
 الزنجاني (محمود بن أحمد)
 الزنوج ١٩
 الزهرى (محمد بن مسلم)
 زهر بن أبى سلمى ١٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٦٤، ٣٤٤، ٤٠٤، ٤٣٩، ٤٤٤، ٥١٧، ٦١٨، ٥١٩
 زياد بن أبيه ١٨، ٢٤
 زياد الأعجم ١٩
 أبو زياد بن عبد الله الكلابى ١٠٦، ١١١، ٢٥٣، ٢٥٦
 الزبائى (عمارة بن أرقطة)
 أبو زيد الأنصارى (سعيد بن أوس)
 أبو زيد البلخى (أحمد بن سهل)
 أبو زيد (السائب بن يزيد الكندى)
 زيد بن علي ١٦
 زين الدين (عبد الرحيم بن الحسين)
 زين العابدين بن محسن الحديدى الأنصارى ٤٧٧
 السائب بن يزيد الكندى ٤٢١
 ساعدة بن جؤبة ٢٠٩
 أم سالم ٣٨٤
 سالم بن دارة ٤٠٥
 سالم بن عبد الله بن عمر ١٦
 سبأ ٣٠٠، ٤٩٢
 السجستاني (سهل بن محمد)
 السجلماسى (أحمد بن عبد العزيز)
 السخاوى ١٣٦، ٥١٤
 سراج الدين (عبد الباسط البلقينى)
 سراج الدين (عمر بن أحمد)
 السرقسطى (سعيد بن محمد المافرى)
 أبو السرور البكرى (محمد بن أبى السرور)
 السريان ١٧٨
 السعد ٥٢٤
 ابن سعد ٢١٣، ٤٩٩
 سعد (بنو) ٦٦، ٤٧٢، ٥٦٤
 سعد بن بكر (بنو) ١٤، ٤٢٠
 ابن سعد الوراق ١٢٤
 سعد بن أبى وقاص ١٨
 سعد بن اليعمد ٤٢٧
 سعد الله بن عيسى المعروف بسعدى جلى ٤٧١، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩١
 سعدان بن المبارك الضرير أبو عثمان ١٠٦، ١٢١
 سعدى جلى (سعد الله بن عيسى)
 أبو سعيد ٢٢٩
 أبو سعيد (أبان بن تغلب)
 أبو سعيد (أحمد بن أبى خالد)
 سعيد بن أوس (أبو زيد الأنصارى) ٢٥، ٢٨، ٢٥، ٤٣، ٦٢، ٦٨، ٦٩، ٨٠، ٩٥، ٩٩، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١٢٠، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٦٦، ١٦٩، ١٨٨، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٨، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٢٣، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٩٠، ٤٠٣، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٥٦، ٤٨١، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٣٢، ٦٠٢، ٦١٠
 أبو سعيد (الحسن بن الحسين)
 أبو سعيد (الحسن بن عبد الله السراق)
 سعيد الخورى الشرتونى ٥٧٢، ٥٧٧، ٥٨٤
 أبو سعيد الضرير (أحمد بن أبى خالد)
 سعيد بن محمد المافرى (السرقسطى) ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢
 سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط أبو الحسن ٣٤، ١١٠، ١١١، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٤، ٢١٠، ٢١٩، ٢٢١، ٤٢١، ٤٢٢، ٦٠٢
 أبو سعيد المعلم ٢٥
 أبو مقيان بن حرب ٢٠٠، ٢٦٦، ٣٣٠، ٣٤٥، ٣٦٨، ٣٨٧، ٤٣٥، ٥١٩
 السكرى (الحسن بن الحسين أبو سعيد)
 ابن السمكت (يعقوب بن إسحاق)
 السكونى (أبو عبيد)

٤٨٤٠٤٨٣٠٤٣١٠٤١٢٠٤٠٣٠٣٨٨

٥٥٢٠٥٣٥٠٤٩٢

ابن سيده (علي بن إسماعيل)

السرياق (الحسن بن عبد الله)

السرياق (يوسف بن الحسن)

ابن سوين (محمد)

السيوطي ٣٣٠٢٦٠٢٥٠١٩٠١٣٠٥٠٣٠١

٦١٠٥٩٠٥٢٠٥٠٠٤٨٠٤٧٠٣٨٠٣٤

١٠٦٠٩٨٠٩٥٠٨٨٠٨٤٠٦٦٠٦٤

١٠٩-١٢١٠١١٩٠١١٤٠١١٣٠١٢١٠١٠٩

١٢٨٠١٣٦٠١٣٣٠١٢٩٠١٢٨٠١٢٤

١٨٦٠١٨١٠٢٧٤٠١٦٦٠١٥٧٠١٤٠

١٨٩٠١٩١٠١٩٢٠١٩٦٠١٩٧٠٢٠٤

٢٠٨٠٢١١٠٢١٦٠٢١٧٠٢١٩٠٢٢٢

٢٢٤٠٢٢٦٠٢٢٧٠٢٢٩٠٢٣٣٠٢٣٦

٢٣٧٠٢٤٤٠٢٤٥٠٢٥٤٠٢٦٣٠٢٨٩

٣٠٦٠٣١٦٠٣١٩٠٣٢٠٠٣٣٥٠٣٣٤

٣٣٧٠٣٧٠٣٧٦٠٣٨٠٣٨١٠٣٩٠

٣٩٢٠٣٩٣٠٤٠٢٠٤١٥٠٤١٦٠٤١٩

٤٧٨٠٤٨٠٤٨٢٠٤٨٦٠٤٩٦٠٥٠٩

٥١٠٠٥١٢٠٥١٣٠٥١٤

سيد علي الألفي ٩٢

السيد علي خان ٤٨٧

السيد محمد شعراوي ٣٩

السيد (محمد مرتضى الحسيني)

الشافعي ٥٥٠٥٩٠٥٩٢٠٥٩٧٠٥٩٨٠٥٩٩

٤٠٤٠٤٣٢٠٤٣٣٠٤٣٨٠٤٤٢٠٥١٢

٥١٦٠٥١٩٠٥٢١

ابن شاعر الكشي (محمد)

شاهنشاه ١٨

ابن شاهين (عمر بن عثمان البغدادي)

أبو شبل العقيلي ١٠٩

أبو شجاع (محمد بن علي بن الدهان)

ابن الشحنة الحلبي الحنفي (عبد الباسط بن محمد)

ابن الشحنة (عبد البر بن محمد الحلبي)

ابن الشحنة عمر بن محمد ٣٧٠٣٨٠٤١

الشدياق (أحمد فارس)

السكوني (عمرو بن بشر)

السلامي (محمد بن أبي منصور)

السلفي (أحمد بن محمد)

ابن سلام ٧٩

سلمان الفارسي ١٩

سلمة بن عاصم الكوفي ٤٣٠١٠٧٠١١١٠٢٥٣

سلمة بن عبد الله بن دالان المعافري ١٩١

سلمة الخزومي ٥١٩

السلميون (سليم بن منصور)

سليم (بنو) ٤٣٦٠٤٩٩٠٥٢٠٠٥٣٠

سليم بن أيوب الرازي أبو الفتح ٤٧٠٥٢

سليم بن منصور (بنو) ٥٣٠

سليمان عليه السلام ٤٩٣

سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم ١١

سليمان بن حسان ١٧٧

أبو سليمان (حمد بن محمد البستي)

سليمان بن عامر ٢٦٣

سليمان بن عبد الملك ٢٣

أبو السمع ٢٥٢

أبو السمر ١١١

السمهاني ١٩٠٥٠٩

السهودي ١٢١٠١٢٣٠١٢٦٠١٢٧

ابن السمين الحلبي ٣٨

سهل بن محمد السجستاني أبو حاتم ٦٩٠٧٠٠٨٠

٨٩٠١٠١٠١٠٦٠١١١٠١١٣٠١١٧

١٤٥٠١٤٧٠١٤٩٠١٦٦٠٢١٩٠٢٢١

٢٥٢٠٢٦٩٠٢٣١٠٢٣٦٠٢٣٩٠٤٠٤

٤٤٠٠٤٤٥٠٤٩٣٠٥٢٠٠٦٠٢

أبو سهل المروزي ٣٩٤٠٤١٤٠٤١٦

د. سهيل القلماوي ٢٣٠٢٤

السهيلي ٥٠٠٠٠٩

السوري ٢٢٣

سويد بن منجوف ٢٠

سيويه ٧١٠٩٩٠١١٦٠١٢٩٠١٥١٠١٧٠

١٨٢٠١٨٣٠١٨٦٠١٨٨٠١٩٠٠١٩٢

١٩٤٠١٩٥٠٢١٠٠٢١٢٠٢٢٥٠٢٢٩

٢٣٧٠٢٤٢٠٢٤٦٠٢٤٧٠٢٨٩٠٣٠٤

الصحابة (١٩، ٢٦، ٤٤، ٤٧، ٥١، ٥٧،
١٣٤، ١٨٠، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٤، ٢٨٤،
٤٠٠، ٤١٨، ٤٨٥، ٥٠٠، ٥٥٣)

الصحافي (الصحابة)

صخر بن محمد أبو عيد الله ٣١٩

صديق بن حسن خان (القنوجي) ٨١، ٨٨

صديق الفارسي ٢٢٢

صمصمة ٢٩٩

صموداء محمد بن خيرة الأسدي ٤٥، ١٦٧

الصفاني (الحسن بن محمد)

الصفدي (خليل بن أبيك)

صفى الدين (عبد المؤمن بن عبد الحكيم)

صفى الدين (محمود بن أبي بكر)

صفية ٥٣١

د. صلاح الدين المنجد ٦٠

صهيب الرومي ١٩

الصولي ٢٢٧

الصينيون ١٧٨

الضبي (حيث بن موسى)

الضحاك بن مزاحم ٢٣

الضريير ٢٢٩

أبو ضمضم ٥٠٠

ضمضم أبو الحارث ٥٠٠

ضمضم بن قتادة ٥٠٠

الطائيون (طبي)

أبو طالب (المفضل بن سلمة بن عاصم)

طاهر (آل) ١١١، ٢٢٥، ٢٣١

ابن طاهر ١١٠، ٢٣٠

الطاهر أحمد الراوي ٥٠٧

أبو طاهر (أحمد بن محمد السلفي)

طاهر بن عبد الله بن طاهر ٢٢٩

أبو طاهر (عبد بن يعقوب الفيروز آبادي)

الطبراني (سليمان بن أحمد)

الطبري (ابن جرير)

أبو طحمة (عدي بن حارثة)

طرفة بن العبد ٣٦٠

الطرماع ٢٣، ٢٤، ٢١٠

الشرتوني (سميد الخوري)

شرف الدين الديماطي ٤٩٨، ٥٣٠

شرف الدين (علي بن المفضل المقدسي)

شرف الدين (محمد بن نصر الله بن عتيق الأنصاري)

الشريشي ٥١٠

الشريف الجرجاني ٥٧

الشريف الرضي ٢١١

الشرقي بن اليعلم ٤٢٧

شعاث ٤٧٠

ابن شعاث ٤٧٠

د. شعبان محمد إسماعيل ٤٠

ابن شعواء الفزاري ٥٥٩

شكسبر ٦١٨

أبو شمر بن حجر بن مرة بن حجر بن وائل ٤٠٥

شمر بن حمدويه الهروي ٤٥، ١١٤، ١٢٢، ٢٢٢،

٢٢٩، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٩٢،

٢٩٥، ٣٠٤، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٤٦،

٤٤٧، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٢٨

شمس الدين (محمد بن حسن بن سباع)

الشماس ٢٠٧، ٢٦٤، ٤٢٦، ٤٣٩، ٥١٦،

ابن شميل (النضر)

شهاب الدين (أحمد بن محمد الخفاجي)

شهاب الدين (محمد بن أحمد الخوي)

شهاب الدين (محمد بن يوسف القنوي)

شوقي ضيف ١٨، ٢٣، ٢٤

الشوكاني ١٣٦

الشويخي ٥٨٤

شيبان (بنو) ١٦، ٤٦٧

الشيبي (إسحاق بن مرار)

الشرازي (مرزا محمد علي)

شيرويه الأسواري ٢٠

ابن الصائغ الدمشقي (محمد بن حسن بن سباع)

الصاحب (إسماعيل بن عباد)

أبو صاعد ٢٥٣

صاعد اللغوي ٦٠٣

د. صالح أحمد علي ١٢٦، ١٢٧

الصبان ٢١٩

- الطرماح الأجي ٤٠٥
 طعمة بن أميرق ٥٠٠
 ابن الطفطلى ٢١
 طهفة بن زهير النهدي ٤٨٥
 طوبيا العيسى ٩٤، ٧٤
 طىء (بنو) ٤٨٤، ٣٣٥، ٢٥٦، ٢٠٢، ١٢٧، ١٣
 ٦٠٥، ٥٠٣، ٥٠٢
 أبو الطيب اللغوى عبد الواحد بن عل ٤٤، ٣٤
 ٢٣٧، ٢٢٧، ٢٢٦، ١٦٦
 أبو الطيب (محمد بن أحمد الوشاء)
 ابن الطيب (محمد بن الطيب بن محمد الفاسى)
 ظالم بن أسعد ٤٩٤
 عائذ بن محسن (المقب المبدى) ٤٢٠، ٣٧١
 عائش ٤٢٦
 عائشة (أم المؤمنين) ٥٢٣، ٤٣٦، ٤٢٦، ٢٧٦
 ٥٣١، ٥٢٥
 عاد (بنو) ٤٨٥، ٤٣٥، ٣٤٥، ٢٩٢، ٢٠٠
 ٥٥٤، ٥١٩
 عاصم ٢٧٦
 ابن أبى العافية الزناتى (أحمد بن محمد)
 ابن عامر ٤٨٤، ٢٧٦
 عامر (بنو) ٦٣١، ٥١٦، ٢٩١
 عامر بن سعد بن الخزرج ٥٢١
 عامر الشعبي ٢٣
 عامر بن عبد الملك ٢٥
 عامر بن عمران الضبى أبو عكرمة ١٠٣
 العامرى ١٢٦
 العاملى ٥٠٣
 ابن عباد (ر) ٥٠٠
 ابن عباد (إسماعيل)
 عباد بن الحارث ٤٧٠
 العباد بن عبد الله الضبى ٣٠١
 أبو العباس ٢٥٢
 أبو العباس (أحمد بن إبراهيم)
 أبو العباس (أحمد بن عبد الجليل)
 أبو العباس (أحمد بن محمد)
 أبو العباس (أحمد بن ولاد)
 أبو العباس (أحمد بن يحيى ثعلب)
 أبو العباس (إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن مهكال)
 ابن عباس (عبد الله)
 العباس بن الفرج الراشدى أبو الفضل ١١١، ١٠٣
 ٣٣٦
 أبو العباس (محمد بن الحسن)
 أبو العباس (محمد بن يزيد المبرد)
 العباس بن مرداس ٥٣٠
 العباسيون ٦٠٥، ٤١٧، ٢٥
 العبد (بنو) ٤١٠
 عبد بنى الحسحاس ٥٢٣، ٤٣٤، ٢٦٧
 عبد الأعلى ٢١٤
 عبد الباسط البلقينى سراج الدين ٤٩٤، ٤٩١، ٤٧٦
 عبد الباسط بن خليل الحنفى ٤٩١
 عبد الباسط بن محمد محب الدين أبو الوليد الشهير
 بابن الشحنة الحلبي الحنفى ٤٩٧، ٤٧٧
 عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادى أبو الحسين ١١
 ابن عبد البر ٥٠٠، ٢٢١، ٢١٩
 عبد البر بن محمد الحلبي ابن الشحنة ٤٠
 عبد الجبار بن يزيد ٢٢٢، ٢٢١، ١٨١
 عبد الحميد البكرى ٤٧٨
 عبد الحميد بن عبد الحميد الأخفش الأكبر أبو الخطاب ٢٦
 عبد الحميد بن يحيى الكاتب ٦٢٠، ٢٣
 عبد العوف إبراهيم ٩٢
 ابن عبد ربه ٢٣، ١٦، ١٥
 عبد الرحمن بن أخى الأصمى ٣٣٦
 عبد الرحمن بن بزرج ١١٠
 عبد الرحمن بن الحكم ٤١٢
 أبو عبد الرحمن (الحليل بن أحمد)
 عبد الرحمن بن الديع اليمنى ٥٠١
 عبد الرحمن بن عبد الأعلى ٥٢، ٤٣، ٤٢، ٢٣
 عبد الرحمن بن عبد السلام (ابن بركان) ٣٠٣
 عبد الرحمن بن عبد العزيز الناذل، أبو زيد ٤٨٠ -
 ٤٨٦
 أبو عبد الرحمن (عبد الله بن محمد العلوى)
 أبو عبد الرحمن (عبد الله بن محمد بن هانئ)
 عبد الرحمن بن عبد المنعم الخزرجى أبو محمد ٣٧

٤٨٤، ٤٨١، ٤٦٠، ٤٥٠، ٤٤٩، ٤٤٥

٥٢٠، ٥١٩، ٥١٠، ٥٠٩، ٤٩٨، ٤٨٦

٥٤٠، ٥٢٩، ٥٢٥، ٥٢٢

عبد الله البستاني ٥٨٠ - ٥٨٢، ٦١١

عبد الله بن أبي بكر ٢١٤

عبد الله بن جعفر بن درستويه أبو محمد ٤٣، ٣٦

٤٤، ٤٧، ١٤٥، ٢١٩، ٢٢١، ٢٣٩

٢٤٠، ٥٠١، ٥٠٢

أبو عبد الله (الحسين بن أحمد بن خالويه)

أبو عبد الله (الحسين بن علي الزوزني)

عبد الله بن زهير بن عائشة الشيباني ٤٠٨

عبد الله بن زيد (ابن أبي إسحاق) ٩٥، ٢٠٩

عبد الله بن سعيد الأموي ٩٦، ١٠٩ - ١١١

٢٥٢، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٩٥، ٤٤٦، ٥٢٦

عبد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي السجستاني أبو نصر

٣١٩

عبد الله بن سعيد الخوافي ١٠٦

عبد الله بن سلام ٩٦

عبد الله بن شرف الحسن ٤٩١

عبد الله بن صالح ٣٣

عبد الله بن طاهر ١١١

عبد الله بن عائذ أبو معاذ ١٨٠

عبد الله بن عباس ٢٦، ٣٣، ٤٢، ٦٠، ٦١، ٦٣

٤٤٦، ٥٢٥، ٥٦٤

عبد الله بن عبد العزيز البكري أبو عبيد ١١٦

١٢٠ - ١٢٤، ١٢٦ - ١٣٠، ١٣٤، ١٣٦

١٣٧، ٥٠١، ٥١٠

عبد الله العلابي ٦١٢، ٦١٤

عبد الله بن علي بن سعيد النجومي أبو محمد ٣١٩

عبد الله بن عمرو ٢١٢

أبو عبد الله (محمد) ١٠٣

أبو عبد الله (محمد بن أحمد الأسدي)

أبو عبد الله (محمد بن إسحاق المؤدب)

عبد الله بن محمد الأنصاري البسطي ٤٠٩

عبد الله بن محمد البغوي أبو القاسم ١١، ٥٣٠

عبد الله بن محمد التوزي أبو محمد ١٠٣،

١١٠ - ١١٢، ١٤٥

عبد الرحمن بن علي الأماسي ٤٩١

عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي)

عبد الرحمن بن علي الخزرجي ٤٦٩

عبد الرحمن بن عيسى المصناني ٣٩٨، ٣٩٩

عبد الرحمن بن محمد الأزدي الكوفي ٣٣، ٣٤

عبد الرحمن بن محمد الأنباري أبو البركات ٢٠، ٢٠٥

٣٦، ٤٤، ٩٥، ١١٧، ١٢١، ١٢٥، ١٢٨

١٤٦، ٢١٩، ٢٢١

عبد الرحمن بن محمد الكندي أبو الأشعث ١٢٤، ١٢٦

ابن عبد الرحيم ٤٩٧

عبد الرحيم بن الحسين العراقي زين الدين ٣٩، ٤١

عبد السلام بن إسماعيل الحلالي أبو القاسم ٣١٩

عبد السلام بن عبد الرحمن أبو الحكم (ابن برجان)

٣٠٣

عبد السلام بن عبد الله بن قمصة أبو أحمد ٣١٩

عبد السلام محمد هارون ٢، ١٢٤، ١٢٦، ٣٧٣

٥٤٠

عبد العزيز بن جعفر الخزرجي ٤٦٩

عبد العزيز بن فهد جار الله ٥٠١، ٥١٠

د. عبد العزيز مطر ٧٩

عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي أبو الحسن ٤٨، ٥٢

عبد الفتاح الصعدي ١٧٠

عبد القادر بن أحمد الجني ٤٨٦

عبد القيس (بنو) ٢٣٥، ٥٣٦، ٦٠٥

عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندري ٢٧٩

عبد الكريم بن أبي المخارق ٤٧٠

عبد اللطيف بن يوسف البغدادي موفق الدين ٤٣،

٨٦، ٨٧، ٨٨

أبو عبد الله ١٩٩، ٢٠٠، ٢٢٩، ٢٣٠

أبو عبد الله (أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل)

أبو عبد الله (أحمد بن الحسن السكوني)

عبد الله بن أحمد بن حنبل ٤٤

عبد الله بن أحمد بن أبي الفتح الخزرجي ٤٦٩

عبد الله إسماعيل الصلوي ٤٥٣

عبد الله بن أنيس ٤٠٨

عبد الله بن بري أبو محمد ٤٠٧، ٤٠٩ - ٤١٣،

٤٤٤، ٤٤٢، ٤٣٨، ٤٣٦، ٤٢٩، ٤١٤

- أبو عبد الله (محمد بن العباس اليزيدي)
أبو عبد الله (محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي)
أبو عبد الله (محمد بن عبد الله الكرمانى)
عبد الله بن محمد العلوى أبو القاسم ٣٤
عبد الله بن محمد العلوى ٧١، ٧٢، ٧٣
عبد الله بن محمد بن هاجك ٢٦٤
عبد الله بن محمد بن هانيء النيسابورى ١١٠، ١١٤
أبو عبد الله (محمد بن يوسف القنوى)
عبد الله بن مسعود ١٨٠
عبد الله بن مسلم (ابن قتيبة)
عبد الله بن المحتر ١٦٧، ٢٢٦، ٥٦٥
عبد الله بن المهدي الخوالى الحميرى ، الملقب بالبحر
٤٧٨
أبو عبد الله (ياقوت بن عبد الله)
عبد المؤمن بن عبد الحكم صفى الدين ١٣٦
عبد الحميد بن علي الصوفى أبو محمد ٤٩٥
عبد الملك البغوى ٢٦٨، ٤٤٢
عبد الملك بن جريج ٣٤
عبد الملك بن حبيب ٤٥
عبد الملك بن طريف الأندلسى ١٤٨
عبد الملك بن قريب الأصمعى ١٦، ٢٨، ٢٩، ٣٤،
٤٤، ٤٤، ٦٢، ٦٨-٧١، ٨٠، ٨٩، ٩٦،
١٠١، ١٠٢، ١٠٤-١٠٨، ١١٠، ١١١،
١١٣-١١٥، ١٢٠، ١٢١، ١٣٦-١٣٨،
١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩،
٢٠٩، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٩،
٢٤٢، ٢٥١-٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٤،
٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٤٣،
٣٤٧، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٩٠، ٤٠٧،
٤١٢، ٤٢١، ٤٣٨، ٤٦٥، ٤٨١، ٤٨٥،
٤٩٤، ٥٢١، ٥٢٩، ٥٣٣، ٥٣٧، ٦١٠
عبد الملك بن مروان ١٦، ٢١، ٢٣، ٢٥
عبد مناف بن ربيع الهذلى ٢٩٥، ٤٣٤، ٤٤٧،
٥٢٣، ٥٢٦-٥٢٨
عبد الواحد بن أحمد المليحي ٣٦، ٤٣
عبد الواحد بن علي (أبو الطيب اللغوى)
عبد الوارث بن سفيان ٢٢١
- عبد الوهاب بن إبراهيم الزيجانى الخزرجى ٤٠٢
عبد الوهاب بن علي بن أحمد السمرقانى أبو الحسين ٣١٨
ابن عدلوس (إسماعيل بن محمد)
عيسى (بنو) ٢٨٥
عبيد بن الأبرص ٥٥٨
أبو عبيد السكونى ١٢٧
أبو عبيد (عبد الله بن عبد العزيز)
أبو عبيد (القاسم بن سلام)
أبو عبيد الهروى (أحمد بن محمد)
ابن عبيد الله ٤٧٠
عبيد الله بن أحمد جُحُجُج ١٢٠، ٣١٩
أبو عبيد الله (أحمد بن الحسن السكونى)
عبيد الله بن زياد ١٨، ١٩، ٢٠
أبو عبيد الله (صخر بن محمد)
عبيد الله بن عبد الرحمن السكرى ١٢٤
أبو عبيد الله (عمرو بن بشر السكونى)
أبو عبيدة (معمر بن المثنى)
أبو عثمان (الجاحظ)
عثمان بن جنى أبو الفتح ٨، ٩٨، ٩٩، ١٧٠، ١٧٥،
١٨٤، ١٨٥، ١٨٩، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٢،
٢٩٠، ٣٢٠، ٣٧٦، ٤١١
أبو عثمان (سعدان بن المبارك)
أبو عثمان (سعيد بن محمد المعافى)
عثمان بن عفان ١٨٠
المعاج ٢٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٣٤٥، ٣٦٨، ٦١٨
المعجم — المعجمى ٨، ٧٠، ١٥٩، ٤٨٦
أبو العديس الأعرابى ١١٣
أبو عدنان (عبد الرحمن بن عبد الأعلى)
عدوان (بنو) ١٢٥
عدى بن أرطاة ٥٠٢
عدى بن جارية ، أبو طحمة ٥٠٢
عدى بن حارثة ، أبو طحمة ٥٠٢
عدى (ابن الرقاع)
عدى بن زيد العبادى ١٩٩، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٦٩،
٣٣٠، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٨٧، ٤٣٧، ٥١٧،
٥٢١
عذار بن خرقاء ٤٧٠

العراق (عبد الرحيم بن الحسين)
 العراقيون ٩٣، ١٦
 عرام ٢٣٢، ٢٣٠، ٢٢٩
 عرام بن الأصم السلمي ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧،
 ١٣٦، ١٣٧، ٢٣٠
 عزيز بن الفضل الهذلي ٦٨، ١٢٦
 ابن عزيز (محمد)
 ابن عسكر (محمد بن علي الفسافي)
 العسكري (أبو هلال)
 عضد الدولة البويهي ١١٥، ١٦٨
 عطاء بن أسيد (الزرقان الرازي) ٢٦٦، ٤٠٤،
 ٤٣٥، ٥١٩
 أبو العطاء السندي ١٩
 أبو العطاء الغنوي ٢٥٣
 عطية بن الحارث أبو روق ٣٣
 عقبة بن عامر الجهني ٤٢٥
 عقة (بنو) ٢٧١، ٢٨١، ٢٩٤، ٣٨٧، ٤٤٣،
 ٤٦٠، ٥٢١
 عقة بن البشر بن قيس ٥٢١
 عقة بن قيس بن بشر ٥٢١
 عقيل (بنو) ١٢٥، ٢٠٢
 عقيل بن علفة المري ١٦
 ابن عقيلة (محمد بن أحمد بن عقيلة)
 العسكري أبو البقاء ٥٠٩
 عكرمة ٤١، ٥٩
 أبو عكرمة (عامر بن عمران)
 علك (بنو) ٢٩٩
 علك بن عدنان (بنو) ٢٩٩
 علك بن معد ٢٩٩
 ابن عكاشة الحمداي ٢٣٠
 عكل ٢٠٢
 أبو العلاء المعري ٣١٩، ٣٣٩، ٦١٨
 علاء الدين (علي بن عثمان)
 الملايل (عبد الله)
 علقمة ٣٤٦
 ابن العلقمي (محمد بن أحمد)
 أبو علي ٥٢٩

علي بن إبراهيم القطان ١٨١، ٢٢١، ٣٦٠، ٣٧١
 علي بن أحمد الحرالي أبو الحسن ٤٣١
 علي بن أحمد أبو محمد ٤٧
 علي بن أحمد الهيتي ٥٠٤
 علي بن إسماعيل (ابن سيده) ٦٨، ٧١، ٧٤، ٧٦،
 ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ١٠٧، ١٠٨، ١١٧،
 ١٣٩-١٤١، ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٥،
 ١٥٦، ١٦٩، ١٧٩، ٢٣٢، ٢٤٧، ٢٧٩،
 ٢٨٧-٣٠٦، ٣٩٥، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٨،
 ٤٢٩، ٤٣١-٤٣٤، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤١،
 ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥٠-٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٨،
 ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٨، ٥٠١،
 ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٦، ٥٢٥، ٥٣٢، ٥٣٣،
 ٦١٠، ٦٣٠
 أبو علي (إسماعيل بن القاسم القالي)
 أبو علي البغدادي (القالي)
 علي بن بقاء الوراق ٣١٩
 علي بن جعفر (ابن القطاع) ١٤٨، ١٥١، ١٥٢،
 ١٥٧، ٤٠٩، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٢٩
 علي بن حسام الدين الهندي ٥٢
 أبو علي (الحسن بن أحمد)
 علي بن الحسن الهنائي (كرام القل) ١٠٤، ١٠٧،
 ١٥٥، ١٦٧، ٢٤٤
 علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ١٦
 علي بن حمزة البصري ٤٥، ٦٦، ١١١، ١١٣،
 ١١٥، ١١٧، ١٦٧، ٤١٤، ٤٦٤
 علي بن حمزة الكسائي ٢٤، ٣٤، ٧٩، ٨٠، ٩٦،
 ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١٣٨،
 ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٦٦، ١٨٦، ١٨٧،
 ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٧٦، ٣٦٠، ٣٧١، ٣٩١،
 ٥٣٠، ٦٠٢
 علي خان ٤٨٧
 علي بن خليل الضبي ١٩
 علي بن سليمان أبو الخناس الأحفش الأصغر ٣٦،
 ١٠١، ١١١، ١٤٠
 علي بن أبي طالب ١٨٠، ٢١٤، ٢٧٦، ٤٩٧
 علي بن طلحة ٣٣

عراق (عبد الرحيم بن الحسين)
 العراقيون ٩٣، ١٦
 عرام ٢٣٢، ٢٣٠، ٢٢٩
 عرام بن الأصم السلمي ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧،
 ١٣٦، ١٣٧، ٢٣٠
 عزيز بن الفضل الهذلي ٦٨، ١٢٦
 ابن عزيز (محمد)
 ابن عسكر (محمد بن علي الفسافي)
 العسكري (أبو هلال)
 عضد الدولة البويهي ١١٥، ١٦٨
 عطاء بن أسيد (الزرقان الرازي) ٢٦٦، ٤٠٤،
 ٤٣٥، ٥١٩
 أبو العطاء السندي ١٩
 أبو العطاء الغنوي ٢٥٣
 عطية بن الحارث أبو روق ٣٣
 عقبة بن عامر الجهني ٤٢٥
 عقة (بنو) ٢٧١، ٢٨١، ٢٩٤، ٣٨٧، ٤٤٣،
 ٤٦٠، ٥٢١
 عقة بن البشر بن قيس ٥٢١
 عقة بن قيس بن بشر ٥٢١
 عقيل (بنو) ١٢٥، ٢٠٢
 عقيل بن علفة المري ١٦
 ابن عقيلة (محمد بن أحمد بن عقيلة)
 العسكري أبو البقاء ٥٠٩
 عكرمة ٤١، ٥٩
 أبو عكرمة (عامر بن عمران)
 علك (بنو) ٢٩٩
 علك بن عدنان (بنو) ٢٩٩
 علك بن معد ٢٩٩
 ابن عكاشة الحمداي ٢٣٠
 عكل ٢٠٢
 أبو العلاء المعري ٣١٩، ٣٣٩، ٦١٨
 علاء الدين (علي بن عثمان)
 الملايل (عبد الله)
 علقمة ٣٤٦
 ابن العلقمي (محمد بن أحمد)
 أبو علي ٥٢٩

٥٢٠، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٢٢، ٤٢١، ٣٩٠

٥٢٢

عمر بن أحمد الأنصارى سراج الدين ٣٩

عمرو (ابن أحمـر) ٢٨٣، ٢٤٧

أبو عمرو (الأحمـر)

أبو عمرو (إسحاق بن مرار)

عمرو بن الأطنابة ٤٢٥

عمرو بن بشر السكونى أبو عبيد الله ١٢٤، ١٢٦،

١٢٧

أبو عمرو (بندار بن لؤى)

أبو عمر (الجرمى)

عمر بن الخطاب ١٤، ١٨، ٢٠٨، ٢٥٨، ٢٨٤،

٣٩١، ٤٢٠، ٤٩٢

عمر بن خلف بن مكى الصقلى أبو حفص ٨٥، ٩٣

أبو عمر (محمد بن عبد الواحد الزاهد)

أبو عمرو بن سنان بن محارب ٥٣٦

أبو عمرو الشيبانى (إسحاق بن مرار)

أبو عمر الطلمنكى ١٦٩

أبو عمر (ابن عبد البر)

عمر بن عبد العزيز ٢١

عمرو بن عتبة ٥٥٧

عمر بن عثمان البغدady (ابن شاهين) ١١، ٥٣٠

أبو عمرو بن العلاء ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٩٦، ١٠١،

١٠٩، ١١٠، ١٧٥، ١٨٧، ٢٠٩، ٢١٥،

٢٣١، ٢٧٦، ٤٠٦، ٤٢٠، ٤٢٢، ٦٠٢،

عمر بن أبى عمرو الشيبانى ٤٥، ٦٨، ١٠٣،

١١٠، ١٦٧، ٤٠٦

عمرو بن كركرة أبو مالك ٢٥، ٢٩، ٦٩، ١٠٢،

١٠٦، ١٠٩، ١١٥، ٢٣١

عمرو بن كلثوم ١٩٩، ٣٤٥، ٥١٨، ٥٢٥

عمر بن محمد الدلال الجرقى ٤٦٩

عمر بن محمد (ابن الشحنة)

عمر بن محمد بن يوسف القاضى أبو الحسين ٤٧

عمر بن مسلم ٢١

عمر بن مطرف أبو الوزير ١١٩

عمرو بن معدى كرب ٤٢١

عمر بن هيرة الفزارى ٢١، ٤١٣

على بن عبد الرحمن بن هذيل الأندلسى ١٠٣

على بن عبد العزيز القطان ٣٦٠، ٣٧١

على بن عبد الله بن محمد بن أبى جرادة ٤٥

على بن عبيدة الريمانى ١٠١، ١٠٢

على بن عثمان الماردىنى الحنفى علاء الدين ٣٨،

٤٠، ٤١

على العللى بادرى ٤٠٢

على بن عيسى الربعى ١٥٧

على بن غانم المقدسى نور الدين ٤٩١، ٥٠٨

أبو على الفسائى ٢٢١

أبو على الفارسى ٧١، ٩٩، ١١٣، ١٤٩، ١٥٧،

١٧٠، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٥٤، ٢٩٠، ٤٨٣،

٤٩٤، ٥٢٩

على بن فضال الجاشمى ٣٩٤

على بن القاسم السجاني ٤٠

على بن المبارك اللحاني ١١٠، ١١٣، ٢٣٨، ٢٥٣،

٢٧٠، ٢٧٧، ٦٠٢

على بن محمد بن عبيد (ابن الكوفى الأسدى) ٩٨،

١٢١

على بن محمد العمرانى الخوارزمى ١٣١، ١٣٢،

١٣٧، ٣٠٠

على بن محمد المدائنى ١٠٣، ١٢١

على بن محمد معصوم الحسينى الفارسى ٤٧٨، ٥٠٨

على بن المدينى ٢١٢

على بن محمد النحوى أبو المكارم ٥٣

على بن المغيرة الأثرم ٤٥، ١٠٧

على بن الفضل المقدسى شرف الدين أبو الحسن ٦١

على بن مهدي بن العلاء السجستانى ٢٢١

على بن مهدي الكسروى ٢٢١، ٢٢٢

أبو على (هارون بن زكريا المجرى)

على بن يوسف القفطى

عماد الدين البلقينى القراق ٤٩٤

عمارة بن أروطة الزبادى ٤٢٥

عمارة بن طارق ٤٢٥

عمرو ٣٤٧، ٤٠٨

أبو عمر ٤٥

أبو عمرو ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧١،

- عمرو بن هند ٣٦٠
 عمرو بن اليمحم ٤٢٧
 أبو عمران (موسى بن رباح بن عيسى)
 العمري (علي بن محمد)
 عمرة بنت دريد ٤٣٦، ٥٢٠
 عناز بن مدلل الضير ٥٣٧، ٥٣٦
 عشرة ٢٨٦، ٤٣٦، ٥١٨
 العنز (بنو) ٥٣٦
 عنزة بن عمرو بن أقص بن حارثة الخزاعي ٥٣٦
 ابن عنمة ٥٣٠
 عنيزة (بنو) ٥٣٦
 عوف بن الأحوص ٤٢١، ٤٢٢
 عوف بن سعد بن الخزرج بن تيم الله ٥٢١
 العوفية (بنو) ١١٥
 عياض بن غنم بن زهير الفهري القرشي ٤٢٧، ٤٨١
 عياض بن موسى القاضي ٤٨١، ٤٩٨
 أبو العيال الهذلي ٤٩٩، ٥٣٠
 عيسى ٢٢٩، ٣٣٠
 عيسى بن إبراهيم الربيعي ١١٧
 عيسى إسكندر الملقوف ٧٩
 عيسى بن عبد الرحمن أبو صدى ٤٩٧
 عيسى بن عبد الرحيم الكجراتي أبو الروح ٤٧٧
 عيسى بن عمر ١٨٧، ٢٣٠، ٢٥٥، ٦٠١، ٦٠٢
 عيصو ٢٠٢
 عيئة بن عبد الرحمن أبو المنهال ١١٠
 أبو الغادية النهرى ٢٥٣
 أبو غالب (ابن التياي)
 غاوي بن ظالم ٥٣٠
 غاوي بن عبد العزى ٥٣٠
 غسان (بنو) ٦٠٥
 غطفان (بنو) ٥٨، ٤٩٤
 الغلابي ٧٩
 الغدجاني الأسود (الحسن بن أحمد)
 غني (بنو) ١٢٥، ٢٥٦
 غنية ٢٥٣
 أبو القوث الأعرجي ٤٩٢
 غوليوس (جوليوس)
 فاتون ٤٨٧
 الفارابي (إسحاق بن إبراهيم)
 ابن فارس (أحمد بن فارس)
 الفارسي (أبو علي)
 الفارسي (عبد العافر بن إسماعيل)
 الفارسي (علي بن محمد معصوم)
 الفاسي (محمد بن الطيب)
 فاطمة الزهراء ٢١٤
 الفاكهي ٤٩٩
 د. فؤاد حسين علي ٧٤
 أبو الفتح الإسكندري (نصر بن عبد الرحمن)
 أبو الفتح (سليم بن أيوب الرازي)
 أبو الفتح (عثمان بن جني)
 أبو الفتح (محمد بن جعفر الهمداني المراسي)
 فخر الدين الطريحي النجفي ٥٤٢
 أبو الفداء (إسماعيل بن محمد البعل)
 أبو الفرج الأصفهاني ١٥، ١٦، ١٩، ٢٠
 أبو الفرج (ابن الجوزي)
 فردند فستغلند ١٢٩، ١٣٤
 الفراء (يحيى بن زياد)
 الفردوق ١٩، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٧٠
 ٣٤٧، ٤١٣، ٤٣٢، ٤٣٣، ٥٢٣، ٥٥٤
 ٥٥٧، ٥٦٧، ٦١٨
 الفرس ١٨، ٢٤، ٦٠، ٧٥، ٢١٥، ٦٠٥
 فريتاخ ٧٧، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٨، ٥٨٣، ٥٨٤
 فريتاخ (فريتاخ)
 أبو الفضل (أحمد بن محمد الميداني)
 الفضل بن سلمة ١٠٦
 أبو الفضل (العباس بن الفرج الرياشي)
 أبو الفضل (محمد بن عمر بن خالد)
 الفضل بن محمد القصباتي البصري ٤٠٩
 أبو الفضل (محمد بن مكرم بن منظور)
 أبو الفضل (محمد بن أبي منصور)
 أبو الفضل (المندري)
 ابن الفقيه الهمداني ١٢٢، ١٢٣
 فلتن ٢، ٢٤٥ - ٢٤٨

- القاسم بن محمد ٢١٢
 قاسم بن محمد الأتباري أبو محمد ١٠٦، ١٠٣، ٤٧
 القاسم بن محمد بن أبي بكر ١٦
 القاسم بن محمد الديهري ١٦٨، ١١٥
 أبو القاسم (محمود بن عمر)
 القاسم بن معن المسعودي الكوفي ١٦٥، ١٠٩
 ١٨٦، ١٦٧
 القاضي البيضاوي (البيضاوي)
 ابن قاضي شهبة ٥١٤
 قاضي طنجة (الكرودي)
 القاضي عياض (عياض بن غنم)
 القالي (إسماعيل بن القاسم)
 القبط ٦٠٥
 فتادة بن دعامة السدوسي ٤٢٢، ٤٢١، ٢٥
 ابن قتيبة ١٨ - ٢١، ٢٥، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤١،
 ٤٢، ٤٥ - ٤٧، ٥٢، ٥٣، ٦٨، ٧٠، ٧٩،
 ٨١ - ٨٥، ٨٨، ٩٢، ٩٤، ٩٧، ٩٩،
 ١٠١ - ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٤،
 ١٣٩، ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٤،
 ١٥٨، ٢١٠، ٢٥٣، ٢٦٢، ٤٨١، ٥٠٢،
 ٦٠٣، ٥٠٣
 قتيبة بن سعيد ٢٢٢
 قتيبة بن مسلم ٢١
 القرافي المصري (محمد بن يحيى)
 القرامطة ٢٦٠، ٢٧٧
 قرآن ٤٩٣
 قرط بن شرح ٤٧٠
 قرط الطهوي ٤٧٠
 ابن قرط الطهوي ٤٧٠
 قریش (بنو) ١٣، ١٤، ٢٦، ٥٨، ٦٣، ٦٤،
 ٦٧، ٤٣٥، ٤٦٧، ٥١٣، ٦٠٥
 قريص المضي ١١
 ابن القزاز ٣٩٣، ٥٢٩
 قضاة (بنو) ٢٠٥، ٦٠٥
 قطرب ٤٣، ٤٤، ٩٥، ١٠٢، ١٠٦، ١١٠،
 ١٤٥، ١٦٥، ٢٥٣
 ابن القطاع (علي بن جعفر)
 فلهوزن ١٥
 ابن فهد (عبد العزيز)
 الفهري ٢٤٨
 فهم (بنو) ١٢٥
 أبو فهد (مؤرج السدوسي)
 الفيروز آبادي (محمد بن يعقوب)
 فيشر ٥٤٧، ٥٨٧، ٦٢٥، ٦٢٨
 أبو الفيض (محمد مرتضى)
 الفيلالي (أحمد بن عبد العزيز)
 الفيومي (أحمد المقرئ)
 ابن القاسم ١٣٠
 أبو القاسم ٤٤٢، ٤٦٩، ٥١٦
 أبو القاسم (إسماعيل بن عباد)
 قاسم بن ثابت السرقسطي ٤٧
 أبو القاسم (الحسين بن محمد)
 قاسم الخنفي ٣٩
 أبو القاسم الخرق ٤٦٩
 أبو القاسم بن سلام ٦١، ٦٣
 القاسم بن سلام أبو عبيد ٤٣، ٣٤، ٤٨، ٥٢،
 ٥٣، ٦١، ٦٩، ٧٢، ٧٤، ٨٠، ٨٩، ٩٦،
 ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، ١١٠،
 ١١٣، ١١٧، ١٣٨ - ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥،
 ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢ - ١٥٤، ١٥٧، ١٦٦ -
 ١٧٠، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤،
 ٢٣٨، ٢٥١، ٢٦٣ - ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١،
 ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٥،
 ٣٠٠، ٣٤٢، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٧١،
 ٣٨٥، ٣٩٥، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٣٧، ٤٣٨،
 ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٩، ٤٦٣، ٤٦٤، ٥١٦،
 ٥١٧، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٦، ٦٠٢
 أبو القاسم الطبراني (سليمان بن أحمد)
 أبو القاسم (عبد السلام بن إسماعيل الملال)
 أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي ١١، ٥٣٠
 أبو القاسم (علي بن جعفر)
 أبو القاسم (علي بن حمزة البصري)
 أبو القاسم (الفضل بن محمد القصباي البصري)
 القاسم بن القاسم الواسطي ١٤٦

كرنكو ٤٤٩، ٣٣٤، ٣٢٢، ٢٥٤، ٢٥٣، ٤
 كعب بن زهير ١٤
 كعب بن اليمد ٤٢٧
 كلاب بن حرة أبو هيلام ٢٥
 الكلابيون (كلاب) ٢٥٦
 كلب (بنو) ٢٥٦، ٥٨
 ابن الكلبي (هشام بن محمد)
 ابن كمال باشا (أحمد)
 كمودس ١٧٩
 الكميت ٥٥٩، ٢١٠، ٢٤، ٢٣
 كنانة (بنو) ٦٠٥، ٤٢٦، ٦٣، ٥٨، ١٣
 الكنعانيون ٢٠٢
 الكهنة ١٧٨
 ابن الكوفي الأسدي (علي بن محمد بن عبيد)
 الكوفيون ١٩٤، ١٩٠، ١٨٦، ١٨٢، ١٤٢
 ٥١٤، ٤٨٤، ٤١٢، ٣٠١، ٢٢٥، ٢٢٠
 ٦٠٧
 ابن كيسان ٤٣١، ٢٥٣، ١٩٢، ٤٦
 لاروس ٦٢٣، ٦١٣
 ابن لال (أحمد بن علي الحمداني)
 لاوي ٢١٧
 لبيد ٥٥٧، ٤٩٩، ٤١١، ٤٠٦
 لبيد بن عتبة ٥٢١
 أبو اللجاء التلملي ٤١٢
 اللحياني (علي بن المبارك)
 لخم (بنو) ٦٠٥
 ليزار ٢٥٣
 لفعة (حسن بن عبد الله)
 لكذة (حسن بن عبد الله)
 لويس المظروف ٥٨٤، ٥٨٣، ٥٧٩
 الليث بن المظفر بن نصر بن سيار ١٠، ٢
 ١٨٠، ١٩٤، ١٩٢، ١٨٩، ١٨٦، ١٨٢، ١٨٠
 ١٩٨، ٢٠٠، ٢١١، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠
 ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٦، ٢٦٠، ٢٣١
 ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٩، ٣٣٠، ٣٤٤
 ٤٠٦، ٤٤١، ٤٤٥، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢١
 ٥٢٧، ٥٣٧، ٦٠٣، ٦٣٠

القطان (علي بن إبراهيم)
 القطان (علي بن عبد العزيز)
 القطيبي ٥٢٩
 قعقاع ٢٩٩
 قعنب بن أم صاحب ٤٠٥
 قعنب بن الحارث الربوعي ٤١٠
 قعنب بن عصمة بن عاصم الربوعي ٤١٠
 قعنب الربوعي ٤١٠
 القفطلي (علي بن يوسف) ٤١٢٤، ١١٩، ٦٥، ٥٥
 ١٢٥، ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٠
 ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٧٨، ٤٠٩، ٤١٢
 ٤١٣
 القنوجي (صديق بن حسن خان)
 ابن القوطية (محمد بن عمر)
 قيس (بنو) ٣٣٥، ٢٥٦، ١٢٠، ٥٨، ١٣
 ٦٠٥، ٥٥٢
 قيس بن ضرار ٥٢٩، ٤٩٨
 أم قيس بن ضرار (أناة)
 القيسي (المولى محمد)
 القيسيون (قيس)
 القيسي (مكي بن أبي طالب)
 كاهل (بنو) ٤٢٦
 ابن الكشي ٥٠٢
 ابن كثير القاري ٢٧٦، ٢٣٩
 ابن كثير المؤرخ ٢٣٩، ٢٣٣
 كثير بن أبي كثير البصري ٢١
 كثير بن عبد الرحمن الخزاعي ٢٧٠، ٢٩٢، ٢٩٣
 ٣٤٦، ٣٦٨، ٤٣٣، ٤٩٢، ٥٢٣
 كثير عزة (كثير بن عبد الرحمن)
 الكجراتي (عيسى بن عبد الرحمن أبو الروح)
 كيدام بن نخيلة المازني ٤١٠
 كراتشكوفسكي ١٢٠، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥
 كزاع التل (علي بن الحسن الهنائي)
 الكردي قاضي طنجة ٤٧٧
 أم كرز ٢٦٣
 أبو الكرم عبد الرحيم المدني ٤٠٢
 أبو الكرم عبد الرحيم المدني ٤٠٢

مجد بن الیحمد ٤٢٧
مجد الدین أبو السعادات (المبارک بن محمد الجزری)
مجد الدین (محمد بن یعقوب)
محارب (بنو) ٢٢٢، ٥٦٤
المحب بن الشحنة (عبد الباسط بن محمد)
محب الدین (محمد مرتضى)
محب الدین أبو الولید (عبد الباسط بن محمد الشهیر)
بابن الشحنة
الحصی ٥٠٤، ٥٦٦
ابن حککان ٣٦٠
أبو حلم الشیبانی ١٠٣، ١٠٦
محمد (رسول الله)
محمد بن إبراهیم بن الحنبلی ٨٠
محمد بن أحمد الأزهری أبو منصور ٥٥، ٥٩، ١١١،
١١٢، ١١٤، ١١٦، ١٣٧، ١٦٥، ١٨٢، ١٨٩،
١٩١، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤،
٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧،
٢٤٧، ٢٥٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥،
٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٢٦،
٣٢٨، ٣٦٤، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٦،
٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦،
٤١٨، ٤٢٩، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٩،
٤٤١، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٦،
٤٥٨، ٤٦٢، ٤٧٢، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٦،
٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٥٦، ٦٠٣

٦٣٠

محمد بن أحمد الأسدی أبو عبد الله ١٢٦
محمد بن أحمد الأعمی ١٧٠
محمد بن أحمد بن أبی بشر الخرق ٤٧٠
محمد بن أحمد الخوی شهاب الدین ١٧٠
محمد بن أحمد بن صنادح النجیبی ٤٢
محمد بن أحمد بن عقيلة ٥١٠
محمد بن أحمد العلقمی ٤١٧، ٤٢٠
محمد بن أحمد بن مطرف الکنازی الأندلسی ٤٢
محمد بن أحمد بن نجم الدین بن جمال الدین الحنفی ٤٠٢
محمد بن أحمد الوشاء أبو الطیب ١٠٣، ١٠٦
محمد بن إدريس بن أنى حفصة ١٢٣

أبو لیلی الخراسانی ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢
لین ٢٧٩، ٢٧٤، ٧٨، ٣
ماجد بن الیحمد ٤٢٧
ابن ماجه ٢١٣
المارديني (على بن عثمان)
مازن (بنو) ٤١٠
مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ٤١٠
المازنی ٨٠
ابن ماکولا ٤٨٧
مالك بن أبی الحرقاء ٤٧٠
بنو مالك بن سلمة الخير ١١٥
أبو مالك (عمرو بن كركرة)
مالك بن المرحل المالقي ٣٦
مالك بن الیحمد ٤٢٧
المالكية ١٣٠
مؤرج السلدوسي أبو فهد ٣٤، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٣٣،
٢٣٩، ٢٤٠
المأمون ١٠١، ٢٢١، ٢٢٩
المبارک بن محمد الجزری أبو السعادات (ابن الأثير)
٤٢، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٢١٣،
٢١٤، ٣٠٠، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٤٠،
٤٤٣، ٤٤٥، ٤٨٣، ٤٩٨،
٤٩٩، ٥٠٣، ٥٠٩، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٦،
٥٢٨، ٥٤٢

مبتكر الأعرابي ٢٢٩، ٢٣٠

المبرد (محمد بن يزيد)
المتقي (على بن حسان)
التمس ٤٢١، ٤٢٢
المتنبی ٦١٨
التنخل الهذلي ٤٤٢، ٥١٩
التوكل ١٠، ١١، ١٢٣
التوكل على الله أبو العز عبد العزيز ٦٢
التوكل بن المستمسك ٦٢
المتقرب المبدی (عائذ بن محسن)
المتنبی ٣٣
مجاهد ٤١، ٥٩
مجاهد بن عبد الله العامري أبو الجيش ٢٨٧، ٢٩٠

- محمد بن إدريس اليزيدي ٣٨
 محمد بن إسحاق ٢١٤، ١٣٠
 محمد بن إسحاق الأهوازي أبو بكر ١٠١
 محمد بن إسحاق المؤدب أبو عبد الله ٣١٩
 أبو محمد (إسماعيل بن محمد بن عبدوس)
 أبو محمد (عبد الله بن محمد التوزي)
 أبو محمد الأسود (الحسن بن أحمد)
 أبو محمد الأنوي (محمد بن عبد السلام)
 محمد باقر الخونساري ١٨٨
 محمد بن أبي بكر الأصفهاني ٢١٣
 محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ٣٨، ٣٧
 ٥٧٣، ٥٠٩، ٤٠١ - ٣٩٧، ٢٧٩، ٤١
 محمد بن أبي بكر المديني الأصفهاني أبو موسى ٥٤، ٥٠
 أبو محمد الأعرابي (الحسن بن أحمد)
 محمد بن نعيم اليرمكي ٤٠٢
 أبو محمد (ثابت بن أبي ثابت)
 محمد بن جعفر المضافي المراغي أبو الفتح ٢٣٦
 محمد بن حبيب ٦٠٢، ٥٢٩، ١٠٦، ١٠٣، ٤٥
 محمد بن الحجاج بن نصر الأنباري ١١٠
 أبو محمد (الحسن بن أحمد القندجاني)
 محمد بن الحسن بن دريد الأزدي أبو بكر ٣٥، ٤
 ٩٨، ٩٧، ٧٤، ٧١ - ٦٨، ٦٢، ٥٩، ٤٧
 ١٤٧ - ١٤٥، ١٣٧، ١١٦، ١١٥، ١٠٣
 ٢٣٦، ٢٣١، ٢٢٠، ٢١٩، ١٩٥، ١٥٥
 ٢٥٨، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥١، ٢٤٦، ٢٣٩
 ٢٧٠، ٢٦٧، ٢٦٦ - ٢٦٤، ٢٦٢، ٢٦٠
 ٢٩٥ - ٢٩١، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٣، ٢٧٥
 - ٢١٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٢، ٢٩٩، ٢٩٧
 - ٣٥٩، ٣٥٧، ٣٤٩ - ٣٤٧، ٣٤٥، ٣٤٣
 ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٦٩، ٣٦٢
 ٤٠٤، ٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٩٠ - ٣٨٨
 ٤٧٢، ٤٥١، ٤٣٣، ٤٢٩، ٤٢١، ٤٠٦
 ٥٥٥، ٥٢٦ - ٥٠٤، ٥٢٢، ٥٠٩، ٥٠٢
 ٦٠٣
 محمد بن الحسن بن دينار الأحوال ١٤٥، ٢٤
 محمد بن الحسن الرواسي أبو جعفر ١٨٧، ١٣٨
 ٢٥٣
 محمد بن الحسن اليزيدي أبو بكر ٨٤، ٨١، ٤
 ٩٣، ١٦٦، ١٩٢، ١٩٦، ١٩٧، ٢١١
 ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤ - ٢٢٦، ٢٢٦
 ٢٤٤، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٨٧ - ٢٨٩، ٢٩٧
 ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٢٠، ٤٨١ - ٤٨٣، ٥١١
 ٥١٣، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢١، ٥٢٣ - ٥٢٩
 ٥٣٢ - ٥٣٩، ٥٣٢
 محمد بن حسن بن سباع ٣٩٧
 أبو محمد (الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد)
 أبو محمد (الحسن بن محمد النساب)
 أبو محمد (الحسن بن محمد بن يحيى العلوي العقيقي)
 ٥٢٤
 محمد بن الحسن (النقاش الموصلي) ١١، ٣٦
 محمد بن حسين بن علي ٤٠٠
 محمد بن الحسين الفهري ٢٤٥، ٢٤٨
 أبو محمد (حمزة بن علي الزيري)
 محمد بن خالد البرقي ١٢١
 محمد الحضرمي حسين ٢١٢، ٦٠٦
 محمد أبو زبط ٥٢٨
 محمد بن خير الإشيلي ٤٧، ١١٦، ١٨١، ٢١٩
 ٢٢٢، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٨
 محمد دياب ٨٩، ٩٠
 محمد بن وحمويه ٤٧١
 محمد بن رسول البرزنجي ٤٧٨
 محمد رضا الشيباني ١٢٥
 محمد بن رضوان الحميري الوادي آشي ١٠٣، ١٦٧
 محمد بن زياد (ابن الأعرابي) ٤٥، ١٠١، ١٠٣ -
 ١٠٧، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١٤٥، ٢٢٤
 ٢٢٩ - ٢٣١، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٦
 ٢٦٨ - ٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٠ - ٢٩٢
 ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٨، ٣٤٤، ٣٤٦
 ٣٤٧، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٦، ٣٩٠
 ٤٠٤، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤١ - ٤٤٣، ٤٦٤
 ٤٧٩، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٤
 ٥٣٥، ٦٠٢
 محمد بن السائب الكلبي ٢٤
 د. محمد سالم عجش ٤٠

- محمد بن أبي السرور البكري ٨٩، ٩٠
 محمد سعد الله ٤٥٧، ٤٦٨، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٧
 ٤٨٩، ٥٠٤
 محمد سعيد بن مصطفى الوردى التعافى ٣٨
 محمد بن سلام الجمحي ٢٠، ٣٤، ١٠٩، ٢١٠
 محمد بن شاذل الكشي ٤٦، ٤٩
 محمد بن سيرين ٢١٢
 محمد بن شيب ٢١٩، ٢
 محمد صديق حسن خان بهادر ٣٠، ٢١٩، ٤٠٣
 ٤١٤، ٤١٩، ٤٥٥، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٨
 محمد بن الطيب بن محمد القاسى أبو عبد الله ١٧٠
 ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٦، ٤٩٥ - ٥٠٤، ٥١٢
 ٥١٥، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٦٤
 محمد بن العباس الزيندى أبو عبد الله ١٠٣
 محمد عبد الجواد الأصمى ٤٥٢
 محمد بن عبد الخالق أبو الوازع ١٠١
 محمد بن عبد الرؤوف المناوى ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٠
 ٤٩٠، ٤٩٥، ٥٦٦
 محمد بن عبد الرحمن البخارى الزاهد ٣٧
 أبو محمد (عبد الرحمن بن عبد النعم)
 محمد بن عبد السلام بن إسماعيل الهلال ٣١٩
 محمد بن عبد السلام الأموى المكي ٥٥، ٥٦
 محمد بن عبد السلام الحشنى ٤٦، ٤٧، ٢٢٤
 محمد أبو عبد الله من بنى الأحمر ١٠٣
 أبو محمد (عبد الله بن برى)
 محمد بن عبد الله (المخطيب الإسكافى) ١٠١، ١٠٤
 ١١٧، ١٦٨، ٢٣٩
 أبو محمد (عبد الله بن سعيد الأموى) ٩٦، ١٠٩
 محمد بن عبد الله العتي ١٠٣
 أبو محمد (عبد الله بن علي بن سعيد)
 محمد بن عبد الله بن قادم الكوفى ٣٤، ٤٥
 محمد بن عبد الله الكرماني النحوى الوراق ٢٢٢
 أبو محمد (عبد المجيد بن علي الصوفى)
 محمد بن عبد الملك ٢٠
 محمد بن عبد الواحد الزاهد المطروز أبو عمر ٣٦، ٤٧
 ١١٠، ١١٥، ١٦٧، ٢٢٦، ٢٢٣، ٢٣٥
 ٢٦٨، ٢١٩، ٢٣٩، ٦٠٣
 محمد بن عبيد الله ٤٧٠
 أبو محمد (عبيد الله بن عبد الرحمن السكرى)
 محمد بن عثمان الجعدى ٣٦، ٤٧، ١٠٦
 محمد بن عزيز السجستاني ٣٦، ٣٨، ٤١، ٤٠
 أبو محمد (علي بن أحمد)
 محمد بن علي التهانوى ٥٧
 محمد بن علي الجواد ١٢١
 محمد بن علي بن الجيان ١٤٨
 محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر ٢١٤
 محمد علي المدسوق ٩٢، ٩٣
 محمد بن علي بن الدعنان أبو شجاع ٤٨، ٥٠، ٥٠١
 محمد بن علي الشاطبي ٤١٣
 محمد علي عبد الرحمن ٩٢
 محمد علي علوية ٥٩٣
 محمد بن علي الفسافى المالقي ٥٤
 محمد بن علي اللخمي ١٠٣
 محمد بن عمر بن خالد أبو الفضل ٥٤٢
 محمد بن عمر (ابن القوطية) ١٤٢، ١٤٥، ١٥٢
 ٤٨٢
 محمد بن عمر المدني الأصفهاني أبو موسى ٥٢
 ٥٤، ١٣٣، ١٣٧
 محمد بن عيسى بن أصبغ ١٠٦
 محمد قزاد عبد الباقي ٤٠، ٦١٨
 محمد بن القاسم الأنبارى أبو بكر ٢٥٤، ٥١٠
 محمد بن أبي القاسم بن بامعوك البقال ١٢٣
 أبو محمد (قاسم بن محمد الأنبارى)
 أبو محمد (ابن قبة)
 محمد القيسى ٤٠١
 محمد كرم خان ٥٤١
 محمد بن محمد الرامشى النيسابورى أبو نصر ١٠٦
 محمد مرتضى الحسينى الواسطى الزيندى محب الدين
 أبو الفيض ١٤، ٢٤، ٦٥، ٧٨، ١٣٧
 ١٦٤، ١٨٤، ٢٧٩، ٣٣٠، ٣٦٤، ٤٢٩
 ٤٣٢، ٤٦٨، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨٥
 ٤٩٧، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٨، ٥١٠ - ٥١٤
 ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣٢، ٥٣٧، ٥٤٢، ٥٦٤
 ٥٧٢
 (المعجم العربى - ج ٢)

محمد بن يوسف الدماطي الحنفي ٤٧٧
 محمد بن يوسف القنوي شهاب الدين أبو عبد الله ٦١
 محمد بن يوسف الكفرطاني ٣٦
 محمود إبراهيم وهبة ٤٠
 محمود بن أحمد الزنجاني ٣٩٨، ٣٩٦
 محمود بن أبي بكر الأرموي صفى الدين ٥٠
 محمود بن أبي بكر بن حامد التنوخي الأموي ٢٧٩
 محمود خاطر ٣٩٨
 محمود رشيد البقلي ٧٧
 محمود بن عمر الزعشري أبو القاسم جبار الله ٣٨
 ٤٨، ٤٩، ٧٥، ١٣٠-١٣٢، ١٣٧، ١٦٣
 ١٨٤، ٢٠٩، ٣٧٥، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣
 ٤٣٧، ٤٨٧، ٤٩٢-٤٩٤، ٤٩٨، ٤٩٩
 ٥٠٩، ٥١٧، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٠
 ٥٣٧، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٥
 ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٤-٥٦٦
 ٥٧٠، ٥٧٣، ٦٢٩
 محمود بن أبي المعالي الحواري ٤٠٣، ٣٩٤، ٢٧٩
 محيي الدين بن شرف النووي أبو زكريا ٥٥-٥٧
 محيي الدين بن العرفي ٤٣١
 المخيل السعدي ٢٥٤، ٢٥٥
 ابن مخلد ٤٨٠
 المدائني (علي بن محمد)
 المدني (مصطفى)
 المدني (محمد بن أبي بكر)
 المدني (محمد بن عمر)
 مرتضى الزبيدي (محمد)
 د. مرجولوث ٥٨٩
 مرحوم المطار ٤٧١
 المرزباني ٢٠، ١٢٦، ٢٠٩
 أبو المرقال ٢٦٦، ٤٠٤، ٥١٩
 مرمجي النونكي ١٨٦
 مروان (بنو) ٢٥
 مروان بن محمد ٢٣
 مزينة (بنو) ٥٠٣
 المستشرقون ١، ٥٠١، ٧٧، ٧٨، ٩٣، ١٩٥، ٥٩٠
 ٦٢٨

محمد بن السنيور (قطرب)
 محمد بن مسلم الزهري ٢٣، ٤٨٥
 محمد بن مصطفى الداودي ٤٨٠
 محمد بن معمر الجبائي ٢٤٥، ٢٤٨
 محمد بن مكرم بن منظور أبو الفضل ١٨٢، ٢١١
 ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٣٠، ٣٣٥
 ٤١٣، ٤٢٩-٤٣٣، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٣
 ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٦٣
 ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٨٨، ٤٩٠، ٥٠٩، ٥١١
 ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٤٠، ٥٧٣
 محمد بن منصور ٢٢١، ٢٢٢
 محمد بن أبي منصور الناصر بن محمد الفارسي
 السلامي أبو الفضل ٥٤
 محمد بن موسى الخازمي أبو بكر ١٣٣، ١٣٧
 محمد بن موسى الخرق ٤٧٠
 محمد النجار ٥٣
 محمد النجاري ٤٥٣
 محمد بن نصر الله بن عتيق الأنصاري ٣٣٩
 محمد بن هيرة الأسدي (صموداء)
 محمد بن يحيى القرافي المصري بدر الدين ٤٧٧، ٤٨٠
 ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٧
 محمد بن يحيى القطيعي ٦٢، ٢١٤
 أبو محمد (يحيى بن المبارك)
 محمد يحيى بن محمد شفيع القزويني ٥٤٢
 محمد بن يزيد المبرد أبو القباس ٩، ١٥، ١٩، ٢٠
 ٢٢، ٢٤، ٢٦، ١١١، ١٤٩، ١٨٨، ٢١٩
 ٢٢٥، ٢٦٦، ٢٧١، ٤٨٧، ٦٠٢، ٦٠٣
 محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي أبو طاهر
 مجد الدين ٣، ١١، ٥٧، ٥٨، ١٣٦
 ١٣٧، ١٦٤، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٧٠، ٣٩٣
 ٣٩٥، ٤٠١، ٤١٥، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦١
 ٤٦٣-٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٥، ٤٧٨-٤٨٨
 ٤٩٤، ٤٩٦، ٥٠١-٥٠٥، ٥٠٨-٥١٢
 ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣٢-٥٣٥
 ٥٣٧، ٥٤١، ٥٤٣-٥٤٥، ٥٤٧، ٥٦٨-
 ٥٧٠، ٥٧٣، ٥٨٤، ٦٠١، ٦٠٢
 أبو محمد (يوسف بن الحسن)

- المستصم ٤١٧
المستغفرى ٥٢٩
أبو مسحل الأعرابي ١١٠
المسرى ٢٢٤
ابن مسعود ٥٧٦
المسعودى ١٦، ١٢٢، ١٦٦، ٣٣٧
مسلم ٢١٣، ٤٥٧
مسلمة بن عبد الملك ١٦، ٢١
المسلمون ١٥، ١٧، ٢٠، ٢٦، ٧٤، ٧٥، ١٣٤، ١٣٥، ١٧٩، ٢٦٠، ٢٦٠
أبو مسمع ٢٥٢
المسيح ٥٠٦
المسيحيون ٥٨٤
المسيب بن عيسى ٥٦١
المشاركة ٢٤٦، ٢٩٩، ٣٠٢
المصريون ٧٥-٧٧، ٦١٣، ٦١٤
المصطفى (رسول الله)
مصطفى بن حنفى بن حسن الذهبي المصرى ٤٠، ٣٩
مصطفى السقا ١٢٩، ١٣٠، ٦٠١
مصطفى بن السيد حنفى (مصطفى بن حنفى بن حسن)
مصطفى عتافى ٣٦
مصطفى اللدلى ٧١-٧٣
مصطفى ناصف ٥٦٢
مضر (بنو) ٣٨١، ٤٩٣
أبو المضر حى ١٠٩
المطرزى الخوارزمى ناصر بن عبد السيد أبو الفتح ٥٥-٥٧، ٤٠٠، ٤٨١، ٤٨٣، ٥٧٣
ابن المظفر (الليث)
معاذ ٣٩٣، ٤٨١
أبو معاذ ١٨١
أبو معاذ (عبد الجبار بن يزيد)
أبو معاذ (عبد الله بن عائذ)
المعافرى (مسلمة بن عبد الله)
معاوية بن أبى سفيان ١٥، ١٨، ٢١، ٢٣، ٢٥
٢٩٣، ٢٩٤، ٤٤١
مُعْتَبَ الفَنَوى ٤٧٠
ابن المعتز (عبد الله)
المعتد ١٢٦
المعداني (أحمد بن إبراهيم)
المعرى (أبو العلاء)
معروف بن حسان ١٨١، ٢٢١
مُعَرَّر بن حمار البارقي ٢٦٧، ٢٩٢، ٣٢٩، ٣٣٤
٣٤٥، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٥٥
المعلوف (لويس)
معمر بن المثنى أبو عبيدة ١٩، ٣٤، ٤٢، ٤٤
٤٥، ٥٩، ٦٨-٧١، ٨٠، ٩٧، ١٠١-
١٠٦، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١٢٠
١٣٨، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٦٦، ٢٥٢
٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٣٢١، ٣٣٢، ٣٣٤
٣٦٠، ٣٦٦، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٤٢٢
٤٣٧، ٤٣٩، ٤٨١، ٥٠٩، ٥١٨، ٥٢٦
٦٠٢
المغاربة ١٣١، ٢٤٦
المغيرة بن عبد الرحمن القرشى ٢٠
المفضل ٣٣٨، ٣٦٠
المفضل بن مسلمة بن عاصم أبو طالب ٤، ٣٥
٢٢٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٤
المفضل الضبي ١١٢، ١٨٨، ٣٣٨، ٣٦٠، ٦٠٢
مقاتل بن سليمان ٦٢
ابن مقبل ٣٩١، ٤٨٢
المقتدر ١٢٧
المقدم ٥٢٩
أبو المقدم ٢٩٢، ٢٩٣، ٤٣٥، ٥١٩، ٥٢٩
المقدسى ١٢٢
المقدسى (على بن غاتم)
المقدسى (على بن الفضل)
المقرئ ٥١٤
المقرئى ٣٩، ٥١٠
ابن مقسم ١١٣
ابن المقفع ٢٤
ابن مقلة ٢٣٩
أبو المكارم ٢٦٨
أبو المكارم (على بن محمد النحوى)

- المكتفى ١٢٧
مكحول ٢٠
ابن المكرم (محمد)
ابن مكى الصقل ٨١
مكى بن أبى طالب القيسى ٣٦
الملك الأشرف (إسماعيل بن عباس الرسول)
ملك بوبال (محمد صديق حسن خان)
الملك الفسافى ٥١٠
ملا على بن سلطان القارى الهروى ٥٠٤، ٤٧٨
المنافى (محمد بن عبد الرؤوف)
ملا على القارى (ملا على بن سلطان)
المنذر ٧٩
منذر بن سعيد البلوطى ٢٢٤، ٢٢٢، ٢٢١
المنذرى أبو الفضل ١١١، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩
٢٧٢
ابن منصور ٥٣٠
أبو منصور (الثعالبي)
أبو منصور (الجوالقي)
أبو منصور الحافى ٣١٩
أبو منصور (محمد بن أحمد الأزهرى)
ابن منظور (محمد بن مكرم)
منكر ٢٣٠
أبو المنهال (عينة بن عبد الرحمن)
ابن بنت منيع (عبد الله بن محمد البغوى)
منيسكى ٧٧
المهذى ١١٩
أبو مهديّة ٤٨١
مهرة (بنو) ١٣٢
مهسح بن المهيّسح بن حمير ٣٠٠
المهلب بن أبى صفرة ٥٠٢
الموالى ١٥ - ٢٢، ١٨
مورس ٦٢٣
موريس بوج ١٠٢
موسى عليه السلام ٤٨٧
أبو موسى (الحامض)
موسى بن رياح بن عيسى أبو عمران ٣١٨
أبو موسى (محمد بن عمر المدينى)
- موفق الدين (عبد اللطيف بن يوسف)
المولى (الموالى)
المولى محمد المعروف بالقيسى ٤٠١
الميدانى (أحمد بن محمد)
ميرزا محمد على الشيرازى ٤٧٧، ٥٤٠ - ٥٤٥
الميكالى ٩٨
مئة ٣٦١
الناطقة الذبياني ٢٠٠، ٢٩٢، ٣٣١، ٣٤٥، ٤٠٤
٤٣٥، ٥٥٤، ٥٥٥
ابن ناصر ٤٩٨، ٥٣٠
نافع ٢٧٦، ٢٠
نباة ٤٧٠
نبط ٦٠، ٦٠٥
نبيان (بنو) ٥٠٣
النبي (الرسول)
أبو النجم ٢٠٩
النخعى ٤٤٢، ٥٢٢
ابن النديم ١٠، ١١، ٣٤، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٧
٦٢، ٩٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٩ - ١٢١
١٢٣ - ١٢٦، ١٢٨، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٥
١٩٤، ٢٢٠ - ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٩
نديم الجسر ٤٠
نزار (بنو) ١٢٨
النسافى ٢١٣، ٢١٤
النسوى (إبراهيم بن محمد)
نشوان بن سعيد الحموى ١٦٣، ١٦٤، ٤٥٦
أبو نصر (أحمد بن حاتم)
أبو نصر (أحمد بن دلود بن على بن بروة الماجرمى)
٤٢٨
نصر بن الأزرد ٤٢٧
أبو نصر (إسحاق بن إبراهيم الفارافى)
أبو نصر (إسماعيل بن حماد الجوهري)
نصر أبو الرضا المورينى ٣٨١
أبو نصر الطلائى ٣١٩
نصر بن عبد الرحمن الفزارى الإسكندرى ١٣٢،
١٣٣، ١٣٦، ١٣٧
أبو نصر (عبد الله بن سعيد)

ابن الوكيل (يوسف الملوى)

ابن ولاد (أحمد)

أبو الوليد الأعرابي ١١٣

الوليد بن عبد الملك ٢٣، ٢٠

الوليد بن يزيد ٢٥، ٢٣

وليم بدول ٧٦

ابن وهب ١٣٠

ويسى (أويس بن محمد)

اليابانيون ١٧٨

اليازجى ٧٩

ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى ١٨٠، ١٠٠، ٥٠

٩٨، ٤٧، ٤٥، ٤٤، ٣٦، ٣٤، ٣٣، ٢٢

١٢٤، ١١٩، ١١٧، ١١٤، ١١٣، ١١٠

١٧٤، ١٤٣، ١٣٧، ١٣١، ١٢٩، ١٢٦

٢٣٧، ٢٣٣، ٢٣٠، ٢٢٠، ٢٠٩، ٢٠٠

٥١٠، ٥٠٩، ٣٩٤، ٣٠٠، ٢٧٩، ٢٥٣

محمد (بنو) ٤٢٧

يحيى ٣٠٠

يحيى بن أحمد الفارافى ١٤٥

يحيى بن أبى بكر التونسى ١٤٥

يحيى بن الحسن العدوى ٥٢٤

يحيى بن الحسن الملقبى ٥٢٤

يحيى بن زياد الفراء ٦٣، ٦٢، ٤٣، ٣٤، ١٠

١١٦، ١١٣، ١١١، ١١٠، ٨٩، ٨٤، ٦٨

١٨٧، ١٨٦، ١٥١، ١٤٥، ١٤٣، ١٣٨

٢٧٧، ٢٧٥، ٢٧٢، ٢٥٢، ١٩٤، ١٩٠

٤٢١، ٤٠٦، ٣٧١، ٣٦٠، ٢٩٦، ٢٩٥

٦٠٣، ٥٢٦، ٤٩٢، ٤٦٢، ٤٤٦

يحيى بن المبارك الزيدى أبو محمد ١١٠، ٩٦، ٣٤

يحيى بن معط الزواوى المغربى زين الدين ٣٣٩

٤١٥

يحيى بن نوفل الحموى ٢٢

يحيى بن يعمر العدوانى ٢٤

يبروخ (بنو) ٤١٠

يبروخ بن حنظلة ٤١٠

يزيد بن ربيعة بن مفرغ ١٩

يزيد بن مساحق السلسى ٢٣

أبو يزيد (السائب بن يزيد الكندى)

يزيد بن معاوية ٢٣

يزيد بن المهلب ٥٠٢

يزيد بن أبى يزيد ١٩

ابن الزيدى (عبد الله بن محمد العلوى)

اليزيدى (يحيى بن المبارك)

يسى عبد المسيح ٧٦

اليسريون ٥٨٠، ٥٧٣، ٥٦٨، ٥٠٧، ١٢١

٦٠٢، ٥٩٧، ٥٩٦، ٥٩٣، ٥٨٥، ٥٨٤

٦١٠

يعقوب باشا آرتين ٦٣

يعقوب بن إسحاق (ابن السيكيت) ٨١، ٧١، ٤٤

١١٠، ٩٩، ٩٧، ٩٣، ٨٨، ٨٧، ٨٥

١٣٨، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٥، ١٤١، ١٣٨

١٥٢، ٢٣٠، ٢٠٢، ١٦٨، ١٥٧، ١٥٢

٢٩٠، ٢٧٢، ٢٦٩، ٢٦٥، ٢٥٨، ٢٥٣

٤٠٥، ٣٩٢، ٣٩٠، ٣٨٧، ٣٥٧، ٣٤٢

٥٢٣، ٥٠٢، ٤٨٢، ٤٤١، ٤٣٥، ٤٢٢

٦٠٢، ٥٢٩، ٥٢٤

أبو يعقوب (يوسف بن يعقوب بن خرداذ التجيرمى)

ابن يعيش ١٨٩، ٨٠

إيمان بن أبى إيمان البندنجى أبو بشر ٣٨٢، ١٥٨

اليمنى ٦٥

اليمنون ١٦٤

يوسف (عيسى) ٥٣٤

يوسف بن الحسن السراقى أبو محمد ١٦٧

يوسف خياط ٤٥٤

يوسف عبد الرحمن المرعشلى ٣٦

يوسف بن عبد الله الزجاجى ١٠٦، ١٠٣، ٢١

٢٤٤، ٢١٩

يوسف العشى ٢

يوسف المغربى ٩١

يوسف الملوى ٩١

يوسف بن يعقوب بن خرداذ التجيرمى ٣١٨

يوليوس بولكس ١٧٩

اليونان (اليونانيون) ٦٠٥، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٠، ٢

يونس بن حبيب ١٠٩، ٩٧، ٨٠، ٦٩، ٦٤، ٤٢

٤١٢، ٣٤٦، ١٨٨، ١١٧، ١١٥

يوهان فلك ٢١٠، ١٨

فهرس عناوين الكتب والمجلات

- ابتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس ٤٧٨
 الإبل للأصمعي ٣٤٣
 أبنية الأسماء لابن القطاع ١٥٧
 الإنشاق في علوم القرآن للسيوطي ٦٣، ٦١، ٦٣ - ٦٣، ٢٦٣، ٥١٠
 الأجناس للأصمعي ٣٥٩، ٣٤٣
 الإحسان في علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن عقيلة ٥٦٠
 أحسن التقاسيم للمقدسي ١٢٢
 إحصاء باب الإعراب عن لغة الأعراب لجبرائيل فرحات
 اللباني الماروني ٥٠٤ - ٥٠٧، ٥٧٥، ٥٨٤
 أخبار التحويين البصريين للشراف ٢٢٧، ٢٢
 أخطاؤنا في الصحف والدواوين للزبيلاوي ٨٧
 أدب الخوارج في العصر الأموي للدكتورة سهر
 القلماوي ٢٤، ٢٣
 أدب الكاتب لابن قتيبة ٦٨، ٧٠، ٧٩، ٨٢ - ٨٤، ٩٤، ٩٧، ١٠١، ١٠٧، ١١٥، ١٣٩
 ١٤٥، ١٥١، ١٥٤، ٤٨١، ٤٨٢
 الأدوية للتيغاشي ٥٢٤
 ارتشاف الضرب لأبي حيان ٥٩
 الأرضين للحسن بن محبوب السراذ ١٢١
 الأرضين والمياه والجبال والبحار لسعدان بن المبارك ١٢١
 الأريب في غريب القرآن لابن الجوزي ٣٧
 أزهار الرياض للمصري ٥١٤
 أساس البلاغة للزغشري ٥٠٤، ٣٢، ٥٠، ٨٧، ٢٣٢، ٢٥٨، ٣٧٥، ٤٠٢، ٤٥٢، ٤٩٩
 ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٨، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٢٧
 ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٧، ٥٥٠، ٥٦٧، ٥٧٠
 ٥٧٣، ٥٧٧، ٥٩٦، ٦٢٩، ٦٣٠
 الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل لأبي
 تراب ٢٣٣
 استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي ٢٣٧
 ٢٣٨
 الاستدراك لما أغفله الخليل لأبي الفتح المسداني المراهي ٥٣٦
 الأسماء للزغشري ٤٠٣
 أسماء الأماكن للحسن بن أحمد الأعزاني ١٢٩
 أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه لنصر بن
 عبد الرحمن الفزاري ١٣٢
 أسماء جبال تهامة، وسكانها، وما فيها من القرى،
 وما ينبت عليها من الأشجار، وما فيها من المياه،
 لعرام بن الأصمخ السلمي ١٢٤
 أسماء الجبال والمياه والأودية لأحمد بن إبراهيم بن
 إسماعيل ١٢٣
 أسماء مياه العرب لأحمد بن الحسن السكوني ١٢٧
 أسواق العرب لهشام بن محمد الكلبي ١١٩
 اشتقاق البلدان لهشام بن محمد الكلبي ١٢٠
 إصلاح الخلل الواقع في الصحاح لعل بن يوسف
 القفطي ٤١٣
 إصلاح المطلق لابن السكيت ٦٨، ٨١ - ٨٤، ٩٤،
 ١٤٥، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ٢٨٩، ٣٤٢
 ٥٠٢
 أصوات العربية لجبردندر ١٩٥
 أصوات الكلمات العامة لحسن توفيق ٩٠
 إضاءة الأدموس ورياضة الشمس من اصطلاح
 صاحب القاموس لأحمد بن عبد العزيز
 السجلبامسي الفيلالي ٤٧٥
 إضاءة الراموس وإضاءة التاموس على إضاءة
 القاموس، لأبي عبد الله محمد بن الطيب بن محمد
 الفاسي ٤٩٥ - ٥٠٤
 الأضداد، لأبي حاتم ٢٦٩، ٤٤٠، ٤٤٥، ٥٢٠
 أغاليط اللغويين للأب أنستاس الكرمل ٦٠٢
 الأغاني لأبي الفرج ١٥، ١٦، ١٩، ٢٠
 الأغاني على حروف المعجم لمحيش بن موسى ١٠
 الأغاني على الحروف لحسن بن موسى ١٠، ١١
 الأغراض لأبي الحسن بن الرمان ٢٩٠

- الأنساب للسمعاني ١٩
الأنساب لأبي عبيد القاسم بن سلام ٥٢٤، ٥٢١
أنساب البلدان لحشام بن محمد الكلبي ١٢٠
أنساب الخليل لأبي عبيدة ٥٠٩
أنساب العرب لأبي عبيدة ٥٠٩
الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١٨٦، ١٨٧
انفعل للصغاني ١٤٧
الأنهار لحشام بن محمد الكلبي ١١٩
الأهوازيات لأبي علي الفارسي ٢٩٠
الأودية والجبال والرمال للحسين بن محمد الرافعي ١٢٨
الأوطان والبلدان للجاحظ ١٢٢
أوقيانوس في ترجمة شرح القاموس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي ٥٤٢
باب الإعراب لجبرائيل فرحات (إحكام باب)
البارع للقال ١٢١، ٤٤٢، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٣٧، ٢٠٧، ٢٠٤، ٢٠٢، ٢٩٧، ٢٥٨، ٣٨٩، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٥، ٥١٤، ٥٤٠، ٦٠١
البارع للمفضل بن سلمة الكوفي ٢٣٧، ٤
البدية والنهاية لابن كثير ٢٣٣، ٢٣٩
البدن الطالع للشوكاني ١٣٦
بر ببول ٧٥
البرهان لإبراهيم بن محمد الحلبي ٥٠٤
البرهان القاطع لحسين بن خلف، التبريزي ٧٣
البيستان لعبد الله البستاني ٥٨٠-٦١١، ٦٠١، ٥٨٢
بصائر ذوي التمييز في لطائف كتاب الله العزيز للفيروز آبادي ٥١٠
البيداديات لأبي علي الفارسي ٢٩٠
بغية الرعاة للسيوطي ٤٨، ٤٧، ٣٨، ٢٦، ٥
١٢٨، ١٢٤، ١٢١، ١١٩، ٨٤، ٥٠
١٨٧، ١٧٤، ١٦٦، ١٣٦، ١٣٣، ١٢٩
٣٨١، ٢٨٩، ٢٣٩، ٢٣٣، ٢٢١، ١٨٨
٥١٤، ٥٠٩، ٤٠٢
البلغة عند الزمخشري لمصطفى ناصف ٥٦٢
البلدان لأحمد بن محمد البرق ١٩٣
البلدان للجاحظ ١٢١
- الفضل للصغاني ١٤٧
الإفراد والجمع لمحمد بن الحسن الرواسي ١٣٨
الإفصاح لعبد الفتح الصمدي وحسين موسى ١٥٧، ١٧٠
الإفصاح في زوائد القاموس على الصحاح للسيوطي ٤٨٠
الأفعال لأحمد بن عبد الله بن أحمد ١٤٨
الأفعال لعبد الملك بن طريف الأندلسي ١٤٨
الأفعال لمحمد بن علي بن الجيان ١٤٨
الافراح للسيوطي ٢١١، ٢٠٨، ٢٠٤، ١٨٨، ١٣
أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد لسعيد الخوري الشرتوني ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٥
الأقسام واللغات لمقاتل بن سليمان ٦٢
الأنفاظ لابن السكيت ٩٧، ١٦٨، ٢٨٩
الأنفاظ الفارسية المعربة لأبي شير ٧٣، ٢٨٨
الأنفاظ الكتابية للهذلي ٣٩٩
الأنفاظ المهذورة لعنان بن جني ٩٨
الأنفاظ والحروف لأبي نصر الفارابي ٦٠٥
أنفة في غريب القرآن لعبد الرحيم بن الحسين العراقي ٣٩
الأمالى للزجاجي ٢١
الأمالى للشريف المرتضى ٢٤
الأمالى للقال ٢٢، ٦٨، ١١٤، ١١٦، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٥٥، ٥١٠
الأمصار للجاحظ ١٢٢
الأمصار وعجائب البلدان للجاحظ ١٢٢
إنباء القمر لابن حجر ٥١٤
إنباء الرواة للقفطي ٦٥، ١١٩، ١٢٤، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٤٨
٢٥٣، ٢٨٤، ٤٠٩، ٤١٢
الانتصار للخليل فيما رد عليه في العين للزبيدي ٢٤٠
الإنجيل ٦٢٥، ٥٠٥
إنجيل لوقا ٧٦
إنجيل متى ٧٦
إنجيل مرقس ٧٦
إنجيل يوحنا ٧٦

- البلدان للحسن بن محبوب السراة ١٢١
البلدان لأبي حنيفة الدينوري ١٢٥
البلدان لمحمد بن خالد البرقي ١٢١
البلدان الصغير لهشام بن محمد الكلبي ١١٩
البلدان الكبير لهشام بن محمد الكلبي ١١٩
البلغة في أئمة اللغة ، للفيروز آبادي ٥٠٩
البلغة في أصول اللغة لمحمد صديق حسن خان ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٩ ، ٤٥٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٧ ، ٥٠٤
البلغة في شذور اللغة لهفتر ١٢١
البهاء للقراء ٨٤
بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله من الغريب
للمارديني ٣٨
بهجة النفوس في المحاكاة بين الصحاح والقاموس
للقرافي ٤٨٠
البيان والتبيين للمحافظ ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥
تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ٨ ، ١٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٧ ، ١٨٤ ، ٢٠١ ، ٢١٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٢٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٦٢ ، ٤٦٨ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٤ ، ٥٠٨ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٦٤ ، ٥٦٩ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٨ ، ٥٩٢
تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (الصحاح)
تاج المصادر لأحمد بن علي البيهقي ١٤٣ ، ١٦٣
تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان ٢١٩
تاريخ الأدب الجغرافي العربي لكراتشكوفسكي ١٣٠
تاريخ الأدب السرياني من نشأته إلى الفتح الإسلامي
لحمدي البكري ١٧٨
تاريخ الأدب العربي لبروكلسن ٥
تاريخ بغداد للخطيب ٢٥ ، ٤٣ ، ٤٤
تاريخ البرية الإسلامية للدكتور أحمد شلبي ٢٣
تاريخ الصفدي ٥١٤
تاريخ الطبري ١٥ ، ١٦ ، ١٨
- التبصرة في كليات علم الصرف ٥٤٢
التبصر ٥٢٨
التيان في غريب القرآن لأحمد بن محمد الهام المصري ٣٩
تتقيف اللسان وتلقيح الجنان لعمر بن خلف الصقل ٨٥
التثنية والجمع للأخفش الأصغر ١٤٠
التثنية والجمع للجرمي ١٣٨
التجريد للذهبي ٥٠٩
تحفة الأحياء للملك الغساني ٥١٠
تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان ٣٨ ، ٣٩
التحفة الوفاية في اللغة العامية المصرية للسيد وفا محمد القوي ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤
تحقيق المزمع لأبي زيد الأنصاري ٩٣
التذكرة للقالي ٥٢٩
تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٠ ، ٢٥
التذكرة في الطب لدواود الأنطاكي ٥٠٢ ، ٥١٠ ، ٥١٥ ، ٥٢٤
التذيل والتذييب على نهاية الغريب للسبوطي ٥١
التذيل والتكميل لما استعمل من اللفظ الدخيل لعبد الله بن محمد العذري ٧١
ترتيب القاموس المحيط للطاهر أحمد الزاوي ٤٧ ، ٥٠٧
ترجمان اللغة للقرويني ٥٤٢
ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح للزنجاني ٣٩٦
تسمية البيع والديارات ونسب العباديين لهشام بن محمد الكلبي ١١٩
تسمية ما في شعر امرئ القيس من أسماء للرجال والنساء وأسابيم وأسماء الأرمن والحيال والمياه لهشام بن محمد الكلبي ١١٩
تصحيح القاموس المحيط لأحمد تيمور ٤٨٩
تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠
التطور النحوي للغة العربية لبرجشتراسر ١٩٥
التطور والتجديد في الشعر الأموي للدكتور شوقي ضيف ١٨ ، ٢٣ ، ٢٤
التعريفات للمرجاني ٥٧ ، ٦١٢
التعليقات والنوافر لحارون بن زكريا الهجري ١١٤

- تفسير الجلالين ٦١
تفسير غريب القرآن العظيم لمصطفى بن حنفي الذهبي
٣٩
تفسير غريب القرآن لمحمود إبراهيم وهبة ٤٠
تقريب الغريين لسليم بن أيوب الرازي ٤٧
التفقي لأبن قتيبة ١٥٨
التفقي لليمان بن أبي اليمان البندجي ٣٨٣، ١٥٨
تقوم المقدس والمزال عن جهته من كلام العرب لأبي
حاتم المسجستاني ١١٧
التكملة لأبن الأبار ٣٠٣، ٢٤٥
التكملة لأحمد البشتي الحارزنجي ٢٢٣، ٢٢٣،
٢٧٨، ٢٣٥
التكملة للجواليقي ٨٨، ٨٦، ٨٥
التكملة للزبيدي ٤٧٨
التكملة والذيل والصلة للصفاني ٢٣٧، ٢٧٨،
٣٠٠، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥-
٤٢٨، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٩، ٥٠٣، ٥٠٩،
٥١٧، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣١
التكميل والصلة والذيل لأبي الفيض مرتضى الحسيني
الزبيدي ٤٧٨
تلقيح العين لأبن التبان ٢٣٦
التنبية ٥٥
التنبية على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف
وعطأ في تفسيرها ومعانيها وتغريف ، في كتاب
الغريين لمحمد بن أبي منصور ٥٤
التنبية والإشراف للسمودي ١٢٢
التنبية والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح
(حواشي ابن بري)
التنبية والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح لأبن بري
٤٠٧، ٤٠٩-٤١٥، ٤٢٩، ٤٤٢، ٤٤٣،
٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٦٩، ٤٨١، ٤٨٢،
٤٨٣، ٤٩٨، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣٩
التنبية والإيضاح عما وقع من الوهم في كتاب الصحاح
(حواشي ابن بري)
التنبهات على أغاليط الرواة لعل بن حمزة البصري ٦٦،
١١١، ١١٣، ١٦٧
تنبيهات اليازجي على محيط البستاني ٥٨٤
- تنقيح الصحاح للزنجاني ٣٩٦
تنقيح العين لأبن التبان ٢٣٦
تهذيب الأبنية والأفعال لأبن القطاع ٥١٠، ٥٠٩
تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٥٥
تهذيب الألفاظ العامية لمحمد علي الدسوقي ٩٢
تهذيب التهذيب لأبن حامد التنوخي الأموي ٢٧٩
تهذيب التهذيب لأبن حجر ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٤٣
تهذيب الصحاح للزنجاني ٣٩٦
تهذيب العامي والمعرف لحسن علي البدرأوي ٩٢
تهذيب لسان العرب لعبد الله إسماعيل الصاوي ٤٥٣
تهذيب لسان العرب لمحمد النجار ٤٥٣
تهذيب اللغة للأزهري ٤، ٥٦، ١١١، ١١٢،
١١٤، ١٦٥، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٩، ١٩١،
١٩٢، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥،
٢٣٠-٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٥٩-٢٨٤،
٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠-٣٠٣، ٣٠٤،
٣٠٦، ٣٠٧، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٨٣، ٣٨٦،
٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٧، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٧،
٤١٨، ٤٢٧، ٤٢٩-٤٣١، ٤٣٣-٤٥١،
٤٥٩-٤٦٤، ٤٦٩، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٢،
٥١٦، ٥١٨، ٥٢٤-٥٢٨، ٥٣٩، ٥٥٦
النوراة ٦٠٨، ٥٠٥
التوسط لأبن دريد ٢٣٩
التيسير العجيب في تفسير الغريب لأبن أبي العافية ٤٠
ثمار القلوب في المضاف والنسب للثعالبي ١٢١،
١٢٢
الحاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق ٣،
٢٩٨، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٦،
٤٨٧-٤٨٩، ٦٠١، ٦٠٢
الجامع لإسماعيل بن يحيى المزني ٥٥
الجامع لأبن الرمان ٢٩٠
الجامع لأبن القزاز ٣٩٣، ٥٢٩
الجامع لمحمد بن حسين بن علي ٤٠٠
الجامع في اللغة للكرماني ٢٣٣
الجامع لشرح الرازي ٥٥
جبال العرب وما قبل فيها من الشعر لخلف الأحر ١١٩
الجبال والأودية لشمر بن حمدويه المروزي ١٢٢

- الجراد لأحمد بن حاتم ١٠١
الجراد للأخفش الأصغر ١٠١
جزيرة العرب للأصمعي ١٢٠، ١٣٦، ١٣٧
جزيرة العرب للحسن بن عبد الله السوافي ١٢٨
الجمع بين الصحاح والغريب المصنف للبطلوسي ٤٠٣
الجمع بين العباب والمحكم لابن مكنوم ٣٠٢
الجمع والتنبيه لأبي زيد الأنصاري ١٣٨
الجمع والتنبيه لأبي عبيدة ١٣٨
الجمع والتنبيه في القرآن للقرآن ١٣٨
الجمهرة لابن دريد ٦٨، ٤٧١، ٩٧، ٩٨، ١١٥،
١١٨، ١٣٠، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٦،
١٥٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٦، ٢٤٤،
٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٩،
٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٠،
٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٦، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٨،
٣٥٧، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٧٦،
٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٣، ٤٠٧، ٤٢٧، ٤٢٩،
٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٨،
٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٦٨،
٤٧١، ٤٧٢، ٥٠٢، ٥٠٩، ٥١٣، ٥٢١،
٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣١، ٥٣٩، ٥٥٥،
٦٠٣، ٦٢٩
جمهرة الأمثال للمسكوي ١٦
جمهرة النسب لابن الكلبي ٤٢٧، ٥٢٤
جوهره الجوهرة للصاحب بن عباد ٣٣٩
الجيم لشمر بن مملويه الفروي ٣٠٤
الجيم لأبي عمرو الشيباني ٦٤، ٦٨ - ١١٠،
٢٥٥، ٦٢٨، ٦٢٩
حاشية ابن الأمير ٥٠٤
حاشية ابن بري (التنبيه والإيضاح)
حاشية التكملة للصافي ٤٠٨، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥
حاشية سعد الله بن عيسى المعروف بسعدى جلي
على القاموس ٤٩١
حاشية الصبان على الأقبوني ٢١٩
حاشية ابن الطيب على القاموس ٥٢٩
حاشية علي بن غانم المقدسي على القاموس ٤٩١
حاشية الفضل بن محمد القصباتي البصري على
- الصحاح ٤٠٩
حاشية القبلاي على القاموس ٤٩٥
حاشية محمد بن علي الشاطبي على الصحاح ٤١٣
الحجة في قراءات الأئمة السبعة لابن خالويه ٥١٠
الحجرات لأبي عبيدة ١٢٠
الحروف لأبي عمرو الشيباني ٦٥
الحشرات لأبي خيرة الأعرابي ١٠١، ٢٩
الحشرات لمشام بن إبراهيم الكرنباني ١٠١
الحشرات ولجراد والتجمل والصل لأبي حاتم
السجستاني ١٠١
الحصائل لأبي الأزهري البخاري ٢٣٥، ٢٧٨
الحضارة الإسلامية لآدم متر ٤١٥
الحلييات لأبي علي الفارسي ٢٩٠
حل النواهد على ما في الصحاح من الشواهد
للفصلي ٤١٤، ٤١٥
حلية العروس ، نظم إضاءة الأدموس ٤٧٧
حلية الفرسان لابن هذيل الأنطلي ١٠٥
حلي المدينة وجبالها وأوديتها للمدائني ١٢١
حواشي ابن بري (التنبيه والإيضاح)
حواشي ابن الحاج الأشبلي ٤١٤
حياة الحيوان للمبرور ٥١٠، ٥٣٠
الحيرة لمشام بن محمد الكلبي ١١٩
الحبات والمقارب لأبي عبيدة ١٠١
خزانة الأدب للبغدادي ١١٤، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١
المختصر لابن جني ١٨٤، ٢٢٠، ٥٠٩
مختصر البلدان للجاحظ ١٢١
المخطط للمقريزي ٥١٠
خلاصة الأثر للمصفي ٤٦٦، ٤٩٥، ٥٠٤
الخلاصة المرضية لعبد الرعوف إبراهيم وسيد علي
الأقبوني ٩٢
خلق الإنسان لأحمد بن فارس ١٠٦
خلق الإنسان لأحمد بن محمد النحاس ١٠٦
خلق الإنسان للأصمعي ١٠٦، ٤١٢
خلق الإنسان لابن الأعرابي ١٠٦
خلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت ١٠٦
خلق الإنسان لأبي حاتم السجستاني ١٠٦
خلق الإنسان للحامض ١٠٦

ديوان الأدب للفارابي ٤، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٩ -
 ١٦٣، ٣٧٥، ٣٨٢، ٤٢٣، ٥٠١
 ديوان رؤية ٣٠١
 ديوان الضعفاء للذهبي ٥١٠
 الذباب لأبي الأعرابي ١٠١
 الذيل للمصغاني ٤٦٩
 ذيل حياة الحيوان للسيوطي ٥١٠
 ذيل الفصيح لموفق الدين البغدادى ٨٦ - ٨٨
 ذيل النوادر للقالي ١١٦
 الرموز لمحمد بن حسين بن علي ٤٠٠، ٤٠١
 رجل الطاووس لمحمد بن رسول البرزنجي ٤٧٨
 الرد على الخليل لابن درستويه ٢٤٠
 الرد على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط
 والغال للمفضل بن سلمة الكوفي ٢٣٧
 الرد على الليث للأزهري ٢٣٧
 الرد على المفضل في الرد على الخليل لابن درستويه ٢٣٩
 الرد على المفضل الضبي لابن درستويه ٢٤٠
 الرد على المفضل في نقضه على الخليل لنفطويه ٢٣٩
 الرد على من نفى كتاب العين عن الخليل لابن درستويه
 ٢٣٩
 رفع الإصر عن كلام أهل مصر ليوسف المغربي ٩١
 الروض الأنف للسهيلى ٥٠٩
 روضات الجنات لمحمد بن باقر الخونساري ١٨٨
 الروضة ٥٥
 الزاهر في غرائب ألفاظ الإمام الشافعي للأزهري ٥٥
 الزهر البائع على قول صاحب القاموس ولا مانع لمحمد بن
 يوسف الديماطي الخنفي ٤٧٧
 زوائد الأمل للقالي ٥١٠
 الزادات بكشف الحلولي ٥٥
 السامي للميداني ٤٠٣
 سر صناعة الإعراب لابن جني ٨، ١٧٥، ١٨٩،
 ٥٠٩
 سر اللبالب لأحمد فارس الشدياق ١٨٥، ٤٧٥، ٤٨٩
 سلم السمودي ٧٦
 السلم الكبير لأبي إسحاق بن المسال ٧٦
 السلم القفسي والذهب المصفى لأبي إسحاق بن
 المسال ٧٦

خلق الإنسان للحسن بن عبد الله لكذة ١٠٦
 خلق الإنسان لداود بن المهيم التتوخي ١٠٦
 خلق الإنسان للرامشي التيسابوري ١٠٦
 خلق الإنسان للزجاج ١٠٦
 خلق الإنسان لأبي زهاد الكلاني ١٠٦
 خلق الإنسان لأبي زيد الأنصاري ١٠٦
 خلق الإنسان للمصغاني ١٠٦
 خلق الإنسان لعبد الله بن سعيد الخوافي ١٠٦
 خلق الإنسان لأبي عبيدة ١٠٦
 خلق الإنسان لأبي عمرو الشيباني ١٠٦
 خلق الإنسان لعمر بن كركرة ١٠٦
 خلق الإنسان للمفضل بن سلمة ١٠٦
 خلق الإنسان للقاسم بن محمد الأنباري ١٠٦
 خلق الإنسان للقالي ١٠٦
 خلق الإنسان لابن قتيبة ١٠٦
 خلق الإنسان لقطرب ١٠٦
 خلق الإنسان لأبي محم الشيباني ١٠٦
 خلق الإنسان لمحمد بن أحمد الروشاء ١٠٦
 خلق الإنسان لمحمد بن حبيب ١٠٦
 خلق الإنسان لمحمد بن عثمان الجعد ١٠٦
 خلق الإنسان لمحمد بن القاسم الأنباري ١٠٦
 خلق الإنسان لنصر بن يوسف ١٠٦
 خلق الإنسان ليوسف بن عبد الله الزجاجي ١٠٦
 الخيل لعمر بن كركرة ١٠٢
 دائرة المعارف الإسلامية ٢، ١٧٩، ٢١٩
 الدارات للأصمعي ١٢٠، ١٢١، ١٣٧
 دارات العرب لأحمد بن فارس الرازي ١٢٨
 الدرر السنية لحسين فتوح ومحمد علي ٩٢
 الدرر الكامنة لابن حجر ٣٨، ٤٢٩
 الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، لمحمد بن
 مصطفى الداودي، المعروف بـداود زاده ٤٨٠
 الدر النثر للسيوطي ٥١، ٥٢
 درة الغواص للحريري ٧٩، ٨٠، ٨٨، ٩١، ٩٤
 دلائل النبوة لأبي نعم الأصبهاني ٤٩٩، ٥٣٠
 الدليل إلى مرادف العاصي والدخيل لرشيد عطية ٨٩،
 ٩٠، ٩٣
 الدولة العربية وسقوطها لفلهوزن ١٥

الشوارد في اللغات للصفاني ١١٧
شواهد الشعر في كتاب سيويه لخالد عبد الكريم
جمعة ٢١١

الصاحبي ٦٣، ٢٢٠، ٣٤٠، ٣٥٤، ٣٧٣
الصحاح ٤٠٣، ٧٥-٧٧، ٨٧، ١٤٥، ١٥٩،
٢١١، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٧٩، ٢٩٣، ٣٠٠،
٣٧٠، ٣٧٥-٣٧٠، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥-
٤٣١، ٤٣٤-٤٤٠، ٤٤٢-٤٥١، ٤٥٧-
٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٦،
٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٣-٤٩٥، ٤٩٩،
٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٨،
٥٢٠، ٥٢٢، ٥٢٤-٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣١،
٥٣٣، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٦،
٥٧٣، ٥٦٨، ٦٢٩

صحيح البخاري ٤٠، ٤٧، ٥٢، ١٣٠، ٤٨٦،
٤٩٥

صحيح مسلم ٤٧

صحيفة المعلمين ٦٠١

صراح اللغة لمحمد بن عمر بن خالد ٥٤٢

الصفات للأصمعي ١٦٥، ١٦٦

الصفات لأنى خيرة الأعرابي ١٦٥

الصفات لأنى زيد الأنصاري ١٦٦

الصفات للقاسم بن محمد الديمري ١٦٨

الصفات للغة ١٦٧

الصفات للنضر بن شميل ١٠٦، ١٦٥، ١٦٧

صفات الجبال والأودية وأحماؤها بمكة وما والاها

لعزيز بن الفضل المذلي ١٢٦

صفة جزيرة العرب للحسن بن أحمد الحمصاني ١٢٧

صفة جزيرة العرب للغة ١٢٥

صفو الراح من مختار الصحاح لعبد الرحمن بن

عيسى الحمصاني ٣٩٨

الصلة للصفاني ٤٦٩

صناعة الغناء وأخبار المفتين وذكر الأصوات التي

غني فيها على الحروف لتقريص المعنى ١١

صورة الأرض لابن حوقل ١٢١، ١٢٢

ضالة الأديب للفندجاني ١١٤

سمط اللآلئ لأنى عبيد البكري ١١٦

السنن لأنى داود ٤٧، ١٣٠، ٢١٤

سنن النسائي ٢١٤

سهم الألفاظ وهم الألفاظ لمحمد بن إسماعيل بن
الحنبل ٨٠

السيرة لابن إسحاق ١٣٠

الشافعي لابن الأثير ٥١

شرح الإمام الرافعي على الوجيز ٥٥

شرح خطبة القاموس لزبن الدين الحديدي ٤٧٧

شرح خطبة القاموس لابن الشحنة ٤٧٧

شرح خطبة القاموس للكجراقي ٤٧٧

شرح خطبة القاموس للمسلوي ٤٧٧، ٤٩٠

شرح خطبة القاموس لميزا على الشيرازي ٤٧٧

شرح خطبة القاموس للمهركامي الهندى ٤٧٧

شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ٨٠، ٨٨

شرح ديوان المذللين للسكري ٥١٠

شرح الشافية للررضي ١٨٢، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤

٣٥١

شرح الشفا ٤٩٨، ٤٩٩

شرح القاموس للقراقي ٤٧٧

الشرح الكبير في فقه الشافعية ٤٧٢

شرح كفاية المتحفظ لابن الطيب الفاسي ٤٩٥

شرح المعلقات ٤٩٩

شرح المعلقات للفاكهي ٤٩٩

شرح المعلقات السبعة لابن الأنباري ٥١٠

شرح مغلق القاموس (القول المأثور)

شرح المفصل لابن يعش ٨٠، ١٨٩، ٢٣٢

شرح المقامات الحريرية للشريشي ٥١٠

شرح نظم الفصيح لابن الطيب الفاسي ٤٩٥، ٥٠٢

شرح الروى في الزيادة على غريب المروى لمحمد بن على

النسائي ٥٤

الشعر والشعراء لابن قتيبة ١٩، ٢٠، ٢١٠

الشفاء ٤٩٩

شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل

لشهاب الدين الخفاجي ٧١، ٨٨

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان

الحميري ١٦٣، ٤٢٣

ضالة الأديب في الجمع بين الصحاح والتعذيب

للحواري ٢٧٩، ٤٠٣

ضحى الإسلام ١٦، ٢١٦

ضوء القاموس في زوائد الصحاح على القاموس ٤٨٧

الضوء اللامع للسخاوي ١٣٦، ٥١٤

طبقات أئمة النحر واللغة للسيوطي (بغية الوعاة)

طبقات ابن سعد (الطبقات الكبرى)

طبقات ابن قاضي شهبة ٢٤٠، ٢١٤

طبقات الشعراء للجمعي ٢٠

الطبقات الكبرى لابن سعد ٢١٣، ٤٩٩، ٥٣٠

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٥

طرار اللغة للسيد علي خان ٤٨٧

طرار المجالس للخفاجي ٢١، ٤٨٧

العالم في اللغة لأحمد بن أبان بن السيد ١٦٨

العباب الزاخر واللباب الفاخر في اللغة للصفاي ١٣٧، ١٣٧

٢٧٩، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٦٤، ٤١٧-

٤٢٩، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٩،

٤٧١، ٤٧٢، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩٨، ٥٠٩،

٥١٧، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٧،

٥٣١، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٦، ٥٩٢، ٦١٠

عثرات المتجدد في الأدب والعلوم والأعلام لإبراهيم

القطان ٥٨٥

العربة ليوهان فلك ١٨، ٢١٠

العقد الفريد لابن عبد ربه ١٥، ١٦، ٢٣

العبدية في غريب القرآن لمكي بن أبي طالب ٣٦

العين للخليل ١-٤، ٧، ٣٠، ٥٩، ٦٤، ٦٩،

٧١، ١٠٠، ١١٩، ١٣٧، ١٧٤-٢٤٤،

٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣،

٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٤،

٢٧٥، ٢٧٧-٢٨٤، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩١،

٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤-

٣٠٧، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٤-

٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٥٩،

٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٨٧، ٣٨٩،

٣٩٥، ٤٠٧، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٤٤-

٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٩-٤٦٣، ٤٦٩،

٤٧٣، ٥١٤، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٤، ٥٢٥،

٥٣٩، ٥٥٥، ٦٠٣، ٦٢٩، ٦٣٠

عيون الأخبار لابن قتيبة ١٨-٢١

عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ١٧٧

غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٦١

غراس الأساس لابن حجر العسقلاني ٥٦٦

غريب الحديث لإبراهيم بن محمد النسوي ٤٨

غريب الحديث للأثرم ٤٥

غريب الحديث للأرموي ٥٠

غريب الحديث لإسماعيل بن الحسن البيهقي ٤٧

غريب الحديث لإسماعيل بن عبد الغافر ٤٧

غريب الحديث للأصمعي ٤٣

غريب الحديث لابن الأعرابي ٤٥

غريب الحديث لثابت بن عبد العزيز ٤٥

غريب الحديث للعلب ٤٦

غريب الحديث لابن أبي جرادة ٤٥

غريب الحديث لابن الجوزي ٤٨

غريب الحديث لابن الحاجب ٥٠

غريب الحديث للحرثي ٤٦

غريب الحديث للحسن بن محبوب السمرقندي ٤٣

غريب الحديث للبخشي ٤٦

غريب الحديث للخطابي ٤٦، ٤٧

غريب الحديث لابن دريد ٤٧

غريب الحديث لأبي زيد الأنصاري ٤٣

غريب الحديث لسلمة بن عاصم ٤٣

غريب الحديث لشمر بن حمدويه المروزي ٤٥

غريب الحديث لعبد الملك بن حبيب ٤٥

غريب الحديث لأبي عبيد ٤، ٥، ٤٨، ٣٤٢

غريب الحديث لأبي عبيدة ٤٢

غريب الحديث لأبي عمرو الشيباني ٤٣

غريب الحديث لعمرو بن أبي عمرو الشيباني ٤٥

غريب الحديث لعمر بن محمد بن يوسف القاضي ٤٧

غريب الحديث لابن قادم ٤٥

غريب الحديث لقاسم بن ثابت السرقسطي ٤٧

غريب الحديث لقاسم بن محمد الأنباري ٤٧

غريب الحديث لابن قتيبة ٤٥-٤٦، ٤٨، ٥٢

غريب الحديث لقطرب ٤٣

غريب الحديث لابن كيسان ٤٦

- غريب الحديث للميرد ٤٦
 غريب الحديث محمد بن حبيب ٤٥
 غريب الحديث محمد بن عثمان الجعدي ٤٧
 غريب الحديث محمد بن علي بن الدمان ٤٨
 غريب الحديث محمد بن القاسم الأنباري ٤٧
 غريب الحديث للنضر بن شمير ٤٣
 غريب القرآن لإبراهيم بن عبد الرحيم العروصي ٣٦
 غريب القرآن لأحمد بن كامل بن شجرة ٣٦
 غريب القرآن لأحمد بن محمد المرزوقي ٣٦
 غريب القرآن لأحمد بن محمد بن يزداد ٣٤
 غريب القرآن للأخفش الأوسط ٣٤
 غريب القرآن لإسحاق بن سلمة ٣٦
 غريب القرآن للأصمعي ٣٤
 غريب القرآن لثعلب ٣٤
 غريب القرآن لأبي جعفر بن المرقئ ٣٤
 غريب القرآن للخطابي ٤٤
 غريب القرآن لابن دريد ٣٤
 غريب القرآن للزاهد ٣٦
 غريب القرآن لأبي زيد البلخي ٣٦
 غريب القرآن لزيد بن علي ٣٤، ٣٣
 غريب القرآن لابن الشحنة ٣٧، ٣٨
 غريب القرآن لعبد البر بن محمد الحلبي ٤٠
 غريب القرآن لعبد الرحمن بن عبد المنعم الخزازي ٣٧
 غريب القرآن لعبد الله بن محمد العلوي ٣٤
 غريب القرآن لعبد الله بن عباس ٤٢، ٣٣
 غريب القرآن لعبد الواحد بن أحمد المليحي ٣٦
 غريب القرآن لأبي عبيد ٣٤
 غريب القرآن لأبي عبيدة ٣٤
 غريب القرآن لابن عزيز السجستاني ٣٦
 غريب القرآن لعل بن سليمان الأخفش ٣٦
 غريب القرآن لعمر بن أحمد الأنصاري ٣٩
 غريب القرآن لأبي فهد السدوسي ٣٤
 غريب القرآن لابن حبة ٣٤ - ٣٦، ٤٢
 غريب القرآن للكسائي ٣٤
 غريب القرآن للبارودي ٣٨
 غريب القرآن لمحمد بن إدريس الزبيدي ٣٨
 غريب القرآن لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر ٣٨
- الرازي ٣٧
 غريب القرآن لمحمد بن الحسن بن دينار الأحول ٣٤
 غريب القرآن لمحمد بن سلام الجعدي ٣٤
 غريب القرآن لمحمد بن عبد الرحمن البخاري ٣٧
 غريب القرآن لمحمد بن عبد الله بن قادم ٣٤
 غريب القرآن لمحمد بن عثمان الجعدي ٣٦
 غريب القرآن لمحمد بن يوسف الكفرطاني ٣٦
 غريب القرآن للمفضل بن سلمة ٣٤
 غريب القرآن للمقريزي ٣٩
 غريب القرآن لنديم الجسر ٤٠
 غريب القرآن للنضر بن شمير ٣٤
 غريب القرآن لنظويه ٣٦
 غريب القرآن للنقاش ٣٦
 غريب القرآن ليحيى بن المبارك الزبيدي ٣٤
 غريب مسند أحمد بن حنبل ٤٧
 الغريب المصنف لمصعب الكلبي الموزوري ١٦٨
 الغريب المصنف لأبي عبيد ٦٩، ٧١، ٩٦، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، ١١٣، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٢، ١٦٦، ١٦٩ - ٢٨٩، ٣٤٢، ٣٩٥
 الغريب المصنف لأبي عمرو الشيباني ١٦٥
 الغريب المصنف لعمر بن أبي عمرو الشيباني ١٦٧
 الغريب المصنف للقاسم بن معن الكوفي ١٦٥
 الغريب المصنف لقطرب ١٦٥
 الغريبين لأبي عبيد الهروي ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٥، ٤٩٩، ٥٠٩
 غلط العين للخطيب الإسكافي ٢٣٩
 غوامض الصحاح لخليل بن أبيك الصفدي ٤١٣
 فائق الجمهرة للزاهد ٢٣٣، ٢٣٩
 فائق العين للخليل ٢٣٣، ٢٣٩
 فائق العين للزاهد ٢٣٣
 فائق الفصيح للزاهد ٢٣٣
 فائق المستحسن للزاهد ٢٣٣
 الفائق للزحشرى ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٠٠، ٤٩٩
 ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٩
 فاكهة البستان لعبد الله البستاني ٥٨٢
 فتح القندوس، شرح عطية القاموس للسجلماسي ٤٧٧

- فروح البلدان للبلاذرى ١٨، ١٩، ٢١
فجر الإسلام لأحمد أمين ١٥-١٧
الفخري لابن الطقطقى ٢١
الفصح لتعلب ٤٣، ٦٨، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٩٤، ٥٠٩، ٥٠١
فعال للصغاني ١٥٧
فعل وأفعل للأصغى ١٤٥
فعل وأفعل لأبى البركات بن الأنبارى ١٤٦
فعل وأفعل للتوزى ١٤٥
فعل وأفعل لأبى نعيم السجستاني ١٤٥
فعل وأفعل لابن درستويه ١٤٥
فعل وأفعل لابن دريد ١٤٥
فعل وأفعل للزجاج ١٤٥
فعل وأفعل لأبى زيد الأنصارى ١٤٥
فعل وأفعل لأبى عبيد ١٤٥
فعل وأفعل لأبى عبيدة ١٤٥
فعل وأفعل للفراء ١٤٥
فعل وأفعل للقاسم بن القاسم الواسطى ١٤٦
فعل وأفعل للقالى ١٤٥
فعل وأفعل لقطرب ١٤٥
فعل وأفعل لابن القوطية ١٤٥
فقه اللغة للثعاللى ١٠١، ١٠٤، ١٠٨، ١٤٠، ٥٠٩، ١٧٠
الفلسفة اللغوية لجورجى زيدان ١٨٥
فلق الإصباح فى تخرىج أحاديث الصحاح للسيوطى ٤١٦
فلك القاموس لعبد القادر بن أحمد البغوى ٤٨٦
الفن ومذاهبه فى النثر العربى للدكتور شوق ضيف ٢٤
الفهرست لأبى الحسن الشارى ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٩٣
الفهرست لابن النديم ١٠٠، ١٠٥، ٣٤، ٤٢، ٤٦
١١٩، ٤٧، ١٢١، ١٢٥، ١٢٨، ١٦٥
١٦٦، ١٧٥، ١٩٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٨
٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٠
فهرسة ما رواه ابن خثير ٥٠، ٤٧، ١١٦، ١٨١
٢٢٢، ٢٣٦، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٨
فوات الوفيات لابن شاذان الكنى ٤٦، ٤١٩
قاموس الطبى لمحمود رشيد البقل ٧٧
قاموس العوام لمحمد ديموس ٩٢
قاموس المحيط للفيروز آبادى ٣، ١١، ٥٦، ٧٥، ٨٧، ٩٠، ٩١، ١٣٦، ١٣٧، ٢١٦، ٢٩٩
٣٠٢، ٣٠٣، ٣٧٠، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤١٥، ٤٢٨، ٤٤٥، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٨
٥١١، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٢، ٥٢٥
٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٣٩
٥٤٢، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٣
٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٨، ٥٦٩
٥٧٠، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٣، ٥٨٨
٥٩٢، ٥٩٧، ٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٤
قاموس المحيط والقابوس الوسيط للفيروز آبادى ٤٥٥
قاموس المحيط والقابوس الوسيط، فيما ذهب من لغة العرب شماطيط للفيروز آبادى ٤٥٥
قبائل العرب ومياها وجبالها للغة ١٢٥
القرآن الكريم ١، ١٣، ١٥، ٢٥، ٢٩، ٣٣، ٤٢، ٤٤، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٥، ٥٩، ٦٤، ٦٧
٦٩، ٧٢، ٧٤، ٨٠، ٨٢، ٨٥، ٩٤، ٩٦
٩٩، ١٠٠، ١١٢، ١١٤، ١٣٩، ١٤٥
١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٨
١٦٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٥، ١٧٦
١٨٠، ٢٠٥، ٢١١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٤
٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٣٠١
٣٩٧، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٥٠، ٤٥١
٤٥٨، ٤٦٧، ٤٧٠، ٤٩٢، ٤٩٨، ٥٣٧
٥٤٤، ٥٥٠، ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٩
٥٧١، ٥٨٧، ٦٠٥، ٦٢٧، ٦٣٠
القرآن وتفسير غريبه لمحمدى عبيد الدمشقى ٤٠
القرطبن لابن مطرف ٤٢
قرش وثيف ٢٥
قصة الأرضين هشام بن محمد الكلبي ١١٩
قسط المحيط لبطرس الستانى ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١
٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٦

- القلب والإبدال لابن السكيت ٤٨٢
القوانين لابن الجيعان ٥٢٨
قوانين الدواوين للأسد بن ميثاق ٥١٠
القول المأثور ٤٧٤
القول المأثور لعبد الباسط بن خليل الحنفى ٤٩١
القول المأثور لمحمد سعد الله ٧٣، ٧٥، ٧٧، ٨٩
٤٥٧، ٤٦٨
القول المأثور للمناوى ٤٩٥
القول المأثور بتحرير ما فى القاموس للقرافى المصرى ٤٩١-٤٩٤
القول المأثور بشرح مغلق القاموس، لمحمد بن يحيى المعروف بيدر الدين القرافى المصرى ٤٧٧، ٤٩٠
القول المختضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب لابن أبى السرور البكرى ٩٠، ٩١، ٩٣
قيد الأوابد من الفوائد للسيدانى التيسابورى ٤١٣
الكامل للمبرد ١٥، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٦٨
الكتاب لسيويه ١٨٢، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠
٣٨٨، ٤١٢
الكتاب العزيز (القرآن)
كسر التاموس لعبد الله بن شرف الحنسى على القاموس ٤٩١
الكشاف للزخشرى ٨٧، ١٨٤، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥
كشاف اصطلاحات الفنون للتهانى ٥٧
كشف الظنون لحاجى خليفة ٣، ٥، ٣٨، ٤٨
١٢٢، ٣٩٤، ٤٠٩
كفاية النحفظ لابن الأجدادى ١٠١، ١٠٥، ١٠٨
١٧٠، ٤٩٥
الكأ والشجر لأبى زيد ٢٩٩
الكليات لأبى البقاء الكفوى ٥٧، ٦٩٢
الكلم النواع للزخشرى ٥٦٥
كلمات عامية أو دخيلة وما يقابلها من الكلمات العربية الصحيحة لمعلمى اللغة العربية ٩٢
الكلمات غير العربية الواقعة فى القرآن الكريم
لحزمة فتح الله ٦٣
اللائع المعلم العجائب الجامع بين الحكمم والعجائب للفرزآبادى ٣٠٢، ٤٥٥
- لياب الأنساب للسمعانى ٥٠٩
لحن العامة للزبيدى ٨٤
لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور عبد العزيز مطر ٧٩
لسان العرب لابن منظور ٦٥، ٨٧، ١٨٢، ٢١١، ٢١٦، ٢٧٩، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٣٠، ٣٣٥، ٤١٣، ٤٢٩، ٤٥٤-٤٦٣، ٤٦٥-٤٨٩
٤٩٠، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٤-٥٢٢، ٥٢٤-٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٨-٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٧، ٦٠٤
لسان العرب المحيط ليوسف خياط ٤٥٤
اللغات لأبى زيد ٦٨
اللغات لأبى عمرو الشيبانى ٦٥
اللغات فى القرآن لابن عباس ٦٠
لغات مختصر ابن الحاجب لمحمد بن عبد السلام الأموى ٥٥
لغات هذيل لعزير بن الفضل الهذلى ٦٨
اللفظ الجوهري فى رد خياط الجوهري للسيوطى ٤١٥
لفظ القمط على تصحيح بعض ما استعملته العامة من العرب والدخيل والوليد من الأغلاط للفتوحى ٨٨
ليس فى كلام العرب لابن خالويه ١١٦
ما اتفق لفظه واختلف معناه من الأمكنة المنسوب إليها نفر من الرواة، والمواضع التى ذكرت فى مفازى رسول الله لمحمد بن موسى الخازمى ١٣٣
ما اتفق لفظه واختلف معناه فى الأماكن والبلدان المشتهية لخط للممراتى ١٣١
ما اختلف والتلف من أسماء البقاع لمحمد بن عمر المدينى ١٣٣
ما أغفله الخليل فى كتاب العين للكرمانى ٢٣٣
ما أهل الجوهري من لغة للصاغانى ٤٠٧، ٤٠٨
ما تفرد به بعض أئمة اللغة للصاغانى ١١٧
ما جاء من الحديث المأثور عن النبى (ﷺ) مفسراً ٤٢
ما جاء من النبى على فعلى لعل بن عيسى الرضى ١٥٧
ما لا يسع الطبيب جهله لابن الكنى ٥٠٢
ما يحتاج إليه الكاتب من مهتوز ومقصور ومحدود مما يكتب بالألف والياء لابن جنى ٩٨

- المؤلف والمختلف للأمدى ١١٤، ٨٠
 المؤلف والمختلف في أسماء البلدان لحمد بن موسى الحازمي ١٣٣
 مبادئ اللغة للخطيب الإسكافي ١٠١، ١٠٤، ١١٧، ١٦٨، ٢٣٩
 المتفق وضما والمختلف صفحا للفيروز آبادي ١٣٦
 المتقدمة مجهول ٧٥
 المتوكل للسيوطي ٦٢
 المتنى والمكسى والبنى والمؤانى والمشبه والمختلف لابن السكيت ١٣٨
 المجدد لكرام العمل ١٦٧، ٤٨١
 مجلة إسلاميات ٢، ١٨٠، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٥٣
 مجلة الثقافة ٢٥، ٢١٦
 مجلة الجمعية الآسيوية الملكية بلندن ٤، ٣٢٣، ٤٤٩
 مجلة رسالة مارينا في عيد النيروز ٧٦
 مجلة الضياء ٤٨٣، ٤٨٩
 مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ٢٢٤، ٢٢٩
 مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ٧٤
 مجلة لغة العرب ٤٨٩
 مجلة المجمع العلمي ببغداد ١١٩، ١٢٥
 مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٢، ١٢٨، ١٨٦
 ٦٠٥
 مجلة مجمع نواذ الأول (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة)
 مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧٩، ٢١٢، ٤٥٣
 ٥٤٠، ٥٨٦، ٥٩٠، ٥٩٣، ٦٠٦
 مجمع الأقوال لأبي البقاء المكي ٥٠٩
 مجمع الأمثال للسيداني ٤٨٧، ٥٠٢
 مجمع البحرين للنصافي ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٧، ٤١٨
 ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٧
 مجمع البحرين للطريحي النجفي ٥٤٢
 مجمع السؤالات من صحاح الجوهرى للفيروز آبادي ٤١٥
 مجمع الغرائب في غريب الحديث لعبد القاهر بن إسماعيل الفارسي ٤٨، ٤٩
 المجلد لأحمد بن فارس ٤٠٣، ٢٨٣، ٣١٦، ٣٣٦
 ٣٤٠، ٣٦٥، ٣٧٦، ٣٧٨، ٤٠٧، ٤٨١
 ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٩٩، ٥٠٩، ٥٣٩، ٥٧٣
 ٦٠٣، ٦٢٨، ٦٢٩
 مجموع أشعار العرب لأنوردد ٢٢، ٣٠١
 الحسن والمساوى للبيهقي ٢٠
 الحرف والعامى للحليم فهمي ٩٢
 الحكم ٢٣٢، ٢٧٩، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٩٣، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩٨، ٥٠١، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٦، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٩
 ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٩، ٦٢٩
 المحيط لابن عباد ٢٢٢، ٢٨٠، ٢٨٦، ٣٠٢
 ٣٠٤، ٣٠٧، ٤٠٧، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٥١
 ٤٥٢، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٦٩، ٥٢٩
 ٥٣٩، ٥٨١
 المحيط بلغات القرآن لأحمد بن علي البيهقي ٦٢
 محيط المحيط لبطرس البستاني ٧٣، ٥٦٨، ٥٦٩
 ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٨١
 ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٩٦
 مختار الصحاح للرازي ٢٧٩، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٤
 ٥٠٩، ٥٧٢
 مختار الصحاح لمحمد بن أحمد الزنجاني ٣٦٦، ٣٩٨
 مختار مختار الصحاح للقارصى ٣٩٨
 المختصر ٤٦٩
 مختصر التهذيب لعبد الكريم بن عطاء الله الإسكندري ٢٧٩
 مختصر الجمهرة لابن عيين ٣٣٩
 مختصر ابن الحاجب ٥٥
 مختصر الزاهر للزجاجي ٢٤٤
 مختصر سورة ابن إسحاق لابن هشام ٢٤٤
 مختصر الصحاح لابن الصائغ الدمشقي ٣٩٧
 مختصر العين للريدي ٤، ١٩٢، ١٩٧، ٢٣٦
 ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٨٧، ٢٩٠
 ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٣٠، ٤٨١
 ٥٠٢، ٥١٣

المشارك للقاضي عياض ٤٨١، ٤٩٨، ٥٢٩
 المشترك وضعا والمفروق صفحا لياقوت ١٢٠، ١٣٥
 مشكل غريب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ٣٦
 مشكل القرآن لأبن قتيبة ٤٢
 المصادر لأحمد بن محمد الميداني ١٤٣
 المصادر للأصمعي ١٤٣
 المصادر للحسين بن علي الروزني ٧٥
 المصادر لأبي زيد الأنصاري ١٤٣
 المصادر لأبي زيد البلخي ١٤٣
 المصادر لأبي عبيدة ١٤٣
 المصادر للكسائي ١٤٢
 المصادر للنضر بن فيميل ١٤٣
 المصادر لفظويه ١٤٣
 المصادر ليحيى بن أحمد الفارابي ١٤٥
 المصادر ليحيى بن أبي بكر التونسي ١٤٥
 المصادر في القرآن لإبراهيم بن يحيى الزبيدي ١٤٣
 المصادر في القرآن للفراء ١٤٣
 المصباح المنير للفيومي ٥٥-٥٧، ٣٨١، ٣٩٨،
 ٤٧٢، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٥٠٢،
 ٥٠٧، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٧٢
 المطول للسعد ٥٢٤
 المعارف لأبن قتيبة ٢٠، ٢٥، ٥٠٢
 معاني القروض على حروف المعجم لنزج بن محمد ١٠
 المعتمد فيما يحتاج إليه التأديبون والمنشئون من متن اللغة
 لجرى شاهين ٥٧٨-٥٨٠، ٥٨٣
 معجم الأدياء لياقوت ١٠٠، ٢٠-٢٢، ٣٤
 ٤٤، ٤٥، ٤٧، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٩
 ١٢٢-١٢٤، ١٢٤، ١٧٤، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢٢٠
 ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٥٣، ٢٧٩، ٣٩٤، ٥٠٩
 معجم أربون الطيبي ١٧٩
 المعجم الاصطلاحي ٥٨٦، ٦١٢-٦١٤
 المعجم الأصولي ٦٢٣، ٦٢٧
 معجم أكسفورد التاريخي القصر ٦١٦
 معجم أكسفورد التاريخي الكبير ٦١٥-٦١٧
 معجم الألفاظ الحديثة لمحمد دياب ٩٠
 معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية بمصر ٤٠
 المعجم الأوسط للطبراني ١١

مختصر العين للسجاني ٢٤٠
 مختصر قوانين الدواوين لأبن الجيعان ٥١٠
 مختصر كتاب الصحفة في غريب القرآن لقاسم الحنفي ٣٩
 مختصر الكرخي ٥٥
 مختصر الزني ٥٥
 مختصر الواضحة للمفضل بن سلمة ٢٤٤
 المختص لأبن سيده ٦٨، ٧١، ٧٦، ٩٨، ١٠١،
 ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٧،
 ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٦، ١٦٩،
 ١٧٠، ١٧٩
 المدخل إلى كتاب العين للنضر بن فيميل ٢٢١، ٢٤٠
 مد القاموس للين ٧٨
 مراتب النحويين لأبي الطيب ٣٤، ٢٢٧، ٢٣٧
 مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع ١٣٦
 مرج البحرين للقاضي أويس بن محمد ٤٨٠
 المرقاة الأرفعية في طبقات الشافعية للفيروزآبادي ٤٦٩
 المرقاة الوفية في طبقات الخنفة للفيروزآبادي ٤٦٩
 مروج الذهب للمسعودي ١٦، ١٢٢
 الزهر للسيوطي ٣٠١، ١٣، ١٩، ٢٥، ٢٦، ٥٩،
 ٦٤، ٦٦، ٨٧، ٨٨، ٩٥، ٩٨، ١٠٩،
 ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٧،
 ١٦٦، ١٧٤، ١٨١، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١،
 ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٢٢،
 ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٩-٢٤٤،
 ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٦٩،
 ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٨٠،
 ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩، ٤٧٨، ٤٨١،
 ٤٨٦، ٤٩٦، ٥١٢-٥١٤، ٥١٥، ٦٠٢، ٦٠٣،
 ٦٠٥، ٦٢٨
 مسائل لأبي زيد الأنصاري ١١٣
 المستدرك من الزيادة في كتاب البار على كتاب
 العين للزبيدي ٢٣٦، ٢٥٨، ٥٦٩
 المستقصى للزمخشري ٥٠٩، ٥٦٤، ٥٦٥
 معتدل ابن حنبل ٢١٣، ٢١٤
 مسند أبي داود الطيالسي ٢١٣

- المعجم الأوسط في قراءات القرآن وأسمائه لأنى بكر
التفاس الموصلى ١١
معجم بارانوف ٧٧
معجم البستان لعبد الله البستاني ٥٨٠، ٥٨١
معجم البغوى ٥٣٠
معجم البكرى (معجم ما استمعجم)
معجم البلدان لياقوت ١٨، ١٩، ١١٩-١٢٤،
١٢٧-١٢٩، ١٣١-١٣٧، ٥١٠
المعجم التاريخى ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٩٦، ٦٠٧،
٦١٢-٦١٧، ٦٢٧
معجم ثورنديك ٦٢١
معجم جوليوس ٥٧٣
معجم الجيب ٦٢٠
معجم زلنكا ٧٧
معجم الشعراء للمرزبانى ١٢٦
معجم الشيوخ لأنى بكر الإسماعيلى ١١
معجم الشيوخ لابن شاهين ١١
معجم الشيوخ لعبد الباقي بن قانع ١١
معجم شيوخ ابن فهد ٥٠١
معجم الصحابة لابن فهد ٥١٠
معجم الصحابة لابن لال ١١
المعجم الصغير للبغوى ١١
المعجم الصغير للطبرانى ١١
المعجم الصغير في القراءات للنقاش الموصلى ١١
معجم الطالب فى المأثور من متن اللغة العربية
والاصطلاحات العلمية والعصرية للشويرى
٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٣، ٥٨٤
معجم عطية فى العاصى والدخيل لرشيد عطية
٨٩، ٩٠، ٩٣
المعجم العلمى ٦١٢، ٦١٣
معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخارى
محمد فؤاد عبد الباقي ٤٠
معجم فريتاخ ٧٧، ٥٧٣
معجم فيشر ١، ٥٤٧
المعجم الكبير ٥٩٠-٥٩٢، ٥٩٤، ٥٩٦، ٦٢٣،
٦٢٥
المعجم الكبير للبغوى ١١
المعجم الكبير للطبرانى ١١
المعجم الكبير في القراءات للنقاش الموصلى ١١
معجم لاروس ٦٢٣
معجم اللهجات ٥٨٦، ٦٠٧، ٦٢٧
معجم اللهجات والمجلات لفريسيوس السكندرى ١٧٩
معجم ما اتفق لفظه من الكلمات واختلف معناه
لأمونيوس السكندرى ١٧٩
معجم ما استمع من أسماء البلاد والمواضع للبكرى
١٢٠، ١٢٣، ١٢٩، ٥١٠
المعجم المادى ٦١٢، ٦١٣
معجم المختصر لبطرس البستاني ٥٦٨
المعجم العلمى ٦١٣
المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد
عبد الباقي ٦١٨
المعجم النشوق ٦١٢
معجم هلاويوس السكندرى ١٧٩
معجم وبستر الدولى الجديد ٦٢٣
المعجم ودائرة المعارف الدوليين لغترومورس ٦٢٣
المعجم الوسيط ٥٩٣، ٥٩٦
معجم يوليوس بولكس ١٧٩
معجمات عربية سامية للأب مرمرجى اللومنى ١٨٦
المعجمة العربية على ضوء التناهي والألفية السامية
للأب مرمرجى اللومنى ١٨٦
المغرب للمطرزى ٥٥
المغرب عما فى الصحاح والمغرب للزنجائى ٤٠٢
المغرب من الكلام الأعجمى للجوالقى ٥٩، ٦٣،
٧١، ٥٢٩
المغرب والدخيل لمصطفى المدنى ٧١
المعلقات ٦٢٠
معلمة أكسفورد ٦١٣
معلمة لاروس ٦١٣
معلمة وبستر ٦١٣
المعيار لميرزا محمد على الشيرازى ٥٤١، ٥٤٣-
٥٤٥
المغرب فى ترتيب المغرب للمطرزى ٥٥، ٤٠٠،
٤٠٢، ٤٨١، ٤٨٣

- مفنى الليب لابن هشام ٥٤٢
 المنث لأبي موسى المديني ٥٤
 مفاتيح العلوم للخوارزمي ٥٧
 المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ٣٦
 ٦٢٩، ٦٢٨، ٥٢٩، ٨٧، ٥٢، ٣٧
 مفردات القرآن لابن السمين الحلبي ٣٨
 المقصليات للمفضل الضبي ٦٠٤، ٥٤٠
 المقائيس لابن فارس ٢٠٠، ١٨٤، ١٨١، ٣، ٢
 ٣١٦، ٢٨٣، ٢٢٣، ٢٢١، ٢١٩، ٢١٨
 ٣٦٩-٣٦٦، ٣٦٥-٣٤٠، ٣٣٦، ٣٣٠
 ٣٧١-٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨، ٤٠٧
 ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٥١، ٤٦٨، ٤٦٩، ٥٢٧
 ٦٠٣، ٥٣٩، ٥٣٨
 المقضب للمبرد ٤٨٧
 مقدمة ابن خلدون ٢١٩
 مقدمة الأدب للزحشرى ٨٧، ٧٥
 مقدمة للدرس لغة العرب لعبد الله العلامى ٦١٢
 ملتقط صحاح الجوهري والمحقق بمختار الصحاح
 للقرماني الأركلى ٤٠٢
 المنود لأبي علي التتالي ٥٢٩، ٤٩٨
 منازل العرب وحلوهدها ، وأين كانت حلة كل قوم
 وإلى أين انتقل منها لعمر بن مطرف ١١٩
 منازل العرب ومياهاها لحمد بن أبي القاسم بن
 باهوك ١٣٣
 منازل اليمن لشام بن محمد الكلبي ١١٩
 مناقب الترك للجاحظ ١٧
 مناهل العرب لحمد بن إدريس بن أبي حفصة ١٢٣
 المناهل والأعطان والحنين إلى الأوطان للحسن بن
 عبد الرحمن الرامهرمزي ١٢٨
 المناهل والقرى للسكري ١٢٤
 المنتخب والمجد لكراع الجهل ١٠٥، ١٠٧، ١٠٤
 المنتهى لحمد بن نعيم البرمكي ٤٠٢
 منتهى الأرب في تهذيب القاموس ٤٧٨
 منتهى الأرب في لغة الترك والعجم والعرب لأحمد بن
 محمد بن عريشاه ٧٥
 المنجد لكراع الجهل ١٦٧
 المنجد للأب لويس الملبوف ٥٧٩، ٥٨٠
- ٥٨٣ - ٥٨٥، ٥٩٦
 المنجد لكراع الجهل ١٦٧
 المذهب ٥٥
 المذهب فيما وقع في القرآن من المغرب للسيوطي
 ٦٣، ٦٢
 المواضع والبلدان لعلي بن محمد العمراني ١٣١
 الموشح للمريزاني ٢٠، ٢٠٩، ٢١٠
 الموطن للإمام مالك ١٣٠، ٥٢
 الموعب لابن التياتي ٢٣٦، ٤، ٢٥٤، ٢٣٥، ٢٣٧
 ٣٣٩، ٥١٤
 المياه لأبي زيد ١٢٠
 مياه العرب للأصمعي ١٢٠
 مياه العرب للحسن بن أحمد الأعرابي ١٢٩
 التاموس لآلى بن سلطان القنارى الغروي
 ٤٧٨، ٥٠٤
 النبات لأبي حنيفة الدينوري ١٢٥، ٢٩٧، ٥١٠
 نثر شواهد الجمهرة للمعري ٣٣٩
 نحد الفلاح ٤٠٢
 النحل والعسل للأصمعي ١٠١
 النحل والعسل لأبي عمرو الشيباني ١٠١
 النحل وأجناسه لحمد بن إسحاق الكرناتى ١٠١
 النحلة والبوضة لعلي بن عبيدة الريماني ١٠١
 نزهة الألبا لابن الأثيرى ٥٠، ٢٠، ٢٦، ٤٤، ٩٥
 ١٢١، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ٢٢١
 نزهة القلوب لابن عزيز ٣٦، ٣٨
 النسب للحسن بن محمد بن يحيى العلوى ٥٢٤
 نشأة الكتابة الفنية في الأدب المعري للدكتور
 حسين نصار ٢٤
 نشوء اللغة العربية ونموها واكتسابها للأب أنستاس
 مارى الكرميل ١٨٥
 نظم الجمهرة ليحيى بن معط ٣٣٩
 نظم خلق الإنسان للسيوطي ١٠٦
 نظم خلق الإنسان لحمد بن عيسى بن أصنغ ١٠٦
 نظم صحاح الجوهري ليحيى بن معط ٤١٥
 نظم الفصيح لابن الطيب القاسمى ٤٩٥
 نظم كفاية المتحفظ لإسماعيل بن محمد البعلى ١٧٠
 نظم كفاية المتحفظ لحمد بن أحمد الأعمى ١٧٠

- نظام كفاية التحفظ لعمد بن أحمد الخوي ١٧٠
 النعم لابن قتيبة ١٠١
 نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم للصفدي ٤١٤، ٤١٥
 النقائص لأبي عبيدة ١٩
 نقض كتاب العين عن الخليل لابن درستويه ٢٤٠
 نعمة الصديان فيما جاء على وزن الفعلان للصفاني ١٤٥، ١٤٧
 نفوذ ابن الحاج الأشيلي ٤١٣
 النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤٤، ٤٦، ٥٠-٥٣، ٨٧، ٢١٣، ٢١٤، ٤٠٠، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٥-٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٤٦-٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٩٩، ٥٠٩، ٥١٦، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٩، ٥٤٢
 نوادر الأخفش الأوسط ١١٠
 نوادر الأصمعي ١١٠، ١١١، ٢٢٥، ٢٣١
 نوادر ابن الأعرابي ١١٠، ١١٤، ١١٧
 نوادر الأموي ١١٠
 نوادر التوزي ١١٠
 نوادر ثعلب ١١٠
 نوادر الحسن بن عبد الرحمن الراهب زمري ١١٥
 نوادر الحسن بن عليل العزري ١١٠
 نوادر أبي حنيفة الدينوري ١١٠
 النوادر لابن دريد ١١٥
 النوادر لدلائم البهلول ١١٠
 نوادر الزاهد ١١٥
 نوادر الزجاج ١١٥
 نوادر أبي زياد الكلابي ١١٠، ١١٣، ١١٧
 النوادر لأبي زيد الأنصاري ٦٨، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١١٨، ٢٢٥، ٣٦٦، ٣٦٦
 نوادر ابن السكيت ١١٠
 نوادر أبي شبل العقيلي ١٠٩
 نوادر عبد الرحمن بن بزرج ١١٠، ١١١
 نوادر عبد الرحمن بن محمد الأنباري ١١٧
 نوادر عبد الله بن محمد بن هاني النيسابوري ١١٠
 نوادر أبي عبيدة ١١٠
 نوادر علي بن المغيرة الأثرم ١١٠
 النوادر لأبي عمرو الشيباني ٦٥، ١١٠، ١١١
 نوادر أبي عمرو بن الملاء ٢٩، ١٠٩
 نوادر عمرو بن أبي عمرو الشيباني ١١٠
 نوادر الفراء ١١٠
 نوادر القاسم بن محمد الديلمي ١١٥
 نوادر القاسم بن معن ١٠٩
 النوادر للقاللي ١١٥، ١١٦
 نوادر قطرب ١١٠
 نوادر الكسائي الصغرى ١٠٩
 نوادر الكسائي الكبرى ١٠٩
 نوادر الكسائي الوسطى ١٠٩
 نوادر اللحياني ١١٠، ١١٣
 نوادر لكثفة ١١٠
 نوادر أبي مالك عمرو بن كركرة ٢٩، ١٠٩
 نوادر أبي مسحل الأعرابي ١١٠
 نوادر أبي المضرحي ١٠٩
 نوادر أبي المنهال ١١٠
 نوادر نصر بن مضر الأسدي ١١٠
 نوادر هارون بن زكريا الهجري ١١٠
 النوادر لأبي حلال العسكري ١١٥
 نوادر يونس بن حبيب الصغرى ١٠٩
 نوادر يونس بن حبيب الكبرى ١٠٩
 نوادر الأعرابي الذين كانوا مع ابن طاهر بنيسابور لمحمد بن عبد الخالق ١١٠
 نوادر الأعرابي للأصمعي ١١١، ٢٣١
 نوادر الزميريين لابن الأعرابي ١١٤
 نوادر بني قحس لابن الأعرابي ١١٤
 نوادر المخطوطات لعبد السلام محمد هارون ١٢٤
 نوادر الواحد والجمع لأبي حلال العسكري ١٤٠
 النوادر والمصادر لدلائم البهلول ١٤٣
 المهادي إلى تفسير غريب القرآن للكتوبين محمد سالم وشيخان محمد ٤٠
 حقوات الغريين لعمد بن أبي عيسى المدهني ٥٣
 هل العريضة منطقية — أمثا شاذية السنية للأب مرمزجي الدومسكي ١٨٦

- الحمز لامين أنى إسحاق ٩٥
الحمز لإسماعيل القمي ٩٨
الحمز لأنى زيد الأنصارى ٩٣، ٣٢٣، ٣٤٣
الحمز لقطرب ٩٥
الواحد لأنى زيد الأنصارى ١٣٨
الواحد والجمع فى القرآن للأخفش ١٤٠
الوجيز ٥٥
الوسيط ٥٤، ٥٥
الوشاح وتنقيف الرماح، فى رد توهم المجد الصجاج،
لأنى زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز الشاذلى
- ٢٤١، ٤٨٠، ٤٨٦—
وفاء الوفا للسهمودى ١٢١، ١٢٣، ١٢٧
وفيات الأعيان لامين خلكان ٤٩، ٤٧، ٢٠، ٥٠
٨٤، ١٤٨، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٤، ٢٢١،
٢٢٧
يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر، للثعالبي ٤٨٦
بمفول للصغاني ١٥٧
الجماعة لمحمد بن إدريس بن أنى حفصة ١٢٣،
١٢٥، ١٢٦

فهرس المواضع

- الآسفانة ٤٠٩
آمد ٤٢٧
أبان ٢٩١، ٤٣١، ٤٣٢، ٥١٦
أبانان ٢٩١، ٤٣١، ٤٣٢، ٥١٦
أبرق الحنان ١٣٠
أبرين ٢٨٥
أبوقيس ١٣٠
أبرق ٥٠٠
أناة ٤٩٨
أثارب ٤٧٩
الأجاعة ٤٨٠
أجأ ٥٠٢، ٥٠٣
أحد ٢٠٠، ٢٦٦، ٣٣٠، ٣٦٨، ٤٣٥، ٥١٩
أذربيجان ٥٢٨
أراب ٢٨٥
أربل ٤٩٣
أسوان ٤٦٨
أسيوط ٥٣٧
الأشائن ٤٧٩
أصهان ٢٢٢، ٤٦٩، ٤٨٠
الأعقة ٣٤٦، ٥٢٤
أعزاز ٥٣٦
الألاء ٤٧٩
الأندلس ٩٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٦٠٧
- أنطاكية ٤٧٩
الأهواز ٢٠
أوريا ٦٠، ٨٠، ٢٣٢
أورية (أوريا)
أم أوعال ١٣٠
بابل ٦٠٣
باريس ٧٥، ٧٧، ٢٤٥، ٢٤٧
بر بضاعة ١٣٠
بر أنى عبة ١٣٠
بر مصونة ١٣٠
بناء ٤٧٩
البحر الأبيض ٥٩٥
بحر رومية ٤٥٩، ٥١٥
البحرين ١٢٣، ٢٧٦، ٢٣٥، ٦٠٥
بخارى ١٨، ٥٢٩
بيلز ٢٦٦، ٤٣٥
برشوب ٥٢٨
برقة الروحان ١٣٠
برقة شماء ١٣٠
برقصيد ٤٦٨
برك الضماد ١٣٠
برلين ٣٢٣، ٣٩٦
برنوب ٥٢٨
بريطانيا ٦١٧

الغفور ٤٢٧	بسال ٤٩٤
الطلوبت ٤٩٩	البستان ٤٩٤
جبل خليج ١٣٠	بستان ابن عامر ١٣٠
جبل رنقاء ١٣٠	بشاعة ٤٢٦
الجزائر ٧٨	البصرة ١٨، ١٩، ٢١، ٦٥، ١٠٩، ١٢٢، ١٢٣
الجزيرة ٦٠٥، ٦٥٦	١٢٥ - ١٢٧، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٩، ٢٠٢
جزيرة العرب ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٦	٢١٨ - ٢٢١، ٢٤٠، ٢٧٠، ٣١٩، ٣٣١
جوتنجن ١٢٩	٣٤٧، ٣٨٧، ٤١٢، ٤١٣، ٤٤٠، ٥٢١
الجوف ٣٣٥	٦٠١، ٥٥٧
الحيرة ٥٣٧	بطن حر ١٣٠
الحيشة ٦٠٥	بطن مُمْتَرَة ٤٣٦
الحجاز ١٩، ٢٦، ٦٣، ٦٧، ١٠٩، ١١٠، ١٢٠	بطن اللوى ١٣٠
١٢٥ - ١٢٧، ١٣٧، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٥٦	بغداد ٩٣، ١١١، ١١٧، ١١٩، ١٢٢، ١٢٥
٢٩١، ٣٣٥، ٣٦٧، ٣٨١، ٣٨٩، ٤٣٠ -	١١٧، ١٨٨، ٣١٩، ٣٣٦، ٤١٧، ٤٧٢
٦٠٥، ٤٣٢	٤٨٦، ٥٦٦
حجر ١٢٣، ١٢٥	البقعاء ٤٦٨
حصن منصور ٤٩٣	بقاع الكلب ١٣٠
حضر موت ٤٩٩	بقيع الغرق ١٣٠
حقال ١٣٢	بلاد بنى عامر ٤٣١، ٥١٦
حلب ٤٧٩	بلاد الترك ٤٧٦
حصن ٥٣٦	بلاد الروم ١٣١، ١٣٢
حيدر آباد ٤٩، ٥٨٨	بلاد مُضَر ٤٩٣
الحيرة ٢١٠	بلخ ١٢٢
خراسان ١٨، ٥٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٩ -	يهوبال ٣، ٤٨٨
٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٠	بولاق ٥٠، ٤٥٣، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٥٣، ٤٨٩
نحرق ٤٧٠	٤٩٠
أم خرمان ١٣٠	البياض ٢٨٠
أم خنور ١٣٠	بيت جبريل ١٣٠
خوارزم ١٣١، ٥٥٠	بيت رأس ١٣٠
خمير ٤٢٦	بيت المقدس ٤٩٣
دانية ٢٨٧	بيروت ٧٣، ١١١، ١٣٤، ٢٢٥، ٢٤٥، ٤٥٤
دشت ٤٨٠	٥٨٠
دمشق ٤٠، ٦٢، ١٨٦، ٥٢٤، ٦٠٥	تبوك ٤٧٩
الدنهان ٤٢٧	تركيا ١٦٦
ديار بدر بن عقال ٤٨٠	تهامة ١٢١، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٧، ٢٦٧، ٤٠٤
ديار بكر ٤٢٧	٤٣٢، ٤٥٩، ٥١٦، ٥٥٢
	تونس ٧٨

طسوية ٥٣٧	الديار الرومية ٤٧٦
طسية ٥٣٧	ذات عرق ٥١٦، ٤٩٤، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٢٠
طنجة ٤٧٧	ذات الفَنَكْث ٤٠٥
طُود ٤٦٨	رامهرمز ٥٢٨
طية ٤٥٣	الرصافة ١٦
العارض ٥١٦، ٤٣٢، ٤٠٤، ٢٦٧	رضوى ١٢٤
عدن ٥١٥	رَمان ٤٠٧
العراق ١٢١، ١٧٧-١٧٩، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٣٥	رمل مخفق ١٣٠
٤٣٢، ٤١٧، ٤١٣، ٣٨٣، ٣٣٥، ٢٥٦	الري ١٢٢
٥١٦	زبيد ٤٥٥
عرفات ٢٩١، ٤٣٢	زروود ١٣٢
العمة ٥١٦، ٤٣٢، ٤٠٤، ٢٦٧	بجستان ٤٠
العروض ٥٣٥	الستارون ٢٦٠
العقوف ٥٥٥، ٥٥٤، ٤٤١، ٣٨٧، ٢٧٠	السراة ٣٣٥
العقيق ١٢٣، ٢٠٠، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٩١	سلع ٤٨٦، ٥٠٠
٣٢٩، ٣٢١، ٣٣٢، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨	سلمى ٥٠٣
٣٦٧، ٣٨٦، ٤٠٤، ٤٣١-٤٣٣، ٤٤٢	سمرقند ١٢٢
٤٥٩، ٥١٦، ٥٢٣، ٥٢٤، ٦٣١، ٦٣٢	سميرة ٤٣٦، ٥٢٠
العقيقان ٢٨٠، ٢٩١، ٤٣١، ٤٣٢، ٥١٦، ٦٣١	السند ١٢٢، ٤١٧
عكاظ ٢٠٥	سورية ١٨، ٧٨، ٩٠
عُمان ٦٠٥	سوق حياشة ١٣٠
العمق ٢٠٢	سوق السلايين ٣٦٠
العمقى ٢٠٢	الشام ١٢٧، ٢٨٥، ٣٣٥، ٦٠٥
عُنازة ٥٣٦	شبه جزيرة العرب ١٩، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٧
العنز ٥٣٦	الشحر ٣٣٥، ٥١٥
عققة ١٣١	الشرجة ٥٠١
عين الحجر ٥٢١	الشرق الأدنى ١٧٧-١٧٩
عجم ٣٠٠	شمصير ٢٨٥
عجوم ٣٠٠	الصعيد ٤٦٨، ٥٣٨
الغرية ٥٢٨	الصعيد الأعلى ٤٦٨
الغور ٣٠٠	صقلية ٩٣
فارس ١٧٧، ٣١٩	الصنان ٢٦٠
فاخ ٤٢٧	صنعاء ٥١٥
الفسطاط ١٢٢	الصين ١٧، ١
فينا ٧٧	الطائف ١٢٠، ١٢٤، ٤٥٩، ٥١٦، ٦٠٥
الفيوم ٥٣٧	طَمانا ٥٣٧
القادسية ١٨	طَمَوة ٥٣٧

٦٠٥، ٥٨٨، ٥٨٦، ٥٤١، ٥٣٨	القاهرة ١٥٩، ١٣٤، ١٢٩، ٧٧، ٥٠، ٣٤
معدن الأحسن ١٣٠	٤٩٠، ١٦٦
المقرب ١٣٧، ١٣٢، ٩٣، ٧٨	القلدوين ١٣١
مقراً ٥١٥	قرازا ١٣١
مكة المكرمة ١٣٧، ١٣٠، ١٢٦، ١٢٣، ١٤	قراش ١٣١
٤٨٦، ٤١٥، ٣٣٥، ٢٢٤، ٢٢٢، ٢٠٢	قراش ١٣١
٥٣٥	الفرافة ٣١٨
المنوفية ٥٢٨	فرطية ٢٤٥
منية عفيق ٥٢٤	قلهات ١٣١
أم موصل ١٣٠	قلهات ١٣١
الموصل ٤٦٨	القنان ٥١٦، ٤٣٢، ٤٠٤، ٢٥٧
نجد ٤٠٤، ٣٣٥، ٢٦٧، ١٢٦، ١٢٣، ١٢٠	قنوة ١٣١
٥٥٢، ٥١٦، ٤٥٩، ٤٣٢	قوص ٤٦٨
نمرة ٢٨٠	القيروان ٢٢٤، ٢٢٢
نهر مهران ١٢٢	الكلج ٥٣٨
نيسابور ٢٣٠، ٢٢٩، ١٢٢، ١١٠	كلكتة ٤٩٠
النيل ٥٣٧، ١٢٢	الكوفة ١٣٨، ١٢٧، ١٢٥، ١٢٢، ٦٥، ١٨
نبنوى ١٧٨	٦٠٢، ٤١٣، ٤١٢، ١٨٨، ١٨٦
الهيبر ٢٦٠	كيسوم ٤٩٣
هجر ٢٧٦، ٢٠٢، ١٢٣	لبنان ٩٣، ٩٠، ٧٨
المند ٦٠٥، ٥٠٥، ٤٧٧، ٤١٧، ١٤٨	لندن ٢٤٥
وادي العقوق ٥٥٥	ليسك ١٣٤
وادي قناة ١٢١	ليدن ٧٧
واسط ١٢٧	مجلونية ١٣١
الولايات المتحدة الأمريكية ٦١٧	المدائن ٢٠
يبرين (أبرين)	مدن ٤٧٢
يبرب ٤٥٣	المدنية للنورة ١٣٧، ١٢٧، ١٢٤، ١٦، ١٤
يبرب ٤٥٢	٣٣٢، ٣٢٩، ٢٩١، ٢٧٦، ٢٦٧، ٢٥٦
الجماعة ٤٥٣، ٤٣٥، ٤٣٢، ٤١٦، ٤٠٤، ٢٦٧	٤٣٢، ٤١٦، ٤١٣، ٤٠٤، ٣٦٠، ٣٣٥
٦٢٥، ٦٠٥، ٥١٦، ٤٥٩	٥١٦، ٤٨٦، ٤٥٩، ٤٥٣، ٤٣٢
العين ٢٧٠، ٢٦٧، ٢٥٣، ٢٠٢، ١٦٤، ١٢٨	مربخ ١٣٢
٣٦٣، ٣٣٩، ٣٣٥، ٢٩٩، ٢٩١، ٢٨٥	المرتاحية ٥٣٧
٤٧٠، ٤٥٩، ٤٣٢، ٤٣١، ٤١٧، ٣٧٢	مرج راهط ١٣٠
٥٢٣، ٥١٦، ٥١٥، ٥٠١، ٤٩١، ٤٨٥	مرسية ١٦٩
٦٣١، ٦٠٥، ٦٠٣، ٥٩٥، ٥٣٥	مرو ٤٧٠، ٢٢٢، ٢٢١، ١٢٢
بنس ١٣٠	مصر ٩٣، ٩١، ٩٠، ٧٧، ٧٥، ٦٠، ٤٩، ٤٠
اليونان ٦٠٥	٢٢٤، ١٤٦، ١٣٢، ١٢٤، ١٢٢، ٩٨
	٥٣٧، ٥٢٨، ٥٢٥، ٥٢٤، ٣١٨، ٢٥٦